

## مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه

### بيان هام

١

الحمد لله على ما أنعم ، والشكر على ما أولئى ، والصلاة على أنبيائه ورسله ،  
دعاة الهدى ، ومصابيح الرشاد . وبعد :

فهذا كتاب جديد فى « النحو » ، — وما يتصل به من الصرف — . والنحو ،  
كما وصفته من قبل <sup>(١)</sup> ، د عامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى ؛ منه تستمد العون ،  
وتستلهم القصد ، وترجع إليه فى جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ، ولن تجد  
علماً منها يستقل بنفسه عن « النحو » ، أو يستغنى عن معونته ، أو يسير بغير  
نوره وهده .

وهذه العلوم الثقيلة — على عظيم شأنها — لاسبيل إلى استخلاص حقائقها ،  
والنفاذ إلى أسرارها ، بغير هذا العلم ؛ فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم  
دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول عليه السلام ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ،  
وما يتبع ذلك من مسائل فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة قد ترقى بصاحبها إلى  
مراتب الأئمة ، وتسمو به إلى منازل المجتهدين — إلا بإلهام النحو وإرشاده ؟  
ولأمر ما قالوا : « إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط فى  
رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم  
" النحو " ؛ فيعرف به المعانى التى لاسبيل لمعرفة غيره . فرتبة الاجتهاد متوقفة  
عليه ، لا تتم إلا به <sup>(٢)</sup> . . . . » .

وهذه اللغة التى نتخذها — معاصر المستعربين — أداة طيعة للتفاهم ، ونُسخرها  
مركباً ذلولاً للإبانة عن أغراضنا ، والكشف عما فى نفوسنا ، ما الذى هيأها لنا ،  
وأقدرنا على استخدامها قدرة الأولين من العرب عليها ، ومكّن لنا من نظمها

(١) فى كتابي المسمى : « رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية » .

(٢) الفصل الحادى عشر — باختصار — من كتاب : « لمع الأدلة » ، فى أصول النحو « لأبى البركات

كمال الدين بن محمد الأنبارى ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ .

ونثرها تَمَكَّنهم منها ، وأطلق لساننا في العصور المختلفة صحيحاً فصيحاً كما أطلق لسانهم ، وأجرى كلامنا في حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم ، وإن كان ذلك منهم طبيعة ، ومنا تطبعاً ؟

إنه : « النحو » ؛ وسيلة المستعرب ، وسلاح اللغوى ، وعماد البلاغى ، وأداة المشرّع والمجتهد ، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعاً .

فليس عجيباً أن يصفه الأعلام السابقون بأنه : « ميزان العربية ، والقانون الذى تُحكّم به فى كل صورة من صورها <sup>(١)</sup> » وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا ؛ يجمعون أصوله ، ويثبتون قواعده ، ويرفعون بنيانه شامخاً ، ركيناً ، فى إخلاص نادر ، وصبر لا ينفد . ولقد كان الزمان يجرى عليهم بما يجرى على غيرهم ؛ من مرض ، وضعف ، وفقر ؛ فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه كما كان يقدر على سواهم ، ولا ينجح فى إغرائهم بمباهج الحياة كما كان ينجح فى إغراء ضعاف العزائم ، ومرضى النفوس ، من طلاب المغام ، ورؤاد المطامع . ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلوهـم الساعات الطوال ، بل قد يترصدهم الموت ؛ فلا يقع عليهم إلا فى حلقة درس ، أو قاعة بحث ، أو جلسة تأليف ، أو ميدان مناظرة ، أو رحلة مُخْطِرة فى طلب « النحو » . وهو حين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم ، ولا يذهب بآثارهم بذهاب أرواحهم ؛ إذ كانوا يُعيدون لهذا اليوم عُدتّه من قبل ؛ فيدونون بحوثهم ، ويسجلون قواعدهم ، ويختارون خلفاء من تلاميذهم ؛ يهيئونهم لهذا الأمر العظيم ، ويشرفون على تنشئتهم ، وتعهد مواهبهم ؛ إشراف الأستاذ البارع القدير على التلميذ الوفى الأمين . حتى إذا جاء أجلهم ودّعوا الدنيا بنفس مطمئنة ، واثقة أن ميدان الإنشاء والتعمير النحوى لم يخل من فرسانه ، وأنهم خلّفوا وراءهم خلفاً صالحاً يسير على الدرب ، ويحتذى المثال . وربما كان أسعد حظاً ، وأوفر نَجْحاً من سابقه ، وأسرع إدراكاً لما لم يدركه الأوائل .

على هذا النهج الرفيع تعاقبت طوائف النحاة ، وتوالت زمهرم فى ميدانه ، وتلكّى الراية نابغ عن نابغ ، وألمعى فى إثر ألمعى ، وتسابقوا مخلصين دائبين . فرادى وزرافات ، فى إقامة صرحه ، وتشيد أركانه ، فأقاموه سامق البناء ، وطيد

الدعامة ، مكين الأساس . حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التي يسمونها :  
 "عصور النهضة" ، راسخاً ، قوياً ؛ من فرط ما اعتنى به الأسلاف ، ووجهوا إليه  
 من بالغ الرعاية ، فاستحقوا منا عظيم التقدير ، وخالد الثناء . وحملوا كثيراً من  
 علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم ، والإشادة ببراعتهم <sup>(١)</sup> . . .  
 هذه كلمة حق يقتضينا الإنصاف أن نسجلها ؛ لننسب الفضل لبرواده ، وإلا  
 كنّا من عصبة الجاحدين ، الجاهلين ، أو المغرورين .

## ٢

وليس من شك أن التراث النحوي والصرفي الذي تركه أسلافنا نفيس غاية  
 النفاسة ، وأن الجهد الناجح الذي بذلوه فيها خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يُسْهأ  
 للكثير من العلوم المختلفة في عصورها القديمة والحديثة ، ولا يقدر على احتمال  
 بعضه حشود من الثرثارين العاجزين ، الذين يوارون عجزهم وقصورهم — عليمٌ  
 الله — بغمز « النحو والصرف » بغير حق ، وطعن أثمتها الأفاذا .  
 بيد أن « النحو » كبقية العلوم — تنشأ ضعيفة ، ثم تأخذ طريقها إلى  
 النمو ، والقوة ، والاستكمال بخطأ وثيدة أو سريعة ؛ على حسب ما يحيط بها  
 من صروف وشئون . ثم يتناولها الزمان بأحداثه ؛ فيدفعها إلى التقدم والنمو ،  
 والتشكل بما يلائم البيئة ؛ فتظل الحاجة إليها شديدة ، والرغبة فيها قوية . وقد  
 يعوقها ويحول بينها وبين التطور ؛ فيضعف الميل إليها ، وتفتُر الرغبة فيها . وقد  
 يشتت في مقاومتها ؛ فيرى بها إلى الوراء ، فتصبح في عداد المهملات ،  
 أو تكاد .

وقد خضع « النحو » العربي لهذا الناموس الطبيعي <sup>(٢)</sup> ؛ فولد في القرن الأول  
 الهجري ضعيفاً ، وحسباً وثيداً أول القرن الثاني ، وشب — بالرغم من شوائب

(١) من ذلك ما قاله العلامة الكبير : « دى بور » في كتابه : تاريخ الفلسفة في الإسلام ،  
 ونصه — كما جاء في ترجمة الدكتور محمد أبو ريدة ، ص ٤ — :  
 « علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي ، بما له من دقة في الملاحظة ، ومن نشاط في جمع  
 ما تفرق . وهو أثر عظيم يرغب الناظر فيه على تقديره ، ويحق للعرب أن يفخروا به . »  
 (٢) هذا النسب صحيح .

خالطته — وبلغ الفستاء آخر ذلك القرن ، وسنوات من الثالث ؛ فلمع من أئمته  
 نجوم زاهرة ؛ كعبد الله بن أبي إسحاق ، والحليل ، وأبي زيد ، وسيبويه ،  
 والكسائي ، والقرّاء ؛ ونظرائهم من الأعلام ، ثم توالى أخلافهم — على تفاوت في  
 المنهج ، وتخالف في المادة — إلى عصر النهضة الحديثة التي يجري اسمها على الألسنة  
 اليوم ، ويتخذون مطلع القرن التاسع عشر الميلادي مبدءاً لها . فمن هذا المبدء أُلحّ الوهن  
 والضعف على « النحو » ، وتماثلت عليه الأحداث ؛ فأظهرت من عيبه  
 ما كان مستوراً ، وأثقلت من حمله ما كان خفياً ؛ وزاحمت العلوم العصرية  
 فقهرته ، وخلّقت وراءها مبهوراً . ونظر الناس إليه فإذا هو في الساقة من علوم  
 الحياة ، وإذا أوقاتهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه ، وإذا شوائبه التي برزت  
 بعد كون ، ووضحت بعد خفاء — تزهدهم فيه ، وتزهدهم نفاراً منه ؛ وإذا النفار  
 والتزهد يكرّان على العيوب ؛ فيحيلان الضئيل منها ضخماً ، والقليل كثيراً ،  
 والموهوم واقعاً . وإذا معاهد العلم الحديث تزوّرت عنه ، وتجهر بعجزها عن  
 استيعابه ، واستغنائها عن أكثره ، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير ؛ فيستكين  
 ويخنع .

والحق أن « النحو » منذ نشأته داخلته — كما قلنا — شوائب ؛ نمت على مرّ  
 الليالي ؛ وتغلّغت برعاية الصروف ، وغفلة الحراس ؛ فشوهت جماله ، وأضعفت  
 شأنه ؛ وانتهت به إلى ما نرى .

فلم يبق بُدّ أن تمتد إليه الأيدي البارة القوية ، ممثلة في تخليصه مما شابه ،  
 متعاونة على إنقاذه مما أصابه . وأن تبادر إليه النفوس الوفية للعتها وتراثها ؛ المعتزة  
 بحاضرها وماضيها ؛ فتبذل في سبيل إنقاذها ، وحياطته ، وإعلاء شأنه —  
 مالا غاية بعده لمستزيد .

ومن كريم الاستجابة أن رأينا في عصرنا هذا — طوائف من تلك النفوس  
 البارة الوفية سارعت إلى النجدة ؛ كلّ بما استطاع ، وبما هو ميسر له ؛ فمنهم  
 من دلّل للناشئة لغته ، أو اختصر قاعدته ، أو أوضح طريقة تدريسه ، أو أراحهم  
 من زائف العِلل ، وضارّ الخلاف ، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه  
 المزايا العظيمة الشأن . لكننا — على الرغم من ذلك — لم نر من تصدى للشوائب كلها  
 أو أكثرها ؛ ينتزعها من مكانها ، ويجهز عليها ما وسعته القدرة ، ومكنته الوسيلة ؛



فيربح المعلمين والمتعلمين من أوزارها. وهذا ما حاولته جاهدًا مخلصًا قدر استطاعتي ، فقد مددت يدي لهذه المهمة الجليلة ، وتقدمت لها رابط الجأش ، وجمعت لها أشهر مراجعها الأصيلة ، ومظانها الوافية الوثيقة ، وضممت إليها ما ظهر في عصرنا من كتب وبحوث ، وأطلت الوقوف عند هذه وتلك ؛ أديم النظر ، وأجبل الفكر ، وأعتصر أطيب ما فيهما ، حتى انتهيت إلى خطة جديدة تجمع مزايهما ، وتسلم من شوائبهما ، وقمت على تحقيقها في هذا الكتاب متأنياً صبوراً . ولا أدري مبلغ توفيقى . ولكن الذى أدريه أنى لم أدرج جهداً ، ولا إخلاصاً .

إن تلك الشوائب كثيرة ، ومن حق « النحو » علينا — ونحن بصدد إخراج كتاب جديد فيه — أن نعرضها هنا ، ونسجل سماتها ، ونفصل ما اتخذناه لتدارك أمرها . ولكن هذا كله — وأكثر منه — قد عرضنا له فى رسالة سابقة نشرناها منذ سنوات بعنوان : « رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية » ، ثم أتمناها بمقالات عشر ؛ نشرت تباعاً فى مجلة : « رسالة الإسلام » ، خلال سنين ١٩٥٧ و ١٩٥٨ م ، وجاوزت صفحاتها المائة .

على أن هذا لا يعفىنى من الإشارة العابرة إلى الدستور الذى قام عليه الكتاب ، والغرض الذى رميت من تأليفه ، مستعيناً بخبرة طويلة ناجعة ، وتجربة صادقة فى تعلم النحو ، طالباً مستوعباً ، ثم تعليمه فى مختلف المعاهد الحكومية مدرساً ، فأستاذاً ورئيساً لقسم النحو والصرف والعروض بكلية : « دار العلوم » ، بجامعة « القاهرة » ، سنوات طوالاً /

وأظهر مواد ذلك الدستور ما يأتى :

١ — تجميع مادة « النحو » كله — وما يتصل به من « الصرف » — فى كتاب واحد ذى أجزاء أربعة كبار ، تحوى صفحاتها وما تضمنته من مسائل كل ما تفرق فى أمهات الكتب ، وتغنى عنها . على أن تُقسَّم كل مسألة قسمين ، تقسيمًا فنيًا بارعًا . أحدهما : « موجز » دقيق يناسب طلاب الدراسات « النحوية والصرفية » بالجامعات — دون غيرهم — غاية المناسبة ، ويوفيهما ما يحتاجون إليه غاية التوفية

الحكمة التي تسير مناهجهم الرسمية . ومكانه : « أول المسألة » ، وصدرها .  
ويليه الآخر<sup>(١)</sup> — بعد نهاية كل مسألة — بعنوان مستقل ؛ هو : « زيادة وتفصيل »  
ويلائم الأساتذة والمتخصصين أكمل الملاءمة وأتمها ، فتبتدئ « المسألة » —  
وبجانبيها رقم خاص بها — بتقديم المادة النحوية أو الصرفية الصالحة للطالب الجامعي ،  
الموائمة لقدرته ولنهجه ، ومقرره الرسمي ، ودرجته في التحصيل والفهم ، مع توثيق  
الدقة والإحكام فيما يقدم له ، نوعاً ومقداراً . فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقلت إلى  
بسط يتطلع إليه المتخصص ، وزيادة يتطلبها المستكمل . كل ذلك في إحكام  
وحسن تقدير ، بغير تكرار ، ولا تداخل بين القسمين ، أو اضطراب . وبهذا  
التقسيم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسرة موائمة في كتاب واحد ، قريبة  
التناول ؛ لا يكدر في استخلاصها ، ولا يجهدون في السعي وراءها في مناهات  
الكتب المتعددة القديمة ؛ وقد يبلغون أو لا يبلغون .

٢ — العناية أكمل العناية بلغة الكتاب وضوحاً ، وإشراقاً ؛ وإحكاماً ،  
واسترسالاً ؛ فلا تعقيد ، ولا غموض ، ولا حشو ، ولا فضول ، ولا توقف  
لمناقشة لفظ ، أو إرسال اعتراض ، أو الإجابة عنه ؛ ولا حرص على أساليب  
القدامى وتعبيراتهم . إلا حين تساورنا في البيان الأوفى ، والجلاء الأكمل .

أما « الاصطلاحات » العلمية الماثورة المستقرة فلم أفكر في تغييرها ؛ إيماناً  
واقناعاً بفائدتها ، وبما سجله العلماء قديماً وحديثاً من ضررها للتغيير الفردي ،  
وفاءً بما استرطوه في تغيير « المصطلحات » أن يكون بإجماع المختصين ،  
المشتغلين بالعلم الذي يحويها .

٣ — اختيار الأمثلة ناصعة ، بارعة في أداء مهمتها ؛ من توضيح القاعدة ،  
وكشف غامضها في سهولة ، ويسر ، واقترب . لهذا تركت كثيراً من الشواهد  
القديمة ، المرددة بين أغلب المراجع النحوية ؛ لأنها مليئة بالألفاظ اللغوية  
الصعبة ، وبالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهداً لا يطيقهما ، ولا  
يتسع وقته للسعي وراءها . فإن خلست من هذا العيب ومن الابتدال ، ونجملت  
بالوضوح والطرافة ، فقد نستبقها .

(١) في صفحة جديدة ، تبدأ بسطر أو سطرين من النقط الأفقية المتقاربة ؛ لتكون رمزاً يميز  
صحف « الزيادة والتفصيل » من غيرها .

والحق أن كثيراً من تلك الشواهد يحتل المكانة العليا من سمو التعبير ، وجمال الأداء ، وروعة الأسلوب ، وفتنة المعنى ، لكنها اختيرت في عصور تباين عصرنا ، ولدواعٍ تخالف ما نحن فيه ؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسرة ، والمطالب قليلة ، والقصد استنباط قاعدة ، أو تأييد مذهب . وكان طالب العلم حافظاً القرآن ، مستظهِراً الكثير من الأحاديث والنصوص الأدبية ، متفرغاً للعلوم العربية والشرعية ، أو كالمتفرغ . أما اليوم فالحال غير الحال ، ووسائل العيش صعبة ، والمطالب كثيرة ؛ فطالب العلم يمر بهذه العلوم مرأسريعاً عابراً قبل الدراسة الجامعية . فإن قدر له الدخول في الجامعة <sup>(١)</sup> ، انقطعت صلته الرسمية بتلك العلوم ، ولم يجد بينها وبين مناهجه الدراسية الجديدة سبباً ، إلا إن كان متفرغاً للدراسات اللغوية ، فيزاولها وحصيلته منها ضئيلة ، لا تمكنه من فهم دقائقها ، ولا ترغبه في مزيد ، وغايته المستقبل لا ترتبط — في الغالب — ارتباطاً وثيقاً بالضلالة في هذه العلوم ، والتمسك منها ؛ فن الإساءة إليه وإلى اللغة أن نستمسك بالشواهد الموروثة ، ونقيسها حججاً زائراً يصعب التغلب عليه ، وإدراك ما وراءه من كريم الغايات .

نعم إنها نماذج من الأدب الرائع ، ولكن يجب ألا ننسى الغاية لإزاء الروعة ، أو نُغْفِلِ القصد أمام المظهر ، وإلا فقدنا الاثنين معاً . وفي دروس النصوص الأدبية ، وفي القراءة الحرة ، والاطلاع على مناهل الأدب الصفو — متسع للأدباء والمتأدبين ؛ يشبع رغبتهم ، من غير أن يضيع عليهم ما يبغون من دراسة « النحو والصرف » دراسة نافعة ، لا تطغي على وقت رصده النظم التعليمية الحديثة لغيرها ، ولا تنتهب جهداً وقفته الحياة المعاصرة على سواها .

وإن بعض معلمى اليوم ممن يقومون بالتدريس لكبار المتعلمين — ليس عرف في اتخاذ تلك الشواهد مجالا لما يسميه : « التطبيق النحوى » ، ومادة مهياة لدروسه . وليس هذا من وكدى <sup>(٢)</sup> ولا وكد من احتشد للمهمة الكبرى ، مهمة : « النحو الأصيل » — وما يتصل به — والتي تناخص في إعداد مادته إعداداً وافياً شاملاً ، وعرضها عرضاً حديثاً شائقاً ، وكتابتها كتابة مشرقة بهية ، مع استصفاء أصولها النافعة ، واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها ، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى ، ودعوات الإصلاح ، وتهيتها لتلائم طبقات كثيرة ، وأجيالا متعاقبة في بلدان متباينة .

(١) وهو اليوم من حملة الشهادة الثانوية العامة — غالباً — أو ما في مستواها .

(٢) قصدى وغرضى .

كل هذا ، بل بعض هذا — لا يساير ذلك « التطبيق التعليمي » ؛ فإنه مدرسي موضعي متغير ، لا يتسم بسمة العموم ، أو ما يشبه العموم ، ولا يثبت على حال . على أن هذا الفريق الذى اختار تلك الشواهد ميداناً لتطبيقه قد فاته ما أشرنا إليه من حاجتها إلى طويل الوقت ، وكبير الجهد فى تيسير صعوباتها اللغوية والمعنوية التى أوضحناها . وطلابُ اليوم — خاصة — أشد احتياجاً لذلك الوقت والجهد ، كى يبذلوهما فى تحصيل المادة المقررة الفصفافة ، وما يتطلبه مستقبلهم الغامض . كما فاته أن خير التطبيق لكبار الطلاب ما ليس محدد المجال ، مصنوع الغرض ، متكافئ الأداء ، كالشواهد التى نحن بصدددها . وإن مناقشة لنص أدبى كامل ، أو صفحة من كتاب مستقيم الأسلوب ، أو مقال أدبى — لهى أجدى فى التطبيق ، وأوسع إفادة فى النواحي اللغوية المتعددة ، وأعمق أثراً فى علومها وآدابها — من أكثر تلك الشواهد المتبورة المعقدة . فليتنا نلتفت لهذا ، ونذكر قيمته العملية . فنحرص على مراعاته ، ونستمسك باتباعه مع كبار المعلمين ، ولعل هؤلاء الكبار أنفسهم يدركونه ويعملون به ، فيحقق لهم ما يبتغون .

على أن لتلك الشواهد خطراً آخر ؛ هى أنها — فى كثير من اتجاهاتها — قد تمثل لهجات عربية متعارضة ، وتقوم دليلاً على لغات قديمة متباينة ، وتساق لتأييد آراء نحوية متناقضة ؛ فهى معوان على البلبلة اللغوية ، ووسيلة للحيرة والشك فى استخلاص القواعد ، وباب للفوضى فى التعبير . وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغة ، والمخلصون لها . وعلى الرغم من هذا قد نسجل — أحياناً مع الحيلة والحذر — بعض الشواهد الغربية ، أو الشاذة ، وبعض الآراء الضعيفة ، لا لحاكايتها ، ولا للأخذ بها — ولكن ليتنبه لها المتخصصون ، فيستطيعوا فهم النصوص القديمة الواردة بها حين تصادفهم ، ولا تصيبهم أمامها حيرة ، أو توقف فى فهمها .

٤ — الفرار من العلل الزائفة<sup>(١)</sup> ، وتعدد الآراء الضارة فى المسألة الواحدة ، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى . وحسبنا من التعليل<sup>(٢)</sup> : أن يقال :

(١) وفى مقدمتها ما كان تعليلاً لأمر واقع ، ولا سبب له إلا نطق العربى ، كالتعليل لرفع الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، ولنصب المفعولات — فإن التعليل لهذه الأمور الوضعية عيب وفساد ؛ إذ الوضعيات لا تعمل ؛ كما قال أبو حيان وغيره ، ونقله المصنف ١ ص ٥٦ ، ونقلناه فى رقم ٣ من هامش ص ٩١ .  
(٢) لموضوع « التعليل » بحث مستقل فى كتابنا المسمى : « اللغة والنحو ، بين القديم والحديث » يوضح معناه ، وأنواعه ، وأثاره .

«المطابقة للكلام العربى الناصع»، ومن الآراء أن يقال: «مُسَايَرَة فصيح اللغة وأفصحها». والقرآن الكريم — بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات — فى مكان الصدارة من هذا؛ لا تقبل فى أسلوبه تأولا ولا تمحلا، ثم الكلام العربى الذائع. و «الأفصح والفصيح» هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحوية والصرفية بأن الخير فى اتباع رأى دون آخر، وأن الأفضل إثارة على سواه... أو غير هذا من العبارات الدالة على الترجيح، لا التحريم. وإنما كان الخير وتام الفضل فى إثارة؛ لأنه يجمع الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسامها، ويوحد بيانهم، ويريحهم من خلف المذاهب، وبليلة اللهجات، فى وقت نتلقى فيه اللغة تعلمًا وكسبًا، لا فطرة ومحاكاة أصيلة، ونقتطع لها من حياتنا التعليمية المزدحمة المرهقة — الأيام القليلة، والساعات المحدودة؛ فن الحكمة والسداد أن نقصر تلك الأيام والساعات على ما هو أحسن وأسمى. ولن نلجأ إلى تعليل آخر، أو ترديد خلاف فى الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق، وفائدة وثيقة، وتوسعة محمودة، دون تعصب لبصرى، أولكوفى، أو بغدادى، أو أندلسى... أو غير هؤلاء... ودون فتح باب الفوضى فى التعبير، أو الاضطراب فى الفهم، أو البلبلة فى الأداء والاستنباط.

ومن مظاهر هذا النفع: الاستعانة — أحيانًا — «بالتعليل»، وبتعدد المذاهب، فى تيسير مفيد، أو فى تشريع لغوى مأمون، أو تبصير المتخصصين — وحدهم — ببعض اللغات واللهجات التى تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها، لا لمحاكاتها — فأكثرها لا يوائمنا اليوم كما سبق — ولكن ليدركوها، ويفسروا بها بعض الظواهر اللغوية الغامضة، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين. وقد بسطنا القول فى هذا كله، وفى أسبابه، ونتائجه — فى كتابنا الآخر الذى أشرنا إليه<sup>(١)</sup>.

٥ — تدوين أسماء المراجع أحيانًا فى بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها؛ استجلاءً لحقيقة، أو لإزالة لوهم. وفى ذلك التدوين نفع آخر؛ هو: تعريف الطلاب بتلك المراجع، وترديد أسمائها عليهم، وتوجيههم إلى الانتفاع بها، والإيحاء بأن الرجوع إلى مثلها قد يقتضيه تحصيل العلم، وتحقيق مسائله.

(١) فى رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة، وهو المسنى: «اللغة والنحو، بين القديم والحديث».

٦ - عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف ، فقد تكون الطريقة «استنباطية» ، وقد تكون «إلقائية» ، وقد تكون «حواراً» ، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة ، وملاءمة الموضوع . وإذا عرفنا أن الكتاب لكبار الطلاب ، وللأساتذة المتخصصين ، وأن موضوعاته كثيرة متباينة - أدركنا الحكمة في اختلاف الطرائق باختلاف تلك الموضوعات وقرائنها . على أن تكون الطريقة محكمة بحسن الاختيار ، وصدق التقدير ، وضمان النجح من أيسر السبل وأقربها . ومهما اختلفت فلن تكون من طرائق القدماء التي أساسها : المتن ، فالشرح ، فالحاشية ، فالتقرير ... فما يصاحب هذا من زيف جدل ، وكثرة خلاف ، وتباين تعليل ... وما إلى ذلك مما دعت إليه حاجات عصور خلت ، ودواعي حقب انقضت ، ولم يبق من تلك الحاجات والدواعي ما يغرينا بالتمسك به ، أو بتجديد عهده . على أن بحوثهم وطرائقهم قد تطوى - والحق يقال - على ذخائر غالية وتضم في ثناياها كنوزاً نفيسة . إلا أن استخلاص تلك الذخائر والكنوز مما يغشها عسير اليوم أي عسير على جمهرة الراغبين - كما أسلفنا - .

٧ - تسجيل أبواب « النحو » مرتبة ترتيب « ابن مالك » في « ألفيته » المشهورة ، وتدوين كل بيت في مكانه من بابيه . ثم اختيار أنسب مكان له في الهامش ، بعد فراغ من القاعدة وشرحها ، مع الدقة التامة في نقله ، وإيضاح المراد منه في إيجاز مناسب ، وحرص على ترتيب الأبواب والأبيات ، إلا إن خالفت الأبيات في ترتيبها تسلسل المسائل ، وتماسكها المنطقي النحوي والصرفي الذي ارتضيناه في الباب ؛ فعندئذ نوفق بين الأمرين : ترتيب الناظم ؛ وما يقتضيه التسلسل المنطقي التعليمي ؛ فننقل البيت من مكانه في « بابيه » ، ونضعه في المكان الذي نراه مناسباً من هذا الباب نفسه ، ونضع على يساره الرقم الدال على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها الناظم ، ولا نكتفي بهذا ؛ فحين نصل إلى شرح المسألة المتصلة بالبيت الذي قبله ، ونفرغ منها ومن ذكر البيت الخاص بها ، تأييداً لها - نعود فنذكر في الهامش البيت الذي نقلناه من مكانه ، ونضعه في ترتيبه الأصلي الذي ارتضاه الناظم ، ونشير إلى أن هذا البيت قد سبق ذكره وشرحه في مكانه الأنسب من هامش صفحة كذا ... وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب « ألفية » ابن مالك ، وتسجيل أبوابها وأبياتها مرتبة كاملة - في الهامش - ما نعلمه في مصر وغير مصر من تمسك بعض

المعاهد والكلليات الجامعية بها ، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها ، والتشدد في دراستها ، واستظهارهم كثيراً منها للانتفاع بها حين يريدون . وقد تخيرنا لها مكاناً في ذيل الصفحات ، يُقَرَّبُ بها من راغبيها ، ويبُعدُها من الزاهدين فيها . وإنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه « ابن مالك » لأنه الذي ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده ، ولأنه الترتيب الشائع اليوم ، وهو فوق شيوخه — أكثر ملاءمة في طريقته ، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم ، ويشيع بعده الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة ، يليها الخاصة بالأفعال ، ثم الحروف . . . كما فعل الزمخشري في مفضله . وتبعه عليه شراحه . وهذه طريقة حميدة أيضاً . ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أو لا ؟ فالمتبدأ يلزمه الخبر أو ما يقوم مقامه ، وقد يكون الخبر جملة فعلية ، أو شبه جملة ، والفاعل لا بد له من فعل أو ما يقوم مقامه . والمفعول لا بد له من الاثنين . . . فكيف يتعلم الراغب أحكام المتبدأ وحده ، أو الخبر وحده ، أو الفعل ، أو الفاعل كذلك ؟

وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التي نراها لا تعدل مزية الترتيب الذي اخترناه ، ولا تناسب عصرنا القائم .

٨ — الإشارة أحياناً خلال دراسة بعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة ، وتدوين رقمها إذا اشتملت على ماله صلة وثيقة بالمسألة المعروضة ؛ كي يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها في سهولة ويسر ، ويضم — بغير عناء — فروعها ، وما تفرق منها في مناسبات وموضوعات مختلفة . ولا نكتفي بذكر الرقم الخاص بالصفحة ، وإنما نذكره ونذكر معه الجزء والمسألة . ونرمز للمسألة بالحرف الهجائي الأول من حروفها ، وهو : « م » اختصاراً ، ويليه رقمها ؛ كما نرمز للصفحة بالحرف : « ص » وبعده رقمها . وللجزء بالحرف « ج » .

والسبب في الجمع بينهما أن رقم الصفحة عرضة للتغير بتغير طبعات الكتاب أما رقم المسألة فنائب لا يتغير ، وإن تعددت الطبعات ، فالإحالة عليه إحالة على شيء موجود دائماً ؛ فيتحقق الغرض من الرجوع إليه .

والله أرجو غلباً أن يجعل الكتاب نافعا لغة القرآن ، عوناً لطلابها ، محققاً الغاية النبيلة التي دعت لتأليفه ، والقصد الكريم من إعداده .





## المسألة الأولى :

الكلام ، وما يتألف منه .

الكلمة - الكلام (أو : الجملة) - الكلم - القول .

ما المراد من هذه الألفاظ الاصطلاحية في عُرف النحويين ؟

الكلمة :

حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفاً ، (وهي : أ<sup>(١)</sup> - ب - ت - ث - ج . . . ) ، وكل واحد منها رمز مجرد ؛ لا يدل إلا على نفسه ، ما دام مستقلاً لا يتصل بحرف آخر . فإذا اتصل بحرف أو أكثر ، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى : « الكلمة » ؛ فاتصال الفاء بالميم - مثلاً - يوجد كلمة : « فَم » ، واتصال العين بالياء فالنون ؛ يوجد كلمة : « عين » ، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام ، يحدث كلمة : « منزل » . . . وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية ، والثلاثية ، والرباعية - وغيرها<sup>(٢)</sup> - من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض<sup>(٣)</sup> .

وكل كلمة من هذه الكلمات التي نشأت بالطريقة السالفة تدل على معنى ؛

(١) الأرجح أن الحرف الأول من حروف الهجاء هو : « الهزمة » وليس الألف التي تحمل الهزمة فوقها ، لتظهرها بارزة لا تختفي ، ولا تختلط بغيرها ، فشأن الألف في هذا كشأن الواو والياء اللتين تستقر فوقهما الهزمة في كتابة بعض الكلمات . أما الألف الأصلية ، فكانها في الترتيب الأبجدي بعد اللام مباشرة ، حتى لقد اندمجت - بسبب سكونها ، واستحالة النطق بها منفردة - في اللام ، وصارتا : « لا » مع أنهما حرفان ، لا حرف واحد .

(٢) لا تزيد أحرف الاسم على سبعة ؛ نحو : « استغفار » . ولا أحرف الفعل على ستة ؛ نحو : « استغفر » ، ولا أحرف الحرف على خمسة ؛ نحو : « لكن » ، باعتبارها كلمة واحدة - على الأصح - مشددة النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً . ومن النحاة من يجعل : « حيثما » كلمة واحدة ، ويعدها من الحروف . ورأيه ضعيف مردود . - انظر « ج » ص ٧١ - .

(٣) لهذا تسمى الحروف الهجائية : « بحروف المبادئ » ؛ لأن الكلمة تبنى وتتكون صيغتها منها ؛ فهي أساس بنية الكلمة . وهي غير « حروف الربط » التي ستجىء في ص ٦٦ ، ومنها : « حروف المعاني » . النحو الوافي - أول

لكنه معنى جزئى ؛ ( أى ؛ مفرد ) ؛ فكلمة : « فم » حين نسمعها ، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شئ معين . أما حصول أمر من هذا الشئ ، أو عدم حصوله . . . ، أما تكوينه ، أو وصفه ببناء أو إعراب<sup>(١)</sup> . . . أو دلالة على زمان أو مكان ، أو معنى آخر . . . — فلا نفهمه من كلمة : « فم » وحدها . وكذلك الشأن فى كلمة : « عين » ، و « منزل » وغيرهما من باقى الكلمات المفردة . ولكن الأمر يتغير حين نقول : « الفم مفيد » — « العين نافعة » — « المنزل واسع النواحي » ، فإن المعنى هنا يصير غير جزئى ؛ ( أى : غير مفرد ) ؛ لأن السامع يفهم منه فائدة وافية إلى حد كبير ، بسبب تعدد الكلمات ، وما يتبعه من تعدد المعانى الجزئية ، وتماسكها ، واتصال بعضها ببعض اتصالاً ينشأ عنه « معنى مركب » . فلا سبيل للوصول إلى المعنى المركب إلا من طريق واحد ؛ هو : « اجتماع المعانى الجزئية بعضها إلى بعض » ، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة التى لكل لفظ منها معنى جزئى .

ومن المعنى المركب تحدث تلك الفائدة التى : « يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ، ويستطيع السامع أن يكتفى بها » . وهذه الفائدة — وأشباهاها — وإن شئت فقل : هذا « المعنى المركب » ، هو الذى يهتم به النحاة ، ويسمونه بأسماء مختلفة ، المراد منها واحد ؛ فهو : « المعنى المركب » ، أو : « المعنى التام » ، أو : « المعنى المفيد » ، أو : « المعنى الذى يحسن السكوت عليه » . . . يريدون : أن المتكلم يرى المعنى قد أدى الغرض المقصود فيستحسن الصمت ، أو : أن السامع يكتفى به ؛ فلا يستزيد من الكلام . بخلاف « المعنى الجزئى » ؛ فإن المتكلم لا يقتصر عليه فى كلامه ؛ لعلمه أنه لا يعطى السامع الفائدة التى ينتظرها من الكلام . أو : لا يكتفى السامع بما فهمه من المعنى الجزئى ، وإنما يطلب المزيد . فكلاهما أمام الكلمة المنفردة — ( مثل : باب ، أو : ريحان ، أو : سماء ، أو : سواها — ) لا يقنع بها .

(١) يقول الخضرى — ص ١ ج ٢ أول باب : الإضافة — مانعه : « إن الكلمة قبل التركيب — أى قبل تركيبها مع غيرها . — لا معربة ولا مبنية ؛ فوصف الحركة بكونها إعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها »<sup>أ</sup>  
فلا يصح الحكم عليها بالبناء أو الإعراب إلا بعد وضعها فى جملة — كما سبق ، وكما سيجىء فى ص ٧٥ — وهناك كلمات أخرى لا توصف بإعراب ولا بناء كالتى ستجىء فى « ج » من ص ١٠٦ وتفصيل الكلام عليها فى « ج » ٣ باب التثنية م ١١٤ ص ٤٥٢ .

لذلك لا يقال عن الكلمة الواحدة إنها تامة الفائدة ، — برغم أن لها معنى جزئياً لا تسمى « كلمة » بدونه — ؛ لأن الفائدة التامة لا تكون بمعنى جزئى واحد .  
 مما تقدم نعلم أن الكلمة هي : ( اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية ، وتدل على معنى جزئى ؛ أى : « مفرد » <sup>(١)</sup> ) . فإن لم تدل على معنى عربى وُضِعَتْ لأدائه فليست كلمة ، وإنما هي مجرد صوت .

\*\*\*

### الكلام (أو: الجملة) :

هو : « ما تتركب من كلمتين أو أكثر ، وله معنى مفيد مستقل » . مثل :  
 أقبل ضيف . فاز طالب نبه . لن يهمل عاقل واجباً . . . <sup>(٢)</sup>  
 فلا بد في الكلام من أمرين معاً ؛ هما : « التركيب » ، و « الإفادة المستقلة »  
 فلو قلنا : « أقبل » فقط ، أو : « فاز » فقط ، لم يكن هذا كلاماً ؛ لأنه غير  
 مركب . ولو قلنا : أقبل صباحاً . . . أو : فاز في يوم الخميس . . . أو : لن

(١) وهي واحد : « الكلم » وقد يراد منها : « الكلام » ؛ طبقاً للملاحظة الآتية في ص ١٧ واللفظ هو : الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ؛ تحقيقاً مثل : شمس - قمر - كتاب . . . ، أو تقديرًا ؛ كالضمير المستتر . (راجع الأشمونى والحضرى) .

(٢) (١) إذا وقعت الجملة الخبرية صلة الموصول ، أو نعمتا ، أو حالا ، أو تابعة لشيء آخر - كجملة الشرط - لا جوابه - فإنها لا تسمى جملة خبرية ، لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول الذى كانت مستقلة فيه . فإذا صارت صلة ، أو تابعة لغيرها لم يصح تسميتها : « خبرية » ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها وحدها . بل هي لذلك لا تسمى : « كلاماً » ولا « جملة » ؛ فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أول . . . وشملها الجملة الواقعة خبراً ، . . . فلا تسمى واحدة من كل ما سبق كلاماً ولا جملة ، إذ ليس لها كيان معنوى مستقل .

— كما سيجىء عند الكلام على صلة الموصول رقم ٠ من هامش ص ٣٧ وله إشارة في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٦ - .

(ب) وكذلك إذا خرجت الجملة عن أصلها الذى شرحناه فصارت علماً على مسمى معين ؛ فإنها في حالتها الجديدة لا تسمى جملة . ومن هذا بعض الأعلام الشائعة اليوم ؛ مثل : فتح الله - زاد المجد - بهر النور - الحسن كامل - . . . فكل واحدة من هذه الألفاظ كانت في أصلها جملة خبرية ، ثم صارت بعد التسمية بها نوعاً من اللفظ المفرد لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى الأول ؛ فتحولت مفردة بالوضع - راجع شرح المفصل ج ١ ص ١٨ معنى : الكسائم - .

يهمل واجبه . . . ، لم يكن هذا كلاماً أيضاً ؛ لأنه — على رغم تركيبه — غير مفيد فائدة يكتنى بها المتكلم أو السامع . . .

وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق ؛ بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة ، والأخرى مستترة ؛ كأن تقول للضيف : تفضل\* . فهذا كلام مركب من كلمتين ؛ إحداهما ظاهرة ، وهي : تفضل\*<sup>(١)</sup> ، والأخرى مستترة ، وهي : أنت<sup>(٢)</sup> . ومثل : « أسافر » . . . أو : « نشكر » أو : « تخرج » . . . وكثير غيرها مما يعد في الواقع كلاماً ، وإن كان ظاهره أنه مفرد . هذا ، ويقول النحاة : إن الجملة ثلاثة أنواع : « أ » الجملة الأصلية . وهي التي تقتصر على ركني الإسناد ( أى : على المبتدأ مع خبره ، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله ، أو ما ينوب عن الفعل ) « ب » الجملة الكبرى ؛ وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية ؛ نحو : الزهر رائحته طيبة ، أو : الزهر طابت رائحته . « ح » الجملة الصغرى ؛ وهي : الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ .

### الكلم :

هو : ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ؛ سواء أكان لها معنى مفيد ، أم لم يكن لها معنى مفيد . فالكلم المفيد مثل : النيل ثروة مصر — القطن محصول أساسي في بلادنا . وغير المفيد مثل : إن تكثر الصناعات . . .

### القول :

هو كل لفظ نطق به الإنسان ؛ سواء أكان لفظاً مفرداً أم مركباً ، وسواء أكان تركيبه مفيداً أم غير مفيد . فهو ينطبق على : « الكلمة » كما ينطبق على : « الكلام » وعلى : « الكلم » . فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل في نطاق : « القول » ويصح أن يسمى : « قولاً » على الصحيح ، — وقد سبقت الأمثلة — . كما ينطبق أيضاً على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تتم بهما الفائدة ؛ مثل :

(١) فعل أمر .

(٢) فاعله . وما كان الكلام هنا مفيداً ولا يظهر منه في النطق إلا الفعل ، والفعل ، لا بد له من فاعل — وجب التسليم بأن الكلمة الثانية مستترة .

إن مصر . . . - أو : قد حضر . . - أو : هل أنت . - أو : كتاب على<sup>(١)</sup> . . .  
فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى : « كلمة » ؛ لأنه ليس  
لفظاً منفرداً ، ولا يصح أن يسمى : « كلاماً » ؛ لأنه ليس مفيداً .  
ولا : « كلماً » ؛ لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات ؛ وإنما يسمى : « قولاً » .

\*\*\*

« ملاحظة » : يقول أهل اللغة : إن « الكلمة » واحد : « الكلم » . ولكنها  
قد تستعمل أحياناً<sup>(٢)</sup> بمعنى : « الكلام » ؛ فنقول : حضرت حفل تكريم الأوائل ؛  
فسمعت « كلمة » رائعة لرئيس الحفل ، و « كلمة » أخرى لأحد الحاضرين ،  
و « كلمة » ثالثة من أحد الأوائل يشكر المحتفلين . ومثل : اسمع مني « كلمة »  
غالية ؛ وهي :

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم  
فطالما استعبد الإنسان إحسان<sup>٣</sup>  
فالمراد بالكلمة في كل ما سبق هو : « الكلام » ، وهو استعمال فصيح ،  
يشيع على ألسنة الأدباء وغيرهم .  
وللكلمة ثلاثة أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) وهذا هو : المركب الإضافي . ومثله : المركب الوصفي ، نحو : « رجل شجاع .. » ، والمزجي ،  
نحو : سيبويه . . . ويلحق به العددي ، نحو : خمسة عشر .  
( ٢ ) مجازاً .

( ٣ ) سيجي تفصيل الكلام على الثلاثة في ص ٢٦ - أما اسم الفعل الذي اعتبره بعض النحاة قسماً  
وابعاً ، فالتحقيق أنه داخل في قسم : « الاسم » - كما سيجي في بابها الخاص ج ٤ م ١٤١ - .  
وقد لخص ابن مالك في ألفيته ما سبق بقوله :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِيمُ      وَ(اسْمٌ) ، وَ(فِعْلٌ) ثُمَّ (حَرْفٌ) : الْكَلِمُ  
وَاحِدُهُ : « كَلِمَةٌ » وَ « الْقَوْلُ » عَمٌّ      وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ

يريد : أن « الكلام » عند النحاة هو : اللفظ المفيد ( ولا يكون مفيداً إلا إذا كان مركباً ؛ كاستقم )  
« والكلم » ثلاثة أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف ، وواحد : « كلمة » . و « القول » يشمل بمعناه  
كل الأقسام ( فكلمة : عمٌّ ، وأصلها : عمٌّ ) فعل ماض . والكلمة قد يؤم بها الكلام ؛ أي : يقصد إطلاقها  
على الكلام بمعناه الذي سبق .

أما اللفظ فقد سبق تعريفه في رقم ١ من هامش ص ١٥ .

.....  
 .....

## زيادة وتفصيل :

تعوّد النحاة — بعد الكلام، على الأنواع الأربعة السابقة — أن يوازنوا بينها موازنة أساسها : « علم المنطق » ويطلقوا فيها الجدل المهرق ، مع أن الموضوع في غنى عن الموازنة ؛ لبعد صلتها « بالنحو » ، وبالرغم من هذا سنلخص كلامهم . . . ( وقد يكون الخير في الاستغناء عنه ) .

( ١ ) يقولون : إن موازنة الأنواع السابقة بعضها ببعض ؛ لمعرفة أوسعها شمولاً ، وأكثرها أفراداً — تدل على أن : « القول » هو الأوسع والأكثر ؛ لأنه يشتمل وينطبق عليها جميعاً ، وعلى كل فرد من أفرادها . أما غيره فلا ينطبق إلا على أفرادها الخاصة به ، دون أفراد نوع آخر ؛ فكل ما يصدق عليه أنه : « كلمة » أو : « كلام » أو : « كاسم » — يصدق عليه أنه : « قول » ، ويُعدّ من أفراد : « القول » ، ولا عكس .

هذا إلى أن القول يشمل نوعاً آخر غير تلك الأنواع ، وينطبق وحده على أفراد ذلك النوع ؛ وهو : كل تركيب اشتمل على كلمتين من غير إفادة تامة منهما ؛ مثل : « إن حضر » . . . « ليس حامداً » — « ليت مصر » . . . — « سيارة رجل » . . . فثل هذا يسمى : « قولاً ولا يصح أن يسمى : « كلمة » ، ولا « كلاماً » ، ولا « كاسماً » . ومن هنا يقول النحاة : ( إن القول أعم من كل نوع من الأنواع الثلاثة عموماً مطلقاً ، وإن كل نوع من الثلاثة أخص من القول خصوصاً مطلقاً . . . ) يريدون بالعموم : أن « القول » يشمل من هذه الأنواع وأفرادها أكثر من غيره . ويريدون « بالإطلاق » : أن ذلك الشمول عام في كل الأحوال ، بغير تقييد بحالة معينة ؛ فكلما وجد نوع منها وجد أن « القول » ؛ يشملها وينطبق على كل فرد من أفرادها — دائماً — .

وأما أن كل نوع أخص — وأن هذا الخصوص مطلق — فلأن كل نوع من الثلاثة الأخرى لا يشمل عدداً من الأفراد المختلفة بقدر ما يشمل « القول » ولا ما يزيد عليه . وأن هذا شأنه في كل الأحوال بغير تقييد ، كما يتضح مما يأتي :

كتب : كلمة ، ويصح أن تسمى : « قولاً » وكذلك كل كلمة أخرى .  
 كتب على : كلام ، ويصح أن تسمى : « قولاً » . وكذلك كل جملة

... ..  
... ..

مفيدة مستقلة بمعناها ، مكونة من كلمتين . — أو أكثر كما  
سيجيء —

قد كتب صباحاً : كَلِم ، ويصح أن يسمى : « قولا » وكذلك كل تركيب  
يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر ، من غير أن يفيد .  
كتب على صباحاً : كَلِم أيضاً ، ويصح أن يسمى : « كلاماً ، أو : قولا » ،  
وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر مع  
الإفادة المستقلة .

كتاب على : يسمى : « قولا » فقط . . . وكذلك كل تركيب يشتمل  
على كلمتين فقط من غير إفادة .  
فالقول منطبق على كل نوع من الثلاثة ، وصادق على كل فرد من أفراد  
الأنواع الثلاثة .

وقد يوضح هذا كلمة أخرى ؛ مثل : « معدن » ؛ فإن « المعدن » أنواع  
كثيرة ؛ منها الذهب ، والفضة ، والنحاس . و . و . فكلية « معدن » أعم من  
كل كلمة من هذه الكلمات عموماً مطلقاً ، وكل نوع أخص منه خصوصاً  
مطلقاً ؛ لأن كلمة « معدن » بالنسبة للذهب — مثلاً — تشمله ، وتشمل نوعاً  
أو أكثر غيره — كالفضة — . أما الذهب فمقصود على نوعه الخاص ، فالمعدن  
عام ؛ لأنه يشمل نوعين أو أكثر . والذهب خاص ؛ لأنه لا يشمل إلا نوعاً  
واحداً . و « المعدن » عام عموماً مطلقاً ؛ لأنه ينطبق دائماً على كل فرد من أفراد  
نوعيه أو أنواعه ، وهذا في كل الحالات .

\* \* \*

( ب ) ثم تأتى الموارنة بين « الكَلِم » و « الكلام » فتدل على أمرين :  
أحدهما : أن « الكَلِم » و « الكلام » يشتركان معاً في بعض الأنواع التي  
يصدق على كل منها أنه : « كلم » وأنه : « كلام » — ؛ فيصح أن نسميه بهذا  
أو ذاك ؛ كالعبارات التي تتكون من ثلاث كلمات مفيدة ؛ فإنها نوع صالح  
لأن يسمى : « كلاماً » أو : « كلماً » . وكالعبارات التي تتكون من أربع كلمات  
مفيدة ، فإنها نوع صالح لأن يسمى : « كلاماً » أو : « كلماً » وكذلك كل  
جملة اشتملت على أكثر من ذلك مع الإفادة المستقلة .  
ثانيهما : أن كلا منهما قد يشتمل على أنواع لا يشتمل عليها الآخر ،

فيضير أعم من نظيره أنواعاً ، وأوسع أفراداً ؛ مثال ذلك : أن « الكلم » وحده يصدق على كل تركيب يحوى ثلاث كلمات أو أكثر ، سواء أكانت مفيدة ، مثل : ( أنت خير مرشد ) أم غير مفيدة ، مثل : ( لما حضر في يوم الخميس ) فهو من هذه الناحية أعم وأشمل من الكلام ؛ لأن الكلام لا ينطبق إلا على المفيد ، فيكون - بسبب هذا - أقل أنواعاً وأفراداً ؛ فهو أخص .

لكن « الكلام » - من جهة أخرى - ينطبق على نوع لا ينطبق عليه « الكلم » كالنوع الذى يتركب من كلمتين مفيدتين ؛ مثل : « أنت عالم » وهذا يجعل الكلام أعم . وأشمل من نظيره ، ويجعل الكلم أخص .

فخلاصة الموازنة بين الاثنين : أنهما يشتركان حيناً فى نوع ( أى : فى عدد من الأفراد ) . ثم يختص كل واحد منهما بعد ذلك بنوع آخر ينفرد به دون نظيره ؛ فيضير به أعم وأشمل . فكل منهما أعم وأشمل حيناً ، وأخص وأضيق حيناً آخر . ويعبر العلماء عن هذا بقولهم : « إن بينهما العموم من وجه ، والخصوص من وجه . » أو : « بينهما العموم والخصوص الوجهى » .

يريدون من هذا : أنهما يجتمعان حيناً فى بعض الحالات ، وينفرد كل منهما فى الوقت نفسه ببعض حالات أخرى يكون فيها أعم من نظيره ، ونظيره أعم منه أيضاً ؛ فكلاهما أعم وأخص معاً . وإن شئت فقل : إن بينهما العموم من وجه والخصوص من وجه : - كما سلف - فيجتمعان فى مثل : ( قد غاب على . . . ) وينفرد الكلام بمثل : ( حضر محمود . . . ) ، وينفرد الكلم بمثل : ( إن جاء رجل . . . ) فالكلم أعم من جهة المعنى ؛ لأنه يشمل المفيد وغير المفيد ، وأخص من جهة اللفظ ؛ لعدم اشتماله على اللفظ المركب من كلمتين . و « الكلام » أعم من جهة اللفظ ؛ لأنه يشمل المركب من كلمتين فأكثر . وأخص من جهة المعنى ؛ لأنه لا يطلق على غير المفيد .

\* \* \*

( ح ) أما موازنة « الكلمة » بغيرها فتدل على أنها أخص الأنواع جميعاً <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

شئ آخر يعرض له النحاة بمناسبة : « كلم » ، يقولون :  
إننا حين نسمع كلمة : رجال ، أو : كتب ، أو : أقلام ، أو : غيرها

( ١ ) وقد سبق - فى ص ١٨ - أن « القول » أعم الأنواع جميعاً .



.....  
.....

من جموع التكسير نفهم أمرين :

أولهما : أن هذه الكلمة تدل على جماعة لا تنقل أفرادها عن ثلاثة ، وقد تزيد .  
ثانيهما : أن لهذا الجمع - في الأغلب - مفرداً نعرفه من اللغة ؛ هو : رجل ، كتاب ، قلم ... وكذلك حين نسمع لفظ : « كَلِمٌ » نفهم أمرين :

أولهما : أنه يدل على جماعة من الكلمات ، لا تنقل عن ثلاث ، وقد تزيد ؛ ( لأن « الكلم » في الأصل يتركب من ثلاث كلمات أو أكثر ؛ فهو من هذه الجهة يشبه الجمع في الدلالة العددية ؛ فكلاهما يدل على ثلاث ، أو أكثر ) .

ثانيهما : أن « للكلم » مفرداً نعرفه ونصل إليه بزيادة تاء للتأنيث في آخره ؛ فيصير بزيادتها - وموافقة اللغة - دالا على الواحد ، بعد أن كان دالا على الجمع ، فتكون : « كلمة » هي مفرد : « الكلم » ؛ مع أنهما متشابهان في الحروف ، وفي ضبطها ، ولا يختلفان في شيء ؛ إلا في زيادة التاء في آخر : « الكلمة » - بموافقة اللغة - . وهو بسبب هذا يختلف عن الجموع ؛ فليس بين الجموع ما ينقلب مفرداً وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال تاء التأنيث بآخره . ولذلك لا يسمونه جمعاً ، وإنما يسمونه : « اسم جنس <sup>(١)</sup> جمعياً <sup>(٢)</sup> » . ويقولون في تعريفه :

« إنه لفظ معناه معنى الجمع ، وإذا زيدت على آخره تاء التأنيث - غالباً - صار مفرداً » . أو هو : « ما يُفَرَّقُ بينه وبين واحده بزيادة تاء التأنيث - غالباً - في آخره » . ومن أمثلته : تفاح وتفاحه - عنب وعنبه - تمر وتمرة -

(١) سيجي تفصيل الكلام على النكرة ، واسم الجنس ، وعلم الجنس ، وعلم الشخص ، في مكانه الخاص من باب : « العلم » ص ٢٨٨ ؛ هنا ، وفي باب : « النكرة والمعرفة » (ص ١٧٢٠) . وسنعرف أن النكرة ( أي : اسم الجنس ) إن قصد بها معين فهي النكر المقصودة ، وإلا فهي النكرة غير المقصودة . ولكل منهما أحكامه الخاصة ، ولا سيما عند نداءه ( كما سيجي في باب النداء ، أول ج ٤ ) .

(٢) صفة لكلمة اسم ، حتماً ؛ لأن الاسم هو الذي يدل على الجمعية ؛ فلا يكون اسم الجنس الجمعي إلا دالا على الجمع ، ولا يكون دالا على المفرد ، ولا على المثنى . وبالرغم من أن اسم الجنس الجمعي يدل على ما يدل عليه الجمع فإنه يجوز تشبيته وجمعه في أغلب أحواله عند فريق من النحاة ، غير سيئويه ومن معه - كما جاء في المصنف ، باب جمع التكسير - . فالمراد من وصفه بالجمعي : تأكيد أنه لا يراد به واحد ولا اثنان ، وإنما يراد به ثلاثة على الأقل كما يراد بالجمع عند النحاة . وبسبب هذه الدلالة العددية قد يطلق عليه في اللغة - لا في النحو - أنه جمع ( راجع الصبيان ، باب : جمع التكسير ، عند بيت ابن مالك : « من غير ما مضى ومن خماسي » حيث الكلام على مفرد ، « فرزدق » ( ثم انظر ص ٢٣ ورقم ٣ من هامش ص ٢٤ ) .

شجر وشجرة — وهذا هو النوع <sup>(١)</sup> الغالب ، كما أشرنا .  
وهناك نوع يُفَرَّق بينه وبين مفردة بالياء المشددة ، مثل : عرب وعربي —  
جُنْد وجندي — رُوم ورومي — تَرْك وتركي .  
وقد يُفَرَّق بينه وبين واحده بالتاء في جمعه ، لاني مفردة ؛ مثل كَمَاء ،  
وكمء <sup>(٢)</sup> .

(١) هذا النوع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة إذا وصف — وكذلك إن أخبر عنه ،  
أوعاد عليه ضمير ، أو إشارة . . . — جازي صفته : إما الأفراد مع التذكير على اعتبار اللفظ ، لأنه جنس ،  
أو : مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة ؛ نحو قوله تعالى : ( أعجاز نخل منقعر ) و ( أعجاز نخل خاوية )  
وإما جمع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً ، نحو قوله تعالى : ( السحاب الثقال . . . ) وقوله :  
( والنخل باسقات ) ومثل : الصفة الخبر ، والإشارة إليه . . . والضمير العائد عليه — كما أسلفنا —  
وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه الصبان ، في باب العدد . وقد تخبرنا أقوى الأوجه .  
ويؤيد ما تخبرناه ما جاء في : المصباح المنيّر ، مادة : « النخل » ونصه الحرفي :  
« النخل : اسم جمع ( كذا يقول ) الواحدة : " نخلة " . وكل جمع بينه وبين واحده الهاء ( يريد :  
تاء التأنيث المربوطة ) قال ابن السكيت : فأهل الحجاز يؤنثون أكثره ؛ فيقولون : هي التمر ، وهي البسر ،  
وهي النخل ، وهي البقر . . . وأهل نجد وتميم يذكرون ؛ فيقولون : نخل كريم ، وكريمة ، وكراهم . وفي  
التنزيل : ( نخل منقعر — نخل خاوية ) وأما النخيل — بالياء — فؤنثة . قال أبو حاتم : لا اختلاف في ذلك » . اهـ .  
لكن يتضح من أمثلة هذا النص أن أهل نجد وتميم لا يقتصرون على التذكير ، وإنما يؤنثون أيضاً . ويلاحظ  
أنه جعل « النخل » اسم جمع . فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن « الواحدة نخلة » ؟ فهل يريد :  
اسم جنس جمعي ؟

وما يؤيد ما تخبرناه أيضاً ما جاء في كتاب : « بستان الرذوى التمييز » — تأليف : الفيروز بادى ، صاحب :  
« القاموس المحيط » — في البصرة ٥١ ص ٢٧٧ ونصه عند الكلام على كلمة : « بنيان » : ( : بنيان : واحد  
لا جمع له . وقال بعضهم : جمع واحدته : « بنيانة » على حد : « نخلة ونخل » . وهذا النحو من الجمع  
يصح تذكيره وتأنيثه ) اهـ . ومن التذكير قوله تعالى : ( السماء مُنْفَطِرٌ به ) على اعتبار أن « السماء »  
اسم جنس جمعي ، مفردة : سماء .

وهناك مواضع أخرى للاختلاف ، نجى في رقم ٦ من ص ٢٦٥ ( حيث الكلام على الصورة السادسة  
من صور مطابقة الضمير لمرجعه ، وعدم مطابقتها ) ثم رقم ٤ من هامش ص ٣٢١ ثم ص ٤٥٧ وما بعدها .  
هذا ، ولا يفرق في اسم الجنس الجمعي بين مذكره ومؤنثه الحقيقيين بالتاء المربوطة ؛ فلا يقال :  
— في الغالب — حمامة أو بطة ، للمؤنثة المفردة . وحمام ، وبطة ، للمذكر المفرد ؛ منعاً للالتباس ، وإنما يؤنثونه  
بالصفة فيقال : حمامة أنثى ، وحمامة ذكر ، وبطة أنثى ، وبطة ذكر . ولهذا الحكم تكلمة — نجى  
في باب « التأنيث » ج ٤ م ١٦٩ .

أما تأنيث عامله فكان الكلام عليه باب ( الفاعل ج ٢ ص ٧٤ طبعة ٣ وما بعدها ، م ٦٦ ثم « ا »  
ص ٨٢ من الزيادة والتفصيل ، بعد تلك الصفحات ) .

(٢) اسم نبات مصر وى .

ولهم في اسم الجنس الجمعيّ - من ناحية أنه جمع تكسير حقيقة ، أو أنه قسم مستقل بنفسه - آراء متضاربة ومجادلات عنيفة ؛ لا خير فيها ، وإنما الخير في الأخذ بالرأى القائل : إنه جمع تكسير<sup>(١)</sup> . وهو رأى فيه سداد ، وتيسير ، ولن يترتب على الأخذ به مخالفة أصل من أصول اللغة ، أو خروج على قاعدة من قواعدها ، وأحكامها السليمة .

هذا من جهة الجمع أو عدمه . بقي الكلام في المراد من : « اسم الجنس » والمعنى الدقيق له . وفيما يلي إشارة موجزة إليهما<sup>(٢)</sup> :

إن كلمة مثل كلمة : « حديد » تدل على معنى خاص ، مدلوله هو : تلك المادة المعدنية المعروفة ، وذلك العنصر المفهوم لنا . فمن أين جاء لنا فهمه ؟ وكيف وصل العقل إلى انتزاع المعنى وإقراره في باطنه ؟ .

رأينا قطعة من الحديد أول مرة ، ثم قطعة أخرى بعد ذلك ، ثم ثالثة ، فرابعة ، فخامسة ، ... ولم نكن نعرف الحديد ، ولا اسمه ، ثم استعملنا تلك القطع في شئوننا ، وعرفنا بالاستعمال المتكرر بعض خواصها الأساسية ؛ وإذا رأينا بعد ذلك قطعاً من صنفها فإننا نعرفها ، ولا تكون غريبة على عقولنا ، ونشعر بحاجة إلى اسم نسمي به هذا الصنف .

فإذا رأينا بعد ذلك قطعة من جنس آخر ( أى : من صنف آخر ) كالذهب ، ولم نكن استعملناه في شئوننا - وعرفنا بالاستعمال بعض خواصها الذاتية ؛ فلا شك أننا سنحتاج إلى اسم يميز هذا الجنس من سابقه ، بحيث إذا سمعنا الاسم ندرك منه المراد ، ونتصور معناه تصوراً عقلياً من غير حاجة إلى رؤية تلك القطع والنماذج ؛ فوضعنا للجنس الأول اسماً هو : « الحديد » ، ووضعنا للجنس الثاني اسماً يخالفه هو : « الذهب » . فالحديد اسم لذلك الجنس ( الصنف المعروف ) ، وكذلك « الذهب » ، وغيرهما من أسماء الأجناس . . . . . وصرنا بعد ذلك حين نسمع كلمة : « الذهب » أو « الحديد » ندرك المراد منها إدراكاً عقلياً بحتاً ، فيقفز إلى ذهننا مباشرة مدلولها الخاص ، من غير ربط - في الغالب<sup>(٣)</sup> - بينها وبين شيء آخر من عنصرها ، ومادتها ، أو من غيرهما . وهذا الفهم العقلي المحض هو ما يعبر

( ١ ) راجع الأشموني ، وهامش التصريح ، وشرح الشذور عند الكلام على المسألة المذكورة . في باب : « الكلام »

( ٢ ) أما التفصيل ، وبسط الإيضاح فكأنهما ص ٢٨٨ من باب العلم ، ( في النكرة والمعروفة ) .

( ٣ ) لأن اسم الجنس الأحادي الذي سيحيى الكلام عليه يرتبط بصورة فرد من أفراد .

عنه : بأنه « إدراك الماهية المجردة » ، أى : « إدراك حقيقة الشيء الذهنية ، وصورته المرسومة في العقل وحده » ، يريدون بذلك : ( المعنى الذى يفهم من الكلمة فهمًا عقليًا مجرداً - فى الغالب - أى : بعيداً عن عالم الحس ، وعن تخيل النماذج والصور المختلفة المصنوعة منه ، أو غير المصنوعة ، والتي تساعد فى إيضاح المراد منه )<sup>(١)</sup> .

ومثل كلمة : « حديد » غيرها من أسماء الأجناس - كما أسلفنا - ومنها : فضة ، رجل ، خشب ، طائر . . . ثم إن هذا الجنس ( أو : الماهية المجردة ، والحقيقة الذهنية البحتة ) ثلاثة أنواع ، لكل منها اسم :

الأول : اسم الجنس الجمعى<sup>(٢)</sup> ، وقد سبق<sup>(٣)</sup> .  
الثانى : اسم الجنس الإفرادى ؛ وهو الذى يصدق على القليل والكثير من الماهية ( أى : من الحقيقة الذهنية ) من غير اعتبار للقلة أو الكثرة . ( مثل : هواء ، ضوء ، دم ، ماء ) ، فكل واحد من هذه وأشباهاها يسمى بهذا الاسم ؛ سواء أكان قليلاً أم كثيراً .

والثالث : اسم الجنس الآحادى ؛ وهو : الذى يدل على الماهية ( أى الحقيقة الذهنية ) ممثلة فى فرد غير مغين من أفرادها ، ولا يمكن تصورها فى العقل إلا

(١) انظر رقم ١ من هامش صفحتى ٢٠٦ و ٢٨٨ .

(٢) قد أوضحنا المراد من كلمة : « اسم » ومن كلمة : « جنس » وأشرنا - فى رقم ٢ من هامش ص ٢١ - إلى أن كلمة « جمعى » هى صفة : لـ « اسم » حتماً ؛ وليست صفة : لـ « جنس » .

(٣) قد يقال : إن اسم الجنس - مطلقاً - يدل : « على الماهية المجردة ، ( أى : الحقيقة الذهنية البحتة ) ؛ طبقاً للرأى المختار ، وهذه الماهية المجردة ( أو الحقيقة الذهنية البحتة ) كلة واحدة متأسكة قد يكون لها أجزاء تتكون منها ومن انقسام بعضها إلى بعض ، ولكن لا يمكن أن يكون لها أفراد مستقلة متعددة ، بحيث يستقل كل فرد منها بنفسه كاملة . ويتميز بذاته المركبة من أجزاء خاصة به ، وذرات يقوم عليها كيانها التام الذى يتفرد به . فكيف يتفق هذا مع اسم الجنس الجمعى الذى يدل على أفراد - لا على أجزاء ، وذرات - - لا تقل عن ثلاثة . - وقد تزيد كما عرفنا فى رقم ٢ من هامش ص ٢١ - فى هذه الدلالة المدعية الختية منافاة واضحة للدلالة الأصلية التى يقوم عليها اسم الجنس ، وتعارض جلى بين الأصل وأنواعه .

أجاب الرضى : بأن اسم الجنس موضوع فى أصله للماهية من حيث هى ثم استعمل فى الجمع ، فهو اسم « جنس وضعاً » ، جمعى « استعمالاً » . ثم قال الصبان : والأولى أن يقال : إنه غلب استعماله فى ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك .

.....  
.....

بتخيل ذلك الفرد غير المعين ، واستحضار صورة له في الذهن ؛ مثل : أسامة للأسد<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ملاحظة : يُردد النحاة وغيرهم من المشتغلين بالعلوم والفنون المختلفة كلمة : « القاعدة » ويذكرونها في المناسبات المختلفة ، فما تعريفها ؟ قالوا : « القاعدة - وجمعها : قواعد - هي في اللغة : الأساس ، وفي الاصطلاح : ( حُكْمٌ كُلِّيٌّ منطبق على جميع جزئياته (أفراده) ؛ لِيَتَعَرَّفَ أحكامُها منه ) .

وعلى الرغم من شيوع هذا التعريف في مراجعهم ومطولاتهم - عارض - بحق - بعض النحاة في كلمة : « حُكْمٌ » ، مفضلاً عليها كلمة « قضية » كليتة ؛ بحجة أن القاعدة في مثل قولنا : « كل فاعل مرفوع » تشمل « المحكوم به » ، و « المحكوم عليه » ، و « الحُكْمُ » الذي هو « الرفع » ، هنا ، فلا بد أن تشمل أموراً ثلاثة ، ولا تقتصر على « الحُكْمُ » .

وقد دُفِعَ الاعتراض : بأن الاختصار على « الحُكْمِ » في ذلك التعريف الشائع ، مقبول ؛ لأنه نوع من المجاز ، إذ فيه إطلاق الجزء - وهو الحُكْمُ - على القضية الكلية التي هي اسم يجمع المحكوم به ، والمحكوم عليه ، والحكم<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٠٦ ، وص ٢٨٨ ، وما بعدها .

(٢) راجع في كل ما سبق عن « القاعدة » شرح التصريح وحاشية ياسين عليه ، ج ١ باب : الضمير ، أول الفصل الخاص باتصال الضمير . وجاء في « المصباح المنير » في مادة : « قعد » ما نصه :

( القاعدة في الاصطلاح بمعنى : الضابط ؛ وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته ) ، وهذا التعريف أحسن ؛ نخلوه من الاعتراضات الموجهة للآخر ...

## المسألة الثانية :

الكلام على أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف

الاسم : كلمة تدل بذاتها<sup>(١)</sup> على شيء محسوس ، ( مثل : بيت ، نحاس ، جمل ، نخلة ، عصفورة ، محمد . . . ) أو شيء غير محسوس ، يعرف بالعقل ؛ ( مثل : شجاعة ، مروءة ، شرف ، نبيل ، نبوغ . . . ) وهو في الحالتين لا يقترن بزمن<sup>(٢)</sup> .

علاماته : أهمها خمسة ، إذا وجدت واحدة منها كانت دليلاً على أن الكلمة « اسم » .

العلامة الأولى : الجر ؛ فإذا رأينا كلمة مجرورة لداعٍ من الدواعي النحوية عرفنا أنها اسم ؛ مثل : ( كنت في زيارة صديق كريم . ) فكلمة : « زيارة » اسم ؛ لأنها مجرورة بحرف الجر « في » ، وكلمة : « صديق » اسم ؛ لأنها مجرورة ؛ إذ هي « مضاف إليه » ، وكلمة : « كريم » اسم ؛ لأنها مجرورة بالتبعية لما قبلها ؛ فهي نعت لها .

العلامة الثانية : التنوين ؛ فن الكلمات ما يقتضي أن يكون في آخره ضمتان ، أو فتحتان ، أو كسرتان ؛ مثل : ( جاء حامدٌ — رأيت حامداً —

( ١ ) أى : من غير أن تحتاج إلى كلمة أخرى .

( ٢ ) لإيضاح التعريف وبيان معنى الاسم نذكر ما يأتي : لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها ؛ فسأل : ما هذه ؟ فأجبنا : « رُمان » — مثلاً — لكانت الكلمة : « رمان » هي الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة . وإن شئت فقل : إنها اسم يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة ، دون غيرها . فمتدنا شيئاً ؛ فاكهة لها أوصاف حسيّة خاصة بها ، ولفظ معين ، إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد ، وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهة . وإن شئت فقل : إنه اسم هي معناه ومعناه ، وإن هذا المعنى والمسمى له اسم ، هو : « الرمان » فلا اسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ، أو إشارة يراد بها أن تدل على شيء آخر ، وأن تعينه ، وتميزه ، وهذا الشيء الآخر هو المراد من تلك الإشارة ، والفرض من اتخاذها فهو مدلولها ومرماها ؛ أى : هو المسمى بها ، وهى الاسم الذى يميزه من غيره ، ويحدده ، فلا يختلط بسواه . ومضى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة ، وأن المسمى هو المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل — كان الاسم متضمناً في ذاته كل أوصاف المسمى ؛ فهو مع معناه كالصورة التى يكتب اسمها إزاءها ؛ فإذا قرئ الاسم أولاً دل على الصورة ومضمونها كاملة . ومثل ما سبق يقال في كل اسم آخر ، ومنه يتضح تعريفهم الاسم أحياناً بأنه : « ما يدل على مسمى فقط » ، أى : من غير أن يدل معه على زمن أو شيء آخر .

ولهذا الكلام أمثلة متعددة في ج ٤ ص ١٣٧ — من الطبعة الثانية — م ١٤١ رقم ١ من هامشها . باب : أسماء الأفعال — .

ذهبت إلى حامد). (طار عصفورٌ جميلٌ - شاهدت عصفوراً جميلاً -  
استمعت إلى عصفورٍ جميلٍ . . . ) ، وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء .  
وكان الأصل أن تكتب هي وأشباهاها كما يكتبها علماء « العَرُوض » هكذا :  
(حامدُنْ - حامدَنْ - حامدِنْ) . (عصفورُنْ جميلُنْ . . . -  
عصفورَنْ جميلَنْ . . . - عصفورِنْ جميلِنْ . . . -) ، أى : بزيادة نون  
ساكنة في آخر الكلمة ؛ تحدث رنيناً خاصاً ؛ وتنغيماً عند النطق بها . ولهذا  
يسمونها : « التنوين » ، أى : التصويت والترنيم ؛ لأنها سببه . ولكنهم عدلوا عن  
هذا الأصل <sup>(١)</sup> ، ووضعوا مكان « النون » <sup>(٢)</sup> رمزاً مختصراً يغنى عنها ، ويدل - عند  
النطق به - على ما كانت تدل عليه ؛ وهذا الرمز هو : الضمة الثانية ، والتفحة  
الثانية ، والكسرة الثانية . . . على حسب الجمل . . . ويسمونه : « التنوين » ،  
كما كانوا يسمون النون السالفة ، واستغنوا بهذا الرمز المختصر عن « النون » ؛  
فحذفوها في الكتابة ، ولكنها لا تزال ملحوظة يُنطق بها عند وصل بعض الكلام  
ببعض ، دون الوقف .

وبما تقدم نعلم : أن التنوين نون ساكنة ، زائدة <sup>(٣)</sup> ، تلاحق آخر الأسماء لفظاً ،  
لا خطأً ولا وقفاً <sup>(٤)</sup> .

العلامة الثالثة : أن تكون الكلمة مناداة <sup>(٥)</sup> ، مثل : ( يا محمد ، ساعد

(١) اختصاراً ؛ ومنعاً للخلط بين هذه النون الزائدة وغيرها من النونات الأخرى ، الزائدة والأصلية .

(٢) راجع شرح المفصل ( ج ٩ ص ٣٥ ) في الكلام على « التنوين » حيث تراه مكتوباً « بالنون »  
كما في الأمثلة السالفة . . .

(٣) أى : ليست من أصل بنية الكلمة ، ولا من حروفها الأصلية ؛ لأن هذه النون - وإن كانت  
حرفاً واحداً - تمد كلمة كاملة ، وتدخل في قسم الحرف المعنوي الممدود من أقسام الكلمة الثلاثة ؛ فقلها مثل وأو  
المطف ، وفائه ، وباء الجر ، وثائه . . . وغيرها من « حروف المعاني » التي سيجي الكلام عليها في هامش  
ص ٦٦ وص ٧٠ وفي الجزء الثاني ص ٢٢٩م ٧٨ (أول باب : الظرف) وبينون على هذا تعليقات لبعض الأحكام ؛  
كتعليقهم وجوب حذف التنوين من المضاف بأن التنوين كلمة كاملة ، ولا يتصح الفصل بكلمة بين  
المضاف والمضاف إليه ، وهما شيان متلازمان . إلا بعض حالات يصح فيها الفصل بينهما ، وسيجي  
في باب : « الإضافة » ( ج ٣ ) .

(٤) سيجي في المسألة الثالثة : ( ص ٣٣ ) تفصيل مناسب يتضمن أنواع التنوين وحكم كل نوع .

(٥) لأن المنادى « مفعول به » فقولك : « يا محمد » هو بمثابة قولك : « أدعو محمداً » فهو مفعول به  
حقيقة ، أو تقديرأ - تبعاً للخلاف الذي سجله الصبان وغيره ، في هذا - والمفعول به لا يكون  
إلا اسماً . وكان الأوضح والأنسب أن يقال : « أن تكون الكلمة مفعولاً به » كما يرى بعض النحاة - لتكون  
هذه العلامة هي الدالة على اسمية الضمير : « إياك » وأخواته ، مما يكون « مفعولاً به » ، ولا يكون « منادى » .

(الضعيف). (يا فاطمةُ ، أكرمى أهلك) ، فنحن ننادى محمداً ، وفاطمة . وكل كلمة نناديها هي اسم ، ونادوها علامة اسميتها<sup>(١)</sup> .

العلامة الرابعة : أن تكون الكلمة مبدوءة (بأل) <sup>(٢)</sup> مثل : العدل أساس الملك .

العلامة الخامسة : أن تكون الكلمة منسوباً إليها - أى : إلى مدلولها - حصولُ شيء ، أو عدم حصوله ، أو مطلوباً منها لإحداثه ، مثل : (هذا سافر) - (محمود لم يسافر) - (سافر يا سعيد) فقد تحدثنا عن « هذا » بشيء نسبناه إليه . هو : السفر ، وتحدثنا عن « محمود » بشيء نسبناه إليه ؛ هو عدم السفر ، وطلبنا من « سعيد » السفر . فالحكم بالسفر ، أو بعدمه ، أو بغيرهما ، من كل ما تم به الفائدة الأساسية يسمى : « إسناداً » ، وكذلك الحكم بطلب شيء من إنسان أو غيره . . . فالإسناد هو : « إثبات شيء لشيء ، أو نفيه عنه ، أو طلبه منه » .

هذا ، واللفظ الذى نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طلب منه ذلك ، يسمى : « مستنداً إليه » . (أى : منسوباً إليه الفعل ، أو الترك ، أو طلب منه الأداء) ، أما الشيء الذى حصل وقوع ، أو لم يحصل ولم يقع ، أو طلب حصوله - فيسمى : « مستنداً » ، ولا يكون المستند إليه إلا اسماً . والإسناد<sup>(٣)</sup> هو العلامة<sup>(٤)</sup> التى دلت على أن المستند إليه اسم<sup>(٥)</sup> .

(١) إذا رأينا حرف النداء داخلًا في الظاهر على ما ليس باسم (كالفعل ، أو : الحرف ، في نحو : يا . . . ادخل الحجر - يا . . . ليتك تحترم الميعاد ) فإنه يكون في الحقيقة داخلًا على منادى محذوف ، لسبب بلاغى . أو : تكون « يا » حرف تنبيه ؛ وليست حرف نداء . وسيجيء البيان في أول الجزء الرابع : (باب : المنادى) .

(٢) زائدة كانت أم أصيلة (إلا الاستفهامية عند من يستعملها في الاستفهام ، والموصولة عند من يميز دخولها على الفعل) وهذه العلامة أقوى الحكم على كلمة : « النعزى » - أنها اسم ، وهى كلمة مؤنثة ، علم لصنم مشهور في الجاهلية ، و« أل » في أولها زائدة لازمة لا تفارقها ومذكرها : الأعز .

(٣) انظر ما يتصل بهذا في « ج » ص ٣٠

(٤) هذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على ضمائر الرفع ؛ كالتاء ، ونا ، وأنا . وعلى « ما » الاستفهامية ، والموصولة . . .

(٥) أشار ابن مالك في ألفيته إلى تلك العلامات بقوله :

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ ، وَالتَّنَادَا ، وَأَنَّ وَمُسْتَنْدٍ - لِإِلَاسْمٍ تَمَيِّزٌ حَصَلَ

أى : حصل تمييز للاسم من غيره : (بالجر ، والتنوين ، والنداء ، وأل ، ومستند . . . أى : إسناد) والإسناد هو الذى يدل على أن الضمائر المرفوعة أسماء ، مثل : « أنا » كتبت رسالة - كما تقدم . . .



.....  
.....

### زيادة وتفصيل :

( أ ) تعددت علامات الاسم ، لأن الأسماء متعددة الأنواع ؛ فالعلامة قد يصلح لبعض منها ، ولا تصلح لبعض آخر ، كالجذر ، فإنه يصلح علامة ظاهرة لكثير من الأسماء ؛ ولكنه لا يصلح لضمائر الرفع ، كالتاء - ولا يصلح لبعض الظروف ؛ مثل : قَطُّ : وَعَوَظٌ . وكالتنوين ؛ فإنه يصلح لكثير من الأسماء المعربة المنصرفة ، ولا يصلح لكثير من المبنيات (مثل : هذا) وكالتداء فإنه يصلح وحده للأسماء الملازمة للتداء ؛ مثل : يا فُلُّ (أى : يا فلان) ويا مَكْرَمَانِ للكريم الجواد ، وغسيريها مما لا يكون إلا منادى <sup>(١)</sup> . وهكذا اقتضى الأمر تعدد العلامات بتعدد أنواع الأسماء . . . .

( ب ) للاسم علامات أخرى ؛ أهمها :

١ - أن يكون مضافاً ، مثل : تطرب نفسى لسماع <sup>المرآة</sup> ، وقراءة كتب الأدب .

٢ - أن يعود عليه الضمير <sup>(٢)</sup> ، مثل : جاء المحسن . ففي « المحسن » ضمير . فما مرجعه ؟

لا مرجع له إلا « أل » <sup>(٣)</sup> ؛ لأن المعنى : « جاء الذى هو محسن » ولهذا قالوا « أل » هنا : اسم موصول . وكذلك : قد فاز المخلص ، وأفلح الأمين .

٣ - أن يكون مجموعاً ، مثل : ( مفاتيح الحضارة بيد علماء بارعين ، وهبوا أنفسهم للعلم ودراساته . ) فكون اللفظ جمعاً خاصة من خواص الأسماء .

٤ - أن يكون مصغراً ؛ « لأن التصغير من خواص الأسماء كذلك » ؛ مثل : حُسَيْن أجراً من أخيه الحسن .

٥ - أن يبدل منه اسم صريح ؛ مثل : كيف على ؟ . أصبح أم مريض ؟ فكلمة : « صحيح » اسم واضح الاسمى ، وهو بدل من كلمة : « كيف » فدل على أن « كيف » اسم . لأن الأغلب فى البديل والمبدل منه أن يتحددا معاً ، فى الاسمى والفعالية .

( ١ ) انظر ما يتصل بالعلامة الثالثة : « المناداة » - ص ٢٧

( ٢ ) بهذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على « ما » التعجبية ، وعلى « مهما » فى مثل : ما أجمل المعروف ! ومثل قوله تعالى : ( وقالوا مهما تأتنا به من آية . . . إلخ ) .

( ٣ ) سيجى بيان السبب مفصلاً عند الكلام على صلة « أل » فى باب : « الموصول » . ( رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ ) .

٦ - أن يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر ، لا خلاف في اسميته ؛ كنزّال<sup>(١)</sup> فإنه موافق في اللفظ لوزن : « حذّام » اسم امرأة ، وهو وزن لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء . ولولا هذه العلامة لصعب الحكم على « نَزّال » بالاسمية ؛ لصعوبة الاهتداء إلى علامة أخرى .

٧ - أن يكون معناه موافقاً لمعنى لفظ آخر ثابت الاسمية ؛ مثل : قَطَّ . عَوَّضُ . حيثُ . . . فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضي<sup>(٢)</sup> ، فهي بمعنى كلمة : ماضٍ ( أى : زمن ماضٍ ) ، والثانية ظرف يدل على الزمن المستقبل فهي بمعنى كلمة : مستقبل ( أى زمن مستقبل ) ، والثالثة بمعنى كلمة : مكان - في الأغلب - .

وبهذه العلامة أمكن الحكم على الكلمات الثلاث بالاسمية ؛ إذ يصعب وجود علامة أخرى .

( ح ) سبق أن من علامات الاسم : « الإسناد » وقد وضعناه<sup>(٣)</sup> ، وبقي أن نقول : إذا أسندت إلى كلمة قاصداً منها لفظها ، وكان لفظها مبنياً وغير علم - كأن تشاهد كلمة مكتوبة ؛ مثل : « قَطَفَ » أو : « مَنَ » « أو : رَبَّ » ، وتريد أن تقول عن لفظها المكتوب : إنه جميل ، وهو لفظ مبنى في أصله ، وغير علم ، كما ترى - فإنه يجوز أحد أمرين .

أولهما : أن تحكيه بحالته اللفظية - وهو الأكثر ولكن يصير معرباً لإعراباً مقدراً ، منع من ظهور علامته حكاية اللفظ على ما كان عليه أولاً ؛ من حركة ، أو سكون ؛ فلا يدخل على آخر الكلمة تغيير<sup>(٤)</sup> لفظي ؛ مهما اختلفت العوامل . تقول : قَطَفَ جميل - إن قَطَفَ جميل - سررت من قَطَفَ . . . وثانيهما : أن تعربه أيضاً ، ولكن يتغير آخره على حسب العوامل لإعراباً ظاهراً مع التنوين ؛ فنقول ؛ قَطَفَ جميل - بالرفع والتنوين في هذا المثال ، و . . . - إلا إن كان في آخر اللفظ ما يمنع ظهور الحركة ؛ ( كوجود ألف مثلاً ، كقولك : « علّى » حرف جر ) ، فإنه يُعَرَّبُ بحركة مقدرة ، ويُنَوَّن ، ما لم يمنع من تنوينه مانع ؛ كالإضافة<sup>(٥)</sup> . . .

(١) اسم فعل ، بمعنى : انزل . (٢) ولا تستعمل إلا في جملة منفية . (٣) في صفحة ٢٨

(٤) إلا إن كان اللفظ في أصله حرفاً ثنائياً ؛ فيجوز أن يكون مبنياً للشبه اللفظي بالحروف - كما سنعرف . - وهذه صورة من الحكاية غير التي ستجيء في رقم « ٧ » من ص ٢٠٠ .

(٥) يلاحظ الفرق الواضح بين دلالة الأمرين السابقين في « ج » ودلالة الملاحظة التي في صفحة ٧٩ وما يتصل بها في ص ٣٠٩ و ٣١٠ وما يخالفها في « ج » من ص ١٤٦ .

... ..  
... ..

وإذا كانت الكلمة ثنائية ، وثانيها حرف لين ، ضاعفته . فتقول في « لو » :  
لو . وفي كلمة « في » : في ، وفي كلمة « ما » : « ماء » . بقلب الألف الثانية  
الحادثة من التضعيف همزة ، لامتناع اجتماع ألفين .

ويرى بعض النحاة : أن الحرف الثاني الصحيح من الكلمة الثنائية لا يضاعف  
إلا إذا صارت الكلمة علماً لشيء آخر غير لفظها ، كأن تسمى شيئاً : « بل »  
أو : « قد » أو : « هل » . . . أما إذا بقيت علماً للفظها الأصلي وقصد إعرابها  
فلا يضاعف ثانيها ؛ سواء أكان صحيحاً مثل : « قد » أم ليناً مثل :  
« لو » (١) . . .

(١) راجع الصبان - ج ١ - الباب الأول ، عند الكلام على علامات الاسم ، ومنها : علامة :  
« الإسناد » . وأنظر تعريف « الحكاية » في رقم ١ من هامش ص ٣١٠ الآتية .

والرأيان السالفان فصيحان ، ولكل منهما مزيتة التي تدعو إلى تفضيله حيناً ، أو العدول عنه إلى نظيره  
حيناً آخر ؛ تبعاً لما يقضى به المقام الكلامي . فزينة الحكاية أنها تحصل الذهن سريعاً إلى الحكم على  
اللفظ بأنه معاد ومردد لداع بلاغي ، والذي يدل على هذه الإعادة مخالفة اللفظ في ظاهره لما تقتضيه العوامل  
من حركات إعرابية معينة . فمن يسمع من فصيح : « قطف » السابقة ببقائها على حركاتها الأصلية  
مع اختلاف العوامل يدرك سريعاً أنها معادة مرددة ، أي : « محكية » فلو لم تكن في التركيب  
السابق محكية لكانت مبتدأ مرفوعاً ، فعدم رفعها وتركها على حالتها الأولى دليل على : « الحكاية » أي : على أن  
الناطق بها يرددها بعد أن سمعها من غيره أو قرأها ؛ فنطق بها من غير إدخال تغيير على حركاتها مطلقاً ،  
ولو اقتضى المقام الإعرابي الحديد إدخال تغيير على حركاتها . ويظهر هذا بوضوح حين نسمع - مثلاً -  
المعنى يترجم بكلمة : « قطف » فيشجيناها ، ويبدع فيها ، أكثر من غيرها ، أوحين نراها مكتوبة بخط  
بارع ، فنقول : « قطف » جميلة ، فيكون النطق بها على سبيل الحكاية إعلاناً ورمزاً إلى أنها جميلة في حالة  
معينة لنا ، وصورة خاصة دون غيرها ، بخلاف ما لو قلنا : قطف جميلة ، فليس في هذا التعبير ما يدل  
على ذلك التقييد الهام . وما يزيد الأمر وضوحاً ما قالوه في موضع آخر ؛ فن الأعلام من اسمه « أبو الفضل » ،  
و « أبو جهل » . . . فإذا سمعنا من الخبير بالأساليب الصحيحة ، الحريص على سلامتها ، قوله - مثلاً -  
مدح الناس « أبو الفضل » ، وذنوا « أبو جهل » عرفنا سريعاً أن هذا المتكلم الفصيح لم يقل « مدح الناس  
أبا الفضل وذنوا أبا جهل » وإنما قال : « أبو » فلا بد أن يكون هذا على سبيل الحكاية ؛ لحكمة بلاغية ؛  
قد تكون رغبته في إظهار أن : « أبو الفضل » و « أبو جهل » علمان لشخصين معينين ، وليس المراد منهما مطلق  
رجل متصف بالفضل أو بالجهل ، إذ لو قال « مدح الناس أبا الفضل وذنوا أبا جهل » لجاء الكلام خالياً من  
التعيين البقيق ، محتلاً « العلمية » ومحتلاً أن يشمل كل صاحب فضل ، أو صاحب جهل من غير تخصيص . . .  
أما الرأي الآخر فزيتة عموميه وشموله كل الحالات المختلفة ؛ ومنها السابقة ، ودخوله تحت القاعدة  
الإعرابية المطردة ، ففيه نوع تيسير .

ولهذه المسألة صلة بما يجيء في ج ٤ ص ٦٦٩ م ١٧٧ باب : « النسب » وما فيها من خلاف ، من ناحية  
تشديد الحرف الثاني من الكلمة الثنائية ، وعدم تشديدها .

.....  
 .....

( د ) الاسم ثلاثة أقسام :

ظاهر ؛ مثل كلمة : « محمد » في قولنا : « محمد عاقل » ،  
 ومضمر<sup>(١)</sup> . أى : غير ظاهر في الكلام ، مع أنه موجود مستتر ، مثل  
 الفاعل في قولنا : أكرم صديقك<sup>(٢)</sup> ؛ فإن الفاعل مستتر وجوباً تقديره :  
 « أنت » .

و « مبهم » ، لا يتضح المراد منه ولا يتحدد معناه إلا بشيء آخر ، وهو  
 أمران : أحدهما : اسم الإشارة ؛ ( مثل : هذا نافع ) والآخر : اسم الموصول ؛  
 ( مثل : الذى بنى الهرم مهندس بارع<sup>(٣)</sup> ) .

ملاحظة : هناك قسم رابع — فى رأى الكوفيين ومن تبعهم ؛ كابن مالك —  
 وهو الاسم الزائد المحض ؛ لتأكيد المعنى وتقويته . وهذا النوع لا محل له من  
 الإعراب ؛ لأنه لا يتأثر بالعوامل ولا يؤثر فى غيره . ومن أمثلته : كلمة :  
 « ذا » . . . ،<sup>(٤)</sup> طبقاً للبيان الخاص بها<sup>(٥)</sup> .

(١) راجع « ب » من ص ٢١٩ حيث التفصيل . وفى بعض مواضع أخرى قد يراد بالمضمر  
 ما يسمى اصطلاحاً : « الضمير » ومنه ، « المستتر » ومنه « البارز » ( الظاهر ) .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٦ .

(٣) لأن اسم الإشارة لا يتضح المراد منه إلا بالشار إليه ، والموصول لا يتضح إلا بصلته . ولا مبهم فى  
 الأسماء غير هذين . وسيجىء البيان فى « ج » من ص ٣٣٨ وفى باب : الموصول ( رقم ٤ من هامش  
 ص ٣٣٨ ) .

(٤) كالتى فى قول الشاعر :

دعى ماذا علمت سأقفيه ولكن بالغيث خبرينى

(٥) فى رقم « ا » و « ب » من صفحتى ٣٦٠ و ٤٦١ .

## المسألة ٣ :

## أقسام التنوين ، وأحكامه

التنوين <sup>(١)</sup> الذي يعتبره النحاة علامة على أن الكلمة اسم - أنواع ؛ أشهرها أربعة ؛ هي : تنوين الأَمْكِتِيَّة - تنوين التَّنْكِير - تنوين التَّعْوِيض - تنوين المقابلة ، ولهم في كل نوع آراء مختلفة ، سند تخلص الرأي السليم منها .  
النوع الأول : تنوين الأَمْكِتِيَّة

ولتوضيحه نقول : إن الأسماء أربعة أقسام :

( أ ) قسم تغير علامة آخره باختلاف موقعه من الجُمْل ، ويدخله التنوين في آخره ؛ مثل : عليّ ، وشجرة ، وعصفور ، . . . و . . . تقول : ( جاء عليّ ) ، برفع آخره وتنوينه . . . ( رأيت عليّاً ) ؛ بنصب آخره وتنوينه . ( ذهب إلى عليّ ) ، بجر آخره وتنوينه . . . وكذلك باقي الأسماء السابقة وما يشبهها . وهذا القسم من الأسماء يسمى : « المَعْرَبُ المُنْصَرَف » <sup>(٢)</sup> .

( ب ) قسم تغير علامة آخره باختلاف موقعه من الجُمْل ، ولكنه لا ينون ؛ مثل : أحمد ، فاطمة ، عثمان . . . تقول : جاء أحمد ، رأيت أحمد ، ذهب إلى أحمد . . . وكذلك باقي الأسماء السالفة ، وما أشبهها ؛ فإنها لا تنون . مهما اختلفت العوامل <sup>(٣)</sup> . وهذا القسم يسمى : « المعرب غير المنصرف » ،

( ١ ) سبق تعريفه وتوضيحه في ص ٢٦ .

( ٢ ) وقد يسمى اختصاراً : « المنصرف » - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١٧٤ - وإذا ذكر التنوين من غير نص على نوعه كان المراد تنوين : « المعرب المنصرف » لأنه هو المقصود عند الإطلاق ؛ ( أي : عند عدم ذكر النوع ) . أما إذا أريد غيره فلا بد من التقييد بذكر النوع ؛ كأن يقال : تنوين التَّنْكِير ، أو : تنوين العوض . . والمعرب هو اللفظ الذي تتغير علامة آخره بتغير العوامل ؛ ( كما سيجيء قريباً في بابه الخاص ص ٦٧٥ ) . و « المنصرف » هو الذي يكون في آخره هذا التنوين الدال على « الصرف » . ويجرى ( في عبارات بعض القدماء : « الإجراء وعدم الإجراء » بدلا من « الصرف ومنع الصرف » . - وسيجيء البيان في ج ٤ باب : « مالا ينصرف » .

( ٣ ) هذا القسم قد يدخله التنوين أحيانا لفرض معين - ( كما سيجيء البيان في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ ) - نقول : رأيت أحمداً ؛ بالتنوين ؛ بشرط أن تقصد الإخبار بأنك رأيت واحداً غير معين من اسمهم : « أحمد » بخلاف ما لو رأيت رجلا معينا اسمه : أحمد ، معهوداً بينك وبين من تخاطبه . ( راجع شرح الفصل ج ٩ ص ٢٩ موضوع : التنوين ) . ، هذا ، والتخيل بكلمة : « أحمد » هو من صنيع صاحب =

وله باب خاص يتضمن أسباب منع الاسم من الصرف <sup>(١)</sup> . . .  
(ح) قسم لا تتغير علامة آخره بتغير التراكيب ، ويسمى : المبنى <sup>(٢)</sup> . لكن

= «المفصل» نفسه ، وكان الأول التثنية بكلمة مثل : «يزيد» ونحوها . . . لما سيجيء - (في ج ٤ ص ١٩١  
١٤٧ «ب» عند الكلام على الاسم الذي لا يتصرف) وهو : أن الاسم المنوع من الصرف للعلمية ووزن  
الفعل إذا زالت علميته يظل ممنوعاً من الصرف إن كان في أصله وصفاً سابقاً على العلمية وترك وصفيته السابقة ،  
وانتقل إلى العلمية . مثل : «أحمر» علم شخص ، فإنه حين تزول عنه العلمية الطارئة يرجع إلى ما كان  
عليه قبلها ، ويعود وصفاً كما كان ، ويظل ممنوعاً من الصرف بشرط وجود العلة الثانية .  
وكلمة : «أحمد» ينطبق عليها هذا من ناحية رجوعها إلى الوصفية السابقة حين تزول عنها العلمية  
الطارئة ، فكيف تنون إن زالت علميتها وبقيت العلة الثانية ؟ .

ربما كان يرى فرقاً بين «أحمد» و «أحمر» هو أن «أحمد» متوغل في علميته حتى نسيت وصفيته  
وأهملت ، فإن زالت عنه علميته لم يرجع إلى وصفيته السابقة عليها ؛ بخلاف : «أحمر» وأشباهه ؛ فوصفيته  
قوية ملحوظة . لكن الأفضل - كما قلنا - التثنية بما لا احتمال معه . مثل كلمة «يزيد» فليس لها وصفية سابقة  
(١) سيجيء في الجزء الرابع . وللنحاة تعليل طويل في عدم تنوينه ؛ ولكنه تعليل يرفضه التأمل .  
وقد آن الوقت لإهماله ، وإثماً نذكر ملخصه التالي ليطمئن من يشاء من الخاصة - إلى أنه تعليل مصنوع  
معيب ، فهم يقولون :

إن الفعل ثقيل على اللسان ؛ لقلة استعماله ، بالنسبة للاسم ؛ فالفعل لا يستعمل إلا مع فاعل هواسم ؛  
أما الاسم فقد يستعمل أحياناً مع الفعل ؛ مثل : (نفع الكتاب) ، وقد يستعمل أحياناً مع الاسم ،  
مثل : (الكتاب نافع) . فالواضع التي يشغلها الاسم أكثر من المواضع التي يشغلها الفعل ؛ وكثرة الاستعمال  
داعية إلى خفة النطق وسهولته .

وشيء آخر ؛ هو أن الفعل لا يوجد إلا مع فاعل - كما سبق - ، وقد يحتاج إلى مفعول . ومعنى هذا أن الفعل  
لا يوجد منفرداً ، ولا يدل بنفسه على معنى ، وإنما يوجد في كلام مركب . أما الاسم فإنه قد ينفرد ولا يرا  
منه إلا مجرد الدلالة على شيء (أى : على معنى ، كما عرفنا - في ص ٢٦ -) . والمفرد أخف من المركب في النطق  
والاستعمال .

فن أجل خفته دخله التنوين الذي هو علامة الخفة ، ورمز السهولة ، وامتنع دخوله على الأفعال ؛ لثقافتها .  
ثم يتدرجون من هذا إلى قولهم : إن في كل فعل ظاهرتين ؛ إحداها : لفظية ، وهى : اشتقاقه من  
المصدر (على الرأى الشائع) واشتراك لفظيها في الحروف الأصلية ، والمشتق فرع ، والمشتق  
منه أصل ، لهذا كان الفعل فرعاً من الاسم . والأخرى : معنوية ، وهى : حاجة الفعل إلى الفاعل الاسم  
- كما سبق - . والاحتياج فرع ، وعدم الاحتياج أصل . ولما كان القسم الثانى من الأسماء (وهو المعرب غير  
المنصرف) لا يمنع من الصرف إلا إذا اجتمع فيه ظاهرتان ، أو علتان فرعيتان ؛ إحداها لفظية ، والأخرى  
معنوية ، كان شبيهاً بالفعل في ذلك ؛ فامتنع مثله من الصرف ؛ فكلمة : «فاطمة» فيها علة لفظية ؛ وهى  
التأنيث ؛ والتأنيث فرع التذكير عندهم ، وعلة معنوية هى : العلمية ؛ والعلمية فرع التنكير ، فهاتان  
ناحيتان فرعيتان في كلمة «فاطمة» ؛ فلا بد من الظاهرتين (العتين) ، أو من ظاهرة تقوم مقامهما ؛  
وذلك في كل كلمة تمنع من الصرف . وينتجون من ذلك كله إلى النتيجة التي يريدونها ؛ وهى : أن الفعل  
فيه العلتان ، ولا يدخله التنوين . وكذلك بعض الأسماء فيه الظاهرتان أو العلتان - أو ما يقوم مقامهما -  
فلم لا يمنع من الصرف أيضاً بسبب وجود الناحيتين الفرعيتين فلا يدخله التنوين ؟

ذلك ملخص كلامهم الخيالى . وهو مدفوع بأن السبب الحق في تنوين بعض الأسماء وعدم تنوين بعض آخر  
أن العرب الفصحاء نطقت بهذا منوناً ، وبذلك غير منون . فعملت هذا بفطرتها وطبيعتها ، لا لسبب آخر ؛  
كرعاة لقواعد علمية ، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية ؛ فإن هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر  
صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهلية ؛ فلم يستخدموا المشابهة ، ولم يستعينوا بقياس المناطق أو غيره  
من مسالك الجدل ، والتوهم ، وأشباهه ما لا يوافق حياتهم الأولى ، ولا نشأة اللغة .

(٢) سيجيء الكلام عليه في بابه الخاص (ص ٧٢ م ٦) .

قد يدخله التنوين أحياناً لغرض . وإليك الإيضاح .

من الأسماء القديمة : خَالَوَيْه ، نِفْطَوَيْه ، عَمَرَوَيْه ، سَبِيَّوَيْه .  
وغيرها من أعلام الأشخاص المبنية على الكسر - غالباً - المختومة بكلمة :  
« وَيَه » . فإذا أردت أن تتحدث عن واحد من هذه الأعلام ، وكان مُعَيَّناً  
معهوداً بينك وبين من تخاطبه ، معروفاً بهذا الاسم ، لا تختلط صورته في  
الذهن بصورة غيره - فإنك تنطق باسمه مبيناً من غير تنوين ، وأنت بهذا تتكلم  
عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى المعربة التي يدل الواحد منها على فرد خاص  
بعينه ؛ مثل : محمد ، أو : صالح ، أو : محمود ، أو : غيرهم<sup>(١)</sup> . . . .

أما إذا أتيت بالتنوين في آخر الكلمة المبنية فإن المراد يتغير ؛ إذ تصير كمن  
يتحدث عن شخص غير مُعَيَّن ، لا يتميز من غيره المشاركين له في الاسم ،  
فكأنك تتحدث عن رجل أى رجل ، مسمى بهذا الاسم .

ومن الأمثلة أيضاً ما ليس بعلم ، مثل : صَه<sup>(٢)</sup> إِيَه<sup>(٣)</sup> ، غاق<sup>(٤)</sup> .  
وهذه الكلمات المبنية وأشباهاها تكون منونة حيناً ، وغير منونة حيناً آخر<sup>(٥)</sup> ،  
كأن تسمع شخصاً يتحدث في أمر معين لا يرضيك ؛ فتقول له : صَه<sup>(٦)</sup> ،  
( بسكون الهاء ) . فكأنك تقول له : ( اسكت عن الكلام في هذا الأمر الخاص  
ولك أن تتكلم في أمر آخر إن شئت ) . أما إذا قلت له : صَه<sup>(٧)</sup> ( بالكسر والتنوين )  
فرداك : ( أترك الكلام مطلقاً في جميع الموضوعات ؛ لا في موضوع  
معين ) .

ولو قلت له : « إِيَه<sup>(٨)</sup> » ( بالكسر من غير التنوين ) لكان المقصود :  
( زدني من الحديث المُعَيَّن الذي تتكلم فيه الآن ، ولا تتركه ) . أما إذا قلت :  
« إِيَه<sup>(٩)</sup> » ( بالكسر والتنوين ) فإن المراد يكون : ( زدني من حديث أى حديث ؛  
سواء أكان ما نحن فيه أم غيره ) .

( ١ ) راجع ما يتصل بهذا ، وبإعراب المنوع من الصرف في ص ١٧٤ و ٣١٠ و ٣١٥ .

( ٢ ) اسم فعل أمر ؛ بمعنى : اسكت .

( ٣ ) اسم فعل أمر ؛ بمعنى : زد . . .

( ٤ ) اسم صوت الغراب .

( ٥ ) التنوين وعده مقصوران على السماع في أغلب أسماء الأفعال والأصوات - بالتفصيل انظر  
سبجى في بابها في الجزء الرابع بخلاف الأسماء المختومة بكلمة : « وَيَه » من مثل : خالويه ،  
ونفطويه ، وأشباهاها ؛ فإنه قياسي - .

كذلك : صاح الغراب غاقٍ ( بالكسر ، بغير تنوين ) ، فالمراد : أنه يصيح صياحاً مُعَيَّنًا خاصاً ، فيه تنغيم ، أو حزن ، أو فزع ، أو إطالة . . . أما بالكسر والتنوين فعناه مجرد صياح .

فعدم التنوين في الكلمات المبينة السابقة - وأشباهاها - هو الدليل على أنك تريد شيئاً واحداً معيناً ، واضحاً في ذهنك ، معهوداً لك ولخاطبك ؛ سواء أكان ذلك الشيء شخصاً أم غير شخص . والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئاً غير مُعَيَّن بذاته ، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثلة له ، ولا يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره . ويسمون الكلمة التي من النوع الأول الخالي من التنوين : « معرفة »<sup>(١)</sup> ، لأن مدلولها معروف مُعَيَّن . والكلمة التي من النوع الثاني المتَّوَن : « نكرة » ؛ لأن معناها مُنْكَر - أى : شائع - غير معين وغير محدد . ويسمون التنوين الذي يدخلها : « تنوين التنكير » أى : التنوين الذي يدل في الكلمة المبينة على الشيوع وعدم التعيين ؛ ولا يدخل إلا الأسماء المبينة . فهو : « العلامة التي تدل بوجودها على أن الكلمة المبينة نكرة ، وتدل بحذفها على أنها معرفة » .

( د ) قسم لا تتغير علامة آخره ولا يدخله التنوين ؛ مثل : هؤلاء . . . حيث . . . كم . . . تقول : جاء هؤلاء ، أبصرت هؤلاء ، انتفعت بهؤلاء . . . ( بالكسر في كل الحالات ، بغير تنوين ، فهو مبنى ، وغير منون ) .

من التقسيم السابق ( ا - ب - ج - د ) نعلم أن بعض الأسماء معرب ، وبعضها مبنى ، وأن كل واحد منهما قد يكون منوناً ، وقد يكون غير منون .

والقسم الأول : « ا » وحده هو الذي يجتمع فيه الإعراب والتنوين معاً . والنحاة يقررون أن الأصل في الأسماء أن تكون مُعْرَبَةٌ<sup>(٢)</sup> ومنونة ، وأن الأصل في الحروف كلها أن تكون مبنية وغير منونة ، وأن الأفعال كلها لا تُنَوَّن ، وأن

( ١ ) والمعرفة والنكرة وأنواعهما باب خاص يشمل كل أحكامهما ، وسيجيء قريباً ( ص ١٧٢٠ )  
( ٢ ) لأن استقرارهم للأسماء دلم على غلبة الإعراب والتنوين فيها ، كما دلم على أن الحروف كلها مبنية وغير منونة ، وأن الأفعال كلها غير منونة وأكثرها مبنى ؛ فالأصغى والأمربنيتان دائماً ، والمضارع يعرب في حالات ، ويبني في غيرها .



أكثرها مبنى ؛ فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل في البناء وعدم التنوين<sup>(١)</sup> كان أكثر أصالة في الاسمية ، وأشدّ تمكناً .

وبتطبيق هذا على الأقسام الأربعة السالفة يتبين أن القسم الأول أقواها جميعاً في الاسمية ، وأعلاها في درجتها ؛ لأنه لا يشبهها في شيء ؛ فهو مُعرب ؛ أما الحروف وأكثر الأفعال فبنية . وهو منون ؛ والتنوين لا يدخل الأفعال ولا الحروف .

ثم يليه في القوة والأصالة ؛ القسم الثاني : « ب » ؛ لأنه معرب . والحروف وأكثر الأفعال مبنية — كما سبق — لكنه يشبه الأفعال والحروف في عدم التنوين . ثم يليه القسم الثالث : « ح » وهو أضعف من القسمين السابقين ؛ لبنائه الدائم ، ولعدم تنوينه أحياناً . أما الرابع : « د » فهو أضعف الأقسام كلها ، لأنه مبنى دائماً ، ولا ينون مطلقاً . فاجتمع في القسم الأول العاملان الدالان على التباعد وعدم المشابهة ؛ أما القسم الثاني فليس فيه إلا عامل واحد ؛ لهذا يسمى القسم الأول : « المتمكن الأمكن » ، أى : القوي في الاسمية ، الذى هو أقوى أصالة فيها ، وأثبت مكانة من غيره . ويسمى التنوين الذى يلحقه : تنوين « الأمكنية » أو : « الصرف » ويقولون في تعريفه — « إنه التنوين الذى يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة ؛ ليدل على خفتها<sup>(٢)</sup> ، وعلى أنها أمكن » ، وأقوى في الاسمية من غيرها . كما يسمى القسم الثانى : « المتمكن » فقط . وما عداهما فغير متمكن .

\* \* \*

### النوع الثانى : تنوين التنكير :

وهو « الذى يلحق — فى الأغلب<sup>(٣)</sup> — بعض الأسماء المبنية ؛ ليكون وجوده

(١) أقوى غيرهما ؛ كـ بعض الظواهر الخاصة التى تظهر فى الفعل — فى رأيهم — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٤ .

(٢) أثر هذا التنوين فى الخفة وغيرها مفصل فى موضعه الأنسب ( ج ٤ باب : « ما لا ينصرف » . م ١٤٥ ص ١٩١ ) .

(٣) الأغلب أنه يلحق بعض الأسماء المبنية . لكنه قد يلحق بعض الأسماء المعربة المنصرفة للسبب السابق فى الرقم : « ٣ » من هامش ص ٣٣ والبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ .

دليلاً على أنها نكرة ، وحذفه دليلاً على أنها معرفة <sup>(١)</sup> وهو الذى سبق إيضاحه وشرحه فى القسم الثالث : « ح » من الأسماء .

\*\*\*

النوع الثالث : تنوين التعويض <sup>(٢)</sup> ، أو العيوض :

من الدواعى ما يقتضى حذف حرف من كلمة ، أو حذف كلمة كاملة ، أو حذف جملة بتمامها أو أكثر ؛ فيحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضاً عنه .  
فن أمثلة - حذف الحرف <sup>(٣)</sup> ما يأتى :

الحرف المحذوف	وَضَعَ المشتق فى جملة بعد جمعه جمع تكسير	بعض المشتقات (اسم الفاعل لمؤنث)	الفعل الثلاثى
هو الحرف الأخير من الجمع وهذا الحرف الأخير أصله الحرف الثالث الأصلى من الفعل الماضى	النقود بواق ، سأزيد على بواق .	باقية .	بقى .
	الليالى مواض بحوادثها .	مأضية .	مضى .
	لا أحزن لمواض .	باكية .	بكى .
	العيون بواك . أسفت لبواك .	ساقية .	سقى .
	على ما فات .	نسامية .	نسى .
	هذه سواق . شرب الزرع من سواق قياضة .	رانية .	رنا (بمعنى : نظر)
	الزروع نوام . سوف أحرص على نوام من الزروع .		
	العيون رَوْن للزهر . عجبت من روان للزهر .		

فهنا بعض أفعال ثلاثية ، أصلية الحروف ، - أى : لا يُحذف منها حرف فى المشتقات المختلفة إلا لداع قوئ - ، لكن الحرف الأخير من تلك الأفعال قد

(١) لم تذكر فى التعريف : « أنه يلحق الأسماء المبنية » - مع أن الغالب لحاقها بها ، لأنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة لغرض أوضحناه ( فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣ والبيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ فتقييد الأسماء بأنها « مبنية » غير صحيح . (٢) ويدخل الأسماء المعربة والمبنية (٣) وهذا الحذف مقصور على حالتى الرفع والجر ، مع وجود التنوين فيهما ، كما فى الأمثلة . فإن لم يوجد التنوين - لسبب أن الكلمة مضافة ، أو : مبدوءة بآل ، أو : لداع آخر - لم تحذف الياء وكذلك لا تحذف فى حالة النصب ؛ بل تبقى وتظهر الفتحة عليها من غير التنوين .

صار ياء في اسم الفاعل، وحذف في جمع التكسير، وحل مكانه التنوين؛ عوضاً عنه،  
فالتنوين المشاهد في آخر كل جمع مما سبق إنما هو تعويض عن الحرف الأصلي المحذوف.  
وعند الإعراب نقول: الكامة مرفوعة بالضمة على الياء المحذوفة. ومجرورة بفتحة نيابة  
عن الكسرة فوق الياء المحذوفة. والتنوين الظاهر في الحالتين عوض عن الياء المحذوفة<sup>(١)</sup>.

(١) هذا خير ما يقال اليوم، وأوضحه وأيسره. أما ما يقوله النحاة فردود عقلا، وفيه ألتواء  
وصعوبة، فهم يقولون: إن كلمة: باقية؛ أو: نامية؛ أو: ماضية؛ أو: ما يشبهها «من كل كلمة  
مؤنثة على وزن: فاعلة» يجوز جمعها جمع تكسير على وزن: «فواعل»؛ فتصير الكلمة المرفوعة بعد تكسيورها: «بواق»  
«نوامي» «مواضي» - بالضم بغير تنوين -؛ لأنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع (وهي كل  
جمع تكسير بعد ألف تكسيرة إما حرفان؛ مثل: معابد - طوائف - جواهر - مدارس . . . ،  
وإما ثلاثة أحرف أو سطها ساكنين؛ مثل: مفاتيح - قناديل - أزاهير؛ جمع أزهار. وتفصيل الكلام  
عليها في الباب الخاص بما لا ينصرف ج ٤ م ١٤٥ وم ١٧٣). ثم تحذف الضمة، لأنها ثقيلة على  
الياء، فتصير الكلمة: «بواق»، «نوامي»، «مواضي»، ثم تحذف الياء للتخفيف أيضاً.  
ويجى التنوين عوضاً عنها؛ لأنها حرف أصلي، لا يحذف من غير تعويض؛ وإلا كان الحذف جوراً  
على الكلمة، كما يقولون!!

هذا على اعتبار أن الكلمة المجموعة كانت ممنوعة من الصرف أول الأمر عند تكسيورها، ثم وقع  
الحذف والتعويض بعد ذلك. أما على اعتبار أنها لم تكن ممنوعة من الصرف أول الأمر وإنما وقع الحذف  
والتعويض قبيل منعها من الصرف فيقال فيها: «بواق»، «نوامي»، «مواضي». بالتنوين في كل  
هذا، ثم حذفت الضمة الأولى وحدها، لأنها ثقيلة على الياء (وبقي التنوين الذي تدل الضمة الثانية عليه). فالتق  
ساكنان لا يجوز اجتماعهما؛ هما: الياء والتنوين؛ فحذفت الياء أولاً، ثم حذفت التنوين بعدها؛  
(بسبب أن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع). فصارت «بواق»، «جوار»، «مواضي»  
بكسرة واحدة، (أي: بغير تنوين) ثم جاء تنوين آخر غير المحذوف؛ ليكون عوضاً عن الياء، ولينبع  
رجوعها عند النطق. فبمع الصرف في الحالة الأولى سابق في وجوده على الحذف، ومقدم عليه، أما في الحالة  
الثانية فكان الحذف هو السابق والمقدم على منع الصرف في رأيهم.

وكلتا الحالتين تجرى على الجموع السابقة وأشباهاها في حالة الجر أيضاً؛ فبدلاً من أن يقال: حذفت  
الضمة؛ لثقلها. . . يقال: حذفت الكسرة، لثقلها. . . أو حذفت الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة؛  
بسبب منع الصرف، ثم حذفت الياء. . . وإنما حذفت الفتحة لثقلها هنا لأنها نائبة عن الكسرة الثقيلة - في  
رأيهم - بالرغم من خفتها عندهم في كل موضع آخر.

ولا يخفى ما في هذا من تكلف بغير داع، ولف، وتعقيد. والواجب أن نقول في سبب الحذف في  
«فواعل» وأشباهاها؛ (من كل صيغة لمنتهى الجموع، آخرها ياء لازمة، مكسورة ما قبلها، ولكنها  
تحذف - عند عدم المانع - كحذفها في الجموع السابقة)، «إنه استعمال العرب ليس غير». فهم يحذفون تلك الياء؛  
رفعاً، وجراً، وإذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع - وما أشبهها - من غير أن يفكروا في قليل أو كثير  
مما نقلناه عن النحاة، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئاً. فلا علينا إن تركنا ذلك المنقول، واكتفينا بما ذكرناه؛  
مسيرة للعقل، وتجنباً للوعر الذي لا خير فيه، بل الخير في استبعاده ونبذه.

وما يؤيد رأينا - إن كان في حاجة إلى تأييد - أن العرب يقولون: أكرمت بواكي. . . ورأيت  
سواكي. . . بظهور الفتحة على الياء. فلم توصف الفتحة في مثل هذه الحالة بالخفة وتغوز بالبقاء؟ ولم  
توصف في حالة الجر حين تكون نائبة عن الكسرة بالثقل وتحذف - في الرأي المشهور - ثم تحذف الياء؟ . .  
فكيف يقع هذا مع أن الحرف في الحالتين واحد، وكذلك حركته وهي الفتحة، وكذلك الحنجرة، واللسان  
والفم، وجهاز النطق والكلام. -  
- ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ١٩١ -

أما حذف كلمة ومجيء التنوين عوضاً عنها فيكثر بحذف المضاف إليه بعد لفظة : « كل » ، أو « بعض <sup>(١)</sup> » - وما في حكمهما - ومن أمثله :  
 قسمت المال بين المستحقين ، فأعطيت كلاً نصيبه . أى : كل مستحق .  
 حضرت الضيوف فصافحت كلاً منهم . أى : كل ضيف .  
 تعجبتني الصحف اليومية غير بعض . أى : بعض الصحف .  
 اعتدل الجو أيام الشتاء إلا بعضاً . أى : بعض أيام .  
 وأما حذف جملة ، أو أكثر ، ومجيء التنوين عوضاً عنها فإنه يكثر بعد كلمة : « إذ » <sup>(٢)</sup> المضافة ، المسبوقه بكلمة « حين » أو « ساعة » وما أشبههما من ظروف الزمان التي تضاف إلى : « إذ » . ويتضح الحكم من الأمثلة الآتية :  
 جاء الصديق ، وكنت حينَ إذْ ( جاء الصديق ) غائباً - جاء الصديق وكنت حينئذٍ « غائباً » .  
 أكرمتني ، فأثنت عليك حينَ إذْ ( أكرمتني ) - أكرمتني فأثنت عليك حينئذٍ .

سأبقت ، وكان زملاؤك : ساعة إذْ ( سأبقت ) يرجون لك الفوز - سأبقت وكان زملاؤك « ساعتئذٍ » يرجون لك الفوز .  
 مشيت في الحديقة ، وقطفت الزهر . وكنت ساعة إذْ ( مشيت ، وقطفت ) . قريباً منك ، أو : وكنت « ساعتئذٍ » قريباً منك .  
 سافر محمود في القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، ويتكلم مع جاره ، وكنت معه وقت إذْ ( سافر ، وجلس يقرأ ويتكلم ) .

(١) لفظهما مفرد ومذكر، ولكن معناهما قد يكون غير ذلك. ولهذا يراعى في الضمير العائد عليهما مطابقتها للفظهما حيناً أو لزمانهما حيناً آخر - طبقاً للبيان الآتي في ص ٢٦٦ -  
 والتنوين فيهما تنوين « عوض » و « أمكنية » معاً ؛ لأنه عوض عن المضاف ، ولأنهما معربان منصرفان - راجع حاشية الحصري ، أول باب المنوع من الصرف - سيجي ( في الجزء الثالث : ( باب الإضافة ؛ ص ٩٠ ) أن هذا الرأي أوضح وأدق من الرأي الآخر القائل : إنه للأمكنية فقط ؛ وحجته وقوعه في اسم معرب منصرف ، لا بد من وجوده في آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه فيحذف التنوين ؛ لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنويناً جديداً النوع ، وإنما هو تنوين « الأمكنية » الذي يلحق - عند عدم المانع - آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتي هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان . ويترتب على هذا الرأي منع دخول « أل » التي للتعريف على « كل » و « بعض » ، - لأن الإضافة ملحوظة - دون الرأي الآخر الميسر طبقاً للبيان الذي في الجزء الثالث .

(٢) كما سيجي في ج ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : « الظرف » وفي ج ٣ ص ٧٩ م ٩٤ باب : « الإضافة » .

سافر محمود في القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، ويتكلم مع جاره . وكنت معه « وقتئذ » . . .

ومنه قوله تعالى : « إذا زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان مآلها ، يومئذ تُحَدَّثُ أَخْبَارُهَا » .  
فقد حذفت - في الأمثلة السالفة جملة أو أكثر بعد : ( إذْ ) مباشرة ، وجاء التنوين عوضاً عن المحذوف . ولما كانت الذال ساكنة ، وكذلك التنوين - حركنا الذال بالكسر ؛ ليتمكن النطق والتغلب على اجتماع الساكنين <sup>(١)</sup> ، ووصلنا كلمة : « إذْ » في الكتابة بما قبلها ، حملاً بقواعد رسم الحروف ( الإملاء ) .  
مما سبق نعلم أن تنوين العوض هو : ما يحىء بدلا من حرف أصلي حذف ، أو من كلمة ، أو جملة ، أو أكثر ؛ ليحل محل المحذوف ، ويغنى عنه .  
ومما يجب التنبيه له أن هذا التنوين قسم مستقل ، أثره الخاص هو : « التعويض » فلا يدل بنفسه على إعراب ولا بناء ، ولهذا يدخل في آخر الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة : أى : يدخل في آخر الأسماء المعربة والمبنية .

\*\*\*

#### النوع الرابع : تنوين المقابلة

إن التنوين حين يلحق آخر الاسم يكون دليلا على أن ذلك الاسم قد تم صوغه ، واستكمل حروفه ، كما في نحو : محمدٌ مسافرٌ ، أمينٌ مهذبٌ ، حليمٌ عالمٌ .

اكن أين يذهب التنوين حين نجتمع تلك الكلمات جمع مذكر سالم فنقول : المحمدون <sup>(٢)</sup> مسافرون ، الأمينون مهذبون ، الحليمون عالمون ؟ . لم لم يبق في الجمع ليدل على ما كان يدل عليه في المفرد ؟

يرى النحاة أنه قد اختفى ، وحلت محله النون التي في آخر الجمع . ولما كانت غير موجودة إلا في جمع المذكر السالم ، دون الجمع المختوم بالألف والتاء

(١) لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر .

(٢) يلاحظ أن تشية العلم أو جمعه أى جمع ، يزيلان علميته ؛ فيحتاج إلى ما يجلب له التعريف - إذا اقتضى المقام التعريف - في حالة تشية وجمعه بعد زوال التعريف السابق الذي كان تابعا للعلمية ، ولهذا يزداد عليه ما يفيد التعريف ؛ مثل « آل » المعرفة في أوله ، أو حرف النداء ، أو غيره .

- كما سيجي البيان في رقم ٣ من ص ١٢٩ مفصلا ، وله إشارة في هامش ص ٢٩٤ - .

الزائدين . ( جمع المؤنث السالم وملحقاته ) - وكلاهما جمع سلامة - كان من الإنصاف أن يزداد التنوين في الثانى ، ليكون مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم ، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحية <sup>(١)</sup> . ويسمونه لذلك : «تنوين المقابلة» ؛ ويقولون في تعريفه :

إنه اللاحق لجمع المؤنث السالم ؛ ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم .

\*\*\*

إلى هنا انتهى الكلام على أنواع التنوين الخاصة بالاسم وحده .  
وهناك أنواع أخرى ليست من علاماته ؛ لأنها مشتركة بينه وبين الفعل ، والحرف ؛ فلا داعى لإثباتها هنا . ولا سيما إذا عرفنا أنها تكاد تكون مقصورة على الشعر دون النثر . فموضوعها المناسب لها هو : «علم الشعر» المسمى : «علم العَرُوض والقوافى» .

---

( ١ ) ونرى أن النون في جمع المذكر السالم ، والتنوين في جمع المؤنث السالم - لا سبب لهما إلا نطق العرب . وكل تعليل يخالف هذا ففروض .

ولو صرح أن النون في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفردة ، لكان من الغريب وجودها في جمع المذكر السالم الذى لا تنوين في مفردة ؛ بسبب منعه من الصرف ؛ مثل : الأحمدين ، والعُمَيرين ، واليزيدين ، والأفضلين . وأشباهها ؛ فإن مفرداً - وهو : أحمد ، وعمر ، ويزيد ، وأفضل ..- لا يدخله التنوين ؛ لأنه ممنوع من الصرف . ولكان من الغريب أيضاً احتياج جمع المؤنث إلى المقابل « وهو التنوين » مع أن مفردة يخلو في كثير من الأحوال من التنوين ؛ - كفاطمة ، وزينب .- على عكس جمع المذكر السالم ؛ فإن مفردة يكثر فيه التنوين . هذا إلى اعتراضات وأنواع من التناقض سببها التعليل السالف الذى لا قيمة له ومن المستحسن تسمية تنوين المقابلة باسم : « تنوين جمع المؤنث السالم » أو : الأخذ بالرأى الصائب ، الذى يرى إدماج تنوين المقابلة . في تنوين التمكن ، لأنه منه ، برغم مخالفة بعض النحاة في ذلك .

( راجع الجزء الأول من حاشية الخضرى في تنوين : المقابلة ) . هذا ، وقد تركه « صاحب » المفصل ولم يذكره ، وإن كان شارحه قد عرض له .

## زيادة وتفصيل :

### (١) تحريك التنوين :

التنوين ساكن ، إلا إن جاء بعده حرف ساكن أيضاً ؛ فيتحرك التنوين بالكسر<sup>(١)</sup> ، وقد يجوز تحريكه بالضم<sup>(٢)</sup> ، مثل : « وقف خطيبٌ استمعتُ خطبته (خطيبٌ استمعتُ خطبته) ، وصاح قائلًا : افهموا ، (قائلٌ افهموا) . فقد وقعت السين ساكنة ، بعد التنوين ، وكذلك الفاء ؛ فتحرك التنوين بالكسر أو بالضم ، وكلاهما جائز ، والكسر أكثر<sup>(٣)</sup> ، إلا حين يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزوماً<sup>(٤)</sup> ؛ مثل : « أقبل عالمٌ أخرجُ لاستقباله » - فالحاء الساكنة بعد التنوين وليها حرف مضموم حتماً ؛ فيكون الأحسن تحريك التنوين بالضم ، فنقول : « عالمٌ أخرجُ » ؛ لنقل الانتقال من الكسر إلى الضم في النطق . ومثله : « هذه ورقةٌ اكتبُ فيها » . فالكاف الساكنة بعد التنوين جاء بعدها التاء المضمومة ، فكان من الأوفق تحريك التنوين بالضم ؛ ليكون الانتقال من الضم إلى الضم ، وهو أخف في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضم . نقول : « هذه ورقتي اكتبُ فيها » .

ومن العرب من يجيز حذف التنوين إذا وليه ساكن . وهذا أسهل اللغات كلها ؛ فيقول : « وقف خطيبٌ اسمعُ خطبته » ؛ وصاح « قائلٌ افهموا » و « أقبل عالمٌ أخرجُ لاستقباله » وجبذا الاقتصار عليه بشرط التنبيه إلى أن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعة من الصرف<sup>(٥)</sup> .

### (ب) مواضع حذف التنوين - غير المواضع الجائز السالف - : وبهذه المناسبة نقول :

إن هناك مواضع يحذف فيها التنوين وجوباً ، منها :  
١ - وجود « أل » ، في صدر الكلمة المنونة ؛ مثل : جاء رجلٌ ، بالتنوين من

(١٠١) لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر . ( كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤١ ) .  
(٢) راجع شرح المفضل ( ج ٩ ص ٣٥ ) عند الكلام على التنوين .  
وحاشية الصبان أيضاً عند الكلام عليه .

(٣) يشترط بمضمم في هذا أن تكون ضمة الحرف أصلية ؛ مثل : ضمة الزاء في مثل : « أخرجُ » لأنها ضمة لا تتغير أبداً . بخلافها في مثل : حضر رجل ابتكُ يعرفه ، فضمة « النون » في كلمة : « ابن » تتغير بتغير إعراب كلمة : « ابن » . وفي هذه الحالة يكون الأحسن - وقيل يجب - التخلص من الساكنين بالكسر . (٤) انظر « ح » من ص ٥٠ في الكلام على التقاء الساكنين .

- غير « أل » ويجذفه وجوباً معها ؛ مثل : جاء الرجل .
- ٢ - أن تضاف الكلمة المنونة ؛ مثل : جاء رجل المروءة .
- ٣ - أن تكون الكلمة المنونة شبيهة بالمضاف <sup>(١)</sup> ؛ مثل : لا مالَ محمود ، بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة ؛ وخبر « لا » النافية للجنس محذوفاً . أى : لا مالَ محمود حاضر . فكأنك تقول : « لا مالَ محمود حاضر » فتفترض إضافة ملحوظة ، مقدرة ، لغرض يتصل بالمعنى المراد . وقد تفترض أن اللام زائدة ؛ كأنها غير موجودة بين المضاف والمضاف إليه ، وأن الكلام يحوى إضافة ظاهرة ... ومن المستحسن عدم الالتجاء لذين قدر الاستطاعة ؛ لأن فى استعمالهما تعرضاً للغموض والإلباس . أما إن كان الجار والمجرور هما الخبر فليس هناك تنوين محذوف . وإنما فتحة بناء فى آخر كلمة : « مال » التى هى اسم « لا » النافية للجنس .
- ٤ - أن تكون الكلمة ممنوعة من الصرف ؛ مثل : اشتهر « سحبان » بالفصحاة لم أسمع « سحبان » . . . ولكن قرأت خطب « سحبان » . . .
- ٥ - الوقف على الكلمة المنونة فى حالة الرفع أو الجر . ومعنى الوقف انتهاء الكلام عند النطق بآخرها . مثل : هذا أمرٌ عجيبٌ - فكثرت فى أمر عجيب . . . فإن كانت منصوبة فإن التنوين ينقلب ألفاً فى اللغة المشهورة . مثل : شاهدت أمراً . . . ، عند الوقوف على كلمة : « أمراً » المنونة . وشاهدت أمراً « عجيباً » ؛ عند الوقوف على كلمة : « عجيباً » المنونة .
- ٦ - أن يكون الاسم المنون علماً <sup>(٢)</sup> ، مفرداً ، موصوفاً <sup>(٣)</sup> ، مباشرة - أى من

(١) المراد بالشبيه المضاف : اللفظ الذى اتصل به شئ . يتم معناه ويزيد فائدته . وسيجىء بيانه فى

- باب : « لا » النافية للجنس ص ٦٨٩ .
- (٢) سواء أكان اسماً ، أم كنية ، أم لقباً ( وسيجىء تعريف الثلاثة فى باب العلم ص ٣٠٧ م ٢٣ كما سيجىء لهذه المسألة مناسبة أخرى فى باب المنادى ج ٤ ص ١٧ ط ٢ - م ١٢٨ ) . ويجوز أن يراعى فى حذف الهزمة أن تكون الأعلام جنسية يكفى بها عن المجهول اسمه ، أو اسم أبيه ؛ مثل : فلان بن فلان ، أو : الحارث بن هشام الذى تخيله الحريرى ، وأدار الحديث على لسانه فى كثير من المقامات . وقد وقع الخلاف فى حذف التنوين وهزمة الوصل وألفها من : « ابن » و « ابنة » إذا كان العلم الأول ( وهو الموصوف ) كنية ، أو كان العلم الثانى المضاف إليه كنية ؛ مثل : اشتهر بالعدل الخليفة الثانى أبرخفص بن الخطاب ومن أولاده : عبد الله بن أبى حفص . فرأى فريق وجوب إثبات التنوين وهزمة الوصل والألف ، ويرى آخرون صحة الحذف والإثبات . ويبدو أن الأفضل الحذف ؛ لتكون القاعدة عامة مطردة - كما سنشير لهذا فى بابى : المنادى ج ٤ ص ١٧ ط ٢ - م ١٢٨ .
- (٣) فلو كان لفظ « ابن ، وابنة » بدلاً ، أو خبراً لمبتدأ أولناسخ ، أو منصوباً بعامل محذوف - مثل أعنى - لم يصح حذف التنوين وما يتبعه .



... ..  
 ... ..

غير فاصل — بكلمة : « ابن » أو : « ابنة » وكلتاها مفردة ، مضافة إلى علم آخر مفرد ، أو غير مفرد . ولا بد أن تكون البنوة حقيقية . ولا يشترط<sup>(١)</sup> في واحد من العلمين التذكير ؛ فمجموع الشروط سبع ؛ إذا تحققت مجتمعة حذف التنوين نطقاً وكتابة ، وحذفت همزة الوصل وألفها من « ابن وابنة » كتابة ونطقاً ، بشرط ألا تكون إحداهما أول السطر ، ولا خاضعة لضرورة شعرية تقضى بإثباتها ؛ فمثال الحذف : هذا محمد بن هاشم . وهذه هند<sup>(٢)</sup> بنت محمود . وإن اختل شرط من الشروط السبعة لم يحذف التنوين ، ولا ألف « ابن وابنة »<sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

---

(١) طبقاً للرأى الأقوى

(٢) قلنا « هند » لأنها علم مؤنث ؛ : يجوز تنوينه ، وعدم تنوينه . أما أكثر الأعلام المؤنثة الأخرى فلا تنون مطلقاً ؛ لأنها ممنوعة من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث .

(٣) راجع حاشيتى الصبان والحضرى آخر — باب : النداء — حيث الكلام على كثير مما يختص بهذا الموضع السادس .

## المسألة ٤ :

الفعل ، وأقسامه ، وعلامة كل قسم

( ١ ) فهم الطالب . سافر الرحالة . رجع الغائب .  
كل كلمة من الكلمات : « فَهِمَ » « سَافَرَ » « رَجَعَ » ، ... تدل  
بنفسها مباشرة ( من غير حاجة إلى كلمة أخرى ) . . . على أمرين .  
أولهما : معنَى ندرته بالعقل ؛ ( وهو : الفهم ، أو : السفر ، أو الرجوع ... )  
ويسمى : « الحَدَّث » .

وثانيهما : زمن حصل فيه ذلك المعنى ( أى : ذلك الحدث ) وانتهى قبل  
النطق بتلك الكلمة ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام <sup>(١)</sup> .

( ب ) وإذا غيّرنا صيغة تلك الكلمات فقلنا : « يَفْهَم » ، « يَسَافِر » .  
« يرجع » . . . دلت الكلمة فى صيغتها الجديدة على الأمرين أيضاً ؛ المعنى  
( أى : الحدث ) والزمن . ولكن الزمن هنا لم يكن قد فات وانقضى ؛ وإنما هو  
زمن صالح للحال <sup>(١)</sup> ، والاستقبال .

( ح ) وإذا غيرنا الصيغة مرة أخرى فقلنا : « افْهَمَ » ، « سَافَرَ » ،  
« ارجع » . . . دلت كل واحدة على الأمرين ؛ المعنى ( الحدث ) وهو : طلب  
الفهم ، أو : طلب السفر ، أو : طلب الرجوع . والزمن الذى يتحقق فيه الطلب .  
والزمن هنا مقصور على المستقبل وحده ؛ لأن الشيء الذى يطلبه إنسان من آخر  
لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام ؛ أى : لا يقع إلا فى المستقبل . . .  
فكل واحدة من تلك الكلمات وأشباهها تسمى : « فعلا » . فالفعل :

كلمة تدل على أمرين معاً ؛ هما : معنى ( أى : حدث ) وزمن يقترن به <sup>(٢)</sup>

( ١ و ١ ) الحال ، هو : الزمن الذى يحصل فيه الكلام ، والاستقبال هو : الزمن الذى يبدأ بعد انتهاء  
الكلام مباشرة . والماضى هو : الزمن الذى قبل الكلام .

( ٢ ) دلالة على الأمرين هو الأعم الأغلب ؛ لأن الفعل فى التعريفات العلمية لا يدل على زمان ؛  
وإنما هو منسلف عنه ، مجرد منه - كما نص الخضرى على هذا ( ج ١ باب : « المغرب والمبنى » ) ، عند كلامه  
على المضى ( - ويرى فريق من النحاة أن « كان الناسخة لا تدل على معنى « حدث » وإنما تقتصر دلالتها  
على إفادة المضى وحده ، مخالفة لأخواتها وأكثر الأفعال الأخرى . ويخالفهم فريق آخر يرى أنها تدل على الأمرين : -

وأقسامه ثلاثة<sup>(١)</sup> : ماض ، وهو : كلمة تدل على مجموع أمرين ؛ معنى ، وزمن فات قبل النطق بها . ومن أمثلته قوله تعالى : ( تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا ، وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا ؛ وَقَمَرًا مُنِيرًا ) .

ومضارع ، وهو : « كلمة تدل على أمرين معاً : معنى ، وزمن صالح للحال والاستقبال » كقوله تعالى : ( قَوْلٌ مَعْرُوفٌ ، وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ) ، ولا بد أن يكون المضارع مبدوءاً بالهمزة ، أو النون ، أو التاء ، أو الياء<sup>(٢)</sup> . . . وتسمى هذه الأحرف : « أحرف المضارعة » . وفتحها واجب ، إلا في المضارع الرباعي فتضم حتماً ، وكذا في : المضارع المبني للمجهول . أما المضارع :

= « المعنى والزمن » . وقد أشرنا إلى هذا الموضوع في رقم ٣ من هامش ص ٥٤٥ - أول باب « كان » وأخواتها ، - وأوضحنا أن الرأي الثاني هو السديد ؛ لأدلة كثيرة جاوزت العشرة ساقها أنصاره . وهناك بعض أفعال ماضية قيل إنها - ومن القائلين صاحب الجمع ، ج ١ ص ٩ - سلبت الدلالة على الزمان الماضي بسبب استعمالها للحال في الإنشاء ، وقال المحققون : لا تدل على زمن مطلقاً ؛ وإنما تدل على المعنى المجرد المخصصة له ؛ مثل أفعال العقود ( كعبت واشترت ) ومثل : « فعل التمجيد » في أكثر أحوالها بشرط ألا تتوسط « كان » الزائدة بين « ما التمجيد » والفعل الماضي « أفعل » الذي دخلت عليه ، وبشرط ألا يوجد لفظ أو قرينة تدل على التقييد بزمن معين - ( كما يجيء في رقم ٥ من هامش ص ٥١ وكما يجيء في بابهما ج ٣ هامش ص ٣٢٨ - ومثل : « نعم » ، المستعملة في إنشاء المدح ، و« بش » المستعملة في إنشاء الذم ، وسيجىء الإيضاح في بابهما بالجزء الثالث ( راجع حاشية التصريح ج ١ باب « إن » ، عند الكلام على : « لام الابتداء » ، وتاج العروس عند الكلام على مادة كل من الفعلين ، والجمع ) . والمراد من الرأيين السابقين - والتوفيق بينهما يسير - مدون أول حاشية ياسين ج ١ - في فصل بناء الفعل .

( ١ ) وسيجىء ( في « د » من ص ٥١ ) وما بعدها بيان الأزمنة المختلفة التي يدل عليها الفعل الماضي ، ثم المضارع ، ثم الأمر ، مع ملاحظة أن لكل نوع من الأفعال زمناً خاصاً يشتر به ، ويغلب عليه . لكنه قد يتركه إلى زمن آخر - كما سنعرف - هذا ؛ وقد يكون الفعل زائداً محضاً ، مثل « كان » وبعض أخواتها ؛ ( طبقاً للبيان الآتي في ص ٥٧٧ ) ولا يصح اعتبار اللفظ ( سواء أكان فعلاً أم غير فعل ) زائداً إذا أمكن اعتباره أصلياً ؛ لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة - كما سيجىء في ص ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٨١ .

وما تجب ملاحظته أيضاً : أن الفعل والحملة بنوعيهما الاسمية ، والفعلية ، في حكم النكرة ، ( طبقاً للبيان الوارد في رقم ١ من هامش ص ٢١٣ ، وله إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٩ ) .

( ٢ ) يجب أن يكون المضارع مبدوءاً بالهمزة للدلالة على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد ؛ نحو : إني أخفي ما أقوله وما أقرؤه . ويجب أن يكون مبدوءاً بالنون للدلالة على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد يعظم نفسه ، أو أنه فرد واحد معه غيره ؛ مثل : عند الزيارة نحسن استقبالك ، ونكرم ضيفك . ويجب أن يكون مبدوءاً بالتاء لمخاطبة المفرد المذكر والمؤنث وفعولهما ، أو للحدث عن المفردة الغائبة ، أو مشاها ، وكذلك جمعها ( طبقاً للرأي الآتي في « ج » من ص ١٨١ ) نحو : أنت تتقن عملك ، وأنت تتقنين عملك ، وأنتما تتقنان عملكما ( لخطاب المعنى المذكر والمؤنث ) وأنتم تتقنون عملكم ، وأنن تتقن عملكن ، وهي تتقن عملها ، وهما تتقنان عملهما ، وهن تنظمن عملهن . ويجب أن يكون مبدوءاً بالياء للمفرد المذكر الغائب وفرو وجميع الغائبات . نحو : الشجاع يقول الحق لا يخاف شيئاً ، الشجاعان يقولان الحق ، لا يخافان شيئاً الشجاعان يقولون الحق ، لا يخافون شيئاً - الشجاعات يقلن الحق ، لا يخفن شيئاً . وإذا كان المضارع مبدوءاً بالهمزة أو النون أو التاء ففاعله ضمير مستتر وجوباً . طبقاً للبيان الآتي في ص ٢٢٨ .

« إخال » ، فالأفصح كسر همزته ، لا فتحها<sup>(١)</sup> .

وأمر ، وهو : كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين ، هما : معنى ، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل : كقوله تعالى : ( رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ) ، ولا بد في فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته ؛ فمثل : « لِيُخْرِجْ » ، ليس فعل أمر ؛ بل هو فعل مضارع ، مع أنه يدل على طلب حصول شيء في المستقبل ؛ لأن الدلالة على الطلب جاءت من لام الأمر التي في أوله ، لا من صيغة الفعل نفسها<sup>(٢)</sup> .

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة في قوله تعالى : ( وَلَا تَطِيعُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ . وَدَعْ أَذَاهُمْ ، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ) ، وقول الشاعر :

أَحْسِنْ إِلَى النَّاسِ تَسْتَعْبِدُ قُلُوبُهُمْ      فطالما استعبد الإنسان إحصاناً  
وأكل قسم من هذه الثلاثة علامات خاصة تميزه من غيره ؛ فعلمة الماضي : أن يقبل في آخره إحدى التائين ؛ « تاء التأنيـة الساكنة »<sup>(٣)</sup> مثل : أقبلت سعاد . وصافحت أباهـا ، أو : « التاء المتحركة » التي تكون فاعلاً ؛ مثل : كلمتك كلاماً فرحت به ، ( وتكون مبنية على الضم للمتكلم ، وعلى الفتح للمخاطب المذكور ، وعلى الكسر للمخاطبة ) .

وليس من اللازم أن تكون إحدى التائين ظاهرة في آخر الفعل الماضي ؛ بل يكفي أن يكون صالحاً لقبولها ، وإن لم تظهر فعلاً ؛ مثل : أقبل الطائر ؛ فنزل فوق الشجرة ؛ فكلمة : « أقبل » و « نزل » فعل ماض ، لأنه — مع خلوه من إحدى التائين — صالح لقبول واحدة منهما : فتقول : أقبلت . . . . . نزلت . . . . .

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل الماضي ولكنها لم تقبل علامته

(١) لأن الكسر هو المسجوع الكثير ، والفتح لغة قليلة مسجوعة أيضاً . والمستحسن هنا الاقتصاد على الكثير ، — كما سيجيء في ج — م ٦٠ باب « ظن » عند الكلام على : « خال » .

(٢) كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٦٤ .

(٣) المنسوب معناها إلى الفاعل ؛ احتراز من تاء التأنيث التي لا تدل على الفاعل ولا تنسب إليه ، كالتي تتصل ببعض الحروف مثل : رُبَّتْ ورُبَّتْ في تأنيث الحرفين « رُبَّ » الجارة ورُبُّ العاطفة وغيرهما . — انظر « أ » من ص ٥٠ —

فليست بفعل ماضٍ ، وإنما هي : « اسم فعل ماضٍ »<sup>(١)</sup> ، مثل : هيهات انتصار الباطل ، بمعنى : بَعْدَ جَدًّا . . . ومثل : شَتَّانَ الإِنْصَافِ والبَغْيُ ؛ بمعنى : افرقا جدًّا .

أو : هي اسم مشتق بمعنى الماضي<sup>(٢)</sup> ؛ مثل : أنت مكرم أمسرَ ضيفك .  
ومما تقدم نعلم أن كلمتي : « نِعَم » (وهي : كلمة للمدح) « وبيس » (وهي : كلمة للذم) فعلان ماضيان<sup>(٣)</sup> ؛ لقبولهما تاء التأنيث الساكنة ؛ تقول : نِعِمْتَ شهادة الحق ، وبيست شهادة الزور ، كما نعرف أن « ليس » و « عسى » فعلان ماضيان ؛ لقبولهما التاءين .

---

(١) اسم الفعل : اسم يقوم مقام الفعل في المعنى ، والزمن ، والعمل . ولكنه لا يقبل علامة الفعل الذي يقوم مقامه ، ولا يتأثر بالعوامل . ولذا لا يسمى : فعلا ؛ لأن الفعل يُقْبَلُ العلامة ، وقد يتأثر بعوامل النصب والجزم ، وهناك أسماء تقوم مقام الفعل ، ولكنها تتأثر بالعوامل ؛ فلا تسمى : اسم فعل ، كالمصدر النائب عن التلغظ بفعله ، وكاسم الفاعل العامل . .

واسم الفعل ثلاثة أقسام ؛ اسم فعل ماضٍ ، واسم فعل مضارع ، واسم فعل أمر . . . ولكل منها أحكام خاصة تفسنها الباب المنعقد لذلك في الجزء الرابع . ولها هنا إشارة في رقم ٦ من ص ٧٨ .

(٢) كاسم الفاعل بمعنى الماضي - واسم الفاعل باب مستقل في ج ٣ - .

(٣) بحسب الأصل والمظهر ثم خرجا من المضى إلى إنشاء المدح والذم من غير دلالة على زمن - في رأى المحققين ، كما سبق في هامش ص ٤٧ - .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) تاء التأنيث قد تلحق الفعل للدلالة على أن فاعله مؤنث. فإن كانت ساكنة لحقت بآخر الماضي، <sup>(١)</sup>؛ كقولهم: (إذا ضحكك سنّ اليتيم انهارت نعمة الله على أوليائه). وإن كانت متحركة اتصلت بأول المضارع، مثل: همدتُصَلّي وتُشكرُربها . أما تاء التأنيث التي تلحق الأسماء فتكون أخيرة، ومتحركة <sup>(٢)</sup>؛ مثل: (الكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة، عظيمة النفع). وقد اتصل التاء بآخر بعض الحروف مثل، (رُبّ، وثُم، ولا، ولعل... ) تقول: رُبّت <sup>(٣)</sup> كلمة فتحت باب شقاق، ثُمّتَ جلبيت لصاحبها بلاء؛ فيندم ولات <sup>(٤)</sup> حين ندم.

( ب ) هناك أفعال ماضية لا تقبل إحدى التائين بحسب استعمالاتها الحالية، لا بحسب حالتها التي قبل هذا؛ مثل: «أفعل» للتعجب، و«حبذا» <sup>(٥)</sup> للمدح. ومثل: (عدا، وخلا، وحاشا)، من أفعال الاستثناء. والسبب أن تلك الأفعال حين استعمالها في الموضوعات المذكورة تصير أفعالا جامدة، تلازم حالة واحدة لا تتغير؛ (كالأمثال العربية التي تلازم حالة واحدة، لا يطرأ على حروفها تغيير بالزيادة، أو النقص، أو تغيير الضبط)، لهذا لا يمكن زيادة التاء في آخرها

( ١ ) من الاستعمالات الصحيحة ما يأتي :

الطالبات سارعن في الخير - الطالبات سارعت في الخير. فأى الاستعمالين - مع معهما - أفصح ؟  
للجواب تلخيص في رقم ١ من هامش ص ٢١٩ وكذا في رقم ٣ من ص ٢٦٣ .

( ٢ ) بمض النحاة يقتصر على تسميتها: « تاء التأنيث المتحركة المتأخرة ». وبمضهم يسميها « هاء التأنيث ». وعلى كل من التسميتين اعتراض. قال العيبان - ج ١ باب: « المغرب والمبني » عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم - ما نصه: (قال في التصريح: الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة - أى: متسعة، مفتوحة - وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة.) « ١ »

لكن يلاحظ في كل ما سبق خلو الكلام من النص على أن تاء التأنيث المتحركة التي تلحق آخر الأسماء هي تاء زائدة زيادة محضة للدلالة على التأنيث اللفظي، فإذا وجدت في آخر العلم امتنع صرفه للعلمانية والتأنيث اللفظي معا. بخلاف التاء في مثل: «أخت و بنت» فإنها مبدلة من أصل - هوالواو - فلا يمتنع العلم معها من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، لأنها ليست زائدة. والشرط الحتم أن تكون زائدة محضة (لا أصلية، ولا مبدلة من أصل) وسيجيء لهذا بيان مفيد في الموضع المناسب - ص ١٤٧ - باب:

« مالا منصرف » عند الكلام. على منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث - .

( ٣ ) اللغة الشائعة تحرك تاء التأنيث بالفتحة عند اتصالها بآخر «رب» و«ثم»، ويجوز التسكين عند اتصالها بهما، أما عند اتصالها بالحرفين: «لات» و«لعل» فلا يجوز فيها إلا الفتح.

( ٤ ) الفعل الماضي هو: «حب» فقط. أما الكلمة: «ذا» فهي فاعله.

ما دامت تؤدي هذه المعاني ، ولكنها بحسب أصلها السابق على هذا تقبل التاء .  
 ( ح ) يقول النحاة ؛ إن تاء التأنيث الساكنة تظل ساكنة إذا وليها متحرك ،  
 مثل : حضرت زينب . فإن جاء بعدها ساكن كسرت - غالباً - مراعاة للأصل  
 في التخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : ( كتبت البنت المتعلمة . ) إلا إذا كان  
 الساكن « ألف اثنتين » فتفتح . مثل : البنتان كانتا في الحديقة .

هذا ، وقد عرفنا<sup>(١)</sup> - حكم التنوين إذا جاء بعده حرف ساكن . وبقى حكم  
 عام ؛ هو أن كل حرف ساكن صحيح في آخر الكلمة فإنه يحرك بالكسر  
 إذا جاء بعده - مباشرة - ساكن آخر ؛ نحو : ( خذ العفو ، ولا تغظم الناس ) .  
 إلا في موضعين . أحدهما : أن تكون الكلمة الأولى هي : « من » والثانية :  
 « أل » فإن الساكن الأول يحرك بالفتح ؛ مثل : أنفق من المال الحلال .

والآخر : أن تكون الكلمة الأولى منتهية بميم الجمع ؛ فإنه يحرك بالضم ؛ مثل : لكم الخير .  
 فإن كان آخر الكلمة الأولى حرف مد<sup>(٢)</sup> ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة .  
 حذف نطقاً ، لا كتابة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين<sup>(٣)</sup> ؛ مثل : نحن عرفنا العلوم  
 النافعة - الطلاب سألوا المولى أن يوقفهم - أسألى المولى الهداية .

ويجوز تلاقى الساكنين في الوقف ، وعند سرد بعض الألفاظ ، نحو : سعيد  
 وجود - لام - جيم<sup>(٤)</sup> ، أما في غيرهما فيجوز بشرطين :  
 أحدهما : أن يكون الساكن حرف مد<sup>(٥)</sup> ، يليه حرف مدغم في نظيره ، ( مشدد ) .  
 والآخر : أن يكونا في كلمة واحدة . مثل عامة ، خاصة ، الضالين ،  
 الصادق عن الخير . وهذا متفق عليه . ويرى آخرون أن مثله ما هو في حكم  
 الكلمة الواحدة . على الوجه المشروح في مكانه . المناسب<sup>(٦)</sup> - وللمسألة بقية  
 هامة في « ح » من ص ٩٨ و ١٧٩ و ٢٨٤ .

( د ) تقدم<sup>(٧)</sup> أن كل فعل لا بد أن يدل - في الغالب - على شيئين ؛  
 معنى « أى : حدث » وزمن . فالماضي له أربع حالات من ناحية الزمن<sup>(٨)</sup> ، تتعين

( ١ ) في ص ٤٣ . ( ٢ ) أى : حرف علة ، قبله حركة تناسب .  
 ( ٣ و ٣ ) يجيء بمناسبة آخره مع توضيحه في ص ٩٥ و ٩٦ هامشهما . وفي ج - باب نون التوكيد -  
 عند الكلام على ما تختص به هذه النون ( م ١٤٣ ص ١٧٢ ) . ( ٤ ) في ص ٤٦ .

( ٥ ) وقد عرفنا بياناً هاماً - في رقم ٢ من هامش ص ٤٦ - مؤداه : أن بعض الأفعال الماضية لا  
 يدل - عند المحققين - على زمن ؛ مثل : « نعم وبش » وأخواتها عند قصد المدح والذم . ومثل : « أفعل »  
 في التعجب إذا لم تختص « كان » الزائدة بينه وبين « ما » التعجبية ، نحو : ما أنفع نهر النيل . فالفعل  
 « أنفع » متجرد لإنشاء التعجب بغير دلالة على المضي إلا أن جاءت قبله « كان » الزائدة ، نحو : ما كان أنفع  
 النيل - كما سيجيء في مبحث زيادة « كان » م ٤٤ - ٥٧٩ - وليس الأمر مقصوراً على « كان » الزائدة ،  
 وإنما يشمل كل لفظ ، وكل قرينة تدل على التقييد بزمن .

.....  
 .....  
 .....  
 .....

كل واحدة منها عند عدم قرينة تعارضها .

الأولى : ( وهى الأصل الغالب ) أن يتعين معناه فى زمن فات وانقضى - أى : قبل الكلام - سواء أكان انقضاؤه قريباً من وقت الكلام أم بعيداً . وهذا هو الماضى لفظاً ومعنى . ولكن إذا سبقت : « قد »<sup>(١)</sup> - وهى لا تسبقه فى الأغلب إلا فى الكلام المثبت - دلت على أن انقضاء زمنه قريب من الحال ؛ فمثل :

( ١ ) « قد » الحرفية بجميع أنواعها المعنوية إذا دخلت على فعل لم يصح أن يتقدم عليها شئ من معمولاته - ( راجع الحضرى ج ١ ص ١١٢ باب « كان » ، عند بيت ابن مالك :

« وغير ماضٍ مثله قد عَمِلَا » . . )

وستجىء له إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ .

وهذه المناسبة نقول جاء فى : « المعنى والقاموس » ممّا ما نصه المشترك بينهما : ( « قد » الحرفية مختصة بالفعل المتصرف ، الخبرى ، المثبت ، المحمّد من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، وهى مع الفعل كالجزم ؛ فلا تفصل منه بفواصل ، اللهم إلا بالقسم ، . . . ) « ٥١ » .

وتبعهما أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى مسجلاً بحثه فى مجلة المجمع ( الجزء الأول ص ١٣٨ ) . ولكن رأيهما فى اشتراط الإثبات مرفوض ومدفوع فى المضارع المنى بالحرف « ٧ » - بالسماع المتعدد الصحيح الوارد نثراً ونظماً عن الفضحاء الذين يستشهد بكلامهم ، ومن هذا : المثل العربى الوارد فى كتاب ( لسان العرب ) فى مادة « ذام » ونصه : « وقد لا تعدم الحسنة ذاماً » . وكذلك المثل الجاهلى الذى نصه : « وقد لا يقادى الجمل » يقوله من أضعفته الشيخوخة ، أو غيرها . ( وهذا المثل وارد فى كتاب : « الأمثال » لأبى هلال العسكري المطبوع على هامش كتاب : « الأمثال » للميدانى ج ٢ ص ١١٧ ) ، هذا إلى ورودها قبل المضارع المنى فى أنماط أخرى من كلام الجاهليين وغيرهم بمن يحتج بكلامهم ، ولا يستساغ دفعها إلا إذا لجأنا للتأويل الواهى الذى لا يثبت على التحصيل . ومن الأمثلة ورودها فى شعر الأعشى ميمون - وهو جاهلى ، أدرك ظهور الإسلام - فى بيت له من قصيدته : التاسعة والعشرين بالصفحة ( ١٩٥ ) من ديوانه ، ونص البيت :

وقد قالت قَتِيلَةٌ إذ رَأَتْنِي وقد لا تعدم الحسنة ذاماً

وفى بيت آخر لقيس الجعفى - وهو جاهلى - نقله الأمدى فى كتابه المؤتلف ( ص ١٢٣ ) ونصه :

وكنت مسوداً فينا حيندا وقد لا تعدم الحسنة ذاماً

وكذلك فى بيت للنمر بن تولب - وهو مخضرم - ونصه كما رواه السيوطى فى كتابه : شواهد المعنى ( ص ٦٦ )

وأحب حبيك حباً رُوِيْدُ فقد لا يمولك أن تصرماً

وهذه الرواية توافق رواية منتهى الطلب فى المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب ورفقها بين المخطوطات الأدبية : ( ١٢٦٣١ ) . . . إلى غير هذا من الأمثلة التى تقطع بصحة الاستعمال السالف فى غير ضعف ولا شذوذ ، ولاتأويل . فلم يكن غريباً أن يستعملها ابن مالك فى ألفيته فى آخر باب : « المنوع من الصرف » حيث يقول : ولاضطرار أو تناسب صرف\* ذوالنوع . والمصرف قد لا ينصرف

- وسيشار لهذا فى الجزء الرابع ، باب المنوع من الصرف ، م ١٤٧ ص ٢٥٩ - ، وأن يستعملها فى كلامه بعض اللغوين القدامى ، ومنهم صاحب : « المصباح » فى آخر كتابه ، حيث قال مانصه فى ص ٩٤٥ - فصل الثلاثى اللازم . ( حقيقة التمدية أنك تصير المفعول الذى كان فاعلاً قابلاً لأن يفعل . وقد يفعل وقد لا يفعل . . . ) « ٥١ » .

والحرف « قد » أحكام متعددة سردها صاحب : « المعنى » .



« خرج الصاحبان » يحتمل الماضي القريب والبعيد ، بخلاف : « قد خرج الصاحبان » ؛ فإن ذلك الاحتمال يمتنع ، ويصير زمن الماضي قريباً من الحال ؛ بسبب وجود : « قد » .

وإذا وجدت قبله « ما » النافية كان معناه منفيّاً ، وكان زمنه قريباً من الحال ؛ كأن يقول قائل : قد سافر على ، فتجيب : ما سافر على ؛ فكلمة « قد » أفادته في الجملة الأولى المثبتة قريباً من الزمن الحالى ، وجاءت كلمة : « ما » النافية فنفت المعنى ، وأفادته القرب من الزمن الحالى أيضاً ، ولا سيما مع القرينة الحالية السابقة<sup>(١)</sup> . وكذلك يكون زمنه ماضياً قريباً من الحال إذا كان فعلاً ماضياً من أفعال « المقاربة » ؛ ( مثل : « كاد » ) فإن زمنه ماض قريب من الحال ؛ بل شديد القرب من الحال ، ليساير المعنى المراد — كما سيبنىء في باب أفعال المقاربة<sup>(٢)</sup> .

الثانية : أن يتعين معناه في زمن الحال ( أى : وقت الكلام ) . وذلك إذا قصد بالفعل الماضى الإنشاء ؛ فيكون ماضى اللفظ دون المعنى ؛ مثل : بعث . واشترت . ووهبت ، وغيرها من ألفاظ العقود التى يُرَاد بكل لفظ منها لإحداث معنى في الحال ، يقارنه في الوجود الزمنى ، ويحصل معه في وقت واحد<sup>(٣)</sup> . أو كان من الأفعال الدالة على « الشروع » ، مثل : « طمّق وشَرَعَ » وغيرهما مما سيبنىء الكلام عليه في باب : « أفعال المقاربة »<sup>(٢)</sup> .

الثالثة : أن يتعين معناه في زمن مستقبل ( أى : بعد الكلام ) ؛ فيكون ماضى

( ١ ) جاء في شرح المفصل ( ج ٨ ص ١٠٧ ) ما ملخصه عن كلمة : « ما » النافية : إنها لنفى الحال ، فإذا قيل عن شخص : هو يفعل الآن كذا — وزمان المضارع هنا : الحال — وأردت أن تنفيه ، قلت : ما يفعل . فقد سلبت معنى الفعل في الزمن الحالى ونفيته . فإن كان الفعل ماضياً قريباً من الحال بسبب وجود : « قد » قبله — وهى ما يقرب زمنه للحال ، كما عرفنا — ، وأردنا نفيه ، أتينا بكلمة : « ما » النافية ، نحو : ما سافر محمد . لأنها تقرب زمن الماضى المنفى ، من الزمن الحالى . . . ثم قال :

( ما محمد منطلق ) هو نفي جملة مثبتة هي : ( محمد منطلق ) إذا أريد بها الحال ، وإن شئت أعلت على لغة أهل الحجاز ؛ فقلت : ما محمد منطلقاً .

— وستجىء إشارة لهذا في م ٤٨ ص ٥٩١

( ٢ ) ص ٦١٢ .

( ٣ ) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٦ حيث قلنا : « هناك أفعال ماضية تستعمل للإنشاء ؛ فزمنها للحال . لكن يرى المحققون أنها مجردة من الدلالة الزمنية . كما قلنا : إن المراد من الرايين والتوفيق بينهما مدون في صدر حاشية ياسين — ج ١ — في فصل : بناء الفعل .

.....  
 .....  
 اللفظ دون المعنى - كالذى سبق - وذلك إن اقتضى طلباً ؛ نحو : ساعدك الله ،  
 ورفعك مكاناً عليّاً ، وأمثال هذا من عبارات الدعاء فإنه لا يتحقق إلا في المستقبل  
 وما يفيد الطلب : عزمت عليك إلا سافرت ، أو : عزمت عليك لمّا<sup>(١)</sup>  
 سافرت ؛ بمعنى : أقسمت عليك ترك كل شيء إلا السفر في المستقبل .  
 أو تضمن وعداً ؛ مثل : « إنا أعطيناك الكوثر » . فالإعطاء سيكون في  
 المستقبل ؛ لأن الكوثر في الجنة ، ولم يجئ وقت دخولها .  
 أو عطف على ما علم استقباله ، مثل قوله تعالى : « يَتَقَدَّمُ قَوْمَهُ يَوْمَ  
 الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ » ، وقوله تعالى : « يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ؛ ففزع  
 من في السموات . . . »

أو تضمن رجاء يقع في المستقبل ، مثل : « عسى وأخواتها » من أفعال  
 الرجاء الآتية في باب : « أفعال المقاربة » ، نحو : « عسى الله أن يأتي  
 بالفتح . . . » .  
 أو يكون قبله نفي بكلمة : « لا » المسبوقه بقسم ، مثل : والله لا زرتُ الخائن ،  
 ولا أكرمتُ الأثيم .

أو يكون قبله نفي بكلمة « إن » المسبوقه بقسم ، مثل قوله تعالى : « إن الله  
 يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ  
 بَعْدِهِ » . « أى : ما يُمْسِكُهُمَا<sup>(٢)</sup> » . . .

أو يكون فعل شرط جازم ، أو جوابه ؛ مثل : إن غاب عليّ غاب محمود ،  
 لأن جميع أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن الماضى الواقع فعل شرط أو جواب شرط ،  
 مستقبلاً خالصاً . . .

فالفعل الماضى في كل الصُّوَر السالفة ماضى اللفظ دون المعنى .  
 الرابعة : أن يصلح معناه لزمن يحتمل الماضى والاستقبال ، بشرط ألا توجد  
 قرينة تخصّصه بأحدهما ، وتُعَيِّنُه له ؛ وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية ؛  
 نحو : سواء على أقمت أم قعدت . فهو يحتمل أنك تريد ما وقع فعلاً  
 من قيام أو قعود في زمن فات ، أو ما سيقع في المستقبل .

(١) بمعنى : إلا .

(٢) « إن » الأولى ، شرطية ، والثانية « نافية » داخلة على جواب القسم الذى تدل عليه اللام  
 الداخلة على « إن » الأولى الشرطية . أما جواب الشرط فمحذوف وجوباً ؛ عملاً بقاعدة حذفه عند اجتماع  
 القسم والشرط المتأخر عنه ؛ إذ يكون الجواب - غالباً - للمتقدم منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف يدل  
 عليه المذكور .

ولا فرق في التسوية بين أن توجد معها « أم » التي للمعادلة ، كما مُثِّل ، أو لا توجد ؛ مثل : سواءٌ على أي وقت جئتنى . فإن كان الفعل الذى بعد « أم » المعادلة مضارعاً مقروناً « بَلَسَ » تعين الزمن للمضى بسببها ؛ مثل : سواء عليهم أن أنذرتهم أم لم تنذرهم ؛ لأن الثانى ماضٍ معنى ؛ فوجب أن يكون الأول ماضى الزمن كذلك ؛ لأنه معادل له .

أو وقع بعد أداة تحضيض ؛ مثل : هَلَّا ساعدت المحتاج . فإن أردت التوبيخ كان للمضى ، وإن أردت الحث على المساعدة كان للمستقبل .  
أو بعد : « كُلَّمَا » ، نحو قوله تعالى : « كُلَّمَا جَاء أُمَّةٌ رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ » فهذا للمضى ؛ لوجود قرينة تدل على ذلك ، وهى الأخبار القاطعة بأنه حصل . وقوله تعالى عن أهل النار : « كَانُوا يَنْصَبُونَ جَاوِدُهمُ بَدَلًا لَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ؛ لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ » . فهذا للمستقبل ؛ لقرينة تدل على ذلك ؛ وهى أن يوم القيامة لم يَجْئ . أو بعد حيث ؛ نحو : أدخل الحرم من حيث دخل بانيه . فهذا للمضى ؛ لأن الاستقبال يناقض صحة المعنى ؛ إذ لا يعقل أن يدخل بانيه فى المستقبل وقد مات منذ آلاف السنين . . . بخلاف : حيث سرت راقب الطريق لتأمين الخطر ؛ فهو للمستقبل .

أو وقع صلة ؛ مثل : (الذى أسس مدينة « القاهرة » هو : المعز لدين الله الفاطمى) ؛ فهذا للمضى ، بدلالة التاريخ . بخلاف : (إن فرح الطلاب كبير عقب ظهور النتيجة غداً بنجاحهم ، إلا الذى رَسَبَ) . فهذا للاستقبال لوجود كلمة : « غدا » . أو وقع صفة لنكرة عامة <sup>(١)</sup> ، نحو : رُبَّ عطاء بذلته للمحتاج فأنشروا نفسى . فهذا للمضى . — لوجود : رُبَّ <sup>(٢)</sup> — بخلاف قواه عليه السلام : « نَصَرَ الله امرأ سَمِعَ مقالى فوعاها ، فأدأها كما سمعها » . فهذا للاستقبال ؛ أى : يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك الرسول فى أن يحفظ ما يسمعه منه ويؤديه . . .

« ملاحظة » : قد يراد من الزمن فى الفعل : « كان » الدوام والاستمرار الذى يعم الأزمنة الثلاثة ، بشرط وجود قرينة تدل على هذا الشمول ؛ نحو : كان الله غفوراً رحيماً <sup>(٣)</sup> . . .

هذا تفصيل حالات الزمن فى الفعل الماضى .

\* \* \*

(١) أى : محضة لم تخصص بأحد القيود .

(٢) لأن الأغلب دخولاً على الماضى ( انظر رقم ٦١ ) .

(٣) سيجى إشارة لهذا فى باب « كان » - ص ٥٤٧ -

وأما علامات المضارع فنها : أن يُنصَب بناصب ، أو يحزم بحازم ، مثل :  
لم أقصّر في أداء الواجب . . . ولن أتأخر عن معاونة البائس .

ومنها : قبوله « السين » ، أو : « سوف »<sup>(١)</sup> في أوله ، مثل : سأزورك ،  
أو : سوف أزورك ، ومثل قول الشاعر :  
سيكثر المالُ يوماً بعد قلتهِ ويكتسب العودُ بعد اليبس بالورقِ  
... (٢)

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل المضارع ولكنها لم تقبل علامته  
فليست بفعل مضارع ؛ وإنما هي : « اسم فعل »<sup>(٣)</sup> مضارع ؛ مثل : « آه » ،  
بمعنى : أتوجع شدة الوجع ، « وأف » بمعنى : أتضجر كثيراً . و « وَيْلَكَ » ماذا  
تفعل ؟ . بمعنى : أعجب لك كثيراً !! ماذا تفعل ؟ . أو : هي اسم مشتق بمعنى  
المضارع<sup>(٤)</sup> ؛ مثل : الطائرة مسافرة الآن أو غداً

...

(١) من علامات المضارع المثبت قبوله « السين » أو « سوف » وإذا اتصلت به إحداهما خلصته  
للزمن المستقبل فقط . ويمتنع أن يسبقهما نون . وبينهما فروق سردناها في الحالة الثالثة الآتية للمضارع  
(في ص ٦٠ من الزيادة والتفصيل) .

(٢) ومنها علامتان مشتركتان بينه وبين الفعل الأمر ؛ هما : ياء المخاطبة ونون التوكيد - وسيجيء ذكرهما  
في ص ٦٤ - .

(٣) لاسم الفعل تعريف عام موجز في رقم ١ من هامش ص ٤٩ وفي رقم ٦ من ص ٧٨ .

(٤) كاسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال - وله باب خاص في ج ٣ - .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) للمضارع من ناحية الزمن أربع حالات ؛ لا تتعين حالة منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينة تعينها لحالة أخرى .

الأولى : أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينة تقيد به بأحدهما ، وتقتصره عليه . زحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح ؛ لأن الزمن الماضي له صيغة فعلية خاصة تدل عليه ، وللمستقبل صيغة فعلية خاصة أيضاً ، ( هي : فعل الأمر ) ، وليس للحال صيغة فعلية تخصه ، فجعلت دلالة المضارع على الحال أرجح ، عند تجرده من القرائن ؛ جبراً لما فات الزمن الحالى من الاختصاص بصيغة مقصورة عليه ( كما يقولون . . . ) . هذا إلى أن اللفظ إن كان صالحاً للزمن الأقرب والزمن الأبعد فالأقرب أولى ، والحال أقرب من المستقبل ؛ فهو أحق بالاتجاه إليه .

فإن كان المضارع من أفعال المقاربة ، مثل : « يكاد » فإنه يكون للزمن المستقبل ، مع شدة قربه من الحال . . . (١)

الثانية : أن يتعين زمنه للحال ، وذلك إذ اقترن بكامة تفيد ذلك ؛ مثل : كلمة : الآن ، أو : الساعة ، أو : حالا ، أو : آنفاً (٢) .

أو : وقع خبراً لفعل من أفعال الشروع ؛ مثل : « طفق » ، و « شرع » وأخواتهما (٣) ؛ ليساير زمنه معناها .

أو : نفي بالفعل : « ليس » (٤) أو بما يشبهها في المعنى والعمل ؛ مثل الحرف «إن» أو : «ما» (٥) ، أو : «لا» (٦) . . . . . فكل واحد من هذه العوامل التي تعمل عملها يشبهها أيضاً في نفي الزمن الحالى عند الإطلاق (٧) . . . مثل : ليس يقوم محمد (٨) - ، إن يخرج حلیم - ما يقوم على -

( ١ ) سيجىء البيان في باب « أفعال المقاربة » . ص ٦١٢ .

( ٢ ) « آنفاً » كلمة عدا النحاة من الألفاظ التي تجعل المضارع للحال ، باعتبار أنها تدل - كما في

القاموس - على أقرب زمن سابق يتصل بالحال ، فكأنها للحال نفسه .

( ٣ ) ستجىء هذه الأفعال في باب أفعال المقارنة - ص ٦١٢ - .

( ٤ ) ( راجع تفصيل الكلام عليها في النواسخ ، أخوات كان ) - ٥٥٧ - .

( ٥ ) راجع رقم ١ من هامش ص ٥٣ حيث الإيضاح للحرف « ما » وسيجىء الكلام عليه وعلى « إن » النافية

وباقى الشبهات في ص ٥٩١ .

( ٦ ) أما « لا » المهملة فيجىء الكلام عليها في ص ٥٩١

( ٧ ) أى : عند عدم وجود قرينة تدل على أن الزمن ماضٍ أو مستقبل .

( ٨ ) راجع ص ٢٣٠ حيث الكلام على مثل هذا الأسلوب .

.....  
.....

أو دخل عليه لام ابتداء ، مثل : إن هذا الرجل الحقّ لِيَحْسُنْ عمله

أو : وقع مع مرفوعه في موضع نصب على الحال - فيكون زمنه في الغالب - حالا بالنسبة لزمن عامله ، مثل : أقبل الأخ يضحك . وإذا دخلت « ما المصدرية الظرفية » على المضارع - مثل : يسرنى ما تتكلم ، أى كلامك - كان زمن المصدر المؤثر للحال - في الغالب <sup>(١)</sup> حين لا توجد قرينة تعارضه .

الثالثة : أن يتعين زمنه للاستقبال ؛ وذلك إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل ؛ مثل : « إذا » . . . سواء أكان الظرف معمولاً للمضارع ، أم كان المضارع معمولاً للظرف - بأن يكون الظرف مضافاً ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله هي المضاف إليه في محل جر - ؛ مثل : أزورك إذا تزورنى ؛ فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل ، والأول منهما هو العامل الذى عمل النصب في الظرف . « إذا » <sup>(٢)</sup> و « إذا » مضاف ، وجملة المضارع مع فاعله بعدها في محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثانى مع فاعله معمولاً للظرف . وكذلك يتعين للمستقبل إذا كان مسنداً إلى شيء متوقع حصوله في المستقبل ، مثل : يدخل الشهداء الجنة مع السابقين ؛ إذ لا يعقل أن يكون زمن المضارع للحال ، ومعناه - وهو دخول الجنة - في المستقبل ؛ لما يترتب عليه من سبق الفعل للفاعل في الوجود والوقوع ، وهو محال .

أو : سبقتة : « هل » <sup>(٣)</sup> ، نحو : هل تقاطعُ مجالس السوء ؟ .

وكذلك إذا اقتضى طلباً ؛ سواء أكان الطلب يفهم منه وحده ، أم كان بمساعدة أداة أخرى ؛ فالأول كقوله تعالى : « والوالداتُ يرُضعن أولادَهُن حَولِينَ كامِلِينَ . . . » ، فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن ، وهذا

(١) سيجى بيان لهذا في آخر باب : « الموصول » ، عند الكلام على الموصول الحرفى ، وصلته ، وسبك المصدر ، وهو بيان هام ( ص ٤١١ ثم في ص ٤١٧ ) .

(٢) « إذا » هنا ظرفية محضة ولا تدل على الشرط ، لأن الظرفية الشرطية لها الصدارة في جملتها حتماً ؛ فلا تقع حشواً .

(٣) راجع حاشيتى : « الخضرى والصبان » في آخر باب : « ظن وأخواتها » عند الكلام على : « القول » وكذا : « المغنى » في مبحث : « هل » .

لا يكون إلا في المستقبل ، ومثال الثاني قوله تعالى : « لَيُنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ » وقوله : « ربنا لا تُؤَاخِذْنَا . . . » ، فإن طلب الإنفاق في : « لَيُنْفِقَنَّ » وطلب عدم « المؤاخذه » في : « لا تُؤَاخِذْنَا » ، مفهوم من المضارع ، بمساعدة « اللام » و « لا » الطلبيتين . وزمن المعنى في الفعلين هو المستقبل . إذ لا يمكن تحقيق ما تطلبه من غيرك وإنفاذه إلا في المستقبل .

أو : سبقتة أداة شرط وجزاء ، سواء أكانت جازمة : كالتى في قوله تعالى : « إِنْ تَنْصَرُوا لِلَّهِ يَنْصِرْكُمْ . . . » ، أم غير جازمة - ومنها : « لو الشرطية <sup>(١)</sup> » غير الامتناعية ، و « كيف <sup>(٢)</sup> » ، الشرطية ، مثل : لو يؤاخذ الله الناس بظلمهم لأسرع في إهلاكهم ، ومثل : كيف تصنعُ أصنعُ ، ويفهم من هذا وما قبله أن الجوازم جميعها - ما عدا : « لم » ، و « لَمَّا » - تخلّصه للاستقبال .

أو : اقتضى وعداً أو وعيداً ، كقوله تعالى : « يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ » ، ويَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » - لأن تحقيقهما لا يكون إلا في المستقبل ، وكالشرط الثاني من قول الشاعر يهدّد :

من يُشعلُ الحرب لا يأمنُ عواقبها      قد تُحرق النار يوماً موقد النار  
أو : صحب أداة توكيد ؛ مثل : « نون التوكيد » الخفيفة أو الثقيلة ؛ لأن التوكيد يليق بما لم يحصل ، ويناسب ما لم يقع ؛ نحو : أتُكذِّبُ مَنْ صديقك ؟ وهل تساعدن البائس ؟ .

أو : لام جواب القسم عند فريق من النحاة ؛ لأنها في معنى أداة التوكيد السالفة ؛ مثل : « والله لعلى عمليكَ تُحْصَى » . ومثلها : « لا » النافية ، غير العاملة عمل « ليس » عند ذلك الفريق ؛ مثل : لا أترك الصديق في مواقف الشدة <sup>(٣)</sup> .

(١) التى بمعنى « إن » الشرطية . وتشتهر باسم « لو الشرطية غير الامتناعية » . ومثلها : « لو » المصدرية التى بمعنى : « أن » المصدرية ، وتسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر ، ولكن ليس لها عملها فى نصب المضارع ؛ مثل : أود لو يسود السلم .

(٢) « وإذا » الشرطية أيضاً .

(٣) جاء فى « المعنى » و « المصنع » أن « لا » النافية ، غير العاملة عمل « ليس » - تخلّص المضارع للاستقبال إذا سبقتة . خلافاً لابن مالك ومن معه ، وهو يؤيد رأيه بإجماع النحاة على صحة نحو : « جاء محمد : لا يتكلم » مع إجماعهم أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال . ونقول : إن رأى الأنسب أنها تخلّصه للاستقبال عند عدم القرينة التى تمنع . وقد أشرنا لهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٣١١ م ٨٤ ج ٢ باب الحال ) .

أما العاملة عمل « ليس » فالكلام عليها فى ص ٥٧ حيث الحكم على أخوات « ليس » .

.....  
.....

أو : أداة رجاء ؛ مثل : لعل الغائب يحضر .  
أو : « حرف نصب » سواء أكان ظاهراً أم مقدراً . وقد اجتمعا في قوله تعالى : « لن تناولوا البرّ حتى تُنفقوا مما تُحبون » .  
أو : « حرف تنفيس » ، وهو : « السين » و « سوف » ، وكلاهما لا يدخل إلا على المضارع المثبت ، ويفيده التنفيس ، أى : تخلص المضارع المثبت من الزمن الضيق ، وهو : « زمن الحال » ؛ — لأنه محدود — ، إلى الزمن الواسع غير المحدود ، وهو : « الاستقبال » ، وهما في هذا سواء ، ورَدّا معاً في معنى واحد ، كقوله تعالى : « كَلَّا سيعلمون ، ثم كَلَّا سيعلمون » ، وقوله تعالى : « كَلَّا سوف تعلمون ، ثم كَلَّا سوف تعلمون » . ، وقول الشاعر :  
وإنّا سوف نَقْهَرُ من يُعَادِي بحدّ البيض تَلْتَهَبُ التهابا  
وقول الآخر :

وما حالةٌ إلا سيصرف حالُها إلى حالة أخرى ، وسوف تزولُ  
إلا أن « سوف » تستعمل أحياناً أكثر من « السين » حين يكون الزمن المستقبل أوسع امتداداً ؛ فتكون دالة على : « التسوييف » ، ثم هي تختص بقبول اللام : كقوله تعالى : « وسوف يُعطيك ربك فِرضي » . كما تختص بجواز الفصل بينها وبين المضارع الذي تدخل عليه بفعل آخر من أفعال « الإلغاء<sup>(١)</sup> » ؛ نحو :  
وما أدرى ، وسوف — إخالُ — أدرى أقومُ آلُ حصنُ أمُ نساء ؟  
والأمران ممتنعان في « السين » لدى جمهرة النحاة<sup>(٢)</sup> . . .

كما أن « السين » تختص بمعنى لا تؤديه « سوف » ، فالعرب إذا أرادت تكرار الفعل وتأكيده وعدم التنفيس فيه ( أى : عدم جعله للمستقبل البعيد ) أدخلت عليه السين<sup>(٣)</sup> ، ومنه قول الشاعر :

سأشكرُ عمرًا ما تراختُ منيَّ أيا دى لم تُمننْ ، وإنْ هيَ جَلَّتْ  
والأغلب عند استعمال أحد الحرفين ألا يتقدم عليه شيء من الجملة التي دخل عليها . ويرى بعض النحاة أن التقديم ممنوع . ولكن هذا المنع مدفوع بالسماح ؛ كقول النمر بن تولب :

فلما رأيته آمِنًا هانَ وجدُها وقالت : أبونا هكذا سوف يفعل

(١) من أخوات : « ظن » . وتفصيل الكلام عليها في بابها ( ج ٢ ص ٦٠ ص ٣٧ )  
(٢) راجع الجزء الثاني من المجمع ص ٧٢ في الكلام عليهما .  
(٣) راجع ص ٨٧ ج ٣ من رغبة الآمل ، شرح الكامل . للمرصني . والشاعر هو : عبدالله بن الزبير .



.....  
.....

أى : سوف يفعل هكذا<sup>(١)</sup> . . .

الرابعة ؛ أن ينصرف زمنه للمضى ؛ وذلك إذا سبقته « لَمْ »<sup>(٢)</sup> ، أو : « لَمَّا » .  
الجازميتين . مثل قوله تعالى عن نفسه : « لم يلد » ، « لم يولد » ، « لم يكن » له كفواً  
أحد » ، وقول الشاعر :

لَمْ يَمُتْ مَنْ لَهُ أَثَرٌ وَحَيَاةٌ مِنْ السَّيَرِ

فزمن المضارع هنا ماضٍ . ومثل : لما يحضر ضيفنا . أما في في مثل :  
إذا أنت لم تحم القديم بحادث من المجد لم ينفعك ما كان من قبل  
فزمن المضارعين هنا ماضٍ ، بسبب وقوعهما بعد « لَمْ » قبل مجيء « إذا »  
الشرطية ، ثم صار مستقبلاً محضاً بعد مجيئها - طبقاً لما سلك<sup>(٣)</sup> - .  
أو : « إذ » ؛ نحو : أطربني كلامك ؛ إذ تقول للغي : تصدق ، بمعنى :  
قلت .

أو : « ربما »<sup>(٤)</sup> ، نحو : ( فاتني القطار فتأملت ؛ فأدركني صديق بسيارته ،  
فوصلنا قبل القطار ؛ فالحمد لله ؛ ربما أكره هذا الأمر وفيه خيرى ونفعى ) ، أى :  
ربما كرهت .

أو : « قد » التي تفيد التقليل بقرينة ؛ كأن تقول لمن حلفك على السفر  
كرهاً : قد أسافر مكرهاً ؛ فإذا عليك لو كنت تركتني بعيداً عن المشقة التي  
صادفتها ؟ بخلاف « قد » التي للتكثير .

أو : وقع المضارع مع مرفوعه خبراً في باب « كان » وأخواتها الناسخة ، إذا  
وقع الناسخ في هذا الباب بصيغة الماضي ، ولم توجد قرينة تصرف زمنه عن المضى  
إلى زمن آخر<sup>(٥)</sup> ؛ مثل : كان سائق السيارة يترقب بركابها حتى وصلوا . . . أى :

( ١ ) راجع حاشية ياسين على « التصريح » ج ١ - ص ١٦٠ باب المبتدأ والخبر ، عند الكلام  
على الخبر .

( ٢ ) يشترط في « لم » ، التي تصرف زمنه للماضي ألا تكون مسبقة بإحدى الأدوات الشرطية التي  
تخلصه للمستقبل المحض ، مثل « إن » الشرطية أو إحدى أخواتها . فإن وجدت هذه الأداة صرفته للمستقبل  
المحض ، بالرغم من وجود « لم » - كما سيبيء في ج ٤ باب الجوازم رقم ١ ص ٣١٥ -

( ٣ ) في ص ٦٢ .

( ٤ ) لأن الأغلب دخول « رب » على الماضي . وإنما يكون زمن المضارع ماضياً بشرط أن تقوم  
القرينة الدالة على مضى زمنه حقيقة ، بخلاف ما لو كان مستقبلاً بمحقق الوقوع ؛ فإن هذا التحقق  
ونحوه - وإن جعل معناه الذي لم يتحقق بمنزلة ما تحقق - لا يجعل زمنه ماضياً بل يبيى مستقبلاً . وسيبيء  
هذا مفصلاً في موضعه ( ج ٢ م ٩٠ ص ٤٨٣ ) حروف الخبر . ( ٥ ) كما في ص ٥٤٦ .

النحو الواقي - أول

... ..  
... ..

تَرَفَّقَ . ولا يدخل في هذا ما عرفناه من النواسخ التي تدل على "الحال" فقط ؛  
كأفعال الشروع - مثل : طفق ، وشرع - أو التي تدل على "الاستقبال"  
فقط ؛ كأفعال الرجاء . وسيجيء البيان في الباب الخاص بهما وهو : باب « أفعال  
المقاربة » (١) .

\* \* \*

ملاحظة : إذا عطف فعل مضارع (٢) على نظيره فإن الفعل المعطوف يتبع  
حكم الفعل المعطوف عليه في أمور ، يتصل منها بموضوعنا : « الزمن » فيكون  
المعطوف مثله ؛ إما للحال فقط ، أو للمستقبل فقط ، أو للماضي فقط ، أو صالحاً  
للحال والاستقبال . . . فكل ذلك يجري في المضارع المعطوف تبعاً لنظيره  
المعطوف عليه حتماً ؛ لوجوب اتحاد الفعلين المتعاطفين في الزمان (٣) . فإذا قلت :  
أسمعُ الآن كلامك ؛ وأبصرُك ... كأن زمن الفعل « أُنْصِرُ » للحال ، كزمن المعطوف  
عليه ؛ وهو أسمع ؛ لوجود كلمة : « الآن » ، التي تَقْصِرُهُ على الحال .

وإذا قلت : إن يعتدل الجو أطربُ ، وأخرجُ للرياضة - فإن زمن الفعل :  
« أخرج » للمستقبل فقط ؛ لعطفه على : « أطربُ » المقصور على المستقبل ؛  
لأنه جواب شرط جازم ؛ وزمن الجواب مستقبل ، كما عرفنا .

وإذا قلت ؛ لم تتأخرُ عن ميعادك ، وتؤلمُ صاحبك . . . فإن الفعل :  
« تؤلمُ » هو للماضي فقط ، تبعاً للمعطوف عليه : « تتأخرُ » الذي جعلته « لم » للزمن  
الماضي وحده .

وإذا قلت : يكتب حامد ويتحرك ،... فالفعل المضارع « يتحرك » صالح  
للحال والاستقبال ، تبعاً للفعل : يكتب .

على أن ما سبق ليس مقصوداً على عطف المضارع على نظيره ، وإنما يشمل  
عطف المضارع على الماضي : كقوله تعالى : « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء

(١) ص ٥٩١ .

(٢) المعطوف هنا فعل مضارع ، والمعطوف عليه كذلك . فالعطف هنا عطف فعل على فعل ، وليس  
عطف جملة فعلية على جملة فعلية ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على جملة فعلية يختلف في أحكامه اللفظية والمعنوية  
عن أحكام العطف السابق ، على الوجه المشرح في الجزء الثالث : ( باب العطف - ص ٦٢٠ م ١٢١ ) .  
(٣) راجع المجمع ج ١ ص ٨ عند اللام على المضارع - وسيجيء في باب العطف ج ٣ ص

... ..  
... ..

فتصبحُ الأرضُ مخضرة»<sup>(١)</sup> أى : فأصبحت<sup>(٢)</sup> . . .  
وقد يكون المعطوف عليه تابعاً في زمنه للمعطوف ، بسبب قرينة تدعو لذلك ،  
كقول الشاعر :  
ولقد أمرتُ على اللئيم يسبنى فضيت ، ثمّت قلت : لا يعنيني  
أى : مررت<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) لا يصح أن يكون المضارع : (تصبح) معطوفاً على المضارع السابق : «تر» ، لأن  
السابق مجزوم واللاحق غير مجزوم . ولأن اخضرار الأرض ليس نتيجة الرؤية ، ولكنه نتيجة شرب  
الزروع الماء .

(٢) ويشمل كذلك عطف الماضي على المضارع . وقد سبقت أمثلة في ص ٥٤ .

(٣) يفهم مما سبق أن الفعل الماضي إذا عطف على المضارع ، أو العكس ، يجب أن يتحول - في الأغلب -  
نوع الزمن في المعطوف إلى نوع الزمن في المعطوف عليه ، بحيث يتماثلان . مع الخوض في ذلك لما تقتضيه  
القرائن ، ويستقيم به المعنى .

أما عطف فعل الأمر - وحده - على غيره والعكس ، فختلف في جوازه ، ويميل جمهرة النحاة إلى  
منعه ؛ لاستحالة فصل الأمر من فاعله . وسنوضح الأمر في مكانه في العطف ( ج ٣ ص ٦٢٠ م ١٢١ ) .

كذلك يفهم أن الفعلين المختلفين في الزمن ( سواء أكانا مضارعين معاً ، أم ماضيين معاً ، أم مختلفين )  
لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، إلا مع مراعاة أن العطف يوحد زمنهما حتماً ، ويمنع اختلافهما فيه ،  
فإن لم يصح المعنى عند اتفاقهما في الزمن لم يصح عطف الفعل على الفعل ، ولم يكن الكلام من باب تماطف  
الفعلين ، وإنما هو من باب آخر ؛ كمعطف جملة على جملة ، أو الاستئناف أو غير ذلك ، على حسب  
ما يوافق المعنى .

وما تجب ملاحظته أن هناك فرقاً في المعنى والإعراب بين عطف الفعل على الفعل - وعطف الجملة الفعلية  
على الجملة الفعلية ؛ ( كما أشرنا في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجيء التفصيل في بابہ الخاص . الذي  
أشرنا إليه ) .

وأما علامة الأمر فهي : أن يدل بصيغته<sup>(١)</sup> على طلب شيء ، مع قبوله ياء المخاطبة . فلا بد من الأمرين معاً ، أى : أن علامته مزدوجة ، مثل : ساعد من يحتاج للمساعدة ، وتكلم بالحق ، واحرص على إنجاز عملك . وتقول : ساعدى . . . وتكلمى . . . واحرصى . . . ومن الأمثلة قوله تعالى للرسول الكريم : ( خذ العفو<sup>(٢)</sup> ) ، وأمر بالعرف<sup>(٣)</sup> ، وأعرض<sup>(٤)</sup> عن الجاهلين ) - وتقول : خذنى . . . وأمرى . . . - وأعرضى . . .

ومن فعل الأمر كلمة : « هات » و : « تعال » لقبولهما علامته . تقول : هاتى يا شاعرة ما نظمت ، وتعالى نقرؤه .

فإن دلت الكلمة بصيغتها على ما يدل عليه فعل الأمر ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل أمر ؛ وإنما هى : " اسم فعل أمر<sup>(٥)</sup> " ؛ مثل : « صه » ، بمعنى : اسكت . و « مه » بمعنى : اترك ما أنت فيه الآن ، و « نزال » بمعنى : انزل . و « حيّهل » بمعنى : أقبل علينا .

وهناك علامتان مشتركتان<sup>(٦)</sup> بين المضارع والأمر .

الأولى : نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة ، فى نحو : ( والله لأجتهنّدن . واجتهندن يا صديق ) . . . بتشديد النون أو تخفيفها فى كل فعل .

الثانية : ياء المخاطبة ، مثل : ( أنت يا زميلتى تحسنين أداء الواجب ، ومواساة المحتاجين ؛ فداوى على ذلك ) ؛ فقد اتصلت ياء المخاطبة بآخر المضارع ؛ وهو : « تحسنين » وآخر الأمر ؛ وهو : داوى . . .

\*\*\*

(١) سبق ( فى ص ٤٨ ) أن المراد بذلك هو : أن تكون دلالة ذاتية أى : مستمدة من صيغته نفسها لا من زيادة شيء عليها ؛ فالدلالة على الأمرية فى مثل : « لتخرج » مستمدة من اللام الداخلة على الفعل المضارع بعدها ، ولا يصح أن يقال فى الفعل الذى بعد تلك اللام إنه فعل أمر ، وإنما هو فعل مضارع . (٢) الميسور المقبول من كلام الناس وأفعالهم ، من غير أن تكلفهم الكمال الأعلى الذى لا يطيقونه . (٣) الأمر المحمود المستحسن شرعاً .

(٤) لاسم الفعل تعريف عام موجز فى رقم ٥١ من هامش ص ٤٩ وكذا فى رقم ٦ من ص ٧٨ وله باب مستقل فى ج ٤ .

(٥) سبقت الإشارة إليهما فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦ .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

زمن الأمر مستقبل<sup>(١)</sup> في أكثر حالاته ؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما هو حاصل . فثال الأول . سافر زمن الصيف إلى الشواطئ<sup>(٢)</sup> . ومثال الثاني قوله تعالى : « يا أيها النبي اتق الله . . . » لأن النبي لا يترك التقوى مطلقاً . فإذا أمر بها كان المراد الاستمرار عليها .

وقد يكون الزمن في الأمر للماضي إذا أريد من الأمر الخبر ، كأن يصف جندي بعد الحرب موقعة شارك فيها ؛ فيقول : صرعت كثيراً من الأعداء . فتجيبه : « أُقتل ولا لوم عليك . . . وافتك بهم ؛ فإن الله معك » . . . فالأمر هنا بمعنى : قتلت وفتكت . . . والمعول عليه في ذلك هو : القرائن ، فلها الاعتبار الأول دائماً في هذه المسألة ، وغيرها .

\*\*\*

---

(١) هو مستقبل باعتبار المعنى المأمور به ؛ المطلوب تحققه ووقوعه ابتداءً ، إن كان غير حاصل وقت النطق ، أو دوام حصوله واستمراره إن كان واقعاً وحاصلاً وقت الكلام وفي أثنائه - كما هو مبين بأعلى الصفحة - .

أما زمن فعل الأمر باعتبار الطلب الصادر من المتكلم وملاحظة وقت الكلام نفسه والزمن الصادر فيه الطلب ذاته ، فهو الحال .

(راجع الصبان ج ١ باب المعرب والمبني ، عند الكلام على إعراب المضارع) .

(٢) إذا قلت هذا قبل الصيف ، ليكون قرينة .

## المسألة ٥ :

الحرف<sup>(١)</sup>

مِنْ - إِلَى - فِي - عَلَى - لَمْ - إِنْ - إِنْ - حَتَّى - لَا - هَلْ . . .  
لا تدل كلمة من الكلمات السابقة على معنى ، أى معنى ، ما دامت منفردة  
بنفسها . لكن إذا وضعت في «كلام» ظهر لها معنى لم يكن من قبل . مثال ذلك :  
(سافرت «من» القاهرة) . . . فهذه جملة : المراد منها : الإخبار بوقوع

(١) النحاة يسمون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة : «أدوات الربط» ؛ لأن الكلمة إما أن  
تدل على ذات ، وإما أن تدل على معنى مجرد (أى : حدث) ، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها .  
فالاسم يدل على الذات ، والفعل يدل على المعنى المجرد منها ، والحرف هو الرابط . وهو يختلف اختلافاً كاملاً  
عن «الحرف الهجائي» الذي تبنى منه صيغة الكلمة ؛ كالباء ، والتاء ، والهم . . . وغيرها من سائر أحرف  
الهجاء ، وتسمى لهذا أحرف البناء . - وقد سبق الكلام عليها في ص ١٣ - .  
وحروف الربط نوعان ، نوع يسمى : «حروف المعاني» ، لأنه يفيد معنى جديداً يحل به معه ، ونوع  
ليس للمعاني ، وإنما هو زائد أو مكرر ؛ وكلاهما لتوكيد معنى موجود ، مثل : «ما» الزائدة ، وكذا «الباء» ،  
و«من» وغيرهما من الحروف الزائدة ، ومثل : نَعَمْ ، نَعَمْ ، أو : لا . لا . . . أو غيرهما من الحروف  
المكررة لإفادة توكيد المعنى القائم . والذين يعتبرون التوكيد معنى - على الرغم من أنه ليس جديداً - يدخلون  
هذا النوع في حروف المعاني . أما غيرهم فلا يدخله فيها ، وهذا هو المشهور . وأكثر الكوفيين يقتصر على  
تسمية الحروف : «أدوات» .

أما تفصيل الكلام على حروف المعاني ، وأحكامها ، وما يتصل بها ، ولا سيما تعلق شبه الجملة بها .  
ففي موضعه المناسب ؛ (كالذي في ج ٢ ص ٢٠٠ م ٧٨ - حيث «حروف الجر» والإيضاح الجلي الهام الذي  
سجله صاحب «المفصل» لحروف المعاني ، وفي ج ٣ حيث حروف العطف ، و - حيث التواصب  
والجوازم) . وإذا حروف الربط بنوعها تخالف مخالفة تامة حروف المباني في المدلول والأثر .

بق بيان المراد الدقيق الذي يقصدونه حين يقولون : هذا اللفظ - حرفاً كان أم غير حرف - «زائد» .  
لقد تبينت آرائهم في تعريف الزائد . وخير ما يستخلص منها : أنه الذي يمكن الاستغناء عنه ، في الغالب ،  
فلا يتأثر المعنى بمجرد ، وربما لا يستغنى عنه ، فيكون معنى زيادته هو : تركه مهملاً لا يؤثر في غيره ولا يتأثر  
بغيره ؛ سواء كان في أصله مهملاً مثل : «لا» النافية الزائدة ، أم كان في أصله عاملاً ، مثل : «كان»  
الزائدة . وفيما يأتي بعض ما دونته المراجع خاصاً بهذا .

(١) جاء في المعنى عند الكلام على الحرف : «لا» ما نصه :

«(من أقسام «لا» النافية :- المعترضة بين الخافض والمخفوض ، نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت  
من لا شيء . وعن الكوفيين : أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها . وأن ما بعدها خفض بالإضافة .  
أما غيرهم فإنها حرفاً ، ويسمى : زائدة ، كما يسمون : «كان» في نحو : (محمد كان فاضل) =

سفرى ، وأنه يبتدئ من القاهرة . فكأنى أقول : سافرت ، وكانت نقطة البدء في السفر هي : « القاهرة » ، فكلمة : « مِن » أفادت الآن معنى جديداً ظهر على غيرها مما يليها مباشرة<sup>(١)</sup> ، وهذا المعنى هو : « الابتداء » ، ولم يفهم ولم يُحدد إلا بوضعها في جملة ، فلهذه الجملة الفضل في إظهار معنى : « مِن » .

ولو قلت : ( سافرت من القاهرة « إلى » العراق ) — لصار معنى هذه الجملة : الإخبار بسفرى الذى ابتدأه القاهرة ، ونهايته العراق . فكلمة : « إلى » أفادت معنى ظهر هنا على ما بعدها مباشرة ، وهذا المعنى هو : « الانتهاء » . ولم يظهر وهي منفردة ، وإنما ظهر على غيرها بعد وضعها في جملة ، كانت السبب في إظهاره ، كما كانت الجملة سبباً في إظهار معنى الابتداء المستفاد من كلمة : « مِن » والذى ظهر على ما بعدها مباشرة .

= زائدة ، وإن كانت مفيدة لمعنى ، وهو المضى والانقطاع . فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين ، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه ؛ كما في مسألة : « لا » في نحو : غضبت من لا شيء ، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى ، كما في مسألة : « كان » ، و « كذلك » « لا » المقترنة بالعطف في نحو : ما جأنى محمد ولا على ، ويسمونها : « الزائدة » وليست بزائدة ألبتة ، ألا ترى أنه إذا قيل : ما جأنى محمد وعلى . . . ؛ احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء ؛ فإذا جئ بكلمة : « لا » صار الكلام نصاً في المعنى الأول . نعم هي في قوله تعالى ( وما يستوى الأحياء ولا الأموات .. ) مجرد التأكيد ، وكذا إذا قيل : لا يستوى حامد ولا محمود ) اه كلام المعنى .

أى : لأن اللبس غير محتمل في المثالين الأخيرين مطلقاً . ولهذا إيضاح في ص ٣١٨ ص ٥٤٩ باب : العطف ، عند الكلام على ما انفردت به واو العطف .

وجاء في شرح المفصل ( ج ٧ ص ١٥٠ ) عند الكلام على : « كان » الزائدة ، أن معنى زيادتها هو : ” ( إلغاؤها عن العمل مع إرادة معناها ، وهو الدلالة على الزمان ، وذلك نحو قولك : ما كان أحسن زيدا ، إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى . ف « ما » مبتدأ على ما كانت عليه ، و « أحسن زيدا » الخبر — و « كان » ملغاة عن العمل ، مفيدة للزمان الماضى ، كما تقول : من كان ضرب زيدا — تريد : من ضرب زيدا — ومن كان يكلمك ، تريد : من يكلمك . فكان تدخل في هذه المواضع وإن ألغيت من الإعراب معناها باق . وهي هنا نظيرة : « ظننت » إذا ألغيت ، فإنه يظل عملها ومعنى الظن باق ؛ ذلك أن الزيادة على ضربين ، زيادة مبطله العمل مع بقاء المعنى الزمنى ، — كما سبق — وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى ، وإن كان العمل باقياً ؛ نحو : ما جأنى من أحد . ومثله قولهم : بحسبك محمد ، المراد : بحسبك ، ومثل : « وكفى بالله شهيداً » ، والمراد كفى الله . . . ) اه .

وستجىء إشارة موضحة لهذا في ص ٧٠ وفى باب « كان وأخواتها » ص ٥٧٩ والواجب ترك استعمال « كان » الزائدة إذا أوقعت في لبس .

وكذلك : ( حضرت من البيت إلى النهر ) ؛ فقد أفادت الجملة كلها الإخبار بحضورى ، وأن أول هذا الحضور وابتداءه : « البيت » ، وأن نهايته وآخره : « النهر » . فأفادت : « إلى » معنى هو : الانتهاء ، وصبته على غيرها مما بعدها مباشرة . وهذا الانتهاء لم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذى وضعت فيه ، كما أن الابتداء الذى أفادته كلمة « من » لم يوجد إلا بسبب هذا التركيب .

ولو قلت : ( الطلبة « فى » الغرفة ) — لكان المعنى ؛ أن الطلبة تحويهم الغرفة ؛ كما يحوى الإناء الأشياء ، وكما يحوى الظرفُ المظروف ، أى : كما يحوى الوعاء أو الغلاف ما يوضع فى داخله . فعنى كلمة : « فى » هو « الظرف » ، أو : « الظرفية » ، وهذا المعنى لم يفهم من لفظة : « فى » منفردة ، وإنما عُرِف منها بعد أن احتواها التركيب ، فظهر على ما بعدها مباشرة . وهكذا بقية أحرف الجر ، وغيرها من أكثر الأنواع الأخرى ، كحروف النفي ، والاستفهام ، وسواها<sup>(١)</sup> . . .

فالحرف : « كلمة لا تدل على معنى فى نفسها ، وإنما تدل على معنى فى غيرها — بعد وضعها فى جملة — دلالة خالية من الزمن »<sup>(٢)</sup> .

من كل ما سبق عن أقسام الكلمة نعلم : أن الاسم وحده — من غير كلمة أخرى معه — ، يدل على معنى جزئى فى نفسه ، دلالة لا تقترن بزمن . وأن الفعل وحده يدل على معنى جزئى مقترن بزمن . وأن الحرف وحده لا يدل على شيء منهما ما دام منفرداً ، فإذا دخل جملة دل على معنى فى غيره ، ولم يدل على زمن<sup>(٣)</sup> .

(١) الإيضاح فى : « ا » من الزيادة والتفصيل ص ٧٠ .

(٢) هذا التعريف فى اصطلاح النحاة . لكن يجرى فى استعمال بعض المراجع اللغوية والقدماء إطلاق الحرف أحياناً على : « الكلمة » ؛ مهما كان نوعها . أما ظهور معناه على ما بعده ففيه تفصيل يجيء فى ص ٧٠ — كما أئحنا فى رقم ١ —

(٣) أشار ابن مالك إلى علامات الفعل والحرف بقوله :

«بتاً» فعلت ، وأتت ، «وياً» افعلى «ونون» أقبلن — فعلٌ يَنْجَلِي  
سِوَاهُمَا الْحَرْفُ ؛ كَهَلْ ، وَفَى ، وَلَمْ      فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ : كَيْشَمْ =



... ..  
... ..

= وَمَا ضَعِيَ الْأَفْعَالُ بَالْتَأْ - مَزْ . وَ سَمِ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمَ  
وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ ؛ نَحْوُ : صَهْ ، وَحِيلَ

١- يريد : أن الفعل ينجل ( أى : ينكشف ) ويتميز من غيره بإحدى العلامات الآتية ؛ يعنى  
تاء الفاعل ، أو تاء التانيث الساكنة ، أو ياء المخاطبة . أو نون التوكيد . وهذه العلامات موزعة بين أنواع الفعل  
لكل نوع بعض منها فى آخره دون بعض  
ب- وأن علامة الحرف ( كهل ، وفى ، ولم ) هى عدم قبوله علامة من علامات الأسماء ؛ أو :  
الأفعال .

ج- وأن علامة المضارع صلاحه للمجىء بعد « لم » الجازمة ، أو إحدى أخواتها .  
د- وأن الماضى يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة ، للفاعل ، أو الساكنة للتانيث ،  
وكلتاها تكون فى آخره . ومعنى : « مز » : « ميمز » ، و« صه » بمعنى : أسكت ، و« حيل » بمعنى : أقبل و« يشم » مضارع  
شم ، من باب : فرح ) .  
هـ- وأن فعل الأمر يُوسَم ( أى : يُعلَم ويعرف ) بقبوله نون التوكيد ، مع دلالة على الطلب . فإن لم  
يدل على الطلب ولم يقبلها فهو اسم فعل أمر .

هذا ، وكلمة : « الأمر » مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية : « هو اسم » . أما جواب « إن » الشرطية  
فمحذوف يدل عليه الخبر المذكور ؛ والتقدير : فهو اسم .  
والقاعدة : ( أنه متى تقدم المبتدأ على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء ، أو صلح لمباشرة الأداة  
الشرطية - كان جواباً ، والخبر محذوفاً ؛ إذ الأغلب وقوع الفاء فى جواب الشرط ، لا فى خبر المبتدأ . وإلا  
كان خبراً والجواب محذوفاً ، كما هنا ) هذا هو الرأى المختار ، على رغم ما حوله من خلاف ( راجع  
حاشيتى الخضرى والصبان فى هذا الموضوع من الباب ، وستذكر هذه القاعدة فى مواضع ؛ منها موضع حذف  
الخبر - ( ص ٥١٩ م ٥٢٤ ) ٣٩ م وفى ج ٤ ص ١٥٧ - ورقم ٥ من هامش ص ٤١٨ ) .  
وما تنطبق عليه القاعدة السالفة قول الشاعر المخضرم عامر بن الطفيل :

وإنى - وإن كنتُ ابنَ سيِّدِ عامرٍ      وفى السَّرِّ منها والصريحِ المهذب -  
فما سَوَّدَتْنِي عامِرٌ عن وراثَةِ      أبى الله أنْ أَسْمُو بِأُمِّ ولا أب  
فأدخلت عليه الفاء هو الجواب ، وخبر « إن » محذوف . ومثال ذكر الخبر لا الجواب قول الشاعر :

وإنى - وإن صرَّفتُ فى الشعرِ منطقي -      لأنصفُ فيما قلتُ فيه ، وأعدلُ

فجملته : ( أنصف ) خبر « إن » ، وليست جواباً للشرط إذ الأغلب دخول اللام على الخبر ، لا على  
الجملة الواقعة جواباً للشرط .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) عند ما ينكشف معنى الحرف الأصلي بسبب وضعه في جملة ، ويظهر المراد منه ، نجد ذلك المعنى ينصب على ما بعد الحرف الأصلي ، ويتركز فيه ؛ سواء أكان ما بعد الحرف الأصلي مفرداً أم جملة ، أم شبهها ، فالابتداء في : « من » ، والانتهاى في : « إلى » ، يتحقق في الكلمة التي جاءت بعد كل منهما . وكذلك الظرفية ، والاستعلاء . . .

وإذا قلنا : ما جاء أحد . . . - هل غاب أحد ؟ . فإن النفي والاستفهام ينصبان على كل مضمون الجملة التي بعد الحرف . . . وهكذا . . .

أمّا الحروف الزائدة - ومنها بعض حروف الجر ؛ كالباء - فإنها تفيد توكيد المعنى في الجملة كلها ، لأن زيادة الحرف تعتبر بمنزلة إعادة الجملة كلها ، وتفيد ما يفيد تكرارها بدونه <sup>(١)</sup> ؛ سواء أكان الحرف الزائد في أولها ، أم في وسطها ، أم في آخرها ؛ مثل : بحسبك الأدب ، وأصلها : حسبك الأدب ، ( أى : يكفيك أو : كافيك ) ، فالباء الزائدة داخلة على المبتدأ ، كدخولها عليه وهو ضمير في نحو : كيف بك ؟ ( وأصلها . . . كيف أنت ؟ ) <sup>(٢)</sup> وكدخولها عليه بعد « إذا الفجائية » في نحو : رجع المسافر ؛ فإذا بالأصدقاء في استقباله .

وكدخولها على الفاعل في مثل : كفى بالله شهيداً ، وأصلها : كفى الله شهيداً . وعلى الخبر في مثل : الأدب بحسبك . . . فالباء مع تقدمها أو توسطها أو تأخرها قد أكدت معنى الجملة كلها <sup>(٣)</sup> . . .

هذا ، والحرف الزائد قد يعمل ؛ كباء الجر ، أو لا يعمل مثل : « ما » الزائدة ، في مثل : إذا ما المجد نادانا أجبتنا <sup>(٤)</sup> . . . ولا يصح اعتبار اللفظ ( سواء أكان حرفاً أم غير حرف ) زائداً إن أمكن

( ١ ) راجع شرح التصريح ج ٢ باب : « حروف الجر » عند الكلام على زيادة : « الكاف » .

( ٢ ) راجع هذا الأصل في أول باب المبتدأ م ٣٣ ص ٤٤٨ .

( ٣ ) سيجى تفصيل الكلام على زيادة « الباء » الجارة في الموضع المناسب - باب : حروف الجر ،

ج ٢ م ٩٠ .

( ٤ ) يتحتم اعتبار « ما » زائدة عند وقوعها بعد كلمة : « إذا » كالمثال السالف ، ثم انظر رقم ١

من هامش ص ٦٦ .

اعتباره أصلياً ، لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة — ( كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٧ — ( ويحيى في ص ٤٨٩ و ٥٨١ ) .

وهناك الشبيه بالزائد يعمل ، وينحصر في بعض حروف الجر ؛ كـ « كَرُب » ، ولعلّ الجارتين . . . و « لولا » على اعتبارها جارة .

وحرف الجر الزند والشبيه به لا يتعلقان<sup>(١)</sup> ، إلا أن الزائد « كالباء » يزداد لتوكيد المعنى الموجود في الجملة كلها أمّا الشبيه فيجلب معه معنى جديداً ؛ فالحرف : « رب » يفيد معنى التقليل أو التكثير ، « ولعل » يفيد الرجاء . . . فهما — — كغيرهما من الشبيه بالزائد — يفيدان معنى جديداً يطرأ على الجملة ؛ لا تقوية المعنى الموجود قبل مجيئهما . وكذا « لولا » فإنه يفيد الامتناع ؛ وهو معنى جديد يطرأ على الجملة .

( ب ) الحروف نوعان ، نوع يسمى « العامل » ؛ لأنه يعمل الجر ، أو النصب ، أو الجزم ، أو غير ذلك<sup>(٢)</sup> ؛ كحروف الجر ، وحروف النصب ، وحروف الجزم ، والحروف الناسخة<sup>(٣)</sup> — ونوع آخر يسمى : « المهمّل » ؛ لأنه لا يعمل شيئاً مما سبق ، مثل بعض أدوات الاستفهام والجواب . ، ومنها : هل — لا . . . ومثل ؛ — نعم — التّنين<sup>(٤)</sup> .

وبعض النحاة يسمى حروف الجر : « حروف الإضافة » لأنها تضيف إلى الأسماء معاني<sup>(٥)</sup> الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف .

( ج ) الحروف إما آحادية ، أو ثنائية ، أو ثلاثية ؛ كبعض حروف الجر ( الباء — في — إلى . . . ) .

وإما رباعية ؛ مثل : « لعلّ » ولا تزيد على خمسة ؛ مثل : « لكنّ » في الرأي الأصح الذي يعتبرها غير مركبة ، وأنها مشددة النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً — كما سبق<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) تفصيل هذا في الباب الخاص بحروف الجر ( ج ٢ ) .

( ٢٢ ) مثل : « ما ، الحجازية » وتعمل عمل « كان » الناسخة . ومثل : « لا » النافية للجنس ، وتعمل عمل « إن » .

( ٣ ) راجع رقم ٣ من هامش ص ٢٧ .

( ٤ ) انظر رقم ١ من هامش ص ٦٦ .

( ٥ ) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣ .

## المسألة ٦ :

الإعراب والبناء ، والمغرب والمبنى

معنى المصطلحات السابقة .

( أ ) طلع الهلالُ . شاهد الناس الهلالَ فرح القوم بالهلالِ .

( ب ) يكثر الندى شتاء . يمتص النباتُ الندى . يرتوى بعضُ النباتِ بالندى .

( ح ) زاد هؤلاءُ علمًا . سمعت هؤلاءَ يتكلمون . أصغيت إلى هؤلاءِ .

نلاحظ في أمثلة القسم الأول ( أ ) أن كلمة : « الهلال » قد اختلفت العلامة التي في آخرها ؛ فمرة كانت تلك العلامة ضمة ، ومرة كانت فتحة ، ومرة كانت كسرة ، فاسبب هذا الاختلاف ؟

سببه وجود داع متغير في كل جملة ، يحتاج إلى كلمة : « الهلال » ؛ لتؤدى معنى معينًا في الجملة . وهذا المعنى يختلف باختلاف الدواعى في الجُمْل ، ويُرمزُ إليه في كل حالة بعلامة خاصة في آخر الكلمة ، ففي الجملة الأولى كانت كلمة : « الهلال » مرفوعة ؛ لوجود الداعى الذى يحتاج إليها ، وهو الفعل : « طَلَعَ » فإنه يتطلب فاعلا . والفاعل يرمز له بعلامة في آخره ، هي : الضمة — مثلا — فيكون مرفوعًا .

وفي الجملة الثانية كانت كلمة : « الهلال » منصوبة ؛ لوجود داع من نوع آخر ؛ هو الفعل : « شاهدَ » ؛ فإنه لا يحتاج إلى فاعل ، لوجود فاعله معه — وهو كلمة : الناس — ولكنه يحتاج إلى بيان الشيء الذى وقع عليه فعل الفاعل ، وهو ما يسمى في النحو — غالبًا — : « المفعول به » ؛ والمفعول به يَرمُزُ إليه بعلامة خاصة في آخره هي : « الفتحة » ، — مثلا — فيكون منصوبًا .

وفي الجملة الثالثة كانت كلمة « الهلال » مجرورة ، لوجود داع يخالف السابقين ، وهو : « الباء » ، فإنها تحتاج إلى تلك الكلمة لتكون مجرورة بها ، فيزداد الفعل بهما وضوحًا ، وعلامة جرها الكسرة هنا .

فنحن نرى أن الدواعي تغيرت في الجمل الثلاث السالفة على حسب المعاني المطلوبة ، من فاعلية ، ومفعولية ، وتكملة أخرى للفعل . . . وتبعها في كل حالة تَغْيِيرُ العلامة التي في آخر كلمة : « اللال » . فَتَغْيِيرُ العلامة على الوجه السالف يسمى : « الإعراب » ، والداعى الذى أوجده يسمى : « العامل » (١) .

(١) كثر الكلام - قديماً وحديثاً - على العامل ، وعلى ما له من أثر سيئ في النحو العربى ، وفي الأساليب ، وصياغتها ، وفهمها . ولم نر بين المتكلمين من راعى جانب الاعتدال والإنصاف . وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران : أولهما : أن النحاة نسبوا العمل إليه ؛ فجعلوه هو الذى يرفع ، أو ينصب ، أو يحرك ، أو يحزم ؛ مع أنه قد يكون سبباً في خفاء المعنى - في زعمهم - أو تعقيده . وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئاً ؛ وإنما الذى يعمل هو : المتكلم ؟ ثانيهما : أن النحاة - وقد قصروا عليه العمل وحده - بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه ؛ فاضطروا أن يقدروه ، وأن يفترضوا وجوده ، ويتكلفوا ، ويتصنفوا . والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به ؛ بل أذكياء ، بارعون فيما قرروه بشأن : « نظرية العامل » ؛ فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة ، وضبط قواعدها ، وتيسير استعمالها . ونسوق لهذا مثلاً يوضحه ، ويزيد الأمثلة السابقة إيضاحاً : « أكرم محمود الضيف » . فمحمود في هذه الجملة ينسب إليه شيء . وكذلك « الضيف » . فوالذى ينسب إلى كل منهما ؟ .

١ - ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم ؛ فهو فاعل الكرم . فبدلاً من أن نقول : ينسب إلى محمود أنه فعل شيئاً ، هو : الكرم ، أو : ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم - حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغنيانا عنها برمز صغير - اصطلاح عليه النحاة - يرشد إليها ، ويدل عليها ؛ ذلك الرمز هو : « الضمة » التى في آخر كلمة : « محمود » . فهذه الضمة على صفرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة . وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحي الذى دل على المعنى المطلوب بأخصر إشارة . - كما سيجىء في رقم ١ من هامش ص ٧٥ - .

لكن كيف عرفنا - في التركيب السابق - أن (محموداً) فعل شيئاً ، أى : أنه فاعل ؟ عرفنا ذلك من كلمة قبله هى : « أكرم » ويسمى النحاة : « فعلاً » ولا يمكن أن يوجد الفعل بنفسه . فوجود الفعل دل على وجود الفاعل ، ووجود الفاعل يقتضى أن نعلمه ، ونذيع أنه الفاعل . وطريقة الإذاعة قد تكون بكلمات كثيرة ، أو قليلة ، أو برمز يفتى عن هذه وتلك ، كالضمة التى اختارها النحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال ، على الفاعلية . . . وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتداء أولاً إلى الفاعل ، وإلى الكشف عنه ، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره ؛ ليكون إعلاناً على أنه الفاعل ، وشارة دالة عليه . فالفعل هو السبب أيضاً في ذلك الرمز وفي اجتلابه والإتيان به ؛ فليس غريباً أن يقول النحاة ؛ « إن الفعل هو الذى عمل الرفع في الفاعل » لأنه السبب في مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك : « عاملاً » .

ب - مثل هذا يقال في كلمة : « الضيف » فقد نسب إليه شيء - كما سبق - فذلك الشيء المنسوب إليه ؟ هو أنه وقع عليه كَرَمٌ ، أو حصل له شيء ؛ هو : « الكرم » . وقد حذفنا هذه الكلمات الكثيرة ، واستغنيانا عنها برمز صغير اصطلاح عليه النحاة ، يرشد إليها ، ويدل عليها ، هو الفتحة في آخر : « الضيف » ؛ =

فالإعراب : ( هو تَغْيِيرُ الدلالة التي في آخر اللفظ ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كل عامل )<sup>(١)</sup>.

وفائده : أنه رمز إلى معنى معين دون غيره ؛ كالفاعلية ، والمفعولية ، وسواهما . ولولاه لاختلطت المعاني ، والتبست ، ولم يفرق بعضها من بعض . وهو — مع هذه المزية الكبرى — موجز غاية الإيجاز ، لا يعادله في إيجازه واختصاره

= فهمي تؤدي ما تؤديه الكلمات المتعددة التي حذفت . والذي أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شيء هو وجود الفعل والفاعل معاً قبله . ولما كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والدال عليه — وكان الفعل هو الأصل في الإرشاد وفي الدلالة على الفاعل وعلى المفعول ؛ فهو الأصل أيضاً في جلب العلامة الدالة على كل منهما ، وهو السبب الأساسي في مجيئها ؛ فسمى لذلك : « عاملها » .

وما يقال في الفعل مع فاعله ومفعوله يقال في غيره من العوامل الأخرى مع معمولاتها ؛ سواء أكانت عوامل لفظية ؛ كالفعل ، وكحرف الجر ، والجوازم . . . ، أم معنوية ؛ كالابتداء ، وكالتجرد من الناصب والجازم ، وهو سبب رفع المضارع ، وسواء أكانت أصلية أم زائدة ( وستجى أنواع العوامل في م ٣٣ أول باب المبتدأ والخبر — وانظر ص ٧٣ ) .

وما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعها ليست مخلوقات حية ، تجري فيها الروح فتعمل ما تريد ، وتحس ما يقع عليها ، وتؤثر بنفسها ، وتتأثر حقاً بما يصيبها ، وتحدث حركات الإعراب المختلفة ، فليس لها شيء من ذلك . إنما الذي يؤثر . ويحدث حركات الإعراب — هو المتكلم ، وليست هي . ولكن النحاة نسبوا إليها العمل . لأنها المرشد إلى المعاني والرموز . وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها ، إذ هي السبب في الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة — كما أسلفنا — وإذا ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها ، وتسميتها : « عاملاً » ، ولا عيب في أن نقول مثلاً : « كان » ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، « وإن » تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، و « ظن » تنصبها مفعولين لها . . . و . . . إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصيح ، بل مع الأسلوب البلاغي الأعلى ، ولا داعي للاعتراض عليه كما يتردد على ألسنة بعض المتسرعين . نعم لها بعض عيوب ( كالتى نراها في باب التنازع ، م ٧٣ ج ٢ ) ولكنها يسيرة يمكن تداركها ، وسنشير إليها تباعاً ، حين نصادفها .

وما تقدم يتبين أيضاً النفع الأكبر ، والأثر الباهر الذي للعلامات الإعرابية ؛ فلولاها لاختلطت المعاني ، بل فسدت . وحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا : « ما أحسن القادم » فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام ، وللمعجب ، وللنفي ، . . . وكل معنى من هذه يتخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة . لهذا كان من الخطأ وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات الحقاء بإلغاء علامات الإعراب — لصعوبة تعلمها — والاقصار على تسكين آخر الكلمات . وقد أطلنا الكلام في إظهار هذا الخطأ ، وفداحة ضرره في الموضوع الخاص به من كتابنا المسمى : « اللغة والنحو بين القديم والحديث » ص ٢٦٠ .

( ١ ) وللإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية ، هو : التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ، ببيان ما في الكلام من فعل ، أو : فاعل ، أو : مبتدأ ، أو : خبر ، أو : مفعول به ، أو حال . . . أو غير ذلك من أنواع الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وموقع كل منها في جملته ، وبناءه أو إعرابه . . . أو غير ذلك .

شيء آخر يدلّ دلّالته على المعنى المعين الذى يرمز له <sup>(١)</sup>. وهذه مزية أخرى .  
والمعرّب : هو اللفظ الذى يدخله الإعراب <sup>(٢)</sup> .

والعامل هو : ما يؤثر فى اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص ؛ كالفاعلية ، أو المفعولية ، أو غيرها . ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة كأمثلة : « ا » أو مقدرة <sup>(٣)</sup> . كأمثلة : « ب » فإن الدليل على إعرابها وهى مفردة أن علامة آخرها تتغير عند التثنية والجمع ، فنقول : تراكم النديان ، وامتنص النبات النديين ، وارتوى من النديين <sup>(٤)</sup> .

أما أمثلة القسم الثالث « ج » ففيها كلمة : « هؤلاء » <sup>(٥)</sup> لم تتغير علامة آخرها بتغير العوامل ؛ بل بقيت ثابتة فى الجمل كلها . فهذا الثبات وعدم التغير يسمى : « بناء » ؛ وهو : لزوم آخر اللفظ علامة واحدة - فى كل أحواله - ، لا تتغير مهما تغيرت العوامل .

والمبنى هو : اللفظ الذى دخله البناء .

هذا ، وقد عرفنا <sup>(٥)</sup> أن المعرب المنصرف <sup>(٦)</sup> . يسمى : « متمكناً أمكن » ، وأن المعرب غير المنصرف يسمى : « متمكناً » فقط ، وأن المبنى يسمى : « غير متمكن » . ولا توصف الكلمة بإعراب أو بناء إلا بعد إدخالها فى جملة <sup>(٧)</sup> . . . .

( ١ ) فلو أردنا أن ندل على الفاعلية أو المفعولية فى مثل : أكرم الولد الولد لاستعملنا ألفاظاً كثيرة ؛ كأن نقول : إن الولد هو فاعل الإكرام ، والولد هو الذى ناله الإكرام . . . وفى هذا إصراف كلامى وزمانى . كما سبق فى هامش ص ٧٣ .

( ٢ ) أى : التغير الذى وصفناه ؛ فالإعراب غير المعرّب ، كما أن الإكرام غير المكرّم ، والإرسال غير المرسل .

( ٣ ) ويسمى الإعراب فيها : « تقديرية » ( انظر ص ٨٤ ) .

( ٤ ) وفى ص ٨٤ إيضاح الإعراب المحل ( كالفى فى كلمة « هؤلاء » ) والتقديرى . ومن التقديرى نوع

سيجى فى « و » من ص ١٥٩ أما تفصيل مواضعه فى ص ٨٤ وما بعدها .

( ٥ ) راجع ص ٣٣ وما بعدها .

( ٦ ) المنصرف ، هو : المنون . ( انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٣ ) .

( ٧ ) راجع حاشية « الخضرى » ج ٢ ص ١ أول باب « الإضافة » وقد نقلنا كلامه فى رقم ١ من هامش ص ١٤ وأشرنا فى تلك الصفحة والى تليها إلى وجود كلمات لا توصف بإعراب ولا بناء ، ولو كانت فى جمل ؛ مثل الكلمات التى تسمى : « الأتباع » - بفتح الهززة - وهى نوع إيضاح فى « ج » . من ص ١٠٦ . أما البيان فى ج ٣ باب النعت - م ١١٤ ص ٤٥٢ .

## المعرب والمبنى<sup>(١)</sup> من الأسماء ، والأفعال ، والحروف

### ( أى : من أقسام الكلمة الثلاثة )

أولاً : الحروف كلها مبنية ؛ لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى في نفسه ، وإنما يدل على معنى في غيره ، بعد وضعه في جملة — كما سبق<sup>(٢)</sup> — . وإذا لم يكن حداثاً ، ( أى : ليس معنئاً ) ولا ينسب إليه أنه فعل فعلاً ، أو وقع عليه فعل ؛ فلا يكون بنفسه فعلاً ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا متمماً وحده للمعنى ( أى : لا يكون مسنداً إليه ولا مسنداً ، ولا شيئاً يتصل بذلك ) . لعدم الفائدة من الإسناد في كل حالة<sup>(٣)</sup> ،

ونتيجة ما سبق أنه لا يدخله الإعراب ؛ لعدم حاجته إليه ؛ لأن الحاجة إلى الإعراب توجد حيث توجد المعاني التركيبية الأساسية ، والحرف وحده لا يؤدي معنى قط . ولكنه إذا وُضع في تركيب فإنه يؤدي في غيره بعض المعاني الجزئية ( الفردية ) بالطريقة المفصلة التي شرحناها عند الكلام عليه<sup>(٢)</sup> ؛ كالابتداء ، والتبعية ، وغيرهما مما تؤديه كلمة : « من » . أو الظرفية ، والسببية ، وغيرهما مما تؤديه كلمة : « في » — فهذه المعاني الجزئية تعتور الحرف ، وتتعاقد عليه ، ولكن لا يكون التمييز بينها بالإعراب ، وإنما يكون بالقرائن المعنوية التي تتضمنها الجملة .

\*\*\*

ثانياً : الأسماء يناسبها الإعراب ، وهو أصل فيها ؛ لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به — كما سبق<sup>(٣)</sup> — فهو يدل على مسمى ؛ ( أى : على شيء )

( ١ ) يلاحظ أن المبنى لا تراعى زاحيته اللفظية مطلقاً في توابه أو غيرها ؛ فتوابه إنما تساير محله فقط — إن كان له محل من الإعراب — وهذا أثر هام من آثار « الإعراب المحلى » الذي يحىء الكلام عليه ( في ص ٨٤ ) لكن يستثنى من هذا الحكم العام النعت الخاص بالمنادى « أئى » ، أو : أية » وبالمندى اسم الإشارة الذي جرى به للتوصل إلى نداء المبدوء بأل ؛ نحو : يأها العالم ، ويأيتها العالمة ، ويا هذا الفاضل . . . فيجب في هاتين الصورتين رفع التسابع مراعاة للمظهر الشكلي للمندى ، مع أن هذا المنادى مبنى ، وهما صفتان معربتان منصوبتان — مراعاة لمحل المنادى — بفتحة مقدرة على الآخر ، منع من ظهورها ضمة الماثلة للفظ المنادى في الصورة الشكلية — . وتفصيل هذا وإيضاحه في ج ٤ ص ٣٤ م ١٣٠ — .

( ٢ و ٢ ) في ص ٦٦ .

( ٣ ) في ص ٢٦ إلا إذا قصد لفظه ، كما في « ج » من ص ٣٠ .



محسوس أو معقول ، سميناه بذلك الاسم) وهذا المسمى قد يُسند إليه فعل ، فيكون فاعلاً له ، وقد يقع عليه فعل ، فيكون - مفعولاً به . وقد يتحمل معنى آخر غير « الفاعلية والمفعولية » ، ويدل عليه بنفسه . . . وكل واحد من تلك المعاني يقتضى علامة خاصة به في آخر الكلمة ، ورمزاً معيناً يدل عليه وحده ، ويميزه من المعاني الأخرى ؛ فلا بد أن تتغير العلامة في آخر الاسم ؛ تبعاً لتغير المعاني والأسباب ، وأن يستحق ما نسميه : « الإعراب » للدلالة على تلك المعاني المتباينة ، التي تتوالى عليه بتوالى العوامل المختلفة - كما شرحنا من قبل (١) - .

وقليل من الأسماء مبنى (٢) . وأشهر المبنى منها عشرة أنواع ( لكل نوع أحكامه التفصيلية في بابه ) وهي :

( ١ ) الضمائر ، سواء أكان الضمير موضوعاً على حرف هجائي واحد ، أم على حرفين ، أم على أكثر ، مثل : انتصرت ؛ ففرحنا ، ونحن بك معجبون .

( ٢ ، ٣ ) أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ؛ بشرط ألا يكون أحدهما مضافاً لمفرد ؛ مثل : أين توجد أكرمك . أين أراك (٣) ؟ . بخلاف : أى خير تعمله ينفعك . أى يوم تسافر فيه ؟ . لإضافة « أى » الشرطية والاستفهامية في هذين المثالين لمفرد ؛ فهما معه معربتان (٤) .

( ٤ ) أسماء الإشارة التي ليست مثناة ؛ نحو : هذا كريم ، وتلك محسنة . بخلاف : « هذان كريمان ، وهاتان محسنتان » . فهما معربان عند التثنية - على الصحيح - .

( ١ ) في ص ٧٢ .

( ٢ ) الغالب على الأسماء المبنية أنها لا تصاف ، ومنها ما يضاف ، مثل : « حيث » و « كم » الخبرية و « إذا » الشرطية ، وبعض المركبات المزجية العددية التي تصاف مع بنائها على فتح الجزأين ؛ ( نحو : هذه خمسة عشر محمد ، طبقاً لما سيبيد في باب « العدد » ج ٤ م ١٦٤ ص ٤٠٠ ) وغيرها مما هو مذكور في باب الإضافة ج ٣ . ( ٣ ) وكذا في قول الشاعر :

لمن تطلب الدنيا إذا لم تُرِدْ بها سرور محبٍّ ، أو إساءة مجرم ؟  
( ٤ ) أما الإضافة للجملة فقد يكون الاسم معها مبنيًا كإضافة « إذا » الشرطية وأشباهها للجميل . وكل اسم يجب إضافته لجملة يجب بناؤه ، مثل : « إذا » الشرطية . أما الذي يضاف إليها جوازاً ؛ مثل « يوم » - فقد يبنى ، وقد يعرب ، كما سيبيد في باب الإضافة ج ٣ .

(٥) أسماء الموصول غير المثناة ، والأسماء الأخرى التى تحتاج بعدها - وجوباً - إلى جملة أو ما يقوم مقامها ...<sup>(١)</sup> ولا تستغنى عنها بحال . فمثال الموصول : جاء الذى يقول الحق . وسافر الذى عندك ، أو الذى فى ضيافتك . وفاز المخلص فى عمله .

ومن الأسماء الأخرى التى ليست موصولة ولكنها تحتاج - وجوباً - بعدها إلى جملة : « إذا » الشرطية الظرفية ؛ نحو : إذا تعلمت ارتفع شأنك ، فلو قلت : جاء الذى ... فقط ، أو : إذا ... فقط ، أو : الذى ... فى عمله ... فقط ... لم يتم المعنى ، ولم تحصل الفائدة . بخلاف الموصول المثنى ؛ نحو جاء اللذان غابا ، وحضرت اللتان سافرتا . فالموصول معرب - على الصحيح - لأنه مثنى .

(٦) الأسماء التى تسمى : « أسماء الأفعال »<sup>(٢)</sup> وهى : التى تنوب عن الفعل فى معناه ، وفى عمله ، وزمنه ، ولكنها لا تقبل علامته ، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها ، مثل : هيهات القمر : بمعنى : بَعْدَ جداً ، وأف من المهمل ، بمعنى : أَتَضَجَّرُ جداً ، وآمين يا رب ، بمعنى : استجب . فقد دلت كل كلمة من الثلاث على معنى الفعل ، ولا يمكن أن تقبل علامته ، ولا أن يدخل عليها عامل يؤثر فيها بالرفع ، أو النصب ، أو الجر ... .  
بخلاف : سيراً تحت راية الوطن ، سماعاً نصيحة الوالد ، إكراماً للضيف .

فإن هذه الكلمات [ سيراً ، سماعاً ، وإكراماً ... ، وأشباهاها ] تؤدى معنى فعلها تماماً ، ولكن العوامل قد تدخل عليها فتؤثر فيها ؛ فتقول : سرنى سيرك تحت راية الوطن . مدحت سيرك تحت راية الوطن . طربت لسيرك ... ، وكذا الباقي ؛ ولذلك كانت معربة .

(٧) الأسماء المركبة ؛ ومنها بعض الأعداد ؛ مثل : أحدَ عَشَرَ ... وتسعة عَشَرَ وما بينهما ، فإنها مبنية دائماً على فتح الجزأين . ما عدا اثني عَشَرَ ، واثنتي عشرة ؛ فإنهما يعربان بإعراب المثنى<sup>(٣)</sup> .

(١) المراد بما يقوم مقام الجملة الواجبة هو ما يبنى عنها تماماً فى بعض الحالات ، كالمتشقق الذى يقع صلة « أل » وكالتنوين الذى للموض عن المضاف إليه المحذوف إن كان جملة .  
(٢) لها باب خاص فى الجزء الرابع . وسبقت لها إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٤٩ .  
(٣) للعدد وأحكامه باب مستقل فى الجزء الرابع .

٨ - اسم « لا » الثافية للجنس<sup>(١)</sup> - أحياناً - في نحو: لا نافع مكرهه .  
 (٩) المنادى ؛ إذا كان : مفرداً ، علمياً ، أو نكرة مقصودة ، مثل :  
 يا حامدُ ، ساعد زميلك ، ويا زميلُ اشكر صديقك .  
 (١٠) بعض متفرقات أخرى ؛ مثل : « كم » ، وبعض الظروف ؛  
 مثل : « حيثُ » والعلم المختوم بكلمة : « وَبِهِ » ، وما كان على وزن « فَعْعَالِ »  
 - في رأى قَوِيٍّ - مثل : حَذَّامٌ ، وَقَطَّامٌ . . . (وكلاهما اسم امرأة) .  
 وكذلك أسماء الأصوات المحكية مثل : « قاق » ، و « غاق » ، في نحو : صاحت  
 الدجاجة قاقٍ ، ونعَبَ الغراب غاقٍ<sup>(٢)</sup> . . .  
 « ملاحظة » : يجب الإعراب والتنوين في كل لفظ أصله مفرد<sup>(٣)</sup> مبنيٍّ ، ثم  
 ترك أصله ، وصار علمياً منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى العلمية  
 الجديدة . فإذا سَمِينَا رجلاً بكلمة : « أَمْسِ » (ومعناها : اليوم الذي قبل اليوم  
 الحاضر مباشرة ، وحكمها : البناء على الكسر في لغة أكثر العرب) ، أو : بكلمة :  
 « غَقَاقِ » (وهي في أصلها اسم لصوت الغراب ، وحكمها : البناء على الكسر  
 أيضاً) لتغْيِيرِ شَأْنِ الكلمتين بعد هذه التسمية ؛ فتصير كل واحدة منهما علمياً ،  
 يدل على ما يدل عليه العلم ، ويصير حكم كل منهما الإعراب والتنوين<sup>(٤)</sup> ، بعد  
 أن كان حكمها البناء<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

- (١) لها باب خاص في آخر هذا الجزء - ص ٦٨٣ -  
 (٢) لأسماء الأصوات وأحكامها المختلفة باب خاص في الجزء الرابع .  
 (٣) المراد بالمفرد هنا : ما ليس داخلاً في نوع من أنواع المركب الثلاثة ، وهي المركب الإسنادي ،  
 والمركب المزجي ، والمركب الإضافي : أما المركب العلم فيجىء بيانه وحكمه في باب العلم ص ٣٠٠ و ٣٠٨  
 وفي ص ٢٠١ .  
 (٤) انظر ما يتم هذا الحكم في رقم ٥ من هامش ص ١٤٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٠٩ .  
 (٥) راجع حاشية « خالد » على « التصريح » ، آخر باب : « المنوع من الصرف » عند الكلام  
 على : « أَمْسِ » .

وينبغي تبين ما سبق - في : « ج » ص ٣٠ - من فروق تخالف ما هنا . كما ينبغي كشف الفرق  
 بين الحكم الذي اشتملت عليه الملاحظة المدونة هنا ، والحكم الآخر الآتي في « ج » ص ١٤٦ ، فالحكم الذي  
 اشتملت عليه هذه الملاحظة مقصور صراحة على الاسم المفرد المبني في أول أمره وليس يعلم ، فإذا صار علمياً  
 منقولاً من معناه السابق إلى العلمية .. تاركاً ما قبلها فإنه يصير مع هذه العلمية الطارئة معرباً ومنوئاً وجوباً ويصح  
 جمعه جمع مذكر سالم مباشرة أما الحكم الآخر الآتي فإنه صريح في أن العلم موضوع من أول أمره علمياً ومبني  
 فليس منقولاً من حالة سابقة إلى حالة العلمية الحالية وإنما هو موضوع ابتداء علمياً أصيلاً مبني فلا يجمع  
 إلا من طريق غير مباشر جمع مذكر سالم ( كما يجىء البيان في ص ١٤٦ ) .

ثالثاً : الأفعال . منها المبني دائماً ، وهو . الماضي والأمر . ومنها المبني حيناً والمعرب أحياناً ، وهو : المضارع .  
وأحوال بناء الماضي ثلاثة :

(١) يبنى على الفتح في آخره إذا لم يتصل به شيء ، مثل : صافح ، محمد ضيفه ، ورحب به . وكذلك يبنى على الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة ، أو ألف الاثنين ، مثل : قالت فاطمة الحق . والشاهدان قالا ما عرفا .

والفتح في الأمثلة السابقة ظاهر . وقد يكون مقدرأ إذا كان الماضي معتل الآخر بالألف ، مثل : دعا العابد ربه .

(٢) يبنى على السكون في آخره إذا اتصلت به « التاء » المتحركة التي هي ضمير « فاعل » ، أو : « نا » التي هي ضمير فاعل ، أو : « نون النسوة » التي هي كذلك . مثل : أكرممت الصديق ، وفرحت به . ومثل : خرجنا في رحلة طيبة ركبنا فيها السيارة ، أما الطالبات فقد ركبن القطار .

(٣) يبنى على الضم في آخره إذا اتصلت به واو الجماعة ، مثل : الرجال خرجوا لأعمالهم .  
وأحوال بناء الأمر أربعة :

(١) يبنى على السكون في آخره إذا لم يتصل به شيء ؛ مثل : اعمل .  
لديناك ولاخرتك . وصاحب أهل المروات . أو : اتصلت به نون النسوة ، مثل : اسمعن يا زميلاتى <sup>(١)</sup> . . .

(٢) يبنى على فتح آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة ؛ مثل : صاحبين كرم الأخلاق . أو الثقيلة ؛ مثل : اهجرن السفية <sup>(٢)</sup> . . .

(١) من الجائز توكيده بالنون المشددة مع وجود نون النسوة بشرط أن تكون نون التوكيد مشددة مكسورة ، وقبلها ألف زائدة تفصل بينها وبين نون النسوة ، نحو : اسمعن يا زميلات .  
- كما سيجيء الإيضاح الخاص بالمضارع ، في رقم ٤ من هامش ص ٨٢ وفي ج ٤ باب : نون التوكيد - .  
(٢) فهو فعل أمر مبني على الفتح : لاتصاله بنون التوكيد . ولا داعي للتشدد الذي يراه بعض النحاة ، إذ يقول : فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل نون التوكيد . هذا ، وكل فعل أمر أو مضارع ، اتصلت بآخره نون التوكيد فإنه يمتنع أن يتقدم عليه شيء من معمولاته إلا للضرورة - انظر المثال والبيان في رقم ٣ من هامش ص ١٠٣ - ، لأن تقدم هذا المعمول يخرج من حيز التأكيذ ؛ فيتنافى تقديمه مع المراد من تأكيده . وأجاز بعض النحاة تقديم المعمول إن كان شبه جملة . وحجته ورود أمثلة كثيرة تكفي للقياس عليها . وهذا أحسن - كما سيجيء في باب نون التوكيد ج ٤ م ١٤٣ ، الحكم الرابع من الأحكام والآثار اللفظية المشتركة - .

(٣) يبنى على حذف حرف العلة إن كان آخره معتلاً ؛ مثل : اسعَ في الخير دائماً ، وادعُ الناس إليه ، واقض بينهم بالحق . ( فاسع : فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، لأن أصله : « اسعَى »<sup>(١)</sup> . وادعُ : فعل أمر ، مبنى على حذف الواو ؛ لأن أصله : « ادعُو » . واقض : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء لأن أصله : « اقضي » ) .

وعند تأكيد فعل الأمر بالنون يبقى حرف العلة الواو ، والياء ، ويتعين بناء الأمر على الفتحة الظاهرة على الحرفين السالفين . فإن كان حرف العلة ألفاً وجب قلبها ياء تظهر عليها فتحة البناء ؛ لأن الأمر يكون مبنىً على هذه الفتحة ؛ نحو : اسعَيْسَ في الخير ، وادعُونا له ، واقضِين بالحق .

(٤) يبنى على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنين ؛ مثل : اخرجَا ، أو : واوجماعة ، مثل : اخرجُوا ، أو ياء مخاطبة ؛ مثل : اخرجي . فكل واحد من هذه الثلاثة فعل أمر . مبنى على حذف النون ، والضمير فاعل ( وهو ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ) . ومن الأمثلة قوله تعالى لموسى وأخيه : اذهبَا إلى فرعون إنه طغى ) ، وقوله : ( فكلُوا منها حيث شئتم رغداً ) - وقول الشاعر :

يا دارَ عبلةَ بالجِواءِ تكلمى وعمى<sup>(٢)</sup> صباحاً - دارَ عبلةَ - واسلمى  
وأما المضارع فيكون معرباً<sup>(٣)</sup> - إذا لم يتصل بآخره مباشرة نون التوكيد ، أو نون النسوة . ومن الأمثلة - « إن الله لا يغفرُ أن يُشركَ به » . « إن تُخلص في عملك تنفعُ وطنك » .

فإن اتصل بآخره اتصالاً مباشراً نون التوكيد الخفيفة ، أو الثقيلة بنى على الفتح<sup>(٤)</sup> ، مثل : والله لأقومنَّ بالواجب . ولأعْمَلَنَّ ما فيه الخير ،

(١) تكتب الألف هنا ياء ؛ تبعاً لقواعد رسم الحروف . وعلى الرغم من كتابتها ياء تسمى ألفاً ما دامت الفتحة قبلها . (٢) انعمى واسمدى .

(٣) حالاته الإعرابية ثلاث ؛ فيكون معرباً مرفوعاً إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ويكون معرباً منصوباً إذا سبقه ناصب ، ويكون معرباً مجزوماً إذا سبقه جازم . وإعراب المضارع باب مستقل ( ج ٤ م ١٤٨ ) يمرض حالاته الإعرابية الثلاث ويوضح الكلام على النواصب والجازم ، ويبين أنواعها وأحكامها تفصيلاً ، ويشير في أوله إلى المراد من الجزم ، وأنه الجزم الأصيل ، لا الطارئ للوقف ، أو التخفيف مع بيان الآثار المترتبة على الأصيل وغيره - وسيجيء الكلام على سكون التخفيف في ص ١٩٩ - ، وإذا كان المضارع معتلاً فلا إعرابه طرق وأحكام خاصة تبيح في بحث مستقل ( ص ١٨٢ ) .

(٤) في محل رفع إن لم يسبقه ناصب أو جازم - على المشهور - وقيل : لا محل له . ( كما سيجيء في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية ، ومطابقة للبيان الذى في أول باب : « إعراب الفعل المضارع » - ج ٤ م ١٤٨ وفي الجزء الرابع باب مستقل لنون التوكيد .

وقول الشاعر :

لا تأخذَن<sup>(١)</sup> من الأمور بظاهري إن الظواهر تسخدُ الرأعينا

فإن كان الاتصال غير مباشر ؛ — بأن فصل بين نون التوكيد والمضارع فاصل ظاهر ؛ كآلف الاثنين ، أو مقدر ؛ كواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة — فإنه يكون معرباً . . . فثال آلف الاثنين ( ولا تكون إلا ظاهرة ) ماذا تعرف عن الصانعين ؟ أيقومان بعملهما ؟ ومثال واو الجماعة المقدرة : هؤلاء الصانعون أيقومن بعملهم ؟ ومثال ياء المخاطبة المقدرة : أتعومين بعملك يا زميلتي ؟ .

وإن اتصلت به نون النسوة اتصالاً مباشراً فإنه يبنى على السكون<sup>(٢)</sup> ؛ مثل : إن الأمهات يبذلن ما يقدرن عليه لراحة الأبناء . ولا يكون اتصالها به إلا مباشراً<sup>(٣)</sup> ؛ كقوله تعالى : « إن الحسنات يذهبن السيئات » .

فالمضارع حالتان ؛ الأولى : الإعراب ؛ بشرط ألا يتصل بآخره اتصالاً مباشراً نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة . وإذا أعرب كان مرفوعاً إن لم يسبقه ناصب ينصبه ، أو جازم يحزمه .

والثانية : البناء ؛ إما على الفتح إذا اتصلت بآخره — مباشرة — نون التوكيد . وإما على السكون إذا اتصلت بآخره نون النسوة<sup>(٤)</sup> .

وإذا كان المضارع منبياً لاتصاله بإحدى التونات وسبقه ناصب أو جازم وجب

( ١ ) المضارع هنا مبني على الفتح في محل جزم .

( ٢ ) في محل رفع — على المشهور — وقيل لا محل له — طبقاً لما سبق في رقم ٤ من الهامش السابق ، ولما هو مبين في باب « إعراب الفعل المضارع » : ج ٤ ص ١٤٨ .

( ٣ ) فلا يفصل بينهما أحد الضمائر الثلاثة السابقة — ولا غيرها — ؛ لما في الفصل بالضمير من التناقض المفسد للمعنى ؛ إذ كيف يشتمل الفعل الواحد على فاعلين متعارضين ؛ أحدهما : نون للنسوة ، وهي تدل على جماعة الإناث ، والآخر آلف الاثنين ، وهي تدل على المثنى ؟ أو على نون النسوة مع واو الجماعة ، وهذه تدل على جماعة الذكور ؟ أو على نون النسوة مع ياء المخاطبة ، وهذه تدل على المفردة المؤنثة ؟ أما نون التوكيد بنوعها فإنها قد تقع بعد أحد الضمائر السابقة ، ولكنها بعد آلف الاثنين مشددة ومكسورة ، لكيلا تلتبس في الخط بنون الأفعال الخمسة التي يعرب معها المضارع . ولا تكون مكسورة مشددة إلا في هذه الحالة .

( ٤ ) من الممكن أن يجتمع في آخر المضارع نون النسوة ، فنون التوكيد المشددة المكسورة — لا المخففة — بشرط أن تفصل بينهما الألف المزیدة للفصل هنا ، نحو : أترغبان في تقديم العون للباثبات . فالنون الأولى للنسوة حتماً ، والمضارع معها مبني على السكون وجوباً ، والنون الأخيرة المشددة للتوكيد ، ولا تأثير لها على المضارع من ناحية بنائه . وبين النونين الألف الفاصلة — ( كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٨٠ وكما سيجي البيان بالتفصيل في ج ٤ — باب نوني التوكيد ) .

أن يكون مبنياً في محل نصب أو جزم ، ( أى : أنه يكون مبنياً في اللفظ ، معرباً في المحل <sup>(١)</sup> ) ، ولهذا أثر إعرابي يجب مراعاته . ففي التوابع — مثلاً — كالعطف إذا عطف مضارع معرب على المضارع المبني المسبوق بناصب أو جازم وجب في المضارع المعرب المعطوف أن يتبع « محل المعطوف عليه » في النصب أو الجزم ، دون البناء <sup>(٢)</sup> وكذلك المضارع المبني إن كان هو « المعطوف عليه » ، وغير مسبوق بناصب أو جازم فإنه يكون مبنياً في محل رفع ، في الرأي المشهور الذي سبقت الإشارة إليه <sup>(٣)</sup> . ويتبعه في هذا الرفع المحلى — دون البناء <sup>(٢)</sup> — المضارع « المعطوف »

( ١ ) بيان الإعراب المحلى والتقديرى في ص ٨٤ و ٥٥٥ و ٥٥٥ .

( ٢ ) في رقم ٤ من هامش ص ٨١ ( راجع الصبان ج ١ في هذا الباب ، عند الكلام على بناء المضارع ، وج ٤ م ١٤٨ — في أول باب إعراب الفعل ) .

( ٣ ) لأن الأغلب في البناء عدم انتقاله من المتبوع إلى التابع على الوجه الذي سبق في رقم ١ من هامش ص ٧٦ و ٢ من هامش ص ٨٣ وفي الملاحظة التي في الجدول الآتي ص ٨٤ وفي بمض ماسبق يقول ابن مالك :

والإسم منه مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ ؛ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ  
كَالشَّبْهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي «جِئْتَنَّا» وَالْمَعْنَوِيِّ فِي : «مَتَى وَفَى : «هُنَا»  
وَكِنْيَايَةِ عَنْ الْفِعْلِ ، بَلَاءٌ تَأَثَّرٌ ، وَكَافْتَقَارٍ أَصْلًا  
وَمُعْرَبٌ الْأَسْمَاءُ : مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبْهِ الْحَرْفِ ، كَأَرْضٍ وَسَمَا

يقول : الاسم قسماً ؛ معرب ، ومبنى . وسبب بناءه شبه يذنيه — أى : يقربه من الحروف — وسببه رد هذا في ص ٨٨ — وأبان الشبه السد في من الحروف ( أى : المقرب منها ) فقال : إنه الشبه الوضعي بأن يكون الاسم في صيغته موضوعاً على حرف واحد ، أو على حرفين ؛ كالضميرين : « التاء » و « نا » في جملة : « جئتنا » ، وكالشبه المعنوي في كلمتي : « متى » و « هنا » . فكل واحدة منهما اسم مبني ؛ لأنه يؤدي معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف ، فأشبه الحروف في تأدية معنى معين ، وكان ينوب عن الفعل بلا تأثر ، أو أن يحتاج دائماً بعده إلى جملة . فالأول كاسم الفعل ، والثاني كاسم الموصول . ثم قال ابن مالك في بناء الأفعال والحروف .

وفعلٌ «أمر» و «مُضَى» بُنِيََا وَأَعْرَبُوا «مضارعاً» إن عَرَبَا :  
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونٍ إِنْثَاٍ ؛ كَبَرُّ عَنْ مَنْ فُتِنَ  
وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنَى أَنْ يَسْكُنَا

« إن عرى من نون توكيد » أى : إن تجرد من نون توكيد .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

(١) الإعراب المحلى والتقديرى ، وأثرهما .  
١ - يتردد على ألسنة العرب أن يقولوا فى « المبنيات » ، وفى كثير من الجمل المحكية وغير المحكية : إنه فى محل كذا - من رفع ، أو نصب ، أو جر ، أو جزم . . . - فما معنى أنه فى محل مَحْسِن ؟ . فمثلاً : يقولون فى : « جاء هؤلاء » . . .  
إن كلمة : « هؤلاء » مبنية على الكسر فى محل رفع ، فاعل - وفى : « قرأت الصحف . من قبل » . . . إن كلمة : « قبل » مبنية على الضم فى محل جر . . . وفى : رأيت ضيفاً يبتسم » ، إن الجملة المضارعية فى : محل نصب ، صفة <sup>(١)</sup> . . . وهكذا .

المراد من أن الكلمة أو الجملة فى محل كذا ، هو أننا لو وضعنا مكانها اسماً بمعناها عربياً ، لكان مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً . وفى بعض الحالات لو وضعنا مكانها مضارعاً عربياً لكان منصوباً أو مجزوماً <sup>(٢)</sup> . . . فهى قد حلت محل ذلك اللفظ العربى ، وشغلت مكانه ومعناه ، وحكمه الإعرابى الذى لا يظهر على لفظها <sup>(٣)</sup> .

٢ - أما « التقديرى » ، فقد سبق <sup>(٤)</sup> أنه العلامة الإعرابية التى لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ العربى ؛ بسبب أن هذا الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية ؛ كالألف فى مثل : إن الهدى هدى الله ، والياء فى مثل : استجب لداعى الهدى .

ونتيجة لما سبق يكون « الإعراب المحلى » مُنصَباً على الكلمة المبنية كلها ،

(١) فهى بمثابة : رأيت ضيفاً مبتسماً . أى : أنها جملة بمنزلة المفرد فى المعنى . ومن الأمثلة أيضاً الجملة الواقعة مفعولاً ثانياً فى نحو : أظن العالم « علم نافع » ، أو : ينفع علمه . . . فهو بمنزلة : أظن العالم نافع العلم . . . (راجع الصبان ج ١ عند الكلام على علامات الاسم) .

(٢) كالمضارع العربى الذى يراد إحلاله محل مضارع مبنى قبله ناصب أو جازم .

(٣) بما يدخله الإعراب المحلى أنواع موضوعة فى رقم ١ من هامش ص ٣١٤ .

(٤) فى ص ٨٤ وقد أشرنا فيها إلى نوع آخر سيجىء فى « و » من ص ١٥٩ أما حصر مواضعه فى



أو على الجملة كلها ، وليس على الحرف الأخير منهما . وأن « التقديرى » مُنصب على الحرف الأخير من الكلمة .

وهناك رأى آخر لا يجعل « الإعراب المحلى » مقصوداً على المبنى وبعض الحمل - كراى الأكثرية - وإنما يدخل فيه أيضاً بعض الأسماء المعربة صحيحة الآخر المتأثرة بعاملين ، بشرط ألا يظهر فى آخر الكلمة المعربة علامتان مختلفتان للإعراب ، ومن أمثلته عنده : ما جاءنى من كتاب ، فكلمة « كتاب » مجرورة لفظاً بالحرف : « مِن » الزائد . وهى فى محل رفع فاعل للفعل : « جاء » . وقد تحقق ؛ الشرط فلم يجتمع فى آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب .

وأصحاب الرأى الأول يدخلون هذا النوع فى : « التقديرى » فيقولون فى إعرابه : ( إنه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الكسرة الناشئة من حرف الجر الزائد ) فلفظ : « كتاب » عند هؤلاء مجرور لفظاً مرفوع تقديرأ<sup>(١)</sup> . والخلاف لفظى لا أهمية له . ولعل الأخذ بالرأى الثانى أنفع ، لأنه أعم .

وبناء على الرأى الأول يدخل فى الإعراب المحلى « عدة أشياء . أظهرها : « المبنيات » كلها ، والحمل التى لها محل من الإعراب ، محكية وغير محكية ، والمصادر المنسبكية ، وكذا الأسماء المجرورة بحرف جر زائد فى الرأى السالف<sup>(٢)</sup> .

هذا ، ولا يمكن إغفال الإعراب « المحلى » والتقديرى ، ولا إهمال شأنهما وأثرهما ؛ إذ يستحيل ضبط توابعهما - مثلاً - بغير معرفة الحركة المقدرة ، أو المحلّية<sup>(٣)</sup> ، بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل ، أو مفعول ، أو مبتدأ ، أو : مضارع مرفوع - وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما<sup>(٤)</sup> .

وهناك كلمات يُضبط آخرها بعلامة لا توصف بأنها علامة إعراب ولا بناء ، وإنما هو ضبط صورى ظاهرى ، قصد به مجازاة الكلمة لكلمة قبلها فى نوع العلامة ، مجازاة ظاهرية ، ولا يصح أن يكون للكلمة المتأخرة منهما محل إعرابى .

(١) راجع الصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على أحد أحكامه وهو : الرفع .

(٢) كما سيبنى فى ج ٢ م ٨٩ ص ٤٠٢ :

(٣) من المهم ملاحظة ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧٦ .

(٤) ستجىء إشارة وحصر لبعض ما سلف فى ص ١٩٨ - ولإعراب المحلى فى ص ٣١٤ ، وأيضاً

فى ج ٢ م ٨٩ رقم ٣ من هامش ص ٤٠٢ .

.....  
.....

وسيجيء بيان هذا النوع في موضعه المناسب<sup>(١)</sup>.

...

(ب) تلمس النحاة أسباباً للبناء والإعراب ، أكثرها غير مقبول . وسنشير إليه ، داعين إلى نبذه ، والانصراف عنه .

قالوا في علة بناء الفعل : إن الفعل لا تتعاقب عليه معان مختلفة ، تفتقر في تمييزها إلى إعراب ، ولا تتوالى عليه العوامل المختلفة التي تقتضي ذلك . فالفعل وحده — لا يؤدي معنى الفاعلية ، ولا المفعولية ، ولا غيرها مما اختص به الاسم وكان سبباً في إعرابه — كما سبق<sup>(٢)</sup> ، إلا المضارع فإنه يؤدي معنى زائداً على معناه الأصلي ، بسبب دخول بعض العوامل عليه ؛ فحين نقول : « لا تهمل عملك ، وتجلس في البيت » . (يجزم : تجلس) يكون المعنى الجديد : النهي عن الجلوس أيضاً ، (بسبب مجيء الواو التي تَمْحَضُ لِعطف الفعل على الفعل هنا) وحين نقول : « لا تهمل عملك ، وتجلس في البيت » (بنصب : تجلس) يكون المعنى الجديد : النهي عن اجتماع الأمرين معاً ، وهما : « الإهمال والجلوس » . فالنهي منصب عليهما معاً ، بحيث لا يجوز عملهما في وقت واحد ؛ فلا مانع أن يقع أحدهما وحده بغير الآخر ، ولا مانع من عمل كل منهما في وقت يخالف وقت الآخر — (والواو هنا للمعية ، وهي التي اقتضت ذلك) .

وإذا قلت : « لا تهمل القراءة ، وتجلس » (برفع : تجلس) ، فالنهي منصب على القراءة وحدها ، أما الجلوس فباح . (فالواو هنا : للاستئناف ، وهي تفيد ذلك المعنى .) ، فالمضارع قد تغيرت علامة آخره على حسب تغير المعاني المختلفة ، والعوامل التي تعاقبت عليه ، فأشبه الاسم من هذه الجهة ، فأعرب مثله .

أما بناؤه مع نون التوكيد ، ونون النسوة فلأنهما من خصائص الأفعال ، فوجود إحداها فيه أبعد من مشابهة الاسم المقتضية للإعراب ، فعاد إلى الأصل الأول في الأفعال ؛ وهو البناء ؛ لأن الأصل فيها البناء — كما سبق — وأما الإعراب في المضارع أحياناً ، فأمر عارض ، وليس بأصيل . . .

هكذا يقولون !! . وليس بمقبول ، فهل يقبل أن سبب بناء الحرف هو





دلالته في الجملة على معنى في غيره ، وعدم دلالاته وهو مستقل على ذلك المعنى التركيبي ؛ فلا حاجة له بالإعراب ؛ لأن وظيفة الإعراب تمييز للمعاني التركيبية بعضها من بعض ؟ إذا لم التفرقة فنقول إن كلمة : « ابتداء » وحدها التي تفهم من الحرف : « من » هي اسم ، وكلمة : « من » نفسها هي حرف ، مع أنها تفيد عند وضعها في الجملة معنى الابتداء ، فكلاهما يتوقف فهمه على أمرين ؛ شيء كان هو المبتدئ ، وشيء آخر كان المبتدأ منه ؟ .

هل السبب ما سطره من دليل جدلي مرهق ، هو : أن معاني الأسماء تتوقف على أمور كلية معلومة لكل فرد بداهة ، فكأنها مستقلة ؛ مستغنية عن غيرها ؟ فلفظة : « ابتداء » عندهم معناها مطلق ابتداء شيء من شيء آخر ، بغير تخصيص ، ولا تعيين ، ولا تحديد . وشيء هذا شأنه يمكن أن يعرفه كل أحد ، ويدركه بالبداهة كل عقل . بخلاف معنى الابتداء في لفظة : « من » حين نقول مثلاً : سرت من القاهرة ، فإن الابتداء هنا خاص مقيد بأنه ابتداء « سير » لا ابتداء قراءة : ، أو أكل ، أو كتابة ، أو سفر ، أو . . . وأنه ابتداء « سير » من مكان معين ؛ هو : القاهرة . فليس الابتداء في هذا المثال معنى مطلقاً كما في سابقه ، وليس فهمه ممكناً إلا بعد إدراك أمرين مخصوصين : يتوقف فهمه عليهما ، ولا يعرفان إلا بالتصريح باسمهما ، هما : السير والقاهرة . أي : أن المعنى إن لوحظ في ذاته مجرداً من كل قيد ، كان مستقلاً ، وكان التعبير عنه من اختصاص الاسم ، « كالا ابتداء » ، وإن لوحظ حاله بين أمرين ، كان غير مطلق وغير مستقل ، وكان التعبير عنه مقصوراً على الحرف<sup>(١)</sup> . . .

فهل نقبل هذه العلل المصنوعة الغامضة ؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلاً أو كثيراً منها ؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوهما في جاهليتهم ؟ ثم يعود النحاة فيقولون<sup>(٢)</sup> : إن بعض الأسماء قد بينى لمشابهة الحرف ، مثل : « مَن » و « أين » و « كيف » وغيرها من أسماء الاستفهام . . . ومثل « مَن » ، و « ما » وغيرها من أدوات الشرط والتعليل . . . فأسماء الاستفهام إن دلت على

(١) أول حاشية الأمير على الشذور ، عند الكلام على الاسم .

(٢) شرح الفصل ج ١ القسم الأول - قسم الأسماء . ولكلامهم الآتي صلة وإيضاح لرأيهم في

« الشبه المعنوي » المعروض في ص ٩٢ .

معنى فى نفسها فإنها تدل فى الوقت ذاته على معنى ثان فىا بعدها ؛ فكلمة « مَن » الاستفهامية ، اسم ؛ فهى تدل بمجرد لفظها وذاتها على مسمى خاص بها ، إنساناً غالباً ، وغير إنسان — وتدل على الاستفهام من خارجها ، بسبب افتراض أن همزة الاستفهام تسبقها وتلازمها تقديرأ . . . فكأنك إذا قلت : مَن عندك ؟ تفترض أن الأصل هو : أَمَنَ عندك ؟ . وأنهما فى تقديرك كلمتان : « الهمزة » وهى حرف معنى ، و « مَن » الدالة على المسمى بها ، أى : على الذات الخاصة التى تدل عليها صيغة : « مَن » .

فلما كانت « مَن » لا تستعمل هنا إلا مع الاستفهام المقدّر ، استغنى وجوباً عن همزة الاستفهام لفظاً ، للزومها كلمة : « من » معنى ، وصارت « مَن » نائبة عنها حتماً ؛ ولذلك بنيت ؛ فدلالتها على الاسمية هى دلالة « لفظية » ، مرجعها لفظها المجرد ، ودلالتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها<sup>(١)</sup> . ولا يجوز إظهار الهمزة فى الكلام كما تظهر كلمة : « فى » مع الظروف جوازاً ؛ لأن الأمر مختلف ؛ إذ الظرف ليس متضمناً معنى : « فى » بالطريقة السالفة ، فيستحق البناء كما بنيت « مَن » الاستفهامية ، وإنما كلمة : « فى » محذوفة من الكلام جوازاً لأجل التخفيف ؛ فهى فى حكم المنطوق به ؛ ولذلك يجوز إظهارها بخلاف الهمزة .

وكذلك كلمة : « أين » تدل وهى مجردة على معنى فى نفسها ، هو : المكان ، وتدل أيضاً على الاستفهام فىا بعدها ، وهو معنى آخر جاءها من خارجها ؛ بسبب تقدير همزة الاستفهام معها ، — كما تقدم — ثم الاستغناء عن الهمزة وجوباً ؛ لوجود ما يتضمن معناها .

وكلمة : « كيف » : تدل بصيغتها المجردة على معنى فى نفسها ، وهو : الحال والهيئة ، ... وتدل على معنى فىا بعدها ، وهو : الاستفهام ، على الوجه السالف ، وكذلك أسماء الشرط ... فإن كلمة : « مَن » تدل على العاقل — غالباً — بنفسها ، وكلمة : « ما » تدل — غالباً — على غير العاقل بنفسها ، وهما تدلان على التعليق والجزاء فىا بعدهما ؛ فكأن كل كلمة من أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، ونحوها — تقوم مقام كلمتين فى وقت واحد ، إحداهما : اسم يدل بذاته على مسمى ، والأخرى : حرف يدل على معنى فى غيره ، وهذا الحرف يجب حذفه لفظاً ،

... ..  
... ..

لوجود الاسم الذى يتضمنه تقديراً<sup>(١)</sup> ويؤدى معناه تماماً . ومن هنا نشأ التشابه بين نوع من الأسماء والحروف - فى خيال بعض النحاة - فاستحق ذلك النوع من الأسماء البناء ؛ لعدم تمكنه فى الاسمية تمكناً يبعده من مشابهة الحرف .

ولا يكتفون بذلك بل يسترسلون فى خلق علل يشبثون بها أن الأصل فى البناء السكون ، وأن العدول عن السكون إلى الحركة إنما هو لسبب ، وأن الحركة تكون ضمة ، أو فتحة ، أو كسرة ، لسبب آخر ، بل لأسباب ! !

فما هذا الكلام الجدلى<sup>(٢)</sup> ؟ وما جدواه لدارسى النحو ؟ أعرفه العرب الخُلص أصحاب اللغة ، أو خطر بياهم ؟ .

علينا أن نترك هذا كله فى غير تردد ، وأن نقنع بأن العلة الحقيقية فى الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه . من غير جدك زائف ، ولا منطق متعسف ، وأن القيصـل فيهما راجع ( كما قال بعض السابقين<sup>(٣)</sup> ) إلى أمر واحد ؛ هو : « السماع عن العرب الأوائل » ، واتباع طريقتهم التى نقلت عنهم ، دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل ، التى لا تثبت على التمحيص . وعلى هذا لا يصح الأخذ بما قاله كثرة النحاة<sup>(٤)</sup> واحتوته مراجعهم ؛ وهو أن الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهة قوية<sup>(٥)</sup> فى أحد أمور أربعة :

أولها : الشبه الوضعى :

بأن يكون الاسم موضوعاً أصالة على حرف واحد ، أو على حرفين ثانيهما لين ، مثل : الناء ، ونا ، فى : جثتنا ، وهما ضميران مبنيان ؛ لأنهما يشبهان

( ١ ) راجع الصفحة الأولى من الجزء الثامن من شرح « المفصل » ، القسم الثالث : « الحروف » .

( ٢ ) نرى بعضه فى حاشية الحضرى ، وشروح التوضيح ، والصبان ، وغيرها . . . أول باب : « العرب والمبنى » .

( ٣ ) حاشية الحضرى الجزء الأول - أول : « المعرب والمبنى » ، عند الكلام على بناء الأفعال ، وسببه ، وما يوجه إلى السبب من اعتراض عليه ، ودفاع عنه - فقد قال عنه مانصه : « العمدة فى هذه الأحكام : « السماع » وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتل هذا البحث والتدقيق » اه وكذلك الأمير على الشذور عند الكلام على المضارع . وكذلك ما أشرنا إليه فى المقدمة هامش ص ٨ - من رأى « أبى حيان » الوارد فى « الجمع » - ج ١ ص ٥٦ - حيث يقول عن تعليقات النحاة لحركة الضمير : ( إنها تعليقات لا يحتاج إليها ، لأنها تمليل وضعيات ، والوضعيات لا تملل ) . يريد بالوضعيات : الألفاظ التى وضعها العرب على صورة خاصة ، وشكل معين ، من غير علة للوضع ، ولا سبب سابق يدعوم إلى اختيار هذه الصورة وذلك الشكل ؛ فليس هنا سبب إلا مجرد النطق المخض . ( ٤ ) كابن هشام وغيره .

( ٥ ) هى التى لا يعارضها شيء من خصائص الأسماء ؛ كالتثنية والإضافة .

.....  
.....

الحرف الموضوع على مقطع واحد ، كباء الجر ، وواو العطف ، وغيرهما ، من الحروف الفردية المقطع ، أو ثنائية المقطع ، مثل ، قد ، هل ، لم .

ولو صح هذا ، لسألناهم عن سبب بناء الضمائر الأخرى التي تزيد على حرفين ، مثل : نحن ، وإيّا . . . وسألنا عن سبب إعراب أب ، وأخ ، ويد ، ودم ، ونحوها مما هو على حرفين ؟ . نعم أجابوا عن ذلك بإجابات ، ولكنها مصنوعة ، صادفتها اعتراضات أخرى ، ثم إجابات ، وهكذا مما سجلته المراجع

ثانيهما : الشبه المعنوي :

بأن يتضمن الاسم بعد وضعه في جملة معنى جزئياً غير مستقل ، زيادة على معناه المستقل الذي يؤديه في حالة انفراده ، وعدم وضعه في جملة .

وكان الأحق بتأدية هذا المعنى الجزئي عندهم هو : « الحرف » . ومعنى هذا : أن الاسم قد خلّف الحرف فعلا ، وحل محله في إفادة معناه ، وصُرف النظر عن الحرف نهائياً فلا يصح ذكره ، ولا اعتباره أنه ملاحظ ؛ فليس حذفه للاقتصار كحذف : « في » التي تتضمنها أنواع من الظروف ، أو حذف كلمة : « من » التي تتضمنها أنواع من التمييز ؛ فإن هذا التضمن في الظروف والتمييز لا يقتضي البناء — كما يقولون — . لأنه ليس باللازم المحتوم . أما التضمن الذي يقتضي البناء عندهم ، فهو التضمن اللازم المحتم الذي يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن . فيخرج الظروف والتمييز . وتدخل أسماء الشرط والاستفهام ، مثل : متى تحضر أكرمك — ومتى تسافر ؟

فكلمة : « متى » في المثال الأول تشبه الحرف « إن » في التعليق والجزاء ، وهي في المثال الثاني تشبه همزة الاستفهام ، فكلتاهما اسم من جهة ، ومتضمنة معنى الحرف من جهة أخرى ، فتي الشرطية وحدها تدل على مجرد تعلق مطلق ، ولكنها بعد وضعها في الجملة دلت عليه وعلى معنى في الجملة التي بعدها ، وهو تعليق شيء معين بشيء آخر معين : أي : توقف وقوع الإكرام على وقوع الحضور ، فحصول الأمر الثاني المعين : مرتبط بحصول الأول المعير ومقيد به <sup>(١)</sup> . . .

وهي <sup>(٢)</sup> وحدها في الاستفهام تدل على مجرد الاستفهام والسؤال ، من غير تقييد بدلالة على الشيء الذي تسأل عنه ، أو عن صاحبه ، أو غير ذلك . لكنها بعد

(١) يوضح كلامهم في الشبه المعنوي ما سبق في آخر ص ٨٩ وما بعدها .

(٢) أي : « متى » الاستفهامية .



.....  
.....

وضعها في الجملة دلت على معنى جزئى جديد ؛ فوق المعنى السابق : هو أن السؤال متجه إلى معنى محدد . هو السّفَر ، ومتجه إلى المخاطب أيضاً . . .

وكذلك اسم الإشارة<sup>(١)</sup> ، مثل كلمة : هذا ؛ فإنها وهى منفردة ، تدل بلفظها المجرد على مطلق الإشارة ، من غير دلالة على مشار إليه أو نوعه ؛ أهو محسوس أم غير محسوس ؟ حيوان أم غير حيوان ؟ . . .

لكن إذا قلنا : هذا محمد ، فإن الإشارة صارت مقيدة بانضمام معنى جديد إليها ؛ هو الدلالة على ذات محسوسة لإنسان<sup>(٢)</sup> .

فإن صح ما يقولونه من هذه التعليقات ، فلماذا أعربت : «أى» الشرطية ، «وأى» الاستفهامية ، وأسماء الإشارة المثناة ؛ مثل : هذان عالمان ، وهاتان حديقتان ؟ نعم ؛ لهذا عندهم إجابة ، وعليها اعتراض ، ثم إجابة ، ثم اعتراض ، وهكذا مما تموج به الكتب الكبيرة

ثالثها : الشبه الاستعمالى :

بأن يكون الاسم عاملاً في غيره ، ولا يدخل عليه عامل — مطلقاً — يؤثر فيه ؛ فهو كالحرف : في أنه عامل غير معمول ، كأسماء الأفعال ، مثل : هيهات القمر ، وبله المنى ، «فهيها» : اسم فعل ماض ، بمعنى : بعد جدّاً ، وفاعله . القمر ، و«بله» : اسم فعل أمر ، بمعنى : اترك ، وفاعله ضمير ، تقديره : أنت ، و«المسى» : مفعول به ، وكلاهما قد عمل الرفع في الفاعل ، كما أن «بله» عملت النصب في المفعول به ؛ ولا يدخل على واحد من اسمى الفعل عامل يؤثر فيه .

رابعها : الشبه الافتقارى :

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقاراً لازماً إلى جملة بعده ، (أو ما يقوم مقامها ، كالصفة الصريحة في صلة «أل»<sup>(٣)</sup>) أو إلى شبه جملة ؛ كالاسم الموصول ، فإنه يحتاج بعده إلى جملة أو ما يقوم مقامها ، أو شبهها ، تسمى : جملة الصلة ؛ لتكمل المعنى ، فأشبه الحرف في هذا ؛ لأن الحرف ، موضوع — غالباً — لتأدية معانى الأفعال وشبهها إلى الأسماء ؛ فلا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة ، فهو محتاج إليها دائماً . فاسم الموصول يشبهه من هذه الناحية : في أنه لا يستغنى مطلقاً

(٢٠١) راجع ٣٢١ م ٢٤٠ .

(٣) انظر ص ٣٥٦ حيث الكلام على : «أل» وصلتها ، ونوع هذه الصلة .

.....  
.....

عن جملة بعده ، أو ما ينوب عنها ، أو شبهها ، يتم بها المعنى .  
فإن صح هذا فلم أعربت «أى» الموصولة — أحياناً — ، و«الذان» ، و«اللتان» ؟  
أجابوا : أن السبب هو ما سبق في نظائرها ، من الإضافة في كلمة :  
«أى» . والثنية فيما عداها . والإضافة والثنية من خصائص الأسماء ، فضعف  
شبه تلك الكلمات بالحروف ، فلم تُسَبَّن . وعلى هذه الإجابة اعتراض ، فإجابة ،  
فاعترض ... وهكذا دواليسك ...

فما هذا العناء فيما لا يؤيده الواقع ، ولا تساعفه الحقيقة ؟ . وأى نفع فيما ذكره  
من أسباب البناء وأصله ، ومن سبب ترك السكون فيه إلى الحركة ، وسبب اختيار  
حركة معينة لبعض المبنيات دون حركة أخرى ...

خامسها : شبه اللفظي :

زاده بعضهم<sup>(١)</sup> ، ومثل له بكلمة : «حاشاً» الاسمية قائلاً : إنها مبنية  
لشبهها «حاشاً» الحرفية في اللفظ ، ومثل هذا يقال في كلمة : «علّى» الاسمية ،  
وفي «كتلاً» بمعنى «حقاً» . وفي «قَدْ» الاسمية ؛ فإن الأسماء الثلاثة مبنية  
لشبهها اللفظي بنظائرها الحرفية ، وقيل إن شبه اللفظي مجوز للبناء ، لا محتم له .  
وعلى هذا يجوز في الأسماء السابقة أن تكون معربة تقديراً كإعراب الفتي . ما عدا  
«قَدْ» فإنها تعرب لفظاً — كما سبق<sup>(٢)</sup> —

وهناك أنواع أخرى من شبه لا قيمة لها .

إن الخيري في إهمال كل ما قالوه في أنواع شبه المختلفة السالفة ، وأسباب  
بنائها ، وعدم الإشارة إليه في مجال الدراسة والتعليم ، والاستغناء عنه بسرد  
المواضع التي يكون فيها الاسم مبنياً وجوباً ، وهو العشرة الماضية<sup>(٣)</sup> ، ومبنى  
جوازاً في مواضع أخرى ستذكر في مواطنها .

\*\*\*

( ح ) اشترطوا في إعراب المضارع — كما سبق<sup>(٤)</sup> — ألا تتصل به اتصالاً  
مباشراً نون التوكيد ، أو نون الإناث<sup>(٥)</sup> ؛ فالمضارع معرب في مثل : «هل

(١) راجع الصبان ج ١ باب : «العرب والمبنى» ، عند الكلام على : أنواع شبه ، والتنبيه الثاني .

(٢) ص ٧٧ والجداول التي في ص ٨٥ .

(٣) في ص ٣١ .

(٤) لا يكون اتصال نون النسوة به إلا مباشراً .

(٥) في ص ٨١ .



... ..  
 ... ..

وبقيت نون التوكيد المشددة ، فصار « تقومون » ؛ فالتقى ساكنان . . . واو الجماعة والنون الأولى المدغمة في نظيرتها ؛ فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين<sup>(١)</sup> : وإنما وقع الحذف عليها لوجود علامة قبلها تدل عليها ؛ وهي : « الضمة » ولم تحذف نون التوكيد الثقيلة ولم تُخَفَّفْ ، مراعاة للغرض البلاغي السابق ؛ ولعدم وجود ما يدل عليها عند حذفها .

ومثل ذلك يقال في : « تقومين » فأصلها : « تقومين » حذفت النون الأولى ، وبقيت نون التوكيد المشددة ، فصار اللفظ أنت تقومين ؛ فالتقى ساكنان : ياء المخاطبة والنون الأولى المدغمة في نظيرتها . فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ولوجود كسرة قبلها تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد المشددة ، ولم تخفف للحاجة إليها - كما سلف - فصار اللفظ تقومين<sup>(١)</sup> . . .

(١-١) قال بعض النحاة : ( إن التقاء الساكنين هنا على حده ؛ فهو جائز : فلا حاجة إلى حذف الواو والياء للتخلص منه . ويمكن الدفع بأنه وإن كان جائزاً - لا يخلو من ثقل ما . فالحذف هو للتخلص من الثقل الحاصل به . ) اهـ الصبان ج ١ في الكلام على إعراب المضارع . .

وقال فريق آخر من النحاة ؛ ( إن قلت : هو هنا على حده ؛ لكون الأول من الساكنين حرف مد « أى : حرف علة قبله حركة تناسبه » والثاني مدغماً في مثله . وهما في كلمة واحدة لأن الواو والياء كجزئها - فلم لم يقبل كما قبل في نحو دابة ؟ - انظر رقم ٤ من هامش الصفحة السابقة - أجيب : بأن الساكنين هنا من كلمتين ؛ لا من كلمة واحدة ، إذ الواو والياء كلمة مستقلة ، وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه ؛ فلم يفتقر التقاءهما لثقله ... ) اهـ خضرى في الموضوع السابق أيضاً ... ثم قال : ( إنما اغتفري ألف الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون ؛ لفوات شبههما بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد . . اهـ )

والذي نراه في الواو والياء - على الرغم من أنهما ضميران ، لأحرفان - ويؤيده السماع القوي والذي في قوله تعالى ( أنحاجوني في الله ... ) أنه يجوز حذفهما وعدم حذفهما في الأمثلة السابقة وأشباهها على حسب الاعتبارين السالفين . لكن الحذف هو الأكثر - طبقاً لما سيأتي في ص ١٧٩ و ٢٨٤ - ويؤيد صحة الحذف وعدمه ما جاء في حاشية الألوسي على القطر ( ص ٥٧ ) من أن التقاء الساكنين المغتفر يتحقق بأن يكون الأول منهما حرف مد ( أى : حرف علة قبله حركة تناسبه ) والثاني منهما مدغماً في مثله : كدابة ، والضالين . فليس في هذا الكلام ما يدل على اشتراط اجتماعهما في كلمة واحدة . ومن أمثله قوله تعالى : ( فاستقيما ، ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون ) فقد اشتملت الآية على المضارع « تتبعان » الذي وقع فيه التقاء الساكنين على حده المباح مع أن الالتقاء هنا في كلمتين

أما من يشترطون أن يكون الالتقاء في كلمة واحدة . فيقولون في المضارع السابق وأشباهه ما لم يحذف فيه حرف العلة ، إن سبب بقاء حرف العلة ، وعدم حذفه هو ضرورة طارئة ، كنع اللبس في المضارع السالف ، لأن حذف الألف يقع في اللبس بين فعل الواحد والفعل المسند لألف الاثنين ، ولا يمكن إبقاء الألف وحذف نون التوكيد ، لثلا يضيع الغرض الهام الذي جاءت لتحقيقه ؛ وهو التوكيد . ويؤيد ما سبق أيضاً ما جاء في هامش الشذور - ص ١٥ - فهو شبيه بما نقله الألوسي . وجاء في شرح التصريح ( ج ٢ باب : « الإبدال » عند الكلام على إبدال الواو من الياء ) ما نصه : ( يجوز الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف =

ف عند إعراب « تقومُن » ... السابقة ، أو تقومين ... بقول : فعل مضارع مرفوع  
وعلامة رفعه النون المقدرة<sup>(١)</sup> لتوالى النونات ، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين  
(واو الجماعة ، أو : ياء المخاطبة) ، فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع .

وعند إعراب « تقومان » نقول : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه النون  
المقدرة لتوالى النونات . والنون المشددة للتوكيد . ومثل هذا في قوله تعالى : « لتبْلُونَ<sup>(٢)</sup>  
أموالكم وأنفسكم ... » فأصل ... تَبْلُونَ : تَبْلُونَ ؛ تحركت الواو  
الأولى وانفتح ما قبلها ؛ فقلت ألفاً ، ثم حذفت الألف لالتقاء ساكنة مع واو  
الجماعة ، ثم حذفت نون الرفع لتوالى النونات ، فالتقى ساكنان : واو الجماعة  
والنون الأولى من نون التوكيد المشددة ؛ فحرّكت واو الجماعة بحركة تناسبها - وهي  
الضمة - للتخلص من اجتماع الساكنين . ولم تحذف الواو لعدم وجود علامة قبلها  
تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد أو تخفف لوجود داع بلاغى يقتضى بقاءها  
مشددة ، فلم يبق إلا تحريك الواو بالضمة ، التى تناسبها .

وكذلك « تَسْرَيْنَ » في قوله تعالى يخاطب مريم : « فلما تَسْرَيْنَ من البشر أحداً  
فقلولى إني نذرت للرحمن صوماً ؛ فلن أكلم اليوم إنسياً » . أصلها : تَسْرَأَيْنَنَ  
نقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون ، وحذفت الهمزة تخفيفاً<sup>(٣)</sup> ،

= لين - يريد حرف مد . والثاني مدغماً كدابة ... ) أ هـ . فقد سكت عن شرط الالتقاء في كلمة واحدة .  
فكان شأنه كشأن المراجع الأخرى التى سكتت وتركت شرط التلاق في كلمة واحدة . بل إن الصبان (ج ٣ باب  
نون التوكيد ) قال في اشتراط أن يكون الساكنان في كلمة مانصه : ( الصحيح فيما يأتى - خاصاً  
بحذف الضمير إلا الألف - عدم اشتراط كونهما في كلمة ، بدليل ؛ نحو : « أنحيأجوني » وعلة الحذف  
عند من لا يشترط ذلك ، استثقال الكلمة ، واستطالتها لو أبقي المضمير « الضمير » ) أ هـ .  
ولهذه المسألة بيان في باب : « نون التوكيد » ج ٤ .

( ١ ) نون الرفع هنا مقدرة ( كما هو مبين في ص ٩٥ وفي رقم ٥ من ص ٢٠٥ ) لأنها محذوفة لعله :  
والمحذوف لعله كالثابت . ولكنها لا تظهر ، فليست محذوفة حذفاً نهائياً ، وإنما هي مخفية ، ولذا فالإعراب هنا  
« تقديرى » لا لفظى . وهذا شأنها دائماً مع المضارع المؤكد بالنون المسند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ؛  
أو ياء المخاطبة ، سواء أكان المضارع صحيح الآخر أم معتل ، وسواء أكانت نون التوكيد مشددة أم غير مشددة ،  
إلا مع ألف الاثنين ؛ فيجب التشديد والكسر معاً ؛ لأن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف الاثنين ،  
وكذلك لا تقع بعد نون النسوة إلا بشرط وجود ألف زائدة تفصل بين النونين مع تشديد نون التوكيد أيضاً وكسرها .  
( راجع الأشموني ، وحاشية الصبان ج ١ عند الكلام على بناء المضارع ، وعند الكلام على الأفعال الخمسة  
في آخر باب : « المغرب والمبنى » وشرح التوضيح وهامشه ج ١ في أول الفصل الخاص بالإعراب المقدر في  
المقصود والمنقوص ) .

ويجوز على الألسنة الآن عند الإعراب أنها محذوفة ، ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً .  
( ٢ ) الكلام الفصيح يدل على أن هذا التخفيف ملتزم في المضارع والأمر من مادة الفعل : « رأى » .

فَصَارَتِ الْكَلِمَةُ : تَرَيَيْنَنَّ ، ثُمَّ حُذِفَ النُّونُ الْأَوَّلَى لِلْجَازِمِ وَهُوَ : « إِنْ »  
الْشَّرْطِيَّةُ الْمُدْغَمَةُ فِي « مَا » الزَّائِدَةُ ؛ فَصَارَتْ : تَرَيَيْنَ ، وَالْيَاءُ الْأَوَّلَى مُتَحَرِّكَةٌ وَقَبْلُهَا  
فَتْحَةٌ ، فَانْقَلَبَتْ أَلِفًا ، فَصَارَتِ الْكَلِمَةُ : « تَرَايَنَّ » فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، الْأَلْفُ وَيَاءُ  
الْمُخَاطَبَةِ بَعْدَهَا ؛ فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَصَارَتْ « تَرَيْنَنَّ » فَالْتَقَتْ  
يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ سَاكِنَةٌ مَعَ النُّونِ الْأَوَّلَى مِنَ النُّونِ الْمَشْدُودَةِ ، فَحَرَّكَتِ الْيَاءُ بِالْكَسْرِ ، إِذْ  
لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا لِعَدَمِ وَجُودِ كَسْرَةٍ قَبْلُهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ الْأَوَّلَى  
مِنَ الْمَشْدُودَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَتَطَلَّبُهَا مُشَدَّدَةٌ ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا تَحْرِيكُ الْيَاءِ بِالْكَسْرِ الَّتِي  
تَنَاسَبَا ؛ فَصَارَتْ : تَرَيَيْنَ .

وَبِمُنَاسَبَةِ مَا سَبَقَ مِنْ تَحْرِيكِ وَאו الْجَمَاعَةِ وَجُوبًا نَذَكَرَ قَاعِدَةَ لُغَوِيَّةَ عَامَةً  
تَتَّصِلُ بِوَאו الْجَمَاعَةِ : هِيَ : أَنَّهَا فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ السَّابِقِ تُضْمُ - فِي الْأَغْلَبِ -  
إِذَا كَانَ قَبْلُهَا مَفْتُوحًا وَمَا بَعْدَهَا سَاكِنًا ، نَحْوُ : الصَّالِحُونَ سَعَوْا الْيَوْمَ فِي الْخَيْرِ ،  
وَلَنْ يَسْعَوْا الْغَدَاةَ فِي سُوءٍ ؛ فَارْضَوْا الْخَطَّةَ الَّتِي رَسَمُوهَا .

\* \* \*

( ٥ ) وَجُودُ التَّوَكِيدِ فِي الْمَثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ( تَقْصُومَنَّ ، وَتَقُومَنَّ ) قَدْ يُوْهِمُ  
أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِآخِرِ الْمُضَارِعِ اتِّصَالًا مُبَاشِرًا يَقْتَضِي بِنَاءَهُ . لَكِنْ الْحَقِيقَةُ غَيْرُ ذَلِكَ ؛  
فَهُوَ مُعَرَّبٌ ، وَاتِّصَالُ النُّونِ بِهِ ظَاهِرٌ ؛ لَا عِبْرَةَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مَفْصُولٌ مِنْهَا  
بِفَاصِلٍ مُقَدَّرٍ ( أَيْ : خَفِيَ غَيْرُ ظَاهِرٍ ) هُوَ ؛ وَאו الْجَمَاعَةُ الْمَحْذُوفَةُ ، أَوْ يَاءُ  
الْمُخَاطَبَةِ الْمَحْذُوفَةُ ، وَكِلَاهُمَا مَحْذُوفٌ لَعَلَّةٌ ، وَالْمَحْذُوفُ لَعَلَّةٌ كَالثَّابِتِ - كَمَا أَشَارُوا (١)  
لِهَذَا يَكُونُ الْمُضَارِعُ فِي الْمَثَالَيْنِ السَّالِفَيْنِ مُعَرَّبًا ؛ لَا مُبْنِيًا ؛ لِأَنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ  
مَفْصُولَةٌ مِنْهُ حَقِيقَةً وَتَقْدِيرًا أَمَّا فِي بَقِيَّةِ الْأَمْثَلَةِ ( تَقُومَانَّ - تَبْلُغُونَّ - تَرَيْنَنَّ ) ،  
فَالنُّونُ لَمْ تَتَّصِلْ أَيْضًا بِآخِرِهِ ؛ لَوْجُودِ الْفَاصِلِ الْمَنْطُوقِ بِهِ ، الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا ، وَنَعْنَى بِهِ :  
الضَّمِيرُ ( أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ - وَاو الْجَمَاعَةِ - يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ ) . فَالْمُضَارِعُ هُنَا مُعَرَّبٌ أَيْضًا ؛  
لِأَنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ لَمْ تَتَّصِلْ بِآخِرِهِ اتِّصَالًا مُبَاشِرًا . وَهَذَا شَأْنُ الْمُضَارِعِ دَائِمًا ؛ يَظَلُّ  
مُحْتَفِظًا بِإِعْرَابِهِ ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَجُودِ نُونِ التَّوَكِيدِ بَعْدَهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَّصِلَةً بِآخِرِهِ  
اتِّصَالًا مُبَاشِرًا ؛ بَحِيثٌ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ لَفْظِي ، مَذْكُورٌ أَوْ مُقَدَّرٌ .

وَلِهَذَا ضَابِطٌ صَحِيحٌ مُطَّرَدٌ ؛ هُوَ أَنَّ الْمُضَارِعَ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا بِالضَّمَّةِ قَبْلَ

مجيء نون التوكيد ؛ فإنه يبنى بعد مجيئها ؛ لأن الاتصال يكون مباشراً ، وإن كان مرفوعاً بالنون قبل مجيئها فإنه لا يبنى ؛ لوجود الفاصل الظاهر أو المقدر وهو : الضمير .

\* \* \*

( هـ ) قلنا إن الماضى يبنى على السكون فى آخره إذا اتصلت به التاء المتحركة التى هى ضمير "أى : فاعل" ، أو «نا» التى هى فاعل كذلك ، أونون النسوة وهى ضمير فاعل أيضاً ، كما يبنى على الضم فى آخره إذا اتصل به واو الجماعة . لكن كثير من النحاة يقول إن هذا السكون عَرَضِيٌّ طارئٌ ؛ جاء ليمنع الثقل الناشئ من توالى أربعة حروف متحركة فى كلمتين ، هما أشبه بكلمة واحدة ، ( أى : فى الفعل وفاعله التاء ، أو نا ، أو نون النسوة ) ، فليس السكون فى رأيهم مجلوباً من أثر عامل دخل على الفعل ؛ فاحتاج المعنى لجلبه . لهذا يقولون فى إعرابه : بنى الماضى على فتح مقدر ، منع من ظهوره السكون العارض . . .

وكذلك يقولون فى الضمة التى قبل واو الجماعة ؛ إنها عرضية طارئة ؛ لمناسبة الواو فقط ، وإن الفعل بنى على فتح مقدر منع من ظهور الضمة العارضة<sup>(١)</sup> . . . إلخ . ولا داعى لهذا التقدير والإعانات . فن التيسير الذى لا ضرر فيه الأخذ بالرأى القائل بأنه بنى على السكون مباشرة فى الحالة الأولى ، وعلى الضم فى الحالة الثانية .

( و ) ليس من المبنى الأسماء المقصورة ؛ مثل : الفتى ، الهدى ، المصطفى . . . ولا الأسماء المنقوصة ؛ مثل : الهادى ، الداعى ، المنادى . . . لأن ثبات آخرها على حال واحدة إنما هو ظاهرى بسبب اعتلاله ؛ ولكنه فى التقدير متغير ؛ فهى معربة تقديرًا ؛ بدليل أنها تثنى وتجمع فيتغير آخرها ؛ والمبنى لزومًا لا يثنى ولا يجمع مباشرة ، فنقول فى الرفع : الفتيان ، والفتاتون . وفى النصب والجر : الفتيتين والفتيتين . وكذلك : الهاديان ، والهاديتين ، والهادون ، والهادين . . . وكذا الباقى .

أما بناء اسم لا - أحيانًا - وبعض أنواع المنادى فهو بناء عارض لا أصيل ؛ يزول بزوال سببه ، وهو وجود : « لا » و « النداء » ، فتى زال السبب زال البناء العارض . بخلاف المبنى الأصيل ؛ فإن بناءه دائم . . .

\* \* \*

## المسألة ٧ :

أنواع<sup>(١)</sup> البناء والإعراب ، وعلامات كل منهما<sup>(٢)</sup>

- ١ - للبناء أنواع أصلية ، وأخرى فرعية تنوب عنها . فالأصلية أربعة :
- ١ - السكون<sup>(٣)</sup> - وهو أخفها - ويدخل أقسام الكلمة الثلاثة ؛ فيكون في الاسم ؛ مثل : كَسَمَ ، وَمَنَ . ويكون في الحرف ، مثل : قدْ ، وهلْ . ويكون في الفعل بأنواعه الثلاثة ؛ في الماضي المتصل بضمير رفع متحرك ، ( التاء ، ونا ، ونون النسوة ) ، مثل : حضرتْ ( بفتح التاء ، وضمها ، وكسرها ) حضرنا - النسوة حضرن . وفي الأمر المجرد صحيح الآخر ؛ مثل : اجلسْ واكتبْ .. ، وفي المضارع المتصل بنون النسوة : مثل : الطالبات يتعلمن ويعملن ...
- ٢ - الفتح ، ويدخل أقسام الكلمة الثلاثة ، فيكون في الاسم ؛ مثل : كيفَ ، وأينَ . ويكون في الحرف ؛ مثل : سَوَفَ . وثُمَّ . ويكون في الفعل بأنواعه الثلاثة ؛ في الماضي المجرد ؛ مثل : كَتَبَ ، نَصَرَ ، دعا . مع ملاحظة أن الفتح في : « دعا » وأمثالها - مما هو معتل الآخر بالألف - يكون مقدراً .
- وفي المضارع والأمر عند وجود نون التوكيد في آخرهما ؛ مثل : والله لأسافرن في طلب العلم . سافرن - يا زميل - في طلب العلم .
- ٣ - الضم ، ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل ، فمثال الاسم : حيثُ ، والضم فيه ظاهر . وقد يكون مقدراً في مثل : « سيوبه » عند النداء : تقول : « يا سيوبه » ؛ فهو مبنى على الكسر لفظاً ، وعلى الضم تقديرأً<sup>(٤)</sup> في محل نصب في الحالتين . ومثال الحرف : « منذُ » ( على اعتبارها حرف جر ) .
- أما الضم في آخر الفعل الماضي في مثل : الأبطال حضروا ... فليس بأصلي ،

(١) يرتضى بعض النحاة تسميتها : « بالألقاب » بدلا من الأنواع . ولا مانع من هذا أوداك

(٢) في ص ١١٥ بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة ، وبيان بمض علامات لاتوصف بإعراب ولا بناء .

(٣) ويسمى : الوقف - كما في رقم ٢ من هامش ص ١٠٣ - ويكثر في عبارات الأقدمين ترديد الاثنين .

(٤) ويقولون في إعرابه : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ؛ منع من ظهوره حركة البناء الأصل - وهي الكسر - في محل نصب .



ولأنما هو ضم عارض لمناسبة الواو - كما سبق (١).

٤ - الكسر ، ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل أيضاً ؛ فمثال الاسم : هؤلاء . ومثال الحرف : باء الجر في « بك » . . .

\*\*\*

والعلامات الفرعية التي تنوب عن الأصلية أشهرها خمس :

١ - ينوب عن السكون حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر الممثل الآخر ؛ مثل الفعل : اخش ، وارم ، واسم ؛ في نحو : اصفح عن المعتذر لك ، واخش أن يقطعك ، وارم من ذلك إلى كسب مودته ، واسم بنفسك عن الصغائر . وينوب عن السكون أيضاً حذف النون في فعل الأمر المسند لألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، مثل : اكتبوا ، اكتبوا ، اكتبوا .

٢ - وينوب عن الفتح الكسرة في جمع المؤنث السالم ، المبني ، الواقع اسم « لا » النافية للجنس . نحو : لا مهملات هنا ( في هذا نيابة حركة بناء عن حركة أخرى ) . وينوب عن الفتح أيضاً الياء في المثني المبني ، وفي جمع المذكر السالم المبني ، وإذا وقع أحدهما اسم : « لا » النافية للجنس ، نحو : لا غائبين ، ولا غائبين هنا ( وفي هذه الياء نيابة حرف عن حركة بناء ) .

٣ - وينوب عن الضم الألف في المثني المبني ؛ إذا كان منادى مفرداً (٢) علماً ، نحو : يا محمدان ، أو كان نكرة مقصودة ؛ مثل : يا واقفان اجلسا ؛ لاثنتين معينين ( وهذه نيابة حرف عن حركة بناء ) .

وتنوب الواو عن الضمة في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفرداً علماً . نحو : يا محمدون ( وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضاً ) .

وما تقدم نعلم أن الكسر في البناء لا ينوب عنه شيء ؛ وأن السكون ينوب عنه شيان ، وكذلك الفتح ، والضم . كما نعلم أن الضم والكسر يكونان في الاسم والحرف ، ولا يكونان في الفعل . وفي الجدول التالي تلخيص لكل ما تقدم :-

( ١ ) انظر « ه » في صفحة ٩٩ .

( ٢ ) المفرد في باب المنادى هو : ( ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ) . فالمنادى المضاف مثل : يا سعد الدين أقبل ، والشبيه بالمضاف مثل : يا صانعاً خيراً ترقب جزاءه .  
( وللمنادى باب مستقل في أول الجزء الرابع ) .

## علامات البناء الأصلية ، والفرعية ، ومواضعها

نوع البناء الأصل	ما يدخل عليه من أقسام الكلمة	المثال	ما ينبو عن تلك العلامة
(١) السكون	الاسم . . . . . ← الحرف . . . . . ← (١) - الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، ومنه المتصل الفعل بنون نسوة (٢) - الأمر صحيح الآخر (٣) - المضارع المتصل بآخره نون النسوة	كَمْ - مَن - قَدْ - هَلْ - عرفتُ - عرفنا - الأهـمات حافظن على الأولاد اكتبْ ، واقرأْ ، وتعلمْ العاملات يسرعن	١ - حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر ، مثل : أرض . . ٢ - حذف النون في الأمر المسند إلى ألف الاثنين ، أو : وأو الجماعة ، أو ياء المخاطبة . . .
(٢) الفتح	الاسم . . . . . ← الحرف . . . . . ← (١) - الماضي صحيح الآخر والمعتل الآخر بالألف (١) (٢) - المضارع المتصل بآخره نون التوكيد (٣) - الأمر المتصل بآخره نون التوكيد	أَيْنَ - كَيْفَ - سوف - رَبِّ - ضحك - نظرت - دعاً الصالح ربه والله لتفرحن افرحن	١ - الكسرة في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسم « لا » النافية للجنس ؛ نحو : لا مهملات عندنا ٢ - الياء في المثني المبني ، وجمع المذكر المبني إذا وقع أحدهما اسم « لا » النافية للجنس ؛ نحو : لا صديقين غادران ، لامصلحين مقصرون . . .
(٣) الضم	الاسم ( والضم ظاهر في آخره ) الاسم ( والضم مقدر في آخره ) الحرف . . . . . - الفعل × × × ×	حيثُ ... سيبويه ... منذُ ( حرف جر ) × × × ×	١ - الألف في المثني المبني ؛ إذا كان منادى مفرداً علماً ، أو : نكرة مقصودة ؛ نحو : يا محمدان ؛ يا واقفان اجلسا . ٢ - الواو في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفرداً علماً ؛ نحو : يا محمدون . . .
(٤) الكسر	الاسم . . . . . ← الحرف . . . . . ← الفعل × × × ×	هؤلاء الباء في : بك × × × ×	× × × × × × × × × × × ×

إلى هنا انتهى الكلام على علامات البناء الأصلية والفرعية (٢).

\* \* \*

(١) والفتح مقدر على الألف

(٢) أما بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة فيأتي - في ص ١٠٦ كما ذكرنا - وإلى

ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِّبِنَا  
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٍّ ؛  
وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا  
كَأَيْنَ ، أَمْسٍ ، حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ : كَمْ

( ب ) وللإعراب أنواع أربعة :

١ - الرفع : ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل : سعيدٌ يقومُ ،  
ومثل الخبر والمضارع في قول الشاعر يمدح خبيراً حكيماً :

يَزِنُ الأَمُورَ ؛ كَأَنَّمَا هُوَ صَيَّرَفٌ يَزِنُ النُّضَارَ بِدَقَّةٍ وَحِسَابٍ

٢ - النصب ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل ؛ إن العزيز لن  
يقبل الهوان ، وإن الشريف لن يُقدم على صغار .

٣ - الجر ؛ ويدخل الاسم فقط ؛ مثل : باللهِ أَسْتَعِينُ في كلِّ أمرٍ من  
غيرِ تقصيرٍ في العملِ الناجِعِ .

٤ - الجزم ؛ ويدخل الفعل المضارع فقط ؛ مثل <sup>(١)</sup> : لم أتأخرْ عن إجابة  
الصارخ ، وقول الشاعر :

إذا لم يعيشْ حرّاً بموطنه الفتي فسمِّ الفتي ميتاً ، وموطنه قبراً

فالرفع والنصب يدخلان الأسماء والأفعال ، والجر تختص بالاسم ؛ والجزم  
تختص بالمضارع .

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصلية ، وعلامات فرعية تنوب عنها .

فالعلامات الأصلية أربعة هي : الضمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة  
النصب ، والكسرة في حالة الجر ، والسكون <sup>(٢)</sup> ( أى : عدم وجود حركة ) في حالة  
الجزم ؛ فتقول في الكلمة المرفوعة ( في مثل : سعيدٌ يقومُ ) : مرفوعة ، وعلامة رفعها  
الضمة ؛ وفي الكلمة المنصوبة ( في مثل : إن علياً لن يسافر ) : منصوبة ، وعلامة  
نصبها الفتحة : وفي المجرورة : علامة جرها الكسرة ، وفي المجزومة : علامة جزمها  
السكون <sup>(٣)</sup> . . .

\*\*\*

( ١ ) ومثل قوله تعالى عن نفسه ( لم يلدْ ، ولم يولدْ ، ولم يكنْ له كُفُواً أحد . )

( ٢ ) أو : الوقف . . . ( انظر رقم ٣ من هامش ص ١٠٠ ) .

( ٣ ) وفي الإعراب وعلاماته الأصلية يقول ابن مالك :

والرَّفْعُ والنَّصْبُ اجْعَلْنِ إِعْرَاباً لاسمٍ وفِعْلٍ : نحو : لَنْ أَهَاباً =  
النحو الوافي - أول

أما العلامات الفرعية التي تنوب عن تلك العلامات الأصلية فهي عشر ؛ ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية ، وينوب في بعض آخر حرف عن حركة أصلية<sup>(١)</sup>. وينوب في بعض ثالث حذف حرف عن السكون ؛ ( فيحذف حرف العلة من آخر المضارع المجزوم ، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المضارع المجزوم ) .

والمواضع التي تقع النيابة فيها سبعة ، تسمى : « أبواب الإعراب بالنيابة » ، وهي :

( ١ ) الأسماء الستة<sup>(٢)</sup> . ( ب ) المثنى<sup>(٣)</sup> . ( ح ) جمع المذكر السالم<sup>(٤)</sup> .

( د ) جمع المؤنث السالم<sup>(٥)</sup> . ( هـ ) الاسم الذي لا ينصرف<sup>(٦)</sup> .

( و ) الأفعال الخمسة<sup>(٧)</sup> . ( ز ) الفعل المضارع المعتل الآخر<sup>(٨)</sup> .

والإِسْمُ قد خُصَّصَ بالجَرِّ ؛ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا فَارْفَعَ بَضْمٌ ، وَانْصَبْنَ فَتْحًا ، وَجُرَّ كَسْرًا ، كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسُرُّ هذا ، وكلمة : « الرفع » تعرب مفعولاً به مقدماً للفعل : اجملن . ويعاب هذا بأن فيه تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون ؛ ولا يجوز تقديمه اختياراً - كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٨٠ - وبخاصة إذا كان المعمول ليس شبه جملة - عند من يبيع تقديم شبه الجملة دون غيره من المعمولات - ولكن ضرورة الشعر قضت بالتقديم ، ولا داعي لإعرابه مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المحذوف ؛ لما في ذلك من تهاوت بلاغي . وكلمتا : « فتعا وكسراً » في البيت الأخير منصوبتان على ما يسمى : « نزع الخافض » ( أو : الحذف والإيصال ) ، إذ أصلهما : ( يفتح - بكسر ) وحذف حرف الجر قبلهما فنصب المجرور على ما يسمى : « نزع الخافض ... » . والمشهور أن النصب على نزع الخافض غير قياسي ؛ ( كما سيجيء البيان في موضعه من باب : « تعدية الفعل ولزومه » ، ج ٢ ص ١٣٩ م ٧١ ) حيث قلنا هناك : لا داعي للأخذ بالرأى الذي يعتبره قياساً ؛ لأنه يؤدي إلى الخلط والغموض والإلباس ؛ إذ يقع في وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه ، ولن ينتبه إلى نصبه على نزع الخافض إلا قلة معدودة مشغلة بالشئون اللغوية .

( ١ ) ومن هذا ما يجيء في « ب » ص ١٠٦ .

( ٢ ) حيث تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع ، وتنوب الألف عن الفتحة في حالة النصب ، وتنوب الياء عن الكسرة في حالة الجر . .

( ٣ ) فتنب الألف عن الضمة في حالة الرفع . وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر .

( ٤ ) فتنب الواو عن الضمة في حالة الرفع ، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر .

( ٥ ) فتنب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب .

( ٦ ) فتنب الفتحة عن الكسرة في حالة الجر .

( ٧ ) فتنب النون عن الضمة في حالة الرفع ، وينوب حذف النون عن الفتحة والسكون ، نصباً وجزماً .

( ٨ ) وينوب حذف حرف العلة عن السكون . في حالة الجزم .

وتتلخص الفروع العشرة النائية عن الأصول فيما يأتي :

- ١ - ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف ، هي : الواو ، والألف ، والنون .
- ٢ - ينوب عن الفتحة أربعة أشياء ، هي : الكسرة ، والألف ، والياء ، وحذف النون .
- ٣ - ينوب عن الكسرة شيثان ، هما : الفتحة ، والياء .
- ٤ - ينوب عن السكون حذف حرف ، إما حرف علة في آخر المضارع المعتل المجزوم ، وإما حذف النون من آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومة .  
وفما يلي تفصيل الأحكام الخاصة بكل واحد .

\* \* \*

## زيادة وتفصيل :

ما السبب في أن للبناء علامات خاصة ، وللإعراب أخرى ؟ وهل هناك علامات لا توصف بأنها علامات إعراب ولا بناء ؟ .

( ١ ) قال شارح المفصل <sup>(١)</sup> ما نصه :

« اعلم أن سيبويه وجماعة من البصريين قد فصلوا بين حركات الإعراب وسكونه ، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه ، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً ، فجعلوا الفتح المطلق <sup>(٢)</sup> لقباً للمبنى على الفتح ، والضم لقباً للمبنى على الضم ، وكذلك الكسر ، والوقف <sup>(٣)</sup> .

« وجعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل ، وكذلك الرفع ، والجر ، والجزم ، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً ، — أو مفتوح ، أو مكسور ، أو ساكن — فلا بد من تقييد ، لئلا يدخل « المعرب » في حيز « المبنيات » . أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما ؛ فإذا قالوا هذا الاسم مرفوع عُلِمَ أنه بعامل يجوز زواله ، وحدث عامل آخر يحدث خلاف عمله ، فكان في ذلك فائدة وإيجاز ، لأن قولك : مرفوع ، يكنى عن أن يقال له : مضموم ضمة تزول ، أو ضمة بعامل . وربما خالف في ذلك بعض النحاة ، وسمي ضمة البناء رفعاً وكذلك الفتح ، والكسر ، والوقف . والوجه هو الأول ، لما ذكرناه من القياس ، ووجه الحكمة . » ١٥ .

( ب ) في بعض اللهجات العربية تنقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم ، وتندغم الياءان ، ففي مثل : هُدًى ، يقال : « هُدًى » في كل حالات الإعراب ، فيكون معرباً بالياء التي أصلها الألف بدل حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف ، وهذا مما ناب فيه حرف عن حركة أصلية . وهو من اللهجات الضعيفة التي لا يحسن العمل بها اليوم . ( وسيجيء الكلام عليها في هامش ص ١٨٩ ثم في المكان الأنسب لها ، وهو : باب الإضافة لياء المتكلم ، ج ٣ م ٩٧ ص ١٧٤ ) .

( ح ) قد تكون الكلمة مضبوطة ضبطاً معيناً بعلامة لا توصف بأنها علامة

( ١ ) ج ٣ ص ٨٤ . ( ٢ ) أي : الذي يلزم آخر الكلمة في كل أحوالها .

( ٣ ) هو : السكون ، كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٠٠ .

إعراب أو بناء<sup>(١)</sup>. وإنما هي علامة صوريّة ظاهرية ؛ جاءت لمجرد المماثلة والمشابهة بين ضبط هذه الكلمة المتأخرة وضبط كلمة قبلها مباشرة. ومن هذا قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبْ مَثَلٌ » ، فاستمعوا له . . .

فكلمة : « أَيْ » منادى مبني على الضمّ في محل نصب ، وكلمة : « النَّاسُ » ، عطف بيان . وضممتها ضمة ماثلة ومشابهة « لَأَيَّ » ؛ وهذه الضمة ليست للبناء ولا للإعراب ، وإنما هي ضمة صوريّة ظاهرية ، قصد بها المحاكاة المحضة ، وليس للكلمة « النَّاسُ » محل إعرابي في أشهر قولين ، مع أننا أعربناها عطف بيان . ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً » . فكلمة : « آيَةً » منادى مبني على الضمّ في محل نصب . وكلمة : « النَّفْسُ » عطف بيان ، مضبوطة بالضمة التي جاءت لتكون هذه الكلمة ماثلة لسابقتها في العلامة . وليس لها محل إعرابي ( في أشهر رأيين ) ، بالرغم من إعرابها عطف بيان . وكلمة : « الْمُطْمَئِنَّةُ » ، صفة للنفس ، مضمومة بضمة مشابهة أيضاً .

على أن إيضاح هذا وتفصيله في مكانه الأنسب ، ( وهو باب : « تابع المنادى » ج ٤ م ١٣٠ ص ٤٤ وباب : « الاختصاص » ، ج ٤ م ١٣٩ ص ١١٧ عند الكلام على : « أَيْ وَأَيَّةٌ » فيهما . . . )

وهناك نوع آخر من الألفاظ لا يوصف بأنه معرب أو مبني ولكنه يزداد لغير معنى لغوي - وقد تكون زيادته لمجرد المدح ، أو الذم ، أو التمليح .. وليس له ضبط إعرابي خاص به ، وهذا النوع يسمى : « الأتباع » - بفتح الهمزة - وسيجيء حكمه ( في باب الحال ( ج ٢ م ٨٤ - رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ وفي باب النعت ( ج ٣ م ١١٤ ص ٤٥٢ ) بما ملخصه : أن اللفظ قد يجيء عَرَضًا بعد كلمة تسبقه ؛ فيسأيرها في وزنها ، وفي ضبط آخرها ؛ مثل : محمد حَسَنٌ بَسَنٌ ، واللصُّ شيطانٌ نَيْطَانٌ ، أو : عَفْرِيْتُ نَفْرِيْتُ . . . - ويذكر في إعرابه أنه تبع للأولى ، أَيْ : من أتباعها ، لكن ليس من التوابع الأربعة المعروفة التي هي النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل . . . ولا يجري عليه شيء من أحكام هذه التوابع الأصلية وكل حكمه مقصور على أنه مثل ما قبله في الوزن وضبط الآخر ضبطاً لا يوصف بإعراب ولا بناء . وحركته تختلف اختلافاً واسعاً كذلك عن حركة الإتياع الآتية ، في رقم ٦ من ص ٢٠٠ .

(١) هذا ما أشرنا إليه في آخر ص ٨٧ .

## المسألة ٨ :

١ - الأسماء الستة<sup>(١)</sup>

هي : أبٌ، أخٌ، حمٌ<sup>(٢)</sup>، فمٌ<sup>(٣)</sup>، هنٌ<sup>(٤)</sup>، ذو... بمعنى صاحب<sup>(٥)</sup>. فكل واحد من هذه الستة يرفع - في الأغلب - بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب بالالف نيابة عن الفتحة ، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة ، مثل : اشتهر أبوك بالفضل ، أكرم الناس أباك لفضله ، استمع إلى نصيحة أهلك ... ومثل قول الشاعر :

أَخَوَكَ الَّذِي إِنَّ تَدْعُهُ لِمِلْمَةٍ  
يُجِيبُكَ ، وَإِنْ تَغْضَبَ إِلَى السِّيفِ يَغْضَبُ

وتقول : إِنَّ أَخَاكَ الَّذِي ... - تَمَسَّكَ بِأَخِيكَ الَّذِي ... ومثل هذا يقال في سائر الأسماء الستة .

لكن يشترط لإعراب هذه الأسماء كلها بالحروف السابقة ، أربعة شروط عامة وشروط خاص بكلمة : « فم » ، وآخر خاص بكلمة : « ذو » .

فأما الشروط العامة فهي :

( أ ) أن تكون مفردة ، فلو كانت مثناة أو مجموعة ، أعربت لإعراب المثنى أو الجمع ، نحو : جاء أبوان ، رأيت أبوين ، ذهبت إلى أبوين . جاء آباء ، رأيت آباء ، ذهبت إلى آباء .....

( ب ) أن تكون مُكَبَّرَةً<sup>(٥)</sup> ؛ فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الثلاث

( ١ ) وقد يسميها بعض النحاة : الأسماء الستة المعتلة الآخر ، لأن في آخرها واوا مخدوفة تخفيفاً : إلا : « ذو » . فليس فيها حذف .

( ٢ ) الحم : كل قريب للزوج أو الزوجة ؛ والدأ كان أم غير والد . لكن العرف قصره على الوالد .

( ٣ ) بمعنى شيء ، أي شيء ، وبمعنى الشيء اليسير ، والتافه . وكناية عن كل شيء يستقبح

التصريح به .

( ٤ ) تقول : محمد ذو خلق ؛ وعمل ذو أدب ، ... أي : صاحب خلق ، وصاحب أدب . ومثل قوله

عليه السلام : شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه ، وهؤلاء بوجه .

( ٥ ) غير مصغرة . ( والتصغير النحوي باب مستقل في الجزء الرابع ) .



الأصلية ، في جميع الأحوال ، مثل : هذا أُبَيْتُكَ العالم . . . أن أُبَيْتِكَ عالم . . .  
أقنت بـ أُبَيْتِكَ . . . إلخ .

( ح ) أن تكون مضافة ؛ فإن لم تُضَفْ أعربت بالحركات الأصلية ، مثل :  
تعهد أبٌ ولدَه — أحبَّ الولدُ أبًا — اعتنَ أبٌ —

وقد اجتمع الإعراب بالحروف وبالحركات ، في قول الشاعر :

أبونا أبٌ لو كان للناس كلهم أبًا واحدًا أغناهمو بالمناقبِ

( د ) أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ؛ فإن أضيفت وكانت إضافتها إلى ياء  
المتكلم <sup>(١)</sup> ، فإنها تعرب بحركات أصلية مقدرة قبل الياء . مثل : أبى يحب الحق —  
إن أبى يحب الحق — اقتديت بأبى في ذلك . فكلمة : « أب » في الأمثلة الثلاثة  
مرفوعة بضممة مقدرة قبل الياء ، أو منصوبة بفتحة مقدرة قبل الياء ، أو مجرورة  
بكسرة مقدرة أيضًا <sup>(٢)</sup> . وكذلك باقى الأسماء الستة . إلا « ذو » فإنها لا تضاف لياء  
المتكلم ولا لغيرها من الضمائر المختلفة — كما سيجيء هنا — .

أما الشرط الخاص بكلمة : « فَم » ، فهو حذف « الميم » من آخرها .  
والاقتصار على الفاء وحدها . مثل : ينطق « فوك » بالحكمة . ( أى : فك ) :  
إن « فاك » عذب القول . تجرى كلمة الحق على « فيك » . فإن لم تحذف من آخره  
الميم أعرب « الفم » بالحركات الثلاث الأصلية ؛ سواء أكان مضافًا أم غير  
مضاف ، وعدم إضافته في هذه الحالة أكثر . نحو : هذا « فم » ينطق بالحكمة —  
إن « فمًا » ينطق بالحكمة يجب أن يُسمَعَ — في كل « فم » أداة بيان .

وأما الشرط الخاص بكلمة : « ذو » بمعنى : صاحب <sup>(٣)</sup> ، فهو أن تكون  
إضافتها لاسم ظاهر ، دالٌّ على الجنس <sup>(٤)</sup> ، مثل : رائدى ذو فضل ، وصديقى

( ١ ) سيجيى الكلام على إضافة هذه الأسماء لياء المتكلم ، في الجزء الثالث ، باب : الإضافة لهذه الياء .

( ٢ ) الأحسن في هذه الحالة أن نقول : إنها الكسرة الظاهرة قبل الياء ، لأن الأخذ بهذا الرأى  
أسير وأوضح . ولا داعى للتسكك بالرأى الفلسفى المعقد الذى يقول : إن الكسرة الظاهرة هى لمناسبة ياء  
المتكلم ، وأن كسرة الإعراب مقدرة بسبب الكسرة الظاهرة التى حلت محلها فأخفها . . .

( ٣ ) وهى غير « ذو » المعدودة من أسماء الموصول ، والتى ييجيى الكلام عليها في ص ٣٥٧ .

( ٤ ) سبق الكلام على اسم الجنس في ص ٢١ وما بعدها ، وسيجيى له تفصيل في باب العلم ( ص ٢٨٨ )

والمراد به : ما وضع للمعنى الكلى المجرد ، أى : للصورة الذهنية العامة ؛ مثل علم ، فضل ، حياء  
رجل ، طائر .

## ذو أدب . وقول الشاعر :

= ولا بد أن يكون اسم الجنس هنا اسماً ظاهراً ؛ فلا يجوز إضافة : « ذو » التي من الأسماء الستة إلى ضمير يرجع إلى جنس ؛ مثل : الفضل « ذوه » أنت . كما لا يجوز إضافتها إلى مشتق ، مثل : محمد ذو « فاضل » ولا إلى غلام ، مثل : أنت ذو « على » ولا إلى جملة : مثل : أنت ذو « تقوم » . وفيما يلي بعض البيان والتفصيل لما سبق :

جاء في تاج العروس ، شرح القاموس ، خاصاً بكلمة : « ذو » بمعنى « صاحب » ما نصه :  
( « كلمة صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس » ) . . وقال شارح المفضل - ج ١ ص ٥٣ - ما نصه : ( « إنها لم تدخل إلا وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت : « الذي » وصلة إلى وصف المعارف بالجمل - وكما أتى « بأى » وصلة لنداء ما فيه « الألف واللام » في قولك : يأبها الرجل ، ويأبها الناس » ) اهـ والمراد مما سبق أن أسماء الأجناس جامدة - في الغالب - فليست مشتقة ، ولا مؤولة بالمشتق ؛ فلا تصلح أن تقع نعتاً ، ولا غيره مما يتطلب الاشتقاق الصريح أو المؤول - كالحال واندمت - فجاءت : « ذو » قبل اسم الجنس - وهى ما يؤول بالمشتق - لتكون وسيلة للوصف به ، مع إعرابها هى الصفة المضافة ، وإعراب اسم الجنس هو المضاف إليه المحرور .

فإن وقعت صفة لنكرة وجب أن يكون اسم الجنس ( وهو المضاف إليه ) نكرة ، وإن وقعت صفة لمعرفة وجب أن يكون اسم الجنس ( وهو : المضاف إليه ) معرفة بالألف واللام ، ولا يصح أن تصاف : « ذو » التي بمعنى : « صاحب » إلى علم ، ولا إلى ضمير ما دام الغرض من مجيئها التوصل بها إلى الوصف باسم الجنس . فإن لم يكن الغرض من مجيئها هو هذا التوصل فالصحيح أنها تدخل على الأعلام والمضمرات . وأمثلة هذا كثيرة في كلام العرب ؛ منها : « ذو الخلصة » ، ( الخلصة : اسم صنم . و « ذو » كناية عن بيته ) ومنها ذو رُعَيْن ، وذو جَدَن ، وذو يَزَن ، وذو المجاز ... وكل هذه اعلام سبقها « ذو » أى : أعلام مصدرة بكلمة مستقلة هى : « ذو » ومن أمثلة دخولها على الضمير قول كعب بن زهير :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَقَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذُووَهَا

وقول الأحمص :

ولكن رَجَوْنَا منك مثل الذى به صَرَفْنَا قَدِيمًا من ذويك الأوائل

وقول الآخر : إِنَّمَا يَصْطَنعُ الْمَعَةُ رَوْفٌ فِي النَّاسِ ذُووُهُ

« وقالوا : جاء من ذى نفسه ، ومن ذات نفسه ، أى : طائفاً . - ( راجع تاج العروس ج ١٠

مادة : « ذو » - ) . . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

ماضرى حسد الشام ولم ينزل ذو الفضل يحسده ذوو التقصير

ولا قيمة للتعليل أو التأويل الذى يردده شارح المفضل ( ج ١ ص ٥٣ ) محاولاً به أن يجعل الضمير

المضاف إليه في بعض الأمثلة السابقة قريباً من اسم الجنس ، فيستأخ مع أن تكون « ذو » هى المضاف . . . لا قيمة لهذا بعد أن نفى العرب بإضافتها إلى الضمير والعلم ، وتعددت الأمثلة الفصيحة الواردة عنهم ، والتى لا تحتاج إلى تعليل ولا تأويل إلا صحة ورودها .

وإذا وقعت كلمة : « ذو » صدر اسم جنس لا يعقل وأريد جمعه وجب جمعه مؤنثاً سالماً ؛ نحو : مضى =

وَمَنْ لَا يَسْكُنُ ذَا نَصِيرٍ يَوْمَ حَقِّهِ يُغْلَبْ عَلَيْهِ ذُو النَّصِيرِ، وَيُضْهِدُ<sup>(١)</sup>

وما سبق هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة، ولذلك كان أحقها بالتباع، وأنسبها للمحاكاة، دون غيره. إلا كلمة: «هَن» فإن الأكثر فيها مراعاة النقص في آخرها، ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك. والمراد بمراعاة النقص في آخرها أن أصلها «هَنَوُ»، على ثلاثة أحرف، ثم نقصت منها الواو؛ بخذفها للتخفيف، سماعاً عن العرب، وصارت الحركات الأصلية تجري على النون، وكأنها الحرف الأخير في الكلمة. فعند الإضافة لا تُردُّ الواو المحذوفة؛ فحكم كلمة: «هَن» في حالة الإضافة كحكمها في عدمها، تقول: هذا «هَنٌ»، أهملت «هَنًا» — لم ألتفت إلى «هَنٍ». وتقول: «هَنٌ»<sup>(٢)</sup> المال قليل النفع. إن «هَنَ» المال قليل النفع. لم أنتفع «بهَنَ» المال. لكن يجوز فيها — بقلة — الإعراب بالحروف، تقول: هذا هَنَوُ المال، وأخذت هَنًا المال، ولم أنظر إلى هَنِي المال.

وإذا كان الإعراب بالحروف بشروطه السابقة هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة إلا كلمة: «هَن» فإن هناك لغة أخرى تليه في الشهرة والقوة؛ هي: «القَصْر» في ثلاثة أسماء: «أَبٌ»، و«أَخٌ»، و«حَمٌ»، دون «ذو»، و«هَن»<sup>(٣)</sup>، و«فَم»<sup>(٤)</sup>. . . ومعنى القصر: إثبات ألف<sup>(٥)</sup> في آخر كل من

= ذُو الْقَعْدَةِ، وذَوَاتِ الْقَعْدَةِ. ومثل هذا يقال في اسم الجنس المصدر بكلمة: «ابن» أو: أخ، نحو: ابن آوى وبنات آوى، وأخ الجحر (لثعبان) وأخوات الجحر.

(وسيجيء لهذا إشارة في ج من ص ١٧١ عند الكلام على جمع المؤنث السالم، وبيان في الجزء الرابع، آخر باب جمع التكسير ص ٦٢٢ م ١٧٤ وفيه بعض الأحكام الهامة).

هذا، ولكلمة «ذو»، و«ذات» استعمالاً أدبية دقيقة، (بيانها في مكانها المناسب ج ٣ ص ٤٢ م ٩٣ باب: الإضافة. وكذلك ج ٢ باب الظرف م ٧٩ — ص ٢٥٥ م ٧٩).

ولكلمة: «ذات» بيان موجز في آخر الهامش من ص ٣٥٧ وهو مقصور على بعض استعمالاتها، والنسب إليها.

وهي تختلف اختلافاً تاماً عن «ذو» التي هي اسم موصول؛ بمعنى: «الذي». مثل جاء «ذو» قام. أي: جاء الذي قام؛ فإن الموصولة تلازمها الواو — غالباً — في أحوالها المختلفة، وتكون مبنية على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، — كما سيجيء في باب الموصول. ص ٣٥٧.

(١) يَضْهِدُ: يُقْهَرُ وَيُغْلَبُ. (٢) الشيء النافه منه.

(٣) ونقل بعض النحاة «القصر» في هذه الكلمة. (كما سيجيء في رقم ١ من هاش ص ١١٣)

(٤) في الأغلب.

(٥) وهذه الألف منقلبة عن الواو المحذوفة من آخر كل واحدة، فصارت كالألف المقصور =

الثلاثة الأولى في جميع أحوالها ، مع إعرابها بحركات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجراً ؛ مثل : أباك كريم ، إن أباك كريم ، أثبتت على أباك . فكلمة : «أبا» قد لزمها الألف في أحوالها الثلاث ، كما تلزم في آخر الاسم المعرب المقصور ، وهي مرفوعة بضممة مقدرة على الألف ، أو منصوبة بفتحة مقدرة عليها ، أو مجرورة بكسرة مقدرة عليها ، فهي في هذا الإعراب كالمقصور .

وهناك لغة ثالثة تأتي بعد هذه في القوة والذيع ، وهي لغة النقص السابقة ، فتدخل في : «أب» و «أخ» و «حم» ، كما دخلت في : «هن» ، ولا تدخل في : «ذو» ولا «فم» إذا كان بغير الميم . تقول كان أبك مخلصاً . إن أبك مخلص ، سررت من أبك لإخلاصه... وكذا الباقي . فكلمة : «أب» مرفوعة بضممة ظاهرة على الباء ، أو منصوبة بفتحة ظاهرة ، أو مجرورة بكسرة ظاهرة<sup>(١)</sup> . ومثل هذا يقال في «أخ» و «حم» كما قيل : في «أب» وفي «هن» .

= ( وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة ، كالهدي ، والرضا ، والمصطفى ) . وهذا جار على أن أصلها : «أبو» ، و «أخو» و «حمو» - كما في رقم ١ الآتي - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ؛ هكذا يقول النحاة .

والحق أن أهل اللغة التي تلزم آخرها الألف لم ينظروا إلى ما يسمى أصل الواو ، ولم يعرفوا قلب الحروف ، ولا أمثال هذا . وإنما نطقوا عن فطرة وطبيعة : فهم يلزمون آخرها الألف بغير تعليل إلا النطق بها . «ملاحظة» : إذا حذف من الاسم الثلاثي أحد أصوله فإن جاءت همزة الوصل عوضاً عن المحذوف لم يصح إرجاعه في التثنية وجمع المؤنث السالم . أما إذا لم تأت همزة التعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاعه . إن كان يرجع عند الإضافة . وتطبيقاً لهذا الحكم ترجع - في الحاتين السالفتين - اللام المحذوفة من الثلاثي ؛ لأنها ترجع عند إضافته ؛ فيقال في : ( قاض - شج - أب - أخ - حم - ... ) : قاضيان - شجيان - أبوان - أخوان - حموان ... لأنه يقال في الإضافة : قاضينا - شجينا - أبوه - أخوه - حموه ... وشذ : أبسان وأخان ...

أما الذي لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية ، وجمع المؤنث السالم ، نحو : اسم - ابن - يد - دم - غد - فم - سنة ... ؛ فيقال : اسمان - ابنان - يدان - دمان - غدان - فنان - ستان . وشذ : فسوان ، وفسميان ، ومن الضرورة قول الشاعر :

فلو أننا على حجر دُبَحْنَا جرى الدميان بالخبر اليقين

وقول الآخر : يديان بيضاوان عند محلّم

( محلم ، بكسر اللام : اسم رجل ) وستجىء إشارة لهذا الضابط عند الكلام على المثني ( في «ح» من ص ١٣٥ وفي آخر رقم ١ من هامش ص ١٦٤ ) .  
( ١ ) أساس هذه اللغة : مراعاة النقص في تلك الكلمات الثلاث ، والاعتداد به ؛ فقد كان =

ومما سبق نعلم أن الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب وقوة كل علامة .

الأولى : الإعراب بالحروف ، وهو الأشهر ، والأقوى ، إلا في كلمة : « هن » فالأحسن فيها النقص ؛ كما سبق .

الثانية : القصر ، وهو في المنزلة الثانية من الشهرة والقوة بعد الإعراب بالحروف ، ويدخل ثلاثة أسماء ، ولا يدخل « ذو » ولا « فم » محذوف الميم ، لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحرف . ولا يدخل : « هن » <sup>(١)</sup> .

الثالثة : النقص ، وهو في المنزلة الأخيرة ، يدخل أربعة أسماء ، ولا يدخل « ذو » ولا « فم » محذوف الميم . لأن هذين الاسمين . ملازمان للإعراب بالحروف عند استيفائهما الشروط - كما سبق - .

فن الأسماء الستة ما فيه لغة واحدة وهو « ذو » و « فم » بغير ميم . وما فيه لغتان ، وهو « هن » .

وما فيه ثلاث لغات وهو أب ، أخ ، حم <sup>(٢)</sup> .

= آخر كل واحدة منها في الأصل : « الواو » ( أبَو - أَعَو حَمَو - كما في رقم ٥ من ص ١١١ ) حذف الواو تخفيفاً ؛ فلا ترجع عند الإضافة . بل يستغنى عنها في كل الأحوال . والحق هنا هو ما قلناه في سابقه ؛ أن التعليل الصحيح هو نطق العرب الفصحاء .

( ١ ) نقل بعض النحاة فيها القصر ، أيضاً - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ١١١ -

( ٢ ) على ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم قول ابن مالك :

وارفع بواو وانصب بالالف واجرر بياء - ما من الأسماء أضيف  
من ذاك : « ذو » ، إن صُحِبَ أباناً والقَم حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بَانَا  
« أب » ، « أخ » ، « حم » ، كذلك « وهن » والنقص في هذا الأخير أحسن  
وفي « أب » وتالييه يندُر . . وقصرهما من نقصهن أشهر  
في البيت الأول : بين الحروف الثلاثة النابتة عن الحركات الأصلية الثلاث ؛ وتلك الحروف هي : الواو ، والالف ، والياء .

وفي البيت الثاني : صرح أن من الأسماء الستة : « ذو » ، بشرط أن يبين محبة ، أى : يدل على محبة ؛ بأن يكون بمعنى : « صاحب » . وأن منها : « الفم » بشرط أن تبين ( أى : تنفصل ) منه الميم .

وفي البيت الثالث والرابع : أوضح أربعة . وصرح بأن النقص في كلمة : « هن » أحسن من الإعراب بالحروف .. وأما أب وأخ وحم فالتقص نادر فيها - مع جوازه - ، ولكن القصر أحسن .

.....  
 .....

## زيادة وتفصيل :

(١) بالرغم من تلك اللغات المتعددة التي وردت عن العرب في الأسماء الستة ، يجدر بنا أن نقصر على اللغة الأولى التي هي أشهر تلك اللغات وأفصحها ، وأن نهمل ما عداها (١) - ، حرصاً على التيسير ، ومنعاً للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعددة .

وقد يقال : ما الفائدة من عرض تلك اللغات إذا ؟ .

إن فائدتها هي لبعض الدارسين المتخصصين وأشباههم ؛ إذ تعينهم على فهم النصوص القديمة ، المتضمنة تلك اللهجات التي لا تروفتنا اليوم محاكاتها ، ولا القياس عليها ، ولا ترك الأشهر الأفصح من أجلها .

(ب) جرى العرف على التسمية ببعض الأسماء الستة السالفة ، مثل : أبو بكر - أبو الفضل - ذى النون - ذى يَزَن . . . . . فإذا سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفية للشروط جاز في العلم المنقول منها أحد أمرين :

أولهما : إعرابه بالحروف - ، كما كان يُعْرَب أولاً قبل نقله إلى العلامية - كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابية الأخرى التي تجري على تلك الأسماء الستة ؛ بالشروط والقيود التي سبقت عند الكلام عليها ، أي : أن كل ما يصح في الأسماء الستة المستوفية للشروط قبل التسمية بها يصح لإجراؤه عليها بعد التسمية .

ثانيهما : وهو الأنسب أن يلتزم العلم صورة واحدة في جميع الأساليب ، مهما اختلفت العوامل الإعرابية ، وهذه الصورة هي التي سمي بها ، واشتهر ، فيقال - مثلاً - ( كان « أبو بكر » رفيق الرسول عليه السلام في الهجرة ) - ( إن « أبو بكر » من أعظم الصحابة رضوان الله عليهم ) - ( أننى الرسول عليه السلام على « أبو بكر » خير الثناء ) . . . فكلية : « أبو » ونظائرها من كل علم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره ، ويكون معها عربياً بعلامة مقدرة ، سواء أكانت العلامة حرفاً أم حركة ، على حسب اللغات المختلفة السالفة (٢) . . .

(١) مع أن محاكاة صحيحة .

(٢) وإنما كان هذا الوجه أنسب وأولى لمطابقته للواقع الحقيقي ، البعيد عن اللبس ، ولأن بعض المعاملات الرسمية الآن لا تجري إلا على أساس الاسم الرسمي المدون في السجلات الحكومية ( انظر سبباً مماثلاً في : « - » من ص ١٢٥ ) .

وإنما تكون العلامة مقدرة إذا لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة ، ففي المثال السابق — كان أبو بكر رفيق الرسول ... — تُعرب كلمة : « أبو » اسم « كان » مرفوعاً بالواو الظاهرة ، ولا داعي للتقدير في هذه الصورة ؛ لوجود الواو الظاهرة التي تصلح أن تكون علامة إعرابية مناسبة . وكذلك لو كان العلم هو : « أبا بكر » أو « أبي بكر » فإننا نقول في مثل : (إن أبا بكر عظيم) إنه منصوب بالألف الظاهرة ، ولا داعي للتقدير ، وفي مثل : (اقتد بأبي بكر ...) إنه مجرور بالياء الظاهرة أيضاً .

( ح ) إذا أعرب أحد الأسماء الستة بالحروف ، وأضيف إلى اسم أوله ساكن ( مثل : جاء أبو المكارم ، ورأيت أبا المكارم ، وقصدت إلى أبي المكارم ) فإن حرف الإعراب وهو : الواو ، أو الألف ، أو الياء — يحدف في النطق ، لا في الكتابة . وحدفه لالتقاء الساكنين ؛ فهو محذوف لعله ، فكأنه موجود . فعند الإعراب نقول : « أبو » مرفوع بواو مقدرة نطقاً ، و « أبا » منصوب بألف مقدرة نطقاً ، و « أبي » مجرور بياء مقدرة نطقاً ؛ فيكون هذا من نوع : « الإعراب التقديرى » ؛ بحسب مراعاة النطق . أما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدير .

( د ) من الأساليب العربية الفصيحة : « لا أبا له . . . » أو : « لا أبا لفلان ... »<sup>(٢)</sup> فما إعراب كلمة : « أبا » إذا وقعت بعدها اللام الجارة للضمير الغائب ، أو لغيره من الضمائر ، أو الأسماء الظاهرة ؟ .

يرى بعض النحاة أنها اسم « لا » منصوبة بالألف ، ومضافة إلى الضمير أو غيره مما بعد اللام ، واللام التي بينهما زائدة ، ومع أنها زائدة هي التي جرت ما بعدها ، وليس المضاف ، فالمضاف في هذا المثال — وأشباهه — لا يعمل في المضاف

(١) راجع رقم ١ ص ٢٠٤ — الآتية ؛ ففيها ضابط أفضل وفيها إشارة إلى قرار مفيد للمجمع القنوي مسجل في رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ .

(٢) هذا التركيب قد يراد به : المبالغة في المدح ، وأن الممدوح لا ينسب لأحد ؛ فهو معجزة تولى الله إظهارها على غير ما يعرف البشر ؛ فثله كعيسى عليه السلام . وقد يراد به المبالغة ، في الذم ، وأنه لقيط ، ( أى ، مولود غير شرعى ) . ولكن الأكثر أن يراد به الدعاء عليه بعدم الناصر . وكلمة : « أبا » هنا ليست معرفة بالإضافة ؛ لأن إضافتها غير محضة — كما سيبنىء في باب « الإضافة » — ٣ ص ٤٦ م ٩٣ — بإضافتها كإضافة كلمة : « مثل » في نحو : مثلك كريم ؛ لأنه لم يقصد نفي أب معين ، بل هو ومن يشبهه ؛ إذ هو دعاء بعدم الناصر مطلقاً . وفي باب : « لا » بيان مفيد عن معنى هذا الأسلوب ، وإعرابه .

.....  
 .....

إليه . والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر : « لا » (١) .

وفي هذا الإعراب خروج على القواعد العامة التي تقضى بأن المضاف يعمل في المضاف إليه . وفيه أيضاً أن اسم « لا » النافية للجنس وقع معرفة ؛ لإضافته إلى الضمير ، أو غيره من المعارف ، مع أن اسم « لا » المفرد لا يكون معرفة ... و... و...

وقد أجابوا عن هذا إجابة ضعيفة ؛ حيث قالوا : إن كلمة « أبا » ذات اعتبارين ؛ فهي بحسب الظاهر غير مضافة لوجود الفاصل بينهما ، فهي باقية على التنكير ، وليست معرفة ؛ والإضافة غير محضة ؛ وإذ لا مانع من أن تكون اسم « لا » النافية للجنس . وكان حقها البناء على الفتح ؛ لكنها لم تبن للاعتبار الثاني ؛ وهو مراعاة الحقيقة الواقعة التي تقضى بأنها مضافة ؛ فنُصِبَتْ بالألف لهذا ، وصارت معرفة لا مبنية .

وكل هذا كلام ضعيف ، ويزداد ضعفه وضوحاً حين نراه لا يصلح في بعض الحالات ، ولا يصدق عليها ، كالتى في قولهم : « لا أبألى » فقد وقعت كلمة : « أبا » في الأسلوب معرفة بالحرف ، فإن اعتبرناها مضافة في الحقيقة لباء المتكلم لم يصح إعرابها بالحرف ، لأن المضاف من الأسماء الستة لباء المتكلم لا يصح إعرابه بالحرف . وإن اعتبرناها غير مضافة أصلاً مراعاة للظاهر - بسبب وجود حرف اللام الفاصل - لم يصح إعرابها بالحرف أيضاً ، فهي على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف .

وأحسن رأى من النواحي المختلفة هو اعتبار كلمة : « أبا » اسم « لا » ، وغير مضافة ، بل مبنية على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف دائماً في جميع الحالات ، وأنها خالية من التنوين بسبب هذا البناء .

ويرى بعض النحاة إعراباً آخر ، هو : بناء كلمة « أبا » على فتح مقدر على آخرها منع من ظهوره التعذر ، باعتبار هذه الألف أصلية من بنية الكلمة كالألف التي في آخر كلمة « هذا » فكلاهما عنده حرف أصلى تقدر عليه علامات البناء . ولا يعتبره حرفاً زائداً جىء به ليكون علامة لإعراب (٢) .

والخلاف شكلى ، لا أثر له . وهو يقوم على اعتبار الألف الأخيرة زائدة ، أو أصلية . وسيجىء لهذه المسألة إشارة أخرى في باب « لا » .

(١) وكيف يتعلقان مع أن حرف الجر زائد ؟

(٢) راجع حاشية المفردى ، ج ١ أول باب « لا » النافية للجنس .



## المسألة ٩ :

## ب - المثني .

- ( أ ) أضواء نجم . راقب الفلكي نجماً . اهتديت بنجم .  
 ( ب ) أضواء نجمان . راقب الفلكي نجمين . اهتديت بنجمين .

تدل كلمة : « نجم » في الأمثلة الأولى : « أ » على أنه واحد . وحين زدنا في آخرها الألف والنون ، أو الياء المفتوح ما قبلها ، وبعدها النون المكسورة - دلت الكلمة دلالة عددية على اثنين ؛ كما في أمثلة : « ب » واستغنيا بزيادة الحرفين عن أن نقول : ( أضواء نجم ونجم . راقب الفلكي نجماً ونجماً . اهتديت بنجم ونجم . )  
 أى : أننا اكتفينا بهذه الزيادة بدلا من عطف كلمة على نظيرتها الموافقة لها تمام الموافقة في الحروف ، والحركات ، والمعنى العام . فكلمة : « نجمان » أو « نجمين » وما أشبههما تسمى : « مثني » ، وهو :

( اسم يدل على اثنين <sup>(١)</sup> ، متفقين في الحروف ، والحركات ، والمعنى ؛ بسبب زيادة في آخره <sup>(٢)</sup> تغني عن العاطف <sup>(٣)</sup> والمعطوف . وهذه الزيادة هي الألف وبعدها نون مكسورة <sup>(٤)</sup> ، أو الياء وقبلها فتحة ، وبعدها نون مكسورة .

( ١ ) الدلالة على اثنين قد تكون حقيقية وقد تكون مجازية . فالحقيقية : هي التي تكون بلفظ المثني الصريح المستوفى للشروط الآتية ؛ مثل : الفارسيين - الحبثيين ... المحمدين ... وغير هذا مما يدل على معنى حقيقية لا مجازاً ، ولا اشتراكاً معنوياً بين المثني وغيره ، كالضمير « نا » فإنه مشترك يصلح من جهة المعنى للمثنى وغيره . في نحو : قمنا ، وذهبنا لزيارة الصديق .  
 وغير الحقيقية : هي التي تدل على التثنية توسعاً ومجازاً ، كقول الشاعر :

إِنْ لِلخَيْرِ وللشر مَدَى وَكَلَّا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

( أى : كلا ذلك الخير والشر ، مواجهة ، وطريق واضح ) فكلمة : « ذا » تدل في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكور ، ولكنها تدل بمعناها هنا على المثني ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر من الخير والشر ، وهذه الدلالة مجازية لأن دلالة « ذا » على غير المفرد مجازية .

( راجع ج ٣ باب : الإضافة - م ٩٥ ص ٨٩ عند الكلام على كلا وكلتا . )

( ٢ ) أى : أن تلك الدلالة هي بسبب الزيادة التي في آخره .

( ٣ ) وهو : حرف العطف .

( ٤ ) سيجي الكلام على فائدة هذه النون ، وحركتها ، وحكمتها ، عند الكلام على فائدة نون جمع المذكور السالم وحركتها ( ص ١٥٦ ) .

فليس من المثني ما يأتي :

- ١ - ما يدل على مفرد ؛ مثل : نَجْم . وَرَجْلَان<sup>(١)</sup> . ولا مثل : شعبان ، ومرؤان ، وبَحْرَيْن ... ، مما أصله مثني ثم سُمِّيَ به واحد<sup>(٢)</sup> .
- ٢ - ما يدل على أكثر من اثنين ؛ كالجمع ؛ مثل : نجوم ، وصِنوان<sup>(٣)</sup> . . .
- وكاسم الجمع<sup>(٤)</sup> . مثل : قوم ، ورهظ . . .

٣ - ما يدل على اثنين<sup>(٥)</sup> ، ولكنهما مختلفان في لفظيهما ، مثل : الأبوين ؛ للأب والأم . أو : مختلفان في حركات أحرفهما ؛ كالعُمَريين ؛ لِعُمَرَ بن الخطاب ، وعَمَرُو بن هِشَام ، المعروف ؛ « بأبي جهل » ، أو مختلفان في المعنى دون الحروف وحركاتها ؛ كالعينين ؛ تريد بإحداهما العين الباصرة ، وبالأخرى البئر<sup>(٦)</sup> ، فلا يسمى شيء من هذا كله مثني حقيقة ، وإنما هو ملحق

- (١) بمعنى : ماش (غير راكب) ؛ تقول : على رجلان ؛ أى : ماش ؛ وليس براكب .
  - (٢) سيجىء الكلام تفصيلاً على حكم المثني المسمى به - في « ج من ص ١٢٥ - .
  - (٣) تقول : بعض الشجر صِنوان ؛ فهو جمع مفرد ؛ صنو ، والصننو : الشجرة التي تنشا مع اختها في أصل واحد ؛ فهما شجرتان ، مشتركتان في الساق ، وتنفصل كل واحدة عند أعلى الساق .
  - (٤) تعريفه في رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ .
  - (٥) سيجىء في - ٨ - من ص ١٥٨ أن المثني قد يكون لفظه في ظاهره دالا على الثنية ومعناه الجمع
  - (٦) وأمثال هذا ؛ من كل لفظين مشتركين في الحروف ، والحركات ؛ تريد بأحدهما معنى ، وبالأخر معنى يخالفه على سبيل الحقيقة ؛ كالمثال السابق ، أو على سبيل المجاز ؛ مثل : (القلم أحد اللسانين) . وتقول جمهرة النحاة : إن ذلك كله مقصور على ماورد عن العرب ، وسمع منهم . كما أن العمريين والأبوين وغيرهما مقصور عليهم ؛ شأن كل اسمين يراد تثنيتهما مع وجود اختلاف بين مفرديهما ، وأحدهما أهم من الآخر . فقد كان العرب يرجحون الأهم ويغلبونه بإجراء الثنية على لفظه وحده ، ثم يجعلون معنى المثني شاملا لهما معاً ، منطبقاً عليهما ، وهذا ما يسمى : « التغليب » وما ورد منه ملحق بالمثني ، وليس مثني حقيقة .
- والخير أن يكون التغليب قياساً عند وجود قرينة تدل على المراد بغير لبس : كما لو أقبل شخصان معروفان واسم أحدهما : محمد ، والآخر على ؛ فقلت : جاء العليان أو الحمدان ؛ لكثرة تلازمهما ، أو شدة تشابههما في أمر واضح . وبهذا الرأي العمل النافع يقول بعض الباحثين القدامى والمحدثين ؛ والأخذ به حسن ومفيد .

هذا ، والشائع عند العرب تغليب الأقوى والأقدر « في الثنية كالأبوين » . للأب والأم ، وتارة يغلبون الأخف نطقاً كالعُمَريين ، لأبي بكر وعمر ، وتارة يغلبون الأعظم في اتساعه أوصافه . . . كقوله تعالى وما يستوي البحرين ، هذا عذب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح أجاج . في الآية تغليب للبحر على النهر . كما يكثر عندهم تغليب المذكر على المؤنث ، كقولهم : « القمران » في الشمس والقمر ، والعاقل على غيره ؛ في مثل : صالح والعصفور ، يقال : الصالحان يغردان . . . ولم يغلبوا المؤنث إلا في قليل من الحالات ، أشهرها :

١ - قولهم : ضُبُعان ، يريدون : الضبُع الأنثى وفحلها . (ويقال للأنثى « ضُبُع » ولفحلها ضُبُعَان ) فاختراروا اللفظ الخاص بالأنثى ، ونثوه ، وأطلقوه عليهما معاً ؛ تغليفاً للأنثى .

٤ - ما يدل على اثنين متفقين في المعنى والحروف وحركاتها ولكن من طريق العطف بالواو ، لا من طريق الزيادة السالفة ؛ مثل : أضاء نجم ونجم .

٥ - ما يدل على اثنين ، ولكن من طريق الوضع اللغوي ، لا من طريق تلك الزيادة ، مثل : شَفَع ( ضد فَرَد ، ووتر ) . ومثل زَوْج وزَكَا ، وهما بمعنى شَفَع . فكل واحدة من هذه الكلمات تدل دلالة لغوية على قسمين متماثلين متساويين تماماً ( وهى القسمة الزوجية ضد الفردية ) . فهى تدل على التثنية ضمناً ، ولكن من غير أن يكون فى آخرها الزيادة السالفة .

= ب - قولم : فرغت من كتابة رسالتى لثلاث بين يوم وليلة ( أى : لثلاث محصورة بين كونها أياماً وكونها ليالى ) . وضابط هذه المسألة : أن يكون معنا عدد تمييزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعمل وهما مفصولان من العدد بكلمة : « بين » .

وقد غلبوا فى المثال السابق التأنيث على التذكير ؛ بدليل أن اسم العدد خال من علامة التأنيث ، وهو لا يخلو منها إلا فى حالات ، أهمها : أن يكون المعدود المذكور متأخراً فى الجملة ، مؤنثاً خالصاً - بألا يكون معه مذكر - أو مؤنثاً تغليباً ؛ بأن يكون معه مذكر ، ليس له الأهمية والتغليب . ومن أمثله أيضاً : قالت تسعاً بين رجل وامرأة ، قرأت عشرا بين كتاب وكراسة . . . إلخ . وهذه المسألة تحة فى ج ٤ « باب العدد » - تذكيره وتأنيثه - م ١٦٥ ص ٥٠٢ لمناسبة هنالك .

ج - المروتان : الصفا والمروة ، وهما جيلان بمكة المكرمة . والتغليب للمروة المؤنثة .

أما « التغليب » فى الجمع فيجئ فى رقم ١ من هامش ص ١٣٩ .

( ١ ) النحاة هم الذين يطلقون اسم : « الملحق بالمثنى » على كل كلمة تعرب بإعراب المثنى ، وليست مثنى حقيقياً ؛ بسبب فقدانها أحد الشروط الخاصة بالمثنى الحقيقى . ويشترطون فى الملحق أن يكون مسموعاً ( والحق أنه قد يتقاس - أحياناً - كما سبق فى التغليب ) . أما اللغويون فيطلقون . « المثنى » على كل ما يعرب بإعراب المثنى ؛ سواء أكان مثنى حقيقياً أم ملحوقاً به . فالمسألة مجرد اصطلاح ، ولا مانع من استعمال هذه التسمية أو تلك ، بشرط مراعاة الأحكام الخاصة بكل عند الاستعمال .

وشبيه بهذا ما اصطلاح عليه النحاة من « الجمع » و « اسم الجمع » - . وفى رقم ( ٢ ) من هامش ص ١٤٨ تعريف لاسم الجمع - فى حين يطلق اللغويون عليهما اسماً واحداً هو : الجمع . وقد يكون المراد عند اللغويين من الاسم المجموع - اثنين ؛ لأن الجمع فى اصطلاحهم يطلق على الاثنين ، كما يطلق على ما زاد على الاثنين ويؤيد هذا شواهد كثيرة فصيحة ، فى مقدمتها القرآن . قال تعالى : « ودَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فى الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَمٌّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ » وقوله تعالى : « إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا » وقوله تعالى : ( وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأْيُهُمْ لى سَاجِدِينَ ) وقول أبى ذؤيب الهذلى فى رثاء أبنائه الخمسة الذين ماتوا بالطاعون :

العينُ بَعْدَهُمُو كَأَنَّ حِدَاقَهَا سُجِلَتْ بِشَوْكٍ ؛ فَبِئْسَ عَوْرًا تَدْمَعُ

فأطلق الجمع فى قوله : حداقها - وهى جمع : « حدقة » - وأراد الاثنين ( كما جاء فى حاشية ياسين على التصريح ج ٢ أول باب المضاف لياء المتكلم ) ونظر رقم ٢ من هامش ١٣٧ ثم « ز » من ص ١٦٠ .

« ملاحظتهامة » : من الضوابط اللغوية ما صرح به النحاة ، وملخصه :

أن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه - بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل : أى : إلى ما اشتمل على المضاف - يجوز فيه الأفراد ، والتثنية ، والجمع . والأفضل الجمع نحو قوله تعالى : « إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا » . وتقول : تصدقت برأس الكباشين - أو رأسى الكباشين ، أو روسهما . = النحو الوافى - أول

ومثلها : « كلاً » فإنها تدل على شيئين متساويين أو غير متساويين ، ولكن من غير زيادة في آخرها ، فهذه ملحقة بالمتنى .

٦ - ما يدل على اثنين ، وفي آخره زيادة ، ولكنها لا تغنى عن العاطف والمعطوف ؛ مثل : كلتا - اثنان - اثنان أو : ثنتان ؛ فليس لواحدة من هذه الكلمات مفرد مسموع عن العرب ، على الرغم من وجود زيادة في آخرها <sup>(١)</sup> ، ولهذا تعد ملحقة بالمتنى ، وليست متنى حقيقة .

حكم المتنى : أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة . وبعدها نون مكسورة <sup>(٢)</sup> ؛ مثل : يتحرك الكوكبان . وينصب بالياء نيابة عن الفتحة ، وهذه الياء قبلها فتحة وبعدها نون مكسورة ؛ مثل : شاهدت الكوكبتين . ويجر بالياء نيابة عن الكسرة وقبلها فتحة ، وبعدها نون مكسورة ، مثل : فرحت بالكوكبتين .

هذا هو أشهر الآراء <sup>(٣)</sup> في إعرابه وإعراب ملحقاته <sup>(٤)</sup> ، (ومنها كلا ، وكلتا ، واثنان . واثنان ، أو ثنتان) <sup>(٥)</sup> . إلا أن كلا وكلتا لا تعربان بهذه الحروف إلا إذا أضيفتا للضمير ؛ الدال على التثنية ؛ سواء أكانتا للتوكيد ، أم لغيره ،

= وإنما فضل الجمع على التثنية لأن المتضايين كالشيء الواحد ، فكروا الجمع بين تثنيتهما ، ولأن المتنى جمع في المعنى . وفضل الجمع على الأفراد لأن المتنى جمع في المعنى - كما سلف - والأفراد ليس كذلك ؛ فهو أقل منه منزلة في الدلالة على المتنى . هذا ما قاله النحاة كالصبيان ج ٣ والخضرى ج ٢ في أول باب التوكيد - وينطبق ما سبق على « النفس والعين المستعملتين في التوكيد ؛ خضوعاً للسماح الوارد فيهما ، لا تطبيقاً للضابط السالف ؛ فقد قال الصبيان في الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضامتهما ، بل إلى ما هو بمعناها ؛ لأن المراد منهما الذات . وسيجيء في « ز » من ص ١٦٠ ضابط آخر أوضحه شارح « المفصل » وهو يخالف الضابط الذى هنا بعض المخالفة . ويبدو أن الرأي الأقوى هو ما قاله شارح « المفصل » . ويرى بعض النحاة أن يطلق على الملحق بالمتنى تسمية خاصة به ، هي : « اسم المتنى » فيكون هناك « اسم المتنى » ، كما يكون هناك « اسم الجمع » .

(١) فلم يرد عنهم : « كلت » ولا اثن ، ولا اثنة ، ولا ثنت ، مع أن الألف في « كلتا » زائدة والتاء أصلية . وقيل العكس . والألف والنون زائدتان في اليواق .

(٢) وهى حرف مبني على الكسر في أشهر اللغات وأفصحها من بين لغات متعددة ؛ فقليل من العرب يفتحها بعد ألف المتنى ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء في حالتى النصب والجر . (وسيجيء في ص ١٥٦) وجدير بنا اليوم للاقتصار على الأكثر الأوضح .

(٣) ستهى آراء أخرى في إعرابه . وبها في « ب » من ص ١٢٣ وكذلك في المسمى به - « ج » ص ١٢٥ .

(٤) ويدخل فيها : « المتنى المسمى به » ، والمتنى تغليبا ، واثنان . واثنان ، وغيرها . أما السبب في التسمية : بالمتنى والجمع فسبب بلاغى : كالملاح ، أو الدم أو التليخ ؛ (طبقاً للبيان الآتى في « ج » من ص ١١٦) هذا ويلاحظ أن « النون » التى في آخر المتنى المسمى به يتعدد ضبطها بتعدد الآراء التى في ص ١٢٥ « ج » .

(٥) يجوز إضافة : اثنتين واثنين إلى ظاهر أو ضمير بشرط أن يكون معنى المضاف إليه ومدلوله غير معنى المضاف ومدلوله ؛ فلا يصح أن تقول : جاء اثنا محمد وعلى إذا كان محمد وعلى هما الاثنان ، =

فإن كانتا للتوكيد وجب أن يسبقتهما المؤكِّد الذى يطابقه الضمير الدال على التثنية؛ فمثالهما لغير التوكيد: (أكرمُ الولدَيْنِ؛ فإن كليهما صاحب الفضل الأكبر عليك . . . وعاون الجدَّين، فإن كليهما أكثر الناس حباً لك). فالكلمتان هنا ليستا للتوكيد، وهما معربتان كالمثنى، منصوبتان بالياء.

ومثالهما للتوكيد: (جاء الفارسان كلاهما—غابت السيدتان كلتاهما)؛ «فكلا» — ومثلها «كلتا» — توكيد مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف والضمير: «هما» مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر. ونحو: (صافحت الفارسَيْنِ كليهما، والمحستينِ كليهما، وأثنت على الفارسَيْنِ كليهما، والسيدتينِ كليهما) (فكلا وكلتا توكيد منصوب أو مجرور بالياء، مضاف، والضمير مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر<sup>(١)</sup> . . .).

فلو أضيفت «كلا أو كلتا» لاسم ظاهر<sup>(٢)</sup> لم تعرب إعراب المثنى، ولم تكن للتوكيد وأعربت — كالمقصود — على حسب الجملة، بحركات مقدرة على الألف، فى جميع الأحوال: (رفعاً، ونصباً، وجراً)، مثل: (سبق كلا المجتهدَيْنِ، وفازت كلتا الماهرتَيْنِ)، «فكلا وكلتا»: فاعل مرفوع بضممة مقدرة على الألف. ومثل: (هناك كلا المجتهدَيْنِ، وكلتا الماهرتَيْنِ)؛ فكلا وكلتا مفعول به، منصوب بفتحة مقدرة على الألف. (وسألت عن كلا المجتهدَيْنِ، وعن كلتا الماهرتَيْنِ)، فكلا وكلتا مجرورة، وعلامة جرهما الكسرة المقدرة على الألف . .

= ومدلولهما هو مدلول المضاف. لا يصبح هذا بسبب فقد الشرط السالف، ولا جاء اثنا كما، إذا كان المراد بالمضاف إليه هما الاثنان المخاطبان؛ لأن معناهما والمراد منهما هو معنى المضاف والمراد منه، فلا فائدة من إضافة الشيء لنفسه (— كما سيبنى فى باب الإضافة — ج)، أما إن كان المراد من «اثنا» خادمين، أو: كتابين، أو . . . هو شيان يختلفان فى معناهما وذاتهما عن معنى المضاف إليه ومدلوله — فلا مانع (راجع «و»، من ص ١٣٤).

وهذه المناسبة نذكر أن «كلا» و«كلتا» فى جميع أحوالهما لا يستعملان إلا مضافين؛ إما لمعرفة دالة على اثنين بغير تفريق، وإما للكرة مختصة كذلك—فى الصحيح—، ولو كانت المعرفة بحسب الظاهر مفردة أو جمعاً — وسيبنى بيان المراد من هذين فى ص ٣٩٥ ص ٩٧ باب «الإضافة» عند الكلام على: «كلا وكلتا» — فإذا أعربا إعراب المثنى وجب أن تكون هذه المعرفة ضميراً للتثنية على الوجه الذى شرحناه. (ولهما أحكام أخرى فى بابي: «التوكيد» والإضافة» من الجزء الثالث ليس موضع سردها هنا).

أما اثنان واثنان فلا تجب إضافتهما (كما فى ص ١٣٤) بل يجوز فيهما الإضافة وعدمها. لكن إذا أضيفا وجب فى الصحيح—أن يكون مدلولهما مخالفاً لمدلول المضاف إليه، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً—كما تقدم.

(١) انظر «(أ)» ورقم ٢ من: «ب» ص ١٢٣ فى الزيادة — حيث بعض الصور الدقيقة المتصلة بهذا الحكم.

(٢) والأفصح أن يكون الظاهر مثنى معرفة. غير مفرق—كما سيبنى فى الجزء الثالث، باب الإضافة—

مما تقدم نعلم :

( ١ ) أن « كلا وكلتا » إذا أُضيفتا للضمير تعربان كالثنى — أى : بالحروف المعروفة في إعرابه — ؛ سواء أكانتا للتوكيد<sup>(١)</sup> أم لغيره . ولا بد أن يكون الضمير بعدهما للثنىة .

( ٢ ) وأنهما عند الإضافة للظاهر ، لا تُعْرَبَانِ إعراب المثنى ، بل تعربان على حسب الجملة ( فاعلاً أو مفعولاً . أو مبتدأ ، أو خبراً ... إلخ ) ، وبحركات مقدرة على الألف دائماً ، كإعراب المقصور<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( ١ ) وإذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد وبعدهما الضمير الذى يطابقه .

( ٢ ) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى ، وَكَلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مضافاً وَصِلَا  
« كِلْتَا » كَذَلِكَ . « اثْنَانِ ، وَاثْنَتَانِ » كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ  
وَتَخْلُفُ « أَلِيَا » فِي جَمِيعِهَا « الْأَلِفُ » جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ

أى : أن المثنى يرفع بالألف ، و« كلا » ترفع بالألف إذا وصلت بمضمر ، وكانت هي مضافاً ، والضمير هو المضاف إليه « وكلتا » : كذلك . أما « اثنان » و« اثنتان » فليحقتان بالثنى ، ويجريان في إعرابهما على الطريقة التى تجرى في إعراب : « ابنين وابنتين » وهذان من نوع المثنى الحقيق يُرفعان بالألف . أما في حالة النصب والجر ، فتحل الياء في كل ما سبق محل الألف ، فتكون الياء نائبة عن الفتحة وعن الكسرة .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) عرفنا<sup>(١)</sup> أنه لا يجوز إعراب : « كلا وكلتا » إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما للضمير الدال على التثنية .

لكن يجب التنبيه إلى أن تحقق هذا الشرط يوجب إعرابهما إعراب المثنى من غير أن يوجب إعرابهما توكيداً ؛ فقد يتحتم عند تحققه إعرابهما توكيداً فقط ، وقد يمتنع إعرابهما توكيداً ويتحتم إعرابهما شيئاً آخر غيره ، وقد يجوز في إعرابهما الأمران ؛ التوكيد وغيره ؛ فالحالات ثلاث عند تحققه .

<sup>١</sup> في مثل : أقبل الضيفان كلاهما ، وأجادت الفتاتان كلتاها . . . يتعين التوكيد وحده .

وفي مثل : النجمان كلاهما مضى<sup>(٢)</sup> ، والشاعرتان كلتاها نابغة — يمتنع التوكيد ، ويتحتم هنا إعرابهما مبتدأين ، وما بعدهما خبر لهما ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ؛ ( وهو : النجمان ، والشاعرتان ) ولا يصح إعراب « كلا وكلتا » في هذا المثال توكيداً ؛ لكيلا يكون المبتدأ ( النجمان — الشاعرتان ) مثنى ، خبره مفرد ؛ إذ يصير الكلام : النجمان مضى ، الشاعرتان نابغة ؛ وهذا لا يصح<sup>(٣)</sup> .

وفي مثل : النجمان كلاهما مضيتان<sup>(٢)</sup> ، والشاعرتان كلتاها نابغتان ... يجوز فيهما أن يكونا للتوكيد . وما بعدهما خبر للمبتدأ . ويجوز في كل منهما أن يكون مبتدأ ثانياً خبره ما بعده ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول .

\* \* \*

( ب ) إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب الصحيحة وأقواها — كما أسلفنا<sup>(١)</sup> — ويجب الاقتصاد عليه في عصرنا ؛ منعاً للقوضى والاضطراب في الاستعمال الكلامي والكتابي ، وأما اللغات الأخرى الصحيحة فلا يسوغ استعمالها اليوم — بالرغم من جواز محركاتها — وإنما تُذكر للمتخصصين ؛ ليسترشدوا بها في

( ١٩ ) في ص ١٢٠ .

( ٢٠ ) يلاحظ أن لفظ « كلا وكلتا » مفرد ، ولكن المعنى مثنى ؛ فيجوز في الخبر وفي الضمير العائد عليهما مراعاة لفظهما ، أو معنهما ، طبقاً للبيان الذي في آخر الصفحة التالية .

( ٣ ) كما سيبيء في رقم ٢ من الصفحة الآتية .

...  
...

فهم بعض النصوص اللغوية الواردة عن العرب بتلك اللغات واللهجات . ومن أشهرها :  
١ - إلزام المثني وملحقاته ( غير : كلا وكلتا )<sup>(١)</sup> الألف في جميع أحواله ،  
مع إعرابه بحركات مقدرة عليها ، وبعدها النون مكسورة غير منونة ؛ تقول عندي  
كتابان نافعان ، اشتريت كتابان نافعان ، قرأت في كتابان نافعان ، فيكون  
المثني مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف ، ومنصوباً بفتحة مقدرة عليها ، ومجروراً  
بكسرة مقدرة كذلك ؛ فهو يعرب إعراب المقصور ، والنون للتثنية في هذه الحالات ،  
مبنية على الكسر - بغير تنوين - ، وتحذف عند الإضافة .

٢ - إلزام المثني الألف والنون في جميع أحواله مع إعرابه بحركات ظاهرة علي  
النون المنونة ، كأنه اسم مفرد - وهذه لغة قليلة جداً - ، تقول : عندي كتابان  
نافعان ، واشتريت كتابان نافعان ، وقرأت في كتابان نافعان ، ويحذف التنوين  
إذا وجد ما يقتضي ذلك ؛ كوجود «أل» في أول المثني . أو إضافته ، ... وكذلك  
لمنع الصرف إذا وجد مانع من الصرف ، فيرفع معه بالضمة من غير تنوين ،  
وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين أيضاً .

أما « كلا ، وكلتا » ففيهما مذهب أيضاً ؛ أشهرها وأحقها بالاتباع ما سبق  
فيهما ؛ وهو إعرابهما إعراب المثني بالحروف ، بشرط إضافتهما إلى ضمير  
دال على التثنية - علماً بأنهما لا تضافان مطلقاً إلى ضمير للمفرد ، كالذي في  
نحو : كلاي وكلتاي ، وإلا وقع التعارض بين دلتهما على التثنية ، ودلالة الضمير  
على الأفراد . وبسبب التعارض امتنعت إضافتهما إلى ضمير للجمع أيضاً ، نحو :  
كلاهم ، وكلتاهم - ، فإن أضيفا إلى الظاهر أعربا معه إعراب المقصور .

وهناك من يعربهما إعراب المقصور في جميع أحوالهما<sup>(٢)</sup> ، أي : بحركات  
مقدرة على الألف<sup>(٢)</sup> دائماً . ومنهم من يعربهما إعراب المثني في جميع أحوالهما ،  
ولو كانت إضافتهما إلى اسم ظاهر مثني . ولا حاجة اليوم إلى غير اللغة المشهورة .

هذا ، ولفظهما مفرد ، مع أن معناهما مثني ؛ فيجوز في الضمير العائد  
عليهما مباشرة ، وفي الإشارة ، وفي الخبر ، ونحوه - أن يكون مفرداً ، وأن يكون  
مثني ، تقول : ( كلا الرجلين سافر ، أو سافرا ) ، ( وكلا الطالبين أديب ، أو أديبان ) ،

(١) ستجيء هنا اللغات المختلفة فيما . (٢ و ٢) حتى في حالة إضافتهما للضمير :





التمليح<sup>(١)</sup> . . . - ، مثل : « حمدان » ثنية : « حمد » ، و « بدران » ثنية « بدر » و « مـرّوان » ، ثنية : « مرّو » ؛ ( وهي : الحجارة البيض الصلبة ) و « شعبان » ثنية « شـعـب » و « جبـرّان » ثنية « جبـر » ، ومثل : مـحمـد بن ، وحسـن بن ، والبحـرين ( اسم إقليم عربيّ على خليج العرب . . . ) فهذه الكلمات وأشباهاها ملحقة بالثنى<sup>(٢)</sup> ، وليست مثنى حقيقية . وفي إعرابها وجهان ثبت فيهما النون في جميع الحالات الإعرابية حتى حالة الإضافة ؛ لأنها نون في صيغة علم مفرد ، وإن كان لفظه في صورة المثنى ؛ فهي حرف هجائي ، داخل في تكوين العلم وصياغته ، ولا شأن لها بالثنية الحقيقية . وليست كثناء التأنيث حرف معني - ويقول الهمع ( ح ١ ص ٤٥ - الباب الخامس جمع المذكر السالم ) ما نصه في حروف العلم : « قد صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزداد فيه أو ينقص » ٥١ .

أحدهما : حذف علامتي الثنية من آخرها ، وإعرابها بعد ذلك بالحروف ؛ كباقي أنواع المثنى الحقيقي ، ولكن لا تحذف نونها مطلقاً ؛ فتقول سافر أخى بدران<sup>(٣)</sup> ، يجب الناس أخى بدرين ، وتحدثوا عن بدرين . . . ، وهذا صديق محمدان ، وصافحت محمدتين ، وسلمت على الصديق محمدتين . وفي الأخذ بهذا الوجه احتمال الوقوع في اللبس . والآخر : إلزامها في كل الحالات ، الألف والنون ، - مثل عمران - وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة - بحركات ظاهرة فوق النون ، فترفع بالضمّة من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالفتحة من غير تنوين<sup>(٤)</sup> أيضاً . ولا يصح حذف النون مطلقاً وهذا الوجه أنسب من سابقه ؛ لأن احتمال اللبس فيه أخف .

ولعل الخير في إباحة وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته ، - وإن كنت لم أره لأحد من قدامي النحاة ؛ فإنهم قصره على جمع المذكر السالم<sup>(٥)</sup> - ، هو إبقاء العلم على ما هو عليه من الألف والنون ، أو الباء والنون - مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية مناسبة على آخره ، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع .

(١) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ١٢٠

(٢) بغير « أل » ؛ لأنه علم على واحد ، وليس مثنى حقيقة . بخلاف العلم عند ثنيته ؛ فيجب تصديده « بأل » أو غيرها مما يجلب له التعريف ، - كما سيجيء في رقم ٣ من ص ١٢٩ . -

(٣) اشترط بعض النحاة إعرابه بالحركات كالمنوع من الصرف ، ألا تزيد حروفه عند الثنية على سبعة . كاشبيبا ؛ للسنة المجدية . فإن زادت (مثل : اشبيبا بين) وجب إعرابه بالحروف .

(٤) انظر آخر الهامش في ص ١٥٢ ورقم ٢ من ص ١٥٣ .

وتجب مُراعاة الأفراد فيه إذا جاء بعده ما يقتضى المطابقة - كالخبر والنعت... - وهذا الوجه وحده أولى بالاتباع ، إذ لا يؤدي إلى اللبس ؛ لأنه الموافق للواقع ، وليس في أصول اللغة ما يعارضه<sup>(١)</sup> ، بل إن أكثر المعاملات الجارية في عصرنا يُوجب الاقتصاد عليه ؛ فالمصارف<sup>(٢)</sup> لا تَعترف إلا بالعلم المحكّي ، أى : المطابق للمكتوب نصّاً في شهادة الميلاد . وفي الشهادة الرسمية المحفوظة عندها ، المماثلة لما في شهادة الميلاد . ولا تقضى لصاحبه أمراً مَصْرِفياً إلا إذا تطابق إمضاؤه ( توقيعه ) واسمه المسجل في تلك الشهادة تطابقاً كاملاً في الحروف ، وفي ضبطها ، فمَنْ اسْمُهُ : « حَسَنَيْن » أو : « بدران » ... يجب أن يظل على هذه الصورة كاملة في جميع الاستعمالات عندها ، مهما اختلفت العوامل التي تقتضى رفعه ، أو نصبه ، أو جره . فلو قيل فيهما : حَسَنَان ، أو : بَدْرَيْن ؛ تبعاً للعوامل الإعرابية لكان كل علم من هذه الأعلام دالاً في عُرْف المصرف على شخص آخر مغاير للشخص الذي يدل عليه العلم الأول ، وأن لكل منهما ذاتاً وحقوقاً ينفرد بها ، ولا يناها الآخر ، ولن يوافق المصرف مطلقاً على أن الاسمين لشخص واحد ، ولا على أن الخلاف يتجه للإعراب وحده ، دون الاختلاف في الذات ، ومثل المصارف كثير من الجهات الحكومية ؛ كالبريد ، وأنواع الرخص ، والسجلات الرسمية المختلفة . ويقوى هذا الرأي ويؤيده ما نقلناه عن النحاة في الصفحة السابقة خاصّاً بحروف العلم .

أما الوجه الأول فقد يوهم أنه مثنى حقيقى ، بسبب صورته الشكلية ، ولا يأمن اللبس فيه إلا الخبير الذى لا ينخدع بالصورة الشكلية ؛ فيعرف أنه علم لمفرد ؛ ويُدرك أن العلم المثنى الحقيقى لا يتجرد من « أل » إلا عند إضافته ، أو ندائه ... — كما سيجىء — ، وهذا غير مضاف ولا منادى فليس بمثنى حقيقى ، بل إنه قد يضاف<sup>(٣)</sup> فيزداد اللبس قوة . ولا يخلو الثاني من لبس ، أيضاً — كما تقدم — .

(١) من الممكن الاستئارة - إلى حد ما - في تأييد هذا الرأي بما نقله الجمع ( ج ١ ص ٤٧ ) من أن بعض العرب يجعل إعراب المثنى - وكذا جمع المذكر - على النون ؛ إجراء له مجرى المفرد ؛ فيقولون : هذانُ خليلانُ .. (٢) جمع مَصْرِف - بفتح الميم ، وكسر الزاء - : وهو ما يسمّى : « البنك » . (٣) يصح إضافة العلم أحياناً إلى المعرفة لداع بلاغى ؛ كقصد تعيينه ، نحو : محمدٌ علىّ ، وفاطمةٌ حسنٌ ، بشرط ألا يكون « المضاف » من أولاد « المضاف إليه » ؛ إذ يترتب على فقد الشرط أن =

.....  
.....

وفي الأوجه الثلاثة السابقة ، لا تحذف النون في الإضافة<sup>(١)</sup> - كما أشرنا - .

\* \* \*

( د ) اشترط جمهور النحاة فيما يراد تثنيته قياساً ثمانية<sup>(٢)</sup> شروط :

١ - أن يكون معرباً ؛ فلا يثنى المبنى الباقي على بنائه . وأما (هذان ، وهاتان ، واللذان ، واللتان) ، فقد وردت عن العرب هكذا معربة - مع أن مفرداتها مبنية ؛ ولا يقاس عليها<sup>(٣)</sup> . . . فإن كان اللفظ في أصله مفرداً مبنياً ، ثم صار علماً فإنه يعرب وينون - طبقاً للملاحظة التي في ص ٧٩ - ويصح تثنيته وجمعه ...

٢ - أن يكون مفرداً ؛ فلا يثنى جمع المذكر السالم . ولا جمع المؤنث السالم ؛ لتعارض معنى التثنية وعلامتها ، مع معنى الجمع<sup>(٤)</sup> وعلامتهما . أما جمع التكسير واسم الجمع فقد يثنى كل منهما أحياناً ؛ نحو : « جِمَاسَالَيْنِ ، ورَهْطَيْنِ » في تثنية : « جمال » و « رهط » بقصد الدلالة في التثنية على التنوع ، ووجود مجموعتين متميزتين بسأمر من الأمور . وكذلك يثنى اسم الجنس - غالباً - للدلالة السابقة ؛ نحو : ماءين ، ولبنين . وأكثر النحاة يمتنعون تثنية جمع التكسير ، ويقصرونه على السماع - وتستجىء الإشارة لهذا في ح من ص ١٦١ - أما التفصيل فكأنه : « باب جمع التكسير » من الجزء الرابع ، م ١٧٤ . ص ٦٢٠ .

وأما المثني فلا يثنى . ولا يجمع ؛ لكيلا يجتمع إعرابان بعلامتهما على كلمة

= يكون أصل المثالين السابقين - ونظائرهما - : محمد بن علي ، وفاطمة بنت حسن . فحذف المضاف ، وهو ( ابن ، بنت ) وأقيم المضاف إليه مقامه . وحذفها شاذ ، يقتصر فيه على المسموع -- منعاً للإلباس - كما نصوا على هذا في باب الإضافة ( انظر ج ٣ ص ١٥٥ م ٩٦ ) وتفصيل هذا في باب : العلم . رقم هامش ص ٢٩٤ حيث الأوجه الجائزة في العلم .

( ١ ) لأنها ليست نون تثنية ، بل هي نون في آخر ضم مفرد . نلفظه كالمثني . وحذفها يذير صيغته .

( ٢ ) وهي شروط عامة فيه وفي جمع المذكر السالم - كما يجيء في رقم ١ من هامش ص ١٤٠ .

( ٣ ) وأما نحو : ( يا محمدان - يا محمدون - لا رجلين ) فإن البناء متأخر عن التثنية وعن الجمع . أي : أنه طارئ على الكلمة المثناة أو المجموعة ، فهو عرضي صادف عند مجيئه الكلمة على حالها هذه ؛ فهي ألفاظ - كما يقولون - مبنية بعد التثنية والجمع . وليست مثناة أو مجموعة بعد البناء . . . وأما « مَرَّكَانَ وَمَرَّوْنُ » - ونحوهما في تثنية « مَن » وجمعها في « الحكاية » . . . فليست الزيادة فيهما للتثنية والجمع ، وإنما هي للحكاية بدليل حذفها في وصل الكلام . - راجع الصبان في هذا المكن - .

( ٤ ) إذا سمى بهما فقد يصح جمعهما على الوجه الموضح في « ب » من ص ١٥٥ وفي « هـ » من ص ١٧٢ .

واحدة . وهذا هو رأى السائغ الذى يحسن الاختصار عليه .

لكن لو سمي بالثنى ، وصار علماً ، وأريد تثنية هذا المسمى لم يصح تثنيته مباشرة ، وإنما يصح بطريقة غير مباشرة ، بأن تأتى قبل هذا الثنى العلم بالكلمة الخاصة التى يتوصل بها لتثنيته ؛ وهى « ذو » قبل الثنى المذكور ، و « ذات أو : ذوات » قبل الثنى المؤنث . ولا بد - بعد ذلك - أن تكون كل واحدة من هذه الكلمات الخاصة محتومة بعلامة التثنية للمذكر أو المؤنث فى حالات الإعراب المختلفة ؛ فيقال للمذكر فى حالة الرفع : « ذوا » ... وفى حالتى النصب والجر : « ذوى ... » مثل : نبغ ذوا حمدان ، وأكرمت ذوى حمدان ، واستمعت إلى ذوى حمدان . فكلمة : « ذوا وذوى » تعرب على حسب حاجة الجملة ، كإعراب الثنى . وهما « مضافان » ، والثنى المسمى به هو : « المضاف إليه » دائماً ، ويحتفظ بكل حرفه ، ثم تجرى عليه أحكام المضاف إليه ، ومنها الجر ...

ويقال للمؤنث فى حالة الرفع : « ذاتا » ، أو : ذواتا ، وفى حالة النصب والجر : « ذاتى ... » أو « ذواتى<sup>(١)</sup> » ... وتعرب هذه الألفاظ على حسب حاجة الجملة كإعراب الثنى ، وهى « مضافة » والمسمى به هو « المضاف إليه » الذى يخضع للحكم السالف<sup>(٢)</sup> .

٣ - أن يكون نكرة ، أما العلم فلا يثنى ؛ ولا يجمع ...<sup>(٣)</sup> لأن الأصل فيه أن يكون مسماه شخصاً واحداً معيناً ، ولا يثنى أو يجمع إلا عند اشتراك عدة أفراد فى اسم واحد<sup>(٤)</sup> ، فيفقد كل منها تعيينه ، وهذا معنى قول النحويين : « لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره » ، ويجب بعد التثنية والجمع إرجاع التعريف إليه إذا اقتضى المقام هذا ، ويتحقق التعريف الجديد بإحدى الوسائل ومن أظهرها إدخال : « أل » المعرفة<sup>(٥)</sup> على أوله ، أو وقوعه بعد حرف

(١) جاء فى الجمع (١ ص ٤٤) ما نصه : (وأما « ذات » فقالوا فى تثنيها « ذاتا » على اللفظ بلا رد للواو ، إلى أصلها وهو القياس .. و « ذواتا » على الأصل برد لام الكلمة - وهى الياء - ألفاً لتحرکها ) .

(٢) وهذه الطريقة غير المباشرة يصح جمع الثنى الذى سمي به . ولكن تستخدم قبله كلمة : « ذوو » رفعاً ، « وذوى » نصباً وجراً . وهو بعدهما : « المضاف إليه » ، الخاضع للحكم الذى أوضحناه .

(٣) سيجىء بيان عن جمع العلم جمع مذكر سالم وما يترتب على هذا الجمع - ( فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٩ ) .

(٤) لهذايضاح فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ . (٥) ستجىء فى م ٣٠ .

... ..  
 ... ..

من أحرف النداء <sup>(١)</sup> - مثل : « يا » - لإفادة التعيين والتخصيص أيضاً ، بسبب  
 القصد المتجه لشخصين معينين <sup>(٢)</sup> ؛ نحو : يا محمدان ، أو إضافة إلى معرفة ؛  
 مثل : حضر محمدانك . فلا بد مع تثنية العلم - وجمعه - من شيء مما سبق يجلب  
 له التعريف ؛ لأن العلم يدل على واحد معين . كصالح ، وأمين . ومحمود <sup>(٣)</sup> ،  
 والتثنية - وكذا الجمع - تدل على وقوع مشاركة بينه وبين آخر ، فلا يبقى العلم  
 مقصوراً على ما كان عليه من الدلالة على واحد بعينه ، بل يشترك معه غيره  
 عند التثنية والجمع ؛ وفي هذه المشاركة نوع من الشيوع ، يناقض التعيين والتحديد  
 الذي يدل عليه العلم المفرد <sup>(٤)</sup> . هذا إلى أن العلم المفرد قد صار بعد التثنية والجمع  
 إلى لفظ لم تقع <sup>(٥)</sup> به التسمية أولاً . . .

٤ - غير مركب <sup>(٦)</sup> : فلا يثنى بنفسه <sup>(٧)</sup> المركب الإسنادي ؛ وهو المكون من جملة  
 اسمية ، أو فعلية ( أى : من مبتدأ وخبر ؛ مثل « محمد مسافر » علم على شخص ، أو من  
 فعل وفاعل ، مثل : « فتح الله - علم على شخص أيضاً » ) . وإنما يثنى من طريق غير  
 مباشر ، فنأتى بكلمة : « ذو » للمذكر ، و « ذات » أو : ذوات « للمؤنث ؛ لتوصل  
 معنى التثنية إليه . وهى ترفع بالالف . وتنصب وتجر بالياء . وتكون مضافة إلى  
 المركب في الأحوال الثلاثة ، بقول : ( جاء ذوا « محمد مسافر » . وذاتا . . . )

( ١ ) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤١ وله إشارة في هامش ص ٢٩٤ .

( ٢ ) في سبب تعريف المنادى المعروف آراء ، منها : أن السبب هو القصد والإقبال عليه ؛ ومنها  
 أنه التعريف الذى كان قبل ندائه ، وقيل : إن التعريف الأول الذى كان قبل النداء قد زال وعاد جديداً  
 بعد النداء . . . إلى غير هذا مما يذكره النحاة مفصلاً في أول باب النداء - ج ٤ -

( ٣ ) قد ينكر العلم لحكمة بلاغية أشرنا إليها مفصلة في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

( ٤ ) يستثنى من هذا : « جُمادى » ؛ تثنية : « جُمادى » ؛ علم على الشهر العربى المعروف ،  
 و « عَمَّاتان » لجليلين ، و « آبائان » ؛ لجليلين أيضاً ، و « أذرعان » لبلد بالشام ، و « عرفات » لجليل بمكة .  
 فإن العرب قد استعملت هذه الأعلام ( المثنى منها ، والمجموع ) بغير زيادة شيء يجدد لها تعريفاً ، لأن علميتها  
 الأولى لم تفارقها في التثنية والجمع ؛ فليست في حاجة إلى تعريف جديد .

( ٥ ) راجع شرح المفصل ( ج ١ ص ٤٦ ) عند الكلام على المثنى والمجموع من الأعلام .

( ٦ ) أنواع المركب تسمى هنا ، وفي « ب » من ص ١٤٥ . وتفصيل الكلام على كل واحد منها سيبنى في باب

العلم ، ص ٣٠٠ و ٣٠٩ وما بعدها .

( ٧ ) عدم تثنيته بنفسه ( أى : مباشرة ) حكم متفق عليه بين النحاة .

... ..  
... ..

أو : ذواتا « هندٌ مسافرةٌ » ، ( وشاهدت ذوى « محمدٌ مسافرٌ » وذاتى ... ،  
أو : ذواتى « هندٌ مسافرةٌ » ) ؛ ( ونظرت إلى ذوى « محمدٌ مسافرٌ » وذاتى ...  
أو : ذواتى « هندٌ مسافرةٌ » . والمركب الإسنادى فى كل هذه الحالات مضاف  
إليه ، مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها حركة الحكاية ...<sup>(١)</sup>

كذلك المركب المزجى : ( كحَضْرَمَوْت ، اسم بلد عربى ، يَمْنَى و « بَعْلَبَك »  
اسم بلد لُبْنَانى ، واسم معبد هناك . أَيْضًا . و « سَيْبَوِيَّة » اسم إمام النحاة ... )  
فإنه لا يثنى بنفسه مباشرة<sup>(٢)</sup> ؛ وإنما يثنى بمساعدة : « ذو ، ذات ، أو :  
ذوات » ، بعد تشنيتهما وإضافتهما ؛ تقول : ( هناك « ذَوَا » بعلبك ، وذاتا أو :  
ذواتا بعلبك ) ، وزرت « ذوى » بعلبك . وذاتى ، أو ذواتى بعلبك ) ، ( ونزلت بذوى  
بعلبك ، وبذاتى أو : ذواتى بعلبك ) ، وهكذا ...  
ومثله المركب العددي : كأحدَ عشر ، وثلاثةَ عشر .

ومن العرب من يعرب المركب المزجى بالحروف كالمثنى الحقيقى ؛ فيقول :  
البعلبكان « و « البعلبكَيْنِ » ، والأخذ بهذا الرأى أسهل وأخف . لدخوله مع  
غيره فى القاعدة العامة لإعراب المثنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه<sup>(٣)</sup> اليوم .  
وفيه من يميز تشنية صدره وحده معرباً بالحروف ، ويستغنى عن عجزه نهائياً ؛  
فيقول فى حالة الرفع « الحَضْرَانِ » فى « حَضْرَمَوْت » ، و « البعلان » فى « بعلبك » ،  
و « السيميان » فى « سَيْبَوِيَّة » وفى حالة النصب والجريأتى بالياء مكان الألف .  
ولكن هذا الرأى يوقع فى لبس وإبهام وتخلط بين المركب المزجى وغيره ، فيحسن  
إهماله فى استعمالنا .

وأما المركب الإضافى « كعبد الله » و « عبد العزيز » و « عبد الحميد » ، فلا  
خلاف فى تشنية صدره المضاف ، مع إعرابه بالحروف ، وترك المضاف إليه على حاله  
من الجر ؛ تقول : ( هما عبدا الله ، وهما عبدا العزيز ) ، ( وسمعت عبدى الله :  
وعبدى العزيز ) ، ( وأصغيت إلى عبدى الله ... إلخ ... )

( ١ ) كما يجىء فى : « ج » من ص ١٧١ .

( ٢ ) هذا هو الشائع . وسيجىء هنا - وفى « ب » من ص ١٤٥ - رأى آخر يبيع تشنيته وجمع  
مباشرة ، وقد ارتضيانه للسبب الموضح هناك .

( ٣ ) هذا رأى الخاص . وحذا الاتفاق عليه ؛ ليكتسب قوة وحصانة .

... ..  
 ... ..

هذا موجز ما يقال فيه وهناك تفصيلات أخرى هامة<sup>(١)</sup>.

أما إذا كان المركب وصفيًا « أى : مكونًا من صفة وموصوف ؛ مثل<sup>(٢)</sup> :  
 الرجل الفاضل » - فيثنى الصدر والعجز معًا ، ويعربان بالحروف ؛ فتقول : جاء  
 الرجلان الفاضلان ، ورأيت الرجلين الفاضلين ، ومررت بالرجلين الفاضلين ،  
 وبالرغم من أن هذا هو رأى الشائع فإنه يقع فى لبس كبير ؛ إذ لا يظهر معه أنه  
 مثنى ، مفردُه علمٌ مركب وصفى . ولهذا كان من المستحسن<sup>(٣)</sup> اليوم تثنيته بالطريقة  
 غير المباشرة ، وهى زيادة « ذَوَا » ، وذَوَى ، قبله ، وذاتا ، أو ذواتا ... وذاتى ، أو  
 ذَوَاتى . . . وبهذا تكون طريقة تثنيته هى طريقة جمعه الآتية<sup>(٤)</sup> . . .

٥ - أن يكون كل من المفردين موافقًا للآخر فى اللفظ موافقة تامة فى الحروف  
 وعددها وضبطها ؛ فلا يثنى مفردان بينهما خلاف فى شيء من ذلك ؛ إلا ما ورد  
 عن العرب ملاحظًا فيه « التغليب » كما - شرحنا<sup>(٥)</sup> .

٦ - أن يكون كل من المفردين موافقًا للآخر فى المعنى ، فلا يثنى لفظان مشتركان  
 فى الحروف وضبطها ، ولكنهما مختلفان فى المعنى حقيقة أو مجازًا ، مثل : « عين »  
 للباصرة « وعين » للجارية ، فلا يقال : هاتان عينان . تريد بواحدة معنى غير  
 الذى تريده من الأخرى<sup>(٦)</sup> . . .

٧ - وجود ثان له فى الكون ، فلا تثنى كلمة : شمس ، ولا قمر ، عند  
 القُدَامَى ؛ لأن كلا منهما لا ثانى له فى الكون فى زعمهم . أما اليوم فقد ثبت وجود  
 شمس وأقمار لا عداد لها ؛ فوجب إهمال هذا الشرط قطعًا . إذ لا يوجد فى  
 المخلوقات شيء لا نظير له .

( ١ ) وهى المذكورة فى مكانها الأنسب ( ج ٤ باب جمع التكسير . م ١٧٤ ص ٦٢٢ - بعنوان :  
 تثنية أنواع المركب ؛ وجمعها جمع تكسير . . . ) ، وبيان أن من المركب الإضافى ما هو مبذو بكلمة :  
 ( ذى ، أو ابن ، أو أخ ) وما هو مبذو بغيرها ، وحكم كل : ومنه ما يجب فيه تثنية المضاف  
 والمضاف إليه معًا - كما سيجىء أيضًا فى ص ١٤٦ - . . . انخ .

( ٢ ) من الأعلام القديمة : « القاضى الفاضل » اسم شاعر وأديب مشهور بالنثر الفنى المسجوع .

( ٣ ) هذا رأى الخاص . وحذا الاتفاق عليه ليكتسب قوة وحصانة .

( ٤ ) فى ص ١٤٦ . ( ٥ ) فى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ .

( ٦ ) يتصل بهذا ويوضحه ما فى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ .



... ..  
... ..

٨ - عدم الاستغناء عن تثنيته بغيره ، فلا تثني - في الرأي الغالب عندهم <sup>(١)</sup> -  
- كلمتا : « بعض » و « سواء » - مثلاً - استغناء عنهما بتثنية جزء ، وسيّ ،  
فنقول : « جزءان وسيّان » ، ولا تثني كلمة : « أجمع وجمعاء » في التوكيد ؛  
استغناء بكلاً وكلتا فيه . كما لا يثنى العدد الذي يمكن الاستغناء عن تثنيته بعدد  
آخر ، مثل : ثلاثة وأربعة ؛ استغناء بستة وثمانية <sup>(٢)</sup> . ولذلك تثني مائة وألف ،  
لعدم وجود ما يغني عن تثنيتهما .

وقد جمعوا الشروط السالفة كلها في بيتين ؛ هما :

شرطُ المثني أن يكون مُعرباً ومفرداً ، منكرّاً ، ما رُكِباً <sup>للمفرد</sup>  
موافقاً في اللفظ والمعنى ، له مماثلٌ ، لم يُغْنِ عنه غيره

وزاد بعضهم شرطاً آخر هو : أن يكون في تثنيته فائدة ؛ فلا يثنى : « كل »  
ولا يجمع ؛ لعدم الفائدة من ذلك . وكذلك الأسماء التي لا تستعمل إلا بعد  
نفي عام ، وتقتصر في الاستعمال عليه ؛ مثل : أحد <sup>(٣)</sup> ، وعَرِيب ، تقول : ما في  
الدار أحد ، وما رأيتَ عَرِيباً . . . ( أي : أحداً ) .

\* \* \*

( هـ ) عرفنا <sup>(٤)</sup> أن المثني يغني عن المتعاطفين ( أي : المعطوف ، والمعطوف  
عليه ) وأن ما يدل على اثنين من طريق العطف لا يسمى - اصطلاحاً - مثني ؛  
مثل : نجم ونجم ؛ ومن هنا لا يجوز إهمال التثنية استغناء بالعطف بالواو ،  
إلا لغرض بلاغي ، كإرادة التكثير في مثل : أخذتَ مني ألفاً وألفاً ، أو بيان  
عدد المرات ، وما تحتويه المرة الواحدة ؛ مثل : أرسلت لك الدنانير ، ثلاثة  
وثلاثة . ثم أرسلت لك كتاباً وكتاباً <sup>(٥)</sup> . . . أو : وجود فاصل ظاهر بين المعطوف

( ١ ) وهو رأى يصعب التسليم به عندى : لما فيه من تمسير بغير داع ، ولأن السماع يخالفه في بعض تلك  
الألفاظ .

( ٢ ) هذا إن كان المراد من الثلاثة والثلاثة - مثلاً - مجموعهما ، فيقال : ستة : بدلا من  
تثنيتهما . أما إن كان المراد بيان عدد مجموعات من كل فيجوز : كأن تقول : ( هذه مجموعات أقلام ،  
عدها ثلاث حزم ، وهذه مجموعات أخرى ، عددها ثلاث حزم أيضاً ، والاثنتان الأوليان مختلفتان عن  
الثلاثين الآخرين في الثمن والجودة . . ) ثم انظر « هـ » الآتية .

( ٣ ) البيان الخاص بكلمة : « أحد » في رقم ١ من هامش ص ٢١٠ .

( ٤ ) في ص ١١٧ و ١١٩ .

( ٥ ) انظر - هـ - من ص ١٥٨ لأهميته . وأما بيانه كاملاً في الجزء الرابع : باب العدد .

... ..  
... ..

والمعظوف عليه ، مثل : قرأتُ كتابًا صغيراً ، وكتابًا كبيراً ، أو فاصل مقدّر ؛ كأن يكون لك أخ غائب اسمه : عليّ ، وصديق غائب اسمه : عليّ ، أيضاً ، ثم تفاجأ برؤيتهما معاً ، فتقول : عليّ وعليّ في وقت واحد ! كأنك تقول : عليّ أخى وعليّ صديقي أراهما الآن ! ! .

هذا إن كان العطف بالواو ، فإن كان بغيرها فلا تغني التثنية — غالباً — لأن العطف بغير الواو يؤدي معاني تضيع بالتثنية ، كالترتيب في الفاء ، تقول دخل زائر فزائر ، بدلا من دخل زائران ، وهكذا<sup>(١)</sup> .

ومما ينطبق عليه تعريف المثنى : الضمير في مثل أنتما قائمان ؛ فهو دال على اثنين ، ويغني عن أنت وأنت ، بما في آخره من الزيادة الخاصة به ، وهي « ما » ولكنه في الحقيقة لا يعد مثنى ، ولا ملحقا به ، لسببين : أولهما : أنه مبني ، وشرط المثنى أن يكون معرباً — كما عرفنا<sup>(٢)</sup> .

وثانيهما : أن الزيادة التي في آخره ليست هي الزيادة المشروطة في المثنى .

\* \* \*

( و ) من الملحق بالمثنى : « اثنان » و « اثنتان » ( وفيها لغة أخرى : ثنتان ) وهما لفظان ملحقان به ، في كل أحوالهما ؛ أي : سواء أكانا منفردين عن الإضافة ، مثل : جاء اثنان ، جاءت اثنتان . . . أم مركبين مع العشرة ؛ مثل : انقضى اثنا عشر يوماً ، واثنتا عشرة ليلة ، فتعرب « اثنا واثنتا » على حسب الجملة لإعراب المثنى . ( أما كلمة : « عشر » ، وكذا « عشرة » فاسم مبني على الفتح لا محل له ؛ لأنه بدل من نون المثنى الحرفية )<sup>(٣)</sup> ، أم مضافين إلى ظاهر ، نحو : جاءني اثنا كتبك ، وثنتا رسائلك ، أم مضافين إلى ضمير ، نحو : غاب اثنا كما ، وحضرت ثنتا كما .

لكن الصحيح عند إضافتهما للظاهر أو للضمير أن يراد بالمضاف إليه شيء غير المراد من « اثنا وثننا » ، أي : غير المراد من المضاف ؛ فلا يقال حضر اثنا محمود وصالح ، ولا حضر اثنا كما ، إذا كان مدلول المضاف إليه في الحالتين هو مدلول « اثنا » ، ( أي : مدلول المضاف ) ؛ لأن المضاف إليه في هذه الحالة يؤدي ما

(١) ويلاحظ ما سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة . (٢) في ص ١٢٨ .

(٣) ستجى إشارة لهذا في « د » من ص ١٥٦ وبيان السبب الصحيح وفي ص ٣١٣ .

.....  
.....

تؤديه « اثنان » : و « اثنان » ومعناه هو معناه ؛ فالإضافة لا فائدة منها : إذ هي — كما سبق <sup>(١)</sup> — من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ فلا حاجة إليها . بخلاف ما لو قلنا : جاء اثنا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاءت اثنا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاء اثنا كما ، وجاءت اثنا كما ، والقصد — مثلاً — خادمتا كما ، أو سيارتا كما . . . فإن المراد من المضاف في الأمثلة السالفة غير المراد من المضاف إليه ، وكذلك كل ما يكون الضمير فيه للمفرد أو الجمع ، من نحو : جاء اثنان واثنان ، واثنان واثنان ، واثنان واثنان . . . وهكذا . . . فلا بد في المضاف إليه ( سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً ) أن يدل على غير الذى يدل عليه المضاف ؛ وهو ؛ الكلمتان : « اثنان واثنان » ، وقد سبقت الإشارة لهذا <sup>(١)</sup> . . .

( ز . ) إذا أضيف المثنى حذفت نون التثنية ؛ فمثل : (سافر والداًن) . من غير إضافة المثنى ، تقول إذا أضفته : (سافر والدًا على ) . فإذا أضيف المثنى المرفوع — فقط — إلى كلمة أولها ساكن ؛ مثل : جاءنى صاحباً الرجل ، ومكبراً ما الضيف . . . فإن علامة التثنية — وهى الألف — تحذف فى النطق حتماً لا فى الكتابة <sup>(٢)</sup> .

لكن ماذا نقول فى إعرابه ؟ أهو مرفوع بالألف الظاهرة فى الخط ، أم مرفوع بالألف المقدرة ، وهى التى حذفت نطقاً فقط لالتقاء الساكنين ( لأنها ساكنة وما بعدها ساكن ) والمحذوف لعل كالثابت ؟ يرجح النحاة أن نقول : إنه مرفوع بالألف المقدرة ؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة ، ويعدون هذه الحالة فى عداد حالات « الإعراب التقديرى <sup>(٣)</sup> » . ونرى أنه لا داعى للأخذ بهذا وحده الآن <sup>(٤)</sup> .

( ح ) هناك مفردات محذوفة الآخر ( أى : لام الكلمة ) ، مثل : أخ ، ويد . أصلهما : أخو ، ويدئ . فإذا أريد تثنية هذا النوع فقد يرجع المحذوف حتماً أو لا يرجع . وما لا يرجع ما حذفت لاه وجاءت همزة الوصل فى أوله عوضاً عن لاه المحذوفة ، كالتى فى كلمة « اسم » ، وكذلك ما لا تُردّ لاهه عند إضافته على حسب القاعدة التالية :  
جاء فى شرح المفصل ( ج ٤ ص ١٥١ ) . ما ملخصه :

( ١٠١ ) آخر هامش ص ١٢٠ .

( ٢ ) قرار المجمع اللغوى الخاص بهذا ( فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ ) .

( ٣ ) تفصيل الكلام عليه فى ص ٨٤ .

( ٤ ) كاسيانى فى « و » من ص ١٥٩ وفى رقم ٢ من ص ٢٠٤ .

اعلم أن المحذوف الآخر (أى : محذوف اللام) على ضربين : ضرب يُردّ إليه فى التثنية الحرف الساقط ، وضرب لا يرد إليه . ففى كانت اللام المحذوفة ترجع فى الإضافة فإنها ترد إليه — فى الفصيح — عند التثنية . وإذا لم يرجع الحرف المحذوف عند الإضافة لم يرجع عند التثنية ؛ فمثال الأول : أخ وأب ؛ تقول فى تثنيتهما : هذان أخوان ، وأبوان ، ورأيت أخوين وأبوين ، ومررت بأخوين وأبوين ؛ لأنك — فى اللغة المشهورة — تقول فى الإضافة : هذا أبوك وأخوك . ورأيت أباك وأخاك ، وذهبت إلى أبيك وأخيك ؛ فترى اللام قد رجعت فى الإضافة <sup>(١)</sup> فكذلك فى التثنية ... ومثال الثانى : يد ودم ؛ فإنك تقول فى التثنية : « يدان » و « دمان » فلا تردّ الذاهب ؛ لأنك لا تردّه فى الإضافة . ا . ه .

وهذا خير ما يتبع . أما غيره فضعيف لا نلجأ إليه اختياراً <sup>(٢)</sup> .

( ط ) بقيت أحكام هامة تختص بالمشئى من ناحية دلالة على اثنين أو على أكثر . ومن ناحية تجريده أحياناً من علامتى التثنية ؛ استغناء بالعطف . أو التكرار ...

ومن ناحية نونه ، ووجوب ذكرها أو حذفها ، ونوع حركتها وإشارة إلى حذف ألف التثنية ،

وستجىء تلك الأحكام الهامة فى : (جـ — د — هـ — و) ص ١٥٦ ، وما بعدها .

(ى) سيجىء (فى ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١) باب خاص بطريقة التثنية . وأهمها : تثنية المقصور ، والمنقوص ، والممدود . . .

\* \* \*

(١) لكن : أهذه الواو الظاهرة عند إضافة : « أخ وأب » هى الواو الأصلية التى تعتبر لام الكلمة ، أم هى واو الأسماء الخمسة ؟ رأيان فى الحكم على نوع الواو المحذوفة . والذى يراه شارح المفصل هنا أن الواو المذكورة هى : لام الكلمة . — انظر « د » من هامش ص ١٥١ ؛ حيث البيان . —

(٢) لهذا الضابط بيان أكمل سيجىء فى : « كيفية التثنية والجمع » (ج ٤ ص ٧١ م ٥٦٦) وقد عرضه صاحب الهمع (ج ١ ص ٤٤) وكذلك الصبان (ج ٤ ص ١١٩ فى آخر باب : « المقصور والممدود ») ، وأشرنا إليه فى رقم ٤ من هامش ص ١١١ وفى آخر رقم ١ من هامش ص ١٦٤ .

## المسألة ١٠ :

## ح - جمع المذكر السالم

- ( أ ) فاز على . هَسَّاتَ عليًّا . أسرعَ إلى على .  
 ( ب ) فاز العليُّون . هَسَّاتَ العليِّين . أسرعَ إلى العليِّين .

نفهم من كلمة : « على » في القسم الأول : « أ » أنه شخص واحد ، ثم زدنا عليها الواو والنون المفتوحة . أو الياء المكسور ما قبلها . وبعدها النون المفتوحة ، فصارت تدل على أكثر من اثنين ، كما في القسم الثاني : « ب » . وبسبب هذه الزيادة استغنيانا عن أن نقول : فاز على وعلى وعلى . . . . . أى : أن زيادة حرفي الهجاء المذكورين أغنت عن عطف كلمتين متماثلتين أو أكثر على نظيرة سابقة ، تماثلاً يقتضى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى المعنى ، والحروف ، والحركات . فلكلمة « العليون » وما يشبهها تسمى : « جمع مذكر سالم » <sup>(١)</sup> وهو :

« ما يدل على أكثر من اثنين <sup>(٢)</sup> ؛ بسبب زيادة معينة فى آخره ، أغنت عن

( ١ ) المراد بالسالم : ما سلم فيه صيغة المفرد ؛ وذلك : بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع ؛ لا يدخل حروفه تغيير فى نوعها ، أو عددها ، أو حركاتها ، إلا عند الإغلال فى نحو : المصطَفَوْنَ - القاضُونَ . هذا ، وكلمة « السالم » تعرب صفة للجمع ، أو للمذكر ، فتضبط على حسب حالة الموصوف . والأحسن - كما فى الصبان والخضرى - أن تكون صفة للكلمة : « المذكر » فتضبط مثله قال الصبان فى هذا الموضع ما نصه : ( لأن السلامة فى الحقيقة للمذكر عند جمعه ؛ كما يفهم من قوله : « سلامة بناء واحدة » . نقله شيخنا السيد عن الشنوفى ) . اهـ . ومثل هذا يقال فى معنى وضبط كلمة : « السالم » فى : « الجمع المؤنث السالم » ولهذا يسميان : « جمعى التصحيح » ، لصحة مفردهما فى الغالب عند جمعه عليهما . بخلاف : « جمع التكسير » فإن مفرده لا بد أن يتغير فى الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغيير .

( كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ١٤٩ ) وفى باب ج ٤ - .

( ٢ ) هذا فى اصطلاح النحاة . أما اللغويون فقد يطلقون كلمة : « الجمع » على المثنى ، فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر . ( وقد سبق البيان والأمثلة الواردة - فى ١ من هامش ص ١١٩ وكما يجىء فى بيان يتصل بهذا فى : « ز » من ص ١٦٠ ) .

وإذا كان جمع المذكر السالم دالا - عند النحاة - على أكثر من اثنين فا حدود هذه الزيادة ؟ أنتحصر فى ثلاثة عشرة وما بينهما ، ولا تزيد على العشرة ، أم تزيد ؟ يقول سيبويه إن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يدلان - فى الغالب - على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة ؛ فهما كجموع القلة التى للتكسير ، ينحصر مدلولها فى ثلاثة عشرة وما بينهما .

عطف المفردات المتماثلة في المعنى ، والحروف ، والحركات ، بعضها على بعض .  
فليس من جمع المذكر ما يأتي :

١ - ما يدل على مفرد ؛ مثل : محمود ، أو (محمدين ) علماً على شخص واحد .

٢ - ما يدل على مثنى ، ومنه : المحمودان . . . ، أو على جمع تكسير ؛  
كالأحامد ، جمع أحمد ، أو على جمع مؤنث سالم ، كالفاطمات ؛ لخلو الثلاثة  
من الزيادة الخاصة بجمع المذكر السالم ، ومن الدلالة المعنوية التي يختص بتأديتها .

٣ - ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق العطف بالواو ؛ نحو :

جاء محمود ، ومحمود ، ومحمود<sup>(١)</sup> . . .

٤ - ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق الوضع اللغوي وحده ؛ لا من طريق  
زيادة الحرفين في آخره ؛ مثل : كلمة : « قوم » إذا كانت بمعنى : الرجال ، فقط .

٥ - ما يدل على أكثر من اثنين ، ولكن مع اختلاف في معنى المفرد ؛ مثل :

= وقال آخرون - ورأهم الصحيح - إنها صالحان للأميرين ؛ ما لم توجد قرينة تعين أحداً الأمرين ؛  
كالتى تعين القلة في قوله تعالى : (واذكروا الله في أيام معدودات . . . ) فإن المراد بها « أيام التشريق » وهى قلة .  
وكالتى تعين الزيادة في قوله تعالى عن الصالحين : « . . . » وهم في الغرفات آمنون » وقوله تعالى : « إن المسلمين  
والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات ، والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات . . .  
و . . . » أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيماً » وقوله تعالى : « قل لو كان البحر مِدَاداً لكلمات ربى  
لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى . . . » (وسيجىء هذا في باب جمع التكسير ج ٤ م ١٧٢ ص ٥٨٢ .  
وراجع أيضاً خاتمة المصباح المنير ص ٩٥ بعنوان : « فصل . الجمع قسماً - وكذلك كتاب : مجمع البيان  
لمعلوم القرآن - للطبرسى ، ج ٣ ص ٨٨ ) .

وجاء في كتاب « المحتسب » لابن جنى ( ج ١ ص ١٨٦ « سورة النساء » ) ما نصه :  
(كان أبو على الفارسي ينكر الحكاية المروية عن النابتة ، وقد عرض عليه حسبان بن ثابت شعره ،  
وأنه لما وصل إلى قوله :

لنا الجفشات الغرّ يلْمَعْنَ بالضحا وأسيافنا يقطرن من نجدة دما . . .

قال له النابتة : لقد قلت جفانك وسيوفك . قال أبو على : هذا خبر مجهول لا أصل له ؛ لأن  
الله تعالى يقول : « وهم في الغرفات آمنون » ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى  
العشر ) ١ . وفي رقم ٢ من هامش ص ١٦٣ . إحالة على هذا الكلام الذي ينطبق على جمع المؤنث السالم أيضاً .  
( ١ ) الوصول إلى معنى جمع المذكر السالم من طريق العطف بالواو غير جائز في أكثر الأحوال ؛

للاستثناء عنه بالجمع المباشر ( أى : بزيادة حرف الهجاء على المفرد ) .  
وهناك بعض حالات يجوز فيها العطف بالواو ، قياساً على التثنية ، وهى الحالات التي ذكرت في - ٥ -  
من ص ١٣٣ أما العطف بغير الواو فجائز للأسباب المدونة هناك .

الصالحون محبوبون ؛ تريد رجلين يسمى كل منهما : « صالحاً » ومعهما ثالث ليس اسمه « صالحاً » ، ولكنه تقي ، معروف بالصلاح ؛ فأنت تذكره مع الآخرين على اعتبار أنه صالح في سلوكه ، لا على أنه شريك لهما في التسمية .

وقد يكون الاختلاف في بعض حروف المفرد أو كلها ؛ فلا يصح أن يكون « السعيدون » جمعاً لسعد ، وسعيد ، وساعد ( أسماء رجال ) ، ولا جمعاً لمحمود وصالح وفهيم ، كذلك .

وقد يكون الاختلاف في حركات الحروف<sup>(١)</sup> ، فلا يصح : العُمَرَوْنَ قرشيون إذا كان المراد : عُمَر بن الخطاب . وعُمَر بن أبي ربيعة ، وعَمَرُو بن هشام . . . ( المعروف بأبي جهل ) .

حكمه :

حكم جمع المذكر السالم الأصيل هو : الرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وبعدها حرف النون مَبْنِيّاً على الفتح ، مثل : « قد أفلح المؤمنون » والنصب بالجر بالياء المكسور ما قبلها وبعدها حرف النون مَبْنِيّاً على الفتح ، صادقتُ المؤمنين ، وأثنت على المؤمنين .

\* \* \*

نوعاً جمع المذكر السالم :

الاسم الذي يُجْمَع جمع مذكر سالم نوعان : أحدهما « العلم<sup>(٢)</sup> » والآخر : « الصفة<sup>(٣)</sup> » .

( ١ ) مثل هذا الجمع - وما سبقه مما فيه اختلاف في معنى المفرد أو حروفه أو حركاتها - لا يصح إلا من باب : « التعليل » - وقد سبق شرح التعليل ، وبيان صورته في المثني رقم ٦ من هامش ص ١١٨ - وأن العرب تغلب الأهم كتغليبهم المذكر عند الجمع ، ولو كان أقل عدداً من المؤنث ، مثل : محمود والزينات متعلمون . وتغليبهم العاقل ولو كان قليل العدد على غيره ؛ مثل : محمود والعصافير يأكلون . . . والتغليب المسوع في الجمع كثير ، يسوع لنا تفضيل الرأي الذي يميز القياس عليه ، بشرط أن تقوم قرينة تدل على أن المتكلم قد استخدمه في كلامه .

( ٢ ) « ملاحظة » : إذا جُمع العلم زالت علميته ، فلا بد له بعد الجمع مما يعيد إليه التبريد - إذا اقتضى المقام هذا - كزيادة « أل » المعرفة في أوله ، أو زيادة حرف النداء قبله ، شأنه في هذا كشأن العلم الذي يشئ . وقد سبق الإيضاح والتفصيل في ص ١٢٩ ويحيى في هامش ص ٢٩٤ - لكن إذا سمى بالمشئ أو بالجمع - بأن صار لفظ العلم الدال على واحد هو لفظ مشئ أو مجموع - فإنه في هذه الصورة لا يحتاج إلى ما يجلب له تعريفاً ؛ لأنه معرفة بالعلمية التي لم يطرأ عليها ما يزيلها .

( ٣ ) العلم قد يكون جامداً ؛ أي : يدل على مجرد الذات من غير زيادة شيء عليها ، ولا ملاحظة أمر =

(١) فإن كان الاسم علمياً فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية<sup>(١)</sup> قبل جمعه :

١ - أن يكون علمياً<sup>(٢)</sup> للمذكر، عاقل<sup>(٣)</sup>، خالياً من تاء التأنيث الزائدة<sup>(٤)</sup>،

ومن التركيب ، ومن علامة تثنية أو جمع .

فإن لم يكن علمياً لم يجمع هذا الجمع ، فلا يقال في رجل : رجلون<sup>(٥)</sup> ؛ ولا في غلام ؛ غلامون . . . .

وإن كان علمياً لكنه لمؤنث ، لم يجمع أيضاً ؛ فلا يقال في زينب : الزينبون ، ولا في سعاد : السعادون . والعبرة في التأنيث أو عدمه ليست بلفظ الغلسم ، وإنما بمعناه، وبما يدل عليه وقت الكلام ؛ فكلمة : سعاد ، أو زينب ، إن كانت علمياً للمذكر، واشتهرت بذلك عند النطق بها ، فإنها تُجمع جمع مذكر سالم ، وكلمة : حامد ، أو حلیم . . . إن كانت علمياً معروفاً لمؤنث لم تجمع هذا الجمع .

وإن كان علمياً للمذكر لكنه غير عاقل<sup>(٦)</sup> لم يجمع أيضاً ، مثل : « هلال » وهو علم

= آخرسواها ؛ مثل : الفضل ، وإبراهيم ، وسعد ، أسماء أشخاص . أما الصفة ( ويراد بها المشتق ، ولا يراد بها التعت هنا ) فلا تدل على الذات وحدها قبل العلمية ؛ وإنما تدل عليها وعلى شيء آخر معها ؛ مثل : « عالم » « كامل » ، « نبيل » ، فكل واحدة من هذه الصفات المشتقة قبل العلمية تدل على ذات ومعه شيء آخر ؛ هو : العلم ، أو الكمال ، أو النبيل . . . فإذا صارت علمياً على شخص تجردت من الوصف الزائد ، وصارت جامدة تدل على مجرد الذات ؛ مثل : ( فاضل ) علم على شخص ، فإنها لا تدل بعد العلمية إلا على الذات ، ويبقى لها الأمان إذا لم تكن علمياً ؛ فهي بعد العلمية اسم جامد ، وإن كانت في أصلها مشتقة . ( راجع ج ٣ ص ١٧٩ م ٩٨ ) .

( ١ ) وهي غير الشروط العامة الأخرى التي لا بد من تحققها فيه . وتنحصر الشروط العامة في شروط المثنى التي تقدمت في « د » من ص ١٢٨ فإنها شروط لجمع المذكر السالم أيضاً .

( ٢ ) أى : علم شخص . أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا بعض ألفاظ التوكيد المعنوي تفيد الشمول - كما سيجيء في رقم ٤ - من هامش ص ١٤٢ - مثل : أجمع وملحقاته ( وهي : أكنع - أبصع - أبتع .. وتفصيل الكلام عليها في : باب « التوكيد » - ج ٣ م ١١٦ ص ١٧٤ ) ، فيقال : أجمعون ، لأنه في الأصل مشتق ، إذ أصله « أفعل تفضيل » قبل أن يتحول إلى التوكيد .

( ٣ ) انظر المراد من « العاقل » في رقم ٦ الآتي :

( ٤ ) انظر إيضاحها في رقم ١٠ من الهامش الآتي ، وفي « أ » من ص ١٤٥ . وكذا حكم المختوم

بألف التأنيث إذا أريد جمعه جمع مذكر سالم .

( ٥ ) إلا إذا دخله التصغير ، مثل : رَجِيل ، ورَجِيلون ، أو عند إلحاق ياء النسب بآخره ؛ مثل : إنسانى وإنسانيون ، وغلانى وغلاميون ؛ لأن التصغير أو النسب يفيد نوعاً من الوصف فكأنه مشتق ؛ فيدخل في قسم الصفة الآتي .

( ٦ ) ليس المراد بالعاقل أن يكون عاقلاً بالفعل ؛ وإنما المراد أنه من جنس عاقل ؛ كالأدمين =



على : حصان ، و « نسيم » علم على : زورق ، و « قمر » ، علم على الكوكب المعروف ... وكذلك إن كان علماً للمذكر عاقل ، ولكنه مشتمل على تاء التأنيث الزائدة <sup>(١)</sup> مثل : حمزة ، وجمعة ، وخليفة ، ومعاوية ، وعطية ... فإنه لا يجمع جمع مذكر <sup>(٢)</sup> سالم ، ولا يصح هنا ملاحظة المعنى ؛ لوجود علامة التأنيث في اللفظ ؛ فيقع بينها وبين علامة جمع المذكر التناقض والتعارض بحسب الظاهر ، كما لا يصح أن تحذف ؛ لأن حذفها يقع في لبس ؛ إذ لا ندري أكانت الكلمة مؤنثة اللفظ قبل الجمع أم لا ؟ لهذا اشترطوا خلو المفرد من تاء التأنيث الزائدة ؛ - كما قلنا - ...

وكذلك إن كان علماً مركباً ؛ إما تركيب إسناد ، (مثل : فَتَحَ اللهُ - رامَ اللهُ - سعدٌ مُقْبِلٌ - رزقٌ شامِلٌ ، وأشباهاها من الأعلام ...) ؛ فإنه لا يجمع مباشرة ، باتفاق ؛ وإنما يجمع بطريقة غير مباشرة ، بأن تسبقه كلمة : « ذو » مجموعة ، ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير مطلقاً ، لا في حروفه ، ولا في حركاته ، مهما تغيرت الأساليب ؛ فيقال : « ذَوُو كَذَا » رفعا ، « وذَوِي كَذَا » نصباً وجراً ؛ فتعني « ذَوُو - وذَوِي » عن جمعه - كما سيجيء <sup>(٣)</sup> ...

وإما : مركباً تركيب مزج ، كخَالَوَيْهِ ، وسَيَبَوَيْهِ ، ومَعْدِيكَرِب ... ،

= والملائكة ؛ فيشمل المحنون الذي فقد عقله ، والطفل الصغير الذي لم يظهر أثر عقله بعد . وقد يجمع غير العاقل ، تنزيلاً له منزلة العاقل ، إذا صدر منه أمر لا يكون إلا من العقلاء . فيكون جمع مذكر ، وقيل : هو ملحق به ؛ مثل قوله تعالى : « إني رأيت أحدَ عشرَ كوكباً ، والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين » ؛ فالسجود لا يكون إلا من العاقلين ، ولكن الله نزل الكواكب والشمس والقمر منزلة العاقلين ؛ لأنها فعلت فعلهم . ومثلهما قوله تعالى عن السماء : « فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها ، قالتا : أتينا طائعين » - فهذا قول صادر من السماء والأرض ، والكلام لا يكون إلا من العقلاء .

(١) أى : أتى ليست عوضاً عن فاء الكلمة أو لامها . أما التي للعرض مثل : عِدَّة وثْبَةٌ - فلا تمنع من الجمع فيقال عند التسمية : عِدُون - وثَبُون - مع حذفها . (انظر ما يتصل بهذا في « ١ » من ص ١٤٥)

(٢) ويجمع قياساً جمع مؤنث سالم . والكوفيون يميزون جمعه جمع مذكر سالم بعد حذف تائه ، فقد جاء في كتاب : « الإنصاف » - ص ١٨ - مانصه : ( ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي في آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً - يجوز أن يجمع بالواو والنون - أى : بعد حذف التاء حتماً - وذلك نحو : طلحة وطلحون ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، إلا أنه يفتح اللام ؛ فيقول : « الطَّلَحُون » ؛ كما قالوا : « أَرَضُون » ؛ حملاً على : « أَرْضَات » . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ) . ١ هـ . والواجب الاقتصاد - هنا - على المذهب البصري ، لمسايرته الأعم الأفصح ، ولخلوه من اللبس .

أو : تركيب عدد ؛ كأحد عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر . . . والمشهور في هذه المركبين عدم جمعهما جمعاً مباشراً ؛ فيستعان بكلمة : « ذو » مجموعة على : ( ذَوُو ، وذَوَى ) ؛ فتغنى عن جمعهما ؛ - كما سيجى أيضاً <sup>(١)</sup> . . .

أما المركب الإضافى كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف ؛ ويبقى العجز (وهو المضاف إليه) على حاله من الجر - في أكثر الحالات <sup>(٢)</sup> ؛ تقول : اشتهر عبدو الرحمن ، وصافحت عبدى الرحمن ، وسلمت على عبدى الرحمن . ولا يجمع ما آخره علامة تثنية ، أو علامة جمع مذكر <sup>(٣)</sup> ؛ مثل : الحمدان أو المحمدَيْن (علماً على شخص) والمحمدون أو المحمدين ، علماً كذلك <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(ب) وإن كان الاسم صفة (أى : اسماً مشتقاً باقياً على وصفيته) <sup>(٥)</sup> فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية قبل جمعه ، وهى :

أن تكون الصفة لمذكر ، عاقل <sup>(٦)</sup> ، خالية من تاء التأنيث ، ليست على وزن : « أفعلل » <sup>(٧)</sup> (الذى مؤنثه : فعلاء) ، ولا على وزن : « فعلان » (الذى مؤنثه :

(١) فى ص ١٤٥ عند الكلام على جمع المركب ؛ حيث تجد فى « المركب المزجى » رأياً آخر ارتضيناه . ويلاحظ أيضاً ما فى « ج » ص ١٤٦ - وسجى إشارة أخرى لجمع أنواع المركب فى الجزء الرابع ، آخر . « باب جمع التكسير » . م ١٧٤ . بنعنوان : تثنية أنواع المركب وجمعها .

(٢) انظر التفصيل الذى فى ص ١٤٦ .

(٣) ولا يجمع هذا الجمع ما آخره علامة جمع المؤنث السالم .

(٤) لأن جمع العلم المشتمل على علامة التثنية يؤدى إلى أن يجتمع فى اللفظ الواحد علامة التثنية مع علامة الجمع ؛ وهذا يؤدى إلى الاختلاف والتعارف بين معنى التثنية وعلامتها ومعنى الجمع وعلامته . وكذلك جمع العلم المشتمل على علامة الجمع يؤدى إلى أن تتكرر فى العلم المجموع علامة الجمع ، وهذا لا يقع فى صحيح التراكيب العربية . وقد يقتضى الأمر - أحياناً - التسمية بهذا الجمع ، أو ماحقاقته - ، وفى هذه الحالة تترك العلامة السابقة على حالها ؛ ويدرب الجمع بالحركات الظاهرة على الذون - مسaire لأوضح اللغات المتعددة الواردة فيه - ، وسندكرها فى ص ١٥٣ - وإذا سمي هذا الجمع فقد يقتضى الأمر جمع هذا الاسم الذى سمي به . وسجى طريقة ذلك فى « ب » من ص ١٥٥ .

(٥) بأن يظل عليها ، ولا يتركها إلى العلمانية (انظر البيان فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٩) .

(٦) انظر المراد من : « عاقل » فى رقم ٧ من هامش ص ١٤٠ .

(٧) ليس من هذا وزن « أفعلل » الذى كان فى أصله صفة داخلة فى باب أفعلل التفضيل ،

ثم تركت الوصفية ، وصارت علم جنس يعرب توكيداً معنوياً ، يفيد الشمول ، ويصح جمعه جمع مذكر ؛ - ومن ألفاظه : « أجمع . أكتع ، أبصع ، أبتع » ؛ (طبقاً لما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٠ - ولما سيجى فى بابها المناسب ، وهو : باب : التوكيد - ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٧) .

فَعَلَى ) ، ولا على وزن صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث .

فإن كانت الصفة خاصة بالمؤنث ، لم تجمع جمع مذكر سالم ؛ منعاً للتناقض بين ما يدل عليه المفرد ، وما يدل عليه جمع المذكر ، مثل : « مُرْضِع » فلا يقال : مرضعون ، وكذلك إن كانت لمذكر ، ولكنه غير عاقل<sup>(١)</sup> ؛ مثل : صاهل ، صفة « للحصان » أو : ناعب ، صفة للغراب ، فلا يقال على سبيل الحقيقة — لا المجاز — صاهلون ، ولا ناعبون . أو : كانت مشتملة على تاء تدل على التأنيث ؛ نحو : قائمة ؛ فلا يصح : قائمتون<sup>(٢)</sup> .

وكذلك ما كان صفة على وزن : « أَفْعَلَّ » (الذى مؤنثه : فَعْلَاء) نحو أخضر ؛ فإن مؤنثه : خضراء ، وأبيض ، فإن مؤنثه : بيضاء ، فلا يقال أخضرون ، ولا أبيضون ، — على الأصح<sup>(٣)</sup> — . ومثله ما كان على وزن : « فَعْلَان » (الذى مؤنثه ، فَعْلَى) ، مثل : سكران وسكِرَى<sup>(٤)</sup> . وكذلك ما كان على صيغة

(١) بأن تكون اشتهرت في العرف بأنها لغير العاقل من الأجناس .

(٢) لا يصح جمع الصفة المشتملة على تاء التأنيث جمع مذكر سالم ؛ سواء أكانت التاء باقية على دلالتها على التأنيث ، نحو : قائمة ، كاتبة ، خطيبة ، شاعرة ، ... أم كانت دالة على التأنيث بحسب الأصل ، ثم انتقلت منه وتركته لتأدية معنى آخر ؛ كالمبالغة في مثل : « علامة » لكثير العلم ، وفي مثل : « فِصَامَة » لكثير الفهم ، و « رواية » لكثير الرواية ، (وهي حفظ الأخبار والأحاديث) فالتاء في هذه الكلمات وأشباهاها للمبالغة ، ولكنها بحسب وضعها الأول للتأنيث ؛ فيلاحظ الأصل دائماً ، ولا عبرة — في الرأي الراجح — بما طرأ عليه . وكذلك لا يصح جمعها بعد حذف التاء ؛ لأن الحذف يؤدي إلى لبس محقق . (٣ و ٢) هذا رأى البصريين ومن يؤيدهم . ويخالفهم الكوفيون فلا يتمسكون بشرطى منع « أفعل » و « فعلان » ومؤنثهما . وأدلتهم وشواهدهم كثيرة مقبولة . ولا معنى اليوم لإهدار رأيهم ، وخاصة إذا منع لبساً ، وإن كان الأول أكثر وأفصح ؛ وكان ابن كيسان يقول : لا أرى في رأى الكوفي بأساً — كما جاء في المفصل ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠ — ورأيه شديد . فلم المنع ؟ أليكون بسبب أن الصفات الدالة على الألوان لا أفعال لها ولا مصادر ؛ فهي بهذا تخالف سائر المشتقات ؛ كما قد يتوهم بعض النحاة ؟ (وقومهم بعيد عن الحق ، فقد ذكر ابن القطاع في كتابه : « الأفعال » كثيره من أكثر اللغويين أن هذه الصفات أفعالا صحيحة ، واردة بكثرة عن العرب) . أم لأن أكثر هذه الصيغ يُقَرَّب من الفعل ... والفعل لا يجمع (كما يقول الصبان ، وكما يقول شارح المفصل في ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠) ؟ كل هذه العلل وأشباهاها واهية ، وخاصة بعد الوارد الفصيح ، وهو كثير ، وبعد إجازتهم في التفضيل « ما كان منها على وزن : « أَفْعَلَّ » دالا على أمر معنوي ؛ نحو : أحرق ، وأبيض القلب . ونحو : فلان أبيض سريرة من فلان ، أو : أسود سريرة منه ، بمعنى : أنه أظلم منه نفساً ، أو أخبث منه . . . أو نحو هذا . . . (وسيجيء البيان والأدلة في باب : « أفعل التفضيل » ج ٣ ص ٣٨٤ م ١١٢) وكذلك يجيء في رقم ٤ من هامش ص ١٦٣ وفي « د » من ص ١٧٢ =

تستعمل للمذكر والمؤنث ، كصيغة : « مِفْعَال » كـمِهْذَار<sup>(١)</sup> ، و « مِفْعَل » ؛ كـمِغْشَم<sup>(٢)</sup> . و « فَعُول »<sup>(٣)</sup> ؛ مثل : صَبُور وشُكُور ، و « فَعِيل »<sup>(٤)</sup> ؛ مثل : كَسِير وقَطِيع ؛ إذ لا يتأتى أن يكون المفرد صالحاً للمذكر والمؤنث معاً وجمعه لا يكون إلا للمذكر ؛ فيقع اللبس والخلط بسبب هذا .

ملاحظة : كل ما سبق من أنواع الصفات وصيغها التي لا يصح جمعها جمعاً مذكراً سالماً متوقف على أن تكون الصفة باقية على وصفيتها ، فإن تركتها وصارت علماً جاز جمعها جمع مذكر سالم<sup>(٥)</sup> . . . .

إلى هنا انتهت الشروط الواجبة فيما يجمع أصالة<sup>(٦)</sup> جمع مذكر سالم .

\* \* \*

= أن النحاة يقولون : ( ما لا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح - غالباً - في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم ) ولذا يمتنعون تلك الصيغ والألفاظ أن تجمع جمع مؤنث سالم ؛ استناداً إلى الرأي البصري السالف ، وقد بان ما فيه . وقد أخذ المجمع الفهري القلهرى بالمذهب الكوفي وبلغه بنى أسد التي تلحق تاء التانيث - جوارراً - بسكرانة وأشباهها . ونص قرار المجمع - كما جاء في ص ٨٣ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة ١٩٦٥ - هو :

( حيث إن تانيث « فَعْلَان » بالتاء لغة في بنى أسد - كما في الصحاح - ولغة بنى أسد - كما في المخصص وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة ؛ كما في شرح المفصل . والنطاق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء وإن كان غير ماجاء به خيراً ؛ كما في قول ابن جني ، لذا يجوز أن يقال : عطشانة وغضبانة وأشباههما . ومن ثم يصرف « فَعْمَلَان » وصفاً ، ويجمع « فَعْمَلَان » ومؤنثه « فَعْلانة » جمعي تصحيح ) اهـ . ولهذا إشارة متممة في رقم ٤ من هامش ص ١٦٣ .

( ١ ) كثير الهذر ؛ وهو : الخلط ، والكلام بما لا يليق .

( ٢ ) الشجاع الذي لا يمنعه شيء عن قصده .

( ٣ ) يستعمل للمذكر والمؤنث ، بشرط أن يكون بمعنى : « فاعل » وقبله موصوفه ، أو ما يقوم مقامه ، - بالتفصيل الذي سيجيء في باب : « التانيث » - ج ٤ ص ٥٤٦ م ١٦٩ - ومنه يعلم حكم جديد في تانيث « فَعُول » وجمعه جمع تصحيح للمذكر والمؤنث هو ما قرره بجمع اللغة العربية :

١ - من جواز إلحاق تاء التانيث بصيغة « فعول » بمعنى : فاعل .

ب - يترتب على ذلك جواز جمعها للتصحيح .

( ٤ ) يستعمل للمذكر والمؤنث ، على سبيل الأغلبية الراجعة ، لا على سبيل التحتم ، بشرط أن يكون بمعنى : « مفعول » وقبله موصوفه أو ما يقوم مقامه . واستعمال هذه الصيغة في المذكر والمؤنث هي والصيغ التي قبلها خاضع للتفصيل المدون في باب التانيث ( ج ٤ ص ٥٤٦ م ١٦٩ ) فإن جعل علماً جاز جمعه ومثله كل وصف آخر يستعمل للمذكر والمؤنث في الأصل ، ثم ترك أصله وصار علماً .

( ٥ ) طبقاً لليبان الهام الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ .

راجع « التصريح شرح التوضيح » في هذا الموضع .

( ٦ ) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَارْفَعَ بِوَاوٍ ، وَبَيَّأَ اجْرُزْ وَأَنْصَبَ  
سَالِمَ جَمْعٍ عَامِرٍ وَمُذْنَبٍ  
يشير بعامة : للعلم ، وبمذنب : للصفة .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) اشترطوا<sup>(١)</sup> في العلم أن يكون خالياً من تاء التأنيث الزائدة — إلا عند الكوفيين — والمراد بها : التي ليست عوضاً عن فاء الكلمة ؛ أو عن لام الكلمة ، لأن التي تكون عوضاً عن أحدهما هي عوض عن أصل ؛ فهي كالأصلية . فالأولى مثل : عدة ، أصلها : وَعَدَ ، حذفت الواو ، وعُوض عنها تاء التأنيث وكُسرت العين ، والثانية مثل : مئة . وأصلها : مِئَوٌ ؛ حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث .

فإن كانت عوضاً عن أصل وجعل اللفظ اسماً لمسمى ( أى : صار علماً ) فإنه يجمع قياساً بعد حذفها . ويكون من الجموع الحقيقية ؛ تقول : « عِدُون » لجمع مذكر سالم ، ومثلها : مِئُون ؛ أما إذا لم يجعل علماً ، فإنه يصح جمعه إن كان محذوف اللام ، مثل : الجيش مِئُون ، ولكنه يعد من ملحقات جمع المذكر السالم .

أما ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة فلا يشترط خلوها منها ، فلو سمينا رجلاً بِسَلَمَسَى ، أو : صحراء ... ، حذفت في جمع المذكر السالم الألف المقصورة ، وقلبت همزة الممدود واواً ، فيقال : السَلَمَسَوْنَ والصَحْرَاوُنَ ( أعلام رجال ) . . .<sup>(٢)</sup>

( ب ) لا يجمع المركب الإسنادى جمع مذكر سالم إلا بطريقة غير مباشرة ؛ — كما سبق<sup>(٣)</sup> — وذلك بأن تأتي قبله بكامة : « ذُوو » أو : « ذَوَى » ( وهما جمع : « ذو » و « ذى » ) فنقول : غاب ذوو فتح الله ، وأكرمنا ذَوَى فتح الله ، وسلمنا على ذَوَى فتح الله<sup>(٣)</sup> . وهذا باتفاق .

أما المركب المزجي فأشهر الآراء أنه لا يجمع إلا بالطريقة السابقة ، غير المباشرة وهناك رأى آخر يجز جمعها مباشرة — وكذلك تشيته<sup>(٤)</sup> — ، فيقال : جاء الخالَوِيهُون ، وشاهدت الخالَوِيهَيْن ، وقصدت إلى الخالَوِيهَيْن ، ومثله سيبويه ، ومعديكرب ( اسم رجل ) وغيرهما من باقى المركبات المزجية ، وهذا الرأى أسهل

( ١ ) في ص ١٤٠ و ١٤١

( ٢ ) راجع الصبان والحضرى . وهل بين هذه الصورة والصورة الآتية في ص ١٦٨ ( تحت عنوان :

ثانيها ) نوع من التخالف ؟

( ٤ ) انظر ص ١٣١ .

( ٣٣ ) في ص ١٤١ .

... ..  
... ..

الآراء . وأجدرها بالقبول ، لدخوله في الحكم العام لجمع المذكر السالم<sup>(١)</sup> وبُعدّه من التّلبس - كما سيّجىء في : « ج » - .

وأما المركب التقييدى ؛ وهو : المركب من صفة وموصوف مثل : « الرجل الفاضل » . أو من غيرهما ؛ مما لا يُعَدُّ في المركبات الثلاثة السابقة - فالأشهر أن يقال في جمعه : ذَوُو ، وذَوَى « الرجل الفاضل » ، فلا يجمع مباشرة ، وإنما يتوصل إلى جمعه بكلمة ( ذو ) رفعاً و ( ذَوَى ) نصباً وجراً .

وقد سبق أن قلنا<sup>(٢)</sup> : إن المركب الإضافى يجمع صدره دون عجزه . وهذا صحيح إن كان المضاف وحده هو المتعدد ، دون المضاف إليه ؛ ( كما نقول في « عبد الله » عند الجمع المرفوع : عبدُ اللهِ ) . أما إن تعدد أفراد المضاف وأفراد المضاف إليه معا ( كعبد السيد والمضاف والمضاف إليه مصريان مثلاً - ، وعبد السيد والمضاف والمضاف إليه شاميان - مثلاً - ، وعبد السيد لعراقيين ) ، فالواجب جمع المضاف والمضاف إليه معاً جمع مذكر سالم ، فنقول : عبدو السيدين ، أو جمع تكسير ، فنقول : عبيد السادة<sup>(٣)</sup> . . .

( ج ) سبق<sup>(٤)</sup> أنه يشترط في الاسم الذى يجمع جمع مذكر سالم ، ما يشترط في الاسم المراد تثنيته ؛ ومن شروطه : أن يكون معرباً . . . فلو كان مبنياً لزوماً كبعض الأعلام التى على صيغة : « فَعَال » ؛ ( مثل : رَقَاش أو : حَذَام على أنها أعلام رجال ) لم يجوز جمعه مباشرة<sup>(٥)</sup> ، وإنما يجمع بطريق الاستعانة بكلمة : ( ذَوُو ) رفعاً ، و ( ذَوَى ) نصباً وجراً .

( ١ ) حبذا الاتفاق على الأخذ بهذا الرأى المشهور ، وإيثاره ، وعمل الدارسين على نشره ، وترك الرأى السابق ، وغيره من باقى الآراء الأخرى التى لاتناسب عصرنا . . ( ٢ ) في ص ١٤١ .

( ٣ ) انظر رقم ٣ من هامش ص ١٣١ . ( ٤ ) في رقم ١ من هامش ص ١٤٠ .

( ٥ ) أشرنا في ص ٧٩ - إلى الفرق في الحكم بين هذه الصورة والحكم الوارد في تلك الصفحة ، تحت عنوان : « ملاحظة » ؛ فالحكم الذى هنا منصب على اسم موضوع من أول أمره علماً مبنياً لزوماً ولم يستعمل قبل العلمية مع البناء الملائم في شئ آخر ، فهو أصيل فيهما ، غير منتقل إليهما من حالة سابقة . ومثل هذا العلم لا يجمع جمع مذكر سالم إلا من الطريق غير المباشر الموضح هنا ، ليظل العلم محققاً بصورته التى لا بد منها . بخلاف الصورة التى سبقت في ص ٧٩ فإن الاسم فيها معرب منون ، علم ، بعد أن كان في أصله مفرداً مبنياً غير علم ؛ فترك أصله وصار علماً منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى العلمية الجديدة ومعها الإعراب والتثنية ؛ فيصح جمعه جمع مذكر سالم بطريقة مباشرة كالأعلام المستوفية للشروط .

... ..  
 ... ..

ولما كانت كلمة « سيبويه » و « خالويه » وأشباهها هي من الأعلام المبنية لزوماً — كان حقها ألا تجمع جمع مذكر سالم إلا بالاستعانة بكلمة : « ذؤو » ، و « ذؤوي » ، لكن هذين العلامين وأشباههما يدخلان من ناحية أخرى في قسم المركب المزجي . وقد آثرنا — في الصفحة السابقة — الرأي الذي يبيح جمعه مباشرة جمع مذكر سالم .

( د ) سيجيء ( في ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١ ) — باب خاص بطريقة جمع الاسم جمع مذكر سالم ، وأهمها طريقة جمع : المقصور ، والمحدود ، والمنقوص جمع مذكر سالم .

## المسألة ١١ :

## الملحق بجمع المذكر السالم

أَلْحَقَّ النحاة بجمع المذكر السالم في إعرابه أنواعاً ؛ أشهرها : ستة ؛ فَتَقَدَّ كل نوع منها بعض الشروط ، فصار شاذّاً ، ملحَقاً بهذا الجمع ، وليس جمعاً حقيقياً ، وكل الأنواع الستة سماعي<sup>(١)</sup> ؛ لا يقاس عليه ، — لشذوذه — وإنما يُدْكَرُ هنا لفهم ما ورد منه في النصوص القديمة .

أولها : كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع ، وليس لها مفرد من لفظها ، ولكن لها مفرد من معناها ، مثل كلمة : «أُولُو»<sup>(٢)</sup> في قولنا : «المُخْتَرَعُونَ أُولُو فَضْلٍ» ، أى : أصحاب فضل ؛ فهي مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة . لأنها ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم — إذ لا مفرد لها من لفظها ، ولها مفرد من معناها . وهو : صاحب — وهي منصوبة وبجرورة بالياء نيابة عن الفتحة أو الكسرة في قولنا : كَانَ الْمُخْتَرَعُونَ «أُولِي» فَضْلٍ ، وَاثْتَفَعَتْ مِنْ «أُولِي» الْفَضْلِ . ومثل هذه الكلمة يسمى : «اسم جمع»<sup>(٣)</sup> . ومن الكلمات المسموعة : أيضاً كلمة : (عَالَمُونَ) . ومفرداها : عَالَمٌ ، — وهو ما سوى الله — من كل مجموع متجانس من المخلوقات ، كعَالَمِ الحيوان ، وعَالَمِ النبات ، وعَالَمِ الجماد ؛ وعَالَمِ المال . وعَالَمِ الطائرات . . . إلخ .

وكلمة : «عَالَمٌ» المفردة تشمل المذكر والمؤنث والعاقل وغيره . في حين أن كلمة : «عَالَمُونَ» لا تدل — مع الجمعية — إلا على المذكر العاقل ، فهي تدل على معنى

(١) الأنسب في النوع الخامس (وهو : ما سمي بجمع مذكر سالم) أن يكون قياسياً . ولا قوة للرأى الذى يقصر على السماع . — كما سيحىء في رقم ٢ من هامش ص ١٥٢ وفي «١» ص ١٥٣ —

(٢) الهمزة مضمومة في النطق من غير مدّ بالريغ من وقوع الواو الساكنة بعدها كتابة . ولا يصح كتابة ألف بعد الواو الأخيرة .

(٣) هو ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكثير ، أو غالب فيه . ومن الأمثلة : إيل — جماعة — فلك . . . وقد سبق له إشارة عابرة في رقم ١ من هامش ص ١١٩ . أما البيان الوافى عنه ، وعن حالاته المختلفة وأحكامه ففى ج ٤ ص ٥١٠ م ١٧٤ باب : جمع التكثير .



خاص بالنسبة لما يندرج تحت كلمة «عالم»<sup>(١)</sup>، والخاص لا يكون جمعاً للعام<sup>(٢)</sup>؛ لهذا كان «عالمون» إما اسم جمع للكلمة : «عالم» وليس جمعاً له : وإما جمعاً له غير أصيل ، ولكن بتغليب المذكر العاقل على غيره . وفي هذه الحالة لا تكون جمع مذكر سالم حقيقة ؛ لأن اللفظة ليست علماً ولا صفة ، وإنما تلحق به في الإعراب بالحروف كغيرها مما فقد بعض الشروط .

ثانيها : من الكلمات المسموعة ، ما لا واحد له من لفظه ولا من معناه ، وهي : ( عشرون<sup>(٣)</sup> ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون . وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون ) وهذه الكلمات تسمى : «العقود العددية» وكلها أسماء جموع أيضاً ، ملحقة به في الإعراب بالحروف .

ثالثها : كلمات مسموعة أيضاً ؛ ولكن لها مفرد من لفظها . وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع ، فلا يبقى على حالته التي كان عليها قبل الجمع ؛ ولذلك يسمونها : «جموع تكسير»<sup>(٤)</sup>، ويلحقونها بجمع المذكر في إعرابها بالحروف ؛ مثل : بَسَوْن ، وإِحَرَّوْن ، وأَرَضَوْن ، وَدَوُّو ، وسَنَوْن وبابه<sup>(٥)</sup>، فكلمة : «بَنَوْن» : مفردها . «ابن» حذفت منه الهمزة عند الجمع ، وتحركت الباء ؛ وكلمة «إِحَرَّوْن» مفردها : «حَرَّة»<sup>(٦)</sup>، زِيدت الهمزة في جمعها .

(١) فدلالته داخلية فيما يسمى : «العموم الشُّمُول» مع أن دلالة كلمة : «عالم» داخلية فيما يسمى : «العموم البَدَلِي» الذي هو دلالة الكلمة المفردة على معنى عام ، فإذا جمعت جمع مذكر سالم دلت على معنى خاص بالنسبة لمنها قبل جمعها . فكلمة : «عالم» تدل على المخلوقات العاقلة وغير العاقلة ، فإذا جمعت جمع مذكر سالم فقبل فيها : «عالمون» صارت مقصورة الدلالة على العاقلين وحدهم .

(٢) وهناك سبب آخر في ص ١٥١ هو : أنها ليست علماً ولا صفة .  
(٣) ولا يقال إن عشرين مفردها : عشر ؛ لثلاث يلزم على ذلك صحة إطلاق عشرين على ثلاثين ، وإطلاق ثلاثين على تسعة . وهكذا . . . ؛ ذلك لأن أقل الجمع النحوي - لا القوي - ثلاثة ، من مفرده ؛ فلو كان مفرد العشرين هو : «عشر» لكانت عشرون صادقة على (٣ × ١٠) أي : ثلاث عشرات على الأقل ومجموعها يساوي ثلاثين . ولو كان مفرد الثلاثين هو : «ثلاث» لكانت الثلاثون صادقة على ٣ × ٣ أي : على تسعة ، وهكذا مما هو ظاهر الفساد . . .

(٤) لأن جمع التكسير هو الذي يتغير فيه صيغة المفرد حتماً ، ولا يبقى مفرده سليماً عند الجمع ؛ فلا بد فيه من تغيير ؛ إما في عدد حروفه فقط ، وإما في حركاته فقط ، وإما فيهما معاً . بخلاف جمعي التصحيح ، وهما : جمع المؤنث السالم الحقيقي ، وجمع المذكر السالم الحقيقي . فإن صيغة مفردها لا يدخل عليها تغيير عند الجمع إلا للإعلال ، ونحوه . (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٧) .

(٥) المراد من باب : «سنة» كل اسم ثلاثي حذفت لامة ، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة ، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات ، ولم يعرف له - أيضاً - مفرد مذكر ورد عنهم مجموعاً بالواو والنون أو بالياء والنون . وبالشرط الأخير خرج نحو : «هَسَنَة» فإن مذكرها - وهو : «هَسَن» - ورد عن العرب مجموعاً جمع المذكر ، فلو جمعت كلمة . «هَسَنَة» جمع مذكر أيضاً لا لتبس المؤنث بالمذكر .  
(٦) أرض ذات حجارة مجوفة سود ؛ كأنها احترقت بالنار . -

« وَأَرْضُونَ » ( بفتح الراء ) لا مفرد لها إلا : أَرْض ( بسكونها ) ؛ فتغيرت حركة الراء عند الجمع من سكون إلى فتح . هذا إلى أن المفرد مؤنث ، وغير عاقل . وكلمة : « ذَوُو » في الجمع مفتوحة الذال ، مع أن مفردها : « ذُو » مضموم الذال . وكلمة : « سنون » مكسورة السين في الجمع ، مفتوحتها في المفرد<sup>(١)</sup> ، وهو : « سِنَّة » ، فضلا عن أنها لمؤنث غير عاقل أيضا ، — وأصلها « سِنَّة » أو « سَنَو » ، بدليل جمعها على « سَنَهَات » و « سَنَوَات » — ثم حذفت لام الكلمة ، ( وهي الحرف الأخير منها ) ، وعوض عنه تاء التأنيث المربوطة ، ولم ترجع اللام عند الجمع .

ومن الكلمات الملحققة في الإعراب بهذا الجمع سماعاً<sup>(٢)</sup> ، والتي تدخل في باب « سِنَّة » كلمة : عِصَّة ، وجمعها : عِصُون ( بكسر العين فيهما ) . وأصل المفردة : « عِصَّة » بمعنى : كذب وإفراء . أو : « عِصْو » . بمعنى : تفريق . يقال : فلان كلامه عِصَّة ، أى : كذب ، وعمله عِصْو بين الإخوان ، أى : تفريق وتشثيت ؛ فلام الكلمة هاء ، أو واو . ومثلها « عِزَّة » ، جمعها : عِزُون ( بالكسر فيهما ) . والعِزَّة : الفرقة من الناس ، وأصلها عِزَى ؛ يقال : هذه عِزَّة تطلب العلم . . . وأنتم عِزُون في ميدان العلم . وأيضاً : « ثُبَّة » بالضم ، وجمعها : ثُبُون ، بضم أول الجمع أو كسره<sup>(٣)</sup> ، والثُّبَّة « الجماعة » ، وأصلها ثُبَو ، أو : ثُبَي ، يقال : الطلاب مختلفون : ثُبَّة مقيمة . وثُبَّة مسافرة ، وهم ثُبُون .

وعلى ضوء ما سبق نعرف السبب في اعتبار تلك الكلمات المسموعة : ملحقة بجمع المذكور في إعرابها ، والسبب في تسميتها بجمع التكسير ؛ لأن تعريف جمع التكسير وحده هو الذي ينطبق عليها ، دون غيره من جمعي التصحيح ؛ إذ هو « ما تغيَّر فيه بناء الواحد<sup>(٤)</sup> » وقد تغير بناء واحدها<sup>(٥)</sup> .

( ١٠١ ) الغالب في باب « سَنَة » وأخواتها — وقد سبق توضيح المراد من ( بابها ) في رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ : أن ما كان منه مفتوح الفاء في المفرد فإنه يكسر في الجمع ؛ مثل سَنَة وسِنين . وما كان مكسور الفاء في المفرد لم يتغير في الجمع ؛ مثل مائة ومِئين . وما كان مضموم الفاء يجوز فيه الكسر والضم ، مثل ثُبَّة وثُبِين .

( ٢ ) لأن باب « سَنَة » ( أى : ما يشبهها — وقد سبق توضيحه في رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ — ) سماعي .. وهذه القيود الموسوعة له إنما هي لضبط ما سمع ، لا لقياسيته ؛ فالأمر فيه كثير مسموع .

( ٣ ) انظر رقم ٤ من هامش ص ١٤٩ .

( ٤ ) وكذلك نعرف السبب في امتناع جمع الكلمات الآتية جمع مذكر سالم ، وفي عدم إدخالها في

ملحقاته :

رابعها : كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط الأخرى الخاصة بجمع المذكور ؛ فألحقوها به ، ولم يعتبروها جمعاً حقيقياً . ومن هذه الكلمات ، « أهل » ، فقد قالوا فيها : أهلون . مثل :

وما المالُ والأهلونُ إلا ودائعُ ولا بد يوماً أن تردّ الودائعُ

فجمعوها مع أنها ليست علماً ولا صفة . ومنها « عالمون » ، ليست علماً ، ولا صفة أيضاً . وقد تكلمنا عنها من وجهة أخرى فيما سبق <sup>(١)</sup> . ومنها : « وابل » ؛ بمعنى : مطر غزير . يقال : غمّر الوابلون الحقول . فجمعوها . مع أنها لا تدل على عاقل ...  
خامسها : كلمات من هذا الجمع المستوفى للشروط ، أو مما ألحق به ، ولكن سُمّي

= ١ - تمرة ، لعدم وجود حذف فيها .

ب - عِدَّة وزنة ، غير علمين ، لأن المحذوف من كل واحدة هو فاء الكلمة ، فأصل الأولى « وعد » . والثانية : « وزن » ، حذفت الفاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة . أما إن كانا علمين ، للمذكر فإنه يجوز جمعهما بعد حذف التاء من آخرهما بالصورة التي سبقت في « ١ » من ص ١٤٥ .

ج - اسم ( وأصلها : « سَمَو » . يضم السين وكسرهما ، وسكون الميم ) وأخت وبنت ، وأصلهما : « أخَو » . و « بَنَو » ، على المشهور فيهما ؛ حذفت اللام في الثلاثة ، وعوض عنها الهزة في أول كلمة : اسم ، وسكنت السين ، وعوضت التاء المفتوحة لا المربوطة في الأخيرتين . وشذ : بنون .

د - يد ، ودم . أصلهما : « يَدَي » . و « دَمَي » ؛ حذفت اللام ، ولم يعوض عنها شيء . وشذ : أبون وأخون ، لأن مفردهما وأوى اللام . وقد حذفت الواو التي هي لام الكلمة بغير رد ، ولا تعويض . ومثل : « أب » وأخ بقية الأسماء الستة على الرأي القائل بأنها وردت عن العرب بمجموعة جمع مذكر شذوذاً ؛ أى : هنون ، وحمون ، وذوون ، وفون .

ولا يمنع النحاة أن تكون الواو الأصلية التي هي لام الكلمة قد رجعت عند الجمع ثم حذفت . فأصل الكلمة عند الجمع كما يقولون : « أبَوون » ثم حركت الباء بالضم إتياعاً للواو - ( كما يحصل أحياناً ، كالإتياع في المفرد المضاف ، نحو : أبي ) - بعد حذف فتحة الباء . ثم حذفت ضمة اللام ، لثقلها ، وطلباً للتخفيف بخذفها ، فالتق ساكنان ؛ الواو الأصلية وواو الأسماء الستة ؛ فحذفت الواو الأصلية التي هي لام الكلمة ؛ فإنها رجعت ثم حذفت كما يتخيلون . وهذه الصور الخيالية لا أثر لها في ضبط الكلمة وصحة المعنى . فالواجب الانصراف عنها وإهمالها ؛ لما فيها من تكلف واضح لا داعي له . . .

وللحكم السابق اتصال قوى وبعض تشابه بما سبق في « ح » من ص ١٣٥ ورقم ؛ من هامشها .

ه - شاة ، وشفة ؛ لأن لكل واحدة منهما جمع تكسير مسموعاً عن العرب ، ومعرباً بالحركات ؛ يقال : في الحقل شياه كثيرة ، ولإبل شفاء غليظة . ( وأصل شاة : شَوَه ؛ حركت الواو بالفتح للتخفيف - كما يقولون - فقلبت ألفاً ؛ فصارت : شاة ، ثم حذفت الهاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة فصارت : شاة . وأصل شفة هو : « شفه » حذفت الهاء ، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة ) .

( ١ ) ص ١٤٨ .

بالكلمة<sup>(١)</sup> قديماً أو حديثاً وهي مجموعة ، وصارت علماً<sup>(٢)</sup> على مفرد - بالرغم من صيغة الجمع - فمن أمثلة الأول المستوفى للشروط « حَسَدُون » . و « شَهَبُون » . و « عَبَدُون » . و « خَلَدُون » و « زِيدُون » ... أعلام أشخاص معروفة قديماً وحديثاً . ومثال الثاني : « عَلِيُّون » . ( اسم لأعلى الجنة ) المفرد : عَلِيٌّ . بمعنى المكان العالى ، أو عَلِيَّة ، بمعنى : الغرفة العالية . وهو ملحق بالجمع ، لأن مفردة غير عاقل . سادسها : كل اسم من غير الأنواع السابقة يكون لفظه كلفظ الجمع في إشتال آخره على واو ونون ، أو ياء ونون ، لا فرق في هذا بين أن يكون نكرة : مثل : « يَاسَمِين » و « زَيْتُون » ... أو علماً مثل : « صِفَيْن » و « نَصِيبَيْن » و « فِاسْطَيْن »<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) تصح التسمية بجمع المذكر السالم وغيره من الجموع الأخرى للداعى البلاغى الذى قصده العرب في جاهليتهم وإسلامهم من التسمية بتلك الجموع وبالمثنى - كما سبق في « ج » من ص ١٢٥ - ، وعن أم الدواعى : المدح - ويشمل التعظيم - ، والذم ، والتلميح ... وما يؤيد هذا مجيء واو الجماعة في مخاطبة المولى جل شأنه ؛ كالتى في قوله تعالى حكاية لما يقوله يوم القيامة المعاند الحاحد فضل ربه : « رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً فيما تركت » كما يؤيده أن الضمير « نحن » موضوع للتكلم الذى معه غيره ، أوللتكلم وحده إذا أراد تعظيم نفسه .

أما طريقة إعراب المسمى به فى « أ » من ص ١٥٣ .  
(٢) التسمية بجمع المذكر السالم شائعة قديماً حديثاً يحملها قياسية ، فلا قوة للرأى الذى يقصرها على السماع . - ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ١٤٨ وفى « أ » من الصفحة الآتية -

(٣) وإلى كل هذا يشير ابن مالك بقوله :

وارفع بواو وبيا اجزُرْ وانصب  
وسبهِ ذَيْن ، وبِه عِشْرُونَا  
أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلِيُونَا  
وبَابُهُ ، ومثَل حين قَدْ يَرُدْ ذَا البابُ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدْ

يريد شبه ذين : ما أشبه « عامراً » من كل علم ، مستوف للشروط ، وما أشبه كلمة : « مذنب » ، فى أنه صفة مستوفية كذلك . ثم يقول الحق به عشرون وبابه . والمراد ببابه : أخوات عشرين من العقود العديدة التى ذكرناها ، وكذلك أهلون ، وأولو ، وعالمون ، وعليون .

ثم قال : وشذ : أرصون ، وباب سنين ؛ - وقد أوضحنا المراد من باب « سنين » فى رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ - وإنما صرح بشذوذ ذين ، مع أن جميع ملحقات جمع المذكر السالم شاذة - إلا النوع الخامس ، كما سبق - ؛ لأن الشذوذ ؛ فيها أقوى ، لفقد كل منهما أكثر الشروط . فكلاهما اسم جنس ( وليس علماً ولا صفة ) ، وكلاهما مؤنث ، وغير عاقل ، ولم يسلم مفردة عند الجمع .

ثم بين أن « سنين وبابه » قد يعرب إعراب : « حين » ، فتلازمه الياء والنون ، وتظهر الحركات على النون متونة إلا عند وجود ما يمنع التنوين . وأن من العرب من يجعل هذا الإعراب الخاص بكلمة : « حين » عامياً يشمل كل جمع مذكر سالم ، سمي به ، ولا يجعله مقصوراً على سنين وبابه . - طبقاً لما فى رقم ٢٠ من ص ١٥٣ - ومنهم من يجعله عامياً شاملاً ما سمي به ، وما لم يسم به .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) بمناسبة النوع الخامس نشير إلى أن التسمية يجمع المذكر السالم معروفة قديماً وحديثاً ، كالتسمية بغيره من أنواع المفردات ، والمثنيات ، والجموع . فقياسيته أنسب <sup>(١)</sup> فإذا سُمِيَ به مذكر فقيه عدة إعرابات ، يرتبها النحاة الترتيب التالي ، بحسب شهرتها وقوتها :

١ - أن يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم - مع أنه علم على واحد - فيبقى حاله بعد التسمية به كحاله قبلها . تقول في رجل اسمه سعدون : جاء سعدون وأكرم سعدين ، وأصغيت إلى سعدين . وفي هذه الحالة لا تدخله « أل » التي للتعريف ، ولا غيرها مما يجلب التعريف ، لأنه معرفة بالعلمية <sup>(٢)</sup> . وإذا جاء بعده ما يقتضى المطابقة - كالنعت ، والخبر ... - وجب أن يطابق في الإفراد ، مراعاة لمعناه ومدلوله . ولا يصح حذف نونه عند إضافته ، لأنها ليست نون جمع ، ولأن حروف العلم لا يصح زيادتها أو نقصها - كما تقدم في المثنى ص ١٢٦ نقلاً عن الهمع - . واحتمال اللبس في هذا الوجه قوى . لإيهامه أنه جمع ، ولأن حروفه تتغير بتغير إعرابه ، مع أنه علم لمعين .

٢ - أن يلزم آخره الياء والنون رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها <sup>(٣)</sup> - غالباً - تقول في رجل اسمه محمد بن : هذا محمد بن ، ورأيت محمد بناً ، وقصدت إلى محمد بن ، فكلمة : « محمد بن » : إما مرفوعة بالضمة الظاهرة ، أو : منصوبة بالفتحة الظاهرة ، أو : مجرورة بالكسرة الظاهرة ، مع التنوين <sup>(٣)</sup> ( غالباً في كل حالة ) <sup>(٤)</sup> ( إعرابها - كما يقول النحاة

( ١ ) كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٤٨ وفي ٢ من هامش ص ١٥٢ - وكذلك سبق بيان الغرض من هذه التسمية في « ج » من ص ٢٥ - وفي رقم ١ من هامش ص ١٥٢ .

( ٢ ) انظر « الملاحظة » التي في رزم ٢ من هامش ص ١٣٩ .

( ٣ و ٣ ) إن لم يوجد مانع يمنع التنوين ، كالأسياب الخاصة بمنع الصرف ؛ ومنها هنا العجمة مع العلمية ؛ مثل : « قينسرين ، اسم بد بالشام » ومنها : النداء ، ومنها : « أل » الجالبة للتعريف ، ومنها الإضافة في آخره .

( ٤ ) بشرط ألا تزيد حروفه على سبعة : ( وهي أقصى ما يصل إليه تكوين الاسم المفرد أصالة في اللغة العربية ) . فإن زاد على سبعة بسبب طارئ على أصله أخرجه عن ذلك الأصل - كأن يكون علماً منقولاً من مثنى ، أو من جمع . . . نحو أشهبين - لم يعرب بالحركات ، وإنما يعرب بالحرف ( الياء ) الذي في آخره ؛ ليكون إعرابه بالحرف دليلاً على زيادة الياء والنون فيه ؛ فلا يخرج الاسم عن أقصى العدد المألوف من حروف الكلم - ومثل هذا أيضاً يراعى في الآراء التالية .

كإعراب : غَسْلَيْنِ<sup>(١)</sup> وحين ) وهذه النون لا تسقط في الإضافة ؛ لأنها — كالتى في الحالة السابقة — ليست نون جمع .

والأخذ بهذا الإعراب . — فى رأينا — أحسن ؛ فى العلم المختوم بالياء والنون ، والاقتصار عليه أولى<sup>(٢)</sup> ؛ ليسره ومطابقته للواقع الحقيقى ، فهو بعيد ، عن كل لبس ؛ إذ لا يوهِم أن الكلمة جمع مذكر حقيقى ؛ وإنما يدرك سماعها أنها علم على مفرد ، لتنوينه ، ولعدم تغير الحروف فى آخره .

وإذا جاء بعده ما يقتضى المطابقة — كالنعت والخبر — وجب أن يطابق فى الإفراد ؛ مراعاة لمعناه ومدلوله .

وهناك سبب هام يقتضى الاقتصار على هذا رأى فى العلم المختوم بالياء والنون هو : « المعاملات الرسمية » الجارية فى عصرنا على الوجه المبين عند الكلام على التسمية بالمتنى<sup>(٣)</sup> . . .

والقصد من سرد الآراء التى تخالف هذا الأحسن والأيسر فهم النصوص القديمة الواردة بها ، دون أن نبیح اليوم استعمالها ؛ ومن الإساءة للغتنا أن نفتح الأبواب المؤدية إلى البلبلة والاضطراب فيما ننشئه من كلام ، وإلى التفسير من غير داع ، فيما نمارسه من شئون الحياة .

ومن العرب من يجرى حكم : « غَسْلَيْنِ وحين » منوناً — فى الغالب — أو غير منون على « سنين » وبابه كله . وإن لم يكن علماً . ومنهم من يجريه منوناً على جميع أنواع المذكر السالم وملحقاته — كما سبق<sup>(٤)</sup> .

٣ — أن يلزم آخره الواو والنون فى كل الحالات ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون من غير تنوين<sup>(٥)</sup> فيكون نظير : « هارون » فى المفردات الممنوعة من الصرف . وهذه النون لا تحذف للإضافة ، للسبب السالف .

٤ — أن يلزم آخره الواو والنون ، فى كل الحالات ، ويعرب بحركات ظاهرة

(١) هو : الصديد الذى يسيل من أهل جهنم .

(٢) انظر قرار مجمع اللغة العربية ومؤتمره فى اختيارها هذا الحكم وهو مدون فى رقم ٣ من هامش

الصفحة الآتية : (٣) فى آخر ص ١٢٦ . (٤) فى آخر هامش ص ١٥٢ .

(٥) فهو ممنوع من الصرف ؛ للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن وجود الواو والنون فى الأسماء المفردة يكاد

يكون من خواص الأسماء الأعجمية .

على النون ، مع تنوينها<sup>(١)</sup> فيكون نظير « عَرَبُونَ »<sup>(٢)</sup> من المفردات . والنون ثابتة لا تحذف للإضافة .

ونرى أن الاختصار على هذا الإعراب<sup>(٣)</sup> أحسن في العلم المختوم بالواو والنون ؛ مثل : زيدون — لما سبق في نظيره المختوم بالياء والنون — مع وجوب مراعاة الأفراد فيما يقتضى المطابقة « كالنعت والخبر » كما تقدم في الصورة الثانية .

٥ — أن يلزم آخره الواو والنون المفتوحة في جميع الحالات ، ويعرب بحركات مقدرة على الواو . والنون ثابتة هنا في جميع حالات الإعراب ، كشأنها في الحالات السالفة .

( ب ) إذا سُمِّيَ بجمع المذكر ، أو بما ألحق به ( كالأعلام الواردة في النوع الخامس<sup>(٤)</sup> ) . ومنها : حمدون ، خسلدون ، عبلدون ، زيدون ، عليسون .. ) ، وأريد جمع هذا العلم جمع مذكر سالم ، لم يصح جمعه مباشرة — كما عرفنا — وإنما يصح جمعه من طريق غير مباشر ؛ وذلك بالاستعانة بالكلمة الخاصة التي يجب أن تسبق هذا العلم . وتلحقها علامة الجمع رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وهذه الكلمة هي : « ذو » دون غيرها ، وتصير في الرفع : « ذُوْ » ، وفي النصب والجر : « ذَوِي » وهي « مضافة » ، والعلم بعدها هو — « المضاف إليه » دائماً ، ويصح فيه من الإعرابات السابقة ما يساير صورته : فيقال : جاعنى ذُوْ حمدون ، وصافحت ذَوِي حمدون ، وأصغيت إلى ذَوِي حمدون . . . فكلمتا : « ذُوْ » و « ذَوِي » تعرب على حسب حاجة الجملة ، وترفع بالواو ، وتنصب وتجر بالياء وتلك الكلمة هي التي توصل لجمع المسمى بجمع المذكر السالم وملحقاته .

( ١ ) إن لم يوجد مانع من الصرف : كالعجمة مع العلمية هنا — أو الإضافة ، أو النداء ، أو التأنيث أو « أل » المفيدة للتعريف وستأتى في م ٣٠ .

( ٢ ) المال الذي يدفعه المشتري مقدماً في صفقة ؛ لضمان إتمامها ، وأنه لن يرجع عن شرائها ، وإلا ضاع ذلك المقدم .

( ٣ ) وقد اقتصر عليه المجمع اللغوى القاهرى ومؤتمره — طبقاً لما جاء في ص ١٣ من كتابه الصادر في سنة ١٩٦٩ باسم « كتاب في أصول اللغة » ونص قراره تحت عنوان : ( صيغة : فَمَلُونُ وكُنْها عربية ) وإعرابها : ( ما كان من الأعلام منتهياً بواو ونون زائدتين نحو — ميسون ، وحمدون ، وخسلدون له أمثلة منذ أقدم العصور العربية ، فصيحته عربية . وعليها صيغ ماورد من أعلام أهل المغرب . وهو يعرب إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين ، ومع لزوم الواو . فإن كان علماً مؤنث منع من الصرف للعلمية والتأنيث . ويأخذ هذا الحكم ما كان منتهياً بياء ونون زائدتين ( ٥ ) . ( ٤ ) في ص ١٥١ .

.....  
.....

أما الطريقة إلى تثنية هذا الجمع فهي الطريقة التي تقدمت في التثنية<sup>(١)</sup> ،  
ويستعان فيها بكلمة : « ذو » أيضاً .

( ح ) سبقت الإشارة<sup>(٢)</sup> إلى أن النون مفتوحة في جمع المذكر السالم وملحقاته<sup>(٣)</sup> في أحواله الإعرابية المختلفة ؛ ( أى : في حالة رفعه بالواو ، أو نصبه أو جره بالياء ) بشرط ألا يكون مسمى به ، ولا علاقة لهذه النون بإعرابه . ومن العرب من يكسرها ، ولكن لا داعي للأخذ بهذه اللغة ، منعاً للخلط والتشتيت من غير فائدة . وإذا وقعت النون آخر جمع مذكر سالم مسمًى به ففي ضبطها الأوجه المختلفة التي سبقت في : « اوب » .

أما نون المثني وجميع ملحقاته<sup>(٤)</sup> فالأشهر فيها أن تكون مكسورة في الأحوال الإعرابية المختلفة . وقليل من العرب يفتحها ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء ، في حالتى النصب والجر ، ولا داعي للعدول عن الرأى الأشهر في الاستعمال ، للسبب السالف<sup>(٥)</sup> في حركة نون جمع المذكر السالم .

( د ) لنون المثني والجمع وملحقاتهما أثر كبير في سلامة المعنى ، وإزالة اللبس ؛ ففي قولنا : ( سافر خليلان : موسى ومصطفى ) - نفهم أن موسى ومصطفى هما الخليلان ، وأنهما اللذان سافرا ، بخلاف ما لو قلنا : ( سافر خليلاً موسى ومصطفى ) ؛ بغير النون فإننا قد نفهم الكلام على الإضافة (إضافة كلمة : خليلاً إلى موسى ) ويتبع هذا أن الخليلين هما اللذان سافرا ، دون موسى ومصطفى ، والفرق بين المعنيين كبير . ومثل هذا أن نقول في الجمع : ( مررت ببنين أبطال ) ؛ فالأبطال هم البنون ؛ والبنون هم الأبطال ، فالو حذفت النون لكان الكلام : ( مررت ببني أبطال ) ، وجاز أن نفهم الكلام على الإضافة ؛ إضافة كلمة : « البنين » إلى : « أبطال » ؛ فيتغير المعنى .

( ١ ) في آخر رقم ٢ من هامش في أول ص ١٢٩ . ( ٢ ) ص ١٢٩ .

( ٣ ) ويدخل فيها : ما سمي به ، وما جمع على سبيل « التغليب » ، وغيرهما . .

( ٤ ) يدخل فيها ما سمي به ، وما ثنى على سبيل « التغليب » ، واثنان واثنان ، وغيرهما من كل ما

أعرب إعراب المثني - كما سبقت الإشارة لهذا في رقم ٤ من هامش ص ١٢٠ -

( ٥ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ وَقُلْ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ  
وَنُونٌ مَا ثَنَى وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ؛ فانتبه

كلمة « نون » الأولى مبتدأ ، خبره : الجملة الفعلية : « افتح » و « الفاء » التي في أولها زائدة ؛ لتزيين اللفظ - كما في الصبان ، وانظر رقم ٤ من ص ٣٩٣ و ٤١ ص ٥٣٥ .



وكذلك تمنع النون توهم الأفراد في مثل: (جاءني هذان، ورحبت بالداعين للخير)؛  
فلولم توجد النون لكان الكلام: (جاءني هذا، ورحبت بالداعي للخير)؛ وظاهره  
أنه للمفرد، وهو غير المراد قطعاً.

وتحذف نون المثني والجمع للإضافة - كما أشرنا - في الأمثلة السابقة؛ وهو  
حذف لازم؛ كحذفها وجوباً مع «اثنين» و «اثنتين» عند تركيبهما مع  
عَشْرَ، أو عَشْرَةَ...؛ فتحل كلمة: «عَشْرَ، أو: عَشْرَةَ» مكان النون  
بعد حذفها، نحو: «اثنا عشر» و «اثنتا عشرة»؛ فتعرب: «اثنا»  
و «اثنتا» إعراب المثني، وكلمة «عَشْرَ أو: عَشْرَةَ» اسم مثنى<sup>(١)</sup> على الفتح  
لا محل له من الإعراب، لوقوعه موقع نون المثني التي هي حرف - كما سبق<sup>(٢)</sup>.

وقد تحذف جوازاً للتخفيف؛ إذا كانت في آخر اسم مشتق (أى: وَصَفَ)  
في أوله «أل» الموصولة<sup>(٣)</sup>، وقد نصب بعده مفعوله؛ مثل: ما أنتم المهملات  
واجباً، - وما أنتم المانعوا خيراً؛ ومنه قراءة من قرأ: «والمقيمى الصلاة»  
(بنصب كلمات: «واجباً»، و «خيراً»، و «الصلاة»؛ على أنها مفعول  
به لاسم الفاعل الذي قبل كل منها)<sup>(٤)</sup>.

ويجوز سيويوه وآخرون حذف نون ما دل على تثنية أو جمع من أسماء الموصول؛  
نحو: اللذان، واللتان، والذين.

وقد تحذف نون الجمع جوازاً إذا وقع بعدها لام ساكنة، كقراءة من قرأ:  
(غير مُعْجِزِي اللَّهِ)، بنصب كلمة «اللّه» على أنها مفعول به (أصله:  
معجزين الله)، وقراءة: «إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ» بنصب كلمة: «العذاب»  
على أنها مفعول به أيضاً، وأصلها: «إِنَّكُمْ لَذَائِقُونَ الْعَذَابَ».

وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها؛ كقراءة من  
قرأ: «وما هم بضارّين به من أحد» وأصلها: «بضارين به».  
وقد تحذف النون جوازاً لشبه الإضافة في نحو: لا غلامى لحمد، ولا مكرّمى  
للجاهل، إذا قدرنا الجار والمجرور صفة، والخبر محذوفاً<sup>(٥)</sup>.

(١) لتضمنه - كما يقولون - معنى حرف العطف؛ إذ الأصل: اثنا وعشر... إلخ. والسبب الحق  
السماع المحض.

(٢) في «و» من ص ١٣٤ ويحيى في ٣١٣.

(٣) وجود «أل» دليل على أن الكلمة غير مضافة.

(٤) إيضاح هذه الحالة في باب الإضافة - ٣ م ٩٣ -.

(٥) أصحاب هذا الرأي يوضحونه بأن الجار والمجرور إذا جعل صفة لاسم «لا» النافية للجنس صار =

وكذلك في . لَبَيْكَ<sup>(١)</sup> وَسَعْدَيْكَ<sup>(٢)</sup> . . . وأشباههما عند من يرى أن الكاف حرف للخطاب ، وليست باسم . وقد يحذفان للضرورة في الشعر .

هذا ، وعلى الرغم من أن حذفهما جائز في المواضع التي ذكرناها — فن المستحسن في غير الضرورة ، وغير لَبَيْكَ وسَعْدَيْكَ وأشباههما ، الفرار منه قدر الاستطاعة ؛ منعاً للغموض واللبس ، وضبطاً للتعبير في سهولة ، ووضوح ، واتفاق يلائم حالة الناس اليوم . أما المواضع التي يجب فيها حذفهما فلا مفر من مراعاتها .

( هـ ) الأصل<sup>(٣)</sup> في المثنى أن يدل على اثنين حقيقة . لكن قد يكون اللفظ ظاهره الثنية ومعناه الجمع بشرط وجود قرينة ؛ فيكون ملحقاً بالمثنى في الإعراب فقط . وليس مثنى حقيقة ؛ لفقده شرط الثنية ؛ ومن ذلك : « ارجع البصر كرتين » أى : كرتات ؛ لأن المراد التكثير ، والتكثير لا يتحقق بكرتين ، وإنما يتحقق بكرات . ومثله : حَسَنَاتِيكَ . . . وهذا النوع يجوز فيه التجريد من علامتهى الثنية اكتفاء بالعطف ، مثل : أتعبتنا الأسفار ؛ خمس وخمس ، وذهاب وذهاب ، ورجوع ورجوع . ومنه قول الشاعر :

تَسْخُدِي<sup>(٤)</sup> بِنَا نَجْبُ أَفْنَى عَرَائِكِهَا خَمْسٌ وَخَمْسٌ وَتَأْوِيبٌ وَتَأْوِيبٌ

وقد يغني التكرار عن العطف<sup>(٥)</sup> ؛ كقوله تعالى : « صفّاً صفّاً » ، وقوله : « دَكَاً دَكَاً » .

= هذه الصفة من قسم الشبيه بالمضاف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف ؛ كالمضاف إليه فإنه يتم المضاف . وإذا صار شبيهاً بالمضاف جاز عندهم حذف ما في آخره من التنوين ، أو نون المثنى والجمع كما يحذف من المضاف الأصيل . وسيجى هذا في باب « لا » الجنسية آخر الجزء — ص ٦٩٠ .

- ( ١ ) بمعنى : إجابة منك بعد إجابة .
- ( ٢ ) بمعنى إسماعداً لك بعد إسماعداً . أى : مساعدة لك بعد مساعدة ، أو معاونة لك بعد معاونة .
- ( ٣ ) ما يأتي هو الذى أشرنا إليه في رقم ٥ من هامش ص ١١٨ حيث قلنا : إن اللفظ قد يكون في ظاهره لثنى ، وفي معناه للجمع . . . وله صلة أيضاً بما في « هـ » من ص ١٣٣ .
- ( ٤ ) « تسخدى » : تسرع . « نجب » جمع : نجبية ، وهى : الناقة الأصيلة الجيدة .
- « عرائك » ، جمع : عريكة ، وهى : السنام ، « التأويب » السفر طول النهار ، أو : الرجوع من السفر وغيره ، والأحسن هنا : الأول ، والخمس : سفر خمسة أيام . ويصح : الخمس ( بكسر الخاء ) وهو ترك الإبل ثلاثة أيام ترعى بغير شرب ، ثم ترد الماء في اليوم الرابع . ( كأن تشرب في يوم الخميس — مثلاً — وتترك الشرب ثلاثة أيام بعده ؛ هى : الجمعة ، والسبت ، والأحد ، ثم تشرب في اليوم الرابع ، وهو يوم الاثنين . فإذا احتسبنا اليوم الأول الذى شربت فيه كان يوم الاثنين هو الخامس له . ومن هنا جاء الخمس بكسر الخاء . — ( ٥ ) سبق للسألة إيضاح وتفصيل في — « هـ » — من ص ١٣٣ .

( و ) سبق <sup>(١)</sup> أن المثنى المرفوع بالألف إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن ؛ وقد حذفت منه النون بسبب الإضافة — مثل : غاب حارسا الحقل ، وأقبل زارعا الحديقة — فإن علامة التثنية ( وهى الألف ) تحذف نطقاً ، لا خطاً <sup>(٢)</sup> . ويرجح النحاة في إعرابه أن يقال : إنه مرفوع بألف مقدرة . . .

وكذلك الشأن في جمع المذكر ؛ فإنه إذا أضيف حذفت نونه للإضافة ؛ فإن كانت إضافته إلى كلمة أولها ساكن حذفت واوه رفعاً ، وبأوه نصباً وجراً ؛ في النطق ، لا في الكتابة <sup>(٢)</sup> ؛ تقول : جاء عالمو المدينة ، وكرمت عالمي المدينة ، وسعيت إلى عالمي المدينة <sup>(٣)</sup> .

لكن ما إعرابه ؟ . أيمكن مرفوعاً بالواو الظاهرة في الكتابة ، أم بالواو المقدرة المحذوفة في النطق لالتقاء الساكنين ؛ فهي محذوفة لعله ، فكأنها موجودة ؟ . وكذلك في حالة النصب والجر ؛ أيمكن منصوباً ومجروراً بالياء المذكورة أم المقدرة ؟

يرتضى النحاة أنه معرب في جميع حالاته بالحرف المقدر ؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة ، ويسعدون هذه الحالة كحالة المثنى في أنها من مواضع الإعراب التقديرى <sup>(٤)</sup> ، لا الإعراب اللفظي .

ونقول هنا ما سبق أن قلناه في المثنى : وهو أنه لا داعى اليوم للأخذ بهذا الرأي وحده ، ولن يترتب على إهماله ضرر ؛ لأن الخلاف شكلي لا قيحة له . ولكن الإعراب التقديرى هنا لا يخلو من تكلف ، وقد يؤدي إلى اللبس .

كذلك تقدر الواو رفعاً — فقط — في جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : جاء صاحبي ، وأصلها : صاحبون لي ؛ حذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ؛ فصارت الكلمة صاحبوي . اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما

(١) في «ز» من ص ١٣٥ .

(٢٠٢) مع ملاحظة قرار المجمع اللغوي الذي يبيح — المد عند خوف اللبس وهو القرار الذي سجلناه في رقم ٢ من هامش ص ٥١ ونعيد تسجيله هنا ونصه : — تحت عنوان : إباحة المد عند التقاء الساكنين ، أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين — : ( لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند الساكنين ، مثل قولهم : اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن ) .

(٣) يشترط لصحة هذا الحذف ألا يكون جمع المذكر مقصوراً — كما سيبيء البيان في رقم ٣ من

ص ٢٠٤ — . (٤) بيانه في ص ٨٤٧٥ و٨٤٧٦ وستذكر مواضعه مفصلة في ص ١٩٨ .

.....  
.....

بالسكون ، قُلِبَت الواو ياء ؛ وأدغمت في الياء ؛ فصارت الكلمة : صاحِبِيّ ،  
ثم حركت الباء بالكسرة ؛ لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة : صاحِبِيّ ، ومثلها : جاء  
خادمي ومساعدتي ، إذ يرتضى النحاة في إعرابها : « خادمي » ، فاعل مرفوع  
بالواو المقدرة المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم . و« خادم » مضاف ، وياء  
المتكلم مضاف إليه ؛ مبنية على الفتح في محل جر . وكذلك الباقي وما أشبهه .

ويقول فريق آخر : إن إعراب كلمة : « صاحِبِيّ » وأشباهاها هو إعراب  
لفظي ، لا تقديري ؛ لوجود ذات الواو ، ولكن في صورة ياء . وتغير صورتها لعلّة  
تصريفية لا يقتضى أن نقول إنها مقدرة . والخلاف بين هذين الرأيين لا قيمة له ؛  
لأنه خلاف لفظي ، شكلي ، لا يترتب عليه شيء على ؛ فلا مانع من اتباع أحد  
الرأيين . والأول أفضل لموافقته لبعض حالات خاصة أخرى .

( ز ) جسم الإنسان - وغيره - ذو أعضاء ، وأجزاء ، وأشياء أخرى تتصل  
به ، منها : ما يلزمه ويتصل به دائماً ؛ فلا ينفصل عنه في وقت ، ثم يعود إليه  
في وقت آخر ؛ كالرأس ؛ والأنف ، والظهر ، والبطن ، والقلب . . . ومنها :  
ما يتصل به حيناً ، وينفصل عنه حيناً ، ويعود إليه بعد ذلك ؛ كالثوب ، والأدوات  
الجسمية الأخرى وأشباهاها . . . فإذا كان في الجسم شيء واحد لا يتعدد ،  
ولا ينفصل عنه - كالرأس ؛ والقلب - وضحمت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه :

أولها : الجمع : وهو الأكثر . نحو : ما أحسن رؤوسكما . ومنه قواه  
تعالى : « إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما » . وإنما عبروا بالجمع مع أن المراد  
الثنية ، لأن الثنية في الحقيقة جمع لُغَوِيٌّ<sup>(١)</sup> ؛ ولأنه مما لا يقع فيه لبس ،  
ولا إشكال ؛ فمن المعلوم ألا يكون للإنسان إلا رأس واحد ، وقلب واحد . . .  
ثانيها : الثنية على الأصل وظاهر اللفظ ؛ نحو : ما أحسن رأسَيْكما ،  
وأطيب قلبَيْكما .

ثالثها : الإفراد : نحو ؛ ما أحسن رأسكما ، وأطيب قلبكما . وهذا جائز  
لوضوح المعنى ، إذ كل فرد له شيء واحد محتم من هذا النوع ، فلا يُشْكِلُ ،  
ولا يوقع في لبس . فجاء باللفظ المفرد ، للخفة .

(١) راجع ماله اتصال بهذا ، والأمثلة الواردة التي تؤيده في رقم ١ من هامش ص ١١٩ ورقم ٢

أما ما يكون في الجسد منه أكثر من واحد ؛ كاليد ، والرجل ؛ فإنك إذا  
ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية ؛ نحو : ما أكرمَ يديكما ، وما أسرعَ  
رجليكما . أما قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . . . » فإنه  
جمع ؛ لأن المراد : الأيمان : ( جمع يمين ، أي : اليد اليمنى ) (١) .

وأما ما يتصل بالجسم وينفصل عنه من نحو : ثوب ، وغلام .. فلا يجوز  
فيه إلا التثنية إذا ضممت منه واحداً إلى مثله ؛ نحو : عَجِبْتُ بثوبيكما . . .  
وسلمت على غلاميكما . . . إذا كان لكل واحد ثوب وغلام ، ولا يجوز الجمع  
في مثل هذا ؛ منعاً للإيهام واللبس ؛ إذ لو جمع لأوهم أن لكل واحد أثواباً  
وغلماناً ، وهو غير المراد (٢) . وكذلك لا يجوز الإفراد ؛ للسبب السالف .

( ح ) سبق الكلام على منع تثنية جمع المذكر وجمعه بطريقة مباشرة فيها . وإباحة  
ذلك عند التسمية به (٣) بالطريقة الموضحة هناك . . . ، فهل يجوز تثنية جمع التكسير ،  
وجمعه ؟ . فريق قال : إن جمعه مقصور على السماع ، أما تثنيته فلخص  
الرأى (٤) فيها عنده أن القياس يأبى تثنية الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع  
الدلالة على الكثرة العددية ، والتثنية تدل على القلة ؛ فهما متدافعان ، ولا يجوز  
اجتماعهما في كلمة واحدة . وقد جاء شيء من ذلك — عن العرب — على تأويل  
الإفراد ؛ قالوا : إيلان ، وغنّمان . وجمّالان ، ذهبوا بذلك إلى القطع الواحد ،  
وضموا إليه مثله فثنوه . . وما دام القياس يأباه فالأحسن الاختصار فيه على السماع (٥) .  
وفريق آخر — كما سيجيء (٥) — يميل إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة ،  
دون ما يدل على الكثرة .

والأفضل الأخذ بالرأى القائل إن الحاجة الشديدة قد تدعو أحياناً إلى جمع  
الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ؛ فكما يقال في جماعتين من الجمال : جمالان —  
كذلك يقال في جماعات منها : جمالات . وإذا أريد تكسير جمع التكسير  
روعى فيه ما نصوا عليه في باب (٥) .

\* \* \*

(١) هل المراد أن اليمين واحدة ، فإذا انضمت إلى مثلها جاز الجمع ؟ إن كان هذا التعليل صحيحاً  
فهو منطبق على جميع الأعضاء الزوجية في الجسم . فكيف تجب التثنية ؟ إلا أن يقال إن اليمين أشهر في اليد  
اليمنى حتى تكاد تختص بهذا الوصف ، وتصير بمنزلة شيء واحد .

(٢) راجع الجزء الرابع من شرح «المفصل» ص ١٥٥ . (٣) في ص ١٥٥ ، ١٢٩ .

(٤) راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ص ١٥٣ . (٥) في ج ٤ ص ٥٥٥ م ١٧٤ .

## المسألة ١٢ :

د - جمع المؤنث السالم<sup>(١)</sup>

- ١ - { حضرت سيدة . سمعتُ سيدة . قرأتُ مقالة سيدة .  
حضرت سيدات . سمعتُ سيدات . قرأتُ مقالات لسيّدات .
- ٢ - { فازتُ هند . أكرمُ الوالدَ هنداً . هذه مدرسة هند .  
فازتُ الهنداتُ . أكرمُ الوالدَ الهنداتُ . هذه مدرسة الهنداتُ .
- ٣ - { عطيةُ طالبٌ ماهرٌ . إن عطيةَ طالبٌ ماهر . لعطيةَ نشاطٌ ظاهر .  
العطياتُ طالبون ماهرُونَ . إن العطياتُ طالبون مهرة . للعطياتُ نشاط .  
اتسعتُ السُرَادِقَاتُ . ملأ الناسُ السُرَادِقَاتُ . جلس القومُ في السُرَادِقَاتُ .
- في الأمثلة السابقة كلمات مفردة ؛ تدل كل كلمة منها على شيء واحد مؤنث ،  
أو مذكر ، ( مثل : سيدة ، هند ، عطية ، سُرَادِق . . . ) .
- وحين زدنا في آخرها الألف والتاء المفتوحة<sup>(٢)</sup> صارت تدل على جمع مؤنث ؛  
مثل : سيدات ، هندات<sup>(٣)</sup> ، عطيات<sup>(٣)</sup> ، سُرَادِقَات ، واستغينا بهذه الزيادة  
عن العطف بالواو<sup>(٤)</sup> ؛ أي : عن أن نقول : سيدة ؛ وسيدة ، وسيدة . . . أو هند ،  
وهند ، وهند . . . إلخ .

فهذه الكلمات تسمى : « الجمع بالألف والتاء الزائدين » ، أو :  
« جمع المؤنث السالم » كما هو المشهور<sup>(٥)</sup> ، وهو : ( ما دل على أكثر من

(١) سبق في رقم ١ من هامش ص ١٣٧ معنى : « السالم » وضبطها . وسبب تسميته هو وجمع  
المذكر السالم : بجمعي التصحيح .

(٢) أي : تاء التأنيث المتصلة التي ليس أصلها الهاء ؛ فهي غير التاء المربوطة التي تدل على  
تأنيث الاسم - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ و ١٦٦ ورقم ١ من هامش ص ١٦٦ - .

(٣ و ٣) - انظر الملاحظة التي في ص ١٦٧ .

(٤) قد يجوز العطف بالواو أحياناً ، أو بغيرها للدواعي التي بينها في المثني ، وجمع المذكر ( في

« ه » من ص ١٣٣ و ١ من هامش ص ١٣٨ ) .

(٥) يفضل كثير من النحاة الأقدمين تسميته : « الجمع بألف وتاء مزيدتين » ، دون تسميته بجمع =

اثنتين<sup>(١)</sup> بسبب زيادة معيّنة في آخره، أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى، والحروف، والحركات، بعضها على بعض، وتلك الزيادة هي «الالف والتاء» في آخره). ومفرد هذا الجمع قد يكون مؤنثاً لفظياً ومعنوياً معاً<sup>(٢)</sup>؛ مثل : سيدة وسُعْدَى<sup>(٣)</sup> ولمِيَاء . والجمع : سيدات ، وسُعْدَيَات ، واسْمِياوات .

= المؤنث السالم ؛ لأن مفردة قد يكون مذكراً، كسرادق وسراذقات، وأحياناً لا يسلم مفردة في الجمع ؛ بل يدخله شيء من التغير: كسُعْدَى وسُعْدَيَات ؛ فإن ألف التأنيث التي في مفردة صارت ياء عند الجمع . ومثل لمياء ولياوات ؛ قلبت الهزعة وأوا في الجمع ؛ ومثل : سجدة وسجّدات ؛ تحركت الجيم في الجمع بعد أن كانت ساكنة في المفرد . وبالرغم من ذلك كله لا مانع من التسمية الثانية ؛ لأنها تنطبق على أغلب الحالات ، واشتهرت بين النحاة وغيرهم حتى صارت «اصطلاحاً» معروفاً ، وخاصة الآن .

(١) ما العدد الذي يدل عليه جمع المؤنث السالم؟ أهو عدد لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة ؛ فيكون كجمع القلة ، أم يزيد على العشرة ؟ بيان هذا في رقم : ٢ من هامش ص ١٣٧ .

(٢) ينقسم المؤنث باعتبار معناه إلى حقيقي ؛ وهو : ما يلد ويتناسل - ولو من طريق البيض والتفريخ ، كالطيور - ، وإلى غير حقيقي ؛ ( أى : إلى مجازي ) ، وهو ما كان مؤنثاً لا يلد ولا يتناسل ، مثل : أرض ، شمس . . .

وينقسم باعتبار لفظه إلى «لفظي» ؛ وهو : ما كان مشتملاً على علامة تأنيث ظاهرة ، سواء أكان دالاً على مؤنث أم مذكراً؛ مثل : فاطمة ، وحزة ، ومعاوية ، وشجرة ، وسلمى ، وخضراء . وإلى «معنوي» وهو ما كان لفظه خالياً منها مع دلالاته على التأنيث . . نحو : زينب ، وشمس ، وأرض . . . وسيجيء بيان هذا في باب الفاعل ج ٢-م ٦٦ ص ٧٥- وأشهر علامات التأنيث في الاسم هي التاء المربوطة التي أصلها الهاء في مثل : أمينة ، وشجرة . . . وألف التأنيث المقصورة في مثل : دنيا . ورياً - وعليا - والممدودة في مثل : خضراء ، وبيضاء وأربعاء . وهناك علامات أخرى تلي تلك ؛ كالكسرة في مثل الضمير ؛ «أنت» ، . . . ونون النسوة في مثل : «أنن» . . . وللتأنيث وعلاماته وأحكامه باب خاص به في الجزء الرابع - م ١٦٩ ص ٥٤٢ .

(٣) يستثنى من المقصورة عند البصريين ومن معهم : «فمئل» مؤنث : «فمئلان» ، مثل : «سكرى» مؤنث «سكران» فلا يقال «سكرّيات» . ويستثنى من الممدودة : «فملاء» مؤنث : «أفعل» ؛ كحمراء ، مؤنث أحمر ؛ فلا يقال : حمراوات ؛ - لأن النحاة يقولون : ما لا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح - غالباً - في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم - كما سبق البيان والتفصيل في رقم ٣ من هامش ص ١٤٣ ، وفي «د» من ص ١٧٢ - فهاتان لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث سالمين (إلا عند الكوفيين) مادام باقين على الوصفية ؛ فإن صاروا اسمين مجردين من الوصفية - جاز جمعهما تصحيحاً جمع مذكر أو مؤنث على حسب المعنى . وبسبب هذه الاسمية قيل : «خضراوات» لبعض أنواع النبات ، و«حمراوات» لبعض المدن و«كبريات» و«صغريات» جمع : «كبرى» و«صغرى» اسم موضعين في مصر . .

- انظر : «ب» من ص ١٤٢ ؛ لأهميتها ، وكذا «ا» من «الزيادة التي تليها في ص ١٤٥ . ورأى الكوفيين هنا - كرايمهم في جمع هاتين الصيغتين جمع مذكر سالم - أنسب ، وأدلتهم مقبولة ؛ لما سبق أن عرضناه في رقم ٣ من هامش ص ١٤٣ وفيها قرار الجمع اللغوي بإباحة جمع «فمئلان فمئل» بالتفصيل والبيان المذكورين هناك ؛ فالأخذ بالرأى الكوفي سائغ ، وإن كان الرأى البصرى أقوى . .

وقد يكون مفردة مؤنثاً معنويّاً<sup>(١)</sup> فقط ؛ بأن يكون لفظه خالياً من علامة التأنيث مع دلالته على مؤنث حقيقي ؛ مثل : هند ، وسعاد . والجمع : هندات ، وسعادات .  
وقد يكون مفردة مؤنثاً لفظياً فقط ؛ بأن يكون لفظه مشتقاً على علامة تأنيث ، مع أن المراد منه مذكر . مثل : عطية ، اسم رجل ، وجمعه : عطيات ، وشبّكة ، اسم رجل ، وجمعه : شبّكات ، ومثل : حمزة ، وطلحة ، ومعاوية ...  
وقد يكون مفردة مذكراً ؛ كسرّادق وسرّادات  
حكمه :

حكم هذا الجمع أنه يرفع بالضمّة ، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ويجر بالكسرة - ، كما في الأمثلة السابقة ، وأشباهاها - مع التنوين في كل صورة خالية مما يعارضه<sup>(٢)</sup> . وكل هذا بشرط أن تكون الألف والتاء زائدتين معاً ؛ فإن كانت الألف زائدة والتاء أصلية ، - (مثل : بيت وأبيات ، وقوت وأقوات ، وصوت

(١) يستثنى من « المؤنث المعنوي » ما كان علماً لمؤنث على وزن : فَعَمَّالٌ ؛ (مثل « حَذَامٌ » و « رَقَّاشٌ » و « قَطَّامٌ ») عند من يقول ببناء صيغة « فَعَمَّالٌ » دائماً ؛ لأن المبنى لزوماً لا يثنى ولا يجمع .  
(٢) وهذا التنوين هو تنوين « المقابلة » وتفصيل الكلام عليه في ص ٤١ - وإنما يجب ذكر هذا التنوين في كل الحالات إن لم يمنع منه مانع آخر ؛ كالإضافة ، أو : أل - . . .

وهناك لغة تنصبه بالفتحة إن كان مفردة محذوف اللام (وهي : الحرف الأخير من أصول الكلمة) ولم تُرَدِّ هذه اللام عند الجمع ، مثل : سمعت لغات العرب ، وأكرمت بناتهم ؛ لأن المفرد فيهما : لغة ، وبنت ؛ وأصلهما « لغتو » و « بنتو » . حذف الواو فيهما ، ولم ترجع في الجمع . فإن ردت اللام في الجمع مثل : سنوات ، وسنات ، في جمع سنة ، وجب نصبه بالكسرة . إلا عند الكوفيين - وأبيهم هنا ضعيف - فإنهم يميزون نصبه بالفتحة مطلقاً ، سواء أ حذف لأمه أم لم تحذف .

ومن النحاة من يعتبر كلمة : « بنات » جمع تكسير . وحجته : أن مفرداها « بنت » قد دخله التغير عند الجمع ، وهذا شأن المفرد عند جمعه تكسيراً لا جمعاً مؤنثاً سالماً أصيلاً والأكثرية تعتبرها جمع مؤنث (راجع التصريح ج ١ . باب الفاعل ، عند الكلام على تأنيث الفعل لأجل فاعله) . .

ومن المستحسن جداً إهمال هذه اللغات ، والاقصاء على أكثر اللغات شيوعاً وأشدها جرياناً في الأساليب السامية ، وهي اللغة الأولى . وإنما نذكر غيرها ليستعين بمعرفتها المتخصصون في فهم النصوص القديمة ، دون استعمالها - على الرغم من صحة محاسنها بضعف - .

« ملاحظة » بهذه المناسبة نذكر أن المفرد الذي يراد جمعه بالألف والتاء الزائدتين إن كان محذوف اللام بغير تعويض همزة الوصل عنها ، فإن لأمه ترجع في الجمع إن كانت ترجع في الإضافة فإن لم ترجع في الإضافة فإنها لاترجع في الجمع . . . أى : أن حكمها من جهة رجوعها في الجمع هو حكم رجوعها عند الإضافة - كما سبقت الإشارة في رقم ١١١ من هامش ص ١١١ . والبيان في « ح » من ص ١٣٥ - .



وأصوات ، ووقت وأوقات . . .) - لم يكن جمع مؤنث سالم ، ولم ينصب بالكسرة ؛ وإنما هو جمع تكسير ، ينصب بالفتحة ، وكذلك إن كانت ألفه أصلية والتاء زائدة ، - ( مثل : سَعَاة <sup>(١)</sup> : جمع ساع ، ورماة : جمع رام ، ودعاة : جمع داع ، وأشباهاها ) - ؛ فإنه يدخل في جموع التكسير التي تنصب بالفتحة .

### ملحقاته :

ألحق بهذا الجمع في الإعراب نوعان ، أولهما : كلمات لها معنى جمع المؤنث السالم ولكن لا مفرد لها من لفظها ؛ وإنما لها مفرد من معناها ، فهي اسم « جمع » <sup>(٢)</sup> ، مثل : « أولات <sup>(٣)</sup> » ومفردها : « ذات » ، بمعنى صاحبة ، فمعنى كلمة : « أولات <sup>(٣)</sup> » هو : صاحبات . تقول : الأمهات أولاتُ فضل - عرفت أولاتِ فضل - احترمت أولاتِ فضل .

وكلمة : « أولات » مضافة <sup>(٤)</sup> دائماً ؛ ولهذا ترفع بالضممة من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالكسرة من غير تنوين أيضاً ؛ ومثلها : « اللات » ( اسم موصول لجمع الإناث ) ، عند من يلحقها بجمع المؤنث <sup>(٥)</sup> ، ولا يبينها على الكسر ، كالإعراب

( ١ ) أصل سَعَاة : سُمِيَّة ؛ ( على وزن مُمَلَّة ) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصارت سَعَاة : فألفها أصلية ؛ لأنها منقلبة عن حرف أصل ، وهو الياء التي أصلها لام الفعل : « سَمَى » ؛ لأنه يأتى اللام ، تقول : سميت سمياً . ومثلها : رَمَاة ؛ فأصلها : رُمِيَّة ؛ تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، والفعل « رَمَى » يأتى اللام أيضاً ؛ تقول : رميت رماً .

أما دعاة ، فأصلها : دُعَوَة ؟ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفاً . والفعل « دعا » واوى اللام ؛ تقول : دعوت دعوة . . . فالألف هنا أصلية ، لأنها منقلبة عن واو أصلية .

( ٢ ) سبق تعريفه في رقم ٢ من ص ١٤٨ .

( ٣٠٣ ) همزتها مضمومة ، ولا تمد ؛ برغم وجود واو بعدها .

( ٤ ) وإضافتها لا تكون إلا لاسم جنس ظاهر (مثل : عِلْم ، فضل ، أدب . . .) ، أما غير الظاهر

فلا تضاف إليه ؛ كالضمير الذي يعود على اسم جنس ، فلا يصح الفضل أولاته ( الأمهات ) .

ومن أمثلة « أولات » قوله تعالى : « وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمَلٌ . . . » « فأولات » خبر كان ؛ منصوب بالكسرة ، واسمها : نون النسوة المدعمة مع نون « كان » .

« ويقول النحاة : أصل « كان » هنا : كَوْنٌ ، بضم الواو بعد تحويل الفعل إلى باب : فَعَلٌ . استثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى الكاف بعد حذف الفتحة ، ثم حذفت الواو لا لتقاء الساكنين ! والتكلف في هذا ظاهر ، لاداعي له ، فخير منه أن نقول : إن العرب تضم الكاف من « كان » وتحذف الألف عند إسناد هذا الفعل لنون النسوة ، أو لضمير رفع متحرك ، من غير أن يكون هناك علة إلا نطقهم .

( ٥ ) لاداعي للأخذ بهذه اللغة اليوم للأسباب التي نرددها كثيراً .

المشهور ، يقول : جاءت اللاتُ تعلمن ، ورأيت اللات تعلمن ، وفرحت باللاتِ تعلمن ؛ فاللات عنده اسم جمع لكلمة : ( الّتي ) .

ثانيهما : ما سمي به من هذا الجمع <sup>(١)</sup> وملحقاته ، وصار علماً للمذكر أو مؤنث بسبب التسمية ، مثل : سعادات ، وزينبات ، وعينايات ، ونعمات ، وأشباهها مما صار علماً على رجل أو امرأة . ومثل : عَرَقات ؛ ( اسم مكان بقرب مكة ) ، وأذِرِعات ( اسم قرية بالشام ) ، وغير ذلك . مما لفظه لفظ جمع المؤنث ، ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث . مثل : سافرت سعاداتٌ ، ورأيت سعادات ، واعترفت لسعادات بالفضل . فهذا النوع يعرب بالضمة رفعاً ، وبالكسرة نصباً وجراً ، مع التنوين <sup>(٢)</sup> في كل الحالات ؛ مراعاةً لناحيته اللفظية الشكلية التي جاءت على صورة جمع المؤنث السالم ، مع أن مدلولها مفرد . وإنما يثبت التنوين عند عدم المانع الذي يقتضي حذفه ؛ كوجود « أل » أو : « الإضافة » . . .

وبعض العرب يحذف هذا التنوين . وبعضهم يعربه بالضمة رفعاً من غير تنوين ، وينصبه ويجره بالفتحة من غير تنوين في الحالتين ، أى : يعربه لإعراب ما لا ينصرف ؛ مراعاةً لمفرده ، بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثاً ؛ فيقول : اتسعتُ أذِرِعاتُ ، رأيتُ أذِرِعاتَ ، تمتعتُ بأذِرِعاتَ . وإذا أراد الوقوف على آخره وقف بالثناء المفتوحة <sup>(٣)</sup> .

(١) في رقم ١ من هامش ص ١٥٢ بيان السبب في التسمية بالمثنى وبالجمع .

(٢) لكن كيف يوجد التنوين في هذا النوع مع وجود ما يوجب منعه من الصرف ؛ وهو : « العلمية والتأنيث المعنوي » في مثل : « سعادات » وأشباهها ؛ من كل لفظ على صيغة جمع المؤنث ولكنه علم على مفردة ؟ ( وقلنا التأنيث المعنوي ، لأن التاء الموجودة تاء مفتوحة ليست هي التي تدل على تأنيث اللفظ ، وإنما الذي يدل على تأنيث اللفظ هو التاء المربوطة التي أصلها هاء ؛ كما سبق في رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٦٢ و ١٦٣ ) - يجيب النحاة عن هذا بأن التنوين هنا للمقابلة ، لا للصرف ، لأن الكلمة منقولة من جمع المؤنث ؛ وتنوين المقابلة لا يحذف عند وجود ما يقتضي منع الاسم من الصرف ( وقد سبق الرأي في هذا النوع من التنوين ص ٤١ ) وسيجيء رأى أنسب وأضبط ؛ وهو حذف التنوين منه - إذا كان علماً لمؤنث - مراعاةً للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ مع جره بالفتحة فينطبق عليه حكم المنوع من الصرف ويحسن الأخذ بهذا الرأي ، لأنه يمنع اللبس ويزيل الإبهام ، ويجعل المراد واضحاً جلياً . وهذه وظيفة اللغة ومهمتها وما يرى إليه الخبير بأسرارها - وستجىء إشارة لهذا الرأي في « أ » من ص ١٧٦ - .

(٣) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَمَا بِنَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَنِ النَّصْبِ مَعَا =

فهذه ثلاثة آراء في المسمى به ، قد يكون أفضلها الأخير<sup>(١)</sup> ؛ فيحسن الاختصار عليه في استعمالنا - مع مراعاة شرطه -

« ملاحظة » : إذا كان المفرد الذى يراد جمعه هذا الجمع علماً فإنه يفقد عند الجمع - علميته ، وما يترتب عليها من التعريف الحتمى ويصير نكرة - طبقاً لما سبق تفصيله ، وبيان سببه<sup>(٢)</sup> - فلا بد له بعد الجمع من شيء يعيد إليه التعريف ؛ كزيادة « أل » المعرفة في أوله ، أو وجود حرف النداء قبله . . .

ويشترط في المفرد الذى يراد جمعه هذا الجمع أن يكون خالياً من الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع المفرد المختوم بعلامة جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم .

= كَذَا : «أولاتُ» ، والذى اسماً قد جعل كَأَذْرِعَاتٍ فيه ذا أيضاً قُبْلَ أى : أن ما جمع بناء وألف فإنه يكسر في حالة الجر والنصب ؛ فينصب بالكسرة ، ويجر بالكسرة أيضاً . ولا يفهم من كلمة « معاً » أن الحالتين تحصلان في وقت واحد ؛ كما هو مدلول كلمة : « معاً » عند أكثر اللغويين القائلين باتحاد زمنها - وإنما المر مطلق وقوع الحالتين من غير اتفاقهما في زمن واحد . و « تا » في كلمة : « بتا » قد تقرأ منونة كشأن حروف الهجاء عند قصرها ؛ حيث يجب تنوينها على المشهور ؛ بناء على أنها مقصورة المدود ؛ فأصلها : « تاء » فإذا قصرت يقدر إعرابها على الألف المحذوفة لفظاً ؛ لالتقاء الساكنين (لأنها ساكنة ، والتنوين ساكن) فالألف محذوفة لعلة تصريفية ؛ والمحذوف لعلة كالثابت . نعم إن ترك التنوين للإضافة ، أو لوجود « أل » في أوله ، أو للوصل بنية الوقف أو للنداء . . . - جاز الإعراب المقدر على الألف . وقال بعضهم : إن حروف الهجاء إن كانت من غير همزة في آخرها (مثل با - تا - ثا . . إلخ) فإنها موضوعة من أول الأمر على حرفين هجائيين ، وليست مقصورة من مد ؛ فهي مبنية على السكون دائماً من غير تنوين . وهذا أيسر وأوضح .

وأشار في البيت الثانى : (كذا أولات) إلى النوعين الملحقين بجمع المؤنث السالم ، وأولهما : اسم الجمع ، نحو : « أولات » ، وثانيهما : ما جعل من جمع المؤنث علماً على شيء واحد ، فإنه يجرى عليه الحكم العام السالف .

هذا ، وكلمة : « أولات » في البيت قد تمنع من التنوين باعتبار أنها علم على تلك الكلمة ، ومؤنث ؛ فتمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقد تنون بإرادة اللفظ لا الكلمة المعينة ؛ فتكون علماً على ذلك اللفظ غير مؤنث ؛ فلا يمنع من الصرف .

(١) هذا الرأى منسوب للكوفيين ، وهو خير الآراء الثلاثة ؛ لأنه - وهو مسموع عن العرب - لا يقع في لبس ولا إبهام ؛ إذ يدل بحذف تنوينه مع جره بالفتحة - على أن المراد منه علم مؤنث مفرد ؛ فلا مجال فيه لتوهم أنه جمع . فهو يسائر القاعدة العامة الواضحة .

(٢) عند الكلام على المثنى (رقم ٣ ص ١٢٩) وعلى جمع المذكر السالم (رقم ٢ من هامش ص ١٣٩)

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) هذا الجمع ينقاس في ستة أشياء :

أولها : كل ما في آخره التاء الزائدة <sup>(١)</sup> ؛ مطلقاً أى : سواء أكان علماً ، مثل : فاطمة ، أم غير علم ، مثل : زراعة - تجارة . مؤنثاً لفظاً ومعنى . مثل : حليلة ، رُقية ؛ من أعلام النساء ، أم مؤنثاً لفظاً فقط ؛ مثل : عطية ، حمزة ، معاوية ، من أعلام الرجال ، وسواء أكانت التاء للتأنيث كالأمثلة السابقة ، أم للعرض عن حرف أصلي ، نحو : عدة ، وثُبَّة ، تقول : في جمعهما : عِدَات - ثُبَّات <sup>(٢)</sup> ؛ وقد تكون التاء للمبالغة ، نحو : علامة وعَلَامَات .

ويستثنى مما فيه التاء كلمات ، منها : امرأة ، وأمة ، وشاة ، وشَقَّة ، وقِلَّة <sup>(٣)</sup> وأمة ، ومِلَّة <sup>(٤)</sup> .

هذا ، ويجب حذف التاء من آخر كل مفرد ، مؤنث ، عند جمعه جمع مؤنث سالم ؛ لكيلا تتلاقى مع التاء التي في آخر الجمع . فإن كان الاسم بعد حذفها مختوماً بألف لازمة ، أو بهزة قبلها ألف زائدة - نحو : فتاة . . . ، وهبئة . . . - روعي في جمع هذين الاسمين ما يراعى في جمع المقصور والممدود <sup>(٥)</sup> - مع ملاحظة ما في رقم ٦ من هامش ص ١٨٨ ، وكذا « و » في ص ١٩٠ - .

ثانيها : ما في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ( سواء أكان علماً ، أم غير علم ، لمؤنث أم لذكر <sup>(٦)</sup> ) ، فثال المقصورة : « سَعْدَى » وهي علم مؤنث ، « وقُضْلَى » ، وهي غير علم ، وإنما هي صفة لثاء ، « ودُنْيَا » إذا كانت علماً لذكر . ومثال الممدودة : « زَهْرَاء » ، « - حسناء » وهي غير

( ١ ) أى : يشترط أن تكون التاء غير أصلية . وقد سبق الكلام على الأصلية في ص ١٦٤ .

( ٢ ) وأصل عدة : وعد . وأصل ثبة : « ثَبِيثٌ » ؛ فالتاء في الأولى عوض عن فاء الكلمة ، وفي الثانية

عوض عن لامها ( ٣ ) اسم لعبة للأطفال .

( ٤ ) لعل السبب في عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالم - كما يقال - أنها لم تسمع عن

العرب . وهو سبب لا ينهض حجة ، ولم يأخذ به بعض النحاة ؛ فأجاز جمعها جمع مؤنث سالم . ورأيه حسن ؛ لجريانه على الأصول اللغوية العامة ، وإن كان الأفضل مراعاة الرأي الشائع .

( ٥ ) سيجيء الباب الخاص بتثنيتهما وجمعهما - في « ٤٤ م ١٧١ ص ٥٦٦ - لمعرفة الفرق بينهما

إن وجد .

( ٦ ) إذا كان المفرد مختوماً بألف التأنيث وهو علم لذكر في جمعه بالألف والتاء آراء غامضة لم تتعرض

لصحته « انظر الحضري » وانظر « ا » من ص ١٤٥ .

...  
...

علم ، وإنما هي صفة لمؤنث ، و « زكرياء » علم للمذكر .

ويستثنى من هذا القسم — عند غير الكوفيين كما سبق <sup>(١)</sup> — صيغتان : ( « فَعَلَتِي » ؛ مؤنث « فَعْلَان » ، مثل « سَكْرِي » مؤنث « سَكْرَان » ) ، ( « وَفَعَلَاء » مؤنث : « أَفْعَل » مثل : « خضرَاء وسوداء » ) ، وكلتاهما صفة لمؤنث <sup>(٢)</sup> ، وليست بعلم .  
ثالثها : كل علم لمؤنث حقيقى <sup>(٣)</sup> وليس فيه علامة تأنيث ، كزَيْنَب ، ونَوَال ، وإِحْسَان ، — أعلام نساء — إلا ما كان مثل : « حَذَام » عند من يبنيه على الكسر في جميع أحواله — كما سبق <sup>(٤)</sup> .

رابعها : مصغر المذكر الذى لا يعقل ، مثل : « نُهَيْرَات » ، تصغير : « نهر » و « جَبِيَّات » ؛ تصغير « جبل » و « مَعْيِدَات » ، تصغير : « معدن » .  
خامسها : وصف المذكر غير العاقل ؛ مثل : هذه بساتين جميلات <sup>(٥)</sup> ، زُرَّتْهَا أياماً معدودات .

سادسها : كل خماسى لم يسمع له عن العرب جمع تكسير <sup>(٦)</sup> ؛ مثل : سُرَادِقَات — وَقِيصُومَات — وَجَمَامَات — وَكَتَّانَات — واصطبلات — وقِطْمِيرَات ... في جمع : سُرَادِق ، وَقِيصُوم <sup>(٧)</sup> ، وَحَسَام ، وَكَتَّان ، واصطبل ، وقِطْمِير <sup>(٨)</sup> .  
وما عدا تلك الأنواع الستة مقصور على السماع ؛ مثل : شَمَّالَات <sup>(٩)</sup> .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ . و ١٤٣ وفيهما بيان مفيد .

(٢) وهذا على الرأى الراجح — عندهم — وهو : أن ما لا يجمع مفردة جمع مذكر سالم لا يجمع — غالباً — جمع مؤنث سالم أيضاً . وقد سبق ( في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ ) بيان ما في هذا الرأى . وكذلك في ب من ص ١٤٢ .

(٣) عاقل ، كزَيْنَب . . . أو غير عاقل — على الأصح — مثل : لَبُون ، علم على ناقة ، وكذا : هَوَجَل .

(٤) في رقم ١٠ من ص ٧٩ . والسبب أن المبنى لزوما لا يثنى ولا يجمع مباشرة — كما كررنا —

(٥) فالنعت هو جميلات ، وبفردتها : جميل ، والمنعوت هو بساتين ، وبفردتها : بستان . وهو مذكر غير عاقل ، فالعبرة في النعت والمنعوت بالفرد ، ومثله : « أياماً معدودات » . المفرد المنعوت هو : يوم ، ومفرد نعته هو : معدود . وكذلك : « جبال راسيات » . مفرد المنعوت : جبل ، ونعته هو راس . . .

(راجع حاشية ياسين على التصريح في هذا الموضع . . ج ١ ص ٨١ عند الكلام على جمع المؤنث السالم وما يطرد في جمعه ) .

(٦) وبعض النحاة — كما جاء في الهمع — لم يشترط كونه خاسيا ، مكتفيا باشتراط أنه لم يسمع له جمع تكسير . والأفضل عدم الاعتداد برأيه ؛ لمخالفته الأثرية . (٧) نوع من النباتات .

(٨) الشق الذى في وسط نواة التمر . أو القشرة التى تغطى النواة أو تغطى الثمرة . .

(٩) جمع : شَمَال ؛ اسم نوع من الرياح .

.....  
 .....  
 وإلى ماسبق يشير بعضهم بقوله عن جمع المؤنث السالم، وما يقاس فيه ولا لا يقاس :  
 وقسّه في : ذى التاء ، ونحو : ذَكَرَى ودرهم مُصَغَّرٌ ، وصَحْرًا وزَيْنَبٌ ، ووصفٍ غيرِ الْعَاقِلِ وغيرِ ذَا مُسَلِّمٍ لِلنَّاقِلِ  
 يريد أنه مقيس في كل ما هو مختوم بالتاء ؛ مثل : فاطمة ، ورحمة ، ونعمة ، أو ألف  
 التأنيث المقصورة ؛ مثل : ذَكَرَى ، أو الممدودة ؛ مثل : صَحْرَاءٌ ، وفي مصغر  
 غير العاقل ؛ نحو : دُرَيْهَمٌ ، في تصغير : دِرْهَمٌ ، وفي المؤنث الحقيقي الخالي  
 من العلامة ؛ كزَيْنَبٍ - وفي وصف غير العاقل ، نحو : هذه بساتين جميلات  
 زرتها أياماً معدودات<sup>(١)</sup> . أما غير هذه الخمسة فمقصود على السماع عن العرب ؛  
 فمن نقل عنهم شيئاً أخذنا بما نقل ، وسألمنا به . وقد ترك السادس وهو الحماسى  
 الذى لم يسمع له جمع تكسير .

\* \* \*

( ب ) إذا كان المفرد اسماً<sup>(٢)</sup> ، مؤنثاً ، ثلاثياً ، صحيح العين ، ساكنها ،  
 غير مضعفها ، مختوماً بالتاء أو غير مختوم بها - وأردنا جمعه جمع مؤنث سالم  
 - بعد استيفائه هذه الشروط الستة - فإنه يراعى في جمعه ما يأتي<sup>(٣)</sup> :

١ - إن كانت « فاء » المفرد مفتوحة وجب تحريك العين الساكنة بالفتح في  
 الجمع أيضاً ؛ تبعاً للفاء . تقول في جمع : ظَرْفٌ ، وَبَدْرٌ ، وَنَهْلَةٌ ،  
 وَسَعْدَةٌ ، . . . ( وكلها أسماء إناث ) ظَرْفَاتٌ ، وَبَدَرَاتٌ ، وَنَهْلَاتٌ ،  
 وَسَعْدَاتٌ . بفتح الثانى فى كل .

٢ - وإن كانت فاء المفرد مضمومة ، جاز فى العين ثلاثة أشياء : الضم ،  
 أو الفتح ، أو السكون ؛ تقول فى جمع ، لُطْفٌ ، وَحُسْنٌ ، وَشُهْرَةٌ ، وَزُهْرَةٌ  
 ( وكلها أسماء إناث ) . لُطْفَاتٌ ، وَحُسْنَاتٌ ، وَسَهْدَاتٌ ، وَزَهْرَاتٌ ، بضم الثانى  
 فى كل ، أو فتحه ، أو تسكينه .

إلا إن كانت « لام » المفرد ياء فلا تضم العين فى الجمع ، مثل : غُنْيَةٌ<sup>(٤)</sup> ، فلا  
 يُقَالُ : غُنْيَاتٌ<sup>(٥)</sup> ، وإنما يقال : غُنْيَاتٌ<sup>(٦)</sup> ، أو : غُنْيَاتٌ ؛ بفتح الذون أو سكونها .

( ١ ) انظر رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة . ( ٢ ) علماً ، أو غير علم بشرط ألا يكون وصفاً .

( ٣ ) تفصيل الكلام عليه فى البحث الخاص بالأحكام العامة التى تخص جمع المؤنث السالم

( ٤ ) بمعنى : غنى . وتصلح علماً للمؤنث .

ج ٤ ص ٥٧٣ م ١٧١ .

( ٥ ) لأن العرب تستثقل الضمة قبل الياء .

( ٦ ) ولا تقلب الياء هنا ألفاً ؛ لأن الزيادة التى فى آخر الكلمة المجموعة تمنع القلب .

.....  
.....

٣- وإن كانت فاء المفرد مكسورة جاز في العين ثلاثة أشياء ؛ الكسر ، أو الفتح ، أو السكون ، تقول في جمع : سحر ، وهند ، وحكمة ، ونعمة ( أسماء إناث ) : سحرات ، هندات ، حكممات ، نعمات ، بفتح الثاني في كل ، أو كسره ، أو تسكينه ، إلا إذا كان المفرد المؤنث مكسور الفاء ولا ممة واو مثل : « ذرّوة » ، فلا يجوز في العين إلتباعها للفاء في الكسر ؛ فلا يقال : ذرّوات <sup>(١)</sup> وإنما يقال : ذرّوات <sup>(٢)</sup> ، أو : ذرّوات ؛ بفتح العين أو تسكينها .

ولا بد في المفرد الذي تجرى عليه الأحكام السالفة أن يشتمل على الشروط الستة التي سردناها . فإن فقد شرط لم يجز إلتباع حركة العين لحركة الفاء ؛ ومن ذلك أن تكون الكلمة صفة لا اسماً ، مثل : « ضخمّة » ، فلا يقال فيها : ضخممات بفتح الخاء . أو تكون اسماً غير مؤنث مثل : سعد ، علم رجل ، فإنه لا يجمع جمع مؤنث سالم ، ولا تتحرك عينه ، أو تكون غير ثلاثية ، مثل : « زكزل » و « عنسيّة » ( لجارية ) ، فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع . أو تكون غير صحيحة العين ؛ مثل « نحوود » <sup>(٣)</sup> ، « وقينة » <sup>(٤)</sup> فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع ، أو تكون مُضعفة العين ، مثل : جنة وجنات ، فلا يتغير شيء من حركات حروفها في الجمع . وكذلك إن كانت العين غير ساكنة ؛ مثل : حيكّم ( علم فتاة ) .

وقد وردت جموع مخالفة لبعض الشروط السالفة ؛ فلا نقيس عليها ؛ لأنها لغة نادرة ؛ أو قليلة لبعض العرب ، أو دفعت إليها ضرورة شعرية . ولهذا البحث مزيد إبانة وتفصيل في موضعه الخاص من باب : « تثنية المقصور والممدود وجمعهما » ، في الجزء الرابع <sup>(٥)</sup> . . .

\* \* \*

( ج ) إذا كان المفرد مركباً إضافياً ، وأريد <sup>(٦)</sup> تثنيته أو جمعه جمع مؤنث سالم ، فإن صدره هو الذي يثنى ويجمع ، ويبقى عجزه على حاله ، مثل : سيدة الحسن ( علم امرأة ) يقال في تثنيته وفي جمعه : سيدتا الحسن ، وسيدات الحسن . وهذا إن لم يكن صدره المضاف كلمة : « ذو » ، أو كلمة : « ابن » ، أو :

( ١ ) لأن العرب تستثقل الكسرة قبل الواو .

( ٢ ) ولا تقلب الواو هنا ألفاً ؛ إذ لا يصح القلب مع وجود الزيادة في آخر الاسم المجموع .

( ٣ ) هي الفتاة الجميلة . ( ٤ ) جارية . ( ٥ ) ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١ .

( ٦ ) راجع ما تقدم في ص ١٢٨ خاصاً بشروط ما يراد تثنيته ، ومنها : أن يكون غير مركب .

« أخ » ونحوهما . . . من أسماء ما لا يعقل من الأجناس ، — ومنها : ذو القعدة ، وذو الحجة ، وابن لبون ، وابن آوى ، وابن عرس<sup>(١)</sup> . . . — فإن كان المضاف أحدها وأريد جمعه فالأغلب أن يجمع جمع مؤنث سالم ، فيقال مثلاً : ذوات القعدة ، وذوات الحجة ، وبنات آوى ، وبنات عرس . . . ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم الجنسي ؛ كابن لبون ، وعلم الجنس ؛ كابن آوى . والفرق بينهما أن ثانی الجزأین من علم الجنس لا يقبل : « أل » بخلاف اسم الجنس — كما سيجىء في ج ٤<sup>(٢)</sup> . . . —

وإن كان مركباً إسنادياً مثل : « زادَ الجمالُ » ( علم امرأة ) بقي على حاله تماماً في كل الحالات ؛ وأتينا قبله بكلمة : « ذاتاً » في التثنية<sup>(٣)</sup> ؛ و « ذوات » في الجمع المؤنث ، تقول : جاءت ذاتا زادَ الجمالُ ، وذواتُ زادَ الجمالُ . ويجرى الإعراب على « ذات » و « ذوات » ؛ دون العلم المركب إسنادياً ؛ فإنه يبقى على حاله دائماً . ويعرب مضافاً إليه ، مجروراً بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها : الحكاية .

وكذلك نأتى — في أشهر الآراء<sup>(٤)</sup> — بهذه الكلمات المساعدة التي تُوصل إلى التثنية وجمع المؤنث السالم إن كان مركباً تركيب مزج ؛ مثل : شهر زاد<sup>(٥)</sup> ، اسم امرأة .

\* \* \*

( د ) المفرد الذى لا يصح جمعه جمع مذكر سالم ، لا يصح — غالباً — في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم . وقد سبق بيان هذا ، وما فيه<sup>(٦)</sup> .

( هـ ) إذا سمي بجمع المؤنث<sup>(٧)</sup> ، أو ملحقاته — مثل : سعادات ، عنايات . . . — وأريد تثنية هذا المسمى لم يصح تثنيته إلا من طريق غير مباشر بأن نأتى قبله بالكلمة الخاصة التي توصلنا لهذا الغرض مع إضافتها ؛ وهى كلمة : « ذاتا<sup>(٨)</sup> » . . .

( ١ ) انظر هامش ص ١١٠ لأهميته .

( ٢ ) آخر باب جمع التكسير ( م ١٧٤ ص ٦٢٢ وهناك بعض الأحكام الهامة ) . وسبقت الإشارة

لبض هذا في رقم ١ من هامش ص ١١٠ .

( ٣ ، ٤ ) المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنية : ذواتا ، رفعا ، و « ذواتى » نصباً وجراً .

( ٤ ) غالباً ؛ إذ له إعرابات أخرى ستذكر بعضها في باب العلم . ص ٣٠٧ وما بعدها . . .

( ٥ ) وأصلها قبل التركيب المزجى : زاد شهر .

( ٦ ) في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ وكذلك في رقم ٣ من هامش ص ١٤٣ .

( ٧ ) انظر ص ١٦٥ و هامش ١٦٦ حيث الحكم الخاص بالتسمية بهذا الجمع .



... ..  
 ... ..

رفعا<sup>(١)</sup>، و « ذاتى »<sup>(٢)</sup>... نصباً وجرّاً. وتعرب كل واحدة منهما على حسب حاجة  
 الجملة لإعراب المثنى؛ فترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء. وهى « المضاف »<sup>(٣)</sup>،  
 والعلم المسمى به بعدها « مضاف إليه ».

وإذا أريد جمع هذا المسمى به جمعاً مؤنثاً سالماً، وجب الإتيان قبله بكلمة  
 « ذوات » المضافة؛ والمسمى هو المضاف إليه.

\* \* \*

---

(١) أو : ذواتا ...

(٢) أو : ذواتى ...

(٣) لأنها لا تجيء هنا إلا مضافة.

## المسألة ١٣ :

## هـ - إعراب ما لا ينصرف

- ١ - تعلم محمود . نافس الطلاب محموداً . فاض الثناء على محمود .  
أو : مصطفى . أو : مصطفى . أو : مصطفى .
- ٢ - تعلم أحمد . نافس الطلاب أحمد . فاض الثناء على أحمد .  
تعلمت ليلى . نافست الطالبات ليلى . فاض الثناء على ليلى .
- ٣ - صالح أفضل من غيره - عرفت أفضل من غيره - سلمت على أفضل من غيره .  
صالح أفضل الزملاء - عرفت أفضل الزملاء - سلمت على أفضل الزملاء .
- ٤ - صالح هو الأفضل - عرفت الأفضل - يتساءل الطلاب عن الأفضل .  
من الأسماء المعربة - غالباً - (١) نوع يعرب بالحركات الظاهرة ، أو المقدرة ، فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع وجود التنوين في الحالات الثلاث (٢) ؛ وهذا النوع المعرب المنون يسمى : « الاسم المعرب المنصرف » ، أى :  
« الاسم المعرب المنون (٣) » . ويسمى اختصاراً : « الاسم المنون » ، أو :  
« المنصرف » . كأمثلة القسم الأول .

ومن الأسماء المعربة نوع آخر يرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً (٤) ، نيابة عن الكسرة ، ولكن من غير تنوين - غالباً - في الحالات الثلاث ؛ وهذا النوع المعرب - غالباً - (٤) يسمى : « الاسم الذى لا ينصرف » ؛ (أى : لا ينون) ولا فرق في هذا النوع بين أن تكون حركة آخره ظاهرة ، كأمثلة القسم الثانى ، أو مقدرة كأمثلة القسم الثالث .

والاختلاف بين صورتى المعرب المنصرف والمعرب غير المنصرف ، ينحصر فى أمرين أولهما : أن « المنصرف » يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة ، أو المقدرة ؛ رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ؛ فالضممة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر .

(١ و ٢) انظر « ب » من ص ١٧٦ .

(٢) سبق الكلام تفصيلاً على هذا النوع من التنوين وغيره ، فى ص ٣٣ وما بعدها .

(٣) هو الاسم المعرب المنصرف الذى سبق الكلام عليه فى ص ٣٣ ويسمى : « بالاسم المنصرف » ؛ اختصاراً - كما أشرنا هناك - وأن « الصَّرف » قد يسمى : « الإجراء » فى استعمال بعض القدامى ، وأن « منع الصرف » ، « هو عدم الإجراء » - طبقاً للبيان الآتى فى ج ؛ باب : ما لا ينصرف -

- كما سيجىء -

(٤) بشرط أن يكون خالياً من : « أل » ومن الإضافة

ثانيهما : أنه يُنَوَّن في جميع حالاته ، إلا إن وجد مانع آخر يمنع التنوين <sup>(١)</sup> .  
أما الاسم الذي لا ينصرف فتتلخص حركات آخره الظاهرة ، أو المقدرة في أنه يرفع  
بضمّة واحدة من غير تنوين ، وينصب بفتحة واحدة من غير تنوين ، ويجر  
بفتحة واحدة أيضاً من غير تنوين <sup>(٢)</sup> ؛ فهو يختلف عن سابقه في أمرين : في  
عدم التنوين ، وفي الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

وإنما يتحقق الاختلاف بينهما بشرط ألا يكون الاسم « المعرب غير المنصرف »  
مضافاً أو مبدوءاً « بآل » فإن كان مضافاً مثل كلمة : « أفضل » في آخر أمثلة القسم  
الرابع ، أو مبدوءاً « بآل » مثل كلمة : « الأفضل » في القسم الخامس ، وجب  
جره بالكسرة دون الفتحة ، مع حذف التنوين في الحالتين أيضاً ؛ لأن التنوين  
لا يوجد في الاسم المضاف ، أو المبدوء ( بآل ) مهما كان نوعها <sup>(٣)</sup> .

هذا وللإسم الذي لا ينصرف باب خاص — سيجيء في الجزء الرابع — تُبَيِّن  
فيه أسباب المنع من الصرف ، وتوضح أحكامه ، ونقتصر هنا على ما يناسب  
موضوع الإعراب ، تاركين غيره لذلك الباب .

\* \* \*

( ١ ) كأن يكون الاسم مضافاً ، أو مبدوءاً بآل ، أو غير ذلك مما يمنع التنوين « كالداء » ،  
تقول : جاء الطبيب ، أو : طبيب المدينة ، ورأيت الطبيب ، أو : طبيب المدينة ، وقصدت إلى الطبيب ؛  
أو : طبيب المدينة ؛ إذ يمنع التنوين مع « آل » ومع الإضافة في كلمة : « طبيب » كما يمنع في مثل :  
يا طبيب ؛ لمعني . أما عند عدم وجود مانع فيجب التنوين .

( ٢ ) قد ينون المنوع من الصرف إذا زالت علميته وقصد تنكيهه — كما سبق في رقم ٣ من هامش ص  
٣٣ ورقم ٣ من هامش ص ٣٧ — عند الكلام على التنوين ، وكما يأتي البيان في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ ،  
وفي باب المنوع من الصرف ( ج ٤ ) .

( ٣ ) ستأتي أنواعها في م ٣٠ ص ٤٢١ — ومثلها « آَمَ » التي تنوب عنها في لغة بعض القبائل ( انظر  
« ح » في ص ١٧٦ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ ، أَوْ يَكُ بَعْدَ : « آل » رَدِفٌ

ومعنى « ردف » : تبع « آل » ، وجاء بعدها مباشرة من غير فاصل بينهما . وكلمة : « جر » قد  
تكون فعلاً ماضياً مبنيّاً على الفتح ، وهو مبنى للمجهول ، وقد تكون فعل أمر ؛ فيصح عندئذ في آخرها ضم الراء  
أو كسره ، أو فتحة . فالضم لأن أصلها : اجزُرْ ( مثل : انصُر ) نقلت ضمة الراء الأولى إلى الجيم فحذفت  
الهزة ، وأدغمنا الراءين ، وضممنا الراء المشددة إتباعاً للجيم . وإن شئنا فتحنا الراء المشددة في « جر » للغة ،  
أو كسرناها ؛ مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين . وليس هذا مقصوداً على كلمة : « جر »  
بل يتبع أن كل فعل أمر على وزنها .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) سبقت الإشارة - في جمع المؤنث السالم ، ( ص ١٦٦ ) - إلى أن هذا الجمع وملحقاته عند التسمية به يصح إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، كما يصح إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم ، مراعاة لأصله وصورته . والإعراب الأول أحسن ، لما سبق هناك .

( ب ) من المبنيات ما يكون ممنوعاً من الصرف لانطباق سبب المنع عليه ؛ مثل : سيبويه ؛ فإنه علم<sup>(١)</sup> مبني على الكسر وجوباً في كل حالاته - في الرأي الشائع<sup>(٢)</sup> - ، فعند اعتباره ممنوعاً من الصرف للعامة مع التركيب المزجي نقول في إعرابه في حالة الرفع : إنه مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر ، أو : إنه مبني على الكسر في محل رفع .

ونقول في حالة نصبه : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر ، أو : إنه مبني على الكسر في محل نصب<sup>(٣)</sup> .

ونقول في حالة جره : إنه مجرور بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر . ولا مانع أن نقول هنا أيضاً : إنه مبني على الكسر في محل جر . ولكن النحاة يفضلون - بحق - في حالة الجر الأعراب الأول ، لأنه يوافق الحكم العام للاسم الذي لا ينصرف .

( ح ) بعض القبائل العربية يستعمل كلمة : « أم » بدلا من « أل » فيقول : امقمر يستمد امضوء من امشمشمش ، أي : ( القمر يستمد الضوء من الشمس ) وعلى هذه اللغة يمنع الاسم عندهم من الصرف إذا بدئ بكلمة : ( أم ) المستعملة بدلا من : « أل »<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( ١ ) هو علم ، مركب مزجي ؛ فينطبق عليه منع الصرف ؛ فوق أنه مبني لا يدخله تنوين التثنية وقد سبق الكلام على تنوينه - في الكلام على أنواع التنوين - ص ٣٣ . وسعود للكلام على المركب المزجي وعلى إعرابه بمناسبة أخرى في ص ١٩٦ و ٣١١ و ٣١٣ وما بعدها .

( ٢ ) انظر ما يتصل بهذا في « ب » و « ج » من ص ١٤٥ و ١٤٦ .

( ٣ و ٤ ) وهذا أوضح وأكثر .

( ٤ ) راجع : الصبان والمجمع . . . - وليس من السائق اليوم أن نستعمل « أم » هذه كاستعمال أهلها القدماء ، ولا أن ندخلها في أساليبنا بدلا من « أل » .

## المسألة ١٤ :

## و - الأفعال الخمسة

( ١ ) العاقل يتكلم بعد تفكير - لن يتكلم العاقل متسرعاً - لم يتكلم عاقل فيما لا يعنيه .

١ - أنما<sup>(١)</sup> تتكلمان بخير - أنما لن تتكلما إلا بخير - أنما لم تتكلما إلا بالخير .

٢ - الحكيمان يتكلمان بخير - الحكيمان لن يتكلما إلا بخير - الحكيمان لم يتكلما إلا بالخير .

( ب ) ٣ - أنتم تساعدون المحتاج - أنتم لن تساعدوا المحتال - أنتم لم تساعدوا المحتال .

٤ - الأغنياء يشاركون في النفع - الأغنياء لن يشاركوا - الأغنياء لم يشاركوا في إساءة .

٥ - أنت - يا فاطمة - تعملين جيداً . أنت لن تعملي بتوان - أنت لم تعملي بتوان .

إذا كان المضارع صحيح الآخر ، وغير مختوم بضمير بارز<sup>(٢)</sup> ، فإنه يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة ( الضمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة النصب إذا سبقه ناصب ، والسكون في حالة الجزم إذا سبقه جازم ) . كأمثلة القسم « أ » .

أما إذا اتصل بآخره ألف اثنتين ( وله معها صورتان : إحداهما أن يكون مبدوءاً ببناء المخاطب ، والأخرى أن يكون مبدوءاً بياء الغائب ، كأمثلة ١ ، ٢ من القسم « ب » . ) أو اتصل بآخره واو الجماعة ، ( وله معها صورتان كذلك ؛ أن يكون مبدوءاً ببناء المخاطب أو بياء الغائب ، كأمثلة ٣ و ٤ من « ب » ) أو اتصل آخره بياء المخاطبة ، ( كأمثلة القسم الخامس من « ب » ) - فإنه في هذه الصور الخمس التي يسميها النحاة : « الأفعال الخمسة » - يُرفع بثبوت النون<sup>(٣)</sup> في حالة

( ١ ) إذا كان الضمير المؤنثين غائبين ( مثل : هما ) جاز أن يكون المضارع مبدوءاً بـ « لا » بالتاء ، ولكن التاء أكثر - طبقاً للإيضاح الآتي في « ج » - من ص ١٨١ - فنقول : هما تفعلان ، أو : هما يفعلان .  
( ٢ ) أي : ظاهر . وهذا على الرأي الشائع في أن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة أسماء ، فهي ضمائر يعرب كل منها فاعلاً . وهو الرأي الواجب اتباعه اليوم ، خلافاً للرأي الضعيف القائل بأنها حروف .  
( ٣ ) أي : بالنون الثابتة الموجودة .

الرفع ، نيابة عن الضمة ، وينصب في حالة النصب بحذف النون نيابة عن الفتحة ، ويجزم في حالة الجزم بحذفها أيضاً نيابة عن السكون . ( أمثلة ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ) .

وهذا معنى قولهم : الأفعال الخمسة هي : « كل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة <sup>(١)</sup> . وحكمها : أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها . وهذه النون عند ظهورها تكون مكسورة <sup>(٢)</sup> بعد ألف الاثنين ، مفتوحة في باقي الصور <sup>(٣)</sup> . »

« ملاحظة » : إذا كان المضارع معتل الآخر بغير إسناد لضمير رفع بارز — فحكمه سيجىء هنا في مكانه الخاص <sup>(٤)</sup> . فإن كان مسنداً لضمير رفع بارز وجب أن تلحقه تغيرات مختلفة ؛ بيانها وتفصيل أحكامها في الباب المعدل لذلك <sup>(٥)</sup> ، وهو باب : إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة ؛ بتوكيد ، وغير توكيد .

\* \* \*

( ١ ) فلألف الاثنين صورتان ، ولواو الجماعة صورتان ، ولياء المخاطبة صورة واحدة .

( ٢ ) في الغالب الذي يحسن الاختصار عليه .

( ٣ ) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَجْعَلْ لِنَحْوِ : « يَفْعَلَانِ » النُّونَ رَفْعاً ، وَتَدْعِينِ وَتَسْأَلُونِ

وَحَذَفُهَا لِلنَّصْبِ وَالْجَزْمِ سِمَةً كَلِمَ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةَ

أى : اجعل ثبوت النون علامة للرفع في : ( يفعلان ، وتدعين ، وتسالون ) . وهى الأفعال المضارعة المشتعلة على الضمائر السالفة ؛ فالأول مشتمل على « ألف الاثنين » ، والثاني على « ياء المخاطبة » ، والثالث على « واو الجماعة » . واجمل حذف النون سمّة ؛ ( أى : علامة ) ، لنصبها ، وجزمها .

( ٤ ) في ص ١٨٢ .

( ٥ ) ج ٤ م ١٤٤ ص ١٧٧ .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

( ا ) إذا قلت : النساء لن يَعْفُونَ عن المسيء ؛ فالنون هنا نون النسوة ، وليست نون الرفع التي تليها تأخر الأفعال الخمسة . كما أن الواو واو أصلية ، لأنها لام الفعل ؛ إذ أصله : « عفا » ، « يعفو » . تقول : النساء يَعْفُونَ ؛ ... « يعفو » فعل مضارع ، مبني على السكون الذي على الواو ؛ لاتصاله بنون النسوة ؛ ونون النسوة فاعل ، مبني على الفتح في محل رفع . وتقول : « النساء » لن يَعْفُونَ « يعفو » : فعل مضارع ، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ؛ في محل نصب بلن ، والنون فاعل ... وتقول : النساء لم يَعْفُونَ ، « يعفو » فعل مضارع ، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، في محل جزم : « لم » ، ونون النسوة فاعل ... بخلاف قولك : الرجال يَعْفُونَ ؛ فإن النون هنا علامة للرفع ، والواو ضمير الجمع ، فاعل ، مبني على السكون في محل رفع . وأصله : الرجال يَعْفُونَ ( على وزن : يَفْعَلُونَ ) ؛ استثقلت الضمة على الواو الأولى ( التي هي حرف علة ، ولام الفعل أيضاً ) فحذفت الضمة ؛ فالتى ساكنان ، هما : الواوان . حذفت الواو الأولى لأنها حرف علة ، ولم تحذف الواو الثانية ؛ لأنها كلمة تامة ، إذ هي ضمير ، فاعل . يحتاج إليه الفعل ، فصار الكلام : « الرجال يَعْفُونَ » على وزن : « يَفْعَلُونَ » وعند وجود ناصب أو جازم تحذف النون ، تقول : الرجال لن يَعْفُوا ( على وزن : يَفْعَلُوا ) ومنه قوله تعالى : « وأن تَعْفُوا أقرب للتقوى » والرجال لم يَعْفُوا ، فحذفت نون الرفع ؛ لوجود أحدهما ، بخلاف نون النسوة ، فإنها لا تحذف — كما سبق .

( ب ) عرفنا أن نون الرفع تحذف وجوباً للناصب أو الجازم ؛ كحذفها في قوله تعالى : « لن تَسْأَلُوا النَّبِيرَ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ » ، وقول الشاعر المصري <sup>(١)</sup> :

لا تَقْرَبُوا النَّيْلَ إِنْ لَمْ تَعْمَلُوا عَمَلًا      فإِذَا الْعَذْبُ لَمْ يَخْلَقْ اكْسَلَانِ  
وقد تحذف لغير ناصب أو جازم ، وجوباً أو جوازاً ؛ فتحذف وجوباً إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيلة ؛ مثل : ( أنتم — يا صاحباي — لا تَقْصِرَانِ في

أداء الواجب) ، ( وأنتم - يا رجال - لاتهملنّ في العمل ) ، ( وأنّت - ياقدارة - لا تتأخّرنّ عن معاونة البائس ) ؛ فحذفت نون الرفع في الجميع ؛ لتوالى الأمثال ( أى : لتوالى ثلاثة أحرف متماثلة زائدة ؛ هى : التنوات الثلاث . . . )<sup>(١)</sup> وحذفت معها أيضاً واو الجماعة ، وياء المخاطبة دون ألف الاثنين<sup>(٢)</sup> ، ولكن عند إعراب المضارع المرفوع نقول : مرفوع بالنون المقدرة ، كما سبق بيان سببه وتفصيله . وتحذف جوازاً عند اتصالها بنون الوقاية<sup>(٣)</sup> ، مثل : الصديقان يَكْرِمَانِي ، أو : يَكْرِمَانِي ، والأصدقاء يَكْرِمُونِي ، أو : يَكْرِمُونِي ، وأنّت تَكْرِمِينِي ، أو : تَكْرِمِينِي .

وكما يجوز حذفها وبقاؤها بغير إدغام عند وجود نون الوقاية يجوز إدغامها فيها ؛ فتصير نوناً مشددة ، تقول : الصديقان يَكْرِمَانِي ، والأصدقاء يَكْرِمُونِي<sup>(٤)</sup> وأنّت تَكْرِمِينِي<sup>(٥)</sup> .

فتلخص من هذا أن نون الأفعال الخمسة لها ثلاثة أحوال عند اتصالها بنون الوقاية : الحذف ، أو الإدغام في نون الوقاية ، أو الزك مع إبقاء النونين<sup>(٥)</sup> . وهناك لغة تحذف نون الرفع ( أى : نون الأفعال الخمسة ) في غير ما سبق ؛ وبها جاء الحديث الشريف « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحسبوا<sup>(٦)</sup> » ، أى : لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنون حتى تحسبوا . وقوله أيضاً : « كما تكونوا يولىّ عليكم » في بعض الآراء ، وليس من السائغ اتباع هذه اللغة في عصرنا ، ولا محركاتها ، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في بعض النصوص القديمة .

( ١٠١ ) في رقم ١ و ٤ من هامش ص ٩٥ شرط امتناع التوالى ، وإيضاحه ، وسبب بقاء ألف الاثنين . . .

( ٢ ) راجع « ج ود » من ص ٩٤ و ٩٨ .

( ٣ ) وهذا رأى سيبويه وفريق معه ... وقال آخرون الذى يحذف هو : « نون الوقاية » . ولكل أدلة كثيرة . والرأى الأول أولى ، ولا سيما إذا عرفنا أن نون الوقاية جاءت لغرض خاص ؛ فحذفها يضيع ذلك الغرض .

وتفصيل الكلام على « نون الوقاية » مسجل في الموضوع الخاص بها - ( ص ٢٨٠ م ٢١ ، مع ملاحظة الإشارة السابقة في « ج » ص ٥٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٩٥ ورقم ١ من هامش ص ٩٦ - ثم ص ٢٨٤ ) ( ٤ و ٥ ) يجوز هنا أن يحذف الضمير أو لا يحذف ، ( راجع رقم ١٥٤ من هامش ص ٩٥ و ٩٦ ) .

( ٥ ) سيجىء الأحوال الثلاثة في ص ٢٨٤ .

( ٦ ) أى : تحسبوا .



.....  
 .....  
 ( ح ) يجوز <sup>(١)</sup> أن تقول : « هما تفعلان » و « هما يفعلان » عند الكلام على مؤنثين غائبين ؛ ففي الحالة الأولى تؤنث مراعيّاً أنك تقول في المفردة : هي تفعل ؛ بوجود التاء أول المضارع . فكأن الأصل — مثلاً — الفتاة تفعل ؛ لأن الضمير بمنزلة الظاهر المؤنث الذي بمعناه . فإذا قلت : « هما تفعلان » فقد أدخلت في اعتبارك الحالة السابقة . وإذا قلت : « هما يفعلان » فقد أدخلت في اعتبارك مراعاة لفظ الضمير الخالي الذي للمثنى الغائب ، والأول أكثر وأشهر ، وفيه بُعد عن اللبس ، فوق ما فيه من مسايرة لقاعدة هامة ؛ هي : أن الفعل يجب تأنيثه إذا كان مسنداً للضمير يعود على مؤنث <sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

---

(١) الإيضاح الآتي هو ما أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ١٧٧ .  
 (٢) وقياساً على هذا يجوز في المضارع المسند لنون النسوة أن يكون مبدوءاً بآليات أو بالتاء ، نحو :  
 الولادات يحرصن على راحة أبنائهن ، أو تحرصن . ويؤيد هذا القياس ما سيحيى ( في « ب » من الجزء الثاني باب الفاعل ص ٧٥ م ٦٦ عند الكلام على الحكم السادس ) فقد نصوا هناك على جواز الأمرين صراحة وأن الأحسن تصديره بالياء لا بالتاء ، تبعاً للمأثور ، واستغناء بنون النسوة عن التاء في الدلالة على التأنيث .

## المسألة ١٥ :

ز- المضارع المعتل الآخر<sup>(١)</sup>

ليس في الأفعال ما يدخله الإعراب إلا الفعل المضارع أحياناً . وهو قسمان :

( ١ ) مضارع صحيح الآخر : مثل : يشكر ، يرتفع ، ينزل . . . .  
وحكمه : أنه يعرب بحركات ظاهرة على آخره في كل أحواله : ( رفعاً ، ونصباً ،  
وجزماً ) ؛ تقول : يشكرُ المرء من أعانه ، لن يرتفع شأن الخائن ، لم ينزل مطرٌ في  
الصحراء . . . . ، « فيشكرُ » : مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و « يرتفع » : منصوب  
بالفتحة الظاهرة ، و « ينزل » مجزوم بالسكون الظاهر ، أما الجر فلا يدخل  
الأفعال ، كما هو معلوم .

( ب ) مضارع معتل الآخر<sup>(٢)</sup> ، وهو ثلاثة أنواع :

١ - معتل الآخر بالألف ، مثل : يخشى ، يرضى ، يرقى .

وحكمه : أنه تُقدّر على آخره الضمة في حالة الرفع ، مثل : يخشى الصالح  
ربه ، فيخشى : مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف .

وكذلك تقدّر الفتحة على آخره في حالة النصب ؛ مثل : لن يرضى العاقل  
بالأذى ؛ فيرضى : مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف . وسبب التقدير  
في الرفع والنصب تعذر ظهور الحركة على الألف ، واستحالتها .

أما في حالة الجزم فتحذف الألف<sup>(٣)</sup> . وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها<sup>(٤)</sup> ؛  
مثل : لم يرق العاجز ، فكلمة يرق : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه

( ١ ) انظر رقم ٣ من هامش ص ١٨٧ م ١٦ حيث البيان الخاص بحروف العلة ، والمعتل ، والمعل ،  
والمد ، واللين . . . .

( ٢ ) على الرغم من أن علامة الإعراب مقدرة على آخره فإنها تراعى في توابعه حتماً . وهذه المراجعة هي  
التي تقتضى وجود « الإعراب التقديرى » وعدم إغفال شأنه . كما سيحىء في رقم « ج » من ص ١٩٨ وكما سبق  
البيان في ص ٨٤ .

( ٣ ) انظر نوع الألف المستحقة للحذف في « ب » من ص ١٨٥ -

( ٤ ) هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجازم . والبيان في « أ » من ص ١٨٥ .

حذف الألف . ومثله المضارع « تَلَقَّ » في قول الشاعر :

إذا كنت في كلِّ الأمور معاتبياً  
صديقك لم تلقَ الذي لا تعاتبه

٢- معتل الآخر بالواو ، مثل : يسمو ، يصفو ، يبدو .

وحكمه : أنه يرفع بالضمة المقدرة<sup>(١)</sup> ، مثل : يسمو العالم ، فيسمو : مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو . ولكنه ينصب بفتحة ظاهرة على الواو ، مثل لن يصفوا الماء إلا بالتنقية . ويجزم بحذف الواو<sup>(٢)</sup> ، وتبقى الضمة قبلها دليلاً عليها ، مثل لم يبدُ النجم وراء السحب المتراكمة . فالفعل : « يبدُ » ، مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الواو .

٣- معتل الآخر بالياء ؛ مثل : يمشى ، يبنى ، ومثل يُغضِي في أول البيت<sup>(٣)</sup> التالي :

يُغضِي حياءً ، وَيُغضِي من مهابةٍ فلا يُكَلِّمُ إلا حينَ يَتَبَسَّمُ  
وحكمه كسابقه ، يُرْفَع بضمة مقدرة على الياء ؛ مثل : يمشى الحازم في الطريق المأمون ؛ وَيُنْصَب بفتحة ظاهرة على الياء ؛ مثل : لن يبغي أخٌ على أخيه . وَيُجْزَم بحذف الياء<sup>(٤)</sup> ، وتبقى الكسرة قبلها دليلاً عليها ، مثل : لم يَبْنِ المجد إلا العصاميون ، وقول الشاعر يمدح<sup>(٥)</sup> :

أناةٌ ؛ « فإن لم تُغنِ عَقَبَ بعدها وعيدٌ ؛ فإن لم يُغنِ أغنت عَزائمهُ »

ومن أمثلة حذف الألف والياء من آخر المضارع المجزوم قول الشاعر :

فمن يلقَ خيراً يحمدُ الناسُ أمره ومن يَغْوَ<sup>(٦)</sup> لا يعدُّم على الغي لائماً

(١) التي منع من ظهورها ثقلها على الواو - كما يقول النحاة . والسبب الصحيح أن العرب لم تظهرها - ومن أمثلتها وهي مقدرة قول الشاعر :

تصفوا الحياة لجاهل ، أو غافل عما مضى فيها وما يتوقع

(٢ و ٣) انظر نوع حرف العلة ( الواو ، وكذا الياء ) الذي يحذف في « ب » ص ١٨٥ .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق يمدح زين العابدين بن الحسين .

(٤) هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجازم . والبيان في « ا » من ص ١٨٥ وانظر في « ب » من تلك الصفحة ما يختص بحذف الياء وكذا : « ج » من الصفحة التي تليها .

(٥) يصف المدحوخ بالحلم ، فإن لم ينفع الحلم في ردع المسيء هددته وأوعده ، فإن لم ينفع الوعيد والتهديد لجأ إلى عزيمته في استخدام القوة مع المسيء .

(٦) يضل ، ولا يتبع الطريق القويم .

وملخص ما سبق في أنواع المضارع الثلاثة المعتلة الآخر :  
 أنها متفقة في حالتي الرفع والجزم ، مختلفة في حالة النصب فقط . فجميعها  
 يرفع بضمة مقدرة على آخره ، ويجزم بحذف حرف العلة الأصيل<sup>(١)</sup> ، مع بقاء  
 الحركة التي تناسبه ؛ لتدل عليه بعد حذفه ؛ ( وهي الفتحة قبل الألف ، والضمة  
 قبل الواو ، والكسرة قبل الياء )  
 أما في حالة النصب فتقدر الفتحة على الألف ، وتظهر على الواو والياء<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) يشترط في حرف العلة الذي يحذف أن يكون أصيلاً . ( انظر السبب في « ب » من ص  
 - (١٨٥)

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ      أَوْ وَأَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلًا عُرِفَ  
 فَالْأَلِفُ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ      وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كِيدَعُو ، يَرِي  
 وَالرَفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ وَاحْدُفَ جَازِمًا      ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حَكْمًا لَازِمًا  
 ( انو = قدر . أبد = أظهر ) .

أى : يعرف الفعل المضارع المعتل الآخر بأن يكون مخمواً بالألف ، أو الواو ، أو الياء . وقدر  
 على حرف الألف الحركات كلها غير الجزم . وأظهر النصب في المعتل الآخر بالواو كيدعو ، أو بالياء ، كيرى ،  
 مع تقدير الرفع فيهما ، واحذف أحرف العلة الثلاثة في حالة جزمك أفعالها .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

( ا ) هناك لغة تجيز إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم ؛ فيكون مجزوماً ؛ وعلامة جزمه حذف حركة الإعراب المقدرة على حرف العلة قبل مجيء الجازم<sup>(١)</sup> . . . وهذه اللغة نذكرها لمجرد العلم بها ؛ لاستخدامها في فهم النصوص القديمة ، الواردة بها ، لا لتطبيقها اليوم في استعمالنا ، فإن هذا التطبيق غير مرغوب فيه الآن ؛ منعاً للتشعيب والتشتيت .

( ب ) عرفنا<sup>(٢)</sup> أن المضارع المعتل الآخر يُحذف آخره عند الجزم . وهذا بشرط أن يكون حرف العلة أصيلاً في مكانه ، كالأمثلة السابقة ؛ فلا يكون مبدلاً من الهمزة . مثل : ( يقرأ الرجل ، أى : يقرأ ) . ( يوضو وجهه على ؛ بمعنى : يحسن ويضيء . وأصله يَوضُوْ ) ، ومثل : ( يُقرى الضيف السلام ؛ بمعنى : يُلقيه ، وأصله : يقرئ ) ؛ فلو كان حرف العلة مبدلاً من الهمزة كالكلمات السابقة لكان خيراً ما يقال هو : أن المضارع مجزوم بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة ألفاً ، أو واواً ، أو ياء ، في تلك الأمثلة وأشباهاها ، ولا يحذف حرف العلة المبدل من الهمزة . ومن الأمثلة أيضاً : ( « يَسْرَا » المريض و « يَبْرُو » ، أى : يُشْفَى ) ؛ وأصلهما : « يَبْرَأ » و « يَبْرُو » ؛ بالهمز فيهما . و ( « يَبْرِي » الله المريض . أى : يَشْفِيه ) ؛ وأصله ، يُبْرِئُه . ومثل : ( يَمْلأ الساقى الإناء ، أى : يملأ .. ) و « يمتلى » الإناء : أى : يمتلىء ) ، و ( « يبطو » القطار ؛ أى : يُبْطُوْ ) . . . فلا داعى للتفصيل الذى يقوله النحاة ، وملخصه : أن إبدال حرف العلة من الهمزة ، إن كان بعد دخول الجازم ، فهو إبدال قياسي ، لسكون الهمزة بسببه . فيكون الجازم قد عمل عمله فيها ؛

( ١ ) وهذه اللغة ورد قول قيس بن زهير من بنى عبس :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ  
وقول الآخر :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مَعْتَذِراً      مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ  
وبتلك اللغة وردت القراءة في الآية الكريمة من سورة « طه » ( فاضرب لهم طريقاً في البحر يَبْسَاً لا تخفْ دَرَكاً ولا تخشى ) حيث بقيت الألف في آخر الفعل : « يَخْشَى » مع أنه مجزوم ؛ بسبب العطف على المجزوم . وكذا القراءة في الآية الأخرى المدونة في « د » من ص ٢٠٥ أما النص على هذه اللغة وأمثلةها فراجعها متعددة ، منها : المجمع ( ج ١ ص ٥٢ ) ، الباب السابع الخاص بإعراب المضارع المعتل الآخر . ومنها : الجزء الأول من كتاب معاني القرآن ، للفراء ص ١٦١ .

( ٢ ) في ص ١٨٢ - وما بعدها -

وهو : الجزم ؛ ومتى سكنت الهمزة ، كان إبدالها من جنس حركة ما قبلها قياسياً ؛ فتقلب ألفاً أو واواً ، أو ياء ، على حسب تلك الحركة ، ولا تحذف هذه الحروف إذ لا داعي لحذفها ، بعد أن أدت الجازم عمله ، وفي هذه الحالة تعرب الكلمة مجزومة بسكون مقدر<sup>(١)</sup> على الهمزة المتقلبة المختفية . . .

أما إن كان الإبدال من الهمزة قبل الجزم ، فهو إبدال شاذ ، والأفصح عدم حذف حرف العلة أيضاً ، ويكون الفعل مجزوماً بسكون مقدر على الهمزة المتقلبة المختفية كسابقه ، ولا يحذف حرف العلة — مع أن الجازم حين وروده على الفعل لم يكن أمامه الهمزة ، ليؤثر فيها — لأن حرف العلة هذا عارض ، وليس أصيلاً ، ولا اعتداد بالعارض عندهم<sup>(٢)</sup> :

فالفرق بين الحالتين أن الأولى لا يحذف فيها حرف العلة باتفاق ، لما بينوه ؛ وأن الثانية فيها خلاف ، ولكن الأشهر عدم الحذف أيضاً .

ولذا كان الأمر على ما وصفنا فما المانع أن يكون الحكم الفاصل هو عدم الحذف دائماً ، لنستريح من تعدد الآراء ، واختلاف الحجج ، من غير أثر واضح ؟ . هذا هو الأفضل .

( ح ) سبق<sup>(٣)</sup> أن المضارع المعتل الآخر بالياء يرفع بضمة مقدرة عليها ويجزم بحذفها . والأغلب أن تكون هذه الياء مذكورة كالأمثلة التي عرضناها . ومن الجائز حذفها لغير جازم ، قصداً للتخفيف ، أو مراعاة الفواصل ، ونحوها ؛ تبعاً لبعض القبائل العربية ، بشرط أمن اللبس بين هذا النوع الجائز من الحذف<sup>(٤)</sup> ، والنوع الآخر الواجب الذي سببه الجزم . وبإثبات الياء وحذفها في المضارع المرفوع ، جاء القرآن الكريم ، قال الله تعالى<sup>(٥)</sup> : « قالوا يا أبانا ما نبغى . هذه بضاعتنا ردت إلينا » ... وقال تعالى<sup>(٦)</sup> : « ذلك ما كننا نبتغ ، فارتدّا على آثارهما قصصاً » .

( ١ ) وإنما كان السكون مقدراً لأنه على الهمزة وهي مختفية ، فهو مختفٍ معها ، ويكون ظاهراً حين تظهر ، ولا يصح أن يكون مقدراً على الألف ، أو الياء ؛ لأن هذه الحروف قد جاءت بعد أن أدى الجازم عمله ، واستوفى حقه ، كما أوضحنا .

( ٢ ) راجع الصبان آخر باب : « المعرب والمبني » عند الكلام على المضارع المعتل .

( ٣ ) في رقم ٣ من ص ١٨٣ . ( ٤ ) في سورة يوسف .

( ٥ ) أما حذف الياء التي هي ضمير المتكلم من آخر الأفعال فجائز أيضاً مثل : « أكرمسن » ، وأهائسن » في قوله تعالى في سورة الفجر : ( فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمته وثممه فيقول ربني أكرمسن . وأما إذا ما ابتلاه فقد رزقه فيقول ربني أهائسن ) أي : أكرموني وأهائني . ومثل قوله تعالى في سورة العنكبوت ( فإياي فاعبدون ) أي : فاعبدوني . وأما حذف هذه الياء إذا كانت « مضافاً إليه » فتجيء له إشارة في هامش ص ٢٠١ — ويحیی البيان الشامل في باب : المضاف إلى ياء المتكلم — ج ٣ — ( ٦ ) في سورة الكهف .

## المسألة ١٦ :

## الإسم المغرب الممثل الآخر

من الأسماء العربية<sup>(١)</sup> :

١ - نوع "صحيح" الآخر ، مثل : ، صالح ، سعاد ، جمل ، شجرة ، قمر ، سماء . . . وهذا النوع يعرب في أحواله الثلاثة بحركات ظاهرة على آخره ؛ تقول : صالح "محسن" ، وإن صالحاً محسن ، وحبذا الإحسان من صالح . . . وكذا بقية الأمثلة مع مراعاة الأحكام التي شرحناها في المسائل المختلفة السابقة .

ب - ومنها نوع "ممثل الآخر" ، جار مجرى الصحيح ، وهو ما آخره ياء أو واو ، وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن ، وقد يكون الحرفان مشددين أو مخففين ؛ نحو : ظَبْنِي - دَكْنُو - مَرْمِي - مَغْرُو . . .

وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم صحيح الآخر ؛ فهو شبيه به في الحكم . ومن هذا الشبيه أيضاً المختوم بياء مشددة للنسب ، ونحوه ، بشرط ألا يكون تشديده بسبب إدغام ياعين إحداهما ياء المتكلم : ومن الأمثلة : عبقرى - كرمى - شافعى . . . ، فخرج ما كانت إحدى ياعيه للمتكلم ، نحو : خليلتى - صاحبتى - بسنى - كاتبى<sup>(٢)</sup> .

ج - ومنها نوع ممثل الآخر<sup>(٣)</sup> لا يشبه الصحيح : ومن أمثله (الرضا ، العلا ،

(١) أما غير العربية فلا دخل لها في هذا الموضوع الخاص بالإعراب وعلاماته الأصلية أو الفرعية ، كما هو معروف ؛ لأن المبني لا تتغير علامة آخره . . وهذا عند النحاة . ويخالفهم القراء وبعض اللغويين في هذا على الوجه المبين في رقم ٥ من هامش ص ١٨٨  
(٢) كما في ج ٤ ص ٤٥ م ١٣١ - وذكرنا هناك أنه يسمى : «الملحق بالممثل الآخر» وله حكم خاص موضح في باب المضاف لياء المتكلم ج ٣ .

(٣) أى : في آخره حرف من حروف العلة الثلاثة ؛ وهى : الألف ، والواو ، والياء . وقد يكتفى النحاة بتسميته : «الممثل» فقط ؛ لأن الممثل في اصطلاحهم هو : «ممثل الآخر» (وهو ما كان حرفه الأصل الأخير حرف علة) سواء أكان اسماً ، أم فعلاً . أما الصريفيون فقد جرى اصطلاحهم على أن الممثل هو : ما كان أحد حرفيه الأصلية حرف علة ؛ سواء أكان حرف العلة في الأول ، أم في الوسط ، أم في الآخر ، أم في أكثر من موضع . وسواء أكان ذلك في اسم أم فعل . ولكل حالة من تلك الحالات المختلفة اسم خاص بها ، وحكم معين في علم : «الصرف» . ولم يطلق النحاة ولا الصريفيون اسم =

المعدى ، الحمى . . . ) وأيضاً ( الهادى ، الداعى ، المنادى ، المرتجى . . . )  
وأيضاً ( أدكؤ<sup>(١)</sup> طوكيؤ<sup>(٢)</sup> ) ، سمئندؤ<sup>(٣)</sup> ، قمئندؤ<sup>(٤)</sup> . . . ) .

وهذا النوع . المعتل الآخر الذى لا يشبه الصحيح ثلاثة أقسام على حسب  
حرف العلة الذى فى آخره :

أولها : المقصور<sup>(٥)</sup> : وهو : ( الاسم العربى الذى فى آخره ألف<sup>(٦)</sup> لازمة<sup>(٧)</sup> ) .

المعتل على شئ من الحروف ؛ مع أن بعض الحروف قد يكون معتلاً ؛ مثل : إلى ، على ، فى . . . والسبب  
فى ذلك أن كلامهم فى المعتل ، وأنواعه ، واسم كل نوع وحكمه - إنما هو من ناحية الإعراب . وما يتصل  
به ، وهى ناحية لا تتصل بالحروف ، إذ الحروف كلها مبنية كما عرفنا - فى ص ٧٦ - على أنه لا مانع  
من تسمية الحرف الذى فيه حرف علة « بالمعتل » . ولكن لا يصح تسميته بالمقصور ، ولا بالمقصود ،  
ولا بالأسماء الأخرى الخاصة التى أطلقها النحاة أو الصرفيون على أنواع المعتل من الأسماء أو الأفعال ( كالمثال ،  
والأجوف ، والناقص . . إلخ ) لأن هذه التسميات مقصورة عندهم على أنواع المعتل من الأسماء والأفعال  
وحددها .

ومن المقرر أن حرف العلة إن كان ساكناً بعد حركة تناسبه فهو حرف علة ، ومدّ ، ولين ؛  
نحو : مساعد ، ومسعود ، وسعيد . وإن كان ساكناً بعد حركة لا تناسبه فهو حرف علة ولين مدّ ، نحو :  
جؤهر ، وزين . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ؛ مثل : حور ، وهيف . . . ( راجع الخضرى  
ج ٢ فى بابى الترخيم والإعلال بالنقل ) . وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف علة ، ومدّ ، ولين .

ويتروى فى كلام النحاة : « الحرف المسمّل » يريدون به الحرف الذى يخضع لأحكام الإعلال ،  
وتجرى عليه ضوابطه ، - كقلب الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة ؛ كقولهم فى بنى : بناء . . . فإن  
لم يخضع لتلك الأحكام فهو حرف علة فقط ؛ كالقفل الماضى : عور ، أو : هيف . .  
وستجىء إشارة لهذا فى ج ٢ هامش ص ٨٦ م ٦٧ .

( ١ ) اسم بحيرة ، وبلد مصرى على الساحل الشمالى ، قرب الإسكندرية .

( ٢ ) حاضرة بلاد اليبان .

( ٣ ) اسم طائر ، واسم حصن فى ( بلتراد ) .

( ٤ ) اسم طائر .

( ٥ ) مما يلاحظ : أن النحاة لا يطلقون اسم المقصور والممدود على الاسم إلا إذا كان معرباً . بخلاف  
اللفظين والقراء ، فإنهما يطلقونهما على العرب والمبنى ، ولذا يقولون فى : ( أول وأولاه ، اسمى إشارة ) إن  
الأول مقصور ، والثانى ممدود ، مع أن الاسمين مبنيان . فالاصطلاح يختلف عند الفريقين .

- كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٨٧ ، وكما سيجىء فى باب اسم الإشارة ، - رقم ١ من هامش  
ص ٣٢٤ ) وفى رقم ١ من هامش ص ٤٥٠ م ١٧٠ ج ٤ -

( ٦ ) وهذه الألف يكون قبلها فتحة دائماً ، كشأن جميع الألفات . فإن جاء بعدها تاء التأنيث  
مثل : فتاة ، ومباراة . . . . زال عنه اسم المقصور وحكمه ، وصار إعرابه على التاء - كما فى : « و »  
من ص ١٩٠ - وسيجىء البيان والإيضاح فى الباب الخاص به من الجزء الرابع ، ص ٥٥٨ م ١٧١ ص ٥٦٩

( ٧ ) لا تفارقه فى حالة من حالات إعرابه الثلاث ؛ الرفع ، والنصب ، والجر ، إلا إذا وجدت  
علة صرفية تقضى بحذفها ؛ فتحذف لفظاً ، ولكنها تعتبر موجودة تقديراً ؛ لأن المحذوف لعله كالثابت ؛  
وذلك كحذفها عند التنوين فى مثل : فتى ، علا ، رضا ؛ فإنها موجودة تقديراً . وهذا معنى قولهم :  
إن ألف المقصور موجودة دائماً ، إما لفظاً وإما تقديراً . وعند الوقف يحذف التنوين - فى الشائع - ، فترجع  
الألف ، ويكون الإعراب مقدراً عليها . وهذا هو الشائع فى الإعراب اليوم ، ولا بأس به ، بل فيه تيسير =



وحكمه : أن يعرب بحركات مقدرة على هذه الألف في جميع صوره ؛ رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، إذ لا يمكن أن تظهر الفتحة أو الضمة أو الكسرة على الألف . ومن أمثلته : « إن الهدى هدى الله » . « اتَّبِعْ سَبِيلَ الْهُدَى » . فكلمة : « الهدى » الأولى ، اسم « إن » ؛ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، وكلمة : « هدى » الثانية خبر « إن » ، مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ، أيضاً . وكلمة : « الهدى » الثالثة مضاف إليه ، مجرورة بكسرة مقدرة على الألف <sup>(١)</sup> .

ومن أمثلته : رضا الله أسمى الغايات . إن رضا الناس غاية لا تُدرك ، احرص على رضا الله . . . . فكلمة : « رضا » مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة بحركة مقدرة على الألف . . . . وهكذا كل الأسماء المقصورة <sup>(٢)</sup> .

وليس من المقصور ما يأتي ؛ لعدم انطباق التعريف السالف عليه :

( أ ) الأفعال المختومة بألف لازمة ، مثل : دعاً ، سعى ، يخشى ، ارتقى . وإنما هي نوع من الأفعال التي تسمى ناقصة . ( ويراد بهذه التسمية هنا : أنها معتلة الآخر ) .

( ب ) الحروف المختومة بألف لازمة ، مثل : إلى ، على . . . لأن هذه كذلك ؛ ليست أسماء .

= وإذا كانت الألف لا تفارقه ، وعلامة الإعراب لا تظهر عليها مطلقاً ؛ كما أوضحنا ؛ فلم لا يعتبر مبنياً ؟ تقدم جواب هذا في « و » من ص ٩٩ .

وقلنا في « ب » ص ١٠٦ ( وسيجيء أيضاً في ج ٣ م ٩٧ ص ١٧٤ عند الكلام على المضاف إلى ياء المتكلم ) أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها في ياء المتكلم : فيقول في كلمة : « هدى » عند الإضافة لياء المتكلم : هدى خير الوسائل للسعادة . وفي هذه الصورة يكون معرباً بالياء التي أصلها الألف بدلا من حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف ، فهو ما ناب في حرف عن حركة . ولا يحسن اليوم الأخذ بهذا الرأي .

( ١ ) وهي تكتب ياء هنا ، وتكتب في مواضع أخرى ألفاً ؛ تبعاً لقواعد الإملاء التي تقضي بأن ألف المقصور الثلاثية إن كان أصلها ياء تكتب ياء ، وإن كان أصلها واو تكتب ألفاً ؛ فلا بد من إرجاع الألف الثلاثية إلى أصلها . أما التي تزيد على ثلاثة فإنها تكتب ياء دائماً . وسواء أكتب ألف المقصور ياء أم ألفاً - فإنها في جميع أحوالها تسمى : « ألفاً » ، مادام قبلها فتحة . وهذا الرأي هو الشائع اليوم في رسم الحروف .

والكوفيين رأى آخر يميز كتابة المقصور الثلاثي بالألف أو الياء إن كان الاسم مضموم الأول أو مكسور . . . ولا نعرض لبيان أن هذا أنسب أم ذاك والسبب .. ولكن الذي لا شك فيه أن قواعد رسم الحروف معقدة مضطربة ، في حاجة إلى ضبط وتجديد وتيسير . وهذا من أخص خصائص المجمع اللغوي ؛ لأنه - في هذه الناحية - يمثل الهيئات العلمية اللغوية مجتمعة ، والبلاد العربية كلها .

( ٢ ) مع ملاحظة أن الكلمة المقصورة إن كانت ممنوعة من الصرف - مثل موبى - على اعتباره ممنوعاً من الصرف - فإنها تخضع لأحكام المنع المختلفة . ومنها الجرب بالفتحة المقدرة بدلا من الكسرة المقدرة ، إن لم يكن هناك مانع ..

( ح ) الأسماء المبنية المختومة بهذه الألف ؛ مثل : « ذا » و « تا » من أسماء الإشارة . ومثل : « إذا » الظرفية ، و « ما » الموصولة ، وغيرها من الأسماء المبنية .  
 ( د ) الأسماء المعربة التي في آخرها واو ، أو ياء ، مثل : « أدكو » - « طوكيو » - « الهادي » - « العلى » ؛ لأنها ليست معتلة الآخر بالألف .  
 ( هـ ) المثني في حالة الرفع مثل : سافر والدان ، والأسماء الستة في حالة النصب ، مثل : رأيت أباك ؛ لأن الألف فيهما غير لازمة ، إذ تتغير وتجيء مكانها الياء مع المثني في حالة نصبه وجره ؛ مثل : أكرمت والدَيْنِ ، وأصغيت إلى والدَيْنِ . وتجيء مكانها الواو أو الياء مع الأسماء الستة في حالة رفعها وجرها ؛ مثل : أبوك كريم ، استمع إلى أبيك .

( و ) أشرنا <sup>(١)</sup> إلى أن «المقصور» إذا زيدت بعد ألفه تاء التأنيث - نحو : فتاة ، مباراة ، مستدعاة - يفقد اسمه وحكمه بسبب هذه التاء ، ولا يسمى مقصوراً لأنه لا يكون مقصوراً إلا بشرط انتهائه بألف تقع عليها الحركات الإعرابية مقدرة . ولا يتحقق هذا الشرط إذا وقعت بعد ألفه تاء التأنيث ؛ إذ تكون «التاء» هي خاتمة أحرفه ، وعليها تقع الحركات الإعرابية ظاهرة لا مقدرة ، ولذا تبقى عند تشيته للدلالة على تأنيثه ، وتحذف عند جمعه . ويراعى في الاسم بعد حذفها ما يراعى في جمع المقصور <sup>(٢)</sup> - .

ويجب التنبيه للفرق الواسع بين تاء التأنيث السالفة والهاء الواقعة ضميراً بعد ألف المقصور في مثل : « من أطاع هواه أعطى العدو مناه » فهذه الهاء كلمة مستقلة تماماً ، وما قبلها مستقل بإعرابه بحركات مقدرة على الألف التي هي نهاية الاسم المقصور .

\*\*\*

ثانيها : المنقوص ، وهو : ( الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة <sup>(٣)</sup> ) ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : العلى ، المرتقى ، المستعلى . . . ) .

( ١ ) في رقم ٦ من هامش ص ١٨٨ ويلاحظ آخر ما جاء في أول قسم « ا » ص ١٦٨ .  
 ( ٢ ) مما سيجيء بيانه في الباب الخاص بتثنية المقصور وجمعه في الجزء الرابع ، ص ١٧١ ص ٥٦٦ .  
 ( ٣ ) إذا حذفت الياء لعلامة صرفية كالتنوين ، أو علة أخرى ، فهي في حكم الموجودة ؛ مثل : هذا داعٍ للخير . ويكون الإعراب على هذه الياء المقدرة .  
 ولماذا لا يعتبر المنقوص من المبنيات ؟ سبق جواب هذا في « و » من ص ٩٩ .

وحكمه : أن يرفع بضمة مقدرة على الياء في حالة الرفع ، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء في حالة النصب <sup>(١)</sup> ويجز بكسرة مقدرة <sup>(٢)</sup> عليها في حالة الجر ؛ مثل : الخلق العالى سلاح لصاحبه — إن الخلق العالى سلاح لصاحبه — تمسك بالخلق العالى . فكلمة : « العالى » في الأمثلة الثلاثة نعت ( صفة ) . ولكنه مرفوع في المثال الأول بضمة مقدرة ، ومنصوب في المثال الثانى بالفتحة الظاهرة ، ومجرور في المثال الثالث بالكسرة المقدرة . ومثله : الباقي للمرء عمله الصالح — إن الباقي <sup>(٣)</sup> للمرء عمله الصالح — حافظ على الباقي من مآثر قومك . فكلمة : « الباقي » في المثال الأول مبتدأ مرفوعة بضمة مقدرة ، وهى في المثال الثانى اسم «إن» منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهى في الثالث مجرورة بكسرة مقدرة ، وهكذا . فالمنقوص يرفع ويجز بحركة <sup>(٤)</sup> مقدرة على الياء ؛ وينصب بفتحة ظاهرة عليها ، — كما رأينا .

والمنقوص الذى تقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر عليها الفتحة يجب إثبات يائه إن كان غير ممنون — ( لسبب يمنع التنوين ؛ كإضافته ، أو اقترانه بأل <sup>(٥)</sup> ) ، أو تننيته ، أو جمعه جنع مؤنث سالم ... ) <sup>(٦)</sup> — فإن كان ممنوناً لخلوه مما يمنع التنوين : وجب — فى رأى فى الشائع — حذف الياء دون التنوين فى حالتى الرفع والجر ، مع تقدير الضمة والكسرة عليها ، ويجب بقاء الياء والتنوين فى حالة النصب ؛ ( نحو : خير ما يُحمد به المرء خلقٌ عالٍ — إن خلقاً عالياً يتحلّى به المرء خير له من الثروة والجاه — لا يحرص العاقل على شيء قدّر حرصه على خلقٍ عالٍ يشتهر به ) ، فيرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء الثابتة مع التنوين ، ويجز بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة ، وإنما حذف الياء لالتقاء ساكنة مع التنوين فى حالتى الرفع والجر ؛ إذ الأصل : ( عالٍسن ) فى الرفع ،

( ١ ) وفى بعض اللهجات تكون هذه الفتحة مقدرة حمّا إن كانت الياء فى آخر الصدر المضاف إلى العجز فى المركب المزجى طبقاً للبيان المفيد الآتى فى « أ » من ص ١٩٦  
( ٢ ) لبعض القبائل لغات أخرى منها حذف هذه الياء رفعاً وجراً ؛ طبقاً لما سيجىء فى البيان الذى فى ص ١٩٧  
( ٣ ) ومثل قول الشاعر : إن الليالى لم تحسن إلى أحد إلا أساءت إليه بعد إحسان  
( ٤ ) فإن كان ممنوعاً من الصرف ؛ مثل ليالٍ — بواقٍ ... جرى عليه حكم المنوع من الصرف كما شرحناه فى ص ٣٨ وهامش ٣٩  
وإذا كان المنقوص ممنوعاً من الصرف وسمى به ؛ مثل : جَوَانٍ ، وقَوَاضٍ ، علمين مؤنثين — فلا تقدر الكسرة على رأى المشهور ، وإنما يجز بالفتحة ، لكن أظهار الفتحة لخفائها فى حد ذاتها ، أم تقدر لنينيتها عن الكسرة الثقيلة ؟ رأيان أشهرهما الثانى .

( ٥ ) بعض القبائل يحذف ياء المنقوص المقرون « بأل » رفعاً وجراً — طبقاً لما سيجىء فى ص ١٩٧ —  
( ٦ ) سيجىء فى الجزء الرابع الباب الخاص بتننية المنقوص وجمعه .

و (عَالِيَيْنَ) <sup>(١)</sup> في الجر ، استقلت الضمة والكسرة على الياء ، فحذفنا ، فالتقى ساكنان ، الياء والتنوين ، حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت الكلمة : عال ، في حالي الرفع والجر - كما سلف - . ومن أمثلة حذف الياء من المنون المرفوع كلمتا : « مدنٍ ومُقَصِّصٍ » في قول الشاعر بمدح كريمًا :  
فهو مُدْنٌ للجود - وهو بغيضٌ - وهو مُقَصِّصٌ للمال ، وهو حبيبٌ  
« ملاحظة » : إذا كانت لام المنقوص محذوفة بغير تعويض همزة الوصل عنها (مثل : شَجَّ) فإنها ترجع أولاً ترجع في الثنية وفي جمع المؤنث السالم طبقاً للضابط الذي سبق <sup>(٢)</sup> .

وليس من المنقوص ما يأتي ، لعدم انطباق التعريف السالف عليه :

( أ ) الفعل بجميع أنواعه ، ولا سيما المختوم بياء لازمة ، مثل يَسْتَوِي محمد التنقل ، ويجرى وراء رزقه ، وكذلك الحرف ؛ ولا سيما المختوم بياء ؛ مثل : في .

( ب ) الاسم الذي في آخره ياء لازمة ولكنها مشددة ؛ مثل : كرسى <sup>(٣)</sup> .

( ج ) الاسم المختوم بياء ولكنه مبنى : مثل : الذي ، التي ... ذى (اسم إشارة) .

( د ) الاسم المعرب الذي آخره ياء تلازمه في بعض حالاته ، ولكنها ليست ملازمة له في كل حالاته ؛ كالأسماء الستة في حالة جرهما بالياء ؛ مثل : ألم أحسن إلى أخيك ؟ وكذلك المثني وجمع المذكر السالم في حالة نصبهما وجرهما ؛ مثل : أكرم الوالدَيْنِ ، واعتن بالوالدَيْنِ ، وصافح الزائرينَ ، وأسرع إلى الزائرينَ ؛ فإن الياء في الأسماء الخمسة لا تثبت ؛ بل تتغير ويحل محلها الواو رفعاً ، والألف نصباً . كما أن الياء في المثني وجمع المذكر السالم تتغير ، ويحل محلها الألف في حالة رفع المثني ، والواو في حالة رفع جمع المذكور ...

( هـ ) الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة ، ولكن ليس قبلها كسرة ؛ مثل : طَبِي وكِرسِيّ ؛ فالياء في الأولى قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح ، وفي الثانية قبلها سكون ظاهر على حرف علة <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( ١ ) هذه النون هي رمز التنوين طبقاً للبيان الذي سبق في ص ٢٦ .

( ٢ ) في آخر رقم ٥ من هامش ص ١١١ وفي « ح » من ص ١٣٥ .

( ٣ ) فكلية كرسى وأشباها - ليست من المنقوص لمائنين ، لا للمانع واحدها : عدم سكون الياء

لزوجاً ، وعدم كسر ما قبلها .

ثالثها : الاسم العرب الذى آخره الحقيقى واو ساكنة لازمة قبلها ضمة . وهذا نوع لا تعرفه اللغة العربية الأصيلة ؛ ولم يُسمع عن العرب ، إلا فى بضع كلمات نقلوها عن غيرهم من الأجانب ، منها : « سَمَسْنَدُو<sup>(١)</sup> » ، « قَسَمَسْنَدُو<sup>(٢)</sup> » ، لكن لا مانع من تسمية بعض الأشخاص وغيرهم بأسماء مختومة بتلك الواو ؛ كتسمية شخص أَرِسْطُو ، أو (خَوْفُو ، أو : سِنْفَرُو<sup>(٣)</sup>) ، أو : يدَعُو ، أو : يسمو ، وتسمية بلد : ( أدفو ، أو أدكو<sup>(٤)</sup> ) ، أَرِكْنُو<sup>(٥)</sup> ، طوكيو<sup>(٦)</sup> ، كُنْغُو<sup>(٧)</sup> .

ولما كان هذا النوع غير عربى فى أصله ، ونادر فى استعمال العرب ، أهمله النحاة ، فلم يضعوا له اسماً ، ولا حُكْماً — فيما نعرف<sup>(٨)</sup> . . . — ولعل الحكم الذى يناسبه فى رأينا هو أن يعرب بحركات مقدرة على آخره فى جميع حالاته ، بغير تنوين<sup>(٩)</sup> ؛ فيرفع بالضمة المقدرة على الواو ، وينصب بالفتحة المقدرة عليها ، ويجر بالفتحة المقدرة عليها بدلا من الكسرة<sup>(١٠)</sup> ، تقول : كان « سِنْفَرُو » ملكاً

( ٢٠١ ) سبق شرحهما فى هامش ص ١٨٨ — رقم ٤٠٣ — منها : هِنْدُو ، كما جاء فى الهمع — اسم بلد .

( ٣ ) « خوفو » اسم فرعون من فراعنة مصر فى الدولة الأولى القديمة ، وهو بانى هرم الجيزة الأكبر . و « سنفر » اسم فرعون آخر .

( ٤ ) بلدان ، أولاها بصعيد مصر ، والأخرى بالساحل الشمالى — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٠ .

( ٥ ) اسم واحة على الحدود المصرية الغربية .

( ٦ ) اسم حاضرة اليابان .

( ٧ ) إقليم بوسط إفريقيا .

( ٨ ) لم أجد له اسماً ولا حكماً فيما لدى من المراجع المختلفة ، إلا ما ذكره بعض النحاة ، كالصبيان فى آخر باب المنوع من الصرف ، عند الكلام على المنقوص من الأسماء المنوعة من الصرف ، فإنه قال ما نصه : « لوسميت بالفعل « يفرز » و « يدعو » ، ورجعت بالواو والياء ، أجرته مجرى « جوار » وتقول فى النصب : رأيت يدعى ويفرز . قال بعضهم : ووجه الرجوع بالواو والياء ما ثبت من أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة ، فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها . وإذا سميت بالفعل : « يرم » من : « لم يرم » رددت إليه ما حذف منه ؛ ومنعته من الصرف : تقول : هذا يرم ، ومررت يرم ، والتنوين للعوض ، ورأيت يرمى .

( « وإذا سميت بالفعل : « يفرز » من : « لم يفرز » قلت : هذا يفرز ، ومررت يفرز ، ورأيت يفرز . إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار » ) ٥١١ .

وفى هذا الكلام — فوق ما فيه من تخيل بعيد — ما يستدعى التوقف والنظر ، ( كما قلنا فى ج ٤ ص ١٦١ ، ١٦٢ م ١٤٥ ) لأن الأخذ به يؤدى إلى تغيير صورة العلم تغييراً يقع فى اللبس والإبهام . ويحدث لصاحبه مشقات فى معاملاته .

( ١٠ ، ٩ ) لأن الاسم فى هذه الحالة يكون علماً أعجمياً ؛ فيمنع من الصرف ، ويجر بالفتحة بدلا من الكسرة إن لم يمنع من ذلك مانع آخر . كالإضافة ، أو : أل .

مصرياً قديماً ، إن « سنفرو » أحد الفراعين ، هل عرفت شيئاً عن سنفرو ؟ .  
وهذا الحكم يسري على الكلمات القليلة التي أخذها العرب عن غيرهم ، كما يسري  
على الأسماء التي لم يأخذوها ، وكذلك المستحدثة بعدهم للأشخاص والبلاد وغيرها<sup>(١)</sup> .  
وبناء على هذا الرأي لا يصح إظهار الحركات الإعرابية على الواو ؛ لأن ظهورها  
يؤدي إلى إدخال تغيير على العلم في مظهره يؤدي إلى اللبس<sup>(٢)</sup> .

وليس من النوع الثالث ما يأتي :

( أ ) الفعل الذي آخره واو ، مثل : يدعو ، يسمو ، يعلو ، لأن هذه  
ليست أسماء ،

( ب ) الاسم الذي ليس معرباً ، مثل : ذو ، بمعنى الذي ( نحو :  
جاء ذوقام )<sup>(٣)</sup> . . .

( ج ) الاسم المعرب الذي آخره واو ، لكنها ليست في الآخر الحقيقي بل  
في الآخر العارض ؛ مثل : يا « ثمو » و يا « محمو » في ترخيم كلمتي : « محمود »  
و « محمود » حين النداء ؛ فإن الآخر الحقيقي هو الدال ، لا الواو .

( د ) الاسم المعرب الذي آخره واو ، ولكنها ليست ساكنة ، مثل :  
هو ، أو ليست دائمة ثابتة ؛ كالأسماء الخمسة في حالة الرفع ، مثل : سعد  
أنحوك<sup>(٤)</sup> . . . فإن هذه الواو تتغير في حالة النصب ، وتحل محلها الألف ؛  
كما تتغير في حالة الجر وتحل محلها الياء .

( ١٠١ ) وقد رأيت ما يقوى هذا الحكم من كلام « العُكْبَرِي » شارح ديوان « المتنبي » حيث جاء  
في القصيدة التي مطلعها :

« لهذا اليوم بعد غد أريجُ وزار في العدو لها أجيجُ »  
عند البيت :

فإن يُقَدِّم فقد زُرنا « سَمْدًاو » وإن يُعْجَم فموعده الخليج  
ما نصه : ( قال ابن جني سألت المتنبي : لم لم تعرب سمندو ؟ - يريد : لم لم تظهر الفتحة على الواو في آخر  
كلمة : سمندو ؟ ؟ فقال : لو أعربتُها لم تعرف ) .  
فسمع ابن جني الجواب ولم يعلق عليه ، فسكوته قد يفيد الرضا بما سمع .

( هذا وسيجيء حكمه عند إضافته لياه المتكلم في الباب الخاص بهذا - ج ٣ ص ١٤٣ م ٦٩ -  
كما سيجيء حكمه عند تشنيته وجمعه في الباب الخاص بذلك ، ج ٤ م ١٧١ ص ٥٦٦ - )

( ٢ ) أما « ذو » التي من الأسماء الستة فالواو في آخرها غير لازمة ، وأيضاً ليست أصلية .  
( ٣ ) ومثلها واو جمع المذكر السالم المضاف : مثل : جاء عالم الهندسة ؛ فإن هذه الواو تتغير ،  
ويحل محلها الياء نصباً وجرّاً . هذا إلى شيء آخر ، هو : أن الواو في الأسماء الستة وفي جمع المذكر طارئة فهي  
خارجة عن صيغة الكلمة ، وهذا يبعدها من النوع الثالث .

( هـ ) الاسم المعرب الذى آخره واو لازمة ، ولكن ليس قبلها ضمة ؛ مثل :  
حَلُّوْ ، خَطُّوْ ، صَحَّوْ ، فإنه من المعتل الجارى مجرى الصحيح <sup>(١)</sup> فى إعرابه  
بمحركات ظاهرة على آخره ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً <sup>(٢)</sup> .

« ملاحظة » سيجىء فى ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١ باب خاص بطريقة تشنية  
المقصور ، والمنقوص ، والممدود ، وجمعها جمع مذكر سالم وجمع مؤنث سالم .

\* \* \*

( ١ ) سبق تعريفه وحكه فى ص ١٨٧ .

( ٢ ) وفيما سبق من المعتل وأحكام المقصور والمنقوص يقول ابن مالك .

وسمَّ مُعْتَسِلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقَى مُكَارِمًا  
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ ؛ وَهُوَ الَّذِي قَدْ « قُصِرَا »  
وَالثَّانِ « مَنْقُوصٌ » ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يُنَوَّى ، كَذَا أَيْضًا يُجَزُّ

.....  
 .....  
 .....

### زيادة وتفصيل :

( ١ ) عرفنا <sup>(١)</sup> أن المنقوص تقدر على آخره الضمة ، والكسرة ، وتظهر الفتحة ؛ مثل : أجبت داعي الحق . لكن إذا وقع المنقوص صدر مركب مزجي <sup>(٢)</sup> ، فإنه قد يجوز - عند بعض القبائل - في هذا الصدر أن يُعَرَّب إعراب المضاف ، ويعرب ما بعده ( وهو : العَجَز ) مضافاً إليه ، ممنوعاً من الصرف أو غير ممنوع على حسب حالته وما يستحقه . وفي هذه الحالة لا تظهر الفتحة على ياء المنقوص - في الأشهر <sup>(٣)</sup> عندهم - ومن أمثله : عرفت « داعي سلم » ، أو : « معدي كرب » ، أو « صافي هناء » ( أسماء أشخاص ) ودخلت « سواقي خييل » ، أو : « مرامي سفر » أو : « قالي قلا » ( أسماء بلاد ) فالصدر يعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحة في حالة النصب . وهذا هو نوع المنقوص الذي لا تظهر على يائه الفتحة في حالة نصبه <sup>(٤)</sup> . . . . . ومع أن هذا هو المشهور - قديماً في تلك اللغة - فالمناسب لنا اليوم ألا نلجأ إلى الإضافة ؛ لأن ترك الياء في حالة النصب بدون فتحة ظاهرة قد يدعو للحيرة والإيهام بغير داع ، فالخير ألا نعرِّب إعراب المتضايين ، وإنما الخير أن نستعمل الاستعمال المشهور في المركب المزجي ؛ بأن يكون الإعراب على آخر العجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله فلا نعرِّب إعراب المضاف إليه ؛ لأن قصر الإعراب على آخر العجز وحده ، هو الذي يدل على أن اللفظ مركب مزجي .

ومن العرب من يجوز فتح هذه الياء كغيرها من ياء المنقوص ، كما أن منهم من يسكن ياء المنقوص دائماً في كل الصور . ولكن من المستحسن عدم الأخذ بهذين الرأيين ؛ للدواعي القوية التي نرددها ، والتي نردفها بأننا حين نذكر آراء مختلفة نذكرها لا لنحاكيها ، - فالحاكاة اليوم للأشهر وحده - وإنما نذكرها للمتخصصين ؛ ليستعينوا بها على فهم النصوص القديمة التي تشتمل عليها ، إلا إذا أشرنا إلى جواز استعمالها لسبب قوي .

( ١ ) في ص ١٩١ .

( ٢ ) تعريف المركب المزجي وأحكامه وكل ما يختص به مدون في باب « العلم » ، وسيأتي « ص ٣٠٠

و ٣١١ و ٣١٣ وما بعدهما ) .

( ٣ ) ويحسن في هذه الحالة كتابة الصدر منفصلاً عن العجز ؛ ليكون هذا الانفصال دالاً على

الإضافة ، وموجهاً إليها ؛ إذ المضاف غير المضاف إليه ؛ فنحكما أنهما لا يتصلان في الكتابة بخلاف حال المزج ؛ فإنه يقوم على أنهما بمنزلة شيء واحد ؛ ولذا يتصلان كتابة في الغالب ( انظر ص ٣٠٠

و ٣١٤ ) . ( ٤ ) سيجيء البيان أيضاً في ص ٣١٤ وفي ج ٤ ص ١٧٦ م ١٤٧ .



وقد<sup>(١)</sup> أشرنا إلى أن بعض القبائل يحذف من «المنقوص» المفرد ، المقترن بأل ياءه في حالتي الرفع والجر ؛ وبلغتهم جاء القرآن الكريم ؛ مثل كلمة : «الباد» في قوله تعالى في سورة الحج : «إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد . . . » ، أى : البادى . . . ومثل «بالوَاد» في قوله تعالى في سورة الفجر : «وتمدّ الذين جابؤا الصخر بالواد . . . » أى : بالوادى . ومثل : «المتعال» في قوله تعالى : (عالم الغيب والشهادة ، الكبير المتعال) أى : المتعالى .

وإذا ختم صدر المركب المزجى بواو ، وأريد إضافة الصدر إلى العجز — اتباعاً للرأى السالف — فإن الحركات كلها تقدر على الواو ؛ مثل : «نهرُو هنود»<sup>(٢)</sup> و «مجدُو ملوك»<sup>(٣)</sup> . . . ، والحكمة في عدم ظهور الفتحة هو الحرص على بقاء الاسم على حالته الأصلية ؛ ليبقى دالاً على صاحبه ، دلالة العلام ، لا دلالة المضاف والمضاف إليه . لأن الإضافة هنا ظاهرية شكلية فقط . ولم أر من يميز الإعراب على آخر العجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله ، ولا من عرض حكماً لهذا النوع من المعلن — كما أسلفنا<sup>(٤)</sup> — لكن حملته على نظيره المركب المزجى المختوم صدره بالياء قد يبيح هذا ، بل يجعله أفضل ؛ إذ يدل على أن اللفظ مركب مزجى ، مضاف ؛ فلا يقع فيه لبس .

(ب) إذا أضيفت كلمة «لدى»<sup>(٥)</sup> للضمير فإن ألفها تقلب ياء ، مثل : «زاد الخير لديك» ، فكلمة : «لدى» ظرف منصوب بفتحة مقدرة . لكن أهذه الفتحة مقدرة<sup>(٦)</sup> على الياء الظاهرة ، أم مقدرة على الألف التى كانت فى الأصل ، وانقلبت ياء ؟ . يفضل النحاة أن يقولوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف التى صارت ياء ، وذلك لسببين :

أولهما : أن الألف هى الأصل ، فلها الاعتبار الأول .  
ثانيهما : أن الياء فى آخر العربات تظهر عليها الفتحة فى الأغلب ، فإذا

(١) فى ص ١٩١ .

(٢) نهر و : علم زعيم هندى وطنى فى عصرنا وقد تولى رئاسة الوزارة قبل موته وبعد استقلال بلاده .

(٣) اسم أمير فارسى . (٤) فى ص ١٩٣ ، النوع الثالث .

(٥) هى ظرف مكان معرب ، بمعنى : عند . وتفصيل الكلام عليها فى «باب الظروف» ج ٢ ص

٣٢٥ م ٧٩ و ج ٣ باب الإضافة ص ٤٨ م ٩٤ .

(٦) منع من ظهورها السكون الذى جاء للتخفيف . أو مراعاة أصلها وهو أنها لا تظهر على الألف التى انقلبت ياء .

.....  
.....

جعلنا الفتحة مقدرة على الألف ، بقيت القاعدة السابقة سليمة مطردة ، بخلاف ما لو جعلناها مقدرة على الياء فيكون التقدير مخالفاً للأعم الأغلب ؛ وهو ظهور الفتحة مباشرة على الياء<sup>(١)</sup>.

...

### مواضع الإعراب التقديرى

( ح ) فهمنا من المسائل السابقة<sup>(٢)</sup> ، معنى الإعراب الظاهر ، والإعراب المقدّر ( أى : التقديرى ) ، فى الأسماء والأفعال المضارعة . وسواء أكانت علامة الإعراب ظاهرة أم مقدرة — لا بد أن نلاحظ فى التوابع ، فىكون التابع مماثلاً فى علامة إعرابه للمتبوع<sup>(٣)</sup>.

وبقى أن نشير هنا إلى أن الإعراب التقديرى لا ينحصر فى تلك المواضع التى سبق الكلام عليها فى المضارع المعتل الآخر<sup>(٤)</sup> ، وفى الاسم المعتل الآخر<sup>(٥)</sup> ؛ لهذا كان من المستحسن أن نجتمع هنا ما تفرق من مواضع الإعراب المقدّر<sup>(٦)</sup> ( التقديرى ) التى سبقت ، والتى لم تسبق ، وأن نركزها فى موضع واحد ، ليسهل الرجوع إليها .

فمن هذه المواضع ما تقدر فيه الحركات ( الأصلية أو الفرعية<sup>(٧)</sup> ) ، ومنها ما تقدر فيه الحروف النائية عن الحركات الأصلية . ( فالحروف تقدر كالحركات ) . وإليك البيان :

أولاً : أشهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الأصلية :

١ — تقدر الحركات الثلاث ( أى : الضمة ، والفتحة ، والكسرة ) على آخر الاسم المقصور ، — مثل المصطفى — فى كل حالاته الثلاث : الرفع ، والنصب ،

( ١ ) وهذا من فلسفة النحاة . ولن يترتب على الأخذ بالرأى الأول ضرر ؛ بل لعله الأوضح والأسهل ، ولا حاجة بنا إلى التشدد . ( ٢ ) فى ص ٧٢ و ٨٤ وما بعدها .

( ٣ ) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٨٢ ؛ ففيه الإشارة لهذا . وفى ص ٨٤ بيان آخر لفائدة الإعراب التقديرى والمحل . ( ٤ ) ص ١٨٢ ( ٥ ) ص ١٨٧

( ٦ ) وهو غير الإعراب المحلى الذى سبق بيانه فى : « ١ » من ص ٨٤ والذى ستجىء له إشارة فى ص ٣١٤ وأيضاً فى ج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩ .

( ٧ ) كالفتحة المقدرة النائية عن الكسرة فى المنوع من الصرف ، مثل قبلت النصع من هدى ( اسم امرأة ) .

... ..  
... ..  
... ..

والجر<sup>(١)</sup>، - وكذلك على آخر الاسم المعتل بالواو<sup>(٢)</sup>.

٢ - تُقدّر حركتان فقط هما : الضمة ، والكسرة ، على آخر الاسم المنقوص في حالة الرفع والجر<sup>(٣)</sup>.

٣ - تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم ، إذا سكن للوقف ، مثل جاء محمد<sup>١</sup> . رأيت محمد<sup>(٤)</sup> ، قصدت إلى محمد<sup>١</sup> ( بإعراب « محمد » مرفوعة ، أو منصوبة أو مجرورة ، بحركة مقدرة . منع من ظهورها السكون العارض للوقف ) . ومثل هذا يقال في الفعل المضارع صحيح الآخر ، رفعاً ، ونصباً ، مثل : على يأكل<sup>١</sup> ، على لن يأكل<sup>١</sup> ، : فالفعل ( يأكل ) مرفوع ، أو منصوب ، بحركة مقدرة ، منع من ظهورها السكون العارض للوقف<sup>(٥)</sup> . ومن التيسير في الإعراب واختصار الكلام ، أن نقول في إعراب « محمد » إنه : مرفوع أو منصوب ، أو مجرور بالحركة الأصلية ، وضبط بالسكون للوقف ؛ وكذلك نقول في المضارع إنه : مرفوع ، أو منصوب بالحركة الأصلية ، والسكون للوقف . ومثل هذا نقوله في بقية المواضع الآتية :

٤ - تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا كان مما يدغم في الحرف الأول من الكلمة التالية ؛ مثال ذلك في الاسم قراءة من قرأ : « وقتل داوود جالوت » بإدغام الدال في الجيم ؛ ومثاله في الفعل : يكتب بكر ، بإدغام الباءين في بعض اللغات . ومن التيسير لما سبق ، أن نقول : « داود » ، و « يكتب » مرفوع ، وجاءه السكون العارض لأجل الإدغام .

٥ - تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا سكن للتخفيف<sup>(٦)</sup> : كتسكين الحروف الآتية في الكلام ، نثره ونظمه ، وفي

(١) كما سبق في ص ١٨٨ . (٢) كما سبق في ص ١٩٣ .

(٣) كما سبق في ص ١٩١ أما الفتحه فتظهر في حالة نصبيه .

(٤) عند الوقف في حالة النصب - فقط - يقلب التنوين ألفاً ، وهو المشهور ، فيكون منصوباً بفتحة ظاهرة على الدال ، بعدها ذلك التنوين المنقلب ألفاً مثل : أكرمت محمداً . أما على اللغة التي تقف بحذف التنوين مطلقاً فتكتب « محمد » بسكون الدال .

(٥) يكون هذا السكون أيضاً في الأسماء المبنية ، والأفعال المبنية ، إذا كان آخر كل منهما متحركاً وسكن للوقف ، مثل محمد قام . . . إلى أين . . . بل إنه يوجد في الحروف المتحركة الآخر . مثل . « مند » ؛ باعتبارها حرف جر ، فتقول : مند .

(٦) الأصل في ذلك أن الكلمة الواحدة - أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة ، كالكلمة التي بعدها الضمير المتصل - إذا اشتملت على ثلاثة أحرف متحركة ؛ ( نحو : عسق ، وفخذ ، وإبط ... ) أو أكثر ، = النحو الوافي - أول

.....  
.....

بعض القراءات القرآنية . فقد سكنت الهمزة المكسورة في قوله تعالى : « فتوبوا إلى  
إلى بارتئكم » . وسكنت الناء المضمومة في قوله تعالى : « وبعولتهن أحق ببرد هين » .  
وسكنت السين المضمومة في قوله تعالى : « قالت لهم رُسُلهم » .  
وسكنت الهمزة المكسورة في آخر كلمة السَّيِّء من قوله تعالى في المشركين :  
« فلما جاءهم نذيرٌ مَّا زادهم إِلَّا نُفُوراً ، استكباراً في الأرض ومكثرَ السَّيِّء » ،  
ولا يَحْقِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ » .

وسكنت الراء المضمومة في قوله تعالى : « إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَوَدُّوا الْأُمَانَاتَ إِلَى  
أَهْلِهَا » . وكذلك سكنت الراء المضمومة في قوله تعالى : « وما يشعرُكم أَنَّهَا إِذَا  
جاءت لَا يُؤْمِنُونَ » . ومن التيسير أن نقول في كل كلمة من الكلمات السابقة  
وأشباهها : إنها مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بالعلامة الأصلية وسُكُنَتْ  
للتخفيف<sup>(١)</sup> . . .

٦ - تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا  
أهملنا حركته الأصلية ، وجعلناها مماثلة لحركة الحرف الذي يليه بعده ، كقراءة من  
قرأ : « الحمد لله رب العالمين » ، بكسر الدال ، تبعاً لحركة اللام التي جاءت  
بعدها ، وتسمى هذه الحركة : « الإتياع للاتح » ؛ لأننا أتبعنا السابق للاتح  
فيها ، ومن الممكن مراعاة التيسير السابق . وهذا النوع من الإتياع يختلف اختلافاً  
واسعاً عن الإتياع الذي سبق في « ح » ص ٥٩ وعن الإتياع الذي يكون في التوابع  
الأصلية الأربعة ( النعت - التوكيد - العطف - البَدَل ) .

٧ - تقدر الحركات الثلاث على آخر العلم المحكي<sup>(٢)</sup> من غير تغيير في حالة  
من أحواله ؛ رفعاً ونصباً وجراً ، كالعلم المركب تركيب إسناد ؛ مثل : « فَتَسَحَّ

= جاز تسكين الحرف الثاني المتحرك تخفيفاً . أما التخفيف الذي للوقف فيكون في آخر الكلمة - كما تقدم - وقد  
يجري التخفيف بين هذه الحروف المتحركة إذا كانت في كلمتين ؛ بعض منها في آخر كلمة سابقة وبعض آخر  
في أول التي تليها ؛ كالذي في كلمة : « السيء » ويأمر ، ويشعر . . . من الآيات . وهذا يسمى :  
« التخفيف مع الوصل على نية الوقف » ومن أمثله أيضاً الآية التي في « د » ص ٢٠٥ ( ولهذا إشارة في الجمع  
ج ١ ص ٥٤ ، وفي الجزء الأول من الحضرى والصبان ؛ آخر باب : « المغرب » والمبني . أما البيان والتفصيل  
ففي ص ٦ ج ٥ من كتاب : « إرشاد الأريب » إلى معرفة الأديب ، لياقوت الرومى ، طبعة مرجليوث ) .

( ١ ) فهذا سكون عارض يختلف اختلافاً أساسياً عن أنواع السكون الأخرى ولا سيما السكون الذي  
يجلبه الحازم - كما سيجي في موضعه من جزء ٤ م ١٤٨ ص ٢١٢ باب « إعراب الفعل » .  
( ٢ ) الذي نريد أن نخاكي نطقه في صورته الأصلية التي جاءت عليها أولاً . ومن صور الحكايات في  
غير العلم ما سبق في « ج » ص ٣٠ .

.....  
 .....  
 الله» ، «نصر الله» ، «على شاعر» (وكل هذه أعلام أشخاص) . تقول :  
 جاء «فتح الله» - شاهدت «فتح الله» - ذهبت إلى «فتح الله» ، فتبقى حركة  
 الكلمتين كما هي في الأصل ، مع إعرابهما معاً في الحالة الأولى فاعلاً مرفوعاً  
 بضمة مقدرة للحكاية ، وهي غير هذه الضمة الظاهرة . . . وإعرابهما في الحالة  
 الثانية مفعولاً به منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها ضمة الحكاية ، وفي  
 الحالة الثالثة مجروراً ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها  
 حركة الحكاية ، وكذا البقية .

٨ - تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم المضاف لياء المتكلم<sup>(١)</sup> ،

(١) للإضافة إلى ياء المتكلم بحث مستقل شامل (في ج ٣ ص ١٦٧ م ٩٧) ونكتي هنا بالإشارة إلى أن  
 الإضافة إلى ياء المتكلم تشمل الإضافة الظاهرة إلى ياء المتكلم ، كما تشمل الإضافة المقدرة إليها ، يريدون  
 بالظاهرة : (ما كانت فيها الياء نفسها بارزة غير محذوفة ، وغير منقلبة حرفاً آخر) ؛ مثل كتابي  
 صاحبي . ويريدون بالمقدرة إليها إحدى الحالات الآتية :

(أ) ما كانت فيها الياء محذوفة من غير عوض عنها ، مع وجود ما يدل عليها ؛ كالكسرة قبلها ؛  
 مثل : يارب ساعد ، وأصلها : ياربي .

(ب) ما كانت فيها الياء محذوفة ، ولكن عوض عنها تاء التانيث المبنية على الفتح أو على الكسر ؛  
 مثل : يا أبت (أي : يا أبي) فكلمة : «أب» من «أبت» منادى منصوب ؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة  
 التي عوض عنها تاء التانيث ؛ وتاء التانيث حرف ، إذ الياء لم تنقلب إليها ، كما تنقلب إلى الألف ؛  
 ولهذا كانت كلمة «أب» منصوبة ، ولكن بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة  
 تاء التانيث ، لأن تاء التانيث تقتضي فتح ما قبلها . ذلك قولم ، وهو صحيح دقيق . ولكن من  
 الممكن الاختصار فنقول : إنها منصوبة بفتحة ظاهرة .

(ج) ما كانت فيها الياء منقلبة ألفاً ، مثل : يا «صاحباً» لا تترك زيارتي . فكلمة «صاحب»  
 منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ؛ ومن  
 التيسير أن نقول : منصوب بالفتحة الظاهرة .

ملاحظة : إنما تقدر الحركات الثلاث على المضاف إلى ياء المتكلم . بشرط ألا يكون مثنى ،  
 ولا جمع مذكر سالم ، ولا منقوصاً ، ولا مقصوراً . فإن كان مثنى وهو مرفوع ، فإن ياء المتكلم تثبت  
 مفتوحة بعد ألف التثنية الساكنة : نحو : جاء صاحبي .

وإن كان مثنى وهو منصوب أو مجرور فإن ياء المتكلم تثبت في الحالتين مدغمة في ياء التثنية ،  
 ومفتوحة ، نحو رأيت صاحبي (وأصلها - كما سبق - صاحبين لي ، حذفت النون واللام للإضافة ، أو حذفت  
 النون للإضافة ، واللام للتخفيف ، وأدغمت الياء في الياء مع فتح الثانية منها) .

وإن كان جمع مذكر فإن واؤه في حالة الرفع والإضافة لياء المتكلم موجودة وليست مقدرة ،  
 ولكنها تقلب ياء ، وتدغم الياءان ، مع كسر ما قبلهما ، وفتح ياء المتكلم ؛ مثل : جاء صاحبي ، (وأصله :  
 صاحبون لي . حذفت النون واللام للإضافة ، أو حذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف - كما سبق -  
 فصارت : «صاحبوي» اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحدهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت =

.....  
 .....

مثل : هذا كتابي ، قرأت كتابي ، وانتفعت بكتابي . فكلمة : « كتاب » الأولى خير مرفوع بضمة مقدرة ؛ منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم . — « كتاب » مضاف ، و « ياء المتكلم » مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر . وكلمة : « كتاب » الثانية . مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم ، و « ياء المتكلم » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر . وكلمة : « كتاب » الثالثة مجرورة بالياء ، وعلامة جرها كسرة مقدرة منع من ظهورها الكسرة الظاهرة ، التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم ، و ياء المتكلم مضاف إليه . . .

وبعض النحاة لا يوافق على أن الكسرة في حالة الجر مقدرة ، وإنما هي الكسرة الظاهرة ، وهو إعراب أحسن ، إذ لا داعي للتعقيد والإعانات والتطويل ، ويجدر الأخذ بهذا وحده .

ولما كانت ياء المتكلم قد تنقلب ألفاً أحياناً ، فنقول ، في : ( يا « صاحبي » ؛ ويا « صديقي » ) : يا « صاحباً ، ويا « صديقاً » . . . كانت كلمة : « صاحب » و « صديق » نادى منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، التي أصلها ياء المتكلم ، « وصاحب ، وصديق » ؛ مضاف و ياء المتكلم المنقلبة ألفاً : مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر . ومن الممكن في هذه الحالة مراعاة التيسير بأن نعرب كلمة « صاحب »

= الياء في الياء ، وكسر ما قبلها ؛ فصارت صاحبي . ويكون مرفوعاً بالواو التي قلبت ياء كما سبق ؛ وإن كان منصوباً أو مجروراً فإن ياءه تدغم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ، وقبلها كسرة ، مثل : أكرمت زائري ، وسلمت غل زائري ؛ فكلمة : ( زائري ، وأصلها : زائرين لي . ) منصوبة أو مجرورة ، وعلامة نصبها وجرها الياء الأولى الساكنة ، المدغمة في ياء المتكلم المفتوحة ؛ وكلمة زائري : مضاف ، و ياء المتكلم : مضاف إليه ، مبنية - على الفتح - في محل جر . هذا والياء الأولى في مثل كلمة : « زائري » السالفة تختلف عن الياء الأولى في كلمة « صاحبي » في المثال السابق ، وهو ؛ « جاء صاحبي » ، لأن الياء الأولى في كلمة : صاحبي ، منقلبة عن واو ، فهي علامة رفع ، بخلاف الأخرى ، فهي ياء الجمع ، علامة للنصب أو الجر .

وإن كان منقوصاً ، فإن ياءه تثبت في كل أحواله ، وتدغم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ؛ مثل : جاء هادي ، كلمت هادي ، استمعت إلى هادي . فكلمة : « هادي » مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بحركة مقدرة على الياء الأولى ؛ منع من ظهورها السكون العارض للإدغام ؛ ولا يحسن أن يقال : منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون ، لأن السكون عدم الحركة ، والعدم عندهم لا يشغل ، إنما الذي يشغل هو الوجود .

وإن كان مقصوراً تثبت ياء المتكلم بعد ألفه دائماً ، مع فتحها . وفي الباب الخاص بالمضاف إلى ياء المتكلم إيضاح لكل ما سبق - ومكانه ما أشرنا إليه وهو ج ٣ ص ٦٩ م ٩٦ -

و «صديق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً : مضاف إليه ... وهو إعراب محمود ؛ لخلوه من الإطالة التي في سابقه .

٩ - يُقَدَّر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : لم يكن المحسن ليتأخر عن المعاونة . فقد تحركت النون بالكسر ، مع أن الفعل مجزوم بـ «لم» ، لأن هذه النون الساكنة قد جاء بعدها كلمة أولها حرف ساكن ، وهو اللام ، فالتقى ساكنان لا يجوز التقاؤهما ، فتخلصنا من التقائهما بتحريك النون بالكسر ، كالشائع في مثل هذه الحالة ؛ فكلمة : «يكن» مضارع مجزوم بـ «لم» ، وعلامة جزمه سكون مقدر ، بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من الساكنين ...

ومن الممكن مراعاة التيسير هنا بأن نقول : مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين .

١٠ - يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا كان مجزوماً مدغمًا في حرف مماثل له ، نحو : لم يمدَّ العزيز يده ، ولم يفرَّ الشجاع . فكل من كلمة : « يمدَّ » ، و « يفرَّ » مجزوم الآخر ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت للتخلص من الساكنين <sup>(١)</sup> . ويمكن التيسير بالاختصار هنا .

١١ - كذلك يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل الذي حرك لمراعاة القافية ، مثل قول الشاعر :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخَفَتِي عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمِ  
فكلمة : « تُعَلِّمِ » مضارع مجزوم في جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، الذي منع من ظهوره الكسرة التي جاءت لمراعاة آخر القافية ؛ ذلك أن كل الأبيات التي قبل هذا البيت مخنومة بميم مكسورة ، فلم يكن بدًّا من كسر آخر الفعل لمراعاة آخر القافية . ولا مانع من التيسير بالاختصار ، بل إنه حسن كحسنه في كل المواضع التي سبقت .

(١) ذلك أن الدال الأخيرة ، والراء الأخيرة فهما مجزومة بحرف الجزم ، وكل منهما قبله حرف مماثل له ، ساكن بسبب الإدغام ، قبل مجيء الجازم ، فالتقى ساكنان ، فتخلصنا من التقائهما هنا بالفتحة الظاهرة .

.....  
 .....

إلى هنا انتهى أظهر المواضع التي تقدر فيها الحركات الإعرابية .

\* \* \*

ثانياً : أشهر المواضع التي تقدر فيها الحروف النائية عن الحركات الأصلية هي :

١ - تقدر الحروف التي تعرب بها الأسماء الستة ، إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن ، مثل : جاء أبو الفضل ... ؛ وذلك لحذفها في النطق فقط - كما تقدم (١) - أما في الخط فلا بد من كتابتها . فإن رُوى المكتوب فلا تقدير . والأفضل في النطق أن تقف - عند الإعراب - على آخر كلمة : « أبو » فتظهر الواو ؛ فلا يكون هناك تقدير في الحالتين ، ونستريح من التشعيب في القاعدة الواحدة . وللمجمع اللغوي في هذا قرار مفيد سجلناه في ص ١٥٩ - رقم ٢ من هامشها .

٢ - تقدر ألف المثني المضاف إذا جاء بعدها ساكن ، مثل : ظهر نجمًا الشرق ، وذلك لحذفها في النطق دون الكتابة - كما سبق (٢) - أما عند إعراب المكتوب فلا تقدير . وهنا نذكر ما قيل في الحالة السابقة . وقرار المجمع اللغوي السالف .

٣ - تقدر واو جمع المذكر السالم وياؤه إذا كان مضافاً ، وجاء بعدهما مباشرة - ساكن ؛ مراعاة لحذفهما في النطق : مثل : يقيظ عاملو الحقل مبكرين ، ورأيت عاملي الحقل في نشاط (٣) . ولا تقدير عند إعراب المكتوب . وهنا يقال ما قيل في الحالة الأولى والثانية وقرار المجمع اللغوي السالف .

وشرط التقدير أن يكون جمع المذكر غير مقصور ؛ فإن كان مقصوراً لم تحذف الواو ولا الياء ، لأن ما قبلهما مفتوح دائماً ، فلا توجد علامة مناسبة قبلهما ، تدل على الحرف المحذوف ، ولهذا يتحركان (٤) فقط ؛ مثل : سافر مصطفوُ الفصل في

(١) في « ج » من ص ١١٥ .

(٢) في « ز » من ص ١٣٥ وفي « و » من ص ١٥٩ .

(٣) سبقت الإشارة لهذا في ص ١٥٩ .

(٤) وتكون الحركة بالكسر لأنه الأصل من التخلص في التقاء الساكنين ، وقد تكون بغيره ، كالضم مع الواو ، أحياناً . . . تبعاً لاعتبارات أخرى ، مكان تفصيلها : التخلص من التقاء الساكنين .



.....  
.....

رحلة ؛ ( جمع : مصطفى ) استقبلت مصطفى الفصل (١).

٤ - تقدر واو جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الرفع ؛ مراعاة لحذفها في النطق ، مثل جاء صاحبي ؛ ( وقد سبق ) (١).

٥ - تقدر النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها ، مثل : لا تكتبُنْ فالمضارع مسند إلى واو الجماعة المحذوفة . . . وقد سبق التفصيل (٢).

\* \* \*

( د ) قال تعالى : « إنه من ٠ يتق ٠ ويصبر ٠ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين » فكلمة « من ٠ » هنا شرطية ، والفعل « يتق ٠ » ؛ مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الياء ؛ « ويصبر ٠ » ؛ مضارع مجزوم ، لأنه معطوف عليه .  
وقرأ بعض القراء : ( إنه من يتقى ويصبر ) بإثبات الياء في آخر : « يتقى » ، وإسكان الراء في آخر الفعل : « يصبر » ، مع عدم الوقف عليه . (٣) ، فإثبات الياء إنما هو على اعتبار « من » شرطية و « يتقى » مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بحذف الحركة المقدرة على الياء قبل مجيء الجازم ؛ تبعاً لتلك اللغة ، التي لا تحذف حرف العلة للجازم ، وإنما تبقيه ، وتحذف الحركة المقدرة عليه فقط (٤) ؛ و « يصبر » مضارع مجزوم معطوف عليه .

ويصح أن يكون « من ٠ » اسم موصول والفعل « يتقى » مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفعل المضارع : يصبر « معطوف عليه ، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل التخفيف ، أو لأجل نية الوقف في حالة الوصل (٥) ( أى : وصل : « يصبر » عند القراءة ، بالكلام الذي بعدها ، وعدم الوقف عليها ) .  
وهناك آراء أخرى نرى الخير في إهمالها .

( ١ ) راجع ص ١٥٩ .

( ٢ ) في « ج » من ص ٩٤ وما بعدها .

( ٣ ) أما عند الوقف على « يصبر » فالتسكين هو الشائع ، فلا إشكال معه .

( ٤ ) سبق بيان هذه اللغة في « أ » من ص ٢٠٥ .

( ٥ ) انظر رقم ٦ من هامش ص ١٩٩ .

## المسألة ١٧ :

## النكرة والمعرفة

- (أ) في الحديقة رجلٌ - تكلم طالبٌ - قرأت كتاباً - مصر يحترقها نهرٌ .  
 (ب) أنا في الحديقة - تكلم محمودٌ - هذا كتابٌ - مصر يحترقها نهر النيل .  
 لكلمة : « رجل » - في التركيب الأول ، وأشباهاها - معنى يدركه العقل سريعاً ، ويفهم المراد منها بمجرد سماعها ، أو رؤيتها مكتوبة ، لكن هذا المعنى العقلي المحض ، والممدلول الذهني المجرد غير مُعَيَّن ولا محدَّد في العالم الواقعي ، عالم المحسوسات والمشاهد ، وهو الذي يسمونه : العالم الخارجي عن العقل والذهن .  
 والسبب : أن ذلك المعنى الذهني المجرد ؛ « أى : المعنى العقلي المحض » إنما ينطبق في عالم الحس والواقع على فرد واحد ، ولكنه فرد له نظائر كثيرة تشابهه في حقيقته <sup>(١)</sup>

(١) يراد بالحقيقة هنا ما أشرنا إليه في صفحتي ٢٤ و ٢٨٨ - : ( مجموعة الصفات الذاتية ؛ « أى : الأساسية الأصلية » التي يتكون منها الشيء ، وتميز جنساً من جنس ، ونوعاً من نوع : ولولاها لتشابهت أفراد كلٍّ ، واختلطت ) . فعقيقة الإنسان هي ؛ مجموعة الصفات الذاتية الخاصة به ، والتي تميز نوعه من نوع آخر ؛ - كالطائر مثلاً - ، وتجعله نوعاً مستقلاً منفصلاً . وتلك الصفات الذاتية في الإنسان هي : الحيوانية والنطق معاً . وحقيقة الحيوان هي : صفاته الذاتية الخاصة به ، والتي تفصل جنسه عن جنس آخر ؛ - كالنبات - ، وتفرق بينهما . وهكذا ... وتلك الصفات الذاتية في الحيوان هي : الحياة التي مصدرها الروح والحركة الاختيارية ... ومن مجموع تلك الصفات الذاتية للشيء تنشأ حقيقته ، وتكون صورته في ذهن أيضاً .  
 لكن كيف تنشأ تلك الصورة الذهنية المحضة ؟

يجيب عن هذا علماء انطلق بقولهم الذي أشرنا إليه في صفحتي ٢٤ و ٢٨٨ .  
 إن الإنسان حين يرى النخلة - مثلاً - أول مرة في حياته ، يستخدم حواسه في كشف حقيقتها ، ويسأل عنها غيره ؛ حتى يعرف أنها شجرة ، وأنها تسمى : النخلة ، ويراه مرات بعد ذلك فيقوى إدراكه لها . ثم يرى شجرة « برتقال » على النحو السالف ، وشجرة « ليمون » ، وشجرة « يوسى » وشجرات أخرى كثيرة ؛ فينتهي عقله إلى معرفة صفات ذاتية مشتركة بين تلك الأشجار المختلفة النوع ، ويرسم العقل من مجموع تلك الصفات صورة خيالية للشجرة - أى شجرة كانت - بحيث تنطبق تلك الصورة الخيالية على كل شجرة مهما كان نوعها . فهو قد اهتم أولاً إلى أن الصفات الذاتية المشتركة بين الشجرات الكثيرة هي : الجنود ، والجنود ، والفروع ، والثمر - والورق . . . ثم أنشأ من مجموعها صورة خاصة لما يسمى : « شجرة » . فحين يسمع المرء كلمة : « شجرة » يسرع عقله فيدرك المراد منها ، وهو تلك =

وتماثله في صفاته الأساسية ؛ فكأنه فرد واحد متكرر الصور والنماذج المتشابهة التي ينطبق على كل منها معنى : « رجل » ومدلوله ؛ فإن معناه يصدق على : محمد ، وضالح ، وفهم . . . ، وآلاف الآلاف غيرهم . فهو خال من التحديد الذي يجعل المدلول مقصوراً على فرد واحد متعين ، مُتميّز من غيره ، مستقل بنفسه ؛ لا يختلط وسط أفراد أخرى تماثله . وهذا معنى قولهم : « مُبْهَم الدلالة » ؛ أى : أنه ينطبق على فرد شائع بين أفراد كثيرة من نوعه ، تشابهه في حقيقته ، يصح أن يطلق على كل منها اسم : « رجل » ويستحيل في عالم الحس تعيين أحدها دون غيره ، وتخصيصه وحده بهذا الاسم .

لكن إذا قلتُ : « أنا في الحقيقة » ، فإن الشيوخ يزول ، والإبهام يختفي ؛ بسبب تحديد المدلول ، وحصره في واحد معين ؛ هو : المتكلم ؛ فلا ينصرف الذهن إلى غيره ، ولا يمكن أن ينسب الوجود في الحقيقة لسواه .

= الصورة التي سبق له أن رسمها من مجموع الصفات الذاتية المشتركة ، ولا يدرك سواها ، ولا يخصص شجرة معينة ، كشجرة نخيل ، أو برتقال ، أو ليمون ، أو غيرها ، ولا يستحضر في داخله - غالباً - غير تلك الصورة الخيالية التي ابتكرها ، وكونها من قبل ، والتي يسميها العلماء حيناً : « الصورة العقلية المجردة » وحيناً : « الصورة الذهنية المجردة » أو : « الحقيقة الذهنية المحضة » أى : التي لا يحتاج العقل في إدراكها إلى استحضار صورة شجرة معينة ، أو استرجاع نموذج من الشجرات الأولى التي كانت أوصافها الذاتية المشتركة سبباً في تكوين الصورة الذهنية لما يسمى : « شجرة » .

فالصورة التي رسمها العقل هي صورة خيالية محضة ، لا وجود لها في عالم الحس والواقع ، على الرغم من أنه انتزع عناصر تكوينها من نماذج وأشياء محسوسة مشاهدة ، يستقل كل منها بنفسه ، وينفرد عن غيره ، لكنها تشابه في صفات ذاتية مشتركة بين الجميع - كما سبق - . وكل واحد من تلك النماذج والأشياء المتشابهة يسمى : « حقيقة خارجية » ؛ لأنه المدلول الحسى ، والمضمون الواقعى للحقيقة الذهنية ، مع خروجه عن دائرة الذهن المجردة ؛ بسبب وجوده فعلاً في دائرة الحس والمشاهدة ، فكل واحدة من شجرة النخيل ، أو البرتقال ، أو الليمون ، أو . . . تصلح أن تكون المدلول الحسى المقصود من كلمة : « شجرة » التي هي حقيقة ذهنية . وإن شئت فقل : إن كل واحد من تلك الأشياء يصلح أن يكون الحقيقة الخارجية التي هي مضمون الحقيقة الذهنية ، ومدلولها المقصود ، وأن الحقيقة الذهنية تنطبق في خارج الذهن على كل واحد من تلك الأشياء ، وتصدق عليه .

وما سبق نعلم أن مجموع الصفات الذاتية المشتركة بين أفراد الحقيقة الخارجية هو الذى يكون الحقيقة الذهنية المحضة ، وأن مدلول الحقيقة الذهنية المحضة ينطبق على كل فرد من أفراد الحقيقة الخارجية ، ويصدق عليه ، دون تخصيص فرد أو تعيينه - كما سيجىء في هذا الباب عند الكلام على « اسم الجنس » ، وعلم الجنس » ، ص ٢٨٨ .

وإذا قلنا : تكلم طالب ؛ فإن كلمة : « طالب » اسم ، له معنى عقلى ، ومدلول ذهنى . ولكن مدلوله الخارجى « أى : الذى ، فى عالم الحس والواقع ؛ خارجاً عن العقل والذهن وبعيداً منهما » ، غير محصور فى فرد خاص يمكن تعيينه وتمييزه من أشباهه ؛ وإنما ينطبق على : حامد ، وحليم ، وسعد ، وسعيد . . . وآلاف غيرهم من يصدق على كل واحد منهم أنه : « طالب » ؛ ويشترك مع غيره فى هذا الاسم ؛ فهو اسم يدل على فرد ، ولكنه فرد شائع بين أشباه كثيرة ، متأللة فى تلك الحقيقة التى أشرنا إليها ، والتى يقال لكل فرد منها إنه : « طالب » فعناه مبهم ؛ ودلالته شائعة ، كما سبق .

لكن إذا قلنا : « تكلم » محمود ؛ فإن الشيوخ والإبهام يزولان ؛ بسبب كلمة : (محمود) التى تدل على فرد بعينه ؛ والتى تمنع الاشتراك<sup>(١)</sup> التام فى معناها ومدلولها .

ومثل هذا يقال فى : « قرأت كتاباً » ؛ فإن لفظ : « كتاب » اسم شائع الدلالة ، غامض التعيين ؛ إذ لا يدل على كتاب خاص يتجه الفكر إليه مباشرة دون غيره من الكتب ؛ فهو يصدق على كتاب حساب ، وكتاب هندسة ، وكتاب أدب ، وكتاب لغة وسواها . . . ، كما يصدق على كتاب محمود ، وكتاب فاطمة ، وغيرهما . . . لكن إذا قلنا : « هذا كتاب » تعين الكتاب المراد ، وتحدد المطلوب بسبب الإشارة إليه . وأنه هو المقصود دون غيره من آلاف الكتب .

وكذلك يقال فى المثال الأخير : « مصر يخرقها نهر » . فأى نهر هو ؟ قد يكون نهر النيل ، أو دجلة ، أو الفرات ، أو غيرها من مئات الأنهار التى يصدق على كل منها أنه : « نهر » ؛ لأن الاسم غامض الدلالة ؛ لانطباقه على كل فرد من أمثاله فإذا قلنا : « مصر يخرقها نهر النيل » ؛ زال الشيوخ ، واختفى الغموض ؛ بسبب الكلمة التى جاءت بعد ذلك ؛ وهى : « النيل » .

فكلمة : رجل ، وطالب ، وكتاب ، ونهر ، وأشباهها ، تسمى : نكرة ، وهى : ( اسم يدل على شئ واحد ، ولكنه غير معين ) ؛ بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه فى حقيقته ، ويصدق على كل منها اسمه . وهذا معنى

(١) قد تكون كلمة : « محمود » مشتركة بين عدة أفراد ، ولكن هذا الاشتراك محدود ضئيل بالنسبة للشيوخ والاشتراك فى النكرة ؛ فلا يسلب العلم التعيين والتحديد جملة ، ولا يجعله غامضاً مبهماً كالغموض والإبهام اللذين فى النكرة المحضة ؛ مثل كلمة : رجل .

قولهم : « مدلول النكرة فرد شائع بين أفراد جنسه »<sup>(١)</sup> . ومن أمثلتها غير ما سبق  
الكلمات الآتية التي تحتها خط : سمعت عصفوراً - ركب سفينة - كتبت -  
رسالة - قطفت زهرة<sup>(٢)</sup> . . .

أما لفظ « أنا » و « محمود » ، و « هذا » ، و « نهر » ، و « النيل » وأمثال ما سبق  
في : « ب » فيسمى : « معرفة » ؛ وهي : ( اسم يدل على شيء واحد مُعَيَّن ) ؛ لأنه  
تميز بأوصاف وعلامات لا يشاركه فيها فرد من نوعه . ومن أمثلتها غير ما سبق :  
سمعت تغريد « عصفورى » - « هذه » سفينة ركبها - كتبت « الرسالة » . . .

وللنكرة علامة تُعرف بها ؛ هي : أنها تقبل دخول : « أل »<sup>(٣)</sup> التي  
تؤثر فيها فتفيدها التعريف ، ( أى : التعيين ، وإزالة ما كان فيها من الإبهام والشيوع )  
وبهذه العلامة نذكر أن كل كلمة من الكلمات السابقة ( وهي : رجل ، طالب ،  
كتاب . . . ) ، نكرة ، لأنها تقبل دخول « أل » التي تكسيها التعريف . تقول :  
الرجل شجاع ، الطالب نافع ، الكتاب نفيس . . . وقد صارت هذه الكلمات  
معارف بعد دخول : « أل » .

وربما كانت النكرة لا تصلح في ذاتها لدخول « أل » عليها مباشرة ، وإنما  
تدخل على كلمة أخرى بمعناها ، بحيث تصلح كل واحدة منهما أن تحل محل  
الأخرى ؛ فلا يتغير شيء من معنى الجملة : مثل : كلمة « ذو » ، فإنها بمعنى :  
« صاحب » ، تقول : أنت رجل ذو خلق كريم ، والحسن إنسان ذو قلب رحيم ،  
فكلمة : « ذو » نكرة لا شك في تنكيرها ؛ مع أنها لا تقبل « أل » التي تفيدها  
التعريف . ولكنها بمعنى كلمة أخرى تقبل « أل » ، وهي كلمة : « صاحب »<sup>(٤)</sup>

(١) ويسمى أيضاً بعض العلماء : « اسم الجنس » . وسيأتى تفصيل ذلك في موضعه عند الكلام  
على العلم . - ص ٢٨٨ - كما سيأتى أنها قسمان محضة وغير محضة ، وتعريف كل ( ص ٢١٣ ) .

(٢) مما يدخل في حكم النكرة الجملة والأفعال - كما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ والبيان في

رقم ١ من هامش ص ٢١٣ -

(٣) كلمة : « أل » هنا علم على اللفظ المعين المكون من الهززة واللام ؛ فهزته هززة قطع ، يجب  
كتابتها ، والنطق بها تطبيقاً للبيان الجلى الذى في رقم ١ من هامش ص ٤٢١ وفى « أ » من ص ٣٠٦ .

(٤) كلمة : « صاحب » هنا ليست اسم فاعل معناه مصاحب ؛ لأن معناها الأصل الدال على التجدد  
والحدوث قد أهمل ، وغلبت عليها « الاسمية » المحضة ؛ فألحقت بالأسماء الجامدة ؛ ولذلك لا تعمل ؛ فـ « أل » =

التي يصح أن تحل محل كلمة : « ذو »<sup>(١)</sup>.

ومن هنا كانت « ذو » نكرة ؛ لأنها - وإن كانت لا تقبل « أل » - تصلح أن تحل محل كلمة : « صاحب » التي تقبل « أل » ، وتقع في الجملة مكانها ، من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالمعنى<sup>(٢)</sup>.

علامة النكرة - كما سبق - : أن تقبل بنفسها « أل » التي تفيدها التعريف ، أو : تصلح أن تقع موقع كلمة أخرى تقبل : « أل » المذكورة<sup>(٣)</sup>.

=الداخله عليها للتعريف ، وليست بالموصلة التي تدخل على اسم الفاعل ونحوه من المشتقات التي تعمل . ملاحظة : جميع المشتقات إذا صارت أعلاماً ، تكون في حكم الأسماء الجامدة - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ وآخره من هامش ص ١٤٣ -

(١٠١) ومثل : « ذو » كلمات أخرى لا تقبل بنفسها « أل » ، ولكنها تقع موقع كلمات تقبلها. ومن ذلك : « أحد » التي همزتها أصلية ، وليست منقلبة عن واو ، ومعناها : إنسان ؛ - وغيره - وهذه لا تستعمل إلا بعد نون . أما التي همزتها منقلبة عن واو ، وأصلها : « وحد » التي منها كلمة : « واحد » أول الأعداد كالتي في قوله تعالى : « قل هو الله أحد » أي : واحد ؛ فإن هذه التي بمعنى « واحد » تقع بعد النون والإثبات ، بخلاف كلمة : « أحد » التي همزتها أصلية ، فإنها لا تقع إلا بعد نون - كما تقدم - وكما في التصريح ج ١ - أول باب النكرة والمعرفة -

ومن ذلك : « عَرِيب » ، و « دَيَّار » تقول : ما في البيت أحد ، وعَرِيب ، أودَيَّار . ومعنى الجميع : ما في البيت أحد ؛ - كما سيجيء في ص ٥٨٨ - فهي كلمات لا تستعمل إلا بعد نون في الأغلب ، وهي متوغة في الإبهام ؛ فلا تكون معرفة ولا تقبل « أل » التي للتعريف ، ولها واقعة موقع ما يقبلها ؛ وهو : إنسان ، مثلاً . . . وكذا « من » و « ما » إذا كانا بمعنى : « شيء ، أي شيء » سواء أكان ذلك الشيء إنساناً أم غير إنسان ، تقول : سافرت إلى من مسرور بك ، أي : إلى إنسان مسرور بك ، ولعبت بما مفيد لي . أي : بشيء مفيد لي ؛ فكلمة : « من » و « ما » ، وأشباههما - نكرات ؛ لأنها لا تقبل أل ، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها ؛ وهو هنا : إنسان ، وشيء . والدليل على أن الكلمات الثلاث نكرات - وقوع كل منها موصوفة للنكرة في الأمثلة السابقة .

وقد تكون « من » و « ما » أداتين للشرط ، مثل : من يتقن عمله يدرك غايته . وما تفعل من خير يرجع إليك أثره . ومعناها كل إنسان يتقن . . . وكل شيء تفعله . . .

وقد يكونان للاستفهام ؛ مثل : من حضر ؟ وما رأيك ؟ ومعناها : أي إنسان حضر ؟ ولأي شيء رأيك ؟ فالأصل في أسماء الشرط والاستفهام أن تقع موقع ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أما تضمينها الشرط أو الاستفهام فأمر زائد على أصل وضعهما - كما سبق في ص ٨٩ عند الكلام على الحروف -

ومن تلك الكلمات أيضاً أسماء الأفعال النكرات ؛ مثل « صه بالتونين ؛ فإنه واقع موقع « سكوتاً » أي : موقع : المصدر الدال على الأمر ، أو موقع : اسكت ، أداًل على ذلك المصدر . . .

(٢) على الرغم من أن النحاة ارتقصوا هذه العلامة فإن المحققين منهم انتهوا بعد مناقشات طويلة إلى أنها

وبديه<sup>١</sup> أن هذه العلامة لا تدخل المعرفة ، ولا توجد فيها ؛ لأن « أل » تفيد التعريف ، كما أشرنا ، والمعرفة ليست في حاجة إليه ؛ فقد اكتسبته بوسيلة أخرى سنعرفها . فإن ظهرت « أل » في بعض المعارف فليست « أل » التي تفيد التعريف ، وإنما هي نوع آخر ، جاء لغرض غير التعريف ، سيذكر في مكانه<sup>(١)</sup> .  
والمعارف سبعة :

- ١ - الضمير ، مثل : أنا ، وأنت ، وهو . . .
- ٢ - العلم ، مثل : محمد ، وزينب . . .
- ٣ - اسم الإشارة : مثل : هذا ، وهذه ، وهؤلاء . . .
- ٤ - اسم الموصول . مثل : الذي ، والتي . . .
- ٥ - المبدوء بـ «أل» المعرفة ( أى : التي تفيد التعريف ) ، مثل : الكتاب ، والقلم ، والمدرسة ، إذا كانت هذه أشياء معينة . . .
- ٦ - المضاف إلى معرفة ؛ مثل : بيتي قريب من بيتك . وكذلك : نهر النيل في أمثلة « ب » . . . وهذا بشرط أن يكون المضاف قابلاً للتعريف ؛ فلا يكون من الألفاظ المتوعدة في الإيهام<sup>(٢)</sup> التي لا تتعرف بإضافة ، أو غيرها ، كلفظ غير ، ومثل - في أغلب أحوالهما - .

٧ - النكرة المقصودة من بين أنواع المنادى<sup>(٣)</sup> . مثل : يا شرطي<sup>٤</sup> ، أو : يا حارس<sup>٥</sup> ؛ إذا كنت تنادى واحداً معيناً<sup>(٤)</sup> ، تنجّه إليه بالنداء ، وتقصده دون

= ليست صالحة أحياناً لتحقيق الغرض منها ، وبأن العلامة الوافية بالغرض هي استقصاء المعارف ، وما يكون خارجاً من دائرتها فهو النكرة حقاً ، لأن الوصول إلى النكرة من غير هذا الطريق غير مضمون فوق ما فيه من عسر وتكلف . ( ١ ) ستجى أنواع « أل » في ص ٤٢١ م ٣٠ .

( ٢ ) اللفظ المتوغل في الإيهام هو الذي لا يتضح معناه إلا بآخر ينضم له ، ويزاد عليه ، ليزيل إيهامه ، أو يخفف من شيعه ؛ كإضافته إلى معرفة تُعرفه أو تُخصّصه . ولكن الأغلب أنه لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين متضادين معرفتين ، كالتي في قوله تعالى ( أهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم . . . ) .  
وستجى لهذا إشارة في : « ١ » من ص ٤٢٣ أما تفصيل الكلام عليه في باب الإضافة ج ٣ م ٩٣ ولا سيما رقم ٤ من هامش ص ٢٤ .

( ٣ ) أنواع المنادى خمسة يتعرف منها بالنداء نوع واحد - في الرأي الأرجح - هو : النكرة المقصودة دون غيرها .  
وسيجى تفصيل الكلام عليها في باب النداء أول الجزء الرابع .

( ٤ ) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في باب : « النكرة والمعرفة » :

غيره ؛ ذلك أن كلمة : « شُرْطَى » وحدها . أو كلمة : « حارس » وحدها ،  
نكرة ؛ لا تدل على معين ، ولكنها تصير معرفة عند النداء ؛ بسبب القصد — أى :  
التوجه — الذى يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره<sup>(١)</sup> .  
هذا ، ولكل معرفة من المعارف السبعة السابقة باب مستقل سيجىء مشتملا  
على كل ما يخصها من تفصيلات وأحكام .

• • •

نَكْرَةٌ قَابِلُ « أَل » مُؤَوَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا  
وغيره مَعْرِفَةٌ ؛ كَهُمْ ؛ وَذَى وَهِنْدَ ؛ وَابْنَى ؛ وَالْغَلَامَ ؛ وَالَّذِى

يريد : أن النكرة اسم قابل « أَل » أى : قابل لفظ « أَل » الذى يؤثر فيها التعريف . . ( واسم « أَل »  
يراد به هنا : « اللفظ » فهو مذكر ، وقد يراد به فى صيغة أخرى : « الكلمة » فيكون مؤنثا ) .  
( ١ ) المعرفة تدل على التعيين . وفى هامش ص ٢٩٥ بيان وزيادة إيضاح للمقصود من التعيين  
والتخصيص ؛ ولكن المعارف تختلف فى درجة التعيين والتعريف ؛ فبعضها أقوى من بعض . وآراء النحاة  
متضاربة فى ترتيبها من حيث القوة . وأشهر الآراء : أن أقوالها بعد لفظ الجلالة وضميره — هو : ضمير  
المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ؛ وهودرجات متفاوتة القوة فى درجة التعريف . ويلحق بعلم الشخص  
فى درجة التعريف العلم بالقلبة ، ثم ضمير الغائب الخالى من الإبهام ؛ ( بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة ،  
نحو : حسين رأيت ، ورجل كريم لاقيته . فلو تقدم اسمان أو أكثر ولم يتعين مرجعه بسبب هذا التعدد  
وعدم القرينة التى تحدده — نحو : قام محمود وحامد فصافحته — تسرب إليه الإبهام ، ونقص تمكنه من  
التعريف ) ، ثم اسم الإشارة ، والمنادى ( النكرة المقصودة ) وهما فى درجة واحدة ؛ لأن التعريف  
بكل منهما يتم إما بالقصد الذى يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما سيجىء فى « ب » من ص ٤٤٠  
ثم الموصول ، والمعروف بأل ؛ وهما فى درجة واحدة ؛ أما المضاف إلى معرفة فإنه فى درجة المضاف إليه .  
إلا إذا كان مضافا للضمير . فإنه يكون فى درجة العلم — على الصحيح .

وأقوى الأعلام أسماء الأماكن ، لقلة الاشتراك فيها ، ثم أسماء الناس ، ثم أسماء الأجناس .

وأقوى أسماء الإشارة ما كان للقرب ، ثم ما كان للوسط ، ثم ما كان للبعد .

وأقوى أنواع « أَل » التى للعهدا كانت فيه للعهد الحضورى ، ثم ما كانت فيه للنوعين الآخرين من العهد ،

ثم للجنس . ( راجع شرح التصريح وحاشيته ، ثم الفصل ٥ ص ٨٧ ) .



## حكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات :

الجملة نوعان<sup>(١)</sup>، وشبهها نوعان<sup>(٢)</sup> كذلك . فإذا وقع أحد الأربعة بعد النكرة المحضة<sup>(٣)</sup> فإنه يعرب صفة ، وبعد المعرفة المحضة<sup>(٤)</sup> يعرب حالا<sup>(٥)</sup> ؛ فمثال الجملة الفعلية بعد النكرة المحضة : حضر غني « يتصدق » . ومثال الجملة الاسمية بعدها : حضر غني « إحسانه غامر » . ومثال الظرف : رأيت طائراً « فوق » الغصن . ومثال الجار مع المجرور : رأيت بلبلًا « في قفصه » .

( ١ ) الجملة نوعان، اسمية وفعلية . وهي بنوعها في حكم النكرات ( كما أشرنا في ١ من هامش ص ٧ ؛ وفي رقم ١ هامش ص ٢١٣ ) وكذلك الأفعال . وقد ورد هذا في مراجع مختلفة ؛ منها : حاشية « ياسين » على التصريح ، أول باب : « النكرة والمعرفة » ؛ حيث قال ما نصه : « أما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات . وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجاوز » ٥١ . ويقول شارح المفصل ( ج ٣ ص ١٤١ ) ما نصه : « إن وقوع الجملة نعتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ؛ إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة . . » ٥١

وسواء أكانت نكرة أم في حكم النكرة فالخلاف شكلي لا أهمية له . وقد أشرنا للسألة السالفة في مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب - ومنها : ج ٢ - رقم ٣ من : هامش ص ٣١١ م ٨٤ ومنها : ج ٣ ص ٢٤ م ٩٣ وص ٣٤٩ و ٣٥٤ م ١١٤ . ( ٢ ) هما : الظرف والجار مع مجروره .

( ٣ ) النكرة المحضة : هي التي يكون معناها شائماً بين أفراد مدلولها ، مع انطباقه على كل فرد ، مثل كلمة « رجل » فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال ، لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم ، دون غيره . بخلاف : « رجل صالح » فإنها نكرة غير محضة ؛ لأنها مقيدة ؛ تنطبق على بعض أفراد من الرجال ؛ وهم الصالحون ، دون غيرهم . فاكسبت بهذا التقييد شيئاً من التخصص ، والتحديد ، وقلة العدد بسبب الصفة التي يعلوها ، والتي جعلتها أقل إبهاماً وشيوعاً من الأولى . ومثل الصفة غيرها من كل ما يخرج النكرة من عمومها وشيوعها الأكل إلى نوع من التحديد وتقليل أفرادها ؛ كإضافة النكرة الجامدة إلى نكرة أخرى - كما سيجيء في باب : « الإضافة » - وكونها نعتاً لنكرة محضة ، أو وقوعها حالا ، أو غير هذا من سائر القيود . وإذا كانت النكرة محضة سميت : « نكرة تامة » ، أي : كاملة التذكير ، لم تنقص درجة تذكيرها بسبب وجود نعت أو غيره مما يقيد إطلاقها ، ويخفف إبهامها . ومن النكرات التامة : « ما » التعجبية - كما ستجىء في باب : « التعجب » ج ٣ م ١٠٨ - وإذا كانت غير محضة سميت : « نكرة ناقصة » . وعلى هذا فالنكرة إما تامة ، وإما ناقصة ؛ فهي قسمان من هذه الناحية .

( ٤ ) والمعرفة المحضة هي الحالية من علامة تقريبها من النكرة ، كوجود « أل الجنسية » في صدرها . والمعرفة قسمان : « تامة » : وهي التي تستقل بنفسها في الدلالة الكاملة على معين ، كضمير المتكلم ، وكالعلم . . . و . « ناقصة » وهي التي تحتاج في أداء تلك الدلالة الكاملة إلى شيء معها ؛ كاسم الموصول ؛ فإنه يحتاج للصلة دائماً . ( ٥ ) انظر التفصيل والبيان الهام في « أ » ص ٢١٥ .

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة المحضة : أقبل خالد « يضحك » ، ومثال  
الاسمية بعدها : أقبل خالد « وجهه مشرق » . ومثال الظرف : أبصرت طائرتنا  
« فوق » السحاب . ومثال الجار مع المجرور : أبصرت طائرتنا « في وسط » السحاب .

أما إذا كانت النكرة غير محضة ، أو المعرفة غير محضة ، فإنه يجوز فيما  
بعدهما من جمل وشبه جمل أن يعرب « صفة » أو « حالا » ؛ تقول في الأمثلة السابقة  
بعد غير المحضة : حضر غنى كريم « يتصدق » ، وحضر غنى كريم « إحسانه غامر » ،  
ورأيت طائراً جميلاً « فوق » الغصن ، ورأيت بلبلًا شجياً « في قفصه » . . .

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة غير المحضة : يروقي الزهر يفوح عطره ، بإدخال  
« أل الجنسية <sup>(١)</sup> » على الاسم . ومثال الاسمية بعدها : يروقي الزهر عطره فوّاح .  
ومثال الظرف : يروقي الثمر فوق الأغصان . ومثال الجار مع مجروره :  
يسرني الطير على الأغصان ،

فوجود « أل » الجنسية « في أول الاسم جعله صالحاً للحكم عليه بأنه معرفة  
أو نكرة ، على حسب الاعتبار الذي يوجه لهذا أو لذلك <sup>(١)</sup> .

(١) ( طبقات البيان الذي في : « ح » من ٢١٦ - هذا ، وتفصيل الكلام على « أل » الجنسية  
وتوضيح أحكامها في ص ٤٢٥ .

.....  
 .....  
 .....

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) يجوز اعتبار شبه الجملة بنوعيه ( الظرف والجار مع مجروره ) صفة بعد المعرفة المحضة على تقدير متعلقه معرفة . وقد نص على هذا الصبان - ج ١ أول باب : « النكرة والمعرفة » - حيث قال : « أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف ( ويراد به في مثل هذا التعبير : شبه الجملة بنوعيه ) بعد المعرفة المحضة صفة ، بتقدير متعلقه معرفة ) . ١ هـ . أى : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة ؛ لمطابقتها الموصوف في التعريف . ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه هو الصفة إذا استغنيا به عن المتعلق تسيراً وتسهيلاً - طبقاً لما سيجيء - في رقم ١ من هامش ص ٣٨٥ وما بعدها ، وفي رقم ٣ من هامش ص ٤٧٥ بالإيضاح والشرط المسجلين هناك - .

وإذا كان شبه الجملة بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يكون صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالاً بعدها كصلاحه للوصفية والحالية أيضاً بعد النكرة غير المحضة - أمكن وضع قاعدة عامة أساسية : هي : « شبه الجملة يصلح دائماً أن يكون حالاً أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة ، وكذلك بعد النكرة بشرط أن تكون غير محضة - أو يقال : إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة فإنه يصلح أن يكون حالاً ، أو صفة : إلا في صورة واحدة هي أن تكون النكرة محضة ؛ فيتعين أن يكون بعدها صفة ، ليس غير .

وبما هو جدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة تجوب أحدهما دون الآخر ، حرصاً على سلامة المعنى . فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها في سائر المسائل . وإن لم توجد فالحكم بجواز الأمرين سائغ<sup>(١)</sup> .

( ب ) من الأسماء ما هو نكرة في اللفظ ، معرفة في المعنى ؛ مثل كلمة : « أول » في نحو : كان سفرى إلى الشام عاماً « أول » . أى : في العام الذى قبل العام الذى نحن فيه . ومثل : كان وصولى هنا « أول » من أمس . أى : في اليوم الذى قبل أمس . فدلّل كلمة : « أول » - في الأسلوب العربى السابق - لا إيهام فيه

( ١ ) أشرنا للحكم السالف في باب « الحال » من الجزء الثانى ، ص ٣٦٧ م ٨٤ - وفي الجزء الثالث باب التعت « ص ٤٦٠ م ١١٤ .

ولا شيوخ مع أن الكلمة نكرة ، ولا تستعمل فيه إلا نكرة ؛ محاكاة للأساليب  
الفصيحة الواردة . وتجري عليها أحكام النكرة ؛ كأن يكون موصوفها نكرة<sup>(١)</sup> . . .  
ومن الأسماء ما هو معرفة في اللفظ ، نكرة في المعنى ، مثل : « أسامة »  
« أئى : أسد » : فهو علم جنس على الحيوان المفترس المعروف ، وهو من هذه  
الجهة التي يراعى فيها لفظه ، شبيه بالعلم : « حمزة » - وغيره من الأعلام  
الشخصية - في أنه لا يضاف ، ولا تدخله « أل » ، ويجب منعه من الصرف ،  
- إذا تحققت دواعى المنع - ويوصف بالمعرفة دون النكرة ، ويقع مبتدأ ، وصاحب  
حال<sup>(٢)</sup> . . . ولكنه من جهة أخرى معنوية غير معين الدلالة ؛ إذ مدلوله شائع بين  
أفراد جنسه ، مبهم : فهو مثل كلمة : « أسد » في الدلالة<sup>(٣)</sup> .

( ح ) ومن الأسماء صنف مسموع يصلح للحالين بصورته المسموعة عن العرب  
مثل كلمة : « واحد » في قولهم ؛ « واحد أمه » . ومثل كلمة : « عبد » ، في  
قولهم : « عبد بطنه » ؛ فكل واحدة منهما يصح اعتبارها معرفة ؛ لإضافتها  
للمعرفة ، ويصح اعتبارها نكرة منصوبة على الحال عند النصب . ومثلها :  
المبدوء « بأل » الجنسية<sup>(٤)</sup> ؛ مثل : الإنسان أسير الإحسان ، فهو من ناحية المظهر  
اللفظي معرفة : لوجود « أل » الجنسية . ومن جهة المعنى نكرة ، لشيوعه ؛ ولأن معناه  
عام مبهم ؛ فكأنك تقول : كل إنسان . . . وكل إحسان . . . فلا تعيين ،  
ولا تحديد ، فهو صالح للاعتبارين كما سبق<sup>(٥)</sup> .

وستجىء إشارة لهذا في باب : الحال ج ٢ ص ٣١١ م ؛ ٨ وفي باب : النعت

ج ٣ ص ٣٨٠ م ١١٤ .

( ١ ) سيجىء لها بيان آخر في باب : « الظروف » ج ٢ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ م ٧٩ - وفي ج ٣ ص  
١٤٩ ١٤٩ م ١٥٢ م ٩٥ باب : « الإضافة » .

( ٢ ) لأن الغالب على المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين ، إلا في مواضع محددة معروضة في بابيهما .

( ٣ ) سيجىء الإيضاح الوافي لعلم الجنس ، ومعناه ، وأحكامه - في هذا الباب عند الكلام على العلم  
بنوعيه ؛ الشخصى والجنسى . ( ص ٢٨٦ وما بعدها ) .

( ٤ ) راجع أحكامهما في ص ٤٢٥ وما بعدها .

( ٥ ) راجع حاشية ياسين ( ج ١ ) أول باب : النكرة والمعرفة . وكذلك المجمع ج ١ ص ٥٤ ، أول هذا

الباب ، حيث قال بعد كلامه على ما فيه « أل الجنسية » إنه :  
« من قبيل اللفظ معرفة ، ومن قبيل المعنى - لشياعه - نكرة ، ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه ،

وبالنكرة ؛ اعتباراً بمعناه . . . »

لكنه لم يقيد نوع الوصف بمفرد أو غير مفرد . فهل يجوز وصفه بالمفرد النكرة مع وجود « أل الجنسية » ؟  
يبدو الأمر غريباً غير معروف لنا . أما وصفه بالجملة أو شبه الجملة فبائن . كما يجوز اعتبارها حالين .  
فلا اختلاف في اعتبار الجملة وشبهها صفة أو حالا . ولعل الواجب الاختصار في الوصف عليهما ، دون  
الوصف بالمفرد لأسباب لغوية أخرى .

## المسألة ١٨ :

الضمير<sup>(١)</sup>

تعريفه : ( اسم جامد يدل على : متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ) فالمتكلم  
مثل : أنا<sup>(٢)</sup> ، والتاء ، والياء ، ونحن ، ونا . نحو : أنا عرفتُ واجبي - نحن  
عرفنا واجبنا . . . وأدّيناها كاملاً .

والمخاطب مثل : أنت ، أنت<sup>(٣)</sup> . . . أنتم ، أنتم . أنتن ، والكاف ، وفروعها . . .  
في نحو : إن أباك قد صانك . . .

والغائب<sup>(٤)</sup> مثل : هي ، هو ، هما ، هم ، هن ، والهاء في مثل : يصون الحر  
وطنه بحياته<sup>(٥)</sup> . . . وكذا فروعها . . .

( ١ ) الضمير والمضمر : بمعنى واحد ، وقد يعبر عنهما في بعض المراجع القديمة : بالكناية ،  
والمكنى ؛ لأنه يكنى به ( أى : يرمز به ) عن الظاهر ؛ اختصاراً ؛ لأن اللبس مأمون - غالباً - مع الضمير .  
( ٢ ) الغالب في كتابة الضمير : « أنا » إثبات ألف في آخره . وأكثر القبائل العربية يثبت هذه  
الألف أيضاً عند الوقف ، ويحذفها عند وصل الكلام وفي درجته . ومنهم من يحذفها في الوقف أيضاً ، ويأتى  
بهاء السكت الساكنة بدلاً منها ، فيقول عند الوقف : أنه . وقليل منهم يثبت الألف وصلاً ووقفاً ؛ ففيها  
لغات متعددة ، أقواها وأشهرها إثباتها في الكتابة دائماً ، وعند الوقف ، وحذفها في وسط الكلام . وقد أدى  
هذا الخلاف إلى البحث في أصل الضمير : « أنا » أثلاث هو : لأن الألف في آخره أصلية ، أم ثنائى  
لأنها زائدة ، جاءت إشباعاً للفتحة ، وتبييناً لها عند الوقف ؟ رأيان . لكل منهما أثره في نواح مختلفة ، منها :  
التصغير والنسب .

( ٣ ) التاء التي في آخر ضمير المخاطبة المؤنثة ( مثل : أُنْتِ ) هي للخطاب وليست للتأنيث ، وكذا التاء  
التي في الضمير الدال على تثنيتها وجمعها ، نحو : أنتما يافتانان نبيلتان ، وأنتم ياطالبات العلم نبيلات .  
- ولهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٦ - وسيجيء البيان في م ٦٦ باب : « الفاعل » ج ٢ عند الكلام  
على الحكم السادس من أحكامه ص ٧٤ وهامشها ، وما يليها .

( ٤ ) إذا رفع اسم الفاعل - أو غيره من المشتقات العاملة - ضميراً مستتراً وجب أن يكون للغائب  
دائماً ، ويعود على غائب ؛ طبقاً للبيان الآتى في « ط » من ص ٢٧٠ .

( ٥ ) لا بد في الضمير من أن يكون اسماً ، وجامداً ، معاً . « ا » فأما أنه اسم فلا نطابق بعض  
علامات الاسم عليه - وقد تقدمت ، في ص ٢٦ وما بعدها - كالإسناد في ضائير الرفع ، والمفعولية في ضائير  
النصب ، وقبول الجر في غيرهما ، وهناك كلمات الواحدة منها تدل على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، ولا تسمى  
ضميراً ؛ لأنها حرف وليست اسماً ؛ من ذلك قول العرب : النِّجاةُ لك « بمعنى : النجاة لك ، أى : النجاة لك .  
( النجاة ، مفعول به لفعل محذوف تقديره : اطلب . وسيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٠ أنه يجوز فيها أن =

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب : « ضمير حضور » ، لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضراً وقت النطق به <sup>(١)</sup>.

### حكم الضمير :

الضمير بأنواعه الثلاثة السالفة ، اسم ، جامد ، مبنى ، وبسبب بنائه لا يثنى ، ولا يجمع — فلا تدخله العلامة الخاصة بالثنية أو الجمع . إنما يدل بذاته وتكوين صيغته ، على المفرد المذكر ، أو المؤنث ، أو على المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معاً <sup>(٢)</sup> ، أو على الجمع المذكر ، أو المؤنث — ، كما يتضح من الأمثلة السابقة وما يأتي — ومع دلالة على الثنية أو الجمع لا يسمى مثنى ، ولا جمعاً .

= تكون اسم فعل أمر بمعنى : أسرع ) فهذه « الكاف » تدل على الخطاب ، مع أنها ليست ضميراً ؛ إذ لو كانت ضميراً لكانت كالضمير ، لها محل من الإعراب ؛ رفعا ، أو نصبا ، أو جراً ، وهي لا تصلح لشيء من ذلك ؛ إذ لا يوجد في الكلام ما يقتضيان تكون في محل رفع مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك مما يجعلها في محل رفع . . . . . وليس في الكلام كذلك ما يقتضيان أن تكون في محل نصب . ولا يصح أن تكون في محل جر ؛ إذ لا يوجد حرف جر يحجرها ، ولا يوجد مضاف تكون بعده مضافة إليه في محل جر ؛ لاستحالة أن يكون مثل هذا المضاف مقروناً بال ، ولا يوجد سبب آخر للجر ؛ كالتميية . وإذا ليس لها محل من الإعراب . ويتبع هذا ألا تكون اسماً ؛ لأن الاسم له — في الغالب — محل إعرابي ؛ وكذلك لا تصلح أن تكون فعلاً ؛ فلم يبق إلا أن تكون حرفاً يدل على الخطاب ، من غير أن يسمى ضميراً .

ويقال على ما سبق : « التَّجَاوَى » و « النَّجَاء » ؛ بمعنى : « النجاة » ، والنجاه له ، أو تكون فعل أمر ، بمعنى : أسرع ؛ أيضاً .

وما سبق يقال في اسم الإشارة الذي في آخره علامة للخطاب ؛ مثل : ذلك الكتاب ؛ فإن الكاف حرف خطاب ؛ وليست اسماً ؛ كالشأن في كل علامات الخطاب التي في أسماء الإشارة وبعض ألفاظ أخرى ( انظر ص ٢٣٨ وما بعدها ، ورقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ كما سيحىء التفصيل في باب اسم الإشارة ) .

« ب » وأما أنه جامد فلمعجم وجود أصل له ، ولا مشتقات . وبعض الألفاظ المشتقة قد تدل بنفسها وبصيغتها مباشرة على ما يدل عليه الضمير ، مع أنها لا تسمى ضميراً ؛ لعدم جمودها ؛ مثل : كلمة : « متكلم » ؛ فإنها تدل على التكلم ، ومثل كلمة : « مخاطب » ؛ فإنها تدل على التخاطب ، ومثل كلمة : « غائب » ؛ فإنها تدل على الغياب . . .

هذا ، والضمير من الألفاظ التي لا تصلح أن تكون نعتاً ولا منعوتاً ( كما سيحىء في باب النعت ، ج ٣ ص ١١٤ ) ( ٤٥٠ ) .

( ١ ) إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ ، كَانَتْ ، وَهُوَ ، سَمَّ بِالْضَّمِيرِ

( ٢ ) فلا ضمير يختص بأحدهما دون الآخر .

ينقسم الضمير إلى عدة أقسام ، بحسب اعتبارات مختلفة :

( أ ) ينقسم بحسب مدلوله إلى ما يكون للتكلم فقط ، وللخطاب . فقط ؛ وللغيبية كذلك . - وقد سبقت الأمثلة - وإلى ما يصلح للخطاب حيناً ، وللغيبية حيناً آخر ؛ وهو : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة . فثال ألف الاثنين اكتبوا : يا صادقان ، والصادقان كتبوا ، والصادقان كتبوا . ومثال واو الجماعة : اكتبوا يا صادقون ، والصادقون كتبوا . ومثال نون النسوة : اكتبن يا طالبات . والطالبات كتبن <sup>(١)</sup> ...

( ب ) وينقسم بحسب ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى : بارز ومستر ؛ فالبارز : هو الذي له صورة ظاهرة في التركيب ، نطقاً <sup>(٢)</sup> وكتابة ، نحو : أنا رأيتك في الحديقة . فكل من كلمة : أنا ، والتاء ، والكاف - ضمير بارز . والمستر <sup>(٣)</sup> . ما يكون خفياً <sup>(٣)</sup> غير ظاهر في النطق والكتابة ؛ مثل : ساعد

( ١ ) وعلى ذكر نون النسوة كان القدماء يؤرخون فيقولون في رسائلهم ومكاتباتهم مثلاً . كتبت هذه الرسالة لسبع خلون من رمضان ، أو لخمس بقين منه . فهل يصح أن يقال في هذا وفي نظائره ما لا يعقل لسبع خلوت ، أو لخمس بقيت ؟ موجز الإجابة في ص ٢٦٥ والتفصيل في مكانه الأنسب ( ج ٤ ص ٥٢٤ م ١٦٧ - آخر باب : العدد - حيث بيان الاستعمال الفصح في طريقة التاريخ واستخدامه ) .

( ٢ ) وقد يكون الظهور في النطق غير ميسور أحياناً - لوقوع ساكن بعد الضمير الساكن - فيستدل على بروز الضمير بشيء آخر كد الصوت بالحركة قبله في ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة كما في نحو : اكتبوا .. ، اكتبوا .. ، اكتبى ... فإن هذه الضمائر ظاهرة في الكتابة دون النطق : والذي يدل على الضمير البارز هو مد الصوت بالحركة قبله وقد سبق في رقم ٥٠ و رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ و ١٤٤ أنه لا حرج على من يدفع اللبس بالمد عند التقاء الساكنين ... إلخ . وقرار المجمع اللغوي في ذلك .

( ٣ ) المستتر في حكم الموجود الملفوظ به ، مع أنه غير مذكور في اللفظ ولا يسمى محذوفاً ، لأن هناك فرقاً بين الضمير المستتر والضمير المحذوف ؛ فالمستتر في حكم الموجود المنطوق به ، كما قلنا ، أما المحذوف فإنه كان ملفوظاً به ثم ترك وأهمل ، فليس في حكم الموجود . يدلك على هذا أنهم يقولون : لو سميت شيئاً بكلمة : « ضرب » التي استتر فيها الضمير لوجب حكايتها مع الضمير المستتر كما تحكى الجملة ، بغير تغيير مطلقاً في جميع الحالات الإعرابية ، وتصدر « ضرب » مع فاعلها المستتر من جهة حكما عند الحكاية مثل جملة : « ضرب الرجل » التي ظهر فيها الفاعل ؛ فهما في حكم الحكاية سواء . أما إذا سميت بكلمة : « ضرب » المحذوف منها الضمير الفاعل لسبب والأصل ضربت ، مثلاً فإنها تعرب على حسب الجملة كما سيجيء في باب العلم مفصلاً ( ص ٣٠٤ وما بعدها ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ ) والمستتر لا يكون إلا من ضمائر الرفع ، فهو في محل رفع دائماً ، أما المحذوف فيكون من ضمائر الرفع وغيرها ، ولهذا يكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الموقع .

والصحيح أن المستتر نوع من الضمير المتصل الذي سيجيء تفصيله ، وليس نوعاً من المنفصل ، =

غيرك يساعدك؛ فالفاعل لكل من الفعلين ضمير مستتر تقديره في الأول :  
« أنت » وفي الثاني : « هو » .

والبارز قسيان ، أولهما : المتصل . وهو : « الذي يقع في آخر الكلمة دائماً ، ولا يمكن أن يكون في صدرها ولا في صدر جملتها » ؛ إذ لا يمكن النطق به وحده ، بسبب أنه لا يستقل بنفسه عن عامله ؛ فلا يصح أن يتقدم على ذلك العامل مع بقائه على إعرابه السابق قبل أن يتقدم ؛ كما لا يصح أن يفصل بينهما - في حالة الاختيار - فاصل من حرف عطف ، أو أداة استثناء ؛ كيلا ، أو غيرهما<sup>(١)</sup> .  
ومن أمثلة الضمائر المتصلة بآخر الأفعال ؛ التاء المتحركة ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، وذلك كله في مثل : سمعت النصح ، والرجلان سمعا ، والعلاء سمعوا ، والفاضلات سمعن . فليس واحد من هذه الضمائر بممكن أن يستقل بنفسه فيقع أول الكلمة قبل عامله ، ولا أن يتأخر عنه مع وجود فاصل بينهما<sup>(٢)</sup> .

= ولا نوعاً مستقلاً بنفسه يسمى : « واسطة » بين المتصل والمنفصل . ( راجع الخصري وهامش التصريح عند الكلام على الضمير المستتر . . . )

والمستتر ركن أساسي في الجملة ، لا يتم معناها بغيره ، فلا بد منه ؛ لأنه « عمدة » كما يسمونه ، أى : لا يمكن الاستغناء عنه مطلقاً ، ( إلا في بعض حالات قليلة كالربط بين الخبر والمبتدأ ) وأشياء ذلك وأما غيره فقد يستغنى عنه إذا عدم من الجملة .

وبهذه المناسبة يقول النحاة إن الضمير البارز له وجود في اللفظ ولو بالقوة ، فيشمل المحذوف في مثل : جاء الذى أكرمت . أى : أكرمته . لإمكان النطق به ؛ أولأنه نطق به أولاً ثم حذف ، بخلاف الذى استتر فإنه لا وجود له في اللفظ ، لا بالفعل ، ولا بالقوة . فأمره عقل ؛ إذ لا يمكن النطق به أصلاً ، وإنما يستعيرون له المنفصل في مثل : قاتل في سبيل الله ؛ فيقولون : إن الفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت ؛ وذلك للتقريب . وبهذا يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف . هذا إلى أن المستتر أحسن حالاً من المحذوف ؛ لأنه يدل عليه اللفظ والعقل بغير قرينة فهو كالموجود ؛ ولذلك كان خاصاً بالعمد . أما المحذوف فلا بد له من القرينة . وهكذا قالوا !!

( ١ ) انظر أول الهامش في ص ٢٢٣ .

( ٢ ) يقول ابن مالك :

وذو اتّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي «إِلَّا» اخْتِياراً ، أَبَدًا  
كَالْيَاءِ ، وَالْكَافِ ، مَنْ : «ابْنِي أَكْرَمَكَ» وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنْ : «سَلِيهِ مَا مَلَكَ»  
مَا لَا يُبْتَدَأُ ، أَيْ : مَا لَا يُبْتَدَأُ بِهِ . ومثّل للمتصل بما يأتي : ( لضمير المتكلم المجرور ) .. بالياء  
في «ابني» ، ( والمخاطب المنصوب المحل .. ) بالكاف في : «أكرمك» ؛ ( والمخاطب والمرفوع المحل  
معاً ) بياء المخاطبة ، في : «سلي» . وللغائب المنصوب المحل بالهاء من : عليه . =



ثانيهما : المنفصل ؛ وهو الذى يمكن أن يقع فى أول جملته ، ويبتدىء الكلام به ؛ فهو يستقل بنفسه عن عامله ؛ فيسبق العامل ، أو يتأخر عنه مفصلاً بفواصل ؛ مثل : أنا ، ونحن ؛ وإياك . . . فى مثل : أنا نصير المخلصين . ونحن أنصارهم ، وإياك قصدت ، وما النصير إلا أنا ، وما المخلصون إلا نحن .

هذا ، وقد سبق<sup>(١)</sup> حكم الضمائر ، وأنها : أسماء ، جامدة ، مبنية الألفاظ - سواء فى هذا ما ذكرناه وما سذكروه بعد - وأنها لا تنثنى ولا تجمع<sup>(٢)</sup> وينقسم المتصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى ثلاثة أنواع :

أولها : نوع يكون فى محل رفع فقط ؛ وهو خمسة ضمائر : التاء المتحركة للمتكلم ؛ نحو : صدقتُ ، وكذلك فروعها<sup>(٣)</sup> ، وألف الاثنين : نحو : المتعلمان

= وبمناسبة « الهاء » التى للغائب المفرد نقول إن الأشهر فى حركتها أن تكون مبنية على الضم . إلا إذا كان قبلها كسرة ، أو ياء ساكنة ؛ فيجوز أمران ؛ الحجازيون يضمونها ، وغيرهم يكرهها . وبلغة الحجازيين قرأ القراء ( وما أنسانيه إلا الشيطان ) ( ومن أوفى بما عاهد عليه الله . . . ) ( إذ قال لأهله امكثوا ) وقرأ آخرون بالكسر . ويفهم مما سبق أن الحجازيين يبنونها على الضم فى كل حالاتها . وهى فى جميع أحوالها تكون مشبعة الحركة إذا وقعت بعد متحرك ؛ فيمتد الصوت بحركتها حتى يكاد يحدث فى النطق - لا الكتابة - ، حرف علة مناسباً لتلك الحركة ؛ فبعد الضمة الواو ، وبعد الكسرة الياء . أما إذا كانت متحركة بعد ساكن مطلقاً ، إلا الياء فالأحسن ضمها من غير إشباع لحركتها ؛ سواء أكان الساكن صحيحاً ، نحو : « منه » ، أم معطلاً بغير الياء ؛ مثل : « أباه ، أبوه » . . . أما الساكن الياء فقد سبق الكلام فيه . ( ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٢٣ ، وما بينهما من اختلاف ) .

( ١ ) فى ص ٢١٨ . وفى هذا يقول ابن مالك :

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَفْظُهُ مَا جُرَّ كَلَفْظُهُ مَا نُصِبَ

أى : المضمرات كلها مبنية ، لا فرق فى ذلك بين ما يكون عمله الجر ، أو عمله النصب ، وترك ابن مالك ما يكون عمله الرفع بسبب ضيق النظم - وهو مبنى أيضاً . فكل ضمير لا بد أن يكون لفظه مبنياً ؛ إما على السكون ، وإما على حسب حركة آخره . ولا بد أن يكون بعد ذلك فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . وهذا معنى قولهم : إن الضمير مبنى اللفظ ، معرب المحل .

( ٢ ) انظر الحكم فى ص ٢١٨ .

( ٣ ) التاء المتحركة التى للمتكلم هى الأصل ، وتبنى على الضم ؛ مثل : صدقتُ . وفروعها الخمسة هى : صدقتَ ؛ للمخاطب المذكر . صدقتِ ، للمخاطبة . صدقتُما ، للمثنى المخاطب ، مذكراً ومؤنثاً . صدقتُم ، لخطاب جمع الذكور . صدقتُن ، لخطاب جمع الإناث . وهناك حالة يجب فيها بناء تاء المخاطبة على الفتح دائماً . وستجىء فى ص ٢٣٨ .

ومن الأمثلة السابقة نعلم أن التاء التى هى ضمير متصل مرفوع - تبنى على الضم إذا كانت للمتكلم ، =

صَدَقَا ، وَاوَا الْجَمَاعَةَ ، نَحْوُ : الْمُتَعَلِّمُونَ صَدَقُوا<sup>(١)</sup> ، وَنَوْنُ النِّسْوَةِ ؛ نَحْوُ .  
الْفَتَيَاتِ صَدَقْنَ ، وَبَاءُ الْمُخَاطَبَةِ ، نَحْوُ : اصْدُقْ يَا مُتَعَلِّمَةً<sup>(٢)</sup> .

ثَانِيهَا : نَوْعٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَحَلِّ النِّصْبِ وَمَحَلِّ الْجَرِّ ، إِذْ لَا يَوْجَدُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ  
خَاصٌّ بِمَحَلِّ النِّصْبِ ؛ وَلَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ خَاصٌّ بِمَحَلِّ الْجَرِّ . وَهَذَا النَّوعُ الْمُشْتَرَكُ  
بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةٌ ضَمَائِرُ<sup>(٣)</sup> ؛ بَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَكَافُ الْمُخَاطَبِ بِنَوْعِيهِ ؛ وَهَاءُ الْغَائِبِ بِنَوْعِيهِ .

= وَتَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ إِذَا كَانَتْ لِلْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ ، وَتَبْنَى عَلَى الْكَسْرِ إِذَا كَانَتْ لِلْمُخَاطَبَةِ ؛ وَتَلْتَزِمُ الْبِنَاءَ عَلَى  
الْفَتْحِ فِي الْحَالَةِ الْمَعْنِيَةِ الَّتِي أَشْرْنَا لَهَا وَاسْتَجَى فِي ص ٢٣٨ وَتَوْصِلُ وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ بِمِيمٍ وَأَلْفٍ ؛  
لِلدَّلَاةِ عَلَى خُطَابِ اثْنَيْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ . وَكَذَلِكَ تَوْصِلُ وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ . بِمِيمٍ سَاكِنَةٍ لِلدَّلَاةِ عَلَى خُطَابِ جَمْعِ  
الذَّكَورِ ، وَبِنَوْنٍ مُشَدَّدَةٍ لِلدَّلَاةِ عَلَى خُطَابِ جَمْعِ الْإِنَاثِ . « انْظُرْ إِعْرَابَ الضَّمَائِرِ ص ٢٣٦ » .  
وَإِذَا وَلَّى الْمِيمُ السَّاكِنَةُ الَّتِي لَجَمْعِ الذَّكَورِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ جَازِئٌ الْمِيمِ وَإِشْبَاعُهُ حَتَّى يَنْشَأَ : مِنَ الْإِشْبَاعِ وَאו  
مِثْلُ : هَذَا ضَيْفٌ أَكْرَمْتُمُوهُ ، وَمَعْنَى صَدِيقٍ صَافِحْتُمُوهُ . وَجَازَ إِيْقَاؤُ الْمِيمِ سَاكِنَةٍ . وَلَكِنْ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَكْثَرُ  
وَالْأَشْهَرُ . فَيَحْسُنُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ .

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى بَعْضِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِقَوْلِهِ :

وَأَلِفٌ ، وَالْوَاوُ ، وَالنُّونُ ، لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ ؛ كَقَامَا ، وَاعْلَمَا  
وَالْمُرَادُ بِغَيْرِهِ : الْمُخَاطَبُ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ لِلْغَائِبِ وَالْمُخَاطَبِ ، وَلَا تَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ .

(١) بِمَعْنَى الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ يَجْذِفُ وَأَوَّ الْجَمَاعَةَ ؛ اِكْتِفَاءً بِالضَّمَّةِ الَّتِي قَبْلَهَا . قَالَ الْفَرَّاءُ فِي كِتَابِهِ :  
(« مَعَانِي الْقُرْآنِ » ج ١ ص ١٩) مَا نَصَّهُ : « قَدْ تَسْقُطُ الْعَرَبُ الْوَاوُ وَهِيَ وَأَوَّ الْجَمَاعَةَ ؛ اِكْتِفَاءً بِالضَّمَّةِ قَبْلَهَا  
فَقَالُوا فِي : « ضَرَبُوا » ؛ قَدْ ضَرَبُوا ، وَفِي : قَالُوا : قَدْ قَالَ . وَهِيَ فِي هَوَازَنٍ وَعُلْيَا قَيْسٍ ... » ثُمَّ اسْتَشْهَدَ  
أَيْضًا بِأَبْيَاتٍ سَمِعَهَا مِنْهُمْ كَقَوْلِ قَاتِلِمْ : فَلَوْلَا أَلْفَا كَانَ عِنْدِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأَسَاءَةُ ...  
- وَالْأَسَاءَةُ جَمْعُ آسٍ ، وَهُوَ هَذَا مِنْ يَمَالِجِ الْجَرْحِ - .

(٢) وَلَا تَكُونُ ضَمَائِرُ إِلَّا عِنْدَ اتِّصَالِهَا بِالْأَفْعَالِ : أَمَّا إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْأَنْسَاءِ مِثْلُ : الْقَائِمَانِ ،  
الْقَائِمُونَ - فَهِيَ حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ -

(٣) هَذِهِ الضَّمَائِرُ لَا تَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ؛ كَمَا ذَكَرْنَا ؛ وَلَكِنَّهَا قَدْ تَقَعُ أحياناً بَعْدَ « لَوْلَا » الَّتِي  
لِلْاِئْتِنَاعِ ؛ وَالَّتِي لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْمَبْتَدَأُ ؛ فَيُقَالُ : « لَوْلَايَ » لَتَمِيتَ . وَ« لَوْلَاكَ » لَمْ أَحْتَمِلْ مُشَقَّةَ  
الْحَضُورِ ، وَ« لَوْلَاها » لِنَاصِغَتِ فُرْصَةِ الْمَعَاوَنَةِ الْكَرِيمَةِ . فَكَيْفَ نَعْرَبُ هَذَا الضَّمِيرَ الْوَاقِعَ بَعْدَ « لَوْلَا » ؟  
إِنْ سَيِّبُوهُ يَمْرُبُ : « لَوْلَا » حَرْفٌ جَرِّ شَبِيهِ بِالزَّائِدِ ، وَمَا بَعْدَهُ مَجْرُورٌ لِقَظاً فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ ، وَغَيْرُهُ يَجْذِفُ  
- كَمَا سَبَّجِي - « فِي ب مِنْ ص ٢٤١ - فِي مَوْضُوعِ الْكَلَامِ عَلَى إِعْرَابِ الضَّمِيرِ - لَكِنْ قُلْنَا هُنَاكَ إِنْ الْأَفْضَلُ  
اعْتِبَارُ هَذَا النَّوعِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فِي حَالَةِ وَقُوعِهِ بَعْدَ « لَوْلَا » فَقَطْ ؛ فَيَكُونُ مُبْتَدَأً مَبْنِيّاً عَلَى حَرَكَةِ آخِرِهِ فِي مَحَلِّ  
رَفْعٍ . وَلَا يَجُوزُ اعْتِبَارُهُ ضَمِيرٌ رَفْعٍ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَقَطْ . وَإِذَا وَقَعَ ضَمِيرٌ مِنْ هَذِهِ الضَّمَائِرِ ثَلَاثَةً بَعْدَ عَسَى  
مِثْلُ : « عَسَانِي » أَوْ عَسَايَ أَوْ فَقَى » ؛ أَوْ : عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ ؛ أَوْ : عَسَاهُ أَنْ يَجْتَنِبَ الْإِسَاءَةَ ؛ فَإِنْ خِيرَ  
مَا يَقَالُ هُوَ اعْتِبَارُ « عَسَى » حَرْفاً بِمَعْنَى : « لَعَلَّ » مِنْ أَخَوَاتِ « إِنْ » وَالضَّمِيرُ اسْمُهَا - كَمَا سَبَّجِي فِي : =

فأما ياء المتكلم فمثل : ربي أكرمني<sup>(١)</sup> (فالياء الأولى في محل جر ، لأنها مضاف إليه ، والياء الثانية في محل نصب ، لأنها مفعول به) .

وأما كاف المخاطب فيهما فمثل : لا ينفعك إلا عملك . (فالكاف الأولى في محل نصب . لأنها مفعول به<sup>(٢)</sup> ؛ والكاف الثانية في محل جر ، لأنها مضاف إليه<sup>(٣)</sup> .  
وأما هاء الغائب<sup>(٤)</sup> بنوعيه المذكر والمؤنث فمثل : من يتفرغ لعمله يحسنه .

= « د » من ص ٦٢٦ ، باب أفعال المقاربة ، والشروع ، والرجاء ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ باب : « إن وأخواتها » -

وهذه المناسبة نذكر أن الياء في مثل : قومي ياهند ، تختلف عن الياء في نحو : ربي أكرمني . لأن الياء في : « قومي » للمخاطبة ، فهي فاعل في محل رفع . بخلافها في المثال الأخير الذي وقعت فيه الياء الأولى للمتكلم في محل جرباً بالإضافة ؛ والثانية في محل نصب مفعول به .

كما أن الضمير الذي يتصل بآخر الفعل في مثل : الرجلان عرفهما علي . الرجال عرفهم . المسافرين عرفهن - هو ضمير بارز متصل يختلف تماماً عنه إذا وقع في ابتداء جملة ، أو وقع فيها بعد كلمة : « إلا » في مثل : هما عرفا ، وهم عرفوا ، وهن عرفن ، وما عرف إلا هما ، أو هم ، أو هن ؛ لأنه حين تقدم أو حين وقع بعد « إلا » لم يبق على إعرابه الأول مفعولاً لعامله ؛ وإنما صار مبتدأ أو : فاعلاً على حسب السياق ؛ فتغير إعرابه بعد التقدم ؛ فصار نوعاً آخر مخالفاً للسابق ؛ طبقاً لما تقدم في تعريف المتصل - ص ٢٢٠ - (١) متى يجوز حذف ياء المتكلم من آخر الأفعال ؟ الجواب في رقم ٥ من هامش ص ١٨٦ .

(٢) قد تقع كاف الخطاب - أحياناً . حرفاً مجرداً للخطاب ؛ فلا يكون له محل من الإعراب ؛ كالتي في آخر أسماء الإشارة وبعض الأسماء الأخرى مما سبق « في رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ » ؛ وما سنفصله عند الكلام على إعراب الضائر (ص ٢٣٦ وما بعدها ولا سيما ص ٢٣٨) .

(٣) مما يجب التنبيه له . أن هاء المفرد الغائب تكتب مفردة ؛ أي : لا يتصل - كتابة - بها حرف ناشئ من إشباع حركتها ؛ تقول : من يتفرغ لعمله يحسنه ، ويحمده الناس على إحسانه وإجادته . أما إن كانت الهاء للغائبة المفردة فيجب - في الأفصح - زيادة الألف بعدها متصلة بها نطقاً وخطاباً ؛ نحو : من تتفرغ لعملها يحمدها الناس على تفرغها ، وإحسانها ، وإجادتها .

(راجع أول الهامش ص ٢٢١ وما بينهما من اختلاف في بعض الحالات) .

وكذلك يجب أن يزداد بعدها كتابة ونطقاً : « ما » إن كانت هذه الهاء لضمير الغائب المثني بنوعيه ؛ مثل : الوالد والجد هما أحق الناس بالرعاية ، ولهما أعظم الفضل على أبنائهما . والوالدة والجددة أعطف الناس على أطفالهما ، وشفتقتهما لا تمدهما شفقة . فالهاء هي الضمير المتصل وبعدها « الميم » حرف عماد ، والألف حرف دال على مجرد الشبهة .

وكذلك يجب أن يزداد بها « الميم » الدالة على جمع الذكور الغائبين ، والنون المشددة الدالة على جمع الإناث الغائبات ، نحو : خير الناس أنفعهم للناس ، وخير النساء أحرصهن على الكمال . لكن أياً كان الضمير هو الهاء فقط والحروف التي بعدها زائدة للفرق بين ضمير المفردة والمفرد وغيرهما ، أم يكون الضمير مجموع الاثنين ، « الهاء » والأحرف الزائدة ؟ رأيان . والخلاف لفظي لا أثر له من الناحية العملية . . والمستحسن مراعاة الأمر الواقع ؛ والأخذ بالرأى الذي يعتبر الضمير هو مجموع الاثنين ؛ لأنه رأى يراعى التفرقة =

أم ؛ من تنفرغ لعملها تحسنه ( فالحاء الأولى في المثالين في محل جر ، لأنها مضاف إليه ، والهاء الثانية في محل نصب ؛ لأنها مفعول به ) .  
 ثالثها : نوع مشترك بين الثلاثة : وهو ؛ ( نا ) نحو : ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) . فالأولى في محل جر . لأنها مضاف إليه ؛ والثانية في محل نصب ، لأنها مفعول به <sup>(١)</sup> - كما سبق - والثالثة والرابعة في محل رفع ؛ لأنها فاعل <sup>(٢)</sup> .  
 وبما سبق نعلم أن للرفع ضمائر متصلة تختص به ، وليس للنصب وحده أو الجر وحده شيء خاص به .

= الواقعة فعلا بين ضمير المفردة الغائبة وضمير المفرد الغائب - وغيرها - . فوق أنه عمل واقعي فيه تيسير .  
 وعلى أساسه يقول أصحابه : الضمير للمفرد المذكر الغائب هو : « الهاء » وحدها ؛ والمفردة الغائبة : « ها » والمثنى بتوحيه : « هما » ، وجمع الذكور : « هم » وجمع الإناث : « هن » والفرق واضح بين الاثنين في ثلاثة أمور ؛ في النطق ، وفي الكتابة ، وفي المعنى . وعليه العمل الآن . ولهذا نظير يجيء في ص ٢٣٥ -  
 وجدير بالملاحظة أن الضمائر الثلاثة السالفة ( هما - هم - هن ) بالاعتبار السالف هي ضمائر متصلة حتماً ، ولا يصح اعتبارها من نوع الضمائر المرفوعة المنفصلة أصالة ، لأن المرفوعة أصالة ، كالتى تنجى في « هـ » ص ٢٣٦ -  
 مركبة البنية في أصلها ، وليست مبنية على حرف واحد زيد على آخره حرف أو حرفان ؛ فالفرق بين النوعين كبير برغم ظاهرها ؛ فأحدهما قد نشأ فردى الصيغة والتكوين ، ثم زيد على آخره حرف أو حرفان ، والآخر قد نشأ من أول أمره مركب الصيغة ؛ فهما مختلفان في أصلهما ، كاختلافهما في كثير من الأحكام .  
 ( ١ ) إذا كانت « نا » في آخر الفعل الماضى فقد تكون للفاعل ، ويبنى الفعل الماضى معها على السكون وجوباً ؛ نحو : خرجنا - حضرنا - كتبنا - فهمنا . وقد تكون للمفعول به ؛ فلا يبنى آخره على السكون لها ؛ نحو : أخرجنا الوالد من الحديقة ، وأحضرنا إلى البيت ، وأفهمنا ما يجب عمله .  
 ( ٢ ) يقول ابن مالك :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ : ( نا ) صَلَحَ كَاغْرَفَ بَنًا : فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ  
 والمعنى : صلح الضمير : ( نا ) للأمور الثلاثة ، أى ؛ لأن يكون في محل جر ، مثل : اعرف بنا  
 ( أى : اعترف بقدرنا ، أو : اشعر بنا ) . ولأن يكون في محل نصب ، مثل : إنا . . . ، ولأن يكون في محل رفع ، مثل : نلنا .

( ملاحظة ) لا يقال : ( إن الضمير « الياء » يصلح للأمور الثلاثة مع دلالة على المتكلم في كل حالة فيكون شبيهاً بالضمير ( نا ) : مثل ؛ يفرحنى كوفى حريضاً على واجبى . فالياء في الجميع للمتكلم ومحلها في الأول نصب ( لأنها مفعول به ) وفي الثانية رفع ( لأنها اسم « كَوْنٌ » ؛ مصدر « كان » الناقصة ) وفي الثالث جر ، لأنها مضاف إليه . كذلك الضمير : ( هم ) في مثل : يفرحهم كونهم حريصين على واجهم ؛ فإنه ضمير متصل في الجميع . ومحل نصب في الأول ( لأنه مفعول به ) . ورفع في الثانى ( لأنه اسم « كَوْنٌ » ، مصدر كان الناقصة ) وجر في الثالث لأنه مضاف إليه . لا يقال إن الضميرين السابقين مثل « نا » لأن « الياء » و « هم » في الأمثلة المذكورة وأشباهها وقعا في محل رفع بصفة عارضة ، ناشئة من أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعاً ؛ لا بصفة أصلية ، والكلام في الضمير المشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة .

.....  
 .....  
 .....

### زيادة وتفصيل :

روى أبو علي ( القالى فى كتابه : « ذيل الأمالى والنوادر » ص ١٠٥ ) عن بعض الأعراب قول شاعرهم :

فها أنا للعشاق يا « عَزَّ » قائد وبى تُضرب الأمثالُ فى الشرق والغرب والشائع <sup>(١)</sup> هو دخول : « ها » التى للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره اسم إشارة ؛ نحو : « هأنذا » المقيم على طلب العلوم . وغير الشائع دخولها عليه إذا كان خبره غير اسم إشارة ؛ نحو : هأنا ساهر على صالح الوطن . . وهو — مع قلة شيوعه — جائز ، لورود نصوص نظمية ونثرية ، فصيحة متعددة ، تكفى للقياس عليها . منها قول عمر بن الخطاب يوم « أحد » حين وقف أبوسفیان بعد المعركة يسأل : أين فلان ، وفلان ... من كبار المسلمين . فأجابه عمر . هذا رسول الله عليه السلام ، وهذا أبو بكر ، وهأنا عمر . . . <sup>(٢)</sup> ومنها بيت لمجنون ليلي <sup>(٣)</sup> ، ونصه :

وعروة مات موتاً مستريحاً وهأنا ميتٌ فى كل يوم  
 كما روى صاحب الأمالى <sup>(٤)</sup> أيضاً البيت التالى لعوف بن مُحَلَّم ، ونصه :  
 ولؤوعا ، فَشَطَطَتْ غُرْبَةُ دارُ زَيْنَبِ فهأنا أبكى والفؤاد جريح  
 وقول سُحَيْمٍ ، من شعراء صدر الإسلام :

لو كان يَسْغى الفِداء قلت له هأنا دون الحبيب يا وجعٌ  
 ويترتب على الحكم الشائع ما صرحوا به من جواز الفصل بين : « ها » التى للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه مثل : هأنذا أشجع النصح ، وهأنذا تعمل الخير . وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد .

وقد يقع الفصل بغير الضمير قليلا — مع جوازه — كالقسم بالله فى مثل : ها — والله — ذا رجل محب لوطنه ، و « إن » الشرطية فى مثل : ها إن ذى حسنة

( ١ ) كما جاء فى حاشية الأمير على مقدمة كتاب : « المغنى » ولهذا إشارة فى ص ٣٣٧ .

( ٢ ) النص فى ص ١١٠ من كتاب تنزيل الآيات شرح شواهد الكشاف .

( ٣ ) كتاب : الذخيرة ، لابن بسام ، ج ٢ القسم الثانى .

( ٤ ) ج ١ ص ١٢٣ .

تَشَكَّرُ بِضَاعَفْ ثَوَابَهَا. وقد تعاد «ها» التنبيه بعد الفاصل للتقوية ... ، نحو :  
هَأَنتم هؤَلاء تخلصون .

\* \* \*

وينقسم المنفصل بحسب مواقفه من الإعراب إلى قسمين : أولهما ؛ ما يختص  
بمحل الرفع ، وثانيهما ما يختص بمحل النصب .

فأما الذى يختص بمحل الرفع [فأثنا عَشَرَ<sup>(١)</sup>] ، موزعة بين المتكلم ، والمخاطب  
والغائب ، على الوجه الآتى :

( أ ) للمتكلم ضميران ، «أنا» للمتكلم وحده ، و «نحن» للمتكلم المعظم  
نفسه ، أو معه غيره . ( و «أنا» هو الأصل ، و «نحن» هو الفرع )<sup>(٢)</sup> .

( ب ) للمخاطب خمسة ؛ أولها ؛ - وهو الأصل - : «أنت» ، للمفرد المذكر ،  
ثم الفروع : «أنت» للمخاطبة<sup>(٣)</sup> المؤنثة ، «وأنتما» للمذكر المثني المخاطب ،  
أو المؤنث المثني المخاطب ، «أنتم» لجماعة الذكور المخاطبين ، «وأنتن» لجماعة  
الإناث المخاطبات .

( ج ) للغائب خمسة ؛ أولها وأصلها : «هو» للمفرد الغائب . ثم فروعه :  
«هى»<sup>(٤)</sup> ، للمفردة الغائبة ، و «هما» للمثنى الغائب<sup>(٥)</sup> : و «هم» لجمع الذكور  
الغائبين ، و «هن» لجمع الإناث الغائبات<sup>(٦)</sup> ؛

( ١ ) وليس بين الضمائر المنفصلة ما هو مختص بمحل الجر أصالة ( انظر رقم ١ من الهامش التالى ) .  
( ٢ ) المراد بالفرع هنا : أن يكون الضمير دالا على معنى زائد لا يوجد فى الأصل . ذلك أن  
الأصل فى الضمير - عندهم - أن يكون لواحد مذكر ؛ سواء أكان الواحد متكلماً ، أم مخاطباً ، أم غائباً ،  
مثل : ( أنا ) فإ يكون دالا على أكثر من واحد ، أو يكون دالا على التأنيث فهو فرع .  
( ٣ ) راجع ما يختص بهذه التاء فى الضمير : «أنت» وفروعه ، وأنها للخطاب ، وليست للتأنيث  
برقم ٣ من هامش ص ٢١٧ .

( ٤ ) الأصل أن تكون الهاء فى : «هو» مضمومة ، وفى : «هى» مكسورة . ويجوز تسكينها  
بعد الواو ، أو : الفاء ؛ أو : ثم ، أو : اللام .

( ٥ ) وإذا كان لمؤنثين غائبتين جاز فى المضارع بعده أن يكون مبدؤاً بالتاء - وهى الأكثر - أو  
بالياء ؛ تقول : هما تفعلان ، أو هما يفعلان ؛ طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٧٧ و ١٨١ .

( ٦ ) ويصح فى المضارع بعده إن كان مسنداً لنون النسوة تصديره بالتاء وأولياءه نحو : الوالدات  
تحرصن أو يحرصن على راحة أولادهن وهن تحرصن أو يحرصن . . . ( انظر ص ١٨١ ) .  
وتجب ملاحظة  
الفرق الكبير بين الضمائر الثلاثة (ها - هم - هن) التى فى مركبة البنية أصالة ، ومنفصلة للرفع حتماً - ونظائرها  
التي سبقت فى آخر رقم ٣ .

فمجموع الضمائر المنفصلة المرفوعة اثنا عشر على التوزيع السالف<sup>(١)</sup>.  
وأما الضمائر التي تختص بمحل النصب فاثنا عشر ضميراً أيضاً ، كل منها مبدوء بكلمة : إيا<sup>(٢)</sup> .

فللمتكلم : « إياي » ، وهو الأصل ، وفرعه : « إيانا » للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره .

وللمخاطب المفرد « إياك » ، وهو الأصل . وفروعه : « إياك » ، للمخاطبة ، و « إياكما » ، للمثنى المخاطب ، مؤنثاً ، أو مذكراً ، و « إياكم » ، لجمع الذكور المخاطبين ، و « إياكن » لجمع الإناث المخاطبات .

وللغائب : « إياه » للمفرد الغائب . وفروعه : « إياها » للمفردة الغائبة ، و « إياهما » للمثنى الغائب بنوعيه ، و « إياهم » لجمع الذكور الغائبين ، و « إياهن » لجمع الإناث الغائبات .  
فللمتكلم اثنان ، وللمخاطب خمسة ، وللغائب خمسة . وليس هناك ضمائر منفصلة تختص بمحل الجر .

هذا ، وجميع الضمائر المنفصلة تشارك نظائرها المتصلة في الدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، فلكل ضمير منفصل نظير آخر متصل يماثله في معناه فالضمير « أنا » يماثل التاء ، والضمير « نحن » يماثل « نا » ، وهكذا ....

\*\*\*

وينقسم المستتر إلى قسمين :

( ١ ) وهذه الضمائر الاثنا عشر لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة . فأما استعمالها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضمير الجر أو النصب في بعض أساليب مسموعة يقتصر عليها ؟ . ومع أنها مسموعة يحسن ترك استعمالها ، لقيح وقعها على السمع . فن النيابة عن ضمير الجر : « ما أنا كأت ، ولا أنت كأتا » والقيح هنا بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر . ومن النيابة عن ضمير النصب وهو شاذ أيضاً قولهم : « يا أنت » وللإضطرار لوزن الشعر في مثل قول الشاعر : « ياليتني وهما تخلو بمنزلة . . . »  
فقد عطف ضمير « هما » الخاص بالرفع على الياء التي هي ضمير نصب .

لكن يكثر نيابتها عن الضمير المنصوب أو المحجور في حالة استعمالها للتوكيد ؛ مثل : سمعتك أنت تحبب ومرت بك أنت . وهو استعمال قياسي .

( ٢ ) سيجيء الكلام على إعراب « إيا » بملحقاتها المختلفة عند الكلام على كيفية إعراب الضمائر ( ص ٢٣٦ وما بعدها ) . وهي كثيرة الاستعمال في أسلوب : « التحذير » بصورة المتعددة التي سيجيء في بابها الخاص - ج ٤ ص ٩٧ م ١٤٠ - ومن أمثلته : إياك والنجمة ، فإنها تزرع الضغينة - إياك مواقف الاعتذار فإنها تجلبه للذة ، مضميعة للكرامة . . . ويصح : إياك من النجمة - إياك من مواقف الاعتذار . . .

أولهما : المستر وجوباً ، وهو الذى لا يمكن أن يحل محله اسم ظاهر<sup>(١)</sup> ، ولا ضمير منفصل ؛ مثل : « إني أفرح حين نشترك في عمل نافع » . فالفعل المضارع : « أفرح » ، فاعله ضمير مستر وجوباً ، تقديره : أنا . ولا يمكن أن يخلفه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ، إذ لا نقول : أفرح محمد — مثلاً — ولا أفرح أنا ، على اعتبار « أنا » فاعلاً ، بل يجب اعتبارها تأكيداً للفاعل المستر الذى يشابهها في اللفظ والمعنى .

كذلك الفعل المضارع : « نشترك » فاعله مستر وجوباً تقديره : « نحن » ولا يمكن أن يحل مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ؛ إذ لا نقول : « نشترك محمد » ولا : « نشترك نحن » على اعتبار كلمة : « نحن » فاعلاً ؛ لأنها لو كانت فاعلاً لوجب استتارها حتماً . ولكنها تعرب تأكيداً للضمير مستر يشابهها في اللفظ والمعنى .

وثانيهما : المستر جوازاً ، وهو الذى يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير البارز ؛ مثل : الطائر تحسرتك . النهر يتدفق . فالفاعل فيهما ضمير مستر جوازاً تقديره : هو ، إذ من الممكن أن نقول : الطائر تحرك جناحه ، والنهر يتدفق ماؤه : بإعراب كلمتي « جناح » و « ماء » فاعلاً للعامل الموجود وهو : « تحرك » و « يتدفق » . ومن الممكن كذلك أن نقول : الطائر ما تحرك إلا هو ، والنهر ما يتدفق إلا هو ... بإعراب الضمير البارز : « هو » فاعلاً للعامل الموجود .

والمستر بنوعيه لا يكون إلا مرفوعاً متصلاً — كما سبق — .

• • •

مواضع الضمير المرفوع المستر وجوباً . أشهر هذه المواضع تسعة<sup>(٢)</sup> :

( ١ ) لا يحل محله اسم ظاهر يرفع بهامله الذى في الجملة نفسها قبل أن يحل هذا الاسم الظاهر محل الضمير ، فلو قلنا : « نشترك محمد في عمل نافع » — لكان الكلام غير صحيح في تركيبه ؛ لأن كلمة : « محمد » لا تقع فاعلاً للفعل : « نشترك » ، الذى كان عاملاً للرفع في الضمير السابق « نحن » . ولو قلنا : « نشترك » « نحن » ، لكانت : « نحن » هذه تأكيداً للضمير المستر ؛ ولا يصح أن تكون فاعلاً مرفوعاً بالعامل الموجود ، وهو الفعل « نشترك » فالضمير المستر وهو « نحن » لم يصلح أن يحل محله اسم ظاهر ولا ضمير بارز بحيث يكون كل منهما معمولاً للفعل : « نشترك » .

( ٢ ) سرد ابن مالك من هذه المواضع أربعة في قوله :

ومن ضمير الرفع ما يستتر كافع ، أو افق : نغبط . إذ تشكر  
ويقول في الضمير البارز المنفصل المرفوع المحل (وهو الذى يقابل السابق) :

وذو ارتفاع وانفصال : « أنا » ، « هو » « وأنت » ... والفروع لا تشبهه =



١ - أن يكون فاعلاً لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكور ، مثل : « أسرع »  
لإنقاذ الصارخ ، وبادرْ إليه . بخلاف الأمر المخاطب به الواحدة ، نحو : قومي ،  
أو للمثنى بنوعيه ؛ نحو : قومَا ، أو الجمع بنوعيه ، نحو : قوموا ، وقمن . فإن هذه  
الضمائر تعرب فاعلاً أيضاً ، ولكنها ضمائر بارزة .

٢ - أن يكون فاعلاً<sup>(١)</sup> للفعل المضارع المبدوء ببناء الخطاب للواحد ؛ مثل :  
يا بُنَيَّ ، أتعرف متى تتكلم ومتى تسكت ؛ فتُحمدَ ؟ بخلاف المبدوء  
ببناء الخطاب للواحدة ؛ مثل : تتعلمين يا زميلة ، أو للمثنى بنوعيه ، مثل : أنتما  
تتعلمان . أو للجمع بنوعيه ؛ مثل : أنتم تتعلمون ، وأنن تتعلمن ؛ فإن كل هذه  
ضمائر رفع بارزة ؛ (إذ لا بد من إبرازها وإعرابها فاعلاً) ، وبخلاف المضارع  
المبدوء ببناء الغائبة ، فإنه مستتر جوازاً ؛ مثل : ألا تحت تقرأ<sup>(٢)</sup> .

٣ - أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بهمزة التكلم ؛ مثل : أحسنُ  
اختيار الوقت الذي أعملُ فيه فأبتنِ عملي ، وقول الشاعر :

لا أذودُ الطيرَ عن شجري قد بَلَوتُ المرَّ من ثمرِهِ

٤ - أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالنون ؛ مثل : نحب الخير ،

= أي : لا تشبه بغيرها ؛ بحيث يصعب تمييز بعضها من بعض . ويقول في الضمير البارز المنفصل  
المنسوب المحل :

ودُو انتصابٍ في انفصالٍ جُعلاً ؛ « إِيَّاي » ، والتفريع ليس مُشْكَلًا  
أي : جعل الضمير « إِيَّاي » مثلاً للضمير السالف ، وهو التكلم ، أما باقي فروعه الخمسة فمفرقتها  
سهلة ، وليست أمراً مُشْكَلًا .

(١) ومثل الفاعل : اسم الناسخ إذا كان هذا المضارع ناسخاً يرفع اسمه (كالمضارع المنق) :  
« لا تكون » في الاستثناء .

(٢) إذا كان المضارع مبدوءاً ببناء المخاطبة للمفردة ، أو لمثنائها ، أو جمعها فليست قازية للتأنيث ،  
وإنما هي علامة الخطاب المخفص ، لوجود ما يدل على التأنيث ؛ وهو الضمير المتصل بالفعل ؛ ومن الأمثلة  
أيضاً للمضارع المبدوء ببناء للخطاب لا للتأنيث : أنت يا زميلتي لا تعرفين العيب - أنتم يا زميلتي لا تعرفان  
العيب - أنن يا زميلاتي لا تعرفن العيب . بخلاف التاء التي تجيء للتأنيث في أول المضارع الذي يكون فاعله  
اسماً ظاهراً ، مؤنثاً ، للمفردة ، أو لمثنائها ، أو جمعها ، نحو : تتعلم عائشة - تتعلم العائشتان - تتعلم  
العائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة ، أو لمثنائها ؛ مثل : عائشة تتعلم - العائشتان  
تتعلمان . فإن كان فاعله ضميراً متصلاً بجمع الغائبات (أي : ذوات النسوة) فالأحسن - وليس بالواجب -  
تصديره بالياء لا بالتاء ؛ استثناء بنون النسوة في آخره ؛ نحو : الوالدات يبذلن الطاقة في حاية الأولاد ؛  
- طبقاً لما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٧ وص ١٨١ وسيجيء الكلام في ج ٢ ص ٧٥ م ٦٦ - باب : الفاعل - .

ونكره الأذى ؛ فنغوز برضا الله والناس .

٥ - أن يكون فاعلا للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء ؛ مثل : خلا عدا - حاشا . تقول : حضر السباح خلا واحداً - أو : عدا واحداً - أو : حاشا واحداً . ففاعل « خلا وعدا وحاشا » ضمير مستتر وجوباً تقديره : هو <sup>(١)</sup> . . .  
٦ - أن يكون اسماً مرفوعاً لأدوات الاستثناء الناسخة ؛ ( وهي : ليس ، ولا يكون ) <sup>(٢)</sup> . تقول : انقضى الأسبوع ليس يوماً . انقضى العام لا يكون شهراً . فكلمة « يوماً » و « شهراً » خبر للناسخ ، وهي المستثنى أيضاً . أما اسم الناسخ فضمير مستتر وجوباً تقديره : هو .

٧ - أن يكون فاعلا لفعل التعجب الماضي ؛ وهو : « أفعلّ » ؛ مثل : ما أحسن الشجاعة في الحق : « فأحسن » فعل ماضٍ للتعجب ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره ؛ هو . « يعود على : ما » .

٨ - أن يكون فاعلا لاسم فعل مضارع ، أو اسم فعل أمر ؛ مثل : أف من الكذب ؛ ( بمعنى : أتضجر جداً ) . وآمين ، ( بمعنى : استجب ) .  
٩ - أوفاعلا للمصدر النائب عن فعله الأمر ؛ مثل ؛ قياماً للزائر . فقياماً : مصدر ، وفاعله مستتر وجوباً ، تقديره : « أنت » ؛ لأنه بمعنى : قم .

فهذه تسعة مواضع <sup>(٣)</sup> ، هي أشهر المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوباً ، ولا يكون إلا مرفوعاً متصلاً - كما أشرنا من قبل . - أما الضمير المستتر في غير تلك المواضع فاستتاره في الأشهر <sup>(٣)</sup> - جائز ، لا واجب .

( ١ ) يعود على بعض مفهوم من الكلام السابق ؛ أي : خلا هو ، أي : بعضهم ، وسيجيء إيضاح هذا ، وبسط القول في المراد منه عند الكلام عليه في باب الاستثناء ( ج ٢ ) .  
( ٢ ) بصيغة المضارع « يكون » الذي للغائب ، وقيله . « لا » النافية دون غيرها - كما سيجيء في ج ٢ م ٨٣ ص ٣٢٨ باب « الاستثناء » .

( ٣ و ٣ ) يزيد عليها بعض النحاة : فاعل « نعم » و « بش » وأخواتهما . . . إذا كان ضميراً مفسراً بنكرة ، مثل : نعم رجلا عمر . ففاعل « نعم » ضمير مستتر تقديره : هو ، تفسره النكرة التي تعرب بعده تمييزاً ، وهي هنا : « رجلا » . لكن المعروف أن رأياً كوفياً يميز في « نعم » و « بش » وأخواتهما أن يبرز فاعلهما الضمير ؛ مثل : نعمتا رجلين حامد وصالح ، نعموا رجلا ؛ صالح ، وحامد ، وعلى . وقد يبرز وتجره الباء الزائدة نادراً - فلا يقاس عليه - ؛ مثل نعم بهم رجلا . فإن لاحظنا أن هذا الضمير قد يبرز في بعض الأحيان لم يكن من النوع المستتر وجوباً . وإن لاحظنا أن بروزه قليل أو نادر أمكن الإغضاء عن هذا ، وعددناه من المستتر وجوباً . ولكن الأول أحسن . . .

.....  
 .....

## زيادة وتفصيل :

يعرب الضمير المرفوع المستتر جوازاً :

( أ ) إِمَّا فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسماً لفعل ناسخ ، إذا كان الفعل في كل ذلك لغائب أو غائبة ؛ مثل : آيةُ المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان . ومثل قول شوق عن الصلاة : لو لم تكن رأس العبادات لعدت من صالحه العادات ، وقولهم : رب كلمة تجلب نعمة ، وأخرى تجرّ نقمة .

( ب ) وإما فاعلاً لاسم فعل ماض ، مثل : البحر هيهات ، بمعنى : يبعد جداً ، أى : هو .

ومن أمثلة ذلك أيضاً : شتان الصحة والضعف . بمعنى : افرق الحال بينهما جداً ، فالصحة فاعل . وتقول : الصحة والضعف شتان . أى : هما ، فالفاعل ضمير ، مستتر جوازاً ، تقديره : هما . وتقول : هيهات البحر هيهات . وشتان الصحة والضعف شتان . ففاعل « هيهات » الثانية ضمير مستتر جوازاً تقديره : « هو » يعود على البحر ، بشرط أن تكون الجملة المكونة من : « هيهات » الثانية وفاعلها توكيداً للجملة التي قبلها ؛ فيكون الكلام من توكيد الحمل بعضها ببعض . أما لو جعلنا لفظة : « هيهات » الثانية وحدها توكيداً للأولى فإنها لا تحتاج إلى الفاعل<sup>(١)</sup> ، ويكون الكلام من نوع توكيد اسم الفعل وحده بنظيره . واسم الفعل ؛ كالفعل إذا وقع أحدهما - وحده بدون فاعل - توكيداً لفظياً فإنه لا يحتاج لفاعل<sup>(٢)</sup> . وكذلك يقال في : « شتان » في الحالتين .

( ج ) وإما مرفوعاً لأحد المشتقات المحضة : ( كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، نحو : على نافع ، أو مكرم ، أو فَرِحَ ) ؛ ففي كل واحدة من هذه الصفات المشتقة ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : « هو »<sup>(٣)</sup> ويكون الضمير المرفوع بها فاعلاً ، إلا مع اسم المفعول ، فيكون نائب فاعل .

( ١ ) سيجىء في باب الفاعل ( ج ٢ ص ٦٦ ص ٧٠ ) بيان أفعال لا تحتاج لفاعل ، والرأى فيها .

( ٢ ) كما سيجىء في باب التوكيد ( ج ٣ ) .

( ٣ ) ولا بد أن يعود على غائب ؛ طبقاً للبيان الذي في « ط » من ص ٢٧٠ - كما سبقت الإشارة

في رقم ٤ من هامش ص ٢١٧ - .

.....  
.....

أما المشتقات غير المحضة (وهي التي غلبت عليها الاسمية المجردة من الوصف ، بأن صارت اسماً خالصاً لشيء) فإنها لا تتحمل ضميراً ؛ كالأبطح ، والأجرع من أسماء الأماكن ، ومثلهما : الأبيض ، والأرجب ، والمسعود ، والعالي . وهي أسماء قصور ، والمفتاح ، والمعلقة ، والملعب . . . . .

ومن المشتقات المحضة : « أفعل التفضيل »<sup>(١)</sup> . والغالب فيه أنه يرفع الضمير المستتر ، ولا يرفع الظاهر — قياساً — إلا في المسألة التي يسميها النحاة مسألة : « الكحل » وقد يرفعه نادراً — لا يقاس عليه — في مثل : مررت برجل أفضل منه أبوه ، بإعراب كلمة : « أبو » فاعلاً<sup>(٢)</sup> . وكذلك يرفع الضمير البارز نادراً في لغة من يقول : مررت برجل أفضل منه أنت ، بإعراب « أنت » فاعلاً ، حملاً لها على الفاعل الظاهر في مسألة « الكحل » . ولو أعرب « أنت » مبتدأ . خبره : أفضل ، لحاز ولم يكن أفعل التفضيل رافعاً للضمير .

بناء على ماتقدم نقول : لو لاحظنا أنه لا يرفع الظاهر إلا قليلاً ، ولا يرفع الضمير البارز إلا نادراً — فإن فاعله الضمير المستتر فيه يكون من نوع المستتر وجوباً ، مع الإغضاء عن تلك القلة والندرة وإغفال وجودهما ، وإن لاحظنا الواقع من غير إغفال للقلة والندرة قلنا : إنه مستتر جوازاً .

\*\*\*

تلخيص ما سبق من أنواع الضمائر :

( أ ) ينقسم الضمير باعتبار مدلوله إلى ثلاثة أقسام : متكلم ، ومخاطب ، وغائب .

( ب ) ينقسم الضمير باعتبار ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى قسمين : بارز ، ومستتر .

( ١ ) تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه مدون في بابہ الخاص بالجزء الثالث ، م ١١٢ .

( ٢ ) فلو أعربناها مبتدأ متأخراً وخبره « أفضل » ، لم يكن الإعراب ضعيفاً ، لأنها ليست مرفوعة بأفعل التفضيل . وكذلك كل إعراب مثل هذا .

.....  
 .....

## أقسام البارز

ينقسم الضمير البارز إلى قسمين : منفصل ، ومتصل .

( ٢ ) ينقسم الضمير البارز المنفصل باعتبار محله الإعرابي إلى :

١ - بارز منفصل في محل رفع ، وهو : اثنا عشر ضميراً ؛ للمتكلم اثنان ، هما : « أنا » وفروعه « نحن » . وللمخاطب : « أنت » وفروعه الأربعة . وللغائب : « هو » وفروعه الأربعة .

٢ - بارز منفصل في محل نصب ؛ وهو : اثنا عشر ضميراً ؛ للمتكلم اثنان « إياي » وفروعه « إيانا » . وللمخاطب « إياك » وفروعه الأربعة . وللغائب « إياه » وفروعه الأربعة .

ولا يوجد ضمير بارز منفصل في محل جر .

( ب ) ينقسم الضمير البارز المتصل باعتبار محله الإعرابي إلى ما يأتي :

٣ - بارز متصل في محل رفع ؛ وهو خمسة : التاء المتحركة - ألف الاثنين - واو الجماعة - ياء المخاطبة - نون النسوة .

٢ - بارز متصل صالح لأن يكون في محل نصب حيناً ، وفي محل جر حيناً آخر ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم ، والكاف ، والهاء <sup>(١)</sup> . . .

٣ - بارز متصل ، صالح لأن يكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، هو : « نا » ، ولا يوجد ضمير بارز متصل في محل نصب فقط ، أو في محل جر فقط .

## أقسام الضمير المستتر

( ١ ) مستتر وجوباً وله جملة مواضع ، أشهرها : تسعة <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ما إعراب كل واحد من الثلاثة لو حل في محل المبتدأ ، كأن يقع بعد « لولا » ؟ . . .  
 الجواب في « ب » من ص ٢٤١ .  
 ( ٢ ) سبقت في ص ٢٦٨ .

(ب) مستتر جوازاً وله مواضع غير السالفة .

\*\*\*

ويتضمن الرسم الآتي كل ما سبق .

مستتر		الضمير		بارز	مختص بمحل الرفع	
جوازاً	وجوباً	منفصل	متصل			
في غير التسعة	أشهر مواضعه تسعة	في محل نصب	في محل رفع	مشارك بين	↓	(١) التاء المتحركة
	وهو اثنا عشر :	وهو اثنا عشر :	وهو : (نا)	مشارك بين		(تُ)
	للتكلم اثنان :	للتكلم : أنا ، ونحن .	والمتكلم خمسة	والنصب والبحر		(٢) ألف الاثنين
	إيأى وإيأنا	والمخاطب خمسة	هي :	وهو ثلاثة		(٣) واو الجماعة
	والمخاطب خمسة :	إيأك ، وفروعه	أنت ، وفروعه .	المخاطبة		(٤) ياء المخاطبة
	وللفأب خمسة :	إيأه ، وفروعه	هو ، وفروعه	الكاف		(٥) نون النسوة
				الهاء		

\*\*\*

تقسيم آخر للضمير بحسب محله الإعرابي :

ينقسم إلى خمسة أقسام :

- ١ - مرفوع متصل .
- ٢ - مرفوع منفصل .
- ٣ - منصوب متصل .
- ٤ - منصوب منفصل .
- ٥ - مجرور ، ولا يكون إلا متصلاً .

\*\*\*

## المسألة ١٩ :

الضمير المفرد<sup>(١)</sup> ، والضمير المركب

الغرض من الضمير : ( الدلالة على المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب )<sup>(٢)</sup> ، ... مع الدلالة في كل حالة على الأفراد ، أو الثنية ، أو الجمع ، وعلى التذكير ، أو التأنيث . . .

( أ ) غير أن بعض الضمائر يقوم بهذه الدلالة مستقلاً بنفسه ، معتمداً على تكوينه وصيغته الخاصة به ، غير محتاج إلى زيادة تلازم آخره ؛ لتساعده في أداء مهمته ، فصيغته مفردة ( بسيطة ) وذلك كالياء ، والتاء ، والهاء ، في نحو : إني أكرمتُ من أكرمته . فالياء وحدها تدل على المتكلم المفرد مطلقاً<sup>(٣)</sup> ، وكذلك التاء في : « أكرمت » الأولى . أما التاء الثانية فتدل بذاتها على المخاطب المفرد ، المذكور أو المؤنث على حسب ضبطها ، وأما الهاء فتدل على المفرد المذكور الغائب . فكل ضمير من الثلاثة — وأشباهاها — كلمة واحدة ، انفردت بتحقيق الغرض منها — وهو الدلالة على التكلم ؛ أو الخطاب ، أو الغيبة ، مع التذكير أو التأنيث ، ومع الأفراد — دون أن تحتاج في تحقيق هذا الغرض إلى زيادة تلازم آخرها . ومثلها : « نحن » في : نحن نسارع للخيرات — فإنها لفظة واحدة في تكوينها ، وصيغة مستقلة بنفسها في أداء الغرض منها ؛ وهو : « التكلم مع الدلالة على الجمع ، أو على تعظيم المفرد ، ولم يتصل آخرها اتصالاً مباشراً بما يساعدها على ذلك الغرض .

( ب ) وبعضاً آخر من الضمائر يقوم بتلك الدلالة ؛ ولكن من غير أن يستقل بنفسه في أدائها ، بل يحتاج لزيادة لازمة تتصل بآخره ؛ لتساعده على أداء المراد ؛ فصيغته مركبة ، وتكوينه ليس مقصوراً على كلمة واحدة . وذلك

( ١ ) أى : الذى هو كلمة واحدة ، وليس كلمتين أو أكثر ، ويسمونه : « البسيط » .

( ٢ ) كما عرفنا في ص ٢١٧ .

( ٣ ) أى : سواء أكان مفرداً مذكراً ، أم مؤنثاً .

مثل الضمير : « إِيَّاءَ » فإنه لا يبدل على شيء مما سبق إلا بعد أن تلحقه زيادة في آخره ؛ تقول : إِيَّاي - إِيَّاكَ - إِيَّاكُمَا - إِيَّاكُم - إِيَّاكُنَّ . . . ولولا هذه الزيادة ما أذى مهمته ، ومثله : أنت ، تقول : أنْتَا ، أنْتُمْ ، أنْتُنَّ . . . وهكذا .

\* \* \*

### كيفية إعراب الضمير بنوعيه : المستتر والبارز

قلنا<sup>(١)</sup> : إن الضمائر كلها مبنية . . . ؛ فعند إعرابها لا بد أن نلاحظ أمرين : أولهما : موقع الضمير من الجملة ، أهو في محل رفع ؛ ( كأن يكون مبتدأ في مثل : أنت أمين ) ، أم في محل نصب ؛ ( كأن يكون مفعولا به في مثل : زارك الصديق ) ؛ أم في محل جر ؛ ( كأن يكون مضافا إليه في مثل : كتابي مثل كتابك ) ؟ . . .

ثانيهما : حالة آخر الضمير ؛ أساكنة هي ؛ مثل : أنا ، أم متحركة مثل : التاء في : أحسنت ؟ .

فلماذا عرفنا هذين الأمرين أمكن إعراب الضمير بعد ذلك ؛ فإذا كان الضمير مبنياً على السكون فقد يكون في محل رفع ؛ لأنه مبتدأ في مثل : أنا مسافر ، أو لأنه فاعل في مثل : « نا » من « سافرنا » وقد يكون في محل نصب ؛ لأنه مفعول به . مثل : « نا » في حامد « أكرمنا » . وقد يكون في محل جر في مثل : « نا » من أقبل علينا . . . وهكذا باقى مواضع الرفع ، والنصب ، والجر .

وإذا كان الضمير متحركاً فإنه يبنى على نوع حركة آخره ؛ فيبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، على حسب تلك الحركة . ويكون معها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة - كما سبق - ، أهو مبتدأ ، أم فاعل ، أم مفعول ، أم مضاف إليه . أم غير ذلك ، فكلمة : « نحن » في مثل : ( نحنُ أصدقاء ) ، مبنية على الضم في محل رفع ؛ لأنها مبتدأ . والكاف في مثل : ( أكرمكَ الوالد ) ، مبنية على الفتح في محل نصب ، لأنها مفعول



به<sup>(١)</sup>، والهاء في مثل : (محمد قصدتُ إليه) ؛ مبنية على الكسر في محل جر . . . وهكذا يقال في كل ضمير يتكون من لفظة واحدة لا يتصل بآخرها زيادة ، كالتى أشرنا إليها من قبل .

فإن كان الضمير غير مقتصر على نفسه بل في آخره تلك الزيادة<sup>(٢)</sup> اللازمة مثل : (إياك - إياكم - إياكن - أنت - أنتما - أنتم - أنتن) فإن الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتمية معاً عند الإعراب ، وعدّهما بمنزلة كلمة واحدة ، بحيث لا نعتبر أن الضمير في : «إياكم ، و . . .» وفي «أنما ، و . . .» هو كلمة : «إيا» وحدها ، «وأن» وحدها . . . وأن الكاف ، أو التاء ، حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما بعدها حرف دال على التثنية ، أو على جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، فمن المستحسن رفض هذا التجزئ رفضاً قاطعاً ، وأن نتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة : «إيا» مع ما يصحبها لزوماً هما معاً : «الضمير» ، وأنهما في الإعراب كلمة واحدة<sup>(٣)</sup> . وكذلك : «أنما» وباقي الفروع .

وهذا الرأي الحسن الواضح يناسبنا اليوم ؛ لما فيه من تيسير وتخفيف ، واختصار ، وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها ؛ فتقول في كل من : أنت - أنتما - أنتم - أنتن - إياك - إياكم - إياكن . . . ، ونظائرها - إن الكلمة كلها بملحقاتها ضمير مبنى على كذا في محل كذا<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

- 
- (١) انظر ما يتصل بحكم هذه الكاف في رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ ثم في ص ٢٣٨ .  
 (٢) هي الزيادة التي تتصل بآخر الضمير : «إيا» . سبق بيانها في ص ٢٢٧ ومثلها الزيادة التي تتصل بآخر الضمير : «التاء» ، سبق بيانها في رقم ٣ من هامش ص ٢٢١ .  
 (٣) وهذا هو المذهب الكوفي ، كما نص عليه «العُكْبَرِيُّ» في كتابه المسمى : «إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب» ، والقراءات في جميع القرآن» - ج ١ ص ٤ - .  
 (٤) لهذا نظير في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

.....  
 .....

## زيادة وتفصيل

( ١ ) . وقوع « الكاف » حرف خطاب متصرف .  
 قد يتعين أن تكون « الكاف » حرف خطاب مبنياً ؛ فلا محل له من الإعراب <sup>(١)</sup>  
 ( أى : أنه لا يكون ضميراً ) وفي هذه الحالة يتعين أن يكون متصرفاً على حسب  
 المخاطب تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . . . . وفيما يلي أشهر المواضع  
 غير التي سبقت <sup>(٢)</sup>

١ - فى مثل : أَرَأَيْتَكَ الحديقةَ ، هل طاب ثمرها مبكراً ؟ . أَرَأَيْتَكَ  
 الزراعةَ ؛ أتغنى عن الصناعة ؟ . ومعنى « أَرَأَيْتَكَ » : أخبرنى ؛ الحديقة . . .  
 أخبرنى الزراعة . . . وإليك الإيضاح :

كاف الخطاب الحرفية قد تتصل بآخر الفعل : « رأى » الذى فاعله تاء المخاطب ؛  
 فيصير « أَرَأَيْتَكَ » بشرط أن تسبقه همزة الاستفهام ، وأن يحىء بعد الكاف اسم منصوب ،  
 ثم جملة استفهامية <sup>(٣)</sup> . وهو فعل ماض . فاعله التاء المتصلة بآخره ، المبنية على الفتح  
 دائماً ، فى محل رفع . لأنها فاعل . وتقع بعدها « الكاف » حرف خطاب ؛ يتصرف  
 وجوباً - فى هذه الصورة وفروعها الآتية - على حسب المخاطبين <sup>(٤)</sup> ، ولا تتصرف  
 التاء . . . فنقول للمخاطبة : أَرَأَيْتَكَ . وللثنى بنوعيه : أَرَأَيْتَكُمَا ، وللجمع المذكر :  
 أَرَأَيْتَكُم ، وللجمع المؤنث : أَرَأَيْتَكُن . ومعنى « أَرَأَيْتَكَ » : أخبرنى ، كما سبق .  
 وهى جملة إما منقولة من : رأيت ، بمعنى : « عرفت » ، أو بمعنى : أبصرت ؛  
 فيحتاج فعلها لمفعول واحد فى الحالتين ، وإما منقولة من : « رأيت بمعنى : عِلِمْتُ » ؛  
 فيحتاج إلى مفعولين . وسواء أكانت منقولة من هذه أم من تلك فإنها فى أصلها  
 جملة خبرية بمعنى ما تقدم . ثم صارت بعد النقل وبعد أن لازمتها همزة الاستفهام

( ١ و ١ ) سبقت أنواع من الكاف الحرفية فى رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ .

( ٢ ) كما أشرنا لهذا فى : ٢ - رقم ٥ من هامش ص ٥ وفى ص ١٥ .

( ٣ ) راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ .

.....  
.....

جملة إنشائية . طلبية ، لها معنى جديد ؛ هو ؛ أخْبِرْنِي ، ( أى : طلب الاستخبار وهو : طلب معرفة الخبر ) . وعلى أساس هذين الاعتبارين يكون إعراب ما يأتي بعدها ؛ فإن لاحظنا أن أصلها : « عَرَفْتَ ، أو أَبْصَرْتَ » — كان الاسم المنصوب بعدها مفعولاً به لفعلها ، وتكون الجملة الاستفهامية بعدها مستأنفة . وعلى اعتبار أن أصلها : « عِلِمْتُ » يكون ذلك الاسم المنصوب بعدها مفعولاً به أول ، وتكون جملة الاستفهام التي بعده في محل نصب ، تغنى عن المفعول الثانى . وإن لاحظنا حالتها الحاضرة ، وأنها الآن جملة إنشائية طلبية ؛ بمعنى « أخْبِرْنِي » ، ولم نلتفت إلى الأصل الأول — فإن الاسم المنصوب بعدها يكون منصوباً على نزع الخافض (١) ، والجملة الاستفهامية بعده مستأنفة ؛ فكأنك تقول فى الأمثلة السابقة وأشباهها : أخبرنى عن الحديقة ؛ هل طاب ثمرها مبكراً ؟ أخبرنى عن الزراعة ؛ أتغنى عن الصناعة ؟ وجدير بالتنويه أن الاستعمال السابق لا يكون إلا حين نطلب معرفة شيء له حالة عجيبة ؛ وأن يكون بالصورة المنقولة عن فصحاء العرب ؛ فيبدأ الأسلوب — كما قلنا — بهمزة الاستفهام ؛ يتلوها جملة : « رأيتك » ؛ فاسم منصوب ؛ فجملة استفهامية تبين الحالة العجيبة التي هي موضع الاستخبار . فلا بد أن يشمل الأسلوب على هذه الأمور الأربعة ، مرتبة على حسب ما ذكرنا . غير أن الاستفهام فى الجملة المتأخرة قد يكون ظاهراً كما مثل ؛ وقد يكون مقدراً هو وجملته ؛ كما فى قوله تعالى : « رأيتك هذا الذى كَرَّمْتَ عَلَى » ، لنز آخرتن « ... إلخ . فالتقدير : « رأيتك هذا الذى كَرَّمْتَ عَلَى » ، لِمَ كَرَّمْتَهُ عَلَى ؟ .

وقد يحذف الاسم المنصوب الذى بعد : « رأيتك » إذا كان مفهوماً ؛ نحو قوله تعالى : « قل رأيتكم إن أناكم عذاب الله » . أى : قل رأيتكم المعارضين إن أناكم عذاب الله .

هذا إن قصد الاستخبار والتعجب — أما إن بقى الفعل « رأى » من « رأيت »

( ١ ) توضيحه وبيان حكمه فى ج ٢ ص ١٦٠ م ٧١ ( طريقة تعدية الفعل الثلاثى اللازم ) .

على أصله اللغوي الأول بمعنى : « عرفت » أو بمعنى : « أبصرت » أو بمعنى : « علمت » وجاءت قبله همزة الاستفهام في الحالتين فإن « التاء » اللاحقة به تتصرف ، وتعرب فاعلاً ، وتعرب « الكاف » المتصلة به ضميراً مفعولاً به . وتتصرف على حسب حال المخاطب ؛ فتقول : « أرايتك ذاهباً » أرايتك ذاهبة » ، أرايتكما ذاهبتين ، أو : ذاهبتين ، أرايتكم ذاهبين ، أرايتكن ذاهبات فتكون « الكاف » وحدها ، أو هي وما اتصلت به من علامة تثنية أو جمع — ضميراً مفعولاً به أول : والاسم المنصوب بعد ذلك هو المفعول الثاني . « هذا إذا كانت : « رأى » بمعنى : « عليم » التي تنصب مفعولين . أما إذا كانت « رأى » تنصب مفعولاً واحداً فالضمير هو مفعولها ، والاسم المنصوب بعده حال .

وسيجيء في أول الجزء الثاني تفصيل الكلام على الفعل : « رأى » من <sup>(١)</sup> ناحية معناه وتعديته إلى مفعول أو أكثر .

٢ — في اسم الفعل الذي يقوم معنى وعملاً مقام فعل لا ينصب مفعولاً به ، ومن المسموع : حسيهَلْ ؛ بمعنى : أقبل . والنَّجاء <sup>(٢)</sup> . بمعنى : أسرع . ورؤيدَ ، التي بمعنى تمهل ... ؛ فقد ورد عن العرب قولهم : حسيهَلْكَ ، والنَّجاء لك ، ورؤيدَكَ . . . ؛ « فالكاف » هنا حرف خطاب يتصرف على حسب المخاطبين ، — كشأنه في كل الصور المعروضة هنا — ، ولا يصح أن يكون ضميراً مفعولاً به لاسم الفعل ؛ لأن هذه الألفاظ من أسماء الأفعال لا تنصب مفعولاً به ؛ لأنها تقوم معنى وعملاً مقام أفعال لا تنصب مفعولاً به . وكذلك لا يصح أن تكون « الكاف » ضميراً في محل جر مضافاً إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ؛ فلا يكون واحد منها مضافاً <sup>(٣)</sup> .

٣ — في بعض أفعال مسموعة عن العرب يجب الاقتصاد عليها ؛ منها : الفعل « أبصر » في مثل ؛ أبصرك محمدأ ، بمعنى : أبصر محمدأ ، ولا يمكن أن تكون الكاف هنا مفعولاً به ؛ لأن هذا الفعل لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ؛ وقد نصبه ؛ ونعني به : « محمدأ » ولأن فعل الأمر لا ينصب ضميراً للمخاطب الذي يتجه إليه الأمر . ومنها الفعل « ليس » في مثل : لستك محمدأ مسافراً .

ومنها : « نِعِم وبشس » في مثل : نعمك الرجل محمود ، وبشسك الرجل سليم . . . ؛

(١) في باب : « ظن وأخواتها » ص ٥٥ م ١٠ مناسبة له ، ثم تنمة هامة في ص ١٣ ثم في باب « أعلم وأرى » من ذلك الجزء .

(٢٠٢) راجع ما سبق في ص ٧٨ وفي رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ .

.....  
.....

لأن كلاً من الفعلين وذلك « نِعَم » و « بَشَس » لا ينصب مفعولاً به <sup>(١)</sup>.

ومثل : حَسَبَ في قَوْلِهِمْ : جَنَّتْ ، وما حَسِبْتَكَ أَنْ تَجِيءَ ؛ لأن الكاف لو أعربت ضميراً لكانت المفعول الأول « لحَسَبَ » ، وإمكان المفعول الثاني هو المصدر المؤول ( أَنْ تَجِيءَ ) ويترتب على ذلك أن يكون المصدر المؤول خبراً عن الكاف ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر ( لأن مفعولاً : حسب ؛ أصلهما المبتدأ والخبر ) وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبراً عن الكاف ترتب عليه الإخبار بالمعنى عن الجثة ؛ وهو ممنوع عندهم في أغلب الحالات <sup>(٢)</sup>.

٤ - بعض حروف مسموعة يجب الإقتصار عليها ؛ مثل : كَلَّأَ ، بَلَّأَ ، تقول : كَلَّأَكَ ، أَنْتَ لَا تُخْلِفُ الوَعْدَ ؟ . ويسألُ سائل : أَلَسْتُ صاحبَ فضلٍ عليك ؟ فتجيب : بَلَّأَكَ . أى : بلى لك . ( بمعنى أنا موافق لك في أنك صاحب فضل ) .

...

( ب ) كيف نعرب الضمير الواقع بعد : « لولا » إذا كان من غير ضمائر الرفع ؟ وكيف نعرب الضمير الواقع بعد : « عسى » إذا كان من غير ضمائر الرفع أيضاً ؟  
أشرنا في رقم ٢ من ص ٢٣٣ إلى أن « ياء » المتكلم ، و « كاف » الخطاب ، و « هاء » الغائب ، ضمائر مشتركة بين محلي النصب والجر ، ولا تكون في محل رفع . فما إعراب كل منها إذا وقع بعد كلمة : « لولا » الامتناعية التي لا يتبع بعدها إلا المبتدأ ؛ مثل : لولاي ما حضرت - لولاك أسافرت . - الطائفة سريعة ؛ لولاها لتأخرت ، وفضل الطيران عظيم ؛ لولاه لاحتملنا مشقات عظيمة . . . فما إعراب هذا الضمير الواقع بعد : « لولا » في الأمثلة السابقة وأشباهاها ؟

نعيد ما سبق <sup>(٣)</sup> ، وهو أن أبسر وأوضح ما يقال في الضمائر الثلاثة أنها في أصلها لا تقع في محل رفع . لكنها تصلح بعد « لولا » خاصة أن تقع في محل رفع ؛ فيعرب كل ضمير منها مبتدأ مبنياً على الحركة التي في آخره ، في محل رفع ،

(١) سيجىء هذا في بابهما الخاص ( ج ٣ م ١١٠ ص ٢٥٢ ) .

(٢) هو ممنوع على سبيل الحقيقة ، لا المجاز - وسيجىء البيان في ج ٢ م ٦٠ ص ١٢ - باب : « ظن وأخواتها » .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

...  
 وخبره محذوف « وهذا الرأي — فوق يسره ووضوحه — يؤدي إلى النتيجة التي ترى إليها الآراء الأخرى ، من غير تعقيد — وفي مقدمتها : رأى سيبويه الذي يجعل : « لولا » في هذه الأمثلة وأشباهاها حرف جر شبيه بالزائد » . وما بعدها مجرور بها لفظاً مرفوع محلاً ؛ لأنه مبتدأ . ونكتني بالإشارة إلى تعدد الآراء من غير تعرض لتفاصيلها المرهقة المدونة في المطولات .

وكنلك قلنا فيما مضى : إذا وقع ضمير من تلك الثلاثة بعد « عسى » التي للرجاء ( والتي هي من أخوات كان ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : عساي أن أدرك المراد ، أو : عساني ، أو : عساك أن توفق في عمل الخير . وعساه أن يرشد إلى الصواب . . . ) — فخير ما يقال في إعرابها : أن « عسى » حرف رجاء ؛ بمعنى : « لعل » تنصب الاسم وترفع الخبر ، وليست فعلاً من أخوات كان . وهذا أيسر وأوضح من باقي الآراء الأخرى الملتوية<sup>(١)</sup> .

...

#### ( ح ) ضمير الفصل :

من أنواع لضمير نوع يسمى : « ضمير الفصل »<sup>(٢)</sup> . وهو من الضمائر السابقة ، ولكن له أحكام خاصة ، ينفرد بها . وإليك أمثلة توضحه ، وتبين أثره :

١ — « الشجاع الناطق بالحق ينبغي رضا الله » . ما المعنى الأساسي الذي نريده من هذا الكلام ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه ؟ . أهو : الشجاع ينبغي رضا الله ؟ . فتكون جملة : « ينبغي رضا الله » ركنًا أساسيًا في الكلام ؛ لأنها خبر ، لا يتحقق المعنى الأصلي إلا بوجوده وانضمامه إلى المبتدأ ( كلمة : « الشجاع » ) وما عداها ما فليس أساسيًا ، وإنما هو زيادة تخدم المعنى الأصلي وتكمله ( فتعرب كلمة الناطق : صفة ) ... أم أن المعنى الأساسي هو : « الشجاع ، الناطق بالحق » . فكأننا نتحدث عن الشجاع ، ونعرفه بأنه : الناطق بالحق ؛ فتكون كلمة :

( ١ ) انظر ما يتصل بهذا في « د » من ص ٦٢٦ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ . وما بعده .

( ٢ ) أو : ضمير العماد ، أو : الدعامة . . . كما سيجيء البيان في ص ٢٤٢ .

« الناطق » ، هي الأساسية والضرورية التي يتوقف عليها المعنى المطلوب ؛ لأنها خبر لا يستقيم المعنى الأصلي ولا يتم بدونه ، وما جاء بعدها فهو زيادة تكميلية ؛ تستخدم المعنى الأصلي من غير أن يتوقف وجوده عليها ، ومن الممكن الاستغناء عنها . الأمران جائزان ، على الرغم من الفارق المعنوي بينهما . ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود قرينة توجه لهذا دون ذاك .

لكن إذا قلنا : « الشجاع — هو — الناطق بالحق ، ينبغي رضا الله » . فإن الأمر يتغير ؛ بسبب وجود الضمير : « هو » ؛ فيتعين المعنى الثاني وحده ، ويمتنع الأول ، ويزول الاحتمال الذي كان قائماً قبل مجيء الضمير .

٢ — « إن الزعيم الذي ترفعه أعماله تمجده أمته » . ما المعنى الأساسي في هذا الكلام ؟ . أهو تعريف الزعيم بأنه : « الذي ترفعه أعماله » فيكون هذا التعريف ركناً أساسياً في الكلام ، لا يمكن الاستغناء عنه بحال . وما بعده متمم له ، وزيادة طارئة عليه ، يمكن الاستغناء عنها . وتعرب « الذي » اسم موصول خبر « إن » . . . أم هو القول بأن : « الزعيم تمجده أمته » ؟ . فتكون هذه الجملة الفعلية أساساً في الفائدة الكلامية لا يقوم المعنى إلا بها ، « لأنها خبر » ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كامة الزعيم ، وما عداها فزيادة طارئة لا أصيلة ( وتعرب كامة : « الذي » اسم موصول ، صفة ) ؟

الأمران متساويان ؛ بصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح ؛ لعدم وجود قرينة مرجحة . لكن إذا قلنا : « إن الزعيم — هو — الذي ترفعه أعماله » امتنع الاحتمال الثاني . وتعين المعنى الأول ، بسبب وجود الضمير الدال على أن ما بعده هو الجزء الأساسي المتمم للكلام ، وأن الغرض الأهم هو الإخبار عن الزعيم بأنه : « الذي ترفعه أعماله » . ( فتكون كلمة : « الذي » هي الخبر ، وليست صفة ) وما عدا ذلك فزيادة فرعية غير أصيلة في تأدية المراد .

٣ — « ليس المحسن المنافق بإحسانه ، يخفى أمره على الناس » . فما المعنى الأصيل . في هذا الكلام ؟ أهو القول بأن المحسن لا يخفى أمره على الناس ؛ فيكون نفي « الخفاء » هو الغرض الأساسي ، وما عداه زيادة عرضية ( وتعرب كلمة : « المنافق » صفة ) ؟

أم القول بأنه : ( ليس المحسن ، المنافق بإحسانه ) ؟ . فن كان متافقاً بإحسانه فلن يسمى : محسناً . فقد نفينا صفة الإحسان عن المنافقين ، فتكون كلمة « المنافق »

... ..  
... ..

جزءاً أصيلاً في تأدية المعنى ؛ ( لأنها خبر « ليس » ) وما عداها تكملة طارئة .  
الأمران جائزان ، إلا إذا قلنا ليس المحسن - هو - المنافق ؛ فيتعين المعنى  
الثاني وحده ؛ لوجود الضمير : « هو » ، القاطع في أن ما بعده هو الأصيل ، وهو  
الأساسي في إتمام المعنى ؛ لأنه خبر .

٤ - يقول النحاة في تعريف الكلام : « الكلام . اللفظ ، المركب ،  
المفيد ... » أتكون كلمة : « اللفظ » أساسية في المعنى المراد ؛ لأنها خبر ، أم غير  
أساسية ؛ لأنها بدل من « الكلام » ، وما بعدها هو الأساسي ؟ الأمران متساويان .  
فإذا أتينا بكلمة : « هو » تعين أن تكون كلمة « اللفظ » خبراً ، لا بدلاً<sup>(١)</sup> .

فالضمير - هو - وأشباهه يسمى : « ضمير الفصل » ؛ لأنه يفصل في الأمر  
حين الشك ، واختفاء القرينة ... ؛ فيرفع الإبهام ، ويزيل اللبس ؛ بسبب  
دلالة على أن الاسم بعده هو الخبر لما قبله ؛ من مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ،  
وليس صفة ، ولا بدلاً ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى  
الأساسي ، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها ، لا عن الخبر . وفوق ذلك كله  
يفيد في الكلام معنى الحصر والتخصيص ( أى : « القصر » المعروف في البلاغة ) .  
تلك هي مهمة ضمير الفصل . لكنه قد يقع أحياناً بين ما لا يحتمل شكاً  
ولا لبساً ؛ فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق ، وتأكيده معناه بالحصر .  
والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميراً ؛ كقوله تعالى : « وكنا نحن الوارثين » ،  
وقوله تعالى : « ... كنت أنت الرقيب عليهم » ، وقوله تعالى : « إن ترن أنا أقتل »  
منك ما لا وولداً فعسى ربي أن يؤتيني ... » ، ففي المثال الأول قد توسط ضمير  
الفصل « نحن » بين كلمتي : « نا » و « الوارثين » ، مع أن كلمة : « الوارثين »  
خبر « كان » منصوبة بالياء ، ولا تصح أن تكون صفة<sup>(٢)</sup> ، إذ لا يوجد موصوف  
غير « نا » التي هي ضمير ، والضمير لا يوصف . وفي المثال الثاني توسط ضمير  
الفصل ( أنت ) بين « التاء » و « الرقيب » ، مع أن كلمة : « الرقيب » منصوبة ؛  
لأنها خبر ( كان ) ولا تصح أن تكون صفة للتاء<sup>(٣)</sup> ، لأن الضمير لا يوصف

(١) ومثل هذا - تماماً - يصح في قوله تعالى في سورة الأنفال : ( وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو  
الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء .. ) بنصب كلمة : « الحق » في القراءة المعروفة المعتادة اليوم .  
(٢ و ٣) ولا تاباً آخر ، لأنها منصوبة ، والمتبوع هنا ( هو : نا ) في محل رفع .



— كما قلنا — وكذلك الشأن في المثال الثالث الذى توسط فيه ضمير الفصل « أنا » بين « الياء » <sup>(١)</sup> وكلمة : « أقل » التى هى المفعول الثانى للفعل : « ترى » ولا يصح أن تكون صفة للياء ، لأن الضمير لا يوصف . و . و . وهكذا وقع ضمير الفصل قبل ما لا يصلح صفة ، بل قبل ما لا يصلح صفة ، ولا تابعا من التوابيع أو المكملات .

وإذا كان البصريون يسمونه : « ضمير الفصل » فالكوفيون يسمونه بأسماء أخرى تتردد أحيانا في كتب النحو ؛ فبعضهم يسميه : « عمادا » ؛ لأنه يعتمد عليه في الالتهاء إلى الفائدة ، وبيان أن الثانى خبر لا تابع ، ولا مكمل آخر . وبعضهم يسميه : « دعامه » ؛ لأنه يدعم الأول ، أى : يؤكد ، ويقويه ؛ بتوضيح المراد منه . وتخصيصه ، وتحقيق أمره ، بتعيين الخبر له ، وإبعاد الصفة ، وباقي التوابيع ، وغيرها ؛ إذ تعيين الخبر يوضح المبتدأ ، ويبين أمره ، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى .

### شروط ضمير الفصل :

يشترط فيه ستة شروط : ( اثنان فيه مباشرة ، واثنان في الاسم الذى قبله ، واثنان في الاسم الذى بعده ) . فيشترط فيه مباشرة :

١ — أن يكون أحد ضامائر الرفع المنفصلة .

٢ — أن يكون مطابقاً للاسم السابق في المعنى ، وفي التكلم ، والخطاب ، والغيبية ، وفي الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، وفي التذكير ، والتأنيث ، كالأمثلة السابقة ، ومثل : « العلم هو الكفيل بالرقى ، يصعد بالفرد إلى أسنى الدرجات . والأخلاق هى الحارسة من الزلل ، تصون المرء من الخطل » — « النيران هما المضيئان فوق كوكبنا ، يسبجان في الفضاء » — « العلماء هم الأبطال ؛ يحتملون في سبيل العلم ما لا يحتمله سواهم » — « الأمهات هن البانيات مجد الوطن ، يقمن الأساس ويرفعن البناء » . . . وهكذا ، فلا يجوز : كان محمود أنت الكريم ، ولا ظننت محموداً أنت الكريم : لأن الضمير « أنت » ليس معناه معنى الاسم السابق « محمود » ، ولا يدل عليه ؛ فلا يكون فيه التأكيد المقصود من ضمير

.....  
.....

الفصل ، ولا يحقق الغرض . وكذلك لا يجوز : كان المحمودان أنت الكريمان .  
ولا إن هنداً هو المؤدبة ، وأمثال هذا مما لا مطابقة فيه . . .

ويشترط في الاسم الذى قبله :

١ - أن يكون معرفة .

٢ - وأن يكون مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ؛ كاسم « كان » وأخواتها ؛ واسم « إن » وأخواتها ؛ ومعمول « ظننت » وأخواتها . كالأمثلة السابقة ، ومثل : « الوالد هو العامل على خير أسرته ، يراقبها ، والأم هي الساهرة على رعاية أفرادها ، لا تغفل » - « كان الله هو المنتقم من الطغاة ، لا يهملهم » - « إن الصناعة هي العماد الأقوى في العصر الحديث ، تنمو عندنا » - « وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً » .

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفة ؛ لتشابههما في المعنى ؛ إذ الخبر صفة في المعنى - بالرغم من اختلاف كل منهما في وظيفته وإعرابه ، وأن الخبر أساسى في الجملة دون الصفة - . فالإتيان بضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمة ، ويجعلها خبراً ، وليست صفة ، لأن الصفة والموصوف لا يفصل بينهما فاصل إلا نادراً . نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة ، ولكنه قليل ، أما مع الصفة فكثير .

ويشترط في الاسم الذى بعده :

١ - أن يكون خبراً لمبتدأ ، أو لما أصله مبتدأ - كالأمثلة السالفة .

٢ - أن يكون معرفة ، أو ما يقاربها<sup>(١)</sup> في التعريف « وهو : أفعل التفضيل

المجرد من أل والإضافة ، وبعده : من » .

فلا بد أن يتوسط الاسم الذى بعد ضمير الفصل بين معرفتين ، أو بين

معرفة وما يقاربها . ومن أمثلة ذلك غير ما تقدم .

١ - العالم هو العامل بعلمه ؛ ينفع نفسه وغيره .

٢ - إن الثروة هي المكتسبة بأشرف الوسائل ؛ لا تعرف دنساً ، ولا تقرب خسة .

٣ - ما زالت الكرامة هي الواقية من الضعة ، تدفع صاحبها إلى المحامد .

وتجنبه مواقف الذل .

( ١ ) في الصفحة الآتية ليوضح هذا ، وسببه .

.....  
 .....  
 .....

ومن أمثلة توسطه بين معرفة وما يقاربها :

- ١ - النبيل هو أسرع من غيره لداعى المروءة ، يلبي من ينادى .
- ٢ - الشمس هي أكبر من باقى مجموعتها ؛ لا تغيب .
- ٣ - الموت فى الحرب أكرم من الاستسلام ، والاستسلام هو أقبح من الهزيمة لا يُمحى عاره .

فلا يصح اعتباره ضمير فصل فى مثل : كان رجل هو سباق أشواط ؛ لعدم وجود المعرفتين معاً . ولا كان رجل هو السباق ؛ لعدم وجود المعرفة السابقة ؛ ولا كان محمد هو سباق أشواط ؛ لعدم وجود المعرفة الثانية ، أو ما يقاربها .

أما اشتراط أن يكون ما قبله معرفة فلأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة ، وفيه تأكيد ؛ فوجب أن يكون المدلول السابق الذى يؤكد هذا الضمير معرفة ، كما أن التأكيد كذلك ، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً ؛ لأنه لا يقع بعده - غالباً - إلا ما يصح وقوعه نعتاً للاسم السابق . ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة . ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين .

أما ما قارب المعرفة - وهو أفعل التفضيل المشار إليه - فإنه يشابه المعرفة فى أنه مع « مين » لا يجوز إضافته ، ولا يجوز دخول « أل » عليه ؛ فأشبه العلم من نحو : محمد ، وصالح ، وهند . فى أنه - فى الغالب - لا يضاف ، ولا تدخل عليه « أل » . هذا إلى أن وجود ( من ) بعده يفيد تخصيصاً ، ويكسبه شيئاً من التعيين والتحديد يقربه من المعرفة <sup>(١)</sup> .

## إعراب ضمير الفصل :

أنسب الآراء وأيسرها هو رأى الذى يتضمن الأمرين التالين :

- ١ - أنه فى الحقيقة ليس ضميراً « بالرغم من دلالة على التكلم ، أو الخطاب . أو الغيبة » ؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية ؛ لا يعمل شيئاً ؛ فهو مثل « كاف الخطاب » فى أسماء الإشارة . وفى بعض كلمات أخرى ؛ ( مثل : ذلك ، وتلك ، والنجاءك ، وقد سبقت الإشارة إليها فى هذا الباب ) <sup>(٢)</sup> . فن أنسب أيضاً تسميته :

(١) هكذا قالوا ، ولا داعى لشيء من التعليل ؛ لأن السبب الحقيقى هو استعمال العرب ليس غير ، ومجىء كلامهم مشتقاً على ضمير الفصل بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما شابهها .

(٢) فى رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ - وفى ص ٢٣٨ وما يليها .

... ..  
... ..

« حرف الفصل » ، ولا يحسن تسميته : « ضمير الفصل » إلا مجازاً ؛ بمراعاة شكله وصورته الحالية ، وأصله قبل أن يكون لمجرد الفصل .

٢ - أن الاسم الذى بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله ، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود ؛ فيجرب الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه ؛ فكأنه غير موجود ؛ لأنه حرف مهمل ، ( أى : لا يعمل ) ، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبراً ، ولا غيرهما من أحوال الأسماء . وإذا كان غير عامل فإنه لا يؤثر في غيره تأثيراً إعرابياً ، على الرغم من فائدته التى اقتضت وجوده .

لكن هناك حالة يكون فيها اسماً ، ويجب إعرابه وتسميته فيها : « ضمير الفصل » ؛ وهى نحو : « كان السَّبَّاقُ هو على » <sup>(١)</sup> ( برفع كلمة : السَّبَّاق ، وكلمة : على ) . حيث لا مفر من اعتبار : « هو » ضميراً مبتدأ ، مبنياً على الفتح فى محل رفع ، وخبره كلمة : « على » المرفوعة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر : « كان » ، وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبراً منصوباً لكان . ومثل هذا يقال فى كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثانى بالأول بصلة إعرابية إلا من طريق اعتبار الضمير بينهما اسماً له محل إعرابى مبتدأ ( على نحو ما تقدم ) أو غيره . وإن اتباع ذلك رأى الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره ، لكنه يربحنا من تقسيم مرهق ، وتفصيل غنيف يردده أصحاب الآراء الجدلية ، متمسكين بأنه ضمير ، وأنه اسم إلا فى حالات قليلة . من غير أن يكون لآرائهم مزية تنفرد بها دون سواها ، وسنعرض بعض تفريعاتهم ليأخذ بها من يشاء ، وليستعين بها على فهم الأوجه الإعرابية الواردة فى صور قديمة مأثورة مشتملة على ذلك الضمير .

إنهم يقولون إن ضمير الفصل اسم ؛ فلا بد له - كباقي الأسماء - من محل إعرابى ، إلا إذا تعذر الأمر ؛ فيكون اسماً لا محل له من الإعراب كالحرف ، أو هو حرف . ويرتبون على هذا الأصل فروعاً كثيرة معقدة ، ويزيدها تعقيداً كثرة

(١) وهذا من الأمثلة التى تخل فيها الضمير عن مهنة الفصل وتجرد لتقوية الاسم السابق ،

.....  
.....  
الخلاف فيها ، وإليك أوضح هذه التفريعات . ( ونحن في غنى عن أوضحها وغير  
الأوضح بما اقترحنه من التيسير المفيد ) :

١ - « العقل هو الحارس » : إذا كان الاسم الواقع بعد ضمير الفصل مرفوعاً  
جاز في الضمير أن يكون مبتدأ ثانياً خبره الاسم المتأخر عنه ؛ وهو : « الحارس »  
والجملة منهما معاً خبر المبتدأ الأول : ( العقل ) .

ويجوز عندهم شيء آخر : أن يكون ضمير الفصل اسماً مهماً ، ( أى : لا يعمل ،  
ولا محل له من الإعراب ) أو حرفاً ؛ فكأنه غير موجود في الكلام ؛ فيعرب ما بعده على  
حسب حاجة الجملة من غير اعتبار لوجود ذلك الضمير ؛ فتكون كلمة : « حارس »  
هنا مرفوعة خبر المبتدأ ، لكنهم يفضلون إعرابه مبتدأ ثانياً ؛ لكيلا يقع الضمير  
مهماً لا محل له من الإعراب من غير ضرورة .

ومثل ذلك يقال مع « إن وأخواتها » ؛ مثل : إن محمداً هو الحارس ، لأن  
الاسم الذي بعد الضمير مرفوع .

٢ - « كان محمد هو الحارس » « ظننت محمداً هو الحارس » .

إذا وقع ضمير الفصل بعد اسم ظاهر مرفوع . وبعده اسم منصوب - لم يجوز  
في الضمير عندهم إلا اعتباره اسماً مهماً ، لا محل له من الإعراب ، كالحرف ،  
أو هو حرف . وما بعده في الحالتين خبر كان ، أو مفعول ثان للفعل : « ظن »  
أو أحد أخواتهما . أما إذا كانت كلمة : « الحارس » وأشباهها مرفوعة ( لأنه يجوز  
فيها الرفع ) فالضمير عندئذ مبتدأ ، وما بعده خبر له ، والجملة منهما في محل  
نصب خبر : « كان » ، أو مفعولاً ثانياً للفعل : « ظن » ، أو لأخواتهما<sup>(١)</sup> .

٣ - « كنت أنت المخلص » ، إذا توسط ضمير الفصل بين اسمين ، السابق  
منهما ضمير متصل مرفوع ، والمتأخر اسم منصوب - جاز في ضمير الفصل أن  
يكون اسماً لا محل له من الإعراب ، كالحرف ، أو هو حرف ، وما بعده يعرب على  
حسب حاجة ما قبله ، فهو هنا منصوب خبر كان . وجاز في ضمير الفصل أن

( ١ ) يقول سيبويه إن كثيراً من العرب يحملون « هو » وأخواته في هذا الباب اسماً مبتدأ ،  
وما بعده مبنياً عليه ( أى : خبره ) وحكى عن « رؤية » أنه كان يقول : أظن زيداً هو خير منك . وحكى  
أن كثيراً من العرب كانوا يقولون ؛ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون . ( راجع كتاب سيبويه ،  
ج ١ ص ٣٩٥ ) .

.....  
.....

يكون تأكيداً لفظياً للتاء ( لأن الضمير المنفصل المرفوع يؤكد كل ضمير متصل ؛  
وتكون كلمة : « المخلص » خبراً لكان منصوباً .

٤ — إذا كانت كلمة « المخلص » في المثال السابق مرفوعة وليست منصوبة وجب  
في ضمير الفصل أن يكون مبتدأ خبره كلمة : « المخلص » ، والجملة منهما في  
محل نصب خبر « كان » . ومثل هذا يقال في كل ما يشبه الفروع السابقة .

وهناك فروع وأحوال أخرى متعددة ، نكتفي بالإشارة إليها ، إذ لا فائدة من  
حصرها هنا بعد أن اخترنا رأياً سهلاً يريحنا من عنائها . فن شاء أن يطلع عليها  
فليرجع إليها في المطولات<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( د ) ضمير الشأن ، أو : ضمير القصة ، أو : ضمير الأمر ، أو : ضمير  
الحديث ، أو : ضمير<sup>(٢)</sup> المجهول . . .

من الضمائر نوع آخر له كل الأسماء السالفة ، والاسم الأول أشهر ، فالذى  
يليه — وله أحكام محدودة . وفيما يلي البيان :

كان العرب الفصحاء — ومن يحاكيهم اليوم — إذا أرادوا أن يذكروا جملة  
( اسمية ، أو فعلية ) ، تشتمل على معنى هام ، أو غرض فخم ، يستحق توجيه  
الأنفاس والنفوس إليه — لم يذكروها مباشرة ، خالية مما يدل على تلك الأهمية  
والمكانة ؛ وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها ؛ ليكون الضمير — بما فيه من إبهام<sup>(٣)</sup>  
وتركيز ، ولا سيما إذا لم يسبقه مرجعه — مثيراً للشوق ، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه ،  
باعثاً للرغبة فيما يبسط تركيزه ؛ فتجئ الجملة بعده ؛ والنفس متشوقة لها ، مقبلة عليها ،  
في حرص ورغبة . فتقديم الضمير ليس إلا تمهيداً لهذه الجملة الهامة . لكنه يتضمن  
معناها تماماً ، ومدلوله هو مدلولها ؛ فهو بمثابة رمز لها ، ولحظة أو إشارة توجّه إليها .

(١) كشرح الفصل ج ٥ ص ١٠٩ ، وكالمع ص ٦٨ ، بحث : « ضمير الفصل » ،  
والمعنى : ج ٢ ص ٩٦ بحث : « شرح حال الضمير المسى : فصلاً وعماداً » . . .

(٢) في ص ٢٥٢ بيان السبب في كل تسمية . وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٥٩ بيان المراد من  
« المجهول » .

• (٣) معنى الإبهام موضع في رقم ٣ من هامش ص ٥٢ .

.....  
.....

ومن أمثلة ذلك :

١ — أن يتحدث فريق من الأصدقاء عن غنى افتقر ، فيقول أحدهم :  
وارحمته ! ! لم يبق من ماله شيء ، فيقول الثاني : حسبته أن أنفقه في سبيل الخير .  
ويقول الثالث : من كان يظن أن هذه القناطر تنفد من غير أن تدخر منها  
شيئاً يصونه من ذل العاقبة ، وجحيم البؤس ؟ . فيقول الرابع متأوهاً : يا رفاق ،  
« هو : الزمان غدار ، وهى : الأيام خائنة » .

فالغرض الذى يرمى إليه الرابع من كلامه : ( بيان غدر الزمان ، وخيانة الأيام .  
أو : تقلب الزمان ) . وهو غرض هام ، لما يتضمن من عبرة ، وموعظة ، والتماس عذر  
للصديق . وقد أراد أن يدل على أهميته . ويوجه النفس إليه ، فهد له بالضمير ؛  
« هو » و « هى » من غير أن يسبقه شيء يصلح مرجعاً ؛ ليشير الضمير بإبهامه هذا ،  
وتركيذه ، شوق النفس . وتطلعها إلى ما يجيء بعده . وتوجه بشغف إلى ما سيذكر .  
ولن يزيل غموض الضمير ويوضح المراد منه إلا الجملة التى بعده ؛ فهى التى تفسره ؛  
وتخليه ؛ فهو رمز لها . أو كناية عنها . وهى المفسرة للرمز . المبينة لمدلول الكناية .  
والرمز ومفسره . والكناية ومدلولها — من حيث المعنى شيء واحد ( ولذلك  
يعرب الضمير هنا مبتدأ ، وتعرب الجملة خبراً عنه من غير رابط ؛ لا تحادها في  
المعنى ) . ومثل ما سبق نقول في بيت الشاعر :

هو : الدهر ميلاد . فشغل . فأتم فذكر كما أبقى الصدى ذاهب الصوت

٢ — أن تسير في حديقة . فأتته . بهيجة . فتستهويك ؛ فتقول : « إنه —  
الزهر ساحر » « إنها — الرياحين رائعة » ، أو : « إنه — يسحرنى الزهر » « إنها —  
تروعنى الرياحين » . . . فقد كان في نفسك معنى هام . وخاطر جليل — هو :  
« سحر الزهر » ، أو : « روعة الرياحين » . فأردت التعبير عنه بجملة اسمية أو فعلية .  
ولكنك لم تذكر الجملة إلا بعد أن قدمت لها بالضمير (في كالمى : إنه ... إنها ... )  
لما في الضمير — ولا سيما الذى لم يسبقه مرجعه — من إبهام وإيحاء مركزين ؛  
يثيران في النفس شوقاً وتطلعاً إلى استيضاح المبهم ، وتفصيل المركّز . وهذا  
عمل الجملة بعده . فإنها تزيل إبهامه ، وتفسر إيحاءه ، وتبسط تركيزه ؛ فتقبل  
عليها النفس ، متشوقة ، متفتحة .

... ..  
... ..

٣ - يشتد البرد في إحدى الليالي ، وتعصف الرياح ؛ فيقول أحد الناس :  
هذا برد قارس ، لم أشهده قبل اليوم في بلادنا ، فيقول آخر : لقد شهدت مثله  
كثيراً ، ولكن عصف الرياح لم أشهده . ويحاذلها ثالث ، فيقول : « هو : نظام  
الكون ثابت » و « إنه : الجو خاضع لقوانين الطبيعة » و « إنها : الطبيعة ثابتة  
القوانين » فالضمير ( هو ... والهاء ... وها ) رمز وإيحاء إلى الجملة الهامة التالية التي  
هي المدلول الذي يرمى إليه ، والغرض الذي يتضمنه . فكلاهما في المعنى سواء .

فكل ضمير من الضمائر التي مرت في الأمثلة السابقة - ونظائرها - يسمى  
عند جمهرة البصريين : « ضمير الشأن » . وهو : « ضمير يكون في صدر جملة  
بعده ؛ تفسر دلالاته ، وتوضح المراد منه ، ومعناها معناه » .

ولإنما يسمونه « ضمير الشأن » لأنه يرمز للشأن ، أي : للحال التي يراد الكلام  
عنها ، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة . وهذه التسمية أشهر تسمياته ، وأكثر  
الكوفيين يسمونه : « الضمير المجهول » ؛ لأنه لم يسبقه المرجع الذي يعود إليه ، ويسمى  
عند بعض النحاة : « ضمير القصة » ، لأنه يشير إلى القصة « أي : المسألة التي  
سيتناولها الكلام » ، كما يسمى أيضاً : ضمير الأمر ، وضمير الحديث ؛ لأنه يرمز  
إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده ، والذي هو موضوع الكلام ، والحديث المتأخر عنه .  
ولهذا الضمير أحكام ؛ أهمها : ستة ، وهي أحكام يخالف بها القواعد  
والأصول العامة ؛ ولذلك لا يلجأ إليه النحاة إذا أمكن اعتباره في سياق جملته نوعاً  
آخر من الضمير<sup>(١)</sup> .

أولها : أنه لا بد أن يكون مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ، ثم دخل عليه ناسخ ؛  
كأمثلة السابقة . ومثل : « قل هو : الله أحد » ؛ فقد وقع في الآية مبتدأ .

(١) راجع المفتي ج ٢ في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر . وشرح المفصل ج ٢ ص ١١٤  
وكذلك حاشية الصبان في باب : « كان » عند الكلام على قول ابن مالك :

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا اَنْوَ اِنْ وَقَعَ مُوَهِّمٌ مَا اسْتَبَانَ اَنَّهُ اِمْتَنَعَ



.....  
.....

أو مثل قول الشاعر :

وما هو من بئسوا الكلوم<sup>(١)</sup> ويُنْتَقَى به ناثبات الدهر — كالدائم البُخْل

فقد وقع اسماً لـ « ما » الحجازية . ومثل قول الشاعر :

عَلِمْتُهُ : « الحقُّ لا يخفى على أحد » فكنُ مُحِقّاً تَنَلَّ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ

ثانيها : أن تكون صيغته للمفرد ؛ فلا تكون للمثنى ، ولا للجمع ، مطلقاً ، والكثير

أن تكون للمفرد المذكور ، مراداً به الشأن ، أو : الحال ، أو : الأمر . ويجوز أن تكون

بلفظ المفردة المؤنثة عند إرادة القصة ، أو : المسألة ؛ وخاصة إذا كان بعده في الجملة

مؤنث عمدة<sup>(٢)</sup> ؛ كقوله تعالى : « فإذا هي ؛ شاخصة<sup>(٣)</sup> أبصار الذين كفروا » ،

وكقوله تعالى : « فإنها ؛ لا تَعْمَى الأبصار ، ولكن تَعْمَى القلوبُ التي في

الصدور » . ومثل : « هي ؛ الأعمال بالنيات » و « هي ؛ الأم مدرسة » .

ثالثها : أنه لا بد له من جملة تفسره ، وتوضح مدلوله ، وتكون خبراً له — الآن

أو بحسب أصله<sup>(٤)</sup> — مع التصريح بجزأَيها ؛ فلا يصح تفسيره بمفرد ، بخلاف غيره

من الضمائر ، ولا يصح حذف أحد طرفي الجملة ، أو تقديره .

رابعها : أن تكون الجملة المفسرة له متأخرة عنه وجوباً ، ومرجعه يعود على

مضمونها<sup>(٥)</sup> ، فلا يجوز تقديمها كلها ، ولا شيء منها عليه ؛ لأن المفسر لا يجيء

قبل المفسر ( أى : أن المفسر لا يجيء قبل الشيء الذي يحتاج للتفسير ) .

خامسها : أنه لا يكون له تابع ؛ من عطف ، أو توكيد ، أو بدل ، أما النعت

(١) الكلوم : الجروح . المفرد : كَلِمٌ .

(٢) وقد اشترط — بحق — أكثر البصريين هذا الشرط لتأنيثه ، والمعدة — كما عرفنا — : جزء أساسي في الجملة لا يمكن الاستغناء عنه ؛ كالمبتدأ ، وكالخبر ، أو : ما أصله المبتدأ أو الخبر . وكالفاعل ونائبه .

(٣) متجهة في الفضاء ممتدة ؛ لا تتحرك ولا تتغير .

(٤) كأن يسبقها ناسخ . ومن هذه النواسخ : « أن » المخففة من الثقيلة ، و « كأن » المخففة كذلك — كما سيحىء في ص ٦٧٣ و ٦٨١ — في باب « إن » .

(٥) من هنا نعلم أن : « ضمير الشأن » لا يكون له مرجع متقدم يوضحه ؛ وإنما مرجعه يجيء بعده وهو مضمون الجملة التي تليه ؛ فهي التي توضحه وتفسره . فلو كان الذي يفسره مفرداً لم يكن ضمير الشأن . ففي مثل عرفته علياً ، أو : ربه طالباً — لا يكون الضمير هنا للشأن ، وإنما هو ضمير يعود على متأخر . وعودة ضمير الشأن على متأخر إحدى المسائل التي يصح فيها إرجاع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وسيجيء بيانها ، في « و » ص ٢٥٨ ومنها : « ضمير الشأن » في ص ٢٦١ .

فهو فيه كغيره من أنواع الضمير ؛ لا يكون لها نعت ، ولا تكون نعتاً لغيرها .  
سادسها : أنه إذا كان منصوباً — بسبب وقوعه مفعولاً به لفعل ناسخ ينصب  
مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر — وجب إبرازه واتصاله بعامله ؛ مثل : ظننته « الصديق  
نافع » — حسبته « قام أخوك » — فالهاء ضمير الشأن في موضع نصب ؛ لأنها  
المفعول الأول للفعل : « ظن » والجملة بعدها في محل نصب ، هي المفعول الثاني له .  
أما إذا كان مرفوعاً متصلاً . وعامله فعل ، فإنه يستتر في هذا الفعل ،  
ويستكنّ فيه ؛ مثل : ليس خلق الإنسان نفسه . ففي « ليس » — في رأى ابن  
مالك — ضمير مستتر حتماً ؛ لأن « ليس ، وخلق » فعلان من نوع واحد ؛  
لأنهما ماضيان . ووقوع الفعل معمولاً تالياً مباشرة<sup>(١)</sup> لعامله الفعل الذى من نوعه ،  
قليل جداً في فصيح الكلام . . . فلا بد من اسم يرتفع بالفعل « ليس<sup>(٢)</sup> » ،  
ولذلك كان اسمها ضميراً مستتراً فيها<sup>(٣)</sup> . ومثله قولهم : « كان على عادل » — وكان  
أنت خير من محمد — . . . ففي « كان » في الحالتين ضمير مستتر تقديره :  
« هو » أى : الحال والشأن ، . . . ويعرب اسمها لها ، والجملة بعده مفسرة له ،  
وهي خبر « كان » . وهكذا غيره من المأثور ، أو مما يجاريه ؛ كقول الشاعر :

إذا متّ كان ( الناس صنفان ) ؛ شامت وآخر مُشْنٍ<sup>(٤)</sup> بالذى كنت أصنع  
ومثله :

هي الشفاء لدائى لو ظفرت بها وليس منها ( شفاء الداء مبذول )  
ففي « كان ، وليس » ضمير للشأن مستتر ، تقديره : « هو » يفسره الجملة

( ١ ) أى : بغير فاصل بينهما .

( ٢ ) إلا على اعتبارها حرف نفي لا يعمل ، وهو هنا حسن . ولهذا الأسلوب صلة بما يجيء عن الأخبار  
في ص ٩٧ ؛ ومزيد لإيضاح هام يجيء في باب : « كان » حيث الكلام على الفعل : « ليس » — ص ٥٥٩ .  
( ٣ ) ومن هذا ما مثل به « المبرد » من قولهم : « ليس لقدم العهد يفضل القائل ، ولا لحدثان عهد  
يُهمّهم المصيب . ولكن يعطى كل ما يستحقه » ( والمراد بقدم العهد : كبر السن . ومعنى يهتمهم : يُعظم ) .  
( ٤ ) مادح .

.....  
.....

الواقعة بعده خبراً للناسخ ؛ وهى : ( الناس صنفان ) و ( شفاء الداء مبذول ) (١) .

ومما يجب التنبيه له أن الأساليب السالفة — ونظائرها — لا تكون صحيحة معدودة من الأساليب المشتعلة على ضمير الشأن إلا إذا كانت صادرة من خبير بأصول اللغة ، مدرك للفروق بين التراكيب ، ولأثرها فى المعانى المختلفة ، وأنه صاغ هذا الأسلوب المشتعل على ضمير الشأن صياغة مقصودة لتحقيق الغرض المعنوى الذى يؤدى به . ولولا هذا لصارت اللغة عبثاً فى تراكيبها ، ينتهى إلى فساد فى معانيها . ولا شك أن حسن استخدام هذا الضمير ، وتمييزه من غيره لا يخلو من عسر كبير .

\* \* \*

( هـ ) مرجع الضمير (٢) :

الضمائر كلها لا تخلو من إبهام (٣) وغموض — كما عرفنا (٤) — سواء أكانت للمتكلم ، أم للمخاطب ، أم للغائب ؛ فلا بد لها من شىء يزيل إبهامها ، ويفسر غموضها . فأما المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام ؛ فهو حاضر يتكلم بنفسه ، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة . وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف ؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد ؛ فلا بد لهذا الضمير من شىء يفسره ، ويوضح المراد منه . والأصل فى هذا الشىء المفسر الموضح أن يكون

( ١ ) رفع كلمة : « صنفان » وكلمة : « مبذول » وعدم نصبهما — فى كلام العرب الفصيح ، ومن يحاكيه — دليل على أنهما خبرا المبتدأ ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، واسمها ضمير الشأن ، المستتر فى الناسخ .

( ٢ ) قد يكون المرجع متعدد — كما سيبنى — فى ص ٢٦١ — .

( ٣ ) المراد بالإبهام هنا : معناه اللغوى ، وهو : الخفاء والغموض ؛ فإن من يسمع : « نحن » — مثلاً — لا يدرك المدلول كاملاً ؛ أهو : نحن العرب ، أم نحن الأدباء ، أم نحن الزراع ... . وبسبب هذه الشائبة من الغموض ، ولا سيما إذا كان كان كان الضمير للغائب ، ولم يوجد ما يوضحه ، ويجب الاختصاص — أو غيره — لإزالتها ؛ وللإختصاص باب مستقل يبنى فى ج ٤ .

أما النعاة فيطلقون « الإبهام » على نوعين من الأسماء دون غيرها ؛ هما : أسماء الإشارة ، وأسماء الموصول وله معنى خاص فيها . وهم يفرقون بين الضمير والمجهول ؛ على الوجه الذى سنبينه فى « ج » من ص ٣٣٨ ورقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .

( ٤ ) فى « د » من ص ٢٥٠ .

... ..  
... ..

— في غير ضمير الشأن<sup>(١)</sup> — متقدماً على الضمير ، ومذكوراً قبله<sup>(٢)</sup> لبيان معناه أولاً ، ويكشف المقصود منه ، ثم يجيء بعده الضمير مطابقتاً<sup>(٣)</sup> له ؛ — فيما يحتاج للمطابقة ؛ كالتأنيث والإفراد وفروعهما . . . — فيكون خالياً من الإبهام والغموض . ويسمى ذلك المفسر الموضح : « مرجع الضمير » .  
فالأصل في مرجع الضمير أن يكون سابقاً على الضمير وجوباً . وقد يهمل هذا الأصل لحكمة بلاغية ستجىء<sup>(٤)</sup> . ولهذا الأقدم صورتان .

(١) أما ضمير الشأن فرجعه إلى مضمون الجملة المفسرة له ، المتأخرة عنه ، — طبقاً لما سلف في ص ٢٥٣ ، ولما يجيء في رقم ٦ من ص ٢٦١ .

(٢) الغالب أن يكون المتقدم المذكور هو — في مكانه — أقرب شيء للضمير يصلح مرجعاً ؛ ولذا يقولون إن الضمير يعود على أقرب مذكور ، إلا إن كان قبله متضايقان ، والمضاد ليس كلمة « كل » ولا « جميع » فالأكثر رجوعه إلى المضاد دون المضاف إليه ( راجع الصبان ج ١ ، باب المغرب والمبني ، عند الكلام على : « كلا وكلتا » ) .

فإن كان المضاف هو كلمة : « كل » أو « جميع » فالغالب عودته على المضاف إليه ، ( كما نص عليه الصبان عقب الموضع السالف . — وسيجىء في : « ز » من ص ٢٦١ — وله أمثلة أخرى في رقم ٢ من هامش ص ٤٦٤ — ) .

ويشترط لعودته على أقرب مذكور ألا تقوم قرينة تدل على أن المرجع هو لغير الأقرب ، فإن وجدت وجب النزول على ما تقتضيه — ، كالثبات معها في كل الحالات ؛ إذ عليها وحدها المعول ، ولها الأفضلية — ، ففى مثل : عاونت فتاة من أسرة تاريخها مجيد ، يعود الضمير على : « أسرة » ؛ لأنها أقرب مرجع للضمير ، ولا يصح بمقتضى الأصل السالف عودته إلى : « فتاة » بخلاف : عاونت فتاة من أسرة مجاهدة ، فقدت عائلها وهى طفلة ، فالضائر عائدة على : فتاة . مراعاة لما يقتضيه المعنى .

ومثل : اعتنيت بغلاف كتاب تخيرته . فالضمير عائد على المضاف ؛ مراعاة للأكثر ، بخلاف : تخيرت غلاف كتاب صفحاته كثيرة ، لقيام القرينة الدالة على عودته للمضاف إليه . . ( وستجىء إشارة للحكم السالف في مناسبة أخرى من ص ٢٦١ عند الكلام على تعدد المراجع ) .

وإذا حذف المضاف الذي يصح حذفه ، جاز — وهو الأكثر — عدم الالتفات إليه عند عودة الضائر ونحوها مما يقتضى المطابقة ، فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود ، مع أنه محذوف . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : « وكمن من قرية أهلكتنا فجاءها بأسنا بياتا ، أوهم قائلون ) ، والأصل : وكمن من أهل قرية ؛ فرجع الضمير : « ها » مؤنثاً إلى « القرية » ؛ ورجع الضمير : « هم » مذكراً ؛ لاعتبار المحذوف وملا حظته . ولا تناقض بين الاثنين ؛ لأن الوقت مختلف . ( وتفصيل هذا الحكم مع عرض أمثله المختلفة مدون في باب الإضافة ج ٣ ص ١٦٠ م ٩٦ ) .

(٣) لهذه المطابقة ضوابط مفصلة في : « ح » من ص ٢٦٢ وهى ضوابط هامة ، تدل على أن المطابقة قد يلاحظ فيها شيء يتصل بالمرجع أحياناً كما يتبين من الضابط « ٧ » ص ٢٦٥ . . .

(٤) في « و » من ص ٢٥٨ .

.....  
.....  
الأولى : التقدم اللفظي أو الحقيقي ؛ وذلك بأن يكون متقدماً بالفظه وبرتبه<sup>(١)</sup> .  
معاً : مثل : الكتابُ قرأته ، واستوعبتُ مسائله .

والأخرى : التقدم المعنوي ويشمل عدة صور ؛ منها :

١ - أن يكون متقدماً برتبه مع تأخير لفظه الصريح ، مثل نسق حديقته المهندس . فالحديقة مفعول به ، وفي آخرها الضمير ، وقد تقدمت ومعها الضمير على الفاعل مع أن رتبة الفاعل أسبق . ومثل قول المتنبي يتنزل :

كأنها الشمس يُعَي كَفَّ قابضه شعاعها ، ويراه الطرف مقرباً والأصل : يعي شعاعها كَفَّ قابضه . فالضمير عائد على الفاعل المتأخر لفظاً لا رتبة .

٢ - أن يكون متقدماً بالفظه ضمناً ، لا صراحة ، ويتحقق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمن معنى المرجع ، ويرشد إليه ؛ ويشترك معه في ناحية من نواحي مادة الاشتقاق . مثل قوله تعالى : « اعدلوا » ؛ هو أقرب للتقوى « فإن مرجع الضمير : « هو » مفهوم من « اعدلوا » ؛ لأن الفعل يتضمنه ، ويحتويه ، ويدل عليه ، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه ؛ إنه « العدل » المفهوم ضمناً من قوله : « اعدلوا » واللفظان : « اعدلوا » و « العدل » مشتركان في أصل المعنى العام . وفي ناحية من مادة الاشتقاق .

ومثل هذا : « من صدق فهو خير له ، ومن كذب فهو شر عليه » فرجع الضمير في الجملة الأولى : « الصدق » ، وهذا المرجع مفهوم من الفعل : « صدق » . كما أن مرجع الضمير في الجملة الثانية هو « الكذب » ، وهو مفهوم من الفعل : « كذب » وكلا الفعلين قد اشتمل على المرجع ضمناً ؛ لا صراحة لاشتراكهما مع المرجع الصريح في أصل معناه ، وفي ناحية من أصل الاشتقاق ... ومن ذلك أن تقول للمصانع : أنقن ؛ فهو سبب الخير والشهرة . أى : الإيتقان ، وتقول للجندى : اصبر ؛ فهو سبب النصر ، أى : الصبر<sup>(٢)</sup> .

(١) التقدم اللفظي أن يكون المرجع مذكوراً نصاً قبل الضمير ؛ مثل : الوالد فضله عيم . والتقدم في الرتبة أن يكون ترتيب المرجع في تكوين الجملة متقدماً على الضمير ، وسابقاً عليه ؛ بحسب الأصول والقواعد العربية ؛ فرتبة الفاعل متقدمة على المفعول ، ورتبة المبتدأ سابقة على الخبر ، ورتبة المضاف قبل المضاف إليه . . . وهكذا . . .

(٢) ومن ذلك قوله تعالى : « واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين » . =

٣- أن يسبقه لفظ ليس مرجعاً بنفسه ، ولكنه نظير للمرجع ( أى : مثيله وشريكه فيما يدور . بشأنه الكلام ) ، مثل : لا ينجح الطالب إلا بعمله ، ولا ترسب إلا بعملها . أى : الطالبة . ومثل قوله تعالى : ( وما يُعَمِّرُ من مُعَمَّر ولا يُنْقِصُ من عُمره إلا في كتاب . . . ) ، أى : من عمر مُعَمَّر آخر .

٤- أن يسبقه شيء معنوي ( أى : شيء غير لفظي ) يدل عليه ، كأن تجلس في قطار ، ومعك أمتعة السفر ، ثم تقول : يجب أن يتحرك في مياعده . فالضمير « هو » - فاعل المضارع : « يتحرك » - والضمير « الهاء » لم يسبقهما مرجع لفظي ، وإنما سبقهما في النفس ما يدل على أنه القطار . وقد فهم من الحالة المحيطة بك ، المناسبة للكلامك ، وهذه الحالة التي تدل على المرجع من غير ألفاظ تسمى : « القرينة المعنوية » أو « المقام »<sup>(١)</sup> .

ومثل هذا أيضاً أن تقول لمن ينظر إلى مجلة حسنة الشكل : إنها جميلة ، وقراءتها نافعة . فالضمير « ها » راجع إلى المجلة ، مع أن هذا المرجع لم يذكر بلفظ صريح ، أو ضمني ، أو غيرهما من الألفاظ ، ولكنه عرف من القرينة الدالة عليه . ومثله أن تتجه إلى الشرق صباحاً فتقول : أشرق ، أو تتجه إلى الغرب آخر النهار ، فتقول : « غَرَبَت » . أو : تَوَارَتْ بالحجاب ، تريد الشمس في الحاليتين ، من غير أن تذكر لفظاً يدل عليها . ومثله : أن تقف أمام آثار مصرية فاتنة ، فتقول : ما أبرعهم في الفنون . تريد قدماء المصريين . . . وهكذا .

\*\*\*

( و ) عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة :

عرفنا المواضع التي يكون مرجع الضمير فيها متقدماً تقدماً لفظياً ( أى :

= فالضمير في : « إنها » راجع إلى الاستعانة المفهومة من « استمعينوا » عند من يرى ذلك . ومنه قول الشاعر :

إِذَا نُهِىَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ : وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافٍ

أى : جرى إلى السفه .

( ١ ) ومنها قول حاتم لامرأته ماويّة التي تلومه على الكرم خوفاً الفقر :

أَمَاوِيُّ ، لَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى إِذَا حَشَرَجَتْ يَوْماً ، وضاق بها الصدر

أى : حشرجت النفس ؛ بمعنى حلول الوقت الذي تخرج فيه الروح .

.....  
.....

حقيقياً) أو تقدماً معنوياً. غير أن هناك حالات يجب فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ لحكمة بلاغية<sup>(١)</sup>. وتسمى : «مواضع التقدم الحكيم»<sup>(٢)</sup> وأهمها ستة :

١ - فاعل « نعم ، وبش » وأخواتهما ، إذا كان ضميراً ، مستتراً ، مفرداً ، بعده نكرة تفسره ؛ ( أى : تزيل إبهامه ، وتبين المراد منه ؛ ) لأنه لم يسبق له مرجع ؛ ولذا تعرب تمييزاً ؛ نحو : نعم رجلاً صديقاً . فنعم فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على : « رجلاً »<sup>(٣)</sup>.

٢ - الضمير المحرور بافظ : « رب » . ولا بد أن يكون مفرداً ، مذكراً ، وبعده نكرة تفسره ( أى : تزيل إبهامه الناشئ<sup>(٤)</sup> ) من عدم تقدم مرجع له ، وتكون هي مرجعه ، وتوضح المقصود منه ، ولذا تعرب تمييزاً ) نحو : ربه صديقاً ؛ يعين على الشدائد . فالضمير « الهاء » عائد على « صديق » . وإنما دخلت « رب » على هذا الضمير - مع أنها لا تدخل إلا على النكرات - لأن إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه مع احتياجه إلى ما يفسره ويبينه ، جعله شبيهاً بالنكرة<sup>(٥)</sup> . . .

(١) أهمها : الإجمال ثم التفصيل بعده ؛ بقصد التفتيح بذكر الشيء أولاً مبهماً ، ثم تفسيره بعد ذلك ؛ فيكون شوق النفس إليه أشد ، وتطلّعها إلى التفسير أقوى ؛ فيكون إدراكه وفهمه أوضح ، بسبب ذكره مرتين ، مجزئاً ، ( أو : مبهماً ففسراً ) .

(٢) لأن المرجع فيها متأخر لئلا يفتقر إلى بلاغية ، فهو في حكم المتقدم . وهذه المواضع يذكرها بعض النحاة في باب : « الفاعل » ، ولكن الأنسب ذكرها هنا في باب : الضمير « حيث الكلام على الضمير وكل ما يتصل به » .

(٣) إنما يكون هذا حيث لا يوجد مرجع سابق ؛ فلو وجد مرجع ( مثل : الأمين نعم رجلاً ) وجب أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً ( وجوباً أو جوازاً ، طبقاً لما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٩ ) يعود على السابق وهو : « الأمين » في المثال .

(٤) وبسبب إبهامه الناشئ من عدم مرجع له قد يسمى : « الضمير المجهول » ( كما سيحىء في ج ٢ ص ٤٨٣ م ٩٠ عند الكلام على الحرف « رب » في باب حروف الجر ) - وانظر هذا الاسم في « د » من ص ٢٥٠ و ٢٥٢ .

(٥) هذا قول النحاة : والتعليل الحقيقي هو السماع من أفواه العرب . وفي إعراب المثال المذكور أقوال أيسرها : أن « رب » ، حرف جر شبيه بالزائد ، و ( الهاء ) مجرورة مبنية ، وعلامة جرها كسرة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي هي حركة البناء الأصلي . في محل رفع مبتدأ ! ( لأن « الهاء » ضمير جر ينوب في هذا الموضع « بعد رب » عن ضمير رفع ؛ مثل : هو ) « صديقاً » تمييز ، « يعين على الشدائد » ، الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ . أما بقية الآراء في هذا المثال وأشباهه وفي مجرور « رب » ففصلها بوضوح في آخر الجزء الثاني عند الكلام على « رب » وأحكامها . ( م ٩٠ ص ٤٨٢ ) .

.....  
.....

٣ - الضمير المرفوع بأول المتنازعين ؛ مثل : يحاربون ولا يسجبنُ العرب .  
فالضمير في : « يحاربون » ( وهو الواو ) عائد على متأخر ( وهو العرب ) . ( وأصل  
الكلام : يحارب ولا يجبن العرب ) : فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة : « العرب »  
لتكون فاعلا له وحده . ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركا بين فعلين .  
فجعلناه فاعلا للثاني ؛ وجعلنا ضميره فاعلا للأول <sup>(١)</sup> . . .

٤ - الضمير الذي يبدل منه اسم ظاهر ليفسره ؛ مثل : ( سأكرمه . . .  
السَّبَّاق ) . فكلمة : « السَّبَّاق » - بدل من الهاء ، وجاءت بعدها لتفسرها . ومثل :  
( احتفلنا بقدمه . . . الغائب ) . فالغائب بدل من الهاء ؛ لتوضحها .

٥ - الضمير الواقع مبتدأ ، وخبره اسم ظاهر بمعناه ، يوضحه ، ويفسر  
حقيقته ؛ فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى . مثل : ( هو النجم القطبي <sup>(٢)</sup> ) ؛  
تعرف فائدته ) ؛ فكلمة « هو » مبتدأ ، خبره كلمة النجم المتأخرة عنه <sup>(٣)</sup> .

(١) راجع هذا الحكم ج ٢ من ص ٨ م ٧٣ باب : « التنازع » . . . أحكامه .

(٢) ومثله قول الشاعر :

وقلت لأصحابي هي الشمس ضوءها قريب ، ولكن في تناولها بُعد  
وقول المتنبي :

هُوَ الْحَظُّ ، حَتَّى تَفْضَلَ الْعَيْنُ أُخْتَهَا وَحَتَّى يَكُونَ الْيَوْمُ لِلْيَوْمِ سَيِّدًا  
وقوله أيضاً :

هُوَ الْبَيِّنُ ، حَتَّى مَا تَأَنَّى الْحَزَائِقُ وَيَا قَلْبُ ، حَتَّى أَنْتَ مِمَّنْ أَفَارِقُ  
( ما تأنَّى الحزائق : ما تتصل الجماعات المرتحلة ) .

(٣) ويصح أن يعرب الضمير في هذا المثال - ونظائره - مبتدأ مع إعراب الاسم الظاهر الذي  
يفسره « بدلا أو عطفت بيان » . وفي هذه الحالة يكون الخبر مذكورا بعدهما أو محذوفا على حسب السياق ،  
ولا مانع أن يكون الخبر مفردا ، أو جملة ؛ أو : شبهها . . . ويصح كذلك أن يكون الضمير المبتدأ  
هو ضمير الشأن أو القصة . . . ( وقد سبق الكلام عليه في ص ٢٥٠ « د » ) . . . وفي هذه الصورة  
يكون خبر المبتدأ جملة بعده . . . ( راجع الصبان ، ج ١ - باب الضمير عند الكلام على بيت ابن مالك :  
فا لذي غيبة أو حضور . . . إلخ

وكذلك شرح المكبري لديوان المتنبي - ج ٣ - للقصيدة التي مطلعها :

هو البين حتى ما تأنَّى الحزائق ..



٦ - ضمير الشأن<sup>(١)</sup> ، والقصة ، مثل : ( إنه ؛ المجد أمنية العظام - إنها رابطة العروبة قوية لا تنفصم ) . فالضمير في « إنه » و « إنها » ضمير الشأن أو القصة ... ومن كل ما سبق نعلم أن ضمير الغائب لا بد أن يكون له مرجع ؛ وهذا المرجع - إن كان لفظياً أو معنوياً - يتقدم عليه وجوباً . وإن كان حكيمياً يتأخر عنه وجوباً<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

( ز ) تعدد مرجع الضمير :

الأصل في مرجع ضمير الغائب ( أى : في مفسره ) أن يكون مرجعاً واحداً ، فإن تعدد ما يصلح لذلك ، واقتضى المقام الاختصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو : الأقرب في الكلام إلى الضمير . نحو : حضر محمد وضيف ؛ فأكرمته . فرجع الضمير هو « الضيف » ، لأنه الأقرب في الكلام ، ولا يمكن عودته على المرجعين السابقين معا ؛ لأنه مفرد ، وهما في حكم المثنى ؛ فالمطابقة الواجبة مفقودة - وسيجيء الكلام عليها هنا - ونحو : قرأت المجلة ورسالة ؛ بعثت بها إلى صديق . فرجع الضمير هو : « الرسالة » ، لأنها الأقرب ، وللسبب السالف أيضاً ، وهو : فقد المطابقة .

وإنما يعود الضمير على الأقرب في غير صورتين ؛ إحداهما : أن يوجد دليل يدل على أن المرجع ليس هو الأقرب ؛ مثل : حضرت سعاد وضيف فأكرمتها<sup>(٣)</sup> .. والثانية : أن يكون الأقرب مضافاً إليه ؛ فيعود الضمير على المضاف<sup>(٤)</sup> ،

( ١ ) سبق شرحه في ص ٢٥٠ . . .

( ٢ ) ولا يجوز في غير ما سبق عود الضمير على مرجع متأخر . ومن المسموع الشاذ الذي لا يقاس عليه قول حسان بن ثابت في رثاء مطعم بن عدى :

ولو أن مجدداً أخذ الدهر واحداً من الناس أبقي مجده الدهر مطعماً  
وقول الآخر :

وما نفعت أعماله المرء راجياً جزاء عليها من سوى من له الأمر

( ٣ ) يجب التنبيه إلى المشابهة والمخالفة بين هذه الصورة والصورة الأخرى تحت عنوان « ملاحظة » في ص ٢٦٩ .

( ٤ ) لأن المضاف إليه ليس إلا مجرد قيد في المضاف - غالباً - .

.....  
.....

بشرط ألا يكون كاحمة « كَلَّ » ، أو « جميع » ، مثل : زارني والد الصديق فأكرمته  
أى : أكرمت الوالد . إلا إن وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف  
إليه لا المضاف ؛ فيجب الأخذ بالدليل ؛ مثل : عرفت مضمون الرسالة ثم  
طويتها ؛ لأن تأنيث الضمير دليل على أن مرجعه هو المضاف إليه المؤنث ،  
لا المضاف ، ومثله : قرأت عنوان الكتاب ثم طويته ، أى : « الكتاب » ؛ لأنه الذى  
يُطَوَّى . وحصدت قمح الحقل ثم سقيته ؛ لأن الحقل هو الذى يُسقى ، لا القمح  
المحصود . وأقبل خادماً أخى فأمره بالرجوع إلى السوق ؛ لشراء بعض الحاجات ؛  
لأن الخادماً لا يتأمر ، وإنما يُؤمر . وكذلك إن كان المضاف هو كلمة : « كل » أو  
« جميع » فالأغلب عودته على المضاف إليه <sup>(١)</sup> .

وإذا تعدد المرجع من غير تفاوت فى القوة — وهو التفاوت الذى يكون بين  
المعارف فى درجة التعريف ، وشهرته — وأمكن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط ،  
وإلى أكثر ؛ من غير أن يقتضى الأمر الاختصار على واحد . نحو : جاء الأقارب  
والأصدقاء وأكرمتهم — فالأحسن عود الضمير على الجميع ، لا على الأقرب وحده .  
ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الموضع — وفى غيره ، من سائر مسائل اللغة —  
أن الذى يجب الأخذ به أولاً ، والاعتماد عليه ؛ إنما هو الدليل الذى يعين مرجع  
الضمير ويحدده ؛ فالدليل — أى : القرينة — لها وحدها القول الفصل فى الإيضاح  
هنا ، وفى جميع المواضع اللغوية الأخرى .

وإذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت فى القوة — وجب أن يعود على  
الأقوى ، طبقاً للبيان المفصل الذى سيجىء — فى رقم ٩ من ص ٢٦٨ — .

\* \* \*

( ح ) التطابق <sup>(٢)</sup> بين الضمير ومرجعه .

عرفنا <sup>(٣)</sup> أن ضمير الغائب لا بد له من مرجع . وبقي أن نعرف أن التطابق

( ١ ) سبقت الإشارة — مفصلة — للحكم السالف فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ . وله أمثلة أخرى

فى رقم ٢ من هامش ص ٤٦٤ .

( ٢ ) التطابق أنواع مختلفة ؛ منها ما يكون بين الضمير ومرجعه ؛ كالفى سيدكر هنا ، ومنها  
ما يكون بين المبتدأ وخبره ، وسيجىء فى بابهما — ص ٤٥٢ وما بعدها — ومنها ما يكون بين النعت وشعوته  
وسيدكر فى بابيه أيضاً ج ٣ — م ١١٤ ص ٤٢٨ ، وهكذا يذكر كل فى بابيه .

( ٣ ) فى ص ٢٥٥ .

.....  
.....

واجب بين ضمير الغائب ومرجعه . على الوجه الآتى : - وهذا يراعى فى التطابق المطلوب فى صور كثيرة ؛ كالتى بين المبتدأ وخبره<sup>(١)</sup> ، والنعت ومنعوته ، والحال وصاحبها . . . ونحو هذا مما يقتضى المطابقة - .

١- إن كان المرجع مفرداً مذكراً أو مؤنثاً وجب - فى الرأى الأصح - أن يكون ضمير الغائب مطابقاً له فى ذلك ، نحو : النائم تيقظَ ، أى : « هو » . والمسافر حضر أبوه ، والغريبة عادت سالمة . أى : « هى » . والطالبة أقبل والدها . . . فضمير الغائب قد طابق مرجعه فى الأمثلة السابقة ؛ لإفراداً ، وتذكراً ، وثأنثاً .

وكذلك إن كان المرجع مثنى فى الحالتين . تقول فى الأمثلة السابقة<sup>(٢)</sup> : ( النائمان تيقظَا ، والمسافران حضر أبوهما<sup>(٣)</sup> . والغريبتان عادتا<sup>(٤)</sup> سالمتين . والطالبتان أقبل والدهما<sup>(٥)</sup> ) . وقد يعود الضمير مفرداً مؤنثاً مع أن السابق عليه أمران ، أحدهما مذكر - طبقاً للبيان الآتى فى ص ٢٦٩ تحت عنوان « ملاحظة » - .

٢- إن كان المرجع جمع مذكر سالم وجب ( فى الرأى الأغلب ) أن يكون ضميره واو جماعة ؛ مثل : المخلصون انتصروا . ولا يصح أن يكون غير ذلك ، كما لا يصح - فى الأفصح - أن يتصل بالفعل وشبهه علامة تأنيث ؛ فلا يقال المخلصون فازت ، ولا المخلصون تفوز ، ولا فائزة ، أى : « هى » ؛ بضمير المفردة المؤنثة فى الأمثلة السابقة ، على إرادة معنى : « الجماعة » من المخلصين . فكل هذا غير جائز فى الرأى الأعلى الذى يحسن الاختصار عليه اليوم .

٣- إن كان المرجع جمع مؤنث سالم لا يتعقّل فالأفضل أن يكون ضميره مفرداً مؤنثاً ؛ مثل : الشجرات ارتفعت . أى : « هى » . والشجرات سقيتها . . . وهذا أولى من قولنا : الشجرات ارتفعن ، والشجرات سقيتهن ، بنون الجمع المؤنث مع صحة مجيئها . فجيء واحد من الضميرين يبنى بالغرض . ولكن أحدهما أفضل من الآخر .

(١) فى هامش ص ٣٤٩ مواضع يجوز فيها تأنيث الضمير ، وتذكيره ؛ مراعاة للفظ الموصول أو معناه . وكذلك تجب أنواع هامة من المطابقة بين المبتدأ والخبر فى الباب الخاص بهما - كما أشرنا - ص ٤٥٢ م ٣٤ - وما يعمدها فى الزيادة والتفصيل .

(٢ و ٣) الضمير هو ألفه الاثنتين فى آخر الفعل . وهو صالح للمثنى المذكر والمؤنث وللغائب والحاضر .

(٣ و ٣) الضمير « هما » صالح للمثنى بنوعيه .

وإن كان المرجع جمع مؤنث للعاقل ، فالأفضل أن يكون ضميره نون جمع المؤنث ( وهى : نون النسوة ) فى جميع حالاته ( أى : سواء أكان المرجع جمع مؤنث سالم مثل : الطالبات حضرن ، وأكرمهن العلماء ، أم جمع تكسير للمؤنث ؛ مثل : الغواوى تعلمن ؛ فزادهن العلم جلالات )<sup>(١)</sup> وكل هذا أولى من قولنا : الطالبات حضرت ، وأكرمها العلماء ، والغواوى تعلمت ؛ وزادها العلم جلالات . حيث يكون الضمير مفرداً مؤنثاً ، مع صحة مجيئه بدلاً من نون النسوة<sup>(٢)</sup> . فاستعمال أحد الضميرين صحيح فصيح ، ولكن نون النسوة فى هذه الصورة أصح وأفصح .

٤ - إن كان المجمع جمع تكسير مفردة مذكر عاقل - جاز أن يكون ضميره واو جماعة ؛ مراعاة للفظ الجمع ، وأن يكون مفرداً مؤنثاً ، مع وجود تاء التأنيث فى الفعل وشبهه ؛ نحو : الرجال حضروا ، أو : الرجال حضرت ، أو الرجال حاضرة . ويكون التأنيث على إرادة معنى : « الجماعة » . ومع جواز الأمرين يستحسن ضمير التأنيث إن كان عامل الفاعل قد اتصلت به علامة تأنيث ، كما يستحسن ضمير التذكير إن لم توجد فى عامله علامة التأنيث نحو جاءت الرجال كلها ، وحضر الأبطال كلهم<sup>(٣)</sup> .

فإن كان مفردة مذكراً غير عاقل ، أو مؤنثاً غير عاقل ، جاز فى الضمير أن

( ١ ) ذلك أن جمع المؤنث منه ما يكون سالماً ( أى : لم يتغير مفردة عند جمعه ) ويسمى : « جمع المؤنث السالم » ، ويكون فى آخره الألف والتاء الزائدتان ، ومنه ما يتغير مفردة عند الجمع ؛ فيكون جمع تكسير للمؤنث ولا يكون فى آخره الألف والتاء ، الزائدتان . وبسبب ما تقدم اختلف النحاة فى مثل كلمة : « بنات » أمى جمع تكسير ؛ لأن مفرداها - وهو « بنت » يتغير فيه حركة أوله عند جمعه السالف - أم هو جمع مؤنث سالم ؛ لوجود الألف والتاء الزائدتين فى آخره ؟ . رايان ، تفصيل الكلام عليهما فى ج ٣ باب الفاعل . . .

( ٢ ) جاء فى تفسير البيضاوى - وكذا الكشاف - سورة البقرة « عند تفسير قوله تعالى : ( لهم فيها أزواج مطهرة . . ) ، ما نصه : ( قرئ : « مطهرات » وهما لغتان فصيحتان ، يقال : النساء فعلت وفعلن . وهن فاعلة وفواعل ، قال الشاعر : سلمى بن ربيعة من شراء الحماسة - .

وإذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدر فملّت

انتهى تفسير البيضاوى .

ثم جاء فى حاشية الشهاب على البيضاوى ما نصه :  
( قوله : وهما لغتان فصيحتان ) يعنى أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ومجموعاً مؤنثاً ؛ فنقول : النساء فعلت ، والنساء فعلن ، ونساء قانتات وقانتة . ا . هـ .

( ٣ ) راجع الصبان ، ج ٢ باب الفاعل عند الكلام على تأنيث فعله .



التأنيث ، مراعاة للمتقدم أو للمتأخر<sup>(١)</sup> ، مثل : الحديقة ناضرة ، وهي منظر فائن ، أو : وهو منظر فائن ، ومثل : الزراعة مفيدة ، وهو باب من أبواب الغنى ، أو : وهي باب من أبواب الغنى . وأسماء الإشارة وغيرها مما قد يحتاج للمطابقة - تشارك الضمير في هذا الحكم<sup>(٢)</sup> ( كما سيجيء في بابها<sup>(٣)</sup> ) ، وفي باب<sup>(٤)</sup> ) المبتدأ . . . ) ، نحو : الصناعة غنى وهذه مطلب حَيَوَى أصيل ، أو : وهذا ... ٨ - إذا كان المرجع : « كم » جاز أن يرجع إليها الضمير مراعى فيه لفظها ، أو مراعى فيه معناها<sup>(٥)</sup> .

بيان ذلك : أن لفظ : « كم » اسم مفرد مذكر ، ولكن يعبر به عن العدد الكثير ، أو القليل ، المذكر ، أو المؤنث : فلفظها من ناحية أنه مفرد مذكر - قد يخالف أحياناً معناها الذي يكون مثنى مؤنثاً ، أو مذكراً ، وجمعاً كذلك بحالته ، فإذا عاد الضمير إلى : « كم » من جملة بعدها جاز أن يراعى فيه ناحيتها اللفظية ؛ فيكون مثلها مفرداً مذكراً ، وجاز أن يراعى فيه ناحيتها المعنوية إن دلّت على غير المفرد المذكر ؛ فيكون مثنى ، أو جمعاً ، مؤنثاً ، أو مذكراً فيها . . . تقول : كم صديق قدم للزيارة ! . بإفراد الضمير وتذكيره ، مراعاة للفظ « كم » . وتقول : كم صديق قدّما ، أو : قدّما ؛ بثنية الضمير ، أو جمعه ؛ مراعاة لما يقتضيه المعنى . كذلك تقول : كم طالبة نجح ، بمراعاة لفظ : « كم » ، أو : كم طالبة نجحت ، ونجحتنا ، ونجحن ؛ بمراعاة المعنى .

وهناك كلمات أخرى تشبه « كم » في الحكم السابق ، منها : « كلاً » و « كلتا » . وقد سبق الكلام عليهما من هذه الناحية<sup>(٦)</sup> . ومنها « مَن »<sup>(٧)</sup> ، و « ما »<sup>(٨)</sup> و « كل »<sup>(٩)</sup> و « أى » . وكذلك كلمة : « بعض »<sup>(٩)</sup> في صور

(١) وهذا في غير المتصايفين . وقد سبق حكم الضمير العائد على أحدهما في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ وفي « ز » من ٢٦١ .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢ ثم انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ وص ٤٥٦ وما بعدها .

(٣) رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ . (٤) ص ٤٥٦ .

(٥) راجع الجزء الرابع من المفضل ص ١٣٢ . (٦) ص ١٢٤ وما بعدها .

(٧) انظر ما يختص بها في ٣٤٩ .

(٨) ولها بيان في رقم ٢ من هامش ص ٣٥١ .

(٩) سبقت الإشارة في ص ٤٠ لنوع التنوين الذي في كلمتي : « كل وبعض » .

... ..  
... ..

معينة . تقول في المفرد المذكور وغيره : من سافر فلانه يفرح ، ويصحح أن تقول في غير المفرد المذكور : ومن سافرا . . . ، ومن سافروا . . . ، ومن سافرت ، ومن سافرتا . . . ومن سافرن . . . كذلك تقول للمفرد وغيره : ما تفعل من خير يصادفك جزاؤه — ويصحح في غيره : . . . ما تفعل — . . . ما تفعلوا . . . ما تفعل . . . ما تفعلن . . .

كل رجل سافر ، كل رجلين سافرا ، أو : سافرا ، كل الرجال سافرا ، أو : سافروا . كل متعلمة سافرت ، أو : سافرت ، كل متعلمتين سافرت ، أو : سافرتا . كل المتعلمات سافرت ، أو : سافرتن ، ومن مراعاة الجمع قول جرير :

وكل قوم لهم رأيٌ ومختبرٌ وليس في تغليب رأي ولا خبرٌ  
لكن الأغلب — وقيل الواجب — إذا وقعت كلمة : « كل » مبتدأً وأضيفت إلى نكرة مراعاة معنى النكرة في خبر المبتدأ : « كل » : كقوله تعالى : ( كل حزب بما لديهم فرحون ) ، وقول جرير السابق . فإن أضيفت لمعرفة صبح اعتبار معنى المعرفة ، أو اعتبار لفظ : « كل » المفرد المذكور . كقوله عليه السلام : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » — ومثل : كلكم هداة للخير وكلكم داعون إليه . وقول الشاعر :

كل المصائب قد تمر على الفتي وتهون ، غير شامة الحساد<sup>(١)</sup> . . .  
أي رجل حضر . أي رجلين حضر ، أو : حضرا . . . — أي الرجال حضر ، أو : حضروا — أي كاتبة حضر ، أو حضرت — أي كاتبتين حضر ، أو حضرتتا — أي الكاتبات حضر ، أو : حضرن .

بعض الناس غاب ، في الصور المختلفة ؛ مراعاة للفظ « بعض » . ويصح مراعاة المعنى وحده ؛ فيقال : بعض الناس غاب أو غابت ، أو : غابا ، أو : غابتا ، أو : غابوا — أو : غبسن . وهكذا باقي الصور الأخرى التي تدخل تحت الحكم السالف وينطبق عليها<sup>(٢)</sup> .

(١) سيجيء الكلام على إضافة « كل » وما يترتب على الإضافة ج ٣ في باب الإضافة م ٩٤ ص ٧١ .

(٢) كما يراعى اللفظ أو المعنى في الضمير يراعى أيضاً في كل ما يحتاج للمطابقة أحياناً ، مثل :

الخبر ، والصفة ونحوهما — كما أشرنا في الصفحة الماضية — وكما يجيء في باب التوكيد ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٥ .

... ..  
... ..

وكذلك يجوز اعتبار اللفظ أو المعنى في المحكى بالقول : ففي حكاية من قال :  
« أنا قائم » يصح : قال محمود أنا قائم ، رعاية للفظ المحكى ، كما يصح : « قال :  
محمود هو قائم » ؛ رعاية للمعنى وحال الحكاية ؛ لأن محموداً غائب وقت الحكاية .  
وكذا لو خاطبنا شخصاً بمثل : « أنت بطل » ، وأردنا الحكاية فيصح : « قلنا لفلان  
أنت بطل » ، كما يصح : « قلنا لفلان هو بطل »<sup>(١)</sup> .

ومع أن مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه جائزة ، وقياسية في الحالات  
السابقة — فإن السياق أو المقام قد يجعل أحدهما أنسب من الآخر أحياناً . والأمر  
في هذا متروك لتقدير المتكلم الخبير ، وحسن تصرفه على حسب المناسبات التي  
قد تدعوه لإيثار اللفظ أو المعنى عند المطابقة ، على الرغم من صحة الآخر .

« ملاحظة » : بمناسبة الكلام على مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه ،  
نشير إلى ما سيجيء في ص ٣٤٩ وهامشها من صور هامة — غير التي سبقت —  
يجوز فيها الأمران ، أو يتعين أحدهما دون الآخر . . . . أو . . . .

أما المطابقة بين المبتدأ وخبره فتجىء في ص ٤٥٢ م ٣٤ — كما أشرنا في رقم ١  
من هامش ص ٢٦٢ — .

٩ — إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت في القوة<sup>(٢)</sup> ، عاد على  
الأقوى<sup>(٣)</sup> ، والمراد بالتفاوت في القوة التفاوت الذي يكون بين المعارف في درجة  
التعريف وشهرته ؛ وهي التي أشرنا إليها عند بدء الكلام على المعرفة والنكرة . فالضمير  
أعرف<sup>(٤)</sup> من العلم ، والعلم أعرف من الإشارة . . . . وهكذا<sup>(٥)</sup> . بل إن الضمائر  
متفاوتة أيضاً ؛ فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف  
من ضمير الغائب . . . .

فإذا صلح للضمير مرجعان ؛ أحدهما ضمير متكلم ، والآخر ضمير مخاطب

(١) راجع الصبيان ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على « اللام » .

(٢) أما عند عدم التفاوت فقد سبق الحكم في ص ٢٦٢ .

(٣) وهذا ما سبقت الإشارة إليه في ص ٢٦٢ آخر « ز » .

(٤) أى : أقوى درجة في التعريف .

(٥) راجع رقم ١ من هامش ص ٢١٢ .



... ..  
... ..

— قُدِّمَ المتكلم — فى الرأى الأصح — ؛ مثل : أنا وأنت سافرنَا ؛ ولا يقال : أنا وأنت سافرتما ؛ إلا قليلا ، لا يحسن الالتجاء إليه فى عصرنا . وإذا كان أحد المرجعين للمخاطب والآخر للغائب قُدِّمَ المخاطب ، نحو : أنت وهو ذهبتما ؛ ولا يقال : أنت وهو ذهبتَا ، إلا قليلا يحسن البعد عنه .

وإذا كان أحدهما ضميراً والآخر علماً أو معرفة أخرى روعى الضمير ، نحو : أنا وعلى أكلنا ؛ ولا يقال — فى الرأى الأفضل — أكَلَا ، وتقول : أنا الذى سافرت ، ... وهذا أفضل من : أنا الذى سافر . . . وتنتجه إلى الله فتقول : أنت الذى فى رحمتك أطمع ، وهو أفضل من : أنت الذى فى رحمته أطمع ، وهكذا <sup>(١)</sup> . ولا داعى لترك الأفضل إلى غيره وإن كان جائزاً هنا ؛ لأن الأفضل متفق عليه ؛ وفى الأخذ به مزية التعبير الموحد الذى نحرص عليه لمزاياه ، إلا إن اقتضى غيره داع قوياً . . . ١٠ — إذا كان المجمع لفظاً صالحاً للمذكر والمؤنث — مثل كلمة : « الروح » — جاز عود الضمير عليه مذكراً أو مؤنثاً ، فنقول : الروح هى من الأسرار الإلهية لم تُعرف حقيقتها حتى اليوم . . . أو هو من الأسرار الإلهية لم يعرف حقيقته حتى اليوم ، وإذا عاد على ذلك اللفظ الصالح للأمرين ضميران جاز <sup>(٢)</sup> أن يكون أحدهما للتذكير والآخر للتأنيث ، نحو : الروح هى من الأسرار التى لم يُعرف حقيقته .

١١ — الغالب — وقيل : الواجب — فى الضمير بعد : « أو » التى للشك أو للإبهام أن يكون مفرداً ؛ مثل : شاهدت المِريخ أو القمر يتحرك . أما بعد « أو » التنويعية ( التى لبيان الأنواع والأقسام ) ، فالمطابقة ؛ كقوله تعالى : ( . . . إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما <sup>(٣)</sup> ) . . . ) .

وبهذه المناسبة نذكر أن للضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه معا ، أو على أحدهما ، أحكاماً هامة لا يمكن الاستغناء عن معرفتها ، وكلها مختص بالمطابقة

(١) لهذه الصورة الخاصة بالموصول إيضاح مفيد ، وتفصيل هام يجرى فى بابه وفى ٣٨٠ « ب » .

(٢) سيجى بيان هذا فى باب : « المعطف » ج ٣ ص ٤٨٩ م ١١٨ عند الكلام على : « أو » وقد سبقت له الإشارة فى رقم ٤ و ٣ من هامش صفحتى ٢١٧ و ٢٣١ .

(٣) راجع الصبان ج ٢ عند قول ابن مالك فى باب الفاعل : « والحذف قد يأتى بلا فصل . . . » إلخ

.....  
.....

وعندها ، وهى موضحة تفصيلا فى باب العطف ( ج ٣ ص ٦٣٣ م ١٢٢ ) .  
« ملاحظة »<sup>(١)</sup> .

• • •

قال تعالى : ( والذين يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . . . ) .

فقد عاد الضمير مفرداً مؤنثاً مع أن السابق عليه أمران أحدهما مذكر ، وهو الذهب ، والآخر مؤنث ، وهو الفضة .

ويقول أحد النحاة<sup>(٢)</sup> ما نصه : « أعاد الضمير على الفضة لأنها أقرب المذكورين ، أو لأنها أكثر وجوداً فى أيدي الناس فيكون كنزها أكثر . ونظيره قوله تعالى : ( واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين )<sup>(٣)</sup> .

« أو أنه أعاد الضمير على المعنى ، لأن المكنوز دنانير ودرهم وأموال . ونظيره قوله تعالى : ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ) ، لأن كل طائفة مشتملة على عدد كبير . وكذا قوله تعالى : ( هذان خصمان اختصموا فى ربهم ) ، يعنى المؤمنين والكافرين .

« أو أن العرب إذا ذكرت شيئين يشتركان فى المعنى تكفى بإعادة الضمير على أحدهما : استغناء بذكره عن ذكر الآخر ؛ لمعرفة السامع باشتراكهما فى المعنى ومنه قول حسان :

إن شرخ الشباب والشعر الأسى ود ما لم يعاص كان جنونا  
ولم يقل ما لم يعاصيصاً . . . وقوله تعالى : ( واللهُ رسولُهُ أحقُّ أن يُرضوه

(١) من المفيد استبانة المشابهة والمخالفة بين ما تتضمنه هذه الملاحظة وما سبق فى رقم « ز » من ص ٢٦١ .

(٢) هو أبو بكر الرازى فى كتابه غرائب التنزيل المدون على هامش كتاب « إعراب ما من به

الرحمن . . . » للعكبري ج ١ ص ١١١ .

(٣) فقد جعل الضمير ( فى : أنها ) عائد على الصلاة . وهذا أحد الآراء . وهناك رأى آخر يقول إن

الضمير راجع إلى : « الاستماعة » المفهومة من قوله : « استعينوا » ؛ طبقاً لما سبق فى رقم ٢ من هامش ٢٥٧ .

.....  
 .....  
 (إن كانوا مؤمنين) ، وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ولا تولوا  
 وأنتم تسمعون عنه) ١ . ه .

\*\*\*

( ط ) اختلاف نوع الضمير مع مرجعه :

قد يختلف نوع الضمير مع مرجعه في مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن  
 بحميد آثاره ، فالضمير في كلمتي : « عالم ومؤمن » مستتر ، يتحتم أن يكون تقديره :  
 « هو » فما مرجعه ؟ .

يجيب النحاة : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن  
 بحميد آثاره ، فالضمير للغائب ، وهو عائد هنا على محذوف حتماً ، ولا يصح عودته  
 على الضمير « أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره : « أنا »  
 بدلاً من : « هو » ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب<sup>(١)</sup> ، وهذا  
 يقتضي أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضاً .

وقد يختلف الضمير مع مرجعه إذا كان الضمير هو المسمى في الجملة الواقعة  
 صلة : « بالعائد » ؛ طبقاً للتفصيل الذي سيجيء في باب اسم الموصول ، ولا  
 سيما الذي في : « ب » ص ٤٤٣ . وهو تفصيل يقتضي التنبيه للفرق بين الصور  
 المعروضة هناك والصورة التي هنا ، وفي رقم ٩ من ص ٢٦٨ .

\*\*\*

(١) راجع حاشية الخفري ج ١ باب : « ظن وأغواتها » عند الكلام على أحكام : « التعليق »  
 وقد أشرنا لهذا ( في رقم ٤ من هامش ص ٢١٧ ومن هامش ٢١ م ٢١ ج ٢ ) و ( في م ١٠٢ ص ٢٤٣  
 ج ٣ باب اسم الفاعل ) .

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل بل يسرى على غيره من باقي المشتقات المتحملة  
 ضميراً مستتراً . فيجب أن يكون للغائب ، ويعود على غائب .

## المسألة ٢٠ :

## حكم اتصال الضمير بعامله

تقدم <sup>(١)</sup> أن الرفع ضمائر تختص به ؛ بعضها : « متصل » : كالتاء المتحركة ؛ و « نا » في مثل : سمعتُ إلى الخير ، وسعينا . وبعضها : « منفصل » ، ولكنه يؤدي ما يؤديه المتصل من الدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ؛ مثل : « أنا » ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على التكلم ، كما تدل عليه تلك « التاء » ، ومثل : « نحن » ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على التكلم المعظم نفسه ، أو جماعة المتكلمين ؛ كما تدل عليه : « نا » ، تقول : أنا أمين على السر ، ونحن أمناء عليه ... وللنصب كذلك ضمائر تختص به ؛ منها : « المتصل » ، كالكَاف في مثل : صانَكَ الله من الأذى ، ومنها : « المنفصل » الذي يؤدي معناه ؛ مثل : إياكَ ، في : نحو : إياكَ صانَ الله ، ومنه : « إياكَ نعبد وإياكَ نستعين » . أما الجر فليس له ضمائر تختص به — كما عرفنا — . لكن هناك ضمائر متصلة مشتركة بينه وبين غيره ، كالكَاف ، والهاء . . . إلى غير ذلك مما سبق إيضاحه وتفصيله ، ولا سيما ما يدل على أن الضمير — مع اختصاره ، وقلة حروفه — يؤدي ما يؤديه الاسم الظاهر ، وأكثر <sup>(٢)</sup> .

ونزيد الآن : أن الكلام إذا احتاج إلى نوع من الضمير — كالضمير المرفوع ، أو المنصوب — وكان منه المتصل والمنفصل ، وجب اختيار الضمير المتصل ، وتفصيله على المنفصل الذي يفيد فائدته ؛ ويدل دلالته ؛ لأن المتصل أكثر اختصاراً في تكوينه وصيغته ، وأوضح وأيسر في تحقيق مهمة الضمير ، فتقول : بذلت طاقتي في تأييد الحق ، ، وبذلنا طاقتنا فيه ، ولا تقول : بذل « أنا » . ولا بذل « نحن » . . . وتقول : كرّمك الأصدقاء ؛ ولا تقول : كرّم « إياك » الأصدقاء . وتقول فرحت بك ، ولا تقول : فرح أنا بأنت .

(١) في ص ٢٢١ وما بعدها .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٢١٧ .

فالأصل العام الذى يجب مراعاته عند الحاجة للضمير هو : اختيار المتصل وتفضيله ما دام ذلك فى الاستطاعة ، ولا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا لسبب<sup>(١)</sup> . هذا هو الأصل العام الواجب اتباعه فى أكثر الحالات<sup>(٢)</sup> .

غير أن هناك حالتين يجوز فيهما مجيء الضمير « منفصلا » مع إمكان الإتيان به « متصلا » .

الحالة الأولى : أن يكون الفعل — أو ما يشبهه<sup>(٣)</sup> — قد نصب مفعولين<sup>(٤)</sup> ضميرين ، أولهما أعرف من الثانى ؛ فيصح فى الثانى أن يكون متصلا وأن يكون منفصلا . نحو : الكتابُ أعطيتنيهِ ، أو : أعطيتني إياه ، والقلمُ أعطيتكهُ ، أو : أعطيتك إياه . فالفعل : « أعطى » هو من الأفعال التى تنصب مفعولين ، وقد نصبهما فى المثالين ، وكانا ضميرين ؛ ياء المتكلم ، وهاء الغائب فى المثال الأول ، وكاف المخاطب وهاء الغائب فى المثال الثانى . والضمير الأول ، فى المثالين أعرف<sup>(٥)</sup> من الثانى فيهما ؛ فصَحَّ فى الثانى الاتصال والانفصال . ومثل ذلك أن تقول : الخيرُ سألنيهِ<sup>(٦)</sup> وسألني إياه . والخيرُ سألتكهُ ، وسألتك إياه .

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم هام يتصل بما نحن فيه ، هو : أنه إذا اجتمع ضميران ، منصوبان ، متصلان ، وأحدهما أخص من الآخر ( أى : أعرف منه ، وأقوى درجة فى التعريف ) . فالأرجح تقديم الأخص منهما . تقول : المالُ أعطيتكهُ ، وأعطيتنيهِ ، فتقدم الكاف على الهاء فى المثال الأول ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والهاء للغائب ؛ والمخاطب أخص من الغائب . وكذلك تقدم الياء

(١) وسنذكر هنا حالتين يجوز فيهما الاتصال والانفصال ، ثم نذكر — فى الزيادة والتفصيل ص ٢٧٦ — أهم الأسباب التى توجب الانفصال ، وتحتته .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِئُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِئَ الْمُتَّصِلُ

(٣) شبه الفعل ( أى : المشتق ) هو : ما يشترك معه فى أصل الاشتقاق ، ويعمل عمله — غالباً — كاسم فاعله ، واسم مفعوله . . .

(٤) لأنه من الأفعال التى تنصب مفعولين ، مثل « ظن » وأخواتها . . . ( وانظر رقم ٦ من هامش ص ٢٧٥ ) .

(٥) أى : أقوى منه فى درجة التعريف والتعيين . وقد عرفنا أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، وأوضحنا هذا بإسهاب . ( فى رقم ١ من هامش ص ٢١٢ ) .

(٦) أى : سألتني إياه .

في المثال الثاني على الهاء أيضاً ؛ لأن الياء للمتكلم وهو أخص من الغائب . ومن غير الأرجح أن تقول أعطيتك<sup>(١)</sup> وأعطيتني<sup>(٢)</sup> . فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز تقديم الأخص وغير الأخص عند أمن اللبس ؛ تقول : الكتاب أعطيتك أو أعطيتني إياك ، وأعطيتني أو أعطيتني إياي . بخلاف : الأخ أعطيتك إياه ، فلا يجوز تقديم الغائب ؛ خشية اللبس ، لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما ؛ فيجب هنا تقديم الأخص ؛ ليكون تقديمه دليلاً على أنه الآخذ . فكأنه في المعنى فاعل ، والأصل في الفاعل أن يتقدم<sup>(٣)</sup> .

هذا ، وقد اشترطنا في الحالة الأولى أن يكون الضميران منصوبين ، وأولهما أعرف من الثاني .

( أ ) فإن لم يكن الضميران منصوبين ؛ بأن كان أولهما مرفوعاً والثاني منصوباً وجب وصل الثاني بعامله إن كان عامله فعلاً<sup>(٤)</sup> ؛ نحو : النظام أحببته .

( ب ) وإن كان أولهما منصوباً والثاني مرفوعاً — وجب فصل المرفوع ؛ إذ لا يمكن وصله بعامله مع قيام حاجز بينهما ؛ وهو الضمير المنصوب . نحو : ما سمعك إلا أنا .

( ح ) وإن كانا منصوبين ، وثانيهما أعرف — وجب فصل الثاني ، مثل : المال سلبه إياك اللص . وكذلك إن كان مساوياً للأول في درجة التعريف بأن وقع كل منهما للمتكلم ؛ مثل : تركتني لنفسي ؛ فأعطيتني إياي ، أو : للخطاب ،

---

( ١ و ٢ ) الواو التي بعد الضمير هي واو الإشباع التي تنشأ من إطالة الفسمة . والغالب كتابة هذه الواو إذا وقع بعدها ضمير آخر متصل ، كالذي هنا . وهذه اللفظة — وإن كانت جائزة — لا يحسن استخدامها ، ولا ترك الأربع الشائع في الأساليب العالية لأجلها .

( ٣ ) وإلى ما تقدم يشير ابن مالك بقوله :

وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنُ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

( ٣ ) وجب وصله بعامله الفعل ، ولو كان المتقدم غير الأعرف : مثل أكرمك ، وأكرموا إياك ( لأن الياء فاعل المصدر ، مجرور بالإضافة في محل رفع ) . أو كان مرفوعاً فقط ، ولا يكون إلا مستتراً ؛ مثل : أنا المكرم ، أو المكرم إياك ؛ بناء على أن الكاف مفعول به لا مضاف إليه ، وإلا تعين الوصل ؛ لأن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً . وكذلك يجب الوصل في : « أنا مكرمه » من غير آل ؛ لتعين الإضافة فيه . فإن دخل التنوين على الوصف تعين الفصل ؛ مثل : أنا مكرم إياه . ( راجع الخصري )

مثل : أعطيتك إياك ، أو للغائب مع اتفاق لفظهما ، مثل : أعطيته إياه <sup>(١)</sup> ، ولا يجوز اتصال الثاني ؛ فلا تقول أعطيتنني . ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهوه . إلا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما ؛ فيجوز وصل الثاني . تقول : سألت أخى عن القلم والكتاب فأعطيتهما ، ومنحتهما <sup>(٢)</sup> ، أو أعطيتهما إياه ، ومنحتهما إياه <sup>(٣)</sup> ...  
الحالة الثانية : أن يكون الضمير الثاني منصوباً بكان أو إحدى أخواتها <sup>(٤)</sup> .  
(لأنه خبر لها) فيجوز فيه الوصل والفصل ؛ نحو ؛ الصديق « كنته » أو : كنت إياه ، والغائب ليسه محمد <sup>(٥)</sup> أو ليس محمد إياه <sup>(٦)</sup> .

...

(١) يلاحظ أن أحد الضميرين هو : « الهاء » ، والآخر هو : « إياه » كلها على الرأى الذى سبق تفصيله ( فى ص ٢٢٧ وفى آخر ص ٢٣٧ ) . ولما كانت الهاء فى كلمة « إياه » هى التى تدل وحدها على الغيبة كان شأنها شأن الهاء الأولى فى الدلالة ، وكان لفظهما متفقاً ، ولا أهمية لزيادة « إيا » فى إحداها ؛ إذ لا تؤثر هذه الزيادة فى دلالة الضمير .  
(٢) وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله :

وفى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلاً      وقد يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً

(٣) إن لم يوجد فى الكلام إلا ضمير واحد منصوب واستغنى عن الآخر باسم ظاهر فالأرجح وجوب الوصل ؛ نحو : الكتاب أعطيته علياً .

(٤) سواء أكان الاسم ضميراً كامثال : ( الصديق كنته ؛ أو : كنت إياه ) أم غير ضمير ؛ نحو ؛ الصديق كانه محمد . ويحل جواز الوجهين فى كان وأخواتها مخصوص بغير الاستثناء . أما فيه فيجب الفصل ؛ نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، ولا يكون إياه ( لأن « ليس » يكون هنا فعلين للاستثناء ناسخين أيضاً ) فلا يجوز « ليسه » ولا « يكونه » كما لا يجوز : إلا . فكما لا يقع المتصل بعد « إلا » لا يقع بعد ما هو بمعناها . أما تفصيل الكلام على استعمال هذين الفعلين فى الاستثناء فوضعه : باب الاستثناء - ج ٢ ص ٣٢٨ م ٨٣ - .

(٥) هذا المثال ليس من النوع الذى سبق الكلام عليه فى رقم (٤) لأن « ليس » هنا ليست للاستثناء .

(٦) فى هذه المسألة وإننى قبلها تختلف آراء النحاة ، وتشعب من غير داع ، ولا فائدة ؛ فهم من يقول بجواز الفصل والوصل على السواء ، وذلك حين يكون العامل الناصب للضميرين فعلاً ، أو ما يشبهه ، غير ناسخ ، فينصب مفعولين ليس أصاها المبتدأ والخبر مثل ، سل ... أعطى - يعطى ... وهذا الرأى هو الأشهر . ومنهم من يقول إن الوصل واجب ، ولا يجوز الفصل إلا للضرورة .

وكذلك يجوزون الأمرين ويختلفون فى الترجيح إن كان العامل الناصب للضميرين فعلاً - أو ما يشبهه - - يتعدى إلى مفعولين ، الثانى منهما خبر فى الأصل ؛ مثل : ظن ؛ وخال ، وأخواتهما الناسخة ، تقول : الصديق ظننتك ، أو ظننتك إياه ، وخلتني ، وخلتني إياه ؛ فابن مالك ومن معه يختارون الاتصال ، وغيرهم يختار الانفصال .

وكذلك اختلفوا فى الأرجح إن كان الضمير الثانى منصوباً بكان أو إحدى أخواتها ... و ... =

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

عرفنا<sup>(١)</sup> أن الغرض من الضمير هو الدلالة على المراد مع الاختصار ، ولذا وجب اختيار المتصل دون المنفصل الذى يؤدي معناه ؛ كلما أمكن ذلك . إلا فى حالتين — سبق الكلام عنهما<sup>(٢)</sup> — يجوز فى كل واحدة اختيار الاتصال أو الانفصال . لكن هناك حالات أخرى يتعذر فيها مجيء الضمير متصلاً ؛ فيجىء منفصلاً وجوباً ، وتسمى حالات الانفصال الواجب . وأشهرها :

- ١ — ضرورة الشعر ؛ مثل قول الشاعر يتحدث عن قومه :  
وما أصحاب من قوم فأذكرهم<sup>٣</sup> إلا يزيدهم حباً إلى هم<sup>(٣)</sup>
- ٢ — تقديم الضمير على عامله لداع بلاغى ، كالحصر<sup>(٤)</sup> (القصر) ولما كان الضمير المتصل لا يمكن أن يتقدم بنفسه على عامله وجب أن يحل محله المنفصل الذى بمعناه وحكمه ؛ . ففى مثل : نسبحك ، ونخافك يا رب العالمين — لا نستطيع عند الحصر أن نقدم الكاف وحدها ، لذلك نأتى بضمير منصوب بمعناها ، وهو :

= وكل هذا الخلاف لا خير فيه ، وهو مرهق بغير فائدة فقد ثبت أن الوصل والفصل فى المسائل السابقة واردان عن العرب الفصحاء بكثرة تبجح القياس ؛ فلا داعى لهذا التشعيب الذى أشار إليه ابن مالك بقوله :

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْتَنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهُهُ . فى : « كُنْتُهُ » الخلف انتمى كَذَاكَ : « خِلْتَنِيهِ » . واتصلاً أَخْتَارُ ، غَيْرِى اخْتَارَ الانفصلاً

فهو يقول : إنه يجوز الوصل والفصل فى « هاء » سلتني ، وما أشبه سلتني ؛ من كل فعل غير ناسخ ، « أو شبيهه » — نصب ضميرين ، أولهما أخص من الثانى ... ولم يبين ابن مالك الخلاف الذى فى المسألة السالفة ، واكتفى ببيان الخلاف فى مثل : كتته ، وأنه انتمى ، أى : أشهر ، وكذلك فى خلتني من كل فعل ناسخ ينصب مفعولين . وصرح بأنه يختار الاتصال ، وأن غيره يختار الانفصال .

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٢١٧ . (٢) فى ص ٢٧٣ .

(٣) المبنى : إذا سمع أصحاب صفات قوى ، مدحوم ، وزادنى حباً فيهم ( أى فى قوى ) ، وقد اضطر الشاعر إلى أن يقول « يزيدهم حباً إلى هم » بدلا من أن يقول : « يزيدونهم حباً إلى » ؛ ففصل الضمير « هم » الثانى — بدلا من واو الجماعة — لضرورة الشعر .

(٤) ويسمى أيضاً : « القصر » : وله بيان فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩٥ .



.....  
.....

« إياك » فنقول : إياك نسبح ، وإياك نخاف .

٣ — الرغبة في الفصل بين الضمير المتصل وعامله بكلمة « إلا » ، لإفادة الحصر . وهذا الفصل لا يتحقق إلا إذا أتينا بالضمير منفصلاً ؛ مثل : ربنا ما نعبد إلا إياك ، ولا نهاب إلا إياك .

وقد يكون الحصر بغير « إلا » ، وبالرغم من هذا ينفصل الضمير ؛ مثال ذلك ، الحصر بإيما<sup>(١)</sup> في قول الشاعر :

أنا الذائد الحامى الذمّارَ وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ، أو : مثلى

ومن أمثلة الفصل للقصر : إن الأبطال نحن ؛ « فنحن » ضمير منفصل خبر إن ، ولا يمكن اتصاله بعامله ( إن ) ؛ وذلك لأن خبرها الذى ليس شبه جملة لا يتقدم على اسمها .

٤ — أن يكون عامله اللفظى محذوفاً ؛ مثل : إياك والكذب ، فأصل : « إياك » هو : أحذرك ، أو : أخوفك . حذف الفعل — ومعه فاعله — وبقي الضمير « الكاف » وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه ؛ فحذفناه ، وأتينا مكانه بضمير منفصل يؤدى معناه ، ويستقل بنفسه ؛ وهو : إياك . وقد سبق<sup>(٢)</sup> بيان إعرابه ، كما سبق<sup>(٣)</sup> أنه — وفروعه — كثير الاستعمال فى أسلوب : « التحذير » بصورة المتعددة التى ستجىء فى بابها الخاص — ج ٤ ص ١٢٢ م ١٤٠ .

٥ — أن يكون عامله معنوياً ؛ مثل : أنا صديق وفى ، وأنت أخ كريم . فالضمير : « أنا » ، و « أنت » مبتدأ مفعول بالابتداء . والابتداء عامل معنوى . لا وجود له فى اللفظ ؛ فلا يمكن وصل الضمير به .

(١) « المحصور فيه » بإيما هو المتأخر ، أى : « أنا » ، كما يفهم من البيان الذى فى رقم ٤ من هامش ص ٩٥ .

(٢) ص ٢٣٦ .

(٣) فى رقم ٢ من هامش ص ٢٢٧ .

.....  
.....

٦ - أن يكون عامله حرف نقي . مثل : الخائن غادر ؛ فما هو أهلاً للصدقة .  
فالضمير « هو » اسم « ما » الحجازية . وهي العاملة فيه الرفع ؛ ولكنها من الحروف  
التي لا يتصل بآخرها الضمير ولا غيره<sup>(١)</sup> :

٧ - أن يكون الضمير تابعاً لكلمة تفصل بينه وبين عامله ؛ مثل : نحن  
نكرم العلماء وإياكم : فالضمير : « إياكم » معطوف ؛ فهو تابع يتأخر عن  
متبوعه ، والمعطوف عليه : « العلماء » هو المتبوع الذي يجب تقدمه عليه . وقد  
فصل المتبوع بين الضمير : « إياكم » وعامله : « نكرم » ، ومثله قوله تعالى في  
الكفار : ( يُخْرِجُونَ الرُّسُلَ وَإِيَّاكُمْ ) ، وقول القائل في مدح عمر<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه :  
مُبْرَأً مِنْ عَيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ      فَاَللهُ يَرعى أَبَا حَقِصٍ وَإِيَّانَا

٨ - أن يقع الضمير بعد واو المصاحبة ( وتسمى : واو المعية ) مثل : حضر  
الرفاق ، وسأسافر وإياهم إلى بعض الأقاليم .

٩ - أن يكون فاعلاً لمصدر مضاف إلى مفعوله ( فيفصل المفعول به بين  
الضمير الفاعل وعامله ) ، مثل : بمساعدتكم نحن انتصرتم<sup>(٣)</sup> ؛ فكأمة :  
« مساعدة » مصدر مضاف إلى مفعوله « الكاف » . وفاعله كأمة : « نحن » .

١٠ - أن يكون مفعولاً به لمصدر مضاف إلى فاعله ؛ مثل : سررت من إكرام  
العقلاء إياك .

١١ - أن يقع بعد إما الدالة على التفصيل ؛ مثل : كتَّـبَ : إما أنت ، وإما هو .

( ١ ) ومنه قوله تعالى : « ما من أمهاتهم » . وقول الشاعر : في « إن » النافية إلى تعمل عمل ليس :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ      إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

( ٢ ) وكنيته : « أبو حفص » وكلمة « أبا حفص » هي التي فصلت ( في البيت التالي ) بين التابع  
المعطوف وعامله ، أي : بين الضمير « إيانا » وبين عامله : « يرعى » الذي يجيء بعده المتبوع ، أي :  
المعطوف عليه .

( ٣ ) والأصل قيل الإضافة للمفعول : بمساعدتنا إياكم . . . أي : انتصرتم بسبب المساعدة التي

قدمناها نحن .

.....  
.....

١٢ - أن يقع بعد اللام الفارقة<sup>(١)</sup> ، مثل :

إن وجدْتُ الصديقَ حقاً لإياك ، فسرُّني ؛ فلن أزال مطيعاً

١٣ - أن يكون منادى - عند من يميز نداء الضمير - مثل : يا أنت . يا إياك .

١٤ - أن يكون الضمير منصوباً وقبله ضمير منصوب . والناصب لهما عامل

واحد مع اتحاد رتبتي الضمير : مثل : عَلِمْتُني إياي<sup>(٢)</sup> ، عَلِمْتُكَ إياك ، وَعَلِمْتَهُ إياه .

١٥ - أن يكون الضمير مرفوعاً يمشق جارا على غير من هو له ، مثل : محمدٌ علىٌ مكرمه هو<sup>(٣)</sup> :

\* \* \*

(١) إذا خففت إنَّ المشددة فالأكثر إهماها ؛ فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، والأكبر أن يجيء بعدها اللام ، لتدل على أنها المخففة المهملية ، وليست المشددة العاملة ؛ مثل : إنَّ صالح لقائم . وهذه اللام تسمى : « الفارقة » ؛ لأنها آتى تفرق بين « إن » المشددة العاملة ، والمخففة المهملية ، وقد يجعلها بعض النحاة نوعاً من لام الابتداء . وسيجيء الكلام عليها في باب المبتدأ والخبر في ص ٦٥٧ وأيضاً في آخر باب : « إن » - ص ٦٧١ - .

(٢) يقال هذا في معرض الفخر غالباً ؛ نحو : شعري شعري .

(٣) فهذا الضمير البارز المنفصل كان مستتراً قبل إبرازه ، والمستتر نوع من المتصل - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ - وسيجيء شرح الضمير الجارى على غير من هو له في المكان الخاص به من باب المبتدأ والخبر ( ص ٤٦٣ ) .

## المسألة ٢١ :

زيادة نون الوقاية<sup>(١)</sup>

من الضمائر المتصلة : « ياء المتكلم » ، وتسمى - أحياناً - : « ياء النفس » وهي مشتركة بين محلي النصب والجر ؛ مثل : « زرتني في حديقتي » . فإن كانت في محل نصب فناصبها إما فعل أو اسم فعل ، أو حرف ناسخ ؛ ( مثل : « إن » أو إحدى أخواتها ) . وإن كانت في محل جر فقد تكون مجرورة بحرف جر ؛ أو تكون مجرورة بالإضافة ، لأنها مضاف إليه .

( ١ ) فإن كانت منصوبة بفعل ، أو باسم فعل ، أو بالحرف « ليت »<sup>(٢)</sup> ( وهو حرف ناسخ من أخوات إن ) يجب أن يسبقها مباشرة نون مكسورة تسمى : « نون الوقاية »<sup>(٣)</sup> . فمثال الفعل : ( ساعدني أخي ، وهو يساعدي عند الحاجة ، فساعديني ؛ فما أقدرك على المساعدة الكريمة ) . فقد توسطت نون الوقاية بين الفعل وياء المتكلم ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضياً ، أو مضارعاً<sup>(٤)</sup> ، أو أمراً . ولا بين أن يكون متصرفاً ، أو جامداً<sup>(٥)</sup> . ومثال اسم الفعل : « دَرَاكَ » ، و « تَرَكَ » و « عليك » بمعنى : أدرك ، و « أترك » ، والزم . فيجب عند مجيء ياء المتكلم أن نقول : درَاكُنِي ، وتَرَاكُنِي ، وعليكُنِي . بمعنى أدركُنِي ؛ وأتركُنِي . والزمنى . ومثال ليت : ليتني أزور أنحاء الدنيا - ليتني أستطيع معاونة البائسين جميعاً<sup>(٦)</sup> . . .

( ١ ) وقد تسمى : « نون العمد » .

( ٢ ) إلحاق نون الوقاية بالحرف « ليت » واجب عند كثير من النحاة ، وشائع غالب عند غير هؤلاء .  
( ٣ ) لأنها في استعمالها غالب تنى الفعل الصحيح الآخر - أى : تصونه - من وجود كسرة في آخره عند إسناده لياء المتكلم . أما المعتل الآخر ؛ مثل : دعا ، فإنه محمول عليه . وثق كذلك ما اتصل به غير الفعل من تغيير آخره عند اتصالها به . ولأنها تمنع اللبس ؛ مثل : أكرمني أخي ، أو : يكرمني ، أو : أكرمني - فلو لم توجد النون المتوسطة بينه وبين ياء المتكلم لقلنا : أكرمني أخي ، يكرمني أخي ، أكرمني . فيترتب على ذلك وجود كسرة في آخر الفعل ؛ والكسر لا يدخل الأفعال ؛ كما يترتب على ذلك أن يلتبس - أحياناً - فعل الأمر المتصل آخره بياء المتكلم بفعل الأمر المسند لياء المخاطبة ؛ مثل : أكرمي . فلا ندرى المراد . وقد يلتبس الفعل الماضي بالمصدر في مثل : نظري محمود مُعَفَّئِي ؛ فلا ندرى أكلمة : « نظر » فعل ماضٍ ، أم مصدر . وأصح تعليل يسبق ما ذكرناه : أنه استعمال العرب .

( ٥ ) مثل : ليس - عسى - .

( ٤ ) انظر ما يتصل بهذا في « أ » ص ٢٨٤ .

هذا حكم نون الوقاية في الأحوال السابقة . وقد حذفت سماعاً من آخر بعض الأفعال ، ومن آخر « ليس وليت » . والحذف في كل ذلك نادر لا يقاس عليه ؛ فلا نقول ، هنا رجل ليسى ؛ أى : غيرى . وليتى أعاون كل محتاج ؛ بمعنى : « ليتنى » . وقد تحذف فيهما للضرورة الشعرية ، مثل قول الشاعر :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ<sup>(١)</sup> الطَّيْسِ<sup>(٢)</sup> إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَى

وقول الآخر :

كَمْئِنِي جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ<sup>(٣)</sup> ، وَأَفْقِدُ كُلَّ مَالِي  
وإن كانت منصوبة بالحرف « لعل » جاز الأمران ، والأكثر حذف النون نحو : لعلى أدرك آمالى ، ولعلنى أبلغ ما أريد .

وإن كانت منصوبة بحرف ناسخ آخر ( غير : ليت ، ولعل ) جاز الأمران على السواء ، تقول : إئتني مخلص ؛ وإني وفى . لكننى لا أخلص للغادر . أو : لكنى لا أخلص للغادر . وتقول ... سررت من أنتى سباق للخير ، أو : من أئى سباق ... وهكذا الباقى من الأحرف الناسخة الناصبة التى تصلح للعمل فى هذه الياء<sup>(٤)</sup> .

( ب ) وإن كانت ياء المتكلم مجرورة بحرف جر فإن كان حرف الجر « مِن » أو « عِن » وجب الإتيان بنون الوقاية ، وحذفها شاذ أو ضرورة ؛ تقول منى الصفيح ، ومنى الإحسان ، وعنى يصدر الخير والإكرام ، بخلاف « مِنى » ، و« عَنِى » .  
وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون ؛ مثل : لى فيك أمل ، وبى نزوع إلى رؤيتك ، وفى مبل لتكريمك<sup>(٥)</sup> .

(١) كعدد . (٢) الرمل الكثير .

(٣) الفصير مذكر ، لأنه عائد على عدو يتحدث عنه ، ويرغب فى مقاتلته .

(٤) من الحروف الناسخة التى لا تصلح : « لا ، وا » .

(٥) وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصراً على الفعل وحده وبعض الحروف الناسخة :

وَقَبْلَ : « يَا النَّفْسِ » مَعَ الْفِعْلِ التَّزَمُ « نُونُ وَقَايَةٍ » . « وَلَيْسَى » قَدْ نُظِمَ  
و « لَيْتَنِي » فشا . و « لَيْتَنِي » نَدْرَا وَمَعَ « لَعَلَّ » اعْكِسْ ، وَكُنْ مُخَيَّرًا ...  
فِي الْبَاقِيَاتِ ، واضطراراً خَفَفَا « مِنَى » و« عَنَى » بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

( ح ) وإن كانت الياء مجرورة بالإضافة ، والمضاف هو كلمة ساكنة الآخر ؛ مثل : « لَدُنْ » ( بمعنى : عند ) ، أو : كلمة « قَدْ » ، أو : « قَطْ » ( وكلاهما بمعنى : حَسَبَ ، أى : كاف ) <sup>(١)</sup> فالأصح إثبات النون <sup>(٢)</sup> ؛ مثل : « قَدْ بلغت من لَدُنِّي عذراً » . ومثل : قَدَدْنِي من مواصلة العمل المرهق ، وقَطَّنِي من إهمال الرياضة المفيدة . ويجوز بقلّة حذف النون في الثلاثة ؛ تقول : لَدُنِّي ، قَدِي - قَطِّي ؛ وهو حذف لا يحسن <sup>(٣)</sup> بالرغم من جوازه .

فإن كان المضاف كلمة أخرى غير الثلاث السابقة وجب حذف النون ، مثل : هذا كتابي أحمله معي حيناً . وحيناً أدعه في بيتي فوق مكتبي .

...

### الملخص :

يستخلص مما تقدم أن إثبات نون الوقاية وعدم إثباتها مرتبط بحالات ياء المتكلم المنصوبة محلاً ، أو المجرورة محلاً . وبنوع العامل الذي عمل فيها النصب ، أو الجر .

١ - فإن كانت هذه الياء منصوبة ، وناصبها فعل ، أو اسم فعل - وجب إثبات نون الوقاية قبلها .

٢ - وإن كانت هذه الياء منصوبة وناصبها حرف ناسخ هو : « ليت »

( ١ ) تقول : قَدَدْنِي المال ؛ وقَطَّنِي . أى : حَسَبْنِي ؛ بمعنى : كافئني ، وتكون الدال مخففة بالسكون . وكذلك الطاء . وهما في هذه الحالة اسمان ؛ والمشهور أنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة التي يقعان فيها . ( أما « حسب » : فإنها معربة في هذا المثال ، لا مبنية . وفي ج ٣ ص ١٤٧ م ٩٥ من باب الإضافة تفصيل الكلام على أنواعها ، وأحكامها المختلفة ) .

وإذا كانا اسمين - كما وصفنا - وأضيفا إلى ياء المتكلم ، فإن الأحسن الإتيان بنون الوقاية فاصلة بين المضاف والمضاف إليه .

وقد تكون كل منهما - وهي مخففة الآخر - اسم فعل مضارع ، مبنى على السكون ، بمعنى : يكنى ، وفي هذه الحالة يجب الإتيان بنون الوقاية ؛ لتفصلهما عن ياء المتكلم ، نحو : قَدِي ، وقَطَّنِي . . .

أما « قد » التي هي حرف في مثل : قد اعتدل الجو ، و « قط » التي هي ظرف للماضي في مثل : ما فعلته « قط » فلا يتصلان بياء المتكلم . . . ( ٢ ) محافظة على السكون الذي بنيت الكلمة عليه .

( ٣ ) وقد أشار ابن مالك إلى الحالة السابقة من ناحية مجي نون الوقاية وعدم مجيها ، بقوله :

وَفِي « لَدُنِّي » قَلَّ . وَفِي : « قَدَدْنِي وَقَطَّنِي » : الْحَذْفُ أَيْضاً قَدَدْنِي

وجب - في الأشهر - إثبات النون . فإن كان الحرف الناسخ هو : « لعل » جاز الأمران ، والأفصح الإثبات ، وإن كان غيرهما - مما يصح إدخاله على هذه الياء<sup>(١)</sup> - جاز الأمران على السواء .

٣- وإن كانت الياء مجرورة بحرف وعامل الجر هو : « من » ، أو : « عن » وجب إثبات النون . وإن كان حرفاً آخر غيرهما وجب الاستغناء عنها بحذفها .

٤- وإن كانت مجرورة بالإضافة والمضاف ، اسم ساكن الآخر ؛ كأحد الكلمات الثلاث : ( لدنٌ - قدٌ - قطٌ - ) جاز الأمران ، ولكن الأفصح إثبات النون<sup>(٢)</sup> . وفي غير هذه الثلاثة - ونظائرها - يجب الحذف .

(١) انظر ٤ من هامش ص ٢٨١ .

(٢) ليظل الاسم محتفظاً بالسكون الذي هو علامة بناؤه الأصل .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) عرفنا مما سبق أن نون الوقاية واجبة في آخر الأفعال الناصبة لياء المتكلم . ومن تلك الأفعال المضارع ، سواء أكان في آخره نون الرفع ؛ ( وهى : نون الأفعال الخمسة ) <sup>(١)</sup> أم كان مجرداً منها ؛ مثل :

أنت تعرفنى صادق الوعد ، وأنتم تعرفوننى كذلك ، ولم تعرفونى مخافاً .  
فإذا اجتمعت نون الأفعال الخمسة ونون الوقاية جاز أحد الأمور الثلاثة الآتية :  
١ - ترك النونين ( نون الرفع ونون الوقاية ) على حاملها من غير إدغام <sup>(٢)</sup> ؛ تقول أنتما تشاركانى فيما يفيد - أنتم تشاركونى فيما يفيد ، وهكذا ..  
٢ - إدغام النونين ، تقول فى الأمثلة السابقة : أنتما تشاركانى ... وأنتم تشاركنى ، وأنت تشاركنى <sup>(٣)</sup> . . .

٣ - حذف إحدى النونين ؛ تخفيفاً ، وترك الأخرى : تقول : أنتما تشاركانى وأنتم تشاركونى . . . وأنت تشاركنى ؛ بنون واحدة فى كل ذلك <sup>(٤)</sup> .

( ب ) هناك بعض أمثلة مسموعة ، وردت فيها نون الوقاية فى آخر اسم الفاعل ، واسم التفضيل ؛ فمن الأول قوله عليه السلام لليهود ؛ هل أنتم صادقونى ؟ .

( ١ ) تفصيل الكلام عليها فى ص ١٧٧ .

( ٢ ) وهو جعلها نوناً واحدة مشددة مفتوحة .

( ٣ ) بحذف واو الجماعة ، وياه المخاطبة ، لالتقاء الساكنين . والأصل : تشاركونى وتشاركنى ، وحذف الضميران للسبب الذى شرحناه تفصيلاً فى « ج » ص ٩٤ وما بعدها . مع مراعاة الهوامش هناك ، وما فيها من بيان ، وملاحظة ما يتصل بهذه المسألة فى « ح » من ص ٥٠ وفى « ب » من ص ١٧٩ .

( ٤ ) فى تعيين نوع النون المحذوفة جدل طويل ؛ أهى نون الأفعال الخمسة ، أم نون الوقاية ؟ . والأيسر - وهو الذى يسائر القواعد العامة أيضاً - أن نقول عند الإعراب : إن النون الموجودة هى نون رفع الأفعال الخمسة ؛ بشرط أن يكون المضارع مرفوعاً ؛ فيقال فى إعرابه إنه مرفوع بثبوت النون ... أما إذا كان منصوباً أو مجزوماً ، فالنون الموجودة هى : « نون الوقاية » ؛ والمحذوفة هى نون رفع الأفعال الخمسة حتماً ؛ فيقال فيه منصوب أو مجزوم بحذف النون ، والنون الموجودة هى نون الوقاية . وفى غير ما سبق يتسأى أن تكون المحذوفة هذه أو تلك ؛ فلا أثر لشيء من ذلك فى ضبط كلمات الجملة ، وفهم معناها . ( انظر ص ١٨٠ ) .



.....  
.....

ولو حذف النون لقال صادق<sup>(١)</sup>. ومثله قول الشاعر :  
وليس الموافيني<sup>(٢)</sup> - ليرُفَدَ<sup>(٣)</sup> - خائباً فإنَّ له أضعافَ ما كان أملاً  
وقوله :

وليس بمُعِينِي - وفي الناس مُنْتَعٍ - صديقٌ إذا أعْيَا على صديقٍ  
ولو حذفَت النون لقليل : المواق والمعيبي ، ومثال اسم التفضيل قوله عليه السلام :  
« غيرُ الدجَّال أخوفني عليكم<sup>(٤)</sup> . وروى : أخوفني عليكم » ( أى : غير  
الدجال أخوف الأمور التي أخافها عليكم . . . ) .

والشائع - بين النحاة - أن هذه الأمثلة لا يقاس عليها ؛ لقليلتها ، لكن الرأي  
السديد : أنه قد يجوز أحياناً إذا وجد داع<sup>(٥)</sup> .

( ح ) إذا كان الفعل مختوماً بنون النسوة لم يغير ذلك من لزوم نون الوقاية قبل  
ياء المتكلم ؛ مثل : النساء أخبرنني الخبر ، هن يخبرنني . . . أخبرنني يا نسوة .

\* \* \*

( ١ ) فيكون أصلها : صادقون لي ؛ حذفَت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ؛ فصارت :  
صادقوي ، اجتمعت الواو والياء ، وسقط إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ؛  
فصارت صادقوي ؛ ثم قلبت ضمة القاف كسرة ؛ لتناسب الياء .

( ٢ ) الذي يقصدني ويأتني إلى .

( ٣ ) لينال العطاء والمهبة . ( الرُّفْدُ : العطاء ) .

( ٤ ) المعنى : غير الدجال أخوف عندي من الدجال المعروف لديكم بصفاته ، إذ يمكنكم أن  
تحتسبوا منه ، وتتقوا ضرره . أما غيره فيستتر أمامكم ، فيخضعكم . ( هذا ، وفي الدجال وما يتصل بحقيقته ،  
وغيرها مطاعن كثيرة ) .

( ٥ ) إن كانت تلك الأمثلة قليلة لا تكفي للمحاكاة ، والقياس عليها - فهناك اعتبار آخر له  
أهميته ؛ هو : أن زيادة نون الوقاية في بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل - أحياناً -  
اليس ، وتمنع النמוש ؛ وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغة ، وتدعو إليه . فمثل : . من صادق ؟ »  
- إذا كانت مكتوبة - قد نفروها من إضافة المفرد إلى ياء المتكلم الساكنة ، أو من إضافة جمع المذكر  
إلى ياء المتكلم المدغمة في ياء الجمع ؛ فتكون الياء مشددة مفتوحة . ولا يزيل هذا اليس إلا نون الوقاية ،  
فوق ما تجلبه من خفة النطق . وفي هذه الحالة وأشباهاها تكون النون مرغوبة ، بل مطلوبة ؛ عملاً بالأصل  
القوي العام الذي يدعو للفرار من كل ما يقع في ليس ، جهد الاستطاعة .

أما في صورها الأخرى التي لا ليس فيها عند اتصال أحدهما بياء المتكلم فلا داعي لنون الوقاية ، ويجب  
الأخذ بالرأي الذي يمتنعها .

## المسألة ٢٢ :

## العَلَم

( ١ ) ( محمود - إبراهيم ) ( فاطمة - أمينة ) ( مكة - بيروت )  
( بَرَدَى <sup>(١)</sup> - دِرْجَلَة <sup>(٢)</sup> ) . . .

( ب ) رجل - شجرة - إنسان - حيوان - معدن . . .

( ح ) أسامة (للأسد). ثعلب (لثعلب). شَبَوَة (للعقرب) ذُوَالَة (للدُّب). . .

كل كلمة في القسم الأول : ( ١ ) تدل بنفسها مباشرة <sup>(٣)</sup> على شيء واحد ، معيّن بشكله الخاص ، وأوصافه المحسوسة التي ينفرد بها ، وتميزه من باقي أفراد نوعه . فلكلمة : « محمود » تدل بذاتها <sup>(٣)</sup> على فرد واحد له صورة معينة ، ووصف حسيّ ينطبق عليه وحده دون غيره من أفراد النوع الإنساني . وكذلك إبراهيم ، وفاطمة ، وأمينة ، وغيرها .

وكلمة : مكة ، أو : بيروت ، أو : أشباههما من أسماء البلاد - تدل على شيء واحد محسوس ، هو : بلد معين ، له خصائصه ، وأوصافه الحسية التي لا تنطبق على سواه ، ولا تحمل إلى الذهن صورة غيره . وكذلك الشأن في بَرَدَى ، ودِرْجَلَة ، وغيرهما من الأتھار المعينة .

فكل كلمة من الكلمات السالفة إنما تدل بلفظها وبحروفها الخاصة بها على معنى واحد ، معين ، ينطبق على فرد واحد ، أي : « تدل على مُسمًى بعينه » وهي لا تحتاج في دلالتها عليه إلى معونة لفظية أو معنوية تأتيها من غيرها ، بل تعتمد على نفسها في إبراز تلك الدلالة .

أما كلمات القسم : ( ب ) الثاني فتدل الواحدة منها على معنى معين ، ولكنه معنى غير مقصور على فرد واحد ينحصر فيه ؛ وإنما ينطبق على أفراد كثيرة مشتركة معه في النوع ، فهو صالح لكل منها ، لا يختص بواحد دون آخر ، أي : أنه شائع بينها ، كما

( ١ ) اسم النهر الذي يحترق « دِسْشَق » ، بسورية .

( ٢ ) اسم نهر العراق .

( ٣ ) أي : من غير حاجة إلى زيادة لفظية أو معنوية .

سبق أن قلنا في النكرة<sup>(١)</sup>. فكل كلمة : رجل ، أو شجرة . . . أو غيرهما من سائر النكرات تدل على مدلول واحد ، لفرد واحد ، ولكن هذا الفرد شائع ، له نظائر وأشباه كثيرة قد تبلغ الآلاف . . . ويصلح كل منها أن يكون هو المقصود ، وليس بعضها أولى من بعض في ذلك ، فإذا أردنا لهذه الكلمة أن تدل على مدلول واحد معين لا ينطبق على غيره وجب أن تنضم إليها زيادة لفظية أو معنوية تجعل مدلولها مركزاً فيه وحده بغير شيوخ ، كأن تقول : ( رأيت رجلاً في النادي ، فصافحت الرجل ) . أو ( هذا رجل ، أو : أعجبني هذا الرأي ) ؛ مشيراً إلى شيء حسي أو معنوي معروف مُتَمَسِّز ، أو : ( أكرمت الذى زارك ) فوجود « أل » في كلمة « الرجل » بالطريقة السالفة جعلتها تدل على مُعَيَّن . ووجود الإشارة الحسية أو المعنوية جعلت كلمة : « هذا » تدل على معين . ووجود صلة الموصول — وهى لفظية — جعلت كلمة : « الذى » تدل على معين . ووجود قرينة التكلم أو الخطاب جعلت الضمير الخاص بكل منهما يدل على معين . وهكذا . . . فلولا الزيادة التى انضمت إلى كل واحدة ما حصل التعيين والتخصيص . . . ومن هنا يتضح الفرق بين كلمات القسم الأول التى هى نوع من « المعرفة » يسمى : « العَلَمُ الشخصى » أو « علم الشخص<sup>(٢)</sup> » وكلمات القسم الثانى التى هى « نكرة » قبل وجود الزيادة التى انضمت إليها . ثم صارت بعدها نوعاً من أنواع « المعرفة » . فكللمات القسم الأول تستمد من ذاتها وحدها التعيين والتحديد ، بخلاف الثانية . وهذا معنى قولهم فى تعريف العلم :

« إنه اللفظ الذى يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً » ، أى : غير مقيد بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غشبية ، أو إشارة حسية ، أو معنوية ، أو زيادة لفظية ؛ كالصلة . . . أو غير ذلك من القرائن اللفظية أو المعنوية التى توضح مدلوله ، وتحدد المراد منه . فهو غنى بنفسه عن القرينة ، لأنه عَلَمٌ<sup>(٣)</sup> مقصور على مسماه ، وشارة خاصة

( ١ ) ص ٢٠٦ .

( ٢ ) لأن مدلوله فى الغالب شيء مشخص ، ( أى : مجسم ، محسوس ، متميز من غيره ) . وقد يكون شيئاً ذهنياً ؛ كالعلم الذى يسمى به الجنين المنتظر ولادته ، وكالعلم الدال على قبيلة معينة ؛ بحيث يراد به مجموع من وجد فيها ومن سيوجد ؛ فإن هذا المجموع لا وجود له إلا فى الذهن فقط ، ولا وجود له فى خارج الذهن ، إذ لا يقع تحت الحس . وهذا النوع يُسمى : « العلم الذهني » ، أى : الموضوع لمعين فى الذهن فقط ، متخيل وجوده فى خارجه .

( ٣ ) علامة .

به ، وافية في الدلالة عليه وحده . وكل كلمة من كلمات القسم الثاني وأشباهها تسمى : نكرة <sup>(١)</sup> .

(١) وقد سبق تعريفها وإيضاحها ( في أول باب : « النكرة والمعرفة » ص ٢٠٦ ) والنكرة تسمى أيضاً : « اسم جنس » عند جمهرة كبيرة من النحاة لا ترى فرقاً بينها وبين اسم الجنس ، فإن كان لمعين فهي : « النكرة المقصودة » ؛ وإن كانت لغير معين فهي : « النكرة غير المقصودة » - كما سيبيء في باب « النداء » ج ٤ - وفي هذا الرأي تخفيف وتيسير من غير ضرر ؛ فيحسن الأخذ به . أما غير هؤلاء فيرى فرقاً بين الاثنين ، يوضحه بقوله الذي سبق أن لخصناه ( في الباب الأول ) في ص ٢٣ ، عند الكلام على اسم الجنس ، وفي هذا الباب عند الكلام على النكرة ، هامش ص ٣٠٦ ) . ومضمونه :

أن النكرة هي نفس الفرد الشائع بين أشباهه ، وهي المذلول الحقيقي المراد من اللفظ ؛ وليست معناه الخيالي المجرد ، القائم في الذهن . وأما اسم الجنس فهو الاسم الموضوع لذلك المعنى الذهني المجرد ، ليدل عليه من غير تذكر - في الغالب - لفرد من أفراده الخارجية ، ولا استحضار لصورته في دائرة الذهن ، ومن غير ربط - في الغالب - بين اللفظ ومذلوله الحقيقي ؛ فكلمة : « رجل » مثلاً ؛ إن أريد منها الجسم الحقيقي المعروف ؛ ( المكون من الرأس ، والجذع ، والأطراف ... ) ، فهي : « النكرة » ؛ وتنطبق على كل جسم حقيقي به تلك الأجزاء الثلاثة بفروعها ، أما إن أريد منها المعنى القائم في الذهن لكلمة : « رجل » وهو المعنى الخيالي الذي يخلقه العقل ، ويتصوره بعيداً عن صورة صاحبه وعن استحضار هيئة فرد من الأفراد التي تنطبق عليها تلك الصورة ، فهي : « اسم الجنس » ، ومذلوله هو : المعنى المجرد ، أو : الحقيقة الذهنية المجردة ، أو : المعنى الخيالي العام ، ويوضحون ذلك بأن المعنى المجرد ، أو : الحقيقة الذهنية المجردة ، أو : المعنى الخيالي العام - متعدد الأصناف في داخل الذهن ؛ فلا بد أن يكون لكل صنف اسم يميزه من الآخر ؛ فتلك الأصناف الذهنية التي هي المعاني المجردة ... تسمى : الأجناس ، ويسمى الذي يميز كل واحد : « اسماً للجنس » أو : « اسم الجنس » ، أي : الاسم الموضوع لهذا الجنس ؛ ليفرق بينه وبين جنس آخر ؛ كما وضع « رجل » اسماً للصنف المعروف من المخلوقات ، ليمتيز من صنف آخر كالشجر ، والطيور .

ولكن كيف ينشأ في الذهن هذا المعنى المجرد ؟ وكيف تتكون تلك الحقيقة الذهنية فيه فتنتطبق على أفراد كثيرة ؟ كيف يدرك العقل معنى : شجرة - مثلاً - إدراكاً مجرداً ؟ ومن أين يصل إلى هذا ؟ وكيف ؟

يقولون - كما أشرنا في صفحتي ٢٣ و ٢٠٦ - إن أصناف النبات الكبير متعددة ؛ كأشجار النخل ، والبرتقال ، والليمون . . . وقد رأى المرء النخلة مرات ، وفي كل مرة يحس ويدرك شيئاً من أوصافها . ثم رأى البرتقال كذلك ؛ ثم الليمون . . . ثم . . . وبعد تعدد المرات في أزمنة متباعدة - كشف العقل في تلك الأشياء المتعددة صفات مشتركة ، وانتزع من مجموع تلك الصفات المشتركة صورة واحدة عقلية ، خيالية ، أي : معنى مجرداً واحداً ، ينطبق في خارج الذهن على كل فرد من الأفراد السابقة ، وعلى مئات وآلاف غيرها تشبهها في تلك الأوصاف التي عرفها . فإذا نسى المعنى العقل الخالص ؟ . أو : ما اسم الحقيقة الذهنية المحضة التي ولدتها تلك المشاهدات ، كي يميزها من المعاني الذهنية الأخرى الكثيرة ؟ سميناها : « شجرة » . فكلمة : « شجرة » هي اسم لشيء أدركه الذهن بعد أن صورته من صفات مشتركة بين أفراد خارجة عنه ، لا وجود لها في داخله ، وإنما هي في خارجه ؛ فليس في الذهن شجرة حقيقية لنوع من أنواع النبات ، وإنما هي - كما شرحنا - بارزة في خارجه . فكلمة : « شجرة » اسم يدل على جنس يدرك العقل معناه تخيلاً . أما حقيقته الواقعية المحسنة ، المنطبقة على أفرادها - فهي في خارج الذهن . متى انتزع العقل المعنى المجرد أمكنه بعد ذلك أن يدرك مذلوله من غير حاجة - في الغالب - إلى استرجاع صورة حقيقية لفرد من أفرادها . وما يقال عن « شجرة » يقال عن كل معنى عام عقل آخر ، أي : أن العقل يدرك المراد منه من غير حاجة إلى استحضار صورة من صور أفرادها .

وإليك كلمة : « إنسان » أيضاً ، فقد رأى المرء محموداً ، وحاملاً ، وأمياً ، وفريدة ، ومية . . . وتكررت مشاهدته هذه الأفراد ، واستخادم حواسه فيها ؛ حتى استطاع العقل بعد ذلك أن ينتزع من الصفات =

## أما أمثلة القسم الثالث: (ح) فهي لنوع آخر يختلف في دلالاته عن النوعين السابقين

= المشتركة بينها صورة خيالية، أى: معنى واحداً ذهنياً للإنسان، له أفراد ومدلولاته الحقيقية الكثيرة، وليست في داخل الذهن؛ وإنما هي في العالم الخارجي الحسى البعيد عن النطاق الداخلى للذهن. فهو معنى واحد عام يدل على جنس (أى: صنف) له أفراد الحسية المتعددة البعيدة عن داخل العقل، وعن منطقة الذهن التى لا تحتوى في داخلها شيئاً حسيّاً، وصار العقل بعد ذلك لا يحتاج - غالباً - في إدراك المراد من ذلك المعنى إلى استرجاع صورة حسية لفرد من أفرادها؟. فإسم المعنى المجرد الذى انتزعه العقل؛ ليمثل هذا الجنس، ويدل عليه، ويميزه من الأجناس المعنوية الأخرى؟ اسمه: «إنسان».

كذلك أدرك العقل مجموع الصفات المشتركة بين على، وأسد، وعصفور، وحصان... و... وكون منها صورة خيالية، أى: معنى ذهنياً واحداً ولكنه عام يمثل جنساً (أى: صنفاً) له في خارج العقل أفراد حقيقية كثيرة، وهذا المعنى العقل العام يسمى: «حيواناً».

وكذلك أدرك العقل من مجموع الصفات المشتركة بين حديد وذهب فضة... و... صورة خيالية، أى: معنى ذهنياً عاماً لجنس اسمه: «معدن».... وهكذا.

فالمعاني الذهنية العامة كثيرة، وهى معان مجردة؛ إذ لا يكون معها في داخل الذهن مدلولاتها الحسية الحقيقية التى في خارجه. فإذا كان الذهن يدرك معنى «رجل» و«إنسان» و«معدن» فهل يضم في داخله نماذج حقيقية لكل واحد من هذه؟ لا.

ولما كانت المعاني الذهنية المختصة التى تمثل الأجناس مترابطة، مترابطة في داخله - وجب أن يكون لكل جنس اسم خاص به، يميزه من غيره؛ فلهذا اسم: «شجرة»، ولذلك اسم: «إنسان»، ولثالث اسم: «حيوان»، ولرابع اسم: «معدن» ولخامس اسم: «جماد»... وهكذا... فكلمة «شجرة» اسم لجنس معين، أى: لمعنى ذهنى متميز، وكذا البواقي. فاسم الجنس اسم موضوع ليدل على معنى ذهنى واحد، ولكنه معنى عام، له أفراد حقيقية، كثيرة في خارج الذهن. وهذا معنى تعريفهم «أنه يدل على الماهية بغير نظر إلى أفرادها - غالباً -». يريدون بالماهية؛ (الحقيقة الذهنية المجردة أو: المعنى العقل الخالص)، وبذلك الاسم تتميز المعاني الذهنية بعضها من بعض؛ أى: يتميز جنس من باقى الأجناس الأخرى.

من كل ما تقدم فعلم أن اسم الجنس عندهم هو اسم للمعنى الذهنى المجرد، وأن النكرة هى مدلوله الخارجى الذى ينطبق عليه ذلك المعنى فعلاً؛ أى: هى نفس الفرد الشائع... إلخ. هذا هو الفرق بينهما عند من يراه. وهو فرق فلسفى متعب في تصوره، ليس وراءه فائدة عملية.

واسم الجنس ثلاثة أقسام سبق الكلام عليها في الباب الأول (ص ٢٣ وما بعدها).

ويسوقنا الكلام عن النكرة وعن اسم الجنس إلى شيء ثالث لا مناص من إيضاحه هنا؛ وهو: «عَلَمُ الجنس». فما المراد منه؟ وما مدلوله؟ وما أحكامه؟.

أطلقنا الكلام في اسم الجنس، وكررنا له الأمثلة، واثبتنا من كل ذلك إلى أنه الاسم الموضوع للصورة العقلية الخيالية أى: للمعنى العقل العام المجرد، أى: للحقيقة الذهنية المختصة... وأثنا حين نسمع، أو نقرأ - كلمة «شجرة»، أو: «إنسان»، أو: معدن... نفهم المراد منها سريعاً من غير أن يستحضر العقل - فى الغالب - صورة معينة للشجرة؛ كالنخلة، أو صورة معينة للإنسان كحسين، أو: صورة معينة للمعدن؛ كذهب، فقد استغنى العقل عن تلك الصورة الفردية بعد مشاهداته الأولى الكثيرة، وصار يدرك المراد حين يسمع اسم الجنس إدراكاً مجرداً، أى: خالياً من استحضار صورة فرد من أفراد ذلك الجنس ومن غير حاجة - فى الغالب - إلى استرجاع شكله وهيبته - كما شرحنا - لكن هناك بعض الصور العقلية (أى: الصور الذهنية) لأجناس لا يمكن - بحال - أن يدركها العقل وحدها من غير أن يتخيل صورة فرد، أى: فرد - من ذلك الجنس -، ولا يمكن - مطلقاً -

يسمى : ( علم الجنس )<sup>(١)</sup> .

ولتوضيحه نقول : إذا دخلت حديقة الحيوان فرأيت الأسد ، ومنظره الرائع المتهيب ، وشاهدت ما يغطي عنقه ، وينسدل على كتفيه ؛ من شعر غزير ، كثيف ، يسمى : اللبد ، وما ينبت فوق فمه من شعر طويل ؛ كأنه الشارب - فسميت الأسد بعد ذلك باسم ، هو : « صاحب اللبد » أو « أبو الشارب » ، فهذه التسمية تحمل الذهن - قسراً - عند إطلاقها وعند سماعها على تخيل صورة

= أن يفهم المراد منها من غير أن يستحضر صورة لواحد - أى واحد - تنطبق عليه . مثال ذلك كلمة : « أسامة » فإن معناها : « أسد » لكن لا يدرك العقل معنى أسامة إلا مصحوبة بصورة « أسد » ؛ فالحقيقة الذهنية هنا ليست مجردة من صورة فرد ؛ وإنما يلازمها حتماً صورة تنطبق عليه . وكذلك كلمة : « ثعالة » فإن معناها : « ثعلب » ولكن العقل لا يفهم هذا المعنى متعزلاً ولا منفصلاً عن مصاحبة صورة « ثعلب » . وذلك على خلاف كلمة : « أسد » و« ثعلب » ، وأشباههما ... وبعبارة أخرى كلمة : « أسد » و« ثعلب » وأشباهها تدل في عالم الحس والواقع على مئات وآلاف من ذلك الحيوان المتوحش . فإذا تخيلنا صورة ذهنية لواحد من فصيلة : الأسد - مثلاً - وقد رسم العقل تلك الصورة في دأثره ، بحيث جعلها رمزاً يدل على تلك الفصيلة ووضعنا للرمز علماً خاصاً به ( أى : اسماً مقصوداً عليه ) ليدل عليه ؛ وينطبق على كل فرد من أفراد تلك الفصيلة ، فإن هذا العلم يسمى : « علم الجنس » . أى : علماً يدل على ذلك الجنس ، ويرشد لكل فرد من أفراد . وما يوضح هذا المعنى ويقربه إلى الفهم ( وإن كان ليس علم جنس ) ما نعرفه في عصرنا الحالى من تمثال : « الجندي المجهول » ؛ فإننا حين نسمع : « الجندي المجهول » يتجه عقلنا مباشرة إلى صورة ذلك الجندي ويستحضر الذهن تمثاله المعين الذى يرمز له ، وهو تمثال واحد ، ورمز مفرد . ولكنه ينطبق في عالم الحس والواقع على الآلاف من الجنود المجهولين . ويجب أن ننتبه إلى أن ذلك الفرد القليل غير معين ، وأنه شائع بين أفراد جنسه ؛ فهو في المعنى كالنكرة . وفي هذا يقول بعض النحاة :

إن علم الشخص واقع على الأشخاص ؛ كحمد ، وعلى ، فالعلم فيه يخص شيئاً بعينه ، لا يشاركه فيه غيره . وعلم الجنس يخص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم ؛ نحو : أسامة ، و« ثعالة » فإن هذين الاسمين يتعلمان على كل ما يقال له : « أسد » و« ثعلب » . وإنما كان العلم هنا للجنس ولم يكن كالأناسي لأن لكل واحد من الأناسي حالة مع غيره ؛ من بيع ، وشراء ، أوزاعة ، أو غير ذلك ؛ فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره ، ليكون الاسم دليلاً على صاحبه ويميزاً له من غيره ... وأما هذه السباع التى لا تثبت ولا تستقر بين الناس - فلا تحتاج إلى أسماء ، أو ألقاب تميز أفراد الجنس الواحد بعضها من بعض . فإذا لحقها اسم ، أو لقب لم يكن ذلك خاصاً بفرد دون آخر ، وإنما كان متجهماً لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس ؛ فإذا قلت : أسامة أو ثعالة ... فكأنك قلت هذا الضرب ، أو : هذا الجنس الذى رأيته أو سمعت به من السباع وتخيلت صورة فرد منه وقت الكلام ... فهذه الألفاظ معارف ، إلا أن تعريفها أمر لفظي . وهى من جهة المعنى نكرات ؛ لشيوعها في كل واحد من الجنس وعدم انحصارها في شخص بعينه دون غيره . فكان اللفظ موضوع لكل شخص من هذا الجنس ، فوضع اللفظ للفرد الشائع جملة بمنزلة العلم ، بالرغم من هذا الشيوع ... ومراعاة الواقع الصريح فى أن الفرد شائع غير معين جعله بمنزلة النكرة . ومن هنا كان لعلم الجنس اعتباران ؛ أحدهما : « لفظي » يدخله في عداد العلم ( والعلم هو نوع من المعارف ) ، والآخر « معنوي » يدخله في عداد النكرة . ولكل منهما آثاره التى ستعرفها . وسيجيء إيضاح آخر في ص ٢٩٦ عند الكلام على القسم الثالث الذى في رأس هذه الصفحة . ( راجع الفصل ج ١ ص ٣٤ وما بعدها ) .

( ١ ) تكلمنا عليه بإفاضة ، وبمعالجة أخرى في الهامش الذى قبل هذه مباشرة . أما الكلام على قياسيته فى رقم ١ من ص ٢٩٩ .

عامة للأسد حتمًا ، وعلى تذكّر مثال خيالى له ، من غير أن تكون تلك الصورة أو المثال مقصورة على أسد معين كالذى كان فى الحقيقة ؛ بل تنطبق عليه وعلى غيره من أمثاله . فهذا الاسم الجديد ( صاحب اللبد ، أو : أبو الشوارب ) الذى وضعته للصورة هو علّم يدل عليها ؛ وعلى كل صورة من أفراد صنفها . أى : أنه شارة ورمز للصورة لا تمثل فرداً بعينه ، وإنما تُمثل الصنف كله ، وترمز له . أو : أنها نموذج يُمثل ما يسمونه : « الجنس » كله ؛ فتتنطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ؛ وهذا معنى قولهم فى ذلك الاسم : « إنه علم للجنس » ، أو : « علم الجنس » .

ومثل هذا يقال عن كلمة : « أسامة » . فقد أُطلقت أول مرة على أسد معين لداعٍ دعا إلى هذه التسمية . فإذا قيلت بعد ذلك لم يفهم العقل معناها فهمًا مجرداً من غير تخيل صورة فرد — أى فرد — من أفراد ذلك الحيوان المفترس ، بل لا بد أن يحصل مع الفهم تخيل صورة تمثل أسداً غير معين . أى : لا بد مع الإدراك من ذلك التخيل الذى يعيد إلى الذهن صورةً تمثل المراد وتنطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ويصدق عليها الاسم ، فهذا الاسم هو الذى يسمى : « علماً للجنس » كله ، أو : « علم الجنس » .

ومثل هذا أن ترى القبيل ونحطومه فتسميه باسم آخر هو : ( أبو الخراطوم ) فهذا علّم جديد للقبيل ينطبق على الفرد الذى أمامك ، وعلى كل نظير له من صنفه ، فهو علّم لواحد غير معين من الأفيال . فإذا كان « اسم الجنس » هو اسم يدل على الحقيقة الذهنية المجردة أى : الخالية من استرجاع الخيال لصورة فرد منها — كما سبق<sup>(١)</sup> — فإن علّم الجنس يدل على تلك الحقيقة ، مركزة فى صورة كاملة يقترن بها عند ما يسترجعها الذهن ويستعيد الخيال لفرد غير معين من أفراد ذلك الجنس ؛ فهى تصدق على كل فرد . فكأن هذا العلّم موضوع لكل فرد من أفراد تلك الحقيقة الذهنية العقلية . ولذا قالوا فى تعريف « علم الجنس » ، إنه : ( اسم موضوع للصورة الماثلة التى يتخيلها العقل فى داخله لفرد شائع من أفراد الحقيقة العقلية ) ومن أمثله أيضاً — غير ما سبق<sup>(٢)</sup> — « ابن ذآية » ؛ للغراب و « بنت الأرض » ؛ للحصاة ، « وابنة اليم » ؛ للسفينة<sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

( ١ ) فى هامش ص ٢٨٨ وما بعدها .

( ٢ ) هنا وفى « ج » ص ٢٨٦ .

( ٣ ) وكذلك جميع ألفاظ التوكيد المعنوى « الملحق » بألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية ، كما سيجىء عند الكلام على حكمة فى رقم ٤ من ص ٢٩٧ .

## المسألة ٢٣ :

## أقسام العلم

له عدة أقسام باعتبارات مختلفة :

( أ ) فينقسم باعتبار تَشَخُّص<sup>(١)</sup> معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص ، وإلى علم جنس<sup>(٢)</sup> .

( ب ) وينقسم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب<sup>(٣)</sup> . . .

( ج ) وينقسم باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته إلى مُرْتَجَل ، ومنقول<sup>(٤)</sup> . . .

( د ) وينقسم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته — إلى اسم ، وكُنية ، ولقب<sup>(٥)</sup> . . .

تلك هي أشهر أقسامه<sup>(٦)</sup> ، ولكل منها أحكامه الخاصة<sup>(٧)</sup> وفيما يلي بسط وإيضاح لتلك الأقسام .

## التقسيم الأول :

يتضمن انقسام العلم باعتبار تَشَخُّص معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص ، وعلم جنس<sup>(٨)</sup> . . .

( ١ ) أى : اعتبار أن مِماه شخص — أى : جسم — له وجود حقيقى ، محسوس ، وليس أمراً ذهنياً بحتاً ( أى : أنه لا يكون حقيقة عقلية مجردة ) ، وهذا فى الغالب ( انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٧ ثم البيان المفيد فى هامش ص ٢٨٨ ) .

( ٢ ) وهناك نوع آخر من العلم يسمى : « العلم بالغلبة » ومكان الكلام عليه ص ٤٣٣ وهو فى قوة « العلم الشخصى » من ناحية التعريف . أما فى غيرها فبينهما نوع اختلاف أوضحناه هناك .

( ٣ ) موضعهما ص ٣٠٠ . ( ٤ ) وضعهما ص ٣٠٢ .

( ٥ ) موضع الثلاثة ص ٣٠٧ .

( ٦ ) وهناك قسم العلم المقرون بكلمة : « أل » لزوماً أو غير لزوم ، وأحكام كل : رستجىء فى ص ٤٢٩ .

( ٧ ) تجيء فى ص ٣٠٨ وما بعدها .

( ٨ ) هذان قسمان للعلم الوضعى ، ويقابله « العلم بالغلبة » والفرق بين الوضعى ومقابله موضح فى رقم ٥ من هامش ص ٤٣٤ .



## علم الشخص :

« هو : اللفظ الذى يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً » . وقد شرحنا<sup>(١)</sup> هذا شرحاً وافياً ، وأوضحنا المراد من : « الإطلاق » .

وله حكم معنوى وأحكام لفظية . فأما حكمه المعنوى : فالدلالة على فرد واحد ، مشخص معيّن<sup>(٢)</sup> — فى الغالب — ويكون هذا الفرد من بين ما يأتى من الأنواع :

١ — أفراد الناس ، مثل : على ، وسمير ، وشريف ، ونبيلة ... وغيرهم من أفراد الأجناس التى لها عقل ، وقدرة على الفهم ، كالملائكة والجن ، مثل : جبريل ، وإبليس ...

٢ — أفراد الحيوانات الأليفة التى يكون للواحد منها علم خاص به ، مثل : « بَرَق » ، علم لحصان ، و « بارع » علم لكلب ، و « فصيح » علم على بلبل و « مكحول » علم على ديك ...

٣ — أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم : كأسماء البلاد ، والقبائل ، والمصانع ، والبواخر ، والطائرات ، والنجوم ، والعلوم ، والكتب ، وغيرها من كل ماله ارتباط قوى بمعايش الناس ، وله اسم خاص به لا يطلق على غيره ... مثل : مصر ، دِمَشْق ، حَمَّاب ( أسماء بلاد ) . ومثل : تميم ، طى ، غَطَفَان ... ( أسماء قبائل عربية قديمة ) . ومثل : زامر ، وألبا ، وفرد ( أسماء مصانع مسماة بأسماء أصحابها ) . ومثل : محروسة — عناية — قاصد خير ... ( أسماء بواخر ) ... وغير ذلك مما يشبهها من كل مدرسة ، أو معبد ، أو ملجأ ، أو طائرة ، أو مؤسسة ... بشرط أن يكون لكل منها اسم خاص يُعرف به ، ولا يشاركه فيه سواه — غالباً — . وهذه الأشياء المعينة المحددة التى تدل عليها الأعلام تسمى : « المدلولات » ، أو : « الحُكْمُ المعنوى » لعلم الشخص<sup>(٣)</sup> .

(١) فى ص ٢٨٦ وما بعدها ، ولا سيما هامش ص ٢٨٨ .

(٢) والصحيح أن العلم لا يفقد علميته عند تصغيره .

(٣) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك إلى أنواع علم الشخص بقوله فى أول باب : العلم .

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مطلقاً عِلْمُهُ ؛ كَجَعْفَرٍ ، وَخَزْنِقَا

وَقَرْنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَاحِقٍ وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقٍ

فجعفر : علم رجل . وخرنق : علم امرأة . وقرن : علم قبيلة ، وعدن : علم بلد . [ولا حق] : علم فرس . وشذقم : علم جبل ، وهيلة : علم شاة ، وواشق : علم كلب . وسيجيء كلامه . على علم الجنس هامش — فى

وأما أحكامه اللفظية فكلها أثر من آثاره معرفة ؛ فلذا لا يضاف ، ولا يعرف  
« بآل » ؛ لعدم حاجته لشيء منهما<sup>(١)</sup> « ويصح أن يقع مبتدأ ؛ مثل :

(١) قد يكون من الدواعي البلاغية ؛ (كالملاح والذم...) ، كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ١٣٠ .  
ما يقتضى تنكير العلم ؛ إما تنكيراً صريحاً ، نحو : رأيت محمداً من المحدثين ، و ( ما من زيد كزيد بن  
ثابت ) ، وإما تنكيراً ملحوظاً ؛ أى : « مقدراً » كقول أبي سفيان : لا قریش بعد اليوم . وقول بعض  
العرب : ( لا بصرة لكم ) . ( فوقه فيها اسم « لا » ، دليل على تنكيره ؛ لأن اسمها المفرد نكرة ) .  
وإذا نكر العلم جاز إضافته بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه ؛ منعاً للإلباس ، الذى يحدث فى مثل :  
أقبل عليّ محمود . إذ لا ندرى : أحمد هذا هو أبوه ، وأن الأصل على بن محمود... أم أنه شخص آخر ؟ ولهذا  
منعوا حذف المضاف إذا كان كلمة « ابن » ... طبقاً لما سيجىء فى باب الإضافة ( ج ٣ ص ٩٦ م ١٥٦ ) .  
كما جاز أن ندخله « آل » التى للتعريف ، أو غيرها مما يُعرفه ، وأن يثنى ، وأن يجمع ، من غير أن  
تلقه بعد التثنية والجمع « آل » التى تعرفه ؛ فبقى على تنكيره . أما العلم الباقى على علميته فإنه عند تثنيته  
ويجمعه يفقد التعريف ؛ لمشاركة غيره له فى اسمه ، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية فى الأصل ؛ فإذا  
أردنا إرجاع التعريف له بعد التثنية والجمع ونجب أن نزيد عليه ما يفيد التعريف ، مثل : « آل » ؛  
فكلمة مثل ؛ محمد هى علم ؛ فهى معرفة . فإذا ثنى أو جمع قيل : محمدان ، محمدون - وكلاهما نكرة ؛  
طبقاً لشروط التثنية والجمع فإذا أردنا تعيينه وتعريفه زيدت عليه « آل » - مثلاً - كى تجعله معرفة . ( وقد  
أوضحنا هذا فى رقم ٣ من ص ١٢٩ ) .

هذا ، والأصل فى العلم الخاص أنه لا يجوز إضافته ؛ لأن الإضافة لا تفيد شيئاً من التعريف أو :  
التخصيص والإيصال ... ؛ لأنه معرفة بنفسه ، فليس فى حاجة جديدة إليها . ولا يجوز أن ندخله « آل »  
المعرفة ؛ ونحوها ، لأنه فى غنى عنها . لكن إذا وجد داع بلاغى - كما قلنا - فإنه يجرى مجرى  
النكرات ، وسائر الأسماء المهمة الشائعة ؛ فتدخله « آل » المعرفة ، ويضاف - ولو كان العلم فى الحالين  
علماً بالغلبة ، كما سيجىء فى ص ٤٣٦ - فتفيد الإضافة مزاياها فى التعريف ، والتخصيص ، والإيضاح .  
كقول النابغة الجعدي يهجو الأخطل :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقَّا أَنْ أَخْطَلَكَمُ هَجَايَ؟

وقد يكون الغرض البلاغى أمراً آخر ( غير ما أشرنا إليه من المدح والذم ) ، هو : تقليل الاشتراك  
وزيادة التبيين والتحديد والإيضاح ، ومنه قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الثَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي

وسيجىء كلام على هذا البيت لمناسبة أخرى ، فى ج ٣ باب الإضافة ص ٩٤ م ٩٣ .

وقول الآخر :

يَاعَدَّ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حَرَّأْسَ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وأنشد ابن الأعرابي :

يَالَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِي مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرِّكَائِبِ =

محمود نابه ، ويقع صاحب حال متأخرة عنه ، ومتقدمة ؛ مثل : جاء حامدٌ مبتسماً

= وقول الأخطل :

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أمِّه أبو جندلٍ والزَّيدُ زيدُ المارِكِ

وقول الآخر :

بالله يا طَبِيبَاتِ القاعِ قلن لنا لَيْلَى مِنْكُنَّ أَمَ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

وقد أشرنا لما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ لمناسبة هناك.

وفيما سبق يقول شارح المفضل ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥ ، ما ملخصه :

( العلم الخاص لا يجوز إضافته ، ولا إدخال لام التعريف عليه ؛ لاستثنائه وتعريف العلمية عن تعريف آخر . إلا أنه ربما شورك في اسمه ، أو وقع الاعتقاد بذلك ، فيخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من طائفة كل واحد منها له اسمه ، ويجرى مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج إلى إيضاح وتعيين . نحو رجل ، وفسر ؛ فحينئذ يمكن إضافته ، وإدخال الألف واللام عليه ، كما يقع ذلك في الأسماء الشائعة . فالإضافة نحو : زيدكم وعمركم . وعلا زيدنا يوم النفا رأس زيدكم ... ونحويا ليت أم العمرو كانت صاحبي ... ونحو : يزيد سليم ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وأعمار الشاة ، وربيعة الفرس ... وهذه الأعلام متى أضيفت - لمعرفة - فقدت التعريف بالعلمية ؛ واكتسبت تعريفاً آخر يفيدها

الإيضاح ؛ هو التعريف بالإضافة ، وصارت مثل « أخيك » ، و « غلامك » في تعريفهما بالإضافة . . . هذا إن أضيف العلم لمعرفة ، أما إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة ؛ نحو : مررت بمحمد رجل ، وعلى امرأة . إلا أنه يحدث في المضاف عندئذ نوع تخصيص ؛ لأنك جعلته « محمد رجل » ، ولم تجعله « محمداً » شائعاً في المحمدين ، كما أنك إذا قلت ، « غلام رجل » - استفيد منه أنه ليس لامرأة . . . ) ١ هـ - ( راجع أيضاً رقم ٣ من هامش ص ٣١٧ الآتية ، والخضري ج ١ عند الكلام على شروط المثني ) .

فما سبق يتبين أن الاستعمال الشائع الآن غير صحيح ؛ حيث يضاف العلم إلى اسم الوالد ؛ أو الوالدة ، نحو : محمد على ، ومحمود حامد ، وزينب صالح ، وفاطمة كامل ، وأمينة عائشة ... وأشباهها فالأعلام الأولى : هنا ( محمد - محمود - زينب - فاطمة - أمينة ... ) هي أعلام لأبناء مضافة إلى أعلام الوالد أو الوالدة . ومن المحتم أن تتوسط بينهما كلمة : « ابن وابنة » ولا يصح حذفها مطلقاً ؛ ولو كان الحذف قائماً على اعتبارها مضافاً محذوفاً أقيم المضاف إليه مقامه ؛ لأن هذا الحذف يقع في اللبس ؛ إذ لا دليل منه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه ؛ ولهذا نصوا - في باب الإضافة ، كما سبق - على منع حذف المضاف إذا كان لفظة « ابن » ومثلها : ابنة ( راجع ج ٣ م ٩٦ ص ١٥٥ ) .

لكن ما المراد بالإيضاح في جانب المعارف ، وبالتخصيص في جانب النكرات ؟ . أشار لهذا صاحب « المفضل » . فيما سبق وفيما يجيء .

فالمراد بالإيضاح هو : رفع الاحتمال ، وإزالة الاشتراك في المضاف إلى المعرفة . والمراد بالتخصيص : تقليل الاحتمال والاشتراك في المضاف إلى النكرة . بيان ذلك : أننا حين نقول : سافر محمود - مثلاً - « فمحمود » علم قد يشترك فيه عدة أشخاص ؛ فلا ندري من منهم الذي سافر . فإذا قلنا : سافر « محمود الحديقه » أو : « محمود البيت » ، أو محمود نا « فقد زال الاحتمال ، وارتفع الاشتراك بسبب إضافته = النحو الوافي - أول

أو جاء مبتسماً حامداً - لأن الغالب في المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين -  
ويُمنع من الصرف إن وجد مع العلمية سبب آخر للمنع ، كالتأنيث في مثل :  
أصغيت إلى فاطمة . ويكون نعتة معرفة مثله ، ولا يصح أن يكون نكرة .

\*\*\*

## علم الجنس :

تعريفه :

اسم موضوع للصورة الخيالية التي في داخل العقل ، والتي تدل على فرد شائع  
من أفراد الحقيقة الذهنية<sup>(١)</sup> .

## حكمه المعنوي :

أكثر ما يتجه إليه معناه هو : الدلالة على واحد غير معين ؛ فشأنه في  
هذه الدلالة كشأن النكرة . ولكن هذا الواحد الشائع يكون من بين الأشياء الآتية  
المسموعة<sup>(٢)</sup> عن العرب :

١ - حيوانات غير أليفة ؛ كالوحوش ، والحشرات السامة ؛ وجوارح الطيور ،

= لمعرفة ؛ كما لو أتينا بعده بنعت - مثلاً - فقلنا : سافر محمود العالم .

وإذا كانت إضافته إلى نكرة فإن الاحتمال لا ينقطع ، والاشتراك لا يزول ، وإنما يخف أمرها  
ويقل كما سبق في : محمد رجل ... وقد يحصل الاحتمال ويبقى الاشتراك بعد إضافة العلم إلى المعرفة ؛ ولكن  
هذا قليل لا يلتفت إليه ( راجع التصريح وهامشه في أول باب : النعت ) .

ثم قال صاحب شرح المفصل في المكان السابق :

« أما إدخال « أل » على العلم فقليل جداً في الاستعمال ، وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء ؛  
لأنك إذا قدرت فيه التنكير ، وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى : « فرس »  
و « رجل » ، ولا تستنكر أن تدخل عليه « أل » وقد جاء في الشعر وما أقله . . . »

وقد يتكرر العلم المنوع من الصرف ، مثل : جاء أحمد - ، ورأيت أحمداً - ومرت بأحمد  
إذا كان هذا الاسم مشتركاً بين عدة أفراد كل منهم يسمى : بأحمد ، ولا تقصد فرداً معيناً ، وقد سبق  
بيان هذا في تنوين : « التنكين » ( في رقم ٣ من هامش ص ٣٣ و ٣ من هامش ص ٢٧ ) ويرى بعض  
النحاة أن العلم إذا أضيف لا يفقد علميته ؛ بل تبقى وإنما يكتسب من الإضافة زيادة إيضاح على إيضاحه  
السابق ، تفيد تعييناً ، وتنع أثر الاشتراك عنه ؛ كاللغى في قول العرب : هذا جميل بشنية ، وقيس ليل .  
والخلاف لفظي شكلي ؛ لا أثر له . وإن كان الرأي الأول هو الذي يساير القواعد النحوية العامة .

( ١ ) سبق شرح هذا بإضافة في ص ٢٨٩ وما بعدها .

( ٢ ) انظر رقم ٢ ص ٢٩٩ حيث الكلام على قياسته .

ومنها ؛ ( أبو الحارث وأسماء ، وهما : للأسد ) ، ( وأبو جَعْدَة وذُو آلة ، وهما : للذئب ) ، ( وشَبَوَة وأُمّ عِرْيَط ، وهما : للعقرب ) ، ( وَثُعَالَة وأبو الحُصَيْن ، وهما : للثعلب ) .

٢ - بعض حيوانات أليفة<sup>(١)</sup> ؛ ومنها : ( هَيَّان بن بَيَّان ؛ للإنسان المجهول نسبه وذاته . ومثله : طامر بن طامر ) ، ( وأبو المضاء ، للفرس ) ، ( وأبو أيوب ، للجمل ) ، ( وأبو صابر ؛ للحمار ) ، ( وبنت طبق ، للسليخانة<sup>(٢)</sup> ) ، ( أبو الدَّغَفَاء ، للأحمق ) ، من غير تعيين فرد واحد بذاته في شيء مما سبق . فلو أريد به فرد واحد معين لكان علم شخص .

٣ - أمور معنوية<sup>(٣)</sup> ( أى : ليست محسوسة ؛ فهي تخالف النوعين السابقين ) مثل : ( أم صبور ، علم للأمر الصعب الشديد ) . ومثل : ( سُبُحان ، علم للتسبيح ) ، ( وأُم قَشْعَم ، علم للموت ) ، ( وَكَيْسَان ، علم للغدر ) ، ( وَيَسَّار ، - على وزن ؛ «فَعَال» ، وهو وزن للمؤنث هنا - ، علم للميسرة ، أى : اليسر ) . ( وَفَجَّار ؛ علم للفجيرة ، أى : الفجور ، وهو الميل عن الحق ) ، ( وَبَرَّة ؛ علم للمبرة ، أى : البر ) .

٤ - جميع ألفاظ التوكيد المعنوية « الملحقة » بألفاظه الأصلية ؛ لأن كل لفظ من هذه الملحقات هو علم جنس يدل على الإحاطة والشمول ، ولهذا لا يجوز نصبه على الحال في رأى الصحيح - ومن تلك الألفاظ الملحقة : ( أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمَع ) ، وكذلك ( أَكْنَع - أبتع - أبصع ) ، وسيجيء البيان بتفصيل هذا في باب التوكيد ج ٣ م ١١٦ - ص ٥٠٢ .  
أحكامه اللفظية :

هى الأحكام اللفظية الخاصة بقسيمه : « علم الشخص » ؛ فهما متشابهان فيها<sup>(٤)</sup> ؛

( ١ ) يحىء علم الجنس من هذا النوع قليل بالنسبة للتوعين الآخرين ؛ لأن الأشياء المألوفة توضع الأعلام للفرد منها ، لا للجنس .

( ٢ ) وقد تستعمل للمية . ( ٢ ) انظر ص ٢٩٩ ففيها تكملة مهمة .

( ٤ ) ولكن يجب ملاحظة ما يمتاز به « علم الشخص » من صحة جمعه جمع مذكراً باطراد إذا استوفى شروط هذا الجمع ( وقد سبقت في ص ١٤٠ ) ، أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا ألفاظ معدودة ؛ هى : أجمع - أكنع - أبصع - أبتع ... ( طبقاً لما أشرنا إليه في رقم ٢ من هاش ١٤٠ ورقم ٤ من هاش ص ١٤٢ - أما الإيضاح والتفصيل في المكان الخاص ، وهو باب : التوكيد ، ص ١١٦ م ٣٠٠ ) .

فلا يجوز<sup>(١)</sup> في علم الجنس أن يضاف ، ولا أن تدخل عليه « أل »<sup>(٢)</sup> المعروفة . . . فلا تقول : أسامةُ الحديقة في قفص ، ولا الأسامة في قفص . وهو يقع مبتدأ : مثل أسامة مفترس ؛ ويكون صاحب حال متأخرة<sup>(٣)</sup> عنه ؛ مثل : زار أسامة غاضباً . ويمنع من الصرف إن وجدت علة أخرى مع العلمية ، كالتأنيث في مثل : أسامةُ ملك الوحوش ؛ فتمتنع كلمة : « أسامة » من الصرف للعلمية والتأنيث<sup>(٤)</sup> . ويجب أن يكون نعت معرفة مثل : أسامة القوى ملك الوحوش . ولا يصح أن يكون نكرة<sup>(٥)</sup> - في الرأي الصحيح .

وفيما سبق من الأحكام المعنوية واللفظية بيان وتفسير لقول النحاة : « حُكِمَ علم الجنس أنه نكرة معنى ، معرفة لفظاً » .

\* \* \*

( ١ و ١ ) الأشياء التالية كلها لا تجوز ؛ بشرط بقاءه على علميته . فإن نكحنا إضافته ، وإقترانه بأل ، ووصفه بالنكرة ، وعدم منعه من الصرف ... وهي أمور تجزى في « علم الشخص » ؛ طبقاً لما بيناه عند الكلام عليه - انظر رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ حيث البيان - .

( ٢ ) لأن مجيئها متأخرة عنه دليل على أنه معرفة ؛ إذ الحال المتأخرة لا يكون صاحبها نكرة في الغالب - إلا في مواضع معينة تخالف هذه . أما إذا تقدمت الحال فإن صاحبها قد يكون معرفة ؛ مثل : أقبل ضاحكاً الضيف ، وقد يكون نكرة ؛ مثل : أقبل ضاحكاً ضيف .

( ٣ ) ومثلها : « ثعالة » للشعلب ، و « برة » للمبرة . و « سبحان » ، و « كَيْسَان » ، للعلمية وزيادة الألف والنون . وكلمة : « أوبر » في « بنات أوبر » - نوع من الكأنة . - للعلمية ووزن الفعل ... وهكذا . ( ٤ ) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في آخر باب : العلم .

ووضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهُوَ عَمٌّ مِنْ ذَلِكَ : « أُمٌّ عَرِيْطٌ » لِلْعَقْرِبِ وَهَكَذَا . : « ثُعَالَةٌ » لِلشَّعْلِبِ وَمِثْلُهُ : « بَرَّةٌ » ؛ لِلْمَبْرَةِ ؛ كَذَا ؛ « فَمَجَارٍ » ، عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

أي : أن العرب وضعوا علم جنس لبعض الأجناس - انظر رقم ٢ من الصفحة الآتية - في الأحكام اللفظية . أما في الحكم المعنوي فكلاهما يدل على فرد واحد ، غير أن علم الشخص يدل - في الأغلب - على فرد واحد متعين ، وعلم الجنس يدل على فرد واحد غير متعين . وهذا هو المراد من قول ابن مالك أنه : عم . بصيغة الفعل الماضي ، يريد : أن مدلوله عم الأفراد ؛ بحيث يصدق مدلوله على كل فرد ، دون فرد بذاته ؛ فهو عام شائع من جهة مدلوله .

و « فمجار » علم للمؤنث ؛ ولذا قال علم : للفجرة ؛ أي : الفجور ، فالتاء فيها ليست للمرة ، وتأنيث الوحدة ؛ وإنما هي التاء الدالة على حقيقة الشيء ؛ أي : ذاته الأساسية الشائعة في ضمن أفرادها .

## زيادة وتفصيل

١ - استعمل العرب علم الجنس في أمور معنوية - كما سبق<sup>(١)</sup> - غير أن بعض تلك الأمور قد استعملوه حيناً علم جنس ؛ فتجرى عليه الأحكام اللفظية الخاصة بعلم الجنس ؛ فهو معرفة من هذه الجهة ، وحيناً استعملوه كالنكرة تماماً ؛ فلا يلاحظ فيه تعيين مطلقاً. والطريق إلى معرفة هذا النوع المعنوي هو : « السماع » المحض عن العرب . ومن أمثله : فَيَسِنَّة ( بمعنى : وقت ) و « بُكْرَة » و « غُدْوَة » وهما بمعنى أول النهار ، و « عَشِيَّة » بمعنى آخر النهار . فهذه الكلمات تستعمل بغير تنوين ؛ فتكون معرفة ؛ مثل : قضينا فَيَسِنَّة في الحديقة ، أى : الفَيَسِنَّة المعينة من يوم معين . ونقول ؛ فلان يتعهدنا بُكْرَة ، أى : البكرة المحددة الوقت واليوم . وكذا . « غُدْوَة وعَشِيَّة » بغير تنوين ؛ تريد بكل منهما وقتها ويومها المحددين . فأنت تقصد الأوقات المعينة التي تبينها هذه الأسماء السابقة<sup>(٢)</sup> .

أما إذا قلتها بالتنوين فليست تريد واحدة ، معينة ، محددة في يوم محدد - وإنما تريد « فَيَسِنَّة » أى فينة ، من يوم أى يوم ، و « بُكْرَة » ، أى بكرة أيضاً ، وهكذا الباقي . . .

وفي الأثر المَرْوِي : ( للمؤمن ذنب يعتاده الفَيَسِنَّة بعد الفينة ) فدخل أول دليل على أن الكلمة قبلها كانت نكرة . ويترتب على هذا الاختلاف في المراد الاختلاف في الأحكام اللفظية التي عرفناها ، والتي تطبق على الكلمات باعتبارها علم جنس ، ولا تطبق عليها باعتبارها نكرات ، ولا يعرف هذا في النوعين الآخرين من علم الجنس ؛ فهما معرفتان ، وحكهما من جهة اللفظ حكم علم الجنس .

٢ - جاء في بعض المراجع - كالصبيان - ما يفهم منه أن « علم الجنس » سماعي . لكن الذي قد يفهم من بعض المراجع الأخرى - كالجمع ، ج ١ ص ٧٣ - أنه قياسي في غير الأنواع المعنوية الموضحة هنا . وهذا الرأي وحده هو الأنسب ؛ لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس . . .

\* \* \*

(١) في رقم ٣ من ص ٢٩٧ .

(٢) وهذه الأسماء مزيد إيضاح في ج ٢ - هامش ص ٢٢١ م ٧٩ .

## التقسيم الثاني :

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب . فالمفرد : ما تَكُونُ من كلمة واحدة<sup>(١)</sup> ، مثل : صالح ، مأمون ، حليلة ، ( أعلام أشخاص ) . والمركب : ما تكون من كلمتين أو أكثر . وهو ثلاثة أقسام :

أولها : المركب الإضافي : ويركب من مضاف ومضاف إليه ؛ مثل : عبدُ العزيز ، وسعد الله ، وعزَّ الأهل . . .

وثانيها : المركب الإسنادي<sup>(٢)</sup> : ويركب إما من جملة فعلية ؛ - أى : من فعل مع فاعله أو مع نائب فاعله - ، مثل : ( فَتَحَ اللهُ ) و ( جَادَ الحقُّ ) و ( سُرُّ من رأى ) ، وإما من جملة اسمية ؛ أى : من مبتدأ مع خبره - مثل : ( الخيرُ نازلٌ ) و ( السيدُ فاهمٌ ) و ( رأسٌ مملوءٌ ) ، وكلها أسماء أشخاص معاصرين إلا ( سُرُّ من رأى ) فإنها اسم مدينة عراقية قديمة .

وقد ألحق بالمركب الإسنادي بعض ألفاظ لا ينطبق عليها تعريفه - لأنها ليست جملة - ولكنها تخضع لحكمه ، وسيجيء البَيَانُ<sup>(٣)</sup> .

وثالثها : المركب المزجي : وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا ( أى : اختلطتا بأن اتصلت الثانية بنهاية الأولى . . . )<sup>(٤)</sup> حتى صارتا كالكلمة الواحدة<sup>(٥)</sup> ؛ من

(١) ملاحظة : سيجي في رقم ١ من هامش ص ٣٠٨ أن الكنية - مع تركيبها الإضافي - تعد من قسم العلم الذي معناه إفرادي بالإيضاح الذي هناك .

(٢) المركب الإسنادي هو : ما انضمت فيه كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء ، أو عدم حصوله ، أو طلب حصوله - كما أوضحنا ذلك في ص ٢٨ - فالإسناد هو نسبة الحصول أو عدمه ، أو طلبه . أى : للتحدث عن ذلك الشيء بما ينسب إليه ؛ سلباً ، أو إيجاباً ، أو طلباً ، ولا يتأتى هذا إلا بجملة فعلية ، أو اسمية ، أو ما في حكم كل منهما . وللاقتضين ومن جاء بعدهم أعلام كثيرة مركبة تركيباً إسنادياً . ونحن في عصرنا الحاضر نحكيهم في ذلك ، بل نفوقهم في الإكثار ؛ حتى لقد نعرف اليوم كتباً مختلفة ، من أسمائها : « يسألونك » و « أسألوني » . و « المعركة قادمة » . و « جاء النصر » و « نحن هنا » و « من الأعلام » : و « حيدر آباد » و « الله آباد » بلدان في الهند ، ومثل : « شَمَر » لرجل ولغرس .. ورام الله ، لبلد في كُبدان . (٣) في ص ٣١٠ ورقم ٢ من هامشها .

(٤) وقد تفصل بينهما الواو المهملة - وهي الزائدة سماعاً - الجرد الفاصل بين الكلمتين ، ولا تفيد عطفًا ، ولا غيره في مثل كيت وكيت ، وذيت وذيت ... طبقاً لما سيجي في ج ٤ ص ٥٤٠ م ٦٦٨ باب : كم وكأين ، وكذا . (٥) لا يكون المركب المزجي إلا من كلمتين فقط ، كما يفهم من التعريف ، ولا يصح مزج أكثر منهما ، لأن العرب لم تتركب ثلاث كلمات . وقد صرح بهذا الأصفهاني (ج ١ في أول باب العرب والمبني =



جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية وحدها غالباً، أمّا آخر الأولى فيبقى على حاله قبل التركيب<sup>(١)</sup>. ومن أمثلته: بُرّ سعيد (اسم مدينة مصرية)، ورامهرمز،

= عند الكلام على إعراب المضارع - وقال الصبان هناك: لا اعتراض على الحكم السالف بما ورد من نحو: لا ماء بارد، ببناء الوصف وهو كلمة «بارد» على الفتح... فإن هذا الاعتراض مدفوع بأن «لا» إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف، وجعلهما كالشيء الواحد. ولا يقاس على باب «لا» غيره» ا. هـ - (انظر «ب» من ٧٠١ ص - وتى امتزجتا صار العلم بهما كلمة واحدة ذات شطرين، كل شطر منهما في العلم بمنزلة الحرف المجاني الواحد من الكلمة الواحدة) كما نص على هذا شارح المفصل ج ٤ ص (١١٦) والأصل في العلم قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى معين يخالف معنى الأخرى، أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف فإن كان هذا التركيب علماً من النوع الذي تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط (وسيجى في ص ٣١١ وما بعدها؛ كسيبويه، وبعليك، وغيرها من الأمثلة المعروضة هنا، ونظائرها) زال المعنى الأصلي لكل منهما نهائياً، ولا يصح ملاحظته، لأنه ينشأ من المزج معنى جديد مستحدث؛ لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لإحدهما.

أما إن كان هذا المركب المزجي من النوع الآخر الذي سيجى (في ص ٣١٣) وهو الذي يبنى على فتح الجزأين؛ (كالمركبات العددية؛ مثل: ثلاثة عشر، وأربعة عشر... أو: المركبات الظرفية، نحو: صباح مساء... أو: الحالية؛ نحو: فلان جارى بيت بيت أى: «لاصقاً... أو: باق المركبات الأخرى التى تبنى على فتح الجزأين معاً - (ومنها ما يفصل بينهما الواو وسماها؛ طبقاً لما تقدم في رقم ٤؛ وللأحكام المدونة في أبوابها...)، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الذى كان لكل كلمة قبل مزجها بأختها، فيتكون المعنى الجديد من معناها السابق، مع بعض زيادة تنضم إليه دون إلغاء للسابق، أو إهمال لملاحظته في تكوين المعنى المستحدث، فأساس المعنى الجديد هو معناها القديم مع ضم زيادة إليه. وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير: «واو العطف» بين الكلمتين وأنها في حكم المتعاطفين، فعناهما بملاحظتهما قبل التركيب هو معناهما الجديد بعد المزج، بغير ملاحظتهما (راجع شرح المفصل ج ١ ص ٦٥ و ج ٤ ص ١٢٤).

(١) ولا يكاد يختلف هذا التعريف عن التعريف النهائى الذى ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى ونصه: (كما جاء في ص ٥٢ من كتابه المجمعى المسمى: «كتاب في أصول اللغة»، الصادر في سنة ١٩٦٩)، هو: (المركب المزجي ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى، وجعلهما اسماً واحداً، إعراباً وبناء، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين - ويكون ذلك في أعلام الأشخاص، وفي أعلام الأجناس، والظروف، والأحوال، والأصوات، والمركبات العددية) ا. هـ. ومن المركب المزجى في الأصوات قولهم: «قاش ماش» بالكسر فهما لصوت طى القماش - كما سيجى. في ج ٤ باب: «أسماء الأصوات» م ١٤٢ ص ١٥٦ - وسيجى الكلام على حكمه في ص ٣١١ و ٣١٣، وكذلك في ج ٤ باب المنوع من الصرف ص ٢١٧ م ١٤٧.

ويلاحظ أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية في غير المركبات المزجية العددية وما شابهها مما يكون حكمه البناء على فتح الجزأين معاً؛ طبقاً لما ذكر في هذا الهامش، وفي سابقه، وللبيان الآتى في ص ٣١٣.

وَطَبَرِ سْتَان ، وَجَرْدِ سْتَان ؛ من أسماء البلاد الفارسية<sup>(١)</sup> ومثل : نِيُويُرك ،  
وقالِقلا<sup>(٢)</sup> ، وَجَرْدِ نِسْتِي<sup>(٣)</sup> وَبَعْلَبَك<sup>(٤)</sup> وَسِيَبَوِيَه<sup>(٥)</sup> ، وَبَرْزَوِيَه<sup>(٦)</sup>  
وَنِفْطَوِيَه<sup>(٧)</sup> ، وَخَالَوِيَه<sup>(٨)</sup> ، ومثل<sup>(٩)</sup> : (السَّلاَحْدَار ، وَالخَازِنْدَار ، وَالبُنْدُقْدَار) .  
فالعلم إما مفرد ، وإما مركب تركيب إضافة ، أو تركيب إسناد ، أو : تركيب  
مزج<sup>(١٠)</sup> .

\*\*\*

### التقسيم الثالث :

يتضمن انقسام العلم باعتبار أصلاته في العلمية وعدم أصلاته ، إلى مُرْتَجَل ،  
ومنقول . فالمُرتَجَل : ما وضع من أول أمره علماً ، ولم يستعمل قبل ذلك  
في غير العلمية . ومثاله : الأعلام التي اخترعها العرب أول مرة لمسميات

( ١ ) فالأولى مكونة من : (رام ، وهرمز) ؛ وهما معا اسم مدينة فارسية ، واسم رجل أيضاً ، والثانية  
مكونة من : (طبر ، وستان) ، ومعنى ستان : مكان ، والثالثة من : (جرد ، وستان) .

( ٢ ) اسم بلد بالشام .

( ٣ ) اسم حى مشهور من أحياء وسط القاهرة ، على النيل

( ٤ ) بلد ببلقان الآن . وأصله : « بعل » ( اسم صنم ) و « بك » ( اسم رجل يعبد ) ، ثم  
صارا اسماً واحداً للبلد .

( ٥ ) كلمة فارسية مركبة من : « سيب » بمعنى : تفاح ، و « ويه » بمعنى : رائحة . فالمراد  
« رائحة التفاح » وقد تقدم المضاف إليه على المضاف ، كما هو الشأن في اللغة الفارسية ، وبعض اللغات  
الأعجمية ، وصار مركباً مزجياً ، علماً على الإمام النحوى الأكبر المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ .

( ٦ ) لقب أحمد بن يعقوب الأصفهاني من أئمة الحديث الشريف .

( ٧ ) اسم عالم لغوى كبير . وأصل « النفط » ما تسميه العامة : « زيت البترول » .

( ٨ ) اسم عالم لغوى كبير ، وأديب نحوى ، في القرن الرابع الهجرى .

( ٩ ) الأسماء الآتية هي من الأعلام المشهورة في عصرنا . وترجع في أصلها إلى دولة « المماليك »  
التي حكمت مصر سنوات طويلاً . وكانت تطلق على مكان السلاح ، أو المشرف على شؤونه اسم :  
« السلاحدار » وعلى المشرف على شئون الخزن : « الخازندار » وعلى شئون البندق : « البندقدار » بتقديم  
المضاف إليه على المضاف في تلك الألفاظ كالشأن في اللغة الفارسية . وبعض اللغات الأخرى - كما تقدم -  
إذ الأصل : دار السلاح ، ودار الخازن ، ودار البندق . . . وعند تقديم المضاف إليه على المضاف يصير  
التركيب مزجياً بعد أن كان إضافياً .

ويحسن في التركيب المزجى وصل الكلمتين خطأً إن كان الحرف الأخير من الصدر مما يوصل بغيره ؛ فيكون  
هذا الاتصال الخطي دليلاً على المزج .

( ١٠ ) وليس من أنواع المركب هنا : العلم المركب الوصفي ؛ وهو الذى يتألف من موصوف وصفة ؛  
مثل : الطالب المؤدب . . . ؛ فكلاهما يعد من قبيل المفرد في أحكامه . - كما سيجىء بيانه في رقم ٢ من  
هامش ص ٣١٠ - .

عندهم ؛ ومنها : أدَد ( علم رجل ) - وسعاد<sup>(١)</sup> ( علم امرأة ) - وقفقس ( علم للأب الأول لقبيلة عربية ) معروفة . ومثل : الأعلام التي يبتكرها الناس لمسميات خاصة عندهم ، من غير أن يكون لها عند العرب الخُلص وجود سابق ، مثل : بطليموس ، وكليوباترة ، وغاندى . . . . . وأعلام أناس آ . ومثل :

« جِسْن » ، علم على بلد . و « رَسَح » علم على جبل ، « وبَحْن » علم على شجرة مُعينة . وغير ذلك من الأعلام التي يبتكرونها في عصر من العصور ، على حسب رغبتهم وأذواقهم<sup>(٢)</sup> .

ويريدون بالمنقول<sup>(٣)</sup> - وهو الأكثر - أحد شيئين :

أولهما : العلم الذي لم يُستعمل لفظه أول الأمر علماً مطلقاً ؛ وإنما استعمل أولاً في شيء غير العلمية ، ثم نُقِل بعده إلى العلمية<sup>(٤)</sup> ؛ مثل : حامد ، محمود فاضل ، أمين . . . . . فقد كانت قبل العلمية تؤدي معنى آخر ، ثم انتقلت منه إلى العلمية .

وثانيهما : العلم الذي استعمل أول أمره علماً لفرد في نوع ، ثم صار علماً لفرد في نوع آخر يخالف الأول ؛ مثل : « سعاد » علم امرأة ؛ ثم صار علم قرية لا علم امرأة .

١ - والنقل قد يكون من اسم منفرد اللفظ<sup>(٥)</sup> ؛ فيشمل : ما هو منقول من معنى

(١) - إذا كان العلم مرتجلاً « كسعاد » مثلاً - ثم سميت به امرأة ثانية وثالثة . . . . . ، لم يفرج ، بسبب تكرار التسمية - عن أنه مرتجل ما دام النوع لم يختلف . أما إذا اختلف النوع فإن الاسم الثاني والثالث . . . . . لا يكون مرتجلاً ؛ بل يكون منقولاً : كسمية إنسان بأسماء ؛ فإن « أسماء » مرتجل بالنسبة للأسد ، ومنقول بالنسبة للإنسان .

(٢ و ٣) وما يلاحظ أن وضع الأعلام الشخصية المرتجلة ليس مقصوداً على العرب الخالص - وكذا المنقولة - وإنما هو حق لهم ولغيرهم ، في كل زمان ومكان . أما الأعلام الجنسية - فقد سبق حكمها في رقم ٢ من ص ٢٩٩ .

وإذا صارت الكلمة علماً مرتجلاً أو منقولاً ، خضعت للضوابط والأحكام العامة التي تجري عليه في الإعراب أو البناء - ولا سيما ما تقتضي به الملاحظة « التي في ص ٧٩ - وفي التذكير والتأنيث ، وفي منع الصرف وعدمه ، وفي الأفراد والتثنية وجمع التصحيح ، وباقي الأحكام المختلفة ، ويجري عليها في جموع التكسير ما يجري على نظائرها . فإن لم يكن لها نظائر فعل ما يقارنها ؛ طبقاً لما تقتضي به الضوابط العامة . وفي كتاب لمع ( ج ٢ ص ١٨٣ باب التكسير ) طريقة جمع الأعلام المرتجلة والمنقولة . . . . .

(٣ و ٣) إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبنى مفرد - أي : منفرد - ، ليس من أنواع المركب الثلاثة) وجب تغيير حكمه ، فيصير معرباً منوناً ؛ طبقاً « للملاحظة » المفيدة التي تقدمت في ص ٧٩ ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠٩ - ولها إشارة في « ب » من ص ٣٠٦ .

من المعاني العقلية الخالصة التي يُسمَّون كُلاًّ منها : « الحدث المجرد » مثل : فصل ، وسُعود ، ومجد ، وهيبة . . . أعلام أشخاص — وما هو منقول من اسم عين ، (أى : من ذات مجسَّمة محسوسة) ؛ مثل : غزال ، وقمحة ، وزيتون وفيل . . . أعلام أشخاص . . . وما هو منقول من اسم مشتق ؛ مثل : صالح ، ونبل ، ومحمد ، ومفتاح .

٢ — وقد يكون النقل من الفعل وحده<sup>(١)</sup> ؛ من غير أن يكون معه فاعل ظاهر ، أو ضمير مستتر ، أو بارز ، ومن غير أن يلاحظ الفاعل أو يُقدَّر بوجه من الوجوه ؛ فيشمل المنقول من فعل ماضٍ مثل : شمَّرَ ، وجادَ ، وصفا ، ( أسماء أشخاص ) . أو : من فعل مضارع ؛ مثل : يزيد<sup>(٢)</sup> ، وتكبس<sup>(٣)</sup> ، وتَعَزَّزَ<sup>(٤)</sup>

(١) النقل إذا كان من فعل مع فاعله الظاهر ، أو فاعله الضمير المستتر ، أو البارز — فإنه يعد نقلاً من جملة فعلية ؛ فتعرب إعراب المركب الإسنادى ؛ حيث تخضع للحكاية التي سيجىء بيانها في هذا الباب (ص ٣١٠ ورقم ١ من هامشها) .

أما النقل من الفعل وحده فليس نقلاً من جملة . ويعرب الفعل في هذه الحالة إعراب المنوع من الصرف ، للعلمية مع وزن الفعل مثلاً ؛ كما هو الحال هنا ، أو : للعلمية مع سبب آخر إن وجد . ومن أمثلة الفعل الماضي وحده : « شمَّر » علم على شخص ، وعلم على فرس أيضاً — كما سلف — ومن أمثلة المضارع وحده « يشكر » علم نوح عليه السلام ، وعلم قبيلة ، وجبل صغير بالقاهرة عند القلعة . ومن أمثلة الأمر : « اُسْكُت » — بضم الهززة — علم على صحراء عربية . وهذه الهززة للقطع ، مع أنها في الأصل للوصل ؛ لأن هززة الوصل — كما سيجىء البيان في ورقم ٢ من هامش ص ٣٠٦ — وفي هامش ص ٤٢١ — إن وجدت في لفظ ليس علماً ثم صار علماً — فإنها تصير هززة قطع .

فإن احتمل النقل أن يكون من جملة فعلية ومن فعل وحده مثل : « اُسْكُت » كان حمله على الفعل وحده أولى ؛ لأن النقل من الجملة مخالف للأصل ؛ فلا يلجأ إليه إلا بدليل وقرينة ؛ كما في كلمة « يزيد » في قول الشاعر :

نُبِثْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

فإن رفع كلمة : « يزيد » دليل على أن النقل من جملة فعلية ، فعلها : « يزيد » وفاعلها : ضمير مستتر تقديره : هو ؛ إذ لو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول : يزيد ؛ فيكون مجروراً بالفتحة ؛ لأنه مضاف إليه ، ممنوع من الصرف ؛ للعلمية ووزن الفعل .

(نُبِثْتُ : أُخْبِرْتُ . أَيْ : أَخْبَرَنِي الْعَارِفُونَ . « الْفَدِيدُ » : الصِيَاغ . « ظُلْمًا » مَقْعُولٌ لِأَجْلِهِ ، لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : يَصِيحُونَ . « عَلَيْنَا » : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِالفِعْلِ الْمَحْذُوفِ . « وَلَهُمْ فَدِيدٌ » مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ . وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٌ . وَ « نُبِثْتُ » أَصْلُ فِعْلُهُ : « نَبَيْتُ » فِعْلٌ مَاضٍ يَنْصَبُ ثَلَاثَةَ مَفَاعِلٍ : أَوَّلُهَا قَدْ صَارَ نَائِبٌ فَاعِلٌ بَعْدَ حَذْفِ الْفَاعِلِ وَبِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَجْهُولِ . وَثَانِيهَا « أَخَوَالِي » وَالثَّالِثُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ وَفَاعِلُهُ « وَهِيَ جُمْلَةُ : يَصِيحُونَ » .

(٢) علم على رجل .

(٣) علم على امرأة .

(٤) علم لمدينة باليمن .

وتغلب<sup>(١)</sup>، ويشكر<sup>(٢)</sup>. أو : من فعل أمر ، مثل : سالم ، وسامح<sup>(٣)</sup>.

٣ - وقد يكون النقل من جملة ، إما اسمية ، مثل : « على أسد » ، و « ما شاء الله »<sup>(٤)</sup> و « نحن هنا » اسم كتاب . . . وإما جملة فعلية كاملة ؛ مثل : فَتَسَحَّ اللهُ ، زَادَ الْخَيْرُ ، وَأَطْرَقَا (اسم بلد ، وصحراء ببلاد العرب) ، والنقل في هذه الأمثلة هو من جملة فعلية كاملة ؛ لأن الفاعل فيها اسم ظاهر ، أو ضمير بارز .

٤ - وقد يكون النقل من حرف معنًى ؛ كسمية شخص بكلمة : « رَبِّ » ، أو : إن . . . وقد يكون من حرفين<sup>(٥)</sup> ، مثل : ربما ، إنما .

٥ - وقد يكون من حرف واسم<sup>(٥)</sup> . . . مثل : بهتاء ، ومثل : الحارث (اسم قبيلة عربية) .

٦ - أو حرف<sup>(٥)</sup> وفعل مثل : اليزيد<sup>(٦)</sup> . . .

هذا : ومن خصائص العلم بنوعيه السالفين أمران :

أما أولهما : فإنه اسم جامد لا صلة له بالاشتقاق ولو كان في أصله وقبل نقله إلى العلمية اسماً مشتقاً . لهذا تجرى عليه أحكام الجامد وحده<sup>(٧)</sup> . . .

وأما ثانيهما : فإن صيغته المكوّنة من الحروف الهجائية كتلة مناسكة الحروف لأن العلمية تحدده وتحصره ، فلا يجوز الزيادة على حروفه أو النقص<sup>(٨)</sup>.

(١) علم لقبيلة عربية .

(٢) علم لنوح عليه السلام ، أو : لجليل ، كما سبق - في رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ - ولقبيلة عربية هجاها الشاعر بقوله :

« ويشكر » لا تستطيعُ الوفاء وتعجزُ « يشكر » أن تغدِراً

(٣) كلاهما اسم رجل .

(٤) أى : الذى شاء الله ، وأراده .

(٥) وهـ وهـ ) انظر ما يختص بهذا النوع من النقل ، وحكمه ، في رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ .

(٦) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَمِنْهُ مَنَقُولٌ ، كَفَضْلٍ ، وَأَسَدٌ وَذُو ارْتِجَالٍ ، كَسُعَادٍ ، وَأَدَدٌ

(٧) كما تقدم في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ و ٤ من هامش ص ٢٠٩ .

(٨) طبقاً للبيان المفيد الذى سبق في « ج » من ص ١٢٥ .

## زيادة وتفصيل

( أ ) إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبدوء بهمزة وصل فإن همزته بعد النقل  
تصير همزة قطع - كما أشرنا <sup>(١)</sup> - نحو: « إنشراح » علم امرأة ، ونحو : « أل »  
علم على الأداة الخاصة بالتعريف أو غيره ، بشرط أن تكتب منفردة مقصوداً بها  
ذاتها ؛ فتقول : « أل » كلمة ثنائية ، كما تقول : « أل » في اللغة أنواع  
من حيث المدلول . . . ومثل : يوم « الإثنين » . . . بكتابة همزة : « الإثنين » لأنها  
علم على ذلك اليوم <sup>(٢)</sup> . . . ومثل : « أسكُت » علم على صحراء . . .  
( ب ) وإذا كان العلم منقولاً من لفظ مفرد مبنى فإنه يصير بعد هذا النقل  
معرباً منوناً ؛ طبقاً للبيان التفصيلي الذي سبق <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( ١ ) في رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ وهامش ٤٢١ .  
( ٢ ) ولا التفات لما اشترطه بعضهم لإخراج نوع من الأعلام من هذا الحكم ؛ إذ الصحيح أن هذا  
الحكم عام يشمل الأعلام بأنواعها المختلفة ، كما يشمل غير الأسماء من كل لفظ مبدوء بهمزة وصل قد سمي  
به ، وصار علماً .

- راجع « حاشية الصبان » في آخر باب النداء ، عند قول ابن مالك .  
« وباضطرار خفن جمع » يا « و « أل » . . . » وكذلك : « التصريح ، والخضري » في هذا الموضوع  
نفسه . وللخضري تعليل قوي ، نصه :

« ما بدئ همزة الوصل فعلا كان أو غيره ، يجب قطعها في التسمية به ؛ لصيرورتها جزءاً من الاسم ؛  
فتقطع في النداء أيضاً ؛ ولا يجوز وصلها لأصالتها ، كما - وصلت - في لفظ الجلالة ؛ لأن له خواص  
ليست لغيره . . . » هـ . . . فلا التفات إلى ما نقله الصبان عن غيره في موضع آخر .

( ٣ ) في ص ٧٩ بعنوان : « ملاحظة » . . . ثم انظر رقم ١ من هامش ٣٠٩ .

## التقسيم الرابع :

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار دلالة على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالة ، إلى : « اسم ، ولقب ، وكُنْيَة » . فأما الاسم هنا <sup>(١)</sup> فهو : عَلِمَ يدل على ذات معينة مشخصة - في الأغلب - <sup>(٢)</sup> ، دون زيادة غرض آخر من مدح ، أو : ذم ، أو : غيرهما ؛ مثل : سعيد ، كامل ؛ مریم ، بُشَيْنَة ، وأشباهها من كل ما يكون القصد منه أمر واحد ؛ هو : مجرد الدلالة على ذات المسمى ، وتعيينها وحدها ، دون غيرها ، ودون إفادة شئ آخر يتصل بها ؛ كمدح أو : ذم ... وأما اللقب فهو : عَلِمَ يدل على ذات مُعَيَّنَة مشخصة - في الأغلب - مع الإشعار - بمدح أو ذم ؛ إشعاراً مقصوداً بلفظ صريح <sup>(٣)</sup> ؛ مثل : ( بَسَام ، الرشيد ، جميلة ... ) ، ( السفاح ، صخر ، عرجاء ... ) .

( ١ ) أى : في باب : « المعارف » ؛ لا في باب : « تقسيم الكلمة » - وقد سبق في ص ٢٦ - ؛ حيث الاسم يقابل هناك الفعل ، والحرف .  
( ٢ و ٣ ) أما في غير الأغلب فيفقد التعمين والتشخيص ، طبقاً لما أوضحناه في رقم ٣ من هامش ص ١٢٩ وفى رقم ١ من هامش ص ٢٩٢ .

( ٣ ) لأن كل واحد من القسمين الآخرين للعلم ( وهما ؛ الاسم والكنية ) لا يخلو من مدح أو ذم ، ولو من ناحية بعيدة . غير أن الممول عليه في اللقب - فوق دلالة على الذات المعينة - هو أن يدل على المدح أو الذم بلفظ صريح بأحدهما إشعاراً واضحاً قريباً . فليس المراد من اللقب مجرد الدلالة على الذات ، وإنما المقصود منه أمران معاً ؛ الدلالة على المسمى المعين ، والإشعار بمدحه أو ذمه . وهذا أهم من تلك الدلالة ؛ إذ يمكن الوصول إليها من طريق آخر ، هو طريق الاسم ؛ فإنه يكاد يكون مقصوداً عليها وحدها ، ويختص بها - وإن كان لا يخلو من رائحة مدح أو ذم ... - كما سبق .

وأما الكنية فإنها تدل على المسمى ، وتدل معه على المدح والذم كاللقب - طبقاً لما أسلفنا - ولكن من طريق التعريض ، لا من طريق التصريح ؛ لأن المتكلم حين يكنى عن شخص فيقول عنه : « أبوعلی » مثلاً أو : « أم هانئ » . . . ، ولا يصح بالاسم أو باللقب ، فإنما يرى من وراء ذلك إلى تعظيمه ، أو تحقيره بعدم ذكر اسمه ؛ تعظيماً وتقديساً ، أن يجري اللسان به ، أو : تحقيراً ، وازدراء ، وأنه لا يستحق الذكر . وقد يحى التعظيم أو التحقير ضمنيّاً أيضاً ، ولكن من ناحية أن المضاف يكتسبه من المضاف إليه ؛ مثل : أبو الفوارس ، وأبو هلب ، وأم الدواهي ( القنبلة الذرية ) . . . فقد فهم المدح ، أم الذم ، في الكنية فهماً ضمنيّاً ، كشفت عنه المضاف إليه . وقد يراد بالكنية التفاؤل بأن يعيش صاحبها حتى يكون أباً أو أخاً لفلان . وقد يراد التشاؤم . . . وما سبق نعلم أن كلا من اللقب والكنية يؤدي أمرين معاً ؛ هما :

( أ ) الدلالة على مسمى معين .

( ب ) والمدح أو الذم .

غير أن اللقب يدل عليهما بلفظ صريح مقصود ، وأن الكناية تدل عليهما من طريق ضمني ، فيه التعريض ، وليس فيه التصريح المكشوف . وهذا هو الفارق الهام بينهما وبين اللقب .

شئ آخر ؛ هو : أن الاسم واللقب قد يدلان معاً بلفظهما الصريح على مدح ظاهر ، أو ذم واضح ؛ نحو : الحسن الصادق - الحطّية الأجرب - ومعنى الحطّية : القصير - وفى مثل هذه الصورة يكون =

وأما الكُنْيَةُ فهي علم مركب تركيباً إضافياً<sup>(١)</sup>، بشرط أن يكون صدره ( وهو المضاف ) كلمة من الكلمات الآتية : ( أب ، أم ) ، ( ابن ، بنت ) ، ( أخ ، أخت ) ، ( عم ، عمة ) ، ( خال ، خالة ) ، مثل : الأعلام الآتية : ( أبو بكر ، أبو الوليد ) ، ( أم كلثوم ، أم هانئ ) ، ( ابن مريم ، بنت الصديق ) ، ( أخو قيس ، أخت الأنصار ) ، وهكذا<sup>(٢)</sup> . . . وليس منه : أبٌ لحمد ، وأمٌ لهند ، وغيرهما من كل مالا إضافة فيه على الوجه السابق .

وكل قسم من الأقسام الثلاثة السالفة قد يكون مرتجلاً أو منقولاً ، مفرداً أو مركباً ، إلا الكنية فإنها لا تكون إلا مركبة .

\* \* \*

الأحكام الخاصة بالتقسيمات السالفة ، وتتركز في النواحي الأربعة الآتية :  
أولها : الأحكام الخاصة بإعراب العلم المفرد ، والعلم المركب .

= الاسم هو ما وضعه الوالدان - ونحوهما أولاً - دالاً على المسمى : ليكون اسماً له ابتداءً ، مهما كان ذلك ، وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع هذا الاسم الأول فإن كان مشعراً بمدح أو ذم فلقب ، وإن كان مُصدراً بأب أو أم ونحوهما مما سردناه فكنية . فاعتبار الإشعار بالمدح أو الذم ، وملاحظة التصدير بأب أو أم أو نحوهما مما ذكرناه إنما يكون بعد وضع اللفظ الدال على الذات أولاً ، أى : بعد وضع الاسم .  
راجع الصبان ، ج ١ أول باب الكلام وما يتألف منه عند قول ابن مالك : « قال محمد هو ابن مالك . . . » .

فإن لم يعرف الموضوع ابتداءً والسابق من الاسم واللقب فالأحسن اعتبار المتقدم هو الاسم والمتأخر هو اللقب ، والكنية هي المصدرة بأحد الألفاظ المعروفة ، ( أب - أم . . . ) .

( ١ ) ألحقنا في رقم ١ من هامش ص ٣٠٠ إلى أن الكنية - مع تركيبها الإضافي لفظاً - معدودة من قسم العلم الذى معناه إفرادى ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية . . . ولهذا حين يقع بعدها تابع ؛ كالنعت مثلاً في قولنا : جاء أبو الفوارس الشجاع ، فإن النعت ، ( وهو هنا كلمة : « الشجاع » ) يعتبر فى المعنى نعتاً للآتين معاً ، أى : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ؛ وإلا فسد المعنى . ولكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده . أى : أن لفظه تابع في إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه معاً .

طبقاً لما سيجى فى بات النعت ( ج ٣ ص ١١٤ ) - راجع التصريح ج ٢ آخر باب الإضافة ، عند الكلام على الشاهد الذى فى قول معاوية حين سلم من الطغمة ومات منها على بن أبى طالب .

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفُهُ من ابن أبى شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

والمرادى هو قاتل على رضى الله عنه . ( واسمه : عبد الرحمن بن مُلْجَم ، من قبيلة مُرَاد ) .

( ٢ ) وما سبق يقتضى أن يكون المضاف إليه غير لقب للمضاف ؛ فلا يصح فى الكنية أن يكون عجزها ( وهو المضاف إليه ) لقباً لصدرها ( وهو المضاف ) لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه - فى الأغلب - إلا بتأويل متكلف ، كما سيجى فى رقم ١ من هامش ص ٣١٧ .



ثانيها : الأحكام الخاصة بالترتيب بين الاسم ، والكنية ، واللقب ، إذا اجتمع من هذه الأعلام اثنان ، أو ثلاثة .

الثالثها : الأحكام الخاصة بإعراب ما يجتمع منها .

رابعها : الأحكام المعنوية وبقية الأحكام اللفظية الأخرى التي تتصل بعلم الشخص وعلم الجنس .

( ١ ) فأما العلم المفرد ، كحامد ، وسعيد ، وسميرة ، وعَبَّلة . . . فإنه يخضع في إعرابه وضبط آخره لحاجة الجملة المشتملة عليه ؛ فقد يكون مبتدأ ، أو : خبراً ، أو فاعلاً . . . أو مفعولاً ، أو مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف ؛ أو غير ذلك ؛ فيرفع ، أو ينصب ، أو يجر على حسب ما تقتضيه الجملة . تقول : حامد أديب ، إن حامداً أديبٌ . أعجبت بأدب حامد ؛ فتضبط كلمة : « حامد » بالضبط المناسب لموقعها<sup>(١)</sup> ؛ كالشأن في كل الأسماء المنفردة .

وأما العلم المركب : فإن كان تركيبه إضافياً ، ( كعبد الله . . . ) أعرب صدره - وهو المضاف - كإعراب المفرد السابق ( أى : على حسب حاجة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غير ذلك ) . ويبقى المضاف إليه على حالته ؛ وهى الجر دائماً . تقول : عبدُ الله شاعرٌ ، فاز عبدُ الله ، صاحبت عبدَ الله ، سارعت إلى عبدِ الله ؛ فالمضاف - وهو كلمة : عبد - تغيرت علامة آخره بتغير حاجة الجُمْل ، وبقي المضاف إليه مجروراً لم يتغير .

وإن كان تركيبه إسنادياً ( مثل : فتحَ الله . . . - الخيرُ نازلٌ ) بقي على حاله وصورته اللفظية قبل التسمية ؛ فلا يدخله تغيير مطلقاً ، لا في ترتيب حروفه ، ولا في ضبطها ، ثم يجرى عليه ما يجرى على المفرد ؛ فيعرب على حسب حاجة

( ١ ) هذا الحكم عام : فيشمل الكلمة المبنية إذا نقلت من معناها ، وصارت علماً ، فقد جاء في التصريح ، ج ٢ أول باب المنادى ما نصه :

« قال الرضى في باب العلم : إذا نقلت الكلمة المبنية ، وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب » هـ ، ثم قال صاحب التصريح ما نصه :

« فعل هذا تقول في : كيفَ ، وهؤلاءِ ، وكمْ ، ومنذُ . . . ، أعلاماً عند النداء : يا كيفُ ، ويا هؤلاءِ ، ويا كم ، ويا منذُ . . . بضمة ظاهرة ، فهى متجددة للنداء » هـ .

وهناك النص الآخر الذى سبق تدوينه في ص ٧٩ بعنوان : « ملاحظة » وما يختلف عنها في « ج »

الجملة التي تحتويه . ولكن يكون إعرابه مقدرا على آخره بسبب وجود علامة للحكاية فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً . . . وغير ذلك على حسب ما تقتضيه تلك الجملة ، إلا أن آخره يظل على حاله ملتزماً علامته الأولى قبل العلمية في جميع تلك الحالات مهما تغيرت الجمل ؛ فكأنه كلمة واحدة تلازمها علامة واحدة للإعراب ، لا تتغير في الرفع ، ولا في النصب ، ولا في الجر . تقول : « فتح الله » نشيط . جاء « فتسح الله » . صاحب « فتسح الله » . رضيت عن « فتسح الله » . فالتسليم : ( فتح الله ) في الجملة الأولى : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، للحكاية <sup>(١)</sup> .

وفي المثال الثاني : فاعل مرفوع . وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، للحكاية وفي الثالث : مفعول به ، منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره للحكاية . وفي الرابع : مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة للحكاية ؛ فهو لا يتأثر بالعوامل تأثراً ظاهراً ، وإنما يتأثر بها تأثراً تقديرياً يصيب آخره ؛ فيجعله معرباً بحركات مقدرة للحكاية .

ويقال في المثال الثاني : ( «الخيرُ نازلٌ» حضر ) . ( إن «الخيرَ نازلٌ» حضر ) . ( سَلِّمْ عَلَى «الخيرِ نازلٍ» ) . . . وهكذا في كل مثال آخر من أمثلة المركب الإسنادي ، وملحقاته <sup>(٢)</sup> فإنه يكون معرباً ، وعلامات إعرابه مقدرة ، لأجل

(١) الحكاية الأصلية معناها : أن نردد اللفظ بحالته الأصلية ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التي سمعناها أو قرأناها من غير أن نغير شيئاً من حروفه أو حركاته مهما غيرنا الجمل والتراكيب ويجوز أن نردده بمعناه إن لم يمنع مانع ديني ، أو غيره ؛ كإرادة النص عليه من غير إدخال تغيير فيه . (راجع مزية الحكاية في رقم ١ من هامش ص ٣١ ، ثم من هامش : « ١ » ص ٤٥ م ٦٢ ج ٢ ، حيث الإيضاح المناسب) .

وإنما كاذب الضمة مقدرة . هنا وفي كل حالات الرفع لأن الضمة الموجودة حالياً هي الضمة التي كانت في العلم قبل أن يكون مبتدأ أو خبراً ؛ فلم تترك مكانها لتحل فيه الضمة الخاصة بالمبتدأ أو بخبره من المرفوعات ويكون . منصوباً بفتحة مقدرة ، ومجروراً بكسرة مقدرة .

(٢) يدخل في هذه الملحقات : العلم المنقول من حرفين ؛ مثل : ربما ، إنما . . . والعلم المنقول من حرف واسم ؛ مثل : إن عُمَرَ ، أو : من حرف وفعل ؛ مثل : لن يسافر - وقد سبقت لمحة عن هذه الأنواع الثلاثة في ص ٣٠٥ - فكل علم من هذه الأعلام الملحقة وأشباهاها ليس مركباً إسنادياً ؛ لأنه ليس جملة . ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الإسنادي . أما العلم المركب من موصوف وصفة ؛ مثل : محمد الفاضل « فقد اعتبره النحاة ملحقاتاً بالمفرد ، فيجوز على الموصوف الإعراب على حسب =

وإن كان تركيبه مزجياً غير مختوم بكلمة : ( وَيَه ) ، مثل : رَامَهُرْمُزُ ونُيُوسُوكَ . . . فإنه يعتبر في الرأي الغالب — كالكلمة الواحدة ، ويعامل من ناحية الإعراب معاملة المفرد المنوع من الصرف ، فيكون على حسب جملته ؛ مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً . . . أو غير ذلك ؛ لكنه يرفع بالضممة من غير تنوين ، وينصب ويجر بالفتحة في الحالتين من غير تنوين<sup>(٢)</sup> . نقول : رَامَهُرْمُزُ جميلةٌ ، إن رَامَهُرْمُزَ جميلةٌ ، سمعت رَامَهُرْمُزَ ، فتغير حركة الحرف الأخير وحده تبعاً لحالة الإعراب مع خلوه من التنوين ، ويبقى غيره من الأحرف على حالته الأولى .

فإن كان تركيبه مزجياً مختوماً بكلمة : « وَيَه » ( مثل : حَمْدَ وَيَه — خَالَوِيَه ) ، كان كسابقه خاضعاً لحاجة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً أو مفعولاً . . . إلخ ، إلا أن آخره في كل هذه الأحوال يكون مبنياً على الكسر — في المشهور — نقول : خَالَوِيَه عالم لغويٌ جليل ، وإن خَالَوِيَه عالم لغويٌ جليل ، وخالَوِيَه شهرة فائقة . . . فقد وقعت كلمة : « خَالَوِيَه » مبتدأ ، واثماً لإن ، ومجرورة باللام ، ولم تتغير حالة آخرها بتغير الحمل ؛ بل لزم البناء على الكسر ؛ فهي مبتدأ مبنية على الكسر في محل رفع . وهي اسم إن مبنية

= الجملة ، وتنبه الصفة في علامة الإعراب . ولعل الأفضل أن يكون ملحقة في حكمه بالمركب الإسنادي فيحكى ؛ منعاً من اللبس ، ومنع اللبس من أهم الأغراض التي تحرص عليها اللغة ، وقالوا في التسمية بمثل : « عالم أبوه » ومثل : ( مكريم محمد ) إن كلمة « عالم » تعرب على حسب العوامل التي قبلها . أما كلمة : « أبوه » و « محمد » فيبقيان على حالهما . والأفضل عندي أيضاً أن يجري على هذا النوع حكم المركب الإسنادي ؛ منعاً من اللبس ؛ إلا إن كانت الأساليب الصحيحة تخالفه ، فيجب اتباعها ، والقياس عليها . ولكني لم أهتم إلى شيء مسموع من العرب من تلك الأساليب ، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها .

(١) هناك آراء أخرى في طريقة إعرابه أشرنا إليها في ص ٣١٣ ونرى عدم استعمالها ؛ لاعتبارات شتى ؛ في مقدمتها : أنها لا تلائم الحياة الحاضرة ، ولا تسائر الأساليب الصحيحة المنتشرة اليوم .

(٢) لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي ؛ فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً ؛ من غير أن يدخله التنوين مطلقاً ؛ في حالة من تلك الحالات ما دام علماً مزجياً — كما سبق في « ب » من ص ١٧٦ — فإن خرج من العلمية جاز تنوينه على الوجه الذي أوضحناه في رقم ٣ من هامش ص ٣٣ .

على الكسر في محل نصب ، وهي مجرورة باللام مبنية على الكسر في محل جر<sup>(١)</sup> ...  
وهكذا في الأحوال التي تشابه ما سردناه<sup>(٢)</sup> .

.....

\*\*\*

« ملاحظة » : إذا أريد تثنية نوع من أنواع المركب السالفة ، أو جمعها  
وجب اتباع الطريقة الخاصة بذلك وهي مشروحة في مكانها الأنسب<sup>(٣)</sup> . . .

---

(١) هذا الإعراب في الحالات الثلاث هو الأوضح والأسهل ويصح إعراب آخر ؛ ففي حالة الرفع  
نقول : مرفوع بضمه مقدرة ، منع من ظهورها حركة البناء الأصل على الكسر ، وفي حالة النصب منصوب  
بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصل على الكسر . وفي حالة الجر : مجرور بفتحة مقدرة منع  
من ظهورها حركة البناء الأصل على الكسر . . . نقول هذه العبارات أو ما يماثلها في تأدية المراد .  
(٢) انظر أنواعاً أخرى من المركب المزجي وأحكامها في رقم ٥ من هامش ص ٣٠٠ وفي

## زيادة وتفصيل :

من أنواع المركب المزجي ما يستعمل غير علم<sup>(١)</sup> ؛ كالمركب العددي (أى : الأعداد المركبة) ، وهى ؛ أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما . فكل واحد منها مبنى دائماً على فتح الجزأين فى جميع أحواله ، وفى كل التراكيب . ويقال فى إعرابه : مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حسب حالة الجملة . ما عدا اثني عشر ، واثنى عشر ؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى . فاثنا واثنتا ترفعان بالألف فى حالة الرفع ، وتنصبان وتجران بالياء فى حالتى النصب والجر . أما كلمة : « عشر ، وعشرة » فهى اسم مبنى على الفتح لا محل له ، لأنها بدل من حرف النون فى المثنى . وهذا هو ما يقال فى إعرابها — كما سبق<sup>(٢)</sup> — وسيجىء تفصيل الكلام عليهما فى الباب الخاص بالعدد ، بالجزء الرابع .

وكالظروف المركبة ؛ مثل : ( صباح مساء ) فى مثل : ( والذى يسأل عنا صباح مساء ) ، أى : كل وقت . وكالأحوال المركبة فى مثل : ( أنت جارنا بيت بيت ) ، أى : ملاصقاً .

فكل هذه المركبات التى من نوع الأعداد ، والظروف ، والأحوال — مبنية على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالتها من الجملة ؛ تقول فى الأعداد : ( جاء أحد عشر رجلاً ، وأبصرت أحد عشر رجلاً ، ونظرت إلى أحد عشر رجلاً ) . وتقول : ( أنا أسأل عنك «صباح مساء» ) أى : كل وقت . فالكلمتان معاً ظرف مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب ، وتقول : ( أنجى جارى « بيت بيت » ) فالكلمتان معاً حال ، مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب . ففى كل ما سبق يكون اللفظ المركب مبنياً على فتح الجزأين فى محل رفع ؛ لأنه فاعل — مثلاً ، أو شيء آخر يكون مرفوعاً — . وفى محل نصب ، لأنه مفعول به ، أو ظرف ،

(١) سبقت إشارة لهذا فى ص ٣٠٠ وفى رقم ٥ من هامشها حيث الكلام على تعريف المركب المزجي ، وأنواعه . . . . . ومنه ما يفصل بين كلمتيه الواو الزائدة سماعاً ، المهملة التى ليست إلا للفصل المحض ؛ نحو : ( كيت وكيت — وذيت وذيت ) بالبيان الآتى فى موضعه من ج ٤ باب « كم » ص ١٦٨ م ٥٤٠ .

(٢) فى « و » من ص ١٣٤ ، وفى : « د » من ص ١٥٦ .

أو حال ، أو : شيء آخر منصوب . وفي محل جر ؛ لأنه في محل شيء مجرور .  
فأخر كل كلمة من الكلمتين يلزم حركة واحدة لا تتغير ؛ هي الفتحة .  
وحكم هذا المركب هو البناء على الفتح .

وهذا الإعراب في الأمثلة السابقة نوع مما يسمونه : « الإعراب المَحَلِّي »<sup>(١)</sup> حيث يكون للكلمة حالة لفظية ظاهرة - غالباً - ، حَلَّت محل أخرى غير ظاهرة ، ولكنها ملحوظة في الإعراب برغم عدم ظهورها ؛ ولهذا تراعى في التتابع وغيرها - وهو غير « الإعراب التقديرى » الذى سبق الكلام عليه<sup>(٢)</sup> .

وما ذكرنا من حكم المركب المزجى بأنواعه المختلفة هو الذى يحسن الأخذ به .  
والاقتصار عليه وحده فى استعمالنا ؛ لأنه أشهر الآراء وأقواها . . . والاقتصار عليه يمنع الفوضى فى ضبط الكلمات ، ويريحنا من جدل أهل المذاهب المختلفة .  
وعلى الرغم من هذا سنذكر بعض الآراء الأخرى ، لا لاستعمالها ؛ ولكن ليستعين بها من يشاء فى فهم النصوص القديمة التى تساورها تلك الآراء وتنطبق عليها ، وتوضح الضبط الوارد بألفاظها . . .

فمن تلك الآراء أن المركب المزجى غير المختوم بكلمة : ( وَيَه ) يجوز فيه البناء على الفتح فى جميع حالاته . تقول : هذه بعلبك . إن بعلبك جميلة . لم أسكن فى بعلبك ، فتكون مبنية على الفتح دائماً فى محل رفع ، أو نصب . أو جر .

ومنها : أنه يجوز إعرابه إعراب المتضايقين<sup>(٣)</sup> ؛ فيكون صدره - وهو المضاف - معرباً على حسب حالة الجملة ، ويكون عجزه - وهو المضاف إليه - مجروراً أبداً ؛ تقول : هذه بعل بلك . إن بعل بلك جميلة . لم أسكن فى بعل بلك .

(١) ومن أنواعه أيضاً جميع الأسماء المبنية ؛ (كأسماء الإشارة ، والموصول ، والضمير) ، وبعض الأفعال المبنية (كالماضى الواقع فعل شرط ، أو جوابه ، فإنه مبنى فى محل جزم) ، وكذلك بعض الجمل (كالتى تقع خبراً ، أو صفة ، أو حالا . . .) - انظر البيان فى ص ٨٤ ، ثم ص ١٩٨ .

(٢) ص ٨٤ وفى « ج » من ص ١٩٨ .  
(٣) والإضافة هنا غير محضة للأسباب الموضحة فى موضعها الأنسب ، وهو باب : « الإضافة » ، ج ٣ ص ٤٧ م ٩٣ وفى باب المنوع من الصرف ( ج ٤ م ١٤٧ « و » ص ٢١٨ وهماشها ) .

وفي هذه الحالة - وحدها - يحسن في الكتابة فصل المضاف من المضاف إليه ، وعدم وصلهما خطأ . بخلاف أكثر الحالات الأخرى . كما أن المضاف في هذه الحالة إن كان معتل الآخر فإنه يظل ساكنًا دائمًا ، ولا تظهر عليه الحركة ؛ بل تقدر ؛ مثل : عرفت « مَعْدِي كَرَب » ، فكلمة « معدى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الياء ؛ مع أن الفتحة تظهر على الياء دائمًا ؛ ولكنها لا تظهر هنا ، لثقلها مع التركيب - كما سبق البيان<sup>(١)</sup> - .

أما المركب المزجي المختوم بكلمة : ( وَيَنه ) فقد أجازوا فيه حالة أخرى غير البناء على الكسر ، هي إعرابه كالمنوع من الصرف ، فيرفع بالضم ، وينصب ويجر بالفتحة ، من غير تنوين في الحالات الثلاث ؛ مثل : سيويه<sup>١</sup> إمام نحوى كبير ، عرفت سيويه<sup>٢</sup> ، وتعلمت من سيويه<sup>٣</sup> .

\*\*\*

(١) عند الكلام على المنقوص في ص ١٩٦ .

(ب) أما الترتيب بين قسمين<sup>(١)</sup> فيلاحظ فيه ما يأتي :

١ - لا ترتيب بين الاسم والكنية ، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ،  
مثل : أبو الحسن على بطل ، أو : على أبو الحسن بطل .

٢ - لا ترتيب بين اللقب والكنية ؛ فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ؛  
مثل : الصديق أبو بكر أول الخلفاء الراشدين ، أو : أبو بكر الصديق أول  
الخلفاء الراشدين .

٣ - يجب الترتيب بين الاسم واللقب ؛ بحيث يتقدم الاسم ويتأخر اللقب<sup>(٢)</sup> .  
مثل : عمر الفاروق هو الخليفة الثاني من الخلفاء الراشدين ، وهذا الترتيب واجب  
إن لم يكن اللقب أشهر من الاسم ؛ فإن كان أشهر جاز<sup>(٣)</sup> الأمران ؛ مثل :  
المسيح<sup>(٤)</sup> عيسى بن مريم رسول كريم ، أو : عيسى بن مريم المسيح رسول  
كريم . ذلك أن « المسيح » أشهر من « عيسى » . ومثل : السفاح عبد الله أول  
الخلفاء العباسيين ، أو : عبد الله السفاح . . . ومن أجل ذلك كثر تقديم ألقاب  
الخلفاء والملوك على أسمائهم - مع صحة التأخير - .

ومما سبق نعلم أن الترتيب عند اجتماع قسمين غير واجب إلا في حالة واحدة<sup>(٥)</sup> ؛

(١ و ٢) أما حكم الترتيب عند اجتماع الثلاثة فيجبي في ص ٣١٩ .

(٢) وتأخير اللقب عن الاسم واجب - بشرطه - سواء أوجد مع الاسم كنية أم لم توجد .

(٣) وهناك صورة أخرى لا يجب فيها تقديم الاسم وتأخير اللقب ، بل يجوز ، هي : أن يكون  
اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما للآخر . ( أي : الحكم على أحدهما بالآخر سلباً أو إيجاباً ) . ففي  
هذه الحالة يتأخر المحكوم به ، ويتقدم المحكوم عليه . فإذا قيل : من زين العابدين ؟ . فأجبت :  
زين العابدين على - فهنا يتقدم اللقب ؛ لأنه المعلوم الذي يراد الحكم عليه بأنه على ، ويتأخر الاسم  
لأنه محكوم به . . . وإذا قيل : من على الذي تمتدحونه ؟ . فأجبت : على زين العاين . فيتقدم الاسم  
هنا ؛ لأنه المعلوم الذي يراد الحكم عليه ، ويتأخر اللقب ، لأنه محكوم به . وهكذا - انظر رقم ٨٨ هامش  
ص ٤٤٢ ورقم ٢ من هامش ص ٤٩٣ - فعندنا صورتان لا يجب تأخير اللقب فيهما ، وإنما يجوز .

(٤) معاني المسيح كثيرة ؛ منها : أنه يمسح الباطل ويزيله .

(٥) زیدت علیها حالة ثانية في رقم ٣ من هذا الهامش . و إلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

واسماً أتى ، وكنيةً ، ولقباً ، وأخرنَ ذا إن سِواءُ صحباً

يريد : أن العلم ثلاثة أنواع ؛ فيأتى اسماً ، أو : كنية ، أو : لقباً ، ثم أشار إلى أن هذا ( أي :  
اللقب ) يتأخر إن صحب سواه من القسمين الآخرين ؛ بأن اجتمع مع الاسم أو الكنية ، ولكن هذا الرأي  
يخالف المشهور ؛ من أن اللقب لا يتأخر إلا مع الاسم فقط ، دون الكنية - بالشرط الذي قدمناه -  
ولو أنه قال : « وأخرنَ ذا إن سواها صحباً » لكان أحسن ، وأوفق في بيان أن المراد تأخير اللقب إن  
صحب شيئاً سوى الكنية .



هى حالة اجتماع الاسم واللقب ؛ فيجب تأخير اللقب عنه بشرط ألا يكون أشهر من الاسم ؛ فإن كان اللقب أشهر جاز الأمران .

\*\*\*

( ح ) أما إعراب قسمين عند اجتماعها فيُستَبَع فيه ما يأتى :

١ - إن كان القسمان مفردين <sup>(١)</sup> مثل : « على سعيد » جاز اعتبارهما متضايقين <sup>(٢)</sup>

فيكون الأول هو المضاف ، ويعرب ويضبط على حسب حاجة الجملة . ويكون الثانى هو المضاف إليه . وهو مجرور دائماً ؛ تقول : غاب على سعيد ، وعرفت على سعيد ؛ وسألت عن على سعيد <sup>(٣)</sup> ، وجاز عدم إضافتهما فيعرب الأول ويضبط على حسب حالة الجملة ، ويكون الثانى تابعاً له <sup>(٤)</sup> فى جميع حالات الإعراب ؛ فتكون كلمة : « سعيد » مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة تبعاً للكلمة

( ١ ) وفى هذه الحالة لا بد أن يكون أحدهما اسماً والآخر لقباً ؛ إذ لا دخل للكنية فى الأفراد ؛ لأنها لا بد أن تكون مركبة تركيباً إضافياً - كما سبق فى ص ٣٠٨ - ولا بد أن يكون المضاف إليه معها غير لقب للمضاف ؛ إذ الشيء لا يضاف - فى الأغلب - إلى نفسه ، طبقاً للبيان السابق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٠٨ .

( ٢ ) بشرط ألا يمنع من الإضافة مانع ، كوجود « أل » فى العلم الأول منهما ؛ مثل ( السعد المقنع ) اسم رجل ، ولقبه ؛ فلا يجوز إضافة « السعد » إلى « المقنع » ؛ لأن الإضافة المحضة تمتنع فيها « أل » من المضاف . كما تمتنع الإضافة إذا كان المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ؛ كما يبدو هنا فى ظاهر الأمر ، ولكنهما مختلفان تأويلاً ؛ فأحدهما يراد به الاسم المجرد ، والآخر يراد به المسمى ، - كما سيحى التفصيل فى باب الإضافة ج ٣ هامش ص ٤١ و ١١٩ م ٩٣ - وهذا النوع من إضافة الاسم إلى المسمى ( أى : إلى اللقب ) . والحاجة إلى هذا التأويل فى هذا الوجه جعلت الإعراب على الوجه التالى أفضل .

( ٣ ) جاء فى ص ٢٣ ج ١ من شرح : « المفصل » ما ملخصه :

إذا لقبت علماً مفرداً بمفرد أضفت العلم إليه ؛ نحو : سعيد كرز . كان اسمه : « سعيداً » ، ولقبه « كرزاً » . فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب . وكذلك . « قيس قفة » ، وزيد بطة . فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد ، وسلب ما فيه من تعريف العلمية ؛ كما إذا أضفته إلى غير اللقب ؛ نحو : « زيدكم » ، فصار التعريف بالإضافة . وجعلت الألقاب معارف ؛ لأنها جرت مجرى الأعلام ، وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالآلف واللام قبل التلقب - أى : إن وجدا من قبل - ؛ كما أنا إذا قلنا : « الشمس » كان معرفة بالآلف واللام ، وإذا قلنا : « عبد الشمس » - كان من قبيل الأعلام . فالعلم يفقد التعريف بالعلمية عند إضافته إلى اللقب ويكتسب تعريفاً جديداً بالإضافة . وكل هذا بشرط إضافته إلى اللقب ( .. ١ هـ . ثم راجع رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

( ٤ ) فيعرب الثانى بدلا من الأول ؛ بدل كل من كل ، أو يعرب عطف بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمرادف ؛ فهذه الإعرابات الثلاثة جائزة . إلا إن منع من البدل مانع مما ذكره فى بابهِ ، فيمتنع ويبقى الإعرابان الآخران .

هذا ، وإعراب الثانى تابعاً للأول على وجه من الأوجه الثلاثة ، قوى لا تأويل فيه ، فهو خير من الإعراب فى الحالة الأولى ؛ حالة اعتبارهما متضايقين لما فيها من التأويل الذى أشرنا إليه فى رقم ٢ .

الأول ؛ وهي : « على » . ولا دخل للكنية هنا ؛ لأن الكنية مركبة تركيباً إضافياً ، فتدخل في الأحوال الثلاثة الآتية الخاصة بالمركب الإضافي ، ولا تدخل في المفرد الذي نحن بصدده - كما أشرنا من قبل - .

٢ - وإن كان القسمان ، مركبين معاً تركيب إضافة ؛ مثل : « عبد العزيز سعد الله » فإن المضاف الأول ، وهو : « عبد » يُضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وبعده المضاف إليه . ويكون المضاف الثاني ، وهو : « سعد » تابعاً له <sup>(١)</sup> في إعرابه . ويليه المضاف إليه .

٣ - وإن كان الأول هو المفرد والثاني هو المركب تركيب إضافة ؛ مثل : « على زين العابدين » - أعرب المفرد على حسب الجملة ، وجاء المضاف الذي بعده تابعاً له في إعرابه <sup>(١)</sup> ؛ تقول : على زين العابدين شريف . إن علياً زين العابدين شريف . وماذا تعرف عن علي زين العابدين ؟ .

ويجوز شيء آخر ؛ أن يكون الأول المفرد مضافاً ؛ يُضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وأن يكون المضاف إليه هو صدر الثاني ؛ تقول : على زين العابدين شريف ، إن علي زين العابدين شريف . ماذا تعرف عن علي زين العابدين ؛ فتكون كلمة : « على » معربة على حسب العوامل ، ومضافة . وتكون كلمة : « زين » مضافة إليها مجرورة .

٤ - إن كان الأول هو المركب تركيب إضافة والثاني هو المفرد ؛ مثل : زين العابدين على - فإن صدر الأول ؛ ( أي : المضاف ) ، يضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، يليه المضاف إليه ، ويعرب المفرد تابعاً له ، تقول : زين العابدين على شريف ، إن زين العابدين علياً شريف ، عطفت على زين العابدين على .

أما المركب المزدوج وملحقاته ، والمركب الإسنادي فلا يعتد بتركيبيهما في هذا الشأن وإنما يعتبر كل منهما بمنزلة المفرد عند اجتماعه بقسم آخر ، وتجرى عليه أحكام المفرد السابقة <sup>(٢)</sup> .

(١) فيعرب بدل كل من كل ؛ أو عطف بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمرادف ؛ بالإيضاح الذي سبق في رقم ٤ من هامش الصفحة الماضية .

(٢) مع ملاحظة الحالة الإعرابية الخاصة بكل منهما - كما شرحناها في ص ٣٠٨ وما بعدها - فالمركب الإسنادي يلزم آخره حركة لفظية لا تنفير ، ويكون معها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، بسبب الحكاية . والمركب المزدوج المحتوم بكلمة : « و » يلزم آخره حالة واحدة ؛ وهي : البناء على الكسر - في الأغاب - ويكون معها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ... وإن لم يكن محتوماً بكلمة « و » =

وإلى هنا ينتهى الكلام على الترتيب والإعراب<sup>(١)</sup> بين قسمين عند اجتماعهما .  
أما إذا اجتمعت الأقسام الثلاثة : ( الاسم ، والكنية ، واللقب ) فيراعى فى الترتيب بينها ما سبق إيضاحه ؛ حيث يجوز تقديم بعضها على بعض . إلا اللقب فلا يجوز تقديمه - فى أكثر حالاته - على الاسم<sup>(٢)</sup> ؛ ففى مثل : عمر بن الخطاب الفاروق - يجوز أن تقدم أو تؤخر ما شئت من الاسم ، أو الكنية ، أو اللقب . إلا صورة واحدة لا تجوز ؛ وهى : تقديم كلمة : « الفاروق » على « عمر » . ما دامت كلمة : « عمر » هى الأشهر .

= ولا مبنياً على فتح الجزأين ؛ رفع بالضمه من غير تنوين ، ونصب وجرب بالفتحة من غير تنوين فهما ؛ لأنه ممنوع من الصرف - فى الأشهر - . وهذه هى الأحكام الإعرابية الشائعة التى يجمل الاختصار عليها الآن ، وترك ما عداها مما يدخل فى باب اللهجات التى لا تناسب حاضرتنا . . . .  
ويلاحظ كذلك أن الثانى فى الصور السالفة كلها يجوز فيه « القطع » المشار إليه فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٠ . . .

( ١ ) وفى الإعراب يقول ابن مالك من غير أن يتعرض للتفصيل والترتيب الذى سلكناه :

وَأِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدَفَ

يريد بالشرط الأول : أنه : إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم ، وكانا مفردين ، مثل : سعيد محمود - وجب عنده إعرابهما متضايقين ؛ فالأول - وهو المضاف - يعرب على حسب حالة الجملة ، والثانى يعرب مضافاً إليه مجروراً . هذا رأى ابن مالك ، وقد عرفنا البيان الشافى فى ذلك ؛ حيث أوضحنا أن الإضافة ليست واجبة ، وإنما هى جائزة كالإتباع ؛ بل الإتباع أفضل .

ثم يقول فى الشرط الثانى : إن لم يكونا مفردين ؛ بأن يكونا معاً مركبين تركيب إضافة ، أو يكون الأول مركباً إضافياً والثانى مفرداً ، أو العكس - فإن الأول يعرب على حسب حاجة الجملة ، والثانى يكون تابعاً له فى الإعراب ( فيكون : بدلا ، أو عطف بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمترادف ) ومعنى « الذى ردف » أى : الذى جاء ردفاً للأول ، أى : بعده متأخراً عنه .

ثم أشار إلى نوعين من أنواع العلم ؛ هما : المركب الإسنادى والمزجى ؛ فقال :

وجملة ، و ما بمزج ركباً ذا إن بغير ؛ « و يه » تم أعربا

أى : أن التركيب الإسنادى وهو المراد بقوله : « جملة » وكذلك المركب المزجى غير المختوم بكلمة : « و يه » فإنهما يعربان على حسب حاجة الجملة . وقد شرحنا طريقة إعرابهما ، وإن لم يوضحها الناظم ، كما شرحنا طريقة إعراب المركب المزجى المختوم بويه والأنواع المبنية على فتح الجزأين ( ص ٣١٣ ، ثم أشار إلى المركب الإضافى من غير أن يذكر حكمه بقوله :

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وَأَبَى قُحَافَةَ

وعبد شمس : علم على جد معاوية ، وأبو قحافة : علم على والد أبي بكر الصديق . وفى هذا البيت والذى قبله إشارة إلى الأنواع الثلاثة للعلم المركب ، وهى : العلم المنقول من جملة ، وهو المركب الإسنادى ، والعلم المركب تركيباً مزجياً ، والعلم المركب تركيباً إضافياً .

( ٢ ) إلا فى الصورتين الجائزتين ، وقد أوضحنا إحداها فى رقم ٣ من ص ٣١٦ والأخرى فى رقم ٣ من هامشها .

وكذلك يراعى فى الإعراب بين الأول والثانى ماسبق أيضاً حين اجتماعهما بدون الثالث، فإذا انضم إليهما لم يتغير إعرابهما، وأعرب الثالث تابعاً للأول فى إعرابه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

( د ) هذا ، وما يخص الأقسام السالفة من الأحكام المعنوية وباقي الأحكام اللفظية الأخرى قد سبق الكلام عليها<sup>(٢)</sup>.

( ١ ) ويجوز فيه أيضاً ما يسمى : « القطع » وهو جائز فيه وفى غيره على التفصيل الآتى : إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم أو ثلاثة ، فإنه يجوز دائماً فى الثانى والثالث - إن وجد - : « القطع » وهو مخالفة للأول فى حركته الإعرابية ؛ والانفصال عنها إلى ما يخالفها فى الرفع ، أو النصب ؛ بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود فى الأول ؛ فإن كان الأول مرفوعاً جاز قطع ما بعده إلى النصب ، وإن كان الأول منصوباً جاز قطع ما بعده إلى الرفع . وإن كان الأول مجروراً جاز فيما بعده القطع إلى الرفع ، أو : القطع إلى النصب ، زيادة على الجر بالتبعية ؛ تقول فى الزعيم « سعد زغلول » : اشهر سعد زغلولاً - بالخطابة ، فيجوز قطع كلمة : « زغلول » عن الرفع . أى : : عن أن تكون مثل الأول فى حركته ، وعن أن تكون تابعة له ، وإنما تكون منصوبة ، مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أعى ، أو : أريد ... أو نحو ذلك.

وفى مثل : عرفت سعداً - زغلول - يجوز فى كلمة : « زغلول » الرفع ؛ فتكون مقطوعة عن حركة الأول غير تابعة له ؛ فتعرب خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : « هو » مثلاً . وفى مثل : سمعت عن سعد زغلول - يجوز فى كلمة ( زغلول ) الرفع ، أو النصب ، على القطع السالف ، كما يجوز فيها الجر على أنها تابعة له . . .

وملخص ما سبق فى القطع أنه : مخالفة الثانى والثالث لعلامة الاسم الأول ، فإذا كان الأول مرفوعاً جاز فى الباقي النصب فقط على القطع ، مع إعراب المقطوع مفعولاً به لفعل محذوف . وإذا كان الأول منصوباً جاز القطع فى الباقي إلى الرفع مع إعرابه خبر مبتدأ محذوف . وإذا كان الأول مجروراً جاز القطع فى الباقي إلى الرفع ، أو إلى النصب ، أو إلى الجر ، مع إعرابه فى كل حالة بما يناسبها ، وتقدير العامل الملائم لها .

أما الغرض من القطع ومن العدول عن الإعراب الذى أوضحناه للتابع - إلى الإعراب الآخر الذى أوضحناه هنا أيضاً ، فغرض بلاغى ؛ هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماماً خاصاً ؛ لرفعة شأنه ، أو حقارة منزلته . وقد أوضحنا القطع - بتفصيل مناسب - والغرض البلاغى منه فى باب المبتدأ والخبر لمناسبة أقوى ، وهى : مناسبة حذف المبتدأ وجوباً ( ص ٥١٠ م ٣٩ ) أما موضعه الأصيل وبيانه الأكل فباب النعت من الجزء الثالث ، ص ٤٦٩ م ١١٥ .

( ٢ ) فى صفحتى ٢٩٢ و ٢٩٦ وما بعدهما .

## المسألة ٢٤ :

اسم الإشارة<sup>(١)</sup>

تعريفه : « اسم يعين مدلوله تعييناً مقرونًا بإشارة حسية إليه » . كأن ترى عصفوراً فتقول وأنت تشير إليه : « ذا » رشيقي ؛ فكلمة : « ذا » تتضمن أمرين معاً ، هما : المعنى المراد منها ( أى : المدلول المشار إليه ، وهو : جسم العصفور ) ، والإشارة إلى ذلك الجسم في الوقت نفسه . والأمران مقترنان ؛ يقعان في وقت واحد<sup>(٢)</sup> ؛ لا ينفصل أحدهما من الآخر ، لأنهما متلازمان دائماً .

والغالب أن يكون المشار إليه ( وهو : المدلول ) شيئاً محسوساً<sup>(٣)</sup> كالمثال السابق . وكأن تشير بأحد أصابعك إلى كتاب ، أو قلم ، أو سيارة ، وتقول : ذا كتاب — ذا قلم — ذى سيارة . وقد يكون شيئاً معنوياً ، كأن تتحدث عن رأى ، أو : مسألة في نفسك ، وتقول : ذى مسألة تتطلب التفكير — ذا رأى أبادر بتحقيقه . . .

## تقسيم أسماء الإشارة

تنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى قسمين : قسم يجب أن يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية أنه مفرد ، أو مثنى ، أو جمع<sup>(٤)</sup> . . . مع مراعاة التذكير ، والتأنيث ، والعقل<sup>(٥)</sup> ، وعدمه في كل ذلك<sup>(٦)</sup> . وقسم يجب أن

(١) اسم الإشارة اسم مبهم وسيجيء بيان المبهم في « ج » من ص ٣٣٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .

(٢) انظر ص ٩٣ ، ففيها الإيضاح .

(٣) مما تجب ملاحظته أن الإشارة نفسها لا بد أن تكون حسية . أما مدلولها — وهو المشار إليه — فقد يكون حسياً وهو الأصل ، وقد يكون معنوياً .

(٤) إذا كان المشار إليه اسم جنس جمعياً فلاسم الإشارة حكم خاص ، هو حكم الضمير العائد على مرجعه ، — ، وقد سبق بيانه في رقم ١ من هامش ص ٢٢ وفي رقم ٦ من ص ٢٦٥ — .

(٥) والمراد بالعقل : من له قدرة على الفهم والتعلم والحكم ، بأصل طبيعته ؛ ولو فقد هذه القدرة لسبب عارض . وقد يعبر النحاة أحياناً « بالعالم » بدلا من : العاقل .

(٦) إذا اختلف المشار إليه في التذكير والتأنيث مع المراد الأصيل منه جاز في اسم الإشارة التذكير والتأنيث ؛ مراعاة لأحدهما ؛ نحو : القطن محصول أساسي عندنا . وهذه الثروة يجب العناية بها ، أو : وهذا ثروة يجب العناية بها . ومثل : كتاب البخلاء للجاحظ زاد أدبي رائع ، وهذه مزية يسمى وراها =

يُلاحَظ فيه المشار إليه أيضاً ، ولكن من ناحية قَرِيَّة ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد<sup>(١)</sup> .

فالقسم الأول خمسة أنواع :

( أ ) ما يشار به للمفرد المذكور مطلقاً : ( أى : عاقلاً أو غير عاقل ) : وأشهر أسمائه « ذا »<sup>(٢)</sup> . نحو : ذا طيار ماهر — ذا بلبل صدّاح<sup>(٣)</sup> .

( ب ) ما يشار به للمفردة<sup>(٤)</sup> المؤنثة مطلقاً (أى : عاقلة وغير عاقلة) وهو عشرة ألفاظ ؛ خمسة مبدوعة بالذال هى : ذى — ذه — ذه ، بكسر الهاء مع اختلاس<sup>(٥)</sup> كسرتها — ذه ، بكسر<sup>(٦)</sup> الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً — ذات<sup>(٧)</sup> .

= الأديب ، أو : وهذا مزية يسعى وراءها الأديب ومن الأمثلة قوله تعالى : ( فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى . هذا أكبر ) — وقد أشرنا لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٢٢ وفى رقم ٧ من ص ٢٦٥ .  
( ١ ) تقدير القرب والبعد والتوسط متروك للعرف الشائع عند المتكلم ، ومن معه .  
( ٢ ) « ذا » هو الأشهر . ويحسن الاختصار عليه — حرصاً على التيسير والإيضاح — وترك ما عداه مما هو مسموع بقلة عن العرب ؛ مثل : « ذاء » ، بهزرة مكسورة . و « ذاته » بهزرة مكسورة دائماً ، بعدها هاء مكسورة كذلك ، و « ذاؤه » بهزرة وهاء مضمومتين دائماً . و « ألك » — لليميد — بهزرة مفتوحة مدودة هى اسم الإشارة ، بعدها لام مكسورة للبعد ، فكاف للخطاب ( أى : ذلك ) . فهذه الألفاظ الواردة لإشارة المفرد المذكور خمسة ؛ سردناها لنستعين بمعرفتها على فهم ما ورد منها فى الكلام القديم ، مثل قول القائل :

هَذَاؤُهُ الدَّفْتَرُ خَيْرُ دَفْتَرٍ فِي يَدِ قَرْمٍ مَاجِدٍ مُصَدِّرٍ

مع تفصيل الاختصار فى استعمالنا على « ذا » كما سبق .

( ٣ ) المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة كالمثالين المذكورين ، أو حكاً ؛ كالإشارة إلى جمع ، أو فريق ؛ مثل : هذا الجميع مسارع للخيرات ، هذا الفريق غالب . وأيضاً فى مثل : الصيف حار ، والشتاء بارد . أما الخريف فبين ذلك . أى : بين المذكور من الحار والبارد . وما وقعت الإشارة به للجمع حكماً قول الشاعر :

وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ : « كَيْفَ لَبِيدُ »  
( ٤ ) سواء أكانت مفردة حقيقة كما مثل ، أم حكاً ؛ مثل الفقرة والجماعة — على الوجه المتقدم

فى رقم ٣ .

( ٥ ) الاختلاس هو : النطق بالحركة خفيفة سريعة ، مع عدم إطالة الصوت بها .

( ٦ ) الإشباع إيضاح الحركة ، مع تقويتها وإطالة الصوت بها ؛ حتى ينشأ من ذلك حرف علة مناسب ؛ كالألف بعد الفتحة ؛ وكالواو بعد الضمة ؛ والياء بعد الكسرة — وهو حرف علة زائد ، يقال له : « حرف إشباع » . ويجوز كتابتها مع الإشباع هكذا « ذهى » بإثبات الياء الناشئة من إطالة الصوت بالكسرة .

( ٧ ) ومن التيسير أن نجملها كلها اسم إشارة ، ولا نتابع الرأى القائل : إن اسم الإشارة هو « ذا » وحدها ، وإن التاء للتأنيث .

والغالب فيها الضم ، فهى اسم إشارة مبنى على الضم فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها فى جملتها .

وخمسة مبدوءة بالتاء ، هي : تى - تا - ته - تيه ، بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة - تيه<sup>(١)</sup> ، بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً . تقول : ذى الفتاة شاعرة . . . تى الفتاة محسنة . . . وكذا الباقى منهما<sup>(٢)</sup> .

( ح ) ما يشار به للمثنى المذكر مطلقاً - أى : عاقلاً وغير عاقل - ، وهو لفظة واحدة : « ذان » رفعاً ، وتصير : « ذَيْن » نصباً وجراً<sup>(٣)</sup> . تقول : ذان عالمان ، إن ذَيْن عالمان ، سلمت على ذَيْن ، فتعرب كالمثنى ، أى : « ذان » : مبتدأ مرفوع بالآلف . « ذَيْن » : اسم : « إن » منصوب بالياء . « ذَيْن » ، مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء أيضاً .

( د ) ما يشار به إلى المثنى المؤنث مطلقاً ، وهو لفظة واحدة : « تان » رفعاً « وتصير : تَيْن » نصباً وجراً ، تقول : تان محسنتان : إن تَيْن محسنتان ، فرحت بتَيْن المحسنتين . ( « تان » مبتدأ مرفوع بالآلف - « تَيْن » اسم : « إن » منصوب بالياء - « تَيْن » مجرور بالياء ، وعلامة جره الياء ) .

( هـ ) ما يشار به للجمع مطلقاً ( مذكراً ومؤنثاً ، عاقلاً وغير عاقل ) هو لفظة واحدة : « أولاء » . ممدودة فى الأكثر ، أو : أولى مقصورة ؛ مثل :

( ١ ) ويجوز إثبات الياء الناشئة من الإشباع هكذا « تى » . - كما سبق فى رقم ٦ من الهامش السابق -  
( ٢ ) يقول ابن مالك :

بذلًا لمفرد مذكر أَشْرُ بذى ، وذَه ، تى ، تآ ، على الأنثى اقتصِرْ  
أى : أشر للمفرد المذكر بكلمة : « ذا » واقتصر فى الإشارة إلى الأنثى على كلمة : « ذى »  
و « ذه » و « تى » و « تا » . ولم يذكر الباقى :  
( ٣ ) يقول ابن مالك :

و « ذان ، تان » ، لِلْمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ الَّتِي تَرْفَعُ وَفِي سِوَاهُ « ذَيْن » . « تَيْن » . اذْكُرْ تُطْعِ  
أى : للمثنى فى حالة رفعه صيغتان ؛ هما : ذان ، وتان ، ولم يوضح المشار إليه بهما وقد عرفناه :  
( « ذان » ) للمثنى المذكر المرفوع ، و « تان » للمثنى المؤنث المرفوع ) ، وفى سوى الرفع يقال فيهما : « ذَيْن » و « تَيْن » بالياء والنون ويجوز تشديد النون ، وعدم تشديدها فى : ( ذان ، وتان ) ، وكذلك فى ( ذَيْن وتَيْن ) ، لكن عند تشديدها فى الأخيرتين تتحرك الياء بالفتحة ، أى : أنها تتحرك بالفتحة فى حالتي نصبهما وجبرهما إذا شددت النون - وستجىء الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ .  
( ٤ ) يقول ابن مالك :

وبأولى أَشْرُ لِيَجْمَعَ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوْلَى . . .

أولئك الصناعات نافعون . ومثل : « إن السمعَ والبصرَ والفؤادَ كل أولئك كان عنه مسئولاً »<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

أما القسم الثاني من أسماء الإشارة ، وهو الذى يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قربه ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد ؛ فإنه ثلاثة أنواع :

( أ ) الأسماء التى تستعمل فى حالة قربه . هى : كل الأسماء السابقة الموضوعات للمفرد ، والمفردة ، والمثنى والجمع ، بنوعيهما ، من غير اختلاف فى الحركات أو الحروف ومن غير زيادة شئ فى آخر تلك الأسماء .

( ب ) الأسماء التى تستعمل فى حالة توسطه للدلالة على أن المشار إليه متوسط الموقع بين القرب والبعد ، هى : بعض الأسماء السابقة بشرط أن يزداد فى آخر كل اسم منها الحرف الدال على التوسط ، وهذا الحرف هو : « كاف الخطاب الحرفية »<sup>(٢)</sup> ، فإنها وحدها — بغير اتصال لام البعد بها — هى الخاصة بذلك . أمّا ما تلحق

( ١ ) المد والقصر عند اللغويين والقراء — ( كما سبق عند الكلام على المقصور فى رقم ٥ من هامش ص ١٨٨ وكما يجيء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ وكذا رقم ١ من هامش ص ٥٥٨ م ١٧٠ ج ٤ ) — يكون فى المغرب وفى المبنى ، كما نرى هنا كلمة : « أولا » أما عند النحاة فقصوران على المغرب . والمقصود بالمد فى البيت السالف ( فى رقم ٤ ) الإشباع الذى شرحناه فى رقم ٦ من هامش ص ٣٢٢ وهو المد الصرفى الذى يقضى بوجود همزة فى آخر الكلمة بعد ألف المقصور . أما الهمزة التى فى أول كلمة : « أول » فلا يصح إشباعها عند النطق بها ، بالرغم من أن قواعد الإملاء توجب زيادة واو بعدها فى الكتابة للفرق بينها وبين كتابة : « الألى » التى هى اسم موصول — كما ستجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ — وهذه الهمزة لا تثبت اليوم على التحصيل . وقد آن الوقت لإعادة النظر فى قواعد الإملاء على يد المختصين بهذه الشؤون ، ولا سيما المجمع اللغوى .

( ٢ ) هذه الكاف حرف مبنى ، وليست ضميراً ؛ فلا يصح أن يكون اسم الإشارة مضافاً ، وهى مضاف إليه ؛ لأنها حرف كما قلنا ؛ ولأن اسم الإشارة بجميع أنواعه — حتى المثنى منه — لا يضاف ، لأنه ( ما عدا المثنى ) مبنى — كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٤ — ، والمبنى فى أكثر حالاته لا يضاف . ومع أن هذه الكاف حرف خطاب فإنها مع غير كلمة : « هنا » الآتية فى ص ٣٢٧ — تنصرف كما تنصرف الكاف الاسمية التى هى ضمير خطاب على حسب المخاطب فتكون الحرفية مبنية على الفتح للمخاطب المفرد ، المذكر ، وعلى الكسر للمخاطبة نحو : ذاك — ذاك . وتلحقها علامة التنثنية ، وميم جمع المذكر ، ونون النسوة ؛ نحو : ذا كـ ، ذا كن — وهذا هو « التنصرف الكامل » وهو أشهر اللغات وأسماعاً ، ويحسن الأخذ به وحده ؛ لأن يساعد على زيادة الإيضاح ومنع اللبس .

وهناك لغة أخرى لا تلحق بها علامة ، وتبينها على الفتح لكل أنواع المخاطب المذكر ، وعلى الكسر لكل أنواع المخاطب المؤنث . وهذا هو « التنصرف الناقص » . وهو فى درجته أقل من الأول . ويل هذا « عدم تصرفها » مطلقاً ؛ فتبنى على الفتح فى جميع أحوال الخطاب . هذا وكاف الخطاب مع الظرف « هنا » مفردة مفتوحة دائماً ، مهما كان المخاطب ، كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨ .



آخره من بعض الأسماء السابقة - دون بعض - فيقتصر على آخر أسماء الإشارة التي للمفرد المذكر ، والتي للمثنى ، والتي للجمع بنوعيهما ؛ نحو : ذاك المكافح محبوب - ذاك المكافحان محبوبان - تانك الطبيبتان رخيتمان - أولئك المقاومون للظلم أبطال ، أو : أولاك ، ( بمد كلمة : « أولاء » وقصرها ) .

وكذلك تلحق ثلاثة من أسماء الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة ، هي : ( تى - تا - ذى ) نحو : تيك الدار واسعة . . . ولا تلحق آخر السبعة الأخرى التي للمفردة المؤنثة ، فباستبعاد هذه السبعة تكون بقية أسماء الإشارة التي للقرب صالحة للمتوسط أيضاً .

ولا تلحق آخر اسم من أسماء الإشارة إذا كان مبدوءاً بحرف التنبيه : « ها » وبينهما فاصل ؛ كالضمير في مثل : هأنذا محب للإنصاف ؛ فلا يقال فى الأفصح هأنذاك - كما سيجىء<sup>(١)</sup> .

« ملاحظة » : هذه الكاف تلحق أيضاً اسم إشارة للمكان ، وهو يعتبر فى الوقت نفسه ظرفاً من ظروف المكان ؛ ونعنى به الظرف : « هنا » - وسيجىء إيضاحه قريباً<sup>(١)</sup> - ؛ نحو : هناك فى أطراف الحديقة دوح ظليل .

وخلاصة ما تقدم أن الأسماء التي للمتوسط هي الأسماء السابقة التي للقرب . ولكن بشرط زيادة « كاف » الخطاب الحرفية فى آخر الاسم للدلالة على المتوسط ؛ ( تقول : ذاك الطائر مغرد . . . تيك الغرفة واسعة . . . ) وبشرط أن كاف الخطاب الحرفية لا تزداد فى آخر الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة إلا فى ثلاثة : « تى » و « تا » و « ذى » ولا تدخل فى السبعة الأخرى - على الصحيح - وهذا هو الموضع الثانى الذى لا تدخله تلك الكاف<sup>(٢)</sup> .

( > ) الأسماء التي تستعمل فى حالة بُعد .

لا سبيل للدلالة على أن « المشار إليه » بعيد إلا بزيادة حرفين معا فى آخر اسم الإشارة ، هما : « لام » فى آخره تسمى : « لام البعد » ، يليها وجوباً

( ١ و ١ ) ص ٢٢٧ .

( ٢ ) أما الموضع الأول فقد ذكر قبل هذا مباشرة ، وهو اسم الإشارة المبدوءة بحرف التنبيه : « ها » ، وبينهما فاصل ، وكذلك لا تدخل فى اسم الإشارة : « ثم » ، ولا اسم الإشارة المنادى ؛ نحو : يا هذا - ( كما سيجىء فى رقم ٦ هامش ص ٣٢٧ ، وفى باب المنادى ، ج ٤ ) .

« كاف الخطاب » الحرفية ، ولا يصح أن توجد « لام البعد » بغيرها . وهذه اللام تزداد هنا في آخر بعض الأسماء دون بعض ؛ فتزاد مع « الكاف » في آخر أسماء الإشارة التي للمفرد ؛ نحو : ذلك الكتاب لا ريب فيه . وتزداد في آخر ثلاثة من الأسماء التي لإشارة المفردة ( وهي الثلاثة التي تدخلها « كاف الخطاب » الحرفية ؛ دون السبعة الأخرى التي لا تدخلها ) ؛ نحو : تلك الصحارى ميادين أعمال ناجحة .

وتزداد في آخر كلمة : « أولى » المقصورة التي هي اسم إشارة للجمع مطلقاً ، نحو : أولئك المغتربون في طلب العلم جنود مخلصون ، دون « أولاء » الممدودة التي هي اسم إشارة للجمع فلا يقال - في الرأى الأرجح - أولاء لك<sup>(١)</sup> المغتربون مخلصون . . .

ولا تزداد في اسم الإشارة الذى للمثنى المؤنث أو المذكر ، ولا في اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه : « ها » ، المختوم بـ « كاف » الخطاب الحرفية ؛ فلا يصح في مثل : « هناك وهاتك » أن يقال : هذا لك<sup>٢</sup> ، ولا هاتاك لك<sup>٣</sup> . . . على اعتبار « اللام » فيهما للبعد ، و « الكاف » حرف خطاب .

وما سبق يتبين أنه لا يجوز زيادة لام البعد وحدها بغير « كاف الخطاب » الحرفية بعدها ؛ ولهذا يمتنع زيادة « لام البعد » في آخر الأسماء الخالية من تلك « الكاف » إماماً لأن « الكاف » لا تدخلها مطلقاً ؛ ( كالأسماء السبعة التي لإشارة المفردة ) ، وإما لأن هذه الكاف تدخلها ولكن اسم الإشارة خال منها عند الرغبة في إلحاق لام البعد بآخرها . وإن شئت فقل : إن أسماء الإشارة التي تستعمل في حالة البعد لا بد أن يزداد في آخرها . حرفان معاً ، هما لام تسمى : « لام البعد »<sup>(١)</sup> ، وحرف الخطاب ( الكاف ) بعدها فيما يصح فيه مجيء الكاف : نحو : ذلك السَّبَّاح بارع . وهذه اللام لا توجد وحدها بغير كاف الخطاب بعدها ؛ فيجوز إلحاق اللام بآخر أسماء الإشارة التي للمفرد والمفردة بشرط وجود تلك الكاف فيما يصح وجودها فيه ، ويمتنع إلحاق اللام بأسماء الإشارة التي لا تدخلها الكاف مطلقاً<sup>(٢)</sup> ، أو التي تدخلها ، ولكنها لم يكن لها وجود عند الرغبة في إلحاق اللام .

( ١ ، ١ ) هذه اللام تكسر إن كان قبلها ساكن ، كالآلف المحذوفة إملائياً في نحو : « ذلك » و « تالك » . . . وقد تسكن فيحذف ما قبلها مباشرة من ساكن ؛ كالياء ، أو الألف في اسمي الإشارة في وتا . تقول : تملكك ، وتملكك . . . ( ٢ ) وهي الأسماء السبعة التي أشرنا إليها في الحالة الثانية « ب » .

وكذلك يصح إلحاق هذه اللام بكلمة « أولى » المقصورة ، دون الممدودة - على الأرجح - ودون المثني بنوعيه أيضاً .

ويصح أن تدخل : « ها » التى هى حرف تنبيه <sup>(١)</sup> على اسم الإشارة الخالى من كاف الخطاب ؛ مثل : هذا ، هذه ، هذان ، هؤلاء . . . وقد تجتمع مع الكاف بشرط عدم الفَصْل بشئ - كالضمير - بين « ها » واسم الإشارة ؛ نحو هناك - هاتاك . . . لكنهما إذا اجتمعا لم يصح مجئ لام البعد معهما ، فلا يجوز هذا لك <sup>(٢)</sup> . وهذا موضع آخر من المواضع التى تمتنع فيها لام البعد <sup>(٣)</sup> .

وتمتنع الكاف إن فَصَلَ بين « ها » التنبيه واسم الإشارة فاصل <sup>(٤)</sup> ؛ كالضمير فى نحو : هأنذا <sup>(٥)</sup> مُخلص ، فلا يصح الإتيان بالكاف بعد اسم الإشارة وهذا هو موضع آخر لا تدخله كاف الخطاب <sup>(٦)</sup> ، وإذا لا تدخله لام البعد أيضاً .  
بقى من أسماء الإشارة التى من القسم الثانى كلمتان : هُنا ، و : « ثُمَّ »

(١) سميت بذلك لأن المراد منها : إما تنبيه الغافل إلى ما بعدها ، وتوجيهه إلى ماسد كره . وإما إشعار غير الغافل إلى أهمية ما بعدها ، وجلال شأنه ؛ ليتفرغ له ، ويقبل عليه .

(٢) يشير ابن مالك إلى الكاف واللام فى البعد وعدمه قائلاً : ( مع العلم بأنه يقصر كلامه على القريب والبعيد وهما الوسط ؛ لأنه يدخله فى البعيد كغريق آخر من النجاة - انظر « الملاحظات » فى ص ٣٢١ ) .

لدى البعد انطَقَا  
بالكاف حرفاً دونَ لامٍ ؛ أو مَعَهُ وَاللَّامُ إِن قَدَّمْتَ « ها » مُمْتَنِعَةٌ

(٣) المواضع التى تمتنع فيها اللام خمسة هى :

١ - اسم الإشارة الذى ليس فى آخره كاف الخطاب .

ب - أسماء الإشارة السبعة التى للمؤنث ، وهى التى لا تدخلها الكاف أيضاً .

ج - أولاء ممدودة .

و - اسم الإشارة المثني ؛ مذكراً ومؤنثاً .

ه - اسم الإشارة المبدوء بها التنبيه ، والمختوم بكاف الخطاب .

(٤) كما سبق فى ص ٣٢٥ .

(٥) أصله : ( ها أناذا ) ، ولكن قواعد رسم الحروف تقضى بكتابتها متصل الحروف : « هأنذا » .

(٦) والموضع الأول هو أسماء الإشارة السبعة التى للمؤنث - وقد سبق الكلام عليها - كذلك لا تدخل على اسم الإشارة : « ثم » - كما سيجئ - ولا على اسم اسم الإشارة المنادى : نحو : يا هذا ، كما هو مبين فى باب المنادى ، ج ٤ ، وسبقت الإشارة إليه فى رقم ٢ من هامش ٣٢٥ .

النحو الواقى - أول

وكلتاها تفيد الإشارة مع الظرفية<sup>(١)</sup> التي لا تنصرف.

فأما : « هُنَا » فهي اسم إشارة إلى المكان القريب ، مثل : « هنا العلم والأدب » . وقد يزداد في أولها حرف التنبيه : « ها » نحو : « ها هُنَا الأبطال » فهي في الحالتين سواء .

وبسبب دلالتها على المكان مع الإشارة دخلت في عداد ظروف المكان أيضاً فهي اسم إشارة وظرف مكان معاً . وهي ظرف مكان لا يتصرف ، فلا تقع فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مبتدأ ، ولا غير هذا مما لا يكون ظرف مكان . ولا تخرج عن الظرفية المكانية إلا إلى نوع خاص من شبه الظرفية<sup>(٢)</sup> ؛ هو الجرّ بالحرف « مِنْ » أو « إِلَى » ، نحو : سرت من هنا إلى هناك .

ويصح أن يزداد على آخرها الكاف المفتوحة للخطاب<sup>(٣)</sup> وحدها أو مع « ها » التنبيه فتصير مع الظرفية اسم إشارة للمكان المتوسط ؛ هناك ، أو : « ها هناك » في الحديقة الفواكه . ويصح أن يتصل بآخرها كاف الخطاب المفتوحة ، وقبلها لام البعد فتصير مع الظرفية اسم إشارة للمكان البعيد مثل : « هناك » في الصعيد أبدع الآثار . وفي هذه الصورة تمتنع « ها » التنبيه ؛ لأن « ها » التنبيه لا تجتمع مع لام البعد - كما أشرنا<sup>(٤)</sup> - .

وقد يدخل على صيغتها الأصلية بعض تغيير ، فتصير اسم إشارة للمكان البعيد ؛ من غير وجود لام البعد ؛ ومن ذلك : هُنَا ، هِنَا ، هَنَّتْ - هِنَّتْ . . . فهذه لغات فيها ، وكلها تفيد مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد .

(١) إذا وقع الظرف : « ثُمَّ » خيراً وجب تقديمه على المبتدأ ، وكذلك الظرف : « هنا » إذا سبقه - من غير فاصل - حرف التنبيه : « ها » - وهذا رأى صاحب المجمع ( ١ ص ١٠٢ ، ومن نقل عنه كالصبان - عند كلامهما على تقديم الخبر ) بحجة أن « ها » التي للتنبيه واجبة الصدارة ؛ كما يقول « المجمع » وبسببها يجب تصديرها هنا . والرأى وحجته ضعيفان مرفوضان بالأدلة القوية المؤيدة بالمع أيضاً ، وهي مدونة في ص ٥٥ من مجلة المجمع اللغوي القاهري ، الجزء الثامن عشر . والظاهر : أن الأغلب - لا الواجب - في الظرف « هنا » المسبوق بهاء التنبيه بنبر فاصل هو تقديمه على المبتدأ ، ويصح تأخيرها كما ينبغي في رقم ١ من هامش ص ٣٣٧ . (٢) توضيحه في رقم ١ من ص ٣٣٥ . (٣) ولا بد أن تكون هذه الكاف معها مفردة ومفتوحة ، مهما تغير المخاطب ؛ وبذلك يسمونها : كاف الخطاب غير المتصرفة . أما الكاف مع غيرها فقد سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ أنها تكون متصرفة كاملة التنصرف ؛ وهذا هو الأحسن . وقد تكون فاقصة التنصرف في رأى آخر له تفصيل هناك . وقد تكون غير متصرفة مطلقاً في رأى ثالث . (٤) في ص ٣٢٦ .

وأما الأخرى : « ثَمَّ » فاسم إشارة إلى المكان البعيد ؛ مثل : تأمل النجوم  
فثَمَّ الجلال والعظمة . وهي <sup>(١)</sup> — كسابقتها — ظرف مكان لا يتصرف ، إلا أن  
« ثَمَّ » للبعد خاصة ، ولا تلحقها « ها التنبية » ، ولا « كاف الخطاب » ، وهما  
الحافان اللذان قد يلحقان نظيرتها .

وقد تلحقها — دون نظيرتها — تاء التأنيث المضبوطة — غالباً — بالفتح ؛ فيقال  
ثَمَّة <sup>(٢)</sup> .

وبما تقدم نعلم أن المكان باعتباره وعاء ، ( أى : ظرفاً يقع فيه أمر من الأمور ،  
ومعنى من المعاني ) — قد اختص وحده باسمين من أسماء الإشارة ؛ فلا يشار إليه  
باعتباره وعاء وظرفاً إلا بواحد منهما . ومن أجل هذا كانا في محل نصب على  
الظرفية <sup>(٣)</sup> لا يفارقهما أحدهما إلا إلى الجرح من أو إلى . أما بقية أسماء الإشارة فتصلح  
لكل مشار إليه بها ، مكاناً أو غير مكان . إلا أن المشار إليه بغيرهما إذا كان  
مكاناً فإنه لا يعتبر ظرفاً ؛ مثل هذا مكان طيب ، وتلك بقعة جميلة ،  
فكل واحدة من كلمتي : « مكان » . و « بقعة » مشار إليه ، دال على المكان ،  
ولكنه لا يسمى ظرفاً .

\* \* \*

( ١ ) يشير ابن مالك إلى ما سبق بقوله :

وَبِهِنَّ أَوْ : هَا هُنَا أَشْرُ إِلَى ذَانِ الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً  
فِي الْبُعْدِ . أَوْ بِثَمَّ فَهْ ، أَوْ : هُنَا أَوْ بِهِنَالِكَ ، انْطَقَنْ ، أَوْ هُنَا  
يقول : أشر إلى المكان القريب بكلمة : هُنَا ، من غير « ها » التي للتنبية ، أو مع « ها » التنبية ؛  
فتقول : « ها هُنَا » .

أما عند الإشارة إلى البعيد فصل الكاف بكلمة : « هُنَا » . و « ها هُنَا » ، أو : جئ باسم  
إشارة آخر يفيد البعد ؛ وهو : ثَمَّ ، أو : هُنَا ، أو : هنالك ... ولا تخرج هذه الظروف ( ثَمَّ ،  
وكذا : هُنَا ، باستعمالاتها المختلفة ) من الظرفية إلا إلى شبه الظرفية ، وهو : الجرح بالحرف : « من » ،  
أو : إلى ( انظر رقم ١ من هامش ص ٣٣٥ ) .

( ٢ ) من العرب من يسكن هذه التاء ، ومنهم من يستغنى عنها في حال الوقف فقط . ومنهم من  
يستغنى عنها بهاء ساكنة يثبتها في حال الوقف فقط ؛ ويسمونها : « ها السكت » . ومنهم من يبق هاء  
السكت في الوصل أيضاً ؛ فيجمل الوقف والوصل سيات . وكل هذه طبقات نحن في غنى عنها اليوم مكتفين  
بالكلمة مجردة من كل زيادة ، أو مع زيادة التاء المربوطة ، المتحركة بالفتحة ؛ منعاً للآراء الكثيرة التي  
لا داعي لها في حياتنا القائمة ، ولا أثر لها إلا العناء والإيهام . وحسب المتخصصين — وحدهم — أن يعرفوا  
هذه اللغات لفهم النصوص القديمة دون محاكاتها . ( ٣ ) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٣٥ .

في الجدول الآتي بيان أسماء الإشارة في الأنواع الخمسة السابقة<sup>(١)</sup>؛ وهي التي يلاحظ فيها المشار إليه من ناحية إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، مع التذكير ، والتأنيث ، والعقل ، وعدمه ، في كل حالة ، وكذلك مع القرب ، والتوسط ، والبعد :

نوع المشار إليه (عاقلاً وغير عاقل)	أسماء الإشارة المذكر والمؤنث	اسم الإشارة للقريب	المتوسط	البعيد	ملاحظات
المفرد - بنوعيه المذكر والمؤنث - كما سبق الكلام عليه في : ا ، ب	( ا ) المذكر : « ذا » مبنى على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعه من الجملة  « ب » المؤنث : ذى - ذه - ذو ( باختلاس ) <sup>(١)</sup> ذه - ( بإشباع ) - ذات  قى - تا - تيه تيه ( باختلاس ) <sup>(١)</sup> - تيه ( بإشباع ) مبنى على ... ... فى محل ... على حسب موقعه من الجملة	ذيك - تيك - تاك ( بزيادة حرف الخطاب فى هذه الثلاثة ) . وأما غيرها من بقية الأسماء العشرة التى للمفردة المؤنثة فلا يكون منه شيء للمتوسط	« ذاك » زيادة حرف الخطاب - أى : الكاف المتصرفه ، فى الأشهر - المبنية على الفتح أو غيره ، على حسب الخطاب ، لا محل لها	« ذلك » ( بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب )	لا يكون المؤنث البعيد إلا الثلاثة للمتوسط - مخفوف بالكاف واللام . - ولهذا فريق من النحاة يكون التقسيم للقرى والبعد فقط ، غير وجود قد للمتوسط ؛ بحيث تنضم الأسماء للمتوسط إلى البعيد ولأن المثنى أيضاً ليس له بعيد . والشائع أن التقسيم ثلاثى ، لكل قسم أسماء خاصة به وما لاحظ له . بعض أسماء الإشار يظل بغيرها
	( ا ) المذكر : « ذان » رفعا ( مرفوع بالألف ؛ لأنه كالمثنى ) « ذين » : نصباً وجرّاً ( بالياء فيهما ؛ لأنه كالمثنى )  ( ب ) المؤنث : « تان » رفعا ، بالألف ؛ ( لأنه كالمثنى ) .  « تين » نصباً وجرّاً ( بالياء لأنه كالمثنى )	ذانك ذينك و تانك تينك	بزيادة حرف الخطاب	« ذلك » ( بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب )	

نوع المشار إليه (عاقلا وغير عاقل)	أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث	اسم الإشارة للقريب	المتوسط	البعيد	ملاحظات
الجمع بنوعيه - كما سبق الكلام عليه في « ه »	أولَى :	هذه الأسماء كما هي للمشار إليه القريب	أولاك { زيادة حرف الخطاب	أولَى لك ؛ زيادة لام البعد ، مع كاف الخطاب	
	أولَامَ :			لا تستعمل البعد - على الأرجح -	
اسمان للإشارة مع الظرفية المكانية	هنا ، (مبنى على السكون) في محل نصب ، ظرف مكان ، غير متصرف ...)	للقريب {	هناك { زيادة حرف الخطاب	هناك زيادة لام البعد مع كاف الخطاب	
	ثمَّ (مبنى على الفتح في محل نصب ظرف مكان ، غير متصرف)			هي نفسها للبعد فلا تكون لغيره ولا يزداد عليها	
		للبعيد {			



## كيفية استعمال أسماء الإشارة وإعرابها

عند اختيار اسم من أسماء الإشارة لا بد أن نعرف أولاً :  
حالة المشار إليه من ناحية : (إفراده ، أو : تثنيته ، أو : جمعه) و (تذكيره  
أو تأنيثه) ، (عقله ، وعدم عقله) .

ثم نعرف ثانياً : حالته من ناحية : (قربه ، أو توسطه ، أو بعده) .

( ١ ) فإذا عرفنا حالته من النواحي الأولى تخيرنا له من أسماء الإشارة ما يناسب  
فالشار إليه إن كان مفرداً مذكراً — عاقلاً أو غير عاقل — كرجل وباب ، نختار  
له : « ذا » ، مثل : ذا رجل أديب ، ذا باب مُحْكَم . فكلمة « ذا » اسم  
إشارة ، مبني على السكون في محل رفع ، لأنها مبتدأ في هذه الجملة ، وقد  
تكون في محل نصب أو جرّ في جملة أخرى « فثال محلها المنصوب : نجح  
العلماء في الوصول إلى القمر ؛ والنزول على سطحه <sup>(١)</sup> ، وإن ذا من عجائب العلم .  
وقول الشاعر :

أيها الناس ، إن ذا العصرَ عصرُ الـ      علمم ، والجدُّ في العلا ، والجهاد  
ومثال محلها المجرور قول الآخر :

ولستُ بِإِمعةٍ <sup>(٢)</sup> في الرجالِ      أسائل عن ذا ، وذا ، ما الخبر ؟

فهي مبنية دائماً . ولكنها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب  
موقعها من الجمل .

وإن كان المشار إليه مفرداً ، مؤنثاً — عاقلة أو غير عاقلة — مثل : فتاة وحديقة  
فاسم الإشارة المناسب لها هو : « ذى » أو إحدى أخواتها ؛ مثل : ذى غرفة بديعة —

(١) كان هذا أول مرة سجلها التاريخ ؛ ففي سنة ١٩٦٩ فقد نزل ثلاثة من الأمريكيين على سطحه ،  
وأقاموا فوقه نحو ثلاثين ساعة ، عادوا بعدها إلى وطنهم (الولايات المتحدة) سالمين . ثم كانت المرة  
الثانية في ديسمبر سنة ١٩٧٢ قام بها أمريكيون أيضاً ، وأدركوا من التوفيق والنجاح أضغاف ما تم  
في الرحلة الأولى .

(٢) الإمعة : من لا أهمية له ، ولا رأى . وإنما يسأل غيره عن كل شيء ، ويتابعه بغير  
تفكير .

ذى فتاة ماهرة . . . وهى اسم إشارة مبنية دائماً على السكون ولها محل ... فهى هنا مبنية على السكون فى محل رفع ، لأنها مبتدأ ، أما فى جملة أخرى فبنية على السكون أيضاً ، ولكن فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة .

وإن كان المشار إليه مثنى مذكراً - للعاقل أو غيره - مثل : فارسين - وقلمين - فاسم الإشارة المناسب له : « ذَانِ » رفعاً ، و « ذَيْنِ » نصباً وجرّاً ؛ فيعرب كالمثنى ؛ تقول : ذان فارسان ، حاكيت ذَيْنِ الفارسَيْنِ ، اقتديت بذَيْنِ الفارسَيْنِ - ذان قلمان جميلان ، اشتريت ذَيْنِ القلمَيْنِ ، كتبت بذَيْنِ القلمَيْنِ ؛ فاسم الإشارة هنا معرب مرفوع بالألف فى حالة الرفع ، ومنصوب وبجرور بالياء فى حالى النصب والجر . وكذا فى كل جملة تشبه هذه .

فإن كان المشار إليه مثنى مؤنثاً - للعاقل أو غيره - ، فاسم الإشارة الذى يناسبه هو : « تَانِ » رفعاً ، و « تَيْنِ » نصباً وجرّاً ، فيُعرب إعراب المثنى ؛ تقول : ( تانِ الشاعرتان فصيحتان ، إن تَيْنِ فصيحتان ، أصغيت إلى تَيْنِ الفصيحتين ) - ( تانِ وردتان - شملت تَيْنِ الوردتين ، حرّصت على تَيْنِ الوردتين ) ؛ فاسم الإشارة <sup>(١)</sup> فى الأمثلة السالفة معرب إعراب المثنى . وكذا فى كل جملة أخرى مشابهة .

وإن كان جمعاً للعاقل أو غيره مثل : الطلاب - الأبواب - أتيناً باسم الإشارة المناسب ؛ وهو كلمة : « أولاء » ممدودة أو مقصورة . وفى الحالتين لا بد

(١) من الخير التيسير باتّباع هذا الرأى القائل : بأنها يعربان إعراب المثنى ، بالرغم من أن مفرد كل منهما مثنى قبل تثنيته ، والمثنى لا يثنى ولا يجمع . . . وحجة هذا الرأى أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما علامتان الدالتان على التثنية ؛ والإعراب : ( وهما : الألف والتون ، والياء والتون ) فلا داعى لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعاً ، وعلى الياء نصباً وجرّاً ، كما يرى فريق آخر من النحاة ؛ لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذى يناسبنا اليوم . وإذا أخذنا بالتيسير المشار إليه وجب أن نلاحظ أن كل كلمة من الكلمات السابقة ( أى : « ذان » ، و « ذين » و « تان » و « تين » ) لا يصح إضافتها إلى كلمة بعدها ؛ لأن الإضافة المحضة تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً . واسم الإشارة معرفة ؛ فلا تفيده الإضافة شيئاً . هذا ، إلى أن جميع أسماء الإشارة - ما عدا المثناة - مبنية ، والمبنى من أسماء الإشارة لا يضاف - غالباً - فالكاف الواقعة فى مثل « ذانك » و « تانك » رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً حرف خطاب ( وقد تكلمنا عنه فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ ) ، وليست ضميراً مضافاً إليه ؛ إذ لو كانت ضميراً مضافاً إليه لحذفت نون المثنى من المضاف منهما ، ومن مثل قوله تعالى : « فذانك برهانان من ربك » .

من بنائها ، ولابد لها من محل إعرابى ، تقول : أولاً الطلاب نابهون ، أولاً الأبواب مفتحة . واسم الإشارة هنا ممدود مبنى على الكسر فى محل رفع ؛ لأنه مبتدأ . أما فى جملة أخرى فيكون مبنياً على الكسر أيضاً ، ولكنه فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعه من الجملة التى يكون فيها . ومثله : « أولى » المقصورة . إلا أنها فى جميع أحوالها مبنية على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة .

وإن كان المشار إليه مكاناً أتينا بكلمة : « هنا » وهى إشارة وظرف مكان معاً ، مبنية على السكون - أو غيره على حسب لغاتها - فى محل نصب <sup>(١)</sup> ؛ لأنها ظرف غير متصرف - كما سلف - ؛ تقول : هنا موطن العلم ؛ أى : فى هذا المكان . وقد يكون قبلها « ها » التى للتنبيه وحدها ، نحو : ها هنا ، أو هى والكاف المفتوحة نحو : ها هناك . وقد يلحقها الكاف واللام معاً بشرط عدم وجود « ها » التى للتنبيه ؛ نحو : هنالك العلم والأدب .

ومثلها . « ثم » فهى اسم إشارة للبعيد وظرف مكان معاً - ولا تتصرف - ، مبنية على الفتح فى محل نصب <sup>(٢)</sup> تقول : ثم متفر السباحة . أى : هنالك . ويجوز أن تلحقها تاء التأنيث المضبوطة بالفتحة - غالباً كما سبق <sup>(٣)</sup> - فتقول : ثمّة ميدان للتسابق الأدبى .

ولما كانت « ثم » تفيد البعد بنفسها لم يكن هنا داع لأن تلحقها الكاف ، ولا اللام . وما تقدم نعلم :

أن لكل « مشار إليه » اسم إشارة يناسبه ، وأن كل « اسم إشارة » مقصور على مشار إليه بعينه ، وأن جميع أسماء الإشارة مبنية ؛ إما على السكون أو غيره ، ولكنها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب تصرفها ، وموقعها من الجملة

(١) بشرط ألا يسبقها حرف الجر « من » أو « إلى » - كما تقدم فى ص ٣٢٨ - ، فإن سبقها أحدهما فهى فى محل جر ، لأنها لا تخرج عن الظرفية إلا لشبه الظرفية ، وهو الجر بالحرط : « من » أو « إلى » . ومن المعلوم أنها ظرف غير متصرف . والظرف غير المتصرف لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى شبهها ، وهو الجر بالحرط : « من » . لكن ظروفاً ثلاثة هى : ( هنا - ثم - أين ) قد تجر بالحرط : « إلى » أيضاً . ( راجع الصبان فى هذا الموضوع ) . ويزاد على الثلاثة السالفة الظرف : « حتى » إلا أنه يصح جره ، بالحرط « حتى » كما يجر بالحرطين أيضاً « من وإلى » - طبقاً لما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٣٣٨ - وفى ج ٢ باب الظرف م ٧٩ .

(٢) بالشرط السالف فى رقم ١ من هذا الهامش ، فهو يسرى عليها كزميلتها .

(٣) فى ص ٣٢٩

وليس فيها معرب إلا كلمتان ؛ هما : « ذان » للمذكر المثنى « وتان » للمؤنث المثنى ؛ فيعربان إعراب المثنى — يرفعان بالآلف ، وينصبان ويجران بالياء .  
ومع أنهما معربان ، فإنهما لا يضافان — كما سبق<sup>(١)</sup> — شأنهما في ذلك كشأن المبنى من أسماء الإشارة ؛ لا يجوز إضافة شيء منه مطلقاً .

\* \* \*

( ب ) وإذا عرفنا حالة المشار إليه في ناحية قربه أو بعده أو توسطه لم يتغير شيء من طريقة إعراب الأسماء السابقة . فإن وجد في آخر واحد منها كاف الخطاب الدالة على التوسط ( نحو ذاك . . . هناك ) قيل فيها : « الكاف » حرف خطاب ، مبنى . . . لا محل له من الإعراب . وإن وجد معها « لام البعد » أحياناً مثل : « ذلك » — وهذه اللام لا توجد منفردة عن الكاف — كما أشرنا<sup>(٢)</sup> — قيل فيها : اللام للبعد ، مبنى على الكسر في نحو : ذلك ، وعلى السكون في نحو : تَسْلُك . . . لا محل لها من الإعراب .

وإن وجد في أول اسم الإشارة « ها » التي للتنبيه ؛ مثل : « هذا » قيل فيها : حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له . ( مع ملاحظة أن الكاف بعد كلمة : « هنا » حرف خطاب ، لا يتصرف مطلقاً ، فهو مبنى على الفتح دائماً ، أما بعد غيرها فيجوز أن يتصرف<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) في رقم ٢ و ١ من هامش ص ٣٢٤ و ٣٢٤ .

( ٢ ) في « ج » من ص ٣٢٥ .

( ٣ ) راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ . . .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) للمناسبة هنا وللأهمية نلخص ما ذكرناه وأيدناه بالنصوص المسموعة الصحيحة ( في ص ٢٢٥ ) وهو أنه : يجوز الفصل بين « ها » التي للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه ؛ مثل : هأنذا أسمع النصح ، وهأت ذاك تعمل الخير ، وهأت أولاء تصنعون ما يفيد ...

ويصح الفصل بغير الضمير مع قلته ؛ كالقسم بالله ؛ نحو : ها - والله - ذا الرجل محب لوطنه . وكذلك « إن » الشرطية - مثل ها - إن - ذى حسنة - تتكرر بضاعف ثوابها ... وقد تعاد « ها » التنبيه بعد الفصل ؛ لتوكيد التنبيه وتقويته ؛ مثل : ها أنتم هؤلاء تحبون العمل النافع .

والشائع هو دخول : « ها » التي للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره اسم إشارة ، نحو : هأنذا المقيم على طلب العلوم . ومن غير الشائع - مع صحته ؛ طبقاً للبيان والأمثلة المتعددة التى فى ص ٢٢٥ - دخولها إذا كان خبره غير اسم إشارة ، نحو : هأنا ساهر على صالح الوطن .

ويستأنس لهذا أيضاً - وإن كان فى غنى عنه لكنه فى معرض التنصيص - بما جاء فى « الصبان والخضرى » معاً فى باب : « الحال » عند الكلام على العامل المضمّن معنى الفعل ، كذلك ، وليت ، وكأن ، وحرف التنبيه ... حيث قالوا فى التمثيل لحرف التنبيه : ( هأت زيد راكباً ... ) ا ه ، وهذا مجرد الاستئناس فقط ؛ فقد سبقت الأمثلة الفصيحة الواردة عن يستشهد بكلامه من العرب .

« ملاحظة » يتعين - عند فريق من النحاة - أن يكون اسم الإشارة المبدوء بكلمة : « ها » التي للتنبيه مبتدأ فى مثل : هذا أخى ؛ لأن « ها » التي : للتنبيه لها الصدارة<sup>(١)</sup> بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشرة لا يفصل بينهما ضمير ؛ فإن فصل الضمير فى مثل : « هأنذا » ، فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشارة هو الخبر .

(١) قلنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ إن هذا رأى صاحب المعجم ( ج ١ ص ١٠٢ ومن رده ؛ كالصبان ) كما قلنا إن الحكم بتقديم اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه « ها » تقديم واجب على الخبر هو حكم مدفوع بأدلة قوية يؤيدها السماع ؛ طبقاً للبيان والإيضاح المذكورين هناك . والظاهر أن تقديمه على الخبر أكثر ، لا واجب .

... ..  
... ..

ويجوز : « هذا أنا » ولكن الأول أحسن وأسمى في الأساليب الأدبية العالية - كما  
ستجىء الإشارة لهذا في رقم ٨ من ص ٤٩٨ ، وتكملتها في رقم ٤ من هامش  
ص ٤٩٩ .

( ب ) عرفنا<sup>(١)</sup> أن كلمة « هنا » اسم إشارة للمكان القريب ، وهي في الوقت  
نفسه ظرف مكان ، ( أى : أنها تتضمن الأمرين معاً ) . وقد تقع : « هنالك »  
و « هنالك » و « هنّا » المشددة - أسماء إشارة للزمان ، فت نصب على الظرفية  
الزمانية ؛ مثل قول الشاعر :

وإذا الأمورُ تشابهت وتعاظمتُ فهناك يعترفون أين المفرعُ  
أى : في وقت تشابه الأمور<sup>(٢)</sup> . وكقوله تعالى عن المشركين<sup>(٣)</sup> : « يوم  
نحشرهم . . . » ، إلى أن قال : « هنالك تبسّو كل نفس ما أسلفت » ،  
أى : في يوم حشرهم .  
وكقول الشاعر :

حسنت نَوَارُ ولات هنّا حنّت وبدّا الذى كانت نَوَارُ أجنت  
أى : ولات في هذا الوقت حنين ؛ لأن « لات » مختصة بالدخول على ما يدل على  
الزمن<sup>(٤)</sup> .

( ج ) يطلق النحاة على أسماء الإشارة وأسماء الموصول اسماً خاصاً ؛ هو  
« المبتهمات » ، لوقوعها على كل شيء ؛ من حيوان ، أو نبات ، أو جماد ،

( ١ ) في ص ٣٢٨ .

( ٢ ) لأن الظرف : « هنا » داخل في جواب « إذا » الشرطية ، التى هي ظرف لما يستقبل من  
الزمان .

( ٣ ) في سورة : يونس ، ورقم الآية ٢٨ ، وما بعدها .

( ٤ ) « لات » في الشاهد : مهملّة ، لا تعمل عمل « لا » . بسبب تقديم الخبر وهو : « هنّا » .  
ولا يصح أن تكون : « هنا » اسمها ؛ لأنها ظرف غير متصرف - كما سبق في ص ٣٢٨ - ولا تخرج  
عن الظرفية إلا لشبهها ، وهو هنا الجر بالحرف « من » أو : « إلى » . . . فلا تكون اسماً لناسخ ،  
ولا غير ذلك ، ولأنها معرفة ، و « لات » لا عمل لها في المعرفة . ( وما يلاحظ أن خروج : « هنا »  
عن الظرفية قد يكون إلى الجر بالحرف « إلى » وهذا لا يكون في غيرها ، وغير « ثم » ، و « أين » ومثلها :  
« متى » لكن هذا الظرف قد يجر بالحرف : « حتى » أيضاً - دون بقية الظروف غير المتصرفة ؛  
فإنها - غالباً - لا تخرج إلى الجر بهذا الحرف كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٣٥ ) .  
وسيجىء الكلام على هذا الشاهد في « هـ » من ص ٦٠٤ عند الكلام على « لات » .

.....  
 .....

وعدم دلالتها على شيء معين ، مفصّل ، مستقل ، إلا بأمر خارج عن لفظها ؛  
 فالموصول لا يزول إبهامه إلا بالصلة ، نحو : رجع الذي غاب ، - كما سيجيء <sup>(١)</sup> - .  
 واسم الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حسية - كما عرفنا <sup>(٢)</sup> -  
 ولذلك يكثر بعده مجيء النعت ، أو : البدل ، أو عطف البيان .... ؛ لإزالة إبهامه ،  
 ومنع اللبس عنه ؛ تقول : جاء هذا الفاضل . جاء هذا الرجل <sup>(٣)</sup> ...

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .  
 (٢) في ص ٣٢١ .  
 (٣) إذا كان ما بعد اسم الإشارة مشتقاً فأعرابه نعتاً هو الأفضل . أما إذا كان جامداً فالأفضل  
 إعرابه بدلا ، أو : عطف بيان - كما سيجيء في بابهما ج ٣ - كل ذلك ما لم يوجد مانع .

## المسألة ٢٦ :

## الموصلول

الموصلول قسمان : اسمي ، وحرقي . وسنبداً بالأول<sup>(١)</sup> .  
تعريفه : نُقَدِّمُ له بالأُمثلة الآتية :

- ( أ ) فرح الذي . . . . سمعت الذي . . . . أصغيت إلى الذي . . .  
( ب ) فرح الذي ( حضر والده ) - سمعت الذي ( صوته مرتفع ) -  
أصغيت إلى الذي ( فوق المنبر . . . أو : الذي في الغرفة . . . )  
( ج ) وقفت التي . . . . احترمت التي . . . . لم أشهد التي . . .  
( د ) وقفت التي ( تخطب ) - احترمت التي ( خطبته رائعة ) - لم أشهد  
التي ( أمام المدياع . . . أو : التي بالحجرة . . . ) .

في كل جملة من جمل القسم الأول : « أ » كلمة : « الذي » ، فما معناها ؟  
وما المراد منها ؟ .

إنها اسم مسماه ومدلوله غير واضح ، فلا ندري أهو : سعد ، أم علي ،  
أم ، سمير ، أم غيرهم من الرجال ؟ ولا نعرف أهو حيوان آخر ؟ أم نبات ،  
أم جماد ؟ ، وما عسى أن يكون بين أفراد الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد ؟  
إذاً هو اسم « غامض المعنى »<sup>(٢)</sup> ، مبهم<sup>(٣)</sup> الدلالة . ولهذا الغموض والإبهام  
أثرهما في غموض المعنى الكلي للجملة ولإبهامه .

( ١ ) لأنه أحد المعارف التي نحن بصدددها . أما الثاني فحرف ؛ لا دخل له بالمعارف ، فليس  
بمجال الكلام عليه هنا . ولكنه يذكر للنسبة بينه وبين الأول . وسيجيء في ص ٥٧ ؛ بسط الكلام عليه .  
( ٢ ) خفي المعنى .

( ٣ ) أشرنا في ص ٣٢ وهامشها إلى أن المراد بالمبهم في باب الموصلات هو : المُجْمَل الذي  
لا تفصيل فيه ولا استقلال ، ولا تعيين ، ولا تحديد . ( كما في حاشية التصريح ) وقد سبق في « ج » من  
ص ٢٣٨ أن أسماء الإشارة تسمى هي والموصلات : « الأسماء المبهمة » ، وأوضحنا هناك  
سبب التسمية ، وأنه وقعها على كل شيء ؛ من الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد ، من غير تعيين وتفصيل  
لذلك الشيء إلا بأمر خارج عن لفظها . جاء في المفصل ( ج ص ٨٦ ) ما ملخصه :

( إنه حين يقال بين المعارف أسماء مبهمة فالمراد بها ضربان فقط ؛ (أسماء الإشارة ، والموصلات) - كما  
أوضحنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٥ - والفرق بين المفسر والمبهم أن ضمير الغائب يُبين بما قبله في الغالب  
( وهو الاسم الظاهر الذي يمد عليه المفسر ؛ نحو قولك : محمد مرت به ) - والمبهم الذي هو اسم الإشارة -



لكن حين أتينا بعد ذلك الاسم « الغامض المبهم » بجملة (اسمية، أو فعلية) تشتمل على ضمير يعود عليه ، أو شبه جملة<sup>(١)</sup> - رأينا المعنى قد اتضح ، وزال الغموض والإبهام عنه وعن الجملة كلها ، كما في القسم الثاني : « ب » .

وكذلك الشأن في قسم : « ج » حيث اشتملت كل جملة فيه على اسم « غامض مبهم » هو : « التي » ؛ وقد امتد الغموض والإبهام منه إلى المعنى الكلي للجملة ؛ فصار غامضاً مبهماً . لكن هذا العيب اختفى حين أتينا بعد ذلك الاسم : ( التي ) بجملة مشتملة على ضمير يعود عليه ، أو شبه جملة ؛ فزال عنه الغموض والإبهام أولاً ، وعن الجملة كلها تبعاً له ، كما في القسم « د » .

فكلمة « الذي » و « التي » وأشباههما تسمى : « اسم موصول » . وهو : ( اسم غامض مبهم يحتاج دائماً<sup>(١)</sup> في تعيين مدلوله ، وإيضاح المراد منه - إلى أحد شيئين بعده ؛ إما : جملة وإما شبهها<sup>(٢)</sup> ، وكلاهما يسمى : « صلة الموصول »<sup>(٣)</sup> )

= يفسر بما بعده ، وهو : الجنس . كقولك : هذا الرجل ، وهذا الثوب ، ونحوه . والمعنى بالإبهام : وقوعها على كل شيء من حيوان ، ونبات ، وجماد ، وغيرها ، ولا تخص مسمى دون مسمى . هذا معنى الإبهام فيها ، لا أن المراد به التنكير ؛ ألا ترى أن هذه الأسماء معارف ؛ لما ذكرناه .

« والقسم الثاني من المبهات هو : اسم الموصول ؛ كالذي ، والتي ، ومن ، وما ... وكلها معارف بصلاتها ؛ فبينما بما بعدها أيضاً . إلا أن أسماء الإشارة تبين باسم الجنس . والموصولات تبين بالجمل بعدها : - أو : أشباه الجمل - . والذي يدل على أنها معارف أنه يتمتع بدخول علامة التنكرة عليها ؛ وهي : « رُب » ، وأنها توصف بالمعارف ؛ نحو : جانف الذي عندك العاقل ، وتقع أيضاً وصفاً للمعارف ؛ نحو : جانف الرجل الذي عندك . وكلها مبهمة ؛ لأنها لا تخص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الإشارة كذلك ... ) ١ . هـ . باختصار .

والاسم المبهم كما أوضحناه هنا - يختلف عن « اسم الزمان المبهم » الذي يحى لإيضاحه في مكانه المناسب من الأجزاء التالية ، ( ومنها ج ٢ ص ٢٣٩ م ٧٨ ، وص ٢٧٩ م ٧٩ ) ، وكذلك يختلف عن المنادى المبهم . والمراد به نداء « أى » و « أية » و « اسم الإشارة - كما سيجىء في باب المنادى ج ٤ .

( ١٥١ ) فتخرج - مثلاً - التنكرة الموصوفة بجملة ؛ نحو : « واتقوا يوماً تُرجعون فيه إلى الله » ؛ لأن حاجتها إلى الجملة ليست دائمة ؛ وإنما هي مؤقتة بمدة وصفها فقط ، لا في سائر أحوالها .

( ٢ ) شبه الجملة هو : الظرف والجار مع مجروره . وهنا نوع خاص آخر سيجىء ( في ص ٣٨٤ وما بعدها ، ولا سيما ص ٣٨٦ ) هو « الصفة الصريحة » وتكون صلة « أل » الموصولة . ولا تكون صلة لغيرها . ولا تدخل في شبه الجملة إلا في هذه الصورة - انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ - .

( ٣ ) وهذه الجملة أو ما يقدّم مقامها توصل به ؛ ولذلك سمي موصولاً ؛ فهو موصول بها ، أو : هي موصولة به ، وصحيت لهذا : « صلة » وبها تعرف الموصولات الاسمية .

ولا بد في الجملة من ضمير يعود على اسم الموصول ، أو ما يغنى عن الضمير ،  
 — طبقاً للبيان الخاص بالصلة<sup>(١)</sup> — وهذه الصلة هي التي تفيد الموصول الاسمي  
 التعريف .

\* \* \*

ألفاظ الموصول الاسمي :

ألفاظه قسمان : مختص ، وعام ( ويسمى العام : مشتركاً ) .

فالمختص : ما كان نصاً في الدلالة على بعض الأنواع دون بعض ، مقصوراً  
 عليه وحده ؛ فلنوع المفرد المذكور ألفاظ خاصة به ، ولنوع المفردة المؤنثة ألفاظ  
 خاصة بها ، وكذلك للمثنى بنوعيه ، وللجمع بنوعيه .

والعام أو المشترك : ما ليس نصاً في الدلالة على بعض هذه الأنواع دون بعض ،  
 أى : ليس مقصوراً على بعضها ؛ وإنما يصلح للأنواع كلها .

وأشهر الألفاظ الخاصة ثمانية ، موزعة على الأنواع الآتية :

اللفظ المختص :	النوع الذي يستعمل فيه :
١ - اللَّذَى <sup>(١)</sup> . . . .	ويختص بالمفرد المذكر <sup>(٢)</sup> ؛ سواء أكان عاقلاً ، أم غير عاقل ؛ تقول : الذي كتب الرسالة منشىً - الذي يتلأل في السماء نجم . وكلمة : « الذي » مبنية على السكون دائماً في كل أحوالها . غير أنها تكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة . وتختص بالمفردة المؤنثة ، عاقلة كانت أم غير عاقلة ؛ تقول : التي رسمت الصورة بارعة - التي أنارت الكون شمس كبيرة <sup>(٣)</sup> . . . .
٢ - الَّتِي <sup>(١)</sup> . . . .	وكلمة « التي » مبنية على السكون دائماً في كل أحوالها ؛ وتكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة . ويختص بالثنائي المذكر ؛ عاقلاً أو غير عاقل . ففي حالة الرفع نحذف الياء من الاسم المفرد وهو : « الذي » ونجىء بعلامتي التنثية ( الألف والنون المكسورة ) . وفي حالة النصب والجر نحذف الياء أيضاً من ذلك المفرد ، ونجىء بعلامتي التنثية ؛ - وهي : الياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة بعدها - ؛ نحو : نجا اللذان استعدا .
٣ - اللَّذَانِ . . . . وَاللَّذَيْنِ . . . .	

( ١ و ١ ) تقضى قواعد « الإملاء » الشائعة حتى اليوم أن تكتب بلام واحدة وتحذف الثانية ؛  
لأن كثرة الاستعمال لا تجعل القارئ يشبه في حقيقتها

( ٢ ) ورد في الفصح استعمال « الذي » مفرداً في لفظه ، جمعاً في معناه ، بشرط أمن اللبس  
كقوله تعالى في المنافقين : ( مثلهم كشمل الذي استوفد ناراً ، فلماً أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ،  
وتركهم في ظلمات لا يبصرون ... ) ، فالضائر العائدة على « الذي » ضائر جمع . وكقوله تعالى :  
( والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ) ، بضمير الجمع أيضاً - .

( ٣ ) ورد في الفصح استعمال « التي » مفردة في لفظها ، جمعاً في معناها ؛ فقد قرأ بعض القراء آية  
سورة النساء ، وهي قوله تعالى في بيان المحرمات : ( ... وأماكنكم التي أرضعنكم ... ) مكان : « اللاتي  
أرضعنكم » في القراءة المشهورة . قال أبو الفتح ابن جني في كتابه : « المختص » في تبين القراءات الشاذة  
( ج ١ ص ١٨٥ سورة النساء ) ما نصه :

( ينبغي أن تكون « التي » هنا جنساً ؛ فيعود الضمير على معناه دون لفظه ، كما قال سبحانه :  
و « الذي جاء بالصدق وصدق به ... » ثم قال بعد : « أولئك هم المتقون » ، - وهذه الآية من سورة  
الزمر ، ونصها : « والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون » - فهذا على مذهب الجنسية ؛ كقولك : =  
النحو الواقي - أول

اللفظ المختص :	النوع الذى يستعمل فيه :
	<p>عاونت اللّٰذِينَ استعدا ، قصدت إلى اللّٰذِينَ استعدا . ونحو : العلم والمال هما اللذان يَسْبِيانِ الأُمم — إن اللّٰذِينَ شاهدتهما صديقانِ كَرِيمانِ — بادرت إلى اللّٰذِينَ شاهدتهما .</p> <p>والأحسن أن يكون « اللذان » و « اللتان » <sup>(١)</sup> معربتان إعراب المثني ، وأن تكون نونهما مكسورة من غير تشديد في جميع أحوالهما <sup>(٢)</sup> — رفعا ونصباً وجراً .</p>

« الرجل أفضل من المرأة » وهو أمثل من أن يمتد في حذف النون من آخر « الذى » — يشير أبو الفتح إلى رأى من قال : إن الأصل هو : « الذين » حذفت من آخره النون — ا هـ . . .

ثم أوضح أن حذف النون وجه ، ولكن الأول أقوى . وأيده بدليل . ثم نقل قول الشاعر :

وإنّ الذى حانت بفلّج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد  
وقال إنه يحتمل الرأيين ، وإن الأول أقوى . ( فلّج : اسم بلد بين البصرة واليمامة ) .

يق أن أسأل : كيف يصح القول بأن كلمة « الذى » هنا محذوفة النون ، وأن أصلها : « الذين » للجمع ، مع أن بعض الضمائر المائدة عليها هي للمفرد ؟ كما أسأل عن الداعى إلى التأويل والحذف والتقدير مع صحة إعراب التى — وهى للمفردة — نعنا لكلمة « أمهات » وهى جمع مؤنث سالم للمقلاء . وهذا النعت صحيح ، طبقاً للتحقيق الأكل المعروض في باب : « النعت » — ج ٣ م ١١٤ ص ٤٣ عند الكلام على حكم النعت الحقيقي ، ومطابقته للمنوع أو عدم مطابقته ؟

( ١ ) كلتاها تكتب بلامين .

( ٢ ) هذا هو الأشهر الذى يحسن الاختصار عليه . ويجوز أن تكون مكسورة أيضاً مع التشديد ، ولكنها في حالة النصب والبحر تقتضى فتح الياء قبلها ؛ تقول : « اللذان ؛ اللّٰذِينَ » ... فتكون في التشديد وعدمه كنون « ذان » و « تان » اسمى الإشارة حيث يصح فيها الإعران كما أسلفنا . — في رقم ٣ من هامش ص ٣٢٣ — تقول في حالة الرفع : ذان — تان — أو : ذان — تان . وفي حالتى النصب والبحر : ذَيْنَ وَتَيْنَ أو : ذَيْنَ وَتَيْنَ . فالنون في كل الأمثلة السابقة — من انتهاء الإشارة والموصول — صالحة للتشديد وعدمه ، لكنها عند النصب والبحر تستلزم عند التشديد فتح الياء قبلها .

وإلى ما سبق يشير ابن مالك :

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ : الَّذِي ، الْأُنْثَى : الَّتِي  
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ  
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنَ وَتَيْنَ شُدُّدًا  
وَالْيَا إِذَا مَائِنًا لَا تُثَبِّتُ  
وَالنُّونُ إِنْ تَشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ  
أَيْضًا وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قَصْدًا

يقول : ألقاظ الموصول الاسمي هي : « الذى » . ولم يذكر أنها للمفرد المذكر ، مكتفياً بالمقابلة التالية ؛ حيث يقول : إن الأنثى ( أى : المفردة ) لها : « التى » . ثم أوضح أن الياء في كلمتى : « الذى » —

اللفظ المختص :	النوع الذى يستعمل فيه :
٤ - اللَّتَّانِ - اللَّتَّيْنِ	ويختص بالثنى المؤنث ؛ عاقلاً ؛ وغير عاقل . وينطبق عليه كل ما سبق فى : « اللذان » ؛ من حيث حذف ياء المفرد ، وزيادة علامتى التثنية ، وإعرابه لإعراب المثنى ، ومن حيث تشديد النون وعدم تشديدها ؛ تقول : اللتان تحسان عملهما تفوزان - أعرف اللتين فازتا - أكبرت شأن اللتين فازتا ... للعقلاء من جمعى المذكر والمؤنث ، تقول : سرنى الألى هاجروا فى طلب العلم . أو الألاء ... وراقنتى « الألى » ، خدمن بلادهن بإخلاص ... أو : الألاء .
٥ - الألى <sup>(١)</sup> مقصورة ، أو : الألاء ، ممدودة	ومن أمثلتها لجمع المذكر قول الشاعر يمدح : هم الألى وهبوا للمجد أنفسهم فما يبالون مالا قسوا إذا حمدا ... والألى بالقصر مبنية على السكون . أما الممدودة فبنية على الكسر ، وكلاهما فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة . للجمع المذكر العاقل ؛ تقول : الذين يتقادون للغضب يلاقون شر العواقب .
٦ - اللذين <sup>(٢)</sup>	

= و « التى » لا تثبت ، أى : لا تبقى عند تثنيتهما فتحذف ، ويحذف بعد الحرف الذى وليته - أى : جاءت بعده - علامتا التثنية ؛ وهما الألف والنون رفعا ، أو الياء والنون نصبا وجرا . وصرح بأن تشديد النون فى التثنية لا لوم فيه ، وكذلك تشديد النون فى « ذين » و « تين » اسمى إشارة جائز أيضا - كما سبق - فى رقم ٣ من من هامش ص ٣٢٣ - وأن التشديد فى هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التى حذفت من غير داع لأجل التثنية . وهذا تعليل يجب إهماله . لأن العلة الصحيحة هى استعمال العرب ليس غير .

(١) من الواضح أن : « الألى » اسم جمع (وهو : ما يدل على معنى الجمع ، وليس له مفرد من لفظه ومنعاه معاً ... انظر رقم ٢ من هامش ص ١٤٨) وليست جمعاً ، إذ لا ينطبق عليها شروطه . وتكتب بغير واو بعد الهزة . بخلاف « ألى » . اسم إشارة ؛ فإن الواو تلزمها بعد الهزة - كما فى هامش ص ٣٢٤ - وقد سبق القول : - ( فى رقم ٥ من هامش ص ١٨٨ ورقم ١ من هامش ص ٣٢٤ وكذا رقم ١ من ص ٥٥٨ م ١٧٠ ج ٤ ) ، أن النحاة لا يطلقون « المقصور والممدود » إلا على الأسماء المعربة وحدها من هذين النوعين . أما اللغويون والصرفيون فيطلقونها على المعرب وعلى المبنى مبهما . وبرأهم جرى التعبير هنا ، وفى اسم الإشارة أيضاً .

(٢) ليست جمع مذكر ، لأنها لا تنطبق عليها شروطه ، فهى ملحقة به ، وتكتب بلام واحدة .

النوع الذى يستعمل فيه :	اللفظ المختص :
<p>والمشهور أن كلمة : « الذين » لا تتغير حالتها رفعاً ، ولا نصباً ، ولا جرّاً ؛ لأنها اسم مبنى على الفتح دائماً فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة . وهذا رأى وحده هو الأولى بالاتباع<sup>(١)</sup> .</p> <p>وتختص بجمع المؤنث للعاقلة وغير العاقلة ، تقول :  اللات سبقتن فى الميدان العملى كثيرات ، ومنهم  اللات أشتهرن بالاختراع ... - أو اللاتي أو : اللاتي -  امتلاء البحر بالسفن اللات تشقه طولا وعرضا ،  وهى محملة بالبضائع المتنوعة اللات تنتقل بين أطراف  المعمورة ... أو : اللاتي أو : اللاتي<sup>(٢)</sup> .  ( واللات واللات مبنيتان على الكسر . أما اللاتي واللاتي  فمبنيتان على السكون ) . والأربعة فى محل رفع ، أو :  نصب ، أو : جر ، على حسب موقعها من الجملة</p>	<p>٨،٧ - اللات ، أو :  اللاتي .  واللات ، أو : اللاتي</p>

(١) يحسن إهمال الرأى الآخر الذى يعمرها بالحرف إعراب جمع المذكر فى كل حالاتها ؛ فرفعها بالواو والنون (النون) . وينصبها ويجرها بالياء والنون (الذين) ؛ فيقول : ندم الذون أهلوا - ورأيت الذين انتصروا يسخرون من الذين انهزموا . وقيل إنها مبنية على الواو والياء فى تلك الحالات وليست معربة ( كما فى رقم ١ من هامش ص ٣٧١ ) .

(٢) وإلى ما سبق فى (٤) و (٥) و (٦) يقول ابن مالك :

جَمْعُ الذِي : « الألى » ، « الذين » مطلقاً وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً  
يريد : أن كلمة « الذى » تجمع جمعاً لغوياً - وهو الذى يدل على مطلق التعدد ، ولو لم تنطبق عليه شروط الجمع النحوية - على « ألى » ، وعلى « الذين » . فلفظ « الذى » يستعمل المفرد المذكر ، ويقابل هذا المفرد المذكر جمع المذكر ، وله كلمتان : « الألى » و « الذين » ولم يتعرض لتفصيل ما يختص به كل اسم منهما ، واكتفى بألفها للجمع . وزاد أن « الذين » للجمع مطلقاً أى : فى جميع حالاتها من الرفع ، والنصب ، والجر ، وأن بعض العرب يحمله كجمع المذكر السالم ؛ فيأتى فيه بالواو رفعاً ، ويعمرها فى هذه الحالة ، وكذلك فى حالتى النصب والجر ، وعلامتهما موجودة وهى الياء والنون . وقيل إنها مبنية على الواو والياء فى الحالات الثلاث ، كما شرحنا .

ويقول ابن مالك مشيراً ؛ إلى ما مر فى ٧ و ٨ :

باللّاتِ واللّاءِ : « التى » قد جُمعا والّلاءِ كالَّذِينَ نَزَرًا وقعا

أى : أن « التى » - وهى اسم موصول للمفردة المؤنثة - تجمع على « اللات » ، « واللاء » جمعاً لغوياً يدل على مجرد التعدد - كما سبق - ، لا جمعاً نحوياً ، إذ أنها ليست مستوفية لشروط الجمع النحوى . فإذا كانت كلمة : « التى » للمفردة المؤنثة فالذى يقابلها ويحل محلها فى جمع المؤنث هو : =

وإلى هنا انتهى الكلام على المشهور من الموصولات المختصة الثمانية ، ويلاحظ أن كل واحد منها مبدوء « بآل » الزائدة لزوماً ؛ فلا يمكن الاستغناء عنها<sup>(١)</sup> ، وأن هذه الموصولات الاسمية الثمانية مبنية ما عدا ألفاظ الثنية ؛ فيحسن إعرابها .

\*\*\*

أما ألفاظ القسم العام ( وهو المشترك ) فأشهرها : ستة أسماء ، لا يقتصر واحد منها على نوع مما سبق في القسم الخاص ؛ وإنما يصلح لجميع الأقسام من غير أن تتغير صيغته اللفظية<sup>(٢)</sup> . فكل اسم من الموصولات المشتركة ثابت على صورته ، لا يتغير مهما تغيرت الأنواع التي يدل عليها ؛ لأنه مبنى ، وبناءؤه على السكون ، إلا لفظه : « أى » فإنها قد تبني ، وقد تعرب ، — كما سيجيء<sup>(٣)</sup> .

ولما كان كل اسم من هذه الأسماء المشتركة صالحاً للأنواع المختلفة كان الذى يوضح مدلوله ويميز نوع المدلول هو ما يجيء بعده من الضمير ، أو غيره من القرائن التي تُعَيِّنُه ، وتزيل أثر الاشتراك<sup>(٤)</sup> .

---

« اللات » و « اللاه » . ولم يذكر أنهما بالياء في آخرهما وبغير الياء أيضاً . ثم بين أن كلمة : « اللاه » قد تستعمل — قليلاً — للعلاء مكان كلمة : « الذين » وتحل محلها لجمع المذكر من الناس ، فتقول : جاء اللاه زرعوا الحقل ؛ أى : الذين .

( ١ ) في الأشهر الأنصح . ويقول شارح المفصل : ( ج ١ ص ٤١٣ ) ما نصه : — باختصار قليل — ( ... ) إذا ثبت أن : « آل » لا تفيد هنا — في باب اسم الموصول — التعريف كان زيادتها لضرب من إصلاح اللفظ ؛ وذلك أن : « الذى » وأخواته مما فيه « آل » إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النكرات ، نحو قولك : مررت برجل أبوه زيد ، ونظرت إلى غلام قام أخوه ، وصفة النكرة نكرة . فلما كانت تجري أوصافاً على النكرات لتتكبرها أرادوا أن تكون في المعارف مثل ذلك ؛ فلم يَسْعُ أن تقول : مررت بزيد أخوه كريم ، وأنت تريد النعت لزيد لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة . ولم يمكن إدخال « آل » التي للتعريف على الجملة ، لأن « آل » هذه من خواص الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء إلا أن لفظ « الذى » قبل دخول « آل » لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا في أوله « آل » ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذى قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى ( ... ) اهـ . وقد سبقَت الإشارة العابرة لبعض ما سبق في هامش ص ١١٠ . وكل ما تقدم خيال محض يحسن إهماله ؛ إذ لا يعرف العرب الأصل عنه شيئاً . أما التعليل الحق فهو كلام العرب وحده .

( ٢ ) أى : مادته المكونة من الحروف وضبطها . . . ( ٣ ) في ص ٣٦٣ .

( ٤ ) سيجيء توضيح هذا وتفصيله عند الكلام على صلة الموصول ، والرباط ص ٣٧٣ م ٢٧ .

وإليك الألفاظ الستة ، ونواحى استعمالها :

( ١ ) مَنْ <sup>(١)</sup> : أكثر استعمالها فى العقلاء ، نحو : خير إخوانك من واساك ، وخَيْرٌ منه مَنْ كَفَّكَ شَرَّهُ . وقول الشاعر :

ولا خيرَ فيمن لا يُوطِّن نفسهُ على نائبات الدهر حين تنوبُ  
وتكون للمفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع بنوعيهما : تقول : غاب من كتب ، ومن كُتِبَ - ومن كَتَبَا ، ومن كَتَبَتَا ، ومن كتبوا ، ومن كتبْن .

وقد تستعمل فى غير العقلاء فى الأحوال الآتية :

( ١ ) أن يكون الكلام فى شيء له أنواع متعددة ، مُفَصَّلة بكلمة : « مَنْ » .  
وفى تلك الأنواع العاقل وغيره ، مثل : الحيوانات كثيرة مختلفة ؛ فيها من ينطق بفصيح الكلام ؛ كالإنسان ، ومن يغرد بصوت عذب ؛ كالبلبل ، ومن يصيح بصوت منكر ؛ كالبومة ... ومن الأمثلة قوله تعالى <sup>(٢)</sup> ( وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ، فَنهَمُ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ... ) .

( ب ) أن يقع <sup>(٣)</sup> مِنْ غير العاقل أمر لا يكون إلا من العقلاء ، فعندئذ نشبه بهم ، وننزله منزلتهم <sup>(٤)</sup> فى استعمال : « مَنْ » ؛ كأن تسمع البلبل يشدو بلحن شَجِيٍّ واضح التنغيم . فتقول : أطربنى « مَنْ » يغنى فى عشه بأطيب الأناشيد .  
وكان ترى القمر يشرف عليك كإنسان ينظر إليك : فتقول : إن من يُطِلّ علينا من برجه العالى بين الكواكب والنجوم يصغى إلى مناجاتى وهمسى ... وكالغريب الذى يقول للطيور المتناسقة المسافرة : هل فيكن من يحمل سلامى إلى أهلى ونحلاًنى ... ؟

( ح ) أن يكون مضمون الكلام متجهاً إلى شيء يشمل العاقل وغيره ، ولكنك تراعى أهمية العاقل ؛ فتغلبه على سواه . مثل : أيها الكون العجيب ، مَنْ فيك ينكر قدرة الله الحكيم ؟ .

( ١ ) يتردد ذكرها أحياناً فى اصطلاح النحاة باسم : « من المعرفة الناقصة » ( لاحتياجها لزوماً إلى الصلة التى تضم معناها . ) ، يريدون : « من » التى هى اسم موصول . وشملها : « ما » الموصولة ؛ حيث يطلق عليها اسم . - ما « المعرفة الناقصة » ، كما سيجى فى رقم ١ من هامش ص ٣٥١ - .

( ٢ ) فى سورة النور . ( ٣ ) ولو تخيلنا منا ، وتزِيلنا له منزلة الذى يحصل ... .

( ٤ ) لبيان ذلك : أنه متى نسب إلى غير العاقل شيء لا ينسب ( نفيًا أو إثباتًا ) إلا إلى العاقل أجرينا عليه حكمه من غير نظر لرأى المتكلم ، أو المخاطب ، أو غيرهما .



## زيادة وتفصيل:

كلمة : « مَنْ » - سواء أكانت موصولة أم غير موصولة - إحدى الكلمات التي لفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يخالف لفظها ، ولهذا يصح أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً<sup>(١)</sup> ، مراعاة للفظها - وهو الأكثر<sup>(٢)</sup> - . ويجوز فيه مراعاة المعنى المراد ، وهو كثير<sup>(٣)</sup> ؛ فمن الأول قوله تعالى في المشركين : ( ومنهم

(١) سبقت مواضع « التتطابق بين الضمير ومرجعه » في « ح » من ص ٢٦٢ ، و ٢٦٨ .... وتجنّب لها بقية في ص ٤٥٢ وما بعدها .

وإذا كانت « من » موصولة ومعناها هو المفرد المذكر ، فهي مثل : « الذي » (ص ٣٤٣) إلا أن « من » لا تكون - في أحد الآراء القوية - صفة ، ولا موصوفة ؛ بخلاف « الذي » ؛ تقول : رجع الطائر الذي هاجر ، وجاء الذي رجل الظريف ، فتقع كلمة : « الذي » صفة وموصوفة ؛ بخلاف « من » في ذلك الرأي المخالف - ( راجعه في رقم ٤ من ص ٣٥٢ وما يتصل به في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٦ ) . (٢) ( كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ١٢٥ وفي رقم ٨ من ص ٢٦٦ ) . وإنما يكون الأكثر في الضمير مراعاة لفظها في غير الحالات الآتية : - وسيشار إلى بعضها في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٦ - :

١ - أن يحصل لبس من مراعاة لفظها ؛ نحو : أعط من سألتك ؛ فلا يجوز من سألك إذا كان المراد أنثى .

ب - أن يكون في مراعاة اللفظ وقوع في قبح ؛ نحو : من هي حمراء خادمك . بمعنى : « من هي حمراء - هي خادمك » فيجب مراعاة المعنى ؛ فلا يقال : من هو حمراء جاريتك ؛ لكيلا تكون كلمة : « حمراء » المؤنثة خبراً عن الضمير المذكر .

وكذلك العكس في نحو : من هو أحمر « جاريتك » ؛ فلا يقال : من هي أحمر جاريتك ؛ ليكلا يكون الخبر ( وهو كلمة أحمر ) مذكراً ، وللمبتدأ الضمير مؤنثاً .

وكذلك لا يجوز : من - هو أحمر - جاريتك ؛ لأن المبتدأ والخبر ؛ ( هو أحمر ) متطابقان في التذكير وهما صلة الموصول . ولكن اسم الموصول ( من ) مفرد مذكر ، وخبره « جارية » مؤنث . ولا مانع من هذا . لولا أن الموصول مع صلته كالشيء الواحد ، والصلة هنا متطابقة في التذكير لكن خبر الموصول مؤنث وهو بمنزلة الخبر عن الصلة ؛ فيقع التخالف الممنوع ؛ فكأنك أخبرت عن المذكر بمؤنث .

وقد يراعى المعنى كثيراً بعد مراعاة اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : ( ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر ، وما هم بمؤمنين ) .

وقد يراعى اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : ( ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ، ويتخذها هزواً ، أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا وتلى =

.....  
 .....

من يؤمنُ به<sup>(١)</sup> ، ومنهم مَنْ لا يؤمنُ به .  
 ففاعل « يؤمن » مفرد مذكر ؛ مراعاة للفظ « مَنْ » .

ومن الثانى قوله تعالى فيهم : ( ومنهم من يستمعون إليك ) وقول الفرزدق  
 يخاطب الذئب :

تعال ، فإن عاهدتنى لا تخوننى نَكُنْ مثلَ من - يا ذئبُ - يصطحبانِ  
 فالفاعل فى الآية واو الجماعة ، وفى البيت ألف الاثنين وكلاهما ضمير عائذ  
 إلى « من » مراعاة لمعناها :

وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : ( بَلَّغْ من أَسْلَمَ وجهَهُ لله وهو  
 مُحْسِنٌ ، فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ  
 يَحْزَنُونَ ) . فالضماير فى الشطر الأول من الآية مفردة مذكورة ؛ مراعاة للفظ :  
 « مَنْ » . بخلافها فى الشطر الثانى فإنها للجمع ؛ مراعاة لمعنى : « مَنْ »

ومثل قوله يخاطب زوجات الرسول عليه السلام تعالى : ( وَمَنْ يَقْنُتْ  
 مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ . . . ) .

ففاعل الفعل : « يقنت » ؛ ضمير مفرد ، مذكر ؛ مراعاة للفظ : « مَنْ »  
 أما الضماير بعده فللجمع المؤنث ، أو للمفردة ؛ مراعاة لمعنى : « مَنْ » .

= مستكبراً كان لم يسمعا ، كان فى أذنيه وقمراً . فبشره بعذاب أليم) - وتستجىء الإشارة لهذا فى رقم ١

من هامش ص ٣٧٧ .

أما مراعاة المعنى أولاً ، ثم اللفظ فالأفضل اجتنابه .

(١) بالقرآن .

٢- « ما <sup>(١)</sup> » وأكثر استعمالها في غير العاقل ، وتكون للمفرد بنوعيه ،  
والثني والجمع بنوعيهما <sup>(٢)</sup> ؛ تقول : أعجبنى ما أضاء - ... ما أضاءت - ...  
ما أضاءا - ... ما أضاءتا - ... راقني ما هاجروا - ... ما هاجرنا . وقد  
تكون للعاقل في مواضع :

( أ ) إذا اختلط العاقل بغيره ، وقصِد تغليب غير العاقل لكثرة : نحو  
قوله تعالى : ( يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » . وقول الشاعر :  
إذا لم أجِدْ في بلدة ما أريدهُ فعندى لأخترى عزْمةً وركابُ  
( ب ) أن يلاحظ في التعبير أمرانِ مقترنان ؛ هما : ذات العاقل ، وبعض  
صفاته ، معاً ؛ نحو : أكرم ما شئت من المجاهدين والأحرار ، فكأنك تقول :  
أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفة بالجهاد ، أو بالحرية ؛ فأنت تريد بتعبيرك  
أمرين مجتمعين : الذات ، ووصفاً آخر معها ، ولا تريد أحدهما وحده .  
ومثل : صاحب ما تريد من الطلاب ؛ العالم ، والمخلص ، والصالح . تريد أن  
تقول : صاحب من كانت ذاته موصوفة بالعلم ، ومن كانت ذاته موصوفة  
بالإخلاص ، ومن كانت ذاته موصوفة بالصلاح . فالمقصود أمران مجتمعان هما :  
الذات ، ومعها شيء آخر من الأوصاف الطارئة عليها .

( ح ) المبهم أمره ؛ كأن ترى من بُعد شبحاً لا تدري أهو إنسان أم غير  
إنسان ؛ فتقول : ما ذاك ؟ أو : إني لا أتبين ما أراه ، أو لا أدرك حقيقة ما أراه ...  
وكذلك لو علمت أنه إنسان ، ولكنك لا تدري أموث هو أم مذكر ؟ . ومنه قوله  
تعالى على لسان مريم : ( إني نَسَاوْتُكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي ) ...

( ١ ) قد يتردد ذكرها في اصطلاح النحاة أحياناً باسم : « ما المعرفة الناقصة » ( لاحتياجها  
لزوماً إلى الصلة التي تتم معناها ) ؛ يريدون التي هي اسم موصول . كما يطلق على « من » الموصولة اسم :  
« المعرفة الناقصة » ، أيضاً - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٤٨ - . وهي غير « ما » التي تعد  
حرف موصول ( انظر « د » ص ٤١١ ورقم ٣ من هامشها .

( ٢ ) لما كانت « ما » إحدى الموصولات المشتركة التي لفظها مفرد مذكر ، ومعناها قد يكون غير  
ذلك ، جاز في التفسير العائد إليها أن يكون مطابقاً لفظها أو لمعناها ، كالذي سبق في - من « الموصولة ،  
وغير الموصولة - ص ٣٤٩ - وقد سبق بيان لهذا في ص ٢٦٦ . فكلمة : « ما » - موصولة وغير موصولة -  
مثلها ؛ كالمتبادر من كلام الصبان .

## زيادة وتفصيل :

(١) تصلح (من) و (ما) لأحد الاستمالات الخمسة الآتية بحسب ما يقتضيه المقام :

١ - اسم موصول ، مثل : قوله تعالى : ( ما عندكم ينفد ، وما عند الله باق ) .  
وقول الشاعر :

إن شرَّ الناس من يَبْسُمُ لي حين ألقاهُ ، وإن غبتُ شَتَمَ

٢ - اسم استفهام ، مثل : ما معك من المال ؟ -

« ومن لك بالحرّ الذي يحفظ اليد<sup>(١)</sup> ؟ » .

٣ - اسم شرط<sup>(٢)</sup> ، مثل : من يعمل سوءاً يُجْزَ به - وما تصنع من  
خير تجدْ جزاءه خيراً .

٤ - نكرة موصوفة ، مثل : رُبَّ مَنْ نصحتهُ استفاد من نصحك ( أى :  
رُبَّ إنسان نصحته استفاد . . . ) ورُبَّ مَنْ مُعْجَب بك ساعدك . ورب  
ما كرهته تحقق فيه نفحك ( أى : رب شيء كرهته ) ، وربَّ ما مكروه أفاد<sup>(٣)</sup> .

ويصلح لهذا قول الشاعر :

الصدق أرفعُ ما اعتَزَّ الرجالُ به وخيرُ ما عودَ ابنًا في الحياة أبُ  
والغالب : فى : « من » إذا كانت نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها  
كلمة : « إنسان » ، ولا بد أن يقع بعدها صفة ، فإن لم يقع بعدها صفة فهي

(١) هذا شطريبت صدره : « وما قتل الأحرار كالعفو عنهم .. » - واليد : المعروف .

(٢) الفرق كبير لفظاً ومعنى بين نوعي « ما ومن » الشرطيتين والموصولتين ، فالشرطيتان الواقعتان مبتدأ تختلفان تماماً عن الموصولتين الواقعتين مبتدأ أيضاً وإيضاح هذا الفرق بين النوعين مفصل في مكانه من باب الجواز - ( ح ٤ م ١٥٤ ص ٣٢٠ ) وهو تفصيل هام ، موضح بالأمثلة وما جاء به : أن « الموصولتين » ليس فيهما تعليق شيء على آخر ؛ وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجوز أن يتخلف الشرطيتين ، فلا بد فيهما من الجزم والتعليق معاً .

(٣) والدليل على أن « من » و « ما » في الأمثلة السابقة نكرة موصوفة أنهما مجروران برب ؛ وهي لا تجر - غالباً - إلا النكرات . وبعدها جملة ، والجملة بعد النكرة صفة .

( هذا ، ولا توصل كلمة « ما » النكرة الموصوفة بكلمة : « رب » في الكتابة ) . وانظر رأياً آخر في رقم ١

نكرة غير موصوفة ، وتسمى : « نكرة تامة » . وتكون أيضاً -- بمعنى (١) : إنسان . . .  
 كما أن الغالب في « ما » التي هي نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها  
 كلمة : « شيء » ولا بد أن يقع بعدها صفة لها . وإن لم يقع بعدها صفة فهي  
 نكرة غير موصوفة ، بمعنى : شيء ، أيضاً ، وتسمى : « نكرة تامة » (١) . . .  
 ٥ - نكرة تامة ( أى : غير موصوفة ) - وهي التي سبقت الإشارة إليها -  
 مثل : رَبُّ مَنْ زَارَنَا الْيَوْمَ . رَبُّ مَا غَرَّدَ فِي الْمَسَاءِ . أى : رَبُّ إِنْسَانٍ زَارَنَا ، وَرَبُّ  
 شَيْءٍ غَرَّدَ . . . فالجملتان الفعلية - في المثالين في محل رفع ، خبر .

\* \* \*

- ( ب ) تخصص « ما » دون « مَنْ » بمعان أخرى ؛ منها السبعة الآتية :
- ١ - أن تكون اشتماً يفيد التعجب ؛ مثل : مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالْدُنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا !! .
  - ٢ - أن تكون حرفاً للنفي فيجب له الصدارة ؛ مثل : مَا الْخَائِنُ صَدِيقٌ ، أَوْ :  
 صديقاً . وقول العرب : مَا ذَهَبَ مِنْ مَالِكَ مَا وَعْظُكَ (٢) .
  - ٣ - أن تكون كافة ؛ ( أى : حرفاً يدخل على العامل فيكفّه - بمعنى :  
 يمينه - عن العمل ، ويتركه معطلاً ) ، كأن تدخل على حرف جر ، أو على  
 ناسخ ، أو نحوهما ، فلا يعمل ؛ مثل : ربما رجلٌ زَارَنَا نَفَعْنَاهُ - ربما يودُّ المهمل  
 لو كَانَ سَبَّاقًا . إنما الأممُ الْأَخِلَاقُ .
  - ويجب في الكتابة وصل « رَبُّ » بكلمة : « ما » الكافة ؛ لأن الذي يُفَصَّلُ  
 هو « ما » النكرة الموصوفة ؛ كما سبق (٣) .
  - ٤ - أن تكون حرفاً زائداً (٤) ( أى : كلمة يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى  
 الأساسي ) وتقع كثيراً بعد : « إذا » الشرطية ؛ مثل : إِذَا مَا الْمَسْجِدُ نَادَانَا أَجَبْنَا . . .  
 أو بعد غيرها ، مثل : قَوْلُهُ تَعَالَى : ( فَسَيَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنَسْتَلْهُمْ ) ، وقوله :  
 ( مَا (٥) خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا . . . ) .

( ١٠١ ) وستجيء بعد هذا مباشرة في رقم ٥

( ٢ ) « ما » الأولى نافية ، أما الأخيرة فتصلح موصولة ، ونكرة موصوفة ، والكلام مثل قديم ، يقال  
 للحزين الذي أضاع ماله سدى ؛ فيتعلم بعد ذلك الحذر ، ويبالغ في الحيلة ؛ فلا يضع منه شيء  
 ويحافظ على ماله . فضياع ماله بسبب إهماله كان الوسيلة الناجحة لصيانته ؛ فكأنه لم يضعه سدى .

( ٣ ) في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

( ٤ ) لتأكيد المعنى الأساسي وتقويته . وكما تسمى « زائدة » تسمى عند بعض القدمين : « صلة » ،  
 شأنها عندهم شأن غيرها من سائر الحروف والكلمات الزائدة ، حيث يطلقون على كل منها : « صلة » ؛  
 لا فرق في هذه التسمية بين « ما » وغيرها من كل لفظ زائد ، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً ( وفي رقم ٣ من  
 هامش ص ٣٧٣ بعض المعاني الأخرى لكلمة : « صلة » ) . ( ٥ ) أى : بسبب خطيئاتهم .

.....  
.....

٥ - مصدرية ظرفية ( أى : تُسَبِّك مع ما بعدها بظرف ومصدر معاً<sup>(١)</sup> ) ؛  
مثل : الصانع يبيع ما أجاد صناعته . أى : مدة إجادته صناعته . وقول الشاعر يفتخر :  
ترى الناس ما سرنا يسرون خلفنا وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا  
أى : مدة سيرنا .

وهي وحدها حرف محض ، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد أمرين : معنى  
وظرفية معاً .

٦ - أن تكون مصدرية غير ظرفية ( أى : تُسَبِّك مع ما بعدها بمصدر فقط ) ،  
مثل : كوفئ المخلصون بما أخلصوا ، أى : بإخلاصهم .

وهي وحدها حرف محض<sup>(١)</sup> ، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد معنى مجرداً ، فقط .  
٧ - أن تكون مُهَيَّئَةً . ( وهي التى تتصل بآخر كلمة غير شرطية . فتَهَيَّئُهَا  
وتُعِدُّهَا لمعنى الشرط وعمله ) كدخول « ما » على « حيث » ، فى مثل : حيثما  
تَصَدَّقُ تجد لك أنصاراً .

٨ - أن تكون مُغَيِّرَةً . . . ( وهي الحرفية التى تلحق آخر أداة شرطية ؛  
فتغَيِّرُهَا إلى غير الشرط ، كدخول « ما » على آخر « لو » فى مثل : « لو ما »  
تحافظ على الميعاد . فقد تغيرت « لو » بسبب : « ما » الحرفية ، وانتقلت هنا من  
الشرط إلى التخصيص .

٩ - أن تقع صفة ، مثل : لأمر ما غاب القائد . فالمراد : لأمر أى أمر .  
وهذه قد يُعَبَّرُ عنها : « بالإلهامية » ، ويتفرع على الإبهام ، إما الحقارة ؛ نحو :  
أعط فلاناً شيئاً ما . تريد شيئاً تافهاً حقيراً ، وإما التفتيح ؛ نحو : لأمر ما ،  
هرب الحارس ، تريد لأمر عظيم هرب . . . وإما النوعية ؛ نحو : عاون علينا  
معاونةً ما ، تريد : نوعاً من المعاونة .

ويقول بعض المحققين من النحاة : هى فى كل هذه الصور الخاصة بالصفة  
ليست اسماً ، وليست صفة ؛ وإنما هى حرف زائد ؛ يفيد التنبيه ؛ وتقوية المعنى ،

.....  
 .....  
 ويرى ترجيح هذا وأفضليته . وحجته : أنه ليس في كلامهم نكرة جامدة  
 وقعت نعتاً إلا إذا كان بعدها كلمة تماثل الموصوف تماماً ؛ نحو : مررت  
 برجل أى رجل ، وأكلنا فاكهة أى فاكهة . فالحكم عندهم على « ما »  
 المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية — حكم بما لا نظير له ؛ فيجب اجتنابه ؛  
 كما يقولون .

وهذا الخلاف شكلي ، لا قيمة له . والرأيان سيّان ، في تحقيق الغرض  
 فلا أهمية بعد ذلك لجعلها حرفاً زائداً — وهو الأسهل — أو اسماً يعرب صفة .

\* \* \*

٣- ... « أل » - وتكون للعاقل وغيره<sup>(١)</sup> مفرداً وغير مفرد ؛ نحو :  
اشتهر الكاتب ، أو : الكاتبة ، أو : الكاتبان ، أو : الكاتبان ، أو الكاتبون ،  
أو : الكاتبات . ولا تكون موصولة إلا إذا دخلت على صفة صريحة<sup>(٢)</sup> ؛ فتكون

(١) ولفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك . ولا يراعى في الضمير العائد عليها إلا المعنى ؛ خوفاً من اللبس - كما سيجىء في ص ٣٧٧ - .

(٢) ليست « أل » هذه هنا للتعريف - في الأشهر ؛ وإنما هي لضرب من إصلاح اللفظ وتزيينه ؛ لأن اسم الموصول يتعرف بصلته . وكثير من أسماء الموصول مجرد من « أل » مع أنه معرفة ؛ فتعريفه جاء من صلتها ؛ لا من « أل » . ولو كانت للتعريف لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ إذ تبعدهما - كما يقولون - عن شبه الفعل ؛ وتقربهما من الجوامد ؛ لأنها من خصائص الأسماء ؛ والأصل في الأسماء الجمود ؛ بسبب وضعها للذوات ، والجامد لا يعمل ، بخلاف الفعل وما يشبهه . لكن يقول شارح المفصل ( ج ٦ ص ٦١ ) إنها اسم موصول تفيد التعريف مع كونها بمعنى : « الذى » - كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٣٧٠ - والرأى الأول هو الأنسب .

وليس حرف موصول ؛ لأنها لا تقول مع ما بعدها بمصدر ؛ ولأنها قد تدخل قليلا على الجملة ، و « أل » المصروفة لا تسبك ، ولا تدخل على الجملة . هذا إلى أمور أخرى دعت إلى اعتبارها اسم موصول ؛ أهمها أمران :

أولهما : وجود ضمير بعدها لا مرجع له سواها ؛ والضمير لا يعود إلا على اسم ؛ نحو : قد أفلح المؤمن ؛ وخاب الخاعد . ففي كلمة : « المؤمن » ضمير تقديره : « هو » ؛ لا مرجع له إلا « أل » التى بمعنى « الذى » هنا . وكذلك تقديره في كلمة : « الخاعد » . . . . . وكقوله تعالى : ( قد أفلح المؤمنون ) . . . . . وقوله : ( والعاديات ضبحاً ) . . . . . فى : « المؤمنون » ضمير تقديره : « هم » يعود على « أل » . وفى « العاديات » ضمير تقديره : « هى » أو « هن » ، يعود على « أل » . ولا مرجع لكل ضمير سوى « أل » . ولا يمكن أن يكون اسم الفاعل فى الأمثلة السابقة وأشباهاها خالياً من الضمير لأسباب قوية دونها النحاة ، وأثبتوا بها أن أكثر المشتقات - ومن هذا الأكثر . اسم الفاعل ، واسم المفعول . . . - يحمل ضميراً مستتراً . ( كما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من ص ٢٩ ) . وللضمير المنصوب العائد إليها حكم خاص سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٣٩٦ .

ثانيهما : أن هذه الأسماء التى دخلت عليها « أل » قد يعطف عليها الفعل أحياناً ؛ نحو قوله تعالى : ( إن المصددين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً ) . . . . . وقوله تعالى : ( والعاديات ضبحاً ) إلى قوله : ( فأنثرن به نقتلاً ) . فالفعل : « أقرض » فى المثال الأول معطوف على « المصدقين » . والفعل : « أنثر » فى الجملة الثانية معطوف على « العاديات » . والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله ، أو على ما يشبه الفعل - كما سيجىء فى ج ٣ باب « العطف » - والمعطوف عليه هنا ليس بفعل ؛ فلم يبق إلا أنه يشبه الفعل ، لأنه أحد مشتقاته . . . . . ومن ثم كانت « أل » الداخلة على المشتقات الصريحة المشبهة للفعل اسم موصول يعود عليها الضمير من المشتق - وليس حرفاً ، كما سيجىء ، فيمتنع العطف عليه - .

والمراد هنا بالمشتقات الصريحة ( أى : الصفات الصريحة ) : « اسم الفاعل ، واسم المفعول ، اتفاقاً وفى الصفة المشبهة خلاف سيجىء فى ص ٣٨٤ و ٣٨٦ - لأنها يدلان على الحدث والتجديد كالفعل . أما الصفة المشبهة وباقى المشتقات فتدل على الثبوت ؛ فهى بعيدة من الفعل ، قريبة من الأسماء الحامدة . ومن ثم كانت « أل » الداخلة على « أفعال التفضيل » للمعهد ، وليس موصولة - كما سيجىء - الإشارة فى

رقم ٤ من هامش ص ٤٧٣ وسيجىء البيان فى باب أفعال التفضيل ج ٣ م ١١٢ - .  
ولا تكون « أل » اسم موصول إذا وجد فى الكلام ما يدل على أنها « للمعهد » فتكون حرف تعريف ، لا اسم موصول ؛ مثل : قابلت محترعاً مشهوراً ؛ فأكبرت المخترع المشهور ، واستشرت عاقلاً مأموناً فعملت بمشورة العاقل المأمون . فكلمة : « أل » فى « المخترع » و « المشهور » و « العاقل » و « المأمون » للمعهد ؛ فهى أداة تعريف فقط ، ( وتفصيل الكلام على « أل » التى للمعهد فى ص ٢١ ) ؛ أما الداخلة =



الصفة مع مرفوعها هنا من قسم: « شبه الجملة » الواقع صلة ؛ كما مثل ، ونحو: إن العاقل الأريب<sup>(١)</sup> يحتمل للأمر حتى يفوز به ، والعاجز الضعيف يتساقى ويتردد حتى يفلت منه .

هذا ، ومع أن « أل » اسم موصول ، وتعتبر كلمة مستقلة — فإن الإعراب لا يظهر عليها ؛ وإنما يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها<sup>(٢)</sup> ، التي تعرب مع مرفوعها صلة لها .

٤ — « ذو » وتكون للعاقل وغيره ؛ مفرداً وغير مفرد<sup>(٣)</sup> ؛ نحو : زارني ذو تعلّم

= على المشتقات التي تعمل عمل الفعل فهي اسم موصول إذ لو كانت حرفاً لكانت من خواص الأسماء كما يقولون ، فلا يكون المشتق بعدها شيئاً بالفعل يعمل عمله ويدطف عليه الفعل ، وإنما يكون مجرد اسم فقط ، على يدل الذات وحدها — وقد سبق البيان في هامش ص ٣٥٦ — (١) العاقل .

(٢) أطال النحاة القول في إعراب : « أل » الموصولة التي هي اسم مستقل ؛ أن تكون مبنية على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب جملتها ؟ أم تكون : « أل » معربة بحركات مقدرة وليست مبنية ؟ وما إعراب الصفة الصريحة بعدها في الحالتين ؟ وما نوع الصلة كذلك ؟ . . . . . وخير ما انتهوا إليه . أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد ؛ فكأنهما المركب المزجي ؛ يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه (راجع هامش التصريح في هذا الموضوع ، والخضري عند الكلام على بيت ابن مالك :

وصفة صريحة صلة « أل » . . . إلخ) .

أما صلتها فقد اختاروا إدخالها في نوع : « الشبيه بالجملة » ، واعتبارها منه ، وليست من نوع الجملة . وهذا الرأي يوجد نوع جديد من شبه الجملة ، خاص بصلة : « أل » وحدها ، إذ المعروف أن شبه الجملة — كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٣٤١ — نوعان فقط ، هما : الظرف ، والجار مع مجروره . فهذا الرأي يحدث قسماً ثالثاً لشبه الجملة . وهو — على ما به — أيسر الآراء ، وأنسبها وأقلها مغالز — كما سيجي في ص ٣٨٨ وله إشارة في ص ٣٧٠ — .

(٣) وهي نوع آخر يخالف « ذو » التي بمعنى « صاحب » ، إحدى الأسماء الستة ، والتي سبق الكلام عليها في ص ١٠٩ ، وتستعمل « ذو » اسم موصول ؛ مبني على السكون المقدر على الواو في محل كذا — وهذا عند بعض القبائل العربية ، (ودها ؛ طى ، أو : طيس — والنسبة السماعية إليهما : طائى) ، دون بعض آخر . ومن أمثلتها قول ممدان الطائي :

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعياً هَلَمْ ، فإن المَشْرِفَ الفَرَّائضُ

أظنك — دون المال — ذو جئت تبغني ستلقاك بيض للنفوس قوابض

(المشرق : السيف — الفرائض : العطايا المفروضة) . وفي الجزء الثالث من كتاب « الكامل » للمبرد باب أخبار نحوارج — أمثلة أخرى متعددة .

ولفظها مفرد مذكر في جميع حالاته ، لكن معناها قد يكون غير ذلك ؛ فبراعى في الضمير العائد عليها لفظها أو معناها . والقبائل التي تستعملها مذاهب مختلفة ؛ أشهرها ما ذكرنا هنا . ومنهم من يدخل عليها تفسيراً عند استعمالها للمؤنث ؛ فيجعل وأوها ألفاً ، ويزيد عليها تاء التأنيث فتصير : « ذات » ؛ لتكون بعد الزيادة مثل : « التي » في الدلالة على المفردة المؤنثة .

ولكن تمتاز : « ذات » بأنها تدل بصيغتها الحالية على المثنى المؤنث أيضاً ، وبأنها تجمع على : « ذوات » —

وذو تعلمت . وذو تعلمنا ، وذو تعلموا ، وذو تعلمن<sup>(١)</sup> . وهي مبنية على السكون المقدر على الواو ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من جملتها .

٥ - « ذا » . وتكون للعاقل وغيره ، مفرداً وغير مفرد<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : ماذا رأيت ؟ ماذا رأيتهما ؟ ماذا رأيتهن ؟ . وماذا رأيتهن ؟ . ويصح وضع : « مَنْ » الاستفهامية مكان : « ما » الاستفهامية في كل ما سبق ، ومنه قول الشاعر : مَنْ ذا يُعيرك عينه تبكى بها ؟ أرايت عيناً للبكاء تعار ؟ وقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

مَنْ ذا نواصل إن صرمت حبالنا ؟ أو من نحدّث بعدك الأسرار ؟  
فكلمة : « ما » أو : « من » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل

تندل على الجمع المؤنث كما تدل عليه : « اللواتي » . وهي في الحالات السابقة كلها مبنية على الفم . وفي هذا يقول ابن مالك :

وكالتى أيضاً لذيّنهم : « ذات » وموضع « اللاتى » أتى « ذوات »  
ومن المستحسن ، ترك « ذو » بلهجاتها المختلفة ؛ لغرابتها في عصرنا ، وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها وحسبنا أن نذكرها هنا لنذكرها حين تتردد في النصوص القديمة . وقد وردت في بعض تلك النصوص مستعملة استعمالاً دقيقاً أوضحناه في باب الإضافة ج ٣ م ٩٣ وثلاثها : « ذات » وكذلك في ج ٢ باب الظرف ص ٢٥٠ و ٢٥٥ م ٧٩ .

ويلاحظ أن لكلمة : « ذات » استعمالاً أخرى مختلفة ؛ منها : أن تكون مجرد اسم مستقل ، معناه : حقيقة الشيء وماهيته . والنسب إليها هو : « ذاتي » باعتبار لفظها الحالي ، أو « ذوى » باعتبار أصلها . - طبقاً للبيان الشامل الذي سيجيء في باب النسب ، ج ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤ - .  
( ١ ) يقول ابن مالك فيما سبق :

و« مَنْ » و« مَا » و« أَل » ، تساوى ما ذكرُ وهكذا « ذُو » عِنْد طَيِّبٍ شُهْرُ  
أى : أن كل واحد من هذه الأسماء ( من - ما - أَل ) يساوى الثمانية الماضية كلها في الاستعمال من ناحية أنه وحده صالح لكل ما صلحت له الثمانية من الأنواع ، مع عدم تغير لفظه .  
وكذلك « ذو » عند بعض القبائل التي منها طي - كما سبق . ثم قال عن طي :

وكالتى أيضاً لذيّنهم : « ذات » وموضع « اللاتى » أتى : « ذوات »  
وقد أوضحنا معنى البيت عند الكلام على « ذو » في آخر هامش الصفحة السابقة مباشرة .  
( ٢ ) فهي من الألفاظ المفردة المذكورة ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك فيجوز في الضمير العائد عليها مرعاة هذا أو ذاك .  
( ٣ ) عمر بن أبي ربيعة . وثله قول شوق :

شرف العصامين صنع نفوسهم من ذا يقيس بهم بنى الأشراف ؟

رفع . و « ذا » اسم موصول — بمعنى : الذى أو غيره من أسماء الموصول المناسبة  
لمعنى الجملة والسباق — خبر ، مبنى على السكون فى محل رفع .

ولا تكون « ذا » موصولة إلا بثلاثة شروط :

أولها : أن تكون مسبوقة بكلمة : « ما » أو : كلمة : « من » الاستفهاميتين ؛  
كما فى الأمثلة السابقة . فلا يصح : ذا رأيت ، ولا ذا قابلته . . . ويغلب أن تكون  
للعاقل إذا وقعت : بعد « مَنْ » ولغير العاقل إذا وقعت بعد : « ما » .

ثانيها : أن تكون كلمة « مَنْ » وكذا « ما » مستقلة بلفظها ، ومعناها — وهو هنا  
الاستفهام<sup>(١)</sup> — ، وبإعرابها ؛ فلا تُركَّب إحداها مع « ذا » تركيباً يجعلهما معاً كلمة  
واحدة فى إعرابها ( وإن كانت ذات جزأين ) وفى معناها أيضاً — وهو الاستفهام<sup>(١)</sup> —  
— تركيبها فى نحو : ماذا السديم ؟ . ماذا عطارده ؟ . من ذا الأول ؟ . من ذا النائم ؟ .  
فكلمة : « ماذا » كلها — اسم استفهام وليست موصولة ، ومثلها كلمة : « من ذا »<sup>(٢)</sup> .  
وفى حالة التركيب التى شرحناها توصف : « ذا » بأنها « ملغاة إلغاء حكيمياً  
لا حقيقياً<sup>(٣)</sup> » لأن وجودها الحقيقى أمر ثابت باعتبارها جزءاً من غيرها أما وجودها  
المستقل ، فقد ألغى — أى — : زال — بسبب التركيب مع « ما » أو « من »  
الاستفهاميتين ، وصارت جزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة  
مستقلة تعرب اسم موصول .

ثالثها : ألا تكون « ذا » اسم إشارة ؛ فلا تصلح أن تكون اسم موصول ؛ لعدم  
وجود صلة بعدها ، بسبب دخولها على مفرد ؛ نحو : ماذا المعدن ؟ ماذا الكتاب ؟  
من ذا الشاعر ؟ . من ذا الأسبق<sup>(٤)</sup> ؟ .

تريد : ما هذا المعدن ؟ . ما هذا الكتاب ؟ . من هذا الشاعر ؟ . من هذا الأسبق ؟ .

\* \* \*

(١٤١) انظر « ب » من ص ٣٦١ .

(٢) فتعرب كل كلمة بجزأها فى الأمثلة السالفة ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، أو خبراً  
مقدماً . (٣) انظر البيان الآتى فى : « ا » من الزيادة والتفصيل — ص ٣٦٠ .  
(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

ومثل « ما » « ذا » بعد : « ما » استفهام — أو « مَنْ » إذا لم تُلغَ فى الكلام  
أى : أن « ذا » تشبه « ما » فى أنها صالحة لجميع الأنواع مع عدم تغير لفظها ، وذلك بشرط أن تقع  
بعد « ما » التى للاستفهام ، أو : « من » التى للاستفهام أيضاً . واكتفى بهذا الشرط ، وترك باقى  
الشروط ، لضيق النظم ، وقد ذكرناها .

## زيادة وتفصيل

( ١ ) عرفنا أن « ذا » قد تُركَّب مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، فينشأ من تركيبهما كلمة واحدة في إعرابها — وإن كانت ذات جزأين — وفي معناها ، وهو : الاستفهام ، مثل : ماذا الوادى الجديد ؟ . من ذا المنشئ المدينة القاهرة ؟ . وعندئذ توصف « ذا » بأنها الملقاة بإلغاء حكمياً ، لا حقيقياً ؛ لأنها من حيث الحقيقة والواقع موجودة فعلا . ولكن من حيث اندماجها في غيرها ، وعدم استقلالها بكيانها ، وإعراب خاص بها — تُعدَّ غير موجودة . ومن أمثلتها قول جرير :

يا خُزَرَ تَغْلِبَ ماذا بالُ نِسوتكمْ لايسْتَقِيقُنْ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا  
أما إلغاؤها الحقيقي فيكون باعتبارها كلمة مستقلة بنفسها ، زائدة ، يجوز حذفها وإبقاؤها . ويترتب على تعيين نوع الإلغاء بعض أحكام ؛ منها :  
١ — أن كلمة : « ذا » في الإلغاء الحقيقي لا يكون لها محل من الإعراب ، فلا تكون فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ ، ولا غير ذلك ؛ لأنها لا تتأثر بالعوامل ؛ ولا تؤثر في غيرها — شأن الأسماء الزائدة عند من يجيز زيادتها ، — وهم الكوفيون وتبعهم ابن مالك — بخلافها في الإلغاء الحكمي ؛ فإنها تكون جزءاً أخيراً من كلمة ، وهذه الكلمة كلها — يجزأها — مبنية على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو : جر ، على حسب موقعها من الجملة ، (مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً . . . إلخ ) . وما تصلح فيه لنوعي الإلغاء قول الشاعر :

من ذا الذي ما ساء قسطن ومن له الحُسنى فقط

٢ — وفي الإلغاء الحقيقي يجب تقديم « من » و « ما » الاستفهاميتين في أول جملتهما حتماً ، كالأمثلة السابقة ؛ لأن الاستفهام الأصيل له الصدارة الواجبة في جملته . بخلاف الإلغاء الحكمي ، فيجوز معه الأمران : إمّا تقديم الاستفهام بكامل حروفه في جزأيه على عامله . وإما تأخير عنه ، فلا يكون للاستفهام وجوب الصدارة في جملة عليه ؛ تقول : ماذا صنعت ، أو صنعت ماذا<sup>(١)</sup> ؟ . . . فالاستفهام هنا معمول لعامله المتأخر عنه أو المتقدم عليه .

(١) راجع الصبان ، ج ١ ، باب الموصول ، عند الكلام على : « ذا » الموصولة . وجاء في حاشية ياسين على التوضيح (ج ٢ باب : « التواصب » ، عند الكلام على : « كى ») مانصه : (قال ابن مالك -

... ..  
... ..

٣- وفي الإلغاء الحقيقي تحذف ألف « ما » الاستفهامية في حالة الجر مثل :  
عمّ « ذا » سألت ؟ . تطبيقاً للقاعدة المعروفة ؛ ( وهي : حذف ألف « ما »  
الاستفهامية عند جرها ) . بخلاف الإلغاء الحكمي لأن أداة الاستفهام فيه هي  
« ماذا » يجزأها وليست « ما » وحدها .

\* \* \*

( ب ) لا يقتصر إلغاء « ذا » على تركيبها مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين ؛  
فذلك هو الغالب - ؛ فقد يقع الإلغاء بتركيبها مع « ما » أو « من » الموصولتين ،  
أو النكرتين الموصوفتين ؛ فتنشأ كلمة واحدة هي : « ماذا » أو : « من ذا » فنعرّبها  
اسم موصول ، أو نكرة موصوفة . فالأول مثل قول الشاعر :  
دَعَيْ ما ذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب خبرني  
فماذا ، كلها اسم موصول مفعول « دعى » . وصلته جملة : « علمت » لا محل  
لها . ويرى « الفارسي » وأصحابه أن « ماذا » نكرة موصوفة . مفعول « دعى »  
وليست موصولة : لأن « ماذا » كلمة واحدة ، ولكنها مركبة من شطرين ؛  
والتركيب كثير في أسماء الأجناس - ومنها : النكرة الموصوفة - ، قليل في أسماء  
الموصول ، وتكون جملة : « علمت » في محل نصب صفة النكرة . أى : دعى  
شيئاً علمته .

\* \* \*

مما تقدم ( في ا و ب ) نعلم أننا إذا أردنا إعراب مثل : « ماذا رأيته في  
المعرض » ؟ . أو : « من ذا رأيته ؟ » جاز لنا أن نجعل « ماذا » بشرطيهما  
كلمة واحدة ، وكذلك « من ذا » وكلتاها اسم استفهام مبتدأ . وجاز أن نجعل « ما »  
أو « من » استفهام مبتدأ و « ذا » زائدة لا محل لها من الإعراب والخبر في كل  
ما سلف هو الجملة الفعلية .

ويجوز أن تكون « ذا » في الحالتين السالفتين اسم موصول بمعنى الذي . خبر .  
ويجوز في أمثلة أخرى أن تكون « ماذا » و « من ذا » بشرطيهما موصولتين

« إن » ما » الاستفهامية إذا ركبت مع : « ذا » لا يلزم صديقتها ؛ فيعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ رفماً  
نحو : كان ماذا ؟ . أو نصباً ؛ كقول أم المؤمنين : أقول ماذا ؟ . . . . . هـ .  
وفي هذا النص اقتصار على التركيب مع « ما » الاستفهامية . أما النصوص الأخرى - كالتي في  
الصبيان - ففريضة في : « من » و « ما » الاستفهاميتين ، وفي أنها تركب مع غيرها أحياناً من بعض  
الفاظ ليس لها الصدارة - وسنجد في : « ب » - .

... ..  
... ..

أو نكرتين موصوفتين على حسب ما أوضحنا ... و ... و ...  
ويظهر أثر الإلغاء وعدمه في توابع الاستفهام ؛ كالبدل منه ؛ وفي الجواب عنه . ففي البدل مثل : ماذا أكلت ؟ . أتفاحاً أم برتقالاً ؟ . — بنصب كلمة « تفاحاً » — يكون النصب على البدلية دليلاً على أن الإلغاء هنا حكماً <sup>(١)</sup> ؛ لأن « ماذا » مفعول مقدم « لأكلت » ، و « تفاحاً » بدل منها . أما لو قلنا : ماذا أكلت ؟ . أتفاح أم برتقال ؟ . فإن كلمة « تفاح » المرفوعة يصح أن تكون بدلاً من « ذا » الواقعة خبراً عن كلمة : « ما » فلا يكون هنا إلغاء .

وكالمثال السابق في صحة الرفع والنصب كلمة : « نحب » في قول الشاعر :  
ألا تسألان المرأة ماذا يحاول ؟ أنحب فيقضى . أم ضلال وباطل ؟  
ومثله من ذا أكرمت ؟ . أمحمد أم محموداً ؟ . بنصب الاثنين أو برفعهما على الاعتبارين السابقين .

أما الجواب عن الاستفهام ففي مثل : ماذا كتبت في الرسالة ؟ . فيجيب :  
المستول : خير أو : خيراً ؛ فالرفع على اعتبار كلمة : « ذا » اسم موصول « مبدل منه » ، والنصب على اعتبارها ملغاة .

والحكم بجواز الأمرين في الجواب ملاحظ فيه « الاستحسان المجرد » ، فن المستحسن — كما قالوا — أن يكون الجواب مطابقاً السؤال اسمية وفعلية . <sup>(٢)</sup> ومن الأمثلة قوله تعالى : ( يسألونك : ماذا ينفقون ؟ . قل : العفو ) — أى : الزيادة — بالنصب أو بالرفع ، ومثل قوله تعالى : ( ماذا أنزل ربكم ؟ . قالوا : خيراً ) ، أو خير .

( ح ) في نحو قوله تعالى : ( من ذا الذى يقرض الله قرصاً حسناً فيضاعفه له . . . ) ، يصح في كلمة : « ذا » الإلغاء الحقيقي أو الحكيمى . وفي الحالتين تكون كلمة : « الذى » خبراً . ويصح أن تكون « ذا » اسم موصول بمعنى « الذى » خبر « من » . وتكون كلمة : « الذى » الموجودة توكيداً لفظياً لكلمة : « ذا » التى هى اسم موصول بمعناها .

« ملاحظة » : يصح في بعض الصور التى سبقت ( فى : ا ، و ب ، و ج ) إعرابات أخرى ، لا حاجة إليها هنا .

\* \* \*

( ٢ ) راجع الصبان .

( ١ ) ويصح أن يكون حقيقياً .

٦- « أَيْ » وتكون للعاقل وغيره . مفرداً وغير مفرد ؛ تقول ؛ يسرنى أَيْ هو نافع . يسرنى أَيْ هى نافعة . يسرنى أَيْ هما نافعان . يسرنى أَيْ هما نافعتان . يسرنى أَيْ هم نافعون . يسرنى أَيْ هن نافعات . . .

وتختلف « أَيْ » فى أمر البناء والإعراب : عن باقى أخواتها من الموصولات المشتركة ، فأخواتها جميعاً مبنية ، أما هى فتبني فى حالة واحدة ، وتعرب فى غيرها .

فتبني إذا أضيفت <sup>(١)</sup>، وكانت صلتها جملة اسمية <sup>(٢)</sup>، صدرها - وهو المبتدأ - ضمير محذوف . فهذه شروط ثلاثة لبنائها .

نحو : يعجبني أيهم مغامرٌ . سأعرف أيهم مغامر . سأحدث عن أيهم مغامرٌ . والأصل فى كل ذلك : أيهم هو مغامر . . . فإن لم يتحقق شرط من شروط بنائها الثلاثة وجب إعرابها . ولهذا تعرب فى الحالات الآتية :

( أ ) إذا كانت مضافة ، وصلتها جملة اسمية ، صدرها ( وهو ؛ المبتدأ ) مذكورٌ سواء أكان المبتدأ ضميراً أم غير ضمير <sup>(٣)</sup> . . . نحو : سيزورنى أيهم ( هو أشجع ) - سأصافح أيهم ( هو أشجع ) - وسأقبل على أيهم ( هو أشجع ) .

( ب ) إذا كانت غير مضافة ، وصلتها جملة اسمية ، صدرها مذكور ، مثل : سيفوز ، أَيْ : ( هو مخلص ) - سنكرم أَيْ ( هو مخلص ) - سنحتنى بأَيْ ( هو مخلص ) .

( ح ) إذا كانت غير مضافة ، وصلتها جملة اسمية ، صدرها غير مذكور نحو : سيسبق ، أَيْ « خبير » ، وسوف نذكر بالخير أَيْ « محسن » ، ونُعنى بأَيْ « بارع » <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) ليس بين الأسماء الموصولة المشتركة وغير المشتركة ما يجوز إضافته إلا « أَيْ » فى بعض حالاتها . وسيجىء فى الزيادة - ص ٣٦٥ - بعض الأحكام الخاصة بها . ومنها أنه يستحسن استقبال عاملها ، وأن يتقدم عليها .

( ٢ ) وهى المبتدأ مع خبره ، أو ما يفنى عن الخبر .

( ٣ ) لا فرق فى هذا الحكم وما بعده بين أن يكون صدرها ضميراً كما مثلنا - وغير ضمير - كما سيجىء فى « د » - ؛ نحو : سيزورنى أيهم محمود خير منه . ولكن الضمير هو الأعم الأغلب ؛ حتى اقتصر عليه أكثر النحاة .

( ٤ ) وفى « أَيْ » وأحوالها يقول ابن مالك :

« أَيْ » كَمَا ، وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدَرُ وَصَلِيهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ =

( د ) وتعرب أيضاً إن كان صدر صلتها اسماً ظاهراً ؛ نحو : تزور أيهم  
( محمد مكرمه ) . أو : فعلاً ظاهراً ، نحو : سوف أثنى على أيهم يتسامى بنفسه ،  
أو فعلاً مقدراً ، نحو : سأغضب على أيهم عندك <sup>(١)</sup> .

= ومعنى البيت : « أى » مثل « ما » الموصولة في أن كلا منهما اسم موصول صالح للمفرد وغير  
المفرد ، والعاقل وغيره . لكن الحقيقة أن بينهما بعض فروق ؛ منها : أن « ما » مبنية دائماً ، وأنها  
لغير العاقل في الأغلب . أما « أى » فتبنى في حالة واحدة ، وتعرب في عدة حالات غيرها ، وأنها للعاقل  
وغير العاقل . . .

( ١ ) والفعل هنا محذوف : لأن « عند » ظرف ، ولا يتعلق الظرف - وكذا الجار مع مجروره -  
في باب : « الموصول » إلا بفعل محذوف تقديره : « استقر » - مثلاً - ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل  
لها صلة .

وإنما يجب أن يكون « المتعلق به » المحذوف - في باب الموصول - فعلاً لتكون الصلة جملة فعلية ؛  
إذ لا بد أن تكون جملة فعلية . إلا صلة « أل » فإنها لا تكون إلا « صفة صريحة » مع مرفوعها - كما  
سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ - .

وصلة « أل » هذه تعد قسمًا ثالثاً من أقسام « الشبيه بالجملة » وهو قسم خاص بها وحدها في باب  
الموصول . أما في غير باب الموصول فيكون الشبيه بالجملة أمران : الظرف ، والجار مع مجروره . ويكون  
كلاهما إما متعلقاً بفعل محذوف ، وإما باسم مشتق بمعنى ذلك المحذوف ( كما سيحىء هنا في رقم ١ من  
هامش ص ٣٨٤ وفي باب المبتدأ والخبر ص ٤٧٥ ) .



## زيادة وتفصيل :

يسوقنا الكلام على « أئ » إلى سرد أنواعها المختلفة<sup>(١)</sup>. وهي ستة - كلها معربة إلا « أئ » التي تكون وُصلة للنداء ، وإلا واحدة من حالات « أئ » الموصولة ، وقد سبقت هنا - وفما يلي إيضاح موجز للستة :

١ - موصولة . والمستحسن كثيراً - ولكنه ليس باللازم - أن يكون عاملها مستقبلاً ، ومتقدماً عليها . ويجب أن تضاف لفظاً ومعنى ، معاً ، أو معنى فقط - بأن يحذف المضاف إليه بقرينة ، طبقاً للبيان الذي في باب الإضافة<sup>(٢)</sup> - ، وأن تُعرب أو تُبنى ، على حسب ما شرحنا<sup>(٣)</sup> . وإذا أُضيفت فإضافتها إلى المعرفة أقوى وأفضل . ويحسن الاختصار على هذا الرأي ، لأنه المعتمد عليه عند جمهرة النحاة كالاقتصار على الرأي الذي يلتزم في لفظها الأفراد والتذكير ، دون اتباع اللغة الأخرى التي تبيح أن تلحقها تاء التأنيث . إذا أُريد بها المؤنث نحو : « آية » وتلحقها كذلك علامة التثنية والجمع . فيقال فيهما : آيات - آيتان - آيئون - آيات ... بالإعراب في جميع أحوال المثني والجمع . ؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء المعربة في الغالب . ولك أن تصرح بالمضاف إليه ؛ كأن تقول : آيتهن - آياهن - آيتاهن - آيوهم - آياتهن ... وعلى هذه اللغة - التي سجلها الأشموني والصبان - لا تكون « أئ » من ألفاظ الموصول المشترك .

٢ - أن تكون اسم شرط معربة ؛ مُضافة ، إما للنكرة مطلقاً<sup>(٤)</sup> ؛ نحو : أئ حكيم تصادق أصادق ، وأئ رفاق تصاحب أصحاب ... وإما لمعرفة بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدد صراحة<sup>(٥)</sup> ، أو تقديرأ<sup>(٦)</sup> ، أو عطفأ بالواو<sup>(٧)</sup> ؛ فمثال التعدد الصريح : أئ الأشراف تسائر أسائر . ومثال التعدد المقدّر - وهو الذي يلحظ فيه ما يكون في الفرد الواحد من أجزاء متعددة<sup>(٨)</sup> ، مثل : أئ

(١٤١) سيجيء الكلام مفصلاً هاماً على الاستفهامية ، والشرطية ، والنعمية ، والحالية في المكان المناسب لها من ج ٣ باب : « الإضافة » ، ص ٩٥م - أما التي تكون وُصلة للنداء في باب : « النداء » : أول الجزء الرابع . (٢) في ص ٣٦٣ . (٣) أئ : سواء أكانت للمفرد ، أم لغيره .

(٤،٥) المتعدد الصريح هو الذي له أفراد كثيرة حقيقية ، بأن يكون لكل فرد منها أجزاؤه الخاصة التي يتكون منها مجموعه كاملاً ، ويقوم عليها تركيبه تاماً .

أما المتعدد تقديرأ فهو الفرد الواحد الذي له أجزاء متعددة يتركب من انضمام بعضها ، إلى بعض .

(٥) المراد : عطف معرفة مفردة - وهي التي لا تدل على متعدد - على نظيرتها .

(٦) وكذلك ما قد يكون له من أنواع مختلفة ، مثل : أئ المعدن تتخيره أوافق عليه . تريد : أئ أنواع المعدن ...

محمد تستحسن\* أستحسن\*، تريد : أى أجزاء محمد تستحسن\* أستحسن\* .  
ومثال التعدد بالعطف بالواو : أبى وأبىك يتكلم\* بحسن الكلام ، بمعنى : أيًا ...  
وإضافتها واجبة لفظًا ومعنى معاً ، أو معنى فقط ، لحذف المضاف إليه  
بقريئة - طبقاً لما سيجىء في باب الإضافة - ج ٣ - .

٣ - أن تكون اسم استفهام ، معربة ، مضافة ، إما للنكرة مطلقاً ؛ ( للمفرد أو  
لغيره ) نحو : أى كتاب تقرأه ؟ . وأىُّ صحف تفضلها ؟ . . . وإما للمعرفة  
بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدد صريح ، أو مقدر ، أو عطف ، عليها  
بالواو معرفة مفردة ؛ نحو : أى الرجال أحق بالتكريم ؟ . ونحو : أى على  
أجمل ؟ . تريد : أى أجزاء على أجمل ؟ . ونحو : أبى وأبىك فارس الأحزاب ؟ .  
وإضافة « أى » الاستفهامية واجبة لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ؛ بحذف  
المضاف إليه ؛ لقريئة ، كما سيجىء في ج ٣ - باب الإضافة .

٤ - أن تكون اسماً ، معرباً ، نعتاً يدل على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى في  
مدح أو ذم . ويشترط أن يكون المنعوت نكرة - في الغالب<sup>(١)</sup> - وأن تكون « أى »  
مضافة لفظاً ومعنى معاً إلى نكرة مذكورة بعدها ، مشاركة للمنعوت في لفظه  
ومعناه ، نحو : استمعت إلى عالم أى عالم . فإذا أضيفت<sup>(٢)</sup> إلى النكرة وكانت  
هذه النكرة اسماً مشتقاً كان المدح المقصود أو الذم هو المعنى المعين المفهوم من  
المشتق ؛ أى : المعنى المجرد الذى يدل عليه هذا المشتق ؛ فإذا قلنا : رأينا فارساً ،  
أى فارس . . . فالمعنى المقصود هو المدح بأمر واحد ؛ هو : « الفروسية » المفهومة  
من المشتق ( فارس ) . وإذا قلنا : احترسنا من خائن أى خائن . . . فالمعنى المراد  
هو الذم بشئ واحد هو « الخيانة » المفهومة من المشتق ( خائن ) . أما إذا أضيفت  
إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن  
توصف بها هذه النكرة ؛ فمن يقول لآخر : إني مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلاً

(١) لأنه يصح - مع قلته - أن يكون معرفة . ويترتب على هذا أن يتبعه في التعريف المضاف  
إليه بعد « أى » فيكون معرفة مثله ، ولا يصح أن يتخالف في هذا . وسيجىء البيان في ج ٣ - باب  
الإضافة والنعت ( ص ١٠٤ و ١١٦ م ٩٥ وما بينها ) ، ثم في ( ص ٤٤٤ م ١١٤ و ٤٥٢ ) ،  
ومنه يتضح صحة الأسلوب الشائع في مثل : استراح المسافر أى استراحة ، ويتمتع أى تمتع ، بشرط أن يكون  
يكون المصدر محنوقاً في هذه الأساليب ونابت عنه « أى » التى كانت في الأصل نعتاً له . وهو : استراحة أى  
استراحة ، وتمتعاً أى تمتع - كما سيجىء في ج ٢ ص ١٧٥ م ٧٥ في بيان حذف المصدر - .  
(٢) بما يأتي سيذكر مرة أخرى في ج ٣ ، باب « الإضافة » - م ٩٥ - ص ١٠٤ وما بعدها عند  
الكلام على « أى » .

.....  
.....

أى رجل ، . . . فكأنما يقول : رأيتك رجلاً جمع كل الصفات التى يمدح بها الرجل . ومن يقول فى ذم امرأة أساءت إليه : إنها امرأة أى امرأة . . . فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات التى تذم بها المرأة .

والأغلب فى النكرة التى هى المنعوت ، والتى ليست مصدرأً — لأن المصدر قد يحذف وتنوب عنه صفته — أن تكون مذكورة فى الكلام ، ومن الشاذ عند أكثرهم ورود السماع بحذفها فى قول القائل <sup>(١)</sup> :

إذا حارب الحجاج أى منافق علاء بسيف كلما هزّ يقطع  
يريد : منافقأً أى منافق .

ويقول أكثر النحاة : « إن هذا فى غاية الدور » <sup>(٢)</sup> فلا يصح محاكاته ، ثم يزدون التعليل : أن الغرض من الوصف « بأى » هو المبالغة فى المدح أو الذم ، والحذف مناف لهذا ؛ فن الحتم عندهم ذكر الموصوف ، الذى ليس بمصدر .. هذا كلامهم <sup>(٣)</sup> .

٥ — أن تكون حالاً بعد المعرفة ، دالة على بلوغ صاحبها الغاية الكبرى فى مدح أو ذم <sup>(٤)</sup> . ويشترط أن تكون مضافة لفظاً ومعنى معاً لنكرة مذكورة بعدها ؛ نحو : أصغيت إلى على أى خطيب .

٦ — أن تكون وصلة لنداء ما فيه « أل » ، نحو : (يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم) . وهذه مبنية قطعاً .

\* \* \*

ولكل نوع من الأنواع السابقة أحكام هامة — لفظية ومعنوية — مفصلة فى الأبواب الخاصة به ، ولا سيما بابى « الإضافة والنداء » ، غير أن الذى عرضناه الآن للمناسبة العابرة هو أحكام موجزة ، عرفنا منها : أن « أيتاً » الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة مطلقاً ، كما يضافان إلى المعرفة . ولكن بشرط يجب تحققه فى هذه المعرفة .

( ١ ) ينسب البيت الآتى للفرزدق .

( ٢ ) المجمع ج ١ باب الموصول ص ٩٣ .

( ٣ ) لكن سيجيء فى باب : « الإضافة » — ج ٣ ص ٩٥ و ١١٢ وما بعدها عند الكلام عليها — أنى رأيتها محذوفة أيضاً فى كلام للإمام على بن أبى طالب ونصه : ( كما جاء فى ص ٧٨ من كتاب : « سجع الحمام فى حكم الإمام ، لعل الجندى وزميليته ) : « اصحب الناس بأى خلق شئت يصحبوك بمثلها » اهـ . وورودها فى نثر الإمام على أفصح البلغاء فوق ورودها فى البيت السابق قد يبيح استعمالها وإن كان هذا الاستعمال قليلاً . وصحبتنا أنه مسموع فى النثر وفى الشعر من أفصح العرب . هذا بعض الأدلة المدونة هناك ومنها أيضاً إعراب فريق من المفسرين لقوله تعالى : ( فى أى صورة ما شاء ركبك ) .

( ٤ ) على الوجه المراد منهما فى النعت — وقد تقدم فى رقم ٤ ص ٣٦٦ —

.....  
.....

كما عرفنا أن كلمة : « أَى » الواقعة نعتاً ، أو حالاً تضاف للنكرة دون المعرفة في الأغلب <sup>(١)</sup> نحو : فرحت برسالة أَى رسالة . انتصر محمود أَى قائد . وأما التى هى وصلة لنداء ما فيه « أَل » فلا تضاف مطلقاً ، وهى مبنية . وكذلك « أَى » الموصولة فإنها مبنية فى إحدى حالاتها التى أوضحناها . أما بقية أنواع « أَى » ؛ من شرطية ، واستفهامية ، . . . و . . . فعربية .

ولما كانت « أَى » الشرطية والاستفهامية تضاف للنكرة حيناً والمعرفة حيناً آخر على الوجه السالف — كانت عند إضافتها للنكرة بمنزلة كلمة : « كُلّ » المراد منها المضاف إليه كاملاً ؛ فيراعى فيما يحتاج معها للمطابقة — كالخبر ، والضمير العائد عليها — مراعاة المعنى ، غالباً ؛ فيطابق المضاف إليه ، تذكيراً ، وتأنيثاً ؛ وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ؛ تقول ؛ أَى غلام حضر ؟ أَى غلامين حضرا ؟ أَى غلمان حضروا ؟ أَى فتاة سافرت ؟ أَى فتاتين سافرتا ؟ أَى فتيات سافرن ؟ .

أما عند إضافتها إلى معرفة فتكون بمنزلة كلمة : « بعض » ، المراد منها بعض أجزاء المضاف إليه ؛ فيراعى فى عود الضمير عليها وفى كل ما يحتاج للمطابقة معها أن يكون مطابقاً للفظ المضاف ، وهو : « أَى » فيكون مفرداً ، مذكراً كلفظها . وهذا هو الغالب ، فنقول : أَى الغلامين حضر ؟ ... أَى الغلمان حضر ؟ وهكذا الباقى <sup>(٢)</sup> . كما تقول ذلك فى الصورتين السالفتين عند الإتيان بلفظ : « كل وبعض » بدلاً من : « أَى » .

ويرى بعض النحاة أنه لا مانع فيهما من مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى ، فيجوز عنده الأمران . وفى هذا تيسير محمود لا يمنع من الأخذ به مانع ، فنستريح من التقسيم وآثاره ، إلا أن الأول أفصح وأقوى .

\* \* \*

وإلى هنا انتهى الكلام على الألفاظ الستة العامة ( أَى : المشتركة ) .

( ١ ) قد تضاف « أَى » النعتية للمعرفة قليلاً كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٦ ، وكما يجىء

فى الجزء الثالث ، بابى : « الإضافة والنعت » .

( ٢ ) إيضاح هذا كله — ولا سيما تذكير لفظة « أَى » وتأنيثها — فى موضعه المناسب ، وهو باب

الإضافة ج ٣ م ٩٥ ص ١٠٤ و ١٠٦ وما بعدها .

وبتلخص كل ما سبق من الألفاظ المختصة والمشاركة في الجدول الآتي :

(١) الألفاظ المختصة الثمانية :

اللفظ المختص	النوع الذي يصلح له	حكمه من ناحية الإعراب والبناء
١ - الذى . . . .	المفرد المذكر مطلقاً (أى عاقلاً ، وغير عاقل)	مبنى على السكون فى محل . . . . على حسب جملته .
٢ - التى . . . .	المفرد المؤنثة . مطلقاً	مبنى على السكون فى محل . . . .
٣ - اللذان - اللذين	المثنى المذكر . مطلقاً	الأحسن أن يعرب إعراب المثنى .
٤ - اللتان - اللتين	المثنى المؤنث مطلقاً	الأحسن أن يعرب إعراب المثنى .
٥ - { الألى . . . . أو : اللاء . . . . }	الجمع المذكر والمؤنث مطلقاً	مبنى على السكون فى محل . . . . على حسب جملته . مبنى على الكسر فى محل . . . . على حسب جملته .
٦ - الذين . . . .	الجمع المذكر العاقل . .	مبنى على الفتح فى محل . . . . على حسب جملته .
٧ ، ٨ - اللات ، اللاتى و : اللاء - اللاتى	الجمع المؤنث بنوعيه	اللات ، واللاء : مبنيتان على الكسر فى محل . . . . على حسب الجملة . واللاتى واللائى مبنيتان على السكون فى محل . . . . على حسب الجملة .

فالمفرد المذكر لفظة واحدة ، وكذلك لشناه : وكذلك جمعه : فلهذه الثلاثة ثلاثة ألفاظ .

والمفردة المؤنثة لفظة واحدة ، وكذلك مُشناها . أما جمعها فله لفظتان مختومتان بالياء ، أو غير مختومتين . فهذه أربعة .

وللجمع بنوعيه لفظة واحدة ، تستعمل مقصورة أو ممدودة .  
فمجموع الألفاظ كلها ثمانية .

## (ب) الألفاظ الستة العامة ، (أى : المشتركة) :

اللفظ العام	النوع الذى يصلح له	حكمه من ناحية البناء أو الإعراب
١ - مَنْ . . . .	أكثر استعماله فى العقلاء ؛ إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، وقد يستعمل فى غيرهم أحياناً .	مبنى على السكون فى محل . . . على حسب الجملة .
٢ - ما . . . .	أكثر استعماله فى غير العقلاء إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . وقد يستعمل فى غيرهم	مبنى على السكون فى محل . . . على حسب الجملة .
٣ - أَلْ (١) . . .	يستعمل فى جميع الأنواع ؛ ويشترط فى صلته أن تكون صفة صريحة : ( اسم فاعل أو : اسم مفعول فقط ) (٢)	مبنى على السكون . ولكن يحسن إعرابه ، وألا يظهر الإعراب عليه ، وإنما يكون على الصفة الصريحة المتصلة به باعتبارهما بمنزلة كلمة واحدة — كما شرحنا (٣) — .
٤ - ذُو . . . .	يستعمل فى جميع الأنواع	مبنى على السكون فى محل . . . على حسب جملته .
٥ - ذَا . . . .	يستعمل فى جميع الأنواع بثلاثة شروط — سبقت —	مبنى على السكون فى محل . . . على حسب الجملة .
٦ - أَيْ . . . .	يستعمل فى جميع الأنواع	مبنى على الضم فى حالة واحدة ، ويعرب فى غيرها .

\* \* \*

( ١ ) هى اسم موصول . وهل تفيد ما دخلت عليه التعريف أو لانتفيه ؟ . رأيان سبق بيانهما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ ، فصاحب المفصل ( ج ٦ ص ٦١ ) يقول إنها تفيد التعريف ، وغيره يخالفه . وهى مغايرة للنوع الداخلى على أسماء الموصول ، — كالذى ، — التى — فهذا النوع الداخلى على الموصول زائد زيادة لازمة ، كما يقول صاحب المفصل وغيره ، وكما جاء بتفصيل أشمل فى حاشية : « ياسين » على « التصريح » ، أول باب : « النكرة والمعرفة » — انظر البيان المفيد فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ — ( ٢ ) وهذان النوعان متفق عليهما . أما الصفة المشبهة ففها خلاف شديد . وسيجىء بيان لهذا فى ص ٣٨٤ . ( ٣ ) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ وفى ص ٣٧٢ و ٣٨٨ .

## كيفية إعراب أسماء الموصول :

(١) جميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية ، إلا اسمين للمثنى معربين ؛ هما : « اللذان » « واللذان » . وما عدا هذين الاسمين المعربين يلاحظ مع بنائه موقعه من الجملة ، أفاعل هو ، أم مفعول به ... أم مبتدأ ، أم خبر ... أم غير ذلك ؟ فإذا عرفنا موقعه ، وحاجة الجملة إليه — نظرنا بعد ذلك إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك ؟ فإذا اهتدينا إلى الأمرين ؛ ( موقعه من الجملة ، وحالة آخره ) ، قلنا في إعرابه : اسم موصول مبنى على السكون ، أو على حركة كذا ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة ؛ « فالذى » مبنية على السكون دائماً ، ولكنها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها من الجملة ؛ ففي مثل : ( سافر الذى يرغب فى السياحة ) ، مبنية على السكون فى محل رفع ، لأنها فاعل . وفي مثل : ( ودعت الذى سافر ) مبنية على السكون فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به . وفي مثل : ( أشرت على الذى سافر بما ينفعه ) مبنية على السكون فى محل جر بعلّاي .

ومثل هذا يقال فى باقى المبنيات من الأسماء الموصولة المختصة ؛ سواء منها ما كان مبنياً على السكون أيضاً ؛ وهو : « التى » ، و « أولى » مقصورة ، « واللاتى » ، « اللاتى » . أو مبنياً على الكسر ؛ وهو : « أولاء » ، و « اللات » و « اللائ » . أو مبنياً على الفتح وهو : « الذين »<sup>(١)</sup> .

أما الاسمان الخاصان بالثنائية ؛ وهما : « اللذان » و « اللتان » ، رفعاً . و « اللذين » و « اللتين » ، نصباً وجرّاً ، فالأحسن — كما سبق<sup>(٢)</sup> — أن يكونا معربين كالمثنى ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء .

(ب) وجميع الأسماء الموصولة العامة ( أى : المشتركة ) مبنية كذلك ؛ إلا (أى) ؛ فإنها تكون مبنية فى حالة ، وتكون معربة فى غيرها ، على حسب ما أوضحنا<sup>(٣)</sup> .

(١) ومن ينطقون بها بالواو رفعاً يعربونها ، ويحملونها فى حكم المالحق بجمع المذكر ، فيقولون : اللذين حضروا كرماء . إن الذين حضروا كرماء . أسرع إلى الذين حضروا . فهى فى المثال الأول مبتدأ مرفوع بالواو ، وفى المثال الثانى اسم « إن » منصوب بالياء ، وفى الثالث مجرور بالياء ، وعلامة جره الياء ... وقيل إنها مبنية على الواو والياء فى الصور السالفة وأشباهها — كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٦ .

والأساس الذى نتبعه فى الموصولات العامة هو الأساس الذى بيناه فى الموصولات المختصة ؛ بأن ننظر أولاً إلى موقع اسم الموصول المشترك من جملته ؛ أمبتداً هو ، أم خبر ، أم فاعل ، أم مفعول ... أو ... ؟ فإذا عرفنا موقعه نظرنا إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك ؟ . فإذا أدركنا الأمرين قلنا عنه : إنه مبنى على السكون أو على حركة « كذا » فى محل رفع ، أو نصب : أو جر . لأنه مبتداً ، أو خبر . أو فاعل ، أو مفعول به ، أو مضاف إليه ... أو ... أو ...

فكلمة « مَن » مبنية على السكون دائماً ، ولكن فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر . فهى فى مثل : ( قعد « مَن » حضر ) - مبنية على السكون فى محل رفع ؛ لأنها فاعل . وهى فى مثل : ( آنست « مَن » حضر ) - مبنية على السكون فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به . وهى فى مثل : ( سعدت « بمن » حضر ) - مبنية على السكون فى محل جر ؛ لأنها مجرورة بالياء .

وهكذا يقال فى : « ما » و : « ذو » وفى : « ذا » الواقعة بعد « ما » أو « من »

الاستفهاميتين <sup>(١)</sup>

أما « أل » الموصولة <sup>(٢)</sup> فالأحسن ألا نطبق عليها الأساس السابق ؛ فلا ندخل فى اعتبارنا أنها مبنية ، ولا ننظر إلى آخرها ؛ وهو اللام - وإنما ننظر معها إلى الصفة الصريحة التى بعدها ، ونجرى على الصفة وحدها حركات الإعراب ؛ ففى مثل : ( إن الناصح الأمين خير معوان فى ساعات الشدة ، يلجأ إليه المكروب فينقذه بصائب رأيه ) - نقول : « الناصح » اسم إن منصوب ، « الأمين » صفة منصوبة . « المكروب » فاعل مرفوع <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) نحو : ماذا قرأته ؟ من ذا رأيته ؟ فما أو من ، اسم استفهام مبتداً مبنى على السكون محل رفع ، وإذا : اسم موصول خبر مبنى على السكون فى محل رفع - كما قلنا آنفاً ( ص ٣٥٨ وما بعدها ) .  
( ٢ ) وقد سبق - فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ - أنها لا بد أن تتصل بصفة صريحة ، تكون هى ومرفوعها ، صلة « أل » وفى هذه الحالة تعتبر الصلة من قسم « شبه الجملة » . كما تعتبر « أل » مع الصفة بمنزلة « المركب المزجى » يجرى الإعراب على آخر الجزء الثانى منه .

( ٣ ) ولا داعى لأن نعتبر « أل » فى مثل هذه المواضع كلمة مستقلة بنفسها ؛ كى لا نقع فى كثير من التعقيد المرهق ، أشرنا إلى بعضه فيما سلف ، وسيجىء أيضاً فى ص ٣٨٨ .



## المسألة ٢٧

## صلة الموصول ، والرباط

الموصلات كلها — سواء أكانت اسمية أم حرفية<sup>(١)</sup> — مبهمة<sup>(٢)</sup> المدلول ، غامضة المعنى ، كما عرفنا . فلا بد لها من شيء بعدها واجب التأخير عنها ، يزيل لبهامها وغموضها ، وهو ما يسمى : « الصلة » . فالصلة هي التي تُعَيِّن مدلول الموصول ، وتُصَلِّ مجمله ، وتجعله واضح المعنى ، كامل الإفادة . ومن أجل هذا كله لا يستغنى عنها موصول اسمي ، أو حرفي . وهي التي تُعرِّف الموصول الأسمي — في الصحيح — . . . (٣) .

## شروطها :

الصلة نوعان : جملة<sup>(٤)</sup> ( اسمية أو : فعلية ) وشبه جملة . والجملة هي الأصل<sup>(٥)</sup> .

فأما النوع الأول — وهو الجملة بقسميها — فن أمثلتها ، قوله تعالى في دفع الأذى : ( ادفعْ بالتي هي أحسن ؛ فإذا الذي بينك وبينه عداوةٌ كأنه وليٌ حسيمٌ ) ، وقول الشاعر يصف إساءة أحد أقاربه :

وَيَسْعَى إِذَا أَبْنَى لِيَهْدِمَ صَالِحِي      وليس الذي يَبْنِي كمنْ شَأْنُهُ الْهَلْدِمُ

(١) ستجيء الموصولات الحرفية في ص ٤٠٧ — ( انظر رقم ١ من هامش ص ٣٤٠ ) .

(٢) أي : لا تدل على شيء مفصل معين ( وقد سبق توضيح معنى المبهم في : « ج » ص ٣٣٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ ) .

(٣) ملاحظة : يتردد في بعض المسائل النحوية ذكر « الصلة » مع أن الجملة خالية من الموصول بنوعيه . فإلى المراد منها ؟ النحاة يطلقون في اصطلاحهم كلمة : « صلة » على أمرين ؛ أحدهما : « صلة الموصول » بالتفصيل المعروف هنا ، والآخر : ( متعلقات الفعل وما يشبهه ) مما يجيء مكملاً له كشبه الجملة ، بشرط غلو الكلام من موصول محتاج لشبه الجملة صلة له . وقد يطلقون الصلة على اللفظ الزائد مطلقاً — طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣٥٣ .

(٤) توضيح معنى الجملة بقسميها مدون في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ ، ثم في ص ٤٦٦ .

(٥) لما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ .

ولا يتحقق الغرض منها إلا بشروط ، أهمها<sup>(١)</sup> :

١ - أن تكون خبرية<sup>(٢)</sup> لفظاً ومعنى ، وليست للتعجب ؛ نحو ؛ أقرأ الكتاب

(١) وتستجىء شروط أخرى في ص ٣٧٨ .

(٢) وهى الجملة التى يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ؛ من غير نظر لقائلها ، من ناحية أنه معروف بهذا أو بذاك . ومن أمثلتها أن يقول قائل : نزل المطر أمس . أو : حضر والدى اليوم . أو : يحضر الغائبون غداً . فكل جملة من هذه الجمل عرضة لأن توصف بأنها صادقة أو كاذبة في حد ذاتها ، ( أى : بإغفال قائلها ؛ فكأنه مجهول الحال تماماً من ناحية اتصافه بالصدق والكذب ) . وهذا معنى قولهم : إن الجملة الخبرية هى التى تحتل الصدق والكذب لذاتها . أى : بدون نظر لقائلها ؛ فلانحكم على جملة خبرية بأنها صادقة فقط ، لأن قائلها معروف بالصدق ، ولا كاذبة فقط ؛ لأن قائلها مشهور بالكذب .

ويقابلها الجملة الإنشائية ، وهى التى يطلب بها إما حصول شيء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره . فلا دخل للصدق والكذب فيها . وهى قسمان :

إنشائية طلبية ؛ أى : يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله . ويتأخر تحقق وقوع معناها عن وجود لفظها . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتثنية ( مثل : ليت ) والعرض ، والتحضيض . . . - كما هو مدون في المصادر الخاصة بالبلاغة .

وإنشائية غير طلبية ؛ وهى التى يتحقق - غالباً - مدلولها بمجرد النطق بها دون أن يكون طلبياً . وتشمل جملة التعجب - عند من يرى أنها ليست خبرية - وجملة المدح أو الذم ، وجملة القسم نفسه ، لا جملة جوابه ، و « رُبَّ » - لأنه حرف لإنشاء التكثير أو التقليل - ، و « كم الخبرية » ، وصيغ العقود التى يراد إيقاعها ، وإقرارها ؛ كقولك لمن طلب أن تبيع أو تهب له كتاباً - مثلاً - : بعت ، أو وهبت لك ما تريد . . . كما يشمل الترجى ؛ مثل : « لعل » ، وأفعال الرجاء ؛ مثل : « عسى » . ولكن الصحيح وقوع « عسى » فعل صلة دون غيرها من صيغ الرجاء - قال بعض المحققين : « المشهور أن : « عسى » إنشاء . لكن دخول الاستفهام عليها في قوله تعالى : « فهل عسى . . . » ووقعها خبراً لأن في نحو : « إني عسى صائماً » دليل على أنه فعل خبرى ، فينبغى أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف ) ١ هـ . نقلنا عن الصبان في هذا الموضع .

وأكثر أنواع الإنشاء غير الطلبى يتحقق معناه بمجرد النطق بلفظه - كما تقدم - ، ومنه ألفاظ البيع والهبة . . .

هذا ، والجملة الخبرية التى تقع صلة إنما تسمى خبرية بحسب أصلها الأول فقط ، قبل أن تكون صلة ، فإذا صارت صلة فلا تسمى خبرية ، لخلوها من المعنى المستقل بنفسه ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب يقتصر عليها وحدها ؛ بل هى لذلك لا تسمى : « كلاماً » ، أو : « جملة » مطلقاً ، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى . ومثلها الجملة الواقعة صفة ، أو خبراً ، أو حالا ؛ فكل واحدة من هذه الجمل تسمى : « جملة » حين تكون مستقلة بنفسها ، وبمعناها المقصود لذاته ، فإذا فقدت استقلالها وصارت متممة معنى في غيرها ( بأن تقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالا ، أو . . . ) فلا تسمى جملة ، ولا كلاماً ؛ إذ ليس لها كيان معنوي مستقل .

كما سبق - في رقم ٢ من هامش ص ١٥ وله إشارة في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٦ - :

الذى « يفيدك » . بخلاف : أقرأ الكتاب الذى « حَافِظٌ عليه » لأن جملة ؛ « حافظٌ عليه » ، إنشائية ، وليست خبرية . وبخلاف : مات الذى « غفر الله له » لأن جملة : « غفر الله له » خبرية فى اللفظ دون المعنى ؛ إذ معناها طلب الدعاء للميت بالغفران ؛ وطلب الدعاء لإنشاء ، لا خبر ، وبخلاف : هنا الذى « ما أفضَلَه » ؛ لأن الجملة التعجبية لإنشائية - فى رأى كثير من النحاة - برغم أنها كانت خبرية قبل استعمالها فى التعجب . ويلحق بالخبرية - هنا - الإنشائية التى فعلها : « عَسَى » الناسخ .

وقد يصح فى : « أنْ » - وهى من الموصولات الحرفية - وقوع صلتها جملة طلبية ، نحو : ( كتبت لأخى بأن دأومَ على أداء واجبك ) . وهذا مقصور على « أنْ »<sup>(١)</sup> دون غيرها من الموصولات الاسمية والحرفية .

٢ - أن يكون معناها معهوداً مفصلاً للمخاطب<sup>(٢)</sup> ، أو بمنزلة المعهود المفصل . فالأولى مثل : ( أكرمت الذى قابلتك صباحاً ) ؛ إذا كان بينك وبين المخاطب عهد فى شخص مُعَيَّن . ولا يصح غاب الذى تكلم ، إذا لم تقصد شخصاً معيناً عند السامع . والثانية : هى الواقعة فى مَعْرِضِ التّفخيم ، أو معرض التهويل ؛ مثل : ( يا له من قائد انتصر بعد أن أبدى من الشجاعة ما أبدى !! ) ويا لها من معركة قُتِلَ فيها

= هذا ومن الجمل التى يصح أن تقع صلة ، الجملة الخبرية الواقعة جواباً للقسم ، بشرط أن تكون - كغيرها من الجمل - مشتملة على رابط يربطها بالموصول ، كما سيجىء - نحو : أحب الذى أقسمُ بالله - لقد ساعد الضعيف . وكذلك الجملة الخبرية الواقعة جواباً للشرط ؛ نحو : أكرم الذى إن تكرمه يعرف فضلك . بشرط وجود رابط فيها ، أو فى الجملة الشرطية ، أو فيهما معاً . فثال الرابط فى الجملة الجوابية فقط : صاحب النبيل الذى إن يتغير الزمن لا يتغير خلقه ، ومثال الرابط فى الجملة الشرطية فقط : اعمل الذى إن تعمله يفرح العقلاء . ومثال الرابط فيهما : ليس الناصح الذى إن ينصح يعلن أمام الناس العيوب . نعم إن جملة القسم نفسها إنشائية ، فلا تكون صلة ؛ إنما الصلة هى الجملة الواقعة جواباً له ؛ فإنها خبرية ، دون جملة القسم ؛ فإنها - كما سبق - إنشائية ، لحيد التأكيد .

( انظر رقم ٢ من ص ٣٧٨ حيث بيان الأشياء التى يجوز أن تفصل بين الموصول وصلته ) .

( ١ ) كما سيجىء فى ص ٤٠٨ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٠٩ عند الكلام على الموصول الحرق ( أن ) .

( ٢ ) أى : معروفاً له ، تفصيلاً ، لا إجمالاً ، وأنه يختص بشئ معين ، كما سبق ؛ لأن الغرض

من الصلة أن توضح للمخاطب اسم الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل مجئ اسم الموصول ، من اتصافه بمضمون الجملة - . مع ملاحظة الفرق بين هذا - وهو يختص بعلم المخاطب - وما يأتى فى رقم ٤ من

ص ٣٨٠ - وهو غير مقصور على المخاطب بل يشمل كل فرد ...

النحو الوائى - أول

من الأعداء مَنْ قُتِلَ !! ) . أى : أبْدَى من الشجاعة الشيء الكثير المحمود .  
وقتل في المعركة الكثير الذى لا يكاد يُعَدَّ . ومثل هذا قوله تعالى : ( فَأَوْحَى إِلَى  
عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ) . أى : الكثير من العلم والحكمة . . . وقوله تعالى : « فَغَشَّيَهُمْ  
مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشَّيَهُمْ » . أى : الهول الكثير ، والبلاء العظيم .

والمعول عليه في ذلك كله هو الغرض من الموصول ؛ فإن كان الغرض منه أمراً  
معهوداً للمخاطب جاءت صلته معهودة مفصلة ، وإن أريد به التعظيم أو التهويل  
جاءت مبهمة بمنزلة المفصلة .

٣ — أن تكون في الموصول الاسمية مشتملة على ضمير يعود على اسم الموصول  
— غالباً<sup>(١)</sup> — ويطابقه ؛ إما في اللفظ<sup>(٢)</sup> والمعنى معاً ، وإما في أحدهما فقط على  
التفصيل الذى سنعرفه . وهذا الضمير يسمى : « العائد ، أو : الرابط » لأنه  
يعود — غالباً — على اسم الموصول ، ويربطه بالصلة . ولا يكون إلا في صلة  
الموصولات الاسمية دون الحرفية<sup>(٣)</sup> .

ويجب أن تكون مطابقتها تامة ؛ بأن يوافق لفظ الموصول ومعناه . وهذا حين يكون  
الموصول اسماً مختصاً ؛ فيطابقه الضمير في الأفراد والتأنيث ، وفروعهما ؛ نحو :  
سَعِدَ الذى أخلص ، واللذان أخلصا ، والذين أخلصوا . والتى أخلصت ، واللذان  
أخلصتا ، واللاتى أخلصن . ومن هذا قول الشاعر :

أَمْتَزَلْتَنِي مَتًى ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلْ الْأَزْمَنُ اللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

أما إن كان الاسم الموصول عاماً ( أى : مشتركاً ) فلا يجب في الضمير  
مطابقتها تامة ؛ لأن اسم الموصول العام : لفظه مفرد مذكر دائماً ، كما  
أسلفنا ( مثل : مَنْ — ما — ذو . . . ) ولكن معناه قد يكون مقصوداً به .  
المفردة ، أو المثني ، أو الجمع . بنوعيهما ، ولهذا يجوز في العائد ( أى : الرابط ) .

( ١ ) لأنه قد يعود على غيره جوازاً في نحو : أنا الذى سافرت — كما سيجىء البيان في «ب» من  
الزيادة — ص ٣٨٠ . وقد يجوز حذفه ، طبقاً للبيان الآتى في ص ٣٩٤ م ٢٨ .

( ٢ ) وذلك بأن يكون لفظ الموصول خاصاً بنوع واحد يقتصر عليه ، كأن يدل على المفرد المذكور  
وحده ، أو على المفردة وحدها ، أو مثني أحدهما ، أو جمعه . وعند ذلك يطابقه الضمير ، فيكون مثله  
للمفرد المذكور ، أو المفردة المؤنثة ، أو المثني أحدهما ، أو لجمع أحدهما .

( ٣ ) لأن الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة حتماً ، ولا يكون له رابط .

عند أمنّ اللبس، وفي « غير أل » : مراعاة اللفظ، وهو الأكثر، ومراعاة المعنى وهو كثير<sup>(١)</sup> أيضاً - بالتفصيل الذي عرفناه - تقول شَقِيَّ مَنْ أُسْرِفَ ... فيكون الضمير مفرداً مذكراً في الحالات كلها ؛ مراعاة للفظ « من » ، ولو كان المراد المفردة، أو المثني ، أو الجمع بنوعيهما . وإن شئت راعيت المعنى ، فأثبت بالرابط مطابقتها له ؛ فقلت : من أُسْرِفَتْ - من أسرفا - من أُسْرِفَتْما - من أُسْرِفُوا - من أُسْرِفْنَ . فالمطابقة في اللفظ أو في المعنى جائزة عند أمن اللبس في العائد على اسم الموصول المشترك . إلا إن كان اسم الموصول المشترك « أل » فتجب المطابقة في المعنى وحده ؛ لخفاء موصوليتهما بغير المطابقة - كما سبق عند الكلام عليها<sup>(٢)</sup> .

وقد يغني<sup>(٣)</sup> عن الضمير في الربط<sup>(٤)</sup> اسم ظاهر يحل مكان ذلك الضمير ، ويكون بمعنى الموصول ؛ نحو : أشكر عليّاً الذي تفعلك علمُ عليّ ، أى : علمه . ونحو : قول الشاعر العربي :

فيا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ  
أى : في رحمته أطمع<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

(١) ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ ، ويجوز العكس ، كما يجوز مراعاة اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ - كما في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٩ - . . . كل ذلك مع أمن اللبس . فإن حصل لبس من مراعاة اللفظ وجب مراعاة المعنى ؛ نحو : أنصف من أنصفتك . فلا يصح من أنصفك إذا كان المراد أنثى . ومثل اللبس . . . قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر ، نحو : من - هي حمراء - أمتك . وكذا في باقي المواضع الأخرى التي سبقت إليها الإشارة التفصيلية في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٩ .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ .

(٣) لسبب بلاغي ؛ كالاستعطف ، أو التلذذ ، أو زيادة الإيضاح .

(٤) « ملاحظة » : يرى بعض النحاة : أن جملة الصلة قد تخلو من الرابط إذا عطف عليها بالفاء ، أو الواو ، أو : ثم - جملة أخرى مشتملة عليه ، مثل : الذي يشتد الكرب فيصبر ، شجاع - التي يتحرك القطار وتجلس ، عاقلة - الذي لاحت الفرصة ثم اغتنمها ، حازم . فجملة الصلة في هذه الأمثلة خالية من الرابط ؛ اكتفاء بوجوده في الجملة المتأخرة المعطوفة على جملة الصلة . وهذا رأى مقبول تؤيده الأساليب الكثيرة المسنوعة . (راجع الصبان ج ١ ، باب : « المبتدأ » ، عند الكلام على : الخبر الجملة ، ورابطه ) .

(٥) ويصلح أن يكون منه قول الشاعر البحرى :

صُنْتُ نَفْسِي عَمَّا يُدْنِسُ نَفْسِي وَتَرَفَعْتُ عَنْ جَدَا كُلِّ جَبِينِ

(أى : عن عطاء كل لئيم ذنـه) . والأصل عما يدينسها . وهذا على اعتبار « ما » موصولة .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل

( ١ ) هناك شروط أخرى في جملة الصلة ؛ أهمها :

١ - أن تتأخر وجوباً عن الموصول<sup>(١)</sup> ؛ فلا يجوز تقديمها ، ولا تقديم شيء منها عليه . إلا إن كان بعض مكملاتها شبه جملة ففي تقديمه خلاف يجيء بيانه في الشرط الثاني .

٢ - أن تقع بعد الموصول مباشرة ؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبي ؛ ( أى : ليس من جملة الصلة نفسها ) . وألا يفصل بين أجزاء الصلة فاصل أجنبي أيضاً ؛ ففي مثل : اقرأ الكتاب الذى يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه غيرك ... لا يصح : ( اقرأ الكتاب الذى - غيرك - يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه ) ؛ لوجود فاصل أجنبي بين الموصول وصلته ، وهو كلمة : « غير » التى هى من جملة أخرى غير جملة الصلة . ولا يصح : ( اقرأ الكتاب الذى يفيدك - غيرك - فى عملك ، وأرشد إليه ) ، لوجود فاصل أجنبي لم يفصل بين الموصول وصلته مباشرة ؛ وإنما تخلل جملة الصلة ، وفصل بين أجزائها مع أنه ليس منها ... وهكذا .

لكن هناك أشياء يجوز الفصل بها بين الموصولات الاسمية وصلتها إلا « أل » ( فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها مطلقاً ) . وكذلك يجوز الفصل بها بين الموصول الحرفى : « ما » وصلته - فى رأى قوى - دون غيره من باقى الموصولات الحرفية .

فأما الأشياء التى يجوز أن تفصل بين هذه الأنواع من الموصولات وصلتها فهى : جملة القسم ؛ نحو : غاب الذى « والله » قهر الأعداء<sup>(٢)</sup> . أو جملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب ؛ نحو : أنت الذى - يا حامد - تتعهد الحديقة . أو بالجملة المعترضة ؛ نحو : والذى الذى - أطال الله عمره - يرعى

( ١ ) سواء أكان اسمياً أم حرفياً ؛ كالواضح من كلام النحاة ، ومنهم ابن عقيل ، والأشونى والصبيان عند بيت ابن مالك ، وهو : « وكلها يلزم بعده صلة ... » وجاء فى الأشونى ( فى باب : « كان وأخواتها » عند الكلام على « دام » وقول ابن مالك فى خبرها : « وكل سبقته دام حظر » ) ، قوله : إن الإجماع على منع خبر دام على « ما » مستلزم ، فقال الصبيان مبيناً سبب المنع ونفسه : ( للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفى وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو ممنوع أيضاً » اهـ .

( ٢ ) انظر آخر رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ وهو فى صدر هامش ص ٣٧٥ .

شثوني ، أو بجملة الحال ، نحو : قدم الذي - وهو مبتسم - يحسن الصنيع .  
أو : « كان » الزائدة ، نحو : كَرَّمَت الذي كان شاركته في السباحة<sup>(١)</sup> . . .

وكذلك يجوز تقديم بعض أجزاء الصلة الواحدة على بعض بحيث يفصل المتقدم بين الموصول وصلته ، أو بين أجزاء الصلة ، إلا المفعول به ؛ فلا يصح تقديمه على عامله إن كان الموصول حرفياً غير : « ما »<sup>(٢)</sup> تقول : تفتح الورد الذي - العيون - يَسْرُ ببهائه . أو : تفتح الورد الذي - ببهائه - يَسْرُ العيون . تريد فيهما : تفتح الورد الذي يسر العيون ببهائه .

والفصل بتلك الأشياء على الوجه الذي شرحناه - جائز في الموصولات الاسمية إلا « أل » ، غير جائز في الموصولات الحرفية<sup>(٣)</sup> إلا « ما » ؛ كما قلنا ؛ فيصح أن تقول : فرحت بما الكتابة أحسنت ، أى : بما أحسنت الكتابة . ( بإحسانك الكتابة ) .

ولما كان الفصل بين الموصول وصلته غير جائز إلا على الوجه السالف امتنع مجيء تابع للموصول قبل مجيء صلته ؛ <sup>لا يكون له قبلها نعت</sup> ، ولا عطف بيان ، أو نسق ، ولا توكيد ، ولا بدل ، وكذلك لا يُخْبَر عنه قبل مجيء الصلة وإتمامها . لأن الخبر أجنب عن الصلة ، وكذلك لا يستثنى من الموصول ؛ فلا يصح : ( رجع الذي - الصالح - ينفع المحتاجين ) ؛ ولا يصح : ( يحترم العقلاء الذي - محمداً - يفيد غيره ) ، ولا : ( نظرت إلى الذي - والحصن - سكنته ) ، ولا : ( رأيت التي - نفسها - في الحقل ) ، ولا : ( جاء الذين - الذي - فاز ) ، ولا : ( الذي - سباح ماهر - عبر النيل ) ، ولا : ( وقف الذين - إلا محموداً - في الغرفة ) ، تريد : رجع الذي ينفع المحتاجين الصالح . ويحترم العقلاء الذي ( أى : محمداً ) ، يفيد غيره . ونظرت إلى الذي سكنته والحصن . ورأيت

( ١ ) لهذا إشارة في ص ٥٧٧ .

( ٢ ) إذا اشتملت صلة الموصول الحرفي على مفعول به ففي تقديمه على عامله خلاف رددته المطولات ومنها : « الصبان » فقد ذكر - ( في ج ٢ آخر باب : « الفاعل » عند الكلام على امتناع تقدم المفعول به على عامله ) - أنه يمنع تقديمه إن كان عامله واقعاً في صلة حرف مصدرى ناصب ، بخلاف غير الناصب ، فيجوز : عجبت بما زهراً تفتح . . . ثم قال : « ومنهم من أطلق المنع » اهـ .

( ٣ ) سبب ذلك هو : النهج العربي المسموع ، الذي يجعل « أل » مع صلته ( وهي : الصفة الصريحة ) كالكلمة الواحدة . وكذلك الموصولات الحرفية - غير ، « ما » في رأى قوى - لشدة امتزاج الموصول الحرفي بصلته ؛ ولأويله معها بمصدر ؛ فهو مع صلته أقوى امتزاجاً من الاسمي . أما الموصول الحرفي : « ما » فقد وردت أمثلة تبين الفصل عند فريق كبير .

التي في الحقل نفسها . وجاء الذي فاز . والذي عبر النيل سباح ماهر - ووقف  
الذين في الغرفة إلا محموداً .

ويفهم من هذا الشرط والذي قبله شيء آخر . هو : أنه لا يجوز تقديم الصلة  
ولا شيء من مكملاتها على الموصول ، وهذا صحيح ، إلا أن يكون المكمل ظرفاً ،  
أو جاراً مع مجروره - فيجوز التقديم عند أمن اللبس<sup>(١)</sup> ، نحو : أمامنا الذي  
قرأته رسالة كريمة . أي : الذي قرأته أمامنا رسالة كريمة . ومثل : الغزاة  
هي - في حديثك - التي دخلت . أي : الغزاة هي التي دخلت في حديثك .

٣ - ألا تستدعي كلاماً قبلها ؟ فلا يصح : كتب الذي لكنه غائب ،  
ولا : تصدق الذي حتى ما له قليل ؛ إذ « لكن » لا يتحقق الغرض منها  
( وهو : الاستدراك ) إلا بكلام مفيد سابق عليها ، وكذلك : « حتى » لا بد أن  
يتقدمها كلام مفيد تكون غاية له .

٤ - ألا تكون معلومة لكل فرد ؟ فلا يصح شاهدت الذي فمه في وجهه ،  
ولا حضر من رأسه فوق عنقه<sup>(٢)</sup> .

( ب ) إذا كان اسم الموصول خبراً عن مبتدأ ، هو ضمير متكلم أو  
مخاطب ، جاز أن يراعى في الضمير الرابط<sup>(٣)</sup> مطابقتها للمبتدأ في التكلم أو الخطاب ،  
وجاز مطابقتها لاسم الموصول في الغيبة ؛ تقول : ( أنا الذي حضرت ، أو : أنا  
الذي حضر ) . ( وأنت الذي برعت في الفن ، أو : أنت الذي برع في الفن ) ؛

( ١ ) فقد وردت أشئلة لذلك في الكلام الفصيح - وفي مقدمته القرآن الكريم - تؤيد هذا الرأي  
الكوفي الذي يرتضيه أيضاً بعض أئمة البصريين ، كالمازني والمبرد ، وتخالف الرأي الذي يمارضه معارضة  
أساسها التكلف في التأويل بغير داع . ومنها قوله تعالى : ( وكانوا فيه من الزاهدين ) ، وقوله تعالى :  
( وقاسمها إني لأكفيك من الناصحين ) . وقوله تعالى : ( وأنا على ذلكم من الشاهدين ) . فكلية «أل» في الآيات  
السالفة ، اسم موصول ، صلته المشتق ، وتقدم الجار والمجرور - وهما من مكملات الصلة - على اسم الموصول .  
وقد أول كثير من النحاة تلك الآيات ونظائرها ، فجعلوا الجار والمجرور متعلقان بمحذوف متقدم عليهما  
يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد ؛ فقالوا إن التقدير هو : ( وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين )  
( وقاسمها إني من الناصحين لكما من الناصحين ) ( وأنا من الشاهدين على ذلكم من الشاهدين ) وهذا التأويل  
مرفوض ، إذ لا حاجة تفطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة . وغيرها - عن ظاهرها التركيب العالي .  
وقد قال المبرد في الكامل ( ١٦٠ . . . ص ٢٩ ) « إني أختار هذا الرأي ، وإنه رأي المازني أيضاً » . اهـ .  
هذا ، وورود تلك الشواهد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم - يبيح لنا محاكاتها على الوجه الراردة  
به من غير تردد . ( ٢ ) مع ملاحظة الفرق بين هذا وما سبق في رقم ٢ من ص ٣٧٥ .  
( ٣ ) الرابط ( أي : المائد ) بحث مستقل في ص ٣٩٤ .



... ..  
... ..

فالتاء في الصورة الأولى يراد بها المبتدأ : ( أنا ) ولا تعود على اسم الموصول . وهو في هذه الحالة يعرب خبراً ؛ ولا يحتاج لرباط يعود عليه من الصلة ؛ اكتفاء واستغناء بالتاء المراد بها المبتدأ ؛ فيكون المبتدأ والخبر هنا كالشيء الواحد . أما في الصورة الثانية فالضمير في الصلة للغائب فيعود على اسم الموصول . ومثل ذلك يقال في الحالتين اللتين وقع فيهما المبتدأ ضمير المخاطب ، وخبره اسم موصول .

وكذلك يقال أيضاً في حالة ثالثة ؛ هي : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وله خبر موصوف باسم موصول ؛ فيجوز في الرباط أن يكون للتكلم أو للمخاطب ؛ مراعاة للمبتدأ ، ويجوز فيه أن يكون للغيبة ، مراعاة لاسم الموصول . تقول : أنا الرجل الذي عاونت الضعيف ، أو أنا الرجل الذي عاون الضعيف - وأنت الرجل الذي سبقت في ميدان الفنون ، أو : أنت الرجل الذي سبق في ميدان الفنون<sup>(١)</sup> .

ولنأينا يجوز الأمران في الحالات السابقة ونظائرها بشرطين :

أولهما : ألا يكون المبتدأ الضمير مُشَبَّهًا بالخبر في تلك الأمثلة ؛ فإن كان مُشَبَّهًا بالخبر لم يجوز في الربط إلا الغيبة ؛ نحو : أنا في الشجاعة الذي هزم الرومان في الشام . وأنت في القدرة الذي بنى الهرم الأكبر ؛ تريد ؛ أنا في الشجاعة كالذي هزم الرومان في الشام ، وأنت في القدرة كالذي بنى الهرم الأكبر . فالمبتدأ في المثالين مقصود به التشبيه ، لوجود قرينة تدل على ذلك ؛ هي : أن المتكلم والمخاطب يعيشان في عصرنا ، ولم يدركا العصور القديمة .

وثانيهما : ألا يكون اسم الموصول تابعاً للمنادى : « أي » ، أو : أيّة ، في مثل : يأيّها الذي نصرت الضعيف ستسعد ، ويأيّها التي نصرت الحق ستفوزين . فلا يصح أن تشتمل الصلة على ضمير خطاب في رأى بعض النحاة ، دون بعض آخر . وملخص المسألة - كما سيجيء في ج ٤ ص ٣٦ م ٣٠ باب أحكام تابع المنادى - هو أنه لا بد من وصف ؛ « أي وأيّة » ، عند نداءهما بواحد من أشياء معينة محددة ، منها : اسم الموصول المبدوء « بأل » وقد اشترط الجمع ( ج ١ ص ١٧٥ ) ، أن يكون الموصول مبدوءاً بأل ، وأن تكون صلته خالية من الخطاب ،

(١) راجع ما سبق في هذا عند الكلام على تعدد مرجع الضمير رقم ٩ من ص ٢٦٨ وما بعدها ولا سيما : « ط » من ص ٢٧٠ - كي يتبين الفرق بين الصور المعروضة .

فلا يقال يأيها الذى قمت . فى حين نقل الصبان ( ج ٣ أول باب تابع المنادى ) - صحة ذلك قائلًا ما نصه : ( ويجوز يأيها الذى قام . ويأيها الذى قمت ) ، والظاهر أن الذى منعه المصع ليس بالمنوع ، ولكنه غير الأفصح الشائع فى الكلام المأثور ؛ بدليل ما قرره النحاة ونقله الصبان فى الموضع المشار إليه ونصه : ( الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة ؛ نظرًا إلى كون لفظ المنادى اسمًا ظاهرًا ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، ولفظ الخطاب نظرًا إلى كون المنادى مخاطبًا ، فعلمت أنه يجوز أيضًا : يا زيد نفسه أو نفسك . قاله الدماميني . ثم قال : ويجوز يأيها الذى قام ، ويأيها الذى قمت ) ( ١ ) هـ . كلام الصبان نصًا .

وكل ما سبق تقريره فى العائد من حيث التكلم أو الخطاب أو الغيبة يثبت لكل ضمير قد يحىء بعده ويكون بمعناه ؛ نحو : أنا الذى عاهدتك على الوفاء ما عشت . أو أنا الذى عاهدك على الوفاء ما عاش<sup>(١)</sup> ، وقد يختلفان كما فى قول الشاعر :

نحن الذين بايعوا محمدًا على الجهاد ما بقينا أبدًا

وسيجىء فى باب : « أحكام تابع المنادى » ( فى الجزء الرابع ) أن الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح فيه أن يكون للغائب أو للمخاطب ، وأن هذا الحكم عام يسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا صورة واحدة مستثناة وقع فيها الخلاف . وتطبيقًا لذلك الحكم العام نقول : يا عربا كلكم ، أو : كلهم . . . . . ويا هارون نفسك ، أو : نفسه ، خذ بيد أخيك - يا هذا الذى قمت أو قام أسرع إلى الصارخ .

أما الصورة المستثناة التى وقع فيها الخلاف فهى التى يكون فيها المنادى لفظ . ( أى ، أو : أية ) والتابع اسم موصول ، فلا يجوز عند فريق من النحاة أن تشمل صلته على ما يدل على خطاب ؛ فلا يصح : يأيها الذى حضرت ، ويصح عند غيره - كما سلف - .

هذا ، وبالرغم من جواز المطابقة وعدمها فى الصور السابقة التى فى قسم « ب » - فإن مطابقة الرابط لضمير المتكلم أفصح ، وأوضح ؛ فهى أولى من مراعاة

( ١ ) وكما يراعى هذا فى رابط جملة الصلة يراعى بصورة أقوى فى رابط جملة الخبر ، ( وسيأتى هنا فى باب المبتدأ والخبر ) ، كما يراعى فى جملة الحال والنعت ( - ج ٢ و٣ - ) وقد سبق بعض منه فى باب : ( الضمير ، عنه الكلام على موضوع : تطابق الضمير ومرجمه ( ص ٢٦٢ ) .

... ..  
... ..

الموصول الغائب ، وكذلك مطابقته للمخاطب أولى من اسم الموصول الغائب ؛ لأن زيادة الإيضاح غرض لغوي هام ، لا يُعَدَّل عنه إلا لداعي آخر أهم .

( ح ) يميز الكوفيون جزم المضارع الواقع في جملة بعد جملة الصلة ، بشرط أن تكون الجملة الفعلية المشتملة على هذا المضارع مرتبة على جملة الصلة كترتب الجملة الجوابية على الجملة الشرطية حين توجد أداة الشرط التي تحتاج للجملتين ، فكان الموصول بمنزلة أداة الشرط ، والجملتان بعده بمنزلة جملة الشرط وجملة الجواب . فقي مثل : من يزورني<sup>(١)</sup> أزوره ... يميزون : من يزورني أزوره ؛ يجزم المضارع : « أزُر » على الاعتبار السالف<sup>(٢)</sup> . لكن حجتهم هنا ضعيفة ، والسماع القوي الغالب لا يؤيدهم ، ولهذا يحسن إهمال رأيهم ، والاكتفاء من معرفته بفهم المسموع الوارد ، دون محاكاةه — كما سيحيى في الجوازم ( ج ٤ ) والنعت ( ج ٣ ) — .

\* \* \*

( ١ ) باعتبار « من » موصولة ، بدليل عدم جزم المضارع بعدها  
( ٢ ) وما يوضح المذهب الكوفي ما تضمنته القصة الآتية ( وهي مدونة في ص ٣٥ من الجزء الأول ، من المجلد الرابع والأربعين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الصادر في سنة ١٩٦٩ ) ونصها : « أن العلامة ابن مرزوق الحفيد ، قال : ( « حضرت مجلس شيخنا ابن عرفة ، أول مجلس حضرته . فقرأ قوله تعالى : ( وَمَنْ يَمْشِ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا ... ) ، فتطرق لقراءة « يَمْشِ » بالواو ، مع جزم « نُقَيِّضْ » . وقال : وجهها أبو حيان بكلام ما فهمته ، ولعل فيه خطئاً ، قال ابن مرزوق : فاهتديت إلى فهمه . وقلت : إن جزم « نُقَيِّضْ » هو بمن الموصولة ؛ لشبهها بمن الشرطية ، وإذا كانوا يعاملون الموصول مطلقاً بذلك فمن التي يشبه لفظها لفظ الشرط أولئك . فاستحسن كلامي رحمه الله . ولكن الحاضرين أنكروا معاملة الموصول معاملة الشرط ، وقالوا : كيف يكون ذلك ؟ . فقلت : دخول الفاء في خبر الموصول في نحو : « الذي يأتيني فله درهم » ، دليل على ذلك : فنازعوني في ذلك . فقلت : قال ابن مالك في التسهيل : « وقد يجزمه متسبب عن صلة الذي : تشبيهاً بجواب الشرط » . فطالبوني بالشاهد ، فأثدت قول الشاعر :

كذلك الذي يبغي على الناس ظالماً      تصبّه على عمده عواقبُ ما صنع  
فأنسكوا » . ٥١ .

( ٢ ) ج ٤ ص ٤٣٧ « ٥٧ » ١٥٧م عند الكلام على أحكام الجملة الجوابية .

( ٣ ) ج ٣ ص ١١٤ « ٤٦٣ » ز باب النعت ( بالجملة وشبه الجملة ) .

وأما النوع الثاني وهو : « شبه الجملة » في باب الموصول فثلاثة أشياء<sup>(١)</sup> :  
الظرف - والجار مع المجرور - والصفة<sup>(٢)</sup> الصريحة . ويشترط في الظرف والجار  
مع المجرور أن يكونا تامين ، أى : يحصل بالوصل بكل منهما فائدة<sup>(٣)</sup> ؛

( ١ ) كل واحد من هذه الثلاثة يسمى : « شبه جملة » ، ولا يسمى جملة . - وفي ص ٤٧٦ وهامشها  
بيان واف بسبب التسمية - والأصل في صلة الموصول أن تكون جملة - كما سبق في ص ٣٧٣ - ؛ سواء  
أكانت فعلية أم اسمية ؛ لأن الجملة وحدها هي التي تزيل الإبهام ؛ فتحقق الغرض من الصلة . وليس  
واحد من الثلاثة التي تشبهها - بجملة حقيقية . ولهذا وجب في الظرف وفي الجار مع مجروره إذا وقع أحدهما  
صلة أن يكون متعلقاً بفعل محذوف ؛ ليكون الفعل مع فاعله الذي استقر في شبه الجملة بعد حذف  
الفعل - هما الصلة في الحقيقة ؛ وإن كان الأيسر والأسهل اعتبارهما الصلة الملحوظة ، أو الصلة بحسب  
الأصل ، مع اعتبار الظرف والجار مع مجروره الصلة بحسب الظاهر الحال . ولا ضرر في هذا الاعتبار  
ما دامت الجملة الفعلية عند حذفها قد تركت اختصاصها لشبه الجملة بعدها . فحمل الضمير الذي كان فيها ،  
وغيره مما قرره النحاة على الوجه الذي سردناه ( في ص ٤٧٥ وهامشها ) . وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة  
اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره ، هو الصلة ، أمراً سائفاً مقبولاً - فوق أنه  
رأى لبعض القدامى أيضاً - يحمل طابع التيسير والاختصار .

أمّا إن وقع أحدهما خبراً ، أو نعتاً ، أو حالاً ، فيصح تعلقه بمحذوف هو فعل ، أو اسم  
مشتق استقر مرفوعه في شبه الجملة بعد حذف هذا المشتق ؛ فلا يتحتم تعلقه بفعل محذوف ؛ كما يتحتم في  
الصلة ، وكما يتحتم في القسم الذي يحذف عامله - كما سنعرف - ويجوز التيسير والاختصار هنا أيضاً بجمل  
شبه الجملة نفسه هو الخبر ، أو النعت ، أو الحال .

أما « الصفة الصريحة » فهي اسم مشتق بمعنى الفعل ، وله مرفوع خاص به ، يجيء بعده ظاهراً ، أو :  
مستتراً ، كما أن الفعل كذلك . ولكن المراد بالصفة الصريحة هنا لا يشمل - كما سيجىء البيان في رقم ٢ من  
هامش ص ٣٨٦ - إلا نوعين من الأسماء المشتقة ؛ هما : اسم الفاعل مع مرفوعه ، واسم المفعول مع مرفوعه ؛  
فكلاهما يشبه الفعل في المعنى وفي الاحتياج إلى مرفوع بعده . ولهذا سمى شبهاً بالجملة . أما الصفة المشبهة ففيها  
خلاف ، والنحاة يقولون ؛ إن الصفة الصريحة مع مرفوعها لا تسمى شبهة بالجملة إلا حين تقع صلة « أن » .  
وبالرغم من أنها تسمى شبهة بالجملة - هنا فقط - فإنها في قوة الجملة معنى ، أى : من جهة المعنى ( وهذا  
الرأى هو الذى رجحه الصبان ) كما تكون في قوة الجملة حين تقع خبراً . ويعدها بعض النحاة جملة حين  
تكون خبراً - كما سيجىء في باب المبتدأ ، رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ - وهذه الصفة مع مرفوعها لا محل  
لها من الإعراب ( على الصحيح ) حين تكون صلة « أل » ؛ كما أن جملة الصلة لا تدخل لها من الإعراب .  
وعلى هذا ؛ إذا ذكر شبه الجملة في غير باب الموصول لم ينصرف إلا للظرف ، والجار مع مجروره ،  
دون الصفة الصريحة .

( ٢ ) سيجىء في باب « المبتدأ » ( رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ ) أن بعض النحاة يعدها جملة هناك ، -  
كما أشرنا في رقم ١ .

( ٣ ) أوضح علامة تدل على وجود « الفائدة » المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره هي أن يفهم  
متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما . ويتحقق هذا في صورتين .

تزيل لإبهام الموصول ، وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقتهما ؛ نحو :  
تكلم الذى عندك ، وسكت الذى فى الحجرة . فكل من الظرف : (عند) والجار  
مع المجرور : ( فى الحجرة ) ، تام . ولا بد أن يتعلق كل منهما فى هذا

= الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام ، والحضور المطلق دون  
زيادة معنى آخر . ويسمى هذا : « الاستقرار العام » ، أو : « الكون العام » ومعناها مجرد الوجود  
فى نحو : ( تكلم الذى عندك ) لا يفيد الظرف : « عند » شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص  
وجوداً مطلقاً ؛ من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة ، أو  
غيرها . وهذا هو : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » ... كما قلنا . ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينة ،  
أو غيرها . وكذلك نحو : ( سكت الذى فى الحجرة ) ، أى : الموجود فى الحجرة وجوداً مطلقاً ، غير  
مقيد بزيادة شيء آخر ؛ كالنوم ، أو : الضحك ، أو : المشى ... وكذلك غيرها من الأمثلة .

ولما كان هذا الكون العام واضحاً ومفهوماً بداهة وجب حذفه إن وقع صلة ؛ لعدم الحاجة إليه فى  
كشف المراد ؛ فهو محذوف كالمذكور . وكذلك يحذف وجوباً إن وقع خبراً ، أو صفة ، أو حالاً ،  
كما سنعرف هنا ، وفى أبوابها .

الثانية : أن يكون متعلقتهما أمراً خاصاً محذوفاً لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعلق الخاص فى  
المثالين السابقين بأن نقول : « تكلم الذى وقف عندك » و « سكت الذى نام فى الحجرة » . فكلمة :  
« وقف » أو « نام » تؤدى معنى خاصاً ؛ هو : الوقوف ، أو : النوم ، ولا يمكن فهمه إلا بذكر  
كلمته فى الجملة ، والتصريح بها ؛ فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقين ؛ وإنما هو الوجود  
والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم . . . ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه ؛  
مثل : قعد صالح فى البيت ، ومحمد فى الحديقة ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقة . تريد : بل صالح  
الذى قعد فى الحديقة . فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع المجرور غير تامين ؛  
فلا يصلحان للصلة ؛ مثل : هذا الذى أمامك ، أو : منك . تريد : هذا الذى غضب أمامك ، أو :  
غضب منك . . . ومثل غاب الذى اليوم . . . أو الذى بك . . . تريد : غاب الذى حضر اليوم ،  
والذى استعان بك . . .

هذا ، وظرف المكان هو الذى يكون متعلقة فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف ، أو كوناً خاصاً  
واجب الذكر إلا عند وجود قرينة فيجوز معها حذفه أو ذكره . أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه  
إلا خاصاً ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من وقت الكلام ؛ نحو : نزلنا  
المنزل الذى الباردة ، أو أمس ، أو آنفاً ، ( أى : فى أقرب ساعة ووقت منا ) ، تريد : الذى نزلناه  
الباردة ، أو أمس أو آنفاً . فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلاً ، لم يحذف  
العامل . فلا تقول : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة . إذا كان قد مضى نحو أسبوع . . .  
ولم يحدد النحاة الزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب : ما لم يتجاوز يومين ،  
وأن البعيد ما زاد عليهما . وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر للتكلم والسامع .

وشبه الجملة بنوعيه يسمى : « مستعراً » - بفتح القاف - حين يكون متعلقه كوناً عاماً ، ويسمى :  
« لفظاً » حين يكون متعلقه كوناً خاصاً مذكوراً ، أو محذوفاً لقرينة - وشرح هذا فى ص ٧٧ - .

الباب (١) - وحده - بفعل لا بشيء آخر ؛ وهذا الفعل محذوف وجوباً - لأنه كَوْن عام<sup>(٢)</sup> تقديره : استقرّ ، أو حلّ ، أو نزل ... وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول ، ويربط بينه وبين الصلة . فالأصل في المثالين السابقين - تكلم الذى استقر عندك ، وسكت الذى استقر فى الحجرة . وهكذا . . .

« ملاحظة » : إذا وقع الظرف نفسه صلة « أل » - ( بأن دخلت عليه مباشرة ، كصنيع بعض القبائل العربية فى مثل قولهم : سررت من الكتاب الممتعك ؛ ( يريدون : الذى معك ) - فإنّ تعلق الظرف فى هذه الحالة لا يكون إلاّ بصفة صريحة ، تقديرها : « الكائن » ، أو : نحو هذا التقدير . لأن صلة : « أل » لا بد

( ١ ) لأن الصلة - لغير أل - كما قلنا - لا بد أن تكون جملة ( للسبب الذى فى رقم ١ من هامش ص ٢٨٣ ) ، ووقع الظرف أو الجار مع المجرور صلة ليس قائماً على أساس أنه بنفسه الصلة ، وإنما على أساس تعلقه بفعل يكون هو وفاعله الصلة فى الحقيقة . ولا يصح فى هذه الصلة التى لغير : « أل » أن يكون الظرف أو الجار مع المجرور متعلقاً باسم محذوف ، مشتق أو شبه يكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ ويكون التقدير مثلاً : تكلم الذى هو كائن عندك ، أو فى الحجرة ، لا يصح ذلك لأن شرط الحذف من الصلة - كما هو مدون فى ص ٣٩٢ و ٣٩٤ - ألا يصلح الباقى بعد الحذف لأن يكون صلة . والباقى هنا - وهو الظرف أو الجار مع المجرور - صالح لذلك . أما فى غير الصلة فالظرف والجار مع مجروره إذا تعلقا بمحذوف ، جاز أن يكون فعلاً وأن يكون مشتقاً مع مرفوعه ؛ كما إذا وقع خبراً ، أو صفة ، أو حالاً ... وفريق من النحاة يرى أن الظرف وحده ، أو الجار مع المجرور ، هو الصلة دون الحاجة إلى متعلقهما . لكن إذا عرفنا أن وظيفتهما المعنوية فى الجملة لا تتحقق إلا مع قيام عامل فيهما يكلان معناه - أمكننا أن نستريح إلى ما يقوله أصحاب الرأى الأول من وجود عامل محتوم لهما ، وأن هذا العامل المحتوم هو فى الصلة فعل يتعلقان به ، فيحذف حيناً ، أو يذكر حيناً على حسب أحكامه الخاصة به . - وقد أوضحنا هذا فى باب : « حروف الجر » ، آخر الجزء الثانى . - غير أننا فى عصرنا قد نعرب الظرف أو الجار مع المجرور صلة ، وخبراً ، وحالاً ، وصفة ، من غير أن نذكر فى الكلام أن كلا منهما متعلق بمحذوف ، ومن غير إنكار لأمر هذا المحذوف ؛ وإنما نهمله اعتماداً على شهرته ومعرفته ، وأنه لا حاجة لترديده مع الاقتناع بوجوده . وهذا إيجاز حسن مقبول . ويتفق مع رأى بعض الأئمة من يقولون إن اختصاص الفعل فى الصلة قد انتقل إلى شبه الجملة كما انتقل إليه أيضاً ضمير الفعل . ( وقد أشرنا لهذا فى هامش ص ٣٨٤ وسيجىء تفصيله فى هامش ص ٤٧٥ حيث قلنا فى تلك الصفحة لا غنى عن الرجوع إلى الإيضاح التام الذى فى ج ٢ ص ٢٣٢ م ٧٨ وص ٤١٣ وما بعدها م ٨٩ ) .

( ٢ ) سبق - فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ - أنه لا بد أن يكون العامل المحذوف « فعلاً » إذا تعلق به شبه الجملة الواقع صلة لموصول غير « أل » كما يجب تقديره فعلاً فى جملة القسم ، لأن جملة الصلة لموصول غير « أل » وجملة القسم الذى يحذف عامله لا يكونان إلا فعليتين - كما سيجىء فى ج ٢ باب الظرف ص ٢٣٢ م ٧٨ - .

أن تكون صفة صريحة ، ولا يصح التعلق بفعل — كما سنعرف<sup>(١)</sup> . . .  
 أما الصفة<sup>(٢)</sup> الصريحة فالمراد بها : الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث<sup>(٣)</sup> ، شبهاً صريحاً ؛ أى : قوياً خالصاً (بحيث يمكن أن يحمل الفعل محله) ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة . وهذا ينطبق على اسم الفاعل — ومثله صيغ المبالغة — واسم المفعول ؛ لأنهما باتفاق يفيدان التجدد والحدوث ؛ مثل (قارى ، فاهم) ، (زرّاع ، سبّاق) ؛ (مقروء ، مفهوم) . . .<sup>(٤)</sup>

(١) فيما يلي مباشرة .

(٢) لا يراد بالصفة هنا النعت ، وإنما يراد بها الاسم المشتق من المصدر للدلالة على شيئين معاً ؛ هما : ذات ، وشيء فعلته تلك الذات ، أو وقع عليها من غيرها ، أو اتصل بها بنوع من الاتصال نحو : قائم ، مكرم ، ملعب . فكلية : « قائم » تدل على شيئين : (ذات) « فعلت القيام » ، وكلية : « مكرم » تدل على شيئين أيضاً : (ذات) « حصل لها الإكرام » . . . و « ملعب » تدل على شيئين : (ذات ، أى : مكان) « حصل فيه اللعب » وهكذا . . . والأحسن أن يقال : « معنى صاحبه » لأن صاحبه في أحيان قليلة يكون غير ذات ولا مشخص .

وعلى ضوء ما تقدم نفهم معنى قولهم : إن المشتق ذو ما دل على ذات وصفة ، أى : ذات ؛ وشيء آخر اتصفت به تلك الذات ؛ بأن فعلته هي مباشرة ، أو لم تفعله هي وإنما وقع عليها . أو التصق بها بطريقة ما ، كما أشرنا .

والمشتقات الأصلية ثمانية ، (يجيء شرحها في الجزء الثالث ص ١٧٨ م ٩٨ وما بعدها) ؛ اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، والمصدر الميمي . (ومنها ؛ الأفعال أيضاً باعتبارها مأخوذة من المصدر ، وإن كانت لا تدل على ذات) . ولكل مشتق باب يعوى أحكامه المختلفة . والذي يعنينا الآن أن كل واحد من هذه المشتقات الثمانية يشبه — في الغالب — الفعل المضارع الذي يشترك معه في الاشتقاق من مصدره ؛ « فقام » يشبه « يقوم » وكلاهما مشتق من « القيام » . و « مكرم » يشبه « يكرم » ؛ وكلاهما مشتق من « الإكرام » و « ملعب » يشبه « يلعب » وكلاهما مشتق من « اللعب » وهكذا . والمشتق إنما يشبه — غالباً — المضارع في معناه ، وفي عمله ، وفي الدلالة على زمنه ، وفي حركات الحروف وسكتاتها . غير أن هذا الشبه متفاوت بين تلك المشتقات ، وليست فيه سواه ، فنه ما يشبه في الأشياء السابقة كلها ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ؛ ولذا يسميان : « الصفة الصريحة » ؛ أى : المحضة ، القاطعة في مشابهته — وهما المقصودان في صلة أل — ويمكن تأويلهما به ، مع بعدهما عن الاسم الصميم (أى : الخامد) ، ومنها ما يشبه في أكثرها كالصفة المشبهة ، ثم اسم التفضيل . ومنه ما يشبه في أقلها وهو اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ؛ فإن كل واحد من هذه الثلاثة لا يكاد يشبه المضارع — باطراد في شيء إلا في المعنى العام ، ثم لا يكاد — بعد ذلك — يشبه ولا يشبه غيره من الأفعال في الدلالة على الزمن ، ولا في العمل ، ولا في الحركات ، ولا السكتات ، ولا غيرها .

(٣) لذلك يقولون عنها إنها اسم في اللفظ ، فعل في المعنى ، ويعطف عليها الفعل ؛ مثل قوله تعالى :

(إِنَّ الْمَصْدُقَيْنَ الْمَصْدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ . . .)

(٤) أما الصفة المشبهة ففيها خلاف عنيف — عرضه في أول باب : « الإضافة » عند الكلام على المضاف الذي يشبه : « يفيل » ، والإضافة المحضة وغير المحضة . ووجه منعهما أن تكون صلة : « أل » ومخالفتهما لاسم الفاعل واسم المفعول الأصليين أنها لا تقول بالفعل ، لأنها للثبوت والفعل للتجدد والحدوث ؛ ومن ثم كانت « أل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة . ووجه الجواز مشابهتها بالفعل في رفعها الاسم الظاهر .

وتكون الصفة الصريحة مع مرفوعها<sup>(١)</sup> صلة « أل » خاصة ؛ فلا يقمان صلة  
لغيرها ، ولا تكون « أل » اسم موصول مع غيرهما على الأشهر<sup>(٢)</sup> . تقول : انتفع  
القارئ - سَمَا الفاهم - اغثنى الزَّراع ، فاز السَّبَّاق ، المقروء قليل ، ولكن  
المفهوم كثير . . . ومثل المرتَجَى والخائب في قول الشاعر :  
الصدق يَأْلِفُهُ الكريمُ المرتَجَى والكِذْبُ يَأْلِفُهُ الدُّنَى الخائبُ

ولمّا كانت الصفة الصريحة مع مرفوعها هي التي تقع صلة « أل »  
وتتصل بها اتصالاً مباشراً ، ولا ينفصلان ؛ حتى كأنهما كلمة واحدة - كان  
المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفة على آخر هذه الصفة الصريحة دون

(١) لا بد أن يرفع اسم الفاعل فاعلاً ، وأن يرفع اسم المفعول نائب فاعل ، وقد يحتاج كل منهما  
بعد ذلك إلى مفعول به أو أكثر ، وربما لا يحتاج ؛ فشأنهما في الحاجة إلى المفعول كشأن فعلهما . وبيان هذا  
وتفصيله مدون في بابهما ج ٣ .

(٢) بشرط دلالتها على الحدوث . فلو قامت قرينة على أنها للدوام وجب اعتبار « أل » التي  
في صدرها للتعريف ؛ لأنها مع الدوام يعتبران « صفة مشبهة » ؛ كالنوم ، والمهندس ، والصانع ،  
وإنما قلنا : « على الأشهر » ، لأن بعض القبائل العربية قد يدخل « أل » على الجملة المضارعية ؛ فتكون  
هذه الجملة هي الصلة . ومن أمثلتها ؛ قول الشاعر :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْبَجَلِ

أى : الذي ترضى حكومته . ( مع ملاحظة أن « أل » الداخلة على تاء المضارع يجوز إدغامها  
في التاء وعدم إدغامها ، بخلاف « أل » الحرفية - وسيجيء الكلام عليها في ص ٢٢٢ - فإنها تدغم في التاء  
عند دخولها عليها في مثل : التمر - التراب - التبر . . . وغيرها من الأسماء أو الأفعال ، كدخولها على  
مضارع مبدؤه بالتاء ، وقد صار علماً مجرداً . ( أى : اسماً محضاً لا يدل على معنى الفعل ، ولا على زمنه )  
مثل الأعلام « تشكر » و « تسعد » و « تعز » نقول بالإدغام : التشكر ، والتسعد ، والتعز . . . )  
ومنهم من يدخلها على الجملة الاسمية ويجعل هذه الجملة صلة ، مثل قول الشاعر :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

( أى : من القوم الذين رسول الله منهم ) . أو على الظرف ويجعله صلة ، نحو قول الشاعر :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرَمٌ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

( أى : الذي معه ) . والظرف « مع » متعلق هنا بصفة صريحة ، محذوفة تقديرها : « الكائن » معه ؛ لأن  
صلة « أل » لا بد أن تكون كذلك . ولا يصح تعلقه في هذا المثال وأشباهه بفعل محذوف للسبب السالف ؛  
فهو مستثنى من وجوب تعلق شبه الجملة بفعل محذوف يكون مع فاعله صلة - كما أشرنا في ص ٣٨٥ - .  
« وأل » في الأمثلة السابقة كلها اسم موصول بمعنى الذي - أو أحد فروعه - مبنى على السكون في محل  
رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة ( فهى مثل « الذى » تماماً أو « التى » وفروعها ،  
في أمثلة أخرى ) ، وما بعدها من جملة فعلية أو اسمية هو صلة الموصول لا محل له . فإن جاء بعدها ظرف فهو  
متعلق بصفة صريحة محذوفة ، هي مع فاعلها صلة الموصول لا محل له ، ولا يصح تعلقه بفعل - لما قلنا - .



ملاحظة « أل » ؛ فهو يتخطاها - برغم أنها اسم موصول <sup>(١)</sup> مستقل ، وأن صلته هى شبه الجملة المكون من الصفة الصريحة مع مرفوعها - فالصفة وحدها هى التى تجرى عليها أحكام الإعراب ، ولكنها مع مرفوعها صلة لا محل لها . والأخذ بهذا الإعراب <sup>(٢)</sup> أيسر وأبعد من التعقيد الضارب فى الآراء الأخرى .

فإن غلبت الاسمى على الصفة صارت اسماً جامداً ، ولم تكن « أل » الداخلة عليها اسم موصول ، مثل الأعلام : المنصور ، والهادى ، والمأمون ، والمتوكل . . . من أسماء الخلفاء العباسيين ؛ ومثل : الحاجب ؛ لما فوق العين . والقاهرة ، والمنصورة ، والمعورة ، من أسماء البلاد المصرية <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

= وقد ذكرنا هذه الأمثلة وإعرابها ، والأحكام الخاصة بها ، لا نستعملها - مع حوازا استعمالها - ولكن لفهم نفاذها التى قد تمر بنا فى النصوص القديمة ، من غير أن يكون ذلك داعياً للرضا عن استعمالها اليوم ؛ لقلة المأثور منها ، ونفور الذوق البلاغى الحديث من استعمالها ، وانصراف الكثرة عنها قديماً وحديثاً فالخير فى تركها مهجورة .

(١) وهل تفيد التعريف أو لا تفيده ؟ رأيان سبق تفصيل الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٧٠ .

(٢) وقد سبق هذا ( فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ وص ٣٥٧ . . . ) وهو رأى لبعض النحاة القدامى .

(٣) وفى الصلة وشروطها وما يتصل بها يقول ابن مالك بإيجاز :

وَكُلُّهَا يَكْزُمُ بَعْدَهُ صَلَـةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٍ  
وَجَمْلَةٍ أَوْ شَبَّهُهَا الَّذِى وُصِّلَ بِهِ : كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِّلَ  
وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صَلَـةٌ : « أَلْ » وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

أى : كل الموصولات يحتاج بعده إلى صلة دائماً ؛ ولا فرق فى هذا بين الموصولات الاسمى ، والحرفية ثم قال ! الصلة لابد أن تشتمل على ضمير لائق ؛ أى ؛ مطابق للموصول . وقد عرفنا أن هذا الرابط خاص بصلة الموصول الاتسمى دون الحرفى . ثم بين أن الذى يوصل به ( أى : الذى يكون صلة ) هو الجملة أو شبه الجملة . وأتى بمثال واحد فيه موصولان ؛ أحدهما صلته شبه جملة ، والآخر صلته جملة ، والمثال هو : « من عندى الذى ابنه كفل » ، أى : الذى عندى هو الذى ابنه كفل ( أى : كان موضع الرعاية ) . فكلمة « من » اسم موصول مبتدأ ، وصلته شبه الجملة : « عند » ، وخبره : الذى ، اسم موصول أيضاً . وصلته جملة اسمية هى : ( ابنه كفل ) .

ثم أشار فى البيت الثالث إلى أن صلة « أل » لا تكون إلا الصفة الصريحة . وقد شرحناها - وأن دخولها على الفعل المعرب ؛ وهو المضارع - قليل ؛ فيكون هو وفاعله صلة . ومن أمثله البيت الذى سبق فى هامش ص ٣٨٧ - وهو :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

.....  
 .....

## زيادة وتفصيل

يقتضى المقام أن نعرض لمسائل هامة تتصل بما نحن فيه : منها :

- ١ - تعدد الموصول ، والصلة .
  - ٢ - حذفها .
  - ٣ - حذف الموصول .
  - ٤ - اقتران الفاء بخبر اسم الموصول ، والتفريعات المتصلة بهذا .
  - ٥ - حذف العائد ( ولهذا بحث مستقل في ٣٩٤ ) .
- وليك الكلام في هذه المسائل .

١ - تعدد الموصول والصلة :

٢ - قد يتعدد الموصول<sup>(١)</sup> من غير أن تتعدد الصلة ؛ فيكتفى موصولان أو أكثر بصلة واحد . ويشترط في هذه الحالة أن يكون معنى الصلة أمراً مشتركاً بين هذه الموصولات المتعددة ، لا يصح أن ينفرد به أحدها ، دون الآخر ، وأن يكون الرابط مطابقاً لها باعتبار تعددها<sup>(٢)</sup> . مثل : فاز بالمنحة « الذى » « التى » أجادا ، وأخفق « الذين واللاتى » أهملوا . ففي المثال الأول وقعت الجملة الفعلية : ( أجادا ) صلة لاسمى الموصول : « الذى » و « التى » . ولا يصح أن تكون صلة لأحدهما بغير الآخر ؛ لاشتراكهما معاً في معناها ؛ ولأن الرابط مثنى لا يطابق أحدهما وحده ، وإنما لوحظ فيه أمرهما معاً<sup>(٣)</sup> . وكذلك الشأن في المثال الآخر .

٢ - قد تتعدد الموصولات وتتعدد معها الصلة ؛ فيكون لكل موصول صلته ؛ إما مذكورة في الكلام ، وإما محذوفة<sup>(٤)</sup> . جوازاً ، وتدل عليها صلة أخرى مذكورة .

(١) بنوعيه : والاسمى الحرفى .

(٢) مع ملاحظة أن الرابط لا يوجد إلا في صلة الموصول الاسمى دون الحرفى -- كما سبق في

ص ٣٧٦ .

(٣) مع مراعاة التغليب في بعض نواحي المطابقة ؛ كالتذكير في المثاليين المذكورين . والتغليب جائز عند وجود قرينة ، ( كما أوضحنا في رقم ٦ من هامش ص ١١٨ وفى رقم ١ من هامش ص ١٣٩ ) .

(٤) لا يجوز حذف صلة الموصول الحرفى إلا إذا بقى معمولها ؛ مثل : أمّا أنت منطلقاً انطلقت .  
 لى : لأن كنت منطلقاً انطلقت . فحذفت « كان » وبقي معمولها ... كما هو موضح في آخر باب :

.....  
.....

بشرط أن تكون المذكورة صالحة لواحد دون غيره ؛ فلا تصلح لكل موصول من تلك الموصولات المتعددة ؛ نحو : عُدْتُ « الذى » و « التى » مرضت . وسارعت بتكريم « اللاتى » و « الذين » أخلصوا للعلم . فالصلة فى كل مثال صالحة لأحد الموصولين فقط ؛ بسبب عدم المطابقة فى الرابط ؛ فكانت صلة لواحد ، ودليلاً لفظياً على صلة الآخر المحذوفة جوازاً . فأصل الكلام عدت الذى مرض ، والتي مرضت . وسارعت بتكريم اللاتى أخلصن . والذين أخلصوا . وهذا نوع من حذف الصلة جوازاً ، لقريئة لفظية تدل عليها (١) . . .

وقد تحذف الصلة لوجود قريئة لفظية أيضاً ولكن من غير أن يتعدد الموصول ؛ مثل : من رأيت فى المكتبة ؟ . فتجيب : محمد الذى . . . أو : سعاد التى . . . ويشترط ألا يكون فى الكلام ما يصلح صلة بعد المحذوفة .

وقد تحذف الصلة من غير أن يكون فى الكلام قريئة لفظية تدل عليها وإنما تكون قريئة معنوية يوضحها المقام ؛ كالفخر ، والتعظيم ، والتحقير ، والتهويل . . . فن أمثلة الفخر أن يسأل القائدُ المهزومُ البادى عليه وعلى كلامه أثرُ الهزيمة ، قائداً هزمه : من أنت ؟ . فيجيبه المنتصر : أنا الذى . . . أى : أنا الذى هزمتك . فقد فهمت الصلة من قريئة خارجية ، لا علاقة لها بالفاظ الجملة . ومثل : أن يسأل الطالبُ المتخلف زميله الفائز السابق بازدياد : من أنت ؟ فيجيب الفائز : أنا الذى . . . أى : أنا الذى فزت ، وسبقتك ، وسبقت غيرك . . ومنه قول الشاعر يفاخر :

نَحْنُ الْأَلَى . . . فَتَجْمَعُ جُمُوعُكَ ثُمَّ وَجْهَهُمُ الْيَسْنَا

= « كان » عند الكلام على حذفها ص ٨٠ - ومثل قولهم :

« كُلُّ شَيْءٍ مِّمَّهٌ مَا ، النِّسَاءُ وَذِكْرُهُنَّ »

أى : ما عدا النساء وذكرهن . يريد : كل شيء سهل يسير ، قد يحتمله الحر ، ويصبر عليه - ما خلا التعرض لنسائه ، والتحدث عنهن . . . وهذه أمثلة مسموعة بكثرة تبين القياس عليها ؛ بقريئة تدل على المحذوف ، ولا تدع مجالاً للخفاء - كما سنعرف - بكلمة : « ما » هنا موصول حرق . وبعده الفعل « عدّا » محذوفاً مع فاعله . ( وتفصيل الكلام عليهما مسبوقين بما المصدرية ، موضع فى باب الاستثناء ج ٢ - ) .

(١) وما ذكرناه فى النوعين السابقين يوضح قول النحاة : ( قد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر ، مشتركةً كما فيها ، أو مدلولاً بها على ما حذف . فالاشتراك فيها إذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات ، والدلالة فيها إذا لم تناسب إلا واحداً منها ) . ثم قالوا : إن القسم الأول يدخل فى قسم الصلة المحذوفة ، وإن الثانى يدخل فى قسم الصلة المحذوفة ، أو التى فى الية .

... ..  
... ..

أى : نحن الذين اشتهروا بالشجاعة ، والبطولة ، وعدم المبالاة بالأعداء .  
ومن أمثلة التحقير أن يتحدث الناس عن لص فتاك ، أوقعت به حيلة فتاة  
صغيرة و غلام ، حتى اشتهر أمرهما . ثم يراها اللص ؛ فيقول له أحد  
الناس : انظر إلى التى والذى . . . أى : التى أوقعت بك . والذى أوقع بك . . .  
ويشترط فى حذف الصلة هنا ما سبق فى سابقتها من عدم وجود ما يصلح صلة بعد  
المحذوفة .

وقد وردت أساليب قليلة مسموعة عند العرب ، التزموا فيها حذف الصلة ؛  
كقولهم : عند استعظام شئ وتحويله : « بعد اللَّتْيَا <sup>(١)</sup> والتَّى ... » ، يريدون : بعد  
اللَّتْيَا كَلَّفْتُنَا ما لا نطيع ، والتَّى حَمَلْتُنَا ما لا نقدر عليه — أدركنا ما نريد .  
مما تقدم نعلم أن حذف الصلة فى غير الأساليب المسموعة جائز عند وجود  
قرينة لفظية ، أو معنوية ؛ سواء أكانت الموصولات متعددة ، أم غير متعددة  
بشرط عام ؛ هو ألا يكون الباقى بعد حذفها صالحاً لأن يكون صلة .

٣ — يجوز حذف الموصول الاسمى <sup>(٢)</sup> غير « أل » إذا كان معطوفاً على  
مثله ، بشرط ألا يقع حذفه فى لبس ؛ كقول زعيم عربى : « أيها العرب ،  
نحن نعلم ما تفيض به صدور أعدائنا ؛ من حقد علينا ، وبغض لنا ، وأن فريقاً  
منهم يدبر المؤامرات سرّاً ، وفريقاً يملأ الحواضر إرجافاً <sup>(٣)</sup> ، وفريقاً يُعيد  
العُدّة للهجوم علينا ، وإشعال الحرب فى بلادنا . ألا فليعلموا أن من يُدبّر  
المؤامرات ، وينشر الأراجيف ، ويحشد الجيوش للقتال — كمن يطرق حديداً  
بارداً . بل كمن يضرب رأسه فى صخرة عاتية ليحطمها ؛ فلن يخذلها  
وسيحطم رأسه » .

فالمعنى يقتضى تقدير أسماء موصولة — محذوفة — ؛ وإلا فسد ؛ فهو يريد  
أن يقول : من يدبر المؤامرات ، ومن ينشر الأراجيف ، ومن يحشد الجيوش ...  
ذلك لأنهم طوائف متعددة ، ولن يظهر التعدد إلا بتقدير « من » . ولولاها  
لأوهم الكلام أن تلك الأمور كلها منسوبة لفريق واحد ؛ وهى نسبة فاسدة . ولهذا

(١) اللَّتْيَا (بضم اللام المشددة أو فتحها) تصغير : « التى » . . . سماعا . . .

(٢) لهذا إشارة فى ص ٤٠٨ — الأمل الخامس .

(٣) هو : إذاعة الأخبار السيئة الكاذبة ؛ ليضطرب الناس ، ويشعروا .

.....  
 .....  
 .....

يجب عند الإعراب مراعاة ذلك المحذوف ، كأنه مذكور ، ومثله قول حسان في أعداء الرسول عليه السلام :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَسْمُدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ  
 فالتقدير ؛ من يهجو رسول الله ، ومن يمدحه ، ومن ينصره سواء . ولولا هذا  
 التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر — كل أولئك — صادر من  
 فريق واحد . ومن هذا قوله تعالى (١) : ( قولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم ) ،  
 أى : والذي أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم  
 من أهل الكتاب .

أما الموصول الحرفي فلا يجوز حذفه . إلا « أن » فيجوز حذفها (٢) ؛ مثل  
 قوله تعالى : ( يريد الله ليبين لكم ) ، وقد يجب . ولهذا الحذف — بنوعيه —  
 تفصيلات — موضعها الكلام على « أن » الناصبة (٣) .

٤ — قد يقرن الخبر الذى مبتدؤه بـ «سول بالفاء وجوباً أو جوازاً ، أو الذى  
 مبتدؤه متصل باسم الموصول بنوع من الاتصال على الوجه الذى يحىء بيانه وتفصيله  
 فى مكانه المناسب من باب المبتدأ والخبر ، تحت عنوان : « مواضع اقتران الخبر بالفاء »  
 ص ٥٣٤ م ٤١ وما بعدها . ومنها نعلم مواضع زيادة « الفاء » فى صلة الموصول بنوعيه  
 بسبب إبهامه وعمومه .

• • •

(١) على لسان المسلمين حين مخاطبتهم من أهل الكتاب .  
 (٢) سجد له إشارة فى الأمر الخامس ، ص ٤٠٨ ، أما التفصيل فى الجزء الرابع ، باب :  
 إعراب الفعل « التواصب » .

## المسألة ٢٨ :

## حذف الرابط (أى : العائد)

لا بد لكل موصول - اسمي أو حرفي - من صلة . فإن كان اسمياً وجب أن تشمل صلته <sup>(١)</sup> على رابط ؛ هو : الضمير ، أو ما يقوم مقامه ، كما أسلفنا .  
هذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعاً ؛ مثل « هو » في نحو : خير الأصدقاء مَنْ هو عَوْنٌ في الشدائد . . . أو منصوباً ؛ مثل : « ها » في نحو : ما أعجب الآثار التي تركها قدامؤنا . أو مجروراً ؛ مثل : « هم » في نحو : أصغيتُ إلى الناصحين الذين أصغيتُ إليهم .

والرابط في كل هذه الصور - وأشباهاها - يجوز ذكره في الصلة كما يجوز حذفه ، بعد تحقق شرط عام . هو : « وضوح المعنى بدونه ، وأمن اللبس » . ومن أهم مظاهر أمن اللبس ألا يكون الباقي بعد حذفه صالحاً صلة <sup>(٢)</sup> .  
غير أن هناك شروطاً خاصة أخرى تختلف باختلاف نوع الضمير ، يجب تحققها قبل حذفه ، سواء أكان اسم الموصول هو « أى » أم غيرها . وفما يلي التفصيل :  
( ١ ) إن كان الضمير الرابط مرفوعاً لم يحذف إلا بشرطين - غير ذلك الشرط العام - : أن تكون الصلة جملة اسمية ، المبتدأ فيها هو الضمير الرابط ، وأن يكون خبره مفرداً <sup>(٣)</sup> . كأن يسألك سائل .

( ١ ) مما تجدر ملاحظته أن الصلة قد تكون جملة ، فتشتمل على الرابط حتماً - ويجوز حذفه . . . كما سيجيء - وقد تكون ( ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره ) فيتملكان بفعل محذوف مع فاعله فتكون الصلة في الحقيقة جملة فعلية كذلك ، ولا يصح أن يكون تعلقهما بغير الفعل هنا - كما عرفنا - وقد تكون الصلة صفة صريحة ، ( وهي : في هذا الباب من قسم الشبيه بالجملة ) ، ولا بد أن تشمل على ضمير رابط أيضاً . فالصلة بجميع أنواعها لا بد أن تشتمل على الرابط ، بالطريقة السالفة . . . وقد يحذف الرابط لداع من الدواعي التي ستجيء .

( ٢ ) وقد يصح الاستغناء عنه في بعض حالات كما سبق في « ب » من ص ٣٨٠ وكما سيجيء في « ا » من ص ٤٠١ . والمراد بالاستغناء هنا : أنه غير ملاحظ مطلقاً ؛ لا لفظاً ولا تقديراً بخلاف العائد المحذوف أو المستتر فإنه ملاحظ .

( ٣ ) لأن الخبر المفرد لا يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ ، وأيضاً لأنه يدل على المحذوف ، ويرشد إليه . هذا ويختلف معنى الأفراد باختلاف موضوعات النحو ؛ فإراد به في موضوع الخبر : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة . وقد اقتصرنا على أهم الشروط لحذف العائد المرفوع . وهناك شروط أخرى لحذفه ؛ منها ألا يكون معطوفاً ؛ مثل : رأيت الذي حامد وهو صديقان . فالمعطوف هنا ليس مبتدأ =

كيف نُفَرِّقَ بين ماء النهر وماء البحر ؟ فتجيب : الأنهار التي عذبةُ الماء ، والبحار التي مِلْحِيَّةُ الماء . تريد : الأنهار التي هي عذبة الماء ، والبحار التي هي مِلْحِيَّةُ الماء . ومثل : أن يسأل : ما أوضحُ فارقٍ بين النجم والكوكب ؟ . فتقول : النجم الذي مضى ، بنفسه ، والكوكب الذي مستمِدُّ نوره من غيره . أى : النجم الذي هو مضى بنفسه . . . . والكوكب الذي هو مستمِدُّ (١) . . . .

فلإذا استوفى الضمير المرفوع الشرطين الخاصين ومعهما الشرط العام جاز حذفه (٢) . والأحسن عند الحذف أن تكون صلته طويلة ( أى : ليست مقصورة

= ولكنه معطوف على المبتدأ ؛ فهو في حكمه . وحذف المعطوف يؤدي إلى بقاء الحرف العاطف بدون المعطوف ؛ وهو ممنوع - إلا في مسائل معدودة ، ( سردناها في - ج ٣ - باب : «المطف» ، وهي غير التي نحن بصددناها ) ، كما يؤدي حذف العاطف والمعطوف معاً ، إلى إظهار الكلام بصورة الإخبار بالمتنى عن المفرد ؛ وهي صورة معيبة في مظهرها ، كما يقولون !! .

ومنها : ألا يكون معطوفاً عليه ، نحو : تكلم الذي هو وحامد علانان ؛ كى لا يقع حرف المطف في الصدارة ، وفوق ذلك ليس له معطوف عليه ظاهر ، ولكيلا يقع المتنى خبراً عن مفرد ، في الصورة الظاهرية إن حذف حرف المطف مع الضمير الرابط ؛ وهو أمر يستقبحونه من حيث الشكل والمظهر - كما سبق - . ومنها : ألا يكون بعد «لولا» ؛ نحو : حضر الذي لولا هو لخرجت ؛ لوجوب حذف الخبر العام بعد «لولا» فأصل الكلام : ... لولا هو موجود ؛ فإذا حذف معه المبتدأ كان الحذف كثيراً مجحفاً ؛ لشموله الحملة كاملة .

ومنها : ألا يكون بعد حرف تنقي ؛ نحو : سكت الذي ما هو جاهل . ومنها : ألا يكون محصوراً بإلا أو إنما ؛ نحو : كتب الذي ما في الفرفة إلا هو ، أو : كتب الذي إنما في الفرفة هو . فيجوز الشروط سبعة .

( ١ ) ومن الأمثلة الواردة قراءة من قرأ قوله تعالى : ( تماماً على الذي أحسن ) أى : الذي هو أحسن وما حكاها سيبويه عن الخليل : « ما أنا بالذي قاتل لك وسوءاً » أى : بالذي هو قاتل ؛ وقول الشاعر :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي عَقَبِ الْأَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَاقِبُهَا

أى : ينسون الذي هو عواقبها . - على اعتبار « ما » موصولة - والعقب : الشدائد - المفرد : عَقَبَةٌ . ( ٢ ) وإذا لا يصح الحذف في الحالات الآتية :

١ - أن تكون الصلة جملة فعلية ، أو شبه جملة ؛ مثل : أشرق الذي يملأ نوره الفضاء . ومثل : سقى النهر النبات الذي في الحقول ؛ لأن كلا منهما صالح لأن يقع بنفسه صلة ، مع خلوها مما يدل على أن عناك مبتدأ محذوفاً . بخلاف الخبر المفرد ؛ فإنه غير صالح أن يكون صلة ، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ ، - كما سبق - .

ب - أن تكون الصلة جملة اسمية لكن الرابط فيها ليس مبتدأ ؛ مثل : يتحرك الكوكب الذي =

عليه وعلى خبره المفرد ، وإنما يكون لها مُكَمَّلَات ؛ كالمضاف إليه ، أو المفعول ، أو الحال ، أو النعت ، أو غير ذلك . . . ) ، نحو : نزل المطر الذى مصدر مياه الأنهار ، ونحو : برعت مصانعنا التى الرجاء العظيم ، أو : التى رجاؤنا فى الغنى قريباً . . . . ونحو : اشتد الإقبال على التعليم الذى كفيل بإنهاض الفرد والأمة . . . . ويجوز أن نقول : نزل المطر الذى حياة ، وبرعت مصانعنا التى الرجاء ، واشتد الإقبال على التعليم الذى سعادة .

والأساليب العالية لا تتجَنَّح كثيراً إلى حذف العائد المرفوع ؛ فلإن جنحت إليه اختارت — فى الغالب — طويل الصلة <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ب ) إن كان الرابط ضميراً منصوباً لم يجوز حذفه إلا بثلاثة شروط خاصة — غير الشرط العام السالف — هى : ( أن يكون ضميراً متصلاً <sup>(٢)</sup> ) ، ( وأن يكون ناصبه فعلاً تاماً ، أو وصفاً تاماً ) ، ( وأن يكون هذا الوصف لغير صلة : « أل » <sup>(٣)</sup> )

= فإنه القمر ؛ لأن الرابط فيها اسم « إن » المنصوب . ومثل : يتحرك الكوكب الذى شكله مستدير ؛ لأن الرابط مجرور بالإضافة ؛ فليس مبتدأ . . .

ح — أن تكون الصلة جملة اسمية ، الرابط فيها مبتدأ ضمير ، ولكن خبره ليس بمفرد : بأن يكون الخبر جملة فعلية ؛ مثل : دهشت من القروء التى هى « تعاكى الإنسان » . أو جملة اسمية ، مثل : دهشت من القروء التى هى حركاتها كحركة الإنسان . أو شبه جملة ؛ مثل : دهشت من التى هى أمامك . فكل ذلك لا يجوز فيه حذف الرابط ؛ لأن الخبر يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ الرابط ، وليس فى الخبر ما يدل على المحذوف . بخلاف المفرد ، لأنه لا يصلح أن يكون صلة ، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ ، — كما عرفنا — .

( ١ ) إلا الأسلوب الذى يشتمل على : « لا سيما » ؛ فيجب فيه حذف صدر الجملة ولو كانت قصيرة ؛ نحو : أنزلوا الناس منازلهم ، ولا سيما العالم ؛ إذا كانت « ما » اسم الموصول ، و « العالم » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو . أى : ولاسى الذى هو العالم . ( وسيجيء فى ص ٤٠١ الإيضاح التام فى إعراب : « لا سيما » ، وأسلوبها . أما الإشارة إلى وجوب حذف المبتدأ ولو لم تطل الصلة فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٤ .

( ٢ ) ولو جوازاً كبعض الأمثلة التالية . فالمراد ألا يكون واجب الانفصال .

( ٣ ) منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه إن عاد إليها ؛ لأنه يدل بوجوده على اسميتها الخفية المشروحة فى هامش ص ٣٥٦ — فى حذفه ضياع الدليل . فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه ؛ كما سيجيء فى رقم « د » من هامش الصفحة الآتية .



التي يعود عليها الضمير) ؛ مثل : ركب القطار الذي ركبته ، أى : ركبته ، وقرأت الصحيفة المفيدة التي قرأت<sup>(١)</sup> ، أى : قرأتها . وقول الشاعر يصف مدينته :  
بها ما شئت من دين ودنيا وجيران تناهوا في الكمال  
أى : ما شئت : وقول الآخر :

ومن ينفق الساعات في جمع ماله مخافة فقر فالذى فعل الفقر  
أى : فعله . . . ومثل : اشكر الله على ما هو موليك ، واحمدّه على  
ما أنت المعطى . أى : موليكه (والأصل : موليك إياه) ، والمعطاه<sup>(٢)</sup> .

ومثل : الذى أنا معيرك - كتاب . والذى أنت المسلوب - المال . أى : الذى  
أنا معيرك كتاب ، والذى أنت المسلوبه - المال<sup>(٣)</sup> . . .

(١) ومثل قول الشاعر - وهذا عند القدماء من أبلغ أبيات الرثاء :

أيتها النفس أجمل جَزَعًا إِنَّ الذى تحذرين قد وقعا  
أى : تحذرينه .

(٢) إذا حذف العائد المنصوب (المستوفى للشروط) فلا مانع - عند أمن اللبس - من توكيده ؛  
نحو : شربت الماء الذى أحضرت نفسه ؛ أى : أحضرته نفسه . أو من المطف عليه ؛ نحو : سافر  
الذى ودعت وصالحاً . أو مجيء الحال منه متأخرة أو متقدمة مثل : هند التى كلمت واقفة ، أو : هند  
التى واقفة كلمت . أى : كلمتها .

(٣) مما يوضح هذا قولنا : أعارك محمود كتاباً . فالذى هو معيرك : كتاب . وسلب اللص على  
المال ، فالذى على مسلوبه : المال . (كتاب : خبر للمبتدأ « الذى » . المال : خبر للمبتدأ « الذى ») .  
وما سبق فنعلم أنه لا يصح الحذف في الحالات الآتية :

أ - أن يكون الضمير المنصوب منفصلاً . نحو : أقبل الربيع الذى إياه أحب . بتقديم الضمير ؛  
لأنه لو تأخر لا تصل بالفعل وجوباً . فصار : أحبه ؛ (تطبيقاً لقاعدة عدم فصل الضمير الذى  
يمكن وصلة - وقد سبقت في ص ٢٧٢) ولو حذف وهو متقدم لالتبس بالمحذوف المتأخر ، لعدم القرينة  
الدالة على تقدمه .

ب - أن يكون الضمير منصوباً بفعل ناقص ؛ مثل : قابلت الذى كانه محمود (الماء خبر مقدم  
وليست اسم كان ؛ لأن اسم كان مرفوع ، والماء لا تكون مرفوعة ؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع) .  
أو بوصف ناقص ؛ مثل : حضر الذى أنا كائنه ؛ لعدم وجود ما يدل على المحذوف ويعينه .

ج - أن يكون الضمير منصوباً بحرف ؛ مثل : اشتد الحر الذى كأنه اللهب ؛ لأن الضمير  
اسم الحرف : كان .

د - أن يكون اسم الموصول الذى يعود عليه الرابط هو «أل» نحو : المكرمها على فاطمة . فإن عاد على =

فإن فقد شرط لم يصح الحذف<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

( ح ) وإن كان الرابط ضميراً مجروراً — والشرط العام متحقق — فلما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر . فالجور بالإضافة يجوز حذفه إن كان

= غيرها جاز حذفه ؛ نحو : جاءت إلى أنا المكرم ، أى : المكرمها . — كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٩٦ .

٥ — أن يكون حذفه سبباً في اللبس وغموض المعنى ؛ نحو : رأيت من عرفته في القطار ؛ فلو قلنا : رأيت من عرفت في القطار لم يتبين المحذوف أهو : ضمير للغائب المذكر أم المؤنث ؟ أهو للمثنى أم الجمع .. ؟ فقد يكون أصل المحذوف واحداً مما يأتي : عرفته ، عرفتها . عرفتهما . عرفتهن . ومثله : رأيت من كلمته في داره ؛ فلو حذف الضمير المنصوب لحق مدلوله ، ولكان في الكلام ضمير آخر يرمي به الربط ، ولكن يقع بسببه اللبس والغموض ؛ فلا . ندرى أهلك حذف أم لا . وحذف العائد المنصوب بالفعل أكثر في الأساليب الأدبية المأثورة من المنصوب بالوصف .

( ٣ ) وقد أشار ابن مالك إلى حذف العائد المرفوع والمنصوب إشارات موجزة بعد كلامه على « أى » الموصولة ؛ وأنها مثل « ما » الموصولة ، وأنها تعرب إلا إن أضيفت ، وحذف صدر صلتها الضمير فتبقى . ثم قال : إن من العرب من يعربها في كل الحالات ، وإن باقى الموصولات يقتضى « أيا » في الحذف . أى : يتبعها ويكون مثلها في حذف صدر صلتها الضمير ، وإن هذا الحذف كثير إن استطالت الصلة ، ونزراً ( أى : قليل عنده ) إن لم تستطع . كل ذلك بشرط ألا يصلح الباقي لأن يكون صلة . يقول :

أَيُّ « كَمَا » وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُصَفِّ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ  
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً . وَفِي ذَا الْحَدَفِ أَيَّا غَيْرُ أَيُّ يَقْتَضِي

( يريد : غير أى يقتضى أيّا ، ويتبعها في حذف صلتها ) . . .

إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضُلَّ . وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَدَفُ نَزْرٌ ، وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَرَلْ

( الوصل هنا : هو الصلة ، يختزل : يختصر بسبب الحذف ) .

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْضَلٍ مُكْمِلٍ . . . . .

ثم انتقل في الشطر الثانى من البيت السابق إلى الكلام على حذف العائد المنصوب قائلاً :

وَالْحَدَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي . . . . .

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ ، إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ . أَوْ وَضَفَ ؛ كَمَنْ نَزَجُو يَهَبُ  
أى : من نزجوه يهب .

المضاف اسم فاعل ، أو اسم مفعول<sup>(١)</sup> . وكلاهما للحال أو الاستقبال<sup>(٢)</sup> ؛ مثل :  
يفرح الذى أنا مُكْرِمُ الْآنَ أو غداً : (أى : مكرمه) . ويرضىنى ما أنا معطى  
الآن أو غداً (أى : مُعْطاه<sup>(٣)</sup>) ومثلهما : جادت مصنوعاتنا ، فالبس منها ما أنت  
لابس غداً<sup>(٤)</sup> ، واطلب منها ما أنت طالب بعد حين ، (أى : لابس . . .  
وطالبه) — إن يسلبنى اللص بعض المال أتألم لما أنا مسلوب (أى : مسلوبه) .

والمحروور بالحرف يجوز حذفه بشرط أن يكون اسم الموصول مجروراً بحرف  
يشبه ذلك الحرف<sup>(٥)</sup> في لفظه ، ومعناه ، ومتعلقه<sup>(٦)</sup> . وإذا حذف الرابط حذف  
معه الحرف يحره ؛ مثل : سلمت على الذى سلمت ، (أى : سلمت عليه  
وانتهيت إلى ما انتهيت . (أى : إلى ما انتهيت إليه) .

وقد يكون حرف الجر غير داخل على اسم الموصول وإنما على موصوف باسم  
الموصول . نحو : مشيت على البساط الذى مشيت ؛ أى : عليه ، وسرت فى  
الحديقة التى سرت ؛ أى : فيها<sup>(٧)</sup> .

(١) مما ينصب فعله مفعولين فى الأصل . ليكون أحدهما نائب فاعل لاسم المفعول ، والثانى هو  
المضاف إليه لفظاً .

(٢) مع استيفائه بقية الشروط اللازمة لإعماله ، وهى مدونة فى باب — ج ٣ — .

(٣) فلا يجوز الحذف فيما يأتى :

١ — المضاف غير الوصف (المشتق) ؛ نحو : تألم الذى غاب أهله .

٢ — المضاف الذى هو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وكلاهما للماضى ؛ فلا يعمل ، نحو  
أكنت بالأس ما كنت بانيه ؛ ومثل فرح السائل بما كان معناه .

(٤) الدليل على أن اسم الناعل للمستقبل هنا وجود فعل الأمر قبله ؛ وهو للمستقبل . وأيضاً  
وجود كلمة : « غداً » بعده ، كما أن أداة الشرط دليل على الاستقبال فى المثال الذى بعده ، إذ أدوات  
الشرط الجازم تجعل زمن الفعل بعداً مستقبلاً حتماً ولو كان الفعل الواقع بعده ماضياً . (كما فى ص ٥٩  
ما لم يمنع من ذلك مانع مما تقدم عند الكلام على زمن الفعل المضارع — ص ٥٧ — .

(٥) لأن اسم الموصول هو نفس ضميره فى المعنى ؛ فإذا حذف الضمير ومعه حرف الجر كان  
فى الكلام ما يدل عليه .

(٦) وهو العامل فيهما ؛ بحيث يكون المتعلق فى كل منهما مشابهاً الآخر ، إما فى لفظه ومعناه  
معاً ، كالأمثلة المذكورة ، وإما فى معناه فقط ؛ مثل ؛ فرحت بالذى سرت . أى : به . ويجوز أن  
يكون أحد المتعلقين فعلاً ماضياً والآخر مضارعاً من مادته أو أمراً كذلك . . . ويجوز أن يكون أحدهما  
فعلاً ، والآخر وصفاً (مشتقاً) من المادة نفسها بمعناه . . .

(٧) وقد يكون داخل على مضاف إلى اسم الموصول نحو سلمت على صديق الذى سلمت . أى :  
الذى سلمت عليه . أو داخل على مضاف للموصوف باسم الموصول ؛ نحو : سلمت على صديق الرجل الذى  
سلمت ، أى : عليه . . .

تلك حالة حذف العائد المجرور ، وهي كثيرة في الأساليب العالية<sup>(١)</sup> .

= وقد اكتفينا بذكر أشهر الشروط ، وبقي منها : ألا يكون الضمير عمدة ( لأن العمدة لا يمكن الاستغناء عنه ) فلا حذف في مررت بالذي مرَّ به ( لأن الجار والمجرور نائب فاعل ؛ ونائب الفاعل عمدة لا تستغنى عنه الجملة ) وألا يكون الضمير محصوراً ؛ فلا يحذف في : مررت بالذي ما مررت إلا به . وألا يكون حذفه موقعاً في ليس ( وهذا شرط عام في جميع ما يحذف - كما سبق - ) فلا حذف في مثل : رغبت في الذي رغبت فيه ؛ لأن الكلام مع الحذف يصير : رغبت في الذي رغبت . فلا ندرى المقصود بعد الحذف ؛ أهو : رغبت فيه أم عنه . والمعنيان مختلفان . فمجموع شروط حذف العائد المجرور بالحرف خمسة ؛ هي :

( أ ) أن يكون الموصول مجروراً بحرف جر .

( ب ) وأن يكون هذا الحرف الجار كالحرف الذي يجر الرابط لفظاً ، ومعنى ، ومتعلقاً ؛ ( والمتعلق هو : العامل ، ويكنى فيه هنا التشابه ) فلا يجوز حذف الرابط عند اختلاف حرفي الجر في شيء من هذا ؛ كاختلاف لفظهما ومعناها معاً ؛ نحو : رغبت عن الذي أنت راغب فيه ؛ أو : في لفظهما دون معناها ؛ نحو : جلست بالحجرة التي أنت جالس فيها ( لأن معنى « الباء » و « في » هو : الظرفية ) أو في معناها دون لفظهما ؛ نحو : مررت بالذي مررت به على محمود . والمراد : مررت بالذي مررت معه على محمود ؛ فالباء الأولى بمعنى : الإلصاق ، والثانية بمعنى المصاحبة ( مع ) ، أو اختلاف متعلقهما ، نحو رغبت في الذي أنت زاهد فيه .

( ح ) ألا يكون الرابط عمدة .

( د ) ألا يكون الرابط محصوراً .

( هـ ) ألا يكون حذفه موقعاً في ليس .

ويجوز بعض النحاة حذف الرابط المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع في ليس ، تطبيقاً للقاعدة العامة التي تنص على أن ما لا ضرر في حذفه لاخير في ذكره . ويكتفون من الشروط بهذا ، ويدكرون من أمثله قوله تعالى : « ذلك الذي يبشر الله عباده » ، أي : به . وقول الشاعر :

ومن حسد يحجور على قوى وأى الدهر ذو لم يحسدوني

أي لم يحسدوني فيه . . . وهذا رأى حسن ، والأخذ به في جميع الشئون اللغوية مقصد بلاغى قويم .

( ) وفي حذف العائد المجرور يقول ابن مالك :

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفِضًا      كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ : قَضَى  
كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرَّ      كَمَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ ؛ فَهَوَّ بَرَّ

أي : كذلك يجوز حذف الرابط المجرور إذا كان عامله وصفاً ( بالتفصيل الذي سبق ) ومن أمثله ، كلمة : « قاض » الواقعة بعد فعل أمر ، ماضيه « قضى » يشير إلى قوله تعالى : « فاقض ما أنت قاض » ، أي : ما أنت قاضيه . وهذا هو النوع الأول من العائد المجرور الذي يكون عامله وصفاً مضافاً . أما النوع الثاني فهو العائد المجرور بما جر الموصول ، أي : بحرف جر كالذي جر الموصول لفظاً ، ومعنى ، وتعلقاً . . . إلخ . نحو : مر بالذي مررت : أي به . . .

.....  
 .....  
 .....

## زيادة وتفصيل

( ا ) قد يستغنى الموصول عن العائد كما في بعض الصور التي سلفت <sup>(١)</sup> .  
 ( ب ) الكلام في : « ولا سيما <sup>(٢)</sup> ، وأخواتها » من ناحيتي معناها ، وإعرابها في جملتها ...

يتضح معنى « ولا سيما » من الأمثلة التالية :  
 (المعادن أساس الصناعة ؛ ولا سيما الحديد .) - ( تجود الزروع بمصر ؛ ولا سيما القطن ) - ( نحتقر الأشرار ؛ ولا سيما الكذّاب ) ...  
 فالمثال الأول يتضمن : أن الصناعة تقوم على أساس ؛ هو : المعادن ؛ كالنحاس ، والرصاص ، والفضة ... وكالحديد أيضاً . فالحديد يشاركها في وصفها بأنها : « أساس » ، ولكنه يختلف عنها في أن نصيبه من هذا الوصف أكثر وأوفر من نصيب كل معدن آخر .

وفي المثال الثاني حُكِمَ بالجوذة على ما ينبت في مصر ، من قمح ، وذرة وقصب ، و ... ومن قطن أيضاً ؛ فالقطن يشاركها في الاتصاف بالجوذة ؛ ولكنه يخالفها في أن نصيبه من هذه الجوذة أوفى وأكبر من نصيب كل واحد من الزروع .

وفي المثال الثالث نحكم بالاحتقار على الأشرار ؛ ومنهم اللص ، والقاتل ، والمنافق ... ومنهم الكذاب - أيضاً - فهو شريكهم في ذلك الحكم ، وينطبق عليه الوصف مثلهم . ولكن نصيبه منه أكبر وأكثر من نصيب كل فرد منهم .

مما سبق نعرف أن الغرض من الإتيان بلفظ : ( ولا سيما ) هو : إفادة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها . ولذا يقول النحاة : إن « لا سيَّ » ، معناها : لا مثل <sup>(٣)</sup> . ... يريدون : أن ما بعدها ليس مماثلاً لما قبلها في المقدار الذي يخصه من الأمر المشترك

(١) في « ب » من ص ٣٨٠ ، وفيها إشارة لهذا الحكم . وقد سبق معنى الاستثناء في رقم ٢ من هامش ص ٣٩٤ .

(٢) مركبة من كلمتين هما : ( سي ) بمعنى مثل - كما سيجي ، و ( ما ) ، وتصل في الكتابة بكلمة « سي » كما يرى علماء الرسم « الإملاء » .

(٣) وهذه يعدها النحاة من أخوات : « لا سيما » التي سيجي الكلام عليها في ص ٤٠٦ .

بينهما ؛ وأن ما بعدها يزيد عليه في ذلك المقدار ؛ سواء أكان الأمر المشترك محموداً ، أم مذموماً<sup>(١)</sup> .

أما إعرابها في جملتها وإعراب الاسم الذي بعدها فقد يكفى جمهرة المتعلمين علمها أن :

١ - « ولا سِيَمًا » لا تتغير حركة حروفها ولا ضبطها ، مهما اختلفت الأساليب .  
ب - وأن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة : ( الرفع ، والنصب ، والجر ) سواء أكان نكرة أم معرفة<sup>(٢)</sup> .

ج - وأن فيها عدة لغات صحيحة<sup>(٣)</sup> لا يمنع من استعمال إحداها مانع . ولكن أكثرها في الاستعمال الأدبي هو ( ولا سِيَمًا ) ؛ فيحسن - من غير وجوب ولا تخيم - الاقتصاد عليه ؛ لما فيه من المسaire للأساليب الأدبية العالية التي تكسب اللفظ قوة في غالب الأحيان .

وفي هذا القدر كفاية لمن يبتغي الوصول إلى معرفة الطريقة القويمة في استعمالها ، من غير أن يتحمل العناء في تفهم الإعرابات المختلفة . أما من يرغب في هذا فإليه البيان الاسم الواقع بعد : ( ولا سيما ) إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإن كان نكرة جاز فيه الأوجه الثلاثة كما سبق ، تقول :

- ١ - اقتنيت طرائف كثيرة ، ولا سِيَمًا : أقلام ، أو أقلاماً ، أو أقلام .
- ٢ - اشتريت طيوراً بديعة ، ولا سِيَمًا عصفور ، أو : عصفوراً ، أو : عصفور .
- ٣ - قصرت ودى على المخلصين ؛ ولا سِيَمًا واحد ، أو واحداً ، أو : واحد .

( ١ ) وبسبب هذه المخالفة في المقدار يذكر بعض النحاة لفظ « ولا سيما » في باب : « المستثنى » ؛ لما في الاستثناء من مخالفة ما بعد الأداة لما قبلها في إثبات الحكم ، أو نفيه . فبين المخالفتين نوع تشابه من بعض الوجوه دون بعض ؛ إذ المخالفة بعد « ولا سيما » تكون في المقدار وحده . مع الاشتراك في الأمر نفسه . أما في الاستثناء فالمخالفة تقع في الحكم كله ؛ نفيًا أو إيجاباً . ولا مشاركة فيه بين ما وقع بعد الأداة وما وقع قبلها . وبعض آخر يذكروها ( أي : ولا سيما ) في باب : « الموصول » ؛ لاشتراكها على « ما » التي يصح أن تكون اسم موصول .

( ٢ ) يعارض كثير من النحاة في نصب المعرفة ، ومن التيسير الأخذ بالرأى الآخر الذي يبيح نصبها ؛ ليكون الحكم عاماً ؛ يشمل النكرة والمعرفة .

( راجع المطولات التي عرضت للرأين ؛ ومنها : شرح الكافية ، ج ١ ص ٣٤٩ ، وحاشية الصبيان ، ج ٢ - في آخر باب الاستثناء عند الكلام على : « لا سيما » - وكذا : المنى ، « ج ١ » عند الكلام على موضوع : « سي » . )

( ٣ ) منها الاستثناء عن الواو فقط ، أو الاستثناء عنها وعن « لا » معاً . ومنها تخفيف الياء في كل لغاتها .

.....  
 .....  
 وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة فالأنسب<sup>(١)</sup> جواز الأوجه الثلاثة أيضاً ،  
 كما في الأمثلة التالية :

- ١ - أتمتع برؤية الأزهار ، ولا سيما : الوردُ ، أو الوردِ ، أو 'الوردِ' .
  - ٢ - شاهدت آثاراً رائعة ، ولا سيما الهرمُ ، أو الهرمِ ، أو : الهرمِ .
  - ٣ - ما أجمل الكواكب في ليل الصيف ' ولا سيما ' القمرُ ، أو ' القمرِ ' .  
 أو : القمرِ .
- وفى إلى الإعراب تفصيلاً :

( ١ ) بيان السبب في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

الكلمة	إعرابها في حالة رفع الاسم بعدها	في حالة نصبه	في حالة جرّه
و لا	للاستئناف <sup>(١)</sup> . . . نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له من من الإعراب سَيّ : اسمها منصوب ، لأنه مضاف -	« و » كالسابق .. « لا » كالسابق ..	« و » كالسابق .. « لا » كالسابق ..
سَيّما	سَيّ اسم لا مبني <sup>(٤)</sup> على الفتح في محل نصب اسمها منصوب ، لأنه مضاف -	سَيّ (سَيّ) اسم « لا » منصوب لأنه مضاف في هذه الصورة	
أقلام	« ما » اسم موصول <sup>(٢)</sup> ، مبني على السكون في محل جر مضاف إليه . ( ) ويحتاج لصلة ) . خبر لمبتدأ محذوف وجوباً <sup>(٣)</sup> تقديره : « هو » والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، وخبر « لا » محذوف ، تقديره مثلاً : موجود . . .	« ما » زائدة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أقلاماً » تمييز <sup>(٥)</sup> منصوب أما خبر « لا » فمحذوف تقديره : موجود . . . أو ما يشبه هذه الكلمة	« ما » زائدة . ( أقلام ) مضاف إليه مجرور وخبر لا محذوف تقديره موجود ، أو ما يشبهها

( ١ ) وهذا أيسر الآراء وأوضحها . ويصح أن تكون للحال والجملة بعدها ( من لا واسمها وخبرها ) في محل نصب حال . كما يصح أن تكون عاطفة ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة قبلها . لكن لا داعي للإعرابات المختلفة ؛ ففي الأول الكفاية والسهولة .

( ٢ ) وكما يصح هنا أن تكون « ما » اسم موصول ، يصح أن تكون نكرة موصوفة بمعنى : « شيء » والجملة بعدها صفة لها في محل جر . والخبر محذوف .

( ٣ ) سبق ( في رقم ١ من هامش ص ٣٩٦ ) عند الكلام على حذف العائد أنه واجب الحذف في « لا سيما » ولو لم تطل الصلة .

( ٤ ) مبني في هذه الصورة وليس معرباً ؛ لأنه غير مضاف ولا شبيه بالمضاف . واسم « لا » يكون معرباً في هاتين الحالتين فقط .

( ٥ ) لكلمة : « سَيّ » أو لكلمة : « ما » عن أنها نكرة تامة ، وليست زائدة ، وهو الأحسن . =



.....  
.....

ولا سيما ..... كالذى سبق في نظائرها تماماً .  
كلمة : عصفور } يجرى عليهما الإعراب السابق في كلمة : « أقلام » رفعاً ،  
وكلمة : واحد . . . . . ونصباً ، وجرأ .

وإعراب المعرفة في حالتى الرفع والجر كإعراب النكرة فيهما . أما في حالة  
النصب فتعرب النكرة تمييزاً كما أوضحنا ، وتعرب المعرفة مفعولاً به <sup>(١)</sup> فنى مثل :  
أتمتع برؤية الأزهار ولا سيما الورد - يصح أن يكون الإعراب كما يلي :  
الواو للاستثناء . ( لا ) نافية للجنس . ( سى ) اسمها منصوب ومضاف .  
( ما ) نكرة تامة بمعنى : شيء ، وهى مضاف إليه . مبنية على السكون في محل  
جر . وخبر لا محذوف تقديره : موجود مثلاً - و ( الورد ) مفعول به لفعل محذوف  
تقديره : أخص : أو : أعنى . . . . . والفاعل مستتر وجوباً تقديره : أنا . ومثل  
هذا يقال في كلمة : الهرم ، والقمر ، في الأمثلة التى سلفت <sup>(٢)</sup> - ونظائرها -  
وقد تقع الحال المفردة أو الجملة بعد : ( ولا سيما ) نحو : أخاف الأسد ،  
ولا سيما غاضباً ، أو : وهو غاضب . . . . . وقد تقع الجملة الشرطية بعد ما ، وغير  
الشرطية ، أيضاً ؛ نحو : النمر غادر ، ولا سيما إن أبصر عدوه <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

= والنكرة التامة لا تحتاج إلى صفة بعدها . لكونها بمعنى : « شئ » ، أى شيء ؛ وهذا يجعلها صالحة لأن يراد  
منها : رجل - عصفور - طائر - أسد . . . . . وغير ذلك مما يناسب جملتها . عن الوجه السابق في ص  
٣٥٣ .

( ١ ) وقيل - كما فى المبنى - منصوب على الاستثناء ، لأن « لا سيما » بمعنى : « إلا » التى  
للاستثناء .

( ٢ ) فى ص ٤٠٥ .

( ٣ ) وقد يقع بعدها الظرف والجملة الفعلية مطلقاً ؛ الشرطية ، وغير الشرطية أيضاً - كما جاء  
صريحاً فى « الصبان ، والهمع » وجاء من غير تقييد فى حاشية الجزء الأول من الأمير على المبنى ، عند  
الكلام على : « أى » - الشرطية - والذى يميننا من الأمثلة السابقة وأشباهها هو النص على جواز وقوع  
الحال المفردة والحال الجملة بعدها ، وكذلك وقوع الجمل ومنها : جملة الشرط ، أما الإعراب فأمر ثانوى  
عرضت له المطولات . وملخص ما قالوا فى الحال ؛ إن كلمة « سى » اسم : « لا » مبنية على الفتح فى  
محل نصب ، ولا تحتاج إلى خبر ؛ ( كشأنها فى مثل : ألا ماء ، أى : أتمنى ماء ) و « ما » كافة .  
« غاضباً » حال من مفعول الفعل المقدر هنا ؛ وهو : أخصه ( لأن معنى « سيما » هنا : خصوصاً ) أى :  
أخصه بزيادة الغضب فى هذه الحالة . ومثل هذا يقال فى الحال الجملة . أما فى الجملة الشرطية فجواب  
الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر ؛ أى : إن غضب أخصه بزيادة خوف . ( راجع الصبان ج ٢ فى آخر باب  
المستثنى - كما قدمنا - فيه التفصيل ) . وبقية المراجع التى أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠٢ .

أما أخوات : « ولا سيما » <sup>(١)</sup> فقد نقل الرواة منها : « لا مثيلَ مآ . . . »  
و « لا سوى ما . . . » — فهذان شاركان : « لا سيما » في معناها ، وفي أحكامها  
الإعرابية التي فصلناها فيما سبق .

ومنها : « لا تَرَمَا . . . » و « لو تَرَمَا . . . » وهما بمعناها ، ولكنهما  
يخالفانها في الإعراب ، وفي ضبط الاسم بعدهما ، فهذان فعالان ، ولا بد من رفع  
الاسم الذي يليهما بعد : « ما » ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة وجر الاسم بعدها  
بالإضافة ؛ لأن الأفعال لا تضاف . والأحسن أن تكون : « ما » موصولة وهي  
مفعول به للفعل : « تر » وفاعله ضمير مستتر ، تقديره : أنت . والاسم بعدهما  
مرفوع — وهذا هو الوارد سماعاً — على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة  
صلة .

وإنما كان الفعل مجزوماً بعد : « لا » — لأنها للنهي . والتقدير في مثل :  
« قام القوم لا تر ما على » . . . ، هو : لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي  
هو على فإنه في القيام أولى منهم .

أو تكون : « لا » للنفي ، وحذفت الياء من آخر الفعل سماعاً وشذوذاً ، وكذلك  
بعد « لو » سماعاً . والتقدير : لو تبصر الذي هو على لرأيتَه أولى بالقيام .  
والجدير بنا أن نقصر في استعمالنا على : « ولا سيما » لشيوعها قديماً وحديثاً .

(١) ما يأتي مذكور بمناسبة أخرى في الجزء الثاني « هـ » من ص ٣٣٦ م ٨٣ .

## ب- الموصولات الحرفية .

عرفنا أن الموصولات قسمان : اسمية وقد سبق الكلام عليها<sup>(١)</sup> ، وحرفية وهي خمسة<sup>(٢)</sup> : « أن » ، ( مفتوحة الهمزة ، ساكنة النون أصالة<sup>(٣)</sup> ) . و « أن » الناسخة ( المشددة النون ؛ أو الساكنة النون للتخفيف ) و « ما » ، و « كي » ، و « لو » وكلا القسمين لا بد له من صلة متأخرة عنه ، لا يصح أن تتقدم عليه هي أو شيء منها — ، — كما أوضحنا<sup>(٤)</sup> — . أما الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، أو الاسمى ، وصلته ، وكذا الفصل بين أجزاء الصلة ، فقد سبق الكلام<sup>(٥)</sup> عليه ( وهو بحث هام ) .

لكن بين الموصول الاتمى والحرفي فروق ، أهمها ستة :

الأول : أن الموصولات الاتمية — غير أى وغير المثناة — لا بد أن تكون مبنية<sup>(٥)</sup> في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة ( وذلك شأن كل الأسماء المبنية . ) بخلاف الموصولات الحرفية ، فإنها مبنية أيضاً ؛ ولكن لا محل لها من الإعراب ؛ — شأن كل الحروف — فلا تكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ مهما اختلفت الأساليب .

الثاني : أن صلة الموصول الاسمى لا بد أن تشتمل على ما يسمى : « العائد » ؛ أما صلة الحرفي فلا تشتمل عليه مطلقاً .

الثالث : أن الموصول الحرفي لا بد أن يسببك مع صلته سبباً ينشأ عنه مصدر يقال له : « المصدر المسبوك » أو « المصدر المؤول » ، يعرب على حسب حاجة الجملة — كما سنبينه بعد<sup>(٦)</sup> — . ولهذا تسمى الموصولات الحرفية : « حروف السبك »<sup>(٧)</sup> أو : « الحروف المصدرية » وتنفرد بالسبك ، دون الموصولات الاسمية .

( ١ و ١ ) في ص ٣٤٠ .

( ٢ ) غير « همزة التسوية » التي يجيء بيانها في ص ٤١٤ .

( ٣ ) أى : أنها ليست مخففة من « أن » المشددة الناسخة .

( ٤ و ٤ ) في ص ٣٧٣ والبيان في ص ٣٧٨ وهما شها .

( ٥ ) أما : ( أى ) فتعرب في بعض أحوالها — كما سبق في ص ٣٦٣ والموصول المثني يعرب في الصحيح .

( ٦ ) في « ب » من ص ٤١٤ .

( ٧ ) قد يَمَّ السبك بغير حرف سابق طبقاً لما سيجيء في : « أ » ص ٤١٤ .

الرابع : أن بعض الموصولات الحرفية لا يوصل بجملة فعلية فعلها جامد<sup>(١)</sup> ؛ مثل : « لو » ، و « ما » المصدرية ، إلا أن « ما » المصدرية توصل أحياناً بأفعال الاستثناء الجامدة الثلاثة ؛ وهي : ( خلا — عدا — وكذا : حاشا ، في رأى ) ، فهذه الثلاثة مستثناة من الحكم السالف . أو لأنها متصرفة بحسب أصلها ؛ فجمودها عارض طارئ لا أصيل . والمصدر المؤول منها ومن فاعلها مؤول بالمشتق ، . . . أى : مجاوزين<sup>(٢)</sup> .

الخامس : أن الموصول الاسمى — غير « أل » يجوز حذفه على الوجه الذى قدّمناه<sup>(٣)</sup> ، أما الحرفى فلا يحذف منه إلا : « أن » الناصبة للمضارع ، فتحذف جوازاً أو وجوباً — ؛ طبقاً لما هو مبين عند الكلام عليها فى : النواصب<sup>(٤)</sup> — وهى فى حالة حذفها تسبك مع صلتها كما تسبك فى حالة وجودها<sup>(٥)</sup> . . .

السادس : أن الموصول الحرفى : « أن » يصح — فى رأى المشهور — وقوع صلتها جملة طلبية<sup>(٦)</sup> ، دون سائر الموصولات الاسمية والحرفية . فإن صلتها لا بد أن تكون خبرية . . .

وفى بلى شئ من التفصيل الخاص بالموصولات الحرفية الخمسة — مع ملاحظة ما يجب لكل منها من صلة ، وما يجب أن يتحقق فى كل صلة من شروط مفصلة سبقت<sup>(٧)</sup> ، وفى مقدمة الشروط ألا يتقدم شئ من الصلة وتوابعها على الموصول الحرفى ، وغير الحرفى<sup>(٨)</sup> .

( ١ ) أن . — السّاكنة النون أصالة — ، لا تكون صلتها إلا جملة فعلية ،

( ١ ) كما سيجى فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٢ وفى ٥ من ص ٤١٣ .

( ٢ ) راجع الصبان عند الكلام عليها فى باب الاستثناء . وسيجى هنا فى ج ٢ باب الاستثناء — ٨٣ م وباب الحال م ٨٤ .

( ٣ ) فى رقم ٣ من ص ٣٩٢ .

( ٤ ) فى باب : إعراب الفعل من الجزء الرابع .

( ٥ ) وقد يتعين تقديرها فى بعض الأساليب السماعية ، حيث لا مفر من التقدير ، مثل : يعجبني يحضر الأخ . وهو تركيب له بعض نظائر نادرة مسموعة ، لا يقاس عليها ، لندرتها . فلو لم تقدر « أن » لوقعت جملة : « يحضر الأخ » فاعلاً للفعل « يعجب » ، أو لكان الفاعل مقدراً بقول ، أو غيره ، وكلا الأمرين لا يرضاه جمهور النحاة .

( ٦ ) كما سبق فى ص ٣٧٥ . ويحى فى : « أ » التالية ورقم ١ من الهامش الآتى .

( ٧ ) فى ص ٣٧٣ و ٣٧٨ .

( ٨ ) كما نص الصبان وغيره هناك .

فعلها كامل التصرف ؛ سواء أكان ماضياً ؛ نحو : عجبت من أن تأخر القادم .  
أم مضارعاً ؛ نحو : من الشجاعة أن يقول المرء الحق في وجه الأقوياء ، وقول  
الشاعر :

إن من أقبح المعاييب عاراً أن يَمُنَّ الفتى بما يُسئديه  
أم أمراً<sup>(١)</sup> ، نحو : أنصحُ لك أن بادِرْ إلى ما يرفع شأنك .

وهي في كل الحالات تؤول مع صلتها بمصدر يُستغنى به عنهما<sup>(٢)</sup> ، ويعرب  
على حسب حاجة الجملة ، فيكون مبتدأ ، أو فاعلاً أو مفعولاً به ، أو غير ذلك ؛  
طبقاً لتلك الحاجة . وقد يسد مسدّ المفعولين أيضاً . ولكنها لا تنصب إلا المضارع<sup>(٣)</sup> ،

(١) وفي هذه الحالة تكون جملة الصلة قد وقعت طلبية . وهو جائز في : « أن » وحدها من  
الموصلات الحرفية . أما الموصلات الاسمية فيشترط في صلتها أن تكون خبرية . - كما سبق هنا وفي  
ص ٣٧٥ ) وعلى هذا ليس في الموصلات بنوعها ما يجوز أن تكون صلتها طلبية إلا : « أن » مفتوحة  
الهمزة ساكنة النون أصالة ، كما تبين في الفرق السادس .

(٢) تجيء طريقة سبك المصدر المؤول ، وفائدته ، وكل ما يتصل به . . . في « به » وج من  
صفحتي ٤١٤ و ٤١٧ .

(٣) أما الماضي والأمر فلا تنصبهما لفظاً ولا محلاً . بخلاف (إن) الشرطية : فإنها لما قلبت  
الماضي إلى الاستقبال ناسبها أن تعمل في محله . فـ : « أن » المتصلة بالماضي أو الأمر هي الناصبة  
للمضارع وإن كانت بقية النواصب لا تدخل إلا على المضارع .

ووصل « أن » بالماضي ، وعدم تغييرها زمنه أمر متفق عليه ؛ أما وصلها بالأمر ففيه خلاف ؛  
فسيبويه يجوزُه ؛ بدليل دخول الجار عليها في نحو : كتبت إليه بأن قم ، أو : كتبت إليه بالأمر قم  
( أصلها : « أن لا » ثم ادغمت « النون » في « لا » الناهية ) وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول  
( أن ) مع صلتها بمصدر طلبى ؛ أى : بمصدر يفيد الأمر أو النهى . . . فيكون التقدير : كتبت إليه  
بالأمر بالقيام ، أو بالنهى عن القيام . . .

وغير سيبويه يقول إن كل موضع وقع فيه الطلب ( سواء أكان أمراً أم غيره ) ، هو صالح  
لأن تكون « أن » فيه تفسيرية ؛ بمعنى : « أى » المفسرة . وذلك إذا لم يوجد حرف جر ظاهر  
قبل « أن » ؛ كقوله تعالى : ( إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومه . . . ) ، وقوله تعالى : ( فأوحينا  
إليه أن اصنع الفلك . . . ) ، وقوله : ( وإذ أوحيت إلى الخواريين أن آمنوا بي وبرسولي . . . )  
فهى في كل هذه الأمثلة تفسيرية إن لم يقدر قبلها الجار ؛ لانطباق وصف التفسيرية عليها ( ذلك  
الوصف الذى يتلخص في أمور ثلاثة مجتمعة ؛ هي : وقوعها مسبوقه بجملة فيها معنى القول دون حروفه ،  
وخلوها من حرف جر ، ووقوع جملة بعدها ) ولا حاجة إلى تقدير حرف الجر عند عدم وجوده  
ظاهراً في الكلام ؛ إذ ما الداعى لتقديره ، واعتبارها مصدرية لا مفسرة ؟ . أما إن وجد قبلها حرف  
جر ظاهر فهى زائدة عند أصحاب الرأى السالف ، فى مثل : كتبت إليه بأن قم أو بالأمر قم . ( أصلها :  
أن لا تقم . . . ) يكون أصل الكلام كتبت إليه « بقم » أو بلا « تقم » ؛ زيدت « أن » منعاً  
لصورة ظاهرية شكلية مكرومة وهى : دخول حرف الجر ظاهراً على الفعل : وإن كان في الواقع اسماً  
بسبب قصد لفظه . . . ا . هـ ، ( نقلاً عن الخضرى ج ١ أول باب الموصل ، بتصريف يسير ) .

والخلاف بين الرأيين شكلى لا أثر له في تكوين المفرد ، أو الجملة ، أو ضبط حروفهما ، فكلا الرأيين  
يبيح هذا الاستعمال ، ويرضى عن الأسلوب ، ويمدحه فصيحاً ؛ وهذا هو الأهم . فلا مانع يمنع بعد ذلك من  
الأخذ بأحد الرأيين عند الإغراب ، إذ لا ترجيح بينهما .

وتخلص زمنه للاستقبال المحض ، ولا تنفصل منه بفواصل<sup>(١)</sup> . . . ولا تُغَيَّر زمن الماضي ، ولا تكون للحال ، فدلالته الزمنية إما للماضي المحض ، وإما للمستقبل الخالص<sup>(٢)</sup> . . .

وليس من هذا النوع ما يقع بعده جملة اسمية<sup>(٣)</sup> مسبوقة بما يدل على يقين ، نحو : علمت « أن » محمدٌ لقائمٌ ، أو جملة فعلية فعلها جامد : نحو : أعتقد أن ليس الظالم بمستريح النفس ، فإن هذين من النوع التَّالِي الذي تكون فيه « أن » مخففة من « أن » المشددة النون<sup>(٤)</sup> . . .

( ب ) « أن » المشددة النون ، وتكون صلتها من اسمها وخبرها ؛ نحو : سَرَّني أن الجو معتدل ، ويُستغنى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المنسلك بطريقته الصحيحة . ومثلها : ( أن ) المخففة النون الناسخة ؛ حيث تتكون صلتها من اسمها وخبرها . ولكن اسمها لا يكون - في الأفصح - إلا ضميراً محذوفاً ، وخبرها جملة بعده ؛ نحو : أيقنت أن على<sup>(٥)</sup> لمسافر<sup>(٥)</sup> ؛ ( ومنه المثالان السالفان في آخر الكلام على « أن » الناصبة للمضارع ) . ويستغنى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المؤول بطريقته الصحيحة ، ويعرب هذا المصدر في النوعين على حسب الجملة ؛ فيكون فاعلاً ، أو مبتدأ ، أو مفعولاً به ، أو غير ذلك<sup>(٤)</sup> . . . وقد يُسَدّ مسدّ المفعولين إن وجد في الجملة ما يحتاج لهما .

( ج ) « كَيَّ »<sup>(٦)</sup> . وصلتها لا تكون إلا جملة مضارعية ( وتنصب المضارع

( ١ ) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٧٢ .

( ٢ ) كما سيحيى البيان في ج ٣ باب : « إعمال المصدر » ، ص ٢٠٦ م ٩٩ .

( ٣ ) تكون هي الصلة وتسبك معه بمصدر .

( ٤ و ٥ ) « ملاحظة » - يقول النحاة : لم يرد في الكلام الفصح وقوع « أن » المصدرية بنوعها ( المخففة والناصبة للمضارع ) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده . ولا بعد « كان » و « إن » التاسختين بغير فاصل من خبرهما . ولا بعد « لا » النافية للجنس غير المكررة . وهذا الحكم ينطبق على « ما » المصدرية وصلتها أيضاً . وسيحيى البيان في ج ٣ باب إعمال المصدر . م ٩٩ ص ٢٠٧ .

( ٥ ) الأصل : أيقنت أنه على لمسافر . وهذا الضمير هو ضمير « الشأن » أو ضمير « القصة » الذي سبق الكلام عليه تفصيلاً في الضمائر ، ص ٢٥٠ -

و « أن » المخففة لها مواضع وأحكام مكان الكلام عليها في هذا الجزء باب : « إن وأخواتها » ومن أشهر مواضعها أن تقع بعد ما يدل على اليقين . . . أو يقع بعدها فعل جامد . . . أو فعل للدعاء . . . أو . . . ( انظر ص ٦٧٦ ) .

( ٦ ) وهي مثل « أن » المصدرية عملاً ومعنى ، ولكن لا بد أن يسبقها لام الجر لفظاً أو تقديرًا ( إذ يجوز حذف حرف لام الجر قبلها ، فتكون مقدرة ) . لكي نعتبرها في الحالتين مصدرية خالصة . وسيحيى تفصيل الكلام على « كَيَّ » وأنواعها وأحكامها في ج ٤ ص ٢٢٧ م ١٤٨ .

نحو : أحسنت العمل لكي أفوز بخير النتائج . ومنها ومن صلتها معها يسبك المصدر المؤول الذي يستغنى به عنهما ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وهذه الحاجة لا تكون هنا إلا لمجرور باللام دائماً . . .

( د ) « ما » ، وتكون مصدرية<sup>(١)</sup> ظرفية ؛ نحو : ( سأصاحبك ما دمت مُخلصاً ، وألا زِمَك ما أنصفت ) . أى : مدة دوامك مخلصاً ، ومدة إنصافك . ومثل قول الشاعر :

المرو ما عاش ممدود له أمل لا تنتهى العين حتى ينتهى الأمر<sup>(٢)</sup>  
أى : مدة عيشه<sup>(٣)</sup> . . .

ومصدرية غير ظرفية<sup>(٤)</sup> ، مثل : ( فزعت مما أهمل الرجل ، ودهشت مما ترك

( ١ ) وهى المصدرية الزمانية ؛ لأن الزمان يقدر قبلها ؛ فيذكر قبلها كلمة : « زمان » أو مدة . . . أو وقت . . . أو نحو ذلك من كل ما يفيد معنى الزمن . ويرى فريق من النحاة أن الأفضل تسميتها بالمصدرية الزمانية ، بدلا من تسميتها المشبوبة « المصدرية الظرفية » . وحجته : أن التسمية الأولى وحدها هى التى تشمل نحو قوله تعالى : ( كلما أضاء لهم مشوا فيه ) إذ التقدير : كل وقت أضاءه لهم . . . فالزمان المقدر « مضاف » إليه مجرور ، والمجرور بالإضافة لا يسمى ظرفاً . ومن المضاف إليه - وهو المصدر المؤول - اكتسب المضاف ، ( وهو كلمة : « كل » ) الظرفية الزمانية . وكلمة : « كل » منصوبة بجوابها : « مشوا » . وسيجىء فى باب « كان » ص ٦٣ إيضاح أكل ، يتناول « ما » المصدرية الظرفية ، بمناسبة الكلام هناك على : « ما دام » .

( ٢ ) أى : لا تنتهى العين من التطلع إلى الأشياء التى تدعو للأمل إلا بانتهاء كل أثر للانسان ، وهذا يكون بانتهاء أجله .

( ٣ ) ومثل هذا ما قيل فى الرثاء : أبكى لفقدك ما ناحت مطوقة وما ساقن يوماً على ساق ( ٤ ) علائها أن يصلح فى مكانها « أن » المصدرية . لكنها لا تنصب المضارع كما تنصب « أن » . و « أن » المصدرية الداخلة على الماضى لا تنبر زمنه ، بل تركه على حاله ، وتخلص زمن المضارع للمستقبل . ولا تدل على الحال مطلقاً . بخلاف « ما » المصدرية بنوعها فتصلح للزمنة الثلاثة على حسب المعنى والقرينة ، ولكن الأكثر أن تكون للحال . . .

« راجع » ص ١٠٤ والملاحظة التى فى رقم ٤ من هامشها ، والبيان الذى فى رقم ٥ من هامش ص ١١٩ ) .

وقد يختلط الأمر - على غير الفطن - بين « ما » التى هى اسم موصول والتى هى حرف موصول ، مع أن المعنى يختلف باختلاف نوعهما ؛ ففى مثل : أعجبنى ما صنعت ! . وسرى ما لبست : يجوز أن تكون « ما » اسم موصول فيها ، والعائد محذوف تقديره : ما صنعته ، وما لبسته ، كما يجوز أن تكون « ما » حرف موصول ، ولا شئ محذوف ، والتقدير : أعجبنى صنعك ، وسرى لبسك ، وهذا صحيح فى المثالين السابقين وأشباههما ؛ عند فقد القرينة التى تعين . فإن وجدت قرينة توجه إلى أحدهما دون الآخر وجب الأخذ بتوجيهها ؛ كأن يكون المصنوع والملبوس أمراً معيناً معروفاً ، والحديث متجه إلى ذاته ومادته ؛ فتكون « ما » اسم موصول . أما إن كان المراد التحدث عن المعنى المجرد ، أى : الحدث ، وهو الصنع نفسه ، أو اللبس - فإن « ما » حرف موصول .

وهناك حالة يتعين فيها أن تكون « ما » حرف موصول ؛ هى : أن يكون الفعل بعدها لازماً ، أو يكون متعدداً قد استوفى مفعوله ؛ مثل : ( وضاعت عليهم الأرض بما رحبت ) و ( يسر المرو ما ذهب اللبالي . . . ) لأن الفعل بعدها لازم ؛ فلو كانت اسم موصول لم نجد عائداً ، ولا يصح تقدير ضمير . ومثله : أعجبنى ما قمت ؛ للسبب السابق أيضاً ، ومثل سرى ما قرأت الصحف - وما كتبت الرسائل =

العمل ) ، أى : من إهمال الرجل ، ومن تركه العمل . وكقول العرب :  
« أَنْجَزَ حُرّاً مَا وَعَدَ <sup>(١)</sup> » . وقول شاعرهم :

وإننى إذا ما زرتها قلْتُ : « يا اسْلَمْسَى » وهل كان قَوْلُ « يا اسْلَمْسَى » ما يَصِيرُهَا <sup>(٢)</sup> ؟  
وكلاهما تكون صلته فعلية ماضوية <sup>(٣)</sup> ؛ كالتى فى أكثر الأمثلة السابقة ، أو  
مضارعية <sup>(٤)</sup> ؛ نحو : لا أجلس فى الحديقة ما لم تجلس فيها ، أى : مدة عدم  
جلوسك فيها . وإنى أبتهج بما تكرم الأخوان ، أى : بإكرامك الإخوان . ومثل قول  
الشاعر :

المراء — ما لم تُفِدْ نفعاً لإقامته — غَيْمٌ حَمَى الشَّمْسَ ؛ لم يَمَطِرْ ، ولم يَسِرْ  
أو جملة اسمية <sup>(٥)</sup> ؛ نحو : أزورك ما الوقت مناسب ، ويرضىنى ما العمل  
نافع ؛ أى : أزورك مدة مناسبة الوقت ، ويرضىنى نفع العمل . ولكن الأكثر فى  
المصدرية الظرفية أن توصل بالجملة الماضوية ، أو بالمضارعية المنفية بلم ؛ كالأمثلة  
السابقة . ويقل — مع صحته — وصلها بالمضارعية التى ليست منفية بلم ؛ مثل :  
لا أصبح ما تنام ، أى : لا أصبح مدة نومك .

= فالفعل فيها متعدد قد استوفى مفعوله ، ولا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر . ( وسيجيء فى باب :  
« كان » ص ٥٦٣ — كلام عن « ما » المصدرية الظرفية بمناسبة البحث فى : ما دام ، كما أشرنا فى  
رقم ١ من هامش الصفحة السابقة ) .

( ١ ) أى : وعده . وهذا مثل قديم يقال بهذه الصيغة الخبرية ملح من وعد فأنجز . كما يقال لمن  
وعد ولم ينجز ؛ بقصد تحريضه وحثه على الإنجاز .

( ٢ ) أى : ما يضرها . وتقدير المصدر المؤول فى البيت : « غَيْمٌ رَهَا — و « ما » الأولى زائدة —

( ٣ ) إذا وقعت صلة : « ما » المصدرية الظرفية جملة ماضوية فعلها : « دام » الناسخ وجب  
أن تكون هى وصلتها معمولة لفعل مضارع قبلها — كما سيجيء البيان عند الكلام عليها فى ص ٥٦٥ — .

( ٤ ) بشرط أن يكون الفعل الماضى والمضارع متصرفين ولو تصرفاً ناقصاً ، كما فى الفعل : « دام »  
عند من يقول بأن له مضارعاً ومصدراً ناسخين مثله ، وهو قول مرجوح يحسن إهماله ، لضعفه — كما  
سيجيء عند الكلام على شروط عمله فى موضعه الأصيل ، وهو باب « كان » — وإذا ارتضينا الرأى  
القائل بعدم تصرفه مطلقاً وجب عده من الأفعال القليلة الجامدة التى تلزم الماضى وتدخل عليها « ما  
المصدرية غير الظرفية » و « ما المصدرية الظرفية » فإنهما قد يوصلان بالفعل الجامد ومنه : ( خلا —  
— عدا — ومثلها : « حاشا » فى رأى . والثلاثة من أفعال الاستثناء — كما سبق فى ص ٤٠٨ ) — أما  
وصلها بالأمر فممتنع .

( ٥ ) بشرط ألا تكون مبدوءة بحرف مصدري آخر لأن الحرف المصدري لا يدخل على نظيره  
لغير تأكيد لفظى — كما سيجيء فى رقم ٤ من هامش الصفحة التالية ، وفى رقم ٥ من هامش ص ٦٤٣ — أما  
مثل : لا أخون إلا ما نمتا أن فى السماء نجماً ؛ فإن المصدر المؤول من أن ومعمولها فى محل رفع فاعل لفعل محذوف ،  
تقديره : ثبت . أى : ما ثبت وجود نجم فى السماء ، والفعل والفاعل صلة : « ما » . والتقدير : مدة ثبوت  
نجم فى السماء . وقد يجوز — فى رأى — أن يكون « أن » وصلتها فى محل مصدر مؤول مبتدأ ؛ خبره  
محذوف ، تقديره ، ثابت . والمبتدأ والخبر صلة ما .



ومن الحرف المصدرى « ما » وصلته ينشأ المصدر المؤول الذى يُستغنى به عنهما .

ويصح الفصل - مع قلته - بين « ما » المصدرية بنوعيتها ، وما دخلت عليه <sup>(١)</sup> ، دون غيرها من الموصولات الحرفية . (مع ملاحظة أنها كغيرها من سائر الموصولات الحرفية وغير الحرفية لا يجوز تقديم صلتها ولا شئ من الصلة عليها <sup>(٢)</sup> )  
( هـ ) « لو » <sup>(٣)</sup> ، وتوصل بالجملة الماضوية ، نحو : ( ودِدْتُ لورأيتك معنى فى النزهة . ) وبالمضارعية : نحو : ( أودُّ لو أشاركك فى عمل نافع <sup>(٤)</sup> ) ، ولا توصل بجملة فعلية أمرية . ولا بد أن يكون الفعل الماضى أو المضارع تام التصرف . ومنها ومن صلتها يسبك المصدر المؤول الذى يُستغنى به عنهما .

\* \* \*

- 
- ( ١ ) وفى الفصل بالمفعول به خلاف ، تقدم فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٩ .  
( ٢ ) طبقاً لما تقدم فى ص ٣٧٣ والبيان الذى فى ص ٣٧٨ .  
( ٣ ) الأكثر فى « لو » المصدرية أن تقع بعد « ود » و « يود » ، وما معناها ؛ كآحب ، ورغب واختار ، ولا تحتاج لجواب ؛ وتخلص زمن المضارع بعدها للمستقبل المحض ولكنها لا تنصب - كما سيجىء فى ص ٤١٩ وفى بابها الخاص بالجزء الرابع .  
( ٤ ) وقد توصل بالجملة الاسمية ؛ نحو قوله تعالى : ( وإن يأت الأحزاب يودُّوا لو أنهم بادؤوا فى الأعراب ) ، ولكن وصلها بالجملة الاسمية - على جوازه - قليل بالنسبة لوصلها بالماضى والمضارع المتصرفين . . .

وقد توالى فى الآية السابقة - وأشباهاها - حرفان مصدریان ، وهما لا يتواليان إلا لتوكيد لفظي ، ( كما سبق فى رقم ٥ من الهامش السالف ) وهو غير متحقق هنا - ولذا يعرب المصدر المؤول من : « أن ومعمولها » فاعلاً لفعل محذوف تقديره : « ثبت » - مثلاً - كما يعرب المصدر المؤول من : « لو » والفعل : « ثبت » وفاعله ، مفعولاً للفعل : « يود » قبله . ويجوز غير هذا مما مجال الكلام عليه باب : « لو » ج ٤ .

.....  
 .....  
 .....

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) من حروف السَّبَك — عند فريق كبير من النحاة — « همزة التسوية »  
 وهى التى تقع بعد كلام مشتمل على لفظة : « سواء » ، وبلى الهمزة جملتان ،  
 ثانيتهما : مصدرة بكلمة : « أم » الخاصة بتلك الهمزة . ومن الأمثلة قوله تعالى :  
 ( إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرهم ، لا يؤمنون ) ، فالهمزة  
 مسبوكة مع الجملة التى بعدها مباشرة بمصدر مؤول يعرب هنا « فاعلا » ، والتقدير :  
 إن الذين كفروا سَوَاءٌ — بمعنى : متساو — إنذارك وعدمه عليهم ؛ فهم يعربون  
 كلمة : « سواء » خبر : « إن » والمصدر المؤول فاعل لكلمة : سواء ، التى  
 هى بمعنى اسم الفاعل : « متساو »<sup>(١)</sup> . وقيل : إن الجملة تسبك هنا بمصدر من  
 غير سابك ؛ كما سبكوه فى المثل العربى : « تَسْمَعُ بالمعنى خیر من أن  
 تراه » ؛ برفع المضارع « تَسْمَعُ » فى إحدى الروايات ؛ فقالوا فى سبكه :  
 سماعك بالمعنى . . . من غير تقدير « أن » قبل السبك ، وكما يقدرُونَ فى كل  
 ظرف زمان أضيف إلى جملة بعده ، كالأذى فى قوله تعالى : ( ويوم نُسيِّر  
 الجبال وترى الأرض بارزةً . . . ) ، فقد قالوا : التقدير : « ويوم تسيير الجبال » —  
 من غير وجود حرف سابك<sup>(٢)</sup> . . .

ومما يشبه هذا فى تأويل المصدر بغير حرف سابك ، نوع من « الاستثناء  
 المفرغ » كثير الورد فى أفصح الأساليب ، نحو : ناشدتك الله لا نصرت المظلوم<sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

( ب ) كيف يصابغ المصدر المنسبك من حرف مصدرى مع صلته ؟  
 للوصول إلى المصدر المؤول نتبع الخطوات الأربع التالية إن كان الحرف  
 المصدرى هو : « أن » ، أو : « أن » ، كما فى الأمثلة المعروضة ، أما إن كان  
 غيرهما فيجرى عليه ما جرى على هذين تمامًا ، وفيما يلى البيان :

( ١ ) فى الآية إعرابات أخرى وتفصيلات عرضنا لها فى باب العطف — ج ٣ ص ٥٦٩ م ١١٨ —  
 الكلام على « أم » العاطفة .

( ٢ ) راجع الصبان ج ٢ أول باب : « الاستثناء » وسيجىء البيان فى ج ٣ ، باب العطف عند  
 الكلام على : « أم » ص ٥٦٨ م ١١٨ — ولها إشارة فى ج ٣ — ص ٢٨ م ٩٣ و ٨٣ م ٩٤ .

( ٣ ) والتأويل : ناشدتك الله إلا نصرك المظلوم . ولهذا النوع من « الاستثناء المفرغ » ومن  
 تأويل المصدر معه بغير سابك ، بيان تام جل ، موضعه « باب : الاستثناء » — ج ٢ م ٨١  
 ص ٣٠٢ من الطبعة الثالثة .

١ - نستخرج المصدر الصريح لخبر « أن » المشتق في الجمل المشتملة على « أن » ، أو المصدر الصريح للفعل غير الجامد الذي بعد « أن » الناصبة في الجمل المشتملة على الفعل ؛ فنجده في الأمثلة المعروضة : « كثرة » - « نهضة » - « نفع » .

٢ - نضبط ذلك المصدر الصريح على حسب حاجة الجملة هكذا : « كثرة » .. ( مرفوعة في القسم الأول ) ، « نهضة » .. ( منصوبة في القسم الثاني ) ، « نفع » ( مجرورة في القسم الثالث ) ؛ لأن الأول محتاج لفاعل . والثاني محتاج لمفعول به ، والثالث محتاج إلى مجرور .

٣ - نذكر بعده اسم « أن » في الجمل التي كانت مشتملة على « أن » . ونذكر الفاعل في الجمل التي كانت مشتملة على « أن » الناصبة والفعل ؛ فيكون : كثرة الفواكه ، نهضة الصناعة ، نفع الإذاعة .  
٤ - نضبط ذلك الاسم الذي وضعناه بعد المصدر الصريح - بالجر ، ونعربه مضافاً إليه ؛ فتكون الجمل بعد السبك : شاع كثرة الفواكه - عرفت نهضة الصناعة بمصر - آمنت بنفع الإذاعة وبتمام الخطوة الرابعة تتم عملية سبك المصدر المؤول ؛ وتظهر الجملة في شكلها الجديد ؛ خالية من « أن » و « أن » ومن صلتها السابقة بعد أن تم الاستغناء عن هذه الأربعة

شاع ( أن الفواكه كثيرة ) في بلادنا .  
شاع ( أن تكثر ، الفواكه ) في بلادنا .

عرفت ( أن الصناعة ناهضة ) بمصر .  
عرفت ( أن تنهض الصناعة ) بمصر .

آمنت ؛ ( أن الإذاعة نافعة )  
آمنت ؛ ( أن تنفع الإذاعة )

وعند السبك لا ندخل تغييراً في الباقي من الجملة إلا على اسم « إن » أو فاعل الفعل بالطريقة التي أوضحناها . أما ما عداها مما لم يحذف فيبقى على حاله الأولى .

ومثل هذا يتبع حين يكون الحرف المصدرى هو : « أن » المخففة من الثقلية  
أو : « لو » ، أو : « كى » ، أو : « ما » .

وقد يقتضى الأم فى بعض الأمثلة عملاً زائداً على ما سبق ؛ ففى مثل : ( سرى  
أن تَسْبِقَ ) . . . تنتهى الجملة بعد إجراء الخطوات الأربع السابقة إلى قولنا :  
( سرى سبقُ أنت ) فيقع فاعل الفعل المضارع « مضافاً إليه » بعد استخراج المصدر  
الصريح - كما قدمنا - ولا كان هذا الفاعل ( الذى صار مضافاً إليه ) ضميراً  
للمخاطب ، مرفوعاً دائماً ، ولا يمكن أن يكون مجروراً ، وجب أن نضع بدله  
ضميراً بمعناه ؛ يصلح أن يكون مجروراً ، هو : كاف المخاطب ، فنقول : سرى  
سبقك . . . وهكذا يجرى التغيير والتبديل على كل ضمير آخر لا يصلح للجر  
كالذى فى قول الشاعر :

ومن نكّدت الدنيا على الحرّ أن يَـسرى عَدُوّاً له ما من صداقه بُدّ  
حيث يكون المصدر المؤول المضاف : ( رؤية هو ) ، ثم يقع التبديل المشار

فبصير : رؤيته . . .

مسألة أخرى ؛ قلنا<sup>(١)</sup> فى تحقيق الخطوة الأولى : إننا نأتى بالمصدر الصريح  
نخبر الناسخ : ( أن ) حين يكون الخبر مشتقاً ، أو بمصدر الفعل الذى دخلت  
عليه : « أن » . . .

فإن كان خبر الحرف المصدرى : ( أن ) اسماً جامداً - نحو : عرفت أنك  
أسد ، أو : ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره ؛ نحو : عرفت أنك فوق الطيارة ،  
أو عرفت أنك فى البيت - فإننا نأتى فى الجامد بلفظ مصدر عام هو : « الكَوْنُ » ،  
مبشّراً ، أو قبله كلمة : « عدم » التى تفيد النفي ، إن كان الكلام منفيّاً ، ويحل لفظ  
« الكون » محل المصدر الصريح المطلوب ويقوم مقامه ، ثم نتمم باقى الخطوات ؛  
فنقول : عرفت كونك أسداً . ونأتى بالاستقرار أو الوجود فى الظرف والجار مع  
المجرور : أى : عرفت استقرارك فوق الطيارة ، أو فى الدار .

ويصح فى الخبر الجامد شيء آخر هو : أن نزيد على آخره ياء مشددة مع التاء  
فتكون هذه الزيادة مفيدة للمصدرية ، وتجعله بمنزلة المصدر الصريح ، فنقول :  
عرفت أسديتكَ ، كما تقول : فروسيَّتكَ ووطنيتِكَ ، وهو ما يسمى :  
« المصدر الصناعى »<sup>(٢)</sup> . . .

وإن كان الفعل الذى فى الجملة جامداً ، فليس له مصدر صريح : مثل « عسى » فى قولنا : ( شاع أن يتحقق الأمل ، وأن عسى الكرب أن يزول ) وفى هذه الحالة يؤخذ المصدر الصريح من معنى الفعل الجامد : « عسى » ( ومعناها هنا : الرجاء ) ويضاف هذا المصدر إلى ما يناسبه ؛ فنقول : شاع تحقق الأمل ، ورجاء زوال الكرب .

وإذا كان الفعل بنوعيه الجامد وغير الجامد — للنفي مثل قوله تعالى : ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) أتينا بما يفيد النفي ؛ ككلمة : « عَدَم » فنقول : وعدم كون شيء للإنسان إلا سعيه .  
وهكذا نحتال للوصول إلى المصدر الصريح مُشَبَّهًا أو منفياً ، على حسب ما يقتضيه الكلام : بحيث لا يفسد المعنى ، ولا يختل ، ولا يتغير ما كان عليه قبل السبك من نفي أو إثبات .

\* \* \*

( ح ) لماذا نلجأ فى الاستعمال إلى الحرف المصدرى وصلته ، ثم نؤولهما بمصدر — ولا نلجأ ابتداءً إلى المصدر الصريح ؟ . لم نقول — مثلاً — : يحسن أن تأكل ، ولا نقول : يحسن أكلك ؟ .  
إن الداعى للعدول عن المصدر الصريح إلى المؤول أمور هامة تتعلق بالمعنى أو بالضوابط النحوية . فمن الأولى :

١ — الدلالة على زمان الفعل ؛ سواء أكان ماضياً نحو : الشائع أن حضرت ، أم مستقبلاً ؛ نحو : الشائع أن تحضر . فلو قلنا من أول الأمر : الشائع حضورك ، لم ندر زمن الحضور ؛ أمضى ، أم لم يمتص ؟ . لأن المصدر الصريح لا يدل بنفسه على زمن<sup>(١)</sup> .

٢ — الدلالة على أن الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل ؛ من غير نظر لوصف يلابسه ، أو لشيء آخر يتصل به ؛ نحو : أعجبنى أن أكلت ، أى : مجرد أكلك لذاته ؛ لا لاعتبار أمر خارج عنه ؛ ككثرته ، أو قلته ، أو بطئه ، أو سرعته ، أو حسن طريقته ، أو قبحها . . . ولو قلنا : أعجبنى أكلك . . . لكان محتملاً لبعض تلك الأشياء والحالات ، كطريقة الأكل ، أو نوع المأكول . . .  
٣ — الدلالة على أن حصول الفعل جائز لا واجب ، نحو : ظهر أن يسافر

.....

.....

إبراهيم . فالسفر هنا جائز . ولو قلنا ؛ ظهر سفر إبراهيم لساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب .

٤ - الحرص على إظهار الفعل مبنياً للمجهول ؛ تحقيقاً للغرض من حذف فاعله . وذلك عند إرادة التعجب من الثلاثي المبني للمجهول ؛ ففي مثل : عُرِفَ الحق ، يقال : ما أحسن ما عُرِفَ الحق . وكذلك في حالات أخرى من التعجب يحىء بيانها في بابه<sup>(١)</sup> .

ومن الثانية الفروق الآتية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح ، ووجود أحد هذه الفروق كاف لأن نلجأ إلى أحد نوعي المصدر دون الآخر :

١ - أنه لا يصح وقوع المصدر المؤول من « أن » والفعل مفعولاً مطلقاً مؤكداً للفعل ؛ فلا يقال : فحت أن أفرح . في حين يصح أن يؤكد الفعل بالمصدر الصريح ؛ مثل : فرحت فرحاً .

٢ - لا يصح أن يوصف المصدر المؤول ؛ فلا يقال : يعجبني أن تمشى الهادئ ، تريد : يعجبني مشيك الهادئ . مع أن الصريح يوصف .

٣ - قد يسد المصدر المؤول من « أن » والفعل مسد الاسم والخبر في مثل : عسى أن يقوم الرجل ؛ على اعتبار « عسى » ناقصة<sup>(٢)</sup> ، والمصدر المؤول من « أن » والمضارع وفاعله يسد مسد اسمها وخبرها معاً . وليس كذلك الصريح .

٤ - قد يسد المصدر المؤول من « أن » والفعل مسد المفعولين فيما يحتاج إلى مفعولين ؛ مثل : « حَسِبَ » في قوله تعالى : ( أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ... ) وليس كذلك الصريح . ومثل هذا يقال في : « أن » و « أن » الناسختين - أى : المشددة والمخففة - مثل قول الشاعر :

فإنك كالليل الذي هو مُسْدِرُكِي وإن خلت أن المُنْتَهَى<sup>(٣)</sup> عنك واسع

٥ - يصح أن يقع المصدر المؤول خبراً عن الجثة من غير تأويل في نحو : على إما أن يقول الحق وإما أن يسكت ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح .

(١) في الجزء الثالث .

(٢) في رأى فريق كبير من النحاة ، دون فريق - كما سيحىء في رقم ٢ من هامش ص ٦٢١ - ورأيه أنسب .

(٣) المنتهى : النأى والبعد ؛ أو مكانها . والبيت من قصيدة للناطقة الذبياني يمدح بها النعمان ويعتذر له عن وشاية وصلته ، ويصفه هنا بأنه واسع السلطان والنفوذ ، لا يستطيع أحد أن يخرج من دائرة نفوذه ، أو يفر من سطوته ، كالليل لا يفر منه أحد .

٦ - هناك مواقع إعرابية يصلح لها المصدر الصريح دون المؤول ، وهي المدونة في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان : « ملاحظة » .

\* \* \*

( د ) من المعلوم <sup>(١)</sup> أن المصدر الصريح ( مثل ، أكل - شرب - قيام - قعود ) لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً ، وكذلك المصدر المؤول الذي يكون نتيجة سبك الحرف المصدرى وصلته ؛ فإنه - وقد صار مصدراً - لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً . ولكن تبقى الدلالة على الزمن ملاحظة ، واستفادة من العبارة الأصلية التي سبك منها ؛ فكأنه يحمل في طيه الزمن الذي كان في تلك العبارة قبل السبك . أما هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن . وبالرغم من هذا لا يمكن معه إغفال الزمن السابق على السبك ، وخاصة بعد أن عرفنا أن ذلك الزمن قد يكون سبباً من أسباب اختيار المصدر المؤول دون الصريح ؛ ففي نحو : شاع أن نهض العرب في كل مكان - نقول : « شاع نهوض العرب في كل مكان » ، فيكون زمن النهوض ماضياً على حسب الزمن الذي في الأصل قبل التأويل ، لا على حسب المصدر المؤول ذاته ؛ فإنه مجرد من الزمن . أما في مثل : « الشائع أن ينهض العرب في كل مكان » فيكون المصدر المؤول هو : « الشائع نهوض العرب » ، أيضاً ؛ فيكون زمن النهوض هنا مستقبلاً ؛ مراعاة للزمن الذي في العبارة الأولى . لهذا كان المصدر المؤول من « أن » الناصبة للفعل وصلتها ملاحظاً فيه الزمن الماضي أو المستقبل على حسب نوع الفعل الذي دخل في السبك ؛ أماض هو فيلاحظ الماضي بعد التأويل ، أم مضارع فيلاحظ الزمن بعد التأويل مستقبلاً ؟ . ولا يكون للحال ، لأن المضارع المنصوب « بأن » يتخلص للاستقبال ، ولا يكون للحال <sup>(٢)</sup> . ومثلها : « لو » المصدرية فإنها بمعناها تخلص زمنه للاستقبال وإن كان كانت لا تنصبه - كما تقدم عند الكلام عليها <sup>(٣)</sup> - وكذا : « ما » المصدرية فإنها لا تنصبه ، ولكنها إذا دخلت على جملة مضارعية كان المصدر المنسبك منها ومن صلتها للحال - غالباً - كما سبق <sup>(٤)</sup> - وقد تكون لغيره <sup>(٥)</sup> .

(١) كما سبق في رقم ١ ص ٤١٧ .

(٢) وقد سبق أن النواصب والجوازم والسين وسوف . . . تخلص المضارع للاستقبال ( راجع ص ٥٩ و ٦٠ وما بعدهما ) .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٤١٣ .

(٤) في ص ٥٨ وفي رقم ٤ من هامش ص ٤١١ .

(٥) جاء في شرح المفصل ج ٨ ص ١٤٤ ما يقطع بأن زمن المصدر المنسبك من « أن » وصلتها =

أما « كى » فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها مستقبل الزمن ، وهذا على أساس أنها لا تدخل إلا على المضارع فتنصبه — وتخلصه للزمن المستقبل فقط ، كشأن النواصب كلها — فيلاحظ الاستقبال فى المصدر المؤول منها ومن صلتها .

وأما « أن » ( المشددة النون ) فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يكون على حسب دلالة الصلة ؛ فقد يكون مستقبلا إذا كان خبرها دالا على ذلك ؛ كالمضارع الخاص بالاستقبال لوجود قرينة ، فى مثل ؛ أعرف أن محمداً يسافر غداً ؛ وهى كلمة ؛ « غد » وقد يكون دالا على الحال لوجود قرينة ؛ فى مثل أعرف أن عالما يقرأ الآن ؛ وهى كلمة : « الآن » وقد يكون دالا على الماضى نحو شاع أن العدو انهزم . وقد يكون خالياً من الدلالة الزمنية فى مثل : المحمود أن الجرح معتدل والمعروف أن الصدق فضيلة .

\* \* \*

= الجملة الفعلية يكون إما ماضياً ، وإما مستقبلا على حسب نوع الفعل الذى فى صلتها . أما زمن المصدر المنسبك من « ما » وصلتها فعناه الحال . فهل يكون للحال دائماً ولو كان الفعل ماضياً ؟ الأمر غامض . والرأى أنه للحال ما لم تقم قرينة على غيره ، فيراعى ما تدل عليه القرينة وهذا يوافق ما جاء فى الجزء الثانى من حاشيتى الصبان والخضرى ، أول باب : « إعمال المصدر » فى الخضرى ما نصه :

( مقتضى كلام الشارح أن : « ما » لا تقدر مع الماضى ولا المستقبل ، وليس كذلك . بل هى صالحة للأزمنة الثلاثة ، إلا أن يقال إنما خصوها . بذكر الحال ، لتعذره مع « أن » ولأن دلالة : « أن » مع الماضى على الماضى ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة : « ما » عليهما ) .

وفى حاشية الصبان ما لا يخرج فى مضمونه عما سبق .



المعرّف بآل<sup>(١)</sup>

- ١ - زارنى صديق - زارنى صديق ؛ فأكرمت الصديق .
  - ٢ - اشتريت كتاباً - اشتريت كتاباً ؛ فقرأت الكتاب .
  - ٣ - تنزهت فى زورق - تنزهت فى زورق ؛ فتهاذى الزورق بى .
- كلمة : « صديق » فى المثال الأول مبهمة : لأنها لا تدل على صديق مُعَيَّن معهود ؛ فقد يكون محمداً ، أو : علياً ، أو محموداً ، أو : غيرهم من الأشخاص الكثيرة التى يصدق على كل واحد منهم أنه : « صديق » ، فهى نكرة - والنكرة لا تدل على معين ، كما عرفنا<sup>(٢)</sup> - لكن حين أدخلنا عليها « آل » دلت على أن صديقاً معيناً - هو الذى سبق ذكره ، ودار الحديث بشأنه - قد زارنى دون غيره من باقى الأصدقاء .

ومثلها كلمة : « كتاب » فى المثال الثانى ، فإنها مبهمة ؛ لا تدل على كتاب مُعَيَّن ؛ بل تنطبق على عشرات ومئات من الكتب ؛ فهى نكرة ؛ لكن حين أدخلنا عليها : « آل » وقلنا : « الكتاب » صارت تدل على أن كتاباً معيناً - هو الذى سبق ذكره ، والكلام عنه - - قد اشتريته .

ومثل هذا يقال فى كلمة : « زورق » ؛ فإنها نكرة لا تدل على زورق معروف . وحين أدخلنا عليها « آل » صارت تدل على واحد معين تنزهت فيه .

فكل كلمة من الكلمات الثلاث وأشباهها كانت فى أول أمرها نكرة ، ثم صارت بعد ذلك معرفة ؛ بسبب دخول : « آل » عليها . لهذا قال النحاة : إن « آل » التى من الطراز السابق وسيلة من وسائل التعيين ، أى : أداة من أدوات

(١) إذا كانت « آل » مستقلة بنفسها كما فى هذا العنوان الذى لم تتصل فيه باسم بعدها - كانت همزتها همزة قطع ؛ يجب إظهارها نطقاً وكتابة ؛ لأن كلمة « آل » فى هذه الحالة تكون علماً على هذا اللفظ المعين . وهمزة العلم قطع - فى رأى الأنسب - وأو كان العلم منقولاً من لفظ آخر ، بشرط أن يصير جزءاً ملازماً له ؛ مثل : أ لرجل مسافر ، علم على إنسان - كما نصوا على هذا فى باب النداء ، ( وكما سبق فى باب العلم - رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ ، والبيان فى رقم ص ٣٠٦ )

(٢) فى ص ٢٠٦ .

التعريف ؛ إذا دخلت على النكرة التي تقبل التعريف<sup>(١)</sup> جعلتها معرفة ؛ كالأمثلة السابقة ونظائرها .

وليس مما يناسبنا اليوم أن نذكر آراء القدماء في كلمة « أل » التي هي حرف للتعريف ؛ أمي كلها التي تُعرَّف ، أم اللام وحدها ، أم الهمزة وحدها ؟ ... فإن هذا التردد لا طائل وراءه بعد أن اشتهر الرأي القائل بأنهما معاً<sup>(٢)</sup> . ولكن الذي يناسبنا ترديده هو ما يقولونه من أن كلمة : « أل » عدة أقسام<sup>(٣)</sup> منها :

( ١ ) هناك نكرات لا تتعرف - في الأغلب - ؛ بل تبقى على تنكيرها ؛ ومنها : كلمة : « غير » ، و « مثل » وأشباههما ، مما يسمى : « نكرات متوغة في الإبهام » ( انظر رقم ٥ من هامش الجدول الذي في ص ٨٥ ) . ويجيء الكلام عليها مفصلاً في باب : « الإضافة » ، أول الجزء الثالث .  
( ٢ ) دفعنا إلى هذه الإشارة الموجزة ، والاكتفاء بها - ما نجد في بعض المراجع المطولة - ومنها المراجع اللغوية التي لا غنى للجمهور المثقفين عنها - أنها تقول : « اللام » بدلا من : « أل » فلا يدرى غير الأخير ما تريده من « اللام » . فالفاموس - مثلاً - يقول في مادة : « الجرول » ما نصه : ( والجرول - كجعفر - : الأرض ذات الحجارة ، و . . . و . . . و . . . وبلا « لام » لقب الحطيئة العبي ) . فأى لام يقصد ؟ . أمي الأولى أم الأخيرة ؟ . إنه يقصد الأولى التي للتعريف والتي قبلها همزة الوصل ، ولا يدرك هذا إلا اللغوي . . . ومن أراد معرفة تلك الآراء مفصلة فليرجع إلى مظانها ، في مثل : « حاشية الصبان » ، والتصريح ، وغيرهما ، وهي آراء لا جدوى وراءها اليوم ، كما قلنا .  
وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

«أل» حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوْ : «اللَّامُ» فَقَطْ . فَنَمَطٌ . عَرَّفَتْ ، قُلْ فِيهِ : النَّمَطُ .

يريد : أن « أل » للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً ؛ أو : أن التعريف يكون باللام وحدها ، والهمزة للوصل . فإذا أردت تعريف كلمة : « نمط » التي هي نكرة فقل فيها : النمط ؛ بإدخال « أل » عليها ( والنمط : بساط كالنوع الذي يسميه العامة : « الكليم » . وكذلك الجماعة من الناس تشابه في الأمر . . . ) .

أما كلمة : « فقط » فقد قال « الخفري » في هذا الموضع ما نصه : ( « الفاء » زائدة لتزيين اللفظ ، و « قط » بمعنى : حسب . وهي حال من « اللام » - في بيت ابن مالك - أي : حال كونها حسبك : أي : كافيتك عن طلب غيرها . وقيل « الفاء » : في جواب شرط مقدر ، و « قط » خبر لمحدوف - فالتقدير : إن عرفت هذا فقط ، أي : فهي حسبك - أو اسم فعل ؛ بمعنى : « انتبه » أي : إذا عرفت ذلك فهي حسبك ، أو : فانتبه عن طلب غيرها ) . ١٨

فهى مبنية على السكون في محل نصب ، حال ، أو : في محل رفع ، خبر ، أو : لا محل لها ؛ لأنها اسم فعل . والفاء في كل الحالات زائدة .

وجاء في ص ٢١ من حاشية الألبوسي على القطر ، ما نصه : ( « فقط » ، أي : « فحسب » ولم تسمع منهم إلا مقرونة بالفاء ، وهي زائدة ، وكذا ، فحسب . . . وفي المطول : أن « قط » من أسماء الأفعال بمعنى : انتبه . وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ ، وكأنه جزء شرط محذوف . وفي كتاب : « المسائل لابن السيد » : « وإنما صلت الفاء في هذه لأن معنى : أخذت درهماً فقط ، أخذت درهماً فاكفيت به . ١٨ . ومنه يعلم أنها عاطفة ، ومن المطول أنها - فاء - فصيحة ؛ ولكل وجهة » ( ١٨ . ١ ) .

أما : « حسب » فتفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث ؛ باب الإضافة ص ١٤٧ م ٩٥ حيث البيان الكامل لأحكامها .

( ٣ ) إذا ذكرت «أل» في الكلام مطلقة ( أي : لم يذكر معها ما يدل على نوعها ) . كان المراد منها : =

الموصولة ، وهى اسم - فى رأى الأربح - وقد سبق الكلام عليها فى الموصولات<sup>(١)</sup> ومنها المعرّفة ، ومنها الزائدة<sup>(٢)</sup> . وفيما يلى بيان هذين القسمين .

( ١ ) « أل » « المُعَرِّفَة » ( أى : التى تفيد التعريف ) .

وهى نوعان : نوع يسمى : « أل العهدية » ، ( أى : التى للعهد ) ، ونوع يسمى : « أل الجنسية » ، وكلاهما حرف<sup>(٣)</sup> .

فأما « العهدية »<sup>(٤)</sup> فهى : « التى تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً » . وسبب هذا التعريف والتعيين يرجع لواحد مما يأتى :

١ - أن النكرة تذكر فى الكلام مرتين بلفظ واحد<sup>(٥)</sup> ، تكون فى الأولى مجردة من « أل » العهدية ، وفى الثانية مقرونة « بأل » العهدية التى تربط بين النكرتين ، وتحدد المراد من الثانية : بأن تحصره فى فرد واحد هو الذى تدل عليه النكرة الأولى<sup>(٦)</sup>

= « أل المعرّفة » لأنها المقصودة عند الإطلاق . أما إذا أريد غيرها فلا بد من التقييد ، وترك الإطلاق ؛ فيقال : « أل » « الموصولة » - مثلاً - ، وقد سبق الكلام عليها فى ص ٣٥٦ وعلى إعرابها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ - أو : الزائدة ...

( ١ ) فى ص ٣٥٦ .

( ٢ ) ستجىء فى ص ٤٢٩ .

( ٣ ) ويجب إدغامه فى التاء إذا وقعت بعده ، طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ .

( ٤ ) من هذا النوع « أل » الداخلة على « أفعل التفضيل » فإنها لا تكون إلا للعهد - كما سيجىء البيان فى باب - ج ٣ م ١١٢ ص ٣٩٨ عند الكلام على القسم الذى به « أل » . وكما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من ص ٣٥٦ .

( ٥ ) قد يكون اللفظ السابق مذكوراً صراحة كالأمثلة المعروضة ، وقد يكون كناية ؛ نحو قوله تعالى فى سورة مريم : ( وليس ، الذكر كالأنثى ) . فالذكر تقدم قبل ذلك مكنياً عنه بقول مريم ( إنى نذرت لك ما فى بطنى محرراً ... ) ، أى : منقطعاً لخدمة بيت المقدس - على حسب ما كان شائعاً زمنها . وهذا النذر خاص بالذكر عندهم إذ ذاك .

( ٦ ) فإن النكرة الثانية بمنزلة الضمير ، والأولى بمنزلة مرجع الضمير ، و « أل » هى الرابطة بينهما الدالة على اتصال الثانية بالأولى اتصالاً معنوياً . ويدل على أن الثانية بمنزلة الضمير والأولى بمنزلة مرجعه أنك فى مثل : نزل مطر فأنعش المطر زرعنا - قد تستغنى عن : « أل » وعن كلمة : « مطر » الثانية ؛ اكتفاء بالضمير المستتر فى الفعل ، والذى قد يفنى عنهما ؛ حيث تقول : نزل مطر فأنعش زرعنا . لهذا يقول النحاة : إن فائدة : « أل العهدية » التنبيه على أن مدلول ما دخلت هو مدلول النكرة السابقة ، الماثلة لها فى لفظها ؛ الخالية من « أل » . فلو قلنا : نزل مطر فأنعش مطر زرعنا ؛ بتذكير كلمة : « مطر » فى الحالتين لوقع فى اليوم أن المراد من كلمة : « مطر » الثانية ، مطر آخر غير الأول ، مع أن المراد منهما واحد . ولذلك لا ينعت الاسم المعروف بأل العهدية ، لأنه يشبه الضمير ، وواقع مع « أل » موقعه كما سبق . وما قيل فى كلمتى « مطر » يقال فى كلمتى : « سيارة » ، وكلمتى « رسول » ونظائرها ... - راجع شرح التوضيح وحاشيته فى هذا الموضع .

ولما كانت الثانية بمنزلة الضمير ، والأولى بمنزلة مرجعه ساغ اعتبار الثانية معرفة ، مع أن الأولى نكرة : كالشأن فى مثل : جاء ضيف فأكرمه الوالد . فكلمة : « ضيف » نكرة ، لا تدل على واحد معين ، أما الضمير : « الهاء » فعرفه تدل على معين ، مرجعه النكرة ، برغم أن معنى الضمير هو معنى = النحو الواقى - أول

كالأمثلة التي تقدمت<sup>(١)</sup>، ونحو: نزل مطر؛ فأنعش المطر زروعنا. أقبلت سيارة، فركبت السيارة، وقوله تعالى: (كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً، فعصى فرعون الرسول). فكل كلمة من الثلاث: (مطر - سيارة - رسول) وأشباهاها قد ذكرت مرتين؛ أولاهما بغير «أل» فبقيت على تنكيرها. وثانيتها مقرونة بأل العهدية التي وظيفتها الربط بين النكرتين ربطاً معنوياً يجعل معنى الثانية فرداً محدوداً محصوراً فيما دخلت عليه وحده، والذي معناه ومدلوله هو النكرة السابقة ذاتها. وهذا التحديد والحصر هو الذي جعل الثانية معرفة؛ لأنها صارت معهودة عهداً ذكريراً، أى: معلومة المراد والدلالة؛ بسبب ذكر لفظها في الكلام السابق ذكرأ أدى إلى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك، وأن المراد في الثانية فرداً معين<sup>(٢)</sup>؛ هو السابق، وهذا هو ما يسمى: «العهد الذكري».

٢ - وقد يكون السبب في تعريف النكرة المقترنة بأل العهدية هو أن «أل» تحدد المراد من تلك النكرة، وتحصره في فرد معين تحديداً أساسه علم سابق في زمن انتهى قبل الكلام، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النطق، وليس أساسه ألفاظاً مذكورة في الكلام الحالي. وذلك العلم السابق ترمز إليه «أل» العهدية وتدل عليه، وكأنها عنوانه. مثال ذلك؛ أن يسأل طالب زميله: ما أخبار الكلية؟ هل كتبت المحاضرة؟. أذهب إلى البيت؟. فلا شك أنه يسأل عن كلية معهودة لهما من قبل، وعن محاضرة وبيت معهودين لهما كذلك، ولا شيء من ألفاظ السؤال الحالية تشير إلى المراد إلا: «أل»؛ فإنها هي التي توجه الذهن إلى المطلوب. وهذا هو ما يسمى: «العهد الذهني» أو: «العهد العلمي».

٣ - وقد يكون السبب في تعريف تلك النكرة حصول مدلولها وتحققه في وقت الكلام، بأن يبتدئ الكلام خلال وقوع المدلول وفي أثنائه؛ كأن تقول: (اليوم

== مرجعه تماماً، ولم يمنع ذلك أن يكون الضمير معرفة، ومرجعه نكرة. وذلك أن الضمير قد أوصلنا إلى شيء واحد مع أن هذا الشيء الواحد ينطبق على أفراد كثيرة. ومثل هذا يقال فيما دخلت عليه «أل» العهدية التي نحن بصدها؛ فإن الاسم الأول نكرة؛ فهي لا تدل على معين، أما الاسم الثاني الذي دخلت عليه فمعرفة؛ لأن معناها مراد به الاسم الأول، ومحصور فيه، برغم أنه نكرة تدل على أفراد متعددة.

ويتصل بهذا ما يبيح في رقم ٣ من هامش ص ٤٣٣.

(١) في صدر الباب ص ٤٢١

(٢) لهذا إيضاح في رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة، ثم في رقم ٣ من هامش ص ٤٣٣.

يحضر والذى) . - ( يبدأ على الساعة ) - ( البرد شديد الليلة ) . . . تريد من « اليوم » و « الساعة » و « الليلة » ؛ ما يشمل الوقت الحاضر الذى أنت فيه خلال الكلام . ومثل ذلك : أن ترى الصائد يحمل بندقيته ؛ فتقول له : « الطائر » . أى : أصب الطائر الحاضر وقت الكلام . وأن ترى كاتباً يحمل بين أصابعه قلماً فتقول له : « الورقة » . أى : خذ الورقة الحاضرة الآن . وهذا هو « العهد الحضورى »<sup>(١)</sup> .

فأنواع العهد ثلاثة : « ذِكْرِي » ، و « ذهني » . أو : علمي . و « حضوري » وللثلاثة رمز مشترك يدخل على كل نوع منها ؛ هو : « أل » . وتسمى : « أل التى للعهد » أو : « أل العهدية »<sup>(٢)</sup> . فإذا دخلت على النكرة جعلتها معرفة ، تدل على فرد معين دلالة تقرب من دلالة العلم الشخصى بذاته لا برمز آخر<sup>(٣)</sup> . ولهذا كانت « أل العهدية » تفيد النكرة درجة من التعريف تُقَسَّرُ بها من درجة العلم الشخصى ، وإن لم تبلغ مرتبته وقوته ؛ وإنما تجعلها فى المرتبة التى تليه مباشرة .

\* \* \*

وأما : « أل الجنسية » فهى الداخلة على نكرة تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تفيد العهد<sup>(٤)</sup> . ومثالها ؛ النجم مضىء بذاته ، والكوكب يستمد الضوء من غيره . . . فالنجم ، والكوكب ، والضوء ، معارف بسبب دخول « أل » على كل منها ، وكانت قبل دخولها نكرات ( وشأن النكرات - كشأن اسم الجنس - )<sup>(٥)</sup> ،

( ١ ) وأكثر ما يقع « أل » التى للعهد الحضورى فى صدر الكلمات التى بعد أسماء الإشارة ؛ نحو : جانف هذا الرجل أو بعد « أى » فى النداء ؛ نحو : يأبها الرجل . وقد تقع فى غيرها كالأمثلة التى عرضناها من قبل .  
( ٢ ) أى : التى لتعريف صاحب العهد ؛ وهو : الشيء الممهور ؛ سواء أكان واحداً أم أكثر ؛ فى التركيب كلمتان محذوفتان . بقى شيء يتعلق بإفادتها التعريف وهو فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٣ .  
( ٣ ) لأن علم الشخص معرفة بصيغته ؛ لا برمز آخر ، ولا بشئ خارج عن مادته بخلاف النكرة التى جاءها التعريف من « أل » فإن « أل » أجنبية منها ، وخارجة عن صيغتها .

( ٤ ) يقول النحاة : إذا دخلت « أل » على اسم مفرد أو غير مفرد ، وكان هناك معهود مما شرحناه فهى للعهد . وإن لم يكن هناك معهود فهى للجنس . ( انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٢٨ ) .

( ٥ ) إيضاح ذلك : أن كلمة : « نجم » - مثلاً - تدل على معنى شائع مبهم ؛ يصدق وينطبق على كل جرم سماوى مضىء ؛ من غير حصر النجم فى واحد معين ، فهو يصدق على هذا ، وذاك ، وعلى آلاف غيرها . وهذا معنى النكرة واسم الجنس ( كما سبق إيضاحه بإسهاب فى ص ٢٣ وهامش ص ٢٠٦ و ٢٨٨ ) ، فهى تدل على واحد غير معين ولا محدد ، لأنه واحد شائع بين أمثاله ، لا يمكن تخصيصه بالمتعين ، من بين أفراد جنسه . ( أى : أفراد صنفه ونظائره ) فإذا أدخلنا « أل » على كلمة : « نجم » وهو فرد من أفراد جنسه كانت لتعريف الجنس كله ، لا لتعريف ذلك الفرد الواحد ؛ لأن تعريف الفرد الواحد يقتضى أن ترى النجوم كلها واحداً واحداً ، وترى إضاءة كل واحد بذاته ، ثم تقول بعدها : للنجم مضىء بذاته . ولما كانت تلك الرؤية الشاملة المحيطة بكل النجوم أمراً مستحيلاً لا يقدر عليه =

لا تدل على واحد معين ) ، وليس في الكلام ما يدل على العهد .  
 ولدخول « أل » هذه على الأجناس سميت : « أل الجنسية » . وهي أنواع  
 من ناحية دلالتها المعنوية ، ومن ناحية إفادة التعريف .

١ - فمنها التي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الشمول والإحاطة  
 بجميع أفراده إحاطة حقيقية ؛ لا مجاز فيها ، ولا مبالغة<sup>(١)</sup> ، بحيث يصبح أن  
 يحل محلها لفظة « كل » فلا يتغير المعنى ؛ نحو : النهر عذب ، النبات حي ،  
 الإنسان مفكر ، المعدن نافع . . . فلو قلنا : كل نهر عذب ، كل نبات حي ،  
 كل إنسان مفكر ، كل معدن نافع . . . بحذف « أل » في الأمثلة كلها وبوضع  
 كلمة : « كل » مكانها - لبقى المعنى<sup>(٢)</sup> على حالته الأولى .

وحكم ما تدخل عليه « أل » من هذا النوع أن يكون لفظه معرفة ؛ تجري عليه  
 أحكام المعرفة<sup>(٣)</sup> ، ويكون معناه معنى النكرة المسبوقة بكلمة : كل ؛ فيشمل كل  
 فرد من أفراد مدلولها ، مثل كلمة « المالك » في قول الشاعر :  
 إذا الملك الجبار صعرَّ خدَّه مَشَّيْنَا إِلَيْهِ بالسُّيُوفِ نَعَاتِهِ<sup>(٤)</sup>

٢ - ومنها التي تدخل على واحد من الجنس ، فتجعله يفيد الإحاطة ، الشمول ؛  
 لا بجميع الأفراد ، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد ؛  
 وذلك على سبيل المجاز والمبالغة ؛ لا على سبيل الحقيقة الواقعة ؛ نحو : أنت  
 الرجل علماً ، وصالح هو الإنسان لطفاً ، وعلى هو الفتى شجاعة . تريد : أنت

— مخلوق — كان دخول « أل » على كلمة : « نجم » وقولنا : « النجم » معناه أن كل واحد من هذا الجنس  
 الذي عرفناه بمقولنا دون أن تحيط بكل أفراده الخواص - مضيئاً بذاته ؛ فكأنها تعرف الجنس مثلاً في  
 فرد واحد من أفراده ؛ يفنى تعريفه عن تعريفها ، وينوب عنها في ذلك . أو كأنها تعرف فرداً يدل على  
 الجنس كله ، ويميز إليه . وهكذا يقال في باقي الأمثلة - راجع رقم ٣ من هامش ص ٤٢٨ - .

(١) وعلاقتها : أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه ؛ لأن المستثنى لا بد أن يكون أقل أفراداً  
 من المستثنى منه ؛ نحو قوله تعالى : ( إن الإنسان لئى خسر ، إلا الذين آمنوا . . ) ومن العلامات أيضاً :  
 أن يصح نعته بالجمع ؛ نحو ؛ قوله تعالى ، ( أو الطغفيل الذين لم يظفروا على عوارث السماء ) ، ونحو  
 قولهم : أهلك الناس الدينارُ الخسر ، والدرهم البيض ، فكأنه قال : الدناير ، والدرهم .

(٢) وهذه تسمى : « أل الاستقرائية » ؛ لأنها تدل على أن المعنى يستغرق جميع أفراد الجنس أى :  
 يحيط بأفراده إحاطة شاملة حقيقية . ومثلها « أل » في النوع الثاني ، الدالة على أن الجنس يستغرق صفة من  
 الصفات على سبيل المجاز والمبالغة .

(٣) فيكون مبتدأ ، ويكون نعتاً للمعرفة ، ويكون صاحب حال . وغير ذلك مما يفلب عليه أن

يكون معرفة لا نكرة . . .  
 (٤) صعرَّ خدَّه : أماله وحوله عن ناحية الناس ؛ كى لا يرام ؛ ترفماً منه ، وكبراً .

كل الرجال من ناحية العلم ؛ أى : بمنزلتهم جميعاً من هذه الناحية وحدها ، فإنك جمعت من العلم ما تفرق بينهم ؛ ويسعد موزعاً عليهم بجانب علمك الأكمل المجتمع فيك ؛ فأنت تحيط بهذه الصفة ( صفة العلم ) إحاطة شاملة لم تنهياً إلا للرجال كلهم مجتمعين . وكذلك صالح من ناحية الأدب ؛ فهو فيه بمنزلة الناس كلهم ؛ نال منه ما نالوه مجتمعين . وكذلك على ؛ بمنزلة الغنيان كلهم في الشجاعة ؛ أدرك وحده من هذه الصفة ما توزع بينهم ، ولم يبلغوا مبلغه إلا مجتمعين . وكل هذا على سبيل المبالغة والادعاء<sup>(١)</sup> .

وحكم ما تدخل عليه « أل » من هذا النوع كحكم سابقه لفظاً ومعنى .  
 ٣ - ومنها التي لا تفيد نوعاً من نوعي الإحاطة والشمول السابقين ؛ وإنما تفيد أن الجنس يراد منه حقيقة القائمة في الذهن ، ومادته التي تكون منها في العقل بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليلة أو كثيرة ، ومن غير اعتبار لعددتها ، أو لصفة عرضية طارئة عليها . وقد يكون بين تلك الأفراد ما لا يصدق عليه الحكم ... نحو : « الحديد أصلب من الذهب - الذهب أنفس من النحاس » . تريد : أن حقيقة الحديد ( أى : مادته وطبيعته ) أصلب من حقيقة الذهب ( أى : من مادته وعنصره ) من غير نظر لشيء معين من هذا أو ذاك ؛ كفتاح من حديد ، أو خاتم من ذهب ؛ فقد توجد أداة من نوع الذهب هي أصلب من أداة مصنوعة من أحد أنواع الحديد ؛ فلا يمنع هذا من صدق الحكم السالف الذى ينص على أن الحديد في حقيقته أصلب من الذهب في حقيقته من غير نظر إلى أفراد كل منهما - كما سبق - إذ أنك لا تريد أن كل قطعة من الأول أصلب من نظيرتها في الثاني ؛ لأن الواقع يخالفه ، ومثل هذا أن تقول : « الرجل أقوى من المرأة » ، أى : أن حقيقة الرجل وجنسه من حيث عنصره المتميز - لا من حيث أفراده - أقوى من حقيقة المرأة وجنسها من حيث هي كذلك ، من غير أن تريد أن كل واحد من الرجال أقوى من كل واحدة من النساء ، لأنك لو أردت هذا لخالفك الواقع . وهكذا يقال في : « الذهب أنفس من النحاس » . وفى : « الصوف أغلى من القطن » . وفى : « الفحم أشد تاراً من الخشب » ... وفى : « الماء ، والتراب ، والهواء ، والجحاد ، والنبات ... »

(١) ولذا يصح إحلال كلمة : « كل » محل « أل » على سبيل المجاز والمبالغة - كما سبق في رقم ٢ من ص ٤٢٦ « والمحصن » هو الذى يفيد أنهم جميعاً لم يبلغوا درجته في الصفة .

تقول : الماء سائل : أى : أن عنصره وطبيعته من حيث هى مادة ، تجعله فى عداد السوائل ، من غير نظر فى ذلك إلى أنواعه ، أو أفراده ، أو شيء آخر منه — فتلك حقيقته ؛ أى : مادته الأصلية التى قام عليها . وتقول : التراب غذاء النبات ، أى : أن عنصره وطبيعته كذلك ؛ فهى حقيقته الذاتية ، وماهيته التى عرف بها من حيث هى . وتقول : الهواء لازم للأحياء ؛ أى : أن عنصره ومادته وحقيقته كذلك . . . . وهكذا .

وتسمى « أل » الداخلة على هذا النوع : « أل » التى للحقيقة « ، أو : للطبيعة » ، أو : « للماهية <sup>(١)</sup> » ، فلا علاقة لها بالإحاطة بالأفراد ، أو بصفاتهم ، أو بعدم الإحاطة . وتفيد ما دخلت عليه نوعاً من التعريف يجعله فى درجة « عكس الجنس » <sup>(٢)</sup> لفظاً ومعنى .

فعانى « أل الجنسية » إما إفادة الإحاطة والشمول بكل أفراد الجنس حقيقة ، لا مجازاً ، وإما إفادة الإحاطة والشمول لا بأفراد الجنس ؛ وإنما بصفة من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغة والادعاء <sup>(٣)</sup> والمجاز ، وإما بيان الحقيقة الذاتية ، دون غيرها .

\* \* \*

( ١ ) وعلامتها : ألا يصلح وضع كلمة : « كل » بدلا ، لا حقيقة ولا مجازاً ، لأن المقصود من الحقيقة ليس الدلالة على الأفراد ، قليلة كانت الأفراد أم كثيرة ، وإنما المقصود شيء آخر هو ما ذكرناه . ( ٢ ) قد سبق الكلام على علم الجنس ودرجته ( فى ص ٢٩٠ و ٢٩٦ وما بعدها ) .

( ٣ ) راجع رقم ٥ من هامش ص ٤٢٥ . وقد جاء فى « كليات أبى البقاء » ، ص ٦٦ عند الكلام على « أل » ما نصه : « إذا دخلت « أل » فى اسم — فرداً كان أو جمعاً — وكان ثمة معهود ، فإنها تصرف إليه . وإن لم يكن ثمة معهود فإنها تحمل على الاستفراق عند المتقدمين ( يريد : أنها تشمل جميع أفراد الجنس فرداً فرداً ، أو تشمل صفة شاملة من صفاته — كما شرحنا ) — وعلى الجنس عند المتأخرين ( يريد أنها تدل على صنف من الجنس يكون كافياً للدلالة على الجنس ، ونموذجاً يبنى عن رؤية الباقي ؛ فكانه نموذج — عينة — للجنس ) إلا أن المقام عندهم إذا كان خطائياً يحمل على كل الجنس ، وهو : « الاستفراق » وإذا كان استدلالياً ، أومل يمكن حمله على الاستفراق ، فإنه يحمل على أدنى الجنس ( يريد على فرد واحد فقط ) ، حتى يبتل الجمعية ، ويصير مجازاً عن الجنس كله . فلو لم تصرفه إلى الجنس وأبقيناه على الجمعية يلزم إلغاء حرف التعريف من كل وجه ؛ إذ لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع ، لعدم الأولوية ؛ إذ التقدير أنه لا عهد ؛ فيتبين أن يكون للجنس . فحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعية ؛ لأن الجمع وضع لأفراد الماهية ، لا للماهية من حيث هى ، فيحمل على الجنس من طريق المجاز ) .

وجاء فى شرح المفصل — ج ٩ ص ١٩ ، عند الكلام على : « أل » وأقسامها . — ما نصه : ( فأما تعريف الجنس فإن تدخل اللام ( أى : « أل » ) على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه ، لا لتعريف الشخص منه — أى : الفرد الواحد منه — وذلك نحو قولك : الملك أفضل من الإنسان ، والعسل حلو ، والخل حامض ، و « أهلك الناس الدرهم » والدينار » فهذا التعريف لا يكون عن إحاطة ؛ لأن ذلك متعذر ؛ لأنه لا يمكن أحداً أن يشاهد جميع هذه الأجناس ( أى : جميع أفرادها ) وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالمعقول دون حاسة المشاهدة أفضل من كل واحد من الجنس الآخر ، وأن كل جزء من العسل الشائع فى الدنيا حلو ، وأن كل جزء من الخل حامض ) .



## المسألة ٣١ :

ب - « أل » الزائدة<sup>(١)</sup>

هى التى تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تُغَيَّر التعريف أو التنكير<sup>(١)</sup> وربما كان لها أثر آخر ، - كما سيجىء هنا - « فمثال دخولها على المعرفة : ( المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بنى العباس ) . فالكلمات : « مأمون » ، و « رشيد » و « عباس » ، معارف بالعلمية قبل دخول « أل » . فلما دخلت عليها لم تحدث تغييراً فى تعريفها ، ولم تفيدها تعريفاً جديداً . ومثال دخولها على النكرة ما سُمِع من قولهم : « ادخلوا الأول فالأول . . . » وأشباهها . فكلمة « أول » نكرة ؛ لأنها حال<sup>(٢)</sup> ، ولم تخرجها « أل » عن التنكير .

و « أل الزائدة » نوعان - كلاهما حرف<sup>(٣)</sup> - أحدهما : نوع تكون فيه « زائدة لازمة » وهى التى تقترب باسم معرفة ، ولا تفارقه بعد اقترانها به ، ومن هذا اقترانها ببعض الأعلام منذ استعماله علماً ؛ فلم يوجد خالياً منها منذ علميته . . .<sup>(٤)</sup> ولا تفارقه بعد ذلك مطلقاً ، برغم زيادتها ، كبعض أعلام مسموعة عن العرب لم يستعملوها - فيما يقال - بغير « أل » ؛ مثل : السَّمَوِيُّ<sup>(٥)</sup> ، واليسع<sup>(٦)</sup> ، وأللات<sup>(٧)</sup> والعزى<sup>(٨)</sup> . وكبعض

(١) والمراد بالزائدة هنا : ما ليست موصولة ، وليست للتعريف ، ولو كانت غير صالحة للسقوط .

(٢) « أول » السابقة ، حال منصوية ، والثانية معطوفة عليها بالفاء التى تفيد الترتيب . وزيدت فيها « أل » شذوذاً فى النثر ؛ كما تزداد فى النظم للضرورة . والأصل ادخلوا أول فأول ، أى : ادخلوا مرتين - كما سيجىء فى رقم ٦ من هامش الصفحة التالية - . أما البيان الخاص بهذا فى باب الحال ( ج ٢ م ٨٤ ) فى التقسيم الثالث الخاص بالتنكير والتعريف .

(٣) ويجب إدغامه فى التاء إذا وقعت بعده مباشرة ، طبقاً للبيان الذى سبق فى آخر رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ .

(٤) وهذا يشمل ما وضع من أول أمره علماً مقروناً « بأل » ، ولم يستعمل فى غير العلمية ؛ من قبل كالسَمَوِيُّ ، وما كان مجرداً فى أصله من « أل » ثم دخلته عند انتقاله إلى العلمية ، ولازمته معها من أول لحظة - ؛ كالنصر ، والنعمان .

(٥) اسم شاعر جاهلى ، مشهور بالوفاء . (٦) اسم نبي .

(٧) اسم صنم للعرب فى الجاهلية . (٨) اسم صنم للعرب فى الجاهلية (وهى ؛ مؤنث أعز) .

الظروف المبدوءة بـ «أل» ، مثل : «الآن» <sup>(١)</sup> للزمن الحاضر ، وبعض أسماء الموصولات المصدرة بها ؛ كالتى ، والذى ، والذين ، واللاتى . . . ومن الزائدة اللازمة : «أل» التى للغلبة ، وسيجىء بيانها <sup>(٢)</sup> . . .

والآخر : نوع تكون فيه زائدة عارضة (أى : غير لازمة ، فتوجد حيناً ، وحيناً لا توجد) ، وهذا النوع ضربان :

ضرب اضطرارى يلجأ إليه الشعراء وحدهم عند الضرورة ، ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله ؛ كقول القائل :

ولقد جنيتك <sup>(٣)</sup> أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عنب بنات الأوبر <sup>(٤)</sup>

فقد أدخل الشاعر «أل» على كلمة : «أوبر» مضطراً ؛ مع أن العرب حين تستعملها «علم جنس» تجردها من «أل» ؛ فتقول : بنات أوبر ، ومثل قول الشاعر :

رأيتك كماً أن عرفت وجوهنا صدّدت وطبت النفس يا قيس عن عسمر <sup>(٥)</sup>

فقد أدخل الشاعر «أل» على كلمة : «النفس» التى هى تمييز ، والتمييز نكرة — على المشهور — فلا تدخله «أل» ، وكان الأصل أن يقول : طبت نفساً . ولكن الضرورة <sup>(٦)</sup> الشعرية قهرته . <sup>(٧)</sup>

(١) ظرف زمان منصوب . وقد يجز بمن قليلاً ؛ فهو معرب . وهذا الرأى أوضح وأيسر من الرأى القائل بأنه مبنى على الفتح دائماً .

وإذا كان معرباً ومعناه الزمن الحاضر فكلمة : «أل» فيه للعهد الحضورى فتكون معروفة ، وليست زائدة (راجع رقم ٣ من ص ٤٢٤) . وإيضاح الكلام على هذا الظرف مدون فى باب : «الظرف» ج ٢ ص ٢٦٣ م ٧٩ .

(٢) فى ص ٤٣٣ .

(٣) «جنيتك» ؛ أى : جنيت لك ؛ وجمعت . «الأكمؤ» : جمع ، مفردة : كمؤ . وهو نبات فى البادية ، له ثمرة يجنيه العرب . وقد سبق أول الكتاب — ص ٢٢ — أن كلمة : «كمؤ» تكون مفرداً أيضاً لكلمة : «كمأة» التى هى اسم جنس جمعى . ولكن هنا لم يفرق بينه وبين واحدة بالثناء فى المفرد كما هو الكثير ، وإنما وقعت الثاء فى اسم الجنس الجمعى . «المسائل» : جمع مفردة : عسقول (على وزن عصفور) نوع أبيض ، كبير من الكمأة ، ويسميه بعض الناس : شحمة الأرض .

(٤) «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ، ردىء الطعم . له زغب كلون التراب .

(٥) يقول لما رأيت — يا قيس — وجوهنا (أى : زعماءنا) وأكابرننا ، تسليت عن صديقك عمرو الذى قتلناه ، وطبت نفساً .

(٦) وملحق بهذا النوع زيادتهما فى النثر شذوذاً . مثل : ادخلوا الأول فالأول ، كما سلف

البيان فى ص ٤٢٩ .

(٧) وفيما سبق من الزيادة اللازمة وغير اللازمة يقول ابن مالك :

وقد تَزَادُ لازماً كَاللَّاتِ وَالْآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتَى

وَلَا اضْطِرَارَ ، كِبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا ، وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرَى  
وَالسَّرَى أَصْلُهَا : السرى : بتشديد الياء ، ومعناها الشريف .

٢- وضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لغرض يريد أن يحققه ؛ هو : « لمح الأصل » . وبيان :

أن أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً ، ثم انتقل إلى العلمية ، وترك معناه السابق - ولذا يسمى : « العلم المنقول » - مثل : عادل ، ومنصور ، وحسن ... فقد كان المعنى السابق لكل اسم من هذه المشتقات هو الدلالة على أمرين معاً : ذات وصفة - أى ذات فعلت العدل . أو وقع عليها النصر ، أو انصفت بالحسن . . . ، ولا دخل للعلمية بواحد من الأمرين . . . ثم صار كل واحد بعد ذلك « علماً جامداً » يدل على مُسمًى مُعَيَّن فقط ، ولا يدل معه على شيء من الوصف السابق ؛ فكلمة : عادل ، أو منصور أو : حسن ، أو ما شابهها ... قد انقطعت صلتها بالوصف السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثاني ؛ وهو : « العلمية » وصارت بعد العلمية اسماً جامداً لا يتضمن صفة ، ولا يشتمل عليها مع أنها كانت في الأصل اسماً مشتقاً .

فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصلة المعنوية ، وأن تبقى الكلمة المنقولة مشتملة على الأمرين معاً - ( وهما : المعنى الأصلي السابق . والدلالة الجديدة ؛ وهي : العلمية ) - فلإننا نزيد في أولها : « أل » لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تلميحاً ؛ ينضم إلى المعنى الجديد ، وهو : العلمية مع الجحود ؛ فنقول : العادل ، والمنصور ، والحسن ، فتدل الكلمة ( بذاتها وبصيغتها التي اعتبرناها جامدة ) على العلمية ، وتدل على الوصف القديم « بأل » التي تشير وتلمح إليه . ولهذا تسمى : « أل التي للمح الأصل » ، ومن أجله تزداد زيادة لازمة في كثير من الأعلام المنقولة الصالحة لدخولها ؛ لتشير إلى معانيها القديمة التي تحوى المدح ، أو الذم ، أو التفاؤل ، أو التشاؤم .. ؛ نحو : الكامل ، المتوكل ، السعيد ، الضحاك ، الخاسر ، الغراب ، الخليج ، المحروق . . . وغير ذلك من الأعلام المنقولة قديماً وحديثاً<sup>(١)</sup> .

ونقل العلم قد يكون من « اسم معنوى جامد » ؛ كالتنقل من المصدر في مثل :

(١) « ملاحظة » : لا خير في الأخذ بالرأى القائل : إن زيادة « أل » للمح الأصل سماعية ؛ لأن الأخذ به بالرغم من أنه الأغلب - يضيغ الغرض من زيادتها ؛ وهو غرض تدعو إليه الحاجة في كل العصور وقد حرصت العرب على تحقيقه ؛ فأكثر من استعمال الأعلام المنقولة إكثاراً مستفيضاً . فيه المبدوء . بال للمح الأصل ، وغير المبدوء ؛ فلا داعي للتفريق من غير داع يقصر هذه الزيادة على السماع كما يريدونها هنا ، وهو ألا نستعمل علم منقولاً سوى العلم الذي استعمله العرب بلفظه ونصه ، فنبتقيه على معناه القديم ، ولا مانع عندهم من إطلاقه بنصه على معنى جديد .

الفضل ، والصلاح ، والعرفان ... وقد يكون من « اسم عين جامد » ؛ كالصخر ،  
والخبث والنعمان<sup>(١)</sup> ، والعظم ... وقد يكون من « كلمات مشتقة » في أصلها ؛  
كالهادي ، والحارث ، والمبارك ، والمستنصر ... ويُهْمَلُ هذا الاشتقاق بعد  
العلمية فتعدّ الكلمات من الجامد - كما سبق - .

فالأعلام السابقة وأشباهاها زيدت عليها « أل » عند ابتداء استعمالها في  
العلمية ليجتمع في كل علم أمران هما : ملح الأصل والعلمية ، أمّا عند الرغبة -  
وقت التسمية- في الاقتصاد على العلمية وحدها فلا تزداد « أل » ، والأعلام في الحالتين  
جامدة .

وأما من ناحية التعريف والتنكير فلا أثر لها مطلقاً ؛ فوجود « أل » التي للمح  
الأصل وعدم وجودها سيّان من هذه الناحية كما تقدّم<sup>(٢)</sup> - ، لأنّ العلم يستمد  
تعريفه من علميته ؛ لا من « أل » التي للمح الأصل .

والأعلام كلها صالحة للدخول « أل » هذه ، إلا العلم المرتجّل<sup>(٣)</sup> ؛ (كسعاد ،  
وأدّ ، ) ، وإلا العلم المنقول الذي لا يقبل « أل » بحسب الأصول العامة ؛ إما لأنّه  
على وزن فعل من الأفعال ؛ والفعل لا يقبلها ؛ ( مثل : يحين ، يزيد ، تعزّز ،  
يشكر ، شَمَّر .. ) .. وإما لأنّه مضاف ؛ والمضاف لا تدخله « أل » ؛ ( نحو :  
عبد الرؤف ، وسعد الدين ، وأبو العينين<sup>(٤)</sup> ) . . .

من كل ما سبق نعلم أن أشهر أنواع « أل » هو : الموصولة ، والمعرفة  
بأقسامها ، والزائدة بأقسامها .

\*\*\*

(١) أصله : اسم للدّم . (٢) أول البحث (ص ٤٢٩ و ٤٣١) .  
(٣) سبق شرحه في ص ٣٠٢ . ولم تدخل « أل » هذه على العلم المرتجّل لأنّه ليس ذا أصل يلمح  
إليه ، على حين الغرض من زيادتها هو التلميح والإشارة إلى أصل العلم ، ولن يكون له أصل إلا إذا كان  
منقولاً .  
(٤) يقول ابن مالك - في إيجاز عن لفظ « أل » ، وأنه قد يدخل بعض الأعلام للدلالة على ملح  
الأصل ولا يفيد تعريفاً :

وبعضُ الأعلامِ عليه دَخَلُ لِمَحٍّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا  
كَالْفُضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ قَدْ كُرِّرَ ذَا وَحْدُهُ سَيَّانِ

يريد : أن بعض الأعلام يدخل عليه لفظ « أل » بقصد التلميح إلى الأصل الذي نقل عنه العلم ،  
وما يحتويه من وصف يراد إلصاقه بالعلم المنقول ، وحذف كلمة « أل » وذكرها سيّان من ناحية التعريف  
والتكبير .

## المسألة ٣٢ :

العلم بالغلابة<sup>(١)</sup>

المعارف متفاوتة في درجة التعريف — كما سبق<sup>(٢)</sup> — ؛ فبعضها أقوى من بعض وبسبب هذا التفاوت كان علم الشخص أقوى من المَعْرِف « بأل العهدية » ، وأقوى من « المضاف لمعرفة » . غير أن كل واحد من هذين قد يصل — أحياناً — في قوة التعريف إلى درجة « علم الشخص » ، ويصير مثله في الأحكام الخاصة به ، وليبان ذلك نقول :

إن كلاً من المَعْرِف « بأل العهدية » ، و « المضاف لمعرفة » ، قد يكون ذا أفراد متعددة ؛ فالكتاب<sup>(٣)</sup> — مثلاً — ينطبق على عشرات ، ومئات ، وألوف . . . من الكتب ، وكذلك النجم ، والمنزل ، والقلم . . . وكتاب سعد ، يصدق على كل كتاب من كتبه المتعددة ، ومثله : قلم حَمَّاد ، وثوب عثمان . . .<sup>(٤)</sup>

غير أن فرداً واحداً من أفراد المَعْرِف « بأل » أو من أفراد « المضاف لمعرفة » قد يشتهر اشتهاً بالغاً دون غيره من باقي الأفراد ؛ فلا يخطر على البال سواه عند الذكر ؛ بسبب شهرته التي غطت على الأفراد الأخرى ، وحجبت الذهن عنها .

(١) تعريفه : أن يغلب معنى اللفظ عند إطلاقه على فرد من مدلولاته ، دون باقي الأفراد ؛ بسبب شهرة الأول ، كما سنشرحه . ومن أحكامه التي ستذكر أنه يعد من ناحية التعريف في درجة العلم الشخصي ، — كما في الصفحة التالية ، وكما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٢١٢ .

(٣ و ٤) المراد من « أل » العهدية هذه أنها كانت عهدية بحسب أصلها قبل أن تكون للغلبة ، أما بعد أن تصير للغلبة فزائدة لازمة — كما سبق في ص ٤٣٣ و ٤٣٦ — وبما بعدهما .

وقد يقال : إن « أل العهدية » أداة تعريف ، فكيف يكون مدلولها متعدد حين تكون للعهد ؟ .  
أجاب النحاة : ( إن « أل » العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البذل — أي : على التبادل — فصحبها كل فرد بينهما على البذل ، فثلاً لفظ : « العقبة » المعروف بأل العهدية وضع في الأصل ليستعمل في كل فرد عهد بينهما على البذل ، فخصصته الغلبة « بعقبة أيّلة » — وهي على الحدود الشرقية لمصر — ( راجع الصبان في هذا ، وكذا البيان الذي في رقم ٦ من ص ٤٢٣ ) بل إن مدلول العلم الشخصي قد يتعدد أحياناً ، ( كما سبق — في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ ) بالرغم من أنه أقوى من المعرفة بأل ، أو : المعرفة بالإضافة وله إشارة في رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ .

ومن أمثلة ذلك : المصحف ، الرسول ، السنة ، ابن عباس<sup>(١)</sup> ، ابن عمر ، ابن مسعود ؛ فالمراد المشهور اليوم من المصحف هو : كتاب الله وقرآنه الكريم ... ومن الرسول : النبي محمد عليه السلام ، ومن السنة : ما ثبت عنه من قول ، أو فعل ، أو تقرير .<sup>(٢)</sup> كما أن المراد المشهور من : ابن عباس هو : عبد الله ، بن عباس ، بن عبد المطلب<sup>(٣)</sup> . . . دون فرد آخر من أبناء العباس . وكذلك المراد الشائع من : ابن عمر ، هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، دون غيره من أولاد عمر . وكذلك المراد الشائع من ابن مسعود ، هو : عبد الله بن مسعود أيضاً ، وكانت تلك الكلمات في الأصل - قبل اشتهاها ، وشيوع مدلولها - معرفة بالإضافة ، أو بآل العهدية ، ولكن درجة تعرفها بأحدهما لم تبلغ درجة العكس الشخصي ؛ الدال على واحد بعينه ؛ لأنها ليست أعلاماً شخصية ؛ فلا تدل على فرد معين ؛ إذ الأصل في كلمة : « المصحف » أن تنطبق على كل<sup>(٤)</sup> غلاف يحوى صحفاً . وفي كلمة : « الرسول » أن تنطبق على كل إنسان أرسل من جهة إلى جهة معينة . وفي كلمة : « السنة » أن تنطبق على كل طريقة مرسومة ، وفي كلمة : « ابن فلان » أن تنطبق على كل ابن من أبناء ذلك الرجل . لكن اشتهرت كل كلمة مما سبق - بعد التعريف - في فرد ، واقتصرت عليه ؛ بحيث إذا أطلقت لا تنصرف لغيره ؛ فقوى التعريف فيها ، وارتفع إلى درجة أرق من الأولى ؛ تسمى : « درجة العكس بالغلبة » ، ( أى : التغلب بالشهرة ) وهي درجة تلحقه بالعلم الشخصي<sup>(٥)</sup> في كل أحكامه ؛ فظهر الكلمة أنها معرفة « بآل » ،

(١) كانت كلمة : « ابن » في هذه الأمثلة وأشباهاها ، معرفة ؛ لأنها مضافة إلى معرفة . ولكن العلم بالغلبة ( الشهرة ) هو مجموع الكلمتين المضاف والمضاف إليه معاً ، وصار تعريفه بالعلمية الغالبة ، كما سيحى في رقم هـ من هذا الهامش - وزال التعريف السابق .

(٢) ما يقوله ( أى : يوافق عليه ) بالسكوت ؛ كأن يرى شخصاً يقول قولاً ، أو يعمل عملاً بشرط أن تكون الأقوال أو الأعمال من الشؤون المتصلة بالدين - ؛ فيسكت ، ولا يظهر ما يدل على المعارضة فيكون سكوته موافقه ضمنية ؛ تسمى : « تقريراً » .

(٣) جد الرسول عليه السلام .

(٤) انظر الإيضاح الذي في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة ، ورقم هـ من هامش ص ٤٢٣ .

(٥) قال النحاة ؛ إن العلم قسمان : علم بالوضع ؛ فيشمل علم الشخص وعلم الجنس ، وعلم بالغلبة ، وهو ما شرحناه . وأهم فارق بينهما : أن العلم الوضعي بعين مسماه تعييناً مطلقاً من أول لحظة وضع فيها على مسماه ، ووقع فيها الاختيار على لفظه ليكون رمزاً على ذلك المسمى ؛ مثل إبراهيم ، فإنه يدل على صاحب ذلك الاسم ابتداء من تلك اللحظة التي وقع عليه الاختيار فيها ليدل على إبراهيم . أما العلم بالغلبة فقد كان أول أمره معرفة « بآل العهدية » ، أو : بالإضافة ، ولم يكن علماً في ابتداءه -

أو بالإضافة ، ولكن حقيقتها أنها صارت معرفة بعلمية الغلبة . وهي في درجة علم الشخص — كما قلنا — وتلقى معها الدرجة القديمة . ومن أمثلة العلم بالغلبة : المدينة <sup>(١)</sup> ، العتقة <sup>(٢)</sup> ، الهرم <sup>(٣)</sup> . . . مجلس الأمن <sup>(٤)</sup> ، جمعية الأمم <sup>(٥)</sup> ، إمام النخاعة <sup>(٦)</sup> . . . وغيرها مما هو عكس بالغلبة <sup>(٧)</sup> : كالنابغة ، أو الأعشى ، أو الأخطل . . . وأصل النابغة : الرجل العظيم ، وأصل الأعشى : من لا يبصر ليلاً ، وأصل الأخطل : الهجاء . ثم تغلب على كل أصل مما سبق الاستعمال والاشتهار في العلمية وحدها .

أحكامه :

هو ماحق بالعلم الشخصي — كما تقدم — ويسرى عليه ما يسرى على ذاك ، مع ملاحظة أن « أل » التي في العلم بالغلبة قد صارت قسمًا مستقلًا من ، أل » الزائدة اللازمة ( أى : التي لا تفارق الاسم الذي دخلت عليه . ) ، يسمى : « أل » التي للغلبة « ولم تبق للعهد كما كانت <sup>(٧)</sup> . وبالرغم من أنها زائدة ، لازمة فإنها تحذف وجوبًا عند ندائه ، أو لإضافته ؛ مثل : ( يا رسول الله قد بلغت رسالتك ) . ( هذا مصحف عثمان ) ، ( يا نابغة ، أسمعنا من طرائفك ) . . . فشأنها في الحالتين المذكورتين من جهة الحذف وعدمه شأن « أل » المعرفة <sup>(٨)</sup> — في الرأي الأرجح — .

== أمره ؛ فنُزِلَت غلبته ( أى : شهرته ) منزلة الوضع ؛ فصارها في درجة « العلم الشخصي » . وحين تصل الكلمة إلى درجة العلم بالغلبة تلغى درجة التعريف السابقة وتحل محلها الدرجة الجديدة ، وتصبح « أل » زائدة . لازمة بعد أن كانت للعهد .

- ( ١ ) مدينة الرسول عليه السلام ، وإليه هاجر ، وفيها قبره الشريف .
- ( ٢ ) اسم بلد على الحدود الشرقية المصرية . ( والعقبة في الأصل : اسم للطريق . الصاعد في الجبل ) .
- ( ٣ ) بناء بمصر ، أثرى ، ضخم ، مرت عليه آلاف السنين من غير أن تؤثر فيه تأثيراً يذكر .
- ( ٤ و ٥ ) مؤسسة عالمية قائمة الآن ، تضم مندوبين ورسميين عن الدول الكبيرة ، ينظرون في الشؤون الدولية الهامة .
- ( ٥ ) سيبويه ( توفي حول سنة ١٨٠ هـ ) .

( ٦ ) ويراد به — كما قلنا في ص ٤٣٣ — كل اسم كان معناه متعمداً بحسب وضعه الأصلي ، ثم غلب استعماله في فرد معين من أفراد ذلك المعنى المتعدد ، لا يراد غيره عند الإطلاق ؛ فصار خاصاً بسبب ذلك التعمين الناشئ من الشهرة .

( ٧ ) « أل » المعرفة لا تبقى كذلك عند الإضافة أو النداء ، لكن يجب ملاحظة أن : « أل » التي للغلبة لا تثبت مطلقاً مع حرف النداء ، فلا يتوصل لنداء ما فيه بكلمة : « أى » أو : كلمة : « ذا » كما يتوصل لنداء ما فيه « أل » الجنسية مما ليس علماً بالغلبة ، فلا يصح : يا أيها النابغة ، ولا يا ذا النابغة ، كما يصح : يا أيها الرجل ، ويا ذا الرجل ( راجع حاشية الصبان ج ١ في هذا الموضوع ) .

وفي العلم بالغلبة يقول ابن مالك :

أما العَلَمُ بالغلبة إذا كان مضافاً ، فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه في نداء ، ولا في غيره : تقول في النداء : يا بنَ عمرَ قد أحسنت ، ويا بنَ عباس قد أفدت الناس بفقهك ، ويا بن مسعود قد حققت لنا كثيراً من أحاديث الرسول . . .

وإذا اقتضى الأمر إضافته<sup>(١)</sup> فإنه يضاف مع بقائه على الإضافة

وقد يَصِيرُ عَلَماً بالغلبة مضافٌ أو مصحوبٌ «أل» ؛ كالعقبة وحذف «أل» ذي-إن تُناد أو تُضِف أو جب، وفي غيرهما قد تُحذف

أى : قد يصير «المضاف» أو : «المعرف بأل» علماً بالغلبة ، لا بكونه علم شخص ، ولا علم جنس . ( وهذا نوع آخر من العلم يخالفهما ، كما سبق أن أشرنا ) . حذف «أل» ذي ( أى : هذه ) واجب في حالتين : إذا نوى الاسم المبدوء بها ، أو أضيف . وأشار بقوله : « وفي غيرهما قد تُحذف » إلى أن «أل» الدالة على العلم بالغلبة وردت محذوفة في غير الحالتين السابقتين : ( النداء ، والإضافة ) فقد قال بعض العرب : هذا عيصوق طالماً . وهذا يوم إثنين مباركاً ، بدلا من « العيوق » علم على نجم خاص ، و « الإثنين » علم على اليوم الأسبوعي المعروف . وهذا الحذف شاذ لا يصح القياس عليه .

( ١ ) أشرنا في باب العلم ( رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ ) إلى أن علم الشخص قد يكون متعدداً يشترك في التسمية به عدد كثير ؛ فثل : محمد ، ومحمود ، وصالح ، وغيرهم من الأعلام الشخصية قد يسمى بكل منها عدة أفراد - ونقول هنا إن العلم بالغلبة قد يقع فيه ذلك ؛ مثل ابن زيدون . . . وابن خلدون . . . وابن هاني ؛ والنابغة . . . فإن كل واحد منها علم بالغلبة على شاعر معين ، أو : عالم كبير . . . وقد يشترك معني التسمية آخرون . وهذا الاشتراك والتعدد في الأعلام بنوعها يجعلها غامضة الدلالة نوعاً ، ويجعل تعيين المراد بها غير كامل ، وفي هذه الحالة يجوز إضافة العلم إلى معرفة - إن لم يمنع من الإضافة مانع - ، رغبة في الإيضاح وإزالة كل أثر للغموض والإبهام . فنرى إضافة علم الشخص . ما ورد عن العرب من قولهم : جميل بشينة ، وقيس ليل ، وعمر الخير ، وسنجر الحمراء ، وربيعة الفرس ، وأعمار الشاة ، ويزيد سليم ، وقول الشاعر :

بالله يا ظبياتِ القاع قُلْنَ لنا ليلايَ مِنْكُنَّ أم ليلَى من البشرِ

وقول الآخر :

علازَيْدُنا يومَ النَّقا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بأبيَضَ ماضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَحَانِي

ومن إضافة العلم بالغلبة قولهم : ؛ أهلاً بابن عمرنا . ومرحباً بابن عباسنا .

وقد أدخلوا «أل» قليلا على المضاف إليه في العلم المركب تركيباً إضافياً ، ومع قلته يجوز إذا قدرت فيه التذكير - كما سبق - لأن الأصل في المعارف ألا تضاف . قالوا : «يا ليت أم عمرو كانت بجاني . . . » فالغرض من إضافة العلم : هو الإيضاح ، ( ويراد به إزالة الاشتراك اللفظي الناشئ من إطلاق العلم على أفراد كثيرة : بحيث لا يطلق بعد الإيضاح إلا على واحد في الغالب ) .

وقد سبق أن أشرنا لهذه المسألة في رقم ٣ من هامش ص ١٢٧ ثم فصلنا الكلام عليها في رقم ١ من هامش



الأولى<sup>(١)</sup>، تقول : أنت ابن عُمَرَنا العادل ، وهذا ابن عباسنا زعيم الفتوى .

---

= وبهذه المناسبة نعيد ما قلناه هناك من أن الإضافة إلى المعرفة تفيد الإيضاح على الوجه الذي شرحناه ؛ ( وهو : رفع الاحتمال والاشتراك في المعرفة . . . ) ، أما الإضافة إلى التكررة فإنها تفيد التخصيص . ويراد به تقليل الاشتراك فقط ، ولا تفيد إزالته ورفعها ؛ فإذا قلت : « كتاب رجل » فإن الذي ينطبق عليه هذا المعنى أقل كثيراً مما ينطبق عليه لفظ : كتاب ، بنظر إضافة ، ( راجع ما سبق في تلك الصفحات ) .

( ١ ) فيصير « المضاف إليه » في التركيب الإضافي الأول هو « المضاف » في التركيب الإضافي الثاني ، إن لم يمنع من هذه الإضافة مانع ؛ كأن يكون المضاف الجديد منوئاً ، أو فيه « أل » فإن كان كذلك يجب حذف المانع قبل الإضافة . . .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

إذا أريد تعريف العدد « بآل » فلما أن يكون مضافاً<sup>(١)</sup> إلى معدوده ، وإما أن يكون مركباً<sup>(٢)</sup> ، أو مفرداً<sup>(٣)</sup> (عقداً) ، أو معطوفاً<sup>(٤)</sup> . فإذا كان العدد مضافاً وأردنا تعريفه « بآل » فالأحسن إدخالها على المضاف إليه وحده — أى : على المعدود — ؛ نحو : عندى ثلاثة الأقلام ، وأربع الصحف ، ومائة الورقة ، وألف<sup>(٥)</sup> القرش . وعندئذ ينسب المضاف التعريف من المضاف إليه في هذه الإضافة المحضة<sup>(٦)</sup> . والكوفيون يجيزون إدخال « آل » عليهما معاً ، ويحتجون بشواهد متعددة ، تجعل مذهبهم مقبولا ، وإن كان غير فصيح<sup>(٧)</sup> . . .

(١) ويسميه بعض النحاة : « مفرداً » وهذه التسمية أحسن من تسميته : « مضافاً » وهو يشمل : « ثلاثة » وعشرة وما بينهما . ويضاف غالباً لجمع مجرور ؛ كما يشمل مائة ، وألفاً ، ومركباتهما ، وتضاف غالباً للمفرد مجرور (والأحكام المفصلة الخاصة بالعدد مسجلة في بابه بالجزء الرابع) .  
(٢) وهو يشمل : «أحد عشر وتسعة عشر» وما بينهما . ويتركب كل عدد من كلمتين ، هما بمنزلة كلمة واحدة ؛ يقال في إعرابها : مبنية على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة . إلا اثني عشر ؛ واثني عشرة : فيمر بان كالمثنى دائماً . وقد سبقت طريقة إعرابها في ص ١٢٠ و ١٥٧ .  
(٣) يسميه بعض النحاة « عقداً » وهذه أفضل من تسميته : « مفرداً » . وهو ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠ .

(٤) وهو يشمل كل عدد مكون من اثنين ؛ أحدهما ؛ معطوف عليه ، والآخر معطوف بالواو مثل : واحد وعشرون . . . سبع وثلاثون . . . خمس وأربعون . . .  
(٥) جرى بعض الكتاب - في عصرنا وقبل عصرنا - على إدخال : « آل » على العدد دون المعدود ؛ فيقولون : الألف قرش مثلاً . وقد أعلنت الحكومة عن مشروع رمي لنشر بعض الكتب القديمة النفيضة ، أسمته : « مشروع الألف كتاب » ويدور جدل قديم وحديث حول صحة هذا الاستعمال أو خطئه . وقد ورد مثله في أحاديث الرسول عليه السلام . منها قوله : « ... وأتى بالألف دينار » ونقل الصبيان ( في الجزء الأول من حاشيته ، آخر باب : « المعروف بآل » ) ، نص الحديث . وورد في شواهد : « التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح » - - باب : الاستعانة باليد . . . - قوله عليه السلام : « ثم قرأ العشر آيات » . . . كما ورد في نصوص أخرى تصلح للاستشهاد ، وورد في استعمال كثير من يتأنس بكلامهم وإن لم يكونوا من أهل الاستشهاد . . .

فلكل ما سبق يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن ، وأن الخير في تركه . ويقول الشهاب الخفاجي في حاشيته على : « درة الفواص » إن ابن عصفور قال : « هو جائز على قبحه » . وجاء في حاشية ابن سعيد على الأشموني صريح رفضه : « الألف دينار » قائلا : بأنه مرفوض وإن أجازاه قوم من الكتاب كما نقل ابن عصفور .

والذين يرفضونه يتأولون النصوص الواردة به بتكلف ظاهر لا داعي له .

(٦ و ٦) في ٣ - ص ١٤ م ٩٣ تفصيل الكلام على : الإضافة المحضة وغير المحضة ، وأن الكوفيين يجيزون في الإضافة المحضة إدخال « آل » على المضاف إذا كان عدداً بشرط دخوله على المضاف إليه ( أى : على المعدود ) أيضاً مع إيضاح ذلك كله ، والرأى فيه .

.....  
.....

وإذا كان العدد مركباً فالأحسن إدخالها على الجزء الأول منه ؛ نحو : قرأت  
الأحد عشر كتاباً ، وسمعت الخمس عشرة أنشودة . . .

وإذا كان مفرداً — أى : أنه من العقود — دخلت عليه مباشرة ؛ نحو : فى  
حديثنا العشرون كرسياً ، والثلاثون شجرة . والأربعون زهرة . . .

وإذا كان معطوفاً فالأحسن دخولها على المتعاطفين <sup>(١)</sup> لتعريفهما معاً ؛ نحو :  
أنفقت الواحد والعشرين درهما ، وكتبت الخمسة والعشرين سطرأ . .

وإذا كان المضاف إليه — وهو المعداد — معرفاً « بأل » فإن المضاف يكتب  
منه التعريف فى الإضافة المحضة — كما سبق — سواء أكانا متصلين لافصل بينهما ،  
نحو : هذه ( ثلاثة الأبواب ، ومائة اليوم ، وألف الكتاب ) . . . <sup>(٢)</sup> — أم فصل بينهما  
اسم واحد ؛ ( نحو ؛ هذه ثلاث قطع الأبواب ، وخمسمائة الألف ) — أم اسمان ،  
( نحو : هذه ثلاث قطع خشب الأبواب ، وخمسمائة ألف الدرهم ) — أم ثلاثة  
أسماء ؛ ( نحو : هذه ثلاث قطع خشب صنوبر الأبواب ، وخمسمائة ألف  
درهم الرجل ) — أم أربعة ؛ ( نحو : هذه ثلاث قطع خشب صنوبر صناعة  
الأبواب ، ، وخمسمائة ألف درهم صاحب البيوت ) . .

ويسرى التعريف من المضاف إليه الأخير إلى ما قبله مباشرة ، فالذى قبله . . .  
وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول ، فيكون معرفة كالمضاف إليه الأخير ،  
وما بينهما . وهذا حكم كل إضافة محضة ؛ طالبت بسبب القواصل المضافة  
أم قصرت ، فإنك تعرف الاسم الأخير ؛ فيسرى تعريفه إلى ما قبله ، فالذى  
قبله . . . وهكذا ، حتى يصل التعريف إلى المضاف الأول <sup>(٣)</sup> . غير أن كثرة  
الإضافات المتوالية معيبة من الناحية البلاغية بغية فى الذوق الأدبى ؛ فلا تلجأ  
إليها جهد استطاعتنا .

• • •

(١) ها : المعطوف والمعطوف عليه .

(٢) انظر رقم ه من هامش الصفحة السابقة .

(٣) راجع الأشرفى ، آخر باب : « أداة التعريف » . وكذا شرح : « المفصل » ج ٦ ص ٤٣  
فى الكلام على تعريف العدد . وعلى هذا يمتنع تعريف المضاف إليه فى مثل : « المال عشرون ألف  
دينار » ؛ لأنه لو عرف لانتقل التعريف منه إلى المضاف قبله ، والمضاف هنا تمييز ؛ لا يكون  
معرفة إلا عند الكوفيين .

## الاسم النكرة المضاف إلى معرفة-المنادى النكرة المقصودة :

بقي من أنواع المعارف السبع نوعان ، سبق الكلام عليهما <sup>(١)</sup> بما ملخصه :  
 ( ١ ) أن النكرة التي تضاف لمعرفة - مثل : قلمي شبيه بقلمك - قد تكتسب منها التعريف ، وتصير في درجتها . أى : أن المضاف النكرة قد يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، ويرقى في التعريف إلى درجته . إلا إذا كانت النكرة مضافة إلى الضمير فإنها تكتسب منه التعريف ، ولكنها ترقى في التعريف إلى درجة : « العَلَم » - في الرأى الصحيح - لا إلى درجة الضمير .

ولإنما يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف على الوجه السالف إذا كان المضاف لفظاً غير متوغل في الإبهام ؛ فإن كان متوغلاً فيه لم يكتسب التعريف - في أكثر حالات استعماله - بإضافة ، أو غيرها ؛ <sup>(٢)</sup> كالإثماء : غير - حسب - مثل <sup>(٣)</sup> . . . .

( ب ) أن من أنواع المنادى نوعاً واحداً يكتسب التعريف بالنداء ، وهذا النوع الوحيد ، هو : « النكرة المقصودة » ، مثل : يا شرطى ، أو يا حارس . . . إذا كنت تنادى واحداً منهما معيناً بقصد دون غيره . ذلك أن كلمة : « شرطى » وحدها ، أو : كلمة . « حارس » وحدها نكرة ، لا تدل في أصلها قبل النداء على فرد معين ، ولكنها تصير معرفة بعد النداء ، بسبب القصد والاتجاه الذى يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره

ودرجة هذا المنادى في التعريف هي درجة اسم الإشارة - لأن تعريف كل منهما يتم بالقصد الذى يعينه المشار إليه في اسم الإشارة ، والتخاطب في المنادى النكرة المقصودة - كما سبق .

( ١ ) ص ٢١١

( ٢ ) ولإنما يكتسبه بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع كلمة « غير » بين متضادين معرفتين كالقوله تعالى : ( اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذى أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ) . . . إلخ - كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٢١١ .

( ٣ ) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من ص ٢١١ أما تفصيل الكلام عليه في ج ٣ م ٩٣ باب : الإضافة - ص ٢٤ - .

## المسألة ٣٣ :

المبتدأ والخبر ، وما يتصل بهما .

تعريفهما :

- ( أ ) الشمسُ متعددةٌ - الأقمارُ كثيرةٌ - المحيطاتُ خمسٌ .  
 ( ب ) أمرُتفعُ البناءُ - ما حَسَنَ الظلمُ - ما مكرَمُ الجبانُ .

في القسم الأول : ( أ ) كلمات تحتها خط ، كل واحدة منها اسم ، مرفوع ، في أول الجملة ، خال من عامل<sup>(١)</sup> لفظي أصيل ، وبعده كلمة

( ١ ) العامل هو : ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها ؛ بالرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ؛ كالفعل فإنه يؤثر في آخر الفاعل ؛ فيجمله مرفوعاً ، وفي آخر المفعول فيجمله منصوباً . وكالجارم ؛ فإنه يؤثر في آخر المضارع ؛ فيجمله مجزوماً . وكحرف الجر ؛ فإنه يؤثر في آخر الاسم ؛ فيجمله مجزوماً ، وهكذا .  
 والعامل ثلاثة أنواع :

أ - أصلي ، لا يمكن الاستغناء عنه ؛ وإلا فسد المعنى المقصود من الجملة ، ومن أمثله : المضارع ، وأدوات النصب ، والجزم ، وبعض حروف الجر . . .  
 ب - زائد ؛ وهو الذي يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب - في الأغلب - على حذفه فساد المعنى المقصود ؛ كبعض الحروف الزائدة في الجر ؛ مثل « الباء » و « من » وغيرهما من باقي الحروف التي لا تجيء بمعنى جديد ، وإنما تزداد لمجرد تقوية المعنى ، وتوكيده ، وربما لا يستغنى عنه ؛ ( كما سبق في ص ٦٦ و ٧٠ ) ولا يحتاج حرف الجر الزائد مع مجروره إلى متعلق .

ج - شبيه بالزائد ؛ ( وينحصر في بعض حروف الجر ) ؛ ويؤدي معنى جديداً خاصاً لا يمكن الاستغناء عنه . ولكنه مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق . بخلاف حروف الجر الأصلية ؛ فإن كل حرف منها لا بد له مع مجروره من متعلق . ( ومن أمثلة الشبيه بالزائد : « رب » ؛ وهي تفيد التقليل أو التكاثر . و « لعل » ؛ وهي تفيد الترجي ، « ولولا » - في رأي - وهي تفيد الامتناع ) . . . فحرف الجر الأصلي يؤدي معنى جديداً خاصاً ، ولا يمكن الاستغناء عنه ؛ ولا بد له مع مجروره من متعلق يتعلّقان به . وحرف الجر الزائد يمكن الاستغناء عنه ، - لأنه لا يؤدي معنى خاصاً جديداً ، وإنما يفيد تقوية المعنى القائم - ، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق ؛ فهو مخالف للأصلي من ناحيتين . أما حرف الجر الشبيه بالزائد فيشبه الأصلي من ناحية أنه لا يمكن الاستغناء عنه ؛ لأنه يؤدي معنى خاصاً جديداً ، ويخالفه من ناحية أنه مع مجروره لا يحتاجان إلى متعلق يتعلّقان به ؛ كما أنه يشبه الزائد من ناحية عدم التعلق ، ويخالفه من ناحية أنه لازم كى يؤدي معنى خاصاً جديداً ، والزائد لا يؤدي معنى خاصاً جديداً ، ولا يحتاج لتعليق .

( وتفصيل هذا يحجز في مكانه الأنسب ، وهو حروف الجر ، آخر الجزء الثاني ص ٤٠٤ م ٨٩ ) .  
 ومن العوامل ما هو « لفظي » ؛ أي : يظهر في النطق وفي الكتابة ؛ كالعوامل التي سبقت ، ومنها ما هو « معنوي » يدرك بالعقل لا بالحوس ؛ كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ - وهذا الابتداء هو السبب في أن « الحال » لا تجيء من المبتدأ عند بعض النحاة - دون بعض ، ( طبقاً لبيان والتفصيل الآتين في باب الحال ١ ج ٢ م ٨٤ ص ٣٣٩ ورقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ ) - وكانت تجرد من الناصب والجازم ؛ فيرتفع به المضارع . والعوامل بنوعها : اللفظية والمعنوية ؛ ليست في الحق والواقع هي التي تؤثر بنفسها ؛ وإنما التي تؤثر

تتسم المعنى الأساسى للجملة : ( أى : تتضمن الحكم بأمر من الأمور لا يمكن أن تستغنى الجملة عنه فى إتمام معناها الأساسى ، كالحكم على الشمس بالتعدد ؛ وعلى الأقمار بالكثرة ، وعلى المحيطات بأنها خمس . . . ) ذلك الاسم يسمى : « مبتدأ » والكلمة الأخرى تسمى : « خبر » المبتدأ . وكلاهما مرفوع .

وفى القسم الثانى : ( ب ) أمثلة لمبتدأ أيضاً ، ولكنه غير محكوم عليه بأمر ؛ لأنه وصف<sup>(١)</sup> يحتاج<sup>(٢)</sup> إلى فاعل بعده ، أو نائب فاعل ؛ يتسم الجملة ، ويكمل معناها الأساسى ؛ مثل : كَلِمَتِي : « البناء » « والظلم » فإنهما فاعلان للوصف<sup>(٣)</sup> ، ومثل كلمة : « الجبان » ؛ فإنها نائب فاعل له<sup>(٤)</sup> . وقد استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر .

مما سبق نعرف أن المبتدأ القياسى : ( اسم مرفوع فى أول جملة<sup>(٥)</sup> ، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية<sup>(٦)</sup> ، محكوم عليه بأمر . وقد يكون وصفاً مستغنياً بمرفوعه فى الإفادة وإتمام الجملة ) . والخبر القياسى هو : ( اللفظ الذى يكمل الجملة مع المبتدأ<sup>(٧)</sup> ) ، ويتمم<sup>(٨)</sup>

= ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم . ولكن النحويين نسبوا إليها العمل والتأثير ؛ لأنها المرشدة إلى تلك الحركات اللازمة لكشف المعانى ( كما أوضحنا هذا ومزاياه بتفصيل تام فى هامش ص ٧٣ ) ، ولا بأس بما صنعوا . وإنه بلليل الشأن .

( ١ ) كررنا أن المراد بالوصف هنا : « المشتق » وهو : ما أخذ من كلمة أخرى - يغلب أن تكون مصدراً - وتقرع منها ، مع تقارب بينهما فى المعنى والحروف . ويجب أن يكون الوصف فى هذا الباب نكرة ، لأنه بمنزلة الفعل ، والفعل فى حكم النكرة - كما رددنا فى رقم ١ من هامش ص ٢١٣ وغيرها - وهناك ما يقوم مقام الوصف ، وسنذكر الوصف الذى له مرفوع وما يلحق بهذا الوصف فى « ب » من ص ٤٤٨ .

( ٢ ) ذلك لأن بعض أنواع الوصف يشبه الفعل فى أنه يرفع بعده فاعلاً أو نائب فاعل ؛ وذلك بشرط معينة . . . فاسم الفاعل يرفع فاعلاً ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وهكذا . . . مثل : أحاضر ضيفك ؟ أعجوس اللص ؟ ولهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٥٣ - .

( ٣ ) الوصف فى الأول اسم فاعل ، وفى الثانى صفة مشبهة .

( ٤ ) لأن الوصف اسم مفعول ؛ فهو يحتاج إلى نائب فاعل - كما سبق فى رقم ٢ . وكما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٥٣ -

( ٥ ) غالباً .

( ٦ ) أما غير الأصلية فقد يحتوئها - وسيجىء البيان فى ص ٤٤٧ . وجدير بالملاحظة أن المبتدأ

- وكذا اسم الناسخ - لا يكون ظرفاً باقياً على ظرفيته ، ولا جاراً مع مجروره - .

( ٧ ) أين الخبر فى قولهم : فلان . وإن كثر ماله - لكنه بخيل . . . ؟ انظر الإجابة فى : « و »

من ص ٤٥١ .

( ٨ ) وإنما كان الخبر متمماً المعنى الأساسى للجملة ، لأنه حكم صادر عن المبتدأ . فالمبتدأ هو الشيء المحكوم عليه ، والخبر هو الشيء المحكوم به ( أى : هو الحكم ) وهذا يقتضى - فى الأغلب - أن يكون المبتدأ معلوماً للمتكلم وللسامع معاً قبل الكلام ؛ ليقع الحكم على شيء معلوم ، وأن يكون الخبر =

معناها الأساسي . ، بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف . ومن هنا كان المبتدأ

= مجهولاً للسامع ، لا يعرفه إلا بعد النطق به ، أو أنه هو موضع الإهتمام به ، والتطلع إليه ، دون المبتدأ . والرغبة في إعلان هذا المجهول ، وكشف أمره ، ونسبته إلى المبتدأ - هي الداعية للنطق بالجملة الاسمية كلها . ولذا يقول المحققون : إن الأساس الصحيح للفرقة بين المبتدأ والخبر ، والاهتداء إلى تمييز كل منهما بدون خلط ، إنما يقوم بينهما على الفارق المعنوي السابق ؛ فما كان منهما معلوماً قبل الكلام ، ولا يساق الحديث لإعلانه وإيادته للسامع فهو المبتدأ ( أى : المحكوم عليه ) ولو جاء لفظه متأخراً في الجملة ، وما كان منهما مجهولاً للسامع ، ويريد المتكلم إعلانه به ، وإذاعته له ، فهو الخبر ( أى : المحكوم به ) ولو جاء لفظه متقدماً . في الجملة فإن لم يوجد عند السامع علم سابق بأحدهما ، ولم توجد قرينة دالة على التمييز بينهما وجب تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، ليكون الترتيب دالاً ومرشداً على كل منهما ، ويرتفع اللبس . هذا هو الأصل العام وهو الأساس القويم الذي يجب التمويل عليه في أغلب الحالات - كما سبق - بالرغم من مخالفة بعض النحاة - . ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتي : أن يعرف المخاطب شخصاً مثل : « إبراهيم » بعينه واسمه ، ولكنه لا يعرف أنه زميله في الدراسة ؛ فيقول : « إبراهيم زميلك » ، جاعلاً المبتدأ هو المعروف للمخاطب ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به - . وذلك شأن الخبر في الأغلب كما قدمنا ؛ أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به - فلا يصح أن تقول : « زميلك إبراهيم » بغير قرينة تدل على تقديم الخبر . أما إذا عرف المخاطب زميلاً له ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تبين له الاسم فإنك تقول : زميلك إبراهيم ، جاعلاً المعلوم له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر ، فلو عكس الأمر في إحدى الصورتين السالفتين لانعكس المعنى تبعاً لذلك ، واختلف المراد ؛ إذ يصير المحكوم به محكوماً عليه ، والعكس .

- راجع ج ٣ ص ١٥٤ من شرح المفصل . ولما سبق إشارة موجزة في ص ٤٨٥ ثم تلخيص في رقم ٢ من هامش ص ٤٩٣ .

ومن شروط الخبر ألا يكون معلوماً من المبتدأ وتوابعه ؛ فلا يقال : والد محمد والد ، ولا كتاب على صاحبه على . . .

- راجع حاشية ياسين على التوضيح ج ٣ باب : « الترقيم » عند الكلام على المحذوف للترقيم . لما سبق لا يصح أن يكون معنى الخبر المفرد هو معنى المبتدأ ، سواء أكان موافقاً له في اللفظ أم غير موافق . لكن إذا دل الخبر على زيادة معنى ليست في المبتدأ ، وقامت القرينة على هذه الزيادة - صح وقوعه خبراً ولو كان مماثلاً للمبتدأ في لفظه ، فيصح أن يقال : والد محمد والد ، إذا قامت القرينة على أن المراد : أنه والد عظيم ، أو رحيم ، أو نحو ذلك ، كما يصح أن يقال : كتاب على صاحبه على ، إذا قامت القرينة على أن المراد : أنه على العالم ، أو الخبير ، أو غير هذا مما يحمل معنى الخبر جديداً ليس مستفاداً من المبتدأ وتوابعه . وعلى هذا الأساس يقال : المال مال - الحرب حرب ، الجد جد - الشمس مشرقة - كل هذا بشرط قيام القرينة على أن المراد من الخبر معنى جديد - كما قلنا - غير معنى المبتدأ وتوابعه . ويصح أن يكون من هذا قول الشاعر يحن إلى وطنه :

بلادٌ كما كنَّا وكُنَّا نُحبُّها إذ الأهلُ أهلٌ والبلادُ بلادٌ  
وقول الآخر :

الحُرُّ حرٌّ عزيزُ النَّفْسِ حيث شَوَى والشمسُ في كل برج ذاتُ أنوارٍ  
ومن شروط الخبر شبه الجملة بنوعيه أن يكون تاماً ، وأن يكون ظرف الزمان خبراً عن المعنى - في الغالب - لا عن اللفظ ( أى : الشيء المجسّد ) ؛ طبقاً للبيان والتفصيل الخاصين بكل ذلك في ص ٤٧٨ . « ملاحظة » :

قد يتمم الخبر - بنفسه - الفائدة مع المبتدأ ، وهذا هو الأصل الأغلب ؛ لأنه المحكوم به على المبتدأ ؛ كما عرفنا . وقد يتممها في بعض الأحيان بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، كالنعت =

القياسي نوعين؛ نوعاً يحتاج إلى خبر حتماً<sup>(١)</sup> وقد يتحتم أيضاً أن يكون هذا الخبر جملة أو شبهها كما سيأتي<sup>(٢)</sup> - ، ونوعاً لا يحتاج إلى خبر<sup>(٣)</sup>، وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلاً أو نائب فاعل<sup>(٤)</sup> . ولا بد في هذا النوع أن يكون وصفاً<sup>(٥)</sup>

= في قوله تعالى : يخاطب المعارضين : ( بل أنتم قوم عادون ) ، أي : ظالمون . وقوله : ( بل أنتم قوم تجهلون ) ، وقول الشاعر :

نقول فيرضى قولنا كل سامع ونحن أناس نُحسن القول والفعلا

فالذي تتم الفائدة الأساسية هو النعت ، لا الخبر ، لأن معنى الخبر معلوم بداهة في الأمثلة السالفة من دلالة التفسير على التكلم أو التخاطب ، فكلاهما قد دل بذاته وبصيغته المباشرة على حقيقة صاحبه وهي : « قوم » أو : « أناس » فهذا الخبر من النوع الذي يكمل هو وتابعه مجتمعين الفائدة الأساسية مع المبتدأ - على الوجه المشار إليه في : « ا » و « ب » من ص ٥٣١ و ٥٣٢ وتجيء له إشارة في ج ٣ باب النعت ، م ١١٤ ص ٤٢٥ - ومثل البيت السابق قول الآخر :

- ونحن أناس نحب الحديث ونكره ما يوجب المائعا وما ينطبق على خبر المبتدأ ينطبق على خبر النواسخ أيضاً ، كقول الشاعر :

ولا خير في رأي بغير روية ولا خير في رأي تعاب به غداً

إذ لا تتحقق الفائدة الأساسية من : « نحن أناس » - ولا من : « لا خير في رأي » فهذا في البيت غير صحيح المعنى بغير انضمام الصفة إليه ، وهي شبه الجملة في الشطر الأول ، والجملة في الشطر الثاني . من النوع الذي نحن بصده : المبتدأ اسم الشرط ؛ فإن خبره - في الأرجح - هو الجملة الشرطية . وهذه لا تتم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها ؛ كما أشار لهذا « الصبان » في ج ١ باب الكلام وما يتألف منه عند بيت ابن مالك :

والأمر إن لم يك للنون محل فيه ، هو اسم ، نحو : صة وحيهل

انظر ما يتعلق بإعراب هذا البيت في ص ٦٩ .

وسيجيء عنه البيان في ج ٤ ص ٤١٨ م ١٥٧ باب الجوازم والأحكام الخاصة بمجمل الشرط والجواب

( ١ ) وفي ص ٤٥٧ حكم هذا الخبر من حيث المطابقة .

( ٢ ) في ص ٤٧٣ . وبعض الأمثلة في « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

( ٣ ) لا يحتاج المبتدأ إلى خبر إن كان هذا المبتدأ ناسخاً يعمل ؛ لأن اسم الناسخ يفنى عن خبر

هذا المبتدأ الناسخ ( انظر البيان في رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ ) وسيجيء في رقم ٤ من

هامش ص ٤٤٩ صورة أخرى ؛ هي أن الناسخ « مثل : ليس » يحتاج لخبر منصوب يفنى عنه - أحياناً -

اسم مرفوع . وستشير لهذا في « ه » من ص ٤٥١ . ( ٤ ) ومن أنواع نائب الفاعل : « شبه الجملة » .

( ٥ ) ولو تأويلا - كما سيجيء في « ب » من ص ٤٤٩ وفي « د » من ص ٤٥٠ حيث بعض

الصور الأخرى - ومنها صور سماعية ، لا يحتاج فيها المبتدأ إلى خبر ، ولا إلى ما يفنى عن الخبر .



مُنْكَرًا<sup>(١)</sup>، وأن يكون رافعاً لاسم بعده<sup>(٢)</sup> يتمم المعنى<sup>(٣)</sup>؛ فإن لم يتمم المعنى لم يعرب الوصف مبتدأ مستغنياً بمرفوعه بالصورة السالفة؛ ففي مثل: ما حاضرٌ والدهُ علىّ - لا يتم المعنى بالاقتصار على الوصف مع مرفوعه؛ (أى: ما حاضرٌ والدهُ). وفي هذه الحالة يعرب الوصف (وهو كلمة: «حاضر») إعراباً آخر؛ كأن نجعله خبراً مقدماً، و«والد» فاعله، و«علىّ» مبتدأ<sup>(٤)</sup> مؤخر...

والأكثر في الوصف الواقع مبتدأ أن يعتمد على نقي، أو استفهام؛ بأن يسبقه شيء منهما؛ كالأمثلة السالفة في: «ب»<sup>(٥)</sup> ويجوز - بقلة - ألا يسبقه شيء منهما؛ نحو: نافعٌ أعمالُ المخلصين، وخالدٌ سيرُ الشهداء.

ولا فرق بين أن يكون المبتدأ اسماً صريحاً؛ كالأمثلة السالفة - وأن يكون اسماً بالتأويل؛ نحو «أن» تقتصد «أنفع لك»، «وأن» تجنب «الغضب أقرب»

(١) ولا يحتاج تنكيره لمسوغ (كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥).

(٢) سوا أكان ظاهراً؛ نحو أمقائل علىّ؟ أم ضميراً بارزاً - كما سيجيء في ص ٤٥٥ ورقم ١ من هامشها - نحو أمقائل أنت؟ أم ضميراً متصلاً مجروراً مجروراً بحر جر؛ نحو: فلان مفضوب عليه، فالضمير المجرور نائب فاعل في محل رفع. وعند التساهل والتيسير يقال في الإعراب: الجار والمجرور نائب فاعل - كما في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٢ -.

أما رفعه الضمير المستتر فكثير من النحاة يمنعه؛ نحو أقائم محمد أم قاعد؟. وذلك على اعتبار أن كلمة «قاعد» معطوفة على قائم؛ فهي مبتدأ مثلها، يحتاج إلى فاعل يكون ضميراً وبارزاً، وهو هنا غير بارز، وفريق آخر يجيزه مستتراً، ورأيه أحسن. لأن الأخذ به - هنا - أيسر، ولا ضرر فيه ولا تكلف.

(٣) لأن الوصف هنا بمنزلة الفعل، والاسم المرفوع بالوصف بمنزلة الفاعل أو نائب الفاعل، وكلاهما يتمم معنى الجملة. ودليل المشابهة بين الوصف والفعل أن الوصف لم يرد مصغراً، ولا منعوياً، ولا معرفاً. وكذلك لم يرد في الأعم الأغلب - مثنى أو مجموعاً - وإن كان من القليل الجائز إعمالها. - كما سيجيء في ج ٣ ص ٢٤٣ م ١٠٢، باب «اسم الفاعل».

(٤) ويصح «إعراب» علىّ «مبتدأ مؤخر»، و«والد»: مبتدأ ثانٍ. والوصف، «حاضر» خبر مقدم للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول.

(٥) تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام يدل على أن الاعتماد على غيرها لا يمكن في تحقيق الأكثر والأفصح: كما في مثل: محمود قائم أبواه، فإعراب «قائم» مبتدأ ثانياً، غير فصيح، بالرغم من اعتاده على المبتدأ المخبر عنه؛ (كما قال صاحب المعنى - راجع حاشية الصبان، ج ١ في هذا الموضع) - أما الاعتماد في باب اسم الفاعل - وأمثاله - فيختلف عما هنا في أسبابه وأنواعه وأحكامه، كما سيجيء في باب ج ٣.

للسلامة . أى : اقتصادك . . . واجتنابك<sup>(١)</sup> ، وكقول الشاعر :  
 فما حَسَسَ أن يَعْدِرَ<sup>(٢)</sup> المرء نفسه وليس له من سائر الناس عاذرُ  
 . . . . .<sup>(٣)</sup> والمبتدأ مع خبره ، أو مع ما يُغْنِي عن الخبر<sup>(٤)</sup> ، نوع من الجملة الاسمية<sup>(٥)</sup> .

(١) فالمصدر المؤول من « أن » والفعل والفاعل « في محل رفع مبتدأ .  
 (٢) المصدر المؤول كاملاً هو : عذر المرء نفسه ، والمبتدأ هو : عذر ... ويصح إعرابه فاعلاً للوصف : « حسن » قبله ، ويصح أيضاً إعرابه خبراً للوصف .  
 (٣) وكذلك قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على الحرّ أن يرى عدواً له ، مامن صداقته بدُّ  
 (٤) التعبير بقولنا : « المبتدأ مع خبره أو ما يغنى عن الخبر . . . » أفضل وأدق من التعبير الوارد في كثير من المراجع النحوية ، وهو : « المبتدأ مع خبره ، أو مع مرفوعه الذى يستغنى به عن الخبر . . . » لأن المبتدأ قد يستغنى عن الخبر وعما يغنى عنه استغناء تاماً ، وقد يستغنى عن خبره باسم مرفوع للتاسيخ ؛ ( طبعاً لما أشرنا إليه في رقم ٢ و ٤ من هامش ص ٤٤٤ وللبيان الذى في رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ وفى « د » من ص ٤٤٩ ) .

(٥) الجملة - كما سبق في الباب الأول - ما تركبت من جزأين أساسيين يؤديان معنى مفيداً . وهما يسميان : طرفى الجملة ، أو ركنيها . ( راجع ص ١٥ ) ، والجملة قسمان : - وسنشير لما يأتى في ص ٤٦٦ -

١ - اسمية ، وهى : التى تكون مبدوءة باسم بدءاً أصيلاً ؛ كالجملة المكونة من المبتدأ مع خبره ، أو : مع ما يغنى عن الخبر . . . . . وكاسم الفعل مع مرفوعه .  
 وهذه المناسبة يقول النحاة : إن الوصف مع مرفوعه ولو كان اسماً ظاهراً يعدّ من قبيل المفرد ، لا الجملة ، إلا الوصف الواقع مبتدأً مستغنياً بمرفوعه عن الخبر ، فقول : جملة ، وقيل : إنه فى حكم الجملة ، وهذا هو الشائع ، وأما الوصف الواقع صلة : « أل » فالأرجح أنه شبه جملة ، ( كما سبق عند الكلام على : « صلة الموصول » رقم ١ من هامش ٣٨٤ ) وليس جملة ، ولكنه فى قوتها معنى . والخلاف لفظى ؛ لا أثر له من حيث المعنى ؛ فلا داعى للاهتمام به . وقد سبق بيان لهذا فى الموضع المشار إليه .

ب - فعلية وهى التى تكون مبدوءة بفعل ؛ ( ومنها الجملة المبدوءة بحرف النداء ) .  
 وقد أشار ابن مالك إلى كثير من الأحكام السابقة الخاصة بالمبتدأ بقوله فى باب عنوانه : « المبتدأ والخبر » :

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَيْرٌ إِنَّ قُلْتَ : زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنْ أَعْتَذَرَ  
 وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ والثانى فاعلٌ أَعْنَى : فى : أَسَارِ ذَانِ ؟

وقس ، وكاستفهام النفس ، وقد يجوز نحو : فائزٌ أولُو الرشد  
 أى : إن قلت : ( زيد عاذر من اعتذر ؛ بمعنى ؛ أنه قابل عذر من اعتذر ) فزيد مبتدأ ، و « عاذر » خبر . وإن قلت : ( أسار هذان ؟ ) ، فإن : « سار » هو الاسم الأول ؛ مبتدأ ، و « ذان » - هو الاسم الثانى - فاعل ، أعنى عن الخبر ؛ لأن المبتدأ وصف مسبوق هنا باستفهام . ثم قال : قس على هذا المثال أشباهه ؛ من كل وصف معتمد على استفهام ، أو نفي . ويجوز - بقلة - ألا يسبقه شئ منهما ؛ نحو : فائزٌ أولُو الرشد ؛ فلا يتغير الإعراب .

وبمناسبة الكلام على المبتدأ والخبر وأنهما مرفوعان<sup>(١)</sup>، بحث النحاة - كعادتهم - عن العامل الذى يوجد الضمة فى كل منهما . ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً يوجدها ، قالوا إن العامل معنوى ؛ هو ؛ وجود المبتدأ فى أول الجملة ؛ لا يسبقه لفظ آخر ؛ وسمّوا هذا العامل المعنوى : « الابتداء » . فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء . أما الخبر فعامل الرفع فيه هو : المبتدأ ؛ أى : أن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، هذا رأى من عدة آراء لا أثر لها فى ضبط كل منهما ، ولا فى وضوح معناهما ، ومعنى الكلام . فالخير فى إهمالها ، وتناسيها ، والاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع ، والخبر مرفوع كذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) إما رفعاً ظاهراً ؛ ( نحو : الزراعةُ ثروةٌ ) أو رفعاً مقدراً ؛ نحو : ( الصناعةُ غنى ) وإما محسناً كأن يكون الخبر جملة ، - أو نحوها مما يكون فى محل رفع ، كالمصدر المؤول - ( نحو : الأمانة تجلب الفنى - الصناعة خيرها عميم - براعتك أن تحييد عملك . . . )

(٢) يقول ابن مالك فى تلك القاعدة التى لا فائدة منها لليوم :

ورفعوا مُبتدأً بالابتداء كذاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بالمُبتدأ

.....  
.....

## زيادة وتفصيل

(١) عرفنا<sup>(١)</sup> أن العوامل اللفظية الأصلية لا تدخل على المبتدأ ، وأن المبتدأ وكذا الناسخ لا يكون شبه جملة ( أى : لا يصح أن يكون أحدهما ظرفاً باقياً على ظرفيته ، أو : جاراً مع مجروره ) أما العوامل غير الأصلية ( وهى الزائدة ، وشبه الزائدة ) ، فقد تدخل ؛ فمثال الزائدة « مِّنْ » فى قوله تعالى : ( هلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ<sup>(٢)</sup> اللَّهِ ) ، ومثال شبه الزائدة : « رَبِّ » فى مثل : ( رَبِّ قَادِمٌ غَرِيبٌ أَقَادِنَا ) فكلمة : « مِّنْ » حرف جر زائد ؛ دخل على المبتدأ ؛ فَجَسَّرَهُ فى اللفظ ، دون المحل . ولذلك نقول فى إعرابه : إنه مبتدأ ، مجرور بمِنْ فى محل رفع<sup>(٣)</sup> . وكذلك كلمة : « قَادِمٌ » فإنها مبتدأ مجرور فى اللفظ بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو : « رَبِّ » - فى محل رفع<sup>(٤)</sup> .

(١) رقم ٦ من هامش ص ٤٤٢  
(٢) يعرب النحاة كلمة : « غير » فى هذه الآية إما صفة لخالق ، ( التى هى مبتدأ مجرورة فى اللفظ ، مرفوعة فى المحل ) ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : هل من خالق غير الله « لكم ؟ » ، ولما خبر المبتدأ ولا يعربونها فاعلاً يعنى عن الخبر ؛ بحجة أن الوصف الذى له فاعل يعنى عن الخبر بمنزلة الفعل ، والفعل لا تدخل عليه « من » الزائدة ؛ فكذا ما هو بمنزلة . وهذا رأى أساسه التخيل والتوهم ؛ فلا داعى للأخذ به ؛ كى لا تخرج هذه الحالة من القاعدة العامة ( الموضحة فى : « ١ » من ص ٤٥٣ ) بغير حجة مقبولة .  
(٣) ومن أمثلة ذلك : ( بحسبك علم ، فإنه أمضى سلاح ، وكافيك بحسن الخلق ؛ فإنه غنى دائم ) ، فالباء فى كلمتى : « حسب » و « حسن » حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها فى محل رفع مبتدأ . « وحسبك » بمعنى « كافيك » وكلاهما بمعنى : يكفيك . ( وقد سبقت إشارة إلى استعمال : « فحسب » فى هامش ص ٤٢٢ أما تفصل الكلام عليها فى ج ٣ باب الإضافة ، ص ١٤٧ م ٩٥ ) .  
ومن الأمثلة أيضاً : ناهيك بدين الله ؛ فالباء حرف جر زائد ، و « دين » مجرور بها فى محل رفع مبتدأ ، وبغيره كلمة : « ناهى . . . » والمعنى دين الله ناهيك عن طلب غيره ؛ لكفايته . وهذه الكلمة متوغلة فى الإيهام ( انظر ج ٣ م ٩٣ ) وفى الأمثلة السابقة إعرابات أخرى ليس مكانها هنا .

ومن مواضع زيادة « باء الجر » دخولها على المبتدأ بعد « إذا » الفعائية ، نحو خرجت فإذا بالصادق قادم - كما جاء فى المغنى عند الكلام على : « باء الجر » - ، وكذلك دخولها على المبتدأ الضمير فى مثل : كيف بك عند اشتداد الكرب . والأصل كيف أنت . . . فلما زيدت الباء وجب تغيير الضمير « أنت » لأنه ضمير مقصور على الرفع . فأتينا بدله بضمير يؤدى معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر ، وهو : « كاف » المحاطب ، ( مجرورة بالباء لفظاً فى محل رفع مبتدأ ومن هذا قول النابغة الأساس - ج ١ مادة : « جنح » ص ١٣٧ ) - :

يقولون حِصْنٌ . ثم تَأْنِي نفوسهم فكيف بحصن والجبال جُنُوحٌ ؟  
وسيجى البيان فى باب حروف الجر ج ٢ م ٩٠ عند الكلام على الباء م ٩٠ ص ٤٥٥ ط ٣ .  
(٤) تقدم فى هامش ٤٤١ الكلام على حرف الجر الأصل ، والزائد ، والشبيه بالزائد .

.....  
.....

( ب ) الوصف الذى له مرفوع يستغنى به عن الخبر باطراد هو الوصف المشتق الجارى مجرى فعله فى كثير من الأمور ؛ وأَوْضَحُهَا : المشاركة فى الحروف الأصلية . وحركاتها وسكناتها ، وفى عمله ، ومعناه . . . ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وكذا اسم التفضيل ؛ فإنه قد يرفع الظاهر فى مثل : ما رأيت ورقةً أحسنَ فى سطورها الخطُّ منه فى ورقة محمود ، فيقال هنا عند وقوعه مبتدأ : هل أحسنُ فى سطور هذه الورقةِ الخطُّ منه فى سطور غيرها <sup>(١)</sup> ؟ . . .

ويلحق بالوصف - قياساً - ما أول به ؛ من كل جامد تضمن معناه ؛ مثل : أسدُ الرجلان ؟ . بمعنى أشجاعُ الرجلان ؟ . و« المنسوب » ؛ نحو : أعربى الشاعران . أى : أمنسوب الشاعران للعرب ؟ . و« ذو » بمعنى صاحب ؛ نحو : أذو علم القادمان ؟ بمعنى : أصحاب علم القادمان ؟ . و« المصغر » ؛ نحو : أصْغِيرَ المرتفعان ؛ لأنه بمعنى : أصْخِرْ صغير ؟ . فكل هذه الأنواع المؤولة تجرى قياساً مجرى المشتق فى أن لها مرفوعاً فى بعض الأحيان <sup>(٢)</sup> تستغنى به عن الخبر <sup>(٣)</sup> .

( ح ) قلنا إن الوصف يسبقه فى الأكثر نقي ، أو استفهام - دون غيرهما ؛ فالنقى قد يكون بالحرف ؛ نحو : ما غائب الشاهدان ، أو بالفعل ؛ نحو ؛ ليس محبوب الغادرون <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) انظر ما يتصل ويوضح هذا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٦٢ . .

( ٢ ) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ . ( ٣ ) انظر رقم ٦ من هامش ص ٤٦١ .

( ٤ ) « ليس » فعل ماض . « محبوب » اسمها مرفوع ، وأصله مبتدأ ، « والغادرون » نائب فاعل « للمحبوب » ، مرفوع بالواو ، ويفنى عن خبر ليس ( فهو من المواضع التى يفنى فيها المرفوع مع بقاءه مرفوعاً - عن المنصوب ؛ وقد أشرنا لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤ ، كما أشرنا هناك إلى صورة أخرى ؛ هي : أن المبتدأ لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل على الوجه الذى وضعه المثال الذى فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ .

جاء فى حاشية الصبيان هنا - عند الكلام على إعراب الوصف الواقع بعد أداة النقي « ليس » - ما يقارب النص الآتى : « إدخال اسم « ليس » فيما نحن فيه هو باعتبار كونه مبتدأ فى الأصل . وكذا يقال فى اسم « ما » عند اعتبارها حجازية . وكذلك إدخال الفاعل - ونائبه - فيما نحن فيه ، هو باعتبار كونه مغنياً عن خبر مبتدأ فى الأصل . وكذا يقال فى خبر « ما » الحجازية ، ثم فى إغناء الفاعل - أو : نائبه - عن خبر « ليس » أو « ما » إغناء مرفوع عن منصوب . ولا ضرر فى ذلك ، ويظهر أنه لا يقال : هذا الفاعل أو نائبه - فى محل نصب ، باعتبار إغناؤه عن خبر : « ليس » أو « ما » ، لأنه ليس للأداة « ما » أو : « ليس » فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل - أو نائبه - ، بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل - أو نائب - لاسمها ( ١ ) . هـ ، بتصرف قليل يوضح ما غمض من بعض ألفاظ قليلة .

و بالاسم ؛ نحو : غير نافع <sup>(١)</sup> مال حرام . وغيرها من أدوات النفي التي تدخل على الأسماء . بخلاف ما لا يدخل عليها ؛ مثل : لم ، ولمّا ، ولن ، فإنها أدوات نفي مختصة بالمضارع . وقد يكون النفي لفظياً ؛ لوجود لفظه كما سبق ، أو معنوياً في نحو : «إنما قائم الحاضرون» ؛ لأنه في قوة : «ما قائم إلا الحاضرون» . وإذا نقض النفي بـ «إلا» لم يتغير الحكم السابق ؛ نحو : ما قائم إلا الحاضرون . وكذلك الاستفهام قد يكون بالحرف ، نحو : أحافظُ الصديقان العهد ؟ هل عالمُ أنبا الخبر ؟ . أو بالاسم ؛ نحو : كيف جالس الضيوف ؟ . ومن مكرم الأباء ! . ومتى قادم السائحون ؟ .

( وكلمة « كيف » حال من الفاعل وهو « ضيوف » . مبنية على الفتح في محل نصب <sup>(٢)</sup> . و « من » مفعول به لكلمة : مكرم ، مبنى على السكون في محل نصب . و « متى » ظرف لكلمة : « قادم » مبنى على السكون في محل نصب ) . وقد يكون الاستفهام مقدراً يدل عليه دليل ؛ نحو : واقف الرجلان أم قاعدان ؟ . فوجود « أم » دليل على أنها مسبوقه باستفهام : شأن « أم » التي لطلب التعيين .

( د ) سبق <sup>(٣)</sup> أن المبتدأ القياسي الذي يستغنى بمرفوعه عن الخبر مقصور على نوع معين من المشتقات ( أى : من الوصف ) ؛ وعلى الجامد المؤول بالمشتق ، وقد سبقت الأمثلة . و من أمثلة الجامد أيضاً بعض أساليب شماعية وقع فيها المبتدأ اسماً جامداً ليس له خبر ؛ وإنما له اسم مرفوع يغنى عن الخبر ؛ وذلك لتأول الجامد بالمشتق ،

( ١ ) « غير » مبتدأ ، مضاف . « نافع » مضاف إليه مجرور . « مال » فاعل ؛ نافع ، يغنى عن الخبر ، لأن المعنى : ( ما نافع مال حرام ) ، فأنزلنا : « غير نافع » منزلة : « ما نافع » ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، ولهذا يقال : إن الوصف هنا - وهو كلمة : « نافع » ليس مبتدأ . ومثله ما ورد من قول الشاعر :

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُ وَ ، وَلَا تَغْتَرِّرْ بِعَارِضِ سَلَمٍ

• فغير مبتدأ مضاف ، و « لاه » مضاف إليه مجرور ، و « عدا » فاعل للوصف : « لاه » يغنى عن الخبر : ومثل قوله :

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن  
فالجار والمجرور ( على زمن ) نائب فاعل للوصف ( مأسوف ، اسم المفعول ) يغنى عن الخبر .

( ٢ ) في هامش ص ٤٠٩ أوجه إجاب : « كيف » .

( ٣ ) في ص ٤٤٢ وفي « ب » من ص ٤٤٨ .

.....  
 .....  
 .....

كقولهم : لا نَوَلُّكَ أن تفعل كذا . . . يريدون : ما مُتَنَاولُكَ أن تفعل . . .  
 أى : ليس مُتَنَاولُكَ هذا الفعل ، فليس هو الذى تتناوله . والمراد لا ينبغى  
 ولا يليق بك تناوله . فكأمة : « نَوَلَّ » جامدة ؛ لأنها مصدر بمعنى : التناول ،  
 ولكنها مؤولة بالمشتق ؛ إذ معناها : تناول ، فهي بمعنى اسم المفعول ، وتعرب  
 مبتدأ ، بمعنى : متناول ، والمصدر المؤول من أن والفعل والفاعل : ( أن تفعل )  
 فى محل رفع نائب فاعل لها . ولا مانع من أن تكون كلمة « نول » مبتدأ والمصدر  
 المؤول فى محل رفع خبره وبهذا لا تحتاج إلى تأويل .

وكذلك ورد فى المسموع بعض أساليب أخرى قليلة ( لا يجوز القياس عليها ) وقع  
 فيها المبتدأ وصفاً لا خبره ، ولا مرفوع يغنى عن الخبر ، منها : أقبل رجل يقول  
 ذلك . والمراد ؛ قتل رجل يقول ذلك <sup>(١)</sup> ؛ أى : صَغُر شأنه وحَقُر . ف قيل إن أَلْبِتْدَأ  
 لا يحتاج هنا إلى خبر ، وجملة : ( يقول ذلك ) صفة « لرجل » النكرة ؛ لأن  
 حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المبتدأ إلى الخبر ؛ فَتَفَضَّل الصفة على  
 الخبر ؛ فتغنى عنه . وقيل السبب هو : أن المبتدأ ليس مبتدأ فى المعنى ؛ إذ الكلام  
 ليس مقصوداً به التفضيل ؛ وإنما المعنى : قتل رجل يقول ذلك ؛ فهو مبتدأ  
 فى ظاهره ، فعل فى معناه وحقيقته ؛ فيكتفى بالمضاف إليه الذى هو  
 فاعل فى الأصل ، ويستغنى به عن الخبر . وقيل : إنه مبتدأ والجملة هى الخبر ؛  
 والأخذ بهذا رأى وحده أوفق ؛ لمسايرته الأصل العام الذى يقضى بأن للمبتدأ  
 خبراً ، أو مرفوعاً يغنى عنه . على أن هذا الأسلوب سماعى ؛ لا يجوز القياس  
 عليه ؛ لقلة الوارد منه . وإنما عرضناه ليفهمه من يراه فى النصوص المسموعة ؛  
 فيقتصر عليها فى الاستعمال .

( هـ ) أشرنا فى ( رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤ ) إلى المبتدأ الذى لا يحتاج  
 لخبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل : ( كالمثال الذى فى رقم ١ من  
 هامش ص ٥٦٦ ) وأشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٤٨ إلى الناسخ الذى يحتاج  
 لخبر منصوب ؛ فيستغنى عنه بمرفوع . وهناك المثال والبيان .  
 ( و ) إذا كان الخبر هو الذى يترجم الفائدة مع المبتدأ — على الوجه المشروح

( ١ ) ومن معانيه أيضاً نل الجنس ، أى : لا رجل يقول ذلك وهو من الألفاظ الملازمة للابتداء —  
 كما سيحى فى « ج » من هامش ص ٥٤٣ . —

فما تقدم<sup>(١)</sup> فأين الخبر في مثل : فلان - وإن كثُر ماله - لكنه بخيل ؟ .  
وهذا تعبير يتردد على ألسنة بعض السابقين من : « المولدين »<sup>(٢)</sup> الذين لا يستشهد بكلامهم  
ومثله : فلان - وإن كثُر ماله - إلا أنه بخيل . وكلا التعبيرين ظاهر القبح  
والفساد<sup>(٣)</sup> بالرغم مما حاوله بعض متأخري النحاة - كما نقل الصبان<sup>(٤)</sup> - من تأويله  
تأويلاً غير مستساغ ، ليصحح الأول على أحد اعتبارين :

أولهما : أن جملة الاستدراك هي الخبر ، بشرط اعتبار المبتدأ مقيداً بالقيد  
المستفاد من الجملة الشرطية التي بعده ، فإن المراد ؛ فلان مع كثرة ماله ، بخيل . . .  
أو : فلان الكثير المال بخيل : أونحو هذا . . . والتكلف المعيب ظاهر في هذا .  
ثانيهما : أن يكون الخبر محذوفاً والاستدراك منه . أى : فلان دائب  
العمل وإن كثُر ماله لكنه بخيل . أو . . .  
وهذا الوجه المعيب ينطبق على المثال الثاني أيضاً<sup>(٥)</sup> .

(١) ص ٤٤٢ ورقم ٨ من هامشها .

(٢) جاء في المصباح المنير ما نصه في مادة « ولد » : « رجل مولد ، بالفتح :  
عربي غير محض ، و « كلام مولد » كذلك » . هـ . وغير محض ، أى غير خالص . وفي  
الأساس ما نصه : ( « ولدوا حديثاً وكلاماً : استحدثوه . وكلام مولد : ليس من أصل  
لغتهم . وشاعر مولد » . هـ .

(٣) أما في الأسلوب الأول فلعدم وقوع « لكن » بين جملتين ، كما تقتضيه الصواب التي  
توجب أن تقع أداة الاستدراك ( وهي « لكن » مشددة النون ، وساكنها ) بين جملتين ، كما توجب ألا تقع  
في صدر جملة تعرب غيراً عن مبتدأ ؛ إذ المبتدأ ليس جملة ؛ فلا تتوسط بين جملتين ،  
وأما في الأسلوب الثاني فلأنه نوع من الاستثناء غير معروف عن العرب الذين يستشهد بكلامهم .

(٤) ( ج ١ ) أول باب : « المبتدأ والخبر » ، عند تعريف الخبر .

(٥) سيحى لهذا البحث بيان آخر في رقم ٢ من هامش ص ٤٧١ ، وإشارة أخرى عند الكلام  
على : « لكن » ، في رقم ٢ من ص ٦٣٠ - وكذلك في ج ٤ ص ٤٠٧ ، م ١٥٥ حيث نجد وجهها  
ثالثاً ، هو : زيادة « إن » وهو معيب هنا .



## المسألة ٣٤ :

تطابق<sup>(١)</sup> المبتدأ الوصف مع مرفوعه ، وعدم تطابقه . . .

إذا كان المبتدأ وصفاً متقدماً<sup>(٢)</sup> فله مع مرفوعه حالتان ؛ إحداهما : أن يتطابقا في الأفراد ، والثنية ، والجمع . والأخرى : ألا يتطابقا .

( ١ ) فإن تطابقا في الأفراد مع تقدم الوصف ( مثل : أحاضر القلم ؟ - ما مهزوم الحق ) ... ، جاز أن يعرب الوصف المتقدم مبتدأ ، مع إعراب الاسم المرفوع به فاعلاً ، أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف<sup>(٣)</sup> ، وجاز أن يعرب الوصف خبراً مقدماً . مع إعراب الاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرأ . ففي المثال الأول يجوز أن تكون كلمة : « حاضر » مبتدأ ، وكلمة : القلم » فاعل أغنى عن الخبر ، ويجوز أن تكون كلمة : « حاضر » خبراً مقدماً . والقلم مبتدأ مؤخرأ . وفي المثال الثاني يصح أن تكون كلمة : مهزوم ؛ مبتدأ « والحق » نائب فاعل أغنى عن الخبر . كما يجوز أن تكون كلمة : « مهزوم » خبراً مقدماً مع إعراب : « الحق » مبتدأ مؤخرأ .

والمطابقة في الأفراد على الوجه السابق الذي يبيح الإعرابين المذكورين تقتضي المطابقة في التذكير والتأنيث حتماً ؛ فإن اختلفت في مثل : « أمغرد في الحديقة عصفورة » ؟ . وجب إعراب الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعله أو نائب فاعل ؛ على حسب نوع الوصف<sup>(٤)</sup> ، ولا يصح إعراب الوصف خبراً مقدماً

( ١ ) المراد به : التماثل في الأفراد ، والثنية ، والجمع ، وما يصحب ذلك من التأنيث ، والتذكير وقد سبقت صور هامة منه ( في : « ح » من ص ٢٦٢ ) وهي غير الآتية هنا ، وفي ص ٤٥٥ . والتطابق أنواع : يذكر كل نوع في الباب الذي يناسبه ، كما قلنا في ٢ من هامش ص ٢٦٢ أما غير الوصف ففي ص ٤٥٧ . ( ٢ ) لأن الوصف المتأخر لا يصح أن يسبقه مرفوعه ( الفاعل ، أو نائب الفاعل ) ، إذ الوصف بمنزلة الفعل في هذا ؛ والفعل لا يتقدم عليه مرفوعه .

( ٣ ) فالاسم المرفوع باسم الفاعل وصيغ المبالغة ، أو بالصفة المشبهة ، أو بأفعل التفضيل - يعرب فاعلاً ، والمرفوع باسم المفعول يعرب نائب فاعل - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٢ - ولا يجوزون تطبيق هذا الحكم على نحو : ( هل من خالق غير الله . . . ) لما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ - وهناك الرد عليه .

( ٤ ) ويعرب نائب فاعل حين يكون الوصف إسم مفعول - كما أشرنا في رقم ٣ - .

مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخرًا ؛ وذلك لعدم تطابقهما في التأنيث ؛ إذ لا يصح أن نقول : أعصفورة مغرد في الحديقة .

وما يجوز فيه الأمران أيضًا : أن يكون الوصف أحد الألفاظ التي يصح استعمالها بصورة واحدة في الأفراد والتأنيث وفروعهما من غير أن تتغير صيغتها ؛ مثل كلمة : «عدو<sup>(١)</sup>» ، فيصح : اللص عدو - اللصان عدو - اللصوص عدو - اللصة عدو - اللصتان عدو - اللصات عدو . . . فمثل هذه الكلمة التي يصح فيها أن تلزم صورة واحدة في جميع الأساليب يجوز فيها إذا وقعت مبتدأ وبعدها اسم مرفوع : ( مثل : أعدو<sup>(٢)</sup> اللص - أعدو<sup>(٣)</sup> اللصان - أعدو<sup>(٤)</sup> اللصوص - . . . ) أن يكون هذا الاسم المرفوع بها فاعلا لها أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف . كما يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً مع إعراب المرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا . فهذه مسألة أخرى يجوز فيها الأمران<sup>(١)</sup> . ومثلها المصدر الذي يصح أن يستعمل بلفظ واحد في استعمالاته المختلفة ؛ مثل : أحاضر عدل - أحاضر عدل - أحاضر عدل . . . و . . .

وإن تطابقا في التثنية أو الجمع ( مثل : ما السابحان الحمدان - ما السابحون الحمدون ) ، فالأحسن - في رأى جمهرة النحاة<sup>(٢)</sup> - أن يعرب الوصف خبراً مقدماً مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخرًا<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

(١ و ٢) ومن الكلمات التي قد تستعمل بلفظ واحد في الأساليب المختلفة : «صريح» ، «ومحض» ( في مثل : هذا عربي محض ، أى : خالص العروبة ، وعربيان محض ، وعرب محض ) و«رسول» ، «صديق» ، و«قنعان» ( بضم القاف ، وسكون النون . رجل قنعان ، أى : يقنع الناس بكلامه ، ويرضون برأيه ، وامرأة قنعان ، ونسوة قنعان . . . كل ذلك بغير تثنية ولا جمع ، ولا تأنيث . . . ) و«دلاص» ، ( يقال : درع دلاص ، أى : براقه ، بلفظ واحد في الاستعمالات كلها إلى غير ذلك من الألفاظ التي ورد كثير منها في آخر الجزء الثاني من : «المزهر» للسيوطي .  
(٢) وقيل هو واجب ؛ لما سيحىء في رقم ٣ بعد هذا مباشرة .  
(٣) وفي هذا رأى يقول ابن مالك :

وَالثَّانِ مَبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ  
يريد «بالثاني» : الاسم المرفوع بعد الوصف ؛ فيعرب مبتدأ مؤخرًا ، ويعرب الوصف خبراً مقدماً بشرط أن يكون ذلك الاسم طبقاً ، ( أى : مطابقاً ) للوصف في غير الأفراد ، بأن يطابقه في التثنية والجمع . ونحن لا نوافق النحاة القدامى على رأيهم هذا ؛ لأن حجبتهم واهية ؛ فهم يقولون إن الوصف في هذه الصورة لو أعرب مبتدأ وما بعده فاعله أو نائب فاعله ؛ لترتب على ذلك أن يكون الوصف =

( ب ) وإن لم يتطابقا فإن كان الوصف مفرداً ومرفوعه مثنى أو جمعاً ( مثل : أعالم المحمدان ؟ . أحجوب المحمدون ؟ ) صح التركيب في هذه الصورة الخالية من المطابقة ، ووجب إعراب الوصف مبتدأ ، وإعراب مرفوعه فاعلاً أو نائب فاعل - على حسب حاجة الوصف - أغنيتني عن الخبر ، ولا يجوز أن يكون مرفوعه مبتدأ لثلا يترتب على ذلك أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعاً والخبر مفرداً ؛ وهذا لا يجوز . ويتساوى في هذا الحكم أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً ، وضميراً بارزاً<sup>(١)</sup> . . .

أما في غير هذه الصورة فلا يصح التركيب ؛ ويكون الأسلوب فاسداً . فمن الصور الفاسدة : أن يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع مفرداً ؛ مثل : ما قاتمان محمد ، أو يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع جمعاً ؛ نحو : أقاتمان

= مثنى ، أو مجموعاً ، والوصف عندهم إذا رفع اسماً بعده ، يكون بمنزلة الفعل ؛ والفعل لا يثنى ولا يجمع ؛ فكذلك ما هو بمنزلة . ونقول هنا ما قلناه من قبل - في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ - ؛ وهو أن أساس رأيهم التوهم ، والتخيل ، والقياس الجدلي ، لا اليقين ، ولا الظن القوي ، أو ما يدانيه ، ولا القياس الحقيقي على ما نطق به العرب ، ففيه ما فيه من تحكم لا داعي له ؛ فقد تكلم العرب الفصحاء بمثل هذا الأسلوب كثيراً ، ولم يقولوا لأحد إن الوصف مبتدأ أو غير مبتدأ ، ولم يقولوا في المرفوع بعده إنه يجب أن يكون مبتدأ والوصف خبره . . . لم يقولوا شيئاً من ذلك ولم يتعرضوا للناحية الإعرابية . فكل حقهم وحق اللغة علينا ألا نخالف نهج هذا الأسلوب عند الصياغة كما ورد عنهم في تأدية معنى معين ، وألا نخرج عن طريقتهم في تكريره ، وضبط مفرداته ، ومعناه . أما ما عدا ذلك من الأسماء والتسميات والإعرايات - فلا شأن لهم به ، وإنما هو شأن المعنيين بالدراسات اللغوية والنحوية في العصور المختلفة . وقد ترقب على رأى النحاة التقادى تعدد التقسيم في مطابقة الوصف ، وكثرة الأحكام ، فكان هناك التطابق في الأفراد ، وله حكامان ، وهناك التطابق في التثنية والجمع ، ولكل حكمه . والرأى السمج الذي يترفضه العقل أن التطابق في الأفراد كالتطابق في التثنية وفي الجمع ؛ فما يجوز في حالة الأفراد يجوز في غيره عند التطابق ، وبذلك ندخل التطابق كله في قسم واحد متفق في حكمه ، ونستغنى عن التطابق في حالتي التثنية والجمع وعن حكمه المستقل . ولن يترتب على ذلك ضرر في طريقة صوغ الأسلوب ، ولا في ضبط كلماته وحروفه ، ولا في معناه ، كما قلنا .

وفوق هذا فرأينا يسائر بعض اللهجات الصحيحة التي تناقض حجة النحاة في قولهم : « إن الفعل لا تلحقه علامة تثنيته ولا جمع ، وأن ما يشبهه يسير على منواله » ذلك أن بعض القبائل العربية الفصيحة يخالف هذا ؛ فيلحق بالفعل علامة التثنية والجمع ، وبلغتهم أخذ فريق كبير من النحاة - كما سيحيى في ج ٢ باب : « الفاعل » وأحكامه ومنها : الحكم الرابع ، م ٦٦ ص ٧١ - فالرأى بتوحيد التطابق رأى فيه تيسير فوق مسابرة للمقل والنقل .

( ١ ) ومن أمثلة التفسير البارز قول الشاعر :

خليلى ، ما واف بعهدنى أنتما إذا لم تكونا لى على من أفاطع  
فليس من اللازم أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً . فقد يكون ضميراً مستتراً أو بارزاً ، وقد يكون ضميراً متصلاً مجروراً بحرف جر ؛ ( كالمثال الذى سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ و ٤ ) من هامش ص ٤٦٢ .

المحمدون ؟ . أو يكون الوصف جمعاً ، والاسم المرفوع مفرداً ، مثل : أحاضرون محمدٌ ؟ . أو يكون الوصف جمعاً والاسم المرفوع مثنى ؛ نحو : أحاضرون الرجلان . . . وهكذا كل صورة تخلو من المطابقة الصحيحة .

\*\*\*

من كل ما تقدم يمكن تلخيص الحالات الإعرابية الخاصة بالمبتدأ الوصف في ثلاث<sup>(١)</sup> :

الأولى ؛ وجوب إعرابه مبتدأ يرفع فاعلاً ، أو نائبه - إذا لم يطابق ما بعده . وهذه الحالة مقصورة على أن يكون الوصف المتقدم مفرداً ، والاسم المرفوع بعده مثنى أو جمعاً ؛ نحو : أسابح المحمودان ؟ - أسابح المحمودون ؟ .

الثانية : وجوب إعرابه خبراً<sup>(٢)</sup> مقدماً والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرأ ، وذلك عند تطابقهما في التثنية أو في الجمع ؛ نحو : أناثمون الرجلان ؟ . أناثمون الرجال ؟ .

الثالثة : جواز الأمرين إن تطابقا في الأفراد ، وما يقتضيه ؛<sup>(٣)</sup> مثل : أقارئ الجندى ؟ . وفي بعض مسائل سبقت الإشارة إليها<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

(١) مع «مراعاة المحكوم عليه والمحكوم به ، فهذه المراعاة واجبة دائماً ، ولها الاعتبار الأول ، وتقضى بأن يكون المحكوم عليه هو المبتدأ ، والمحكوم به هو : الخبر وقد شرحنا هذا في هامش ص ٤٤٢ .

(٢) وذلك رأي كثير من النحاة ، ورأينا جواز الأمرين ؛ لما بسطناه في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٤ .

(٣) ما لم يمنع مانع آخر سبق توضيحه في ص ٤٥٣ . وكراعاة المحكوم والمحكوم عليه .

(٤) في ص ٤٥٤ .

## زيادة وتفصيل

( ١ ) هناك أنواع أخرى من المطابقة الواجبة ، أو الجائزة ، أو الممنوعة . فيجب أن يكون الخبر مطابقاً للمبتدأ في الأفراد ، والتذكير ، وفروعهما <sup>(١)</sup> ؛ بشرط أن يكون الخبر مشتقاً لا يستوى فيه التذكير والتأنيث ، وأن يكون جارياً على مبتدئه . ومن الأمثلة : محمود غائب ، المحمودان غائبان ، المحمودون غائبون . فاطمة غائبة . الفاطمتان غائبتان ، الفاطمات غائبات ... فلا يجب التطابق في مثل : زينب إنسان ، ولا مثل : أتعرف الدنيا خداعة ؟ . وهي إقبال وإدبار ؛ لعدم اشتقاق الخبر . ولا في : هذا جريح ؛ لأن الخبر وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث ( وسيجيء في باب : « التأنيث » من الجزء الرابع تفصيل هذه المسألة ) ولا في : سعاد كريم أبوها ؛ لأن الخبر جار على غير مبتدئه .

وإذا كان المبتدأ جمعاً لما لا يعقل جاز في خبره أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمعاً سالماً مؤنثاً ، أو جمع تكسير للمؤنث : كما يصح أن يكون جمع تكسير للمذكر ؛ إن كان مفردة مذكراً لغير العاقل — ولم يمنع من الجُمُوع السالفة مانع آخر — نحو : ( العقوبات رادعة ، أو : رادعات ، أو : روادع ) — ( البيوت عالية ، أو : عاليات ، أو : عوال ، وهذان جمع : عالية ) ، أو أعمال ، جمع : أعلى . فإن كان المبتدأ جمع مؤنث للعاقل جاز في خبره أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمع مؤنث سالم ، أو جمع تكسير للمؤنث ؛ نحو : ( المتعلمات نافعة ، أو : نافعات ، أو : نوافع ) وقد سبق لهذا — ولحالات أخرى — بيان عند الكلام على تطابق الضمير ومرجه <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) وكذلك تسرى المطابقة وجوباً على المبتدأ المتعدد — مثنى ؛ أو جمعاً — إذا كان تعدده بطريق التفريق ؛ أى : عطف بعض الأفراد على بعض ؛ نحو : الأرض والشمس كوكبان في المجموعة الشمسية ؛ ونحو : محمود وعلى وصالح مختبرون ... ومن الثبوتية بالتفريق قول الشاعر :

الكِبَرُ والحمدُ ضِدَّانِ . اتفاقُهُما مِثْلُ اتفاقِ قَتَاءِ السِّنِّ والكِبَرِ  
( الفتاه : الشباب ) . وقد يكون تعدد المبتدأ بمراعاة معطوف محذوف ، نحو : راكب الناقة طليحان — بالبيان الذي في أول ص ٤٥٣ .

( ٢ ) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢ ثم ص ٢٦٢ « ح » ثم في رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ ثم في ص ٣٤٩ وهامشها وص ٤٥٧ وما بعدها ، ويحیی له بيان أيضاً في ج ٣ ص ٤٣٠ م ١١٤ — باب التثنية — وفيه بيان بعض المراجع التي أخذ منها .

وقد يُدسّرُ المبتدأ لمراعاة الخبر ؛ كقوله تعالى : ( فذانك بُرهانان من ربك )  
والإشارة المثناة راجعة إلى : « اليد والعصا » قبل هذه الآية <sup>(١)</sup> ، وهما مؤنثتان .  
ولكن المبتدأ هنا مذكر لتذكير الخبر ، ومثله قوله تعالى : ( فلما رأى الشمس بازغة  
قال هذا ربّي هذا أكبرُ ) <sup>(٢)</sup> . . . فاسم الإشارة الأول : ( هذا ) مذكر ، مع أن  
المشار إليه — وهو : الشمس — مؤنث ؛ فحق الإشارة إليها أن تكون باسم  
إشارة للمؤنث ؛ مثل : « هذه » . قال الزمخشري : « فإن قلت : ما وجه التذكير ؟  
قلت : جعلُ المبتدأ مثل الخبر ، لكونهما عبارة عن شيء واحد ؛ كقولهم :  
« ما جاءت حاجتك » ؟ <sup>(٣)</sup> . أي : ما صارت حاجتك ؟ ومن كانت أمك ؟ . . .  
— ومثل هذا ينطبق على الآية السابقة وهي : ( هذا ربّي ) . على أن التذكير  
في هذه الآية واجب ؛ لصيانة « الرب » عن شبهة التأنيث لو قيل : « هذه ربّي » .  
ألا تراهم قالوا في صفة « الله » : « علام » ، ولم يقولوا : « علامة » — وإن كان  
« العلامة » أبلغ — ؛ احترازاً من علامة التأنيث « ا . هـ بعض اختصار .

ومن تأنيث المبتدأ المذكر مراعاةً لتأنيث الخبر قراءة من قرأ قوله تعالى :  
( ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا : والله ربّنا ما كنا مشركين ) بالتاء في أول المضارع :  
« تكن » لتأنيث اسم الناسخ ؛ وهذا الاسم هو المصدر المنسبك المتأخر ، وهو في  
أصله مذكر ، ولكنه أنت موافقة للخبر المتقدم ، وبسبب تأنيث هذا الخبر أنث  
الفعل « تكن » .

وإذا كان الخبر دالاً على تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ في الإفراد  
وفروعه ؛ نحو : ( الصديق صديقان ) ، مقيم على الود والولاء ، وتارك لهما ،  
( والإخاء إخاءان ) ، خالص لله ، أو لمغنم عاجل . وكقولهم : ( المال أنواع ) ؛  
محمود الكسب ، محمود الإنفاق ؛ وهذا خيرها . وخبيث الثمرة خبيث المَصْرِف ؛  
وهذا شرّها ، وما اجتمع له أحد العيبين وإحدى المزيّتين ؛ وهو بمنزلة بين المنزلتين  
السالفتين .

( ١ ) في قوله تعالى في سورة « القصص » : ( .. وأن أنقِرَ عَصَاكَ ... ) — راجع ما قاله أبو حيان

في البحر عند تفسيره الآية ، ج ٧ ص ١١٧ .

( ٢ ) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٧ من ص ٢٦٥ ورقم ٦ من هامش ص ٣٢١ .

( ٣ ) بيان هذا الأسلوب وإعرابه في هامش رقم ١ من ص ٥٥٦ .

.....  
.....

وقد تختلف المطابقة بين المبتدأ المتعدد الأفراد والخبر المفرد إذا كان المبتدأ متعدد الأفراد حقيقة ، ولكنه يُنَزَّل منزلة المفرد ؛ بقصد التشبيه ؛ أو المبالغة ، أو نحوهما ؛ سواء أكان بمنزلة المفرد المذكر أم المؤنث ، وقد اجتمعا في قولهم : (المقاتلون في سبيل الله رجل واحد ، وقلب واحد ، وهم يدٌ على من سواهم) ، وقولهم : (التجارب مرشد حكيم ، والمتفكرون بإرشاده قلعة تترددونها الشدائد) ، ومن أمثلة التعدد الحقيقي أيضاً ، قول الشاعر :

المجد والشرف الرفيع صحيفةٌ جُعِلَتْ لها الأخلاق كالعنوان

وقد يختلفان تذكيراً وتأنيثاً ، ولكن مع أفراد المبتدأ وعدم تعدده . وسبب الاختلاف — كسابقه — المبالغة ، أو التشبيه ، ونحوهما ؛ مثل : (الشدّة مُرَبِّ حازم ، والتجربة معلم نافع ، واللص هَيَّابَة ، والمؤرخ نَسَّابَة) . وقد يختلفان كذلك إذا كان المبتدأ اسم جنس جمعياً على الوجه الذي سبق تفصيله (١) .

ومن الخبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : « أَحَدٌ ، وإحدى » المضافتين ، إذا كان المضاف إليه لفظاً يخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز في الكلمتين موافقة المبتدأ ، أو الخبر ، مثل : (المال أحد السعادتین) ، أو : (إحدى السعادتین) بتذكير « أحد » مراعاة للمبتدأ المذكر (المال) وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمة : السعادتین . ومثل : (الكتابة أحد اللسانين) ، أو (إحدى اللسانين) ، بالتأنيث أو التذكير ، طبقاً لما سلف (٢) .

وقد يكون الخبر مؤنثاً والمبتدأ مذكراً مضافاً إلى مؤنث ؛ فيستفيد التأنيث من المضاف إليه ، أو العكس ؛ ( بأن يكون الخبر مذكراً والمبتدأ مؤنثاً مضافاً إلى مذكر ؛ فيستفيد منه التذكير ) ، ويشترط في الحالتين أمران (٣) .

١ — أن يكون المبتدأ المضاف صالحاً للحذف ، والاستغناء عنه بالخبر من غير أن يفسد المعنى .

٢ — أن يكون المبتدأ المضاف كلاً للمضاف إليه ، أو جزءاً منه ، أو مثل الجزء . . . . و . . . .

(١) في ص ٢١ و ٢٦٥ .

(٢) راجع رقم ٧ من ٢٦٥ ورقم ٦ من هامش ٣٢١ ففيها بعض إيضاح لهذه المسألة والتي تليها .

(٣) راجع البيان والتفصيل الخاص بهذا الحكم في ج ٣ ص ٦٢ م ٩٣ باب الإضافة .

ومن أمثلة اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث قول الشاعر :  
 وما حُبُّ الديارِ شَغَفَنَ قلبي ولكن حُبُّ مَنْ سكنَ الديارا  
 ومن أمثلة اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه قولهم : ( رؤيةُ الفكرِ  
 عواقبُ الأمور مانعٌ له من التسرع ) .  
 وهناك حالات هامة من المطابقة وأحكامها المختلفة أشرنا إليها فيما سبق<sup>(١)</sup> .

( ب ) الغالب أن البديل يرتبط به ما بعده ، ويعتمد عليه ، فيطابقه في حالتي التذكير والتأنيث وغيرهما ، نحو : ( إن الغزال عينه جميلة ، وإن الفتاة جفنتها فاتر ) ، بنصب كلمتي « عين » و « جفن » - وهما بدلان - وتأنيث خبر « إن » في المثال الأول ، وتذكيره في الثاني . ولولا أن الملاحظ هو البديل - وأنه بمنزلة المبدل منه - لوجب التذكير في الأول ، والتأنيث في الثاني . ولا مانع من العدول عن مراعاة البديل فيما سبق إلى مراعاة المبتدأ في الكلمتين ، ولعله الأحسن ؛ لبعده عن اللبس الناشئ من البديل . ولا بد عند مراعاة الغالب من عدم وجود قرينة تمنعه ، وتدل على غيره . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيوفَ غُدُوها ورواحهها تركت هوازن مثل قَرْنِ الأعْضَبِ<sup>(٢)</sup>  
 فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثاً مراعاة لاسم : « إن » ، لا للبديل<sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

( ١ ) في رقم ٢ من هامش ص ٤٥٧ بيان مواضعها ، وأرقام صفحاتها . . .

( ٢ ) الأعضب : الحيوان المكسور قرنه .

( ٣ ) راجع في هذه المسألة الصبان ج ٣ آخر باب : « البذل » ، والخضري ج ٢ أول ذلك الباب .

وستجىء في الجزء الثالث من « النحو الوافي » ص ٦٥٢ م ١٢٦ باب : « البذل » .



## المسألة ٣٥ :

## أقسام الخبر .

عرفنا<sup>(١)</sup> أن الخبر جزء أساسي في الجملة ؛ يُكتملها مع المبتدأ الذي ليس بوصف<sup>(٢)</sup> ، ويتم معناها . وهو ثلاثة أقسام : مفرد ، وجملة ، وشبه جملة<sup>(٣)</sup> .  
القسم الأول : الخبر المفرد

ما ليس جملة ، ولا شبه جملة . وإنما يكون كلمة واحدة ، أو بمنزلة الواحدة<sup>(٤)</sup> .  
وهو إما جامد<sup>(٥)</sup> ؛ فلا يرفع ضميراً مستتراً<sup>(٦)</sup> فيه ، ولا ضميراً بارزاً ، ولا اسماً ظاهراً ؛

(١) في ص ٤٤٢ .

(٢) لأن الجزء الذي يكمل الجملة مع المبتدأ الوصف لا يسمى خبراً ؛ وإنما يسمى - كما سبق في ص ٤٤٤ - « مرفوع الوصف » ؛ سواء أكان المرفوع فاعلاً ، أم نائب فاعلاً ، ويقول ابن مالك في الخبر :  
والخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدةَ كاللَّهُ بَرٌّ والأَيَادِي شاهِدَةٌ  
(الله بر) مبتدأ وخبر ، وكذلك : « الأيادي » مبتدأ ، مرفوع بضمّة مقدرة على الياء ، و « شاهدة » خبر مرفوع . ولم يصرح ابن مالك بأن الخبر يكمل الجملة بشرط أن يكون مع المبتدأ ؛ لضيق النظم ، والاكتفاء بالمثالين .

(٣) يراد شبه الجملة في هذا الباب أمران ، هما : الظروف ، والجار مع مجروره ، أما في صلة الموصول فيراد به هذين ، وأمر ثالث ، هو : « الصفة الصريحة » التي تقع صلة « أل » - على التفصيل الذي ذكرناه في ص ٣٨٤ و ٤٧٥ .

(٤) ما هو بمنزلة الواحدة يشمل أنواع الاسم المركب ؛ كالمركب المزجي ، والمركب العمدى الذي يلحق به (مثل : هذه نيويورك - أنتم أحد عشر) والمركب الإسنادي (مثل : هذا « جاد ، الله » ... ولا يدخل الإضافي .

(٥) أي : ليس مشتقاً . ويذكر هنا كثيراً : الوصف ، بمعنى : المشتق .

(٦) إلا عند التأويل ، (مثل : قلب الظالم حجر . أي : قاس لا يلين) ، (يد الشجاع حديد . أي : قوية) . ولا يصح التأويل بالمشتق إذا أريد بالجامد ذاته الأصلية حقيقة أو مبالغة ؛ كأن يرى أسداً حقيقياً فتقول : هذا أسد ، أو : ترى شجاعاً فتقول على المبالغة والأدعاء المجازي : هذا أسد . كما لا يجوز التأويل إذا أريد التشبيه البليغ في : هذا أسد ؛ أي : هذا كالأسد في الشجاعة . وقد سبق بيان الجارى مجرى المشتق ، وأنه مثل : هذا أسد ، أي : شجاع ، وكذا المنسوب ، و « ذو » بمعنى : صاحب ، والمصغر ... راجع « ب » من ص ٤٤٨ .

هذا ويجرى على الجامد المقول بالمشتق كثير من أحكام المشتق ، لا تجرى عليه إلا بعد التأويل ...

مثل كلمتي : « كُرّة » و « نهر » في قولنا : الشمس كُرّة - الفرات نهر . ومثل  
كلمتي : « إقبال » ، « وإدبار » في قول الشاعر يصف ناقته التي فقدت وليدها :  
ترتّع<sup>(١)</sup> مارتعت ، حتى إذا أدكرت<sup>(٢)</sup>

فإنما هي إقبال وإدبار<sup>(٣)</sup>

فالخبر في الأمثلة السابقة فارغ من الضمير المستتر ، وغير رافع للضمير بارز ، أو  
لاسم ظاهر بعده .

وإمامنا<sup>(٤)</sup> (أى : وصف) فيرفع - في الأغلب - ضمير أمستراً وجوباً ، أو :  
يرفع ضميراً بارزاً ، أو : اسمًا ظاهرًا بعده ؛ مثل : الهرم مرتفع - الآثار غالية ... أى :  
مرتفع هو ، وغالية هي<sup>(٥)</sup> . فقد تحمل الخبر المفرد المشتق ضميراً مستتراً وجوباً يعود  
على المبتدأ ، ليربط الخبر به ارتباطاً معنوياً . ومثل : ما راغب أنتم في الظلم ؟ فقد رفع

(١) ترعى . (٢) تذكرت .

(٣) يريد ، مقبلة ومدبرة ، من شدة الحزن عليه .

(٤) المشتق الذي يتحمل الضمير : هو ما سبقت الإشارة إليه في ص ٤٤٨ - بأنه الذي يجري  
مجرى فعله في كثير من أموره ، كالشاركة في حروفه الأصلية وفي حركاته ، وسكناته ، وعمله ، كاسم  
الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ... وكذلك الجامد الذي تضمن معنى ذلك  
المشتق كالنسوب ، والمصغر ، و « ذى » بمعنى : صاحب -

أما المشتق الذي لا يجري مجرى الفعل ولا يتأول به فإنه لا يتحمل ضميراً ؛ كاسم الآلة ، واسم الزمان ،  
أو المكان ؛ فكلمة « مفتاح » اسم آلة ، مشتق من الفتح فإذا وقع خبراً في مثل قول الشاعر :

الرفق بمن . وخير القول أصدقه . وكثرة المزح مفتاح العداوات

لم يتحمل ضميراً . وكذلك ما كان على صيغة « الزمان أو المكان » : نحو ؛ ملعب ، ومطعم ،  
ومجلس ، وموعد ... فإنه لا يتحمل الضمير إذا وقع خبراً ... إنما يتحمّله المشتق الجارى مجرى الفعل  
- كما قلنا - وذلك بشرط ألا يرفع اسماً ظاهرًا بعده ، نسب . أصالح غائب والده ؟ أو ضميراً بارزاً ؛  
نحو : أصالح ذاهب أنت إليه ؟ في الحالتين لم يرفع الوصف ضميراً مستتراً ؛ لوجود فاعله منطوقاً به في  
اللفظ ، والوصف لا يرفع فاعلين مطلقاً . وكذلك إذا رفع ضميراً متصلًا مجروراً ؛ مثل : الخائن مغضوب  
عليه ؛ فالضمير المجرور بحرف الجار في محل رفع نائب فاعل ، برغم أننا - للتيسير كما أشرنا في رقم  
٢ من هامش ص ٤٤٥ - نقول : الجار مع مجروره نائب فاعل ، والمشتق : « مغضوب » فارغ من  
الضمير ؛ إذ ليس للمشتق إلا مرفوع واحد ، وقد استفاه ، وهو : البارز .

والضمير المستتر في الوصف واجب الاستتار - كما عرفنا - إلا في بعض الصور ، ومنها : ما يوجب  
إبرازه ؛ كالحصر في مثل : على ما قائم إلا هو ، وكجريان الوصف على غير ما هو له مع عدم أمن  
أقبح . - كما سيجيء في ص ٤٦٣ - ويعرب في هاتين الحالتين فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع المشتق .

(٥) إذا ظهر مثل هذا الضمير بعد المشتق فالأحسن إعرابه - في غير الحالات التي أشرنا

إليها في رقم ٤ - توكيداً للضمير المستتر ، لا فاعلاً ، مع مراعاة ما في رقم ١ من هامش ص ٤٦٤ .

الخبر المفرد المشتق ضميراً بارزاً بعده . ومثل : الورد فائن ألوانه ، ساحر أنواعه . فكل من الوصفين : ( فائن ، وساحر ) قد وقع خبراً مفرداً مشتقاً ، ورفع بعده اسماً ظاهراً . فلا بد أن يرفع الخبر المشتق المفرد ضميراً مستتراً وجوباً ، أو : ضميراً بارزاً<sup>(١)</sup> ، أو : اسماً ظاهراً بعده .

ومن المشتق ما يعرب على حسب الظاهر خبراً للمبتدأ . مع أن معناه في الواقع لا ينصب على ذلك المبتدأ ، ولا ينسب إليه مباشرة : مثل : البنت الأب مكرمته هيت . « فالبت » : مبتدأ أول . و « الأب » : مبتدأ ثان . و « مكرمة » : خبر المبتدأ الثاني ، مع أن معنى هذا الخبر - وهو : « الإكرام » - منسب على المبتدأ الأول وحده . لأن البنت هي المكرمة ؛ أي : المنسوب لها الإكرام ، دون المبتدأ الثاني . ومثل : الشفيق الأم مساعدوها . فكلمة « الشفيق » : مبتدأ أول ، و « الأم » : مبتدأ ثان . و « مساعد » : خبر المبتدأ الثاني . مع أن معنى هذا الخبر - وهو : « مساعد » - واقع على الأول ، ولاحق به ، دون المبتدأ الثاني . . . وهكذا كل وصف وقع خبراً عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر ، وعن مدلوله . ومثل هذا الخبر يقول عنه النحاة : « إنه جارٍ على غير صاحبه » ، أو : « جارٍ على غير من هو له » .

ولما كان هذا الخبر مشتقاً وجب أن يرفع ضميراً مستتراً ، أو بارزاً ، أو : اسماً ظاهراً ، - كما تقدم - غير أن الضمير هنا يجوز إبرازه ، كما يجوز استتاره ، بشرط أن يكون المبتدأ الأصيل وهو ( المنسوب إليه معنى الخبر ، والمحكوم عليه حقيقة ) ، شيئاً واضحاً لا يشبهه بغيره عند الاستتار ؛ أي : بشرط أمن اللبس ؛ كما في الأمثلة السابقة . وهناك أمثلة للوصف الواقع خبراً يصلح فيها أن يكون جارياً على من هو له وعلى غير من هو له ؛ فيقع اللبس في المراد : نحو : « الفارس الحصان متعيبه » ، فكلمة : « الفارس » مبتدأ ، و « الحصان » مبتدأ ثان « ومتعيب » خبر الثاني ، وفيه ضمير مستتر ، تقديره : « هو » . والجملة من الثاني وخبره خبر الأول . فما المراد من هذا المثال ؟ أنريد الحكم على الحصان بأنه يتعب الفارس ؛ فيكون الخبر جارياً على من هو له ، أم نريد الحكم على الفارس بأنه يتعب

الحصان ؛ فيكون الخبر جارياً على غير من هو له ؟ الأمران محتملان مع اختلافهما في المعنى . وهذه هي حالة اللبس ، حيث لا قرينة تُرجح أحدهما على الآخر . فإن كان المراد هو المعنى الأول الذى يقتضى جريان الخبر على من هو له وجب استتار الضمير ؛ ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى ؛ فنقول : « الفارسُ الحصانُ مُتَّعِبُهُ » . وإن كان المراد هو المعنى الثانى الذى يقتضى جريان الخبر على غير من هو له وجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريانه على غير من هو له ؛ فنقول « الفارسُ الحصانُ مُتَّعِبُهُ »<sup>(١)</sup> فالضمير : « هو » عائد على الفارس . المنسوب إليه « أنه متعب » ، والمحكوم عليه بذلك الحكم ، والضمير : « الهاء » المتصل بالخبر — وهو الهاء فى آخر كلمة : « متعبه » — عائد إلى المبتدأ الثانى .

ومثل : « الكلبُ الثعلبُ مخيفُهُ » . فكلمة « الكلب » مبتدأ أول . و « الثعلب » : مبتدأ ثان ، و « مخيف » : خبر الثانى ، وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه . فما المراد ؟ قد نريد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب ؛ فيكون الخبر جارياً على صاحبه ، ويجب استتار الضمير ؛ ليكون استتاره دليلاً على جريانه على صاحبه . وقد نريد المعنى الثانى ؛ وهو جريانه على غير صاحبه ؛ فيجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه شارة على هذا المعنى ؛ فنقول : « الكلبُ الثعلبُ مخيفُهُ » ويكون الضمير « هو » البارز عائداً على « الكلب » ، أى : على المبتدأ الأصيل المحكوم عليه حقيقة بالخبر ؛ أى : بأنه المخيف . أما الضمير الآخر ( وهو : الهاء المتصلة بالخبر ) فعائد على المبتدأ الثانى<sup>(٢)</sup> .

(١) فى حالة اللبس وجريان الخبر على غير من هو له ، يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف ؛ لأن جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره ، ويوجب إبرازه منفصلاً ؛ فيستمر فاعلاً أو نائب فاعل كما كان قبل إبرازه ؛ إذ ليس للوصف إلا مرفوع واحد ؛ فإذا كان ضميراً مستتراً وطراً ما يوجب إبرازه منفصلاً بقيت له حالة الفاعلية أو النيابة عن الفاعل ، ولا يعرب تأكيداً للضمير المستتر . ولا مانع أن يحل اسم ظاهر محل الضمير لينع اللبس ، نحو : الفارس الحصان . متعبه الفارس . ومن المستحسن عدم محاكاة هذا الأسلوب ، إذ لا يكاد يخلو من إبهام ، حتى مع إبراز الضمير — كما سيجىء — .

(٢) مثل هذا : قائد الجيش راجيه هو — ساكن الحصن حارسه هو — . . . زيلة البنت مرشدتها هي — . . . معلمة الطفلة محبوبتها هي . . . فالضمير البارز فى الأمثلة السابقة أصله مستتر ويصلح أن يكون مرجعه المضاف أو المضاف إليه ، فيحصل اللبس ، لعدم تعيين المرجع . وإذا يجب =

وخلاصة ما تقدم :

١ - أن الخبر الجامد لا يتحمل الضمير إلا عند التأويل الذي يقتضيه السياق<sup>(١)</sup> وأما المشتق فيتحملة . - في الأغلب -

٢ - إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له ، وكان اللبس مأموناً ، جاز استتار الضمير في المشتق ، وجاز إبرازه .

٣ - وإن لم يؤمن اللبس وجب إبرازه<sup>(٢)</sup> .

ومن المستحسن عدم محاكاة الأساليب المشتملة على هذا النوع الذي يجرى فيه الضمير على غير صاحبه وعدم صياغة نظائر لها ؛ منعاً لاحتمال الغموض وعدم فهم المراد منها ؛ بالرغم من كثرة ورودها في الكلام العربي الأصيل ، كما يستحسن إهمال الرأى الذى يوجب إبراز الضمير في حالة أمن اللبس ، لمخافاته الأصول اللغوية العامة التي تأبى الإطالة بغير إفادة .

\* \* \*

= إبراز الضمير لمنع ذلك اللبس . نعم الأكثر في الضمير أن يعود للمضاف ، لكن ، قد يعود للمضاف إليه أحياناً - كما سبق البيان في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ وله إشارة في « ز » من ص ٢٦١ - فإذا برز الضمير تعين إرجاعه للمضاف .

( ١ ) على الوجه الذى سبق في ص ٤٤٨ و ٤٤٩ .

( ٢ ) إلا إن حل محله اسم ظاهر يزيل اللبس . - كما سبق في رقم ١ من هامش الصفحة الماضية - وما يلاحظ أن وجوب الإبراز ليس خاصاً بضمير الخبر المفرد عند اللبس . بل يشمل ضمير الخبر الواقع جملة ؛ نحو : محمد صالح أكرمه . كذلك ما يحتمل أن يكون مفرداً أو جملة ( كمتعلق الظرف والجار مع مجروره ) ، نحو : حامد محمود عنده ، أو في حديقته . كما أن اللبس وإبراز الضمير ليس مقصوراً على الخبر ، بل يشمل أشياء أخرى ، كالحال في مثل : ركب عادل الحصان متعبه هو ، وكالنتب ، في مثل : سمير عادل بصدق مكرمه هو ، وكالصلة في مثل عادل الحصان النافعه هو . وإذا وقعت جملة فعلية مكان واحد من الثلاثة كان الفعل في كل منها كالوصف الواقع خبراً . . .

## القسم الثاني - الخبر الجملة<sup>(١)</sup>:

الجملة : كلمتان أساسيتان لا بد منهما للتوصل على معنى مفيد ؛ كالفعل مع فاعله ، أو مع نائب فاعله ؛ في مثل : فرح الفائز ، وأكبريم النابغ ، وتسمى هذه الجملة : « فعلية » ؛ لأنها مبدوءة - أسالة - بفعل . والمبتدأ مع خبره ، أو ما يغنى عن الخبر في مثل : المال فائن . وهل الفائز مال ؟ . وتسمى هذه الجملة : « اسمية » ؛ لأنها مبدوءة « أسالة »<sup>(٢)</sup> باسم . فالجملة إما « اسمية » ، وإما فعلية<sup>(٣)</sup> وكل واحدة منهما قد تقع خبراً<sup>(٤)</sup> ؛ فتكون هنا في محل رفع<sup>(٥)</sup> ؛ نحو : الصيف يشتد حره ، الشتاء يقسو برده<sup>(٦)</sup> . الربيع جَوَّه معتدل . الخريف جَوَّه متقلب . وقد اجتمعت الجملتان في قول الشاعر :

السَّبْعِيُّ يَصْرَعُ أَهْلَهُ وَالظَّلْمُ مَرَّعُهُ وَخَيْمُ<sup>(٧)</sup>

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على رابط<sup>(٨)</sup> يربطها بالمبتدأ ، إلا

(١) سبق في ص ٤٤٤ أن الخبر يكون جملة أو شبهة وجوباً في مسائل معينة ، سيجي بيانها في « ج » من ص ٤٧٣ . وبمض الأمثلة في « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

(٢) بأن يكون تقدمه أصلياً لا طارئاً لسبب بلاغي : كتقدم المفعول على فعله لإفادة الحصر في مثل : محمداً أكرمت ؛ فإن هذا التقدم البلاغي ليس أصيلاً .

(٣) ما تقدم عن الجملة بنوعها هو اختصار لما عرضناه عنها في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ .

(٤) وإذا صارت خبراً لم يصح تسميتها جملة إلا على حسب أصلها السابق ، ( طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٥ ورقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ ) ، ولا يخرج الكلمة عن الصدارة الأصلية أن يسبقها حرف عامل ؛ مثل : « ما » الحجازية ، و « لا » النافية للجنس ، و « إن » ، أو غير عامل مثل : « ما » و « لا » النافيتين . . . فالعبرة بما يقع بعد هذه الأدوات من فعل ، فتكون الجملة فعلية ، أو اسم ، فتكون اسمية .

(٥) إذا وقعت الجملة خبراً كانت نائبة عن المفرد ؛ لأنها واقعة موقعه ، وحالة محله ، إذ المفرد هو الأصل ، ( طبقاً للإيضاح المفصل الذي سبق خاصاً بالإعراب المحلى ، ص ٨٤ و ٣١٤ وهامشها ) والمركب فرع منه . لذلك يحكم على موضعها هنا بالرفع ؛ على معنى أنه لو وقع المفرد - الذي هو الأصل - موقعها لكان مرفوعاً . فنجد الإعراب نقول : ( الجملة من : « المبتدأ والخبر » أو من « الفعل والفاعل » ... في محل رفع خبر المبتدأ ) .

(٦) ومن هذا قول الشاعر :

الصدق يألفه الكريم المرتجى والكذب يألفه اللئى الأخبى

(٧) المرتج هنا : المرعى ، أى : الثبات الذى ترعاه الحيوانات . والأصل : مكان الرعى . والوخيم : السبي الضار .

(٨) هناك شروط أخرى متجىء في الزيادة ص ٤٧١ ، وفي تلك الصفحة نص صريح على جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً . وفيها كذلك طريقة إعراب الجملة الواقعة خبراً .

إن كانت بمعناه ، كما سيجيء<sup>(١)</sup> . وهذا الرابط ضرورى -؛ كالضمير فى الجمل السالفة - ولولاه لكانت جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ ، وصار الكلام مفككاً لا معنى له ؛ لانقطاع الصلة بين أجزائه ؛ فلا يصح أن نقول : محمد يذهب على ، وفاطمة يجيء القطار . . . لفساد التركيب ، واختلال المعنى بفقد الرابط .

والروابط أنواع كثيرة ؛ منها :

١ - الضمير الراجع إلى المبتدأ وهو أصل الروابط وأقواها ، وغيره خلف عنه سواء أكان ظاهراً ؛ (مثل : الزارع « فضلته كبير ») أم كان مستتراً ، أى : مقدراً ؛ (مثل : الأرض « تتحرك » . وقولهم : مخالفة الناصح الأمين « تُوِثَّ الحسرة » ، وتُعَقِّبُ الندامة ) ، أم كان محذوفاً<sup>(٢)</sup> لا علم به مع ملاحظته ونيتة ؛ (مثل : الفاكهة « أقة » بعشرة قروش « أى : أقة منها . ومثل : حجارة الحرم « حجر بوزن عشرة » أى : حجر منها . ومثل : الورق « اللون لون اللين » ، أى : اللون منه ؛ ومثل : الثوب « الرائحة رائحة الزهر » ، أى : الرائحة منه ) .

(١) فى ص ٤٦٩ .

(٢) بشرط أن يكون معلوماً . ومن المعلوم ما ينصب بفعل ؛ نحو : الطيور الأليفة جميلة ، وكل أحب ، أى : أحبه . وما ينصب بوصف ؛ نحو : الكتاب أنا معطيك ، أى : معطيكه . ومن المعلوم ما يجر بمشتق ؛ كأمم الفاعل فى نحو : الآثار أنا زائر ؛ أى : زائرها ؛ وما يجر بحرف جر يدل على التبعض ، ولا يبقى بعد حذف الضمير المحرور ؛ نحو : السكر رطل بدرهمين ؛ أى : رطل منه ، أو يدل على الظرفية ؛ نحو : الدهر يوبان ؛ فيوم نفرح ، ويوم نحزن ؛ أى : نفرح فيه ، ونحزن منه .

وقد يكون الضمير المحرور محذوفاً مع حرف الجار ؛ لوجود نظير لما يسبقهما فيدل عليهما ؛ نحو : اعمل بنصحى ؛ فإن الذى أنصحك به أنت مفلح . أى : مفلح به .

ومن المعلوم ما يكون ضميراً مرفوعاً ؛ نحو : قراءة من قرأ قوله تعالى : ( إن هذان لساحران ... ) على اعتبار : « إن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف وغيرها جملة ؛ أى : إن هذان هما ساحران . والذى دعا لذلك دخول اللام على كلمة : « ساحران » التى هى الخبر ؛ فلو كانت : . . « إن » حرفاً بمعنى : نعم - كما يقول بعضهم - « هذان » مبتدأ مرفوع بالالف « وساحران » خبره مرفوع بالالف - لترتب على ذلك دخول اللام على خبر المبتدأ ؛ وهو ضعيف عندهم !! بخلاف دخولها على المبتدأ نفسه ؛ فقدروا دخولها على مبتدأ محذوف ضمير . إلى غير ذلك من كل موضع يحذف فيه الضمير ؛ لوجود ما يدل عليه . هذا والضمير المحذوف غير الضمير المستتر كما أوضحنا ذلك من قبل - فى رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ - .

« ملاحظة » يصح أن يقال : الفتيات أقبلن ، أو أقبلت . ولكن أحد الضميرين قد يكون أفصح استمالاً من الآخر ، طبقاً للبيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٢١٩ ولما فى رقم ٣ من ص ٢٦٣ .

ويشترط في الضمير الرابط أن يكون مطابقاً للمبتدأ السابق في التذكير ،  
والثانيث والإفراد ، والثنية ، والجمع <sup>(١)</sup> .

٢ - الإشارة إلى المبتدأ السابق ؛ نحو ؛ الحرية « تلك » <sup>(٢)</sup> « أمينية الأبطال ،  
والإصلاح » ذلك <sup>(٣)</sup> « مقصد المخلصين . ومنه قوله تعالى : ( والذين كذبوا بآياتنا  
واستكبروا عنها « أولئك » أصحاب النار ) . . . .

٣ - إعادة المبتدأ السابق ؛ بقصد التفعيم ، أو التحويل ، أو التحقير . والإعادة  
قد تكون بلفظه ومعناه معاً ؛ نحو : الحرية ما الحرية <sup>(٣)</sup> ؟ . الحرب ما الحرب ؟ .  
السارق من السارق ؟ . وقد تكون بمعناه فقط ؛ نحو : السيف ما المهند ؟ . الأسد  
ما الغضنفر ؟ . على من أبو الحسين ؟ . بشرط أن يكون أبو الحسين كنية  
على ، والمراد بهما شخص واحد .

٤ - أن يكون في الجملة الواقعة خبراً ما يدل على عموم يشمل المبتدأ السابق  
وغيره ؛ نحو : ( أمّا جُبْنُ المحارب فلا جُبْنُ في بلادنا ، وأما هربه فلاهربَ عندنا .  
والعربيّ نِعَمَ البطل ) . . . ففني الجبن هنا أمر عام يشمل جبن المحارب وغير المحارب ،  
وكذلك عدم الهرب في بلادنا يشمل ويضمّله غيره . . . . والبطل المدح بكلمة :  
« نِعَم » يشمل العربي وغيره .

٥ - أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط جملة أخرى معطوفة عليها  
بـ « أو » ، أو : « أو » ، ثم ، مع اشتغال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ

(١) مع مراعاة صور المطابقة التي تكلمنا عليها في « ح » من ص ٢٦٢ ، وفي هذا الباب  
ص ٤٥٢ وما بعدها . ومع مراعاة ما سبق أن أشرنا إليه - في رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ - إذا كان  
المبتدأ ضميراً للتكلم ، متعدد الأخبار ، وأحد الأخبار جملة فعلية ؛ فإن الضمير الرابط يصح أن يكون  
للتكلم ، أو للغائب ؛ مثل : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو : يجب الإنصاف . وكذلك إن كان المبتدأ  
ضميراً للمخاطب ، وخبره متعدداً ، فإنه يجوز في الرابط أن يكون للمخاطب أو للغائب ؛ نحو : أنت  
صادق تحب الإنصاف ؛ أو : يجب الإنصاف ولا يتغير الحكم إن جعلنا الجملة الفعلية السابقة ،  
ونظائرها ، نعتاً ، لا خبراً . وكذلك لا يتغير إن جعلناها حالا ، بشرط أن يكون صاحب الحال معرفة ،  
مثل : أنا صادق أحب الإنصاف وأنت الصادق تحب الإنصاف لكن مراعاة التكلم والمخاطب في كل الصور  
السالفة . أبلغ وأسمى من مراعاة النياب . - ثم انظر ما قديكون من المشابهة أو المخالفة بين هذه المسألة  
والأخرى التي سبقت في باب الوصول - ب ص ٣٨٠ -

(٢) بشرط إعراب اسم الإشارة مبتدأ ثانياً . ويجوز فيه إعرابات أخرى لا يكون فيها الخبر جملة .

(٣) « الحرية » ؛ مبتدأ أول : « ما » اسم استفهام ، مبتدأ ثان ، مبنى على السكون في محل رفع  
« الحرية » خبر الثاني ، والجملة من الثاني وغيره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .



الأول ؛ فيُكتفى في الجملتين بالضمير الرابط الذي في الثانية<sup>(١)</sup> ، فثال الواو : ( الزارع نبت الزرع وتعهده - الطالب بدأت الدراسة واستعد لها<sup>(٢)</sup> ) . . . ومثال الفاء : ( الصانع تيسرت أسباب الصناعة فأقبل غير متردد ، والعامل كثرت ميادين العمل فوجد الرزق مكفولاً<sup>(٣)</sup> ) ومثال ثم : ( القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره ، والنجوم انقضت النهار ، ثم أشرق ضوءها ) .

٦ - أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط أداة شرط حذف جوابه لدلالة الخبر عليه ، وبقي فعل الشرط مشتملاً على ضمير يعود على المبتدأ ؛ مثل : ( الولد يترك الأولاد الصباح إن حضر . . . - الضيف يقف الحاضرون إن قدّم ) . . . تلك أشهر الروابط . ويجوز أن تستغنى جملة الخبر عن الرابط إن كانت هي نفس المبتدأ في المعنى<sup>(٤)</sup> ومساوية له في مدلوله ؛ بحيث يتضمن كل منهما المعنى والمدلول الذي يتضمنه الآخر تماماً<sup>(٥)</sup> ( أى : من غير زيادة ولا نقص ) كأن يقول رجل لزميله ؛ ما رأيك في التجارة ؟ . فيجيب : رأيي « التجارة

( ١ ) ومثل هذا يصح في كل جملة أخرى تحتاج للرابط ؛ كالصلة ، والصفة ، والحال .  
( ٢ ) وقد تكون الجملة الخبرية الخالية من الرابط مشتملة على اسم قد عطف عليه بالواو اسم آخر يشمل على « ضمير يعود على المبتدأ الأول ، نحو : الضيفة شرب القمح وزرعها . الورد تحركت فروع الأشجار وفروعه . . .

وقد تكون الجملة الثانية نعتاً وفيها الضمير : نحو : الورد قطفت واحدة أحبا ، وقد تكون مشتملة على عطف بيان فيه الضمير ؛ نحو : على صاحبت محموداً أخاه .  
وإنما كان العطف بالواو هو الأغلب هنا لأنها هي التي تفيد مطلق الجمع ، دون حروف العطف الأخرى .

( ٣ ) أما العكس وهو عطف جملة بالفاء خالية من الضمير على جملة الخبر المشتملة عليه - فجائز ؛ نحو : قوله تعالى : ( ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ) . برغم أن الجملة المطبوعة على جملة الخبر بمنزلة الخبر تستحق الضمير ، لا فرق في هذا بين الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ ، والواقعة خبراً للناسخ ، كالتى في الآية .

( ٤ ) هذا الاستثناء جائز لا واجب كما قلنا ؛ فلا مانع أن يكون في هذه الجملة المتفقة في معناها مع معنى المبتدأ رابط ، إن أمكن ، سواء أكان ضميراً . . . وهو الغالب - أم غير ضمير .

( ٥ ) كل خبر ولو كان مفرداً ، هو في الحقيقة نفس المبتدأ في المعنى تماماً ؛ كما يتبين من مثل : « المطر نازل » ؛ فإن النازل هنا هو : المطر ، والمطر هو النازل ، فكلاهما يتضمن معنى الآخر كاملاً ويساويه في المدلول ، غير أن المقصود بالخبر الواقع جملة تتحد مع المبتدأ في المعنى - هو : كل جملة خبر بها عن مبتدأ مفرد ، يدل على معنى تلك الجملة ، ويحوى مضمونها (مدلولها) فهو في ظاهره لفظ مفرد ، ولكنه ينطوي على معنى الجملة وعلى مضمونها ، ومن أمثله ؛ قول - كلام - حديث - فلق - رأى . . .  
وأيضاً ضمير الشأن - وقد تقدم موضوعه في ص ٢٥٠ - مثل قوله تعالى : « قل هو الله أحد » ضمير الشأن : « هو » مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية بعده . وهذه الجملة التي وقعت خبراً خالية من الرابط ، لأن معناها ومدلولها مساو تماماً لمعنى المبتدأ الضمير « هو » فمدلول كل منهما هو مدلول الآخر .

غنى<sup>(١)</sup> فالجملة الواقعة خبراً مطابقة في معناها للمبتدأ في معناه ومدلوله؛ فكلاهما مُساوٍ للآخر في المضمون؛ فالرأى هو: «التجارة غنى» و«التجارة غنى» هي: «الرأى». ومن أمثلة ذلك: أن يتكلم متكلم فيسأله الآخر ماذا تقول؟ فيجيب: قولي «الدليل مهن» ، كلامي «الكرامة تأتي المهانة» ، فجملة الخبر في كل مثال هي نفس المبتدأ السابق في المعنى ، والمبتدأ السابق في كل مثال يتضمن معنى الجملة الواقعة خبراً؛ فكلاهما يتضمن معنى الآخر ، ودلالته<sup>(٢)</sup>.

(١٠١) سيجىء في الزيادة والتفصيل طريقة إعراب هذا المثال وأشباهه.. («ب» ص ٤٧١).

(٢) يشير ابن مالك إلى تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة؛ فيقول:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً      حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ  
وَلِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى      بِهَا كَذَا نَقِي: اللَّهُ حَسْبِي، وَكَفَى

أى: أن الخبر قد يكون مفرداً ، وقد يكون جملة . ويشترط في الجملة أن تكون حاوية معنى المبتدأ الذي سبقت لإتمام الفائدة معه . أى: تكون مشتملة على معناه . . . ويتحقق هذا الشرط بالربط بينهما بالضمير ، أو ما يخلفه . فإن كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى (بالطريقة التي شرحناها) اكتفى بها من غير رابط؛ مثل: (نطق: الله حسبي) ، فالمبتدأ يتضمن معنى الخبر الجملة ، والخبر الجملة يتحد في المعنى مع المبتدأ . وفي مثل هذه الصورة يصح الاستغناء عن الرابط .  
(وكلمة: «معنى» الثانية في كلام ابن مالك منصوبة على أنها: تمييز، أى: من جهة المعنى. وكلمة: «كنى» المراد منها: وكفى به؛ أى: بالله. حذفت حرف الجر الزائد وحده، وهو «الباء» فانفصل الضمير الذي كان مجروراً في محل رفع وصار تقديره: هو) ، ثم استتر مرفوعاً في الفعل «كنى» . ثم قال:

وَالْمُفْرَدُ الْعَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ      يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ  
أى: أن الخبر المفرد نوعان؛ فالجامد منه فارغ من الضمير ، والمشتق ليس بفارغ؛ بل فيه ضمير مستكن؛ أى: مستتر . ثم قال:

وَأَبْرَزَتْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا      مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا

أى: أبرز الضمير الرابط مطلقاً (سواء أمن اللبس أم لم يؤمن . وهذا مذهب البصريين) إن وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى الخبر محصلاً له؛ بأن يكون الخبر جارياً على غير من هو له . فالمراد من كلمة: «ما» المبتدأ . والضمير في: «معناه» يعود على الخبر . أى: أبرز الضمير مطلقاً حيث يقع الخبر بعد مبتدأ لا يكون الخبر محصلاً له . أى: لا يكون حاوياً لمعناه ، ولا جارياً عليه . والتعقيد في هذا البيت ظاهر .

ومذهب البصريين فيه تضييق من غير داع؛ حيث يوجب إبراز الضمير مطلقاً ، مع أنه لا داعي لوجوب الإبراز عند أمن اللبس .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) اشترطنا<sup>(١)</sup> في جملة الخبر وجود رابط ، - بالتفصيل الذي أوضحناه -  
ويشترط فيها أيضاً أن تكون غير ندائية ؛ ( فلا يصح : محمد يا هذا ... )  
وأن تكون غير مبدوءة بكلمة : « لكن »<sup>(٢)</sup> أو : « حتى » أو : « بل » ؛ لأن كل  
واحدة من هذه الكلمات تقتضي كلاماً مفيداً قبلها . « فالاستدراك » بكلمة :  
« لكن »<sup>(٢)</sup> لا يكون إلا بعد كلام سابق . وكذلك : « الغاية » بكلمة : « حتى »  
« والإضراب » بكلمة : « بل »<sup>(٣)</sup> .

ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسَمِيَّة<sup>(٤)</sup> ؛ نحو : القوي والله ليهزم من عدوه .  
وأن تكون إنشائية ؛ سواء كانت إنشائية طلبية ؛ ( نحو : الحديقة نسقها )  
وقوله تعالى : ( الحاقة ما الحاقة ؟ ) . وقوله تعالى : ( وأصحاب اليمين  
ما أصحاب اليمين ؟ ) .. أم غير طلبية ، ( مثل : الصديق لعله قادم - العادل  
نعم الوالي ، والظالم بشس الحاكم ) .

( ب ) في الأساليب التي يكون فيها الخبر جملة معناها هو معنى المبتدأ  
مثل : ( كلامي : « الجلو معتدل » ) - ( حديثي : « يجيء الفيضان صيفاً » ) -  
( قولي : « نشر التعليم ضروري » ) - ( خطبتي : « التوحيد قوة » ) - ( مقالتي :  
« احذروا الخائنين » ) - ... يجوز إعرابان :

( ١ ) في ص ٦٦ .

( ٢ و ٣ ) يسكون النون ؛ فتكون للاستدراك والابتداء معاً ؛ ولا تعمل شيئاً أمابتشديد النون فتكون  
للاستدراك ، وتعمل عمل « إن » . وفي كلتا الحالتين لا بد أن يسبقها كلام تام يحصل بسببه الاستدراك .  
وقد وردت بعض أساليب قليلة وقعت فيها لكن ( بالتشديد ) في صدر جملة الخبر ؛ مثل : « محمود وإن  
كثر ماله ، « لكنه » بخيل . فقيل : لا مانع أن تكون الجملة خبراً مع تصديرها ولكن ، وقيل إن الخبر  
مخوف ، والاستدراك منه ، وأصل الكلام مثلاً : محمود وإن كثر ماله لا يتوانى ، لكنه بخيل . والأسلوب  
مؤكد ، وهو على كلا الإعرابين معيب - كما سبق البيان في : « و » من ص ٥٠ ؛ وكما يأتي في رقم ٢ من  
هامش ص ٦٣٠ - بعيد من الأساليب الصحيحة ، الواردة في الكلام الفصيح ؛ فلا يقاس عليه ؛ لتصوره  
من لا يحتاج بكلامه .

( ٣ ) وفي هذا يقول السيوطي في المنع ( ج ١ ص ٩٦ ) ما نصه :

( لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ، نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدرة ولكن ، أو : بل ، أو :  
حتى ، بالإجماع في كل ذلك ) .

( ٤ ) إذا كانت الجملة القسمية ذاتها نوعاً من الإنشاء غير الطلبي تبعاً للرأي القائل بهذا - دخلت  
في عداد هذا النوع الآتي بعد .

... ..  
... ..

أولهما : أن نعرب الجملة<sup>(١)</sup> الاسمية و الفعلية مجزأة على حقيقتها جزأين ( مبتدأ : وخبراً ، أو فعلاً وفاعلاً ) ، ثم يكون مجموع الجزأين في محل رفع خبر المبتدأ السابق ؛ ففي مثل : ( كلامي : الجو معتدل ) نقول : « كلام » مبتدأ مضاف ، والياء مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، « الجو » مبتدأ ثان : « معتدل » خبره ، والجملة من الجزأين ( المبتدأ الثاني وخبره ) في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وفي مثل : ( حديثي : يزداد الفيضان صيفاً ) ، نقول : « يزداد » مضارع مرفوع . « الفيضان » فاعل مرفوع « صيفاً » ظرف منصوب ، والجملة من الجزأين ( الفعل والفاعل ) في محل رفع خبر المبتدأ . فلكل جزء من أجزاء الجملة وجود مستقل ، وإعراب خاص به وحده : ثم يكون مجموع الجزأين معاً هو خبر المبتدأ السابق .

ثانيهما : أن ننظر إلى تلك الألفاظ التي كانت في الأصل<sup>(١)</sup> جملة نظرنا إلى شيء واحد ليس مجزأ ، وليس له كلمات منفردة ؛ فكأنه كتلة واحدة ليس لها أجزاء . أو : أنه بمنزلة كلمة واحدة مهما تعددت الكلمات ؛ فهي من قبيل المركب الإسنادي الذي ننطق فيه بالألفاظ على حسب ضبطها الأصلي - قبل أن تكون خبراً أو : شيئاً آخر - ؛ من غير تغيير شيء من حروفها أو ضبطها . ثم نقول عنها كلها الآن : إنها خبر مرفوع بضممة مقدرة على آخره لأجل الحكاية ، ( وهي - كما سبق<sup>(٢)</sup> ) ترديد اللفظ الأصلي وترجييعه على حسب هيئته الأولى - غالباً - ؛ حروفاً وضبطاً ) . ويكون الخبر في هذه الحالة من قبيل الخبر المفرد . لا الجملة ؛ فنقول في إعراب : ( كلامي : « الجو معتدل » ) « كلام » مبتدأ : مضاف . والياء مضاف إليه . « الجو معتدل » - كلها - خبر مرفوع بضممة مقدرة . على آخره<sup>(٣)</sup> ، منع من ظهورها حركة الحكاية . ونقول في مثل : ( حديثي « يظهر الفيضان صيفاً » ) « حديث » : مبتدأ

( ١ ) إذا وقعت الجملة خبراً أو غيره فإنها لا تسمى جملة إلا بحسب أصلها قبل الخبرية - وغيرها - طبقاً للبيان السابق في رقم ٢ من هامش ص ١٥ .

( ٢ ) في رقم ١ من هامش ص ٣١٠ .

( ٣ ) نقول : إنها مقدرة مع وجود ضمة ظاهرة في آخر كلمة : « معتدل » ؛ لأن هذه الضمة الموجودة لم تجز لأجل الخبر المحكي ؛ إذ أنها موجودة قبل مجيئه . وستبقى في بقية الأحوال ؛ كحالتي النصب ، والخبر . أما الضمة الخاصة بالخبر المحكي فتغير ظاهرة في النطق ؛ وإنما هي مقدرة .

... ..  
... ..

مضاف ... الياء مضاف إليه ... « يظهر الفيضان صيفاً » ، - كلها - خبر مرفوع بضممة مقدرة على آخره ؛ منع من ظهورها حركة « الحكاية » ... وهكذا .

وقد يقع العكس كثيراً ، فيكون المبتدأ جملة بحسب : أصلها (١) ، ولكنها صارت محكية . والخبر مفرد يتضمن معناها ، كأن يقول قائل : أريد أن تدلني على آية قرآنية ، وعلى مثل قديم ، وعلى حكمة مأثورة . فتجيب : ( قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ) آية قرآنية - ( إن أخاك من وإساك ) مثل قديم - ( رب عيش أهون منه الحمام ) حكمة من حكم المتنبي فالآية كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع ، بضممة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية . وكلمة : « آية » هي الخبر . وكذلك ( إن أخاك من وإساك ) كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ، والخبر كلمة : « مثل » ، وكذا يقال في : « رب عيش أهون منه الحمام » .

وكما تتكون الجملة المحكية من مبتدأ وخبره تتكون من فعل وفاعله ، ومن غير ذلك من كل تركيب ينشئ جملة . والمهم في الألفاظ المحكية أن تكون دائماً بصورة واحدة في جميع الحالات الإعرابية ، ولكنها مع ذلك في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب موقعها الإعرابي .

( ح ) أشرنا (٢) إلى أنواع من المبتدأ تحتاج إلى خبر حتماً ، وإلى وجوب أن يكون هذا الخبر جملة - ويلحق بها نوع يجب أن يكون خبره شبه جملة ، جاراً مع مجرورها - وأشهر تلك الأنواع المحتاجة لجملة : أتمام الشرط الواقعة مبتدأ (٣) ، وكذا : ضمير الشأن (٤) ، و « كـيـأين » (٥) ، الخبرية التي تشبه « كم » الخبرية ،

( ١ ) مثل هذا المبتدأ لا يعد جملة ؛ لأن المبتدأ في أصله لا يكون جملة - وإنما يعد جملة على إرادة لفظه المحكي . أما الخبر إذا كان جملة هي نفس المبتدأ في المعنى فيجوز فيها إعرابان - كما عرفناهما - أحدهما : اعتبار هذه الجملة مجزأة جزأين ، كل منهما له إعراب ، ومجموع الجزأين هو الخبر . وثانيهما اعتبارها جملة محكية لا ينظر فيها إلى تجزئة ؛ فتعرب كلها خبراً محكياً .

( ٢ ) في ص ٤٤٤ . ( ٣ ) تفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بالجوازم ج ٤ . ( ٤ ) سبق الكلام عليه مفصلاً في ص ٢٥٠ .

( ٥ ) بيانها وتفصيل أحكامها في ج ٤ الباب الخاص « بكم وكأين » ، وفي الصبان ، هناك : ما يفيد أن خبرها يكون في الأكثر جملة فعلية ، مصدرية ، بماض أو مضارع . وقد يكون جملة اسمية أو شبه جملة ؛ كما يفهم من كلامه هناك ... وسيجيء البيان في الموضع السالف .

والمختص بالمدح والذم إذا تقدّم ، والمنصوب على الاختصاص ؛ فإنه ( يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه يعرب مبتدأ ، ويعرب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : «أخُصَّ» - مثلاً - والجملة خبر عن ذلك المبتدأ ) .  
ويجب أن يكون خبر « ما » التعجبية جملة .

ومن شبه الجملة السالف خبر المبتدأ الملازم للابتداء سماعاً ؛ نحو : طُوبَى للمؤمن ؛ فإن خبره لا يكون إلا جاراً مع مجروره وهما شبهان بالجملة . . . - ومثله قولهم في المدح : لله درّ فلان . . . وغير هذين مما سيجىء <sup>(١)</sup> ؟ .

\* \* \*

( ١ ) في ص ٤٨١ وفي « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

### القسم الثالث - الخبر شبه الجملة :

يزيد النحاة بنسبه الجملة هنا أمران<sup>(١)</sup>؛ أحدهما : الظرف بنوعيه الزماني والمكاني ، والآخر : حرف الجر الأصلي مع مجروره . فالخبر قد يكون ظرف زمان ؛ نحو : الرحلة « يوم » الخميس ، والرجوع « ليلة » السبت . وقد يكون ظرف مكان ؛ نحو : « الحديقة » أمام البيت ، والنهر « وراءه » ؛ فكلمة « يوم » . و « ليلة » - وما يشبههما - ظرف زمان . منصوب ، في محل رفع<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه خبر المبتدأ . وكلمة

(١) أما في اسم الموصول فشبّه الجملة ثلاثة أشياء ، سردنا تفصيلها في ص ٣٨٤ وسيجيء كلام خاص بالجار مع مجروره ، في باب الحال - ج ٢ ص ١٠٠ م ٦٨ - .

(٢) وهذا رأى حسن بارع . (أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ ، باب : « الموصول » وقد سجله شارح كتاب المفصل في ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ عند الكلام على أقسام الخبر ) -

وإنما كان في محل رفع لأن الأصل أن يكون الخبر مفرداً مرفوعاً ، إذ المفرد « بسيط » و « البسيط » أصل المركب فجاء الظرف والجار مع المجرور وحلاً في محل ذلك الأصل ؛ فبجئهما ظاري عرضي والمسألة شكلية ، بجته ، ولا أثر لها من الناحية العملية التحقيقية ؛ فلو قلنا : « ظرف منصوب خبر المبتدأ » أو : « جار مع مجروره خبر المبتدأ » ؛ من غير أن نزيد شيئاً ما حصل قصور ، ولا وقعنا في خطأ ، ولكن مساوياً في صحته لقلونا ؛ إن شبهي الجملة متعلقان بمحذوف هو الخبر ... لكن قد يكون الأخذ بالإعراب الأول أنسب ؛ لأنه أوضح ظهوراً ، لمراعاة الأصل ، والغالب فيه ... وإليك النص الذي سجله شارح المفصل :

(اعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو : « استقر » أو « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه - على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه ( أى : أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه ) وهو متاير المبتدأ والمعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في « الاستقرار » إلى الظرف ، وصار مرتفعاً بالظرف ، كما كان مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذفت « الاستقرار » ، وصار أصلاً مرفوعاً لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره ، وللقول عندي في ذلك أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف ، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوعاً . فإن ذكرته أولاً وقلت : زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع ...

« واعلم أنك إذا قلت : « زيد عندك » فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلاً أم اسماً ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا قلت : « زيد في الدار » أو : « من الكرام » فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار ، على حد انتصاب « عندك » إذا قلت : « زيد عندك » . ثم الجار والمجرور والضمير المتصل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ... اه ) لكن ما المراد من قوله السابق : « فإن ذكرته أولاً وقلت : زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع ... ؟ » إن كان المراد ذكر « الاستقرار » قبل الخبر الظرف المسبوق بالمبتدأ - أدنى هذا إلى نقض ما قرره من عدم جواز إظهار « الاستقرار » المحذوف . وإن كان المراد تقديم « الاستقرار » في صدر الجملة قبل المبتدأ بحيث يصير المبتدأ فاعلاً أو شيئاً آخر غير مبتدأ فقد يصح . فالمراد غامض ، ويزيد مثاله غموضاً .

هذا ، وهو يشير بقوله ( الجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار ... إلخ ) إلى ما هو معروف في الاصطلاح النحوي من أن المجرور أصله مفعول به في المعنى ، وحرف الجر الأصلي أداة لتوصيل أثر الفعل إليه .

فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشيء آخر وكذلك اعتبار الجار الأصلي مع مجروره هو =

«أمام» و «وراء» وما يشبههما - ظرف مكان ، منصوب في محل رفع ؛ لأنه خبر المبتدأ . وقد يكون الخبر جاراً أصلياً مع مجروره ؛ نحو ، - السكر من القصب - إخوان

= الخبر - مذهب قديم من عدة مذاهب ( سجلتها المراجع النحوية ؛ كالمفصل والصبان ) وقد سجلنا رأى صاحب «المفصل» . والأخذ به يربحنا من بحوث جدلة مضنية ، وتقنيات متعددة ؛ لانفع لها اليوم وليس فيها إلا العناء العقلي الذي تضيق به الناشئة . وسنعرض لبعض تلك البحوث بقليل من التفصيل ؛ لا للأخذ بها ، ولكن ليقف عندها المتخصصون وقفة الفاحص .

جاء في شرح ابن عقيل عن العامل المحذوف ما نصه : « ذلك المحذوف واجب الحذف . وقد صرح به شذوذاً ؛ كقوله :

لك العزّ إن مولاك عزّ ، وإن يهن فأنت لدى بمجوحة الهون كائن

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة ... أو حالاً ... أو ... ) ٨١ .

وهنا قال الحصري في وجوب حذف العامل ما نصه : « محل ذلك إذا قُدّر كوناً عاماً . . . فإن قدر خاصاً جاز ذكره في الكل - كما علمت - وجوز ابن جني إظهار العام أيضاً ؛ تمسكاً بنحو : قوله تعالى : ( فلما رآه مستقراً عنده ) .

«ورُدّ» بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك، لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه» ٨١ . وما قاله الحصري صرح به بعض المفسرين .

هذا ، وسيجيء في الجزء الثاني ( باب : الظرف م ٧٨ ص ٢٣٦ عند الكلام على تعلق الظرف بعامله ) بيان مفيد عن الرأى الداعى إلى تقدير عامل واجب الحذف ، والدليل على وجوده ، وبيان آخر عن اعتباره غير موجود .

وشبه الجملة - في هذا الباب - هو : الظرف ، والجار مع مجروره . وسمى « شبه جملة » لأن كلا منهما قد يدل على جملة ومعناها . وأساس هذا التعليل عندهم : أن الظرف أو الجار الأصل مع مجروره ليس هو الخبر في الحقيقة ، وإنما الخبر الحقيقي لفظ آخر محذوف ، يتعلق به الظرف ، والجار الأصل مع المجرور ، إذ لا بد أن يتعلقا بفعل أى فعل ( لا فرق بين المتمدى واللازم ، والجامد والمتصرف ، والتام والناقص ) ( كما سيجيء البيان في ج ٢ - باب : « حروف الجر » ٨٩ ص ٤٠ ) أو بما يشبه الفعل ؛ من : اسم فعل ، أو : من مشتق يعمل عمل الفعل ، أو : من جامد مؤول بالمشتق . وبهذا التعلق الواجب يتم المعنى . ( وقد يتعلقان - أحياناً - بالنسبة ، أى : بالإسناد ؛ طبقاً لما هومين في : « ب » من الزيادة التالية ص ٨١ ) . والمحذوف قد يكون فعلاً مع فاعله ، وهذا أمر متعين متبحر إذا وقع شبه الجملة في جملة الصلة لموصول غير « أل » ، أو لجملة القسم ، لأن جملة الصلة للموصول غير « أل » وكذا جملة القسم ؛ لا بد أن تكون كل واحدة منهما فعلية ( كما سبق في رقم ١ من هامش صفحتي ٣٨٤ و ٣٨٥ ، وكما سيجيء في ج ٢ باب الظرف

ص ٢٣٤ م ٧٨ وباب حروف الجر ص ٤٦٠ م ٩٠ ) - لكن التعلق يكون بالفعل وحده ، وقد يكون في غيرهما شيئاً آخر مما سبق ، ففى مثل « الكتاب فوق المكتب » و « الولد في البيت » - يكون تقدير الكلام مثلاً : الكتاب « استقر » ، أو : « مستقر » فوق المكتب . والولد « استقر » أو : « مستقر » في البيت ، ونحو ذلك من فعل محذوف ، أو غيره مما يدل على مجرد الوجود والاستقرار ، من غير معنى زائد على هذا الوجود المطلق الذي يسمونه : « الكون العام » . ( أى : الوجود العام الخالي من شيء آخر معه ؛ كالنوم ، أو : القراءة ، أو اللعب ) . . . فلا يصح عندهم أن يكون التقدير : الولد نام أو : نائم في البيت . ولا : الكتاب تحرك ، أو : متحرك فوق المكتب ، لأن كل واحد من هذه الألفاظ يدل على الوجود ، مع زيادة شيء آخر ؛ كالوجود ومعه النوم للولد ، والوجود ومعه التحرك للكتاب ، وهكذا ... أى : =



السوء كخشَب في النَّار ؛ يأكل بعضه بعضاً . ؛ فالجار الأصلي مع المحرور في محل رفع خبر المبتدأ . ومنه قول الشاعر :

للعيد يومٌ من الأيام منتظرٌ والناس - في كل يومٍ منك - في عيد

= أنه وجود مقيد بشئ آخر يزيد عليه ، وليس بالوجود المطلق المجرد . فثل هذا الوجود المقيد يسمى : « كوناً خاصاً » يجب ذكره ، إلا إذا دلت قرينة عليه عند الحذف فيصح حذفه . وقد دفعهم إلى هذا التقدير للكون العام المحذوف ، واعتباره كالملفوظ - ما يتمسكون به - بحق - من أن الظرف والجار الأصل مع المحرور لا بد أن يتعلقا بعامل - كما قلنا - يتمنان معناه ، ويعمل فيهما . فأين العامل الذي يؤثر فيهما ، ويتعلقان به إذا كان المبتدأ جامداً في نحو : الفزال في الحديقة ، وكثير من الأمثلة المشابهة ؟ . لذلك يقولون في الإعراب : الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره متعلق بمحذوف خبر ؛ سواء أكان المحذوف فعلاً مع فاعله ( أى : جملة فعلية ؛ مثل : استقر ، أو : ثبت ، أو : « كان » التي بمعنى : « وجد » وهي ؛ كان التامة ) ، أم كان مفرداً ( أى : اسماً مشتقاً ؛ مثل : مستقر ، أو : كائن المشتقة من « كان » التامة - ، أو : موجود أو : شيئاً آخر يصلح عاملاً ) ، فليس الخبر عندهم في أصله هو الظرف نفسه ، أو الجار الأصلي مع المحرور مباشرة ، وإنما الخبر في الأصل هو المحذوف الذي ينوونه ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلّق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه بغير خفاء ولا لبس - كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنه ، والقائم مقامه . والفعل مع فاعله جملة ؛ فأناب عنها وقام مقامها فهو شبه بها ؛ لذلك أسوه : « شبه الجملة » . وأوجبوا حذف متعلقه إن كان كوناً عاماً وقع خبراً ، أو : صفة ، أو : حالا . . . » وكذلك إن كان صلة لموصول غير « أل » لكن يجب مع الصلة - لنبر « أل » - أن يكون المحذوف فعلاً ، ولا يصح أن يكون اسماً مشتقاً - أو غيره مما يشبه الفعل - كما عرفنا عند الكلام عليها ، لأن صلة الموصول غير - « أل » - يجب أن تكون جملة فعلية ، ومثلها جملة القسم التي حذف منها عاملها . . . ) .

ثم زادوا فقسوا كلا من الظرف ، والجار الأصلي مع المحرور إلى مستقر : ( بفتح القاف ) وإلى : « لغو » يريدون بالمستقر : ما كان متعلقه المحذوف « كوناً عاماً » يفهم بدون ذكره . وسمى « مستقراً » لأمرين ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ، ( أى : ففهم منه ) . ولأنه حين يصير خبراً - مثلاً - ينتقل إليه الضمير من المحذوف ويستقر فيه . وبسبب هذين الأمرين يجب حذفه حتماً .

ويريدون باللغو : ما كان متعلقه « كوناً خاصاً » وسمى كذلك لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا يستقر فيه معنى ذلك العامل ، ولا يتحمل ضميره . وفي هذه الحالة يتحتم أن يكون العامل الملفوظ به في الجملة هو الخبر - مثلاً - ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة - كما في الأمثلة التي ستجيء - . ولو حذف لوجودها لكان هو الخبر أيضاً مع حذفه ؛ فلا يصح في حالتي ذكره أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره خبراً ، ولا في موضع رفع خبراً . وهذا نوع من التشدد لا داعي له ؛ إذ لا مانع أن نعرب « الظرف اللغو » خبراً في الحالة التي يحذف فيها عامله المعروف ، كما أعربنا زميله المستقر .

والكون العام واجب الحذف ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ لوجود ما يدل عليه في غير خفاء ولا لبس ، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة - كما قلنا - كما أن الكون الخاص يجب ذكره حتماً لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه ؛ فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعينه صح حذفه ، مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق الحصان ، ومن لى بفلان ؟ أى : من يتكفل لى بفلان . والبحرئ من الشعراء ؛ أى : معلود منهم .

ومثل قوله تعالى في القصص : « الحرّ بالحرّ » على تقدير : « مقتول » ، لأن تقدير الكون العام في الأمثلة السالفة لا يؤدى إلى المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو عندهم الذي يعرب خبراً - كما سبق - لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج الظرف - في رأيهم - عن اعتباره =

ويشترط في الظرف الواقع خبراً ، وفي الجار الأصلي مع المجرور كذلك — أن يكون تاماً ، أى : يحصل بالإخبار به فائدة بمجرد ذكره ، ويكتمل به المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لبس ، كالأمثلة السابقة . فلا يصلح للخبر منهما ما كان ناقصاً ؛ مثل : محمود اليوم ... أو حامد بك ؛ لعدم الفائدة . أما حيث تحصل الفائدة فيصح وقوعهما خبراً ؛ ويكون كل منهما هو الخبر مباشرة ؛ — أى : أن شبه

= لغوا ؛ ولا يتناقض مع ما هو ثابت له من أنه : « كون خاص » ؛ فالمعول عليه عندهم في الحكم بالغلو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء ذكر الكون الخاص أم حذف ، وفي الاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .

ويتنقلون بعد هذا إلى تقسيمات ، وتفريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة في إثبات تلك الأقسام والفروع وفي المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً . . . وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله . بل الخبر في إهماله ، وفي ترك ما نقلناه عنهم ، وما لم نقله ، وفي الاختصار على إعراب الظرف والجار الأصلي مع المجرور خبراً — مثلاً — في محل رفع ، كما شرحنا أول هذا الموضوع ، وكما هو رأى بعض السابقين . ولا داعي للتشدد في البحث عن العامل ونوعه . مع عدم الحاجة إليه ؛ ولا في الخضوع له ، وركوب الشطط لإظهار آثاره ؛ لأن المعنى جلي كامل بدونه ؛ فذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب المغيب في نظرية العامل النافعة الجميلة . وإذا أخذنا بهذا الرأى السهل اليسير كان تسمية الظروف والجار مع مجروره « شبه جملة » ، إنما هي من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومزاغة أصلها السابق ، أو لأن كلا من الظرف والجار الأصلي مع مجروره ليس مفرداً في الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذي انتقل إليه من المحذوف على الوجه الذي بسطناه .

وإنما البحث ، وإنصافاً للنحاة نذكر أن رأيهم في وجوب تعلق شبه الجملة « سديد » ، وأن حجتهم في تحميم ذلك التعلق قوية — وإيضاحها المفيد في ج ٢ ص ٢٣٦ م ٧٨ باب الظرف ، وص ٤٠٥ باب حروف الجر — ، وتلخص هنا في أن الخبر هو المبتدأ معنى ، وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى ؛ كما في مثل : « على الخطيب » فاختطبت في هذه الجملة « هو على » ، وعلى « هو الخطيب » فكلاهما من جهة المعنى هو الآخر . وكذلك الشأن في كل مبتدأ وخبر على النسق السالف الوارد في الاستعمال العربي . فلو أردنا بغير التعلق تطبيق هذا الضابط العام الصحيح على الخبر شبه الجملة لم ينطبق ، بل يفقد المعنى معه ، ولا يصلحه إلا التعلق على الوجه الذي يذكره النحاة ؛ في مثل : على أمانك ... لا يصح أن يكون الظرف (أمام) هو : على ولا أن يكون على هو : « الأمام » نفسه ؛ إذا المعنى في كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفة ، ولا يصلحه إلا أن يكون الظرف متعلقاً بشئ آخر غير المبتدأ ؛ هو « كائن » ، أو « موجود » أو نحوهما . ومثل هذا يقال : في السفر يوم الخميس ، فليس السفر هو يوم الخميس نفسه ، ولا يوم الخميس هو السفر ..

فالظرف بنوعه لا يستقل بنفسه في إحداث معنى جديد ، لأنه وعاء — كالوعاء الحسى — لا بد له من مضمون ، ( أى : من شئ يقع فيه ) ، وهذا المضمون هو ما يسمى : « المتعلق » وهو الذي لا بد أن يقع في الظرف ، وإلا فسد المعنى بغيره تماماً ، وما يقال في الظرف يقال في الجار الأصلي مع المجرور ، إذ لا فائدة منهما إلا بتعلقهما ، وقد أوضحنا هذا بإسهاب وتفصيل في مكانه المناسب — ج ٢ ص ٢٣٦ م ٧٨ باب : « الظرف » وكذلك ، في ص ٤٠٥ وما بعدها م ٨٩ باب : « حروف الجر » ، واستيفاء الموضوع على الوجه احميد يقتضى الرجوع إلى تلك الصفحات .

الجملة نفسه يكون الخبر<sup>(١)</sup> - في الرأي المختار .

بقيت مسألة تتعلق ببيان نوع الظرف التام الذى يصلح أن يكون خبراً .  
فأما ظرف المكان فيصلح - في الغالب - أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى وعن المبتدأ  
الجملة<sup>(٢)</sup> ؛ فمثال الأول ؛ ( العلم عندك - الحق معك ) . ومثال الثانى : ( الكتاب  
أمامك - الشجرة خلفك ) . ولا بد فى ظرف المكان أن يكون خاصاً<sup>(٣)</sup> لكى  
يتحقق شرط الإفادة ؛ كالأمثلة السالفة ؛ فلا يصح أن يكون عاماً ؛ مثل : العلم  
مكاناً ، أو الكتب مكاناً ؛ لعدم الإفادة .

وأما ظرف الزمان فيصلح أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى فقط ، بشرط أن  
تتحقق الإفادة ؛ كأن يكون الزمان خاصاً<sup>(٣)</sup> ، لا عاماً ؛ مثل : السفر صباحاً .  
والراحة ليلاً . بخلاف : السفر زماناً ، الفصل دهرأ ، الأدب حيناً ... ؛ لعدم  
الإفادة .

( ١ ) يقول ابن مالك :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزَ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ ، أَوْ : اسْتَقَرَّ

أى : أن الظرف والجار مع مجروره قد يقع كل منهما خبراً لا بنفسه ، ولكن بمتعلقه على حسب  
رأيهم الذى تناوناه بالبحث والتصحيح فى هامش ص ٤٧٥ ، فلا بد من تعلقه - عندهم - بعامل يحذف  
فى الأغلب ، وهذا العامل قد يكون فعلاً ؛ مثل : « استقر » أو : « ثبت » أو « وجد » - أو « كان »  
( بمعنى : وجد ... ولا تكون هنا إلا تامة ) وقد يكون المحذوف اسماً مشتقاً ؛ مثل : مستقر ، أو كائناً  
( بمعنى موجود ، من « كان » التامة ) . فإذا وقع الخبر شبه جملة فليس هو الخبر فى رأيهم ، وإنما الخبر  
هو ما قبله من جملة فعلية ، فعلها محذوف ، وفاعلها ضمير ، استقر فى شبه الجملة ، أو الخبر مفرد مشتق  
علماً بأن العامل فى هذا الخبر إنما هو الفعل الذى حذف ، وبقي فاعله ، وكذلك هو المشتق من غير  
الضمير الذى كان مستتراً فيه ، ثم تركه واستقر فى شبه الجملة بعد حذف المشتق .

( ٢ ) هذا تعبير النحاة . ويريدون بالمعنى : الأمر غير المحسوس ، أى : الذى لا يكون جسماً نحسه  
بإحدى الحواس الخمس ، كالبصر ... ، وإنما يكون شيئاً مفهوماً بالعقل ، مثل : العلم ، الذكاء ،  
الأدب ، النبيل ، الشرف ... أما الجملة فالجسم الذى نحسه بالبصر ، أو بغيره من الحواس ؛ ومنه .  
الشجرة ، المنزل ، القلم ... ويشترط كثير من النحاة فى الظرف أن يفيد فائدة جديدة إذا وقع خبراً عن  
المبتدأ المعنى . ويريدون بالفائدة الجديدة : ألا تكون أمراً معروفاً للمخاطب ، أو مستتراً ، فالجديد مثل :  
المقابلة ظهراً ، وغيره مثل : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعدم استفادة السامع شيئاً جديداً كان جاهلاً به .  
وفريق لا يشترط ذلك فى الظرف ولا فى الخبر عامة : بل يكتفى بمجرد الافادة ولو كانت معلومة قبل  
سماع الخبر ؛ مثل الشمس منيرة . وقد يكون الرأى الأول هو المقبول ؛ لأن الفرض من الكلام الإفادة  
الجديدة ، وإلا كان عبثاً - انظر ما يتصل بهذا فى : « ١ » من ص ٤٨٩ - .

( ٣ ) وذلك بتحديدته ، أو : بتقييده بقيد بعده مما هو مذكور فى « ج » من ص ٤٨١ .

وهو لا يصلح أن يكون خبراً عن الجثة إلا قليلاً ؛ وذلك حين يفيد<sup>(١)</sup> أيضاً ؛  
فلا يصح : الشجرة يوماً — البيت غداً ؛ لعدم الإفادة . ويصح : القطن صيفاً .  
القمح شتاء ، لتحقيق الفائدة ؛ إذ المراد : ظهور القطن صيفاً . وظهور القمح  
شتاء . ومنه قولهم : الهلالُ الليلة ، والرطبُ شهرى ربيع .

وسُجِّمَلَ الأمر أن ظرف المكان التام يصلح — في الغالب — خبراً للمبتدأ  
بنوعيه : « المعنى ، والجثة » وأن ظرف الزمان التام يصلح في الغالب خبراً للمبتدأ المعنى  
دون الجثة ، إلا إن أفاد<sup>(١)</sup> . والإفادة تحقق في الظرف بنوعيه حين يكون خاصاً  
لا عاماً ، فالمعول عليه في الإخبار بالظرف — مطلقاً — هو الإفادة<sup>(٢)</sup> .

( ١ و ١ ) طرق الإفادة موضحة في : « ج » من الزيادة الآتية في ص ٤٨١ .

( ٢ ) وسجّجها توضيحها في : « ج » من الصفحة التالية . وفي هذا يقول ابن مالك باختصار :

ولا يكون اسمُ زمانٍ خبراً عن جُثَّةٍ ، وإنْ يُفَدَ فَأَخْبِرَا

« ملاحظة »

هذه المناسبة نشير إلى موضع آخر من المواضع التي يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجثة ، هو :  
خبر أفعال الرجاء ( وستأتي في ص ٦١٩ ) ، وبعض أخواتها من أفعال المقاربة ( وستأتي في ص ٦١٢ ) ؛  
مثل : الوالد عسى أن يحضر . . . أما صحة وقوع الخبر هنا معنى عن جثة فله إشارة في رقم ٦ من  
هامش ص ٦١٥ ، وبيان مناسب في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

## زيادة وتفصيل

( ١ ) من الألفاظ الملازمة للابتداء<sup>(١)</sup> كلمة : « طوبى<sup>(٢)</sup> » ، وهذه الكلمة لا يكون « خبرها إلا الجار مع مجروره ، - كما سبق<sup>(٣)</sup> - نحو : طوبى للصالح .  
 ( ب ) شبه الجملة لا بد أن يتعلق بعامله على الوجه الذى شرحناه<sup>(٤)</sup> ، فإن لم يوجد فى الكلام عامل يصح التعلق به صح أن يكون تعلقه بالإسناد نفسه ( أى : بالنسبة الواقعة بين ركنى الجملة ) ، كقول ابن مالك فى باب « الاستثناء » من ألفيته خاصاً بالأداتين : « خلا وعدا » : ( وحيث جراً فهما حرفان ... ) فالظرف : « حيث » متعلق بالنسبة ( أى : بالإسناد ) المأخوذة من قوله : « فهما حرفان » ، أى : تثبت حرفيتهما حيث جراً .

أما وجود الفاء هنا فله بيان أوضحناه عند إعادة الكلام فى هذه المسألة فى الجزء الثانى : ( بابى الظرف وحروف الجر ، م ٧٩ ص ٢٥١ و م ٨٩ ص ٤٠٥ و باب الاستثناء - وفيه البيان أكمل - م ٨٣ هامش ص ٣٣١ ) .

( ح ) قلنا<sup>(٥)</sup> : إن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذات ( الجثة ) إلا بشرط أن يفيد<sup>(٦)</sup> . وهذه الإفادة تتحقق بأحد الثلاثة الآتية :

الأولى : أن يتخصص ظرف الزمان إما بنعت ؛ مثل : نحن فى يوم طيب ، و : نحن فى أسبوع سعيد . وإما بإضافة ؛ مثل : نحن فى شهر العيد ... وإما بعلمية ، مثل : نحن فى رمضان ، ويجب جر الظرف الزمانى فى هذه الصور الثلاث بنى ؛ ويكون الجار مع المحرر فى محل رفع خبراً<sup>(٧)</sup> ولا يُعزب فى حالة جره أو رفعه ظرفاً ؛ ولا يسمى ظرفاً اصطلاحاً ؛ لأن هذه التسمية الاصطلاحية مقصورة عليه حين يكون منصوباً على الظرفية دون غيرها<sup>(٨)</sup> ...

( ١ ) كما سبق فى ص ٧٤ - وسيجىء بعض هذه الألفاظ فى : « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

( ٢ ) بمعنى : الجنة ، أو : السعادة .

( ٣ ) فى « ج » ص ٧٣ . وكيمض الأمثلة فى « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

( ٤ ) فى رقم ٢ من هامش ص ٧٥ . ويشترط فى تعلق الجار ومجروره أن يكون الجار أصلياً .

( ٥ ) فى ص ٧٩ .

( ٦ ) وكذلك لا يقع صفة ، ولا صلة ، ولا حالا ، إلا مع إفادته ؛ لأنها كالخبر فى المعنى .

( ٧ ) انظر البيان الموضح لهذا الإعراب فى رقم ٢ من هامش ص ٧٥ .

( ٨ ) كما سيجىء فى ص ٨٤ . وفى ص ٢٤٤ م ٧٩ باب : « الظرف » - ج ٢ - .

الثانية : أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد ، بان يظهر في بعض الأوقات دون بعض ؛ فله مواسم معينة يظهر فيها ثم ينقطع ، ثم يظهر ، وهكذا . . . فيكون شبهها بالمعنى ؛ مثل : البرتقال شهوَر الشتاء ، والبطيخ شهوَر الصيف — الهلال الليلة . وفي هذه الحالة يجوز نصب ظرف الزمان : أو جره بنى . وهو في الحالتين في محل رفع خبر . وعند جره لا يسمى ظرفاً — كما عرفنا — .

الثالثة : أن يكون المبتدأ الذات صالحة لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن : بحيث يكون ذلك المضاف أمراً معنوياً مناسباً ؛ كأن يلازم المرء بيته يوماً للراحة ، فيعرض عليه صديقه الخروج لنزهة بحرية ، فيعاند قائلًا : البيت اليوم ، والبحر غدًا ، أى : ملازمة البيت اليوم ، ونزهة البحر غدًا . ومثله : الكتاب صباحًا ، والحديقة عصرًا . أى : قراءة الكتاب صباحًا ، ومتعة الحديقة عصرًا . . . وفي هذه الصورة يكون الظرف منصوباً في محل رفع خبراً .

والحالات الثلاث <sup>(١)</sup> السابقة قياسيةّة ؛ يصح محركاتها ؛ وصوغ الأساليب الحديثة على مقتضاها .

لكن كيف نعرب الظرف الزماني في غير تلك الأحوال الثلاثة ؟ وكيف نعرب المكانى ؟ . وكيف نضبطهما ؟ . في كل ذلك خلاف كبير ، نستصنى منه ما يأتي إن الأصل في الظرف أن يكون منصوباً مباشرة ، أو في محل نصب <sup>(٢)</sup> .

١ — فإن كان الظرف <sup>(٢)</sup> للزمان ووقع خبراً عن معنى ليس للزمان — جاز رفعه ، ونصبه ، وجره بنى . ويكون المرفوع هو الخبر مباشرة ، ويكون المنصوب ، أو المجرور مع حرف الجر الأصلي ، في محل رفع ، هو : الخبر ، تقول : الصوم شهرٌ ، أو : شهرٌ ، أو في شهر . والراحة يوم ، أو يوماً ، أو في يوم ، والأكل ساعة ، أو ساعة ، أو في ساعة . (أى : زمن الصوم . . . وزمن الراحة . . . وزمن الأكل) لكن

(١) زاد بعض النحاة على الأمور الثلاثة السابقة أموراً أخرى ؛ نرى من الميسور إدخالها وإدماجها فيما سبق . من ذلك أن يكون اسم الزمان « مضافاً إليه » والمضاف اسم معنى يفيد العموم ؛ مثل : أكلَ يوم ثوب جديد ؟ . أو يكون اسم الزمان خاصاً ، والمبتدأ المعنى عاماً ؛ مثل نحن في شهر كذا ؛ أو يكون المبتدأ عاماً والزمان مشلولاً به عن خاص مثل : في أى الشهور نحن . . .

(٢) الظرف المنصوب مباشرة هو الظرف المعرب . أما الذى يكون في محل نصب فهو الظرف المبني أصالة ؛ مثل : « حيث » أو المبني في بعض الحالات ، مثل : قبل ، وبعد . . .

الأحسن الرفع مباشرة إن كان الزمان نكرة والمبتدأ المعنى يعم ذلك الزمان كله أو أكثره ؛  
نحو : الصوم يومٌ ، والسهر ليلةٌ .

٢- إن كان الظرف زمانياً من أسماء الشهور ووقع خبراً عن مبتدأ هو معنى  
وزمان ، تعين رفع الخبر ، مثل : أولُ السنة المحرمُ ، شهرُ الصوم رمضانُ .

٣- وإن لم يكن هذا الخبر الظرف من أسماء الشهور . ولكن لفظ المبتدأ  
يتضمن - في معناه - عملاً - جاز الرفع والنصب ؛ مثل : الجمعة اليوم . أو السبت  
اليوم ، أو العيد اليوم ، لتضمنها<sup>(١)</sup> معنى الجمع ، والقطع ، والعود . ومنه :  
« اليوم يومك » ؛ لتضمنه معنى : شأنك الذي تذكر به . فإن لم يتضمن عملاً ؛  
كالأحد ، والاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس - كان الرفع أحسن .

٤- وإن كان الظرف للزمان ، ورفع خبراً للمبتدأ الذات في الحالات التي  
يصح وقوعه خبراً فيها ؛ لإفادته - وقد سبق - فحكمه كما سبق هناك<sup>(٢)</sup> .

٥- وإن كان الظرف للمكان ، ووقع خبراً عن ذات ، أو معنى ، وكان  
متصرفاً<sup>(٣)</sup> - جاز رفعه ونصبه ؛ مثل : الكبار جانب ، أو : جانباً ، والأطفال  
جانب ، أو جانباً . ( برفع كلمة : « جانب » . أو : نصبتها ) والرجل أمامك ،  
والدار خلفك ( برفع أمام ، وخلف ، أو نصبتها ) ، ومثل : العلم ناحية والعمل  
ناحية ، برفع كلمة : « ناحية » أو نصبتها .

( ١ ) كما أن في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطع ، وفي العيد معنى العود ؛  
( أى : الرجوع حيث ؛ لأنه يرجع كل عام ) ، كذلك في الأضحية معنى : التضحية ... وفي الفطر  
معنى : الإفطار ... يكون العمل واقعاً في الظرف .

( ٢ ) في « ح » ص ٤٨١ .

( ٣ ) الظرف المتصرف هو : ما يترك النصب على الظرفية إلى حالات إعرابية أخرى غير الجر  
بالحرف ؛ كأن يكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به ... مثل : يوم ، وشهر ، وساعة ...  
تقول : يوم العيد قريب ، وجاء يوم الصوم ، وانتظر يوم النصر ... وغير المتصرف هو : الذي  
لا يترك الظرفية أبداً ( مثل : قسط : وهي ظرف يستغرق الزمن الماضي ، ولا بد أن يسبقه نفي . ومثل : عوص  
وهي ظرف يستغرق الزمن المستقبل ، ولا بد أن يسبقه نفي أيضاً ) أو : يتركها إلى حالة تشبهها ؛ وهي :  
الجر بمن - غالباً - مثل : النصر من عند الله ، أو : بالحرف : « إلى » أيضاً ؛ مثل : الظرف : أين ،  
ومثل : « هنا » - وهي اسم إشارة ، وظرف مكان معاً كما تقدم في أسماء الإشارة - في نحو : إلى هنا تنج  
الأنظار . ومثلها : ثم ، وهي إشارة للبعد وظرف مكان فهذه الظروف الثلاثة تجر « من » أو إلى - .

فإن كان غير متصرف مثل « فوق » وجب نصبه<sup>(١)</sup> : نحو : الكتاب فوق المكتب .

٦- إذا قلتَ : ظهرُكَ خلفك ، جاز رفع الظرف المكاني : « خلف » ونصبه . أما الرفع فلأن الخلف في المعنى هو : الظهور . فالخبر هو اسم محض معناه معنى المبتدأ ، وأما النصب فعلى الظرفية الواقعة خبراً . وكذلك ما يشبه ما سبق من الظروف المكانية ، نحو : نعلك أسفل رجلك ، والركب أسفل منك . وقد سبق أن الظرف المكاني الخبر به إذا كان غير متصرف ، يجب نصبه ؛ مثل : رأسك فوقك ، ورجلاك تحتك ؛ لأن « فوق » و « تحت » ظرفين للمكان غير متصرفين .

٧- إذا كان الظرف الزماني غير متصرف : مثل : « ضحوة » المراد بها ضحوة معينة ليوم معين - وجب النصب ، مثل : العمل ضحوة .

٨- إذا كان الظرف بنوعيه متصرفاً ، محدود المقدار ، ووقع خبراً عن المبتدأ الذات - جاز في الظرف الرفع ، والنصب ، بشرط أن يكون المبتدأ الذات على نية تقدير مضاف قبله ، يدل على البعد والمسافة ، مثل : المدرسة منى ميل أو ميلاً . المدينة منى يوم أو يوماً ، أى : بُعْدُ المدرسة . . . . . وبعد المدينة . . . . . قلت هذا - مثلاً - قبل ابتداء السير . فإن كان المقصود أن المدرسة أو المدينة من أشياء تبعد عما سرنا ميلاً تعين النصب على الظرفية ، وكان الخبر هو الجار والمجرور : « منى » بخلاف الرفع فإنه على تقدير : بُعْدُ مكانها منى ميل ، مثلاً . . . . .

٩- من الأساليب الواردة عن العرب ، مثل : « حامد وحده » . يريدون : أنه موضع التفرد ، وفي مكان التوحد ؛ فيجوز إعراب : « وحده » ظرفاً منصوباً في محل رفع خبر<sup>(٢)</sup> .

« ملاحظة » : إذا ترك الظرف الزماني أو المكاني النصب على الظرفية ، إلى الرفع أو إلى الجر فإنه لا يعرب ظرفاً ، ولا يسمى بهذا الاسم<sup>(٣)</sup> . . . . .

(١) إلا عند بئانه على الضم في الحالة المذكورة في باب الإضافة (وهي : أن يضاف ، ويحذف المضاف إليه ، وينوي معناه) .

(٢) مع أن الأصل : « وحده » مصدر للفعل وحده ( كَمَلَمَ وكَرَّم ) ويجوز إعراب « وحده » حال مؤولة بمعنى : منفرداً . . . على التفصيل الذي سيأتي في باب : « الحال » .

(٣) وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ٤٨١ .



## المبتدأ المعرفة ، والمبتدأ النكرة .

إذا قلنا: الطيار شجاع - الوطني مخلص - العربي كريم... كان قولنا هذا حُكْمًا على الطيار بالشجاعة، وعلى الوطني بالإخلاص، وعلى العربي بالكرم. أى: أننا حكمنا على المبتدأ بحكم مُعَيَّن؛ هو: الخبر<sup>(١)</sup>. فالمبتدأ في هذه الجملة الاسمية - ونظائرها - محكوم عليه دائماً بالخبر، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً عند الحكم ولو إلى حدٍّ ما، وإلا كان الحكم لغواً لا قيمة له؛ لصدوره على مجهول<sup>(٢)</sup>، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مقصودة؛ كما في مثل: زارع في القرية... صانع في المصنع... يد متحركة... جسم مسرع... وغيرها مما لا يفيد الإفادة الحقيقية المطلوبة؛ بسبب عدم تعيين المبتدأ، أو عدم تخصيصه. أى: بسبب تنكيهه تنكيراً تاماً؛ ولهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكرة<sup>(٣)</sup> إذا كان غير وصف، لأنها شائعة مجهولة في الغالب. فلا يتحقَّق معها الغرض من الكلام؛ وهو: الإفادة المطلوبة، فإن هذه الإفادة هي السبب أيضاً في اختيار المعرفة لأن تكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة، والآخر نكرة<sup>(٤)</sup>؛ مثل: شجرة المتحركة. لكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ.

وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موضعاً. ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء في سردها، واستقصاء مواضعها، ما دام الأساس الذي تقوم عليه هو: «الإفادة» فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة، أو عدم صحته، من غير داع لحصر المواضع أو

(١) أى: المعنى المستفاد من الخبر.

(٢) سبق لإيضاح هذا في رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢.

(٣) إنما يمتنع أن يكون المبتدأ نكرة إذا كان له خبر. أما إذا كان وصفاً له فاعل أو نائب فاعل يثنى عن الخبر فلا يكون إلا نكرة (كما سبق في ص ٤٤٥)، ولا يحتاج لمسوغ؛ لأن المبتدأ في هذه الحالة يكون محكوماً به، بمنزلة الفعل، لا محكوماً عليه، والفاعل، في مرتبة النكرة (كما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ وفي رقم ٢ من هامش ٢٠٩ - ورقم ١ من هامش ٤٤٢).

(٤) إلا في مسألتين يجوز في كل منهما الابتداء بالخبرية؛ هما «كم» و «أفعل التفضيل»، في مثل: كم مالك؟ وخير من علي محمود. - ويشار لهما في رقم ٢٦ من ص ٤٩١.

عَدَّهَا<sup>(١)</sup> . هذا إلى أن تلك المواضع الكثيرة يمكن تجميعها وتركيزها في نحو أحدَ عَشَرَ تغني عن العشرات<sup>(٢)</sup> التي سردوها . وإليك الأحدَ عَشَرَ .

١ - أن تدل النكرة على مدح ، أو ذم ، أو تهويل ؛ مثل : ( بطلٌ في المعركة . خطيب على المنبر ) - ( جبانٌ مُدْبِرٌ . جاسوسٌ مقبل ) - ( بلاء في الحرب . جحيم في الموقعة ) .

٢ - أن تدل على تنويع وتقسيم ؛ مثل رأيت الأزهار ؛ فبعضٌ أبيضٌ . وبعضٌ أحمرٌ ، وبعضٌ أصفرٌ ... عرفت فصل الخريف متقلباً ، فيومٌ بارد ، ويومٌ جارٍ ، ويومٌ معتدل . وقول الشاعر :

فيومٌ علينا ، ويومٌ لنا      ويومٌ نساء . ويومٌ نُسَرَّ

٣ - أن تدل على عموم ؛ نحو : كلٌّ محاسبٌ على عمله . وكلٌّ مسئول عما يصدر منه ؛ فن<sup>(٣)</sup> يعملٌ مثقالَ ذرةٍ خيراً يره . ومن يعملٌ مثقالَ ذرةٍ شراً يره .

٤ - أن تكون مسبوقة بنفي ، أو استفهام ؛ مثل : ما عملٌ بضائعٍ ، ولا سعيٌ بمغمور . فن<sup>(٤)</sup> منكرٌ هذا ؟ . وقول من طالت غربته :

وهل داءٌ أَمَرُّ من التَّنَائِي ؟      وهل بُرءٌ أَتَمُّ من التَّلَاقِ ؟

(١) وكذلك فعل سيبويه والمتقدمون ؛ ولهذا يرى بعض النحاة - بحق - أنه لا داعي لهذا الشرط ؛ لأنه مفهوم بداهة ؛ إذ لا يتكلم عاقل بغير ما يفيد ، وإلا عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرضاه . أما المتأخرون فتوقعوا أن يخطئ كثير مواضع الإفادة ، فحاولوا أن يدلوهم عليها ؛ بحصر مواضعها ، واستقصائها ؛ فاطالوا بغير حاجة ، أو اختصروا مع الإخلال .

(٢) بل أرجع بعض النحاة جميع المسوغات إلى : « العموم والخصوص » ( انظر الخفري في هذا الموضوع ) .

(٣) « من » شرطية . وهي تفيد العموم ؛ كبقا أدوات الشرط ، وكأسماء الاستفهام التي تقع مبتدأ ، مثل : أي جاء ؟ - من هنا ؟ ومثل هذا الشرط والاستفهام يدل على العموم بنفسه مباشرة ؛ لا بكلمة أخرى سبقت .

(٤) « من » : مبتدأ نكرة ولكنه اسم استفهام ؛ فلا يحتاج لمسوغ آخر . ولا مانع أن تكون أداة النفي في هذا الباب ناسخة ، فيصير المبتدأ النكرة اسماً لها ؛ ولهذا يصح اعتبار « ما » و « لا » اللتين في المثال عاملتين . ومثلهما « ليس » في قول الشاعر :

وليسَ شيءٌ أَعَزُّ عِندِي من العِلِّ      فَمَا أَبْتَغِي - سِوَاهُ - أَنْيَسَا

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن يدخل عليها ناسخ - أي ناسخ - فتصير اسماً له ، ولا تسمى مبتدأ - كما سيجي في رقم ١١ من ص ٤٨٨ . وص ٥٤٣ .

٥ - أن تكون النكرة متأخرة ، وقبلها خبرها ؛ بشرط أن يكون مختصاً<sup>(١)</sup> ؛ سواء أكان ظناً ، أم جاراً مع مجروره ، أم جملة ، أو شبهها مثل : عند العزيز إباء ، وفي الحرّ ترفع ، وقول الشاعر :

وللحليم أوقات<sup>(٢)</sup> ، وللجهل<sup>(٣)</sup> مثلها ولكن أوقاتي إلى الحلم أقرب  
ومثل : نفعك يرّاه والد ، وصانك حنانها أم .

٦ - أن تكون مخصصة بنعت<sup>(٤)</sup> ، أو بإضافة ، أو غيرهما مما يفيد التخصيص ؛ نحو : نومٌ مبكرٌ أفضل من سهر ، ويقظة البكور أنفع من نوم الضحا ، وقول العرب : أحسنُ الولاة من سعدت به رعيته ، وأشقاهم من شقيت به . وشر البلاد بلاد لا عدل فيها . ولا أمان . وقولهم : ويلٌ للشجّي من الخلي<sup>(٥)</sup> .

٧ - أن تكون دعاء ؛ نحو : سلامٌ على الخائف - شفاءٌ للمريض - عونٌ للباس ؛ بشرط أن يكون القصد من النكرة في كل جملة هو الدعاء .

(١) المقصود بالاختصاص هنا : أن يكون المجرور في الخبر الواقع جاراً مع مجروره ، وأن يكون المضاف إليه في الظرف المضاف الواقع خبراً ، وأن يكون المسند إليه في الخبر الواقع جملة . . . أن يكون كل واحد مما سبق صالحاً بنفسه لأن يكون مبتدأ في جملة أخرى ، فلا يجوز : في إنسان ترفع . ولا : عند رجل إباء ، ولا وليد له ولد زجل . . .

(٢) النصب والانتقام .

(٣) إذا لم يكن النعت مخصصاً - نحو : واحد من الناس في الحديقة - لم يكن مسوغاً . والنعت قد يكون ملفوظاً به نحو : زائر كريم أماناً . وقد يكون مقدرًا لقرينة معنوية تدل عليه ؛ مثل : أنتم أيها الحاضرون - فزتم جميعاً بالبطولة ، وطائفة لم تفز بها . أي : طائفة من غيركم . . . وقد يكون معنويًا ؛ ألا يقدر في الكلام ، وإنما يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية ؛ نحو : وليد نايف ؛ لأن التصغير في كلمة : « وليد » يقوم مقام النعت ؛ إذ معنى التصغير : ولد صغير . ومثله صبيغ التمجيد ، نحو : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا . . . ؛ لأنه بمنزلة شيء عظيم حسن الدين والدنيا . لهذا كان « التمجيد » من المسوغات . وقد أدمج بعضهم الإضافة في نوع آخر ؛ هو : العمل ، ( وسيجي في رقم ١٢ من ص ٤٨٩ ) ؛ لأن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه .

(٤) هذا من مثل أمثال العرب يقال لفارغ البال ، المرتاح خاطر ، الذي يسخر بالخرين ، أو يزيد الآمد . ( والويل : الهلاك . والشجى - بياء شديدة أو مخففة ؛ كما نص عليها المحققون - : الخزين المهموم . والخلي : الخالي من المهموم ) المبتدأ النكرة هو كلمة : « ويل » ، وخبره شبه الجملة ( للشجى ) ، وقد تعلق شبه الجملة الأخير ( وهو : من الخلى ) بالمبتدأ : « ويل » بمعنى : هلاك ؛ فهو مبتدأ في حكم المصدر معنى ؛ فيصح التعلق به ، ويستفيد بالتعلق نوعاً من التخصيص يبيح الابتداء به . ويصح أن يكون المسوغ للابتداء به هو : التهيل أو التميم .

النحو الوافي - أول

٨ - أن تكون جواباً ، مثل : ما الذى فى الحقيقة ؟ . فتُجيب : كتاب فى الحقيقة ..

٩ - أن تكون فى أول جملة الحال ، سواء سبقتها واو الحال ، أم لم تسبقها ؛  
مثل : قطعت الصحراء ، ودليلٌ يَهْدِينِي ، وركبت البحر ليلاً وإبرةً ترشد الملاحين .  
ومثل : كلَّ يومٍ أذهب للتعلم ، كتبٌ فى يدي .

١٠ - أن تقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ وهى التى تسمى :  
« فاء الجزاء » ؛ مثل : مطالبُ الحياة كثيرة : إن تَيْسَّرَ بعضٌ فبعضٌ لا يَتَيْسَّرُ ،  
والآمال لا تنفَدُ ؛ إن تحقق واحدٌ فواحدٌ يتجدد .

١١ - أن يدخل عليها ناسخ - أى ناسخ - وفى هذه الحالة لا تكون مبتدأ ،  
وإنما تصير اسماً للناسخ ، ومن ثَمَّ يصحّ فى أسماء النواسخ أن تكون فى أصلها  
معارف أو نكرات - كقولهم : كان إحسانٌ رعايةً الضعيف ، وإنّ يداً أن  
تذكروا الغائب (١) . . .

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٨٦ - وستجىء إشارة أخرى عند الكلام العام على

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) قلنا <sup>(١)</sup> إن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة ؛ أوصلها النحاة إلى أربعين ، بل أكثر . وبالرغم من كثرتها بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ ، مع أنها لا تدخل تحت مسوغ مما ذكره ؛ نحو : « مذ » و « منذ » فهما نكرتان في اللفظ ؛ في نحو : ما رأيته « مذ » أو « منذ » يومان ، وإن كان بعض النحاة يعتبرهما معرفتين معنى ؛ إذ المعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان مثلاً <sup>(٢)</sup> .

على أن تلك الكثرة من المسوغات قد فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الابتداء ، حتى صار من العسير الحكم على نكرة — أى نكرة — بأنها لا تصلح أن تكون مبتدأ . كما صار الرأي القائل : « إن المبتدأ لا يكون نكرة إلا إن أفادت » — رأياً لا جديد فيه ؛ لدخوله تحت أصل لغوي عام : هو : « ما يستحدث معنى أو يزيد في غيره لا يُطعن في وجوده ، ولا يُستغنى عنه ، وما لا فائدة منه لا خير في ذكره » .

وتأييداً لكلامنا وتوفية للبحث — نذكر أهم تلك المسوغات ، ليؤمن المتردد أنها أبواب مفتوحة تتسرب منها النكرات كلها إلى الابتداء . وقد سبق منها أحد عشر . وفيما يلي الباقي مع الاختصار على ما يغني عن غيره ، وما يمكن إدماج غيره فيه <sup>(٣)</sup> .

١٢ — أن تكون النكرة عاملة ؛ سواء كانت مصدراً ؛ نحو : إطعام مسكيناً طاعة ، أم وصفاً عاملاً <sup>(٤)</sup> ، نحو : متقن عمله يشتهر اسمه . ومن العمل أن تكون مضافة ؛ لأن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه ؛ مثل : كلمة خير تأسير النفس . . .

١٣ — أن تكون النكرة أداة شرط ؛ نحو ؛ من يعمل خيراً يجد خيراً .

( ١ ) في ص ٤٨٥ .

( ٢ ) راجع الخصري عند الكلام على الموضع الرابع من مواضع تأخير الخبر .

( ٣ ) وستجيء لهذا إشارة في رقم ٥ من ص ٤٩٧ ، وفي رقم ٣ من ص ٥٠٢ — وكذلك في ج ٢ ص ٧٩ باب الظرف ، وص ٤٧٨ م ٩٠ باب حروف الجر . ( ٤ ) انظر ما يتصل بهذا في الملاحظة التي في ص ٥٨١ وكذلك في ص ٤٧ و ٧٠ . ( ٥ ) عند من يقول بأنه يعمل بنير أن يسبقه نفي أو استفهام . أما من يشترط للعمل تقدم النفي أو الاستفهام فإن وجود أحدهما مسوغ للابتداء بالنكرة .

... ..  
... ..

١٤ - أن يكون فيها معنى التعجب - كما سبق<sup>(١)</sup> - ؛ نحو : ما أبرع جنود المظلات .

١٥ - أن تكون محصورة ؛ نحو : إنما رجل "مسافر" .

١٦ - أن تكون في معنى المحصور - بشرط وجود قرينة تُهَيِّئُ لذلك - نحو :  
حادث دعاك للسفر المفاجئ ، أى : ما دعاك للسفر المفاجئ إلا  
حادث . ويصح في هذا المثال أن يكون من قسم النكرة الموصوفة  
بصفة غير ملحوظة ، ولا مذكورة . . . أى : حادث خطير دعاك  
إلى السفر . والأول أحسن .

١٧ - أن تكون معطوفة على معرفة ؛ نحو : محمود وخادم<sup>(٢)</sup> مسافران .

١٨ - أن تكون معطوفة على موصوف ، نحو : ضيف كريم وصديق حاضران .

١٩ - أن يكون معطوفاً عليها موصوف ، نحو : رجل وسيارة جميلة أمام البيت .

٢٠ - أن تكون مبهمة قصداً ، لغرض يريده المتكلم ؛ نحو : زائرة عندنا .

٢١ - أن تكون بعد «لولا» ؛ نحو : لولا صبر وإيمان لقتل الحزين نفسه .

٢٢ - أن تكون مسبوقة بلام الابتداء ؛ نحو : لـرجل "نافع"<sup>(٣)</sup> .

٢٣ - أن تكون مسبوقة بكلمة : «كتم» الخبرية ؛ نحو كم صديق "زرتة"<sup>(٤)</sup>  
في العطلة فأفادنى كثيراً .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٨٧ .

(٢) هذه ليست مبتدأ ، ولكنها معطوفة على المبتدأ ، فهي بمنزلة .

(٣) يعرضها النحاة في باب : «إن» ، وستابعهم ؛ فنذكرها مفصلة في ص ٦٥٩ ، ثم في

ص ٦٧٣ .

(٤) أصل الكلام هنا ؛ صديق زرتة كم زورة ! . فكلم : مفعول مطلق واجب الصدارة ، مبنى  
على السكون في محل نصب ، و «صديق» مبتدأ . أما «كم» الاستفهامية فداخلة في مسوغات  
الاستفهام .

... ..  
... ..

- ٢٤ - أن تكون مسبوقة بإذا الفجائية<sup>(١)</sup> ؛ نحو : غادرت البيت فإذا مطرٌ .  
٢٥ - أن يكون مراداً بها حقيقة الشيء وذاته الأصلية ، نحو : حديد خير  
من نحاس<sup>(٢)</sup> .  
٢٦ - أن تكون إحدى المسألتين المشار إليهما في رقم ٤ من هامش ص ٤٨٥ .

(١) سيجي بيان موجز عنها في رقم ١ من هامش ص ٥٠٨ .

(٢) وفي الابتداء بالنكرة ومسوغاته يقول ابن مالك :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفد : كعند زيد نجرة  
وهل فتى فيكم ؟ ، فما خيل لنا ورجل من الكرام عندنا  
ورغبة في الخير خير ، وعمل بر يزين . وليُقَسَّ ما لم يُقل

يشير بالمثل الأول : ( عند زيد نجرة ) إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة ؛ ( والنمرة ؛ ما نسميه  
الآن : الشال من الصوف . ) ، والمسوغ هو تقديم الظرف المحتمن : « عند » .

ويشير في البيت الثاني إلى مسوغ الاستفهام في : « هل فتى ؟ » ، والتي في : « ما خيل لنا » . والتنت  
في : « رجل من الكرام » .

ويشير في البيت الأخير إلى النكرة العاملة ، مثل : « رغبة في الخير » « فرغبة » : مصدر « في الخير » :  
متعلق به ؛ فهو بمنزلة معموله ، أى : بمنزلة مفعوله . أى : « من رغب الخير » أو تكون مضلقة ؛  
مثل : عمل بر ...

ثم يشير بقياس ما لم يذكر على ما ذكره .

## المسألة ٣٧ :

## تأخير الخبر جوازاً ، ووجوباً .

الخبر من ناحية تأخيرهِ عن المبتدأ وتقدمه ثلاث حالات : أن يتأخر وجوباً ،  
وأن يتقدم وجوباً . وأن يجوز تأخره وتقدمه .

فأما تأخره وتقدمه جوازاً فهو الأصل الغالب ، حين لا يجب أحد الأمرين  
الآخرين ؛ نحو : السحاب بخار متكاثف - البرق شرارة كهربائية - قول الشاعر (١) :

أفي كل عام غربةٌ ونزوحٌ أمّا للنوى من ونيةٍ فتريحُ

ففي هذه الأمثلة وأشباهها يصح تقديم الخبر وتأخيره (٢) . . .

أما تأخيره وجوباً ؛ ففي مواضع أشهرها :

١ - أن يكون المبتدأ والخبر معاً متساويين (٣) أو متقاربين في درجة تعريفهما

(١) بغير نظر لما تقتضيه الأوزان الشعرية أحياناً من وجوب التقديم أو التأخير لمراعاة الوزن وحده  
والحفاظة عليه . فلو لم نراع الوزن الشعرى لجاز الأمران كما في النثر أيضاً . وكقول الشاعر :

ومن البلية غذل من لا يرعوى عن جهله ، وخطاب من لا يفهم  
ومن العداوة ما ينالك نفعه ومن الصداقة ما يضر ويؤلم

فهنا عدة أخبار متقدمة يجوز تأخيرها إذا لم نراع وزن الشعر .

(٢) وما يجوز فيه الأمران مخصوص « نعم وبش » في مثل : نعم الفارس على . . . فيجوز  
تأخير « على » عن الجملة الفعلية التي قبله وإعرابه مبتدأ متأخراً ، خبره تلك الجملة الفعلية السابقة عليه  
ويجوز تقديمه عليها مع إعرابه مبتدأ وهي خبره . ويشترط في هذا الخصوص وفي إعرابه السالف شروط  
تفصيلية مكانها ج ٣ ص ٣٥٣ م ١١٠ - باب نعم وبش .

« ملاحظة » إذا تعددت الأخبار للمبتدأ الواحد فلها حكم خاص في جواز التقديم والتأخير يحىء في  
ص ٥٢٨ ، وكذا في رقم ١٦ من هامش ص ٥٣٠ حيث الكلام على تعدد الخبر .

(٣) سبق في باب المعارف أن أنواعها تتفاوت في درجة التعريف وقوته ؛ فنوع أقوى من نوع  
آخر ؛ فالضمير أقوى من العلم ، والعلم أقوى من اسم الإشارة . . . وهكذا . بل إن النوع الواحد قد  
يتفاوت في درجة تعريفه وقوته ؛ فضمير المتكلم أقوى من ضمير المخاطب . وضمير المخاطب ، أقوى من  
ضمير الغائب . . . وهكذا على الوجه المفصل هناك ( في رقم ١ من هامش ص ٢١٢ ) . . .

كذلك التكررة تتفاوت في درجة التكرير وقوته ؛ فالتكررة المحضة (وهي المتوغلّة في التكرير ؛ أي: في  
الإبهام والشيوع) بسبب أنها تخصص بوصف ، أو بإضافة ، أو بغيرهما) - أقوى في التكرير من المختصة ؛  
لأن الاختصاص يضعف التكرير ، إذ يقرب التكررة من المعرفة بعض التقريب . والمراد من تساوى المعرفتين  
هنا أن يكونا في درجة واحدة في التعريف - ولو كان من نوعين مختلفين كالعلم بالغلبة ، مع علم الشخص -  
كان يكونا ضميرين معاً للتكلم ، أو للمخاطب ، أو للغائب ، أو يكونا علمين أو اسمي إشارة . والمراد  
من تساوى التكررتين أن تكونا محضتين معاً . . .



أو تنكيرهما ، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ ؛ نحو : أخى شريكى -  
أستاذى رائدى فى العلم - مكافح أمين جندى مجهول - أجمل من حرير أجمل  
من قطن . . .

ففى هذه الأمثلة وأشباهها يجب تأخير الخبر ؛ لأن تقديمه يوقع فى لبس ؛  
إذ لا توجد قرينة <sup>(١)</sup> تُعينه ، وتميزه من المبتدأ ؛ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه ،  
ويفسد المعنى <sup>(٢)</sup> تبعاً لذلك . فإن وجدت قرينة معنوية أو لفظية تدل على أن  
المتقدم هو الخبر وليس المبتدأ جاز التقديم <sup>(٣)</sup> ؛ فنال « المعنوية » : أبى أخى فى  
الشفقة والحنان . . . فكلمة : « أب » خبر مقدم ؛ وليست مبتدأ ؛ لأن المراد :  
أخى كأبى . . . أى : الحكم على الأخ بأنه كالأب فى الشفقة والحنان ، ولا  
يُعقّل العكس . فالمحكوم عليه هو : « الأخ » ؛ فهو المبتدأ ، والمحكوم به هو :

= وأما تقارب المعرفتين - وقد يسمى أحياناً : « تفاوتهما فى الدرجة » ؛ لما بينهما من اختلاف غير واسع -  
فمنه أن يكونا من نوع واحد مع اختلافهما فى درجة ذلك النوع ؛ كضمير المتكلم مع ضمير المخاطب .  
أو ضمير المخاطب مع ضمير الغائب ، أو أن يكونا من نوعين مختلفين ولكنهما متقاربان ، كالعلم مع  
ضمير المخاطب ؛ فإن العلم يقاربه ، أو كالعالم الشخصى مع المعروف « بأل المهدي » ، فإن المعروف هابقاربه .  
وتقارب النكرتين معناه أن إحداها مختصة بالأخرى غير مختصة ؛ فهى قرينة من أختها إلى حد ما  
( قد يسمى أيضاً « تفاوتاً » ؛ لوجود اختلاف بينهما ، وإن كان يسيراً ) .

( ١ ) كررنا أن القرينة هى العلامة التى تدل على المعنى المراد ، وتوجه إليه ، وتزيل عنه الغموض واللبس ؛  
فإن كانت لفظاً سميت : « لفظية » . وإن كانت غير لفظ سميت : « معنوية » ، أو : عقلية . وقد تقسم  
فى مواضع أخرى إلى : « حسية » ؛ وهى : التى تدرك بإحدى الحواس ؛ فتشمل اللفظية ، وإلى : « غير  
حسية » وهى التى تدرك بالعقل . . . كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٧ .

( ٢ ) أوضحنا أول هذا الباب - رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ - معنى المحكوم عليه ، والمحكوم به ،  
ولما كان الأغلب فى الأول - وهو المبتدأ - أن يكون شيئاً معلوماً للسامع ، وأن يكون الثانى - وهو  
الخبر - مجهولاً له ، وجب عند اللبس تأخير الثانى ( أى : الخبر ) ؛ إذ لو تقدم وأعربناه مبتدأ لا نقلب  
المحكوم به المجهول محكوماً عليه معلوماً . وصار المعلوم مجهولاً ، وجاء الحكم فى الحالتين مخالفاً لامراد ، وهذا  
فساد معنوى . وفى الموضوع السالف بيان شاف مفيد .

ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتى ، أن يعرف المخاطب شخصاً مثل : « إبراهيم » بعينه واسمه ؛  
ولكنه لا يعرف أنه زميله فى الدراسة ؛ فتقول : إبراهيم زميلك ، جاعلاً المبتدأ هو المعروف له ، والخبر  
هو المجهول له ، المحكوم به . وذلك شأن الخبر فى الأغلب - كما قدسنا - أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب  
وأنه المحكوم به ؛ فلا يصح أن تقول : زميلك إبراهيم ، بخبر قرينة تدل على تقديم الخبر . أما إذا عرف  
زميلاً له ، ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تعين له الاسم ، فإنك تقول : زميلك إبراهيم . جاعلاً المعلوم  
له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر . فلو عكس الأمر فى إحدى صورتين لا نعكس المعنى ؛  
تبعاً لذلك ، واختلف المراد ؛ بسبب الخروج على ذلك الأصل ، ومخالفته .

( ٣ ) وإذا صح التقديم فهل يكون أحدهما أولى به من الآخر ؟ . الجواب فى : « ب » من

« الأب » الذى يشابهه الأخ . فالأب هو الخبر ولو تقدم ؛ لأن القرينة المعنوية تميزه ، وتجعله هو الخبر ؛ فصح التقديم لوجودها .

ومثل : الجامعة فى التعليم البيت . « فالجامعة » خبر مقدم ، « والبيت » مبتدأ مؤخر ؛ فهو المحكوم عليه بأنه مشابه للجامعة ؛ إذ لا يعقل العكس . ومثل : نور الشمس نور الكهربا - ضوء القمر ضوء الشموع - الأسد فى الغضب القط فى الثرة - الجبل الهرم فى الضخامة - هذا العالم فى براعته هذا الطالب فى تعلمه . - وهكذا .

ومثال القرينة « اللفظية » : حاضر رجل أديب . فكلمة « حاضر » هى الخبر ؛ لأنها نكرة محضة<sup>(١)</sup> والنكرة التى بعدها ( وهى : رجل ) نكرة غير محضة ؛ لأنها مخصصة بالصفة بعدها ؛ فهى أحق بأن تكون المبتدأ بسبب تخصصها<sup>(٢)</sup> .

٢ - أن يكون الخبر جملة فعلية ، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو : (الكواكب « تتحرك » ) ، فالجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع وفاعله ، خبر المبتدأ . فلو تقدم الخبر قلنا : تتحرك الكواكب - لكأن « الكواكب » فاعلا ، مع أننا نريدها مبتدأ ، وليس فى الكلام ما يكشف اليبس ، بخلاف ما لو كان الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً . نحو : تتحرك كواكبها السماء - قد أضاء النجمان . . . ؛ فتعرب الجملة الفعلية فى المثال الأول : ( تتحرك كواكبها ) خبراً متقدماً ؛ لاشتغالها على ضمير يعود على المبتدأ : « السماء » فرجوع الضمير إلى كلمة : « السماء » دليل على أنها متأخرة فى الترتيب اللفظى فقط ، دون الترتيب الإعرابى ( المسمى : الرتبة<sup>(٣)</sup> ) ؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة إلا فى مواضع<sup>(٤)</sup> . ليس منها هذا الموضع . فكلمة : « السماء » متأخرة فى اللفظ ، لكنها متقدمة فى الرتبة . وأصل الكلام : السماء تتحرك كواكبها : فكلمة :

(١) أى : غير متخصصة بنعت ، أو إضافة ، أو نحوهما (طبقاً للبيان السابق - رقم ٣ هامش ص ٤٩٢)

(٢) لما عرفناه من أن المبتدأ يكون هو المعرفة ، أو النكرة المتخصصة عند اجتماع أحدهما مع النكرة المحضة . وهذا بشرط ألا تقوم قرينة تعارضه .

(٣) الترتيب الإعرابى أو « الرتبة » ، يجعل لبعض الألفاظ الأسبقية فى الجملة دون بعض ؛ فالمبتدأ أسبق من الخبر ، والفعل أسبق من الفاعل ، والفاعل أسبق من المفعول ، والمضاف أسبق من المضاف إليه . . . . . وهكذا . وقد تكون هناك أسباب لمخالفة هذا الأصل أحياناً . على حسب ما هو موضح فى مواضعها .

(٤) سردناها عند الكلام على الفصير فى ص ٢٥٨ .

« السماء » مبتدأ . وجاز تقديم الخبر عليها مع أنه جملة فعلية لأن اللبس مأمون ، إذ الفاعل فيها اسم ظاهر ، وليس ضميراً مستتراً يعود على ذلك المبتدأ <sup>(١)</sup> . . . .  
وتعرب الجملة الفعلية في المثال الثاني خبراً مقدماً ، و « النجمان » مبتدأ . ولا لبس فيه ، لأن وجود الضمير البارز ( وهو ألف الاثنين ) وإعرابه فاعلاً — في اللغات الشائعة عند العرب — أوجب أن يكون « النجمان » مبتدأ ، لا غير ؛ إذ لا يوجد ما يحتاج إلى فاعل . ومن ثم كان اللبس مأموناً <sup>(٢)</sup> . . . .

وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر على الوجه السابق ، يقع بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً أيضاً ؛ نحو : البيت أقيم . وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل . إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً ؛ نحو : القمر هيهات . وقد يلتبس المبتدأ لو تأخر بالتوكيد ؛ نحو : أنا سافرت ؛ فلو تأخر المبتدأ الضمير لكان توكيداً للتاء . فبسبب اللبس يمتنع التقديم في كل ما سبق <sup>(٣)</sup> . . . .

٣ — أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ <sup>(٤)</sup> ؛ إنمّا ، أو : إلا ؛ مثل : إنمّا

(١) وتنطبق هذه الصورة على قول حسان :

قد ثَكَلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتُ وَاحِدُهُ      أَوْ كَانَ مُتَشَبِّهاً فِي بُرْثُنِ الْأَسَدِ

(٢) وهذا على اعتبار أن الفعل — في اللغات الشائعة — لا تلحقه علامة تشبيه ولا جمع ، وأن حمل الكلام على الكثير الشائع أحسن وأصح . أما على اللغة القليلة — وهي هنا صحيفة — التي تجيز إلحاق هذه العلامة باللبس مخوف غير مأمون ، فلا يجوز التقديم ، والخير في ترك التقديم في هذه الصورة ، مبالغة في الاعتماد على شبهة اللبس .

(٣) ومن نوع الخبر الذي يجب تأخيره الجملة الفعلية الواثمة خبراً « عن ما » التعجبية كما سيجيء في ص ٤٩٩ .

(٤) أى : أن المبتدأ بمعناه يكون منقطعاً بالخبر ، محصوراً في هذا الخبر . وبيان المحصر — ويسمى « القصر » — يتضح من التمثيل الآتي : إذا أردنا قصر شيء على شيء ؛ بحيث يكون أحدهما مختصاً بالآخر ؛ منقطعاً له — أى متفرغاً له كل التفرغ — سميت هذه العملية ؛ « حصراً » ، أو : « قصراً » . كأن تريد قصر « البحترى » على الشعر ، وانقطاعه له فتقول : إنمّا البحترى شاعر . فقد قصرنا « البحترى » على الشعر ؛ أى : جعلناه مختصاً بالشعر ، منقطعاً له دون غيره من العلوم والفنون الأخرى . ولا يد في المحصر ( القصر ) من شيء محصور ، ومن محصور فيه ذلك الشيء ، ومن علامة حصر . فالبحترى في المثال السابق هو « المحصور » ، ويسمى « المقصور » أيضاً . والشعر هو المحصور فيه ، ويسمى : « المقصور عليه » — كل ذلك مالم تمنع قرينة — وعلامة المحصر هي : « إنمّا » ، وقد تكون « إلا » كما في المثالين الآخرين أو غيرها . وللقصر طرق معينة متعددة . وعلامات خاصة ، لها موضعها في « علم المعاني » . وإذا كانت أداة المحصر ( القصر ) « إنمّا » فالمقصود عليه هو التأخر في جملتها ؛ وإذا كانت الأداة « إلا » فالمقصود عليه هو الواقع بعدها مباشرة .

البحترى شاعر - إنما المتنبى حكيم - ما النيل إلا حياة مصر - ما الصناعة إلا ثروة . فلا يجوز تقديم الخبر ؛ كى لا يزول الحصر بطريقته الخاصة الموصلة لمعنى معين ، فلا يتحقق بعد زواله المعنى على الوجه المراد .

٤ - أن يكون الخبر لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء<sup>(١)</sup> ، نحو : لَعَلَّمْ مع تعب خيرٌ من جهل مع راحة ؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة في جملتها ؛ فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه ؛ وهو المبتدأ .

٥ - أن يكون المبتدأ اسماً مستحقاً للصدارة في جملة ، إما بنفسه مباشرة ، كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وما التعجبية ، وكـم الخبرية<sup>(٢)</sup> ... ؛ (مثل : مَنْ القادم ؟ وأى شريف تصاحبته أصاحبه - ما أطيب خلقتك ! ! كم صديق عرفت فيه الذكاء) ! وإما بغيره ؛ كالمضاف إلى واحد مما سبق<sup>(٣)</sup> ؛ فالمضاف إلى اسم استفهام نحو : صاحب مَنْ القادم ؟ . والمضاف إلى اسم شرط نحو : غلام أى رجل شريف تعاونه أعاونته . والمضاف إلى كم الخبرية ، نحو : خادم كم صديق عرفت فيه الذكاء<sup>(٣)</sup> .

(١) لها باب خاص في ص ٦٥٧ .  
(٢) أما الاستفهامية فداخله في أسماء الاستفهام التى لها الصدارة أيضاً .  
(٣) غير « ما التعجبية » ؛ فإنها لا تقع مضافاً إليه . وإلى المواضع السابقة يشير ابن مالك بقوله :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجُوزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

فَإَمْنُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِيَّ بَيَانٍ

أى : أن الأصل الغالب في الأخبار هو تأخيرها ، ولا مانع من التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظى أو : معنوى .

فامنع التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير . وعندما البيان الذى يوضح أن أحدهما هو المبتدأ ، وأن الآخر هو الخبر . ( « وعرفا ونكرا » ، منصوبين على « التمييز » ، أو : على « نزع الحافض - ويسمى « الحذف والإيصال » - وتفصيل الكلام عليه في ج ٢ م ٧١ ص ١٥٣ باب : « تعدية الفعل ولزومه » ... ) ، ثم قال ابن مالك :

كَذَا إِذَا مَا الْفَعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصَرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِلَّذِي لَامَ ابْتِدَا أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا ؟

وامنع التقديم أيضاً إذا كان الفعل - مع فاعله - هو الخبر ، أو كان الخبر محصوراً فيه .  
ومعنى البيت الأخير : أن الخبر يمنع تقديمه إذا كان مسنداً لصاحب لام ابتداء ؛ أى : إذا كان هذا الخبر مسنداً ، والمسند إليه مبتدأ مصدر باللام التى تدخل على المبتدأ للدلالة على الابتداء . وكذلك يمنع تقديمه إذا كان المبتدأ لازم الصدرة ، أى : لا يكون إلا في صدر جملة .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) هناك مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر ؛ أشهرها ما يأتي :

١ - ما ورد مسموعاً من مثل : راكبُ الناقة طليحان<sup>(١)</sup> . ( أى : مُتَغَيِّبان ؛ أصابهما الإعياء والإرهاق ) ، وأصاه : راكبُ الناقة والناقة طليحان : من كل مبتدأ مضاف ، أخبر عنه بخبر مطابق في الثنية أو الجمع للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف شيء ظاهر على المبتدأ ؛ ( أى من غير ظهور عاطف ولا معطوف ) ؛ كالمثال السابق . ونحو : مهندسُ البيت جميلان - ونحو : خادمُ الطفلين لاعبون : أى : مهندسُ البيت والبيتُ جميلان ، وخادمُ الطفلين والطفلان لاعبون . فالمعطوف على المبتدأ محذوف لوضوح المعنى . والخبر هنا واجب التأخير .

لكن أيجوز القياس على تلك الأساليب التي يحذف فيها حرف العطف والمعطوف على المبتدأ ؛ لوضوح المعنى ؟ . الأحسن الأخذ بالرأى القائل بجوازه ، بشرط وجود قرينة واضحة تدل على المحذوف : لأن هذا الرأى يطابق الأصول اللغوية العامة التي تقضى بجواز الحذف ؛ عند قيام قرينة جلية تدل على المحذوف . وتمنع خفاء المعنى ؛ كما رددنا هذا كثيراً<sup>(٢)</sup> . . .

٢ - أن يكون الخبر مقرونًا بالفاء<sup>(٣)</sup> ؛ ونحو : من ينصحني فمخلص . فإن تقدم الخبر وجب حذف الفاء .

٣ - أن يكون الخبر مقترنًا بالباء الزائدة ؛ نحو : ما شريف بكاذب .

٤ - أن يكون الخبر طلبياً ؛ نحو : المحتاجُ عاونهُ ، والبائسُ لا تؤله .

٥ - أن يكون الخبر عن « منذ » أو « منذ » ، يجعلهما مبتدئين معرفتين في المعنى : نحو : ما سافرت منذُ أو منذ شهران ( إذ المعنى : زمن انقطاع الرؤية شهران<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) سيجىء لهذا المثل بيان في ج ٣ باب : « العطف » م ص ٥٤٢ م ١١٨ ، عند الكلام على حذف واو العطف .

( ٢ ) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٠٧ .

( ٣ ) سيجىء في ص ٤٣٤ بيان المواضع التي يقترن فيها الخبر بالفاء . . .

( ٤ ) كما سبق في ص ٤٨٩ وكما سيجىء في ص ٥٠٢ - وفي ج ٢ باب : « الظرف » ، م ١٩ ص ٢٧٨ و ٥٠٢ وباب : « تروف الجر » م ٨٩ ص ٤٧٨ .

... ..  
... ..

٦ - الخبر عن ضمير الشأن<sup>(١)</sup> الواقع مبتدأ ؛ نحو : ( قل : هو الله أحد ) .  
٧ خبر المبتدأ إذا كان هذا الخبر جملة هي عين المبتدأ في المعنى ؛ نحو :  
( كلامي : « السفر مفيد » - (قولي : « العمل نافع » ) .

٨ - خبر اسم الإشارة المبدوء بكلمة : « ها » التي للتنبيه في جملة اسمية ؛  
نحو : هذا أخي . وهذا رأى كثير من النحاة . لكن من الميسور رفضه بالأدلة التي  
سبق<sup>(٢)</sup> والتي تجعل تقديم المبتدأ هنا مستحسنًا ، لا واجبًا . وإنما يتعين -  
عند أصحاب ذلك الرأي - أن يكون اسم الإشارة في الجملة الاسمية هو : المبتدأ  
ولا يكون خبراً ، بحجة أن : « ها » التي للتنبيه تتطلب الصدارة ، بشرط أن تتصل  
باسم الإشارة مباشرة ، لا يفصل بينهما ضمير . فإن فصل بينهما الضمير في مثل  
« ها أنذا » ، فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشارة هو الخبر . ويجوز : هذا أنا .  
ولكن الأول أحسن وأولى ؛ لكثرة الأساليب الأدبية الواردة به<sup>(٣)</sup> . . . .

٩ - خبر المبتدأ الذي للدعاء ؛ نحو : سلام عليكم ، وويل للأعداء<sup>(٤)</sup> . . . .  
١٠ - خبر المبتدأ إذا كان هذا الخبر متعدداً يؤدي تعدده معنى واحداً ؛ مثل :  
الفتى نحيف سمين ، أى متوسط بين الأمرين - الرمان حلو حامض ، أى متوسط  
بينهما - ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المتعدد الذي يؤدي معنى واحداً ، ولا تقديم واحد  
مما تعدد<sup>(٥)</sup> .

١١ - خبر المبتدأ التالى : أمّا ؛ نحو : أما صالح فعالم ؛ لأن الفاء لا تنفع  
بعد « أمّا » مباشرة . ولأن الخبر الذى تدخل عليه لا يتقدم على المبتدأ - كما سلف - .  
١٢ - خبر المبتدأ المفصول من خبره بضمير الفصل<sup>(٦)</sup> ، نحو : الشجاع  
هو الناطق بالحق غير هباب .

(١) سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه وكل ما يختص به في ص ٢٥٠ « د » .

(٢) في رقم ١ من هامش ص - ٣٢٨ ورقم ١ من هامش ص ٣٣٧ .

(٣) كما سبق في « ا » من ص ٣٣٧ وكما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٥٠٠ .

(٤) هذا رأى كثير من النحاة . ولكن رأى عدة نصوص قديمة يحتاج بها تقم فيها الخبر الجار مع

مجروره على المبتدأ الذى للدعاء . فالأحسن أن يقال : إن التأخير هو الأكثر ، وليس بالواجب .

(٥) كما سيجيء البيان في موضوع « تعدد الخبر » ص ٥٢٩ .

(٦) له بحث خاص مستقل في ص ٢٤٢ « ه » .

١٣ - خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ ضمير تكلم أو خطاب ، وقد أخبر عنه بالذي وفروعه مع وجوده بعد الضمير مطابقةً للتكلم ، أو الخطاب ؛ نحو : أنا الذي أساعد الضعيف . أنما الأذان تساعدان الضعيف . . .

١٤ - ويجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في الباب المسمى : (الإخبار عن : «الذي» ) ، نحو : الذي صافحته محمد .

١٥ - خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وخبره معرفة بآل . بعدها ضمير مطابق للمبتدأ في التكلم والخطاب ، نحو : أنا السيف أمزق الضلال - أنت الجندي تدافع عن الوطن .

١٦ - خبر المبتدأ اسم الموصول ، ويجب تأخير الخبر عنه وعن الصلة معاً<sup>(١)</sup>

١٧ - الخبر إذا كان جملة فعلية ماضوية والمبتدأ «ما التعجبية» ؛ نحو : ما أقدر الله أن يُدْنِي المتباعدين<sup>(٢)</sup> .

«ملاحظة عامة» : يجب تقديم كل اسم أو فعل سبقته أداة عَرْض ، أو تَمَنٍّ ، أو رجاء ، أو نفي ، أو طلب .

( ب ) أثار النحاة والبلاغيون جدلاً مرهقاً حول بعض الحالات التي يكون فيها المبتدأ والخبر متساويين في التعريف والتنكير ، أو متقاربين فيهما ؛ من غير لبس في المعنى . ويدور الجدل حول معرفة الأحق منهما بأن يكون المبتدأ . وإذا ظهر الأحق فهل يجوز الإغضاء عن أحقيته بجملة خبراً وجعل الخبر مبتدأ ؟ . وقد سبق<sup>(٣)</sup> بيان المراد من التساوي والتقارب في التعريف والتنكير .

بالرغم من جدلهم المرهق<sup>(٤)</sup> ؛ يتلخص الجواب السديد في أن المعول

(١) كما في ص ٣٧٨ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا ، في رقم ٥ من ص ٤٩٦ .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢ .

(٤) وقد عرض لبعضه صاحب : «المفصل» ، وكذا : «الصبيان» بإيجاز في الجزء الأول ، باب :

«المبتدأ والخبر» ، عند الكلام على مواضع تأخير الخبر وجوباً . وكذلك : «التصريح» وهامشه في الموضع السابق أيضاً ؛ وكذلك «المفني» أول الباب الرابع :

.....  
 .....  
 .....

عليه في جوار تقديم المبتدأ على الخبر ليس مجرد التساوى أو التقارب في درجة التعريف والتنكير ؛ وإنما المعول عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا هو : « المحكوم عليه » ؛ ( أى : أنه المبتدأ ) ، وذلك هو : « المحكوم به » ، ( أى : الخبر ) على حسب المعنى ؛ بحيث يتميز كل من الآخر ، دون خلط أو اشتباه . فتنى وجدت القرينة التي تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعي<sup>(١)</sup> . وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتماً ، منعاً للالتباس من غير أن يكون للتساوى أو التقارب دخل في الحالتين . فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على إدراك أن هذا « محكوم عليه » فيكون مبتدأ ، وأن ذلك « محكوم به » فيكون خبراً . فإذا وقع في وههم المتكلم أن التمييز غير ممكن ، وأن اللبس محتمل وجب إزالته ؛ إما بالقرينة التي تبعده وتبدده ، وإما بالتزام الترتيب ؛ فيتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ؛ ليكون هذا التقدم دليلاً على أنه المبتدأ ، ووسيلة إلى تعيينه ؛ لموافقته للأصل الغالب في المبتدأ .

---

( ١ ) إلا في الحالة التي أشرنا إليها في رقم ٨ من ص ٤٩٨ وهي حالة اسم الإشارة المقرون بكلمة « ها » التنبيه ، مع معرفة أخرى ؛ إذ يتعين أن يكون اسم الإشارة هو المبتدأ ؛ لأن حرف التنبيه لا بد أن يتصدر - عند فريق من النحاة دون فريق ، طبقاً للبيان المفصل الذي في رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ - إلا إن كانت المعرفة الأخرى ضميراً ؛ ففي هذه الحالة يحسن أن يكون المبتدأ هو الذي تسبقه ( ها ) التنبيه ، واسم الإشارة يحىء بعده خبراً ، نحو : « هأنذا » . وقد يجوز مراعاة القاعدة العامة بتقديم الإشارة أيضاً في هذه الصورة مع تأخير الضمير ؛ نحو : هذا أنا ، ولكن الأول أكثر في الأساليب الأدبية المعروفة . ( انظر ص ٣٣٧ ) .



## المسألة ٣٨ :

## تقديم الخبر وجوباً

(وهي الحالة الثالثة له)

يتقدم الخبر وجوباً في مواضع ؛ أهمها :

١ - أن يكون المبتدأ نكرة محضة<sup>(١)</sup> ، ولا مسوغ للابتداء به إلا تقدم الخبر المختص<sup>(٢)</sup> ، جملة كان الخبر أم شبهها ( أى : سواء أكان الخبر ظرفاً أم جاراً مع مجروره ، أم جملة ) . . . فنال شبه الجملة : عندك كتاب - على المكتب قلم . . . فإن كان للمبتدأ مسوغ آخر جاز - عند عدم المانع - تقديم الخبر وتأخيرها ؛ نحو : عندك كتاب جميل - على المكتب قلم نفيس ؛ ويجوز : كتاب جميل عندك ، وقلم نفيس على المكتب . ومثال الجملة : قَصَدَكَ وَلَدُهُ محتاج . فلا يجوز تقديم المبتدأ ؛ وهو : « محتاج » ؛ لأنه نكرة محضة ، ولأن المبتدأ النكرة إذا تأخر عنه خبره الجملة أو شبه الجملة فقد يتوهم السامع أن المتأخر صفة ، لا خبر<sup>(٣)</sup> .

٢ - أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على جزء<sup>(٤)</sup> من الخبر ؛ نحو : في الحديقة صاحبها . فكلمة : « صاحب » مبتدأ ، خبره الجار مع المجرور السابقين : ( في الحديقة ) . وفي المبتدأ ضمير يعود على الحديقة التي هي جزء من الخبر . ولهذا وجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح : صاحبها في الحديقة ؛ لكيلا يعود الضمير على

(١) سبق الكلام على النكرة المحضة في رقم ٣ من هامش ٢١٣ وعلى الظرف المختص ، وكذا الجار مع مجروره في ص ٤٧٧ وفي رقم ١ من هامش ٤٨٧ . وكذا الرأي في المبتدأ النكرة في ص ٤٨٩ .

(٢) كل هذا كلام القائلين بأن المبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ . وسردوا عشرات من المسوغات لا تترك نكرة بغير أن تصلح للابتداء ؛ كما أوضحنا فيما سلف ( ص ٤٨٥ وما بعدها ) ، وانتهينا منه إلى أنه لا قيمة لهذا التوهم ، ولا داعي لبقاء تلك القاعدة ، وعندئذ يكون الموضوع الأول من مواضع تقديم الخبر هو : ( أن يكون المبتدأ نكرة محضة ، ويراد تخصيصه ، بتقديم خبره الظرف أو الجار مع المجرور المختصين ، أو : الجملة ) . أما دعوى التوهم فخيالية لا مجال لها ما دامت الجملة الاسمية قد أدت الفائدة الأساسية المطلوبة .

(٣) عبارة النحاة : « يعود على الخبر » . ولكن الصحيح أنه يعود على جزء من الخبر كما في المثال - ؛ إذ الضمير عائد على المجرور وحده ، وهو جزء من الخبر ؛ لأن الخبر الجار مع مجروره .

متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهو ممنوع هنا . ومثل ذلك : « في القطار رُكَّابُه » فكلمة : « ركاب » مبتدأ خبره الجار مع الحُرور السابقين . وفي المبتدأ ضمير يعود على : « القطار » وهو جزء من الخبر ، ويجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح : رُكَّابُه في القطار ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهو ممنوع هنا كما قلنا . وهكذا . . .

٣ - أن يكون الخبر الصدارة في جملته ؛ فلا يصح تأخيره . ومما له الصدارة أسماء الاستفهام ؛ نحو : أين العصفور ؟ . فكلمة : « أين » اسم استفهام ، مبني على الفتح في محل رفع ، خبر مقدم ، و « العصفور » مبتدأ مؤخر . ونحو : متى السفر ؟ فكلمة : « متى » اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم ، و « السفر » مبتدأ مؤخر . ومثل هذا : كيف الحال ؟ - من القادم ؟ . . .

وكذلك الخبر الذي ليس اسم استفهام بنفسه ، ولكنه مضاف إلى اسم استفهام نحو : مِلْكُ مَنْ السَّيَّارَةُ ؟ . وصاحبُ أَى اختراع أنت ؟ . ومما له الصدارة « مُنْذُ وَمُنْذُ » عند إعرابهما ظرفين خبرين متقدمين في مثل : ما رأيت زميلي مُنْذُ أو مُنْذُ يومان . ولو أعربناهما مبتدئين لوجب تقديمهما أيضاً<sup>(١)</sup>.

٤ - أن يكون الخبر محصوراً<sup>(٢)</sup> في المبتدأ بإلا أو إنما ؛ نحو : مافي البيت إلا الأهل ، إنما في البيت الأهل ؛ فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ، لكيلا يختل الحصر المطلوب ، ويختلف المراد<sup>(٣)</sup>.

(١) سبقت الإشارة لهذا في « أ » من ص ٨٩ ؛ وفي رقم ٥ من ص ٩٧ - وسيجىء البيان عنهما في ج ٢ باقي : الظروف وحروف الجر .

(٢) وقد أشرنا باختصار إلى « الحصر » وطريقته في رقم ٤ من هامش ص ٩٥ .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة السابقة بقوله :

ونحو : عندي درهمٌ وليَ وطَرٌ مُلتَزِمٌ فيه تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

يشير هذا البيت إلى الموضع الأول : ( والوتر هو : الغرض والحاجة ) ، ثم قال :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبِرُ

يشير إلى الموضع الثاني ؛ وهو : تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمَر ( أى : ضمير ) من المبتدأ الذي يخبر عنه بخبر ، وهذا الخبر يبين ويفسر الضمير العائد إليه .

و « مما » أى : من المبتدأ الذي . . . و « به » بالخبر - حالة كون الخبر مبيَّنًا - وعنه : ( عن المبتدأ . . ) وفي البيت كثير من التعميد ، والضمائر المتلوية في مراجعها . ( ثم أشار إلى الموضع الثالث فالرابع بقوله :

... ..

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ      كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا ؟  
وَجَبَرَ الْمَحْضُورَ قَدَّمَ أَبَدًا      كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا

يريد : أن يقول : كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي تستوجب التصدير ، أى : تستحقه وجوباً ؛ نحو : أين من علمته نصيراً ؟ « فأين » اسم استفهام وخبر مقدم ... إلخ .  
« من » : اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر ...  
وكذلك يجب تقديم خبر المحصور فيه ، أى : خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر ( فالخبر محصور ، والمبتدأ محصور فيه ) مثل : ما لنا إلا اتباع أحمد .

## زيادة وتفصيل :

- ( ١ ) من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر :
- ١- أن يكون لفظة « كم » الخبرية<sup>(١)</sup> ؛ نحو : كم يوم غيابك !! أو : أن يكون مضافاً إليها ؛ نحو : صاحب كم كتاب أنت !! .
  - ٢- أن يكون قد ورد عن العرب متقدماً في مشمل من أمثالهم ؛ نحو : « في كل واد بنو سعد » ؛ لأن الأمثال الواردة لا يصح أن يدخلها تغيير مطلقاً ، ( لا في حرفها ، ولا في ضبطها ، ولا في ترتيب كلماتها )<sup>(٢)</sup> . . .
  - ٣- أن يكون المبتدأ مقروناً بقاء الجزاء ؛ نحو : أمماً عندك فالخير .
  - ٤- أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً للمكان ؛ نحو : « هنا<sup>(٣)</sup> وثم » في مثل : ها هنا النبوغ ، وثم العلم والأدب . بشرط وجود « ها » التي للتنبيه قبل الظرف : « هنا » ؛ فيصير : ها هنا .
  - ٥- أن يكون تأخير الخبر مؤدياً إلى خفاء المراد من الجملة ، أو مؤدياً إلى الوقوع في لبس ؛ فنثال الأول : لله درك<sup>(٤)</sup> عالماً ، فالمراد منها : التعجب ، ولو تأخر الخبر ، وقلنا : درك لله - لم يتضح التعجب المقصود .
- ومثال الثاني : عندى أنك بارع ، . . . من كل مبتدأ يكون مصدرأ مسبوكاً من « أن » ( مفتوحة الهمزة مشددة النون ) ومعمولها ؛ وهي « أن » التي تفيد التوكيد . فلو قلنا : أنك بارع عندى - لكان التأخير سبباً في احتمال اللبس في الخلط بين « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون ، و « إن » المكسورة الهمزة المشددة النون ، وسبباً في احتمال لبس آخر أقوى ، بين « أن » المفتوحة الهمزة المشددة التي معناها التوكيد ، وتسبك مع معموليها بمصدر مفرد - و « أن » التي بمعنى :

( ١ ) أما الاستفهامية فلها الصدارة أصالة كأسماء الاستفهام السابقة . فكم بنوعها واجبة الصدارة .  
 ( ٢ ) كما سيحى في ص ٥١٨ .  
 ( ٣ ) هذا ما صرح به فريق من النحاة ، كصاحب « المصباح » - ج ١ ص ١٠٢ - ولكن السماع الكثير يخالفه في الظرف : « هنا » - كما أوضحنا هذا بإفاضة في رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ - .  
 ( ٤ ) الدر : اللب . والمقصود من هذه الجملة المدح والتعجب معاً ؛ بسبب ما يدعي المتكلم من أن اللب الذي ارتضه المخاطب ونشأ عليه هولبن خاص من عداقه هياه وحده لإعداد هذا المخاطب إعداداً ممتازاً ينفرد به ( راجع ج ٢ رقم ٢ من هامش ص ٢١ م ٦٠ ) . وهذا الأسلوب قد التزم فيه العرب تقديم الخبر ، فلا يصح تأخيره .

« لعل » ، وهذه مع معموليها جملة ؛ فلا تسبك معهما بمصدر مفرد ، و فرق كبير في الإعراب بين المفرد والجملة ، وفي المعنى بين التوكيد ، والترجي أو الظن . . . فقد صار اللبس محتملاً لفظاً ، وكتابة ، ومعنى ، بسبب تأخير الخبر ، فلو تقدم لا متنع اللبس ؛ إذ الحكم الثابت « لأن » المكسورة الهمزة المؤكدة ، و « أن » المفتوحة الهمزة التي بمعنى : « لعل » أن كلا منهما مع معموليه جملة ، وأن كلا منهما لا يجوز تقديم معمول خبره عليه ؛ سواء أكان الممول ظرفاً أم غير ظرف<sup>(١)</sup> . ولهذا يسهل الاهتداء إلى إعراب الظرف في المثال السابق ، وأشباهه ، وأنه خبر ، وليس معمولاً للخبر متقدماً عليه ؛ إذ لو لم نعر به خيراً واعتبرنا « أن » ( المفتوحة الهمزة ، المشددة النون ) حرفاً للتوكيد لكان المصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ ، ولا نجد له خبراً ؛ وهذا لا يصح . ولو اعتبرناها بصورتها هذه بمعنى : « لعل » لم يصح تعليق الظرف المتقدم بخبرها إذ لا يجوز تقديم شيء من معمولات خبرها عليها — كما قلنا — . وكذلك لو اعتبرناها « إن » المكسورة الهمزة ، المشددة النون ، للتوكيد ؛ فلم يبق بدّ من إعراب ذلك الظرف خبراً متقدماً .

فتقدمه — أو غيره من معمولات — يحتم أمرين :

( أ ) تعيين نوع « أن » التي بعده ؛ فتكون للتوكيد ، مفتوحة الهمزة مشددة النون .

( ب ) أنه خبر متقدم وليس معمولاً لخبرها .

كما أن تأخيرها يوجب أمرين :

( أ ) اعتبارها « أن » ( مفتوحة الهمزة ، مشددة النون ) بمعنى : « لعل » ، أو كسر همزتها مع تشديد نونها لتكون للتوكيد .

( ب ) إعرابه في الصورتين معمولاً للخبر وليس خبراً .

ولا شك أن كل اعتبار من الاعتبارات السالفة يؤدي إلى معنى يخالف الآخر .

وإنما يكون تقديم خبر « أن » واجباً على الوجه الذي شرحناه بشرط عدم وجود أمّا الشرطية . فإن وجدت جاز تأخير الخبر<sup>(٢)</sup> ؛ إذ المشددة المكسورة الهمزة ،

(١) كما هو مبين في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ — وفي « و » من ص ٦٤٦ .

(٢) تقول : أمّا عنى فأئك بارع . أو : أمّا أنك بارع فعننى .

.....  
 .....

وكذا التي بمعنى : « لعل » لا يقعان بعدها<sup>(١)</sup> . . .  
 وغاية القول : أنه يجب تقديم الخبر في كل موضع يؤدي فيه تأخيرها إلى لبس .  
 أو خفاء في المعنى أو فساد فيه .

---

(١) لأنه لا يجوز الفصل بينها وبين « الفاء » التي بعدها جملة اسمية مصدرية بكلمة : « إن » مكدورة الهمزة ، ولا « أن » مفتوحة الهمزة ، التي بمعنى : « لعل » - كما سيجيء في رقم ٣ من هادش ص ٦٣٥ - سيجيء في ج ٤ ص ٤٧٠ و ٤٧٦ م ١٦١ تفصيل الكلام على : « أمّا » وأحكامها .

## المسألة ٣٩ :

## حذف المبتدأ والخبر .

يحذف كل منهما جوازاً أو وجوباً في مواضع معينة ؛ فيجوز حذف أحدهما بشرط أن يدل عليه دليل ، وألاً يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه<sup>(١)</sup> ؛ فمثال حذف المبتدأ جوازاً أن يقال : أين الأخ ؟ . فيجواب : في المكتبة . فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « الأخ » . وأصل الكلام : « الأخ في المكتبة » ، حذف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه . ومن الأمثلة أيضاً أن يقال : كيف الحال ؟ . فيجواب . . . « حسن » . فكلمة : « حسن » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « الحال » . وأصل الجملة : « الحال حسن » حذف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه . . . وهكذا .

ومثال حذف الخبر جوازاً أن يقال : من في الحقل ؟ . فيجواب : « على » . فكلمة « على » مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف<sup>(٢)</sup> تقديره : « في الحقل » . وأصل

(١) هذا الحذف تطبيق لقاعدة لغوية عامة ، تشمل المبتدأ والخبر وغيرها ؛ ومضمونها . أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه ؛ بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بحذفه تأثراً يؤدي إلى عيب وفساد لفظي أو معنوي . ويريدون بالدليل : القرينة الحسية ( ومنها اللفظية ) أو : العقلية ( المعنوية ) التي ترشد إلى لفظ المحذوف ومعناه ؛ وإلى مكانه في جملة ( طبقاً للتقسيم الذي سبقت له الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٤٩٣ ) - ويريدون بعدم تأثر المعنى : بقاءه على حاله قبل الحذف ، فلا ينقص ، ولا يصيبه لبس ، أو خفاء أو تغيير -

انظر « ١ » من ص ٤٨٩ . حيث الأصل اللغوي العام الذي يتصل بهذا .

(٢) يكثر حذف المبتدأ جوازاً في جواب الاستفهام ؛ نحو : ما الحديد ؟ . فيقال : معدن ؛ أي : هو معدن . ومنه قوله تعالى : ( ما أدراك ماهيه ؟ نار حامية ) ، أي : هي نار حامية . . . وقوله : ( هل أنيستم بيثراً من ذلكم ؟ . . . النار . . . ) ، أي : هو النار . وكذلك بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ نحو : من يعمل صالحاً فلنفسه . . . أي : فعله لنفسه . وكذلك بعد القول : مثل : الآية الكريمة التي تسجل كلام الكفار عن القرآن بأنه أساطير الأولين وهي : ( قالوا : أساطير الأولين .. ) أي : ( هو : أساطير الأولين ) . وقد يحذف جوازاً في غير هذه المواضع ؛ مثل قوله تعالى : ( سورة أنزلناها وفرضناها ) . وقوله : ( براءة من الله ورسوله . . . ) ، أي : هذه . . .

وقد اجتمع الحذف الجائز والذكر في قول الشاعر :

قصر عليه تحيةً وسلامٌ خلعت عليه جمالها الأيأمُ

أي : ( هذا قصر ) - ( عليه تحية وسلام ) .

الكلام . « على في الحقل » . حذف الخبر جوازاً لوجود ما يدل عليه : مع عدم تأثر المعنى والأسلوب بحذفه . ومثله : ماذا معك ؟ . فيقال : « القلم » . فكلمة : « القلم » مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف ، تقديره : « معي » . وأصل الكلام : « القلم معي » : ومثل : خرجت فإذا الولد <sup>(١)</sup> . والأصل قبل حذف الخبر : خرجت فإذا الولد موجود...

وقد يحذف المبتدأ والخبر معاً بالشرط السابق : نحو : ( المحسنون كثير ) فمن يساعد محتاجاً فهو محسن ، ومن يساعف مستغيثاً فهو محسن ، ومن يشهد شهادة الحق ... ) أى : من يشهد شهادة الحق فهو محسن . فجملة : ( هو محسن ) مبتدأ وخبر ، وقد حذفاً معاً ، جوازاً <sup>(٢)</sup> . ومن ذلك : ( من يخلص في واجبه فهو عظيم ) ومن ينفع وطنه فهو عظيم ، ومن يخدم الإنسانية ... ) أى : فهو عظيم <sup>(٣)</sup> .

(١) « إذا » هنا للمفاجأة ، أى : للدلالة على هجوم الشيء الذى بعدها : ووقوعه بغتة . و « إذا » الفجائية « لا بد أن يسبقها كلام ، ولا تحتاج إلى جواب : ولا بد أن تكون المفاجأة في الزمن الحال ؛ ( لا المستقبل ولا الماضي ) ، وأن تقرر بها الفاء الزائدة للتوكيد . والمراد بالزمن الحال : أن وقوع المعنى بعدها ووقوع المعنى قبلها مقترنان ، بأن يتحقق وقوعهما معاً في وقت واحد ، ولو كان ماضياً ؛ نحو : خرجت أسس فإذا النسيم منعش ، فالوقت الذى تحقق فيه الخروج تحقق معه في الحال - أى : في الوقت نفسه - إنعاش النسيم ؛ لا قبله ، ولا بعده . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :

كم تمنيتُ لى صديقاً صدوقاً فإذا أنت ذلك المتمنى

(وسيجي كلام على إعراب « إذا » في ص ٥٩٢ - ثم راجع ٢٦٠ - د ص ٢٦٠ م ٧٩) ، فتقدير المثال : خرجت فإذا الولد موجود ؛ وهذا على اعتبار أن « إذا » الفجائية حرف - مراعاة للأسهل - أما على اعتبارها ظرف زمان أو مكان فمبنى الخبر ؛ أى : في الوقت أو في المكان الولد . (٢) فكلمة : « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ . « يشهد فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ؛ والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ . « شهادة » مفعول مطلق منصوب ، ومضاف . « الحق » مضاف إليه مجرور « فهو محسن » الفاء داخلة على جواب الشرط . « هو » مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع ، « محسن » خبره مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

وفي هذا المثال يصح أن يكون المخوف هو الخبر وحده : والتقدير : « ومن يشهد شهادة الحق محسن » . فتكون كلمة : « محسن » خبر « من » ولا تكون « من » الشرطية ، وإنما تكون اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « يشهد » مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ... والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والخبر محذوف . تقديره « محسن » . (٣) وقد أشار ابن مالك إلى الحذف السابق فقال :

وحذف ما يُعلم جائز ؛ كما تقول : زيد ، بعد : من عندكما ؟

وفي جواب : كيف زيد ؟ قل : دَنِفَ فزيد استغنى عنه إذ عرف

ومعنى البيت الأول : أن الحذف جائز في كل ما يعلم ؛ فيشمل حذف المبتدأ وحده ، وحذف الخبر وحده ، وحذفهما معاً ، وغيرها . والشرط في ذلك كله أن يكون المخوف معلوماً ، لم يتأثر المعنى ولا



ذلك هو الحذف الجائر<sup>(١)</sup>، أما الواجب فللمبتدأ مواضع ، وللخبر أخرى .  
وفيما يلي البيان :

— انصوغ بحذفه ؛ ولن يكون معنوياً إلا إذا وجد دليل يدل عليه . ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط صراحة ، اكتفاء بشرط العلم ؛ لأن المخوف لن يكون معلوماً حقاً إلا إذا وجد الشرط المذكور . وضرب مثالا لحذف الخبر هو : أن يسأل سائل : من عند كما ؟ فتقول : « زيد » . التقدير « زيد عندنا » ؛ فحذف الخبر وهو « عندنا » ؛ لتعلم به على الوجه السالف .

(١) ويمتنع حذف الجزأين معاً أو أحدهما إذا وقعت جملتهما خبراً عن ضمير الشأن (وقد سبق تفصيل الكلام عليه في الضائرات — ص ٢٥٠ — نحو : قل هو الله أحد) .

وأقرب في البيت الثاني بمثل حذف المبتدأ هو أن يسأل سائل : كيف زيد ؟ فيكون الجواب : « دَئِف » أى شديد المرض « فدئف » خبر المبتدأ الذى استغنى عنه فحذف ، وأصل الجملة : زيد دئف .

وقد ردد في كلامه اسم : « زيد » على عادة قدامى النحاة في كثرة ترديده خلال أمثلتهم ؛ هو : وعمرو ؛ ويكره . وخلافه . . . حتى صار التمثيل بهذه الأسماء بغياً اليوم ؛ لابتذاله . يتحاشاه — بحق — أهل البلاغة والمقدرة الفنية من المعاصرين .

وهذه المناسبة تشير إلى أن كلمة : « كيف » أو : « كَيْ » — كما ينطقها بعض العرب — هي فى أكثر استعمالها : إما اسم مبنى على الفتح ، معناه الاستفهام عن حالة الشيء ؛ (أى : السؤال عن هيئته الطارئة عليه ، دون السؤال عن ذاته وحقيقته) ، وإما اسم معرب ، لا يدل على استفهام ، وإنما يدل على الحالة المجردة ، والهيئة المحضة ، بأن يكون بمعنى : « الكيفية » . وإما شرطية غير جازمة . فلها حالات ثلاث لا تكاد تخرج عنها . ولكل حالة أحكامها التى نوضحها فيما يلي .

(١) فلاستفهامية لها الصدارة فى جملتها . وهى مبنية على الفتح وجوباً فى كل مواقعها المختلفة باختلاف الأساليب التى تحتويها . وضابط إعرابها أن ننظر إلى العامل بعدها ؛ فإن كان محتاجاً إليها باعتبارها جزءاً أساسياً لا يستغنى عنه فإنها تعرب على حسب حاجته ، فتكون خبراً فى مثل : كيف أنت ؟ . لأن العامل الذى بعدها مبتدأ يحتاج للخبر ؛ فهى الخبر له ، مبنية على الفتح فى محل رفع . وكذلك هى الخبر فى مثل : كيف بك ؟ وكيف به . — بالإيضاح الذى سبق رقم ٣ من هامش ص ٤٤٨ — وفى مثل : كيف كنت ؟ تعرب خبراً « لكان » ، مبنية على الفتح أيضاً فى محل نصب ؛ لاحتياج « كان » لخبر منصوب ، وفى مثل : كيف ظننت الضيف ؟ تكون مبنية على الفتح فى محل نصب ، مفعولاً ثانياً للفعل : « ظن » — وهو من الأفعال التى تحتاج لمفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر — فإن كان ما بعدها غير محتاج لها احتياجاً أساسياً على الوجه السالف بقيت مبنية على الفتح أيضاً . ولكن فى محل نصب دائماً ؛ إما لأنها حال ؛ نحو : كيف حضر الضيف (أى : حضر الضيف فى أى حال ؛ وعلى أى هيئة) ، وإما لأنها مفعول مطلق ؛ نحو ( ألم تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ ) « فكيف » مفعول مطلق . والمعنى : فعل ربك بأصحاب الفيل أى فعل . . .

فهى فى كل ما سبق اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع ، أو نصب ، على حسب حاجة العامل ، ولا تكون فى محل جر مع بقائها استفهامية إلا سماعاً فى بعض أمثلة نادرة لا يقياس عليها ؛ منها : قوهم : على كيف تبيع الأحمرين ؟ .

ولسببويه رأى آخر حسن فى معنى « كيف » الاستفهامية ، وفى إعرابها . وقد اضطرب النحاة فى شرحه إلى أن تناوله « الخضرى » فى حاشيته ، فأزال عنه الغموض والخفاء ، وكشف بشرحه السبب فى استحسان صاحب « المعنى » وتأييده لذلك الرأى . وملخصه : أن معنى : « كيف » الاستفهامية عند سببويه شيء واحد ، هو السؤال عن الحال والهيئة الطارئة على الأمر المستلزم عنه ، وأن من يقول : كيف

مواضع حذف المبتدأ وجوباً ، أشهرها أربعة :

( ١ ) المبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ، ثم ترك أصله وصار خبراً ، بيان هذا : أن بعض الكلمات يكون نعتاً خاصاً بالملح كالذى فى نحو : ذهبت إلى الصديق الأديب ، أو بالذم كالذى فى ، نحو : ابتعدت عن الرجل السفيف . أو بالترحم <sup>(١)</sup> كالذى فى نحو : ترفق بالضعيف البائس . فكلمة «الأديب» و «السفيف» و «البائس» نعت مفرد <sup>(٢)</sup> ، مجرور ، لأنه تابع للمنعوت فى حركة الإعراب ، التى هى الجرى فى الأمثلة السابقة .

= محمد؟ وكيف الجو؟ . يريد . فى أى حال محمد؟ . وعلى أى حال الجو؟ . فعناها اللفظى البقي هو : - فى أى حال؟ ، أو : على أى حال؟ . بحيث تستطيع أن تحذف لفظها وتضع مكانه هذا الذى بمعناه ، فلا يتأثر المراد . وهذا معنى قول سيويه إنها : « ظرف » مبنى على الفتح ؛ لأن كلمة : « ظرف » يراد منها أحياناً الجار مع مجروره . ثم هو يريد الظرفية المجازية ؛ كالتى فى مثل : فلان فى حالة حسنة . ولا يريد الظرفية الحقيقية النحوية التى تقتضى أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية ؛ إذ لا تدل على زمان أو مكان ، وإنما يريد ما قلناه من نحو : فى أى حال - وعلى أى هيئة ... . وبهذا تكون « كيف » عنده مبنية على الفتح فى محل رفع أو نصب على حسب حاجة العوامل ، ولا تكون فى محل جر ، ولا مقصورة على النصب للظرفية أو لغيرها . وهذا رأى قريب من سابقه ، وحسن أيضاً - كما قلنا -

( روى كل ما تقدم راجع للمنى والهمع ، فى مبحث « كيف » وكذا الصبان والخضرى وحاشية ياسين

فى باب المبتدأ والخبر - ج ١ - عند بيت ابن مالك ' وفى جواب : كيف زيد؟ قل : دنف...

ثم فى أول باب « أعلم وأرى » )

( ب ) والى تجردت عن الاستفهام ، وتخلصت لمعنى الحالة المجردة ( أى كانت بمعنى : - «الكيفية» ) تكون اسماً مبنياً أيضاً على الفتح فى جميع صورها إلا صورة واحدة تعرب فيها ، ولا تبنى ، وهى الحالة التى يحتاج إليها العامل لتكون مفعولاً به فتكون اسماً معرباً مفعولاً به مجرداً عن معنى السؤال ، وليس له وجوب الصدارة ؛ فتعرب مفعولاً به ، منصوباً لعامل قبله كالذى قيل أيضاً فى آية ( ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ) حيث أعربها بعض النحاة مفعولاً به منصوباً ، مضافاً إلى الحملة الفعلية بعده ، ثم تأويل هذه الحملة الفعلية بالمصدر طبعاً لما هو موضح فى باب الإضافة - ٣ خاصة بالحملة الواقعة مضافاً إليه - كتأويل الحملة الفعلية بالمصدر فى قوله تعالى : ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) بإضافة كلمة « يوم » إلى الحملة بعده . فالمعنى : ألم تر كيفية فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ . ومثله التأويل فى الآية الأخرى وهى قوله تعالى : ( رب أرني كيف تحيي الموتى...؟ ) أى : أرني كيفية إحيائك الموتى .

وفى الآيتين آراء أخرى ولكن ماعرضناه أوضح وأيسر تطبيقاً ، وليس فيه ما يعارض حكماً مطرداً ، أو قاعدة أصيلة .

أما فى غير هذه الحالة التى تعرب فيها مفعولاً به منصوباً مباشرة فإنها تبنى على الفتح - كما أشرنا - .

( ج ) والشرطية اسم شرط غير جازم - على الأرجح - يقتضى بعده فعل شرط وفعل جواب . ولا بد أن يكون الفعلان بعدهما متفقين فى مادة اشتقاق اللفظ وفى المعنى نحو : كيف تكتب أكتب ، ولا يجوز كيف تكتب أقرأ ... .

وتفصيل الكلام على هذا الاستعمال وحكمه مدون فى موضعه الخاص من الجزء الرابع - باب الجوازم

ص ٤١٥ م ١٥٦ .

( ١ ) إظهار الرحمة والحنان .

( ٢ ) النعت المفرد - كالتخبر المفرد ، وكلحال المفرد - ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

لكن يجوز إبعاد النعت عن الجرّ إلى الرفع أو النصب بشرط<sup>(١)</sup>، وعندئذ لا يسمى «نعتاً»، ولا يعرب في حالته الجديدة «نعتاً» - وقد يسمّى: «نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً»<sup>(٢)</sup> - . وإنما يكون في حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: «هو» - مثلاً - فيكون المراد: ذهبت إلى الصديق «هو الأديب». ابتعدت عن الرجل؛ «هو السفيه». ترفق بالضعيف، «هو البائس».

ويكون في حالة نصبه مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله. تقديره: «أمدح»، أو: «أذم»، أو: «أرحم»، على حسب معنى الجملة. والفاعل في هذه الأمثلة ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. فالمراد: أمدح الأديب... أذم السفيه... أرحم البائس. ولا يصح إعراب كلمة منها ولا تسميتها نعتاً بعد أن تركت الجرّ إلى الرفع أو النصب. ولكن يصح تسميتها نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً - كما سبق - هـ

من الأمثلة: (أصبغت إلى الغناء الشجى)<sup>(٣)</sup> - فرعت من رؤية القاتل الفتاك - أشقت على الطفل اليتيم... فكلمة «الشجى» نعت مفرد مجرور؛ تبعاً للمنعوت. وتفيد المدح. وكلمة: «الفتاك» نعت مفرد مجرور؛ تبعاً للمنعوت، وتفيد الذم. وكلمة: «اليتيم» نعت مفرد مجرور، وتفيد الترحم. فتلك الكلمات الثلاث وأشباهها - من كل نعت مفرد مجرور يفيد المدح، أو الذم، أو الترحم - قد يجوز إبعادها عن الجرّ، إلى الرفع أو النصب؛ فلا تعرب نعتاً مفرداً مجروراً، وإنما تعرب في حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: «هو» ويكون المراد: «هو الشجى». «هو الفتاك». «هو اليتيم»... كما تعرب في حالة النصب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله. تقديره: أمدح... أو: أذم... أو: أرحم... على حسب الجملة، فالمراد: أمدح الشجى... أذم الفتاك... أرحم اليتيم<sup>(٤)</sup> وبعد إبعادها عن الجرّ قد تسمى «نعتاً مقطوعاً» أو «منقطعاً».

(١) شجى مفصلة في موضعها الأنسب، وهو: باب النعت، ج ٣ ص ٤٧١ م ١١٥.  
(٢) قد يسمى نعتاً مقطوعاً، أو: منقطعاً؛ بمعنى: أنه منقطع عن أصله وتارك لاسمه الأول وحده السابق. - انظر ما يأتي في رقم؛ من الهامش -  
(٣) الذي يسر ويسفرح.

(٤) قلنا: إن تلك الكلمات وأشباهها لا تعرب نعتاً إلا حين تكون تابعة للمنعوت في حركة إعرابه. أما حين تخالفه إلى الرفع أو النصب فلا تكون نعتاً؛ لأن صلها الإعرابية به تنقطع لدخولها في جملة جديدة مستأنفة - في الرأي الشائع -؛ ولا صلة بينها وبين الجملة السابقة من ناحية الإعراب فكلتاها مستقلة بنفسها فيه بناء على الرأي المتقدم؛ نعم إن تلك الكلمة التي كانت في الأصل: «نعتاً» قد تسمى: «النعت المقطوع» أو: «المنقطع»، ولكن تسميتها هذه بالنعت لم يلاحظ فيها حالتها الجديدة؛ وإنما لوحظ فيها حالتها القديمة التي تركتها؛ فهي تسمية «مجازية» باعتبار ما كان، لا باعتبار ما هو متحقق بعد القطع. أما الوصف بالمقطوع، أو: بالمنقطع... فلاحظ فيه أنها صارت في حالتها =

وإذا كان النعت مرفوعاً في الأصل جاز إبعاده عن الرفع إلى النصب فقط ،  
 — وقد يسمى : « نعتاً مقطوعاً ، أو منقطعاً » ويُعرب مفعولاً لفعل محذوف تقديره ...  
 وإذا كان منصوباً جاز إبعاده عن النصب إلى الرفع فقط ، — وقد يسمى :  
 « نعتاً مقطوعاً ، أو منقطعاً » وإذا كان مجروراً جاز قطعه إلى الرفع أو النصب  
 — كما تقدم .

والذي يتصل بموضوعنا هو : النعت المقطوع إلى الرفع ، حيث يعرب بعد  
 القطع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، ولا يجب الحذف إلا بشرط أن يكون أصل  
 النعت للمدح ، أو الذم ، أو الترحم ، دون غيرها — كما سبق <sup>(١)</sup> —  
 ٢ — المخصوص بالمدح أو الذم .

وبيانه : أن في اللغة أساليب للمدح ، وأخرى للذم ، وكلاهما يؤلّف بطريقة

= الجديدة ، وإعرابها المستحدث — مقطوعة عن إعرابها السابق ، وعن حركتها الأولى . لأن جملتها الجديدة  
 مستأنفة لا محل لها من الإعراب — كما أسلفنا — ؛ فليس بين الجملتين صلة إعرابية ؛ بالرغم من أن الغرض  
 من الجملة الجديدة هو : إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم ... وهذه أغراض كان يدل عليها النعت قبل قطعه ...  
 أما السبب في تحويلها من نعت مفرد في جملة إلى خبر مرفوع أو إلى مفعول به ، وكلاهما  
 في جملة جديدة مستقلة بنفسها ، لا صلة في الإعراب بينها وبين سابقتها ... ، فسبب بلاغي ؛ ذلك  
 أنهم حين يرون أهمية الغرض من هذه الكلمة ، وجلال معناها وأن هذا المعنى جدير بالتأنويه ، وتوجيه  
 الأبصار والأسماع إليه ؛ يحولونها عن سياقها المألوف ، وإعرابها الطبيعي ؛ بقطعها وجوباً من جملتها ،  
 وإدخالها في جملة جديدة ؛ الغرض منها : إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم ؛ فتكون دلالة الجملة  
 الجديدة على تحقيق المراد أقوى وأظهر من دلالة الكلمة المفردة .

وقد يكون القصد من القطع تقوية التخصيص ؛ إذا كان وقوعه بعد نكرة ؛ نحو : مررت بأسد  
 في قفصه زائراً أو زائراً . أو : تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة ؛ نحو : أصغيت لعلی  
 الشاعر ؛ فيكون الحذف فيهما جائزاً .

هذا ، وليس من اللازم في النعت المنقطع أن يكون مجروراً قبل القطع تبعاً للمنعت ، بل يجوز أن  
 يكون مرفوعاً في حالته الأولى ، أو منصوباً ؛ تبعاً لذلك المنعت . فإن كان المنعت مرفوعاً جاز في نعته  
 المرفوع النصب على القطع . ولا يجوز الرفع ، منعاً للالتباس ، لأنه إن رفع فلان يعرف أنه مقطوع .  
 وإن كان المنعت منصوباً جاز قطع النعت إلى الرفع فقط ولا يجوز إلى النصب ؛ منعاً للالتباس  
 كذلك . أما إذا كان المنعت مجروراً فيجوز قطعه إلى الرفع ، أو النصب ، كما سبق ،  
 إذ لا لبس مع أحدهما .

وقد قلنا : إن المنسوب بعد القطع لا يعرب نعتاً ؛ فقد دخل في جملة جديدة مستقلة بإعرابها ،  
 لأنها — في الرأي الشائع — جملة مستأنفة إنشائية (من نوع الإنشاء غير الطلبي) . فلو ظهر الفعل المحذوف  
 حذفاً واجباً لأوهم أن الكلام خبري . وقد حمل على حذف الفعل وجوباً ، حذف المبتدأ وجوباً أيضاً .  
 ولا يجوز القطع إلا إذا كان المنعت معرفة ، أو نكرة خاصة . كما أن الفعل والمبتدأ يكونان جنهما واجباً  
 مع النعت المقطوع الذي أصله للمدح أو الذم أو الترحم ، فإن كان أصله لشيء غير ما ذكرنا فالحذف  
 جائز ولا واجب — كما تقدم ، وكما سيبيء في باب النعت ، وقد سبقت إشارة لبعض هذا في رقم ١ من هامش ،  
 ٣٢٠ عند الكلام على بعض أحكام العلم .

معينة ، وصُورَ مختلفة ، مشروحة في أبوابها<sup>(١)</sup> النحوية . فن أساليب المدح : أن تقول في مدح زارع اسمه حلیم : « نِعْمَ الزَّارِعُ حلیم » . وفي ذم صانع اسمه سليم : « بئس الصانع سليم » . . . فالممدوح هو « حلیم » ويسمى : « المخصوص بالمدح » والمذموم هو : « سليم » ويسمى : « المخصوص بالذم » . ومثلهما : « نِعْمَ الوَقْفُ حامد » ، أو : « بئس المخْلِفُ وعده زُهَيْر » . فالممدوح هو : « حامد » ، ويسمى : « المخصوص بالمدح » . والمذموم هو : « زهير » ، ويسمى : « المخصوص بالذم » . فالمخصوص في الحالتين يقع بعد جملة فعلية ، مكونة من فعل معين — يدل على المدح ، أو على الذم ، — وفاعله . وقد يتقدم المخصوص عليهما ؛ فنقول : « حلیم نعم الزارع » . . . « سليم بئس الصانع » .

وله صور وإعرابات مختلفة ، يعيننا منها الآن إعرابه إذا وقع متأخراً عن تلك الجملة ؛ فيجوز إعرابه خبراً ، مرفوعاً ، مبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : « هو »<sup>(٢)</sup> فيكون أصل الكلام : « نعم الزارع هو حلیم » — « بئس الصانع هو سليم » .  
٣ — أن يكون الخبر صريحاً في القسم ( الحَلِيف ) . وصرachtته تتحقق بأن يكون معلوماً في عرف المتكلم والسامع أنه يمين ؛ نحو : في ذمتي لأسافرن مجاهداً — بجيأتى لأخذُ من العدالة . تريد : في ذمتي يمين<sup>(٣)</sup> ، أو عهد ، أو ميثاق . . .  
— بجيأتى يمين ، أو عهد ، أو ميثاق . . .

٤ — أن يكون الخبر مصدرراً يؤدي معنى فعله ، ويغنى عن التلطف بذلك الفعل — في أساليب معينة ، محدّدة الغرض ؛ محاكاة للعرب في ذلك ، وقياساً على كلامهم — ؛ كأن يدور بينك وبين طبيب ، أو مهندس ، أو زارع . . .

(١) مثل باب : « نعم وبئس » وما جرى مجراها . وسيجيء في الجزء الثالث .

(٢) هذا هو الشأن . ولنا رأى أيسر وأوضح ، وسنذكره في مكانه من باب : « نعم وبئس » . . .

— ج ٣ —

(٣) المراد : في ذمتي وفي رقبتي ما يتعلق باليمين أى : بتنفيذ مضمونها ، ويتصل بالقسم وتحقيق المراد منه ؛ كالسفر مثلاً ، أو خدمة العدالة ؛ لأن كلا منهما هو مضمون اليمين والقسم ، والغرض منها ؛ ولذلك يسمى « جواب اليمين » أو : « جواب القسم » . وهو الذى يستقر في الذمة ، ويتعلق بالرقبة وليس اليمين أو العهد أو الميثاق .

وإنما كان حذف المبتدأ واجباً هنا لأنه واجب التأخير بسبب تنكيره ، وقد وجد ما يدل عليه عند حذفه ؛ وهو : جواب القسم .

كلام في عمله . فيقول عنه : « عملٌ لذيذٌ » . أى : عملٌ عملٌ لذيذٌ . وهذه الجملة في معنى جملة أخرى <sup>(١)</sup> فعلية ، هي : « أعمل عملًا لذيذًا » . فكلمة : « عملاً » مصدر . ويعرب مفعولاً مطلقاً للفعل الخالى : ( أعمل ) وقد حذف الفعل وجوباً ؛ للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدى معناه ، وللتمهيد لإحلال جملة اسمية محل هذه الجملة الفعلية . . . وصار المصدر مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ؛ ليكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتشأ جملة اسمية تؤدى المعنى الأول تأدية أقوى من السابقة <sup>(٢)</sup> . ومن الأمثلة أن يقول السباح : « سباحةٌ شاقةٌ » ، أى : سباحتي سباحةٌ شاقةٌ . وهذه الجملة في معنى : أسبَحُ سباحةً شاقةً . فكلمة « سباحة » مصدر منصوب ، لأنه مفعول مطلق للفعل : « أسبَحَ » ، ثم حذف الفعل وجوباً ؛ استغناءً عنه بوجود المصدر الذى يؤدى معناه ؛ ثم رفع المصدر ليكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتشأ جملة اسمية جديدة ، تكون أقوى وأبرع في تأدية المعنى من الجملة الفعلية الأولى .

ومن الأمثلة أيضاً أن يقول السعيد : شكرٌ كثيرٌ — حمدٌ وافرٌ . . . وأن يقول المريض أو المكدر : صبرٌ جميلٌ — أملٌ طيبٌ . . . وأن يقول الولد لوالده الذى يطلب شيئاً : سمعٌ وطاعةٌ . . . أى : أمرى وحالى سمعٌ وطاعةٌ <sup>(٣)</sup> .

---

(١) يوضح هذا الحكم ما سيجيء في ج ٢ م ٧٦ ص ٢٠٧ - موضوع : « حذف عامل المصدر وإقامة المصدر المؤكد مكانه » . على الرغم من أن المصدر هناك منصوب في أكثر حالاته ، وهو هنا مرفوع . قلنا « في معنى جملة أخرى » لنفر من قول القائلين إن أصل الكلام « أعمل عملاً لذيذاً » ثم تناولوا هذا الأصل بالحذف والزيادة والتأويل . . . مما لم يعرفه العرب ، ولم يخطر ببالهم . فلكى يكون الكلام صادقاً صائباً معاً قلنا : في معنى جملة أخرى .

(٢) لأن هذه جملة اسمية ؛ والجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام - غالباً - بخلاف الأولى .

(٣) إنما يكون المحذوف وجوباً هو المبتدأ حين يكون المقصود قيام المصدر مقام فعله نهائياً على الوجه السالف . ووجود قرينة تدل على هذا . فإن لم يكن المقصود ما سبق نحو : « صبر جميل » ، وأملٌ طيب ، وباقي الأمثلة الأخرى - تغير الحكم ؛ فجاز أن يكون المحذوف هو المبتدأ ؛ أى : صبرى صبر جميل . . . وأن يكون المحذوف هو الخبر ؛ أى : صبر جميل أحسن من غيره ، أو أنسب لى ، أو أليق بك . . . وإذا جاز في المحذوف أن يكون هو المبتدأ أو الخبر فأيهما أولى بالذكر ؟ .

أطال النحاة من غير داع ؛ والأولى بهذا أو ذاك ما له سبب لذكره ، أو لحذفه .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) هناك مواضع أخرى - غير الأربعة السالفة - يجب فيها حذف المبتدأ ، منها :

١ - الاسم المرفوع بعد « لا سيما » ؛ في مثل : أحب الشعراء ، ولا سيما « شوقي » بإعراب : « شوقي » خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هو <sup>(١)</sup> .

٢ - بعد المصدر النائب عن فعل الأمر : في مثل : « سَقِيًّا لك » <sup>(٢)</sup> . . . و « رَعِيًّا لك » . . . ومثلهما في قول الشاعر :

نُبِشْتُ نَعْمَتِي عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَةً سَقِيًّا وَرَعِيًّا لِدَاكِ الْعَاتِبِ الزَّارِي

وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابة تغني عن لفظه ومعناه ، وبعد

المصدر ضمير مجرور لمخاطب . فأصل : « سَقِيًّا لك » « اسْقِ يا رب » . . .

« الدعاء لك يا فلان » . وأصل « رَعِيًّا لك » « ارْعَ يا رب » . . . « الدعاء لك

يا فلان » ، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور

وبالجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف . ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره

متعلقاً بالمصدر : ( سَقِيًّا ورَعِيًّا . . . ) ، لأن هذا التعلق مخالف للأصول العامة

( ١ ) سبق في آخر باب الموصول ( ص ٤٠١ وما بعدها ) ، التفصيل في إعراب : « لا سيما - وأخواتها -

وإعراب الاسم الذي بعدها ، وطريقة استعمال أسلوبها . ومن ذلك التفصيل نعلم أن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الرفع والجر إن كان معرفة - ويجوز فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، إن كان نكرة . قلنا هناك : التحقيق أن الأوجه الثلاثة جائزة في الاسم الذي بعدها ، سواء أكان معرفة ، أم نكرة . . . كما قلنا أيضاً : إذا كان الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة فالداعي إلى كدالذهن بمعرفة إعراباتها ، وتفصيل كل إعراب ؟ . الحق أنه لا داعي لذلك ؛ فالهمم - وهو حسنا - أن نعلم الغرض الصحيح من أسلوبها ، وطريقة استعمالها ، وأن كل اسم بعدها يجوز فيه الحركات الثلاث ، من غير تعرض لتوجيه كل حركة ، أو إعراب ذلك الاسم وإعرابها .

( ٢ ) « سَقِيَّا لك » . هو : دعاء موجه لله أن يسقي المخاطب . وليس الغرض أن يسقيه بالماء حقاً ، وإنما الغرض من السقي الإنعام الغامر ، والرضا الأكمل . « والرعي » دعاء بالرعاية . وهذه اللام فهما ، تسمى : « لام التبيين » ، لأنها تبين أن ما بعدها مفعول معنوي - لا نحوي - كهذا المثال ، وأن ما قبلها فاعل معنوي كذلك . وقد تبين العكس أحيانا ؛ ( أى : أن ما بعدها فاعل معنوي - لا نحوي - وما قبلها مفعول كذلك ؛ نحو : قولك للحاقد : يؤسأ لك

- كما سيجيء في هامش الصفحة التالية ، وفي ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على اللام - .

## في تكوين الجملة<sup>(١)</sup>.

(١) تقضى تلك الأصول بأن الجملة الواحدة لا يصح أن تجمع في وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين ؛ كأن تكون إحدى الصيغتين فعل أمر ، أو ما ينوب عنه ، والخطاب فيها متجهاً لشيء ، وتكون الصيغة الأخرى مخالفة للأولى في لفظها وفي مخاطب الذي تتجه إليه. فلو تعلق الجار والمجرور بالمصدر لفُتِسِدَ المعنى لأن المصدر في مثل : « سقيا » نائب عن فعل الأمر : « اسق » - وله فاعل كفعل الأمر ، وفاعله مستتر فيه تقديره : « أنت » ويصح أن يقال : إنه محذوف تقديره : « أنت » طبقاً للبيان الذي سنذكره بعد ؛ فهو يتضمن كفعله مخاطبة « الله » بالدعاء ، في الوقت الذي يتضمن فيه الضمير المجرور مخاطبة شيء آخر تدعو الله له ، وبهذا تشتمل الجملة الواحدة على الخطابين اللذين لا يجتمعان ؛ لأن اجتماعهما يفسد المعنى (إذ يكون التقدير : اسق يا الله لك . فيؤدى هذا إلى أن : الله منه السق ، وله السق ، والشطر الثاني فاسد) ولهذا قالوا - بحق - : إن « سقياك » وما هو على نطقها ليس جملة واحدة ، وإنما هو جملتان ؛ إحداهما «سقيا» ؛ فكلمة : « سقيا » مصدر نائب عن فعل الأمر ؛ ويعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً ، وفاعله مستتر فيه أو محذوف - كما تقدم ، وكما يجيء - وتقديره في الحالتين : « أنت » والأخرى : « لك » . فالجار ؛ مع مجروره خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : الدعاء . . . وأصل الجملة الثانية : الدعاء لك ؛ وأصل الكلام كله : سقيا (بمعنى : اسق يا الله) الدعاء لك أيها المخاطب الذي أدعوا الله لك .

وما يستحق التنويه أن الضمير الظاهر الواقع بعد ذلك المصدر (وهو ضمير الخطاب المجرور) له اتصال معنوي بالجملة الأولى ، مع أنه في جملة بعدها مستقلة عنها في الإعراب. وسبب ذلك الاتصال المعنوي : أنه قد يكون هو المقصود من الأولى ، والذي ينصب عليه ما فيها من دعاء أو غيره ؛ فكأنه من جهة المعنى - لامن جهة الإعراب - مفعول به. فعنى « سقيا لك » اسق يا رب فلاناً . . . فن فلان هذا ؟ أين هو في الكلام ؟ لا يتحقق إلا في الخطاب الواقع بعد اللام . فظاهره أنه مجرور باللام ، ولكنه في حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به ؛ مع أنه لا يعرب مفعولاً به ؛ إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند الإعراب - كما أوضحنا -

كذلك : « رَعِيَّا لك » معناها : ارعَ يا رب فلاناً . فن فلان ؟ أين هو في الكلام ؟ لا يوجد له من حيث المعنى إلا في الخطاب الذي يدل عليه ضمير الخطاب بعد اللام ، فظاهره أنه مجرور بها ، ولكنه في حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به ، مع أنه لا يعرب مفعولاً به . إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند إعرابه ، كما سبق . . .

وفي بعض الأساليب الأخرى قد يكون ذلك الضمير المجرور بمنزلة الفاعل من جهة المعنى مع أنه لا يصح إعرابه فاعلاً ؛ نحو : « بؤساً لك » أيها العدو ، و : « سَحَقاً لك » ، أو : « بُعْداً لك » . تخاطب عدواً ، أو من يخون أمانته ، مثلاً . . . وتدعو عليه . وأصل الكلام : « اُبْؤُسْ » ؛ في الدعاء عليه بالبؤس ؛ - وهو : المرض والفقر - . و « اُسْحَقْ » ؛ في الدعاء عليه بالسحق ، وهو : الهلاك . وابتعد ، في الدعاء عليه بالبعد ؛ وهو : الهلاك أيضاً . فكانك تقول بؤْسُمتَ ، وسَحَقْتُ وَبُعَدْتُ ، أى : صرت بانساً ، ساحتاً ، باعداً ؛ فالضمير المجرور بعد اللام هو الذي حل محل الفاعل في المعنى =



٣ - بعد ألفاظ معينة مسموعة عن العرب ؛ مثل : ( من أنت ؟ . محمد ) وهو أسلوب سماعي يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه : محمد ... - مثلاً - والتقدير : من أنت ؟ . مذكورك محمد ... أو : مذمومك محمد ... أى : من أنت ؟ . وما قيمتك بالنسبة للشخص الذى تذكره بالسوء ؛ وهو محمد ؟ . فالمثل يتضمن تحقيراً للمغتاب ، وتعظيماً لمحمد . فمحمد خير لمبتدأ محذوف تقديره : مذكورك ... أو مذمومك ... ( أى : الشخص الذى تذكره فى حديثك ، أوتذمه فيه ) . ولما كان هذا الأسلوب السماعي قد ورد بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه

= لاقى الإعراب ، وصار مؤدياً معناه . غير أنه فى مثل هذه التراكيب التى يكون فيها الضمير المحرور فاعلاً فى المعنى لا يكون التركيب مشتملاً على خطابين مخاطبين مختلفين ، وإنما يكون مشتملاً على خطابين بلفظين مختلفين ، والمخاطب واحد فيهما ، فإن . « بؤساً » لك « وسُحْقاً » لك « وبعداً » لك - معناها ( بؤست ، الدعاء لك ) . ( سحقت . الدعاء لك ) ( بعدت - الدعاء لك ) فتاء الخطاب ، وكاف الخطاب فى كل جملة هما مخاطب واحد ، مع اختلاف صيغتهما فى اللفظ ، بخلاف : « سقياً » ؛ فإن المخاطب فيها غير المخاطب فى الضمير المحرور ، وهو الكاف بعدها .

بالرغم من اتحاد الخطابين فى مثل ؛ « بؤساً » لك . فإن الجار والمحرور بعدها يعرب خبراً لمبتدأ محذوف ، وجوباً ، تقديره : الدعاء ... والكلام يشتمل على جملتين ؛ لا جملة واحدة . وليس الجار مع المحرور هنا متعلقاً بكلمة : « بؤساً » ، أى : بالمصدر ، لأن التعدى باللام يكون للمفعول به ، ولا يكون للفاعل المعنوى ، كالأذى هنا . فالمانع هنا من التعلق بخالف للمانع مع الضمير الذى يكون بمعنى المفعول به . وفى الحالتين لا بد أن يكون الكلام جملتين عند الإعراب .

وما سبق من التفصيل مقصور على المصدر النائب على فعل الأمر ، وبعده المحرور ضمير المخاطب . فإن ناب المصدر عن غير الأمر ، نحو : شكرأ لك كثيراً ، أى : أشكر لك شكرأ ، أو كان المحرور اسماً ظاهراً ، أو ضميراً غير ضمير المخاطب ، نحو : سقياً للأمين ورعيأ له - فاللام حرف لتقوية العامل ؛ فتكون حرف جر زائد ، وما بعدها محرور بها فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به بالمصدر . أو ليست بزايدة فالجار والمحرور متعلقان بالمصدر ، فكأنك تقول : اسق يارب الأمين ، وأرعه . وللبحث ثمة وتقسيم ليس مكانه هنا ؛ وإنما مكانه : باب : « المفعول المطلق » - ج ٢ - وباب حروف الجر - ج ٢ - عند الكلام على لام الجر التى معناها : « التبيين » .

ومن كل ما تقدم يتضح ما ذكرناه من سبب تسمية تلك اللام : « لام التبيين » .  
يق إيضاح ما أشرنا إليه من فاعل المصدر النائب عن فعل الأمر ؛ كالمصدر : « سقياً » هو فاعله . . .  
أفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : هو ؟ . أم فاعله محذوف ... ؟ قال الصبان ، ( ج ٢ - أول باب : إعمال المصدر ) - إن فاعله هنا ضمير مستتر تقديره : « أنت » . مع أنه سجل فى باب الفاعل - ج ٢ - عند الكلام على مواضع حذف الفاعل - أن الفاعل يحذف جوازاً « حين يكون عامله مصدراً ؛ مثل : ضرباً زيداً ، وقوله تعالى : ( أو إلهام ) فى يوم . . . ) بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لمحذوفه . ثم قال : « وذهب السيوطى إلى أنه فى مثل ذلك يتحمل الضمير لأن الجاهل إذا تأول بالمشق

... ..  
... ..

والإبقاء عليه بغير زيادة أو نقص ؛ لأنه بمنزلة المثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً<sup>(١)</sup> .  
وقد ورد ذلك الأسلوب بالنصب أيضاً : ( من أنت ؟ . محمداً... ) . التقدير : ( من  
أنت ؟ . تذكر محمداً ، أو تدم محمداً ) ؛ فتكون الكلمة المنصوبة مفعولاً به  
لفعل محذوف وجوباً مع فاعله .

ومن الأساليب المسموعة أن يقال : « لا سواء » عند الموازنة بين شيئين .  
والتقدير : لا هما سواء ، أو : لا سواء ؛ بمعنى : لا يستويان . فكلمة : « سواء »  
خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره : « هما » أو : « هذان » .  
ويرى فريق من النحاة أن الحذف في المسألتين جائز لا واجب . والأخذ  
بهذا الرأي أنسب فيما نصوصه من أساليبنا . أما الوارد المسموع عن العرب نصاً على  
أنه مثل من أمثالهم فيجب إبقاؤه كما ورد عنهم .

\*\*\*

= تحمل الضمير . وضرباً زيداً في معنى : « اضرب » و « إطعام » في معنى : « أن تطعم . وهذا تأويل  
بالمشتق » ه . . . فالمفهوم أن هناك رأيين أقواهما أن فاعله مستتر فيه كفاعل فعل الأمر تماماً ، والآخر  
أنه محذوف ، وأن المصدر نائب عن فعل الأمر وفاعله معاً ، والخلاف شكلي .  
( ١ ) لا في حروفها ، ولا في ضبطها ، ولا في ترتيب كلماتها كما سبق في رقم ٢ من ص ٥٠٤ .

مواضع حذف الخبر وجوباً ، أشهرها خمسة :

١ - أن يقع الخبر «كوناً عاماً» <sup>(١)</sup> والمبتدأ بعد «لولا الامتناعية» ، نحو : (لولا عدلُ الحاكم لقتل الناسُ بعضهم بعضاً . ولولا العلم لشتى العالمُ ، ولولا الحضارة ما سعد البشر) . . . أى : لولا عدل الحاكم موجود . . . لولا العلم موجود . . . لولا الحضارة موجودة . . . فالخبر محذوف قبل جواب : «لولا» . . .

ومن هذه الأمثلة وأشباهها يتضح أن الخبر . يحذف فيها وجوباً بشرطين ؛ هما : وقوعه «كوناً عاماً» ، ووجود «لولا الامتناعية» قبل المبتدأ . فإن لم يتحقق أحد الشرطين ، أو هما معاً : تغير الحكم ؛ فإن لم توجد «لولا» فإن حكم الخبر من ناحية الحذف وعدمه كحكم غيره من الأخبار كلها ؛ وقد سبق الكلام عليها <sup>(٢)</sup> . وإن لم يقع كوناً عاماً - بأن كان خاصاً - وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل ؛ نحو : لولا السفينةُ واسعةٌ ما حدثتْ مئات الركاب - لولا الطيارُ بارعٌ ما نجا من العاصفة . . . ؛ فكلمة : «واسعة» وكلمة : «بارع» - خبر من نوع الكون الخاص الذى لا دليل يدل عليه عند حذفه ، ولذا يجب ذكره ، فإن دل عليه دليل جاز فيه الحذف والذكر ؛ نحو : (الصحراء قحلة لعدم وجود الماء بها ؛ فلولا الماء معدومٌ لأنبئت - دخل اللص الحديقة لغياب حارسها ؛ فلولا الحارس غائب لخاف اللص - اضطرب البحر من شدة الهواء . فلولا الهواء شديد ما اضطرب ) . . . فكل من : «معلوم» و «غائب» و «شديد» قد وقع خبراً ، وهو كون خاص ، فيصح ذكره كما يصح حذفه لوجود ما يدل عليه عند الحذف <sup>(٣)</sup> .

٢ - أن يكون لفظ المبتدأ نصّاً فى القسم <sup>(٤)</sup> ، نحو : لعمرُ الله <sup>(٥)</sup> - لا جِدَنَّ

(١) أى : يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة عليه . وقد سبق شرح هذا فى هامش ص ٤٧٦ .

(٢) لولا التى هى حرف امتناع لوجود ، بخلاف «لولا التحضييفية» ، فلا يلها المبتدأ .

ومثل : «لولا» الامتناعية : «لوما» التى تفيد الامتناع أيضاً ، فيجب حذف الخبر بعدها .

(٣) فى ص ٥٠٧ .

(٤) ما ذكرناه من حكم الخبر بعد : «لولا» هو أصنى مذاهب النحاة ، وأحقها بالقبول ؛

لمسايرته الأصول اللغوية العامة .

(٥) بحيث يغلّب استعماله فى القسم غلبة واضحة فى الاستعمال ؛ فيدرك السامع أنه قسم قبل

أن يسمع المقسم عليه .

(٦) حياة الله : فهو حلف بوجوده .

عملي - لأمانة الله لن أهمل واجبي - لحياة أبي لا أنصرُ الظالم - لأيمنُ الله  
 لأسرعن للملهورف . . . فالخبر محذوف في الأمثلة كلها قبل جواب القسم .  
 وأصل الكلام لَعَمْرُكَ اللهُ قَسَمِي . . . لأمانة الله قَسَمِي . . . لحياة أبي  
 قَسَمِي . . . لأيمنُ الله قَسَمِي<sup>(١)</sup> . . . ومن الأمثلة قول الشاعر :  
 لَعَمْرُكَ مَا الْإِيَّامُ إِلَّا مُعَارَةٌ<sup>(٢)</sup> فَا اسْطَعْنَتْ<sup>(٣)</sup> مِنْ مَعْرِفِهَا فَتَزَوَّدَ . . .<sup>(٤)</sup>  
 فالمبتدأ في كل مثال كلمة صريحة الدلالة على القسم ؛ لأنه غلب استعمالها فيه  
 في عُرْف المتكلم والسامع لها ، ولذلك حُذِف خبرها . ( وهو قَسَمِي ) لأنها تدل  
 عليه ، وتغني عنه ، ولا يصح أن يكون المحذوف في الأمثلة السابقة هو المبتدأ .

وهناك سبب آخر قويّ يحتم أن يكون المحذوف هو الخبر ؛ ذلك السبب وجود  
 لام الابتداء في أول كل اسم للقسم ؛ إذ يدل وجودها على أن المذكور هو المبتدأ دون  
 الخبر ؛ لأن الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخبر ؛ ليكون لها الصدارة  
 الحقيقية التي هي من أحكامها .

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين ، أو لم توجد لام الابتداء - لم يكن حذف  
 الخبر واجباً ، وإنما يكون جائزاً . نحو : ( عهدُ الله قسمي لا أرتكب ذنباً -  
 أمرُ الدين قسمي لا أفعل إساءة ) . بإثبات الخبر أو حذفه .

٣ - أن يقع الخبر بعد المعطوف بواو تدل دلالة واضحة على أمرين مجتمعين ،  
 هما : العطف ، والمعية<sup>(٥)</sup> . نحو : الطالب وكتابه . . .

( ١ ) أيمن الله : بركته . ( انظر « ج » من هامش ص ٥٤٣ ) .

( ٢ ) سلفة ترجع لصاحبها بعد حين .

( ٣ ) أمح : استطعت .

( ٤ ) مثل هذا قول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا بِالْمَوْتِ عَارٌ عَلَى الْفَتَى إِذَا لَمْ تَصْبِهِ فِي الْحَيَاةِ الْمَعَايِرِ

( ٥ ) معنى المعية هنا ؛ مشاركة ما بعد الواو ( وهو المعطوف ) لما قبلها ( وهو المعطوف عليه )  
 في أمر بحيث يجمعان فيه ، ولا يراد أن ينفرد أحدهما به . وعلامة الواو التي تفيد الأمرين معا : ( العطف  
 والمعية ) وتكون نصّاً في المعية - أن يصح حذفها ، ووضع كلمة « مع » مكانها فلا يتغير المعنى ؛ بل  
 يزداد وضوحاً . والواو هنا غير التي ينصب الاسم بعدها على أنه « مفعول معه » طبقاً لما سيجيء في بابه  
 - ج ٢ - وهي غير « واو المعية » المشار إليها في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

وليبيان هذا نسوق المثال الآتى : إذا أقمت فى بلد تراقب أهله ؛ فرأيت  
 الفلاح يلزم حقله ، والصانع يلزم مصنعه ، والتاجر يلزم متجره ، والملاح  
 سفينته ، والطالب معهدته ، وكل واحد من أهلها يتفرغ لشأنه ، لا يكاد يتركه ،  
 ثم أردت أن تصفهم . فقد تقول : شاهدت أهل البلد عاكفين على أعمالهم منصرفين  
 لشئونهم ؛ ( الفلاح وحقله ) - ( الصانع ومصنعه ) - ( التاجر ومتجره ) - ( الملاح  
 وسفينته ) - ( الطالب ومعهدته ) - ( كل رجل وحرفته )<sup>(١)</sup> . فما معنى كل جملة من  
 هذه الجمل ؟ . معناها ( الفلاح وحقله متلازمان ) - ( الصانع ومصنعه متلازمان )  
 وهكذا الباقى . . . .

وإذا تأملت تركيب جملة منها ( مثل : الفلاح وحقله ) عرفت أنها مركبة  
 من مبتدأ ؛ وهو : « الفلاح » . بعده واو تفيد أمرين<sup>(٢)</sup> معاً ، هما : العطف ،  
 والمعية ، وبعد هذه الواو يجر المعطوف على المبتدأ ، ويشاركه فى الخبر ، ثم  
 يجر بعده الخبر . لكن أين الخبر الواقع بعد المعطوف ؟ . إن الخبر محذوف  
 نفهمه من الجملة ؛ وهو كلمة : « متلازمان » أو : « متصاحبان » أو : « مقترنان »  
 أو : ما يدل على الملازمة والمصاحبة التى توحى بها الواو التى بمعنى : « مع »  
 وتدلّ عليها فى وضوح ظاهر للسامع ، ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى .

( ١ ) نشير هنا إلى إشكال يورده النحاة فى مثل هذا التركيب ويحييون عنه ؛ هو : أنه لا يصح عود  
 التفسير إلى « كل » وإلا صار المعنى كل رجل وحرفة كل رجل مقترنان ، وهذا يؤدى إلى : كل رجل  
 يقارن حرفة كل رجل ) كما لا يصح عودته إلى « رجل » ؛ وإلا كان المعنى : ( كل رجل يقارن  
 حرفة رجل واحد ، أى : كل رجل وحرفة رجل واحد مقترنان ) والمعنيان فاسدان .

والجواب أن كلمة : « كل » فى قوة أفراد متعددة ؛ فكأنك تقول : أفراد متعددة . فالتفسير العائد  
 عليها أو على ما أضيفت إليه ( مثل : رجل ) يكون من مقابلة الجمع بالجمع ، ومقابلة الجمع بالجمع  
 تقتضى القسمة آحاداً ، كما فى قولك : ركب القوم دوابهم ؛ إذ معناه ركب كل واحد من القوم دابته .  
 فكذلك هناك ؛ ويكون المعنى : كل فرد وحرفته مقترنان . أو محمد وحرفته ، وعلى وحرفته .. وهكذا .

( ٢ ) وهذه الواو التى للمعية والعطف مما لا تدخل هنا إلا على الاسم المعطوف بها ، ولا تدخل على  
 فعل ، فهى غير نظيرتها الأخرى التى تفيد المعية والعطف مجتمعين مع دخولها على مضارع يجب نصبه بأن  
 مضمره وجوباً بشرط أن يكون مسبوقاً بنى أو طلب محض على الوجه الموضح فى ج ؛ باب : « إعراب الفعل » -  
 مثل : لم يتصلق النبيل فيفتخر . وهى غير « واو المعية » المشار إليها فى رقم ٥ من هامش الصفحة  
 السابقة .

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يكن حذف الخبر واجباً ، وإنما يكون جائزاً عند قيام دليل يدل عليه ؛ نحو : الرجل وجاره مقترنان ، أو : الرجل وجاره ، فقط لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد الاشتراك والاصطحاب . أما جواز ذكر المحذوف فلأن الواو هنا ليست نصّاً في المعية ؛ إذ الجارُ لا يلزم جاره ، ولا يكون معه في الأوقات كلها ، أو أكثرها .

٤ - الخبر الذي بعده حال تدل عليه ، وتسد مسده <sup>(١)</sup> ، من غير أن تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر ؛ نحو : « قراءتي النشيد مكتوباً » . وذلك في كل خبر لمبتدأ ، مصدر - في الغالب <sup>(٢)</sup> - وبعد هذا المصدر معموله ، ثم حال بعد المعمول تدل على الخبر المحذوف وجوباً ، وتغني عنه ، ولا تصلح <sup>(٣)</sup> في المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ <sup>(٤)</sup> . . . ؛ كالمثال السالف . فكلمة « قراءة » مبتدأ ، وهي مصدر مضاف ، والياء مضاف إليه ؛ « النشيد » مفعول به للمصدر - فهو المعمول للمصدر - « مكتوباً » حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبراً لهذا المبتدأ ؛ إذ لا يقال : قراءتي مكتوب . وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها ، والتقدير ؛ « قراءتي النشيد إذا كان مكتوباً » ، أو : « إذا كان مكتوباً » وقد حذف الخبر الظرف بمتعلقه <sup>(٥)</sup> ، ومعه المضاف إليه ؛ لوجود ما يدل عليه ، ويسد

(١) نقلنا ( في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ ) أن النحاة يقولون : لم يرد في الفصيح وقوع أن المصدرية بنوعها ( المحففة ، والناسبة للمضارع ) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده ، ومثلها « ما » الصدرية راجع البيان هناك - . وفي هذا تعارض مع قولهم الآتي في « ١ » من هامش ص ٥٢٦ إلا إن كان مرادهم بالمنع أنه لم يجز في الفصيح الخالص وإن ورد في غيره .

(٢) ليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون « أفعل تفضيل » مضافاً إلى المصدر الصريح أو المؤول ؛ طبقاً للبيان الآتي في : « ١ » من ص ٥٢٦ .

(٣) تختلف الشروط المذكورة في حالة تجيء في « ب » من ص ٥٢٦ .

(٤) نجيء بكلمة : « إذ » حين يكون الفرض من الكلام الزمن الماضي ؛ لأن « إذ » تستعمل في الغالب ظرفاً للماضي . ونجيء بكلمة « إذا » حين يكون الفرض الزمن الحال ، أو المستقبل ، أو المستمر ، لأن « إذا » تستعمل ظرفاً في كل هذا - غالباً - « وكان » في المثاليين تامة ، وفاعلها مستتر تقديره : « هو » صاحب الحال . والخبر المحذوف هو الظرف : « إذ أو إذا » وهو مضاف والجملة الفعلية التي بعده مضاف إليه ، وقد حذفت معه .

(٥) إذ الشائع عند النحاة أن الظرف ( وكذا الجار مع مجروره ) لا يكون خبراً بنفسه مباشرة ، وإنما يتعلق بمحذوف يكون هو الخبر . ( تقديره هنا : قراءتي النشيد حاصلة إذا كان - أو إذا كان - مكتوباً . . . ومثل هذا يقال في باقي الأمثلة التالية حيث يكون الظرف محذوف هو ومتعلقه . أما الرأي في أن شبه الجملة يكون هو الخبر بنفسه مباشرة أو متعلقه فقد سبق البيان الكامل بشأنه في ص ٤٧٥ وهامشها .

مسده<sup>١</sup> في المعنى ؛ وهو ؛ الحال التي صاحبها الضمير ، الفاعل ، المحذوف مع فعله .  
ومثله : مساعدتي الرجل محتاجاً ، أى : إذا كان ... أو : إذا كان محتاجاً .  
« فمحتاجاً » حال لا تصلح مع جهة المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ ، إذ لا  
يقال : مساعدتي محتاج ( وصاحب هذه الحال هو الضمير الناعل المحذوف مع  
فعله ) . و « الرجل » مفعول به للمصدر - فهو معموله - ومثل هذا يقال في : شربني  
الدواء سائلاً ، وأكلتي الطعام ناضجاً - . . . و . . .

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون  
هي الخبر ؛ فلا يصح إكرام الضيف عظيمًا ، بل يتعين أن نقول : إكرام  
الضيف عظيم . . . بالرفع على الخبر<sup>(١)</sup> . . .

( ١ ) قد يخطر على البال السؤال عن السبب في استعمال هذا الأسلوب ، وإشاره ، مع أنه قد يبدو  
غريباً . ويجب كثرة النحاة بأنه يفيد معنى دقيقاً خاصاً ؛ هو قصر هذا المبتدأ على الحال - غالباً - أى :  
حصر معنى هذا المبتدأ في الحال ؛ فكان الناطق بمثال من تلك الأمثلة السالفة - ونظيرتها - يقول : قراءت  
النشيد لا تكون إلا في حال كتابته ، أما في غيرها فلا أقرؤه - مساعدتي الرجل متصورة على حالة  
احتياجه ، أما في غيرها فلا أساعده . وهكذا . . . وعندهم أننا لو لم نصطنع هذا الأسلوب بطريقته الماثورة  
عن العرب لحرمنا ما يحققه من الغرض المعنوي السالف الذي يقررونه في أكثر الصور .

أما إعراب هذا التركيب فوضع جدل عنيف يثير الدهش والأسف ، لعدم جدواه . ويقول صاحب  
المجم ( ج ١ ص ١٠٥ ) إن مسألة الحال التي تسد مسد الخبر : « مسألة طويلة الذيل ، كثيرة الخلاف ،  
وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل » ، ثم عرض - كغيره - للتليل من تلك الآراء المختلفة فلم يزدنا بسردها  
ويجمل أصحابها إلا دهشاً ، وأسفاً ، بل استنكاراً لطول الذيل ، وكثرة الخلاف ، والتأليف المستقل فيما  
لا غناء فيه .

لنترك هذا لنقول إن الإعراب الذي ذكرناه هو أحد تلك الآراء المتعددة ، والذين ارتضوه أكثر  
من غيرهم ، ويوجبون أن يكون الظرف ( إذ - أو : إذا ) متعلق بمحذوف هو الخبر الأصل  
وأن هذا الظرف مضاف إلى جملة فعلية بعده ؛ وهو بالجملة محذوفان وجوباً : لدلالة الحال على ذلك  
المحذوف وسدها مسد الخبر ؛ فلا حاجة لذكره معها . ولا يقبلون أن يكون الظرف بمتعلقه هو الخبر مع  
وجود الحال ولا يقبلون شيئاً يكون هو الخبر ، بل يحتسبون أن تقوم الحال مقام الخبر المحذوف وتبقى  
عن ذكره ؛ زاعمين أنه لو كان في الجملة خبر أصيل ، واقتصرت الحال على إعرابها حالاً ليست قائمة مقام  
الخبر لترتب على هذا أن يفصل الخبر بين هذه الحال وعاملها المبتدأ المصدر ، والفصل بين المصدر ومعموله  
بأجنبي - وهو هنا الخبر - ممنوع عندهم ، ويضمون إلى هذا أدلة جدلية وهمية نرى الخير في إهمالها ، وفي  
إعراب الظرف المحذوف بمتعلقه هو الخبر مباشرة ، أو الخبر لفظ آخر محذوف يناسب السياق وتدل عليه  
القرينة مع إعراب الحال المذكورة حالاً أصيلة لا تسد مسد الخبر ولا غيره . وهذا رأى كثير من الكوفيين  
وبعض البصريين كالبرد ؛ فقد جاء في كتابه « الكامل » ( ج ٢ ص ٧٨ ) حين قال الفرزدق لا خير :  
« حلكم مُسْتَسْطًا » - وهذه الجملة ، كما يقول النحاة من الأمثلة التي وقعت فيها الحال سادة مسد الخبر  
ساعماً ؛ لأن هذه الحال صالحة لوقوعها خبراً - ما نصه :

هذا، وتتلخص جميع مواضع حذف الخبر - التي سبقت - في العلم بالمحذوف لوجود ما يدل عليه ، أو ما يغني عنه في المعنى لا في الإعراب .  
٥ - حذفه من بعض أساليب مسموعة عن العرب ؛ منها : حَسْبُكَ يَنْتَمِ النَّاسُ .

\*\*\*

« ملاحظة » : بقيت حالة سبقت الإشارة إليها <sup>(١)</sup> ، وهي التي يكون فيها المبتدأ متقدماً - مباشرة - على أداة شرطية ، فإن اقترن مابعدهما بالفاء ، أو صلح لمباشرة الأداة الشرطية - كان هو الجواب للأداة الشرطية - في الرأي الأرجح - وكان خبر

= « إعرابه أنه أراد : لك حكمك مُسَمَّطاً ، واستعمل هذا فكثير حتى حذف - أي : الخبر ، وهو لك - استخفافاً » ( أي : للخفة ) لعل السامع بما يريد القائل : كقولك : الحلال والله . أي : هذا الحلال : وأغنى عن قوله : « هذا » - القصد والإشارة . وكان يقال لرؤية الشاعر : كيف أصبحت ؟ ويقول خبر عافاك . الله . فلم يضم حرف الخفض ، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال ، والمُسَمَّط : المرسل غير المردود . . . ) ١ هـ . . . فترى من هذا أنه قدر الخبر المحذوف لكثرة الاستعمال جازاً ومجوراً ، ولم يجعل الحال سادة مسده . ولعل هذا الرأي هو الأفضل ، ليسره ووضوحه وخلوه من التكلف والتعقيد ، ولا مانع من قبول ما ارتضوه على أن يكون رأيهم في المنزلة الثانية بعد الرأي الذي عرضناه .

ومن تكلفهم وتعقيدهم أنهم يوجبون أن يكون صاحب الحال هو الضمير فاعل الفعل المحذوف ( كان التامة ، أو ما يماثلها ) وهذا الضمير عائد على معمول المصدر . فلم لا يكون صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة بدلاً من الضمير العائد على المعمول ( الذي هو كلمة : النشيد - الرجل - الدواء . . . في الأمثلة السابقة ، وأشباهها ) ؟ . يمتنعون هذا الإعراب السهل الواضح بحجة أضعف مما سبق ، فيقولون : لو كان صاحب الحال هو المعمول للمصدر مباشرة لأدى ذلك إلى أن تعجز الحال في ترتيبها المكافي بعد ذلك المعمول بأن يكون المصدر متقدماً ، يليه معموله ، وبعدهما الحال ؛ لأن الثلاثة كتلة متأسكة ، تلتزم الترتيب السابق ، ولا يفصل بينها فاصل ، وهذا الترتيب والتأسك يوجبان - عندهم - أن يجيء الخبر بعدها جميعاً . . . فكيف تمد الحال مسد خبر ذكرت قبله ، ولم يحذف قبل مجيئها ليختل مكانه لها فتحل به ؟ . يتعللون بهذا مع أن الضمير ومرجعه بمثابة شيء واحد .

ذلك بعض جدلهم بإيجاز كبير ، وهو نوع من الجدل الذي يضيع فيه الوقت والجهد بغير طائل . وقد حل وقت نيذه . ومن شاء أن يلج به فليرجع إلى المطولات التي اشتملت عليه كالمعجم ( ج ١ ص ١٥٥ ) ولا علينا أن نعرب الحال في الأمثلة السابقة ونظائرها « حالا » مستقلة بنفسها ليست قائمة مقام الخبر ، - كما قلنا - وأن الخبر هو الظرف بمتعلقه ، أو : هو لفظ غير الظرف يصلح خبراً ، وقد حذف بسبب العلم به ، وأن صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة ، وليس الضمير . العائد على ذلك المعمول . ولا داعي لبذل الجهد الضائع في إخضاع كلام عربي بليغ لضوابط لا تنطبق عليه ؛ وليسيطرة « العامل » فيما لا نفع فيه ، على حين يجب أن تخضع الضوابط والعوامل لفصيح الكلام العربي المسموع عنهم في هذا الأسلوب .

( ١ ) أصل الكلام ، حسبك السكوت يتم الناس . ( ومعنى حسبك : « كافيك » ، فتكون اسماً عادياً معرباً ، أو بمعنى : « يكتيك » فتكون : اسم فعل مضارع - ) وقد تقدم الكلام عليها في الضمير ص ٢٨٢ وسيجيء البيان الأوضح في ج ٣ ص ١٤٧ م ٩٥ باب الإضافة ) ، وفي هذا المثال يصح أن تكون اسماً مبتدأ مرفوعاً ، مضافاً ، والكاف إليه ؛ مبنى على الفتح في محل جر - السكوت خبر مبتدأ .



المبتدأ محذوفاً وجوباً : نحو : (الطفل إن يتعلم فهو نافع) - (الصانع إن يتقن صناعته يستفد مالا وجاهاً) . فدخول «الفاء» على الجملة الاسمية (في المثال الأول) دليل على أن هذه الجملة جواب للشرط ، وليست خبراً ؛ لكثرة دخول الفاء على الجملة الجوابية دون الخبرية . ، وجزم المضارع : « يستفد » - في المثال الثاني - دليل على أنه جواب الشرط ، وعلى صلاحه لمباشرة الأداة ، وأن الجملة المضارعية ليست خبراً<sup>(١)</sup> ...

فإن لم يقترن ما بعدهما بالفاء ، أو لم يصلح لمباشرة الأداة ، كان خبراً ، والجواب محذوفاً ؛ نحو : (الطفل إن يتعلم هو نافع) - (الصانع إن يهمل صناعته ليس يستفيد) ؛ إذ لو كان جواباً للشرط لوجب اقترانه بالفاء .

(١) في هامش ص ٦٩ حيث البيان وما فيه من خلاف .

(٢) راجع حاشي الصبيان والحضري ج ١ باب : « الكلام ، وما يتألف منه » ، عند بيت ابن مالك :

والأمر - إن لم يك للنون محل فيه ، هو اسم ؛ نحو : صه ، وحيهل  
وقد نخصنا ما فيهما في هامش ص ٦٩ .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) لا فرق في المصدر الواقع مبتدأ بين أن يكون صريحاً كالأمثلة السابقة<sup>(١)</sup> وأن يكون مؤولاً ؛ مثل : أن<sup>٢</sup> أقرأ<sup>٣</sup> النشيد مكتوباً - أن<sup>٤</sup> أساعد<sup>٥</sup> الرجل محتاجاً . وكذلك لا فرق في الحال بين المفردة كالتى سبقت وغير المفردة ، كالظرف في نحو : قراعتي النشيد مع الكتابة - أكلت الطعام مع النضج - وكالجملة الاسمية نحو : قراعتي النشيد وهو مكتوب ، أو : الفعلية مضارعية وغير مضارعية ؛ نحو : مساعد الرجل يحتاج ، أو : مساعدتي الرجل وقد احتاج .

وليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون المبتدأ أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر - الصريح ، أو المؤول الذي وصفناه - نحو : ( أحسن<sup>٦</sup> قراعتي النشيد مكتوباً ، أكمل<sup>٧</sup> مساعدتي الرجل محتاجاً ) - ( أحسن<sup>٨</sup> ما أقرأ<sup>٩</sup> النشيد مكتوباً - أكمل<sup>١٠</sup> ما أساعد<sup>١١</sup> الرجل محتاجاً ) .

( ب ) من الأساليب الصحيحة : « محمد والفرس يباريها » ، أو : « محمد وهند تسابقه » . . . ونحو هذا من كل أسلوب يشتمل على مبتدأ ، بعده معطوف بواو العطف ، ثم يجيء بعد ذلك المعطوف شيء ينسب حصوله للمعطوف ، أو المعطوف عليه ، ويقع أثره المعنوي على الآخر الذي لم ينسب له الحصول . ففي المثال الأول نرى المبتدأ هو : « محمد » ، وبعده المعطوف بالواو هو : « الفرس » ، وبعده الفعل « يباري » الذي ينسب حصوله للمبتدأ « محمد » ، ولكن يقع أثره على الفرس فكأنك تقول : محمد يباري الفرس . . . وفي المثال الثاني : المبتدأ هو : « محمد » أيضاً ، وبعده المعطوف بواو العطف ؛ وهو : « هند » والفعل الذي بعده هو : « تسابق » وينسب حصوله للمعطوف « هند » ، ولكن يقع أثره المعنوي على المبتدأ ؛ فكأنك تقول : هند تسابق محمد . . . فأين خبر المبتدأ في المثالين السابقين وأشباههما ؟

خير الآراء في ذلك أن الخبر محذوف ، ( والتقدير : محمد والفرس يباريها مسرعان ) . . . ( محمد وهند تسابقه متنافسان ) . . . ويجوز أن يكون الواو والحال والجملة بعدها حال أغنت عن الخبر<sup>(٢)</sup> . . .

( ١ ) في رقم ٤ من ص ٥٢٢ .

( ٢ ) هذا الإعراب - المنقول عنهم - يؤدي - كما سيجيء هنا - إلى إهمال الشروط التي اشترطها ، أكثر النحاة في المبتدأ الذي يستغنى بالحال عن خبره . وقد عرفناها في رقم ٤ من ص ٥٢٢ .

... ..  
... ..

والأول أحسن ؛ الاعتبارين :

« أولهما » : مطابقته لقاعدة عامة ؛ هي : أن الأصل في المبتدأ أن يكون له خبر أصيل ، لا شيء آخر - كالحال - يصدّ مسدّه ، وأن هذا الخبر الأصيل يصح حذفه لدليل .

« ثانيهما » : أنه يصلح لكل التراكيب التي تتصل بموضوعنا . ومن هذه التراكيب ما يكون فيه المبتدأ غير مستوف للشروط التي تجعله يستغنى بالحال عن الخبر كالمثاليين المعروضين هنا ، وأشباههما<sup>(١)</sup> . . .

---

(١) لم يتعرض ابن مالك في ألفيته لمواضع حذف المبتدأ - وقد ذكرناها من قبل في ص ١٠٥ - واقصر على مواضع حذف الخبر الواجب حيث يقول :

وبعد « لولا » غالباً - حذف الخبر حتم ، وفي نصّ يمين إذا استقرّ  
فهذا البيت يتضمن موضعين من مواضع حذف الخبر وجوباً ؛ أحدهما : بعد « لولا » والآخر  
الخبر الذي يكون مبتدؤه نصاً في اليمين . ويريد بقوله : ( غالباً ) ، أى في أغلب الآراء وأكثرها ؛ لأن  
هناك آراء أخرى غير هذا ، في الآراء الغالبة لكثرة النحاة أن حذف « حتم » ، أى : واجب . وهذا  
الحكم بالوجوب استقر ؛ أى : ثبت في حالة أخرى هي حالة الخبر الذي يكون لمبتدأ نص في اليمين .  
ثم قال :

وبعد « وإِ عَيَّنْتَ مفهومَ مع كِمِثْل : كلُّ صانعٍ وما صنع »  
وقبل حال لا يكون خبراً عَنِ الَّذِي خبرُهُ قَدْ أَضْمَرَ

يريد بالبيت الأخير : أن الخبر يحذف وجوباً قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً لمبتدأ  
الذي خبره قد أضمّر ... أى : قد حذف وقدر ، وضرب مثالين لتلك الحال ؛ أحدهما فيه المبتدأ  
مصدر ... والآخر فيه المبتدأ أنفل التفضيل المضاف . فيقول :

كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً ، وَأَنْتُمْ تَبَيِّنِي الْحَقَّ مَنْوِطاً بِالْحِكْمِ  
أى : أَنْتُمْ .....

## المسألة ٤٠ :

تعدد الخبر - تعدد المبتدأ<sup>(١)</sup>

يكثر أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر<sup>(٢)</sup>؛ مثل : (المتنبى شاعرٌ، حكيمٌ). فكلمة «المتنبى» مبتدأ، و «شاعرٌ» خبر، و «حكيمٌ» خبر ثان. وكذلك : (شوقٌ شاعر، ناثر، حكيم)؛ فكلمة «شوقٌ» مبتدأ و «شاعر» خبر : و «ناثر» خبر ثان، و «حكيم» خبر ثالث. ويصح أن يتعدد الخبر، ولو كان المبتدأ محذوفاً، كقول الشاعر :

غريبٌ ، مَشُوقٌ ، مُوَلَّعٌ بادِكاركم وكل غريب الدار بالشوق مُوَلَّعٌ  
أى : أنا غريب... ، غير أن التعدد ثلاثة أنواع ؛ لكل منها خواصه وأحكامه :  
أولها : أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى ، بحيث يكون كل واحد مخالفاً للآخر  
في هذين الأمرين ؛ نحو : بلدنا زراعى ، صناعى - صحيفتنا علمية ، أدبية ،  
سياسية . . . فكلمة «بلد» مبتدأ ، بعده خبران ، مختلفان ، لفظاً ومعنى ؛ وكل  
معنى مقصود لذاته. وكلمة «صحيفة» مبتدأ ، وبعدها ثلاثة أخبار ؛ كل واحد  
منها على ما وصفنا . ونحو قوله تعالى : (وهو الغفورُ، الوَدودُ ، ذو العرشِ ، المجيدُ  
فعالٌ لما يريد) . . .

وحكم هذا النوع أنه يجوز فيه عطف الخبر الثانى وما بعده على الخبر الأول  
بحرف عطف مناسب<sup>(٣)</sup>؛ فيصح فى الأمثلة السابقة أن نقول : بلدنا زراعىٌ  
وصناعىٌ - صحيفتنا علميةٌ ، وأدبيةٌ ، وسياسيةٌ . . . - معهدنا علمىٌ ، وأدبىٌ ،  
ورياضىٌ ، وثقافىٌ . . . بإثبات حرف العطف أو حذفه فى كل الأمثلة ؛ فعند  
إثباته يعرب ما بعده معطوفاً على الخبر الأول<sup>(٤)</sup> دائماً ، مع أن ما بعد الخبر الأول

(١) سيجى (فى «ب» من ص ٥٣٢) تعدد المبتدأ ، وإن كان ابن مالك لم يتعرض له .

(٢) لأن الخبر حكم على المبتدأ ؛ ولا مانع أن يحكم على الشئ الواحد بحكم أو حكمين أو أكثر .

(٣) بواو العطف أو يغيرها من أدوات العطف على حسب المعنى .

(٤) كما هو حكم المعطوف بالواو ، ولهذا الحكم تفصيل مدون فى مكانه من باب العطف ج ٣ .

هو خبر في المعنى والتقدير ولكن لا نسميه عند الإعراب <sup>(١)</sup> خبراً . أما عند حذف العاطف فيسمى اللفظ المتعدد : خبراً ، ويعرب خبراً .

وعند تعدد الأخبار بغير عطف يجوز — إن لم يوجد مانع — تقديمها كلها أو بعضها على المبتدأ . أما مع العطف فيجوز تقديمها جميعاً ، أو تأخيرها جميعاً .

ثانيها : أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط وتشارك الألفاظ المتعددة في تأدية معنى واحد ، هو المعنى المقصود ؛ وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة ؛ ولكل منها معنى خاص به يخالف معنى الآخر — . ولكنه معنى غير مقصود لذاته ؛ وإنما المعنى المقصود لا يتحقق إلا بأن تنضم هذه المعاني الخاصة المتخالفة ، بعضها إلى بعض ، لتؤدى وهي منضمة مجتمعة معنى واحداً جديداً لا ينشأ إلا من مجموعها ؛ كأن ترى رجلاً ليس بالقصير ولا الطويل . فتقول : ( الرجل طويل قصير ) تريد أنه « متوسط » فكل من كلمتي : « طويل » و « قصير » لها معنى خاص يخالف الآخر ، ولكنه ليس مقصوداً هنا لذاته ؛ وإنما المقصود منه أن ينضم إلى المعنى الآخر لينشأ عن انضمامهما معنى واحد جديد ، هو : « متوسط » وهو المعنى المراد ، الذي لا يفهم من إحدى الكلمتين منفردة ؛ وإنما يفهم منهما معاً ؛ رغم أن كل واحدة منهما تسمى : خبراً <sup>(٢)</sup> . وتعرب خبراً ، ولها وحدها — معنى خاص ، ولكنه غير مقصود ، كما قلنا . ومثل : الطفل سمين نحيف ، أى : معتدل . ومثل : الفاكهة حلوة مرة . أى : متغيرة الطعم ، أو متوسطة ، بين الحلاوة والمرارة ، وهكذا . . .

ولهذا النوع ضابط يميزه ؛ هو : أن المعنى المراد يتحقق ويصلح حين نجعل الألفاظ المتخالفة كتلة واحدة هي الخبر ، ويفسد إذا جعلنا بعضها هو الخبر دون بعض . على أننا عند الإعراب لا بد أن نعرب كل واحد خبراً ، ونسميه خبراً ، — كما قلنا — ونعلم أنه يشتمل <sup>(٣)</sup> على ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، وهو غير

(١) يسمى في الإعراب معطوفاً ، لتوسط حرف العطف بينه وبين المعطوف عليه الخبر الأول . لكنه من ناحية المعنى — لا الإعراب — يعتبر خبراً ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، وعلى المبتدأ مبتدأ ، وعلى الصلة صلة ، وهكذا . . . إلا لمانع .

(٢) وذلك من باب المجاز .

(٣) إذا كان مشتقاً ، أو مؤولاً به .

الضمير المستتر الذى يحويه المعنى الحديد الناشئ من اجتماع كل المعانى الفردية غير المقصودة .

وحكم هذا أنه لا يجوز فيه العطف ؛ لأن الخبرين أو الأخبار شئ واحد من جهة المعنى والعطف يشعر - غالباً - بغير ذلك<sup>(١)</sup> . كما لا يجوز أن يتفصل فيه بين الخبرين أو الأخبار فاصل أجنبي ، ولا يتأخر<sup>(٢)</sup> المبتدأ عن تلك الأخبار أو يتوسط فيها<sup>(٣)</sup> . . .

ثالثها : أن يتعدد الخبر فى لفظه ومعناه ولكن تعدده فى هذه الحالة يكون تابعاً لتعدد المبتدأ فى نفسه حقيقة أو حكماً . ويوصف المبتدأ بأنه متعدد فى نفسه حقيقة حين يكون ذا فردين أو أفراد ، أى : حين يكون مثنى أو جمعاً ؛ نحو : (الصديقان مهندس ، وطبيب) . ونحو : (السباقون غلام ، وشاب ، وكهل) . وفى المثال الأول تعددت أفراد الخبر فكانت فردين ، يستقل كل منهما عن الآخر ؛ تبعاً لتعدد أفراد المبتدأ المثنى ؛ إذ يشمل فردين . وفى المثال الثانى تعددت أفراد الخبر فكانت ثلاثة أفراد - على الأقل - تبعاً للأفراد المقصودة من المبتدأ الجمع . فالمبتدأ المثنى فى المثال السابق فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، والمبتدأ الجمع فى قوة ثلاث مبتدعات لكل منها خبر . . . وهكذا .

ويوصف المبتدأ بأنه متعدد حكماً حين يكون منفرداً ( أى : شيئاً واحداً ) ولكنه ذو أجزاء وأقسام يتركب منها مجتمعة ، وهى التى تعرب خبراً له ؛ نحو : جسم الإنسان رأس ، وجذع ، وأطراف . ونحو : البيت غرفة للضيوف ، وغرفة للأكل ، وغرفة للقراءة ، وغرفة للنوم . ونحو : حديقة الحيوان جزء للوحوش ، وجزء للطيور ، وجزء للقردة . . . . .

والفرق بين هذا النوع الحكمى وسابقه الحقيقى أن المبتدأ فى النوع السابق لا بد أن يكون ذا فردين أو أفراد ، وكل فرد له كيان ذاتى مستقل ، كامل ، يتركب من أجزاء متعددة .

(١) لأن العطف - غالباً - يقتضى المغايرة ؛ فالمعطوف غير المعطوف عليه من جهة المعنى ، إلا حين تقوم قرينة قوية على توافقهما فى المعنى ، وأن العطف للتفسير .

(٢) سقت الإشارة لهذا فى رقم ١٠ من مواضع وجوب تأخير الخبر ص ٤٩٨ .

(٣) فحكم النوع الثانى مخالف لحكم الأول العمل ؟ .

أما في هذا النوع فالمبتدأ فرد واحد، لكن له أجزاء، ومن هذه الأجزاء مجتمعة يتكون ذلك الفرد الواحد.

وحكم هذا النوع أنه يجب فيه عطف الخبر الثاني والثالث وما بعدهما، على الأول<sup>(١)</sup>؛ بشرط أن يكون حرف العطف هو: الواو. ومتى عطف الخبر زال عنه اسم الخبر، وسمى عند الإعراب «معطوفاً»<sup>(٢)</sup>.

هذا، وتعدد الخبر ليس مقصوراً على نوع الخبر المفرد؛ بل يكون فيه (نحو: الجملة طبية، هندسية، زراعية، تجارية...)، ويكون في الجملة؛ (نحو: العصفور يغرد، يتحرك، يطير، يتلفث - الصيف نهاره طويل، ليله قصير). وفي شبه الجملة؛ (نحو: الطائر أمامك؛ قُربك). وقد يكون مختلطاً؛ (نحو: القائد أسد يتقدم<sup>(٣)</sup> الجنود). فكلمة: «أسد» خبر. وكذلك جملة: «يتقدم»، (ونحو: الأسد يكثير عن أنيابه، غاضب، عابس)، فجملة؛ (يكثير...) خبر، وكذلك كلمة: غاضب، وكلمة: عابس.

نستخلص من كل ما سبق حكم الأخبار المتعددة:

(أ) فقد تكون واجبة العطف.

(ب) وقد تكون ممتنعة العطف.

(ج) وقد يجوز فيها العطف وعدمه.

(١) مع صحة تقديم الأخبار كلها على المبتدأ، وتأخيرها كلها عنه، وإلى تعدد الخبر يشير ابن مالك إشارة مختصرة بقوله:

وَأَخْبَرُوا بِأَشْيَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شُعْرًا...

يريد: أن العرب أخبروا بخبرين أو أكثر عن مبتدأ واحد؛ كما في المثال الذي ساقه، فكلمة «هم»: مبتدأ «سراة»: خبر أول «شعرا» - أي: شعراء -، خبر ثان، مرفوع بضمّة مقدرة على الألف. والمسرّاة: جمع سرّى؛ وهو: الشريف.

(٢) مع أنه في المعنى خبر؛ لما سبق من أن المعطوف على الخبر خبر.

(٣) يصح في مثل هذه الجملة أن تكون نعتاً - كما سيحيى في الزيادة التالية:

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) من الأخبار المتعددة ما لا يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول ؛ نحو :  
المجلات طبية ، هندسية ، زراعية ، لأن المعنى يفسد مع النعت ، إذ يؤدي إلى  
أن الطبية صفتها هندسية ، زراعية ؛ وهو غير المقصود . ومثل : الأسد يكشثر  
عن نابه ، غاضب ؛ إذ لا يوجد في الكلام ما يصلح أن يكون منعوياً .  
وكثير من الأخبار المتعددة يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول ؛ مثل : هذا  
أسد يزأر ؛ فجملة : « يزأر » تصلح أن تكون في محل رفع خبراً ثانياً ، أو نعتاً  
للخبر الأول . ومثلها : الحطيشة شاعرٌ مُحَضَّرٌ<sup>(١)</sup> ، هَجَاءٌ . فيجوز في كل  
من كلمتي « مُحَضَّرٌ » و « هَجَاءٌ » أن تكون خبراً ، وأن تكون نعتاً للكلمة : « شاعر » .  
ونحو : « ولادة » الأندلسية أميرة شاعرة ، كاتبة ، موسيقية ؛ فيجوز في  
كل واحدة من الكلمات الثلاث الأخيرة أن تكون خبراً بعد الخبر الأول . وأن  
تكون نعتاً للخبر الأول .

هذا : وجواز الأمرين في كل ما سبق - وفي غيره من كل ما يجوز فيه أمران  
أو أكثر - متوقف على عدم القرينة التي تعين واحداً يجب الاتجاه إليه وحده ؛ إذ  
لكل أمر معنى يخالف غيره .

ومن الألفاظ ما يجب أن يكون نعتاً للخبر ، ولا يصلح خبراً ؛ وذلك حين  
يمنع مانع معنوي أو لغوي ، نحو : حامد رجل صالح ، . . أو : على رجل  
يفعل الخير ؛ فالخبر هو : « رجل » والأصل في الخبر أن يتم الفائدة الأساسية  
- كما عرفنا - لكنه لم يتمها هنا لعدم إفادة الإخبار به إلا مع النعت ؛ لأن  
رجولته مستفادة من اسمه ، لا من الخبر وهذا من نوع الخبر الذي يتم الفائدة  
بتابعه<sup>(٢)</sup> . . . ولذلك كان الأحسن في قوله تعالى : ( كونوا قردة خاسئين ) ، أن

( ١ ) المحضرم ؛ من أدرك عصرين مختلفين من المصور التاريخية ، لكن أكثر استعماله : في كل  
من أدرك الجاهلية وأول الإسلام . والحطيشة من هذا النوع .

( ٢ ) راجع « الملاحظة » التي في آخر هامش ٤٤٣ ، حيث الكلام على الخبر المحتاج للنعت حتماً .  
وفيها إشارة إلى صورة تدخل في نوع الخبر الذي يتم الفائدة بتابعه ؛ هي صورة المبتدأ الذي يكون اسم  
شرط . فالراجع أن خبره هو الجملة الشرطية .



تكون كلمة : « خاسئين » خبراً ثانياً ، لا نعتاً ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون نعتاً لغير العاقل إلا بتأول لا داعي له هنا . . .

ومثل قول النحاة : « الفاعل ، اسم ، مرفوع . متأخر عن فعله ، دال على مَنْ فعل ذلك الفعل ، أو قام به ... » فيجب أن يكون الخبر هو كلمة : « اسم » فقط ، وما بعده صفات له ، وليست أخباراً ؛ لأن الأصل في الخبر أن يتم المعنى الأساسي مع المبتدأ . وهنا لا يتم المعنى بواحد مما جاء بعد الخبر الأول . إذ الفاعل لا يتم معناه ولا تتضح حقيقته بأنه مرفوع فقط . أو متأخر فقط . . . أو فقط . وإنما يتم معناه وتتضح حقيقته بأنه اسم موصوف بصفات معينة ؛ مجتمعة ، هي : الرفع ، مع التأخير ؛ مع الدلالة . . . فكلية : « اسم » هي التي تعرب وحدها خبراً ؛ لأنها مع تلك القيود - التي نسميها : « نعوتاً » - تكمل المعنى الأساسي مع المبتدأ ، وتنتم الفائدة . ومثل هذا يقال في تعريف المبتدأ ، وتعريف الخبر ، والمفعول ، وكل تعريف من التعريفات العلمية المشتملة على ألفاظ وقيود تصلح أن تكون أخباراً أو نعوتاً لولا المانع السابق . الذي يوجب الاختصار على خبر واحد ، وما عداه فنعت له يكمل بها المعنى الأساسي مع المبتدأ .

( ب ) قد يتعدد المبتدأ . وأكثر ما يكون ذلك في صورتين يحسن عدم القياس عليهما في الأساليب الأدبية والعلمية وغيرهما مما يقتضي وضوحاً ودقة ؛ لأنهما صورتان فيهما تكلف ظاهر ، وثقل جلي لا يخلو من غموض . وقيل إنهما موضوعتان<sup>(١)</sup> ؛ فلا يصح القياس عليهما .

(١) نقل السيوطي - في الجزء الأول من كتابه : « الجمع » ، ص ١٠٨ ، عند الكلام على تعدد الخبر والمبتدأ - ما قاله أبو حيان في هذه الصور وأمثالها من : ( أنها من وضع النحاة ، للاختبار والتمرين ، ولا يوجد مثلها في كلام العرب ألبتة ) اهـ . ولهذا يحسن عدم استخدامها . وقد ساق بعد ذلك - مباشرة - أمثلة أخرى هي بالهزل ولغو القول أشبه ، ؛ تكررها توالي « أسماء الموصول » ، يعينها منها ما ختمها به من قوله : ( قال ابن الحجاز : العرب « لا تدخل موصولا على موصول » وإنما ذلك من وضع النحويين . وهي مشكلة جدا . . ) اهـ .

وإنما كانت هذه مشكلة خطيرة لما فيها من خلق أساليب لا تعرفها العرب - فوق أنها أساليب بغيضة - ولا تجرى على سنن من مذهبهم التي يباح محاكاتها ، والابتكار فيها بالطرائق المرسومة .

... ..  
 ... ..

الأولى : صالح ، محمود ، هند ، مكرمه من أجله . . . ، حيث تعددت  
 المبتدئات متوالية ، مع خلو كل منها من إضافته لضمير ما قبله . ثم جاءت  
 الروابط كلها متوالية بعد خبر المبتدأ الأخير .

ولإرجاع كل ضمير إلى المبتدأ الذى يناسبه نتبع ما يأتى :

١ - أن يكون أول خبر لآخر مبتدأ ، ويكون الضمير البارز فى هذا الخبر

الأول راجعاً إلى أقرب مبتدأ قبل ذلك المبتدأ الذى أخبر عنه بأول خبر .

٢ - ثم يكون الضمير البارز الثانى للمبتدأ الذى قبل ذلك مباشرة . وهكذا ...  
 فترب الضمائر مع المبتدئات ترتيباً عكسياً . ففى المثال السابق نعرب كلمة  
 «مكرمه» خبراً عن «هند» ، والضمير الذى فى آخر : «مكرمه» - وهو : الهاء - يعود  
 إلى : «محمود» ، والضمير الذى فى آخر : «أجله» ، وهو : «الهاء» أيضاً يعود  
 إلى : «صالح» ، ويكون المراد : محمود هند مكرمه من أجل صالح ، أو : هند  
 مكرمة محموداً من أجل صالح . وذلك بوضع الاسم الظاهر مكان الضمير  
 العائد إليه .

الثانية : فى مثل : محمد ، عمه ، خاله ، أخوه قائم ، حيث تعددت المبتدئات  
 وكان الأول منها مجرداً من إضافته للضمير . أما كل مبتدأ آخر فضاف إلى ضمير  
 المبتدأ الذى قبله . فعنى الجملة السابقة ، أخو خال عم محمد - قائم - فنضع  
 مكان كل ضمير الاسم الظاهر الذى يفسر ذلك الضمير العائد عليه .  
 وفى الأمثلة السابقة للصورتين ما ينهض دليلاً على أن استعمال هذه الأساليب  
 معيب ، والقرار منها مطلوب<sup>(١)</sup> .

## المسألة ٤١ :

## مواضع اقتران الخبر بالفاء

الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معنوياً قوياً<sup>(١)</sup>. ويزداد قوة ببعض الروابط اللفظية الخاصة ؛ كالضمير العائد على المبتدأ من الخبر ، وكغيره مما عرفناه ، ولهذا كان الغالب على الخبر أن يكتفى بتلك الروابط ، وأن يخلو من « الفاء » التي تستخدم للربط<sup>(٢)</sup> في بعض الأساليب الأخرى . فمن أمثلة الخبر الحالية من الفاء : التجارةُ بابٌ للثروة - العملُ وسيلةُ الغنى - النظافةُ وقايةٌ من المرض - الصناعة ، ما الصناعة ! ! - الصديق ذلك تاج الفضائل . . .

ومن الألفاظ التي ليست خبراً ولكنها تحتاج - أحياناً - إلى الفاء الرابطة بينها وبين ما سبقها : « جواب اسم الشرط<sup>(٣)</sup> المبهم<sup>(٤)</sup> الدال على العموم » ؛ ( لكونه لا يختص بفرد معين ؛ وإنما هو شائع ) ؛ مثل : « من يعمل خيراً فجزاؤه خير » . فكلمة « مَنْ » اسم شرط مبهم ، يدل على العموم ، وبعده فعل الشرط مستقبل الزمن ؛ وهو<sup>(٥)</sup> : ( يعمل ) ، ثم يليه جملة اسمية - جزاؤه خير - هي جواب الشرط ، أى : نتيجة المترتبة عليه ، التي يتوقف حصولها في المستقبل أو عدم حصولها على وقوعه أو عدم وقوعه ، وقد اقترنت هذه الجملة الاسمية بالفاء ؛ فربطت بينها وبين جملة الشرط . وذل هذا الارتباط على اتصال

(١) لأن الخبر محكوم به ، والمبتدأ محكوم عليه - كما عرفنا في رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ فلا وجود لأحدهما من هذه الناحية بدون الآخر .  
هذا إلى أن الخبر في المعنى هو المبتدأ ؛ كما يقال بحق .

(٢) لأنها تدل على السببية والتعقيب ( أى : على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وأنه يتحقق سريعاً بتحقيقه ووجوده ) وهى أيضاً تؤكد ترتب ما بعدها على ما قبلها ، فهى بمثابة القسم . ( انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية ) .

(٣) في هامش ص ٦٩ من ص ٥٢٤ الكلام على المبتدأ الذي يليه أداة شرط ، وبيان الخبر والجواب .

(٤) في ص ٢٠٧ معنى : « الإبهام » - ثم في ص ٣٣٨ و ٣ من هامش ص ٣٤٠ بيان المبهم

من الإسماء خاصة ، ومعنى إبهامه ، ولا سيما : « أسماء الموصول » .

(٥) فعل أداة الشرط الحازمة مستقبل الزمن دائماً ، ولو كان فعلاً ماضياً في اللفظ ؛ لأن كل أدوات الشرط الحازمة - وبعضاً من الشرطية غير الحازمة - تجعل فعل الشرط الماضي في اللفظ مستقبل الزمن من حيث معناه ؛ وكذلك فعل الجواب . ( راجع ص ٥٩ ) .

معنوى بين الجملتين، وأن الثانية منهما نتيجة للأولى . ولولا الفاء الرابطة لكان الكلام جُملاً مفككة ، لا يظهر بينها اتصال معنوى وأثره . ومثل هذا كل أسماء الشرط الأخرى المشتملة على الإبهام ، ولها جملة شرطية ، تليها جملة جواب مقرونة بالفاء . . .

غير أن الخبر — مفرداً أو غير مفرد — قد يقترن بالفاء وجوباً في صورة واحدة ، وجوازاً في غيرها<sup>(١)</sup>، إذا كان في الحالتين شبيهاً بجواب الشرط . بأن يكون نتيجة للكلام قبله ، مستقبل الزمن ، خال من أداة شرطية ، وفي صدر هذا الكلام مبتدأ يشتمل — غالباً<sup>(٢)</sup> — على العموم والإبهام ؛ نحو : الذى يصادقنى فحترم : « فالذى » اسم موصول مبتدأ<sup>(٣)</sup> ، وهو ينطوى على الإبهام والعموم ، وبعده كلام مستقبل المعنى<sup>(٤)</sup> : هو : « يصادقنى » له نتيجة مترتبة على حصوله وتحققه ، — هى الخبر : ( محترم ) — وقد دخلت الفاء على هذا الخبر ؛ لشبهه بجواب الشرط في الأمور الثلاثة السالفة التى تتركز في :

( وجود مبتدأ دال على الإبهام والعموم ، كما يدل اسم الشرط المبتدأ على الإبهام والعموم ) و ( وجود كلام بعد المبتدأ مجرد من أداة شرطية ، مستقبل المعنى في الأغلب<sup>(٥)</sup> ) ؛ كوجود جملة الشرط بعد أداة الشرط ) و ( ترتب الخبر على الكلام السابق عليه ؛ كترتب جواب الشرط على جملة الشرط — وهذا مهم ) .  
ومن الأمثلة : رجلٌ يكرمنى فحجوب — من يزورنى فمسرور ، وقول أحد

(١) كما سيحىء في ص ٥٣٨ — والغرض من بحثيها النص على مراد المتكلم من لزوم وقوع الخبر ؛ نتيجة حتمية لوقوع ما قبله ولولا « الفاء » لكان هناك شك حول النتيجة من جهة احتمال وقوعها وتحققها ، أو وقوع غيرها وتحققه (راجع المعنى والصبيان ، ورقم ٢ من الهامش السابق) .

(٢ و ٢) انظر ما يتصل بهذا الشرط في رقم ٤ من هذا الهامش .

(٣) ليس من اللازم أن يكون مستقبل اللفظ أيضاً كالأمثلة الماضية ؛ وإنما يكفي أن يكون مستقبل المعنى فقط دون اللفظ ؛ نعو : قوله تعالى : ( وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ) و « ما » في الآية موصولة ، وليست شرطية ؛ بدليل قراءة من قرأ : ( وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ) فالفعل . « أصاب » ماض في اللفظ ، مستقبل في المعنى ، لأن المراد أن كل شيء يصيبنا في المستقبل هو نتيجة لعملنا ، وليس المراد الكلام على شيء سبق .

(٤ و ٤) جاء في حاشية الأمير على « المعنى » عند الكلام على « الفاء » المفردة ودخولها في خبر المبتدأ ما يفيد أن الجملة قد تكون ماضية . ونص كلامه أنها تدخل على كل خبر (« لبتدأ شابه الشرط في العموم وذكر جملة بعده ، صلة أو صفة . وأصل الجملة أن تكون مستقبلة كالشرط ، وقد تكون ماضية . وقد يراد بالمبتدأ معين ؛ نحو قوله : « إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ، ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم » ) ٥١ . — انظر رقم ٤ من هامش ص ٥٤١ —

الأدباء للوالى : من <sup>(١)</sup> أرادك بسوء فجعله الله حصيد سيفك ، وطريد خوفك ، وكلُّ عدوٍّ فتحت قدمك . .

وهكذا كل خبر تحققت فيه الأمور الثلاثة ؛ سواء أكان خبراً مفرداً ، أم جملة ، أم شبه جملة . فالقاعدة العامة في اقتران الخبر بالفاء هي : مشابهته لجواب الشرط في تلك الأمور الثلاثة ، مع خلو الكلام من أداة شرط بعد المبتدأ ، لكيلا يلتبس الخبر بجواب الشرط .

وقد تتبع النحاة المواضع التي تتحقق فيها تلك المشابهة فوجدوها تركز في موضعين ، لا تكاد تخرج عنهما ، مع خلو كل موضع من أداة شرط بعد المبتدأ .

الأول : كل اسم موصول عام وقعت صلته جملة فعلية مستقبلية المعنى — في الأغلب <sup>(٢)</sup> — أو وقعت ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره ، بشرط أن يكون شبه الجملة بنوعيه متعلقاً بفعل مستقبل الزمن — في الأغلب <sup>(٢)</sup> .

الثاني ؛ كل نكرة عامة ، وصفت بجملة فعلية : مستقبلية المعنى — في الأغلب — أو بظرف ، أو بجار مع مجروره على الوجه السالف الذى يقضى بتعلق شبه الجملة بفعل مستقبل الزمن — في الأكثر — .

ولإذا اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيرها عن المبتدأ ؛ كالأمثلة التي أوضحناها ، فإن تقدم وجب حذف الفاء <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) « مَن » موصولة . والأفعال الماضية التي بعدها مستقبلية الزمن ؛ لأنها للدعاء وتحقق الدعاء لا يكون إلا في المستقبل ( ثم انظر رقم ٢ و ٣ من الهامش السابق ) .

(٢٢) انظر رقم ٢ و ٣ من هامش الصفحة السابقة .  
والصلة بالظرف ، أو الجار مع مجروره ليست فعلاً ملفوظاً دالاً على المعنى المستقبل ، ولكنها تتضمن فعلاً مقدراً ؛ لأن كلا منهما — بحسب الأصل — متعلق بفعل محذوف يمكن تقديره هنا فعلاً مضارعاً مستقبلياً ، مثل : « يستقر » أو ما بمعناه . وبعد حذف هذا المتعلق حل الظرف أو الجار مع مجروره محله ، فكلاهما بمنزلة فعل مستقبل الزمن في هذا التركيب . ومن المقرر في شبه الجملة — بنوعيه — إذا وقع صلة لغير « أل » أن يتعلق بفعل لا باسم . . . ( راجع الفصل ج ١ ص ١٠٠ وكذا ما سبق هنا في شبه الجملة ، ص ٣٨٤ ) ، وقد يكون في الكلام قرينة أخرى تدل على أن معناه لا يتحقق إلا في المستقبل .

(٣) كما سبق في رقم ٢ من ص ٤٩٧ .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

لم يكتف النحاة بالتركيز الذي أشرنا إليه، وإنما عرضوا للتفصيل ، وعدّ المواضع المختلفة التي تقع فيها المشابهة ، مع استيفاء كل منها الشروط الثلاثة السالفة ، مبالغة منهم في الإبانة والإيضاح . وإليك بيانها بعد التنبيه إلى أمرين :

أولهما : أن الأغلب في كل الجمل الفعلية الواقعة صلة أو صفة في الصور الآتية ، أن يكون زمنها مستقبلاً محضاً . ويجوز أن يكون ماضياً — مع قلته ، كما أسلفنا<sup>(١)</sup> — فليس من الواجب المحتوم استقبال الزمن في تلك الجمل الفعلية . والأغلب كذلك في شبه الجملة بنوعيه ( الظرف والجار مع مجروره ) الواقع صلة أو صفة في الصور التالية أن يتعلق بفعل مستقبل الزمن . ونستغنى بهذا التنبيه عن ذكر كرامة « الأغلب » في كل صورة من الصور التالية . منعاً للتكرار .

ثانيها : أن كثيراً منها — مع صحته لا تستسيغه أساليبنا الحديثة العالية . فحير لنا ألا نحاكبه قدر الاستطاعة ، وأن نعرف هذه المواضع لفهم ما قد يكون منها في كلام السابقين ، دون القياس عليها ، بالرغم من إباحة هذا القياس .

١ — خبر المبتدأ الواقع بعد « أمّا » الشرطية . نحو : أما الوالد فرحيم وهذا الموضع هو الذي يجب فيه اقتران الخبر بالفاء دون باقي المواضع<sup>(٢)</sup> ؛ فيجوز فيها الاقتران وعدمه ، والاقتران أكثر .

٢ — أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جملة فعلية زمنها مستقبل<sup>(١)</sup> ، تصلح أن تكون جملة للشرط<sup>(٣)</sup> : نحو الذي يستريض فنشيط .

( ١٠١ ) انظر رقم ٢ و ٣ من هامش ص ٥٣٦ .

( ٢ ) هذا الموضع لا يذكره بعض النحاة هنا ؛ لأن اقتران الخبر فيه بالفاء إنما هو لأجل : « أمّا » المتضمنة معنى الشرط ، وليس لشبه المبتدأ بأداة الشرط في الإيهام والمعموم ... ..

( ٣ ) الجملة الفعلية التي تصلح أن تكون للشرط هي التي لا يكون فعلها فعل طلب — كالأمر أو النهي — ولا فعلاً جامداً ؛ مثل : ليس أو عسى ، ولا فعلاً مسبوقاً بأداة شرط ؛ نحو قوله تعالى : ( وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبني ... ) ولا بما ؛ ولا لن ، التائيين ، ولا قد ، ولا السين ولا سوف ، ولا رب ، ولا القسم ... ولا غير هذا مما يجيء تفصيله في مكانه الخاص ؛ وهو : باب الجوازم ( ج ٤ ) .

... ..  
... ..

٣- أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو :  
الذى عندك فأديب .

٤- أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جار مع مجروره ، متعلقان بفعل  
مستقبل الزمن ؛ نحو : الذى فى الجامعة فرجل .

٥- أن يكون المبتدأ نكرة عامة بعدها جملة فعلية زمنها مستقبل ، صفة <sup>(١)</sup>  
للكرة ؛ نحو : رجل يقول الحق فشجاع .

٦- أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، بعدها ظرف - متعلق بفعل مستقبل -  
والظرف <sup>(١)</sup> صفة لها ؛ نحو : طالب مع الأستاذ فستفيد .

٧- أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، بعدها جار ومجرور متعلقان بفعل مستقبل  
الزمن ، وشبه الجملة ، صفة لها ؛ نحو : طالب فى المعمل فتنفع .

٨- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جملة فعلية مستقبلية الزمن ،  
تصلح أن تكون جملة للشرط ؛ نحو : كتاب الذى يتعلم فقصون ...

٩- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته ظرف ؛ متعلق بفعل مستقبل  
الزمن ؛ نحو : قلم الذى أمامك فجميل .

١٠- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جار مع مجروره متعلقان بفعل  
مستقبل الزمن ؛ نحو : مرشدة التى فى البيت فخبيرة .

١١- أن يكون المبتدأ لفظ « كل » (أو : ما بمعناها ؛ مثل : جميع) مضافاً  
إلى نكرة موصوفة بجملة فعلية بعدها ... <sup>(٢)</sup> نحو : كل رجل يهمل فصغير ...

١٢- أن يكون المبتدأ لفظ « كل » (أو ما بمعناها) ، مضافاً إلى نكرة  
موصوفة بظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ، نحو : كل وطنى أمام الوطن فمخلص .  
وقول الشاعر :

كُلُّ سَعْيٍ سَوَى <sup>(٣)</sup> الذى يورث القو زَ فعقباه حسرةٌ وخسارُ

(١١) بشرط أن تكون الجملة الفعلية المستقبلية الزمن ، سالحة لأن تقع شرطية .

(٢) ستجىء هنا الصور الخاصة بإضافة كلمة : « كل » .

(٣) على اعتبار « سوى » ظرفاً ، طبقاً لما سيجىء فى ج ٢ باب : الاستثناء .

١٣- أن يكون المبتدأ لفظ « كل » ( أو ما بمعناها ) مضافاً إلى نكرة موصوفة بجار ومجرور متعلقين بفعل مستقبل الزمن . - نحو : كل فتاة في العمل فنانة -  
١٤- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جملة فعلية مستقبلة الزمن تصلح للشرط ، نحو : الزميل الذى يعاونك فرياضى .

١٥- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : الزائرة التى معك فثالئة .

١٦- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جار مع مجروره متعلقين بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : الرائد الذى فى الرحلة فأمين .

١٧- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جملة<sup>(١)</sup> فعلية ؛ نحو ؛ خادم الرجل الذى يزرع فنانع .

١٨- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : كاتب الرسالة التى معك فقدير .

١٩- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جار مع مجروره متعلقين بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : مؤلف الكتب التى فى الحقيقة فعظيم .

وفى جميع الأمثلة السابقة يجوز أن يكون الخبر مفرداً ، أو جملة ، أو شبه جملة . ولا بد من خلو الجملة بعد المبتدأ من أداة شرط ، ومن غيره مما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٥٣٨ .

تلك هى أشهر الصور التى يقترن الخبر فيها بالفاء - وجوباً فى واحدة ، وجوازاً فى الباقى - لغرض هام ، هو : النص على مراد المتكلم من ترتب الخبر على الكلام الذى قبله . وتأكيده أن الخبر نتيجة مرتبة على ما سبقه ...<sup>(٢)</sup>

ولو فقد شرط من الثلاثة التى بينهاها لا متنع دخول الفاء على الخبر ؛ فثال فقد العموم ؛ سعيك الذى تبدله فى الخير محمود . ومثال فقد الاستقبال : الذى زارنى أمس مشكور . ومثال الجملة الفعلية<sup>(٣)</sup> المستقبلة الواقعة صلة أو صفة وهى غير صالحة لأن تقع شرطية ؛ لاشتمالها على ما ، أو : لن ، أو : قد ، أو ... .

(١) مستقبلة الزمن ، وصالحة لأن تقع شرطية .

(٢) طبقاً للبيان السابق فى رقمى ٢ و ١ من هامش ص ٥٣٥ و ٥٣٦ .

(٣) يلاحظ ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٥٣٦ .



... ..  
... ..

أو ... : الذى لن يزورنى مسيء ... ومثل : صديق قد يزورنى متفضل . وهكذا من كل مالم يسترف الشروط . .

وقد تدخل الفاء جوازاً — ولكن بقلة لا تمنع القياس — فى الخبر الذى مبتدؤه كلمة : « كل » إما مضافة لغير موصوف أصلاً ؛ نحو : كل نعمة فمن الله ، وقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وكل الحادثات — وإن تناهت — فقرون بها الفرج القريب  
ولمّا مضافة لموصوف من نوع غير ما سبق<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : كل أمر مفرح أو مؤلم فتنتيجة لعمل صاحبه .

وإذا كان المبتدأ « أل » الموصولة وصلتها<sup>(٣)</sup> صفة صريحة مستقبلية الزمن — جاز الإتيان بالفاء فى الخبر ؛ نحو : الصانع والصانعة فنافعان إن أجادا . المخترع والمخترعة ففيدان حين تنهيا لهما الوسائل . ومنه قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . . . وفريق من النحاة منع دخول الفاء فى هذه الصورة ، وأول الآية ، وهذا رأى لا يصح الأخذ به مع وجود آية كريمة تعارضه ، كما لا يصح تأويل الآية لتوافقه . فالصحيح دخولها على الخبر فى هذه الصورة ، ولو كان أمراً أو نهياً .

بقى أن نعرف أن المبتدأ الذى يشبه اسم الشرط فيما سبق إذا دخل عليه ناسخ — غير إن ، وأن ، ولكن — فإن الناسخ يمنع دخول الفاء على خبره ، أما « النراسخ : إن ، وأن ، ولكن » ، فلا تمنع ؛ فيجوز مع كل واحد منها دخول الفاء : مثل قوله تعالى : ( إن الذين فتنوا<sup>(٤)</sup> المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ) ، وقوله تعالى : ( واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ) ، وقول الشاعر :

فوالله ما فارقتمكم قالياً<sup>(٥)</sup> لكم ولكن ما يُقضى فسوف يكون

(١) البيت الآتى نقله صاحب الأمالى ( ج ٢ ص ٣٠٧ ) عن ابن دريد .

(٢) فى رقم ١١ ، ١٢ ، ١٣ من الصورة السالفة .

(٣) فى ص ٣٧٢ و ٣٨٨ طريقة إعراب « أل » مع صلتها .

(٤) جملة الصلة هنا ماضوية . فهى تؤيد الرأى الذى سبق — فى رقم ٣ من هامش ص ٥٣٦ — وهو

الرأى الذى يصرح بأن جملة الصلة قد تكون جملة ماضوية فى المسألة التى نحن بصددھا . أما الذين يشترطون استقبال الصلة فيقولون الآية الأولى على معنى : ( إن الذين يتبين أنهم فتنوا المؤمنين والمؤمنات . . . ) ومثل هذا يقال فى الآية الثانية وفى آيات أخرى سردتها المراجع النحوية ، ومنها « الصبان » فى الجزء الأول آخر باب : « المبتدأ والخبر » عند الكلام على موضوع اقتران الخبر بالفاء . ( ٥ ) كارهاً .

... ..  
 ... ..

وإذا عطفت على المبتدأ الذى خبره نوع من الأنواع السابقة المقرونة بالفاء ، أو :  
 على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، ونحوها — يجب تأخير المعطوف  
 عن الخبر ؛ إذ لا يجوز الفصل بينه وبين مبتدئه بالمعطوف ، ففى مثل : الذى عندك  
 فؤدب ، لا يصح أن يقال : الذى عندك والخادم فؤدب ، أو : فؤدبان ،  
 وهكذا ...

## المسألة ٤٢ :

نواسخ الابتداء : كان وأخواتها . . . (١)

معنى الناسخ :

الجملة الاسمية في مثل : « الرياحين مُتَعَة » — مركبة من اسمين مرفوعين ، يسمى أولهما : « المبتدأ » ، وله الصدارة في جملته — غالباً . — ويسمى الثاني : « خبراً » ؛ كما هو معروف . ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينة تغير اسمهما ، وعلامة إعرابهما ، ومكان المبتدأ من الصدارة في جملته . ومن هذه الألفاظ : « كان » . . . ، « إن » . . . « ظن » . . . ولكل واحدة أخوات (١) . مثل : كان العامل أميناً ، وقول الشاعر :  
 وإذا كانت النفوس كباراً      تسعيت في مرادها الأجسام  
 فيصير المبتدأ اسم « كان » مرفوعاً ، ويسمى : « اسمها » ، وليس له الصدارة الآن ، ويصير خبر المبتدأ خبر « كان » منصوباً ، ويسمى : « خبرها » (٢) . . . ومثل : إن العامل أمينٌ ؛ فيصير المبتدأ اسم « إن » منصوباً ويسمى : « اسمها » ، وتنزل عنه الصدارة ، ويصير خبره خبر « إن » مرفوعاً ، ويسمى : « خبرها » . وتقول ، ظننت العامل أميناً ؛ فيصير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين للفعل : « ظننت » ويسمى كلاهما : « مفعولاً به » . وليس للمبتدأ الصدارة الآن .

وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما ، وعلامة إعرابهما ،

( ١ و ١ ) المراد بأخواتها : نظائرها من الكلمات التي تشابهها في العمل ، وتخالفها في اللفظ والمعنى ؛ سواء أكانت مع أخوها من جنس واحد ، فهما فعلان ؛ مثل : كان — أضحى — ظل . . . أم كانتا من جنسين مختلفين . فأحدهما فعل ، مثل : « كان » و « ليس » والأخرى حرف ؛ مثل : « ما » الحجازية التي تعمل عملها .

( ٢ ) التسمية بالاسم وبالخبر هي مجرد اصطلاح نحوي ؛ لا مناسبة له في الجملة ؛ فثل : « كان على غائباً » ، تعرب كلمة : « على » اسم « كان » ، مع أنه في الحقيقة اسم للذات المعينة ؛ وليس اسماً « لكان » ، ولا علماً عليها ؛ لأننا لا نسميها باسم جديد خاص . . . ونعرب « غائباً » خبر « كان » مع أنه في الحقيقة والواقع خبر عن : « على » ، وليس خبراً عن : « كان » ؛ لأنها ليست مبتدأ فنجيها لها بخبر . غير أن الاصطلاح النحوي جرى بما سبق . وقد يكون المراد : الاسم المصاحب لكان ، الملابس لها ، والمراد بالخبر : أنه خبر بحسب الأصل .

و « كان » الناسخة وأخواتها من الأفعال التي تعمل عملها لا ترفع فاعلاً ، ولا تنصب مفعولاً به ، ولا تحتاج لأحدهما ما دامت ناسخة . غير أن هذه الأفعال الناسخة تؤثت لتأنيث اسمها ، بالشروط والطرق التي يؤثت بها الفعل التام لتأنيث فاعله . وقد ذكرناها في موضعها الخاص من ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

ومكان المبتدأ : « النواسخ » ، أو : « نواسخ الابتداء » ؛ لأنها تُحدث نسخاً ،  
 أى : تغييراً على الوجه الذى شرحناه<sup>(١)</sup> ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة<sup>(٢)</sup> ؛  
 فيصير اسماً لها ؛ إذ لا يشترط فى اسمها أن يكون معرفة فى الأصل ، ولكن يشترط  
 فى اسمها ألا يكون شبه جملة ؛ لأن اسمها فى أصله مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون شبه  
 جملة<sup>(٣)</sup> . . .

( ١ ) لا تدخل النواسخ على المبتدأ إذا كان واحداً مما يأتى :  
 أ - المبتدأ الذى له الصدارة الدائمة فى جملة بحيث لا يصح أن يتقدم عليه شيء : كأسماء الشرط ،  
 وأسماء الاستفهام ، وكـ الخبرية ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء . . . ويستثنى من هذا النوع الذى  
 له الصدارة فى جملة - ضمير الشأن ؛ فيجوز أن تدخل النواسخ عليه .

( وقد تقدم عليه الكلام فى باب الضمير ص ٢٥٠ ) .  
 وكذلك يستثنى المبتدأ إذا كان اسم استفهام ، أو مضافاً لاسم استفهام ؛ فيجوز أن تدخل عليه « ظن  
 وأخواتها » مع استيفائهما الفاعل ، ومع تقديم اسم الاستفهام وجوباً على الناسخ ، نحو : أيهم ظننت أفضل؟  
 وعلام أيهم ظننت أفضل؟ . ولا تدخل هنا ، « كان » ، ولا « إن » ولا أخواتها ؛ لأن الاسم فى بابى :  
 « كان وإن » لا يتقدم على العامل ، وأما الخبر فيجوز أن يتقدم فى بابى : « كان وظن » وأخواتها إذا  
 كان اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : أين كنت ؟ . وأين ظننت محموداً . . . ؟  
 بشرط ألا يمنع من التتقدم مانع مما سيجيء عند الكلام على تقدم خبر « كان » . أما خبر « إن » وأخواتها  
 فلا يتقدم .

ب - المبتدأ الذى يجب حذفه ، وخبره نعت مقطوع . وقد تقدم الكلام عليه ، فى ص ٥١٠ .  
 ج - كلمات معينة لم تقع إلا مبتدأ فى الأساليب الواردة التى لا يجوز تغيير هيئتها ؛ لأنها جرت  
 مجرى الأمثال ، والأمثال لا تتغير ؛ كالكلمات الملازمة للابتداء ، فى نحو : لله در الخطيب ، ونحو : « أقل  
 رجل يفعل ذلك » ، ( وقد سبق الكلام عليهما فى باب المبتدأ - ص ٤٧٤ و ٤٥٠ ) ، ونحو : « ما  
 التجدبية ، مثل : « ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا » . وهذا النوع يسمى : « الملازم للابتداء بنفسه »  
 ( أى : بسبب مزية فى نفسه امتاز بها : وهى ؛ أن العرب خصته بالابتداء فلم تستعمله إلا مبتدأ ) .  
 وكل هذا يسمى : « الاسم غير المتصرف فى استعماله » ؛ لأنه مقصور على ضبط واحد ، وطريقة واحدة  
 فى الاستعمال ؛ لا يتجاوزها . وليس من اللازم أن يكون مرفوعاً ، فن أنواعه ما هو مقصور على  
 النصب - أو غيره - كالمقصوب على المصدرية لداع ؛ كنيابته عن فعل الأمر فى مثل : « سقياً ، ورعياً » ،  
 ( وقد سبق الكلام عليهما فى ص ٥١٥ ، فليس أصله المبتدأ الذى يصلح لدخول النواسخ عليه .

وبما يتصل بهذا : المبتدأ المقصور - فى الغالب - على معنى واحد لا يستعمل فى غيره ؛ كالدعاء ، أو  
 القسم ، أو غيرها ، مع تميزه صيغة واحدة لا تتغير صورتها ، ومع ملازمته الأفراد ؛ فلا يكون مثنى ،  
 ولا جمعاً ؛ كقولهم فى الدعاء : « طوبى للأمين » ، ولا يكون الخبر للكلمة : « طوبى » إلا الجار مع مجروره ،  
 ( كما سبق فى « ١ » من ص ٤٨١ ) - ومن أمثلته أيضاً قول على رضى الله عنه : ( طوبى لمن شغله عيبه  
 عن عيوب الناس ) . ومثل كلمتى : « ويل ، وسلام » فى قولهم : « ويل للخائن . وسلام على المصلح » ،  
 واللفظان الأخيران يستعملان فى غير الابتداء أحياناً . وقولهم فى القسم : أيمن الله لألتزم الإنصاف .  
 ولهذا القسم بيان يتصل بتركيبه فى رقم ٢ من ص ٥١٩ - .

د - الملازم للابتداء بسبب غيره ، كالاسم الواقع بعد « لولا » الامتناعية ، و « إذا » الفجائية . . .  
 فإنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ ؛ مثل ؛ لولا العلوم ما تقدمت الحضارة ، ومثل : خرجت فإذا الأصدقاء .

( ٢ ) كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤٨٦ وفى رقم ١١ من ص ٤٨٨ .

( ٣ ) كما تقدم فى رقم ٦ من هامش ص ٤٤٢ و « ١ » من ص ٤٤٧ .

وما سبق يتبين أن النواسخ بحسب التغيير<sup>(١)</sup> الذى تحدثه ثلاثة أنواع :

نوع يرفع اسمه وينصب خبره ؛ فلا يرفع فاعلا ، ولا ينصب مفعولا ؛ مثل :  
« كان - وأخواتها » ، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره ، مثل « إن - وأخواتها » ،  
ونوع ينصب الاثنين ، ولا يستغنى عن الفاعل ؛ مثل : « ظن - وأخواتها » . ولكل  
نوع أحواله وأحكامه المفصلة فى بابہ الخاص .

وكلامنا الآن على : « كان » وأخواتها من الأفعال الناقصة التى تعمل عملها<sup>(٢)</sup> ،  
وتسمى أيضاً : الأفعال الناقصة<sup>(٣)</sup> . وفيما يلى بيان أشهرها ، وشروط عملها ، ومعنى  
كل فعل :

إنها ثلاثة عشر فعلا<sup>(٤)</sup> ، هى : ( كان - ظل - بات - أصبح - أضجى -

(١) أما النواسخ بحسب صيغتها وتكوينها اللفظى فثلاثة أنواع أيضاً ، « أفعال » ، مثل : كان  
وأكثر أخواتها ، و « أسماء » وهى المشتقات من مصادر تلك الأفعال التى يمكن الاشتقاق منها ؛ مثل مصادر  
كان ، وأصبح ، وأمسى . . . فيقال : يكون - كن - كائن . . . وهكذا .

« وحروف » مثل : « ما الحجازية » من أخوات كان . . . ومثل « إن » وأخواتها .

(٢) ولما نظرنا أخرى من الحروف تعمل عملها سيجيء الكلام عليها فى ص ٥٩٣ .

(٣) سميت « ناقصة » لأن كل فعل منها يدل على « حدث ناقص » ( أى : معنى مجرد ناقص ) لأن  
إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب ،  
فالاسم المنصوب هو الذى يضم المعنى الأساسى المراد ، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة . وهذا يخالف الأفعال  
التامة ؛ فإن المعنى الأساسى يتم بمرفوعها الفاعل ، أو نائب الفاعل « فكان » الناقصة مثلاً تدل مع اسمها  
على حصوله وجوده وجوداً مطلقاً ( وهو : ضد الغدم ) وهذا معنى غير مراد ، ولا مطلوب ، فإذا جاء الخبر  
تعين المعنى المطلوب ، وتحدد .

و « صار » مع اسمها تدل على مجرد تحوله ، وانتقاله من حالته ، من غير بيان لحالته الجديدة .  
ولا توضيح لما انتهى إليه أمره ، والخبر هو الذى يبين ويوضح .

و « أصبح » مع اسمها تدل على مجرد دخوله فى وقت الصباح ، وليس هذا هو المقصود من الناقصة  
فإذا جاء الخبر كان كفيلاً بتحقيق المراد . وهكذا . . .

وليس السبب فى تسميتها « ناقصة » أنها تتجرّد للزمان وحده ، ولا تدل معه على حدث ( معنى )  
كما يقول بعض النحاة - وأشرنا إليه فى رقم ٢ من ٥٦٦ - ، فهذا رأى مدفوع بأدلة كثيرة  
جاوزت العشرة ، وسجلتها المطولات ( وقد أشار إلى بعضها بإيجاز محمود ، ومنطق سليم : صاحب « حاشية  
الأمير على المعنى » فى الباب الثالث من المجلد الثانى ، عند الكلام على تعلق الظرف والجار والخبر وبالفعل  
الناقص ) .

(٤) غير الأفعال التى بمعنى : « صار » ، وستذكر بعدها فى ص ٥٥٧ ، وغير « أفعال المقاربة »  
وما يتصل بها . ولها باب مستقل - فى ص ٦١٤ - ، وغير أفعال أخرى قليلة الشهرة ؛ لقلة استعمالها  
ناقصة فى فصيح الأساليب ؛ مثل : أفتأ ؛ بمعنى : فتى . . .

هذا والأفعال السبعة الأولى كاملة التصرف نسبياً - إذ يجيء من مصدرها أكثر المشتقات - « وليس »  
جامدة بالاتفاق ، و « دام » جامدة على الأصح . والأربعة الباقية ، ناقصة التصرف .

كما سيجيء فى ص ٥٦٧ .

أمسى - صار - ليس - زال - برح - فنى - انفلك - دام . وكل هذه الأفعال تشترك في أمور عامة ، أهمها <sup>(١)</sup> :

ألا يكون اسمها شبه جملة ، وأن عملها ليس مقصوراً على الفعل الماضى منها ، بل يشمل ما قد يكون لمصدرها من مشتقات أخرى .

وأنها لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها <sup>(٢)</sup> ، وأن يكون خبرها غير إنشائي ؛ فلا يصح : كان الضعيف عاونه <sup>(٣)</sup> ، وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معاً ، ولا يصح - مطلقاً - حذفهما معاً ، ولا حذف أحدهما . إلا « ليس » ، فيجوز حذف خبرها النكرة العامة ، وإلا « كان » فيجوز في أسلوبها أنواع من الحذف . وسيجىء البيان عند الكلام عليهما <sup>(٤)</sup> .

وألا يتقدم الخبر عليها إذا كان اسماً متضمناً معنى الاستفهام ؛ وهى مسبقة بأحد حرفى النى : « ما » أو : « إن » ؛ فلا يقال : أين ما يكون الصديق ؟ ولا أين إن يكون الصديق ؟ ولا أين ما زال العمل ؟ لأن « ما » و « إن » النافيتين هما الصدارة فى كل جملة يدخلان عليها ؛ فلا يصح أن يسبقهما شئ من تلك الجملة ، وإلا كان الأسلوب فاسداً <sup>(٥)</sup> . . .

وأنها إذا كانت مسبقة بما المصدرية وجب ألا يسبقها شئ من صلة « ما » ، لأن « ما المصدرية بنوعها » لا يسبقها شئ من صلتها - كما تقدم <sup>(٦)</sup> - .

وأن صيغتها حين تكون بلفظ الماضى ، وخبرها جملة فعلية مضارعية - لا بد أن يماثلها زمن هذا المضارع ؛ فينقلب ماضياً <sup>(٧)</sup> - عند عدم وجود مانع - ؛

(١) انظر ما نقلناه عن النحاة - فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ - من قولهم : لم يرد فى الكلام الفصح وقوع « أن المصدرية » بنوعها (المخففة ، والناسبة للمضارع) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدّت مسدده ، ولا بعد « كان » « وأن » الناسخين بنير فاصل من غيرها . . . وكذلك « ما » المصدرية - راجع البيان هناك -

(٢) وسيأتى هذا عند الكلام على حكم معموليها من ناحية التقديم والتأخير - ص ٥٦٩ .

(٣) لا فرق فى المنع بين الإنشاء الطلبى ؛ مثل : كان والدك أحترمه ، وغير الطلبى مثل : كانت صحتى « يحفظها الله ، أو : يكون مالى أدامه الله » على أن تكون الجملة الأخيرة فى المثالين دعائية ؛ فلا يصح اعتبار « كان » ناسخة فى هذه الأمثلة وأشباهها بما وقع فيها الخبر جملة . إنشائية وللإنشاء بنوعيه إيقاض فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ . (٤) فى ص ٥٥٨ و ٥٨٠ .

(٥) راجع منع هذا التقدم فى ص ٥٦٩ وفى رقم ٣ من هامش ص ٥٧٠ . (٦) فى ص ٤٠٧ .

(٧) كما سبق هذا عند الكلام على أحوال المضارع من ناحية دلالاته الزمنية - ص ٩١ - ومنه

يعلم أنه لا يدخل فى هذا الحكم الفعل المضارع الذى فى خبر النواسخ الدالة على الحال فقط ؛ كأفعال للشروع ؛ أو الدالة على الاستقبال فقط ؛ كأفعال الرجاء .

ففي مثل : أصبح العصفور يغرد - يكون زمن المضارع « يغرد » ماضياً ، مع أن الفعل مضارع ، ولكنه - هو وكل الأفعال المضارعة - يتابع زمن الفعل الماضي الناسخ ويوافق في الزمن ، بشرط عدم المانع الذي يعينه لغير المضي - كما أشرنا . وأن أخبارها لا تكون جملة فعلية ماضوية ، ما عدا « كان » فإنها تمتاز بصحة الإخبار عنها بالجملة الماضوية <sup>(١)</sup> .

بقي من شروط الخبر : أن يتمم المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم - وهو الغالب - وقد يتممه في بعض الأحيان بمساعدة النعت ، طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في باب : « المبتدأ والخبر » ، موضحاً بالأمثلة . . .

ويشترط في الخبر أيضاً ألا يكون معلوماً من اسم الناسخ وتوابعه ، كما في البيان السالف <sup>(٢)</sup> .

أما في غير الأمور المشتركة السالفة فلكل فعل ناسخ - وكل ما قد يكون لمصدره من مشتقات <sup>(٣)</sup> - معناه الخاص مع معموليه <sup>(٤)</sup> وشروطه الخاصة التي سنعرضها فيما يلي :

(١) راجع حاشية الأولى على القطر ص ٣٤٠ - غير أن المراجع الأخرى تضطرب في هذا الحكم وتختلف اختلافاً واسعاً ( تبدو صورته في حاشية ياسين على التصريح ، ج ١ ، أول هذا الباب ، وفي الجمع ج ١ ص ١١٣ . . . ) وشي ما يستخلص من تلك الآراء هو :

١ - مقاله الجمع ؛ ونصه : ( شرط ما تدخل عليه : « صار » وما جمعناها ، و « دام » و « زال » وأحوالها - زيادة على ما سبق - ألا يكون خبره فعلاً ماضياً ( يريد : جملة ماضوية ) فلا يقال : صار زيد عَلمَ ، وكذا البواق ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ؛ فتدافعا . وهذا متفق عليه . . . ) ١ هـ .

ب - أما في غير تلك الأفعال فالصحيح جوازه مطلقاً ، وعليه البصريون ؛ لكثرة وروده في القرآن ، والكلام الفصيح كثرة تبين القياس عليه - وقد عرض « الجمع » أمثلة متعددة من هذا الوارد . . . - أمّا الكوفيون فيشترطون لصحته وجود « قد » قبله ، ثم إن المفهوم من الحاشية التي على شرح التصريح ، بعنوان : « فائدة » - برغم تعدد الآراء فيها أن المستحسن غاية الاستحسان - وإن لم يبلغ حد الوجوب عند غير الكوفيين - هو اقتران الخبر بالحرف : « قد » إن كان الفعل الناسخ وفعل الخبر ماضيين معاً ، أو مضارعين معاً . ففي تماثل في نوعهما الفعلان - الفعل الناسخ والفعل الذي في خبره - فالمستحسن تصدير الخبر بالحرف ، « قد » ، ويجوز عدم مجيئها . وتمتاز « كان » بجواز مجيء « قد » وعدم مجيئها في الحالات السالفة ، - وغيرها من سائر حالاتها الأخرى . كما تشهد بهذا النصوص العالية الفصيحة التي عرضها الدخلة ويقوى مجيء « قد » في الخبر حجة الكوفيين التي سند كرفي رقم ٢ من هامش ص ٥٥٩ ثم انظر ما يتصل بالأخبار وهذا في ص ٢٥٤ لأهية .

(٢) في هامش ص ٤٤٣ (٣) انظر ما يخص بجمود هذه الأفعال واشتقاقها في ص ٥٦٧ .

(٤) لأن الفعل وحده بدون معموله لا يحقق الفرض ؛ لأنه يدل على مجرد معنى جزئي غير معين =

كان : نفهم معناها من مثل : كان الطفل جارياً ؛ فهذه الجملة يراد منها إفادة السامع أن الطفل منسوب له شيء ؛ هو : « الجرى » ، وأن الجرى تحقق في زمن ماض ، بدليل الفعل : « كان » .

ولو قلنا : يكون الطفل جارياً — لكان المراد إفادة السامع أن الطفل منسوب له شيء ؛ هو : « الجرى » ، وأن الجرى تحقق في زمن حالى أو مستقبل ، بدليل الفعل المضارع : « يكون » .

ولو قلنا : كن جارياً — لكان المراد إفادة السامع أن المخاطب موصوف بتوجه طلب معين إليه ؛ هو ؛ مباشرة الجرى ، أى : مطالبته بالجرى في المستقبل ؛ بدليل فعل الأمر : « كن » .

مما سبق نفهم المراد من قول النحاة : « كان » مع معموليها تفيد اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً مجرداً<sup>(١)</sup> في زمن يناسب صيغتها ، أو صيغة المذكور في الجملة من مشتقات مصدرها ؛ فإن كانت الصيغة فعلاً ماضياً فالزمن ماض محض بشرط ألا يوجد ما يجعله لغير الماضى المحض . وإن كانت الصيغة فعلاً مضارعاً خالصاً<sup>(٢)</sup> فالزمن صالح للحال والمستقبال ، بشرط ألا يوجد ما يجعله لأحدهما ، أو لغيرهما . وإن كانت الصيغة فعل أمر فالزمن مستقبل ؛ إن لم يوجد ما يجعله لغيره . وإن كانت الصيغة إحدى مشتقات مصدرها فالزمن على حسب ما يناسب هذا المشتق<sup>(٣)</sup> .

حكمها : لا بد لإعمالها هي والمشتقات من تحقق الشروط العامة السالفة . وقد تستعمل « كان » الناسخة بمعنى : « صار »<sup>(٤)</sup> فتأخذ أحكامها ، وتعمل عملها بشروطه ؛ مثل : جمد الماء فكان ثلجاً — احترق الخشب فكان تراباً<sup>(٥)</sup> .

= ولا يحدد - في زمن خاص ، ولا يدل على أكثر من هذا ؛ كالصبح في : أصبح ، والمساء في : أمسى والضحا : في أضحى . . . ويكون الزمن ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً على حسب نوع الفعل الناسخ . أما الفعل مع معموليه فيدل على اتصاف الاسم بمعنى الخبر في زمن معين ، اتصافاً ينشأ عنه أن تؤدي الجملة معناها المطلوب الأسمى كاملاً واضحاً .

( ١ ) اتصافاً مجرداً ؛ أى : لازيادة معه ؛ لأنها لاتدل بصيغتها على نفي ، أو دوام ، أو تحول ، أو زمن خاص ؛ - كالصبح ، والمساء ، والضحا - ولا على غير ذلك مما تدل عليه أخوتها . حقاً إنها تدل على الزمن الماضى أو غيره ، ولكن دلالتها عليه مطلقة ؛ إذ لاتقيدها فيها بالصباح ، أو المساء ، أو غيرهما .

( ٢ ) أى : حقيقياً ؛ بمعنى أنه غير مضحوب بما يجعل زمنه للماضى فقط ؛ مثل : « لم » ، أو للمستقبل فقط ؛ مثل : « سوف » ، أو للحال مثل : « ما » النافية . . . .

( ٣ ) طبقاً للأحكام الخاصة بكل مشتق ، والمدونة في بابها .

( ٤ ) سيجىء في ص ٥٥٦ الكلام على « صار » ، وشروطها ، ومعناها الذى هو : التحول والانتقال من حالة إلى أخرى . . .

( ٥ ) ومنه قوله تعالى ( وفتحت السماء فكانت أبواباً ، وسيّرت الجبال فكانت سراباً ) ، أى : « صارت » فيها ؛ لأن المعنى يقتضى هذا .



وقد تستعمل - بقرينة - بمعنى : « بَقِيَ عَلَى حاله : واستمر شأنه ، وسيستمر من غير انقطاع ولا تَقْصِيد بزمن مُعَيَّن » <sup>(١)</sup> نحو : كان الله غفوراً رحيمًا .

وقد تستعمل تامة <sup>(٢)</sup> ، وتكثر في معنى : حصل وحدَث (أى : وُجِد) فتكتفى بفاعلها ؛ نحو : أشرقت الشمس فكان النور ، وكان الدفء ، وكان الأمن . أى : حصل وظهر ، ومثل قول الشاعر يصف إحدى البقاع <sup>(٣)</sup> :

وكانت ، وليس <sup>(٤)</sup> الصبح فيها بأبيض وأضحت <sup>(٥)</sup> ، وليس الليل فيها بأسود <sup>(٦)</sup>

وما تقدم من الأحكام للفعل الماضى : « كان » يثبت لباقي أخواته المشتقات ، كالمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل . . . . . و . . . . . مع ملاحظة أن بينها اختلافًا في نوع الزمن وبعض الخصائص الأخرى المدونة في أبوابها - .

هذا ، وتضم الكاف من الفعل الماضى : « كان » عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة ؛ كالتاء ، ونون النسوة ، طبقاً للبيان الذى سلف مفصلاً <sup>(٧)</sup> .

وبقى من أحكام « كان » أربعة أخرى ، - سيجىء الكلام عليها مفصلاً في موضعه من آخر هذا الباب - ؛ وهى : أنها تقع زائدة <sup>(٨)</sup> ، وأن الحذف يتناولها كما يتناول أحد معموليها <sup>(٩)</sup> ، أو هما معاً ، وأن نون مضارعها قد تحذف <sup>(١٠)</sup> ، وأن خبرها قد يُنْقَض . وهذا يجىء الكلام عليه مع باقى الأخبار الأخرى المنفية <sup>(١١)</sup> .

\* \* \*

(١) سبقت إشارة لهذا في آخر ص ٥٥ .

(٢) الفعل التام - كاسبق في رقم ٣ من ص ٥٤٥ - هو ما يكتفى بمرفوعه في إتمام المعنى الأساسى للجملة .

(٣) بأنها في الصبح مظلمة بظلام الليل ؛ لغياب بعض الوجوه المشرقة المنيرة . فإذا ظهرت تلك الوجوه عند الضحا زال الظلام ، وحل محله بياض النور . وشبهه بهذا قول القائل في المعنى نفسه : أرى الصبح فيها منذ فارت مظلماً فإن أبئت صار الليل أبيض فاصماً

(٤) ليست هذه الواو من نوع « الواو » الداخلة في خبر الناسخ ، والتي يجىء الكلام عليها في : « ١ » من الصفحة التالية متضمناً شروطها . . . . .

(٥) أضحي هنا تامة ، كما سيجىء في ص ٥٥٥ .

(٦) ومن الأمثلة أيضاً قول حسان رضى الله عنه ، يخاطب المشركين في مكة حين اعترضوا المسلمين القادمين من المدينة لزيارة الكعبة :

فإمّا تعرّضوا عنا اعترضنا وكان الصبح وانكشف النطاء  
وإلا فاصبروا لحلّاد يوم يمز الله فيه من يشاء .

(٧) في رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ .

(٩) ص ٥٨٠ .

(٨) ص ٥٧٩ .

(١١) ص ٥٩٠ .

(١٠) ص ٥٨٨ .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) إذا وجد نفي قبل « كان » الماضية والمضارعة وكان خبرها جملة مقترنة « إلا » الاستثنائية الملقاة - جاز أن يقترن بالواو ، كقول الشاعر :

ما كان من بشرٍ إلا وميته محتومة ؛ لكن الآجال تختلف

لأن النفي قد نقض هنا « إلا » ، والنفي ونقضه شرطان - على الصحيح - لجواز زيادة الواو في الجملة الواقعة خبر : « كان » أو مضارعها - كما تقدم - .

وهذه الواو تسمى « الواو الداخلة على خبر الناسخ » وتدخل أيضاً في خبر « ليس بالشرط السالف - كما سيجيء<sup>(١)</sup> - ، وقد سُمعت<sup>(٢)</sup> قليلاً في خبر غيرهما من النواسخ ، ولا يصح القياس على هذا القليل .

وبرغم أن وجودها جائز في غير القليل مما ذكرناه ، فإن الخير - كما يرى كثير من النحاة - في العدول عنها ؛ حرصاً على الدقة في التعبير ، وبعداً عن اللبس الذي قد ينشأ بين هذه الواو والواو الأخرى التي للحال - أو غيره - ، فلكل نوع معنى يخالف معنى النوع الآخر<sup>(٣)</sup> . والبراعة تقتضى الإبانة التامة ، وتجنب أسباب اللبس والاشتباه ؛ نزولاً على حكم البلاغة .

( ١ ) في ص ٥٦١ وقد جاء في الصبان - ج ٢ باب : « لا النافية للجنس » عند بيت ابن مالك :

« وركب المفرد فاتحاً . . . » - مانصه :

( قال الروداني : قولم إن خبر الناسخ تدخله الواو . . . ، غير مسلم على إطلاقه . وحاصل ما في « التسهيل والجمع » أن الخير إن كان جملة بعد « إلا » لم يقترن بالواو ، إلا بعد « ليس و كان » المنفية ، دون غيرهما من النواسخ . وبغير « إلا » يقترن بالواو بعد « كان » وجميع أخواتها ، لا بعد جميع النواسخ . هذا عند الأخفش وابن مالك . وغيرهما لا يميز اقتران الخبر بالواو أصلاً . وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال ، والفعل تام لا ناقص ، أو محذوف الخبر للضرورة ) اهـ .

ومن أمثلة الواو في خبر « ليس » قول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه - إذا ما قابلته عين البصير - اعتبار .

وسيعاد البيت في ص ٥٦١ لمناسبة هناك .

( ٢ ) - راجع الصبان ج ١ في هذا الموضع آخر باب « كان » وفي ج ٢ منه ، أول باب : « لا » النافية للجنس - وقد ذكرنا بعض الأمثلة المسموعة في رقم ٢ من هامش من ص ٦٨٧ .

( ٣ ) ولعل هذا كان السبب فيما ذهب إليه بعض النحاة الأقدمين من منع استعمال هذه الواو ، وفي تأويل النصوص القديمة المشتملة عليها تأويلاً يتنبه مرة إلى اعتبار الواو للحال ، والجملة بعدها في =

... ..  
... ..

( ب ) من الأساليب الأدبية الشائعة : « كائنًا ما كان » ، و « كائنًا من كان » ؛ في مثل : ( سأفعل ما يقضى به الواجب ؛ كائنًا ما كان . . . وسأحقق الغرض الكريم كائنًا ما كان . . . ) أى : سأفعل ذلك مهما جدّ من الأمور ، ومهما كان ذلك الواجب ؛ وذلك الغرض . ومثل : سأرد الظالم : « كائنًا من كان » — سأكرم التابع « كائنًا من كان » . . . أى : سأفعل ذلك مهما كان الإنسان الظالم ، أو : التابع .

أما إعرابه فتعدد الأوجه ، وأيسر ما يقال وأنسبه هو : « كائنًا » حال منصوب واسمه <sup>(١)</sup> ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على الشئ السابق ، صاحب الحال و « ما » أو « من » نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر « كائن » . و « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر يعود على « ما » أو « من » والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة « ما » أو « من » . سأفعل ذلك كائنًا شيئًا كان . أو : كائنًا إنسانًا كان . أى : سأفعل ذلك كائنًا أى شئ وجد ، أو : أى إنسان وجد <sup>(٢)</sup> . . .

ومن الأساليب المرددة في كلام القُدامى الفصحاء ، مشتملة على : « ممّا » — برغم غرابتها اليوم — قولهم : « ربما اشتدت وقُدة الشمس على المسافر في الفلاة ؛ فكان ممّا يُغطّي رأسه وذراعيه ، وربما ثارت الرمال ؛ فكان ممّا يَحْجُبُ عينيه ومنخره . . . » يريدون : فكان ربما يغطّي رأسه وذراعيه — وكان ربما يحجب عينيه ومنخره : أى : يغطيهما ؛ فكلمة : « ممّا » بمعنى : « ربما » <sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

= محل نصب حال ، وخبر الناسخ محذوف . ومرة إلى أنها زائدة شذوذًا . . . و . . . ونحن في غنى عن هذا كله بتركها ، وعدم القياس على المسموع منها . ( راجع ص ٥٦١ ورقم ٢ من هامش ص ٦٨٧ ) .  
( ١ ) لأنه اسم فاعل من « كان » الناقصة ؛ فيعمل عملها .

( ٢ ) تخبرنا ماسبق من بين الآراء المشورة في المراجع المختلفة ؛ ومنها الجزء الأول من « الأشموني ، والتصريح » ، في باب : « كان وأخواتها » عند الكلام على : « كان التامة » وما يشاركها من أخواتها .

( ٣ ) تصدى لهذا الأسلوب عالم معاصر من تونس — هو : الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور — رحمه الله — و كان عضواً مراسلاً بالمجمع اللغوى بالقاهرة — وخصه ببحث في الجزء التاسع من مجلة المجمع (ص ١١٦) عرض في الجلسة الحادية عشرة « من جلسات مؤتمر المجمع في دورته « الثامنة عشرة » ، ووافق عليه المجمع والمؤتمر ، وقرّر أن ذلك أسلوب لغوى يراد منه الكثرة ، وقد يدل على القلة أحياناً . والبحث نفيس وملخصه مع الإيجاز = النحو الوافى — أول

... ..  
... ..

= هو : أن بعض المركبات استعملت كلمة مفردة ؛ كالذى ورد في «صحيح البخارى» عن ابن عباس ونفسه : «(كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحي ، وكان مما يحرك لسانه وشفتيه . . . » وقد أهمل ابن الأثير في كتابه : « النهاية » ، معنى قوله : « مما يحرك لسانه وشفتيه » وفسره عياض في كتابه : « المشارق » بأن معناه : « كثيراً ما يحرك به لسانه وشفتيه » وبعد أن فسره روى عن أحد الأئمة من شراح الحديث ما يأتي : « في مثل هذا كأنه يقول : هذا من شأنه ودأبه ؛ فجعل « ما » كناية عن ذلك ، ثم أدمج « النون » اهـ . وقال آخر : (إن معنى : « ما » هنا هو : « ربما » ) وهذا من معنى ما تقدم ؛ لأن « ربما » تأتي للتكثير أيضاً . وفي «مسلم» ، في حديث : النجوم أمانة السماء : ( وكان كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء ) ثم قال : تكون « ما » هنا بمعنى : « ربما » التي للتكثير ، وقد تكون فيها زائدة ) اهـ مسلم ثم قال الباحث المعاصر : ما نلخصه في المسائل الآتية :

١ - شواهد هذا الاستعمال كثيرة في الحديث والشعر ؛ منها - غير ما تقدم - قول رافع في «البخارى» في باب «الحرق والزرع» : ( « كنا نسكرى الأرض بالناحية ، منها مسمى لسيد الأرض ، قال فما يصاب ذلك وتسلم الأرض ، وما تصاب الأرض ويسلم ذلك . . . » ) . ومنها قول ابن عباس الوارد في «صحيح مسلم» في كتاب : تعبير الرؤيا ( «إن رسول الله كان مما يقول لأصحابه : « من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له . » ) ومنها قول البراء بن عازب : ( « كنا إذا صلينا خلف رسول الله مما نحب أن نكون عن يمينه . » ) ومنها قول أبي حية النميري :

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

ثم قال الباحث : تعرض لهذا اللفظ « السيرافي » في شرح كتاب سيبويه . بما نصه عند قول سيبويه : (اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك . . . ) اهـ . وهنا قال السيرافي : ( أراد : ربما يحذفون . . . وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه . والعرب تقول : أنت مما تفعل كذا . . . أى : ربما تفعل . وتقول العرب أيضاً : « أنت مما أن تفعل . أى : أنت من الأمر أن تفعل ؛ فتكون « ما » بمنزلة الأمر - أى : الشيء - و « أن تفعل » بمنزلة الفعل ؛ - أى : مصدر تقديره : « فِعْلٌ » ، أى : بمنزلة هذا اللفظ - ويكون « أن تفعل » ، في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : « ما » وتقديره : أنت فعلك كذا وكذا من الأمر الذي تفعله ) اهـ كلام السيرافي كما نقله الباحث

٢ - من السيرافي أخذ ابن هشام في كتابه : « المغني » عند الكلام على معاني : « من » ، فقال عن العاشر من معانيها : ( مرادفة « ربما » وذلك إذا اتصلت « بما » كما في قول الشاعر أبي حية النميري :

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

قال السيرافي وفريق غيره من النحاة ، وخرجوا عليه قول سيبويه : « واعلم أنهم مما يحذفون الكلم . . . » والظاهر أن « من » فيهما ابتدائية ، و « ما » مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب مثل خلق الإنسان من عجل . ) اهـ .

ثم قال الباحث :

في كلامه هذا احتمال مخالفته في أن جعلوها بمنزلة : « ربما » ؛ ، لأن : « ربما » لاتعين للتكثير ، واحتمال أنه فسر كلامهم بجملة على إرادة التكثير كما فسر آخرون .

وقد أشار ابن هشام - كجمن من سبقوه - إلى كيفية الحذف التي اعتبرت هذا التركيب ، وأبقت =

... ..  
 ... ..

= فيه معنى التكرير ، أو معنى « ربما » ، « أو غير ذلك ، كما هو واضح من كلامهم حيث يظهر ترددهم في منشأ معنى التكرير ؛ أمشؤه الحرف « من » كما يرى ابن هشام ، أم الحرف « ما » كما يرى غيره ؟

٣ - ويقول الباحث : ينبغي التنبيه إلى أن هذا التركيب إذا استعمل هذا الاستعمال يبيح في موضع خبر المبتدأ ويبيح في موضع خبر « كان » وفي موضع الحال ، فن ظن اختصاص ذلك بخبر « كان » فقد وهم . كما ينبغي التنبيه إلى أن أصل استعماله في هذا المعنى ألا يصرح معه بلفظ الكثرة ، فواقع فيه لفظ : « كثير » فهو جار مجرى التفسير من الراوى ، أو مجرى التأكيد من القائل ؛ تخفاء دلالة التركيب على التكرير ، ومثاله قول سمرة بن جندب : « كان رسول الله مما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأى أحد منكم رؤيا . . . ؟ » ، وقول أبي موسى : « وكان رسول الله كثيراً مما يرفع رأسه إلى السماء . »

والتنبيه كذلك إلى أن قول السيرافي : « وتقول العرب أيضاً « أنت بما أن تفعل . . . » - غريب ، لا يعرف شاهده من فصيح الكلام ؛ فضلاً عن كون الحرف « أن » فيه غير واقع موقعاً ، مع ما فيه من اجتماع ثلاثة أحرف متوالية من أحرف المعاني ، وهى : « من » و « ما » و « أن » سواء أجملت « ما » مصدرية أم زائدة . وإلى هنا انتهى كلام الباحث ، بعد الاستغناء عن بضع كلمات منه .

هذا ويوضح ما سبق أيضاً قول سيبويه - ج ١ ص ٤٧٦ - « إن « من » الحارة إذا كُفَّت بالحرف « ما » الزائدة قد تكون بمعنى : « ربما » واستشهد بالبيت السالف .

وجاء في آخر الجزء الرابع من القاموس - باب : الألف الينة - عند الكلام على : « ما » وأنواعها ، واستعمالاتها . - النص التالى : ( « إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل ؛ كالكتابة قالوا : « إن زيداً ما أن يكتب » . أى : إنه مخلوق من أمر ؛ ذلك الأمر هو الكتابة ) اهـ .

وقد أشرنا بإيجاز - للأسلوب السابق في ج ٢ ، باب « حروف الجر » ، م ٩٠ ص ٤٣١ عند الكلام على : « من » .

ظل : تفيد مع معموليها اتّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق طول النهار - غالباً - ، في زمن ماض ، أو حاضر ، أو مستقبل ، بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة <sup>(١)</sup> ؛ نحو :  
 ظل الجو معتدلاً - يظل الجو معتدلاً . . . و . . .  
 وتستعمل كثيراً بمعنى : « صار » عند وجود قرينة ؛ فتعمل بشروطها <sup>(٢)</sup> ؛  
 نحو قوله تعالى : ( وإذا بشر أحدكم بالأثني ظل وجهه مسوداً ) ، أى : صار <sup>(٣)</sup> .  
 وقد تستعمل تامة في نحو : ظل الحر ؛ بمعنى : دام وطال . . .  
 شروط عملها : لا يشترط لها وللمشتقات من مصدرها سوى الشروط العامة التي سلفت .

\* \* \*

أصبح : تفيد مع معموليها اتّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق صباحاً في زمن ماض أو حاضر ، أو مستقبل ؛ بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة <sup>(١)</sup> ، مثل : أصبح الساهر مُتعباً . وتستعمل كثيراً - مع القرينة - بمعنى : « صار » فتعمل بشروطها <sup>(٢)</sup> ؛ مثل أصبح النفطُ دعامة الصناعة . وإنما كانت بمعنى : « صار » في هذا المثال وأشباهه لأن المراد ليس مقصوراً على وقت الصبح . وإنما المراد التحول من حالة قديمة إلى أخرى جديدة ليست خاصة بالصباح .  
 وتستعمل - كثيراً - تامة ، نحو : أيها السارى <sup>(٤)</sup> وقد أصبحت ، أى : دخلت في وقت الصبح <sup>(٥)</sup> .  
 وشروط عملها وعمل باقي المشتقات من مصدرها هي الشروط العامة السالفة ، فهي مثل : « ظل » .

\* \* \*

( ١ و ١ ) شرحنا معنى : « مناسبة الزمن للصيغة » في ص ٤٤٨ ورقم ١ من هامشها .

( ٢ ) وهي في ص ٥٥٦ .

( ٣ ) لأن وجهه لم يكن مسوداً قبل البشري ؛ وإنما تحول من لونه الأصلي إلى السواد بعد ولادة البنت .

( ٤ ) المسافر ليلاً .

( ٥ ) وقد وردت زائدة هي و « أمسى » في كلام عربي قديم نصه : « الدنيا ما أصبح أبدها ، وما أمسى أدفأها » . والمراد : ما أبدها ، وما أدفأها . وهذا لا يقاس عليه - كما سيجيء في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية - وفي ص ٥٨١ - وإنما نذكره لفهمه ، ونفهم نظيره مما قد يمر بنا في أثناء قراءة النصوص القديمة المقصورة على السماع .

**أضحى :** تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق وقت الضحا ، في زمن يناسب دلالة الصيغة ، . . . مثل : أضحى الزارع منكباً على زراعته ، وتستعمل كثيراً بمعنى : « صار » فتعمل عملها بشروطها في مثل : أضحى الميدان الصناعي مطلوباً . وإنما كانت هنا بمعنى « صار » لأن المعنى ليس على التقيد بوقت الضحا أو غيره — وإنما على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى . وقد تستعمل تامة في مثل : أضحى النائم ؛ أى : دخل في وقت الضحا<sup>(١)</sup> . شروط عملها : هي الشروط العامة التي سبقت ؛ فهي وبقية المشتقات تشبه « ظل » في الاكتفاء بالشروط التامة .

• • •

**أمسى :** تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق مساءً ، في زمن يناسب دلالة الصيغة ؛ مثل : أمسى المجاهد قريراً . وتكون كثيراً بمعنى : « صار » فتعمل بشروطها ؛ مثل : اقتحم العلم الفضاء المجهول : فأمسى معلوماً ؛ أى : صار معلوماً ؛ لأن المراد ليس التقيد بوقت المساء ، وإنما المراد التحول والانتقال . وتستعمل تامة في مثل : أمسى الحارس ، أى : دخل في وقت المساء<sup>(٢)</sup> . شروط عملها وعمل المشتقات من مصدرها : هي الشروط العامة السالفة ؛ كظل .

• • •

**بات :** تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل ، في زمن يناسب الصيغة في دلالتها ؛ مثل : « بات القائد ساهراً ، وقول الشاعر :  
أبيتُ نجيباً للهموم كأنما خيالَ فراشي جمرة » تنوهجُ وتكون تامة ، في مثل : بات الطائر ؛ بمعنى : نزل ليقضى الليل في بعض الأماكن . شروط عملها وعمل المشتقات هي الشروط العامة .

• • •

(١) وفي مثل البيت الذي سبق — (ص ٥٤٩) — وفيه « كان » ، و « أضحى » تامنان-وهو :

و كانت وليس الصبح فيها بأبيض وأضحت وليس الليل فيها بأسود

(٢) قلنا في رقم ٥ من هامش الصفحة السالفة عند الكلام على « أصبح » : إنها هي (أمسى)

تزدان كما في العبارة القديمة ، « الدنيا ما أصبح أبدوها ، وما أمسى أدفاها » ، وقلنا : إن هذا لا يقاس عليه . . . كما سيبي في ص ٥٨١ .

صار : نفيد مع معموليها تَحَوَّلَ اسمها ، وَتَغَيَّرَ من حالة إلى حالة أخرى ينطبق عليها معنى الخبر في الزمن المناسب لدلالة الصيغة ، مثل : صارت الشجرة باباً . أى : تحولت الشجرة ( وهى اسم : صار ) من حالتها الأولى إلى حالة جديدة ، سميت فيها باسم جديد ، هو : « باب » ( وهو ؛ الخبر ) ، ومثل : صار الماء بخاراً ؛ فقد تحول الماء ( وهو : اسم : صار ) ، من حالته الأولى إلى حالة جديدة يسمى فيها : « بخاراً » ( وهو : الخبر ) .  
وتستعمل تامة في مثل : صار الأمر إليك ؛ بمعنى ؛ ثبت واستقر لك <sup>(١)</sup> ، وفي مثل : إلى الله تصير الأمور ، أى تنجه : وتخضع له وحده .  
شروط عملها : يشترط فيها ، وفي الأفعال التى بمعناها <sup>(٢)</sup> ، وفي المشتقات من مصدرها :

١ — الشروط العامة السالفة .

٢ — ألا يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض ، فلا يصح صار الجالس وقف ، ولا صار المتكلم سكت <sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

(١) أى : من أول الأمر من غير أن يكون هذا تحولاً عن حالة سابقة .  
(٢) الأفعال التى بمعناها سبق بمضها ، وبعض آخر سيجىء ، وكلاهما مدون في الصفحة التالية .  
(٣) لأن خبر « صار » لا بد أن يكون معناه متصلاً ويمتد إلى وقت الكلام ؛ فإذا قلنا : صار الماء بخاراً ، وصار السباح يقفز . فلا بد أن يكون البخار والقفز موجودين عند النطق بهذا الكلام . فلو كان الخبر جملة ماضوية لدل على انقطاع المعنى قبل النطق بهذا الكلام ؛ فيفسد المراد .  
( انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ٥٤٧ ) .



... ..  
... ..

### زيادة وتفصيل :

بشرك مع « صار » في المعنى ، والعمل ، والشروط ، أفعال أخرى - غير التي سبقت<sup>(١)</sup> - أشهرها : أحد عشر ، كل منها يصح أن تحل « صار » محله . واستعماله قياسى مثلها . وهى :

١ - آض . مثل : آضَ الطفل غلاماً ، وآضَ الغلام شاباً : بمعنى : « صار » فيهما .

٢ - رجع . مثل : قوله عليه السلام : « لا تَرْجِعُوا بعدى كفاراً يَضْرِبُ بعضكم رقاب بعض » .

٣ - عاد ، مثل : عاد البلد الزراعى صنعياً .

٤ - استحال ، مثل : استحال الخشب فحماً .

٥ - قعد ، مثل : قعدت المرأة مكافحةً فى الميادين المختلفة .

٦ - حار ، مثل :

وما المرءُ إلا كالشهاب وضوئه يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ ساطِعُ  
٧ - ارتد ، مثل قوله تعالى : ( .. أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ) .

٨ - تَحَوَّلَ ، مثل : تحول القطن نسيجاً ، وتحول النسيج ثوباً رائعاً .

٩ - غَدَا : مثل غَدَاَ العملُ الحرَّ مرموقاً . وقول الشاعر :

إذا غَدَاَ مَلِكٌ بِاللَّهْوِ مُشْتَغِلاً فَاحْكُمْ عَلَى مُلْكِهِ بِالْوَيْلِ وَالْحَرَبِ<sup>(٢)</sup>

١٠ - راح : مثل : راحَ المرءُ مقدراً بما يحسنه .

١١ - جاء ، فى مثل : ما جاءت حاجتُكَ ؟ فقد ورد هذا الأسلوب فى

الأساليب الصحيحة المأثورة بنصب كلمة : « حاجة » ، ومعناه : ما صارت حاجتك ؟ . والمراد : أى حاجة صارت حاجتك ؟ . وإنما نُصِبَتْ كلمة « حاجة » لأنها خبر « جاء » التى بمعنى : « صار » ، واسمها ضمير يعود على « ما »

(١) الإفعال التى سبقت ، والتى تشارك « صار » فى المعنى والعمل وشروطه .. هى ( كان ، ص ٥٤٨ )

و ( ظل - أصبح - أضى - أسمى - ... فى ص ٥٥٤ و ٥٥٥ )

(٢) الخراب والنهب

.....  
 .....

الاستهامية التي تعرب مبتدأ مبنية على السكون في محل رفع ، والجملة من « جاء  
 ومعمولها » في محل رفع خبرها<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

---

( ١ ) يصح القياس على هذا الأسلوب ؛ فيقال : ما جاء ت سِفارتك ومفاوضتك . . . ؟ من  
 غير التقيد بكلمة : « حاجة » فيصح لإحلال كلمة أخرى محلها على حسب المعنى . كما يجوز ضبط كلمة :  
 « حاجة » ونظائرها بالرفع ؛ فتكون اسم : « جاء » ، « وما » الاستهامية خبرها ، مقدّما ، في محل  
 نصب . والمعنى : أى شيء صارت إليه حاجتك .

ليس : فعل ماض جامد ، تفيد مع معموليها نفي اتصاف اسمها بمعنى خبرها  
اتصافاً يتحقق في الزمن الحالى<sup>(١)</sup> نحو : ليس القطار مقبلاً . فالمراد نفي القيد  
عن القطار الآن<sup>(١)</sup> . ولا تكون للنفي في الزمن الحالى إلا عند الإطلاق ، أى : عند عدم  
وجود قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضى ، أو في المستقبل . فإن وجدت  
قرينة تدل على أنه واقع في أحدهما وجب الأخذ بها ؛ نحو : ليس الغريب  
مسافراً أمس ، أو : ليس سافر<sup>(٢)</sup> الغريب ، أو : زرعت الحقول ليس حقلاً ...<sup>(٣)</sup>  
فوجود كلمة : « أمس » ، أو : وجود الفعل الماضى<sup>(٤)</sup> بعدها ، أو قبلها — دليل  
على أن النفي للماضى ... أما في نحو : ليس الغريب مسافراً غداً ، أو قوله  
تعالى في عذاب الكافرين يوم القيامة : ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ )  
فيكون النفي متجهماً للمستقبل ؛ لوجود قرينة لفظية في المثال الأول ؛ وهى كلمة : « غد » ،

( ١ ) الحال ، أو الآن ، أو : الحاضر : هو زمن الكلام . وبالرغم من أنها لنفي الحال كثيراً  
— وقد تكون لنفي الزمن الماضى ، أو المستقبل بقرينة — فإنها عند الإعراب تمر بفعلاً ماضياً في كل  
أحوالها ، وكذلك لو كانت للنفي المجرد من الزمن ومن العمل .

( ٢ ) هذا الأسلوب صحيح ، ولكنه غير شائع في الكلام القديم ؛ فلادعى لمحاكاته . والفعل  
والفاعل في محل نصب خبر « ليس » . واسمها ضمير الشأن ، مستتر فيها ؛ طبقاً لرأى بعض النحاة ، ومنهم  
ابن مالك — وقد سبق عند الكلام على ضمير الشأن ، ( ص ٢٥٠ ) وقلنا هناك ( في رقم ٢ من هامش  
ص ٢٥٤ ) أن الأحسن في هذا الأسلوب ونظائره ( مما يقع فيه فعل بعد « ليس » مباشرة بغير فاصل .. ) أن  
تكون هى حرف نفي مهملة ؛ أى : لا يعمل ، فليس له اسم ولا خبر . وهذا الإعراب أيسر وأنسب ؛ لأن  
وقوع الفعل معمولاً تالياً مباشرة لعامله الفعل الذى هو من نوعه ، قليل جداً في الكلام الفصحى — ولهذا  
الحكم صلة بما سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٧ — وإجمالاً في هذه الصورة يوافق لغة تميم التى تهملها  
في كل الأحوال ، وبلغتهم : « ليس الطيب إلا المسك » ولكن لا يحسن اليوم الأخذ برأى تميم ، إلا في  
هذه الصورة التى أشرنا إليها .

ويقول القرطبى — في ص ٧٢ من مقدمة . تفسيره ، في باب : « الرد على من طعن في القرآن » ، —  
ما نصه : ( إن الغريب لم تقل ليس قلت : فأما لست قلت بالتاء فشاذا ، قبيح ، خبيث ، ردىء  
لأن « ليس » لاتجحد ( أى : لاتنفي ) الفعل الماضى ، ولم يوجد مثل هذا إلا في قولهم : « أليس قد  
خلق الله مثلهم » وهو لغة شاذة ... ) « ١ » .  
وأشترط الكوفيون للقياس على هذا الأسلوب دخول « قد » على خبر « ليس » ؛ مجازاة للمثال المسموع ،  
ولأن « قد » تقربه من الحال .

( ٣ ) « ليس » في هذا المثال فعل من أفعال الاستثناء — كما سيحىء في بابه ، ج ٢ م ٨٢ ص ٣٢٨ —  
( ٤ ) ويفهم من هذا صحة وقوع الفعل الماضى في خبرها ، ولكنه قليل قبيح — كما سلف في  
رقم ٢ — والمستحسن أن يكون هذا الماضى مقروناً بالحرف « قد » ليقربه من الحال طبقاً لرأى الكوفيين الذين  
يشترطون هذا في الماضى خبر « ليس » ، ( كما سبق هنا ، وفي رقم — ب — من هامش ص ٥٤٧ ) .  
أما الاعتراض بأن « ليس » لنفي الزمن الحالى فيلزم من الإخبار عنها بالماضى تناقض ...  
فقد أجاب عنه النحاة : بأنها تكون لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان ، أما المقيدة به فنفيها على  
حسب القيد . هذا إلى أن « قد » تقربه من الحال كما عرفنا

الدالة عليه ، ولوجود قرينة عقلية في الآية تدل عليه أيضاً ، هي : أن يوم القيامة لم يأت حتى الآن .

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفيًا مجرداً من الزمن ؛ كقول العرب : ( ليس لكذوب مروءة ، ولا لحسود راحة ، ولا لسيء الخلق سُؤدُد ) ، وقولهم : ( ليس مِنَّا من عقى أباه <sup>(١)</sup> ) .

شروط عملها ؛ وأحكامها :

١ - هي الشروط العامة .

٢ - لا تستعمل تامة .

٣ - لا يجوز تقدم خبرها عليها في الرأي الأرجح <sup>(٢)</sup> .

٤ - يجوز حذف خبرها ، إذا كان نكرة عامة ؛ نحو : ليس أحد ... ، أى : ليس أحد موجوداً ، أو : نحو ذلك ..

ويجوز جره بالباء الزائدة ، بشرط ألا تكون أداة استثناء <sup>(٣)</sup> ؛ وبشرط

ألا ينتقض النفي بالآ ؛ نحو : ليس الغضب بمحمود العاقبة ، وقول الشاعر :  
وليس يَمَغْنُ في المودة شافعٌ إذا لم يكن بين الضلوع شفيعٌ  
فإن نقض النفي بالآ لم يصح جر الخبر بالباء الزائدة ؛ فلا يجوز ليس الغي إلا بـغنى النفس <sup>(٤)</sup> . . .

٥ - لا يصح وقوع « إن الزائدة » بعدها <sup>(٥)</sup> .

٦ - يجوز أن يتصل بآخرها الكاف التي هي حرف محض للخطاب <sup>(٦)</sup> : مثل :  
لستك محمدا مهملًا . وقد سبق البيان المتصل بهذا <sup>(٧)</sup> .

وبقى من أحكام ليس حكم يتعلق بخبرها المنفى . وسيجي الكلام عليه مع بقية الأخبار المنفية <sup>(٨)</sup> . . .

(١) عصاه وترك الإحسان إليه .

(٢) راجع مواضع تقدم الخبر هنا ، في ص ٥٦٩ .

(٣) لأنها لو كانت أداة استثناء لكانت بمعنى : « إلا » ، والمقترن « بـلا » لا يزداد في أوله « الباء » - كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ٦٠٧ - ومثلها : « لا يكون » الاستثنائية . أما الكلام على هذين الفعلين باعتبارهما من أفعال الاستثناء فكانه باب : الاستثناء - ح ٢ ظم ٨٣ ص ٢٧٦ -

(٤) انظر رقم ٤ من هامش ص ٤٤٨ حيث الكلام على الناسخ الذي يحتاج إلى منصوب فيستغنى عنه بمرفوع . ( ومن أمثلة هذا الناسخ : ليس ) .

(٥) راجع الصبان ، والمجم - أول باب « ما » الحجازية .

(٦) وهو حرف متصرف على حسب المخاطب ، أفراداً وتثنية وجمعا ، مع التذكير أو التأنيث في كل ذلك .

(٧) في رقم ٣ من ص ٢٤٠ .

(٨) في ص ٥٩٠ .

## زيادة وتفصيل :

( ا ) أشرنا فيما سبق<sup>(١)</sup> إلى أنه يجوز في خبر « ليس » ما جاز في خبر « كان » بصورتَيْها الماضية والمضارعة، المسبوقة بالنفي ، من اقترانه بالواو حين يكون جملة موجبة<sup>(٢)</sup> ، بسبب اقترانها بكلمة : « إلا » الملقاة ؛ كقول الشاعر :

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا مَا قَابَلَتْهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعتبارُ

وتسمى هذه الواو : « الواو الداخلة على خبر الناسخ » كما عرفنا .

ونقول هنا ما قلناه في « كان » : من أن الأحسن العدول عن زيادتها — برغم أن وجودها جائز — حرصاً على دقة التعبير ، وبعداً عن اللبس الذي قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التي للحال أو لغيره . . . فلكل واحدة موضع تستعمل فيه ومعنى تؤديه ، وتركها يريحنا مما قال بعض النحاة الأقدمين من تأويل للنصوص المشتبهة عليها ، وتكلف لا داعي له .

( ب ) لا تقع « إن » الزائدة بعد « ليس »<sup>(٣)</sup> — فلا يصح أن يقال : ليس إن الكلوب محترماً ، مع أنه يجوز زيادتها بعد « ما » النافية المهيمنة التي معناها معنى « ليس » ، مثل : ما إن الضعف محمود ، أما وقوعها بعد « ما » الحجازية فيبطل عملها<sup>(٤)</sup> .

( ج ) قد يقع بعد خبر « ليس » و « ما » معطوف مشتق ، له أحكام مختلفة تجيء في « ب » من ص ٦١١ .

( ١ ) في ص ٥٥٠ وهامشها رقم ١ ويحيى في رقم ٢ من هامش ص ٦٨٩ .

( ٢ ) لأن « ليس » تفيد النفي ، والامتناء ينقص النفي .

( ٣ ) صرح بهذا الصبان وصاحب « المجمع » في أول باب : « ما » الحجازية — كما أشرنا في رقم ٥ من الصفحة السابقة .

( ٤ ) كما سيحيى في « ا » من ص ٥٩٤ .

زال : تدل بذاتها وصيغتها على النفي ، وعدم وجود الشيء ؛ من غير أن تحتاج في تأدية هذه الدلالة للفظ آخر ؛ فإذا وجد قبلها نفي أو شبهه ( وهو : النفي ، والدعاء ) انقلب معناها للإثبات <sup>(١)</sup> ؛ مثل : ما زال العدو ناقماً . أى : بقى واستمر ناقماً . وفي هذه الحالة تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى الخبر اتصافاً مستمراً لا ينقطع ، أو مستمراً إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل أو قصير ؛ كل ذلك على حسب المعنى . فمثال المستمر الدائم : ما زال الله رحيمًا بعباده — ما زال القليل كبير الأذنين . . . ومثال الثانى : لا يزال الحارس واقفاً . لا يزال الخطيب متكلمًا .

ومثالها مع النفي : لا تزال <sup>(٢)</sup> بعيداً عن الطغيان . ومع الدعاء (وأدواته هنا « لا » ، أو : « لن ») لا زال الخير منهمراً عليك في قابل أيامك — لا يزال التوفيق رائدك في كل ما تقدم عليه — لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك من مكاييد . . . بشرط أن يكون القصد من كل ذلك هو : الدعاء للمخاطب . . . ولا تستعمل « زال » المسبوقه بالنفي أو شبهه تامة <sup>(٣)</sup> . . .

ويشبهها في الدلالة على النفي بذاتها ، وصيغتها ، وفي اشتراط أداة نفي قبلها ، أو شبهه للعمل — أخوات لها في هذا ، هى : ( فتى — برح — انفك — وسيأتى الكلام على كل واحد من الثلاثة ) <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) لأن نفي النفي إثبات . والنهي والدعاء يتضمنان في المعنى نفياً ؛ لأن المطلوب بهما ترك شيء ؛ وهذا الترك نفي .

( ٢ ) في هذا المثال وأشباهه تكون : « لا » ناهية مع تضمنها معنى النفي — كما سبق في رقم ١ — وهى لا تدخل إلا على المضارع دائماً ، فإذا كان المضارع بعدها فعلاً ناسخاً من مضارع هذه الأربعة ( زال — فتى — برح — انفك ) كان متضمناً للنفي مع تضمنها للنفي ؛ فيصير المعنى في المثال : أنك من عدم البعد عن الطغيان . أى : أنك عن الطغيان . ومثلها « لن » التى للدعاء فإنها خاصة بالمضارع بخلاف « لا » الدعائية ؛ فإنها تدخل على الماضى والمضارع .

( ٣ ) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٦٨ حيث الكلام على مبتدأ ناسخ ( مثل : زائل ) لاحتياج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل ؛ لأن اسم الناسخ يفنى عن خبر المبتدأ . . .

( ٤ ) ومثلها : ( وإن كان قليل الاستعمال ) « وذسى » ، و « رام » التى مضارعها « يرم » وكلاهما بمعنى : « زال » الناسخة . ومن شواهد استعمالهما :

لَا يَتَى الْحُبُّ شِيْمَةَ الْحَبِّ مَا دَا مَ ؛ فَلَا تَحْسَبْنَهُ دَا أَرْعَوَاءَ وَقَوْلُهُ :

إِذَا رُمْتَ مِمَّنْ لَا يَرِيْمُ مُتِيْمًا سُلُوْا فَقَدْ أَبْعَدْتَ مِنْ رَوْمِكَ الْمَرْمَى

شروط إعمالها ، وإعمال المشتقات من مصدرها :

١ - يشترط فيها الشروط العامة .

٢ - أن يسبقها نني<sup>(١)</sup> ، أو نهى ، أو دعاء ؛ - كالأمثلة التي سبقت - ولا فرق في النني بين أن يكون ظاهراً ؛ مثل : ( لا زال الغنى ثمرة الجدة ) ، وأن يكون مقدرأ لا يظهر في الكلام ، ولكن المعنى يكشف عنه ، والسياق يرشد إليه ؛ مثل : ( تالله يزال الشحيح محروماً متعة الحياة حتى يموت ) . أى : تالله لا يزال . وحذف النني قياسى معها بشرط أن يكون بالحرف : « لا » ، وأن يكون الفعل مضارعاً في جواب قسم<sup>(٢)</sup> .

٣ - ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ؛ فلا يصح : ما زال المسافر

( ١ ) سواء أكان النني بالحرف ، مثل : « ما » أم بفعل موضوع للنني ؛ مثل : « ليس » ؛ تقول : ليس ينفك العزيز مكرماً وقول الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتى يُغْمَضَ العين - مغمضٌ

أو بفعل طارئ عليه النني ؛ مثل : « قلتما » ؛ في نحو : « قلتما يبرح الأنبياء دعاة الهدى » . فكلمة : « قلتما » هنا تركت معنى التقليل ، وصارت ، بمعنى « ما » النافية ؛ لوجود قرينة تدل على ذلك ؛ هي : أن الأنبياء لا يبرح الدعوة للهدى مطلقاً ؛ إذ لا يصح أن يقال : إنها قد تركت دعوة الله بعض الأحيان .

أو بفعل يتضمن معنى النني ويستلزمه ؛ كالفعل ؛ « آبى » ؛ بمعنى : امتنع وكره ، مثل : أبى أن زال استغفر الله ، لأن معنى : « أبى » لم أفعل ، أو باسم مثل ؛ « غير » في نحو : غير منفلك العالم أسير علمه . ويستعان على إعراب هذا المثال بما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٤٩ وبما يحى في رقم ١ من هامش ص ٥٦٨ .

( ٢ ) يصح أن تحذف أداة النني قبل « زال » وأخواتها الثلاث بالشرطين المذكورين ؛ لأن العرب تحذف أحياناً « لا » النافية في جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنى والموجب ، مأمون ؛ إذ لو كان الجواب غير منى في المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكداً باللام والنون معاً ؛ جرياً على الأغلب والأقوى في جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند كثرة الكوفيين . ومن أمثلة حذف « لا » قوله تعالى : « ( تالله تفتأ تذكر يوسف . . . ) . أى : لا تفتأ .

جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي - ص ٥٠ - في بيت ليل الأخيلية تترى توبة ، وصدره : « فأقسمت أبكى بعد توبة هالكا . . . مانصه : » ( تريد : لا أبكى بعد توبة هالكا . . . والعرب تضمّر « لا » النافية في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون ؛ كقولك : والله لأخرجن . قال الله عز وجل : « تالله تفتأ تذكر يوسف . . . » أى : لا تفتأ تذكر يوسف » ( ١ ) هـ .

وقال الشاعر :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسى لديك ، وأوصالى

أما بيت ليل الأخيلية في رثاء توبة كاملاً فهو :

فأقسمت أبكى بعد توبة هالكا وأحفيل من دارت عليه الدوائر  
أى : لا أبكى ولا أحفيل . . . ( حفله ، وحفّل به ، يحفيل . . . ، أهّم وبألى ) .

غاب ؛ لأن « زال » تفيد مع معموليها استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده أو لا ينقطع ، — كما سبق — والخبر إذا وقع جملة فعلية ماضوية كان منافياً للاستمرار ، ومعارضاً له : لدلالته في هذه الجملة على الماضي وحده ، دون اتصال بالحال أو : المستقبل <sup>(١)</sup> .

٤ — ألا يقع خبرها بعد : « إلا » ؛ فلا يصح : ما زال النجم إلا بعيداً ؛ لأن النفي نُقِضَ وزال بسبب : « إلا » .

٥ — أن يكون مضارعها هو : « يزال » التي ليس لها مصدر مستعمل . أما : « زال » التي مضارعها : « يَزِيل » ومصدرها « زَيْل » فليست من الأفعال الناسخة ، وإنما هي فعل تام ، متعد ، إلى مفعول به ، ومعناها : مَيَّزَ وفصل . تقول « زال » التاجر بضاعته زَيْلاً : أى : مَيَّزَهَا وفصلها من غيرها . وكذلك : « زال » التي مضارعها : « يزول » ومصدرها : « الزوال » فإنها ليست من النواسخ ؛ وإنما هي فعل لازم ، معناه : هلك وفَنِيَ . . . مثل : زال سلطان الطغاة زوالاً ؛ بمعنى : هَلَكَ وفَنِيَ هلاكاً وفناء . وقد يكون معناها : انتقل من مكانه ، مثل : زال الحجر ؛ أى : انتقل من موضعه . . .

وسيجيء آخر هذا الباب حكم خاص بخبرها المنفى ، وخبر أخواتها عند الكلام على الأخبار المنفية عامة <sup>(٢)</sup> .

فتى : تشترك هي والمشتقات من مصدرها مع « زال » في كل أحكامها السابقة ، أى : في معناها ، وفي شروطها . إلا الشرط الأخير ، الخاص بالمضارع لاختلاف المضارع فيهما . وإلا صحة وقوع : « فتى » تامة في بعض الأساليب — دون زال — ومنها : فتى الصانع عن شيء بمعنى : نسيه .

برح : تشترك — هي والمشتقات من مصدرها — مع « زال » في كل أحكامها السالفة ، أى : في معناها ، وفي شروطها ، إلا الشرط الأخير ، الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيهما ؛ وإلا صحة وقوع « برح » تامة ؛ — دون زال — مثل قوله تعالى : ( وإذ ، قال موسى لفتهاه لا أبرح . . . ) ، أى : لا أذهب ، ولا أنتقل <sup>(٣)</sup> . . .

(١) راجع مايتصل بهذا في أول ص ٥٤٧ و « أ » من هامشها . (٢) ص ٥٩٠ .  
(٣) لاصلة بين (برح وأبرح) الناسختين ؛ طبقاً للبيان الموضح لهما هنا ، وأبرحت التامة في قول =



انفكك : تشترك - وهى والمشتقات من مصدرها - مع « زال » فى كل أحكامها المتقدمة إلا الشرط الأخير الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيهما ، وإلا صحة استعمال « انفك » تامة ، بمعنى : انفصل - دون زال - ؛ مثل : فككت حلقات السلسلة فانفكت ، أى : انفصلت . . .

دام : تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذى قبلها مدة محددة . هى مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها ؛ نحو : يفيد الأكل ما دام المرء جائعاً ؛ ويضر ما دام المرء ممتلاً . ففائدة الأكل تدوم بدوام وقت معين ، محدد ؛ هو : وقت جوع المرء . والضرر يدوم كذلك بدوام وقت معين ، محدود ، هو : وقت الامتلاء ، ولا بد فى دوام ذلك الوقت المحدد من أن يستمر ويمتد إلى زمن الكلام .

شروط إعمالها :

١ - يشترط فيها الشروط العامة .

٢ - أن تكون بلفظ الماضى<sup>(١)</sup> ، وقبلها ما المصدرية الظرفية<sup>(٢)</sup> .

= العرب : « لله درك فارساً ، وأبرحتَ جاراً » ، بمعنى : عظمتَ فارساً وعظمتَ جاراً . يقال أبرح الرجل ، إذا جاء بالبرح - بسكون الراء - أى : بالعجب ( والبيان فى ج ٢ باب : « التمييز » م ٨٧ ص ٣٩٠ ) فجملته : « أبرحتَ » فعل وفاعل . « وجارا » : تمييز .

( ١ ) تبعاً للرأى الأرجح . كما سيتضح فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية .

( ٢ ) هى التى تقول مع ما بعدها بمصدر مع نيابتها عن ظرف زمان بمعنى : مدة ، أو : وقت أو زمن ، أو نحوهذا من كل مايدل على الزمان ، ويكون هذا المصدر المؤول معمولاً للمضارع الذى قبلها ؛ مثل : أشاركك مادمت أميناً . ( وقد سبق الكلام عليها وعلى المصدر المؤول ، فى الموصول الحرفى ( ص ٤١١ ) . ولتقريب فهمها يفترضون أن أصل الجملة : أشاركك مدة مادمت أميناً ، فكلمة « مدة » ظرف زمان مضاف . وكلمة « ما » مصدرية ، تسبك مع الجملة التالية لها بمصدر ؛ تقديره « دوامك » . وهذا المصدر المؤول هو المضاف إليه . ثم حذف الظرف المضاف ، وناب عنه المضاف إليه من غير سبك ( وهو : « ما » مع الجملة التى تليها ) ، وصار هذا المضاف إليه منصوباً على الظرفية ؛ لنيابته عن الظرف المحذوف ، كما ناب ، المصدر الصريح عن الظرف فى مثل : قابلتك غروب الشمس ؛ أى : وقت غروب الشمس ، فقد حذف الظرف المضاف ، وناب المصدر المضاف إليه عنه ؛ فصار منصوباً .

فإن تقدم على « دام » « ما » المصدرية فقط - أى « ما » المصدرية غير الظرفية - كانت فعلاً تاماً ، بمعنى : بقى واستمر . نحو : يسرى مادمت ، أى : دوامك وبقاؤك - . ومثله : يسرى مادمت شجاعاً ، أى : يسرى دوامك شجاعاً . ولا يصح أن تكون « ما » مصدرية ظرفية فى هذا المثال ؛ فليس المراد يسرى المدة ، وإنما المراد : يسرى الدوام والاستمرار ، وفوق كبير بين الاثنين : لأن الذى يسرى هو الدوام ، لا المدة .. وكذلك إن سبقها « ما » النافية كانت فعلاً تاماً ، بمعنى : بقى واستمر طويلاً . نحو : مادام الضيف . أى : ما بقى واستمر ، وكذلك إن لم تسبق مطلقاً بلفظة « ما » النافية أو غير النافية ، نحو : دام الظلم فأهلك أعوانه ، ونحو : دام محمد صحيحاً ( صحيحاً : حال منصوبة ، وليست خبراً ) .

وإذا أُسْنِدَتْ للضمير رفع متحرك وجب ضم الدال ، وحذف الالف <sup>(١)</sup>  
 ٣- أن يسبقهما معاً كلام متصل به اتصالاً معنوياً ، بشرط أن يكون جملة فعلية مضارعية <sup>(٢)</sup> .

٤- ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ؛ لأن «دام مع معموليها» تفيد استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، والجملة الماضوية تفيد انقطاعه ، فيقع التناقض <sup>(٣)</sup> .

٥- ألا يتقدم خبرها عليها وعلى «ما» معاً ؛ لأن «ما» المستدرية الظرفية <sup>(٤)</sup> لا يسبقها شيء من صلتها التي تسبك معها بمصدر . أما توسطه بينها وبين «ما» فجائز .

\*\*\*

وما سبق نعلم : أن جميع أفعال هذا الباب تستعمل ناقصة وتامة إلا ثلاثة أفعال تلتزم النقص ؛ (وهي : فتي - زال - ليس) - .  
 كما نعلم : أن كل فعل ناقص (ناسخ) لا يعمل هو وما قد يكون لمصدره من

= ومن المفيد أن نشير إلى أن الفعل «دام» قد يكون ناقصاً أو غير ناقص مع تقدم «ما» المصدرية الظرفية عليه ؛ فليس من اللازم نقصانه عند وجودها ؛ فقد يكون تاماً لا يعمل كما في قوله تعالى : (خالدين فيها مادامت السموات والأرض) ، فالمعول عليه في الحكم بالنقصان أو عدمه هو أنها لا تعمل بغير أن يتحقق الشرط . لكن وجود الشرط لا يستلزم حتماً أن تعمل ، فمع وجوده يجوز إهمالها وإعمالها على حسب المعنى ، إذ لا يازم من وجود الشرط وجود المشروط (كما يقول علماء المنطق) ، ولكن لا يوجد الشرط بدون وجود الشرط ؛ كالرؤية لا تكون إلا بوجود العين . لكن وجود العين لا يقتضى الرؤية ؛ إذ يصح أن تكون العين مغلقة ، أو نائمة ، أو معجبة عن الإبصار لسبب . .

(١) يوضح هذا ما سبق في آخر رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ خاصا بالفعل : «كان» .

(٢) كقول الشاعر :

ونكرم جارنا ما دام فينا ونُتبعه الكرامة حيث مالا...

وهذا الشرط نص عليه صاحب شرح المفصل (في ص ١١٤ من الجزء السابع) حيث قال : (أما : «دام» فلا تستعمل إلا بلفظ الماضي - كما كانت «ليس» كذلك - ولا يتقدمها إلا فعل مضارع ؛ نحو : لا أكلمك مادام زيدا قائماً) اهـ .

أما قوله تعالى : (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً) فلهم فيه كلام يخرجهم عما نحن فيه - وقد أشرنا لهذا الشرط في رقم ٣ من هامش ص ٤١٢ . واشترط مضياً هو الأربع - كما قلنا - ويعارض فيه بعض النحاة ، محتجاً بأن لها مضارعاً ناسخاً هو : «يدوم» ولها مصدر ناسخ كذلك . (راجع الصبان في هذا الموضوع) وهذا الرأي ضئيف مردود ، لقيامه على فهم نظري محض لا تؤيده الشواهد . والصحيح أنها فعل ماض جامد إذا سبقت «ما» المصدرية الظرفية .

(٣) راجع ما يتصل بهذا في «أ» من هامش ص ٥٤٧ .

(٤) والمصدرية غير الظرفية أيضاً - راجع حكم النوعين في ص ٤١٣ - .

مشتقات ، إلا بشروط مفصلة ؛ فلا يكفي الاختصار على ما يذكره بعض النحاة من تقسيم هذه الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام مجتملة ؛ بحسب ما يلزم لها من شروط ، أو لا يلزم ؛ حيث يقولون :

- ( أ ) قسم يعمل بدون شرط ، وهو ثمانية أفعال :  
كان - أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس .  
( ب ) قسم يعمل بشرط أن يسبقه نفي ، أو شبه نفي ، وهو أربعة أفعال :  
زال - برح - فنى - انفك .  
( ح ) قسم يعمل بشرط أن يسبقه « ما » المصدرية الظرفية وهو فعل واحد :  
« دام » . . .

فهذا التقسيم غير سليم ؛ لا اعتباره القسم الأول غير محتاج إلى شروط ، ولأنه ترك في القسمين الأخيرين شروطاً هامة ، لا يصح إهمالها ، وقد عرفنا تفصيلها <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

بقي أن نعود إلى مسألة أشرنا إليها من قبل <sup>(٢)</sup> ؛ هي : أن النسخ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية وحدها ، بل يشملها ويشمل ما قد يكون لمصادرها من مشتقات ؛ فتعمل بالشروط التي للماضى . وتفصيل هذا أن الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام :

- ( أ ) قسم جامد ، - أى : لا يتصرف مطلقاً ، ولا يوجد منه غير الماضى - ، وهو فعالان : « ليس » بالاتفاق ، و « دام » <sup>(٣)</sup> في أشهر الآراء .

( ١ ) ويشير ابن مالك إلى عمل « كان » بقوله :

تَرْفَعُ كَانََ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ ؛ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرَ  
أى : كان عمر سيداً ، ويذكر أخواتها بقوله :

كَكَانَ : ظَلَّ ، بَاتَ ، أَضْحَى ، أَصْبَحَا أَمْسَى ، وَصَارَ ، لَيْسَ ، زَالَ ، بَرَحَا  
فَتَى ، وَانْفَكَ ، وَهَذَى الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبِعَةٍ  
أى : أن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفياً أو شبه نفي ، ومعنى تتبعه : تليه وتجيء بعده ؛  
( فلا بد أن تُتْبِعَهَا النفي ، أى : تذكرها بعده ) ثم قال :

ومثلُ كَانَ : « دَامَ » مسبقاً بمَا كَلَّعْتَ - مَا دُمْتَ مصيباً ذَرْهَمًا

أى : أن الفعل : دام « في العمل مثل « كان » في عملها بشرط أن يسبقه « ما » المصدرية الظرفية » ، ولم يذكر أنها « مصدرية ظرفية » لضيق الوزن الشعري ؛ فاكفى بمثال يحويها ؛ وهو : أعط درهما مادمت مصيباً ، أى : مدة دوامك مصيباً الدرهم ، أو مصيباً المحتاج .

( ٢ ) في ص ٥٤٦ و ٥٤٧

( ٣ ) انظر رقم ( ٢ ) من هامش ص ٥٦٥ .

(ب) قسم يتصرف تصرفاً شبيهاً كاملاً ؛ فله الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، دون اسم المفعول وباقى المشتقات ؛ فإنها لم ترد فى استعمال الفصحاء ؛ وهو سبعة : (كان-أصبح-أضحى-أمسى-بات-ظل-صار) ، فن أمثلة « كان » للماضى : كان الوفاء شيمة الحر ، وللمضارع : يكون الكلام عنواناً صاحبة ، وللأمر : كونوا أنصار الله . وللمصدر قول العرب : كونك شريفاً مع الفقر خير من كونك دنيئاً مع الغنى . وقول الشاعر :

ببذل وحلم سادَ فى قومهِ الفتي  
وكونُك إِيَّاهُ عليكَ يسيرُ

ولاسم الفاعل :

وما كل من يبندى البشاشة كائناً  
أخاكَ إذا لم تُلْفِه لكَ مُنْجِداً  
وهكذا ... وبقية الأفعال السبعة مثل « كان » فى هذا التصرف « الشبيه بالكامل »  
والذى يسمونه أحياناً : « الكامل نسبياً » .

(ج) قسم يتصرف تصرفاً ناقصاً ؛ وهو الأربعة المسبوقة بالنى ، أو شبهه . (وهى : زال - برح - فنى - انفل) فهذه الأربعة ليس لها إلا الماضى ، والمضارع ، واسم الفاعل ؛ مثل : لا زالت الأمطارُ موردَ الأنهار . ولا تزال الأنهارُ عمادَ الحياة . وليس النيلُ زائلاً<sup>(١)</sup> عمادَ الزراعة فى بلادنا ؛ ومن هذا قول الشاعر :

قضى الله يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً<sup>(٢)</sup> أحبُّك ، حتى يغمضَ العينَ مغمضُ<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

(١) لوقلتنا : ما زائلُ النيلُ عمادَ الزراعة فى بلادنا - فأين خبر المبتدأ الذى هو كلمة « زائل » ؟  
أىكون خبره الاسم والخبر معاً أم أحدهما ؟ الراجع - عند الصبان - أن خبره هو اسم فقط ؛ فتكون كلمة « النيل » اسم « زائل » وفى الوقت نفسه خبر له باعتباره مبتدأ . ولا اعتراض بأن خبر المبتدأ لم يتعم الفائدة الأساسية ، لأن عدم إتمامه الفائدة ناشئ من أمر عرضى هو نقصان المبتدأ .  
فهذا نوع من المبتدأ الناسخ ؛ يستثنى عن خبر المبتدأ ؛ اكتفاء باسم الناسخ مع بقاء خبر الناسخ على حاله من الضبط الذى يستحقه باعتباره خبر الناسخ . (راجع الصبان فى هذا الباب عند بيت ابن مالك : « وغير ماضٍ مثله قد عملا ... » ) وقد أشرنا لهذه الصورة فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤ وفى ٣ من هامش ص ٥٦٢

(٢) تقدم البيت فى رقم ١ من هامش ص ١٦٥ لمناسبة هناك . وفيما سبق يقول ابن مالك :

وغيرُ ماضٍ مثله قَدْ عَمِلَا      إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِعْمَالاً  
أى : أن الفعل غير الماضى إن وجد واستعمل فإنه يعمل مثله ؛ فغير الماضى يشمل المضارع والأمر وكذلك يشمل ما يوجد من المشتقات الأخرى .  
هذا ، ولا يصح فى كلمة : « مثل » النصب على أنها حال من فاعل : « عمل » إلا للضرورة ، أو على رأى ضعيف ، لما يترتب على هذا من تقديم معدول الفعل المسبوق بالحرف : « قد » وهو ممنوع فى القول الأصح - كما سبق فى رقم ١ هامش ص ٥٢ نقلاً عن الخضرى - .

## المسألة ٤٣ :

## حكم الناسخ ومعموليهِ من ناحية التقديم والتأخير

الترتيب - في هذا الباب - واجب بين الناسخ واسمه ؛ فلا يجوز تقديم الاسم على عامله الناسخ<sup>(١)</sup> . أما الخبر فإن كان جملة خالية من ضمير يعود على اسم الناسخ ، فالأحسن تأخيرهِ عن الناسخ واسمه<sup>(٢)</sup> معاً ؛ لأن تقدمه - في هذه الصورة - على الناسخ أو توسطه بين الناسخ واسمه ، غير معروف في الكلام العربي الفصيح<sup>(٣)</sup> .

ويجب تأخيرهِ عنهما إن كان جملة مشتملة على ضمير يعود على اسم الناسخ ؛ كالضمير الذى فى الجملة الفعلية : « تُوسِعُهُ » من قول أعرابي ينصح صديقه : « دَعْ ما يَسْبِقُ إلى القلوب إنكارُهُ ، وإن كان عندك - اعتذارُهُ<sup>(٤)</sup> فليس من حكمتي عنك نُكْرًا<sup>(٥)</sup> تُوسِعُهُ فيك عُذْرًا<sup>(٦)</sup> .

مما تقدم يكون للجملة الواقعة خبراً للناسخ حكم واحد ؛ هو : التأخير عنهما - إما وجوباً ، وإما استحساناً - .

وأما الخبر الذى ليس جملة ( وهو : المفرد ، وشبه الجملة ) فله ست حالات<sup>(٧)</sup> :

(١) كما أشرنا فى ص ٥٤٦ .

(٢) قلنا : « الأحسن » ؛ لأن الخلاف واسع فى جواز التقديم ، أو منعه ، أو تقييده بحالات دون غيرها - راجع « الممع » ج ١ ص ١١٨ - ويقول « الممع » فى حالة التأخير الواجب وهى التى جعلناها مستحسنة ما نصه : ( لا يجوز تقديمه فيها ، ولا توسطه ؛ سواء أكانت اسمية ؛ نحو : كان على أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم ؛ نحو : كان على يقوم ؛ أم غير رافعة ؛ نحو : كان على يمر محمود به . ومستند المنع فى ذلك عدم سماعه . ) ١ هـ .

لكن قد يكون الواجب التمثيل بنحو : « كان المريض يغيب الطبيب فيتألم من غيابه ، أو : فيتألم الناس من غيابه ؛ كى تكون جملة الخبر خالية من كل ضمير يعود على اسم الناسخ .

(٣) هذا كلامهم . وبالرغم من أنه غير معروف فى الكلام المأثور ، يجيز بمض النحاة تقديمه قياساً على خبر المبتدأ . لكن القياس هنا غير مستحسن بعد أن تبين لهم أن الكلام العربى لم يرد به تقدم هذا النوع من الخبر الجملة .

(٤) العذر لفعله .

(٥) أدرأ مستقبهاً .

(٦) تزيده ما يقننه ويرضيه . والجملة الفعلية : ( توسعه ) فى محل نصب خبر « ليس »

(٧) ولمصولاته - إن وجدت - حالات أخرى سيجىء الكلام عليها فى الزيادة ، ص ٥٧٦ .

الأولى : وجوب التأخر عن الاسم <sup>(١)</sup> ، وذلك :

١ - حين يترتب على التقديم لبس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر <sup>(٢)</sup> نحو : كان شريكى أخى - صار أستاذى رفيقى فى العمل - باتت أختى طبيبتى ... فلو تقدم الخبر لأوقع فى لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر . والفرق المعنوى بينهما كبير ؛ لأن أحدهما محكوم عليه ؛ وهو : الاسم ، والآخر محكوم به ، وهو : الخبر .

٢ - حين يكون الخبر واقعاً فيه الحصر ؛ كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفى ؛ ( نحو : ما كان التاريخ إلا الخبر الصادق ، أو مسبوقاً « بإنما » ) ؛ ( مثل : إنما كان التاريخ الخبر الصادق ؛ لأن المحصور فيه « إلا » يجب اتصاله بها ، متأخراً عنها ، والمحصور فيه « بإنما » يجب فصله وتأخيرها ، فلو تقدم التأخر فى الصورتين تغير المقصود ، وفات الغرض الهام من الحصر .

الثانية : وجوب التقديم على الاسم فقط ؛ ( فيتوسط الخبر بينه وبين العامل الناسخ ) وذلك حين يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شئ متصل بالخبر <sup>(٣)</sup> ؛ مع وجود ما يمنع تقدم الخبر على الناسخ ؛ مثل يعجبنى أن يكون للعمل أهله <sup>(٤)</sup> فلا يصح : ( يعجبنى أن يكون أهله للعمل ) ؛ لما فى هذا من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممنوع فى مثل هذا <sup>(٥)</sup> . . .

( ١ ) وهذا يقتضى التأخر عن الناسخ حتماً ؛ لما تقدم من وجوب تأخير اسم الناسخ عن عامله .  
( ٢ ) بأن يكونا معرفتين معاً أو نكرتين معاً . على الوجه الذى تقدم فى المبتدأ والخبر ص ٤٩٢ و « ب » ص ٤٩٩ م ٣٧ ) .  
( ٣ ) ليس من اللازم أن يكون الضمير « مضافاً إليه » ، وإنما اللازم أن يكون معمولاً للاسم ، أو مرتبطاً به بصلة إعرابية قوية .

( ٤ ) هذا المثال هو الذى يوضح الحالة الثانية توضيحاً دقيقاً ؛ لوجود « أن » المصدرية فيه ؛ لأن وجودها يمنع تقديم شئ عليها من جملتها التى تليها ، كما تمنع تقديم شئ يفصل بينها وبين الفعل الذى دخلت عليه لتنصبه ؛ فلا يصح تقديم الخبر عليها ، أو على الفعل الذى تنصبه ، كما لا يصح تأخيرها عن الاسم ؛ لأن فى الاسم ضميراً يعود على شئ متصل بالخبر ؛ فتقديم الخبر ممنوع ، وتأخيرها ممنوع ؛ فلم يبق إلا توسطه بين الاسم وعامله الناسخ . أما أمثلة النحاة من نحو : ( كان غلامٌ هند يعلما ) فلا يجب الاقتصاد على توسط الخبر ؛ ( غلام ) بين الاسم والعامل الناسخ ، لجواز أن يتقدم الخبر على الناسخ فى هذا المثال وأشباهه من غير ضعف . فأمثلتهم المشار إليها لاتصلح للتوسط الواجب وحده

( ٥ ) هناك حالة أخرى يجب فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه - وهى التى تقدمت فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ وستجىء فى ج ٣ م ٩٩ باب : إعمال المصدر - وملخصها : أنه لم يرد فى الفصيح وقوع « أن المصدرية » بنوعها : ( الخففة من الثقلية ، والناسبة للمضارع ) بعد « كان » ، وإن « الناسختين بغير فاصل من خبرهما ؛ نحو : كان مطلوباً أن يخلص الصانع - وكان مفيداً أن الصانع متعلم .

الثالثة : وجوب التقدم على العامل الناسخ<sup>(١)</sup> ؛ وذلك حين يكون الخبر اسماً واجب الصدارة ؛ كأسماء الاستفهام ، و « كم » الخبرية . . . نحو : أين كان الغائب ؟ وقول الشاعر :

وقد كان ذِكْرِي<sup>(٢)</sup> للفراق يترُوعُنِي فكيف أكونُ اليوم ؟ وهو يقينٌ وكم مرةً كانت زيارة المعلم المشهورة !!

ويشترط في هذه الحالة ألا يكون العامل الناسخ مسبوقاً بشيء آخر له الصدارة ؛ مثل : « ما » النافية . . . ؛ لأن الخبر الذي له الصدارة لا يدخل على ماله الصدارة<sup>(٣)</sup> ، فلا يصح : أين ما كان الغائب ؟ ولا : أين ما زال البستاني ؟ وكذلك لا يصح أن يكون العامل الناسخ هو : « ليس » لأن خبرها لا يجوز أن يسبقها ، في الرأي الأرجح<sup>(٤)</sup> .

الرابعة : وجوب التوسط بين العامل الناسخ واسمه ، أو التأخر عنهما معاً ؛ وذلك حين يكون العامل مسبوقاً بأداة لها الصدارة ، ولا يجوز أن يفصل بينهما وبين العامل الناسخ فاصل . ومن أمثله : الاستفهام بالحرف « هل » ، في مثل : هل أصبح المريض صحيحاً ؟ فيجب تأخره كهذا المثال : أو توسطه فنقول : هل أصبح صحيحاً المريض ؟ الخامسة : وجوب التوسط بين الناسخ واسمه ، أو التقدم عليهما إذا لم يوجد مانع من التقدم ، وذلك :

١ - حين يكون الاسم مضافاً لضمير<sup>(٥)</sup> يعود على شيء متصل بالخبر ؛ فنقال

(١) وهذا يقتضى التقدم أيضاً على الاسم .

(٢) تذكرى .

(٣) لكيلا يجتمع شيان لكل منهما الصدارة ؛ فيقع بينهما التعارض ، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر . و « ما » النافية من الأدوات التي لها الصدارة - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية - فلا يجوز تقديم الخبر ولا غيره من جملتها عليها . وكذا كل ماله الصدارة ؛ كالاستفهام ، وأسماء الشرط ، وغيرهما .

هذا مايقوله النحاة . ولكن السبب الحقيقي هو عدم استعمال العرب الفصحاء للأسلوب المشتغل على أداتين لهما الصدارة . ( راجع رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية ) .

(٤) كما أشرنا في رقم ٣ من ص ٥٦٠ وفي رقمي ١٥٤ من هامش ص ٥٧٤ و ٥٧٥ وإذا كانت للاستثناء مع النسخ لم يجوز تقديم خبرها عليها بالاتفاق . ومثلها : « لا يكون » الناسخة الاستثنائية .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

التوسط : أمسى ( في البستان ) حارسه ، وبات ( مع الحارس ) أخوه<sup>(١)</sup> . ومثال التقديم عليهما<sup>(٢)</sup> بغير مانع : في البستان أمسى حارسه ، ومع الحارس بات أخوه . فقد توسط الخبر أو تقدم ؛ لكيلا يعود الضمير الذي في الاسم على شيء متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز هنا

٢ - حين يكون الاسم واقعاً فيه الحصر ؛ كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفي ؛ فمثال التوسط ؛ ما كان حاضراً إلا على ، ومثال التقديم على العامل ما حاضراً<sup>(٣)</sup> كان إلا على : لأن تقديم المحصور فيه يفسد الحصر . . .

السادسة : جواز الأمور الثلاثة : ( التأخر عن العامل فقط ، والتقدم عليه ، والتوسط بينه وبين الاسم . . . ) في غير ما سبق ؛ نحو : كان الخطيب مؤثراً . أو كان مؤثراً الخطيب ، أو مؤثراً كان الخطيب . ومثله : كان خلقُ المرء سلاحه ، ويجوز : كان سلاحه خلقُ المرء<sup>(٤)</sup> ، كما يجوز : سلاحه كان خلقُ المرء .

فأحوال الخبر الستة تلخص فيما يأتي إذا كان غير جملة :

١ - وجوب تأخيره عن الناسخ واسمه معاً .

( ١ ) ليس في هذه الحالة ما يمنع من تقديم الخبر على الناسخ . ولهذا يصح توسطه وتقدمه . بخلاف الحالة الثانية التي يجب فيها تقدم الخبر على الاسم وحده ؛ إذ لا بد فيها من وجود مانع يمنع تقدم الخبر على الناسخ . ويمتنع تأخره عن الاسم ؛ فيتعين توسط الخبر بين الناسخ واسمه .

( ٢ ) بشرط ألا يكون قبل العامل شيء له الصدارة ؛ فإن وجد شيء له الصدارة وجب تقديم الخبر على العامل وحده دون أن يتقدم على ماله الصدارة ، إلا أن يكون هناك ما يمنع توسط الخبر بين العامل وماله الصدارة ، كحالة الاستفهام بـ هل : في مثل : هل كان السفر طيباً . ( راجع الحالة الرابعة السابقة ) .

( ٣ ) إذا كان العامل مسبوقاً بـ « بما » النافية فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليها وعلى العامل معاً ؛ لأن لها الصدارة . لكن يجوز تقديمه على العامل وحده دون « ما » ، أى : يجوز أن يتوسط بينهما - كما سبق في رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة - فإن كان النافي حرفاً آخر ، مثل : « لم » أو « لا » أو « لن » أو غيرها إلا « إن » النافية ؛ فإنها مثل : ما النافية ، جاز أن يتقدم عليه الخبر ؛ نحو : مستريحاً لم يصبح السهران - منصوراً لا يزال الحق - ملخصاً لن يكون الكذاب - انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية - .

( ٤ ) والضمير هنا عائد على متأخر لفظاً فقط . دون رتبة ، لأنه عائد على : « خلق » الذي هو اسم : « كان » والاسم متقدم على الخبر في الرتبة .



٢ - وجوب تقديمه عليهما معاً .

٣ - وجوب توسطه بينهما .

٤ - وجوب تقديمه على العامل الناسخ ، أو التوسط بينه وبين الاسم .

٥ - وجوب توسطه بينهما ، أو تأخره عنهما .

٦ - جواز تأخره عنهما ، أو تقدمه عليهما ، أو توسطه بينهما .

وتلك الأحوال والأحكام تنطبق على جميع أخبار النواسخ في هذا الباب إلا خبر الأفعال التي يشترط لإعمالها أن يسبقها نفي ، أو شبهه ، وإلا خبر « دام » التي يشترط لإعمالها أن يسبقها « ما » المصدرية الظرفية ، وإلا خبر « ليس » كما سبقت الإشارة إليها<sup>(١)</sup> ، فهذه ثلاثة مستثناة ، لكل واحد منها صور ممنوعة ، وإليك البيان .  
فأما الأفعال التي يشترط أن يسبقها نفي أو شبهه فتتنطبق عليها الأحكام السابقة إلا حالة واحدة هي وجود النافي « ما » ، فلا يجوز تقديم الخبر عليه ؛ لأن « ما » النافية لها الصدارة - كما سبق -<sup>(٢)</sup> ؛ فلا يصح : متكلماً ما زال محمود ، ولكن يصح تقدمه على العامل الناسخ وحده دون حرف النفي : « ما » فيصح : ما متكلماً زال محمود . كما يصح تقدمه على حروف النفي الأخرى ؛ ( مثل . لا . لم ، ولن . . . ) أما بقية الصور الأخرى من التقديم والتأخير فشأن هذه الأفعال التي لا تعمل إلا بسبق نفي أو شبهه ، كشأن غيرها .

وأما « دام » فتتنطبق عليها الأحوال والأحكام السابقة إلا حالة واحدة لا تجوز ، وهي تقدم الخبر عليها وعلى « ما » المصدرية الظرفية<sup>(٣)</sup> ، ففي مثل : « سَأَبْقِي فِي

(١) في رقم ٣ من ص ٥٥٩

(٢) في رقم ٣ من هامش صفحتي ٥٧١ و ٥٧٢ ومثلها : « إن » في أرجح الآراء . ومنع تقديم الخبر على أحد حرفي النفي : « ما » و « إن » عام ، يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا بد أن يسبقها نفي أو شبهه ، مثل : زال ، كما يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا يشترط أن يسبقها ذلك ، مثل : « كان » المسبوقة بأحد حرفي النفي ، بل إنه يشمل كل جملة أخرى مبدوءة بأحدهما ، فلا يجوز تقديم شيء من هذه الجملة على أحدهما

(٣) ملاحظة : قال الأشموني في هذا الموضع مانصه : « ( دعوى الإجماع على منع هذه الصورة مسلمة ) اه فقال الصبان في سبب المنع مانصه : « ( للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي ؛ وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله ، وهو أيضاً ممنوع اه . ومن كل ما سبق يتبين أن الموصول الحرفي لا يصح أن يسبقه شيء مطلقاً من صلاته ( أى من كل الجملة التي هي صلة له ) .

البيت ما دام المطر منهراً « لا يصح أن يقال : ( سابق في البيت منهراً ما دام المطر ) ؛ لأن « ما » المصدرية الظرفية — كسائر الحروف المصدرية المختلفة <sup>(١)</sup> ، لا يصح أن يتقدم عليها شيء من الجملة التي بعدها ؛ وهي الجملة التي تقع صلة لها . لكن يجوز أن يتقدم الخبر على « دام » وحدها فيتوسط بينها وبين « ما » المذكورة <sup>(٢)</sup> ؛ ففي المثال السابق يصح أن يقال : سابق في البيت ما منهراً دام المطر . وفي مثل : أقرأ الكتاب ما دامت النفس راغبة ؛ لا يصح أن نقول : أقرأ الكتاب راغبة ما دامت النفس . . . وهكذا <sup>(٣)</sup> .

وأما « ليس » فتنتطبق عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضاً <sup>(٤)</sup> إلا حالة

( ١ ) طبقاً لما مرّ في آخر هامش الصفحة السالفة ، وأشرنا إليه في ص ٣٧٨ وهامشها عند الكلام على الصلة .

( ٢ ) تقدم — في ص ٤١٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٥٧٠ و . . . — أنه لا يجوز الفصل بالخبر — أو بغيره — بين « أن المصدرية » والفعل الذي تنصبه ؛ في حين يجوز الفصل به بين « ما المصدرية الظرفية » والفعل الذي دخلت عليه ؛ ( طبقاً لما سلف في ٣٧٨ ) مع أن كل واحد منهما حرف مصدرى لا يجوز أن يسبقه شيء من الجملة التي يدخل عليها — وهي الجملة التي يسلك معها بمصدر .

وبينهما فرق من جهة أخرى : فإن المصدرية تنصب المضارع ؛ فلا يجوز الفصل بينهما مطلقاً — بالخبر أو بغيره — ، محاذة للوارد الفصيح من كلام العرب ، « وما المصدرية » لاتنصبه إن دخلت عليه ؛ فيجوز الفصل بينهما بالخبر .

( ٣ ) إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وفي جميعها توسّط الخبر أجز ، وكلُّ سبقه دَامَ حَظَر  
كذلك سبق خبر : « ما » النافية فجىء بها متلوّة ، لا تاليّة

يريد : أن جميع النواسخ السابقة يجوز فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه . ولم يذكر شرط ذلك ، ولا تفصيله — ، وقد تداركناه . ثم قال : إن كل النحاة حظر ( أى : منع ) سبق خبر « دام » عليها ، ولم يبين هذا المنع خاص بتقديمه عليها وحدها دون « ما » المصدرية الظرفية التي تسبقها ، أم بتقديمه عليها معاً ؟ وقد أسلفنا أن المنوع هو تقديمه عليهما معاً . أما توسطه بينهما فليس بممنوع . ثم قال : كذلك منع كل النحاة سبق الخبر وتقدمه على « ما » النافية ؛ لأن لها الصدارة في جملتها ؛ فلا يسبقها شيء منها . ويجب أن تكون متلوّة ؛ أى : سابقة ، يتلوها غيرها ، ويجيء بعدها . ولا يصح أن تكون تالية غيرها ولا أن تحجى بعده .

( ٤ ) بشرط ألا تكون للاستثناء ؛ فإن كانت للاستثناء لم يحز تقديم خبرها اتفاقاً . ومثلها :

— كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥٧١ —

« لا يكون » الناسخة الاستثنائية

واحدة وقع فيها الخلاف بين النحاة ، هي الحالة التي يتقدم فيها الخبر عليها ،  
ففرق منع ، وفريق أجاز<sup>(١)</sup> . والاقتصار على المنع أولى .

\* \* \*

الآن وقد عرفنا حكم الخبر المفرد ، وشبه الجملة ، من ناحية التقدم ، أو التوسط ،  
أو التأخر ... بقي أن نعرف حكم معمولاته من هذه الناحية أيضاً ؟ . وسيجيء  
البيان في الصفحة التالية .

\* \* \*

( ١ ) حجة الفريق الأول أنه لم يرد على ألسنة العرب التقديم ؛ فلا يسوغ لنا مغالفتهم . وحجة  
الفريق الثاني أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح ، ومنه قوله تعالى عن عذاب الكفار :  
( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ) . فكلمة « يوم » ظرف للخبر : « مصروفاً » فهذا الظرف المعمول  
للخبر قد تقدم على « ليس » ؛ فتقدمه يشعر بجواز تقدم الخبر ! !

وهذا كلام غير مقبول بعد الاعتراف بأن الكلام العربي لم يرد به تقديم الخبر نفسه لا معموله .  
ويقول ابن مالك - في منع تقدم خبر « ليس » ، وأن المنع هو المختار ، وفي تعريف الفعل التام ؛ ( أى :  
الذي ليس بناسخ ، طبقاً للبيان السالف في رقم ٣ من ص ٥٤٥ ) وفي بيان الأفعال التامة :

ومنع سبق خبر « لَيْسَ » اضططفي وذو تمام ما برقع يكتفي

وما سواه ناقص ، والنقص في « فتي » ، « ليس » ، « زال » دائماً قفى

اضطفي : اختيار . . . أى : أن المختار منع تقديم خبر « ليس » عليها . وأن الفعل « التام » هو :  
الذي يكتفى بمرفوعه الفاعل ، أو : نائب الفاعل ، « والناقص » هو : الذي لا يكتفى بمرفوعه ، وإنما يحتاج إلى  
اسم وخبر . وجميع أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا ثلاثة ( ليس ، فتي ، زال ) ؛ فإن النقص فيها  
لازماً قفى ، أى : تبعها ، ولازمها ، ولا يتركها .  
وقد سبق التفصيل .

( هذا وكلمة : « ليس » الأولى مقصود لفظها ، وهي مفعول به للمصدر ، « سبق » وهذا المصدر  
مضاف لفاعله : خبر ) .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) عرفنا مما تقدم حكم الخبر «المفرد وشبه الجملة»، من حيث تقدمه وحده على عامله الناسخ ، أو توسطه بينه وبين اسمه ، أو تأخره عنهما ، وبقي للموضوع بقية تتصل بتقديم معمول هذا النوع من الأخبار على عامل الخبر ، وهي أن الخبر المفرد يتمتع بتقديمه وحده على الناسخ إذا كان الخبر قد رفع اسماً ظاهراً ؛ ففي مثل : « كان الرجل نبيلاً مقصده » و « بات المغني ساحراً صوته » ... — لا يصح : « نبيلاً كان الرجل مقصده » — ولا ساحراً بات المغني صوته<sup>(١)</sup> ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المفرد وحده دون معموله المرفوع — كما قلنا — فإن تقدم مع معموله المرفوع جاز<sup>(٢)</sup> ، فيصح : « نبيلاً مقصده كان الرجل » . « ساحراً صوته بات المغني » .

فإن كان معمول الخبر المفرد منصوباً نحو : « أضحي الرجل راكباً الطائرة » جاز تقديم هذا الخبر وحده على العامل الناسخ ، لكن مع قبح<sup>(٣)</sup> . نحو : راكباً أضحي الرجل الطائرة .

وإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً مع مجروره جاز تقديم الخبر وحده بغير قبح . ففي مثل ؛ ظل الفتى مشغلاً يوماً ، وأمسى قرير العين في بيته — يصح أن يقال : مشغلاً ظل الفتى يوماً ، وأمسى في بيته قرير العين .

( ب ) يتصل بمسألة تقديم معمول الخبر المفرد مسألة توسط هذا المعمول الذي ليس « شبه جملة » بين الناسخ واسمه ، ففي مثل : كان القادم راكباً سيارة . وكان المسافر راكباً سفينة . . . نعرّب كلمة : « سيارة » وكلمة : « سفينة » — وأمثالهما — مفعولاً به لخبر ؛ « كان » فكل واحدة منهما معمولة لذلك الخبر ، وليست معمولة للفعل « كان » . فهل يجوز تقديم ذلك المعمول وحده على الاسم بحسب يتوسط بينه وبين كان ؛ بأن نقول : كان سيارة القادم راكباً ؟ وكان سفينة المسافر راكباً .. ؟ لا يجوز ذلك ، بشرط ألا يكون المعمول « شبه جملة » ؛ لأن

( ١ ) لأن المأثور من الفصح لم يقع فيه الفصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبي عنهما .

( ٢ ) مع ملاحظة — أن المعمول المرفوع هنا يعرب فاعلاً أو نائب فاعل على حسب الجملة

فلا يصح تقديمه مطلقاً على عامله

( ٣ ) لقلة شيوعه في الأساليب الفصيحة القديمة .

... ..  
... ..

تقديم شبه الجملة جائز ، أما تقديم غيره فمخالف للنهج العام الذى تسير عليه الجملة العربية فى نظام تكوينها المأثور ، وطريقة ترتيب كلماتها . وذلك النهج يقتضى ألا يقع بعد العامل - مباشرة - معمول لغيره بشرط ألا يكون هذا المعمول شبه جملة ...<sup>(١)</sup>؛ ففى مثل : أقبل القطار يحمل الركاب . . . ، نعرب كلمة : « الركاب » مفعولاً به للفعل : « يحمل » وهذا الفعل هو ، عاملها ؛ فهى وثيقة الصلة به ، وليست أجنبية منه ؛ فلا يصح أن نقدمها ونضعها بعد عامل آخر ؛ هو : « أقبل » لأنها أجنبية عنه ؛ فلو قلنا : أقبل الركاب القطار يحمل - لكان هذا الأسلوب بعيداً عن الصواب : لمخالفة النسق الصحيح الوارد فى تركيب الجملة ؛ وهو النسق الذى تدل عليه تلك القاعدة العامة التى أشرنا إليها ، والتى ملخصها : « أنه لا يجوز أن يلى العامل - مباشرة - معمول لعامل آخر » . أو : « لا يصح أن يلى العامل - مباشرة - معمول أجنبى عنه » .

ولا فرق فى المعمول المتقدم بين أن يكون معمولاً لخبر « كان » أو لخبر غيرها من النواسخ ، وغير النواسخ ، ولا بين أن يكون المعمول مفعولاً أو غير مفعول ... إلا شبه الجملة : ( الطرف والجار مع مجروره ) ، فإنه يجوز أن يلى عاملاً آخر غير عامله . والقاعدة بعد هذا عامة - كما أسلفنا - فلا تختص بعامل معين ، ولا تقتصر على معمول دون آخر ، وهى مستمدة من الأساليب الكثيرة الفصيحة ، وعلى أساسها بنى الحكم السابق .

هذا إذا تقدم المعمول وحده بدون الخبر ، كالأمثلة السابقة ، وكذلك إن تقدم ومعه الخبر ، وكان المعمول هو السابق على الخبر ؛ ففى مثل : كان الطالب قارئاً الكتاب ... لا يصح أن يقال : كان الكتاب الطالب قارئاً . أما لو تقدمت معاً وكان الخبر هو السابق فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه ؛ لمسايته الأساليب الفصيحة المأثورة<sup>(٢)</sup> ؛ فيصح أن نقول : كان قارئاً الكتاب الطالب .

(١) الشرط ألا يكون المعمول شبه جملة . وبناء على هذه القاعدة العامة لا يصح فى باب : « كان » وأخواتها أن يتوسط بين العامل ( الناسخ ) واسمه المرفوع - معمول لعامل آخر إذا كان المعمول ليس شبه جملة . وإنما قلنا : العامل ومرفوعه ؛ إذ لا يمكن أن يتم التوسط الممنوع هنا إلا بين العامل ومرفوعه ؛ لأنهم يشترطون أن يقع التوسط الممنوع بعد العامل مباشرة ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الفاصل الأجنبى بين الناسخ واسمه المرفوع .

(٢) وقد تستدعيه بعض الحالات البلاغية . كل ذلك مع مراعاة الأحوال والشروط العامة لتقديم خبر الناسخ ؛ وقد أوضحناها فى ص ٥٦٩ .

... ..  
... ..

غير أن هناك حالة واحدة يصح فيها تقديم معمول الخبر وحده ، أو مع الخبر ، متقدماً عليه ، أو متأخراً عنه ؛ هي - كما سبق - : أن يكون معمول شبه جملة ( أى : ظرفاً ، أو : جاراً مع مجروره ) ، نحو : بات الطير نائماً على الأشجار ، وأصبح الطلُّ مراً كما فوق الغصون ... فيصح أن يقال : بات على الأشجار الطير نائماً - وأصبح فوق الغصون الطلُّ مراً كما ... وهكذا <sup>(١)</sup> . وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة تقدم فيها معمول الخبر وحده ، مع أنه ليس شبه جملة ؛ فتناولها النحاة بالتأويل والتكلف لإدخالها تحت قاعدة عامة تصونها من مخالفة القاعدة السابقة . والأحسن إغفال ما قالوه ، - إذ لا يرتاح العقل إليه <sup>(٢)</sup> - والحكم على تلك الأمثلة القليلة بالشذوذ ؛ فلا يصح القياس عليها .

\* \* \*

(١) وفيما سبق بقول ابن مالك :

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفاً أتى ، أو : حرف جر  
أى : أن معمول الخبر لا يتقدم وحده أو مع الخبر فيقع بعد العامل مباشرة ؛ لأن هذا التقدم ممنوع ؛ لإلا في حالة واحدة ، هي : أن يكون معمول ظرفاً أو حرف جر مع مجروره و ( ظرفاً أتى - أى : أتى ظرفاً . بمعنى : وقع ووجد ) . والمراد بحرف جر : أن يكون مع مجروره لأن حرف الجر وحده لا أثر له في الجملة . ( ٢ ) إذا رأوا في الكلام المسموع أسلوباً مثل : صار - الصحف - المتعلمة تقرأ ، أعربوها بتقديرات مختلفة أشهرها ما يأتي : « صار » فعل ماض . اسمه ضمير الشأن المستتر ، وهو كالظاهر في الفصل . « الصحف » مفعول به للفعل « تقرأ » . وبهذا الإعراب لا يكون معمول عندهم قد وقع بعد العامل مباشرة ؛ لوجود ضمير الشأن المستتر فاصلاً بينهما ، كما قلنا . « المتعلمة » مبتدأ مروع . « تقرأ » : فعل وفاعل . وهذه الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر الناسخ : « صار » . وفي هذا تكلف ظاهر ، وإضعاف لبناء الجملة والمراد الحق من معناها بعد تقديرهم ضمير الشأن . وكان الواجب أن يقبلوا مثل هذا الأسلوب ، أو يرفضوه . أما التكلف والتأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقة ، ولا محل له اليوم . والأحسن أن نختار رفض ذلك الأسلوب . وفيما سبق يقول ابن مالك :

ومضمّر الشّان اسماً أنو إن وقع مؤهّم ما استبان أنه امتنع  
يريد : انضمام الشأن وقدّره بعد الناسخ مباشرة ، إن وردت لك بعض أمثلة ذمك ، وتخيل لك أنها التي استبان منها ؛ أى : ظهر منها .

## المسألة ٤٤ :

## زيادة : « كان » وبعض أخواتها

« كان » ثلاثة أنواع : « تامة ، وناقصة » - وقد عرفناهما - « وزائدة » ، وقعت في كثير من الأساليب الماثورة بلفظ الماضي ، مع توسطها بين شيئين متلازمين<sup>(١)</sup> ، كالمبتدأ والخبر في مثل : القطار كان قادم ، أو : الفعل والفاعل في مثل : لم يتكلم كان عالم ، أو الموصول وصلته في مثل : أقبل الذي كان عرفته ، أو الصفة والموصوف في مثل : قصدت لزيارة صديق كان مريض ، أو المعطوف والمعطوف عليه في مثل : الصديق مخلص في الشدة كان والرخاء ، أو حرف الجر ومجروره في مثل : القلم على كان المكتب ، أو بين « ما » التعجبية وفعل التعجب<sup>(٢)</sup> في مثل : ما كان أطيب كلامك ، وما كان أكرم فعلك . . . وقول الشاعر :

ما كان أسعد من أجابك آخذاً بهداك ، مجتنباً هوى وعنادا  
وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع - قليلاً - مع توسطه بين شيئين متلازمين ؛ في مثل : « أنت تكون رجل نابه الشأن » . . ، غير أن هذه القلة لم تدخل في اعتبار النحاة ؛ فقد اشترطوا للحكم بزيادة « كان » شرطين : أن تكون بصيغة الماضي ، وأن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين ، على الوجه السالف .

لكن إذا وقعت : « كان » زائدة ، فما معنى زيادتها ؟ وكيف نعربها ؟ أقياسية تلك الزيادة ، أم الأمر مقصور فيها على السماع ؟

( ١ ) أما معنى زيادتها فأمران :

أولهما : أنها غير عاملة ؛ ( فلا تحتاج إلى معمول من فاعل ، أو مفعول ، أو اسم وخبر ، أو غيرهما ؛ إذ ليس لها عمل<sup>(٣)</sup> ) ؛ وليست معمولة لغيرها - وهذا شأن كل فعل زائد - ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحذفها .

( ١ ) أى : لا يوجد أحدهما بدون الآخر - ولو تقديرًا - إذ لا يمكن أن يستقل بنفسه واحد منهما . وتوسطها بينهما يقتضى أنها لا تقع في أول الجملة أو آخرها ؛ فلا بد أن تكون حشواً بين متلازمين .

( ٢ ) سيجى في : « باب التعجب » إشارة لزيادتها - ٣ رقم من هامش ص ٣٢٨ - م ١٠٨ -

( ٣ ) يرى بعض النحاة أنها ليست بزائدة ، وإنما هي ملغاة فقط - انظر آخر هامش ص ٦٦ -

حيث البيان - ولا أثر لهذا الخلاف اللفظي في التسمية ؛ إذ لا يترتب عليه شيء في المعنى والصياغة .

وثانيهما : أن الكلام يستغنى عنها ، فلا ينقص معناه بحذفها . ولا يخفى المراد منه ، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة ، وتوكيداً ، فليس من شأنها أن تُحدث معنى جديداً ، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية والتأكيد ؛ فحين نقول : « الوالد عطوف » ، يكون المراد من هذه الجملة نسبة العطف والحنان إلى الوالد ، وإلصاقهما بذاته ، وإذا قلنا : والله الوالد عطوف ، أو : إن الوالد عطوف . . . لم يزد المعنى شيئاً ، ولم ينقص ؛ ولكنه استفاد قوة وعمكناً ؛ بسبب القسم ، أو : « إن » وأشباههما ، ومثل هذا يحصل من زيادة « كان » حين نقول الوالد كان عطوف . وفرق كبير بين كلمة تنشئ معنى جديداً ، أو تزيد في المعنى القائم ، وكلمة أخرى - كهذه - لا تنشئ معنى جديداً ولا تزيد في المعنى الموجود ، ولكنها تقتصر على تأكيده وتقويته .

لهذا تجردت كلمة : « كان » عند زيادتها من الحدث الذي يكون في الفعل ؛ فلا تحتاج إلى فاعل ، ولا إلى اسم ، وخبر ، ولا لشيء آخر مطلقاً - كما سلف - ؛ لأن الذي يحتاج لذلك إنما هو الفعل الذي له حدث ، ومنه : « كان التامة ، أو الناقصة » . أما « الزائدة » فخالفة لهما في ذلك ؛ فهي في زيادتها المحضة مقصورة على التقوية والتأكيد .

ومن الأمرين السالفين يتبين أن بقاءها أو حذفها لا يؤثر في صياغة التركيب ولا في معناه الأصلي . غير أن الراجح أنها تدل على الزمن الماضي إذا كانت بصيغته . ولا سيما إذا توسطت بين « ما التعجبية » ، وفعل التعجب ؛ في مثل : ما كان أحسن صنعك ، وما كان أرق حديثك ؛ فإنها في هذه الصورة تدل على الزمن الماضي<sup>(١)</sup> ، إذ المراد أن الحسن والرقّة كانا فيما مضى<sup>(٢)</sup> . ولا تدل على غيره ، ولا تحتاج لفاعل ولا لشيء آخر ، كما لا يحتاج إليها عامل ليؤثر فيها .

(١) والسبب هو أن التعجب لا يكون إلا بصيغة الماضي ، ومع أنه بصيغة الماضي لا يدل - في الأرجح - على زمن الماضي - ولا غيره ؛ لأنه صار مع التعجب إنشاء لمجرد التعجب ، مسلوب الدلالة على الماضي ، ولا أثر للزمن فيه . فلما دخلت عليه : « كان » بقيت محتفظة بدلالاتها الزمنية الأولى ، وصار فعل التعجب معها واقماً في الماضي دالاً عليه وإن سلب بغيرها الماضي . ( راجع ما يختص بهذا في باب « التعجب » ، ج ٣ ، ١٠٨ م رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨ ) .

(٢) راجع شرح المفضل ج ٧ ص ١٠٥ وقد سبق - في آخر هامش ص ٦٧ - أن نقلنا كلامه الخاص بزيادة « كان » .



(س) أما قياسية استعمالها أو الاقتصار فيها على السماع فالنسب الأخذ بالرأى القائل بقياسيتها في التعجب وحده ، دون غيره من باقى الحالات ؛ منعاً للخلط .  
 وفيراً من سوء الاستعمال<sup>(١)</sup> ، وهذان عيبان يتوقاهما الحريص على سلامة لغته ،  
 التجير بأسرارها .

وقد وردت زيادة بعض أخواتها ، كأصبح ، وأمنسى ، فى قولهم : الدنيا  
 ما أصبح<sup>(٢)</sup> أبردّها ! . وما أمنسى أدفأها ! . يريدون : ما أبردّها وما أدفأها ...  
 والأمر فى هذا وأشباهه مقصور على السماع لا محالة .

« ملاحظة عامة » : الأصل فى الكلمة — مهما اختلفت أنواعها ، وتباينت  
 صيغها — أن تكون عاملة ، أو معمولة ، أوهما معا . وهذا الأصل واجب المراعاة  
 — دائماً — عند عدم المانع . والأخذ به مقدم « حين الفصل فى أمر الكلمة من ناحية  
 أصالتها ، أو زيادتها . فليس من المستحسن الحكم عليها بالزيادة إذا أمكن الحكم  
 لها بالأصالة<sup>(٣)</sup> »

(١) وقد أشار ابن مالك إلى زيادتها حيث قال مختصراً :

وَقَدْ تَزَادَ « كَانَ » فى حَشْوٍ ؛ كما كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

يريد بالحشو: التوسط بين شيئين متلازمين . على الوجه الذى شرحناه فى ص ٥٧٩ — .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٥٥٤ ، وفى رقم ٢ من هامش ٥٥٥ .

(٣) انظر ص ٤٧ و ٧٠ وما يتصل باستحداث المعنى ... فى « ١ » من ص ٤٨٩

## المسألة ٤٥ :

حذف « كان » وحذف معموليها ، وهل يقع ذلك في غيرها ؟

ليس بين النواسخ السالفة<sup>(١)</sup> (وهي كان، وبعض أخواتها) ما يجوز حذفه وحده ، أو مع أحد معموليه ، أو مع معموليه - إلا : « ليس ، وكان » .

فأما « ليس » فيجوز حذف خبرها على الوجه الذي شرحناه سند الكلام عليها<sup>(٢)</sup> .

وأما « كان » فقد اختصت - وحدها - من بين أخواتها بأنها تعمل وهي مذكورة أحياناً ، أو محذوفة أحياناً أخرى . والأصل أن تُذكر مع معموليها ليقوم كل واحد من الثلاثة بنصيبه في تكوين الجملة ، وتأدية المعنى المراد . لكن قد يطرأ على هذا الأصل ما يقتضى العدول عنه ، لأسباب بلاغية تدعو إلى حذف واحد أو أكثر .

وصور الحذف أربعة : حذف « كان » وحدها ، أو حذفها مع اسمها فقط ، أو حذفها مع خبرها فقط ، أو حذفها مع معموليها . وهذه الصور الأربع شائعة في الكلام الفصيح شيوعاً متفاوتاً يبيح لنا محاكاته ، والقياس عليه . (ومن تلك الصور صورتان تحذف : « كان » فيهما وجوباً ، لوجود عَوَض عنها ؛ وصورتان تحذف فيهما جوازاً ؛ كما سنعلم . . . ) .

وبقي حذف خبرها وحده . أو اسمها وحده ، وكلا الصورتين ممنوع في رأى الأصح عند جمهرة النحاة .

١ - فأما حذفها وحدها دون معموليها أو أحدهما فواجب بعد « أن » المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء ؛ مثل . « أمّا أنت غنياً فتَصَدَّقْ » ؛

(١) مايتقى خاص بالأفعال الناسخة التي سبقت ؛ فلا يشمل أفعال المقاربة وأخواتها ، مع أنها من أخوات « كان » وسيجيء الكلام عليها في باب مستقل - ص ٦١٤ - لكن بين النوعين اختلاف في أمور وضحاها في « ب » ص ٦١٨  
(٢) ص ٥٥٩

فأصل هذه الجملة فيما يتخيلون لتوضيحها<sup>(١)</sup> : تَصَدَّقْ : لأن<sup>(٢)</sup> كنت غنياً .  
ثم حذفت اللام الجارة . تخفيفاً ؛ - لأن هذا جائز وقياسي قبل : « أن »<sup>(٣)</sup> ؛  
فصارت الجملة : تَصَدَّقْ أن كنت غنياً . ثم تقدمت « أن » وما دخلت عليه  
( أى : تقدمت العلة على المعلول ) فصارت الجملة : « أن كنت غنياً تصدَّقْ » .  
ثم حذفت : « كان » وأتينا بكلمة : « ما » عوضاً عنها . وأدغمناها في « أن » ؛  
فصارت : « أمّا » . والحذف هنا واجب - كما سلف - لوجود العوض عن « كان » .  
وبقي اسم « كان » بعد حذفها ؛ وهو : تاء المخاطب . ولما كانت التاء ضميراً للرفع  
متصلاً - لا يمكن أن يستعمل بنفسه - أتينا بدله بضمير منفصل ، للرفع ، يقوم  
مقامه . ويؤدى معناه ؛ وهو : « أنت » فصارت الجملة : أمّا أنت غنياً تصدَّقْ .  
ثم زيدت : « الفاء » في المaul<sup>(٤)</sup> . فصارت الجملة : أمّا أنت غنياً فتصدَّقْ .  
ومثالها : أما أنت قوياً فاعملْ جيداً . وأما أنت شاباً فحافظ على شبابك بالحكمة<sup>(٥)</sup> .  
ويجب عند محاكاة هذا الأسلوب - اتباع طريقته في تركيب الجملة وترتيبها ،  
ولا سيما مراعاة الخطاب<sup>(٦)</sup> .

(١) إنما كان ذلك - وهو حسن هنا - من تخيل النحاة بقصد الإيضاح ؛ والتقريب ، وتبرير  
المحاكاة ؛ لأن العرب الأوائل حين تكلموا بمثل هذا الأسلوب لم يدُرْ بخلدن شيء من هذا الحذف ؛  
والتقدير ، والتعليل ؛ إنما نفقوا سليقة وطبعاً . بغير اعتقاد على تحويل وتأويل ، أو مراعاة لقواعد  
المنطق ، وغيره ، مما لم يعرفوه في عصورهم السابقة على وضع القواعد النحوية .  
(٢) فاللام هنا لبيان العلة والسبب . فما بعدها علة وسبب لما قبلها . فكان السبب في أمرك  
الشخص بالصدقة هو : غناه .

(٣) يجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً قبل : « أن » وأن « عند أمن اللبس . . . - وتفصيل  
الكلام على هذا الحذف في موضعه المناسب وهو باب : « تعدى الفعل ولزومه » ( ج ٢ م ٧١ ص ١٥٥ ) .  
(٤) تشبيهاً له بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله .

(٥) من هذه الأمثلة وماسبقها من الشرح والتحليل يتضح أن شروط حذف « كان » وجوباً في  
هذه الحالة ستة شروط مجتمعة : أن تقع صلة لأن المصدرية ، وأن تُسبق « أن » المصدرية بحرف آخر  
الذي يفيد التعليل ( كاللام ) ، وأن يحذف حرف الجر ، وأن تتقدم العلة على المعلول مع اقترانه بالفاء ،  
وأن تجيء « ما » عوضاً عن « كان » المحذوفة ، ثم تدغم في أن . . . ثم نجى بضمير منفصل للمخاطب  
يحل محل الضمير المتصل ، ويكون بمعناه ، وينفى عنه .

(٦) بالرغم من قياسية هذا الأسلوب وإيضاح مراده بعد ذلك الشرح ، يحسن اجتنابه في عصرنا  
الذي لا يستسيغه ؛ لغرابته ، وتعقيدته .

٢ - وأما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز وكثير بعد «إن» و«لو» الشرطيتين ،  
فمثاله بعد «إن» : المرء محاسب على عمله ؛ إن خيراً يكن الجزاء خيراً ، وإن شراً  
يكن الجزاء شراً<sup>(١)</sup> ؛ فالأصل : المرء محاسب على عمله : إن كان العمل خيراً يكن  
الجزاء خيراً ، وإن كان العمل شراً يكن الجزاء شراً ؛ فقد حذفت «كان» مع اسمها .

ومثال حذفهما بعد «لو» الشرطية : تعود الرياضة ولو ساعة في اليوم ، واحذر  
الإرهاق ولو برهة قصيرة . فالأصل : تعود الرياضة ولو كانت الرياضة ساعة  
في اليوم ، واحذر الإرهاق ، ولو كان الإرهاق برهة قصيرة . . . فحذفت «كان»  
مع اسمها وبقي الخبر<sup>(٢)</sup> . ومن هذا قول الشاعر :

لا يأمن الدهر ، ذو بغى ، ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل  
أى : ولو كان ذو البغى ملكاً . . .

٣ - وأما حذفها مع خبرها دون اسمها فجائز بعد : «إن» و«لو» الشرطيتين  
أيضاً ؛ - مع قلته هنا ، بالنسبة للحالة السالفة - فمثاله بعد «إن»<sup>(٣)</sup> : المرء  
محاسب على عمله ؛ إن خيراً فخير<sup>(٤)</sup> وإن شراً فشر . الأصل مثلاً : المرء محاسب على

(١) لافرق في الحذف بين «إن» التي تدل على : «التنوع» (أى : تعدد الأنواع بعملها)  
كما في المثال . والتي لاتدل على تنوع ؛ مثل قولك للمابس : تبسم ، وإن جزئياً ، أى : وإن كنت جزئياً .  
ولكن الحذف بعد «التنوية» أشهر وأوضح . ويحسن الاختصار عليه لذلك ، مع أن الثاني صحيح أيضاً .  
(٢) «كان» فيها بلفظ الماضي . ويصح أن تكون فيها أوفى أحدهما بلفظ المضارع ، على  
تقدير : إن يكن العمل خيراً يكن الجزاء خيراً ، وإن يكن العمل شراً يكن الجزاء شراً ، وهكذا في كل  
مثال ، علماً بأن الماضي إذا وقع فعل شرط جازم ، أو جوابه ، فإنه يتخلص للزمن المستقبل ؛ فظاهره  
أنه ماضٍ لكن زمنه مستقبل - كما عرفنا في ص ٥٤ - .

(٣) وهذه تخالف «إن» التفصيلية التي يحى الكلام عليها في ج ٣ ص ٦٦٠ م ١٢٥ .  
(٤) في مثل هذا التركيب يصح في الاسمين بعد «إن» أربعة أشياء ؛ رفعهما معاً ، نحو : إن خير  
فخير ؛ أى : إن كان في عمله خير فجزاؤه خير . ويصح نصبهما معاً ، نحو : إن خيراً فخيئراً ، على  
تقدير : إن كان عمله خيراً فهو يلاق خيراً . ويصح نصب الأول ورفع الثاني ، نحو : إن خيراً فخير ، أى  
إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير . ويصح رفع الأول ونصب الثاني ، نحو : إن خير فخيئراً ، أى : إن  
كان في عمله خيراً فالجزاء يكون خير . . . وهذا الوجه أضعف الأربعة لكثرة الحذف فيه ، ولكنه قياسى  
كالثلاثة الأخرى .

ومن الممكن التخفيف والتيسير والاختصار بمعرفة الأوجه الأربعة بمجمل دون احتمال الغناء في الإعراب  
التفصيل لكل حالة ، فيمكن أن يقال إن الاسمين يجوز رفعهما معاً ، أو نصبهما معاً ، أو رفع الأول ونصب =

عمله ؛ إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خير ، وإن كان في عمله شرٌ فجزاؤه شر... ومثاله بعد «لو» : أطعم المسكين ولو رغيغ<sup>١</sup> . أى : ولو كان في بيتكم رغيغ ، أو : ولو يكون عندكم رغيغ .

٤ - وأما حذفها مع معموليها فواجب بعد «إن الشرطية» أيضاً ، ولكن في أسلوب معين ؛ مثل : « اذهب إلى الريف صيفاً ، إمّا لا<sup>٢</sup> » . والأصل : « اذهب إلى الريف صيفاً إن كنت لا تذهب إلى غيره » . حذفت «كان» وهى فعل الشرط ، مع اسمها ، ومع خبرها ، دون حرف النفي الذى قبله ، وأتينا بكلمة : « ما » عوضاً عن «كان» وحدها<sup>(١)</sup> ، -وبسبب العوض كان حذفها واجباً ، فلا تجتمع هى وكلمة : « ما » - . وأدغمت فيها النون من «إن» الشرطية ؛ فصار الكلام : «إمّا<sup>(٢)</sup> لا» . وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، وتقديره مثلاً : « فافعل هذا » .

ومثل ما سبق أن تقول لآخر : « ساعد المحتاج ببعض المال » ؛ فيجيب : « ليس عندى ما يزيد على حاجتى » . فتقول : « ساعده بالمعاملة الكريمة إمّا لا » فأصل الكلام : ساعده بالمعاملة الكريمة إن كنت لا تملك غيرها... وجرى على الجملة من الحذف والتقدير ما جرى على سابقتها ، مما يفترضونه للتيسير والإيضاح كما بيناه... .

= الثانى ، أو العكس ؛ إذ النرض من الإعراب التفصيل هو الوصول إلى سلامة النطق ، وصحة الضبط المؤدى إلى صحة المعنى المراد . وهذا يتحقق بمعرفة القاعدة الإجمالية التى ذكرناها ، والاقتصار عليها .  
( ١ ) أما اسمها وخبرها فقد حذفاً بغير تعويض .

( ٢ ) يرى بعض النحاة أن الأصل في هذه الجملة وأشباهاها لايشتمل على : « كان » ولا معموليها ، وإنما أصل التركيب : افعل هذا إما لاتفعل غيره ... فلفظ « إمّا » مركب من « إن الشرطية » المدغمة في « ما » الزائدة للتأكيد ، و « لا » نافية لفعل الشرط . ثم حذف فعل الشرط وفاعله وحذف الجواب أيضاً لدلالة ما قبله عليه ، وصارت الجملة أفعل هذا إما لا . . . هذا إن كانت الهمزة مكسورة ، أما إن كانت مفتوحة فأصل الكلام : اذهب إلى الريف لأن كنت لاتذهب إلى غير الريف ، ثم جرى التأويل الذى أشرنا إليه في القسم الأول ( رقم « ١ » من الحذف الواجب ) .

سواء أكانت التقدير هذا أم ذاك أم غيرها ، وسواء أكانت الهمزة مكسورة أم مفتوحة... فالذى يجب الالتفات إليه أن هذه التأويلات والتقديرات - على تعقيدها - لا أهمية لها ؛ وإنما المهم هو معرفة الأسلوب من ناحية صياغته ، وطريقة تركيبه ، ودقة استعماله فى مثل موضع الذى استعمله العرب فيه ؛ بحيث لا نخطئ فى صياغته ، ولا طريقة استعماله ، ولا فهم المراد منه ، وهذا أمر يسير لاحتياج معه إلى شيء من الكد العقلى المؤدى إلى فهم تلك الأوجه الإعرابية ، المختلفة .

وحذف « كان » هنا واجب كما سلف ؛ لوجود عِوَض عنها ؛ فهو الموضع الثاني من موضعَي الحذف الواجب بسبب العوض ، إذ لا يصح الجمع بين العوض ، والمعوَض عنه ، وقد حُذِفَ معها معمولاهما ، والموضع الأول بعد « أن » المصدرية السابقة وقد حُذِفَ وحدها - أما في غيرهما فالحذف جائز .

ومن الأمثلة الشائعة لحذف كان مع معموليها - بعد « إن » من غير تعويض ؛ قولك لآخر : أتسافر وإن كان البرد شديداً ؟ . فيجيب : نعم ، وإن . . . أى : أسافر وإن كان البرد شديداً . ومثله : أعطى السائل وإن كان أجنبياً ؟ . فتجيب : وإن . . . أى : أنا أعطيه ، وإن كان أجنبياً<sup>(١)</sup> . ومثل هذا الحذف جائز عند عدم اللبس . ووجود قرينة تدل على المحذوف .

من كل سبق نعلم : أن « كان » تحذف جوازاً في حالتين ؛ ( هما الثانية والثالثة ) وجوباً في حالتين أخريتين ، ( هما الأولى والأخيرة ) وتجيء « ما » عوضاً عنها في كل منهما ، ولا يجوز إرجاع « كان » مع وجود العوض عنها في حالتى حذفها وجوباً . أما في الحالتين الجائزتين فحذفها وإرجاعها سواء .

\* \* \*

( ١ ) وقد أشار ابن مالك إلى بعض مواضع الحذف باختصار ، قائلا :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ «إِنْ» وَ«لَوْ» ، كَثِيرًا ؛ ذَا اشْتَهَرَ

أى : إنهم يحذفون « كان » مع اسمها ، ويبقون الخبر ، وهذا الحذف قد اشتهر بعد « إن » و « لو » الشرطيتين على الوجه الذى فصلناه . ثم أشار إلى موضع آخر بقوله :

وبعد أن تعويض : « ما » عنها ارتكب كمثل : أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ -

يريد : قد ارتكب ( أى : حصل ) تعويض : « ما » عن : « كان » المحذوفة الواقعة بعد : « أن » المصدرية . وضرب لها مثلا هو : « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » أصله : اقترب لأن كنت بَرًّا . أى : صاحب خير ومعروف ، ثم جرى الحذف ، والتعويض ، والتأخير ، والزيادة ، كما شرحنا .

.....  
 .....  
 .....

### زيادة وتفصيل :

( ١ ) ورد في الكلام القديم -- في عصور الاحتجاج -- حذف « كان » مع اسمها بعد : « لَدُنْ » : كأن يسألك سائل : متى كان الاجتماع ؟ . فتجيب : يوم الخميس من لَدُنْ عصرًا إلى المغرب . أى : من زمن كان الوقت عصرًا إلى المغرب . . . وهذا حذف نادر ، مقصور على النصّ الوارد فيه ، ولا يقاس عليه ؛ لندرته . وإنما عرضناه هنا لِيُفْهَمَ حين يرد في كلام القدماء ، من أهل الاحتجاج .

( ب ) قد وردت « كان وحدها محذوفة في كلام قديم مع بقاء اسمها وخبرها ؛ ومنه :

أزمان « قومي » والجماعة كالذى لَنَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

أى : أزمان كان قومي مع الجماعة<sup>(١)</sup> — فكلمة : « قوم » اسم « كان » المحذوفة « والجماعة » الواو للمعية ، . . . الجماعة مفعول معه ، و « كالذى » خبرها . والسبب في تقدير « كان » أن المفعول معه لا يقع . — فى الأكثر — إلا بعد جملة مشتملة على لفظ الفعل وحروفه ، أو على معناه دون حروفه .

\* \* \*

( ١ ) قالوا : إن مراد الشاعر هو وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل الخليفة عثمان — رضى الله عنه . — فشبه حال قومه فى تماسكهم وتلازمهم ، وعدم تنافرهم — بحال راكب لزم الرحالة ( وهى : سرج من جلد لا يخالطه خشب ) خوف أن يميل ميلا ، أى : ميلا .

## المسألة ٤٦ :

## حذف « النون » من مضارع « كان » :

إذا دخل جازم على مضارع « كان » فإنه يجزمه ، وتُحذف الواو التي قبل النون <sup>(١)</sup> . نحو : لَسَمَ أَكُنْ من أعوان الشر ، ولم تكنْ من أنصاره ، وكقول عليّ : لا تَكُنْ عبد غيرك ، وقد جعلك الله حرّاً . وأصل الفعل بعد الجازم : لَسَمَ أَكُونُ - لم تكونْ - لا تكونْ ؛ فهو مجزوم بالسكون على النون ؛ فالتقى ساكنان : الواو والنون ؛ فحذفت الواو - وجوباً - للتخلص من التثاقص ؛ فصار الفعل ؛ لم أَكُنْ - لم تكنْ - لا تَكُنْ . . .

ومثل هذا يقال في أصل الفعل : « يَكُنْ » من قول القائل .  
إذا لم يَكُنْ فيَكُنْ اظْلَمْ ولا جَنَى فأُبْعِدْ كُنْ الله من شجراتٍ ويجوز بعد ذلك حذف النون ؛ تخفيفاً ؛ فنقول : لم أَكْ - لم تكْ - لا تكْ . . .  
وكقول الشاعر :

فإنْ أَكْ مَظَاوَأَ فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ وإنْ تَكْ ذَا عُسْبَى فَمِثْلُكَ يَعْتَبُ <sup>(٢)</sup>  
وهذا الحذف جائز - كما قلنا - ؛ سواء أوقع بعدها حرف هجائي ساكن <sup>(٣)</sup> ؛ (نحو : لم أَكْ الذي ينكر المعروف ، ولم تكْ صاحب الجاحد) - أم وقع بعدها حرف هجائي متحرك ، (نحو : لم أَكْ ذا مَنَ . ولم تكْ مصاباً به) ، إلا إن كان الحرف المتحرك ضميراً متصلاً فيمتنع حذف النون ؛ نحو : (الشَّبَحُ المَقْبَلُ علينا يُوحى بأنه صديقي الغائب ؛ فإن يَكُنْهُ فسوف نسعد بلقائه ، وإن لم يَكُنْهُ فسوف نأسف) . أى : إن يكن إياه . . . وإن لم يكن إياه <sup>(٤)</sup> .

(١) وهي الواو التي أصلها عين الكلمة ، وتقلب « ألفا » في الماضي .  
(٢) البيت من قصيدة الشاعر الجاهلي : « النابغة الذبياني » ؛ يمدح بها النعمان بن المنذر ، ويعتذر له عن وشاية بلغته . (المُعْتَبَى : الرضا . يُعْتَب : يزيل أسباب العتاب بالرضا ، وقبول العذر) .  
(٣) عند من يبيح ذلك ، كابن مالك ، ومن معه . ورأيه أنسب .  
(٤) ملخص شروط حذف النون ستة : كونها في مضارع ، مجزوم ، وجزمه بالسكون عند اتصاله في التلقين بما بعده (أى : في حالة الوصل ، لا الوقف ؛ لأن النون في حالة الوقف ترجع وتظهر) . وليس بعده ساكن عند من يشترط هذا ؛ - كسيبويه - وغيره لا يشترط هذا - . ولا ضمير متصل .



وتسرى الأحكام السالفة على المضارع الذى ماضيه « كان » الناقصة ، كالأمثلة التى سبقت ، والذى ماضيه « كان » التامة<sup>(١)</sup> ؛ نحو : (صفا الجو ، واعتدل ؛ فلم تكن سحب ، ولم يكن برد ولا حرّ) . . . بإثبات النون أو حذفها . أى : لم توجد سحب ولم يوجد برد . . .<sup>(٢)</sup>

وبهذه المناسبة نشير إلى أمرين :

أولهما : ما تقتضيه القواعد اللغوية من حذف « الألف » التى هى عين الفعل : « كان » ، ومن حذف « الواو » التى هى عين « مضارعه وأمره » ، بشرط أن تكون الأفعال الثلاثة ساكنة الآخر ؛ كقوله تعالى : ( كنتم خير أمة أخرجت للناس ) . وقوله تعالى : ( إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ) وقوله تعالى : ( بئس الله فاعبداً ، وكن من الشاكرين ) . وقول الشاعر :

إذا كنتَ ذا رأى فكنْ ذا عزيمة      فإنَّ فسَادَ الرأى أنْ تَشْتَرِدَّ دَا

ثانيهما : وجوب ضم الكاف من الماضى عند إسناده لضمير رفع متحرك<sup>(٣)</sup> ، كما فى بعض الأمثلة السالفة ، تطبيقاً للبيان الذى عرضناه من قبل<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) ومعناها : حدث ، أو : وُجِدَ . . . - وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ٥٤٩

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

ومنْ مُضَارِعٍ لَكَانَ مُنْجَزِمٌ      تُحْدَفُ نُونٌ ، وهو حذفُ مَا التَّزِمُ

يريد : أن المضارع من : « كان » مطلقاً ( سواء أكانت تامة . أم ناقصة ) عند جزمه تخذف منه النون ؛ حذفاً غير ملتزم ، أى : لم تلزمه العرب ولم تتمسك به باطراد . وإنما فعلته حيناً وتركته حيناً . ونحن نتابعها فيما فعلت ، فنبیح الأمرين .

(٣) كالثناء ، ونون النسوة .

(٤) فى رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ .

## المسألة ٤٧ :

## نفي الأخبار في هذا الباب

## وحكم زيادة «باء الجر» فيها ، وفي الأسماء

إذا دخلت أداة نفي على فعل من أفعال هذا الباب - غير ( « ليس » ، و « زال » وأخواتها الثلاثة ) - فإن النفي يقع على الخبر ؛ فتزول نسبته الراجعة إلى الاسم ؛ ففي مثل : ما كان السارق خائفاً - وقع النفي على الخوف ، وسُلبت نسبته الراجعة إلى السارق ؛ <sup>(١)</sup> فإذا أردنا إثبات هذا الخبر ، وجعل نسبته موجبة مع وجود أداة النفي <sup>(٢)</sup> - أتينا قبله بكلمة : « إلا » فنقول : ما كان السارق إلا خائفاً ؛ لأنها تنقض معنى النفي ، وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به . وفي مثل قول الشاعر :  
لم يك معروفك برقاً خلباً <sup>(٣)</sup> إن خير البرق ما الغيث معة

وقع نفي خلبا البرق على المعروف . فإذا أريد إثباتها قيل : لم يك معروفك إلا برقاً خلباً . كل هذا بشرط ألا يكون الخبر من الكلمات التي ينحصر استعمالها في الكلام المنفي وحده ، مثل : يتعيج <sup>(٤)</sup> ؛ فإن كان منها لم يحز اقترانه بكلمة : « إلا » ؛ ففي مثل : ما كان المريض يعيج بالدواء... ، لا يقال : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء . وفي : ما كان مثلك أحداً <sup>(٥)</sup> ، لا يقال : ما كان مثلك إلا أحداً .

(١) والمراد : ما حصل خوف السارق ؛ وإذا كان النفي داخلاً على « كان » الناسخة ، أو على مضارعها وبعدها لام الجحد ، تغير الحكم السالف ، وصار للجملة كلها معنى وحكم يختلفان عما نحن بصده هنا - طبقاً للبيان الخاص بلام الجحد وسيجيء تفصيله في النواصب ج ٤ م ١٤٩ -

(٢) لسبب بلاغي ؛ كالحصر مثلاً .

(٣) البرق الخلب : الذي لا مطر بعده . وهذا لاخير فيه للبلاد التي ترتوى بالمطر .

(٤) بمعنى : ينتفع ؛ نحو : ما يعج فلان بالدواء ، أي : ما ينتفع به . لا التي بمعنى : أقام ، أو وقف ، أو رجع ، أو غيرها مما لا يلزمه النفي . وبمثل : « يعج » كلمتا « أحد ، وديار » وكذا ؛ عريب . . . فهذه كلها لا تستعمل إلا في كلام منفي ؛ نحو : ما في البيت أحد ، أو : ما فيه ديار ، أو : ما فيه عريب . والثلاثة بمعنى واحد .

(٥) بشرط أن تكون الهمزة أصلية . . . وهذا غالب في غير كلمة « أحد » بمعنى « واحد » التي يصح استعمالها في الإثبات والنفي . ( راجع رقم ١ من هامش ص ٢١٠ حيث الإيضاح لكلمة : أحد ) .

فإن كان الفعل الناسخ هو : « ليس » (وهي معدودة من أدوات النفي)<sup>(١)</sup> فالحكم لا يتغير (من ناحية أن المنفى بها هو الخبر ، وأنه إذا قصد إيجابه وبقاء نسبته إلى الاسم وضعنا قبله : « إلا » ، وأنه إذا كان من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في كلام منى لم يجوز اقترانه بإلا) ، ومن الأمثلة : ليس الخطيب عاجزاً ؛ فقد انصب النفي على « العجز » وزالت نسبته الرجعة إلى الخطيب . فإذا أردنا إبطال النفي عن الخبر ، ومنع تأثيره في معنى الخبر — أتينا قبله بكلمة : « إلا » فقلنا : ليس الخطيب إلا عاجزاً ؛ لأنها تنقض النفي ، وتمنع أثره ؛ فيصير المراد معها هو الحكم على الخطيب بالعجز ، وهو حكم يناقض السابق .

أمّا في مثل : ليس المريض يعيج بالدواء ، فلا يصح اقتران الخبر بإلا ؛ فلا يقال : ليس المريض إلا يعيج بالدواء . فشان « ليس » في هذا كشأن « كان » المسبوق بالنفي ؛ حيث لا يصح أن يقال فيها : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء ؛ — كما سبق — .

فإن كان الفعل الناسخ هو كلمة : « زال » أو إحدى أخواتها الثلاث ، (والأربعة لا بد أن يسبقها<sup>(٢)</sup> نفي ، أو شبهه) — فخيرها مثبت غير منفي ؛ لأن كل واحدة منها تفيد النفي ، وقبلها نفي ، ونفي النفي إثبات ؛ فمثل : ما زال المال قوة ... ، فيه إثبات لاستمرار القوة للمال . وحكم موجب بنسبتها إليه ، يمتد من الماضي إلى وقت الكلام ؛ فالنفي في كلمة : « زال » وأخواتها مسلوب ومنقوض بالنفي الذي قبلها قبلها مباشرة . والمعنى في جملتها موجب ، وخبرها مثبت ، كما قلنا — فلا يقرن بكلمة « إلا » ؛ فلا يصح ما زال المال إلا قوة؛ فشأنه شأن خبر : « كان » الحالية من نفي قبلها ؛ فكلتا الخبرين موجب . (أى : مثبت) .

ولإذا كان خبر الناسخ منفياً إمّا « بليس » غير الاستثنائية ، وإمّا « بما »<sup>(٣)</sup> على الوجه السالف<sup>(٤)</sup> جاز أن يدخل عليه بكثرة حرف الجر الزائد : « الباء » نحو : ( ليس الحليم ببلادة<sup>(٥)</sup> ) ، وما كان الحليم ببليد يحتمل المهانة ) . أى : ليس

(١) تفصيل الكلام عليها في ص ٥٥٩ . (٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٦٣ .

(٣) العاملة (الحجازية) — باتفاق — والمهملة ، تبه للأرجح .

(٤) ويتضمن الشروط التي سلفت ، وهي : ( « أ » وجوب نفي الخبر مع بقاء هذا النفي ، وعدم نقضه بإلا ) فلا يصح : ما لنهر إلا يعذب . ب — إن يكون الخبر صالحاً للاستعمال في الكلام الموجب ، غير مقصور على الكلام المنفي ؛ فلا يصح : ما مثلك بأحد — — ألا يكون الخبر واقعاً في الاستثناء ؛ فلا يصح : كرم العلماء ليس بالأدعياء ... أو لا يكون بالأدعياء .

(٥) وتعرب كما يأتي : « الباء » حرف جر زائد . « بلادة » مجرورة بحرف الجر الزائد ، وعلامة جرّها الكسرة ، في محل نصب ؛ لأنها خبر « ليس » أيضاً ؛ فكلمة : « بلادة » مجرورة في اللفظ بحرف الجر الزائد ، ومنصوبة محلاً أو تقديرًا ؛ لأنها خبر أيضاً . والبحار الزائد مع مجروره لا يتملكان بشئ .

الحليم بلادة ، ما كان الحليم بليداً ؛ يحتمل المهانة . فزيدت « باء الجر » في أول الخبر المنفى في المثالين — وأشباههما — لغرض معنوي ؛ هو : توكيد النفي وتقويته<sup>(١)</sup> .  
وليست زيادتها مقصورة على أخبار بعض النواسخ دون بعض ، وإنما هي جائزة في جميع تلك الأخبار ؛ بشرط أن تكون منفية<sup>(٢)</sup> قد استوفت بقية شروط الزيادة ، فلا يصح زيادتها في خبر موجب ( أى : مثبت ) كخبر : « زال » وأخواتها ؛ لأن الخبر فيها موجب — كما عرفنا .

ومع أن زيادتها مباحة بالشروط السالف فإنها متفاوتة في الكثرة بين تلك الأخبار فتكثر في خبر : « ليس » ، نحو قوله تعالى : « أليس الله بعزيز ذى انتقام ؟ » وقول الشاعر :

ولستُ بهَيَّابَ لمنْ لا يَهَابُنِي      ولستُ أرى للمرءَ مالا يَرَى لِيَمَا  
ثم في خبر : « ما » الحجازية ؛ نحو قوله تعالى : ( وما ربك بظلام للعبيد ) وقوله : ( وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون ) ، ثم في خبر « كان » .

وإذا تقدم الخبر المنفى فتوسط بين الناسخ واسمه جاز لإدخال « باء » الجر الزائدة على الاسم المتأخر ؛ ففي نحو : ليس الشجاع متهوراً — يصح أن يقال : ليس متهوراً بالشجاع . وفي نحو : ما كان الجود إسرافاً — يصح أن يقال : ما كان إسرافاً بالجود<sup>(٣)</sup> .  
ومن المستحسن ألا نلجأ لهذه الزيادة في اسم الناسخ إلا حيث يتضح أمرها ، وتشتد الحاجة إليها .

\* \* \*

( ١ ) ذلك أن باء الجر لا تزداد هنا إلا في الخبر المنفى ؛ فوجودها دليل على وجود النفي وإعلان عنه ، وإزالة شبهة غيابه . فكان النفي بها قد تكرر . هذا وقد سبق في أول الكتاب فائدة الحرف الزائد ص ٧٠ .

( ٢ ) زيادتها جائزة في المنفى من أخبار بعض الأفعال النواسخ ؛ فتدخل أخبار « كان » وأخواتها إلا « ليس » الاستثنائية ، و « لا يكون » الاستثنائية ، وإلا « زال » ، و « قى » ، و « برح » ، و « انفك » ، لأن أخبار هذه الأربعة موجبة — كما تقدم — ، وتزداد في مضارع : « كان » بشرط أن يكون منفياً بحرف النفي : « لم » ؛ نحو : كلمتني فلم أكن بمشغول عنك ؛ ولم تكن بمنصرف عني . فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها ، في محل نصب — كما سيجيء البيان في ص ٦٠٧ — وتزداد أيضاً في أخبار « ما » الحجازية وأخواتها ، وكذلك غير الحجازية — في الرأي الأرجح — . وتزداد في المفعول الثاني من مفعولي : « ظن وأخواتها » ، نحو : ما ظننت المؤمن بجهان . أما زيادتها في غير هذه المواضع ، فالأحسن البعد عن استخدامه ، والاعتصام به على المسموع دون محاكاته ، أو القياس عليه ( انظر ص ٦٠٨ ) .

على أن لزيادة « الباء » موضوعاً تفصيلياً هاماً سجلناه في مكانه الأنسب ( وهو باب : حروف الجر — ج ٢ م ٩٠ ص ٥٥ ) ، حيث الكلام على الكلام أحكام باء الجر . ( ٣ ) راجع الصبيان .

## المسألة ٤٨ :

الحروف التي تشبه « ليس » في المعنى والعمل :

( ما - لا - لات - إن )

من الحروف نوع يشبه الفعل : « ليس » في معناه ، وهو : النفي <sup>(١)</sup> ، وفي عمله وهو : النسخ <sup>(٢)</sup> ؛ فيرفع الاسم وينصب الخبر <sup>(٣)</sup> . وبهذه المشابهة في الأمرين يُعدّ من أخوات : « ليس » مع أنها فعل ، وهو حرف . كما يُعدّ من أخوات « كان » ؛ لمشابهته لها في العمل السالف فقط . وأشهر هذه الحروف أربعة : ( ما - لا - لات - إن ) وهذه الأربعة - كسائر النواسخ - لا يكون اسم واحد منها شبه جملة ؛ لأن اسم الناسخ في الأصل مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة مطلقاً - كما عرفنا <sup>(٤)</sup> - .

فأما الحرف الأول : « ما » فبعض العرب - كالحجازيين - يُعمله ، وبعض آخر ( كبنى تميم ) يُعمله <sup>(٥)</sup> ، وهو يفيد عند الفريقين . نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالى عند الإطلاق <sup>(٦)</sup> ؛ تقول : ما الشجاع خوافاً ، أو : ما الشجاع خواف

( ١ ) سبق ( في ص ٥٥٩ ) أن « ليس » فعل ماض ينفي معنى الخبر في الزمن الحالى عند الإطلاق ، ( أى : عند عدم وجود قرينة تبين نوع الزمن ، أو التجرد منه ) ؛ فإن وجدت لزم الأخذ بمدلولها ... ومثلها الحروف : « ما » و « إن » ؛ و « لات » ، و « لا » العاملة عمل : « ليس » ؛ أما « لا » المهملة فيجىء تفصيل الكلام عليها في رقم ١ من هامش ص ٦٠١ . فالحروف الأربعة تشبه « ليس » في أمر معنوى مشترك ؛ وهو نفي المعنى في الزمن الحالى عند الإطلاق - وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٣ بيان عن « ما » النافية للحال -

( ٢ ) سبق شرح النسخ ومعناه عند بدء الكلام على النواسخ ، ص ٥٤٣ .

( ٣ ) يشترط ، في أخبار هذه الحروف ما يشترط في أخبار النواسخ الأخرى - مما أشرنا له في ص ٥٤٧ - وهو وجوب أن يتم الخبر المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم ، وقد يتم في بعض الأحيان بلفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، وكذلك وجوب ألا يكون الخبر معلوماً من اسم الناسخ وتوابعه . أما البيان التفصيل في باب : « المبتدأ والخبر » - هامش ص ٤٤٣ .

( ٤ ) في ص ٥٤٤ .

( ٥ ) وسواء أكان عاملاً أم مهملاً فله الصدارة في جملة بشرط دلالاته على النفي - راجع الصبيان في باب ظن وأخواتها عند الكلام على الأدوات التي يقع بها التعليق ؛ لصداقتها - وسيجىء البيان في ج ٢ ص ٦١٣٠ - .

( ٦ ) انظر ص ٥٣ وهامشها رقم ١ حيث البيان الذي يوضح معنى « ما » النافية وأثرها في الزمن الحالى وغيره ، وكلام صاحب المفصل في هذا .

— بالإعمال أو الإهمال — ومثل هذا يتأتى في قول الشاعر :  
وما الحسن في وجه الفتى شرفاً له إذا لم يكن في فعله والخلائق  
وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ ما الإسراف فيَّ طبيعةٌ ولكنَّ طبعَ البخلِ عِنْدِي كالْموتِ  
والذى يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال ، لأنه اللغة العالية ، لغة القرآن  
وأكثر العرب ، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى — وهى صحيحة أيضاً — <sup>(١)</sup> يجوز  
الأخذ بها . منعاً للبلبة ، وتعدد الآراء من غير فائدة ...

وتشتهر العاملة باسم : « ما الحجازية » . ويشترط لإعمالها خمسة شروط مجتمعة <sup>(٢)</sup> :

- ( أ ) ألا تقع بعدها كلمة : « إن » الزائدة <sup>(٣)</sup> ؛ فيصح الإعمال في مثل  
ما الحق مغلوباً ، ولا يصح في مثل : ما إن الحق مغلوب <sup>(٤)</sup> .  
( ب ) ألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع « إلا » بعدها <sup>(٥)</sup> ؛ فتعمل

( ١ ) وإنما أشرنا إليها هنا لينتفع بها المتخصص في فهم ما يصادفه من النصوص القديمة التي تطابقها .  
( ٢ ) هناك بعض شروط أخرى تركناها ؛ إما لاندماجها في غيرها ؛ — كاشتراط ألا يكون اسمها شبه  
جملة وإما لأنها متكلفة غير مقبولة ؛ فلا داعي للإعانات بها . من هذا اشتراطهم ألا يبدل من خبرها المنفى  
بدل « موجب » بسبب اصطحابه « إلا » نحو : ما العدو شيء إلا شيء لا يعاب به . فكلمة « شيء » الأولى خبر  
المبتدأ ، والثانية بدل منها . مرفوع . وهو موجب ، لوقوعه بعد « إلا » . ووقوع البدل موجباً يقتضى عندهم أن  
يكون المبدل منه موجباً أيضاً . ثم يقولون ، كيف يكون المبدل منه موجباً مع أنه خبر « ما » النافية التي تنفى معنى  
الخبر ؟ فيقع التناقض الذى لا مفر منه إلا باشتراط ذلك الشرط الذى نرى إهماله ، وعدم التعميل عليه ؛ لأمرين :  
أولهما : أن دليلهم منقوض بدليل جدلي مثله ، لانريد أن نعرضه ؛ منعاً لإطالة المناقشة الجدلية بغير فائدة .  
وثانيهما : — وهو الأهم — أن بعض أئمة النحاة ؛ كسيبويه ، لم يشترطه ؛ لأن صوراً كثيرة من الكلام القصيح  
تخلو منه . وهذه هى حجة قاطعة ، وفيها تيسير . وبخاصة إذا أخذنا بقولهم : إنه يفتقر في الشواقي ما لا يفتقر في  
الأوائل ( كما سيجيء في : ج ٣ باب « البدل » ، وغيره . وسنشير له في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٨ ؟ )

( ٣ ) سبقت الإشارة لهذا في « ب » من ص ٥٦٠ .

( ٤ ) إن كانت « إن » ليست زائدة وإنما هى لتأكيد النفي لم يبطل العمل ، بشرط وجود فاصل  
لفظي بين الحرفين ، أو قرينة أخرى تدل على أنها للتأكيد ؛ طبقاً للبيان الذى في رقم ١ من هامش ص ٥٩٦  
وقد سبق « ( في ص ٥٦١ ) أنه لا يصح وقوع « إن » الزائدة ، بعد « ما » النافية العاملة ، ولا بعد  
« ليس » — كما صرح بهذا الصبان ، وصاحب الجمع في أول باب : « ما » الحجازية — .

( ٥ ) أو وقوع « لكن » ، أو : « بل » ، كما سيجيء ، في ص ٥٩٧ ، وخرج النقض بكلمة :  
« غير » فإنه لا يبطل عمل : « ما » ؛ نحو : ما الإساءة غير بلاء لصاحبها ، ( بنصب كلمة « غير » ) .

في مثل : ما الجرم منحرفاً ، ولا تحمل في مثل : ما الجرم إلا منحرف ، وقول الشاعر :

إذا كانت النعمى تُكَدَّرُ بالأذى فها هي إلا مَحْنَةٌ وعذابٌ<sup>(١)</sup>

لأن الخبر مثبت هنا بسبب «إلا» التي أبطلت النفي ، وأزالت أثره عنه ، ولا يضر نقضه عن المعمول ؛ نحو : ما أنت متكلماً إلا بصواب .

( ح ) التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبه جملة ، فلا يصح تقديم الخبر الذي ليس شبه جملة على الاسم ؛ ولهذا تَعْمَلُ في مثل : ما المعدنُ حجراً ، وتُهْمَلُ في مثل : ما حجرُ المعدنِ ؛ لتقدم خبرها على اسمها . فإن كان الخبر شبه جملة جاز إعمالها وإهمالها عند تقدمه ومخالفته الترتيب ؛ مثل : ما للسرور دوامٌ ، وقول الشاعر :

وما للمرء خيرٌ في حياة إذا ما عُدَّ من سَقَطَ المتاع<sup>(٢)</sup>

بالإعمال أو الإهمال في كل ذلك ؛ فعند الإهمال يكون شبه الجملة في محل نصب ؛ خبر « ما » ، وعند الإهمال يكون في محل رفع ، خبر المبتدأ<sup>(٣)</sup> .

( د ) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، بشرط أن يكون ذلك المعمول المتقدم غير شبه جملة ؛ ففي مثل : ما العاقل مصاحباً الأحق - لا يصح الإعمال مع تقدم كلمة : الأحق على الاسم ؛ لأنها معمول للخبر . وليست شبه جملة ، فيجب الإهمال فتقول : ما ، الأحق - العاقلُ مصاحبٌ .

فإن كان المعمول المتقدم شبه جملة جاز الإعمال والإهمال ، نحو : ما في الشرُّ أنت راغباً ، وما عندك فضلٌ ضائعاً ، ويجوز . . . راغبٌ ، وضائعٌ<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) ومثل هذا قول الآخر :

وما الناس إلا واحد كقبيلة يمد ، وألف لا يمد بواحد

( ٢ ) سقط المتاع : هو المتاع المهمل المتروك ؛ لعدم فائده . ( وفي هذا البيت وقعت « ما » بعد

كلمة « إذا » فيتمين الحكم بزيادة « ما » - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٧٠ -

( ٣ ) لا يظهر للإعمال أو الإهمال أثر مباشر في هذه الأمثلة وأشباهها ، وإنما يظهر الأثر فيما يجيء

بعدها من توابع ؛ - كالعطف مثلاً ، على الخبر - فعند الإعمال يكون التابع منصوباً كخبر « ما » المنصوب ، وعند الإهمال يكون التابع مرفوعاً كخبر المبتدأ .

( ٤ ) للسبب العام الموضح في « ب » من ص ٥٧٦ .

كذلك يتمتع بتقديم معمول الخبر على الخبر ؛ ومعمول الاسم على الاسم إذا كان المعمول في صورتين غير شبه جملة ؛ فلا إعمال في نحو : ما العاقل - الصواب - تاركٌ ، ولا في نحو : ما الشطط ركبٌ آمنٌ والأصل ما العاقل تاركٌ الصواب . وما ركبٌ الشطط آمن . فإن كان شبه جملة جاز تقديمه .

( هـ ) ألا تتكرر « ما » ، فلا عمل لها في مثل : « ما » ، « ما » الحُرُّ مقيم على الضيم ؛ لأن كلمة : « ما » الأولى للنفي ، وكلمة « ما » الثانية للنفي أيضاً ؛ فهي قد نفت معنى الأولى ، لأن نفي النفي إثبات<sup>(١)</sup> ؛ فتبتعد « ما » الأولى عن النفي ، وينقلب معنى الجملة إلى إثبات ، وهو غير المراد<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( ١ ) فإن تكررت وكانت لتأكيد النفي في الأولى ، لا لإزالته ، صح الإعمال - مع ضعفه ، حتى قيل بشنوده - وذلك بأن تكون « ما » الثانية تأكيداً لفظياً للأولى يقوى نفياً ، ولا يزيله ، مع ملاحظة أن هذا التوكيد اللفظي ضميم أو شاذ ، كما قلنا ، لعدم وجود فاصل بين حرفي النفي ، كما تقتضى ضوابط التوكيد اللفظي - التي منها : أن توكيد الحروف التي ليست للجواب يقتضى تكرار الحرف الأول ومعه لفظ آخر يفصل بينه وبين الثاني الذي جاء للتوكيد - وسيأتى في ج ٣ ص ٥١٥ م ١١٦ هذا - ، والذي يدل على أن الثانية تفيد نفياً جديداً يزيل الأول ، أو أنها تفيد نفياً يؤكد الأول ، إنما هو القرائن اللفظية - ومنها الفاصل اللفظي - أو المعنوية . ومع التكرار لا يصح بغير شنود أن توجد « ما » في الجملة الواحدة أكثر من مرتين ؛ إحداهما : الأولى ، والثانية تكرارها لها .

( ٢ ) وقد عرض ابن مالك لبعض ماسبق من الشروط ، تاركاً بعضاً آخر ، حيث يقول :

إِعْمَالُ «لَيْسَ» أَعْمَلْتُ : «مَا» . دُونَ : «إِنَّ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبُ زُكْنٍ  
سجل في هذا البيت ثلاثة شروط لإعمال : « ما » عمل ليس ؛ وهي : ألا توجد بعدها « إن » الزائدة ، وألا ينتقص النفي ( بسبب تكرارها نافية ، أو بوقوع حرف نفي آخر بعدها يزيل عن خبرها معنى النفي ، أو بدخول إلا - أو غيرها - على الخبر مما يزيل عنه النفي ) ، وأن يبقَى الترتيب بين اسمها وخبرها ؛ فلا يتقدم الخبر على الاسم . ( وكلمة زكن معناها : علم ) ، ثم يقول :

وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا ، أَجَازَ الْعُلَمَاءُ  
أى : أن العلماء أجازوا تقديم الخبر إذا كان حرف جر جمع مجروره ؛ ومثل له بقوله : ما بي أنت معنيًا ومثاله هذا إنما يصلح لتقديم شبه الجملة المعمول للخبر نفسه ، لا لتقدم الخبر . لكن جواز تقديمه يؤذن بصحة تقديم الخبر شبه الجملة أيضاً . أو كان ظرفاً ، مثل : ماعند العاجز حيلة ، وذلك بناء على ما استنبطوه من كلام العرب .



## حكم المعطوف على خبرها :

( ١ ) إن كان حرف العطف مما يقتضى أن يكون المعطوف موجِباً ( أى : مثبتاً ) ، مثل : « لكن » و « بل » - وجب رفع المعطوف <sup>(١)</sup> ؛ مثل : ما الفضل مجهولاً لكن معروف ؛ وما الإحسان منكوراً ، بل مشكور ؛ فيجب الرفع في كلمتي : « معروف » و « مشكور » وأشباههما ؛ محاكاة لنظائرهما في الكلام الفصيح المأثور <sup>(٢)</sup> . وتعرب كلا منهما خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فكأن أصل الكلام . ما الفضل مجهولاً لكن هو معروف . وما الإحسان منكوراً بل هو مشكور . ويتعين في هذه الحالة إعراب كل واحدة من « لكن » و « بل » حرف ابتداء . ولا يصح إعرابها حرف عطف ، لما يترتب على ذلك من أن يكون المعطوف جملة على حسب التقدير السابق : مع أنه لا يصح أن يكون المعطوف بهما جملة .

( ١ ) تفصيل ذلك : أن « لكن » تكون حرف عطف بثلاثة شروط ؛ ( أن يسبقها نفي ، أو نهي ) ( وألاً تكون مقترنة بالواو قبلها ) ، ( وأن يكون معطوفها مفرداً ، لا جملة ) . ومثالها : ما أغضبت السياق ، لكن المتأخر . فإذا كان ما قبلها منفياً - كالمثال السابق - تركته منفياً على حاله ، وأقرت معناه المنفى ، ولم تغيره ، وأثبت نقيضه لما بعدها ؛ في العبارة السابقة انتفى الحكم بالإغضب على السياق ، ووقع الحكم بالإغضب على المتأخر . وفي مثل : ما غابت فاطمة لكن زينب - انتفى الحكم بغياب فاطمة ، وثبت الحكم بغياب زينب . وهكذا نرى الحكم المنفى قبل : « لكن » ؛ يبق منفياً على حاله ، ويثبت نقيضه لما بعدها . . . . . فإن فقد شرط لم تصلح عاطفة ، وجب أن تكون حرف ابتداء محض ، واستدراك ، وأن تدخل على جملة جديدة لا على مفرد .

وأما « بل » فإنها تكون حرف عطف بعد النفي وغيره ولا تعطف إلا المفردات على الصحيح . فإذا كانت بعد نفي ، أو نهي كان شأنها شأن : « لكن » في أنها تترك ما قبلها على حاله ؛ أى : تقر معناه المنفى ولا تغيره وتثبت نقيضه لما بعدها ؛ نحو : ما أهنت نبيلاً بل حقيراً . فقد انتفى حكم الإهانة عن النبيل وثبت حكم الإهانة للحقير . أما إن كانت بعد كلام موجب ، أو بعد أمر ، فإنها تقيد الإضراب أى : العدول عن الحكم السابق ، ونقله إلى ما بعدها ، وترك ما قبلها كالمسكوت عنه ؛ بتركه غير محكوم عليه بشئ ، نحو : غرد المصفور ، بل الليل . وفي الصفحة الآتية ما يزيد الأمر وضوحاً .

( ٢ ) هذا هو التعليل الصحيح لوجوب الرفع . أما ما زاد عليه من أنه خبر مبتدأ محذوف ، وأنه لا يصح العطف و . . . . . مما قيل بعد ذلك - فهو تحليل وتعليل منطقي ؛ ابتكره النحاة ؛ لإيضاح الحكم السابق ، وضبط حدوده ؛ منعا للخطأ . وقد أحسنوا فيه ، وإن لم يعرف العرب الأوائل شيئاً عنه .

ولو جعلنا المعطوف بهما مفرداً ولم نلاحظ التقدير السابق لوجب أن يكون منصوباً ومنفياً ، تبعاً للخبر المعطوف عليه ؛ — لأن المعطوف المفرد يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب ، وفي النفي ، والإثبات ، والعامل فيهما واحد . — وهنا يقع التعارض بين المعطوف عليه والمعطوف ؛ فالأول منى « بما » ومعمول لها . والثاني معمول لها أيضاً وموجب<sup>(١)</sup> . لوقوعه بعد . « لكن » أو : « بل » . المسبوقين بنفى . و « ما » لا تعمل في الموجب ، ومن هنا يجيء التعارض أيضاً ؛ وهو يقضى بمنع العطف ولو كان عطف مفرد على مفرد<sup>(٢)</sup> ، ويقضى بالرفع . والأحسن أن يكون رفعه خبراً مبتدأ محذوف .

وما تقدم نعلم أن الكلام في الحالة السالفة : — وحى : « ا » — لا يشتمل في حقيقته على عطف مطلقاً ؛ فلا عاطف ، ولا معطوف عليه ، ولا حرف عطف<sup>(٣)</sup> .

( ب ) أما إن كان العطف لا يقتضى أن يكون المعطوف موجباً ، وإنما يقتضى أن يشابه المعطوف عليه في حركات إعرابه ، ونفيه ، وإثباته : كالواو والفاء . . . فإنه يجوز في هذه الحالة نصب المعطوف ورفع ، مثل : ما أنت

(١) للسبب الموضح في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٢) إذا كان خبر « ما » مجروراً بالباء الزائدة مثل : ما النجم بمظلم ، لكن مضى — أو بل مضى — وجب الرفع أيضاً دون النصب والجرح ؛ لقول النحاة : لا يصح الجر هنا عطفاً على لفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة . ولا النصب ، عطفاً على محله . وحجتهم أن الباء « عملت » الجر في المعطوف عليه ، فهي العاملة أيضاً في المعطوف تبعاً لذلك ؛ لأنه يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب . فالعامل فيهما واحد ، والمعطوف هنا موجب كما سبق . والباء لا تدخل على الموجب ، وإنما تزداد بعد النفي .

وهذا كلام مردود ، لأنه نفى فقط ، يحتاج إلى سماع يؤيده ، فوق أنهم يفترون في الثواني ما لا يفترون في الأوائل . وسجل النحاة هذا في مواضع متعددة ، ( كالذي في الصبان ، ج ٢ باب : « الاستثناء » عند الكلام على تمذر البدل من اللفظ في الاستثناء التام غير الموجب . وكالذي في مع الهوامع ج ١ ص ٢١٥ ، وقد أشرنا لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ ، ويجيء في ج ٢ ص ٣١١ م ٨١ ) .

والواجب أن يرجعوا للكلام العربي ، ويعرضوا لحالته ، ثم يستنبطوا منه الحكم الواقع . ولا نعرف أنهم فعلوا . ولهذا نجيز الجر والنصب ، وإن كان الرفع هو الأدوى .

(٣) وقد كان التعبير في أول الأمر بحرف العطف والمعطوف عليه تعبيراً مجازياً ؛ روى فيه الأصل والصورة الظاهرية التي تشبه صورة العطف ، وإن كان الواقع والحقيقة أنه لا أثر للعطف هنا .

قاسياً وعنيفاً على الضعيف : أو : « عنيفٌ » بنصب كلمة : « عنيفاً » لأنها معطوفة على خبر « ما » المنصوب . وبرزعها ؛ لأنها معطوفة على خبر « ما » باعتبار أصله الأول قبل مجيء « ما » ؛ فقد كان خبراً مرفوعاً للمبتدأ<sup>(١)</sup> . ومع أن الرفع جائز يحسن الاختصار على النصب ، ليكون الأسلوب مُتَّسِقاً مُؤْتَلِفاً<sup>(٢)</sup> . . .

وتلخيص ما تقدم في : « ا و ب » هو :  
أن رفع المعطوف جائز مع كل حرف من حروف العطف . وأما نصبه فمقصود على بعض حروف العطف دون بعض آخر يقتضى إيجاب المعطوف مثل : لكن ، وبل<sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

(١) وإلى ماسبق يشير ابن مالك بقوله :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ ، أَوْ : بِيْلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ « مَا » الزَّمْ-حَيْثُ حَلَّ  
ومعنى البيت واضح بعد تقديره على الوجه التالى : الزم رفع معطوف ولكن أو بيل من بعد منصوب  
« بما » ؛ حيث وجد ذلك المنصوب . والمراد بمنصوب « ما » : خبرها . و ( « من بعد منصوب » ، ؛ جار  
ومجرور متعلقان بكلمة . « رفع » ) .

(٢ و ٣) ماسبق هو حكم العطف على خبر « ما » فى نوع من الأساليب . وهناك أساليب أخرى تشتمل على : « ما » ، أو « ليس » ، لها أحكام خاصة بالمعطوف بعد الخبر ، ستجىء فى : « ب » من ص ٦١١ .  
النحو الوافى - أول

... ..  
 ... ..

### زيادة وتفصيل :

( ا ) إنما عرض النحاة للعطف على خبر « ما » دون العطف على أخبار غيرها من النواسخ الأخرى التي لا يشترط فيها عدم نقض النفي ، لأن « ما النافية » يشترط في عملها ألا ينتقض نفي خبرها . فإن انتقض لم تعمل - كما سبق - والحرفان ( « لكن » ، و « بل » ) من حروف العطف ، ينتقض كل منهما النفي عن المعطوف بعده ، ويجعله موجباً ، مع أن المعطوف عليه منفي . ولما كان المعطوف على خبر « ما » هو بمنزلة خبرها - وجب أن يكون ذلك المعطوف منفياً كالخبر المعطوف عليه ؛ لكي تعمل فيه « ما » النصب . غير أن المعطوف هنا موجب لوقوعه بعد « لكن » ، أو « بل » فالنفي منقوض عنه ، وصار بعد نقضه موجباً . ولهذا لم يصح نصبه ، لأنه بمنزلة الخبر - كما قلنا - و « ما » لا تعمل في الموجب . وقياساً على ما سبق<sup>(١)</sup> يجري هذا الحكم على كل ناسخ آخر ، ( مثل : إن - لا ، ومسيجيء الكلام عليهما ) مما يشترط في إعماله ألا ينتقض النفي عن خبره ، فعند العطف على خبره ينطبق عليه الحكم السالف .

( ب ) أنسب الآراء ، أنه لا يجوز حذف « ما » الحجازية وحدها ، أو مع أحد معموليها ، أو معهما . كما يجوز حذف معموليها ولا أحدهما .  
 ( ح ) إذا دخلت همزة الاستفهام على « ما » الحجازية لم تغير شيئاً من أحكامها السابقة .

\* \* \*

( ١ ) لم أرفق الكتب المتداولة نصاً على هذا القياس ، ولكنه الذي يساير الأصل العام الذي عرضوه .

وأما الحرف الثاني - : لا « فهو للنفي . وفريق من العرب - كالحجازيين - يُعْضِلُهُ عمل : « ليس » ويجعل النفي به منصباً مثلها على معنى الخبر في الزمن الحالى عند عدم قرينة تدل على زمن غير الحال <sup>(١)</sup> ، وفريق آخر - كالتميمين - يهمله . تقول لا معروفٌ ضائعاً ، أو : لا معروفٌ ضائع ، ... بالإعمال أو الإهمال . وله في الحالتين الصدارة في جملته ... <sup>(٢)</sup>

والمهم عند إعمالها هو فهم معناها ، وإدراك أثرها المعنوي في الجملة ، ليحسن استخدامها على الوجه الصحيح <sup>(١)</sup> وفيما يلي الإيضاح .

( أ ) لا رجلٌ غائباً - تشمل هذه الجملة على كلمة : « لا » النافية ،

وبعدها اسم مفرد مرفوع ، وبعده اسم منصوب . فما الذي تفيد هذه الجملة ؟

تفيد هذه الجملة التي يكون فيها اسم : « لا » مفرداً - أى : غير مثنى وغير مجموع - احتمال أمرين : نفي الخبر ( وهو : الغياب ) عن رجل واحد ، ونفي الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فرداً فرداً ؛ فلا غياب لواحد أو أكثر .

ولو قلنا : لا رجالان غائبين . ولا رجالٌ غائبين - لكان الأمر محتملاً لنفي الغياب عن اثنين فقط ، أو عن جماعة فقط ، ومحتملاً أيضاً - في صورتين - نفي الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فرداً فرداً ؛ بحيث لا يتخلو واحد من الحكم عليه بعدم الغياب .

( ب ) لا طائرٌ موجوداً - تفيد هذه الجملة التي يكون فيها اسم « لا » مفرداً

( أى : غير مثنى وغير مجموع ) ما أفادته التي قبلها من احتمال أمرين ؛ نفي وجود طائر واحد ، ونفي وجود جنس الطائر كله ؛ فرداً فرداً ؛ فلا وجود لطائر واحد ، ولا أكثر .

ولو قلنا : لا طائران موجودين ، ولا طيورٌ موجودةٌ - لكان النفي إما واقعاً على طائرين فقط ، وإما واقعاً على جماعة فقط ، وإما واقعاً على الجنس كله - في صورتين -

---

( ١٠١ ) إذا كانت مثل « ليس » في معناها وعملها أفادت نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالى ، إلا إن دلت قرينة على أن نفي معنى الخبر في زمن آخر - كما تقدم هنا ، وفي رقم ١ من هامش ص ٥٩٣ - وهذا إن كانت « لا » عاملة عمل « ليس » فأما « لا » المهيمة التي لا عمل لها في الجملة الاسمية - ولا في غيرها - فإنها من ناحية أثرها المعنوي في الجملة الاسمية - تشبه « لا » العاملة عمل « ليس » فهما في المعنى متشابهتان ، ولكنهما في الإعمال والإهمال مختلفتان ؛ فإحدهما تعمل والأخرى لاتعمل . ( راجع الصبيان أول باب : « لا » النافية للجنس ) .

فإن كانت « لا » المهيمة داخلية على جملة فعلية فعلها ماض فإنها تنفي معناه في زمنه الخاص به وإن دخلت على مضارع فإنها - في الرأي الراجح - تخلص زمنه للمستقبل ، وتنفي معناه في هذا الزمن المستقبل . والبيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٩ ( ويلاحظ أن المهيمة يصح دخولها على الجملة الاسمية والفعلية ) .

( ٢ ) طبقاً للرأي الراجح - انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٠٣ -

واحداً واحداً ؛ بحيث لا يخلو طائر من الحكم عليه بعدم الوجود .  
 مما سبق نعلم أن : « لا » النافية التي تعمل عمل : « كان » لا تدل على نفي  
 معنى الخبر عن الجنس كله فرداً فرداً دلالة قاطعة لا تحتل معها أمراً آخر ؛ وإنما  
 تدل - دائماً - على احتمال أمرين<sup>(١)</sup> ، فإن كان اسمها مفرداً دلت على نفي معنى  
 الخبر عن فرد واحد ، أو على نفيه عن كل فرد من الأفراد . وإن كان اسمها مثنى  
 أو جمعاً دلت أيضاً على احتمال أمرين ؛ إما نفي معنى الخبر عن المثنى فقط ، أو  
 عن الجميع قده ، وإما نفيه عن كل فرد من الجنس . فدلالته على نفي معنى الخبر  
 تحصل هذا ، وتحتل ذلك في كل حالة ، وليست نصاً<sup>(٢)</sup> ، في أمر واحد .

ومن أجل أنها تحتل نفي معنى الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفرداً  
 سميت : « لا التي لنفي الواحد » ، أو : « لا التي لنفي الواحد » ، أى : الواحد أيضاً .  
 والذين يعملونها يشترطون لذلك شروطاً خمسة<sup>(٣)</sup> .

أولها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين<sup>(٤)</sup> أو ما في حكم النكرة<sup>(٥)</sup> - ؛ مثل :  
 لا مالٌ باقياً مع التبذير : فإن كانا أحدهما معرفة أو كلاهما - لم تعمل<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) ما لم توجد قرينة تمنع الاحتمال ، وتعين أحدهما وحده .  
 ( ٢ ) إذا أردنا النص على أن النفي يقع على كل فرد من أفراد اسم « لا » - أى : يقع على أفراد الجنس  
 واحداً واحداً ، من غير احتمال آخر - أتينا بالحرف الذي يدل على ذلك ، وهو : « لا » النافية للجنس ؛  
 بشرط أن يكون اسمها مفرداً . لا مثنى ولا جمعاً . وهى من أخوات « إن » تنصب مثلها الاسم وترفع الخبر .  
 ( وسيجي الكلام مفصلاً عليها في بابها الخاص ، آخر هذا الجزء ، ص ٦٨٣ ) ، فإن لم يكن اسمها مفرداً  
 بأن كان مثنى أو جمعاً كانت فيهما هى و « لا » العاملة عمل ليس - سواء ؛ فيقع الاحتمال بين أن يكون  
 الخبر منفياً عن الاثنين فقط ، أو عن الجماعة فقط ، وأن يكون منفياً عن كل فرد من أفراد الجنس . فالفرق  
 بين نوعي « لا » العاملة إنما يتحقق حين يكون اسمها مفرداً . ( انظر هامش ص ٦٨٥ ؛ حيث البيان ) .  
 ( ٣ ) مع ملاحظة مالا يصلح أن يدخل عليه الناسخ ، ( وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٣ ) .  
 ومنه : ألا يكون اسمها شبه جملة .

( ٤ ) فلا يصح : لا السلاحُ مأموناً في يد الطائش . لا سلاحُ المأمون في يد الطائش ، لا السلاحُ  
 المأمون إذا كان في يد الطائش . . . فتل هذه تراكيب غير صحيحة ؛ بسبب إعمال « لا » مع فقدتها  
 شرطاً من شروط الإعمال . إلا عند الكوفيين ؛ فإنهم لا يشترطونه ، وبمذهبهم قال المتنبي :

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

( ٥ ) يجوز أن يكون خبرها جملة فعلية أو شبه جملة ؛ لأنها يكونان في حكم النكرة - ( كما سبق )

في رقم ١ من هامش ص ٤٨ وفي ١ من هامش ص ٢١٣ وفي ٢ من هامش ص ٢٠٩ . . . - )

ثانيهما : عدم الفصل بينها وبين اسمها . وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها ، فيجب تأخير الخبر ، وكذلك تأخير معموله الذي ليس شبه جملة ، عن الاسم ، كي لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ؛ نحو : لا حصنٌ واقياً الظالم<sup>(١)</sup> . ولا يصح أن يسبقها شيء من جملتها<sup>(٢)</sup> . . . .

ثالثها : ألا ينتقض النفي بإلا ، ففي مثل : لا سعىٌ إلا مشمر . . . لا يصح نصب الخبر<sup>(٣)</sup> .

رابعها : عدم تكرارها ؛ فلا تعمل في مثل : لا ، لا مسرعٌ سبّاق . إذا كانت « لا » الثانية لإفادة نفي جديد<sup>(٤)</sup> .

خامسها : ألا تكون نصّاً في نفي الجنس<sup>(٥)</sup> - كما شرحنا - وإلا عملت عمل : « إن » : تلك هي الشروط الحتمية لعمل « لا » التي لنفي الواحد ، وهي نفسها الشروط لعمل « ما » الحجازية مع زيادة شرطين في عمل « لا » ؛ وهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا تكون نصّاً في نفي الجنس<sup>(٦)</sup> .

وحذف خبرها كثير في جيد الكلام ؛ ومنه أن تقول للمريض ؛ لا بأسٌ ؛ أى : لا بأسٌ عليك . وفلان وديع لا شك . أى لا شكٌ في ذلك ، أو في وداعته . . .

(١) فلا يصح : « لا واقياً حصنٌ الظالم » لتقديم الخبر . ولا يصح : لا - الظالم - حصنٌ واقياً ؛ لتقديم معموله وحده . ولا يصح : لا - واقياً الظالم - حصنٌ ؛ لتقديمهما معاً . إلا إن كان معمول الخبر شبه جملة فيجوز تقديمه وحده ؛ نحو : لا - في العمل حازم مهمل - ولا ساعة الجيد عاقل متوانياً .

(٢) والصحيح أن « لا » بنوعها العاملة والمهمله ، هي من حروف النفي التي لها الصدارة . ( راجع العصبان في باب : « ظن وأخواتها » ، عند الكلام على أدوات التعليق التي لها الصدارة ) وسيجيء البيان في ج ٢ ص ٢٦ م ٦١ .

(٣) ومن أثر هذا أنه إذا عطف على خبرها بالحرف ، « لكن » أو : « بل » لم يحز العطف بالنصب ووجب رفع المعطوف ، لما سبق بيانه في ص ٥٩٧ وفي الزيادة ص ٦٠٠ .

(٤) فإن تكررت وكانت الثانية مفيدة لنفي جديد يزيل النفي السابق ، وليست تأكيداً للأولى - فإنها لاتعمل ؛ لأن نفي النفي إثبات ؛ فتبتعد عن معناها الأساسي في مثل : لا لا مكافحٌ مسرور . وإن كانت الثانية تأكيداً للأولى - مع قلته وضعفه - ؛ بسبب عدم الفاصل بينهما - جاز إعمالها ؛ نحو : لا لا حامدٌ مستريحاً . وقد عرفنا أن الذي يدل على أن الثانية للتوكيد أو لإفادة نفي جديد - هو : القرائن اللفظية أو المعنوية . ولا تتكرر - في الأرجح - إلا مرة واحدة بحيث لاتشتمل الجملة منها على أكثر من اثنين . ( انظر رقم ١ من هامش ص ٥٩٦ ففيه ما يتصل بهذا ) .

(٥) راجع « لا » النافية للجنس آخر هذا الجزء ٦٨٣ .

(٦) لم يذكر من شروط « لا » عدم وقوع : « إن » الزائدة بعدها كاشتراطه في « ما » لما هو معروف من عدم وقوع : « إن » الزائدة بعد « لا » .

« ملاحظة : لا يتغير شيء من الأحكام السالفة إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » سواء أكان الاستفهام باقياً على حقيقته ، أم خرج إلى معنى آخر كالتبويغ ... أو الإنكار ... ، مثل : ألا إحسانٌ لفتيمر من هذا الرجل الغنى<sup>(١)</sup> البخل ... »

\*\*\*

أما الحرف الثالث : « إن » فهو لنفي معنى الخبر في الزمن الحالى عند الإطلاق . وإعماله وإهماله سيان<sup>(٢)</sup> . ولكن الذين يعملونه يشترطون الشروط الخاصة بإعمال « ما »<sup>(٣)</sup> النافية إلا الشرط الخاص بعدم وقوع « إن » الزائدة بعدها ؛ إذ لا تقع « إن » الزائدة بعد « إن » النافية ؛ نحو : إن الذهب رخيصاً ( بمعنى : ما الذهب رخيصاً ) أو : إن الذهب رخيص . ففي المثال الأول تعرب « إن » حرف نفي ناسخ بمعنى : ما ، وبعدها اسمها وخبرها . وفي المثال الثانى : « إن » حرف نفي مهمل ، وبعدها مبتدأ مرفوع ، ثم خبره المرفوع<sup>(٤)</sup> . ومن أمثلة إعمالها ، قول الشاعر :

إن المرأة مبيتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيؤخذ لا  
وهى - فى حالتى إعمالها وإهمالها - لنفى معنى الخبر فى الزمن الحالى ، ما لم  
تقم قرينة على غيره - كما تقدم - .

\*\*\*

وأما الحرف الرابع : « لات »<sup>(٥)</sup> فهو لنفى معنى الخبر فى الزمن الحالى عند

(١) راجع الخضرى ج ١ باب : « لا النافية » للجنس عند بيت ابن مالك

وَأَعْطِ. « لا » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ  
حيث صرح بأن دخول همزة الاستفهام على « لا » بنوعها لا يغير من أحكامها ، على الوجه الآتى فى م ٥٩ ص ٧٠٤ .

(٢) إذا كانت عاملة وجب دخولها على جملة اسمية - كالشأن فى النواسخ كلها - ولا يصح أنه يكون اسمها شبه جملة . أما إذا كانت مهمله فيجوز دخولها على الاسمية والفعلية ؛ فن أمثلة المهمله الداخلة على الاسمية قوله تعالى : ( إن الكافرون إلا فى غرور ) ومن أمثلة الداخلة على الفعلية قوله تعالى : ( إن يستبشعوا إلا الظن ) ، وقوله : « ( إن يقولون إلا كذبا ) .

(٣) تقدمت شروطها ، فى ص ٥٩٤ - ويراعى فى العطف على خبر « إن » ما سبق فى العطف على خبر « ما » ( ص ٥٩٧ ) والزيادة التى فى ص ٦٠٠ .

(٤) ويجوز هنا ما يجوز فى « ما » من صحة نقض النفى عن معمول الخبر ، دون الخبر ، نحو : ما أنت قارئاً كتباً إلا النافعة .

(٥) يقول النحاة : إن أصلها « لا » ثم زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ ؛ كالتاء فى « رُبَّتْ » و « نُعِمَتْ » . غير أن التاء مع « لات » متحركة بالفتح دائماً . وزيادتها تفيد مع تأنيث اللفظ تأكيد النفى =



الإطلاق. ويشترط لعملها<sup>(١)</sup>:

( أ ) الشروط الخاصة بعمل « ما »<sup>(٢)</sup> إلا الشرط الخاص بعدم وقوع : « إن » الزائدة بعدها ؛ إذ لا تقع « إن » الزائدة بعد : « لات » .

( ب ) ثلاثة شروط أخرى ؛ هي : ( أن يكون اسمها وخبرها كلمتين داليتين على الزمان<sup>(٣)</sup> ) ، ( وأن يحذف أحدهما دائماً ، والغالب أنه الاسم ) . ( وأن يكون المذكور منهما نكرة ) ؛ مثل : سهوتَ عن ميعادك ، ولاتَ حين سهو . أى : ولاتَ الحين<sup>(٤)</sup> حين سهو . وإعرابها : « لا » نافية ؛ تعمل عمل : « ليس » التاء للتأنيث اللفظي<sup>(٥)</sup> واسمها محذوف تقديره : الحين ، أو : الوقت ، أو : الزمن ... « حين » خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، مضاف ، « السهو » مضاف إليه مجرور . ومثل : تسرعتَ في الإجابة ، ولاتَ حينَ تسرع ، أى : وليس الحينُ حينَ تسرع ، أو ليس الوقتَ وقتَ تسرع ، والإعراب كالسابق .

\* \* \*

= وتقويته . هذا كلام النحاة ملخصاً من آراء متعددة لا يستريح العقل لواحد منها ، ولا إلى أن التاء زيدت على كلمة : « لا » ... لأن العرب الأوائل نطقوا بكنتا الكلمتين ( لا ، ولات ) مستقلة ، لم يذكروا أن إحداهما أصل للأخرى ، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلاح عليه النحاة بعدم ، وبنوا عليه أحكامهم ، فن الخير ترك الآراء المتشعبة ، والاقتصار على اعتبار : « لات » كلمة واحدة مبنية على الفتح ، معناها : النفي ، وعملها هو عمل « كان » وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها ، ولا ضبط حروفها ، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه وحده أشد الحرص ، ولا سيما إذا كان في اتباعه تيسير وسماحة للعقل والواقع . وقد آن الوقت للتحري من تلك الآراء الجذلية التي لا حاجة إليها اليوم .

( ١ ) مع ملاحظة ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ - وقد سبق بيانه في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ ورددنا أن اسم الناسخ - مهما اختلفت أنواع النواسخ - لا يكون شبه جملة .

( ٢ ) وقد سبقت ، في ص ٥٩٤ - ويراعى في العطف على خبرها ما سبق في العطف على خبر « ما » ( ص ٥٩٥ وفي الزيادة ص ٦٠٠ ) .

( ٣ ) مثل كلمة : « حين » - وهي أكثر الكلمات الزمنية التي استعملها العرب معمولة للحرف : « لات » ومثل : « ساعة » و « أوان » و « وقت » وغيرها مما يدل على الزمن .

( ٤ ) قالوا : كلمة : « الحين » هنا معرفة ( مع أن : « لات » لاتعمل إلا في التكرات ) لأن المنى في المثال هو « حين » معين ، معروف ؛ وهو الذي سها فيه المخاطب . فالتقدير : لاتَ حينَ سهوكَ حينَ سهو : أى : ليس زمنُ سهوكَ زمنَ سهو : بمعنى : أن زمن سهوك لا يصح ولا يصلح أن يكون زمن سهو . فاشتراط التذكير في معموليها مما - كما ينص عليه أكثر النحاة - إنما يتحقق في التركيب اللفظي الذي يشتمل على معمولين مذكورين فيه صراحة ؛ أما في التقدير فلا يشترط ذلك ( كما في تقدير المثال السابق )

وخير من هذا كله أن يكون الشرط هو : تنكير ما يذكر صريحاً من معمولين ؛ وهذه عبارة بعض النحاة الأقدمين ؛ وتربحنا من الجدل الذي لاداعى له ، ومن تحقق الشرط في التركيب اللفظي ، دون التقدير ، وأمثال هذا . . . .

( ٥ ) أو : لات - كلها - حرف نفي مبني على الفتح لا محل له ، وهذا أحسن . . . ، اعتماداً على ما تقدم في رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

## زيادة وتفصيل :

( ا ) وردت « لات » في بعض الكلام العربي القديم مهملة (أى : لا عمل لها) ، فكانت متجردة للنفي المحض . ومنه قول الشاعر :

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُمْ وتولَّوْا ، لَاتَ لَمْ يُغْنِ الْفِرَارُ  
فهي هنا حرف نفي محض<sup>(١)</sup> مؤكداً بحرف نفي آخر من معناه ، هو : « لم »  
وهذا الاستعمال مقصور على السماع لا يجوز اليوم محاكاته . وإنما عرضناه لنفهم  
نظائره في الكلام القديم حين تمر بنا ، ومنه قول القائل :

لَتَهْنِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَسْبِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتَ مَجِيرُ  
فهي حرف نفي مهمل<sup>(٢)</sup> . « ويجري » فاعل لفعل محذوف أو مبتدأ خبره محذوف .

( ب ) حكم العطف على خبر : « لات » نفسه كحكم العطف على خبر  
« ما » . وقد تقدم ( في ص ٥٩٧ و ٦٠٠ ) فيتعين الرفع إن كان حرف العطف  
يقتضى إيجاب ما بعده ، ( مثل : لكن ، وبل ) ، تقول : شمت ولات حين  
سامة ، بل حين صبر ، أو لكن حين صبر ، فإن كان حرف العطف لا يقتضى  
إيجاب ما بعده ( كالواو ) جاز النصب والرفع ، تقول : رغبت في الراحة أياماً ،  
ولات حين راحة ، وحين استجمام ، ينصب كلمة « حين » المعطوفة أو رفعها .

( ج ) من أسماء الإشارة : « هنّا » وهي في أصلها ظرف مكان - كما عرفنا في  
باب : أسماء الإشارة<sup>(٣)</sup> . وقد وقعت في الكلام العربي القديم بعد كلمة : « لات »  
كقول القائل : ( حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتِ هَنّاً حَنَّتْ<sup>(٤)</sup> ) ... ) وخير ما يقال في إعرابها :  
إن : « لات » حرف نفي مهمل (أى : لا عمل له) ، « هنّا » اسم إشارة للمكان ،  
منصوب على الظرفية ، خبر مقدم ، « حنت » حن : فعل ماض ، قبله « أن » مقدرة .  
والثناء للتأنيث ، والفاعل مستتر تقديره : هي والمصدر المؤول من الفعل والفاعل و « أن »  
المقدرة قبل « حنت » في محل رفع مبتدأ مؤخر . وخبره اسم الإشارة الظرف المتقدم :  
( هنّا ) . وهذا أسلوب يحسن الوقوف فيه عند السماع ، والبعد عن محاكاته .

\* \* \*

( ١ ) لدخولها على جملة فعلية . فليس لها اسم ولا خبر .

( ٢ ) لأن معموليها ليسا دالين على الزمان . ( ٣ ) ص ٣٣٨ .

( ٤ ) عرضنا لهذا الشاهد وإتمام البيت في ص ٣٣٨ وذكرنا هناك بعض الآراء ، ومنها الرأي للقاتل  
إن : « هنّا » قد تكون ظرف زمان .

## المسألة ٤٩ :

## زيادة باء الجر في خبر هذه الأحرف

تقدم أن « باء الجر » تزداد في مواضع<sup>(١)</sup>، منها : أخبار الأفعال الناسخة إذا كانت تلك الأخبار منفية ؛ ( فلا تزداد في أخبار « ما زال » وأخواتها الثلاثة ؛ لأن أخبارها موجبة ) ، وأن الغرض من تلك الزيادة هو تأكيد النفي وتقويته — كما عرفنا .  
ومن تلك المواضع التي تقدمت : خبر « ليس »<sup>(٢)</sup> ؛ ويكثر فيه زيادة الباء ؛ نحو : ليس الحازم بمتواكل . فالباء زائدة ، و « متواكل » مجرورة بها في محل نصب خبر « ليس » . ونزيد هنا أن من مواضع زيادتها خبر « ما » العاملة والمهملة ، فيكثر في خبرها المنى زيادة الباء ؛ نحو : ما العربي ببخيل ، وما العربي بهياب الشدائد . وأصل الكلام : ما العربي بخيلاً . أو بخيلٌ — ما العربي هيباً أو هياب . . . ، فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور في محل نصب خبر : « ما » إن كانت عاملة . أو في محل رفع خبر المبتدأ ، إن كانت : « ما » مهمله<sup>(٣)</sup> .  
ومن الأمثلة ، قوله تعالى : ( وما ربك بظلام للعبيد ) ، وقول الشاعر :

أَقْصِرْ — فَوَادِي — فَمَا الذِّكْرَى بِنَافَعَةٍ      وَلَا بِشَافَعَةٍ فِي رَدِّ مَا كَانَا  
وقد تزداد أحياناً بعد خبر : « لا » العاملة<sup>(٤)</sup> ، نحو : لا جاهٌ بخالد . ولا سلطانٌ

(١) في ص ٥٩٠ وما بعدها ، إيضاح مناسب لبعض مواضع زيادة الباء ، وسبب الزيادة ، وأنها قد تزداد في الاسم إذا توسط الخبر بينه وبين الناسخ .

(٢) في ص ٥٩١ بشرط ألا تكون أداة استثناء ، وألا ينتقض النفي « بـلا » . فإن كانت أداة استثناء فهي بمعنى « إلا » فلا يزداد في خبرها الباء . ومثلها « لا يكون » أداة الاستثناء — كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٩٠ — .

(٣) بشرط ألا يكون إمامها يسبب نقض النفي في خبرها ، فإن كان يسببه لم تدخل عليه الباء الزائدة ؛ لأن الكلام يصير مع نقض النفي موجباً ؛ فلا يصح زيادة الباء في مثل : ما أنت إلا ناصح .  
وهناك شرط آخر لزيادة : « الباء » في خبر « ما » ؛ هو : أن يكون الخبر من الألفاظ التي تقبل الإيجاب والتي لا يقتصر استعمالها على المعاني المنفية ؛ فلا تزداد « الباء » في كلمة : أحد ، وعريب ودِيَار ، في نحو : ما مثلك أحد ... فلا بد لزيادة الباء في خبر « ما » من تحقيق الشرطين السابقين . ( انظر ص ٥٩٠ و ٥٩١ وهما ) .

هذا ، والذي يدل على أن زيادة « الباء » هي في خبر العاملة أو المهمل ما يكون الخبر من توابع ، فإن ضبط التابع بغير الجر يدل على نوع الخبر ، وأنه خبر العاملة أو المهمل .

(٤) سواء أكانت عاملة عمل « ليس » أم عاملة عمل « إن » .

بدانهم . وأصل الكلام : لا جاء خالداً ، ولا سلطاناً دائماً . ( والإعراب كالسابق ) ...  
وقد تقدم<sup>(١)</sup> أيضاً أنها تزداد في خبر المضارع من « كان »<sup>(٢)</sup> ، بشرط أن يكون منفياً  
بحرف النفي : « لم » ؛ نحو : كلمتني فلم أكن بمشغول عنك ، ولم أكن بمنصرف عن  
حديثك . أى : لم أكن مشغولاً عنك ، ولم أكن منصرفاً عن حديثك . فالباء حرف  
جر زائد ، وما بعدها مجرور بها في محل نصب : خبر « أكن » ، وأنها قد تزداد أيضاً  
في المفعول الثاني من مفعولى : « ظن وأخواتها » ، نحو : ما ظننت المؤمن يجبان .  
أما زيادتها في بقية الأفعال والحروف الناسخة ، أو في خبر المبتدأ ، أو في  
غير ما سبق — فمقصود على السماع<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( ١ ) في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٢ .  
( ٢ ) ماعدا ( لا يكون ) الاستثنائية ؛ لأن الباء لاتزداد في خبرها ، ولأنها لا بد أن تكون للغائب  
وقبلها : « لا » النافية .  
( ٣ ) يقول ابن مالك في كل ماسبق من زيادة الباء ومن الكلام على : « ( لا - ولات ) ما يأتي  
باختصار : ( وقدم الكلام على زيادة الباء قبل أن يتكلم على : لا - ولات » ، وكان الواجب التأخير عنهما ) .  
وبعد : « ما » و : « ليس » جرَّ « الباء » الخبر . وبعد : « لا » ونفى : « كان » قد يُجرَّ  
أى : جرت « الباء » الخبر بعد : « ما » وبعد : « ليس » . ثم قال : وقد يجر الخبر بعد « لا »  
التي هي من أخوات « ليس » وبعد : « كان » المنفية ؛ لأن نفيها ينصب على خبرها ( بشرط أنها  
غير الاستثنائية ) — كما شرحنا — ثم قال :

في النكراتِ أَعْمِلْتُ كَلَيْسَ : « لا » وقد بَلَى : « لات » و « إن » ذا العَمَلِ  
أى : أعملت ؛ - « لا » في النكرات عمل « ليس » ؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر ؛ بشرط أن يكونا  
نكرتين معاً . ثم قال : وقد تتولى : « لات » و « إن » هذا العمل ؛ فيرفع كل منهما الاسم ، وينصب  
الخبر ، ولم يذكروا شرطاً . ثم عاد فقال :

وَمَا لِيْلَاتٍ فِي سِوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا . وَالْعَكْسُ قُلْ  
يريد : أن : « لات » لا تعمل في سوى « الحين » ، أى : الزمن ، فلا بد أن يكون اسمها وخبرها  
لفظين دالين على الزمن ، ولا بد من حذف أحدهما . كما عرفنا ، ولكن حذف الاسم صاحب الرفع هو  
الفاعل ؛ أى : الشائع ، والعكس قليل ؛ وهو حذف الخبر ، وبقاء الاسم .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

يتردد في مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى : « العطف على التوهم » ؛ وهو نوع يجب الفرار من محاكاته<sup>(١)</sup> - قدر الاستطاعة - ولتوضيحه نسوق المثالين التاليين :

( ١ ) « ليس المؤمن متأخراً عن إغاثة الملهوف » . فكلمة : « متأخراً » خبر « ليس » ، وهو منصوب ، ويجوز - كما عرفنا<sup>(٢)</sup> - أن تزداد الباء الجر في أول الخبر فنقول : « ليس المؤمن بمتأخر عن إغاثة الملهوف » ؛ فتكون كلمة : « متأخر » في الظاهر مجرورة بالباء الزائدة ، لكنها في التقدير في محل نصب ، لأنها خبر « ليس » .

فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء الزائدة كلمة أخرى ؛ بأن قلنا : ( ليس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف ) فإنه يجوز في المعطوف - وهو كلمة : « قاعد » مثلاً - الجر ، تبعاً للمعطوف عليه المجرور في اللفظ ، كما يجوز نصبه ، تبعاً لهذا المعطوف عليه المنصوب محلاً ، لأنه خبر « ليس » . فالمعطوف في المثال السابق يجوز نصبه تبعاً لمحل الخبر ، كما يجوز جره تبعاً للفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة المذكورة في الجملة ، والتي يجوز زيادتها في مثل هذا الخبر .

لكن إذا خلا الخبر من الباء الزائدة فكيف نضبط المعطوف عليه ؟ . أيجوز النصب والجر مع عدم وجودها كما كانا جائزين عند وجودها ؟ يقول أكثر النحاة : نعم . ففي المثال السابق يصح أن نقول : ليس المؤمن متأخراً وقاعدًا عن إغاثة الملهوف ، أو : ليس المؤمن متأخراً وقاعد . . . بنصب كلمة : « قاعد » أو جرها ؛ فالنصب لأنها معطوفة على الخبر المنصوب مباشرة ؛ ولا عيب في هذا . والجر لأنها معطوفة على خبر مجرور في التقدير ؛ على تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائدة ؛ فكأن المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة ، مع أنها غير موجودة بالفعل . وتوهم أنها ظاهرة في أول الخبر ؛ - ولذا يسمونه : « العطف على التوهم » - مع أن

( ١ ) سيجيء نوع منه - ( في ج ٤ باب النواصب ص ٣٣٧ ، ١٤٩ ) ، عند الكلام على فاء السبية ، وكذلك في باب : « العطف » ( ج ٣ ص ٦٣٦ م ١٢٢ ) - يقتضيه وضوح الكلام ، واستقامة معناه ، مع تقدير « أن » المضرة وجوباً .

( ٢ ) في ص ٦٠٥ .

توهمه غير صحيح . ومن العجيب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ، ويبني عليه آثاراً . وهذا أمر يجب الفرار منه — كما قلنا — ؛ لما فيه من البعد المعيب ، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية ، لا خير فيها ، بل فيها الضرر . فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن تقتصر عليه في الوارد ، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب ، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس ؛ إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاتها . بل إن اللبس والإفساد كامنان في القياس عليها . وهذا هو الرأي السديد المنسوب لبعض النحاة الأقدمين<sup>(١)</sup> وإليه وحده تستريح النفس ، ولا فرق فيه بين العطف على خبر « ليس » أو : « ما » أو : غيرهما من الأخبار التي تزداد في أولها الباء جوازاً<sup>(٢)</sup> . . .

مثال آخر :

« ما المحسن مناناً بإحسانه » . كلمة : « مناناً » — خبر « ما » منصوبة ، ويجوز أن تزداد « باء » الجر في خبر : « ما » الحجازية على الوجه المشروح في زيادتها — فيقال : ما المحسن بمنان بإحسانه . فتكون كلمة : « منان » مجرورة في الظاهر بالباء الزائدة ، ومنصوبة المحل ، لأنها خبر « ما » ؛ فإذا عطفنا على هذا الخبر المجرور كلمة أخرى<sup>(٣)</sup> ، جاز في المعطوف ، إما الجر تبعاً للخبر المجرور لفظه ، وإما النصب أيضاً تبعاً للخبر المنصوب محله ؛ فيقال ما المحسن بمنان وذاكر إحسنه أو : « ذاكرأ » إحسانه ؛ يجر كلمة : « ذاكرأ » ، أو نصبها .

(١) وقد تردد في مراجع وأبواب مختلفة، منها شرح الأشدوف، آخر باب: « حروف الجر »، ومنها كتاب: « تنزيل الآيات »، شرح شواهد الكشاف، ص ١٦ عند بيت الشاعر:

مشائيم ، ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بيبين غرابها

حيث عطف : « ناعب » بالجر على : « مصلحين » يتوهم إن المعطوف عليه مجرور بالياء ، وأن التقدير بمصلحين . وأيضاً ورد هذا البيت ومعه آخر في « الكامل للمبرد » ج ١ ص ٢٧٩ للاستشهاد بكل منهما على الحكم السالف .

(٢) والكلام على هذا النوع من الجر يذكرنا نوعاً آخر من الجر يجب التشدد في إهماله ، وفي ترك استعماله ، والاختصار فيه على المسموع وحده ، لوضوح فساد وإفساده ؛ هو: « الجر بالمجاورة » . وسيجيء تفصيل الكلام عليه ( في ج ٢ ص ٤٠١ م ٨٩ باب: حروف الجر ) ( وفي ج ٣ ص ٨ م ٩٣ باب الإضافة ) .  
(٣) وكان حرف العطف غير : « لكن » و « بل » . . . ( راجع ص ٥٩٧ السابقة . . . ) .

فإذا لم تكن «باء» الجر الزائدة المذكورة في أول الخبر فكيف نضبط المعطوف ؟ .  
يقول أكثر النحاة : إن العطف عند عدم وجود باء الجر الزائدة في الخبر كالعطف  
مع وجودها : فيجوز النصب في المعطوف تبعاً للنصب اللفظي في الخبر المعطوف  
عليه ؛ كما يجوز الجر في المعطوف تبعاً لترتبه في الجر في الخبر المعطوف عليه .  
وافترضهم أن ذلك الخبر مجرور بالباء الزائدة ؛ مع أنها غير موجودة في الكلام .  
ويسمون هذا : «العطف على التوهم» - كما أسلفنا - وهو توهم لا يصح الالتفات إليه  
اليوم ، ولا الأخذ بما يرتبونه عليه ؛ دفعاً منا لتعيب الذي أوضحنه . ويتسارى في  
هذا خبر «ليس» وخبر «ما» وغيرهما من الأخبار التي يجوز في أولها زيادة باء الجر .  
( ب ) إذا وقع بعد خبر «ليس» أو خبر «ما» - مشتق معطوف ، فكيف  
نضبطه ؟ . لهذا صور يعيننا منها ما <sup>(١)</sup> يأتي :

أولاً : أن يكون المشتق المعطوف على خبرها وصفاً <sup>(٢)</sup> عاملاً وبعده اسم  
مرفوع ، سببى <sup>(٣)</sup> له ، نحو : «ليس المستعمر أميناً . ولا صادقاً وعدّه» . أو :  
«ما المستعمر أميناً ولا صادقاً وعدّه» . فيجوز في الوصف المعطوف وهو كلمة :  
«صادق» ما يجوز فيه لو كان غير رافع اسماً بعده ؛ وعلى هذا يصح في كلمة :  
«صادق» النصب بعطفها على الخبر المنصوب مباشرة وهو كلمة : «أميناً»  
كما يصح فيها الجر ؛ عطفاً على الخبر المجرور على حسب توهم النحاة أن الخبر  
مجرور بباء زائدة غير ظاهرة في اللفظ ... وهو توهم وتخل سبق هنا رفضه : في «أ»  
أما الاسم السببي المرفوع بعد الوصف المعطوف فيعرب في الحالة السالفة فاعلاً <sup>(٣)</sup>  
له ( وقد يعرب أحياناً نائب فاعل في جملة أخرى إذا كان الوصف الراجع له اسم  
مفعول ) . وفي المثال السابق بصورتيه يلتزم الوصف الأفراد فلا يشئ ولا يجمع  
- في رأى أكثر النحاة - . . .

ويصح أن يكون الوصف مرفوعاً مبتدأ - لا معطوفاً - وأن يكون السببى <sup>(٤)</sup> بعده

(١) مع ملاحظة الصور التي سقت في ص ٥٩٧ . (٢) أى اسماً مشتقاً .

(٣ و٣) السببى هنا : ما له صلة وارتباط بالوصف ، كقراءة ، أو صداقة ، أو عمل ، أو شيء .

متصل به . ويربط بينهما الضمير ونحوه مما يعود على ذلك الوصف .

(٤) والعطف في المثال السابق بصورتيه عطف مفرد على مفرد .

مرفوعاً به ، يُغنى عن الخبر ( سواء أكان المرفوع فاعلاً ، أم نائب فاعل ) . وفي هذه الصورة يلتزم الوصف الأفراد أيضاً . ويكون الوصف مع مرفوعه معطوفاً على الجملة التي قبله <sup>(١)</sup> .

ويصح أن يكون السببي مبتدأ متأخراً والوصف خبراً مرفوعاً متقدماً — لا معطوفاً وفي هذه الحالة يتطابقان ؛ أفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، وتذكيراً ، وتأنثياً ؛ نحو : ليس على مهملاً ولا مقصراً أخوه — ليس على مهم — ولا مقصران أخواه — ليس على مهملاً ولا مقصرون إخوانه <sup>(٢)</sup> . . . .

وكذلك لو كان الناسخ « ما » بدلاً من « ليس » .

ثانياً : أن يكون المعطوف وصفاً أيضاً ، وقبله : « ليس » ومعمولاًها ، ولكن بعده اسم أجنبي <sup>(٣)</sup> . فيُعطف الأجنبي على اسمها ، ويرفع مثله . ويعطف الوصف على خبرها ، وينصب مثله ، تقول ليس محمود حاضراً ، ولا غائباً <sup>(٤)</sup> حامد ، فكلمة : « حامد » معطوفة على الاسم : « محمود » مرفوعة مثله ، وكلمة « غائباً » معطوفة على الخبر « حاضر » منصوبة مثله .

فإن كان خبر « ليس » مجروراً بالباء الزائدة جاز أيضاً جر الوصف ؛ تقول : ليس محمود بحاضر ، ولا غائب حامد ؛ بجر كلمة : « غائب » لأنها معطوفة على الخبر المجرور لفظه بالباء الزائدة ؛ ويجوز في الحالتين السالفتين رفع الأجنبي

(١) والعطف على هذا الإعراب عطف جملة على جملة .

(٢) ويتعين العطف في هذه الصورة ، وأن يكون عطف جملة على جملة .

(٣) أى : ليس سببياً . وقد سبق شرح السببي ( في رقم ٣ ص ٦١١ ) .

(٤) في هذا المثال معطوفان ، ومعطوفان عليهما ؛ وحرف عطف واحد ، هو : الواو ، وهذا

المثال يصلح أن يكون إما عطف جملة على جملة — أى : ليس محمود حاضراً وليس حامد غائباً . وإما : عطف مفردين بالواو على نظيرين هما سابقين ، فتكون كلمة : « غائباً » معطوفة بالواو على كلمة : « حاضراً » وكذلك كلمة : « حامد » معطوفة بالواو أيضاً على كلمة : « محمود » ، ومن اختصاص الواو أن تعطف معطوفين بالصورة السابقة . لكن من أى أنواع العطف هذا ؟ أعطف مفرد على مفرد أم جملة على جملة ؟ قولان ، سنوضح أمرهما والصواب منهما في باب العطف — ٣ — والمناسب هنا أن العطف عطف جملة على جملة . . . .



... ..  
 ... ..

على أنه مبتدأ ، خبره الوصف المتقدم ، فيتطابقان . وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى .

ثالثاً : أن يكون المعطوف وصفاً ، قبله « ما » ومعمولاًها ؛ وبعده اسم أجنبي ؛ فيجب رفع هذا الوصف الواقع بعد خبرها ؛ سواء أكان خبرها منصوباً ، أم مجزوراً بالباء الزائدة ؛ نجو : ما محمود حاضراً ولا غائب حامداً<sup>(١)</sup> ، أو : ما محمود بحاضر ولا غائب حامداً .

\* \* \*

---

(١) السبب الحقيقي هو أن أساليب العرب الفصحاء جرت على هذا . لكن النحاة يذكرون السبب النحوي أن خبر : « ما » لا يتقدم على اسمها : فكذلك خبر ما عطف على اسمها ، لأن كلمة : « حامداً » معطوفة على : « محمود » التي هي اسم « ما » فكان كلمة : « حامداً » بمنزلة اسم : « ما » بسبب أنها معطوفة على الاسم ، وكلمة « غائب » معطوفة على كلمة : « حاضراً » التي هي خبر « ما » ؛ فكأنها بمنزلة خبر « ما » بسبب ذلك العطف . وقد تقدم ما هو بمنزلة الخبر على الاسم فلا تعمل فيه : « ما » ؛ لفقد الترتيب . فالأحسن في إعراب الوصف في هذه الحالة أن يكون خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها ، فالعطف عطف جميل .

## المسألة ٥٠ :

أفعال المقاربة ، وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء ... (١)

## أفضل المقاربة — معناها :

في جملة مثل : « الماء يَغْلِي » ، يفهم السامع — بسبب وجود الفعل المضارع — أن الماء في حالة غليان الآن (٢) ، أو : أنه سيكون كذلك في المستقبل (٣) فإذا قلنا : « كاد الماء يَغْلِي » — اختلف المعنى تماماً ؛ إذ نفهم أمرين : أن الماء اقترب من الغليان اقتراباً كبيراً ، وأنه لم يَغْلَ بالفعل ؛ أي : أنه في حالة إن استمرت زمناً قليلاً فسيغلي . والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول هو وجود الفعل : « كاد » في الجملة الثانية ، مع أنه ماضٍ (٤) .

وكذلك الشأن في مثل : « القطار يتأخر » إذ نفهم من الجملة أن القطار مباشر التأخر الآن ، أو في المستقبل . فإذا قلنا : « كاد القطار يتأخر ... » تغير المعنى ، وفهمنا أمرين ؛ أنه اقترب من التأخر جداً ، وأنه — بالرغم من ذلك — لم يتأخر في الواقع . أي : أنه في حالة ، إن طال زمنها قليلاً يقع في التأخر . والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول وجود الفعل الماضي : « كاد » .

ومثل ما سبق : « الكأس تتدفق ماء » فالمعنى : أن الماء يفيض منها الآن ، أو مستقبلاً . فإذا قلنا : « كادت الكأس تفيض ماء » تغير المعنى ، وانحصر في

(١) هذا أحد أبواب النواسخ ، وقد عرفنا أن اسم الناسخ لا يكون شبه جملة .

(٢) أي : وقت الكلام ، وهو : الزمن الحال . (٣) هو الزمن الذي بعد الكلام .

(٤) يلاحظ هنا أن المضارع في خبرها يتقلب زمنه قريباً جداً من الحال — (كما سبق في ص ٥٧ وسبجى) في رقم ٧ من هامش ص ٦١٥) — ، كما أن زمنها الماضي يتقلب مسبباً قريباً من الحال ؛ ليتوافق زمن الفعل مع زمن خبره ؛ فإذا قلت : كاد المطر ينزل ، فالمراد قرب زمن نزوله من الحال ، وأنه لم ينزل فعلاً . وقد يكون الزمن في : « كاد » وفي خبرها مقصوراً على الماضي وحده ، أو على المستقبل ، حين تقوم القرينة القاطمة على أن المراد المقاربة فيما مضى ، أو فيما يستقبل ، مثل : كاد القطار يتأخر أمس — يكلمه المريض يغادر المستشفى غداً .

(راجع في كل ما سبق ج ٧ ص ١١٥ من شرح المفصل : الأفعال المقاربة) .

أنها اقتربت كثيراً من التدفق . وأنها لم تندفق بالفعل ، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضي : « كاد » .

من الأمثلة السابقة — وأشباهاها — يتبين أن الفعل : الماضي « كاد » يؤدي في جملته معنى خاصاً ، هو الدلالة على التقارب بين زمن الخبر والاسم <sup>(١)</sup> ، تقارباً كبيراً مجرداً ، ( أى : لا ملابسة <sup>(٢)</sup> فيه ، ولا اتصال ) . ومن أجل ذلك سميت « كاد » <sup>(٣)</sup> فعل : « مقارنة » . ولها إخوة تشاركها في تأدية هذا المعنى . ومن أشهر أخواتها : ( كَرَبَ — أوشكَ ... <sup>(٤)</sup> ) — مثل : كَرَبَ الليلُ يُنْقَضُ — أَوْشَكَ الصبحُ يَقْبَلُ ، بمعنى : « كاد » فيهما . وكلها بمعنى : « قَرُبَ » .

عملها :

أفعال المقاربة أفعال ناقصة ( أى : ناسخة ) ترفع المبتدأ <sup>(٥)</sup> اسمًا لها ، وتنصب الخبر <sup>(٦)</sup> — فلا ترفع فاعلاً . ولا تنصب مفعولاً ما دامت ناسخة <sup>(٧)</sup> ؛ فهي من أخوات « كان » . غير أن الخبر في أفعال المقاربة لا بد أن يشتمل على :

١ — فعل مضارع <sup>(٧)</sup> يكون مرفوعه ( من فاعل ، أو نائبه ... ) ضميراً في الغالب .

( ١ ) هما هنا : اسمها وخبرها ، وسنعرّفهما . فهذه الأفعال جاءت لتفيد قرب زمن وقوع الخبر من الاسم قريباً كبيراً — وقد يقع الخبر أولاً يقع ، بل قد يستحيل وقوعه ، نحو قوله تعالى : ( يكاد زيتها يضيء ... ) ( ٢ ) أى : أن كلا منهما يظل منفصلاً عن الآخر ؛ لا يحاطه ، ولا يتصل به فعلاً ، ولا يندمج فيه مباشرة . ( ٣ ) التي مضارعها : « يكاد » ، لا التي مضارعها : يكيد ، بمعنى يحكر ويسيه . ( ٤ ) ومنها : « أَلَمْ » وقد ورد في الأثر : ( لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره . ) ومنها : « أولى » . . . ولا داعي لاستعمال القريب من أفعال هذا الباب من غير حاجة ؛ بالرغم من جواز استعماله . ( ٥ ) ولهذا لا يكون اسمها شبه جملة — كما سبق — لأن المبتدأ لا يكون شبه جملة .

( ٦ و ٧ ) مع ملاحظة أنها لا تدخل على الأشياء التي لا تدخل عليها النواسخ — وقد سبق بيانها في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ — وأن الأخبار في هذا الباب كله بأنواعه المختلفة يشترط فيها ما يشترط في كل أخبار النواسخ ( مما أشرنا له في ص ٥٤٦ وبيانه التفصيلي في باب : « المبتدأ والخبر » هامش ٤٤٣ ) والتنبيه إلى الملاحظة التي في هامش ص ٤٨٠ خاصة بأن « أفعال الرجاء » وبعض أفعال المقاربة يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الحصة ؛ طبقاً للبيان الذي في رقم ١ من الهامش التالي .

( ٧ ) يكون زمن هذا المضارع ماضياً قريباً من الحال عند استعمال « كاد » أو إحدى أخواتها بلفظ الماضي — كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٦١٤ ؛ فهو مضارع في اللفظ وفي الإعراب ، ماضٍ قريب من الحال في الزمن ، مثلها ؛ لأن المضارع الواقع مع مرفوعه في خبر كاد الماضية أو إحدى أخواتها يكون زمنه مثلها ، — كما سبق — بالرغم من إعرابه فعلاً مضارعاً .

النحو الوافي — أول

٢ - وأن يكون هذا المضارع مسبوقة « بأن المصدرية »<sup>(١)</sup> مع الفعل : « أوشك » وغير مسبوقة بها مع الفعلين : « كاد » : « وكرَّب » ، نحو : (أوشك المطر أن ينقطع ، وكاد الجو يعتدل ، وكرَّب الهواء يطيب) . ويجوز - قليلاً - العكس ، فيتجرد خبر : « أوشك » ، من « أن » ويقترن بها خبر « كاد » و « كرب » ، ولكن الأول هو الشائع في الأساليب العالية التي يحسن الاختصار على محاكاتها .

ومن النادر أن يكون الخبر غير جملة مضارعية . ولا يصح محاكاة هذا النادر ، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع<sup>(٢)</sup> .

وعمل أفعال المقاربة ليس مقصوراً على الماضي منها : بل ينطبق عليه وعلى ما يوجد

(١) نترك للنحاة اختلافهم في نوع « أن » الداخلة في أخبار هذا الباب كله (كأخبار أفعال المقاربة هذه ، وأفعال الرجاء ص ٦٢١) فأكثرهم يميل إلى أنها حرف نصب غير مصدرى وأن فائدته تخلص المضارع للزمن المستقبل ، دون زمن آخر ، ويرفضون أن تكون مصدرية ؛ بحجة أنها لو كانت مصدرية لوجب أن تسبق مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يكون خبراً للناسخ ، فيرتب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الجثة ، وهو ممنوع - غالباً - . ففي مثل : عسى محمود أن يجود ، يقع المصدر المؤول من أن والمضارع وفاعله خبر « عسى » في محل نصب ؛ فيكون التقدير : عسى محمود جوده . فيقع « جود » - وهو أمر معنوي - خبراً عن « عسى » ، وهو في الحق خبر عن محمود ؛ لأن اسم عسى وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر ، ولا يجوز أن يكون المبتدأ جثة وخبره أمراً معنوياً - غالباً - ولا يبيح ذلك ناسخ قبلها . وقال فريق آخر : لا مانع من اعتبار « أن » الداخلة في أخبار هذا الباب هي الناصبة المصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن المضارع مع فاعله - هو خبر الناسخ ؛ إما على سبيل المبالغة ، وإما على تقدير مضاف قبله ، أو قبل اسم الناسخ ، فيكون التقدير في المثال السابق : عسى محمود صاحب جوده ، أو عسى حال محمود جوده ....

هذا كلام السابقين . وخير منه أن تكون « أن » مصدرية ناصبة ويغتفر في هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجثة ؛ فنسريح من تكلف التأويلات البصرية السالفة ، كما نسريح من تكلف التأويلات الكوفية التي تجعل المصدر المؤول بدل اسم المرفوع السابق ، ويجعلون : « عسى » فعلاً تاماً معناه : « التوقع » . ففي مثل : عسى على أن يحضر . . . يكون التقدير : عسى على حضوره ، أى : يتوقع على حضوره ، ويكون الغرض من « البدل » هو التفصيل بعد الإيهام الداعى للتشويق . والذي يمتنينا من هذا كله هو أن التمييز السالف صحيح ، لا ضعف في استعماله ومحاكاته ، ولا يمتنينا بعد هذا نوع التأويل الذي يأخذ به فريق دين آخر . (ولهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦) .

(٢) ومنه قول الشاعر :

فَأَبْتُ إِلَى «فَهْمٍ» وَمَا كِدْتُ آيِباً وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

(أبت) رجعت (فهم) : اسم قبيلة . (تصفير) : أى : تخلو من كل شيء فيها . . . والنادر المسوع هو مجيء مفرداً . أما غيره وهو : - الجملة الماضية ، أو الاسمية ، أو شبه الجملة - فلم يسمع عن العرب .

من المشتقات الأخرى - وهي محدودة هنا - أشهرها ثلاثة : مضارع للفعل « كاد » . ومضارع للفعل « أوشك » ، واسم فاعل له . نحو : يكاد<sup>(١)</sup> العلم يكشف أسرار الكواكب - يوشك القمر أن يتكشف للعلماء - أنت موشك<sup>٢</sup> أن تنتهي إلى خير .

والأكثر أن تستعمل « كاد » و « كَرَبَ » ناسختين<sup>(٣)</sup> . أما « أوشك » فيجوز أن تقع تامة ؛ بشرط أن تُسند إلى « أن » والفعل المضارع الذي فاعله ، أو نائب فاعله ، ضمير مستتر : نحو : القويّ أوشك أن يتعب ؛ فالمصدر المؤول من « أن » ، والفعل المضارع وفاعله في محل رفع ، فاعل « أوشك » التامة<sup>(٤)</sup> ومثله قول الشاعر :  
إذا المجدُّ الرفيع تواكلته<sup>(٥)</sup> بناة السوء أوشك أن يضييعا<sup>(٥)</sup>

وهي في حالة تمامها تلزم صورة واحدة لا تتغير ، مهما تغير الاسم السابق عليها ، فلا يتصل بآخرها ضمير رفع مستتر أو بارز : تقول : القويان أوشك أن يتعبا . والأقوياء أوشك أن يتعبوا . القوية أوشك أن تتعب . القويتان أوشك أن تتعبا . القويات أوشك أن يتعبن . . . بخلاف ما لو كانت ناقصة ؛ فيجب أن يتصل بآخرها ضمير رفع يطابق الاسم السابق : التذكير ، والتأنيث ، وفي الإفراد ، وفروعه : فتقول في الأمثلة السابقة : ( أوشك ) - ( أوشكا ) - ( أوشكوا ) - ( أوشكت ) - ( أوشكتن ) - ( أوشكن ) .

فإن وقع بعد المضارع المنصوب اسم مرفوع ظاهر نحو : أوشك أن يفوز القويّ - جاز في « أوشك » أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة<sup>(٦)</sup> .

(١) ومثله قول الشاعر :

بنا من جوى الأحزان والوجدلوعة تكاد لها نفس الشفيق تذوب

(٢) عند وقوعهما تامين لا يصح إسنادهما إلى « أن » والمضارع ؛ أي : لا يكون في الفصيح فاعلهما أو مرفوعهما مصدراً مؤولاً .

(٣) ويجوز - في هذا المثال - أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير يعود على « القوي » ويبرها المصدر المؤول بعدها ( انظر رقم ١ من الهامش السابق ) .

(٤) اتكل بعضهم على بعض في إقامته وحراسته ، أو : أهملوه .

(٥) الألف زائدة في آخر المضارع ، للشعر .

(٦) فعلى اعتبارها تامة تكون كلمة : « القويّ » فاعلاً للمضارع ، والمصدر المؤول فاعلاً « لأوشك » .

وعلى اعتبارها ناقصة ، يكون الاسم الظاهر المرفوع : « القوي » ، اسمها ، طبقاً للرأى الآتي في رقم ٣ من هامش الصفحة التالية - والمصدر المؤول خبرها . ويجوز إعرابات أخرى .  
وستجىء لهذا إشارة عند الكلام على أفعال الرجاء .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) « كاد » كغيرها من الأفعال في أن معناها ومعنى خبرها منى إذا سبقها نى ، ومثبت إذا لم يسبقها نى ، خلافاً لبعض النحاة ؛ فمثل : « كاد الصبي يقع » معناه : قارب الصبي الوقوع ، فقاربة الوقوع ثابتة . ولكن الوقوع نفسه لم يتحقق . وإذا قلنا : « ما كاد الصبي يقع » فعناه : لم يقارب الصبي الوقوع ؛ فقاربة الوقوع منتفية . والوقوع نفسه منى من باب أولى ، ومثل هذا يقال نى بيت الشاعر : إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكسِدْ إليه بوجه - آخر الدهر - تُقْبِلُ<sup>(١)</sup>

( ب ) تعد أفعال المقاربة من أخوات « كان » الناسخة - كما عرفنا<sup>(٢)</sup> - ولكن أفعال المقاربة تختلف فيما يأتى :

- ١ - « أفعال المقاربة » لا بد أن يكون خبرها جملة مضارعية - فى الأصح - مسبقة بأن<sup>(٣)</sup> الناصبة للفعل أو غير مسبقة - طبقاً للتفصيل السابق - وفاعل المضارع لا بد أن يكون فى الأرجح - ضميراً يعود على اسمها . وقد ورد رفعه السببى<sup>(٤)</sup> فى حالات قليلة لا يحسن القياس عليها ، مثل قولهم : كاد الطلّال تكلمنى أحجاره .
- ٢ - خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها .

( ١ ) وقد قالوا فى بيت ذى الرمة :

إذا غيّرَ النَّائِيُ المحبين لم يَكْذُ رَسِيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ  
إنه صحيح بليغ . لأن معناه : إذا تغير حب كل محب لم يقترب حوى من التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه . فهذا أبلغ من أن يقول : « لم يبرح » ؛ لأنه قد يكون غير بارح مع أنه قريب من البراح . بخلاف المنبر عنه بنى مقاربة البراح . ( ريس الهوى : أوله وشدته ) . وكذا قوله تعالى : « إذا أخرج يده لم يكد يراها » . هو أبلغ من نى الرؤية من أن يقال لم يرها . لأن من لم ير ، قد يقارب الرؤية . بخلاف من لم يقارب : . . . ( راجع الأشمبى ، والصبان ) .

( ٢ ) فى ص ٦١٥

( ٣ ) إذا كانت الجملة المضارعة مسبقة بأن الناصبة فالخبر هو المصدر المنسبك . ( المؤول ) .

مجاراة للرأى الذى سبق فى رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

( ٤ ) أى : الاسم الظاهر ، المضاف لتفسير اسمها - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦١١ -

... ..  
... ..

٣- إذا كان خبرها مقترناً «بأن» المصدرية لم يجوز - في الأشهر<sup>(١)</sup> - أن يتوسط بينها وبين اسمها ، أما غير المقترن فيجوز كما في خبر «كان» .

٤- يجوز حذف خبرها إن عُلِمَ ، نحو : «من تأتَى أصاب أو كاد ، ومن عَجَلَ أخطأ أو كاد» ، وهو كثير في خبر «كاد» قليل في خبر «كان» ومع قلته جائز بالتفصيل الذي سبق في موضعه<sup>(٢)</sup> . . .

٥- لا يقع فعل من أفعال المقاربة زائداً .

( > ) يرى بعض النحاة أن أو شك ليست من أفعال المقاربة ، وإنما هي من أفعال الرجاء التي سيجيء الكلام عليها في هذا الباب<sup>(٣)</sup> ، مستشهداً ببعض أمثلة مأثورة تؤيده . ولا داعي للأخذ برأيه اليوم ، بعد أن شاع اتباع الرأي الآخر الذي يخالفه ، وتؤيده أيضاً شواهد فصيحة قديمة ، تسايروها أساليبنا الحديثة . وإنما ذكرنا الرأي الأول ليستعين به المتخصصون على فهم النصوص القديمة التي توافقه .

\* \* \*

---

(١) في هذا الرأي المنسوب للشلوبين ومن معه - تضيق ، بالرغم من أنه الأنصح . وهناك رأى للمبرد ، والفارسي ، والسيّرائي ، ومن معهم - يبيح التوسط . وفي هذا الرأي تيسير ، وإزالة للفرقة بين الخبر المقرون بأن ، وغير المقرون بها ، ولكنه غير الأنصح .

وستجىء الإشارة لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٦٢١ ورقم ٢ من هامش ص ٦٢٤ - .

(٢) ص ٥٨٢ .

(٣) ص ٦٢١ .

## أفعال الشروع - معناها :

ما معنى كلمة : « شَرَعَ » و « أَخَذَ » في مثل : (شَرَعَ الْمُغْنَمِيُّ يَجْرِبُ صَوْتَهُ ، وَيُصْلِحُ عَوْدَهُ ، وَأَخَذَ يَوْمًا<sup>(١)</sup> بَيْنَ رَنَاتِ هَذَا ، وَنَغَمَاتِ ذَاكَ) ... ؟

معنى : « شَرَعَ » أنه ابتداءً فعلاً في التجربة وبأشْر أولها حقيقة ، وكذلك معنى كلمة : « أَخَذَ » فهي تفيد أنه ابتداءً فعلاً في المواءمة والتوفيق بين الاثنين .

وكذلك في مثل : (أُعِدَّ الطَّعَامُ : فشرَعَ المدعوون يتوجهون إلى غرفته ، وأخذ كل منهم يجلس في المكان المهيأ له .. ) أى : ابتداءوا في الذهاب إلى الغرفة حقيقة ، وبأشروا الانتقال إليها فعلاً ، كما ابتداءوا في الجلوس ومارسوه . ومرجع هذا الفهم إلى الفعل : « شرع » ، « وأخذ » فكلأهما يدل على ما سبق ؛ ولهذا يسميه النحاة : « فَعْلٌ شَرُوعٌ » يريدون : أنه الفعل الذى يدل معناه على أول الدخول في الشيء<sup>(٢)</sup> ، وبدء التلبس به ، وبمباشرته .

وأشهر أفعال الشروع : شَرَعَ - أنشأ - طَفِقَ - أَخَذَ - عَلِقَ - هَبَّ - قام - هَلْهَلَّ - جَعَلَ<sup>(٣)</sup> . . .

## عملها :

هذه الأفعال جامدة ؛ لأنها مقصورة على الماضي<sup>(٤)</sup> ، إلا « طَفِقَ »<sup>(٥)</sup> و « جعل » فلهما مضارعان . وعملها الدائم هو رفع المبتدأ ونصب الخبر - بشرط

(١) يلائم ويوفق (٢) أى : دخول الاسم في الخبر .

(٣) هذا الفعل قد يكون بمعنى الظن ، أو : التحويل ، فينصب مفعولين . وقد يكون بمعنى :

خَلَقَ ، وأوجد ؛ فينصب مفعولاً به واحداً ؛ كما سيحى في ج ٢ م ٦٠ باب « ظن وأخواتها » .

(٤) لما كانت هذه الأفعال الماضية دالة على الشروع ، كانت ماضية في الظاهر فقط ، ولكن زمنها للحال ، وزمن المضارع الواقع في خبرها مقصور على الحال أيضاً ؛ ليتوافقا فيتلأم معناها . ويقول النحاة : إن هذا هو السبب في عدم اقتران خبرها « بأن » المصدرية ؛ إذ « أن » المصدرية تخلص زمن المضارع للاستقبال ، وأفعال الشروع تدل على الزمن الحاضر فيقع التعارض بين زمنها

(٥) من باب ضرب ، وعلم ، وقرح .



أن يكون المبتدأ صالحاً لدخول النواسخ<sup>(١)</sup> عليه - فلا ترفع فاعلاً ، ولا تنصب مفعولاً ما دامت ناسخة ؛ فهي من أخوات « كان » الناقصة ؛ ولا تقع تامة<sup>(٢)</sup> - في الأغلب - حين إفادتها معنى : « الشروع »

وإذا كانت للشروع فحكم خبرها ما يأتي :

- ١ - أن يكون جملة مضارعية الفاعل فيها أو نائبه ضمير .
- ٢ - أن يكون هذا المضارع غير مسبوق « بأن » المصدرية<sup>(٣)</sup> - كالأمثلة السابقة - .
- ٣ - تأخير هذه الجملة المضارعية وجوباً عن الناسخ واسمه ، فلا يجوز أن تتقدم على عاملها ( فعل الشروع ) ولا أن تتوسط بينه وبين اسمه<sup>(٤)</sup> .
- ٤ - جواز حذفها وهي خبر إن دل عليها دليل .

\*\*\*

### أفعال الرجاء<sup>(٥)</sup> - معناها :

يتضح معناها من مثل : اشتد الغلاء ؛ فعسى الله أن يخفف حدته - زاد شوق الغريب إلى أهله ، فعسى الأيام أن تقرب بينهم - تطلّع الرحالة إلى كشف المجاهل ؛ فعسى الحكومة أن تهني له الوسائل . . .

ففي المثال الأول : رجاء وأمل في الله أن يخفف شدة الغلاء . وفي الثاني : رجاء وأمل أن تقرب الأيام بين الغريب وأهله . وفي الثالث كذلك : أن تعد الحكومة للرحالة الوسائل . . . ففي كل مثال رجاء وأمل في تحقيق شيء مطلوب

(١) لا يصح أن يكون اسمها شبه جملة - كما أضحنا - وقد سبق في هامش ص ٤٤٤ هـ المبتدأ الذي لا يصلح لدخول النواسخ .

(٢) بعض هذه الأفعال قد يكون للشروع دون أن يكون ناسخاً كالفعل « شرع » - راجع معناه في : كتاب « لسان العرب » .

(٣) للسبب الموضح في رقم ٤ من هامش ص ٦٢٠

(٤) هذا رأى الشلوين ومن معه ، وفيه تضيق . والأنسب الأخذ بالرأى الآخر الذي يبيح التوسط ، وهو منسوب للمبرد ، والسيرائي والفارسي - كما في رقم ٢٠١ من هامش ص ٦١٩ و ٦٢٤ - بالرغم من أن الأول هو الأنصح -

(٥) الرجاء أو الأمل ، معناه : الطمع في إدراك شيء محبوب ، مرغوب فيه ، وانتظار وقوعه ، وهو الرجاء المتوقع

يُفهم من الفعل المضارع مع مرفوعه ، والكلمة التي تدل على الرجاء والأمل هي : « عسى » . ولهذا تعد من أفعال الرجاء التي يدل كل فعل منها على : « ترقّب الخبر ، والأمل في تحققه ووقوعه » . ( والخبر المرتقب هنا هو : ما يتضمنه المضارع مع مرفوعه ، كما سبق ) .  
ومن أشهر هذه الأفعال : عسى - حَرَى<sup>(١)</sup> - اِخْلَوْلَى<sup>(٢)</sup> . . .

### عملها :

هي أفعال ماضية في لفظها<sup>(٣)</sup> ، جامدة<sup>(١)</sup> ، الصيغة . والأغلب أنها ناسخة ترفع الاسم<sup>(٤)</sup> وتنصب الخبر ، بشرط أن يكونا صالحين لدخول النواسخ<sup>(٥)</sup> ؛ فهي من الأفعال الناقصة ( أى : الناسخة ) أخوات « كان » . ونحوها - في الأفصح - مضارع مسبوق : بأن<sup>(٦)</sup> ، وفاعله ضمير ، لكن يجوز في خبر « عسى » أن يكون مضارعه غير مسبوق بأن ؛ نحو : عسى الأمن يدوم<sup>(٧)</sup> . . . كما يجوز أن يكون فاعل هذا المضارع سببياً ، ( أى : اسماً ظاهراً مضافاً للضمير اسمها ) ؛ نحو : عسى الوطن يدوم عزّه .

( ١٥١ ) في آخر الزيادة والتفصيل - ص ٦٢٩ - بيان عن : « حَرَى » وعن اشتقاقها وجمودها ، ومعانيها . . .

( ٢ ) قد يدل بعض هذه الأفعال على الإشفاق ، وهو : الخوف من أمر مكروه ، ومنه ، ( وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ) - كما سيجيء ، في « ب » من ص ٦٢٧ - وإذا وقعت « عسى ولعل » في كلام الله كان لها معنى آخر ؛ هو المذكور في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ . ولا تقع « ما » الزائدة بعد « عسى » التي معناها : الرجاء مطلقاً . كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٨ ورقم ٤ من آخر هامش ص ٦٦٤

( ٣ ) هي ماضية في اللفظ ولكن زمنها هنا مستقبل ، إذ لا يتحقق معناها إلا في المستقبل ولذلك كان زمن المضارع الواقع في خبرها مستقبلاً فقط ، ليتوافقا .

( ٤ ) ولا يصح أن يكون اسمها شبه جملة .

( ٥ ) طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤

( ٦ ) صرح الصبان - في آخر باب : التعجب ، ج ٣ - بأنه لا يصح إحلل « أن » ( مفتوحة الهمزة ، مشددة النون ) محل « أن » ساكنة النون في خبر « عسى » . مع أن كلا منهما حرف مصدرى .

والظاهر أن الأمر يسرى على « عسى » وأخواتها .

( ٧٧ ) انظر هامش ص ٤٧٩ و ص ٤٨٠ حيث الملاحظة الخاصة بصحة أن يكون خبر هذه

الأفعال معنى عن جثة . والبيان في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

## حكمها :

١ - يجب تقديم هذه الأفعال على معموليها ، فلا يصح تقديمهما معا ولا تقديم أحدهما ، عليها .

٢ - يجب - في رأى دون آخر<sup>(١)</sup> - تأخير الخبر المقرون « بأن » عن الاسم .

٣ - يجوز حذف الخبر للدليل .

٤ - الأغلب في استعمال هذه الأفعال أن تكون ناقصة - كما سبق - لكن يجوز في « عسى » ، « واخلوق » أن يكونا تامين ، بشرط إسنادهما إلى « أن » المضارع الذى مرفوعه ضمير يعود على اسم سابق على الفعلين ، دون إسنادهما إلى ضمير مستتر أو بارز ؛ فلا بد لتمامهما أن يكون فاعلهما مصدراً مؤولاً من « أن » وما دخلت عليه من جملة مضارعية ، ولا يصح في حالة تمامهما أن يكون فاعلهما ضميراً مطلقاً ، تقول : ( الرجل عسى أن يقوم - الزرع اخلوق أن يفتح ) ، فالمصدر المؤول في المثالين فاعل<sup>(٢)</sup> وفي هذه الحالة لا يكون في « عسى » و « اخلوق » ضمير مستتر<sup>(٣)</sup> . . .

وفي حالة التام تلتزم « عسى » وأختها صورة واحدة لا تتغير مهما تغير الاسم السابق ، فلا تلحقهما علامة تثنية ولا علامة جمع - لأن فاعلهما مذكور بعدهما - . . . نحو : الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسى أن يقوما - الرجال عسى أن يقوموا . . . وهكذا .

أما عند النقص في : « عسى » و « اخلوق » ، فلا بد أن يتصل بآخرهما اسمهما ، وهو ضمير مطابق للاسم السابق عليهما . فإن لم يتصل بهما ضمير ، وأُسْنَدتا إلى : « أن » والمضارع الذى مرفوعه ضمير ، فهما تامتان ، - كما سلف - والمصدر المؤول

(١) انظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية ، وب « من ص ٦٢٧

(٢) ويرى بعض النحاة في الثلاثة أن المصدر المؤول سد مسد معمولين ، فهي عنده - دائماً - أفعال ناقصة . وفي هذا الرأى تيسير .

(٣) وهذا التمام خاص بهما ، وبأوشك من أفعال المقاربة - كما سبق عند الكلام عليها في ص ٦١٧ - ولثلاثة بعض الأحكام الأخرى العامة وسيجيء في الزيادة ، ص ٦٢٦ .

فاعلهما، ففي حالة النقص نقول: الرجل عسى<sup>(١)</sup> أن يقوم — الرجلان عسيا أن يقوموا — الرجال عسوا أن يقوموا — البنت عست أن تقوم — البنتان عستتا أن تقوموا — النساء عستين أن يقمن . . . و . . .<sup>(٢)</sup>

فإن كان فاعل المضارع (أو نائبه) اسماً ظاهراً جاز في كل فعل منهما أن يكون تاماً، وأن يكون ناقصاً؛ فعند التام يكون المصدر المؤول من «أن» والمضارع مع مرفوعه الظاهر — فاعلاً للفعل التام. وعند النقص لا يكون الاسم الظاهر المتأخر مرفوعاً للمضارع، بل يصير اسماً للناسخ ويكون الخبر هو: المصدر المؤول من «أن» والمضارع مع مرفوعه<sup>(٣)</sup> الفاعل، أو ما يغني عن الفاعل.

(١) يعتبر من ضمائر الرفع المتصلة بآخر الناسخ كل ضمير مستمر وقع اسماً لذلك الناسخ.

— راجع رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ —

(٢) انظر بعض الصور الجائزة في ص ٦٢٦ و «هـ»، ص ٦٢٨ ومنها بعض الصور والأحكام

الخاصة باستعمالات: «حرى»

(٣) وهذا الإعراب مبنى على رأى المبرد، والسيرافي، والفارسي، وغيرهم من القائلين بجواز توسط الخبر بين فعل الرجاء واسمه. وفي الأخذ به توسعة وتيسير، دون رأى الشلوبين وغيره ممن يمتنعون التقديم، وإن كان المنع هو الأنصح. — وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ و ٣ من هامش صفحتي: (٦١٧ و ٦١٩) وهناك إعرابات أخرى في الحالتين سيجيء بعضها في الزيادة، وفيما سبق يقول ابن مالك:

كَكَانَ «كَادَ» وَ «عَسَى» لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٍ  
وَ كَوْنُهُ بَدُونِ «أَنْ» بَعْدَ (عَسَى) نَزَرُ، وَ «كَادَ» الْأَمْرُ فِيهِ عُكْسًا

أى: أن «كاد» و «عسى» مثل: «كان» في العمل، — كلاهما يرفع الاسم وينصب الخبر؛ لأنهما من الأفعال الناقصة — ومن النزر، (أى: من القليل جداً) أن يكون خبرهما غير جملة مضارعية. ثم بين أن الجملة المضارعية الواقعة خبراً عن «عسى» — لا تخلو من «أن» المصدرية — فيكون المصدر المؤول هو الخبر — والعكس في الجملة المضارعية الواقعة خبراً عن «كاد». فالأكثر عدم اقترانها «بأن»، ثم قال:

وَكَعَسَى «حَرَى». وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرَهَا حَتْمًا «بَدَنَ» مُتَّصِلًا  
وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَى: «أَنْ» مِثْلَ: «حَرَى» وَبَعْدَ: «أَوْشَكَ» انْتِفَا: «أَنْ» نَزَرَا

يريد: أن «حرى» كعسى، كلاهما من أفعال الرجاء معنى وعملًا. غير أن «حرى» لا يخلو خبرها من «أن» المصدرية، فن ألزمت أن يتصل بها. وكذلك «اخلولق»؛ فقد «أوجبوا» اتصالها «بأن» مثل «حرى». أما «أوشك» فيلزمها «أن»، وقد تحذف نادراً، ولا يقاس على هذا النادر، كما لا يقاس على النزر في كل ما سبق (هذا، والألف في آخر الفعل: «جعل — زائدة»). =

وكل هذا يصح في : « اخلولق » أيضاً<sup>(١)</sup>.

= ثم قال :

ومثل « كاد » في الأصح « كَرَبَا » وترك « أَنْ » مع ذى الشروع « وَجَبَا » كأنشأ السائق يَحْدُو ، وَطَفِقَ كَذَا : « جَعَلْتُ » ، « وَأَخَذْتُ » و« عَلِقَ » يريد : أن « كرب » مثل : « كاد » في معناها ، وهو : المقاربة ، وفي عملها ، وفي عدم اتصال خبرها « بَأَنْ » في الأغلب . ثم عرض لترك « أَنْ » مع ذى الشروع ؛ أى : مع الفعل صاحب الشروع - ؛ فأوجب الحذف ، وعد من أفعال الشروع ، أنشأ ، وَطَفِقَ : وجعل ، وأخذ ، وعلق ، ومثل للأول بقوله : أنشأ السائق يحدو ؛ أى : يُغْتَنَى .

ثم قال :

واستعملوا مُضَارِعًا «لَأَوْشَكَا » و« كَادَ » لا غَيْرُ ، وزادوا « مُوشِكَا » أى : أفعال هذا الباب كلها جامدة ، ليس لها مشتقات ، إلا « كاد » فلها مضارع ، وإلا « أوشك » فلها مضارع أيضاً . وقد ورد لها اسم فاعل قليلا حيث سمع : موشك ، ولا مانع من استعماله .

( ١ ) وهذا هو ما قصد إليه ابن مالك بقوله :

بَعْدَ عَمَى ، اخلولق ، أَوْشَكَ ، قد يَرَرْدُ غِنَى بِـ « أَنْ يَفْعَلَ » عن ثَانٍ قُفِدَ يريد « بَأَنْ يَفْعَلَ » كل جملة مضارعية ، مسبوقة بَأَنْ المصدرية ؛ فهو لا يريد « أَنْ يَفْعَلَ » ذاتها ، وإنما يريد ما هو على صياغتها ونمطها ، فتستغنى بها تلك الأفعال الثلاثة عن الثاني اللازم لها ؛ وهو الخبر . فالمراد أنها تستغنى بالمصدر المؤول عن الخبر ، فلا تحتاج إليه ؛ فهي تكتفى بمرفوعها وتكون تامة لا ناقصة .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

إذا وقعت « عسى » ومثلها : « اخلوق » و « أوشك » بعد اسم ظاهر مرفوع<sup>(١)</sup> ، وليس بعدها في الجملة اسم ظاهر ولا ضمير بارز ؛ مثل : الصديق عسى أن يحضر - جاز أمران :

( ١ ) أن تخلو « عسى » من ضمير مستتر فيها أو بارز ، فتكون تامة . فاعلها هو المصدر المؤول بعدها من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر - كما سلف -<sup>(٢)</sup> والجملة من « عسى » وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها وهو : ( الصديق ) . ونحو : الحمدان عسى أن يتقدما . الحمدون عسى أن يتقدما . البنات عسى أن يتقدمن ...

( ٢ ) أن تكون ناقصة ، فشتمل على ضمير - مستتر في بعض الحالات<sup>(٣)</sup> ، أو بارز في غيرها - هو اسمها يعود على المبتدأ السابق عليها ، ويطابقه في التذكير والتأنيث ، وفي الإفراد وفروعه ، وخبرها هو المصدر المؤول من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر أو البارز . والجملة منها ومن اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها<sup>(٤)</sup> ؛ مثل : محمد عسى أن يحضر - الحمدان عسى أن يحضرا - الحمدون عسى أن يحضروا - النساء عسى أن يحضرن ... - كما تقدم - .

أما إذا تأخر ذلك الاسم المرفوع بحيث يقع بعد المضارع المسبوق بأن المصدرية كما في المثال : عسى أن يحضر الوالد - فيجوز أربعة أوجه<sup>(٥)</sup> .

الأول : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ ( وهو مع تأخره في اللفظ متقدم في الرتبة ) . « عسى » فعل ماض تام ، وفاعلها هو المصدر المؤول من « أن » ، ومن

( ١ ) بأن كانت مسندة إليه مع مرفوعه .

( ٢ ) في ص ٦٢٣ .

( ٣ ) هي التي يكون فيها اسم الناسخ ضميراً للمفرد الغائب أو المفردة الغائبة

( ٤ ) وإلى هذه الحالة ويشير ابن مالك بقوله :

وجردن « عسى » أو ارفع مضمرًا بها إذا اسم قبلها قد ذكرنا

( ٥ ) ومع أن هذه الأوجه جائزة من الناحية الإعرابية فلكل منها معنى قد يختلف عن الآخر بعض

الاختلاف من الناحية البلاغية . والأوجه الأربعة إنما تجوز في غير الحالة : « ه » الآتية في ص ٦٢٨ .

المضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من « عسى » وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .

الثاني : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ مع تأخره . « عسى » فعل ماض ناقص ، اسمها ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على المبتدأ ، المتأخر في اللفظ ، المتقدم في الرتبة ، ويطابقه ؛ وخبرها هو المصدر المؤول من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر . والجملة من « عسى » واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .

الثالث : أن تكون « عسى » تامة وفاعلها هو المصدر المؤول بعدها من « أن » والفعل المضارع مع مرفوعه ، ومرفوعه هو الاسم الظاهر بعده . ( الوالد ) .

الرابع : أن تكون « عسى » ناقصة واسمها هو : الاسم الظاهر المتأخر ( الوالد ) وخبرها هو المصدر المؤول من أن والفعل المضارع ومرفوعه المستتر .

وتشترك « اخلولق » و « أوشك » مع « عسى » في كل ما سبق من الحالات <sup>(١)</sup> . . .

( ب ) سبق <sup>(٢)</sup> أنه لا يجوز في أفعال الرجاء أن يتقدم خبرها عليها ، كما لا يجوز <sup>(٣)</sup> - في رأى - أن يتوسط بينها وبين اسمها إن كان المضارع مقترناً « بأن » . ويجوز حذف خبرها للعلم به .

كما سبق عند الكلام على الصلة <sup>(٤)</sup> أن أفعال الرجاء لا تصلح أن تكون أفعال صلة ، إلا « عسى » طبقاً لما هو مدون هناك . .

، والأكثر في « عسى » أن تكون للرجاء . وقد تكون للإشفاق <sup>(٥)</sup> ( أى : الخوف من وقوع أمر مكروه ) ، مثل قوله تعالى : ( وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ) .

( ح ) إذا أسند الفعل : « عسى » لضمير رفع لتكلم أو لمخاطب جاز فتح

( ١ ) انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٢٣ ، ورقم ١ من هامش ص ٦٢٢ خاصاً بهذا الإعراب .

( ٢ ) في ص ٦٢٣ .

( ٣ ) وهذا على غير الرأى الذى أشرنا إليه فى رقم ١ . ( ٤ ) فى ص ٣٧٤ وهامشها .

( ٥ ) كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ وكما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ .

السين وكسرهما ؛ نحو : عَسَيْتَ<sup>(١)</sup> أن أسلِّمَ من المرض ، وعَسَيْتَ أن تفوز بالغنى ، وعَسَيْتِما . . . وعَسَيْتِمْ . . . وعَسَيْنِ . . . بفتح السين أو كسرهما في كل ذلك ، — ونظائره . — والفتح أشهر<sup>(٢)</sup> .

( د ) في مثل : عساني أزورك — عساك تزورني ، عساه يزورنا . . . من كل تركيب وقع فيه بعد « عسى » الضمير : « الباء » أو « الكاف » أو « الهاء » وهي ضمائر ليست للرفع — تكون : « عسى حرفاً للرجاء<sup>(٣)</sup> » ، بمعنى : « لعل » وتعمل عملها ، وهذا أيسر الآراء — كما سبق<sup>(٤)</sup> — ، ويجوز اعتبار « عسى » من أخوات « كان » وهذا الضمير في محل رفع اسمها . ولا يكون كذلك في غير هذا الموضع والأفضل الإعراب الأول ، والاقتصار عليه أحسن .

( هـ ) في مثل : عسى أن يتلطف الطبيب مع المريض — يوجب النحاة إعراب كلمة : « الطبيب » فاعلاً للفعل : « يتلطف » . ولا يجوزون أن تكون مبتدأ متأخراً ، ولا اسماً لعسى الناقصة ، ولا غير ذلك<sup>(٥)</sup> ، وحجتهم في المنع أن إعرابها بغير الفاعلية للفعل : « يتلطف » يؤدي إلى وجود كلمة أجنبية في وسط صلة « أن » فمن الخطأ إعراب أن « مصدرية » « ويتلطف » مضارع منصوب بها ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على « الطبيب » المتأخر في اللفظ ؛ دون الرتبة . وعلة الخطأ أن كلمة : « الطبيب » سواء أكانت مبتدأ متأخراً ، أم اسماً لعسى . . . قد

( ١ ) وإسناده لهذه التاء التي هي ضمير — دليل من الأدلة التي يعتمد عليها أصحاب الرأي القائل بأن « عسى » فعل ماض ، وليست حرفاً . أما بقية أفعال هذا الباب فلا خلاف في أنها فعل .

( ٢ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

والفتح والكسر أجزء في السين ومنْ نحو : عَسَيْتُ ، وانتَقَا الفتح زُكُنْ

أي : أن الفتح والكسر جائزان في مثل : « عسيت » حين يتصل بها ضمير رفع لمتكلم ، أو مخاطب كما شرحنا ، « زكن » انتقاء الفتح ( بمعنى : علم اختياره عن العرب ) ، وأنه أفضل عندهم من الكسر .

( ٣ ) وفي هذه الحالة لا تقع بعدها « ما » الزائدة لأن « ما » الزائدة لا تقع بعد عسى —

كما سيجيء في آخر رقم ٤ من هامش ص ٦٦٤ وكما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢

( ٤ ) في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٢ — وفي ب من ص ٢٤١ ، وستجيء لها إشارة في رقم ٢ من

هامش ص ٦٢٨ .

( ٥ ) وهذه هي الحالة المستثناة التي أشرنا لها في رقم ٥ من هامش ص ٦٢٦ .



وقعت غريبة بين أجزاء صلة « أن » لأنها ليست من تلك الصلة ، وفصلت بين تلك الأجزاء . ولا يجوز الفصل بأجنبي في تلك الصلة .

ومثل هذا قالوا : في إعراب كلمة : « رَبَّ » ، في قوله تعالى : ( عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ) . عند إعراب كلمة : « مقاماً » ظرفاً .

( و ) من الاستعمالات الصحيحة وقوع اللفظ : « حَرَّى » اسماً منوناً مع ملازمته الإفراد والتذكير في جميع حالاته ؛ نحو : الصانع حَرَّى أن يُكْرَمَ — الصانعان حَرَّى أن يُكْرَمَا — الصانعون حَرَّى أن يكرموا — الصانعة حَرَّى أن تكرم — الصانعتان حَرَّى أن تكروا — الصانعات حَرَّى أن يُكْرَمْنَ ... ولفظ : « حَرَّى » في كل الاستعمالات السابقة مصدر ، معناه : جدير وحقيق ؛ فهو مصدر بمعنى الوصف .

والأحسن أن يكون مصدراً لفعل تام متصرف ليس من « أفعال الرجاء » هو الفعل : حَرَّى — يَحَرَّى — حَرَّى . وقد يجيء من هذا الفعل التام المتصرف وصف مشتق على : « حَرَّى » ( وزان : غَنِيَّ ) ، وعلى : حَرَّ ( وزان : صَدَّ ، بمعنى ظَمآن ) وهذان الوصفان هما صفتان مُشَبَّهَتَان ولا يلتزمان صيغة واحدة ، وإنما تلحقهما علامة التثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث ، فيقال : المكافح حَرَّى أو حَرَّ أن يفوز — المكافحان حَرَيَّان ، أو حَرَيَّان أن يفوزا — المكافحون حَرِيُّون أو حَرِيُّون أن يفوزوا — المكافحة حَرِيَّة أو حَرِيَّة ... المكافحتان حَرِيَّتَان أو حَرِيَّتَان ... المكافحات حَرِيَّات أو حَرِيَّات ...



وكل واحد من هذه السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما<sup>(١)</sup> وأحوالهما ؛ فيتناولهما بالتغيير ؛ في اسمهما ، وفي شيء من ضبط آخرهما ؛ إذ يصير المبتدأ منصوباً ، ويسمى : اسم الناسخ ، ويبقى الخبر مرفوعاً ، ويسمى ؛ خبر الناسخ ، - كالأثلة المذكورة<sup>(٢)</sup> - . وفي جميع الحالات لا يصح أن يكون اسم الناسخ هنا شبه جملة ، كما لا يصح في أسماء النواسخ الأخرى .

ولكل واحد من تلك الحروف معنى خاص يغلب فيه ، فالغالب في « إن » و « أن » : التوكيد<sup>(٣)</sup> . . . . وفي : « لَسْكِين » .

(١) انظر « الملاحظة » التي في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ ، وتختص بمنع وقوع « أن » بنوعها بعد « كان » و « إن » و « لا النافية للجنس » وكذلك لا تقع « ما المصدرية » بعد النواسخ الثلاثة السابقة . وهناك شرط يبيح الوقوع في بعض الصور السابقة . . . .

(٢) تختلف هذه النواسخ عن « كان » وأخواتها في أمور ثلاثة : أولاً : أن هذه النواسخ حروف : أما « كان » وأخواتها فهي الأفعال ؛ مثل : كان ، وأصبح ، وأضحى . . . . ومنها الحروف ، مثل : ما - لا - لات - إن . . . . ومنها الأسماء ، وهي المشتقات التي تعمل عمل تلك الأفعال .

ثانياً : أن هذه النواسخ تنصب الاسم وترفع الخبر . أما تلك فترفع الاسم ، وتنصب الخبر .  
ثالثاً : أن هذه الحروف لازمة التصدير ؛ ( أى : لابد أن تكون في صدر جملة ) إلا « أن » ( المفتوحة الهمزة ، المشددة النون ) ؛ فيجوز أن يسبقها شيء من جملتها ؛ - كما سيجيء في ص ٦٣٧ وفي « ب » من ص ٦٤٥ - ويجب أن تكون مع معموليها جزءاً في الإعراب من جملة أخرى . أما « كان » وأخواتها فليست لازمة التصدير . . . .

(٣) المراد : توكيد النسبة ، أى : توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار ؛ فكلا الحرفين في تحقيق هذا الغرض بمنزلة تكرار الجملة ، ويفيد ما يفيد التكرار ؛ ففى مثل : إن المال عماد العمران . . . ؛ تعنى كلمة « إن » عن تكرار جملة : « المال عماد العمران » ،

ومن الخطأ البلاغى استخدامها إلا حيث يكون الخبر موضع الشك أو الإنكار . والتأكيد بهما يدل على أن خبرهما محقق عند المتكلم ، وليس موضع شك . ولا يستعملان إلا في تأكيدات الإثبات . ( انظر ما يقتضيه معنى التوكيد في « أن » - ص ٦٤٤ « أ » )

وقد تكون « أن » - مفتوحة الهمزة - للتبرجى مثل « لعل » في معناها ، وسيجيء الكلام على حكمها في رقم ٣ من هامش في ص ٦٣٧ .

وقد تكون « إن » - مكسورة الهمزة - بمعنى : « نعم » ، فتعتبر حرف جواب محض لا يعمل شيئاً ، كقول الشاعر :

قالوا: كبرت. فقلت: «إن»، وربما ذكرَ الكبيرُ شبابه فتطرباً  
أى : فحزن - وقول الآخر :

ويقلنَ شيبُ قد علا لك ، وقد كبرتَ . فقلت : إنه  
الماء لسكرت .

ويجوز أن يقع المصدر المنسبك من « أن » ( المفتوحة الهمزة ، المشددة النون ) ومعموليها اسمي لأختها مكسورة الهمزة ، ولبقية الأحرف الناسخة . بشرط أن يتأخر ؛ ويتقدم عليه خبرها شبه جملة ، نحو : إن عندي أنك غلص ، و كان في نفسى أنك تشعربهذا ، ولعل في خاطرك أنك أحب الأصدقاء إلى . . . = النحو الوافى - أول

الاستدراك<sup>(١)</sup> ولا بد أن يسبقها كلام له صلة معنوية بمعنوليها<sup>(٢)</sup>، وفي: «كأن»: التشبيه<sup>(٣)</sup>

= وهكذا. فالمصدر المؤول هو اسم للحرف الناسخ (كما سيحيى في «ب» من ص ٦٤٥)  
بقى السؤال عن معنى: «ما» وإعرابها في قول الشاعر:

وإنَّا لِمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً      على رأسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ  
والإجابة عن هذا موضحة مفصلة في ص ٥٥١ وفي رقم ٣ من هامشها.

(١) هو إبعاد معنى فرعى يخطر على البال عند فهم المعنى الأصل لكلام مسموع أو مكتوب، ومثال ذلك قولنا: «هذا غنى» فيخطر بالبال أنه محسن بسبب غناه. فإن كان غير محسن أسرعنا إلى إزالة الخطأ بمجيء ما يدل على ذلك، مثل كلمة: «لكن» وبعدها المعمولان، فنقول: «هذا غنى لكنه غير محسن». ومثل: «الكتاب رخيص»، فيقع في الخطأ أنه لا نفع فيه. فإن كان غير ذلك بادرنا بمجيء كلمة: «لكن» مع معنوليها لإزالة هذا الوهم؛ فنقول: «الكتاب رخيص، لكنه كبير النفع...» وهكذا... فلا بد أن يكون قبلها كلام يتضمن معنى أصلياً يوحى بمعنى فرعى ناشئ منه وهذا المعنى الفرعى هو الذى يراد إبعاده بكلمة: «لكن»، ويعبر النحاة عن هذا بقولهم في «الاستدراك»: إنه: «تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه». وهذا يقتضى أن يكون المعنى بعدها مخالفاً للمعنى الفرعى الذى يفهم مما قبلها، ومغايراً له. وتقع بعد التثنية والإثبات. فإن كان المعنى الفرعى الناتج مما قبلها موجباً كان ما بعدها منفياً في معناه، وإن كان المعنى الفرعى قبلها منفياً في مضمونه كان المعنى بعدها موجباً، فوجودها ينشئ عن المغايرة والمخالفة بين معنى ما بعدها والمعنى الفرعى المفهوم مما قبلها. من غير حاجة إلى أداة نافية في أحدهما.

ولا يصح أن تكون الجملة الاسمية بعدها خبراً عن مبتدأ أو عن ناسخ قبلها - ولا غير خبر أيضاً - كما سنعرف في رقم ٢ -.

واستعمال «لكن» في «الاستدراك» هو الأعم الأغلب. ومن الجائز استعمالها في بعض الأحيان مجرد تأكيد المعنى، كما كان يستعملها النحباء؛ مثل: «لو اعتذر المسئء لئنا سئمت إساءته؛ لكنه لم يعتذر» فهي هنا لتأكيد عدم الاعتذار، وهو مفهوم بدونها من كلمة: «لو» التى تفيد في هذا المثال نفي معنى الكلام المثبت بعدها.

ومن الآيات المشتملة على «لكن» قوله تعالى: «لكننا هو الله ربى» وأوضح الآراء فيها أن تقدير الكلام: لكن (بسكون النون) أنا هو الله ربى. فحذفت الهمزة تخفيفاً، وأدغمت النون في النون؛ فصارت: لكننا - (بنون مشددة بعدها ألف).

و «لكن» - مشددة النون - هي التى تعد من أخوات «إن» في العمل. أما: «لكن» مخففة النون (أى: الساكنة النون) فليست من أخوات «إن» ولا من النواسخ. بالرغم من أن معناها: «الاستدراك» أيضاً - كما سيحيى في ج ٣ باب العطف -

(٢) أى: لا بد أن تتوسط بين جملتين كاملتين، بينهما نوع اتصال معنوى، - لا إعرابى - بحيث تكون في صدر الثانية منهما، ولا يصح في الجملة الثانية المصدرة بها أن تقع خبراً - أو غيره - عن شيء سابق على «لكن»، كما أشرنا - في رقم ١ - أما ما ورد في كلام السابقين المولدين من نحو: فلان وإن كثر ماله - لكنه بخيل، أو: إلا أنه بخيل: فقد سبق بيان الرأى فيه (في ص ٤٥١).

(٣) المراد: تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر. والتشبيه بها أقوى من التشبيه بالكاف؛ فثل: كأن الحمل فيل في الضخامة، أقوى في التشبيه من: «الحمل كالفيل في الضخامة». ولا يليها - في الغالب - إلا المشبه: أما «الكاف» و «مثل»... وأضرابها فيلها المشبه به في الأكثر، على الصورة التى فصلها اللبانيون في كل ذلك.  
واستعمالها في التشبيه مطرد في سائر أحوالها عند جمهرة النحاة. ولكن فزيقاً يقول: إنها لا تكون للتشبيه =

.....  
.....

=إلا حين يكون خبرها اسماً أرفع من اسمها قدراً أو أحط منه ؛ نحو : كأن الرجل مملّك . أو : كأن اللص قرد . أما إذا كان خبرها جملة فعلية ، أو ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره ، أو صفة من صفات اسمها - فإنها للظن ؛ نحو : كأن محموداً وقف ، أو عندك ، أو في الدار ، أو واقف . . لأن محموداً هو نفس الذي وقف ، ونفس المستقر عندك ، أو في الدار ، ونفس الواقف ... والشئ لا يشبه بنفسه . ويقول الذين يرونها للتشبيه باطراد : إنها في الأمثلة السابقة ونظائرها - جارية على أداء مهمتها الأصلية ؛ وهي : التشبيه باعتبار أن المشبه به مخوف ، فالأصل : كأن محموداً شخص وقف ، أو شخص عندك ، أو شخص في البيت ، أو شخص واقف . . أو اعتبار المشبه به هو نفس المشبه ، ولكن في حالة أخرى له . ولا مانع عندهم من تشبيه الشخص في حالة معينة - بنفسه في حالة أخرى تخالفها ؛ فيكون المراد : كأن محموداً في حاله وهو غير واقف شبيه بنفسه وهو واقف . . . . .

والخلاف شكلي ، ولكن هذا الرأي أنسب لأنه عام ينطبق على كل الحالات ، ويريحنا من التشتيت ، والخلاف ، وتشعيب القواعد . والأخذ بهذا الرأي أو ذاك إنما يكون حيث لا توجد القرينة التي تعين المراد . فإن وجدت وجب الأخذ بها .

ومن الأساليب الفصيحة المسموعة قولهم : « كأنك بالفرج آت » وبالشقاء مقبل » . « وكأنك بالدنيا لم تكن » ، وبالأخرة لم تنزل » وقد تعددت الآراء في المراد . ومنها في الأسلوب الأول : التعبير عن قرب مجيء الفرج ، وقرب إقبال الشتاء . وفي الثاني خطاب متجه إلى المحتضر : كأن الدنيا لم تكن ( أي : لم توجد ) أو : كأنك لم تكن بالدنيا ، لقصر المدة فيها في الحالتين ، وكأنك في الآخرة - تنوهم أنك لم تنزل عن الدنيا ولم تبارحها .

وتعددت كذلك في إعراب تلك الأساليب إعراباً يساير معنى واضحاً ؛ وما ارتضوه في الأسلوب الأول أن يكون معنى « كأن » هنا : التقريب . والكاف اسمها . وأصل الكلام : كأن زمانك آت بالفرج . ثم حذف الضاف ، وهو كلمة : « زمان » . أما الخبر فهو كلمة : « آت » مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة . والجار والمجرور : ( بالفرج ) متعلق بالخبر : ( آت ) . وبالشقاء - الواو حرف عطف ، والجار مع مجروره متعلق بكلمة : مقبل ؛ المعطوفة على كلمة « آت » السابقة ؛ فأصل الكلام : كأن زمانك آت بالفرج ، ومقبل « بالشقاء » .

وارتضوا في الأسلوب الأخير أن يكون الخبر مخوفاً فيهما . وجملة : « لم تكن » ، وكذلك جملة : « لم تنزل » في محل نصب ، حال . والأصل : كأنك تبصر بالدنيا حالة كونك لم تكن بها ( لأنك تبصرها في لحظة مغادرتها ) وكأنك تبصر بالأخرة في حالة كونك لم تنزل ( أي : في حالة لم تنزل فيها عن الدنيا ، ولم تغادرها نهائياً ) .

وهناك إعرابات أخرى كل منها يساير معنى معيناً ، فتختلف الإعرابات باختلاف المعاني التي يتضمنها كل أسلوب . ( راجع حاشية الصبان ج ١ عند الكلام على : كأن ) .

ولعل الإعراب الواضح الذي يساير معنى واضحاً في المثالين الأولين هو انراض أن أصلها : كأنك آت بالفرج ومقبل بالشقاء ، وهذا - مع مسايرته المعنى يفيد القرب الذي سبق الأسلوب شاهداً عليه . لأن مخاطبة دليل القرب .

ولا مانع من اعتبار : كأن للقرب أول التشبيه . فإن كانت للقرب فمعناها ظاهر ، وإن كانت للتشبيه فلنراد « كأنك شخص أو شيء آت بالفرج ، ومقبل بالشقاء . فالمشبه به مخوف . وعلى هذا أو ذاك =

... ..  
... ..  
= تعرب «الكاف» اسمها ، و«آت» خبرها . و«الفرج» جار ومجرور متعلق بالخبر . و«مقبل» «الواو»  
حرف عطف «مقبل» معطوف على : «آت» . و«ب» «الثناء» جار ومجرور متعلق بكلمة : «مقبل»  
وما يقولونه في تأييد إعرابهم المخالف مردود وضعيف .. ( كالأنى ورد في المغنى والتصريح وحواشيا عند  
الكلام على : كأن ) .

كما يصح في المثال الأخير : اعتبار كلمة «كأن» للتشبيه ( تشبيه المخاطب في هذه الحالة بنفسه  
في حالة أخرى ؛ فالشبه والمشبه به شخص واحد ، ولكن في حالتين مختلفتين ، وهذا أمر جائز عندهم ،  
— كما أسلفنا — . أى : كأنك في حالة وجودك بالدنيا شبه نفسك في حالة عدم وجودك بها . ) فالكاف  
اسمها ، والجار والمجرور ؛ ( بالدنيا ) متعلق بالفعل : «تكن» فكلمة : «لم» حرف جزم . «تكن»  
تامة بمعنى «توجد» فعل مضارع مجزوم بها . والفاعل : أنت ، والجملة في محل رفع خبر : «كأن» .  
( فالمراد : كأنك عند الاحتضار لم توجد بالدنيا ، فأنت في حالتك هذه تشبه نفسك في حالة عدم وجودك  
فيها ؛ فالحالتان سياتن ) . و«بالآخرة» الواو حرف عطف . الجار والمجرور حال مقدم من الضمير فاعل  
الفعل المضارع : «تزل» المجزوم بالحرف : «لم» ( فالمراد : كأنك لم توجد بالدنيا ولم تزل عنها  
في حالة وجودك بالآخرة ؛ لأنك على بابها . والجملة الفعلية الثانية معطوفة على الجملة الفعلية السابقة ) .  
ويرى فريق آخر قصر التشبيه في : «كأن» على الحالة التى يكون فيها خبرها جامداً ؛ مثل :  
«كأن البخیل حجر» . أما في غيره فهى للتحقيق ، أو : التقريب ، أو الظن . . . ومن أمثلة  
التحقيق عندهم قوله تعالى : ( وئى كأنه لا يقلح الكافرون ) ، إذ المعنى هنا محقق قطعاً . ولا مجال  
فيه للتشبيه . ومثله قول الشاعر المتفزل :

كَأَنِّى حِينَ أُمْسَى لَا تَكَلِّمْنِ مُتَيْمٍ أَشْتَهَى مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

وهذا رأى حسن ولكن جمهورهم لا يخرجونها عن التشبيه ، وحجتهم ما ذكرنا من أن المشبه به قد يكون  
مخوناً . وقد يكون هو المشبه أيضاً ، ولكن في حالة أخرى كما سبقت الإشارة ؛ ففى مثل : «كأن علياً  
يلعب» يكون المراد : كأن علياً شخص يلعب ، أو : كأن علياً في حال عدم لعبه يشبه علياً في حالة لعبه .  
أى : كأن هيئته في غير لعبه كهيئته في اللعب ( راجع الجزء الأول من المصع ص ١٣٣ ) ، وقد قلنا :  
إن الأخذ بهذا الرأى أحسن عند عدم القرينة ، إبعاداً للخلاف ، واختصاراً نافعاً في القواعد . أما مع  
القرينة فلا ، كالأية . والتأويل في الآية — ونظائرها — عسير ، لأن القرينة تدل على أنها للتحقيق  
قد يكون أصل المضارع في : ( كأنك في الدنيا لم تزل . . . ) هو : «يزول» من «زال» التامة ،  
بمعنى : فَنَسِيَ وَذَهَبَ . فالزأى مضمومة . وقد يكون أصله : «يزال» ؛ من : «زال» ، يزال «الناسخة  
مثل : لا يزال الحر مكمراً» ، بمعنى : بقى واستمر ، فالزأى مفتوحة . والمعنى منها يخالف ما سبق ،  
بعد ، أى : أن الآخرة باقية خالدة تنتظر .



## شروط إعمال هذه الأحرف الناسخة<sup>(١)</sup> :

(١) يشترط لإعمالها ألا تتصل بها : « ما » الزائدة<sup>(٢)</sup> ، فإن اتصلت بها « ما » الزائدة<sup>(٣)</sup> - (وتسمى : « ما » الكافّة )<sup>(٤)</sup> - منعتها من العمل ، وأباحّت دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت محتصة بالاسمية . إلا : « ليت » فيجوز إعمالها وإعمالها<sup>(٥)</sup> عند اتصالها بكلمة : « ما » السالفة ولا تدخل على الجمل الفعلية ؛ فيجب الإهمال في مثل : إنما الأمين صدق<sup>(٥)</sup> . ولكننا الخائن عدو ، وفي مثل قول الشاعر يصف حصاناً ببياض وجهه ، وسواد ظهره :

وكانما انتفجر الصباح بوجهه حسناً ، أو احتبس الظلام بيمتنيه<sup>(٦)</sup>

(١) يشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها مما تقدم ذكره من شروط عامة في ص ٤٤ مع ملاحظة مايجي هنا من فروق قليلة بين النوعين ومن شروط أخرى لا بد منها لإعمال «إن» وأخواتها وينفرد خبر «لعل» بجاز تصديره « بأن » المصدرية ؛ نحو : لعل أحدكم أن يسارع في الخيرات فيلقى خير الجزاء . . . ( ولا مانع في هذه الحالة أن يقع المعنى خبراً عن الذات كوقوعه خبراً ليعسى . . . وقد سبق الكلام عليها في باب أفعال المقاربة رقم ١ من هامش ص ٦١٦ ) .

وإذا وقعت « لعل » أو « عسى » في كلام الله تعالى لا يكون معناها الرجاء ، أو الإشفاق ؛ لاستحالة ذلك عليه . وإنما يكون معناها التحقيق والقطع حيناً ، وحيناً الرجاء أو الإشفاق منسوباً إلى الذي يدور بصدده الكلام ، لا إلى المولى جل شأنه . ( ولهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ ) .

(٢) يشترط أن تكون « ما » حرفاً زائداً يمنع هذه الحروف الناسخة من العمل . فإن لم يكن حرفاً زائداً لم يمنعها مثل « ما » الموصولة في نحو : إن ما في القفص بلبل . ( أى : إن الذي في القفص بلبل ) ومثل « ما » الموصوفة في نحو : إن مامطيعاً نافع ، أو إن مايطيع نافع ، ( أى : إن شيئاً مطيعاً أو يطيع - نافع . ) فكلية : « ما » في المثاليين ليست كافّة ( أى : ليست مانعة للحرف الناسخ عن العمل ) ، ويجب فصلها في الكتابة منه . بخلاف الزائدة ، فيجب وصلها بآخره في الكتابة . ولا تدخل « ما الزائدة » على « عسى » التي قد تكون حرفاً كهذه الأحرف الناسخة .

(٣) لأنها كفت<sup>(٧)</sup> (أى : منمت) الحرف الناسخ من العمل ولذا يكتب بعض القدماء في إعراب مثل : «إنما» بقوله : « كافّة ومكفوفة » يريد : أن « ما الزائدة » كفت الناسخ عن العمل ، وكفت نفسها كذلك عن أن تكون « موصولة أو موصوفة . . » واقتصرت على أن تكون مهملة زائدة . أو : أنها كفت الحرف الناسخ . وهو قد كنهها أيضاً أن تكون نوعاً آخر غير الزائدة .

(٤) وفي هذا يقول ابن مالك في بيت سيجي في ص ٦٦٤ .

ووضّل « ما » بذى الحروف مبطلٌ لإعمالها . وقد يُبقى العملُ  
أى : أن اتصال « ما » الزائدة بهذه الحروف يبطل عملها . وقد يبقى العمل - اختياراً - في « ليت » وحدها دون أخواتها ، في الرأي الأحسن . (٥) وقول الشاعر :

إنما المرء حديث بعده فكأن حديثاً حسناً لمن وعى  
وقوله تعالى : من اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ، ومن ضلّ فإنما يضلّ عليها . . .

إذا اتصلت - ما - الزائدة بأحد الحرفين الناسخين : « إن » أو « أن » ، منعتها من العمل ، وصار كل واحد منهما بعد هذه الزيادة أداة من أدوات الحصر ؛ تزيد تأكيد المعنى قوة ووضوحاً . . . ( وقد سبقّت الإشارة الموضحة في رقم ٤ من ص ٤٩٥ ) مثل : إنما أنت كبير الهمة ، أو : عرفت أنما أنت كبير الهمة ؛ فقد قصرنا المخاطب على صفة معينة ؛ هي كبر الهمة ؛ وحصرنا أمره فيها . وتأوّل « أن » ( المفتوحة الهمة المشددة النون ) مع معمولها بمصدر مؤول تختفي عند ظهوره لا يمنع من إفادتها الحصر عند اتصالها بما الزائدة ، لأن إفادة الحصر تم قبل التأويل وسبب المصدر . (٦) بظهره .



ويجوز الأمران مع : « ليت » مثل : ليتما على حاضر ، أو : ليتما عليّ حاضر ، وهي في الحالتين مختصة بالجمل الاسمية .

(ب) يشترط في اسم هذه الأحرف شروط ، أهمها :

ألا يكون من الكلمات التي تلازم استعمالاً واحداً ، وضبطاً واحداً لا يتغير ؛ كالكلمات التي تلازم الرفع على الابتداء ، فلا تخرج عنه إلى غيره ؛ ككلمة : « طوبى » وأشباهاها<sup>(١)</sup> - في مثل : طوبى للمجاهد في سبيل الله . - فإنها لا تكون إلا مبتدأ .

وألا يكون من الكلمات الملازمة للصدارة في جملتها ، إما بنفسها مباشرة ، كأسماء الشرط ، و : « كم » . . . ، وإما بسبب غيرها<sup>(٢)</sup> ؛ كالمضاف إلى ما يجب تصديره ؛ مثل : صاحب من أنت ؟ . فكلاهما لا يصلح اسماً لحرف ناسخ .

والسبب : هو أن هذه الحروف الناسخة ملازمة للصدارة في جملتها ( ما عدا « أن » )<sup>(٣)</sup> فإذا كان اسم واحد منها ملازماً للصدارة وقع بينهما التعارض . ولهذا كان من شروط إعمالها - أيضاً - أن يتأخر اسمها ونحوها عنها .

وألا يكون اسمها في الأصل مبتدأ واجب الحذف ؛ كالمبتدأ الذي خبره في الأصل نعت ، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر<sup>(٤)</sup> ؛ نحو :

(١) لهذه الكلمات بيان في رقم ١ من هامش ص ٥٤٢ - أول باب : « كان » وأخواتها ومثلها بعض الكلمات التي تلازم النصب على المصدرية ، أو على غير المصدرية  
(٢) مما مريانه في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ .

(٣) إذا كانت « أن » للترجي - أي : مثل : « لعل » التي تفيد هذا المعنى - وجب ما يأتي : أن تلازم صدر جملتها ، وأن تكون الجملة في هذه الصورة اسمية حتماً ، ولا يصح اعتبار « أن » حرفاً مصدرياً يؤول مع معموليه بمصدر مفرد . كما لا يصح - وهي بمعنى : « لعل » - أن يتقدم عليها أحد معموليها ، ولا معمول أحدهما - وقد سبق توضيح هذا في رقم ٥ من ص ٥٠٤ ويحيى له إشارة في « و » من ص ٦٤٨ -

(٤) سبق أن أوضحنا المراد بالنعت المقطوع وسببه . - في ص ٥١٠ ، وسيجيء تفصيل الكلام عليه في الباب الخاص بالنعت - ويستثنى من المبتدأ الواجب الحذف ضمير الشأن في مثل : « إن من يرض عن الشريك سوء الجزاء » ؛ إذا الأصل : إنه من يرض . . . أي : إنه الحال والشأن ( وقد تقدم الكلام على ضمير الشأن ص ٢٥٠ ) فهذه الهاء في الأصل نائبة عن مبتدأ ، هو : الحال والشأن . ولا يصح أن تكون كلمة « من » اسم « إن » لأن « من » شرطية ؛ والشرط له الصدرة ، فلا يسبقه ناسخ ، هذا إلى أن المضارعين بعدها مجزومان .  
وشله قول الشاعر :

إِنَّ مِنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

أي : إنه من يدخل يلقى . . . . .

وحذف ضمير الشأن في هذا الباب كثير بقريئة تدل عليه وعلى المراد ؛ ( كما هو مشروط عند كل حذف ) ومنه الحديث . . . إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون . أي : إنه . . .

عرفت محموداً العالم<sup>(١)</sup>.

(ح) ويشترط في خبرها ألا يكون إنشائياً<sup>(٢)</sup>، (إلا الإنشاء المشتمل على : « نعم » و « بشئ » وأخواتهما من أفعال المدح والذم) فلا يصح : إن المريض ساعده . وليت البائس لا تهنه . . . ويصح : إن الأمين نعم الرجل ، وإن الخائن بشئ الإنسان .

(د) وكذلك يشترط في خبرها إذا كان مفرداً أو جملة - أن يتأخر عن اسمها ؛ فيجب مراعاة الترتيب بينهما في هاتين الحالتين ؛ بتقديم الاسم وتأخير الخبر ، نحو : إن الحق غلاب - إن العظام كفوها العظماء - إن كبار النفوس ينفرون من صغائر الأمور<sup>(٣)</sup> . . . وقول الشاعر :

إن الأمين - إذا استعان بخائن - كان الأمين شريكه في المائم  
فلو تقدم الخبر لم تعمل ، بل لم يكن الأسلوب صحيحاً . وهذا الشرط يقتضي عدم تقدمه على الناسخ من باب أولى .

أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة ، بأن كان شبه جملة : ( ظرفاً أو جاراً مع مجروره ) . فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط ، فيتوسط بينه وبين الحرف الناسخ عند عدم وجود مانع<sup>(٤)</sup> : نحو ؛ إن في السماء عبرة<sup>(٥)</sup> ، وإن في دراستها

(١) برفع كلمة : « العالم » على أنها خبر مبتدأ محذوف . وكانت في الأصل نعتاً ثم تركته ، وصارت خبراً ؛ إذا الأصل « عرفت محموداً العالم » ينصب العالم على أنها صفة ، ثم قطعت عن النعت إلى الخبر للأسباب التي أشرنا إليها في ص ٥١٠ .

(٢) سوء أكان الإنشاء طلباً أم غير طلب ( راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ ويجوز في خبر « أن » المخففة أن يكون جملة دعائية - كما سيبيء في ص ٦٧٨ - كقراءة من قرأ بتخفيف النون ( أى : تسكينها ) ، قوله تعالى : ( والخامسة أن غفیب الله عليها ) ويقول « الرضى » : ( لا أرى مانعاً من وقوع الجملة الطلبية خبراً عن « إن » و « لكن » مع قلته . ) ولاداعي للأخذ بالرأى القليل هنا .

(٣) ومثل هذا قول الشاعر :

وعين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبدى المساويا

(٤) ولين الأمثلة قوله تعالى : ( إن علينا لكهدى . وإن لنا للآخرة والأولى ) . وقوله تعالى : ( إن لدينا أنكالا وجحيماً ) وجاء في الأشموني مانعه : ( قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ) اه . . . والمفهوم أن المراد بالظرف ما يشمل الجار ومجروره . فالمراد هنا : شبه الجملة بنوعيه .

(٥) فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : إن إخوانها :

لأنَّ ، أنَّ ، ليت ، لكنَّ ، لعلَّ ، كأنَّ - عكس ما لكان من عمل -  
كأنَّ زيدا عالمٌ بآني كفاء ، ولكنَّ ابنه ذو ضغنٍ  
يقول : لإن - وما تبعها من الحروف المذكورة بعدها - عكس ما ثبت من العمل لكان وأخوتها  
« فكان » ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الحروف تعمل عكسها : تنصب الاسم وترفع الخبر ، ووضح هذا =

عجائب . وقول الشاعر :

إِنَّ مِنَ الْحِلْمِ ذِلًّا أَنْتَ عَارِفُهُ وَالْحِلْمُ عَنْ قُدْرَةِ فَضْلٍ مِنَ الْكِرَمِ  
ومثل : إن هنا رفاقاً كراماً ، وإن معنا إخواناً أبراراً . وقولهم في وصف  
رجل : « كَانَ وَاللَّهِ سَمَحًا سَهْلًا مَحْبُوبًا ، كَأَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُلُوبِ نَسَبًا ، أَوْ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَيَاةِ سَبَبًا » . فإن وُجِدَ مانع لم يجوز تقدمه ؛ كوجود لام الابتداء في  
الخبر ؛ نحو : إن الشجاعة لفي قول الحق : حيث لا يجوز تقديمه وفيه لام الابتداء <sup>(١)</sup> . . .  
وهناك حالة يجب فيها تقديمه ؛ هي : أن يكون في الاسم ضمير يعود على شيء  
في الخبر شبه الجملة ؛ مثل : إن في الحقل رجاله ، وإن في المصنع عماله .  
ومثل : إن أمام الدار حارسها ، وإن عند الزرع صاحبته . فاسم الناسخ ( رجال  
وعمال ، وحارس ، صاحب ) مشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر <sup>(٢)</sup> ؛  
( أى : على الحقل ، والمصنع ، والدار ، والزرع ) ، ولو تأخر الخبر لعاد ذلك الضمير  
على متأخر في اللفظ وفي الرتبة معاً ، وهو ممنوع هنا <sup>(٣)</sup> .

= بأمثلة في البيت الثاني ، هي : إن زيدا عالم بأني كفاء ، ولكن ابنه ذو ضغن ( أى : حقد ) فعرض أمثلة  
لحروف ثلاثة ؛ هي : إن ، أن ، لكن ...

هذا ويتردد في كلام النحاة القدماء - وغيرهم - اسم « زيد » « عمرو » « بكر » « خالد » ، وهي أسماء  
عربية صحيحة ، ولكنها شاعت في استعمالاتهم حتى صارت مبتذلة فيحسن العدول عنها في استعمالنا قدر  
استطاعتنا ، كما أشرنا لهذا كثيراً . ثم قال :

وراعِ ذا الترتيبَ . إلا في الذي كَلَيْتَ فيها ، أو : هنا - غير البذِي

يريد : أن مراعاة هذا الترتيب الوارد في أمثله بين المعمولين أمر واجب ؛ فيتقدم الاسم ويتأخر الخبر  
وجوباً إلا في مثل : ليت فيها غير البني ( أى : البني ؛ وهو : الوقع ) ومثل : ليت هنا غير البني ؛ من  
كل تركيب يقع فيه خبر إن وأخواتها ظرفاً أو جاراً مع مجروره . وقد اقتصر على بيان هذه الحالة التي يجوز  
فيها التقديم ، ولم يذكر تفصيل المواضع التي يجب فيها التقديم والتي يجب فيها التأخير ، وقد ذكرناها  
( ١ ) ومن الموانع أن يكون الحرف الناسخ هو « عني » ( التي بمعنى : لعل ) أو الحرف : « لا » -  
كما سيأتي في بابها ص ٦٩٠ - فلا يجوز تقديم خبر هذين الحرفين مطلقاً .

( ٢ ) لأن الخبر هو الجار مع مجروره ، والضمير عائد على المجرور وحده ؛ فهو عائد على بعض  
الخبر - كما سبق أن أوضحناه .

( ٣ ) وهناك حالة أخرى يجب فيها تقديم خبر أن ( المفتوحة الهمزة المشددة النون ) ستجيء في :  
« ب » من ص ٦٤٥ .

وإذا وقع المصدر المؤول من « أن مع معموليها » مبتدأ ؛ وكان تأخير خبره في هذه الصورة مؤدياً  
إلى اللبس ، وجب تقديم هذا الخبر ؛ مثل : عندي أنك فاضل .

أما سبب اللبس وما يترتب عليه فقد تقدم في رقم ٥٠٤ من ص ٥٠٤ حيث مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوباً .

وبما تقدم نعلم أن للخبر — في هذا الباب — ثلاثة أحوال من ناحية تقديمه ، أو تأخيره على الاسم .

الأولى : وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة .

الثانية : وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة ، وكان الاسم مشتملا على ضمير يعود على بعض شبه الجملة ، ( أى : على بعض الخبر ) .

الثالثة : جواز الأمرين إذا كان شبه جملة ، — غير ما سلف — ولم يمنع من التقديم مانع .

أما معمول الخبر ( مثل : إن المتعلم قارئ كتابك ، وإنه منتفع بعلمك ، ) فلا يجوز تقدمه على الحرف الناسخ ، لكن يجوز تقدمه على الخبر ، وحده ، فيتوسط بينه وبين الاسم ؛ سواء أكان معمول شبه جملة ، أم غير شبهها ، فتقول : إن المتعلم — كتابك — « قارئ » ، وإنه — بعلمك — منتفع . ففي الجملة الأولى تقدم على الخبر وحده معموله الذى ليس بشبه جملة ( وهو : كتابك ) ؛ وفي الثانية تقدم على الخبر معموله شبه الجملة : ( وهو الجار والمجرور : « بعلم » ) .

كما يصح تقديم معمول الخبر على الاسم والتوسط بينه وبين الناسخ في حالة واحدة ، هى : أن يكون معمول شبه جملة ؛ نحو : إن في المهد الطفل نائم — إن بيننا الودَّ راسخ .

\* \* \*

ويؤخذ من كل ما سبق :

١ — أنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف الناسخ واسمه فاضل إلا الخبر شبه الجملة الذى يصح تقديمه ، أو معمول الخبر إذا كان معمول شبه جملة أيضاً .

٢ — وأنه لا يجوز أن يتقدم على الحرف الناسخ اسمه ، أو خبره ، أو معمول أحدهما .

\* \* \*

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أو أحدهما ، ويظل ملحوظاً تتجه إليه النية ؛ كأنه موجود . وأكثر ما يكون الحذف في إن (المكسورة الهمزة ، المشددة النون<sup>(١)</sup> ) ، ومن أمثلة الحذف في أن ( مفتوحة الهزرة مشددها النون ) ، قوله تعالى : ( أين شركائى الذين كنتم تزعمون . . . ) بناء على أن التقدير : تزعمون أنهم شركائى . وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم ، وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، وقد يحذف أحدهما فقط<sup>(٢)</sup> ، وكل ذلك مع ملاحظة الحذف ولا يصح شيء مما سبق إلا إذا قامت قرينة تدل على المحذوف مع عدم تأثير المعنى بالحذف ، وهذه قاعدة لغوية عامة أشرنا إليها من قبل<sup>(٣)</sup> ؛ هي : ( جواز حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه . بشرط أن تقوم قرينة تدل عليه ) .

وقد يجب حذف خبر « إن »<sup>(٤)</sup> إذا سدد مسدده وأوالمعية ؛ نحو : إنك وخير ، أى : إنك مع خير ، أو سد مسدده الحال ؛ نحو ؛ قول الشاعر :

إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقة بالله مستظهيراً بالخزم والجد  
أو مصدرأ مكرراً ؛ نحو : إن القافلة سيراً سيراً .

وتختص : « ليت » بالاستغناء عن معموليها ، وبأحكام أخرى سبقت شروطها وتفصيلاتها . عند الكلام عليها - فى هامش ص ٦٣٥ -

( ب ) الأنسب الأخذ بالرأى القائل يجوز تعدد الخبر فى هذا الباب على الوجه الذى سبق لإيضاحه فى تعدد خبر المبتدأ<sup>(٥)</sup> ؛ لأن التعدد هنا وهناك أمر تشتد إليه حاجة المعنى أحياناً .

( ح ) من العرب من ينصب بهذه الحروف معمولين ؛ كما تنطق الشواهد الواردة به . لكن لا يصح القياس عليها فى عصرنا ؛ منعاً لفوضى التعبير والإبانة ، وإنما نذكر رأيهم - كمعادتنا فى نظائره - ليعرفه المتخصصون فيكشفوا به ، - فى غير حيرة ولا اضطراب - ما يصادفهم من شواهد قديمة وردت مطابقة له ، مع ابتعادهم عن محركاتها .

\* \* \*

( ١ ) راجع الأمثلة فى هامش ص ٦٦٥ وما بعدها وكذا فى ج ٨ ص ٨٥ من شرح المفصل . وفى حاشية الألبانى على شرح القطر ج ١ ص ٢٦٨ ( ٢ ) فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٥ .  
( ٣ ) هذا التقييد فى الحذف الواجب بأنه خبر إن لم يذكره صاحب « الجمع » بالرغم من أن الأمثلة التى ذكرها المحذف هى خبر « إن » والأحسن التقييد .  
( ٤ ) ص ٥٢٨ .

## المسألة ٥٢ :

## فتح همزة « إن » وكسرها .

لهمزة « إن » ثلاثة أحوال ، وجوب الفتح ، وجوب الكسر ، وجواز الأمرين .

## الحالة الأولى :

يجب فتحها في موضع واحد ، هو : أن تقع مع معموليها جزءاً من جملة مفتقرة إلى اسم مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، ولا سبيل للحصون على ذلك الاسم المطلوب إلا من طريق مصدر منسبك من « أن » مع معموليها . ففي مثل : (شاع أن المعادن كثيرة في بلادنا - سرفى أنك باراً أهلك) ... لا نجد فاعلاً صريحاً للفعل : « شاع » ولا للفعل : « سرفى » مع حاجة كل فعل للفاعل . ولا وسيلة هنا للوصول إليه إلا بسبك مصدر مؤول من : « أن » مع معموليها ؛ فيكون التقدير شاع كثرة المعادن في بلادنا - سرفى ببرك أهلك<sup>(١)</sup> . وكذلك الفعل : « زاد » في قول القائل :

القد زادني حباً لنفسى أننى بغض إلى كل امرئ غير طائل<sup>(٢)</sup>

وفي مثل : (عرفت أن المدن مزدحمة - سمعت أن البحار ممتلئة بالأحياء) ... نجد الفعل : « عرف » محتاجاً لمفعول به ، وكذلك الفعل : « سمع » . فأين المفعولان ؟ لا نتوصل إليهما إلا بسبك مصدر من : « أن » مع معموليها ؛ فيكون التقدير : عرفت ازدحام المدن - سمعت امتلاء البحار بالأحياء .

وفي مثل : (تألمت من أن الصديق مريض - فرحت بأن العربي مخلص للعروبة) ... نجد حرف الجر : « مِن » ليس له مجرور ، وكذلك حرف الجر : « الباء » وهذا غير جائز في العربية . فلا مفر من أن يكون المصدر المنسبك من « أن » مع معموليها في الجملة الأولى هو المجرور بالحرف : « مِن » وفي الجملة الثانية هو المجرور « بالباء » . والتقدير : تألمت من مرض الصديق - وفرحت بإخلاص

(١) المصدر الذي تقدر به « أن » مع معموليها هو المصدر الصريح المأخوذ إما من خبرها إن كان اسماً مشتقاً ، أو فعلاً متصرفاً ، وإما من الاستقرار والوجود إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً مع مجروره ، وإما هو الكون المضاف لاسمها إن كان الخبر جامداً . وتفصيل هذا وإيضاحه قد سبق في « ب » من باب : « الموصول » ص ٤١٤ .

(٢) رجل غير طائل : حقير خسيس .

العربي للعروبة ... وهكذا كل جملة أخرى تتطلب اسمًا لها ، ولا سبيل لإيجاده إلا من طريق مصدر منسبك من « أن » مع معموليها .

ومن الأمثلة غير ما سبق : ( حَقًّا ، أنك متعلمٌ رَفَعٌ لقدرك — « المعروف أن التعلم نافع ) . . . فالمصدر المؤول في الجملة الأولى مبتدأ ، والتقدير : تَعَلَّمَكَ رَفَعٌ لقدرك حقًّا<sup>(١)</sup> . أما في الجملة الثانية فهو خبر ، والتقدير : المعروف نَفَعُ التعلم .

ومثله المصدر المؤول بعد : « لولا » حيث يجب فتح همزة « أن » نحو : لولا أنك مخلص لقاطعتك . والتقدير : لولا إخلاصك حاصل لقاطعتك .

ومما سبق نعلم أن المصدر المؤول يجر لا كمال نقص في الجملة ؛ فيكون فاعلا ، — أو نائبه — ، أو مفعولا به<sup>(٢)</sup> ، أو مبتدأ<sup>(٣)</sup> ، أو خبراً<sup>(٤)</sup> . وقد يكون غير ذلك<sup>(٥)</sup> كما نفهم المراد من قول النحاة : يجب فتح همزة : « أن » إذا تحتم تقديرها مع معموليها بمصدر يقع في محل رفع ، أو نصب ، أو جر<sup>(٦)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر ما يختص بكلمة : « حقًّا » في : « د » من ص ٦٤٧ .

(٢) بشرط أن يكون المفعول به غير محكي بالقول .

(٣) انظر « الملاحظة » التي في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ حيث النص على عدم وقوع « أن المصدرية » بنوعها ( المنقفة من الثقيلة ، والناصبة للمضارع ) مع صلتها مبتدأ يستثنى عن الخبر بحال سلت مسده .

(٤) عن اسم معنى . . . ( راجع الزيادة والتفصيل رقم ١ في ص ٦٤٦ ) .

(٥) مما سيجيء في « ج » من ص ٦٤٥ ، وما بعدها . إلا في أشياء توضيحها هناك .

(٦) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَهَمَزٌ : « إِنْ » افْتَحَ لِسَدِّ مُضَدَّرٍ مَسْدَدًا ، وَفِي سِوَى ذَلِكَ اكْسِرَ

أى : افتتح همزة « إِنْ » لسد المصدر مسدها مع معموليها .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

(١) « أن » - مفتوحة الهمزة، مشددة النون - معناها التوكيد - كما شرحنا<sup>(١)</sup> - وهي مع اسمها وخبرها تؤول بمصدر معمول لعامل محتاج لهذا المصدر فمن الواجب أن يكون الفعل وغيره مما هي معمولة له - مطابقاً لها في المعنى ؛ بأن يكون من الألفاظ الدالة على العلم الثابت واليقين ؛ لكيلا يقع التعارض والتناقض بينهما ( أى : بين ما يدل عليه العامل ، وما يدل عليه المعمول ) وهذا هو ما جرت عليه الأساليب الفصيحة حيث يتقدمها ما يدل<sup>(٢)</sup> على اليقين والقطع ؛ مثل : اعتقدت ، علمت ، وثقت ، تيقنت ، اعتقادی \* . . . ومثل الألفاظ الدالة على الخوف والحذر في رأى سيبويه ومن معه - بشرط أن يكون الحرف والحذر متيقنين .

ولا يقع قبلها شيء من ألفاظ الطمع - التوقع - ، والإشفاق ، والرجاء<sup>(٣)</sup> ، ... مثل أردت ، اشتيت ، وددت ... وغيرها من الألفاظ التي يجوز أن يوجد ما بعدها أو لا يوجد ؛ والتي لا يقع بعدها إلا « أن » الناصبة للمضارع . وهذه لا تأكيد فيها ولا شبه تأكيد ؛ فنقول : أرجو أن تحسن إلى الضعيف ، وأرغب أن تعاون المحتاج . وكالتى في الآية الكريمة : ( والذى أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ) ...

وما ذكرناه في « أن » المشددة يسرى على : « أن » المفتوحة الهمزة المخففة من الثقيلة ؛ فكلاهما في الحكم سواء ، نحو قوله تعالى : ( علم أن سيكون منكم مرضى ) .

ومن الألفاظ ما لا يدل على اليقين ، ولا على الطمع والإشفاق وهو صالح أن يقع بعده « أن » المشددة والمخففة الناسختان ، كما يقع بعده « أن » التي تنصب الفعل المضارع وهذا النوع من الألفاظ هو ما يدل على الظن ؛ مثل : ظننت ، وحسبت . وخلت ... ومعنى الظن : أن يتعارض الدليلان ، ويرجح أحدهما الآخر . وقد يقوى الترجيح فيستعمل اللفظ بمعنى اليقين ؛ نحو قوله تعالى : ( الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم )

(١) راجع هذا في رقم ٣ من ص ٦٣١ ثم التفصيل في « المصدريه » - ص ٦٧٨ - وقد سبقت الإشارة إلى « أن » المصدريه مع نظائرها من الحروف المصدريه في ص ٤٠٧ .  
(٢) عند المتكلم .  
(٣) سبق بيان المراد من هذه الألفاظ الثلاثة في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ .



وقد يضعف حتى يصير مشكوكاً في وجوده : كأفعال الرجاء والطمع وألفاظهما الأخرى .

( ب ) لا تكون « أن » ( المفتوحة الهمزة . المشددة النون ) مستقلة بنفسها مع معموليها : فلا بد أن تكون معهما جزءاً من جملة أخرى <sup>(١)</sup> ... غير أنه لا يجوز أن يقع المصدر المؤول من : « أن ومعموليها » اسماً لأختها المكسورة الهمزة <sup>(٢)</sup> . فإذا أريد ذلك وجب الفصل بينهما بالخبر : فيتقدم بشرط أن يكون شبه جملة <sup>(٣)</sup> . نحو : إن عندي أن التجربة خير مرشد . إن في الكتب السماوية أن الرسل هداة للناس . . . وقد سبق <sup>(٤)</sup> أنه يجوز وقوع « أن » مع معموليها اسماً للأحرف الناسخة — ومنها : إن — ( أى : أن يكون المصدر المؤول اسماً للحرف الناسخ ) بشرط أن يتقدم عليه الخبر شبه الجملة .

( ح ) أشرنا <sup>(٥)</sup> إلى بعض مواضع المصدر المؤول من « أن ومعموليها » . وقد يقع فاعلاً لفعل ظاهر كما رأينا هناك ، أو مقدر ، نحو : اسمع ما أن الخطيب يخطب . أى : ما ثبت أن الخطيب يخطب ، ( مدة ثبوت خطبته ) وذلك لأن « ما » المصدرية الظرفية لا تدخل — في أشهر الآراء — على الجملة الاسمية المبدوءة بحرف مصدرى <sup>(٦)</sup> . ومثلها العبارة المأثورة : « لا أكلم الظالم ما أن في السماء نجماً . أى : ما ثبت أن في السماء نجماً . . . » .

ومن الفعل المقدر أيضاً أن يقع ذلك المصدر المؤول بعد : « لو » الشرطية ؛ نحو : لو أنك حضرت لأكرمتك . فالمصدر المؤول فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت حضورك . . . لأن « لو » الشرطية لا تدخل إلا على الفعل في الرأي المشهور . والأخذ به أولى من الرأي القائل : إن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف

(١) كما أوضحنا في ص ٦٤٢ . (٢) أشرنا لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٦٣١ .

(٣) راجع شرح المفصل ج ٨ ص ٧١ . ويذكرون في سبب المنع أن كل واحدة منهما تفيد التوكيد وحرف التوكيد لا يدخل مباشرة على نظيره . هذا إلى أن دخول إن المكسورة على أختها قد يوقع في الوم أن المفتوحة الهمزة أضعف في إفاة التوكيد من المكسورة الهمزة ؛ فجئى بهذه لتجبر الضعف ، مع أنهما متساويان . وكل هذا تعليل متكلف ومصنوع ، وإنما التعليل الحق هو محاكاة العرب الفصحاء ..

(٤) في رقم ٣ من هامش ص ٦٣١ تم انظر رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان « ملاحظة »

(٥) في ص ٦٤٢ .

(٦) إذ الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظي . ( كما سبق في رقم ٥ من هامش

... ..  
... ..

وجوباً ، أو مبتدأ لا يحتاج إلى خبر . . . ؛ لأن فيهما تكلفاً وبعداً<sup>(١)</sup> .

وقد يقع ذلك المصدر نائب فاعل ، نحو قوله تعالى : ( قُلْ أَوْحَىٰ إِلَىٰ أَنَّهُ  
اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ) . ، وقد يقع خبراً عن مبتدأ الآن ، كالمثال السالف  
( وهو : المعروف أن التعلم نافع ) أو بحسب الأصل : نحو : ( كان المعروف أنك  
مقيم . ) لكن يشترط في المبتدأ الذي يقع خبره هذا المصدر المؤول ، ثلاثة شروط :

١ - أن يكون اسم معنى ؛ نحو : الإنصاف أنك تُسَوِّى بين أصحاب  
الحقوق ؛ فلا يصح : الأسد أنه ملك الوحوش ، بفتح الهمزة . بل يجب  
كسرها - كما سيجيء<sup>(٢)</sup> - .

٢ - وأن يكون غير قول<sup>(٣)</sup> ؛ فلا يجب الفتح في مثل : قولي : أن البطالة  
مهلكة .

٣ - وأن يكون محتاجاً للخبر المؤول من « أن » ومعمولها ليكمل معه المعنى  
الأساسي للجملة ، من غير أن يكون المبتدأ داخلاً في معنى الخبر ؛ ( أى : من  
غير أن يكون معنى الخبر مشتملاً وصادقاً عليه ) ، نحو : اعتقادي أنك نزيه .  
فكلمة : اعتقادي . مبتدأ يحتاج إلى خبر يتم المعنى الأساسي . فجاء المصدر  
المؤول ليتممه . والتقدير : « اعتقادي نزاهتك » ، فالخبر هنا يختلف في معناه  
عن المبتدأ اختلافاً واضحاً . فإن كان المؤول من : « أن مع معموليها ، ليس هو  
محط الفائدة الأصلية ، ( أى : ليس المقصود بتكملة المعنى الأساسي : كأن  
يكون معناه منطبقاً على المبتدأ وصادقاً عليه ) فإنه لا يعرب خبراً ، بل الخبر  
غيره . كما في المثال السابق وهو : « اعتقادي أنك نزيه » إذا لم يكن القصد الإخبار  
بنزاهته والحكم عليه بها ، وإنما القصد الإخبار بأن ذلك الاعتقاد حاصل واقع ،  
فيكون المصدر المؤول مفعولاً به للمبتدأ ، والخبر محذوف ؛ والتقدير - مثلاً -  
اعتقادي نزاهتك ، حاصل ، أو ثابت . . . ، والمصدر المؤول في هذا المثال  
ينطبق على المبتدأ ، ويصدق عليه ؛ لأن مدلول النزاهة هنا هو : الاعتقاد ،  
ومدلول الاعتقاد هو النزاهة . . . و . . .

(١) بيان الأسباب في ج ٢ ص ١٤٠ م ٦٩ باب : « الاشتغال » - وفي باب : « لو » من

الجزء الرابع . (٢) في رقم ٦ من ص ٦٥١ .

(٣) حكم الواقعة بعد قول موضح في رقم ٤ من ص ٦٥٠ و ٥ من ص ٦٥٥ .

وقد يقع المصدر المؤول مفعولاً لأجله ؛ نحو : زرتك أنى أحبك ، أو مفعولاً معه ، نحو : يسرنى قعودك هنا ، وأنتك تحدثنا . أو مستثنى ؛ نحو ترضينى أحوالك ، إلا أنك تخلف الميعاد . ويقع مضافاً إليه بشرط أن يكون المضاف مما يضاف إلى المفرد . لا إلى الجملة ؛ مثل : سرنى عمك غير أن خطك ردى . أى : غير رداة خطك . فإن كان المضاف مما يضاف إلى الجملة وحدها وجب كسر الهمزة ؛ مثل : حضرت حيث إنك دعوتنى ، بكسر همزة : « إن » مراعاة للرأى الذى يحتم إضافة « حيث » للجملة ، دون الرأى الآخر الذى يبيح إضافتها لغير الجملة فيبيح فتح همزتها .

ومثل المواضع السابقة ما عطف عليها ؛ نحو قوله تعالى :

( ..... ) اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم ، وأنى فضلنكم . . . )  
فالمصدر المؤول وهو « تفضيل » معطوف على المفعول به : « نعمة » ، وكذلك ما أبدل منها ؛ نحو قوله تعالى : ( وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين ، أنها لكم . . . ) ، فالمصدر المؤول : وهو : « استقرارها وكونها » . . . بدل من : « إحدى » . وهكذا . . .

ولا يكون هذا المصدر المؤول مفعولاً مطلقاً ، ولا ظرفاً . ولا حالاً . ولا تمييزاً ولا يسد مسد « مفعول به » أصله خبر عن ذات <sup>(١)</sup> ؛ نحو : ظننت القادم إنه عالم فلو فتحت الهمزة لكان المصدر المؤول من : « أنه عالم » ؛ مفعولاً ثانياً للفعل : « ظننت » مع أن أصل هذا المفعول خبر عن كلمة : « القادم » فيكون التقدير « القادم علم » فيقع المعنى خبراً عن الجثة <sup>(٢)</sup> ، وهذا مرفوض هنا إلا بتأويل لا يستساغ مع « أن » .

( د ) من الأساليب الفصيحة : « أحقاً أن جبرتنا استقللوا <sup>(٣)</sup> . . . »  
يريدون ؛ أى حق أن جبرتنا استقللوا . فكلمة : « حقاً » ظرف زمان <sup>(٤)</sup> — فى الشائع — . والمصدر المنسلك من « أن » مع معموليها مبتدأ مؤخر . ولهذا وجب فتح همزة « أن » . أى : أى حق استقلال جبرتنا .

(١) جثة .

(٢) المانع الحق : هو استعمال العرب الفصحاء ، وكراهتهم فتح الهمزة فى مثل هذا الموضع .

(٣) بمعنى : أحقاً أن جبرتنا ارتحلوا . « والحيرة » جمع : جار .

(٤) كما فى الحضرى والتصريح ، آخر باب : « الظوف » . والظرف هنا مجازية . وبيان هذا فى باب :

ويصح أن تكون كلمة : « حقاً » . مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره :  
 حَقَّ ( بمعنى : ثَبَّت ) والمصدر المنسبك فاعله . أى : أحق حقاً استقلال  
 جيرتنا ؟ . وأحياناً يقولون : « أمّا أن جيرتنا استقلوا » . فكلمة : « أمّا »  
 ( بتخفيف الميم )<sup>(١)</sup> بمعنى : حقاً ، ويجب فتح همزة « أن » بعدها .

وخير ما ارتضوه في إعرابها : أنها مركبة من كلمتين : فالهمزة للاستفهام ،  
 « ما » ظرف : بمعنى : شئ . ويراد بذلك الشئ : « حق » ، فالمعنى :  
 « أحقاً » وكلمة : « ما » مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية ، وهى خبر  
 مقدم ، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر<sup>(٢)</sup> .

( هـ ) قد يَسُدّ المصدر المؤول من أن ومعموليه مسد المفعولين إن لم يوجد  
 سواه ، نحو : ظننت أن بعض الكواكب صالح للسكنى . وكذلك في كل موضع  
 تحتاج فيه الجملة إلى ما يكمل نقصها فلا تجد غيره . مع عدم مانع يمنع منه ...

( و ) أشرنا من قبل<sup>(٣)</sup> إلى وقوع : « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون -  
 للترجى ، فتشارك « لعل » في تأدية هذا المعنى ، وتحتاج إلى جملة اسمية بعدها ،  
 فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، ولا بد أن يكون لها الصدارة في جملتها وتوابع جملتها .  
 - كالشأن في « لعل » - ولا يصح أن تسبك مع ما بعدها بمصدر مؤول : فهى  
 تخالف « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون التى معناها التوكيد في أمور : فى  
 المعنى : وفى وجوب الصدارة : وفى منع السبك بمصدر مؤول .

\* \* \*

( ١ ) إذا كانت « أمّا » - مخففة الميم - حرف استفتاح وجب كسر همزة : « إن » بعدها .

- كما سيجىء فى ص ٦٤٩ وفى رقم ٣ من ص ٦٥٧ - .

( ٢ ) الكلام على هذا الأسلوب فى ج ٢ ص ٢٥٦ « هـ » م ٧٩ .

( ٣ ) فى رقم ٥ من ص ٥٠٤ حيث الإيضاح . وله إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣٧ .

## الحالة الثانية :

يجب كسر همزة : « إن » في كل موضع لا يصح أن تسبك فيه مع معموليها بمصدر ؛ فيجب الكسر فيما يأتي :

١ - أن تكون في أول جملتها حقيقة ، نحو : ( إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ) ، وقول الشاعر يمدح محسنًا :

يُخْفِي صِنَاعَتَهُ ، وَاللَّهُ يُظْهِرُهَا      إِنْ الْجَمِيلُ إِذَا أَخْفَيْتَهُ ظَهَرَ  
وتعتبر في أول جملتها حكمًا إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستفتاح<sup>(١)</sup> مثل : أَلَا ، وَأَمَّا<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : ( أَلَا إِنْ أَنْكَارَ الْمَعْرُوفِ لَوْم ) - ( أَمَّا إِنْ الرِّشْوَةُ جَرِيْمَةٌ مِنَ الرَّاشِيِّ وَالْمُرْتَشِيِّ ) . ومثلهما « الواو » التي للاستئناف ، كقول الشاعر :  
وإِنِّي شَقِيٌّ بِاللثَامِ ، وَلَا تَرَى      شَقِيًّا بِهِمْ إِلَّا كَرِيمَ الشَّمَائِلِ  
وكذلك كل واو أخرى تقع بعدها جملة تامة .

فإن سبقها شيء من جملتها وجب الفتح ، نحو : عندى أن الدين وقاية من الشرور . وهكذا<sup>(٣)</sup> . . .

٢ - أن تقع في أول جملة الصلة ، بحيث لا يسبقها<sup>(٤)</sup> شيء منها ؛ نحو : أحترمُ الذي ( إنه عزز النفس عندى ) ، وكذلك في أول جملة الصفة التي موصوفها اسم ذات ؛ نحو : أحبُّ رجلاً ( إنه مفيد ) . وفي : أول جملة الحال أيضاً ؛ نحو : أُجِيلُ الرجلَ ( إنه يعتمد على نفسه ) ، وأُكْبِرُهُ ( وإنه بعيد من الدنایا ) .

٣ - أن تقع في صدر جملة جواب القسم وفي خبرها اللام ، سواء أكانت جملة القسم اسمية ؛ نحو : لعمرك ( إن الحذر مطلوب ) ، أم كانت فعلية فعلها

(١) حرف يدل على بدء الكلام ، وعرض جملة جديدة ، والتنبيه على أن هذا الكلام هام ومؤكد عند المتكلم . (٢) ( انظر رقم ٣ من ص ٦٥٧ ) ، ثم « ب » من ص ٧٠٨ . وفي رقم ١ من هامش ص ٦٤٨ . (٣) ولصدارتها في الجملة صور أخرى كالتى تجيء في ص ٦٥٢ .

(٤) فإن وقعت حشواً : كأن سبقها شيء من جملة الصلة ) لم تكسر ؛ نحو : جاء الذى عندى أنه فاضل . ومنه : لا أفعله ما أن في السماء نجماً . أى : ما ثبت أن في السماء نجماً - وقد سبق بيان هذا في « ح » من ص ٦٤٥ .

مذكور ؛ نحو : أحلف بالله (إن العدلَ محبوب) ، أو غير مذكور ، نحو والله (إن الظلمَ لوخيم العاقبة) .

فإن لم يقع في خبرها اللام لم يجب<sup>(١)</sup> كسر الهمزة إلا إذا كانت جملة القسم جملة فعلية فعلها محذوف ؛ نحو : والله إن السباحة مفيدة . وقول الشاعر :

فوالله إني ذلك المخلص الذي عزيز على الأيام أن يتغيرا

يتضح مما سلف أن الكسر واجب في كل الحالات القسمية التي تظهر فيها اللام في خبر «إن» . وكذلك في الحالة التي تحذف فيها تلك اللام من الخبر بشرط أن تكون جملة القسم فعلية ، قد حذف فعلها .

٤ - أن تقع في صدر جملة محكية بالقول (لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة ، - في الأغلب -) بشرط ألا يكون القول بمعنى الظن<sup>(٢)</sup> . فتكسر وجوباً في مثل : (قال عليه السلام : «إن الذين يُسرُّ» . ويقول الحكماء : «إن المبالغة في التشدد مدعاة للنفور» ، فقل للمتشددين : «إن الاعتدال خير» . )

وكذلك في الشطر الثاني من بيت الشاعر :

تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : «إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ»

فإن وجد القول ولم تكن محكية به بل كانت معمولة لغيره لم تكسر ، نحو : أيها العالمُ ، أخصك القول ؛ أنك فاضل ؛ أي : لأنك فاضل ؛ فالمصدر المؤول معمول للام الجر ، لا للقول .

وكذلك لا تكسر إن كان القول بمعنى : «الظن» ، بقرينة تدل على هذا المعنى فيعمل عمله في نصب مفعولين . - نحو : أتقول المرامدُ أن الجوّ بارد في الأسبوع المقبل ؟ . أي : أظن<sup>(٣)</sup> (فتفتح مع أنها مع معموليها معمولة للقول ؛ لأن القول هنا بمعنى «الظن» ينصب مفعولين فيكون المصدر المؤول منها ومن معموليها في محل نصب يسد مسدّ المفعولين) . . .

(١) وإنما يجوز الأمران ؛ طبقاً للبيان الذي سيحيى في رقم ٢ من مواضع الفتح والكسر ص ٦٥٣ .  
(٢) ولا الاعتقاد أيضاً . فلا بد من أمرين ؛ أن تكون الجملة معمولة للقول ، وأن «القول» ليس بمعنى : «الظن ولا الاعتقاد» . ولا بد كذلك ألا يكون مبتدأ داخل في إمالة الخامسة الآتية في ص ٦٥٥ .  
(٣) الدليل على أن القول هنا بمعنى «الظن» أن المرامد حين تكهن بما سيقع في المستقبل - ولا سيما المستقبل البعيد - لا تملك الدليل القاطع على صحتها ، وعلى أنه ستحقق حتماً ، فقد يقع أو لا يقع . أما تفصيل الكلام على القول بمعنى الظن وأحكامه . فيحيى في أول ج ٢ باب : «ظن وأخواتها» .

٥ - أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب<sup>(١)</sup> وقد علّق عن العمل ، بسبب وجود لام الابتداء في خبرها ؛ نحو : علمت إن الإسراف لطريق الفقر<sup>(٢)</sup> . فإن لم يكن في خبرها اللام<sup>(٣)</sup> فتحت أو كسرت . نحو : علمت إن الرياء بلاءٌ - بفتح الهمزة ، أو كسرها<sup>(٤)</sup> .

٦ - أن تقع خبراً عن مبتدأ اسم ذات ؛ نحو : الشجرة لأنها مشمرة<sup>(٥)</sup> وقد يدخل على هذا المبتدأ ناسخ ؛ ومنه قوله تعالى : ( إنَّ الذين آمنوا ، والذين هادوا<sup>(٦)</sup> ، والصابئين<sup>(٧)</sup> ، والنصارى ، والمجوس<sup>(٨)</sup> ، والذين أشركوا - إنَّ اللهَ يَمْضِلُ بينهم يوم القيامة<sup>(٩)</sup> ) .

(١) سيجىء في باب : « ظن وأخواتها » ، أول الجزء الثاني - تفصيل الكلام على أفعال القلوب التي تنصب مفعولين . والذي يعيننا الآن هو : « الأفعال القلبية » المتصرفة التي يدخلها التعليق ؛ ( وهو ترك العمل لفظاً دون معنى ، لما منع ) فتكون في ظاهرها غير ناصبة للمفعولين ، أو لأحدهما ؛ بسبب ذلك المانع ولكنها في الحكم والتقدير ناصبة . نحو : « ظننت لبطائر مغرد » فاجملة من : ( طائر مغرد ) مكونة من مبتدأ وخبر ، في محل نصب ، قد سدت مسد المفعولين للفعل : « ظننت » ولم ينصبها لفظاً ؛ لاعتراض ماله صدر الكلام ، وهو هنا : « لام الابتداء »

وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق : ( رأى - علم ، - وجد - درى . . . ) وهذه أفعال تدل على اليقين . ( وخال - ظن - حسب - زعم - عُدَّ - حجا - جعل . . . ) وهذه أفعال تدل على الرجحان .

(٢) يقول النحاة إن السبب في التعليق هو وجود لام الابتداء ؛ لأن لها الصدارة في جملتها فتسنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها . وهنا تأخرت اللام وزُحِلَّتْ عن مكانها ؛ لوجود « إن » التي لها الصدارة أيضاً ( انظر البيان رقم ٠ هامش ص ٦٥٩ . والعللة الحقيقية في تأخيرها هي السماع عن العرب .

(٣) - كما سيجىء في نم ٣ من ص ٣٥٤ - فالفتح على اعتبار الفعل غير معلق ، والكسر على اعتباره معلقاً ، وأداة التعليق هي : « إن » مكسورة الهمزة ، إذ لها الصدارة في جملتها ، وكل ماله الصدارة يمد من أدوات التعليق - كما عرفنا - راجع الصبان ج ٢ في هذا الموضع .

(٤) لو فتحت لكان المصدر المؤول خبراً عن الحنة ، والتقدير : « الشجرة إثمارها » . وهو غير المعنى المطلوب ، ولا يتحقق هنا لإبتكاف لاداعي له ، أو بتخرجه على المجاز ونحوه . . .

(٥) كانوا يهوداً . (٦) المنتقلين بين الأديان ، أو : هم عبدة النجوم .

(٧) الذين يعبدون النار .

(٨) فكلمة « الذين » الآن ، أصلها مبتدأ قبل دخول الناسخ : « إن » ، ثم صارت اسمه وجملة إن الله يفصل بينهم ؛ ( وهي مكونة من إن ومفعولها ) - في محل رفع خبر « إن » الأولى .

(٩) وفي مواضع كسر همزة « إن » يقول ابن مالك :

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي بَدْءِ صَلَـةٍ وَحَيْثُ « إِنَّ » لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً

أى : اكسر همزة « إن » إذا وقعت في ابتداء جملتها ، أو حيث تكون مكملة لليمين ، بأن تقع في صدر جملة جواب القسم - على التفصيل الذي شرحناه - . ثم قال :

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ ؛ كَزُرْتُهُ ، وَإِنِّي لَذُو أَمَلٍ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ ، كَاعْلَمُ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

.....  
 .....

## زيادة وتفصيل :

( ا ) يَعدّ بغض النحاة مواضع أخرى للكسر ؛ منها :  
 أن تقع « إن » بعد كلمة : « كَلَاً » التي تفيد الاستفتاح ؛ نحو : قوله تعالى : « كَلَّا ، إن الإنسان ليطغى ، أنْ رآه استغنى . . . » .  
 أو يقع في خبرها اللام من غير وجود فعل للتعليق ، نحو : إن ربك لسريع العقاب .

أو تقع بعد « حتى » التي تفيد الابتداء ، نحو : يتحرك الهواء ، حتى إن الغصون تراقص — تفيض الصحراء بالخير . حتى إنها تجود بالمعادن الكثيرة .  
 والتوابع لشيء من ذلك ؛ نحو : إن النشاط محمود ، وإن الحمول داء . . .  
 والحق أن هذه المواضع ينطبق عليها الحكم الأول ، وهو أنها واقعة في صدر جملة ؛ فلا يمنع من الحكم لها بالصدارة أن يكون لجملة نوع اتصال معنوي — لإعرابي — بجمة قبلها ؛ كمثال : « حتى » السابق . . . « وكَلَّا » ، في بعض الأحيان . أما اتصالها الإعرابي فيمنع كسرها إن كان ما قبلها محتاجاً إلى المصدر المؤول منها مع معموليها احتياجاً لا مناص منه ، كما سبق .

\* \* \*



## الحالة الثالثة :

جواز الأمرين (أى : فتح همزة « إن » وكسرها) . وذلك فى مواضع ، أشهرها :

(١) أن تقع بعد كلمة : « إذا » الدالة على المفاجأة<sup>(١)</sup> ، نحو : (استيقظت فإذا إن الشمس طالعة ، وفتحت النافذة ، فإذا إن المطر نازل) . فالكسر على اعتبار : « إذا » حرف - تبعاً للرأى الأسهل - مع وقوع « إن » بعده فى صدر جملتها الاسمية المصرّح بطرفيها ؛ بأن يُذكر بعدها اسمها وخبرها . والفتح على اعتبار « إذا » حرف أيضاً ، والمصدر المؤول من « أن » مع معموليها فى محل رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : استيقظت فإذا طلوع الشمس حاضر ، وفتحت النافذة فإذا نزول المطر حاضر . . .

ويجوز اعتبار « إذا » الفجائية ظرف زمان ، أو مكان أيضاً ، خبراً مقدماً . والمصدر المنسبك من « أن » ومعموليها مبتدأ مؤخر ، والتقدير فى المكان أو فى الوقت طلوع الشمس ، أو نزول المطر . . .

(٢) أن تقع صدرأ فى جملة هى جواب للقسم ، وليس فى خبرها اللام ؛ بشرط أن تكون جملة القسم إمّا اسمية ؛ نحو : لعَمْرُكَ إن الرّياء فاضحٌ أهلته ، وإما فعلية فعلُها مذكور ؛ نحو : أقسم بالله أن الباغى هالكٌ ببيغيه ، بفتح الهمزة وكسرها فيهما ، ( فإن كان فعل القسم محذوفاً فالكسر واجب - كما سبق<sup>(٢)</sup> - ؛ نحو : بالله إن الزكاة طهارة للنفس) . فالكسر بعد جملة القسم الاسمية فى المثال الأول هو على اعتبار : « إن » فى صدر جملة ؛ لأنها - فى هذه الحالة - مع معموليها جملة الجواب التى لا محل لها من الإعراب . والفتح هو على اعتبارها ليست فى الصدر ، وأن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض<sup>(٣)</sup> ؛ فهو مجرور بحرف جر محذوف ،

(١) أى : هجوم الشيء ووقوعه بغتة . والكلام على : « إذا » الفجائية وشروطها مدون فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٨ . (٢) فى رقم ٣ من ص ٦٤٩ .

(٣) أى : بتقدير حرف جر نزع من مكانه وحذف ؛ فنُصب الاسم المجرور بعده - مفعولاً به - ليكون نصبه / بغير عامل نصب دليلاً على المحذوف ، هذا تقديرهم الإعرابى الشائع . ولا مانع أن يكون المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف ، والجملة جواب القسم مباشرة .

وأصل جواز الفتح والكسر هنا راجع - كما جاء فى الهمع - إلى الخلاف فى جملة القسم والمقسم عليه ؛ =

وشبه الجملة سدّ مسدّ جواب القسم ، لا محل له - وليس جواباً أصيلاً<sup>(١)</sup> والتقدير لعمرك قسمي على فضيحة الرياء أهله . وكذلك في المثال الثاني بعد فعل القسم المذكور ، فالكسر على اعتبار « إن » في صدر جملة ؛ فهي مع معموليها جملة الجواب لا محل لها ، والفتح على اعتبار المصدر المؤول منصوباً بنزع الخافض ؛ فهو مجرور بحرف جرّ محذوف - كما سبق - والتقدير : أقسم بالله على هلاك الباغي ببغيه . ويكون الجار مع المحرور قد سدّ مسدّ جملة الجواب ؛ وأغنى عنه - كما سبق - وليس جواباً أصيلاً<sup>(١)</sup> ، ولم تقع « أن » في صدره .

٣ - أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب ؛ وليس في خبرها اللام ، - طبقاً لما تقدم بيانه<sup>(٢)</sup> - ؛ نحو : علمت أن الدّين عاصمٌ من الزلزل .

٤ - أن تقع بعد فاء الجزاء<sup>(٣)</sup> ، نحو : من يرضَ عن الجريمة فإنه شريك في الإساءة . فكسر الهمزة على اعتبار « إن » في صدر جملة ؛ فهي مع معموليها جملة في محل جزم جواب أداة الشرط : « من » . وفتح الهمزة على اعتبار « أن » ليست في الصدر ؛ فيكون المصدر المؤول من أن ومعموليها في محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف . والتقدير : من يرض على الجريمة فشركته في الإساءة حاصلة ؛ أو : فالثابت شركته في الإساءة . . .

= إحداهما معمولة للأخرى فيكون القسم عليه مفعولاً به ، أو بمنزلة المفعول به لفعل القسم ، أم لا ؟ فن قال : « نعم » فتح ؛ لأن هذا حكم « إن » إذا وقعت مع معموليها مفعولاً به . ومن قال : « لا » ، وأن جملة القسم تأكيد للمقسم عليه من غير عمل فيه ، كسر . ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين .

(١٠١) إنما سدّ مسدّ الجواب ولم يكن الجواب مباشرة لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة . ولن يترتب على الخلاف في التسمية أثر في المعنى أوفى صياغة الأسلوب ؛ فهو خلاف شكل محض .

(٢) في رقم ٥ من ص ٦٥١ .

(٣) هي الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه ، ( أى : في صدر النتيجة المترتبة على تحقق فعل الشرط ) .

وليس من اللازم أن تكون هذه الفاء داخلة في جواب أداة شرط ؛ فقد تكون داخلة على شيء يشبه الجواب لأداة تشبه الشرط في « العموم والإيهام » ؛ كاسم الموصول ، وغيره مما سبقت له إشارة في رقم ٣٩٣ أما البيان ففي ١٠ ص ٥٣٥ ومن الأمثلة قوله تعالى : « وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ... » فيجوز في « أن » الثانية الفتح أو الكسر . و « ما » موصولة وليست شرطية ؛ لأن الشرطية لها الصدارة فلا تدخل عليها النواسخ ؛ والعائد محذوف ؛ والتقدير : غنمتموه . . . فعلى كسر همزة « إن » تكون جملتها هي الخبر ، وعلى الفتح يكون المصدر المؤول منها مع معموليها . مبتدأ خبره محذوف ، أى : فكون خمسة لله ثابت ، أو يكون خبراً لمحذوف ، أى : فالواجب كون خمسة لله ، والجملة خبر « إن » الأولى . ( راجع حاشية الخضرى في هذا الموضع ) .

٥ - أن تقع<sup>(١)</sup> بعد مبتدأ هو قول : أو في معنى القول<sup>(٢)</sup> ، وخبرها قول : أو في معناه أيضاً ، والقائل واحد : نحو : (قولى : إني معترف بالفضل لأصحابه ، وكلامى : إني شاكر صنيع الأصدقاء) . فقولى - وهو المبتدأ - يُرَاد به خبر «إن» - وهو : (معترف بالفضل) ، وخبر «إن» هو القول نفسه : أى : هو الذى قيل . فهما فى المراد - من هذه الجملة - متساويان ، وقائلهما واحد ، وهو : المتكلم . كذلك : «كلامى» مبتدأ ؛ يراد به : خبر «إن» ، وهو : (شاكر صنيع الأصدقاء) وخبر «إن» هو الكلام نفسه الذى هو المبتدأ ؛ فالمراد منهما واحد ، وقائلهما واحد . وهمزة «إن» فيها يجوز كسرهما - لصدارتها - عند قصد الحكاية (أى : ترديد الألفاظ ذاتها ، نصّاً) فتكون «إن» مع معموليها جملة وقعت خبراً<sup>(٣)</sup> . ومع أنها محكية بالقول نصّاً تعرب فى محل رفع خبر المبتدأ : ويجوز فتح الهمزة إذا لم يُقصد النص على الحكاية ؛ وإنما يكون المقصود هو مجرد التعبير عن المعنى المصدرى من غير تقيد مطلقاً بنصّ العبارة الأولى المعينة : ولا بترديد الجملة السابقة بألفاظها الخاصة فيكون المصدر المؤول من أن مع معموليها فى محل رفع خبر المبتدأ ، والتقدير : قولى اعترافى بالفضل لأصحابه . وكلامى شكرى صنيع الأصدقاء فإن لم يكن المبتدأ قولاً أو ما فى معناه وجب الفتح ، نحو : اعتقادى أن الزراعة جالبة الغنى ، وعملى أنى أزرع الحقل . فالمصدر المنسبك خبر المبتدأ . ويجب الكسر إن لم يكن خبر «إن» قولاً أو ما فى معناه ، مثل كلمة : «مستريح» فى نحو : قولى إني مستريح<sup>(٤)</sup> ، أو لم يكن قائل المبتدأ وخبر «إن» واحداً ؛ فلا يتساوى مدلول

(١) يراعى الفرق بين هذه الصورة والأخرى (رقم ٤) السابقة فى ص ٦٥٠ .

(٢) الذى فى معنى القول هو ما يدل دلالة من غير لفظه ؛ مثل : كلام . . . . . ، حديث . . . . . ، نطق ، . . . . . ولا يراد هنا «القول» بمعنى : «الظن» وعمله ؛ فقد سبق حكمه فى رقم ٤ من ص ٦٥٠ . وأنه الفتح .

(٣) وكأنك قلت فى المثالين السالفين عند كسر الهمزة : (قولى هذا اللفظ - كلامى هذا اللفظ) أى : هذا النص بحروفه . وهذا يقول الصبيان : إن المراد : ( «حكاية لفظ الجملة - أى : الإتيان بها» بلفظها ، وليس المراد أنها مقول القول » )

(٤) خير الصور التى توضح هذا الحكم أن يكون خبر «إن» ليس شاملاً بمعناه المبتدأ ، ولا منطبقاً عليه بمدلوله ؛ كالاستراحة فى المثال المذكور ؛ فإن معناها لا يشمل القول ولا يتضمنه ولا ينطبق مدلولها عليه . وبمثل هذا يقال فى الحالة الثانية ، لأن صاحب الصراخ ليس هو صاحب الكلام الواقع مبتدأ . (٤) ومن أمثلتهم لانتفاء القول الثانى : «قولى إني مؤمن» لا يصح الفتح ؛ لأن الإيمان لا يخبر به عن القول ؛ لأن الإيمان مصدره القلب ، والقول مصدره اللسان .

المبتدأ والخبر ، ولا يتوافقان ؛ نحو : كلامي إن المريض يصرخ . ففي هاتين الحالتين يجب كسر الهمزة - للصدارة - ، وتكون « إن » مع معموليها جملة في محل رفع خبر المبتدأ<sup>(١)</sup> . . .

\* \* \*

(١) انظر بعض المواضع الأخرى في الصفحة الآتية ، ثم « الملاحظة » المفيدة التي في ص ٦٥٨ وما سبق نفهم كلام ابن مالك في جواز الأمرين حيث يقول في اختصار :

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ ، أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ - بِوَجْهَيْنِ نَحْوِ ( يريد : نَحْيَ - أي : نقل عن السابقين ، ونسب إليهم - الوجهان ، وهما : الفتح والكسر ) بعد إذا فجاءة ، وبعد قسم لا لام في جملة جوابه ، ثم قال :

مَعَ تِلْوَ « فَا » الْجَزَا ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ : « خَيْرُ » الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ أي : ( مع تلوفاء الجزاء ) ، فكلمة : « مع » معطوفة على كلمة « بعد » ، التي في أول البيت السابق بحرف العطف المحذوف ؛ وهو : الواو . يريد : بعد إذا فجاءة ، ومع تلوفاء الجزاء ، ثم قال : إن هذا الحكم بجواز الأمرين مطرد في كل أسلوب على شاكلة : « خير القول إني أحمد » . وهذه الحالة الرابعة في كلامه هي الخامسة التي شرحناها . ويلاحظ في مثاله أن المبتدأ كلمة : « خير » ليس قولاً ، ولكنه مضاف للقول ؛ فهو بمنزلة .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) سرد بعض النحاة مواضع أخرى يجوز فيها الأمران ، ومن الممكن الاستغناء عن أكثرها ؛ لفهمها مما سبق . فما سردوه :

١ - أن تقع « أن » مع معموليها معطوفة على مفرد لا يفسدُ المعنى بالعطف عليه . نحو : سرتي نبوغك ، وإنك على المنزلة . فيجوز فتح همزة : « أن » فيكون المصدر المؤول معطوفاً على نبوغ ، والتقدير : سرتي نبوغك وعلو منزلتك . والمعنى هنا لا يفسدُ بالعطف . ويجوز كسر الهمزة فتكون « إن » في صدر جملة مستقلة .

ومثال ما يفسد فيه المعنى بالعطف فلا يصح فتح الهمزة : لى بيت ، وإن أخى كثير الزروع . فلو فتحت الهمزة لكان المصدر المؤول معطوفاً على « بيت » والتقدير : لى بيت وكثرة زروع أخى ، وهذا معنى فاسد ، لأنه غير المراد إذا كان المتكلم لا يملك شيئاً من تلك الزروع . ومثله ما نقله النحاة : « إن لى مالا . وإن عمرأ فاضل » إذ يترتب عليه أن يكون المعنى : إن لى مالا وفضل عمرو . وهو معنى غير المقصود .

٢ - أن تقع بعد « حتى » ، فتكسر بعد « حتى » الابتدائية - كما سبق (١) - فى مثل : تتحرك الريح حتى إن الغصون تراقص . . . لوقوعها فى صدر جملة . وتفتح إذا وقعت بعد « حتى » العاطفة ، أو الجارة ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك مسابق . أى : حتى مسابقتك . بالنصب على العطف ، أو بالجر . والأداة فيهما : « حتى » .

٣ - أن تقع بعد « أمّا » ( المخففة الميم ) ، نحو : أمّا إنك فصيح ، فتكسر إن كانت « أمّا » حرف استفتاح ، وتفتح إن كانت بمعنى : « حَقّاً » - كما سبق (٢) - .

٤ - أن تقع بعد . لا جرم (٣) ، نحو : لا جرم أن الله ينتقم للمظلوم (٤) .

( ١ ) فى ص ٦٥٢ . ( ٢ ) فى « د » من ٦٤٧ وفى رقم ١ هامش ص ٦٤٩ .

( ٣ ) لها إشارة عابرة فى « د » من ص ٧٠٩ باب . ( لا النافية للجنس ) أما البيان فى رقم ٤ التالى .

( ٤ ) فالتفتح على اعتبار « لا » زائدة ، أو ليست بزائدة ، وإنما هى حرف جواب لئى المعنى السابق

عليها إذا كان المتكلم غير موافق عليه ، و « جرم » فعل ماض بمعنى : « وجب » . والمصدر المؤول من أن مع معموليها فاعل للفعل : « جرم » . وهذا لإعراب سيبويه ، وعليه اقتصر . أما الفراء فيقول : معنى : =

... ..  
... ..

٥ - أن تقع في موضع التعليل ، نحو قوله : ( إِنَّا كُنَّا نَدْعُوهُ مِنْ قَبْلُ ،  
إنه هو البر الرحيم ) قرئ بفتح الهمزة ، على تقدير لام التعليل فلا تقع « أن »  
في صدر الجملة ؛ أى : لأنه هو البر الرحيم ، وقرئ بكسر الهمزة على اعتبار :  
« إن » في صدر جملة جديدة . ومثله قوله تعالى : ( وَصَلَّ عَلَيْهِمْ . إِنَّ صَلَاتَكَ  
سَكَنٌ لَهُمْ ) . فالفتح على تقدير لام التعليل ، أى : لَأَنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ  
لَهُمْ ، والكسر على اعتبار : « إن » في صدر جملة جديدة . . .

٦ - وقوعها بعد « أى » المفسرة ؛ نحو : ( سرفى ابتداعك المفيد ، أى : أنك  
تبتكر شيئاً جديداً نافعاً ) . فالكسر على اعتبار « إن » في صدر جملتها التفسيرية  
- ولا محل لها - والفتح على اعتبار المصدر المؤول - هنا - بدلا من المصدر الذى قبله .

٧ - أن تقع بعد حيث الظرفية ، نحو : أزورك حيث إنك متيم في بلدك  
بفتح الهمزة وبكسرها ، فالفتح على اعتبار : « حيث الظرفية » داخلة على المفرد  
المضاف إليه ، وهو المصدر المؤول ، والكسر على اعتبارها داخلة على المضاف إليه  
الجملة ، وهذا هو الأفصح ؛ إذ الأغلب في « حيث » أن تضاف للجملة .

\* \* \*

ملاحظة : سردنا فيما تقدم مواضع الحالة الثالثة التى يجوز فيها فتح همزة « إن »  
وكسرها . ومن الممكن الاكتفاء بوضع ضابط عام مركز يشملها جميعاً ، ويغنى عنها ؛  
كأن يقال : ( يجوز فتح همزة « إن » وكسرها في كل موضع يصلح لاعتبار « إن »  
في صدر جملتها ، ولا اعتبارها مؤولة مع معموليها بمصدر مسبوك ، أى : يصلح للأمرين ) .

= « لا جرم » ، هو : « لا بد » فلا نافية للجنس و « جرم » اسمها ، مبنى على الفتح في محل  
نصب ، والمصدر المنسبك من « أن » ومعموليها مجرور بحرف جر محذوف ، والخبر محذوف أيضاً - وهو  
متعلق الجار ومجرور - والتقدير : لا جرم من أن الله ... إلخ وهو يجوز كسر الهمزة ، ويقول في  
سببه : إن بعض العرب يجريها مجرى اليمين ، بدليل وجود اللام في قولهم : « لا جرم لآتينك » .  
والأحسن في هذه الحالة أن نعرب « لا » نافية للجنس و « جرم » اسمها متضمنة القسم ، وجملة :  
« لآتينك » هى : جواب القسم ، وأغنت عن الخبر .

( راجع حاشية الصبان في هذا الموضع من جواز فتح الهمزة وكسرها ) ، وتستجىء الإشارة لهذا  
والإفاضة في القسم وجوابه - في موضعه المناسب من الجزء الثانى وهو : باب « حروف الجر » عند الكلام  
على : « حروف القسم » .

## المسألة ٥٣ :

لامُ الابتداء<sup>(١)</sup> ، فائدتها ، مواضعها

حين نقول : أصل الماس فحم ، أو : بعض الحيوانات برّى بحريّ - قد يشك السامع في صدق الكلام ، أو ينكره ؛ فنلجأ إلى الوسائل التي ترشد إليها اللغة لتقوية معنى الجملة ، وتأكيده مضمونها ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار . ومن هذه الوسائل تكرار الجملة . لكن التكرار قد تنفر منه النفس أحياناً . فنعدل عنه إلى وسائل أخرى لها مزية التكرار في تأكيد معنى الجملة ، كالقسم ، أو : « إن » فنقول : ( والله أصل الماس فحم - إن بعض الحيوانات برّى بحريّ ) ، أو : « لام الابتداء » وتدخل على المبتدأ كثيراً ، نحو : ( لرجل فقير يعمل ، أنفع لبلاده من غنى لا يعمل - ليد كاسبة خير من يد عاطلة ) . وتدخل على غيره ، كخبر « إن » ، نحو : ( إن أبطال السلام خير من أبطال الحرب ) . وهكذا باقى الوسائل اللغوية التي تؤكد مضمون الجملة ، وتقوى معناها .

وهذه اللام مفتوحة ، وفائدتها (أى : أثرها المعنوي) : تأكيد مضمون الجملة المثبتة وإزالة الشك عن معناها المثبت ؛ ولذلك لا تدخل على حرف النفي ، ولا فعل النفي ، ولا على المنفى بأحدهما ، ولكنها تدخل على الاسم المفيد لمعنى النفي . مثل : إن المنافق لغير مأمون الصداقة . وسميت : « لام الابتداء » لأن أكثر دخولها على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ ، نحو : لوالدك أشفق الناس عليك ، وإن عنده خبرة ليست لك ، فاستعن برأيه .

وإذا دخلت هذه اللام على الخبر فقد يسميها بعض النحاة : « اللام المرحلقة<sup>(٢)</sup> » .

أما آثارها النحوية فأشهرها : الصدارة في جملتها - غالباً - وأنها إذا دخلت على

(١) سبقت الإشارة إليها في رقم ٢٢ من ص ٤٩٠ ولم نعرض هناك لآثارها وأحكامها الهامة ، بحارة لكثير من النحاة أثروا أن يكون تفصيل ذلك كله هنا .

(٢) يقولون في سبب التسمية : إن مكانها في الأصل الصدارة في الجملة الاسمية . فلما شغل المكان بكلمة : « إن » - وهي التي لها الصدارة أيضاً ؛ كلام الابتداء والتي تفيد التوكيد مثلها ، والتي تمتاز بأنها عاملة - تقدمت ، وزحلت اللام من مكانها الذي تكثر فيه إلى مكان بعده - في الغالب - هو الخبر . لكن السبب الحق هو استعمال العرب . - لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٦٥١ - .

المضارع خلصت زمنه للحال، نحو: إن العصفور لَيَسْفَرْدُ ؛ — أى : الآن فى وقت الكلام — وهذا إن لم توجد قرينة تدل على غير الحال ؛ كالقرينة الدالة على الاستقبال، فى قوله تعالى : ( وإن ربك لَسَاحِكٌ بِبَيْنِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ) ، لأن يوم القيامة لم يحن بعد ، فهى تُعَيِّنُ المضارع للحال إن كان مبهماً خالياً من قرينة لغير الحال .

### مواضع دخولها :

لها مواضع تدخلها جوازاً ، والخلاف فيها شديد ، وقد استصغينا منه ما يأتى :

- ١ — المبتدأ ، — وهو الكثير — كالأمثلة السابقة . وكقول الشاعر :
- وَلَسَّيْنُ خَيْرٌ مِنْ مُقَامٍ عَلَى أَذَى وَلَسَّ مَرُوتُ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ عَلَى ذَلٍّ
- ٢ — الخبر المتقدم على المبتدأ ؛ نحو : لصادقٌ أنت ولَسَّ سَدِيدٌ رأيك .
- ٣ — خبر إنَّ ( المكسورة المهمزة ، المشددة النون ) — دون أخبار أخواتها فى الرأى الأصح — ؛ نحو : إن الشتاء لفصل النشاط ، وإنه لموسم السياحة فى بلادنا .

وقول الشاعر :

إِنَّا — عَلَى الْبِعَادِ وَالتَّفَرُّقِ — لَنَلْتَقِيَ بِالْفَكْرِ ، إن لم نَلْتَقِ

ولكن يشترط فى خبر « إن » الذى تتصدره لام الابتداء أربعة شروط :

( ١ ) أن يكون متأخراً عن الاسم ، فلا يجوز دخولها فى مثل : ( إن فيك إنصافاً ، وإن عندك ميلاً للحق ) ؛ وذلك لتقدم الخبر (٢) .

(ب) وأن يكون مثبتاً ؛ فلا يصح : ( إن العمل لَمَّا طال بالأمس . أو : إن العمل لَمَّا نفعه قليل ) . بل يجب حذفها قبل « ما » النافية وغيرها من أدوات النفي الداخلة على خبر « إن » . . . (٣)

( ١ ) وقد أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :

وبعد ذات الكسرِ تَصْحَبُ الْخَبْرَ لَامٌ ابْتِدَاءً ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَرَ

يريد « بذات الكسر » : صاحبة الكسر ، وهى : « إن » المكسورة المهمزة . و « وزر » أى : ناصر وملتجئ لمن يستعين به .

( ٢ ) عرفنا ( فى ص ٦٣٨ ) أن الخبر فى هذا الباب لا يتقدم على الاسم إلا إن كان شبه جملة .

( ٣ ) مثل : لم ، لن ، لا ، لا . . . فدخل لَامُ الابتداء عليه غير مسموع . وهذا هو التعليل

الصحيح . فوق أن دخولها على هذه الأدوات المبسوطة باللام يثقل النطق بها .



- (ح) «أَلَا يَكُونُ جُمْلَةً»<sup>(١)</sup> فعلية فعلها ماضٍ ، متصرف ، غير مقرون بكلمة : «قَدْ» ، فلا يصح : «إن الطيارة لأُسْرعتُ...»<sup>(٢)</sup> بل يجب حذف لام الابتداء . فإن كان الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ غير متصرف جاز - في غير «ليس» ؛ لأنها للنفي - دخول اللام وعدم دخولها ، نحو : (إن القطار لنعم وسيلة السفر ، أو نعم وسيلة السفر . . . وإن إسرار السائق لبشس العمل ، أو بشس العمل) . بإدخال اللام على «نعم» ، و «بشس» أو عدم إدخالها . . . وكذلك يجوز إن كان الفعل ماضياً متصرفاً ، ولكنه مقرون بكلمة : «قد»<sup>(٣)</sup> فتصحبها اللام أو لا تصحبها ؛ نحو : إن العلم لقد رَفَعَ صاحبه ، أو : رفع . . .
- (د) ألا تكون الجملة الفعلية شرطية ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على أداة الشرط ، ولا على فعله ولا على جوابه .

(١) المشهور بين النحاة أن «لام الابتداء» لا تدخل على جملة فعلية (ماضوية أو مضارع) إلا إذا كانت هذه الجملة خبر إن (مكسورة الهزة ، مشددة النون) دون غيرها من أحوالها ، ودون الجمل الفعلية الأخرى التي ليست خبراً ؛ إذ تكون اللام فيها لقسم ، أو زائدة ، أو غير ذلك . (انظر رقم ٢ التال) .

(٢) في هذا المثال : «إن الطيارة لأُسْرعتُ» يجب حذف اللام على اعتبارها للابتداء - كما سبق في رقم ١ - ويجوز إبقاؤها على أنها في جواب قسم ، ويجب أن تقوم قرينة دالة على هذا أو ذاك ؛ لأن بين المعنيين اختلافاً واضحاً ؛ وإلا كانت صياغة الأسلوب غير مسيطرة للمعنى ، فيقع من الفساد في التعبير ما يجب توقيه .

ويقول النحاة في التفرقة بين اللامين : إذا جاءت «إن» وبعدها اللام المصاحبة لمضارع مؤكّد بنون التوكيد أو الداخلة على الماضي المتصرف الخالي من : «قد» . فإن هذه اللام تكون لام قسم مقدر ، داخلة على جوابه ، وليست لام ابتداء ؛ مثل : إن الحازم ليعتد عن المساوى - إن الكفء لئالّ جزاءه . والسبب في الحالة الأولى منع التعارض بين لام الابتداء التي تخلص زمن المضارع للحال - ونون التوكيد التي تخلصه للمستقبل . والسبب في الحالة الثانية : أن لام الابتداء - والزمن معها للحال - لا تدخل على الماضي المتصرف الخالي من «قد» ، منعاً لتعارض الزمنين بينهما . أما المقترن «بقد» فإنها تقرب زمنه من الحال - كما عرفنا في ص ٥٢ - فلا يتعارض مع لام الابتداء . وهاتان الصورتان يمتنع فيهما كسر همزة : «إن» إذا تقدم عليها عامل يطلب العمل في موضعها مع معموليها ؛ تقول : علمت أن الحازم ليعتد عن المساوى . وعلمت أن الكفء لئالّ جزاءه . لأن هذه اللام - كما سبق - لقسم ، وليست للابتداء ؛ فهي في موضعها المتأخر المناسب لها ، غير ملحوظ فيها التقديم قبل مجيء : «إن» ذلك التقديم الذي هو أصلها . بخلافها في مثل : علمت أن الحازم ليعتد عن المساوى ؛ فإنها تكسر معها ؛ لأن هذه اللام للابتداء ، وهي من الأدوات التي لها الصدارة ، فتعلق الفعل وتوجب كسر همزة «إن» كشأن ماله الصدارة . وهي مقدمة في الأصل والثنية ، وإنما تأخرت لليلة السابقة ، وهي : أنها تفيد توكيد الجملة ، و «إن» كذلك ؛ فبقيت هذه ؛ لأصالتها وقوتها بالعمل ، وتأخرت تلك ؛ - كما يقال ، - وستأق هنا فروق أخرى بين اللامين .

(٣) لأن «قد» تقرب - أحياناً - الماضي من الحال ، كما تقرب المستقبل من الحال أيضاً .

أما إن كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مثبت<sup>(١)</sup> فيجوز دخول اللام على المضارع المثبت سواء أكان متصرفاً أم غير متصرف تصرفاً<sup>(٢)</sup> كاملاً، إلا في حالة واحدة وقع فيها الخلاف ؛ هي التي يكون فيها مبدوءاً بالسين ، أو سوف . فلا يصح - في الرأي الأحق - أن تقول : « إن الطائفة لستحضر ، أو : لسوف تحضر » بل يجب حذف اللام من هذا المضارع<sup>(٣)</sup> المبدوء بالسين ، أو سوف ومن أمثلة<sup>(٤)</sup> دخولها قوله تعالى في أهل الديانات المختلفة : ( وَإِنَّ رَبَّكَ لَسَبْحَكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ) وقوله عليه السلام : إِنَّ الْعَجُوبَ<sup>(٥)</sup> لِيَأْكُلَ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ ) ، وقول الشاعر :

إِنَّ الْكَرِيمَ<sup>(٦)</sup> لِيُخَفِّي عَنْكَ عُسْرَتَهُ<sup>(٧)</sup> حَتَّى تَرَاهُ غَنِيًّا . وهو مسجود<sup>(٨)</sup>

(١) أما المنى فالأكثر والأفصح الذي يجب الاقتصاد عليه هو عدم دخولها عليه : كقوله تعالى ( إن الله لا يضيع أجر المحسنين ) .

(٢) غير متصرف تصرفاً كاملاً مثل الفعل : يدع ويذر ، على الرأي القائل : بأنه لا ماضى لهما ، ولا مصدر . أما المضارع الذي لا يتصرف مطلقاً فلا وجود له .

(٣) لودخلت عليه لوقع تعارض واضح ، لأن لام الابتداء تجعل زمن المضارع للحال . أما « السين » أو « سوف » فتجعل زمنه للمستقبل ؛ فلو اجتمعنا في أول المضارع لاجتمع فيه علامتان متعارضتان ؛ إحداهما تدل على أن زمنه للحال ، والأخرى تدل - في الوقت نفسه - على أن زمنه للمستقبل . لكن قد يصح تلاقيهما معاً واجتماعهما على اعتبار آخر ؛ هو : أن تكون اللام للقسم ؛ ففي المثال السابق : إن الطائفة لستحضر ، أو لسوف تحضر . . . يكون المنى : إن الطائفة والله لستحضر ، أو لسوف تحضر . . . فاللام لا تجعل زمن المضارع هنا للحال ، وإنما تجعله للمستقبل بقرينة السياق ، فلا تعارض بينها وبين السين أو سوف - وهذا فرق آخر بين اللامين غير مافي آخر الصفحة السابقة . ومن المهم إدراك الفرق بين الأسلوبين ، فلكل منهما معنى يخالف الآخر ؛ فليس الأمر مجرد احتيال لإدخال اللام أو عدم إدخالها ، وإنما الأمر الذي له الاعتبار الأول هو المنى وحده ؛ فإن اقتضى أن يتضمن الكلام قسماً جاز - مع القرينة - إدخال اللام على الجملة المضارعة المبدوءة بالسين أو سوف ، الواقعة جواباً . وإن لم يقتض قسماً لم يجر إدخال اللام على تلك الجملة ؛ وإلا كانت اللغة عبثاً .

وفي شروط الموضوع الثالث من مواضع « لام الابتداء » يقول ابن مالك باختصار :

وَلَا يَلِي ذِي اللَّام مَّا قَدْ نُفِيًّا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَّرَ ضِيًّا

أى : لا يقع بعد هذه اللام الخبر المنى ؛ سواء أكان جملة فعلية أم اسمية كما مثلنا . وكذلك لا يليها خبر إذا كان جملة فعلية ، فعلها ماض ، مثل : « رضى » في أنه ماض ، مثبت ، متصرف ، غير مقرون بكلمة : « قد » فإن كان مقروناً بكلمة : « قد » جاز أن يليها ؛ مثل : إن ذا لقد سما على العدا مستحوداً ، أى : غالباً ، مستولياً على ما يريد .

(٤) أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٦٥٩ إلى أنه قد سبقت لحة عابرة عن « لام الابتداء » ( في

رقم ٢٢ من ص ٤٩٠ . (٥) الكبر والاختيال .

(٦) الشريف الأصل . (٧) فقره واحتياجه .

(٨) يقاسى تعب الفقر . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

وإني لأستحي - وفي الحق مسجود - إذا جاء باغى الخير أن أتعدرا  
مسجود : متع ومندوحة عن الباطل . أتعدر : أتذر - عن إجابته . . .

وإن كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على مبتدئها - وهو الأنسب -  
أو على خبره ؛ نحو : إنَّ الكهْرَبَا لأثرُها عميقٌ في حياتنا . . . أو : إنَّ الكهْرَبَا  
أثرُها لعميقٌ في حياتنا .

وإن كان الخبر شبه جملة دخلت عليه أيضاً ؛ نحو : إن الذخائر الأدبية  
لعندك ، وإن نفائسها لفي بيتك .

٤ - معمول خبر « إنَّ » بشرط أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين اسمها وخبرها <sup>(١)</sup>  
أو غيرهما من الكلمات الأخرى التي دخلت عليها « إنَّ » ، وأن يكون الخبر خالياً  
من لام الابتداء ، ولكنه صالح لقبولها . ففي مثل : « إن الشدائد مظهرٌ أبطالا ،  
وإن المحن صاقلةٌ نفوساً » ، يصح تقديم معمول الخبر مقروناً بلام الابتداء ؛  
فنقول : إن الشدائد لأبطالا مظهرٌ ، وإن المحن لنفوساً صاقلةٌ . فإن تأخر المعمول  
لم يجوز إدخال اللام عليه ؛ كما في المثالين السابقين قبل تقديمه .

وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر مشتملاً عليها ؛ ففي مثل : إن  
العزیز ليرفضُ هواناً - لا يصح : إنَّ العزیزَ هواناً ليرفضُ <sup>(٢)</sup> .

وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر الخالي منها غير صالح لها ؛ كأن  
يكون جملة فعلية ، فعلها ماض ، متصرف . غير مقرون بكلمة « قد » ؛ ففي  
مثل : إنَّ الحرَّ رَضِيَ كفاحاً - لا يصح أن نقول : إن الحرَّ لكِفاحاً  
رَضَى .

٥ - ضمير الفصل <sup>(٣)</sup> ؛ نحو : إن العظمة لفي الترفع عن الدنيا ، وإن

(١) سواء أقدم الاسم كالأثلة المذكورة ، أم تقدم الخبر شبه الجملة نحو : إن عندى لى البيت  
ضيئفاً . ويجوز أن يتقدم على المعمول المقرون باللام معمول آخر خال منها ؛ نحو : « إن عندى لى  
الحديقة ضيفاً قاعد » . فالمراد : أن يتوسط المعمول المقترن باللام بين الألفاظ الواقعة بعد « إن » .

(٢) ولا يجوز دخولها أيضاً على المعمول المتقدم إن كان « حالا » ؛ ففي مثل : إن السائح عاد  
إلى بلده مسروراً ، لا يصح : إن السائح لمسروراً عاد إلى بلده . ومثله ، التمييز ، والمستثنى ، والمفعول  
مع ، دون باقى المعمولات . وكل هذا هوانسب الآراء .

(٣) سبق تفصيل الكلام على معناه وحكمه وكل ما يتصل به فى (٢٤٢) باب : « الضمير »  
وهو هنا يتوسط بين اسم « إن » وخبرها .

العظيم هو البعيد عن الأدناس . وإذا دخلت على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر .

٦ - اسم « إن » بشرط أن يتأخر ويتقدم عليه الخبر<sup>(١)</sup> شبه الجملة ؛ مثل :  
إن أمامك لمستقبلاً سعيداً ، وإن في العمل الحرّ نجلاً واسعاً . وقول الشاعر يخاطب زوجته :

إن من شيمتي لبذلّ تِلَادِي<sup>(٢)</sup> دون عِرْضِي . فإن رُضيتِ فكُفُوِي<sup>(٣)</sup>  
وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

- 
- ( ١ ) وقد يبق الخبر متأخراً ولكن يتقدم معموله على الاسم ، نحو : إن في الدار لضيفاً متظرو .  
( ٢ ) ما لي الأصيل الذي ليس طارئاً . ( ٣ ) فداؤو، على حياتك معي .  
( ٤ ) وقد أشار ابن مالك إلى الموضع الرابع والخامس والسادس بقوله :

وتصحّب الواسط . : معمول الخبر والفصل ، واسمها حلّ قبله الخبر

يريد : أن لا يمتدّ الابتداء تدخل على الواسط ؛ أي : المتوسط . إذا كان معمولاً لخبر « إن » وبعبارة أخرى : تدخل لا يمتدّ الابتداء على معمول الخبر إذا كان المعمول متوسطاً بين اسم إن وخبرها ، أو بين غيرهما ما يقع بعدها . وكذلك تدخل الفصل ، أي : ضمير الفصل . . . وتدخل اسم « إن » بشرط أن يحلّ الخبر قبله ، بمعنى : يتقدم عليه . ثم أشار بعد ذلك إلى بيت سبق شرحه في مكان أنسب (ص ٦٣٦) هو :

ووصل : « ما » بذى الحروف مبطلٌ إعمالها . وقد يَبْقَى الْعَمَلُ

يريد : أن اتصال : « ما » التي هي حرف زائد - بهذه الحروف الناسخة ، - غير الحرف : ليت - يبطل عملها فقط دون معناها ، ومتى بطل عملها صارت غير مخصصة بالدخول على الجمل الاسمية ، فتصلح للدخول عليها وعلى الجمل الفعلية أيضاً . ( ولا بد من وصلها في الكتابة بالحرف الذي قبلها ) . ولكن العمل قد يبق في : « ليت » وحدها ، على القول الأرجح الذي يحسن الاقتصاد عليه ؛ فيجوز في « ليت » التي بعدها « ما » الحرفية الزائدة - أن تكون عاملة ، وأن تكون مهملة . وهي في الحالتين لا تدخل إلا على الجملة الاسمية - كما سبق - و « ما » الزائدة هذه تسمى : « ما » الكافة - لأنها كفت - أي : منعت - ذلك الحروف عن العمل . ولا تقع بعد « لا » التي للجنس ، ولا « عسى » التي بمعنى : لعل .

( كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ ورقم ٣ من هامش ٦٢٨ ) .

## المسألة ٥٤ :

حكم المعطوف بعد خبر «إن» وأخواتها<sup>(١)</sup> ،  
وحكمه إذا توسط بين المعمولين

(١) كيف نصبط الأسماء التي تحتها  
خط : وهي : ( الشمس - النثر -  
الجهل - النقط ... ) وأشباهاها  
من كل اسم تأخر عن «إن» ومعموليه  
وكان معطوفاً على اسمها<sup>(٢)</sup> . . . ؟

إن الأقسام دائرات في الفضاء ،  
والشمس .  
إن الشعر محمود في مواطن - والنثر .  
إن الإهمال مفسد للأعمال - والجهل .  
إن الحديد دعامة الصناعة - والنقط .

يجوز أمران ؛ النصب والرفع . ويكفي معرفة هذا الحكم من غير تعليل<sup>(٣)</sup> .  
وبالرغم من جواز الأمرين فالنصب هو الأوضح والأنسب<sup>(٤)</sup> ؛ لموافقته في النصب  
لاسم «إن» المنصوب ، أي : للمعطوف عليه ؛ فلا عناء معه ولا شبهة .

( ب ) فإن تأخر خبر «إن» وتوسط ذلك المعطوف بينه وبين اسمها  
المعطوف عليه فالأحسن اتباع الرأي القائل بجواز الأمرين أيضاً ، وأن النصب غير  
واجب<sup>(٥)</sup> مع أنه الأوضح والأنسب - كما سبق - .

(١) لا تسرى الأحكام التالية على « لا » النافية للجنس ؛ فلها أحكام خاصة تجيء في  
ص ٦٩٧ و ٧٠١ كما سنعرف .

(٢) قد يكون العطف على غير اسمها مع بقاء الحكم الآتي ؛ وهو ؛ جواز النصب والرفع - كما سنعرف -

(٣) لا داعي للاهتمام بتعليله ، وبمعرفة الآراء المختلفة في سبب النصب والرفع ؛ إذ المقصود الأول  
من نحو ضبط الألفاظ ضبطاً صحيحاً يوافق المعنى . وهذا الغرض يتحقق هنا بمعرفة الحكم السالف ،  
والاكتفاء به ، لأنه مستنبط من الكلام العربي الأصيل . وحسب المتعلمين هذا .

(٤) وحذا الاختصار عليه فيما نشئ من أساليب ؛ فتساير الضبط الأوضح ، الذي يسهل إدراك  
سببه وتوجيهه . وما يقال في عطف النسق من جواز الأمرين وإثبات النصب ، يقال في بقية التوابع (الامت ؛  
وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ) ؛ مثل : إن محموداً قائم ، الفاضل - أو : إن محموداً قائم ،  
أبو البركات ، أو : أبا البركات ، أو إن محموداً قائم ، نفسه ، أو : إن الرايتين قد استحسنتهما ، أولائهما -  
بالنصب والرفع في كل التوابع السالفة ؛ متباعدة للرأي الأحسن .

(٥) وقد تعرض ابن مالك للحالة الأولى وحدها ؛ وهي حالة العطف بعد مجيء الخبر ، فقال

وجائزُ رفعُك معطوفاً على منصوبٍ «إن» بعد أن تستكملاً

أي : إذا استكملت «إن» معموليها جاز العطف على اسمها - إن اقتضى المعنى ذلك - ويصح في هذا  
المعطوف أن يكون منصوباً ، أو مرفوعاً ، أما سبب النصب والرفع فيجىء الكلام عليه في هامش الصفحة التالية .

وفيا يلي بعض الأمثلة لتأخر الخبر ، وتوسط المعطوف :

إن القاهرةَ ودِمَشقُ حاضرتان عظيمتان .  
 إنَّ مكةَ والمدينةَ بلدان مكرَّمان .  
 إنَّ العدالة والنصفةُ كفيلتان بالأمن والرخاء .  
 إن الظلمَ والاستبدادُ مؤذنان بخسراب  
 العمران .

من التيسير الحسن إجازة النصب والرفع في كل كلمة من : ( دمشق - المدينة - النصفة - الاستبداد ... ) وأشباهاها مع الاقتصار ، على معرفة هذا الحكم دون تعليله . فيكون الحكم في الحالتين السالفتين ( ا ، ب ) واحداً ، والقاعدة مطردة <sup>(١)</sup> ؛ سواء أكان المعطوف متقدماً على الخبر متوسطاً بينهما وبين الاسم المعطوف عليه ، كهذه الأمثلة ، أم متأخراً عنهما معا ، كالأمثلة الأولى .

(١) فتطبق - في سر ووضوح - على الحالتين السالفتين ، وعلى أحوال أخرى أتعبت كثرة النحاة في توجيهها ، لعدم أخذهم بهذه القاعدة السليمة ، فلو أن هذه الكثرة لم تتشدد بغير داع لاستراحت وأراحتنا من التعقيد المتعب . لم يختلف النحاة في حكم الحالة الأولى التي يقع فيها المعطوف متأخراً عن : « إن » ومعمولها ، وإنما اختلفوا في تحليل النصب والرفع ، وفي توجيه كل منهما ؛ وهو خلاف تشعبت الأدلة فيه . ولما كانت الغاية المقصودة هي - كما قلنا - معرفة الحكم نفسه مع سلامة المعنى المراد ، وقد عرفناه ، فلا حاجة بعده لاحتمال مشقة التحليل . وبالرغم من هذا نلخصه في وضوح ودقة للمتخصصين :

١ - تحليل النصب عند تأخر المعطوف عن الخبر والاسم معاً :

في المثال الأول : « ( إن الأقمارَ دوائر في الفضاء ، والشموس ) يجوز أن تكون « الشمس » بالنصب معطوفة على « الأقمار » منصوبة مثلها . و « دوائر » خبر عن المعطوف مع المعطوف عليه . فأصل الكلام « إن الأقمار والشموس دوائر في الفضاء » فالعطف من نوع عطف الكلمة الواحدة على الكلمة الواحدة ؛ ويسمونه : « عطف المفرد على المفرد » كما في نحو : « إن الرسم والتصوير لغتان عالميتان » بعطف كلمة : « التصوير » على كلمة الرسم .

وجوز أن يكون أصل الكلام : « إن الأقمار دوائر » ، في الفضاء ؛ وإن الشمس دوائر ... . فحذفت « إن » الثانية مع خبرها لدلالة ما قبلها عليها ( وقد سبق في ص ٦٤١ الإشارة إلى هذا الحذف وصوره وأحواله ) وكلمة : « الشمس » اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ؛ فتكون الجملة الاسمية الثانية المكونة من « إن » المحذوفة ومن اسمها وخبرها ، معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من « إن » المذكورة ومعمولها . والعطف هنا عطف جملة اسمية على جملة اسمية ( راجع ص ٦٧ من الجزء الثاني من شرح المفصل ) .

وفي المثال الثاني : « ( إن الشعر محمود في مواطن ، والنثر ) - يجوز في كلمة : « النثر » النصب ولكن على اعتبار أنها اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ؛ فأصل الكلام ؛ « إن الشعر محمود في مواطن وإن النثر محمود في مواطن » . فحذفت « إن » الثانية مع خبرها ، والعطف هنا عطف جملة اسمية ( مكونة من « إن » الثانية ومعمولها ) على الجملة الاسمية السابقة المكونة من « إن » المذكورة ومعمولها . ولا يصح في هذا المثال =

= ماصح في سابقه من عطف المفرد على المفرد ( بعطف كلمة : « النثر » على كلمة : « الشعر » التي هي اسم « إن » ) ؛ لأن العطف على اسم « إن » مباشرة يؤدي هنا إلى تقرير مرفوض ؛ إذ يجعل أصل الكلام : إن الشعر والنثر محمود في مواطن . فيقع الخبر غير مطابق ؛ لأنه مفرد ، واسم إن مع ما عطف عليه بالواو متعدد في حكم المثنى ، فتضيق المطابقة اللفظية الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو : بين ما أصله المبتدأ والخبر ؛ إذ لا يصح أن يقال : « إن الأهواء والماء ضروري للحياة بإعراب كلمة : « الماء » معطوفة على : « الأهواء » عطف مفردات . . . وهذا يقال أيضاً في المثال الثالث : ( إن الإهمال مفسد للأعمال والجهل ) فالنصب جائز على اعتبار عطف الجملة ، فيكون التقدير : إن الإهمال مفسد للأعمال وإن الجهل مفسد . . . ولا يصح أن يكون عطف مفرد بالواو على مفرد ، ؛ كى لا يؤدي إلى عدم المطابقة اللفظية ؛ يجعل التقدير : إن الإهمال والجهل مفسد للأعمال . . .

وهكذا كل أسلوب آخر يشبه هذا الأسلوب . أما حيث لمانع من عطف المفردات فيجوز مراعاته ، أو مراعاة عطف الجمل كما في المثال الأول . . . .

ب - تحليل الرفع عند تأخر المعطوف أيضاً عن الخبر والاسم معا : يرى بعضهم : أن سبب الرفع في كلمة : ( الشمس - النثر - الجهل - النفط ) وأشباهاها - هو اعتبار كل واحدة منها ، مبتدأ خبره محذوف ، يفسره خبر « إن » ، والجملة الاسمية ، المكونة من هذا المبتدأ وخبره المحذوف معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من « إن » ومعمولها . فأصل الكلام إن الأعمار دائرات ( والشموس دائرات ) - إن الشعر محمود في مواطن ( والنثر محمود في مواطن ) . . . وهكذا . . . فالعطف عطف جملة اسمية على جملة اسمية .

ويرى آخرون : أن هذه الكلمات المرفوعة معطوفة على الضمير المستتر في خبر « إن » وخاصة إن كان الخبر مشتقاً وبينه وبين المعطوف فاصل ، لأن الخبر المشتق يحوى الضمير المستتر بغير تأويل ، ولأن وجود الفاصل يرضى ، القائلين بأنه : « لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل - ومنه المستتر - إلا مع فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ( الذي هو : الضمير ) . فكلمة « الشمس » يجوز رفعها ؛ لأنها معطوفة على الضمير المستتر في « دائرات » وتقدير الضمير : « هي » . والفاصل بينهما موجود . وكلمة « النثر » يجوز رفعها باعتبارها معطوفة على الضمير المستتر في كلمة : محمود ، وتقديره : « هو » . والفاصل موجود أيضاً . وكلمة : « الجهل » معطوفة على الضمير المستتر في كلمة : « مفسد » وتقديره : « هو » ، والفاصل موجود ، وهكذا . . . فالعطف عطف مفردات .

ويرى فريق ثالث : أن العطف إنما هو على اسم « إن » مباشرة ؛ باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل مجئ الناسخ ؛ فيجوز الرفع مراعاة لذلك الأصل بشرط ألا يتعارض مع المطابقة المطلوبة بين معمول : « إن » . ولكل فريق من الثلاثة - وغيرهم - أدلة في تأييد مذهبه ، وفي الرد على معارضي . لكن الحق أن كثيراً من تلك الأدلة جبدي ، وأن كثيراً من الأساليب العربية الفصيحة ينطبق عليها بعض الآراء دون بعض .

\* \* \*

نتنقل بعد ذلك إلى الحالة الثانية التي يتأخر فيها الخبر ويتقدم عليه المعطوف ؛ فيتوسط بينه وبين اسم « إن » . وقد قلنا : إنه يجوز فيها الرفع والنصب أيضاً . ولولم نأخذ بهذا الرأي لوقتنا في لجة غامرة من التحمل ، والجدل ، والتأويل الذي لاخير فيه ، والذي يمتد إلى القرآن الكريم ، والكلام الفصيح من غير داع مستساغ . وتوجيه النصب هنا يحتاج لمزيد من اليقظة والإدراك ، كما سيتبين مما يأتي :

١ - تحليل النصب :

= في مثل : ( إن القاهرة ودمشق حاضرتان ... ) يجوز نصب «دمشق» على اعتبار واحد؛ هو أنها معطوفة على اسم «إن» المنصوب ، والخبر هو : «حاضرتان» ؛ فالعطف عطف مفرد على مفرد ، ولا يجوز أن يكون عطف جملة على جملة بإعراب «دمشق» منصوبة ، اسم «إن» المحذوفة مع خبرها الذي يدل عليه خبر «إن» الموجودة ؛ إذ يكون التقدير : إن القاهرة حاضرتان - وإن دمشق حاضرة - فتختل المطابقة اللفظية . هذا إلى أننا سنعطف جملة على جملة لم تكمل ولم تتم . والأمران ممنوعان .

ولو أعربنا كلمة «حاضرتان» خبر «إن» المحذوفة ، وخبر المذكورة محذوف لكان التقدير إن القاهرة حاضرة وإن دمشق حاضرتان «وهو فاسد ؛ لاختلال المطابقة اللفظية ، كفساده في مثل : محمود وصالح غائبان ، على اعتبار كلمة . «صالح» مبتدأ خبره محذوف فيكون التقدير : محمود - وصالح غائب - غائبان . . . والفساد واضح هنا ، كوضوحه لو أعربنا كلمة : «صالح» مبتدأ ، خبره كلمة : «غائبان» والتقدير : محمود غائب وصالح غائبان .

والأمر بالعكس لو قلنا : إن القاهرة ودمشق حاضرة ؛ إذ يصح أن يكون «دمشق» منصوبة إما : على اعتبارها اسم «إن» المحذوفة ، وحدها ، وكلمة : «حاضرة» المذكورة خبرها . ويكون خبر «إن» المذكورة محذوف تقديره : عاصمة . مثلاً - . فالأصل : إن القاهرة عاصمة . . . وإن دمشق حاضرة ؛ فالجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى . والعطف عطف جمل ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ لما يترتب عليه من تقدير يجعل أصل الجملة : «إن القاهرة ودمشق حاضرة» فتختل المطابقة اللفظية - كما تختل في مثل : حامد وأمين قائم - بعطف «أمين» مباشرة - على : «حامد» فيقع المفرد خبراً عن المثنى أو ما في حكمه ؛ وهذا ممنوع .

وإما على اعتبارها اسم «إن» المحذوفة - أيضاً - مع خبرها . وأصل الكلام : إن القاهرة حاضرة وإن دمشق «حاضرة» فتقدمت الجملة الثانية ، واعتبرت بين اسم «إن» الأولى وخبرها ، فهي جملة معترضة ، وليست معطوفة ؛ إذ لا يصح عطف جملة على جملة إلا بعد أن تتم الجملة الأولى ، وهي المعطوف عليها - كما تقدم -

وما سبق نعرف أن النزول على حكم المطابقة اللفظية أمر محتموم ؛ فحيث تمسكت وتحكمت - كالمثال الأول - وجب اعتبار العطف مفردات ، وحيث اختلفت - كالمثال الثاني - وجب اعتباره عطف جمل ، أو اعتبار الجملة الثانية غير معطوفة ، وإما هي جملة معترضة تقدمت من تأخير ففصلت بين اسم إن وخبرها . وقد تكون مستأنفة إن اقتضى المعنى ذلك .

#### ب - تحليل الرفع :

في المثال الأول ونظائره من نحو : إن العدالة والنصفة كفيلتان بالأمن والرخاء ، يجوز رفع كلمة : «النصفة» على أنها معطوفة على اسم «إن» باعتبار أصله مبتدأ مرفوعاً قبل مجيء الناسخ ، والخبر هو كلمة : «كفيلتان» ، فالعطف عطف مفردات ؛ لمطابقة الخبر لاسم «إن» مع المعطوف . ولا يصح أن يكون عطف جمل ، بإعراب كلمة : «النصفة» مبتدأ خبره محذوف ، لما يلزم عليه من فساد الأسلوب لفساد المطابقة ؛ كما شرحنا .. ولما يلزم عليه أيضاً من عطف جملة على جملة أخرى لم تكمل .

فلو قلنا : إن العدالة والنصفة كفيفة بالأمن والرخاء ، لجاز الرفع على اعتبار كلمة : «النصفة» مبتدأ خبره ، كلمة : «كفيفة» الموجودة ، وخبر «إن» محذوف . - بعد اسمها - تقديره : كفيفة أوصافاً . . . أو . . . وتقدير الكلام : إن العدالة كفيفة بالأمن ، والنصفة كفيفة بالأمن . فيكون الكلام عطف جملة اسمية لاحقة على نظيرتها السابقة ، كما يجوز إعراب كلمة : «كفيفة» الموجودة خبر «إن» . أما خبر المبتدأ فمحذوف تقديره : كفيفة - مثلاً - فتكون الجملة المكونة من المبتدأ =



«انظر جملة اعتراضية بين اسم « إن » وخبرها ، ولا يجوز أن تكون معطوفة ؛ لما سبق من أنه لا يجوز عطف جملة على جملة إلا بعد أن تم الأولى وهي التي عطف عليها .

ولا اعتداد برأى من يرفض الرفع في الصورة التي لا مطابقة فيها - وغيرها - فيمنع أن يقال : إن العدالة والنصفة كفيلة . . . كما يمنع أن يقال : إن محمداً وعلى قائم . فلو أخذنا برأيه لاعتترضتنا أمثلة ناصعة الفصاحة من القرآن الكريم . والكلام العربي الصحيح ، ولم نجد بداً من التمثل المعيب ، والتأويل البغيض . وكيف يوجب كثير من النحاة النصب . وحده - عند العطف بعد الاسم وقبل مجيء خبر « إن » مع مجيء الرفع في قوله تعالى : ( إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، «والصابئون» ، والنصارى - من آمن بالله... ) ؟ فكلمة : « الصابئون » وقعت مرفوعة بعد العاطف وقبل مجيء خبر « إن » واسم « إن » هو كلمة : « الذين » ومثلها قراءة قوله تعالى : ( إن الله وملائكته يصلون على النبي . . . ) برفع كلمة « ملائكة » بعد العاطف وقبل خبر « إن » وكذلك قول الشاعر

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وكلمة « قيار » ( وهي اسم حصان الشاعر ) مرفوعة : بعد العاطف وقبل خبر « إن » . ومثل قول الشاعر :

وإِلَّا فاعلموا أَنَّا وَأَنْتُمْ      بَغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شَقَاقٍ

فالضمير « أنتم » ضمير رفع . وغير هذا من الشواهد المتعددة . كيف يقبلون أن تقول الآية - بغير داع - لتطابق القاعدة ولا يتصرفون في القاعدة تصرفاً صريحاً يسائر الآية ، مع اعتقادهم أن القرآن أفسح كلام عربي وأعلاه ؟ ولم التمثل في الأمثلة العربية الأخرى - وهي كثيرة - وترك القاعدة بغير إصلاح ؟ وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحاً بمجرد التأويل والنية الخفية من غير تغيير يطرأ على ظاهره ؟

ثم هم لا يبيحون التأويل إلا في الأمثلة المسموعة التي تخالف قاعدتهم ، أما الأمثلة التي هي من كلام المحدثين ففسادة - في رأيهم - فساداً ذاتياً ؛ فلا يجوز قبولها ، ولا التماس التأويل فيها . وهم يؤولون المرفوع في الأمثلة السالفة وأشباهها بما نعتبه حكماً عاماً صحيحاً في ذاته ، لا يحتاج لتأويل - وغير مقصور على الوارد المسموع ، فيؤولون المرفوع في الآية الأولى وفي البيت مبتدأ - خبره محذوف ، والجملة معترضة - بين اسم إن وخبرها ، لتقدم المبتدأ وخبره عن مكانهما ، وتوسطهما بين اسم « إن » وخبرها . فأصل الآية - عندهم : ( إن الذين آمنوا - والصابئون كذلك - من آمن منهم ) - وأصل البيت : فإني - وقيار غريب - لغريب ، ويفضلون أن تكون الجملة في المثلثين اعتراضية لامعطوفة ، فزاراً من العطف قبل تمام الجملة المعطوف عليها ، إن جعل من عطف الجمل ، وزاراً من تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير المستتر في الخبر فهم يؤولون البيت بتأويل الآية الأولى وحدها فيجعلون كلمة : « غريب » المشتعلة على لام الابتداء خبر « إن » ولا يجعلونها خبراً لكلمة « قيار » لأن دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ضعيف . فخير هنا مخوف ؛ والتقدير « وقيار غريب » أو « وقيار مثل » والجملة منهما اعتراضية . وكل هذا مقبول ، ولكن على أساس أنه حكم عام غير مقصور على السماع - كما تقدم - وأنه صحيح ذاتياً .

أما في الآية الثانية : ( إن الله وملائكته . . . فيلتسمون تأويلاً آخر ، فيجعلون خبر « إن » هو المخوف ، ويجعلون الاسم المرفوع مبتدأ خبره المذكور بعده ، والتقدير عندهم : إن الله يصلي على النبي ، وملائكته يصلون على النبي ؛ إذ لا يصلح في هذه الآية التقدير الأول الذي صلح لسابقتها ، لما يترقب =

عليه من أن يكون التقدير ؛ إن الله يصلون على النبي ؛ فتحتل المطابقة اللفظية بين اسم « إن » وخبرها ، وهي لازمة كما قلنا ، فإن لم يوجد ما يمين أحد التأويلين فهما - عندهم - جائزان .

كل هذا وماسبقه من تأويل عندهم ، عناه لامتسوخ لاحتاله ، يربحنا منه الأخذ بالرأى الذى يبيح الأمرين : الرفع والنصب بالتوجيه الذى شرحناه ، فوق ما فيه من راحة أخرى ؛ إذ يجعل القاعدة واحدة مطردة ؛ فيسوى بين العطف بعد مجيء خبر « أن » وقبل مجيئه .

على أننا نقول : حسب الناس في الصور السابقة كلها أن يحاكون أساليب القرآن ، والكلام العربى الفصيح ؛ فلا نرهقهم بالتأويلات المختلفة ، وفهمها . ومن شاء أن يؤول كلامهم بعد قبوله كما أول القرآن ، فليفعل . وعلى ضوء ما سبق يمكن الوصول إلى حكيمين :

أولهما : فساد التركيب في مثل : « إن محمداً وإن علياً منطلقان ؛ لاشتغاله على خبر واحد لمتعاطفين تكررت فيها « إن » فيكون معمولاً واحداً لعاملين ، هما : « إن » الأولى و « إن » الثانية وهو بهذه الصورة غير جائز ؛ لأن كل عامل منهما يحتاج وحده إلى معمول خاص به ( راجع المجمع ج ١ ص ١٣٥ )

ثانيهما - توجيه الأساليب الآتية : تطبيقاً على ما سبق - :

« إن رجلاً و غلاماً حاضراً » . فكلهما « غلاماً » منصوبة على أنها معطوفة عطف مفردات على اسم « إن » المنصوب لفظه . ولو قلنا : إن رجلاً و غلاماً حاضراً ، لكانت كلمة « غلام » مرفوعة ؛ لأنها معطوفة عطف مفردات على اسم « إن » ، باعتبار أصله المبتدأ قبل أن يصير اسم « إن » ، وكلمة : « حاضراً » هى الخبر في الحالتين ؛ لأنها شئ ؛ فهى مطابقة للمعطوف والمعطوف عليه معاً .

أما إذا لم تطابق في مثل : إن رجلاً و غلاماً حاضراً . تريد : إن رجلاً حاضراً ، وإن غلاماً حاضراً ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد - فالأصول اللغوية العامة لا تمنع هذا الأسلوب ؛ فيصح أن تكون كلمة « حاضراً » خبر « إن » المذكورة . وكلمة « غلاماً » اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ، وهذه الجملة معترضة ، ولا تصلح أن تكون معطوفة ، لما سبق توضيحه - في الرأى الراجح - .

وكذلك إن لم تطابق في مثل : إن رجلاً و غلام حاضراً . فكلية « حاضراً » خبر « إن » المذكورة « و غلام » مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : إن رجلاً حاضراً ، و غلام حاضراً ، وتكون الجملة الثانية معترضة - أيضاً - بين اسم إن وخبرها .

ويجوز في المثال الأول : ( إن رجلاً و غلاماً حاضراً ) اعتبار كلمة : « حاضراً » خبر « إن » محذوفة وحدها . وخبر المذكورة محذوف أيضاً ، والجملة الثانية معطوفة على الأولى عطفت جمل . . . . . وهكذا

ملاحظة : مما يجب التفطن له أن كل واحد من هذه الاعتبارات - وأشباهها - لا يصح الاتجاه إليه بداعى التحمل المحض في تصحيح كلمة لم يتضح في السياق مرادها المسمى السليم ولا مهمتها في توضيح المراد ، ولا يصح تلمس التصويب لمن نطق بها عقواً ، على غير هدى لغوى يؤدى إلى المعنى المقصود ؛ وإلا صارت اللغة لعباً ولغوياً . وإيماناً نلجأ إلى التأويل حين يكون هو الوسيلة لتحقيق المعنى المراد الصادر عن قصد ؛ لقيام قرينة تفرسه وتأتى سواه .

و بالرغم من الاعتبارات السالفة تقضى الحكمة ألا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحة للبعد عنها . ومن الخير أن نكتفى في العطف على اسم « إن » بضبط المعطوف منصوباً فقط ، سواء . أكان العطف قبل مجيء الخبر أم بعده ، لأن هذا هو المسلك الظاهر ، المتفق عليه ، والنهج الواضح الذى يعد أتباعه عن أهم مقاصد البلغاء . ما لم يوجد مقصد أسمى يدعو للعدل المحم عنه ؛ كإقتضاء المقام أن يكون العطف عطف جمل ، لا عطف مفردات ؛ لأن الأول يؤدى غرضاً غير الذى يؤديه الثانى .

## حكم المعطوف مع أخوات «إن»<sup>(١)</sup> :

كل ما قيل في حكم المعطوف بعد استكمال «إن» خبرها . وقبل استكمالها — يقال أيضاً في حرفين من أخواتها ، هما : «أن» (المفتوحة الهمزة ، المشددة النون) و «لكن» المشددة النون ، سواء أكان العطف قبل استكمالها الخبر أم بعده ، فالحروف الثلاثة الناسخة : ( «إن» — «أن» — «لكن» ) مشتركة في الحكم السالف . تقول : علمت أن طائرةً مسافرةً وسيارةً<sup>(٢)</sup> ، أو : علمت أن طائرةً وسيارةً<sup>(٣)</sup> مسافرتان ، بنصب كلمة : «سيارة» ورفعها ، مع تقدمها على الخبر وحده ، أو تأخرها عنه . كما تقول : الفواكه كثيرة في بلادنا ، لكن التفاح قليل . والبُرقوق<sup>(٤)</sup> . أو لكن التفاح والبُرقوق قليلان ، بنصب كلمة : «البُرقوق» أو رفعها مع التقدم على الخبر وحده أو التأخر عنه ، مراعى في كل ذلك ما سبق من الضوابط ، ولا سيما المطابقة .

أمّا «ليت» و «لعل» و «كأن» فلا يجوز معها في المعطوف إلا النصب ، سواء أوقع بعد استكمالها الخبر أم قبل استكمالها . مثل : ليت الأخ حاضر<sup>(٥)</sup> والصديق<sup>(٦)</sup> ، أو ليت الأخ والصديق حاضران ؛ بنصب كلمة : «الصديق» في الحاليتين . ومثل : لعل العلاج مفيد<sup>(٧)</sup> والدواء ، أو : لعل العلاج والدواء مفيدان ، بنصب كلمة : «الدواء» فيهما . ومثل : ليت الصحة دائمة والثروة ، أو : ليت الصحة والثروة دائمتان . بنصب كلمة : الثروة فيهما وهكذا....<sup>(٨)</sup>

وأما : «لا النافية للجنس»<sup>(٩)</sup> فلا ينطبق عليها حكم المسألتين السالفتين ؛ لأن لها أحكاماً خاصة ستجىء في بابها<sup>(١٠)</sup>

(١) في المسألة التالية ما في سابقها من كثرة الخلاف ، والشعيب ؛ بحيث يصعب استخلاص حكم يسائر أسنى الأساليب الفصيحة ، وأدق الأحكام اللغوية العامة ، وقد أثبتنا في المسألتين ما استصفيناه (٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَأَلْحَقْتُ بِإِنْ «لَكِنْ» ، وَ «أَنْ» مِنْ دُونِ «لَيْتَ» ، وَ «لَعَلَّ» وَكَأَنَّ

أي : ألحق «بإن» في الحكم السابق الخاص بالعطف — حرفان من أخواتها ؛ هما : «أن» (المفتوحة الهمزة ، المشددة النون) و «لكن» ، بتشديد النون ، وخالفها ثلاثة أخرى ؛ هي : «ليت» و «لعل» ، و «كأن» وقد فصلنا ذلك الحكم . ويزاد على هذه الثلاثة «لا الجنسية» لما قررناه من انفرادها بأحكام خاصة وفي بيت ابن مالك خففت النون في «أن» و «كأن» لضرورة الشعر التي جعلت النون ساكنة فيهما .

(٣) وهي من أخوات «إن» . (٤) في ص ٦٩٧ و ٧٠١ .

ونستخلص من كل ما تقدم أمرين :

( أ ) أن المعطوف على اسم من أسماء هذه الحروف الناسخة يجوز فيه النصب مطلقاً ، ( أى : سواء أكان الحرف الناسخ هو : « إن » أم غيره من أخواته ؛ وسواء أكان العطف بعد استكمال الخبر أم قبل استكمالهِ ومجيئهِ ) إلا « لا » الجنسية ، فللعطف على اسمها أحكام خاصة تجيء في بابها<sup>(١)</sup> .

( ب ) امتياز : إن ، وأن ، ولكن - دون أخواتها - بجواز شيء آخر ؛ هو : صحة رفع المعطوف على اسمها ؛ سواء أكان المعطوف متوسطاً بين الاسم والخبر أم متأخراً عنهما معا .

\* \* \*

## المسألة ٥٥ :

تخفيف الحروف المشددة للناسخة <sup>(١)</sup> :

(إِنَّ ، أَنْ ، كَأَنَّ . لَكِنَّ)

الحرف الأول :

فأما « إِنَّ » ( المكسورة الهمزة ، المشددة النون ) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية المفتوحة ، وإبقاء الأولى ساكنة . وعندئذ تصلح « إِنَّ » المخففة للدخول على الجمل الاسمية والفعلية ، بعد أن كانت مع التشديد ناسخة مختصة بالاسمية . ( ١ ) فإن خُفِّفت ودخلت على جملة اسمية جاز إبقاء معناها ، وعملها ،

وسائر أحكامها التي كانت لها قبل التخفيف <sup>(٢)</sup> ، وجاز إبقاء معناها دون عملها ، فتصير مهملة ملغاة . مثل إِنَّ جريراً لشاعر أُمَوِيَّ كبير ، أو : إِنَّ جريراً لشاعر أُمَوِيَّ كبير . ومثل : إِنَّ أبا حنيفة لإمام عظيم ، أو : إِنَّ أبا حنيفة لإمام عظيم ، بنصب كلمتي : « جريراً ، وأباً » على الإعمال ، وبرزعهما على الإهمال . . . وإهمالها أكثر في كلام العرب ، ويحسن - اليوم - الاقتصار عليه .

وإذا أهملت « أَنْ » مع دخولها على جملة اسمية - وجب مراعاة ما يأتي :

١ - أن يكون اسمها قبل إهمالها - اسماً ظاهراً لا ضميراً ؛ مثل : إِنَّ بَغْدَادُ لبلد تاريخي مشهور .

٢ - أن تشتمل الجملة التي بعدها على لام الابتداء <sup>(٣)</sup> ؛ لتكون رمزاً للتخفيف . ودالة على أنها ليست النافية ، ولذا قد تسمى : اللام الفارقة <sup>(٤)</sup> ، لأنها تفرق بين المخففة والنافية ؛ مثل : إِنَّ تُونُسُ لَرَجَالُهَا عرب . ويجوز نركها والاستغناء عنها متى وجدت قرينة واضحة تقوم مقامها في تبين نوع « إِنَّ » ، وأنها المخففة .

( ١ ) هذا هو البحث الذي أشرنا إليه في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٠ .

( ٢ ) إلا العمل في الضمير ؛ فإن العمل فيه مقصور على المشددة ؛ تقول : إِنَّكَ عدو الطغیان بتشديد « إن » . ولا يجوز التخفيف في اللغة المستحسنة التي هي حسبنا اليوم .

( ٣ ) تفصيل الكلام عليها في ص ٦٥٩

( ٤ ) هذه لام الابتداء في الرأي الراجح ، وتجيء عند التخفيف . ولكن مكانها يختلف باختلاف التراكيب على الوجه التالي :

( أ ) فعند دخول « إِنَّ » المخففة على جملة اسمية فإن اللام تدخل على الخبر عند الإهمال .

( ب ) وعند دخول « إِنَّ » المخففة على جملة فعلية فإن الإهمال واجب - في الأرجح - ، ويكون =

وليست النافية ، لكن عدم تركها أفضل<sup>(١)</sup> . ولا فرق في القرينة بين أن تكون لفظية أو معنوية . والمعنوية أقوى .

ومن القرائن اللفظية أن يكون الخبر فيها منفيًا ؛ مثل : إن المجاملة لن تضر صاحبها . فكلمة « إن » مخففة ، وليست نافية ؛ لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل جدًا في الكلام الفصيح ؛ إذ يمكن مجيء الكلام مثبتًا من أول الأمر ، من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدى للإثبات بعد تطويل . ومثال القرينة المعنوية : (إن العاقل يتبع سبيل الرشاد) . (إن المحسن يكون محبوبًا) . (إن الاستقامة تجلب الغنى) ؛ إذ المعنى يفسد على اعتبار « إن » للنفي في هذه الأمثلة . . . ومن هذا النوع قول الشاعر :

أنا ابنُ أبَاةِ الضَّيِّمِ من آلِ مالِكٍ وإن مالِكٌ كانت كرامَ المعادنِ  
فلو كانت « إن » للنفي لكان عجز البيت ذمًا في قبيلة مالِك ، مع أن صدره مدحها<sup>(٢)</sup> .

= الفعل بعدها ناسخًا - كما سيحيى في ب من ص ٦٧٥ - وتدخل اللام على خبره الحال ، أو على خبره بحسب الأصل ؛ فالأول نحو : إن كنت لناصرًا المظلوم . والثاني : إن ظننتك لطموحًا . فإن كان غير ناسخ - وهذا قليل لا يصح القياس عليه اليوم - دخلت على فاعله إن كان اسمًا ظاهرًا ، أو ضميرًا بارزًا ؛ نحو : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيئة ؛ فكلمة : « نفس » اسم ظاهر ، فاعل للفعل : « يزين » ، وكلمة : « هي » ضمير بارز فاعل للفعل : يشين ، وإياه التي في آخر الضمير هاء للسكت . والمراد : إن نفسك هي التي تزينك ، وهي التي تشينك ، أي : تعيبك - انظر « أ » من ص ٦٧٦ - فإن اجتمع الفاعل والمفعول به دخلت على السابق منهما ، نحو : إن أحسن لكاتب عملته . أو : إن أحسن لعملة كاتب . وإنما تدخل على السابق منهما بشرط ألا يكون ضميرًا متصلًا (ظاهرًا أو مستترًا) فإن كان ضميرًا متصلًا لم تدخل عليه اللام ودخلت على المتأخر : مثل : إن عظمت لعالمًا نافعا ، وإن مدحت لإياه ، والعاقل إن مدح لعظيم ( فقد دخلت اللام على المفعول به مع تأخره ) لأن الفاعل في المثالين الأولين ضمير متصل بارز ، وفي الأخير ضمير متصل مستتر .

(١) إلا لما منع يمنع ؛ كدخولها على حرف نفي .

(٢) حذف اللام هنا لعدم الحاجة إليها ؛ لأن المقام للمدح ؛ وهو يقتضى الإثبات لا النفي . وفي هذه الحالة يجوز حذفها وإثباتها .

وما يلاحظ أننا لو أردنا إدخالها في المثال السالف لكان الأنسب إدخالها على كلمة : « كرام » دون الفعل : « كان » ؛ لأنها لا تدخل على ماض ، متصرف ، خال من « قد » - كما سبق - في ص ٦٦١ - سواء أكانت « إن » عاملة أم غير عاملة .

هذا ، وكلمة : « أباة » جمع « آب » بمعنى : كاره . و « مالِك » اسم قبيلة عربية ؛ سميت باسم زعيمها ، والشاعر يتباهى في صدر البيت بأنه من أسرة ذلك الزعيم ، وأنها تكره الضيم ؛ ( أي : الذل ) وأنها =

٣- أن يكون الخبر من النوع الذى يصلح لدخول اللام عليه ، وقد سبق بيانه (١) .

( ب ) وإن خُفِّفَت ودخلت على جملة فعلية وجب الإهمال (٢) - فى رأى الأشهر - وأن يكون الفعل بعدها ناسخاً (٣) ؛ مثل : الحرية عزيزة ، وإن كانت لأمنية النفوس الكبيرة ، وقول أعرابي لأحد الفتيان : رَحِمَ الله أباك ، إن كان ليملاً العين جمالاً ، والأذن بياناً ، ومثل : إن يكادُ الدليلُ ليألفُ الهوان . ومثل : إن وجدنا المنافق لأبعدد من إكبار الناس وتقديرهم (٤) .

\* \* \*

= قبيلة كريمة الأصول . فكلمة «مالك» الأولى اسم للزعيم ، والثانية اسم القبيلة ؛ ولهذا أنت الفعل معها . (١) راجع ص ٦٦٠ .

(٢) ولاداعى للأخذ بالرأى القائل بأعمالها ، واعتبار اسمها ضمير الشأن المحذوف . وهو رأى مقبول أيضاً .

(٣) مثل كان وأخواتها . (ومن أخواتها : أفعال المقاربة ، وما يتصل بها ... ) ومثل : « ظن وأخواتها » - ويشترط فى هذا الفعل الناسخ ألا يكون نافياً ؛ مثل : « ليس » ، ولا منقياً ؛ مثل ما كان ، مازال ، ما برح ، لن أبرح ، لن أفتأ . . . وأن يكون غير داخل ، فى صلة ؛ مثل : مادام ، وتجيء اللام فى خبر الناسخ الحالى ، أو خبره بحسب الأصل ( كما سبق فى ب هامش ص ٦٧٣ ) . (٤) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَحُفِّفَتْ : « إِنَّ » فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

أى : إذا خففت « إن » قلَّ إعمالها . وإذا أهملت لزم مجيء اللام بعدها ، وقد شرحنا ما يتعلق بمجيئها .

ثم أوضح فى البيت الثانى أن هذه اللام قد يمكن تركها ، والاستغناء عنها إن بدا ( أى : ظهر ) المراد الذى أرادته المتكلم ، معتمداً فى ظهوره على قرينة توضحه - ومعنى ( بدا مانطق أرادته ) ظهر الذى أرادته الناطق - ثم قال :

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ - غَالِبًا - بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا

« ذى » بمعنى : هذه . يريد : أن الفعل إن لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك - غالباً - لا تُلْفِيهِ ( أى : لا تتجده ) فى الكلام الفصيح متصلاً بـ « إن » المحففة ؛ فلا يقع بعدها مباشرة ( وكلمة : « غالباً » تعرب ظرف زمان أو مكان . فالمعنى : انتفى فى غالب الأزمنة ، أو فى غالب التراكيب وجود الفعل غير الناسخ متصلاً مباشرة بالحرف « إن » المحففة ) .

... ..  
... ..

## زيادة وتفصيل :

( ا ) من الأمثلة العربية المسموعة : «إِنْ لِيَزِيَنَّكَ لَنَفْسُكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْبَةٍ» . وقد سبق<sup>(١)</sup> ، ومنها : «إِنْ قَنَنْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا»<sup>(٢)</sup> . وقول الشاعر :  
شَلَّتْ<sup>(٣)</sup> يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهي أمثلة يستشهد بها النحاة على وقوع الأفعال غير الناسخة بعد «إِنْ» إذا خففت . ولا داعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة . وحسبنا أن نبين معناها ، والغرض الذي نستعملها فيه ، دون القياس عليها من هذه الناحية .

(ب) بمناسبة تخفيف «إِنْ» يعرض النحاة للقراءات التي في قوله تعالى : «وَإِنْ كَلَّا لَسَمَّا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ» ، وتوجيه كل قراءة . وإليك بعض ذلك .  
١ - (وإن كلاً لسماً ليؤفّيَنَّهُم ربك أعمالهم) بتشديد النون ، وتخفيف

«ما» ، فيكون الإعراب : «كلاً» اسم إن . «لما» ، اللام لام ابتداء ، «ما» زائدة ؛ لتفصل بين اللامين ، «ليؤفّيَنَّهُم» اللام للابتداء ؛ لتوكيد الأولى ، والجملة بعدها خبر «إِنْ» .

ويصح إعراب آخر : «كلاً» اسم إن المشددة . «لسماً» اللام لام الابتداء ، «ما» : اسم موصول خبر «إِنْ» مبني على انكسار في محل رفع . «ليؤفّيَنَّهُم» اللام للقسم ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف ؛ وجملة القسم وجوابه صلة «ما» ، والتقدير : «لسماً والله ليؤفّيَنَّهُم»<sup>(٤)</sup> . وجملة القسم وإن كانت إنشائية — هي لمجرد التأكيد وجملة جوابه هي الصلة في الحقيقة . أي : (وإن كلاً لسلّدين والله ليؤفّيَنَّهُم) لهذا لا يقال إن جملة القسم هنا إنشائية مع أن جملة الصلة لا تكون إلا خبرية<sup>(٥)</sup> .

(١) في «ب» من هامش ص ٦٧٣ .

(٢) أي : إنك قنعت كاتبك سوطاً ، بمعنى : ضربته على رأسه بالسوط ، فأحاط به إحاطة القناع

برأس المرأة . (٣) يدعوليه بشلل يمينه ؛ فالجملة دعائية .

(٤) انظر ص ٣٧٨ حيث الأشياء التي يجوز الفصل بأحدها بين الموصول وصلته .

(٥) راجع الصبان في هذا الموضع ، ثم ما يتصل بهذا في ص ٣٧٤ و ٣٧٨ السابقتين .



... ..  
... ..

٢- (وإنْ كُلاً لَمَّا ليُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتخفيف «إنْ» و «مَّا» مع إعمال «إنْ» كأصلها. والإعراب لا يختلف عما سبق؛ فيصح هنا ماصح هناك.

٣- (وإنْ كُلُّ لَمَّا ليُوفِّيَنَّهُمْ . . .) بتخفيف «إنْ» و «مَّا» . فكلمة «إنْ» مهمله . كل : مبتدأ . وما بعد ذلك يصح فيه الأوجه السالفة في الصورة الأولى مع ملاحظة أن الأخبار هنا تكون للمبتدأ .

٤- (وإنْ كلاً لَمَّا ليُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتخفيف «إنْ» وتشديد «لَمَّا» والإعراب يجري على اعتبار «إنْ» حرف نفي ، و «لما» أداة استثناء بمعنى : «إلا» و «كلًا» مفعول لفعل تقديره : أرى - مثلاً - محذوف ، و «ليُوفِّيَنَّهُمْ» . اللام للقسمة ، والجملة ، بعدها جوابه ، أى : ما أرى كلاً إلا والله ليُوفِّيَنَّهُمْ .

٥- وإنْ كلاً لَمَّا ليُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتشديد «إنْ» و «لَمَّا» والأحسن اعتبار «لما» حرف جزم ، والمجزوم محذوف ، والتقدير : (وإنْ كلاً لَمَّا يُوَفِّقُوا أَعْمَالَهُمْ . . .) ليُوفِّيَنَّهُمْ» اللام للقسمة ، والجملة بعدها جوابه ، والقسمة وجوابه كلام مستأنف .

وعلى ضوء ما تقدم نعرب قوله تعالى : (وإنْ كُلُّ لَمَّا جميعٌ لدينا مُحَضَّرُونَ) فعند تشديد «لما» تكون بمعنى «إلا» ، و «إنْ» المخففة حرف نفي . «كل» مبتدأ ، جميع : خبره ، محضرون » نعت للخبر ، مرفوع بالواو ، «لدى» ظرف متعلق به ، مضاف ، «نا» مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر . وعند تخفيف «ما» يكون الإعراب ، كما يأتي :

«إنْ» مهمله «كُلُّ» مبتدأ . «لَمَّا» اللام لام الابتداء ، «ما» زائدة ، «جميع» مبتدأ ثان<sup>(١)</sup> «محضرون» خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول . «لدينا» «لدى» ظرف متعلق بكلمة «محضرون» . «نا» مضاف إلى الظرف . ويجوز في هذه الآية وسابقتها إعرابات وتوجيهات أخرى<sup>(٢)</sup> .

(١) وإعرابها هنا مبتدأ أحسن من إعرابها خبراً؛ لكيلا تدخل «لام الابتداء» على الخبر؛ مع صحة لأن دخولها على المبتدأ هو الأكثر .

(٢) سجلها الصبان والتصريح والمخضرى في آخر باب «إن» وأخواتها عند الكلام على تخفيف «إن» .

## الحرف الثاني : أن

وأما « أن » (مفتوحة الهمزة ، مشددة النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية المفتوحة ، وترك الأولى ساكنة ؛ نحو : أيقنت أن «على شجاع» . ويتحتم اعتبار « أن » مخففة من الثقيلة متى وجدت علامة مما يأتي :

١ - أن تقع بعد ما يدل على اليقين <sup>(١)</sup> والقطع ، مثل . (أيقن - تيقن - جزم - عليم - اعترف التي بمعنى : عليم ، أو : أقر - اعتقادي - لا شك ....) وغيرها من الأفعال أو الألفاظ التي تفيد اليقين <sup>(٢)</sup> ؛ نحو : أيقنت أن عدل من الله كل جزائه . وقول الشاعر :

أأنت أخي ما لم تكن لي حاجة ؟  
فإن عرّضت أيقنت أن لا أخاليا

٢ - أن تدخل على فعل جامد ، أو : على رُب ، أو : على حرف تنفيس <sup>(٣)</sup> ؛ نحو : اعتقادي أن ليس لشفقة الوالدين مثيل ؛ وقول الشاعر :

وإني رأيت الشمس زادت محبة  
إلى الناس أن ليست عليهم بسوء ممد

ومثل :

أجدك ما تدلين أن رُب ليلة  
كأن دجأها من قرونك ينشدر

وقول الناصح لسامعيه :

فإن عصيتم مقالي اليوم فاعترفوا  
أن سوف تلتقون خزيًا ظاهر العار

٣ - أن يقع بعدها فعل دعاء ، نحو أطل الله عمرك ، وأن هيأ لك المستقبل

السعيد .

(١) انظر ص ٦٤٤ وما يدل على اليقين عند سيويه ، ومن معه - الألفاظ الدالة على الخوف والحذر إذا كان أمرها متيقنًا - كما في الصفحة المشار إليها -

(٢) أما التي تقع بعد ما يدل على الظن (مثل : ظن ، زعم ، خال ، . . . والظن معناه : ترجيح أحد الأمرين) فإنها صالحة لأن تكون مخففة ، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع بعدها . وبعضها لأحدهما وجود قرينة لفظية تقضي بالتعيين . فوجود الفاصل ، أو رفع المضارع بعدها - قرينة لفظية على أنها المخففة . ونصب المضارع بعدها قرينة لفظية على أنها المصدرية الناصبة له . فإن لم تكن مسبقة بما يدل على اليقين أو الظن فهي المصدرية الناصبة للمضارع حتمًا ؛ كالتى تقع بعد ما يفيد الرغبة أو الإشفاق ، أو الطمع أو التوقع (وقد سبق بيان المراد من هذه الألفاظ في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ ؛ نحو : أود أن أشارك في كل عمل نافع - أعشى أن يشتد البرد - أرجو أن أهني الزملاء بما يسهلهم - يسرف أن يزورف العلماء .) انظر «أوب» من ص ٤٠٨ وما بعدها و ٦٤٤ ، وتستجى لأنواع « أن » المختلفة بيان شامل في باب النواصب (ج ٤ ص ٢٦٥ و ٢٧٣ م ١٤٨) .

(٣) هوالسين ، أو : سوف ، وقد سبق الكلام على معناها ، والفرق بينهما - في ص ٦٥ - .

٤ - أن تكون داخلية على جملة اسمية مسبوقة بجزء أساسي من جملة أخرى - لا بجملة كاملة - بحيث يكون المصدر المؤول من : « أن » المحففة والجملة الاسمية التي دخلت عليها مكملًا أساسيًا في تكوين الجملة التي منها الجزء السابق. كقوله تعالى : ( وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) . فالمصدر المؤول خبر المبتدأ : « آخِر »<sup>(١)</sup> . وقول الشاعر :

كفى حزنًا أن لا حياة هنيئة  
ولا عمل يرضى به الله - صالحُ  
فالمصدر المؤول فاعل : « كفى »<sup>(٢)</sup>  
آثار التخفيف :

ويترب على التخفيف أربعة<sup>(٣)</sup> أحكام ، يوجب أكثر النحاة مراعاتها :  
أولها : إبقاء معنى : « أن » وعملها على حالهما الذي كان قبل التخفيف .  
ثانيها : أن يكون اسمها ضميرًا<sup>(٤)</sup> محذوفًا ، ويغلب أن يكون ضمير شأن<sup>(٥)</sup> محذوف كالمثال السابق ؛ وهو : أيقنت أن ( على شجاع )<sup>(٦)</sup> .  
ثالثها : أن يكون خبرها جملة ؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية ، نحو : علمتُ أن حاتم أشهر كرام العرب ، وأيقنت أن قد أشبهه كثيرون .  
رابعها : وجود فاصل - في الأغلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة<sup>(٧)</sup> فعلية ، فعلها متصرف ، لا يقصد به الدعاء .  
والفاصل أنواع :

( أ ) إما « قد »<sup>(٨)</sup> نحو : ثبت أن قد ازدهرت الصناعة في بلادنا ، ونحو قول الشاعر :  
شهدت بأن قد خط ما هو كائن  
وأنتك تمنحو ما تشاء وتثبت  
( ب ) وإما أحد حرفي التنفيس<sup>(٩)</sup> مثل : أنت تعلم أن سأكون نصير الحق ،

- ( ١ ) سيجي للآية مناسبة أخرى في : « أ » ص ٦٨٠ . ( ٢ ) راجع ما سبق في ص ٦٤٤ .  
( ٣ ) في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعض أحكام أخرى تقتضي الرجوع إليها .  
( ٤ ) سواء أكان لتكلم ، أم مخاطب ، أم غائب ، ومن الأمثلة قوله تعالى : ( أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ) التقدير عند سيويه : أنك يا إبراهيم .  
( ٥ ) سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلًا في ص ٢٥٠ وما بعدها .  
( ٦ ) اسم « أن » ضمير محذوف تقديره « هو » . أي : الحال والشأن سراج الجملة الاسمية بعده في محل رفع ، خبر : « أن » المحففة .  
( ٧ ) هذا الفاصل قد يزيد في توضيح نوعها ، ويؤكد أنها المحففة من الثقيلة ، وليست المصدرية الناصبة للمضارع . ( ٨ ) تدخل هنا على الماضي فقط .  
( ٩ ) وهما : « السين » و « سوف » ويدخلان على المضارع المثبت فقط . ( وقد سبق الكلام عليهما في ص ٦٠ ) .

وقول الشاعر :

وإذا رأيت<sup>(١)</sup> من الهلال نُموه أيقنت أن سيصيرُ بديراً كاملاً

وقول الآخر :

واعلم - فعلم المرء يستفعه - أن سوف يأتي كل ما قدراً

( ح ) وإما حرف نفي من الحروف الثلاثة التي استعملها العرب في هذا

الموضع ؛ وهي<sup>(٢)</sup> : ( لا - لن - لم ) . نحو : أيقنت أن لا<sup>(٣)</sup> يتغير الشريف ،

وأن لن يجيدَ عن الحق . وثقت أن لم ينصر الله المبطلين .

ومن الأمثلة قوله تعالى : ( وحسبوا<sup>(٤)</sup> أن لا تكون فتنة ) ، في قراءة من

رفع « تكون » ، وقوله تعالى : ( أيجسب أن لن يتقدر عليه أحد ) ، وقوله

تعالى : ( أيجسب أن لم يره أحد ) .

( د ) وإما « لو » ، والنص عليها في كتب النحاة قليل مع أنها كثيرة في

المسموع ؛ نحو : أوقن أن لو أخلصنا لبلادنا لم يطمع الأعداء فينا .

ومما تقدم<sup>(٥)</sup> نعلم أن الفصل غير واجب<sup>(٦)</sup> في الحالات الأخرى التي منها :

( ١ ) أن يكون الخبر جملة اسمية ؛ نحو قوله تعالى : ( وآخر دعواهم أن<sup>(٧)</sup> )

الحمد لله رب العالمين ) ، ونحو : ( الثابت أن انتقام من الله يحل بالباغي ) . إلا

( ١ ) وفي بعض الروايات : إن الهلال إذا رأيت نمو . . .

( ٢ ) وتدخل « لا » على الماضي والمضارع ، وتختص « لم » و « لن » بالمضارع . وزاد الرضى

« ما » وجعلها مثل « لا » .

( ٣ ) في هذه الصورة - وأشباهها - يجب فصل « أن » ، وإظهار النون قبل « لا » في الكتابة دون

النطق وضابط إبرازها خطأ لا نطقاً ينحصر في أن تكون غير ناصبة للمضارع ؛ سواء أكان بعدها

فعل أم اسم ، نحو : تيقنت أن لا ينتصر ضعيف ونحو : أشهد أن لا إله إلا الله

( ٤ ) بشرط أن تكون بمعنى : اعتقدوا .

( ٥ ) لحص بعض النحاة الفواصل السابقة ومواضعها فقال : ( الفعل إما مثبت وإما مني ، وكل

منها إما ماض ، وإما مضارع . فالمثبت إن كان ماضياً ففاصله : « قد » وإن كان مضارعاً ففاصله

أحد حرفي التنفيس . والمنفي : إن كان ماضياً ففاصله : « لا » فقط ، وإن كان مضارعاً ففاصله :

« لا » ، أو : « لن » أو : « لم » . وأما « لو » فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي

والمضارع اهـ . وقد سبق في رقم ٢ من هذا الهامش أن : « الرضى » جعل « ما » مثل « لا » .

( ٦ ) وإما هوجائز في الأنواع التي ستذكر : إن لم يوجد مانع ؛ إذ لا تدخل « أن » المصدرية

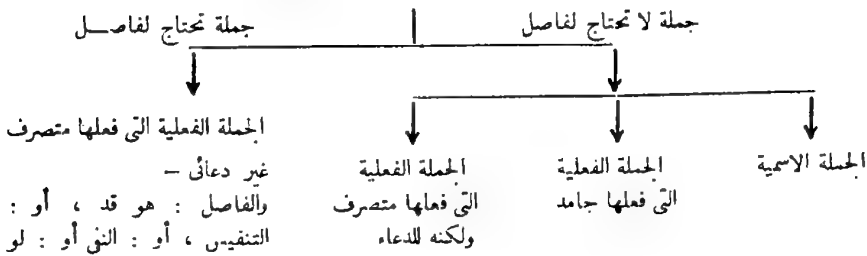
الناصبية للمضارع على هذه الأنواع ؛ فلا مجال لحذف اللبس بينها وبين المحففة ، وبقي أمن اللبس كان

الفصل جائزاً لا واجباً .

( ٧ ) على اعتبارها مخففة ، لا مفسرة . وقد سبقت مناسبة أخرى للآية في أول الصفحة السالفة .

عند إرادة النفي نحو : عقيلتي أن لا كاذب محترم ؛ ومنه : أشهد أن لا إله إلا الله .  
 ( ب ) أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها جامد ؛ نحو قوله تعالى : « وأن  
 ليس للإنسان إلا ما سعى » . ونحو : وثقت أن ليس للكرامة مكان في نفوس الأدنياء .  
 ( ح ) أن يكون الخبر جملة فعلية ؛ فعلها متصرف ، ولكن قصد به  
 الدعاء <sup>(١)</sup> ؛ كالذي رواه أعرابي قائلاً : وقف أخي يدعو : « أسأل ربى التوفيق لما  
 يرضيه ، ودوام العافية على » . ونظر إلى ، وصاح : « وأن كتب الله لك الأمن  
 والسلامة ما حييت ، وأن أسنخ عليك نعمه ظاهرة وباطنة في قابل أيامك ، وأن  
 أهلك كل باغ يستصدي لإيذائك » .  
 وفي الرسم التالي بيان للصور السالفة :

### الجملة الواقعة خبر « أن » المخففة <sup>(٢)</sup>



( ١ ) سواء أكان بخبر أم شر ؛ كما يتبين من المثال بعد .  
 ( ٢ ) وفي أحكام « أن » المخففة من الثبيلة يقول ابن مالك :

وإن تخففت « أن » فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد « أن »

تضمن هذا البيت حكيم من أحكامها الأربعة التي تترتب على التخفيف :  
 أولها : أن لها اسماً استكن ، أي : استر واختفى ؛ لأنه لا يظهر في الكلام ، وإنما يكون ضميراً  
 محذوفاً . ولم يذكر أنه ضمير ، لصيق الشعر . كما أنه خفف نون الفعل : « استكن » للضرورة .  
 وثانيها : أن خبرها يكون جملة ، وأوضح بعد ذلك ما يكون في الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، حيث  
 تكلم عن فعلها قائلاً :

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعاء ولم يكن تضريفه ممتنعاً

فالأحسن الفصل بقْد ، أو : نفى ، أو : تنقيس ، أو : لو . وقليل ذكر « لو »

أي : إن يكن صدر الجملة فعلاً ، لا يراد منه الدعاء ، ولم يكن جامداً ، فالأحسن الفصل بينه  
 وبين « أن » المخففة بفواصل من الفواصل التي سردناها في البيت الأخير .  
 ( إن يكن فعلاً . . . يريد : إن يكن الخبر فعلاً . والفعل وحده لا يكون الخبر ، وإنما الخبر الجملة  
 المكونة من الفعل والفاعل معاً . ففي التعبير تساهل . أو : المراد : إن يكن صدر الجملة فعلاً ) .

... ..  
... ..

### زيادة وتفصيل :

ورد في بعض النصوص القديمة — اسم « أن » المخففة من الثقيلة ضميراً بارزاً ، لاضميراً محذوفاً . ومعه الخبر جملة فعلية ، أو مفرد . من ذلك قول الشاعر يخاطب زوجته :

فلو أنك في يوم الرِّخاءِ سألْتَنِي طلاقَكَ ، لم أبخلْ وأنتِ صَدِيقُ  
فقد وقعت « الكاف » اسم : « أن » وخبرها جملة : « سألتني » . ومثل قول الآخر :

لقد علمَ الضيفُ والمُرْمِلون<sup>(١)</sup> إذا غبرَ أفقُ<sup>(٢)</sup> وهبتَ شَمَالاً<sup>(٣)</sup>  
بأنك ربيعٌ<sup>(٤)</sup> وغيثٌ مريعٌ وأنك هناك تكونُ الشَمَالاً<sup>(٥)</sup>

ففي البيت الثاني تكررت « أن » المخففة مرتين ، واسمها ضمير « بارز » فيهما ، وخبر الأولى مفرد ، وهو كلمة : « ربيع » ، وخبر الثانية جملة فعلية هي : « تكون الشمال » . وقد وُصِفَتْ هذه الأمثلة الشعرية بأنها شاذة ، أو بأنها لضرورة الشعر ، كما وُصِفَتْ نظائرها النثرية بأنها شاذة . فالواجب أن تقتصر على الكثير الشائع الذي سردنا قواعده وضوابطه ، منعاً للاضطراب في التعبير ، دون محاكاة هذه الشواهد التي تخالفها ، والتي نقلناها ، ليعرفها المتخصصون ؛ فيستعينوا بها على فهم ما قد يكون لها من نظائر قديمة . دون أن يحاكيوها .

\* \* \*

(١) الفقراء . المفرد : مُرْمِل .

(٢) المراد : اسودت الدنيا في عين الإنسان : من شدة يؤنه وحاجته .

(٣) أي : هبت الريح شمالاً . فكلمة : « شمالاً » حال منصوبة . وصاحب الحال هو الضمير المستتر ، فاعل الفعل : « هب » . وهبوب الشمال الباردة العاصفة في بعض المواسم والبقاع قد يكون باعث فزع ، ودليل قحط .

(٤) كالربيع موسم النضرة ، والفواكه ، ونمو الزروع ، ونضجها ؛ فأنت — مثله — محبوب نافع . « مريع » خصيب . والغيث الخصيب ، هو : المطر الغزير الذي يكون من آثاره إنبات الزرع ، والخصب الكثير . (٥) الشمال : الذي يغيث المحتاج ، ويعين من يستعين به .

## الحرف الثالث : كَأَنَّ

وأما « كَأَنَّ » فيجوز تخفيف نونها المشددة ( بحذف الثانية المفتوحة ، وإبقاء الأولى ساكنة ) ، ويترتب على التخفيف أمور ؛ منها :

- ( أ ) أن معناها لا يتغير ، وإعمالها واجب .  
 ( ب ) أن اسمها - في الأغلب - يكون ضميراً للشأن ، أو لغیر الشأن ،  
 فمثال الأول . كَأَنَّ عصفورٌ سهمٌ في السرعة<sup>(١)</sup> ، أى : كأنه ( الحال والشأن )  
 عصفورٌ سهمٌ . ومثال الثاني : يَدُقُّ البَرْدُ<sup>(٢)</sup> النافذة ، وكأنَّ حجرٌ ، أى :  
 كأنه حجر<sup>(٣)</sup> . ولو قلنا : يَدُقُّ البَرْدُ النافذة وكأنَّ « حجر » صغير يَدُقُّ -  
 بلجاز الاعتباران<sup>(٤)</sup> .

وقد اجتمعت المشددة والمخففة في قول الله تعالى يصف المفضل عن سبيله : ( وَإِذَا  
 تَسَلَّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَئِي مُسْتَكْبِرًا كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا ؛ كَأَنَّ فِي أُذُنِهِ وَقْرًا )<sup>(٥)</sup> .

- ( ح ) أن خبرها لا بد أن يكون جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن<sup>(٦)</sup>  
 فإن كانت اسمية فلا حاجة لفاصل بينها وبين « كَأَنَّ » مثل : ( كَأَنَّ سَبَّاحٌ في  
 سباحته سمكة في انسياها ) . وإن كانت فعلية<sup>(٧)</sup> ، فالأحسن الفصل<sup>(٨)</sup> بالحرف :

( ١ ) فاسم « كَأَنَّ » ضمير الحال والشأن المحذوف . وخبرها الجملة الاسمية بعدها . ولا يصح هنا أن  
 يكون اسمها ضميراً لغیر الحال والشأن ؛ لعدم وجود مرجع سابق يعود عليه . ( وتفصيل الكلام على ضمير  
 الشأن في ص ٢٥٠ . . . ) ( ٢ ) ما جمد من قطرات المطر ، وصار قطعاً ثلجية صغيرة .

( ٣ ) فاسم « كَأَنَّ » ضمير محذوف ليس ضمير شأن ، لعدم وجود جملة بعده تفسره ، وهي جملة لازمة  
 له كما سبق في شرحه - ص ٢٥٠ وما بعدها - . وكما سيجيء في رقم ٦ من هذا الهامش .

( ٤ ) أى : يجوز اعتبار الضمير للشأن ؛ لوجود جملة بعده تفسره ، وعدم اعتباره للشأن ، لوجود  
 ما يصلح قبله أن يكون مرجعاً له .

( ٥ ) الوقور هنا : ثقل السمع ، أو : الصمم . وأول الآية : ( ومن الناس من يشتري لهمو الحديث  
 ليضل عن سبيل الله تغير علم ، ويستخذها هزواً ، أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا . . »

( ٦ ) لأن ضمير الشأن - كما قلنا - لا بد له من جملة بعده تفسره . وهذه الحالة وحدها هي  
 التي يجب فيها وقوع خبر : « كَأَنَّ » المخففة جملة . أما باقي الحالات فيجوز أن يكون جملة أو غير جملة  
 وفي بعض أمثلة مسموعة جاء اسم « كَأَنَّ » المخففة اسماً ظاهراً ، كقول الشاعر :

وَصَدْرٌ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ تَدْرِيبُهُ حُقَّانَ

ولايقاس على هذا . ( ٧ ) فعلها غير جامد ، وغير دعائي ( كما في الصبان ) .

( ٨ ) لأن هذا الفصل هو الذي يفرق بين « كان المخففة من الثقيلة » وأن المصدرية « الناصبة  
 للمضارع ، المسبوقة بحرف الجر الكاف .

« قد » قبل الماضي المثلث ، وبالحرف : « لم » قبل المضارع المنق ، نحو :  
 كأنَّ قد هَوَى الغريقُ في البحر ؛ كصخرة هَوَتْ في الماء ، وكأنَّ لم  
 يكن بين الغرق والنجاة وسيلة للإنقاذ .

\* \* \*

### الحرف الرابع : لكنَّ

وأما « لكنَّ » فيجوز تخفيف نونها المشددة ( فتحذف الثانية المفتوحة وتبقى  
 الأولى ساكنة ) .

ويترتب على التخفيف وجوب إهمالها في الرأي الأقوى - وزوال اختصاصها  
 بالجملة الاسمية ، فتدخل على الاسمية ، وعلى الفعلية ، وعلى غيرهما ، ويبقى لها  
 معناها بعد التخفيف وهو : الاستدراك<sup>(١)</sup> . ومن الأمثلة قول الشاعر :  
 ولستُ أجازي المعتدي باعتدائه ولكنَّ بصفح<sup>(٢)</sup> القادر المتحلم

\* \* \*

وأما « لعل » - بلغاتها المختلفة - فلا يجوز تخفيف لامها المشددة .

(٣)

\* \* \*

(١) قد سبق شرح معناه في رقم ١ من هامش ص ٦٣٢ .  
 (٢) الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره : « أجازي » أو « أصافح » : فتكون « لكن »  
 داخلة على جملة فعلية . ويصح تعلقها بمصدر محذوف تقديره : مجازاة - أي : ولكن مجازاته بصفح ...  
 فتكون داخلة على جملة اسمية . والأول أوضح .  
 (٣) وفي الأحكام السالفة كلها يقول ابن مالك :

وُخِفَّتْ « كَأَنَّ » فَنُوي . مَنصُوبُهَا ، وثَابِتاً أَيْضاً رُوي

نقد اقتصر على الإشارة إلى تخفيفها وإلى أن اسمها يُنَوَّى ؛ أي : ( يُطَوَّى في النفس ؛ فيكون ضميراً ،  
 ولا يكون ظاهراً - نُوي يُنَوَّى : طَوَّى يُطَوَّى ) وقد روي ظاهراً ثابتاً في الكلام . وهذا قليل ،  
 سبق مثاله .



## المسألة ٥٦ :

« لا » - النافية للجنس <sup>(١)</sup>

نسوق بعض الأمثلة لإيضاح معناها :

حين نقول : « لا كتابٌ في الحقيقة » ؛ ( بإدخال : « لا » على جملة إسمية في أصلها ، ورفع كلمة : « كتاب » التي للمفرد ) يكون معنى التركيب مُحْتَمِلًا أمرين :

أحدهما : نفي وجود كتاب واحد في الحقيقة ، مع جواز وجود كتابين أو أكثر فيها .

والآخر : نفي وجود كتاب واحد : وما زاد على الواحد ؛ فليس بها شيء من الكتب مطلقًا . فالتركيب مُحْتَمِلٌ للأمرين . ولا دليل فيه يعين أحدهما ، ويمنع الاحتمال .

وكذلك حين نقول : « لا مصباحٌ مكسورٌ » ، ( بإدخال : « لا » على جملة اسمية في أصلها ، ورفع كلمة : « مصباح » التي للمفرد ) فإن التركيب يحتمل أمرين : أحدهما : نفي وجود مصباح واحد مكسور ، ولا مانع من وجود مصباحين مكسورين ؛ أو أكثر .

والآخر : نفي وجود مصباح واحد مكسور وما زاد على الواحد أيضًا . فلا وجود لشيء من جنس المصابيح المكسورة . فالتركيب يحتمل نفي الواحد المكسور فقط ، كما يحتمل نفي الواحد المكسور وما زاد عليه .

ومثل هذا يقال في : « لا سيارةٌ موجودةٌ » ، ( بإدخال « لا » على جملة اسمية الأصل ، ورفع كلمة : « سيارة » - التي للمفردة ) حيث يحتمل التركيب الأمرين ؛ وهما : ( نفي وجود سيارة واحدة ، دون نفي سيارتين وأكثر ) ، ( ونفي وجود شيء من جنس السيارات مطلقاً ) ، فلا وجود لواحدة منها ؛ ولا لأكثر .

مما سبق نعلم : أن ، « لا » في تلك الأمثلة - وأشباهاها - تدل على نفي

(١) يلاحظ مالا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق البيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٤٤ - وصرحنا في مواضع مختلفة أن اسم الناسخ (ومنه اسم « لا الجنسية ») لا يكون شبه جملة مطلقاً .

يُحْتَسَمَلُ وقوعه على فرد واحد فقط ، أو على فرد واحد وما زاد عليه .  
ولمّا كان النّفى بها صالحاً لوقوعه على الفرد الواحد سماها النّحاة : « لا التّى لنفى  
الوَاحِدَة » (أى : لنفى الواحد) وهى إحدى الحروف النّاسخة<sup>(١)</sup> التّى تعمل عمل  
« كان النّاقصة » .

فإذا أردنا أن تدل الأمثلة السابقة وأشباهاها على النّفى الصّريح<sup>(٢)</sup> العام<sup>(٣)</sup> وجب  
أن نضبط تلك الألفاظ ضبطاً آخر ؛ يؤدى إلى هذا الغرض ؛ فنقول : لا كتابٌ  
في الحقيقة ؛ - لا مصباحٌ مكسورٌ - . لا سيارةٌ موجودةٌ ، فضبط تلك الكلمات  
المفردة بهذا الضبط الجديد - وهو بناء الاسم على الفتح ، ورفع الخبر ، كما  
سيجيء - يجعل النّفى فى كل جملة صريحاً فى غرض واحد ؛ لا احتمال معه لغيره ،  
كما يجعله عاماً ؛ ينصبُّ على كل فرد ؛ فيقع على الواحد ، وعلى الاثنين ، وعلى  
الثلاثة ، وما فوقها ، ولا يسمح لفرد أو أكثر بالخروج من دائرته .

ومثل هذا يقال فى نحو : (لا مهملاً عملته فائزٌ - لا راعياً فى المجد  
مُتَصَرِّفٌ) . . ونحوهما مما يقع فيه الاسم منصوباً بعد : « لا » وليس مرفوعاً ، والخبر  
هو المرفوع - على الوجه الذى سنشرحه - فهى تنفى الحكم عن كل فرد من أفراد  
جنس الشّئ الذى دخلت عليه نفياً صريحاً وعمماً ؛ كما قلنا : وهذا مراد النّحاة  
بقولهم فى معناها :

« إنها تدل على نفي الحكم عن جنس اسمها نصّاً<sup>(٤)</sup> . أو : « إنها لاستغراق<sup>(٥)</sup>  
حكم النّفى لجنس اسمها كله نصّاً » . ويسمونها لذلك ؛ « لا النّافية  
للجنس »<sup>(٦)</sup> . أى ؛ التّى قُصِدَ بها التّنصيص على استغراق النّفى لأفراد الجنس

(١) سبق تفصيل الكلام عليها مع أخواتها ( فى ص ٦٠١ ) وقد اقتضى المقام هناك - فى رقم ٢  
من هامش ص ٦٠٢ - الإشارة إلى « لا » النّافية للجنس ، دون التفصيل الذى مكانه هنا .  
(٢) أى : القاطع فى أمر واحد ، ولا مجال معه للاحتمال السالف بين أمرين .

(٣) الذى يشمل نفي المعنى عن الفرد الواحد ، وعما زاد عليه .

(٤) أى : بغير احتمال لأكثر من معنى واحد .

(٥) يراد بالاستغراق : الشمول الكامل الذى يتناول كل فرد من أفراد الجنس ، دون أن يترك أحداً

(٦) ويسمونها بعضهم : « لا التّى للتبرقة » ؛ لأنها تدل على تبرقة جنس اسمها كله من معنى الخبر .

وهذا الاسم ترد فى بعض الكتب القديمة ، وتختص به ، لقوة دلالتها على النّفى المؤكّد أكثر من أدوات  
النّفى الأخرى .

والنّفى بها قد يكون مطلق الزّمن ؛ أى : لا يقع على زمن معيّن . وإنما يراد منه مجرد نفي النسبة بين معموليها  
وسلب المعنى بغير تقييد بزمن خاص . نحو : لا حيوانٌ حجّرٌ - لا وفاءٌ لغادر . . وقد يراد بها نفي المعنى =

كله من غير ترك أحد. تمييزاً لها من : « لا التي لنى الوحدة » ، فليست نصاً في نى الحكم عن أفراد الجنس كله ؛ وإنما تحتل نفيه عن الواحد فقط ، وعن الجنس<sup>(١)</sup> كله ؛ — على ما عرفنا . . . —

« ملاحظة » : سبق<sup>(٢)</sup> بيان هام في حكم « لا » النافية المهيمة ( أى : التي لا عمل لها في الهملة الاسمية ولا في غيرها ) فإنها من ناحية أثرها المعنوي في الهملة الاسمية تشبه « لا » العاملة عمل « ليس » ، فالخرفان متشابهان في المعنى دون العمل ؛ إذ أن أحدهما يعمل ، والآخر لا يعمل .

= في زمن معين حين تقوم قرينة كلامية أو غير كلامية تدل على نوع الزمن — ويكثر أن يكون الحال — كقوله تعالى : ( لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رَحِمَ ... ) وكأن يسأل سائل : أى المزرعة الآن أحد ؟ فيجيب : لا أحد فيها . وقد يكون الزمن بالقرينة مستقبلاً ، كقوله تعالى عن يوم القيامة ( لا بشرى يومئذ للمجرمين ) أو ماضياً — كقول الشاعر :

تَعَزَّ ؛ فَلَا إِفْقِينَ بِالْعِيشِ مُتَعَا وَلَكِنْ لِيُورَادَ الْمُنُونِ تَتَابُعُ

وغر هذا من الأمثلة التي سيجيء بعض منها . فإن لم توجد قرينة فالغالب الحال .  
( ١ ) لهذا يصح أن يقال مع « لا التي لنى الوحدة » حين يكون اسمها مفرداً : لا كتاب في الحقيقة ؛ بل كتابان ، أو : بل كتب فيها ؛ فيكون القصد نفي المعنى عن الفرد الواحد دون ما عداه . ولا يصح أن يقال هذا مع « لا » النافية للجنس حين يكون اسمها مفرداً .

وتسوقنا المناسبة إلى بيان أمر هام ؛ وهو : أن المراد من النى لا يختلف في نوعي « لا » ( النافية للجنس ، والنافية للوحدة ) إذا كان اسمها مثنى أو جمعاً : نحو : ( لاصالحين خائنان ، أو ؛ لا صالحين خائنون . ونحو : ( لا صالحان خائنين ، ولا صالحون خائنين ) . فالنفي في هذه الصور لا يختلف من جهة احتماله أن يكون واقعاً في كل صورة على الجنس كله فرداً فرداً ، وأن يكون واقعاً على القيد الخاص بالانثنية أو بالجمعية . فالفرق الصحيح بين المراد من النفي في نوعي : « لا » إنما يظهر في موضع واحد ، هو الموضع الذي يكون فيه اسمها مفرداً ؛ — لا مثنى ولا جمعاً — فيكون النفي في « لا » النافية للجنس نصاً لا يقبل احتمالاً ، وشاملاً لكل فرد حتماً . ويكون في النافية للوحدة محتملاً أمرين . أما عند ثنية اسميها أو جمعهما فالنفي لا يختلف باختلاف نوعيهما ؛ فيكون محتملاً في كل منهما إما نفي الحكم عن الجنس كله ، وإما نفي قيد الثنية فقط ، أو قيد الجمع فقط كما قلنا ، فؤداه فيهما واحد عند ثنية الاسم أو جمعه ، ولكنه يختلف عند أفراد الاسم .

وصفة القول في هذا المقام . أن « لا » العاملة بنوعيهما لا يختلف المراد منها إذا كان اسمها مثنى أو جمعاً ؛ إذ يكون المراد نفي الحكم عن الجنس كله فرداً فرداً ، أو نفي القيد الخاص بالثنية أو بالجمع ، دون غيرها . أما إذا كان الاسم مفرداً فالفرق بين النوعين يكون كبيراً ، فالنفي للجنس نفي الحكم عن كل فرد من أفرادها على سبيل التخصيص والشمول ، والتي لنى الوحدة يدور الأمر فيها بين أمرين ؛ نفي الحكم عن أفراد الجنس كله ، ونفيه عن فرد واحد منه ؛ فالنفي فيها محتمل لأمرين . . .

وما سبق موافق رأي « الصبان » هنا ، وهو واضح مفيد ، مؤيد بما قاله « السعد » في « المطول » وقد ختم « الصبان » الكلام بقوله نصاً : ( احفظ هذا التحقيق ، ولا تلتفت إلى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه . . ) اهـ

## عملها وشروطه :

« لا » النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات : « إن »<sup>(١)</sup> ينصب الاسم<sup>(٢)</sup> : ويرفع الخبر<sup>(٣)</sup> . ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة :  
أولها : أن تكون نافية . فإن لم تكن نافية لم تعمل<sup>(٤)</sup> مطلقاً .

ثانيها : أن يكون الحكم المنفى بها شاملاً لجنس اسمها كله ، ( أى : منصباً على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ) . فإن لم يكن كذلك لم تعمل عمل « إن »<sup>(٥)</sup> : نحو : لا كتابٌ واحدٌ كافياً . . . ، إذ أن كلمة : « واحد » قد دلت دلالة قاطعة على أن النفي ليس شاملاً لأفراد الجنس كله ، وإنما هو مقصور على فرد واحد .

ثالثها : أن يكون المقصود بها نفي الحكم عن الجنس نصّاً — لا احتمالاً — فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل « إن »<sup>(٥)</sup> كالأمثلة السالفة أول البحث .

رابعها : ألا تتوسط بين عامل ومعموله ( بأن تكون مسبقة بعامل قبلها

( ١ ) ومن الفوارق بينهما صحة وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إن » وأخواتها على الوجه السابق في بابها ، ولا يصح وقوعها بعد : « لا » — وقد سبقت الإشارة لهذا في آخر رقم ه من هامش ص ٦٦٤ —  
( ٢ ) انظر الملاحظة المدونة في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ وتختص بعدم وقوع « ما المصدرية » و « أن المصدرية » بنوعيهما ( المحففة والناصبة للمضارع ) مع صلتها مبتدأ بعد « لا » النافية للجنس غير المكررة — راجع البيان هناك —

( ٣ ) سبق في أول هامش ص ٤٤٤ ما يفيد أن خبرها كغيره من أخبار المبتدأ وأخبار النواسخ ، قد يتم المعنى بنفسه — كالأمثلة السالفة — وقد يتمه بنفسه مع قابضه حين لا تتحقق الفائدة به وحده كقول الشاعر :

ولا خَيْرَ في رأى بِغَيْرِ رَوِيَّةٍ ولا خَيْرَ في جهل تُعَابٌ بِهِ غَدًا .

هذا ، ويشترط في خبرها ما يشترط في كل أخبار النواسخ مما سبقت إليه الإشارة في ص ٥٤٦

و ٥٤٧ وفي المبتدأ والخبر ، هامش ص ٤٤٣ —

( ٤ ) كأن تكون اسماً بمعنى ، غير ؛ نحو : فعلت الخير بلا تردد ، أو : تكون زائدة ؛ فلا تعمل شيئاً في الحالتين ، ولا تختص بالدخول على الجميل الاسمية ؛ ومن الأمثلة للزائدة قوله تعالى مخاطباً إبليس : ( ما منعك ألا تسجد .. ) وقوله : ( لئلا يعلم أهل الكتاب ... ) ومثل ؛ « لا » النافية في قوله تعالى : ( ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ... ) أو تكون نافية فتختص بحزم المضارع ، مثل : لا تتردد في عمل الخير .

( هـ وهـ ) وعملت عمل ليس ؛ نحو : لا تلم مَكْسوراً ، أو أهملت وتكررت ، نحو : لا قلم مَكْسور ، ولا كتاب ضائع . ( واختيار هذه أو تلك خاضع لما يقتضيه المعنى المراد ) .

يحتاج لمعمل بعدها) كحرف الجر في مثل : حضرت بلا تأخير<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر :

مُتَّارَكَةً السَّفِيهَ بلا جواب أَشَدُّ على السَّفِيهَ من الجواب

خامسها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين<sup>(٢)</sup> ؛ فإن لم يكونا كذلك لم تعمل مطلقاً<sup>(٣)</sup> ، وَلَا تُعَدُّ من أخوات « إن » ولا « ليس » ؛ كالتي في قول الشاعر :

(١) تعرب « لا » اسماً بمعنى « غير » ؛ مجروراً بكسرة مقدرة على الألف . و « لا » مضاف و « تأخير » مضاف إليه مجرور . وهذا أوضح إعراب .

ويموز أن تكون « لا » حرف نفي باقية على حرفيتها . وقد تخطاها حرف الجر « الباء » وعمل الجر مباشرة في كلمة : « تأخير » التي بعدها . و « لا » في هذه الصبورة ليست زائدة ، بالرغم من أن العامل تخطاها ؛ لأن الحكم بزيادتها يؤدي إلى فساد المعنى

(٢) إلا في أمثلة مسموعة يحى الكلام عليها في الزيادة والتفصيل ( ص ٦٩٥ ) . ويدخل في حكم النكرة أمران :

(١) شبه الجملة بنوعيه . (الظرف والجار مع مجروره) وذلك على اعتبار شبه الجملة نفسه هو الخبر ( كما تقدم في ص ٧٥ وما بعدها ) أو على اعتبار أن متعلقه نكرة محذوفة ، هي الخبر ، كقولهم : لا قوة فوق الحق ، ولا أمان مع الطفيان . وقولهم : لا راحة لحسود ، ولا مروءة لكذوب ، ولا خير في لذة تُعَقَّب ندما . وقول الشاعر :

لاخير في وعد إذا كان كاذباً ولاخير في قول إذا لم يحسن فعل  
(ويلاحظ هنا في إعراب « لا » ومعمولها ما يحى في رقم ٢ من هامش ص ٦٩١) . وقول الآخر :

فلا مجد - في الدنيا - لمن قل ماله ولا مال - في الدنيا - لمن قل مجده

(ب) الجملة الفعلية ( لأنها في معنى النكرة ، وبمنزلة ) كما جاء في التصريح في هذا الباب ، عند آخر الكلام على شروطها - وكما في أبواب أخرى ، والبيان في رقم ١ من هامش ص ٢١٣ ) ، وقد اشتملت الأسانيب القصص على أمثلة للجملة الفعلية ، نقلوا منها البيت السابق ( في هامش ص ٦٨٧ ) وهو :

تَعَزَّ فلا إلفين بالعيش مُتَعَا ولكن لَوُرَادِ المنون تتابع

ومنها :

يُحَشِّرُ الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شئون

فجملة « متعا » في البيت الأول في محل رفع خبر : « لا » ، وكذلك جملة : « عنتهم شئون » في البيت الثاني . والواو التي قبل هذه الجملة هي التي تزداد في خبر الناسخ . ما لم نأخذ بالرأى الذي يشترط في « لا » العاملة عمل « إن » ألا ينتقص نفيها بإلا . فإن أخذنا به - وهو الأشهر ، كما سيجيء في آخر هامش الصفحة الآتية - كانت الواو للحال ، والجملة بعدها حالية . والخبر محذوف ( وقد سبق في ص ٥٥٠ وهامشها . رقم ١ - وفي : « ١ » من ص ٥٦١ أن هذه الواو تدخل في خبر « كان » المنفية إذا سبقتها « إلا » الناقضة للنفي ، ومثله خبر « ليس » المسبوق بإلا على الوجه الذي أوضحناه هناك . وقيل تدخل في خبر غيرهما كالبيت السابق ، وكقول أحد شعراء ديوان الحماسة : « فأمنى وهو عريان . » وقولهم : « ما أحل إلا وله نفس إمارة » . وقيل إن هذا مقصور على « كان وأخواتها » دون بقية النواسخ . وهناك التفصيل .

(٣) لأن التعريف فيه تحديد وتعيين ؛ وهذا يناقض أنها لنفي الجنس كله بغير تحديد ولا تعيين .

لا القومُ قومي ، ولا الأعوانُ أعوانِي إذا وَتَا<sup>(١)</sup> يومَ تحصيل العُلا وإني  
سادسها : عدم وجود فاصل بينها وبين اسمها . فإن وجد فاصل أَهْمَلْتُ  
(أى : لم تعمل شيئاً) وتكررت ؛ نحو لا في النبوغ حظٌ لكسلان ، ولا نصيبٌ<sup>(٢)</sup> ،  
وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليها<sup>(٣)</sup> فلا يجوز أن يتقدم الخبر — ولو كان  
شبه جملة — على الاسم . فإن تقدم لم تعمل مطلقاً ؛ مثل : لا لهازل هيبةٌ  
ولا توقير — .

وكذلك لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم ؛ ففي مثل : لا جندي تاركٌ  
ميدانه . . . لا تعمل حين نقول ، لا ميدانه جندي تاركٌ .  
فإذا استوفت شروطها وجب إعمالها<sup>(٤)</sup> ؛ (إن اقتضى المعنى ذلك ، سواء أكانت  
واحدة ، أم متكررة — على التفصيل الذى سنعرفه) .

\* \* \*

(١) تباطأ وأهل . فإن لم يكن اسمها نكرة أهملت ووجب تكرارها ؛ نحو : لا على مقصر ، ولا حامد .  
ومثل : لا البخلُ محمود ، ولا الإسرافُ مقبول ، وإن لم يكن خبرها نكرة وجب إعمالها ، والغالب  
تكرارها أيضاً . نحو : لا إنسانٌ هذا ولا حيوانٌ .

(٢) ومع تكرارها وعدم إعمالها — بسبب وجود فاصل — يظل معناها هو نفس الجنس كله نصاً ،  
بشرط وجود التكرتين بعد هذا الفاصل ، فعدم إعمالها في هذه الحالة لا يخرجها عن أنها من الناحية المعنوية  
لنفس الجنس كله ، بشرط دخولها على التكرتين بعد الفاصل .

(٣) لأن تقديم الخبر أو معموله على الاسم يؤدي إلى الفصل بين « لا » واسمها وهو ممنوع . ومن  
باب أولى لا يصح تقديم الخبر أو معموله عليها ؛ لأن ما يقع في حيز النفي (أى : في مجاله ودائرته) لا يجوز  
أن يتقدم على أداة النفي ؛ فلها الصدارة حتماً . لكن هل يجوز أن يتقدم معمول الخبر على الخبر  
وحده ؟ يجب بعض النحاة : نعم .

(٤) الشروط الستة منها أربعة في « لا » مباشرة ، هى : ( كونها للنفي — للجنس — للتخصيص —  
عدم توسطها بين عامل ومعموله ) وواحد في معموليها ؛ هو : ( تنكيرهما معاً ) وواحد في اسمها هو :  
اتصالها بها مباشرة وهذا يستلزم تأخير خبرها عن اسمها ) .

وزاد بعضهم شرطاً فيها ، هو : ألا ينتقض نفياً بإلا — طبقاً للأشهر — كما سبق في « ب »  
من هامش الصفحة السابقة — .

حكم اسم « لا » المفردة ؛ ( أى : المفردة التى لم تتكرر ) .  
لهذا الاسم حالتان :

الأولى : أن يكون مضافاً <sup>(١)</sup> أو شبيهاً بالمضاف <sup>(٢)</sup> . وحكمه وجوب إعرابه ،  
مع نصبه بالفتحة ، أو بما ينوب عنها . فن أمثلة المضاف :

كلمة : ( قول ) اسم « لا » ، منصوبة بالفتحة ، لأنها اسم مفرد ، ومضاف .	لا قول زورٍ نافع . . . . .
كلمة : ( أنصار ) اسم « لا » ، منصوبة بالفتحة ؛ لأنها جمع تكسير ، ومضاف .	لا أنصارَ خيرٍ متنافرون . . . . .
كلمة : ( ذا ) اسم « لا » ، منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنها من الأسماء الستة ، ومضافة .	لا ذا أدبٍ تمام . . . . .
كلمة : ( نصيحتى . . . ) اسم « لا » ، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنها ، مشى مضاف .	لا نصيحتى إخلاصٍ أنفعُ من نصيحة الوالدين
كلمة : ( خائنى ) اسم « لا » ، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ، لأنها جمع مذكر ، ومضاف .	لا خائنى وطنٍ سالمون . . .
كلمة : ( مهملات ) اسم « لا » ، منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم مضاف .	لا مهملاتٍ عملٍ مُكرّرات . . . . .

( ١ ) إما لنكرة ، وإما لمعرفة بشرط ألاّ يكتسب منها التعريف ؛ بسبب توغله في الإيهام ؛ ككلمة :  
« مثل » - نحو : لأمثل محمود مؤدب - . . . و « غير » وسواهما لما لا يكتسب التعريف غالباً ( كما أوضحنا  
في رقم ٥ من هامش الجدول الذى فى ص ٨٠ ، وكذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ ) لأن : « لا »  
لا تعمل فى معرفة .

( ٢ ) هو الذى يجرى بعده شئ يكمل معناه . بشرط أن يكون ذلك الشئ التالى : إما مرفوعاً  
باسم « لا » ؛ نحو : لا مرفقاً شأنُ حاملٍ ، وإما منصوباً به ؛ نحو : لا متعهداً أموراً مقصراً  
( ويلحق بهذا النوع : الأسماء المعطوف عليها ، وليست علماً ، نحو لا سبعةً وأربعين غائبين ،  
وتتميز المقود وغيرها . نحو : لا عشرين رجلاً متكاسلون ) وإما جاراً ومجروراً متعلقين به ؛ نحو :  
لا متوكلاً فى عمله محمود . فإن كان مجروراً بالإضافة فإنه يكون من المضاف لا من الشئ بالمضاف ،  
- كما عرفنا -

والشبيه بالمضاف يجب أن يكون معرباً ومتوناً . إلا أن وجد مانع من التثنية . وأجاز فريق من غير  
البصريين عدم تنوينه ؛ محتجاً بقوله تعالى : « ولا جدالَ فى الحج » ، لأن المعنى عنده : « ولا جدالَ فى  
الحج مقبول » فالجار والمجرور من متمات اسم « لا » والخبر مخذوف لا تعلق للجار والمجرور به . وكذلك  
قوله عليه السلام : ( لا مانعَ لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ) لأن المعنى عنده على حذف الخبر ، والجار  
والمجرور من متمات اسم « لا » فهما متعلقان به ، لا بالخبر - وقد أجيب عن هذين وأمثلهما بأن الخبر  
المخذوف ، موضعه قبل الجار والمجرور ، والأصل : « ولا جدالَ حاصل فى الحج » ، ولا مانع مانع لما أعطيت ؛  
فالجار مع المجرور متم للخبر المخذوف ، متعلقان به . وهذا تكلف مردود ؛ لتكراره وتقييد موضعه فى  
فصيح الكلام ، وبالرغم منه يحتمل التزام التثنية - لأنه الأكثر والأشهر الذى تتوحد عنده الألسنة - .

ولا يدخل شئ من التوابع الأربعة ( كالنعت ماعدا صورة العطف السابقة . . . ) فى الأشياء التى  
تكل المعنى ؛ وتجعل الاسم بسببها شبيهاً بالمضاف ؛ لأن الاسم غير عامل فيها - انظر رقم ٢ من هامش .  
ص ٧٠٣ - .

ومن أمثلة الشبيه بالمضاف :

كلمة (مرتفعاً) اسم « لا » منصوبة بالفتحة	لا مرتفعاً قدره مغبور . . .
» (بائعاً) » » » » »	لا بائعاً دينته بدنياه رابع . . .
» (خمسة) » » » » »	لا خمسة وعشرين غائبون . . .
» (ساعياً) » » » » »	لا ساعياً وراء الرزق محروم . . .
» (قاعداً) » » » » »	لا قاعداً عن الجهاد معذور . . .
» (سائقين) » » » » »	لا سائقين طيارة غافلان . . .
» (حارسين) » » » » »	لا حارسين بالليل نائمون . . .
» (راغبات) » » » » »	لا راغبات في الشهرة مستريحات .

ومن الأمثلة السالفة يتضح الإعراب مع النصب بالفتحة مباشرة في المفرد<sup>(١)</sup> وفي جمع التكسير ، (ومثله : « اسم الجمع »<sup>(٢)</sup> ؛ كقوم ، ورَهْط<sup>(٣)</sup> ، إذا كانا من الحالة الأولى المذكورة ) ، وبما ينوب عن الفتحة وهو : الألف ، في الأسماء الستة ، والياء في المثني وجمع المذكر السالم ، والكسرة في جمع المؤنث السالم .

الثانية : أن يكون مفرداً (ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ولو كان مثني ، أو مجموعاً ) وحكمه : وجوب بنائه على الفتح<sup>(٤)</sup> أو ما ينوب عن الفتح<sup>(٥)</sup> ، فيبنى على الفتح مباشرة إن كان مفرداً أو جمع تكسير

(١) وهو الذي ليس بمثنى ولا جمع .

(٢) سبق - في رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ - بيان موجز عن « اسم الجمع » ، قلنا : إن البيان الوافي

موضعه ج ٤ ص ٥١٠ م ٧٣ - باب جمع التكسير . (٣) جماعة

(٤) وهناك حالة يبني فيها على الضم ، ستجيء في « ب » من الزيادة - ص ٦٩٥ - ويعملون سبب البناء على الفتح بأنه تركيب « لا » مع اسمها ، بحيث صاروا الكلمة الواحدة ؛ فأشبهوا الأعداد المركبة ك ( خمسة عشر .. وغيرها ) . لكن السبب الحق هو استعمال العرب .

ومن المعلوم أنه حين بنائه على الفتح لا يدخله التنوين . وأنه يكون دائماً في محل نصب : فلفظه مبنى على الفتح أو ما ينوب عن الفتحة ، ومحل النصب دائماً . ولهذا يراعى المحل - أحياناً - في التوابع - كما سيجيء .

في ص ٦٩٤ وفي : « ١ » من ص ٧٠٢

(٥) ولا تنوب الألف هنا عن الفتحة ؛ لأن الألف تنوب عنها في نصب الأسماء الستة ، حين تكون مضافة . والإضافة - في الأغلب - تتعارض مع حالة البناء التي نحن بصدها . ولهذا اضطربت آراء النحاة أمام الأسلوب الفصيح الوارد عن العرب من قولهم : « لا أبالك » . . . حيث وقع اسم « لا » منصوباً بالألف مع أنه مفرد (أي : غير مضاف) ؛ فقالوا في تأويله : إن « أبأ » مضاف للكاف ، =



أواسم جمع ؛ مثل : لاعالم متكبر<sup>(١)</sup> لا علماء متكبرون - لا قوم للصفية .  
ويبنى على الياء نيابة عن الفتحة إن كان مثني أو جمع مذكر سالماً ؛ نحو :  
لا صديقين متنافران - لا حاسدين متعاونون .

ويبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة إن كان جمع مؤنث سالماً ، ويجوز  
أيضاً بناؤه على الفتحة ؛ نحو : لا والذات قاسيات . وبالوجهين روى  
قول الشاعر :

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نكسدت ، ولا لذات للشيب

بناء كلمة : « لذات » على الفتح ، أو على الكسر .

= منصوب بالألف بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، واللام زائدة . والخبر محذوف . والتقدير : لا أباك  
موجود . ومع أنه مضاف - ليس معرفة ؛ لأن إضافته غير محضة ؛ فهي كالإضافة في قولنا : « غيرك » ،  
و« مثلك » ... ونحوهما لا يفيد المضاف تعريفاً . وذلك القائل لم يقصد نفي أب معين ، وإنما يقصد نفيه  
ومن يشبهه ؛ إذ هو - غالباً - دعاء بعدم الناصر ، والإضافة غير المحضة ليس مقصورة على إضافة الوصف  
العامل إلى معموله ؛ فلم تعمل « لا » في المعرفة . وإنما زيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه دفعا  
لكراهية إدخال : « لا » على المضاف إليه الذي يشبه في صورته الظاهرية المعرفة ، دون حقيقته المرادة .  
وهناك آراء أخرى تقتضي الفائدة الإلزام بها ( وقد ذكرناها تفصيلاً عند الكلام على هذا الأسلوب  
ومعناه في ص ١١٥ ) وكل رأى يواجه باعتراض . وانتهى الأمر إلى أن الأفضل اعتبار كلمة : « أبا »  
اسم « لا » مبنية على فتح مقدر على الألف ( كما جاء في الخصري في أول باب « لا » ) ، جرياً على لغة القصر  
التي تلزم الألف فيها آخر الأسماء الستة . وعلى أساسها لا تكون كلمة « أبا » في الأسلوب السالف معربة .  
أما الخبر فالجار والمجرور بعدها .

ومن الأساليب المسموعة - بكثرة - أيضاً قولهم : « لا غلامى لك » « بالثنية » و « لاخادصى  
لك » ( بالجمع ) على اعتبار أن وزن المثني ووزن الجمع قد حذفت كلتاها للإضافة - كما سبق في ص ١٥٦ -  
وأن المثني والجمع منصوبان ؛ لأنهما مضافان . فكيف يمدان من نوع المضاف مع وجود اللام فاصلة  
بين المضاف والمضاف إليه ؛ وهذا لا يجوز في رأى المعترضين ؟

وقد أجيب بأن النون لم تحذف للإضافة ، وإنما حذفت للتخفيف ؛ فالكلمتان مبنيتان على الياء ،  
لا مرتبتان ، والجار والمجرور بعدهما خبر . وقيل : إن الكلمتين شبهتان بالمضاف بسبب اتصال « لك » بهما .  
والنون مخنوفة للتخفيف . وخبرهما محذوف ... إلى غير ذلك من الإجابات . ومن الواجب ألا نحاكمي  
هذا الأسلوب برغم أن بعض النحاة يبيحه ، ( كما سيأتى في باب الإضافة ، ج ٣ ص ١٠ - م ٩٣ )  
لأن الأخذ به - ولا سيما اليوم - يبعد اللغة عن أخص خصائصها ، وهو : الإبانة ، والوضوح ، والفرار  
من اللبس .

( ١ ) ومن أمثلة المفرد :

ولا خير في حسن الجسوم وطولها إذا لم يَزِنَ حسن الجسوم عقولُ

ومع أنه مبنى في الحالات السالفة ، هو في محل نصب دائماً ، أى : أنه مبنى لفظاً منصوب محلاً<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ١ ) طبقاً للبيان السابق في رقم ٤ من هامش ص ٦٩٢

( ٢ ) وهذه المناسبة نشير إلى ما نسمعه اليوم من بعض الواهين المتصرعين الذين يطلبون الأخذ برأى قديم ضعيف ملخصه : وضع اسم « لا » بأنواعه الثلاثة ( المفرد ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف ) تحت حكم واحد ، هو : « الإعراب والنصب » وأن يقال في إعراب الاسم المفرد : « إنه منصوب بغير تنوين » ويزعمون - خاطئين - أن في هذا نيسيراً واقتصاراً على حكم واحد شامل بدل حكين مختلفين . فكيف غاب عن بالهم ما في هذا الرأى من الخطل والفساد ؟

ذلك أن اللغة في مصطلحاتها المشهورة ، لاتعرف اسماً معرباً بغير تنوين ، إلا المنوع من الصرف للأسباب المعروفة ، أولداع آخر ؛ كالإضافة ، أو البناء أو بعض صور النداء ... فالأخذ بذلك الرأى يوجب في اصطلاحات اللغة قسماً جديداً لاتعرفه من الأسماء المعربة المنوعة من التنوين . على أن هذا القسم الجديد يحتاج - كما يقولون - إلى التصريح بأنه : « معرب منصوب بغير تنوين » . وهذا حكم خاص به يختلف عن حكم النوعين الآخرين . فأين - إذاً - الاختصار والاقتصار على حكم واحد كما يتوهمون ؟ وكيف خفى عليهم أن النصب هنا بغير تنوين معناه : « البناء على الفتح » ؛ أو أن الكلمة ممنوعة من الصرف ... - كما أشرنا - ؟

وشيء آخر هام لم يفتنوا له ، هو أن بناء الاسم المفرد على الفتح في محل نصب يقتضى أن يراعى محله حتماً في بعض التوابع ؛ فيؤثر فيها - كما عرفنا هنا ، وكما سيحى في ص ٦٩٧ - فتصير منصوبة متونة عند عدم المانع . تبعاً لمحله فقط . وقد غاب عنهم هذا .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

( ا ) سبق<sup>(١)</sup> أن من شروط إعمال : « لا » : تنكير معموليها . وقد وردت أمثلة فصيحة وقعت فيها عاملة مع أن اسمها معرفة . من ذلك قوله عليه السلام : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده . وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . ومن ذلك قولهم : « قضية » ولا أبا حسن<sup>(٢)</sup> لها . وقولهم : لا أمية<sup>(٣)</sup> في البلاد . وقولهم : لا هيم<sup>(٤)</sup> الليلة للمطى . وقولهم : يبكى على زيد ولا زيد مثله . . . وغير هذا من الأمثلة المسموعة . وقد تناوينا النحاة بالتأويل<sup>(٥)</sup> كي يخضعوها لشرط التنكير . وهو تأويل لا داعي لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة ، الدالة على أن فريقاً من العرب لا يلتزم التنكير . فعلياً أن نقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محركاتها ، ونقتصر في استعملنا على اللغة الشائعة المشهورة التي تشترط الشروط التي عرفناها ؛ توحيداً لأداة التفاهم ، ومنعاً للتشبيب بين المتخاطبين بلغة واحدة .

( ب ) قلنا إن حكم اسم « لا » المفرد هو البناء على الفتحة ، أو ما ينبو عن الفتحة . وقد يصح بناؤه على الضمة العارضة في حالة واحدة<sup>(٦)</sup> ، هي أن يكون الاسم كلمة : « غير » - ونظيراتها - فتكون كلمة : « غير » مبنية على الضمة الطارئة

(١) في ص ٦٨٩ .

(٢) هي كنية : علي بن أبي طالب ؛ والد الحسن والحسين . وهذه عبارة نثرية من كلام عربين الخطاب ، صارت مثلاً في الأمر المسير يتطلب من مجله .

(٣) علم على الرجل الذي تنسب إليه الدولة الأموية .

(٤) اسم لص ، أو اسم سائق إبل .

(٥) من ذلك قولهم : إن المراد من المعرفة هنا - نكرة ، فالمراد من : قيصر ، وأبا حسن ، وأمية ، وهيم ، وزيد - شخص ، أي شخص ، مسمى بهذا الاسم . فعين نقول : لا كسرى أو : لا قيصر بعده ، تريد : لا مسمى بهذا الاسم ، وحين نقول « لا أبا حسن لها : أي : لا مسمى بهذا الاسم لها ، أو لا فيصل لها ، وهكذا . . . فالكلمة معرفة في الظاهر ، ولكنها نكرة تأويلاً . وهذا مسوغ لعمل « لا » عندهم . ومن تأويلاتهم : أن المعرفة كان قبلها مضاف محذوف ملحوظ ، وهو نكرة . ثم أقيم المضاف إليه مقامه ؛ فيقدرون في لا كسرى . . . أو : لا قيصر بعده . . . لا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر . . . ولا مثل أبي حسن . . . ولما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه صار الكلام : لا كسرى ، لا قيصر ، لا أبا حسن . . . وعلى كل تأويل اعتراض ، أو أكثر سجلته المطولات .

والحق أن مثل هذا التأويلات افتعال لا غير فيه ، لعدم مساييرته الحقيقة الناطقة بأن بعض العرب قد يعمل : « لا » مع تعريف اسمها . (٦) وهي التي سبقت الإشارة إليها في رقم ٤ من هامش ص ٦٩٢ .

النحو الوافي - أول

.....  
 .....  
 .....

في محل نصب ، بشرط أن تكون مضافة مسبوقة بكلمة : « لا - أو : ليس » -  
 وبشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً قد نُوى معناه على الوجه المفصل في مكانه  
 من باب : « الإضافة » ؛ نحو : قطعت ثلاثة أميال لا غير - أو ليس غير - أى :  
 لا غيرها ، أو ليس غيرها مقطوعاً .

والنحاة يقولون في إعراب هذا : إنه مبنى على فتح مقلر ، منع من ظهوره  
 الضم العارض للبناء أيضاً - في محل نصب . وفي هذا تكلف وتطويل يدعونهم إليه  
 رغبتهم في إخضاع هذا النوع لحكم المفرد بحيث يكون الحكم ( وهو البناء على  
 الفتح في محل نصب ) عاماً مطرداً . لكن لا داعي لهذا التكلف . إذ لا مانع  
 من أن يقال : إنه مبنى على الضم - مباشرة - في محل نصب .  
 ( كما في الصبان والخضري عند كلامهما على أحكام : « غير » في باب  
 الإضافة ، وستجىء في الموضع الذي أشرنا إليه ) .

• • •

## اسم « لا » المتكررة مع العطف

- (١) { لاخير مرجو من الشرير ، ولا نفع  
لاخير مرجو من الشرير ، ولا نفعاً  
لاخير مرجو من الشرير ، ولا نفع }
- إذا تكررت : « لا » وكانت كل واحدة مستوفية شروط العمل ، فكيف نضبط الاسم الواقع بعد : « لا » المتكررة ؛ وهي التي ليست الأولى ؟ (١)
- (٢) { لا تقدم ولا رقي مع الجهالة  
لا تقدم ولا رقياً مع الجهالة  
لا تقدم ولا رقي مع الجهالة }
- لهذا الاسم صورة متعددة بتعدد الأساليب التي يوضع فيها . ونبدأ بصورة من أكثر تلك الصور استعمالاً ؛ هي التي يكون فيها اسم « لا » الأولى مفرداً ، واسم المتكررة مفرداً معطوفاً على اسم الأولى . كما في الأمثلة المعروضة .
- (٣) { لا نهر في الصحراء ولا بحر ، أو :  
ولا بحراً ، أو : ولا بحر }

يجوز في هذا الاسم المفرد المعطوف أحد ثلاثة أشياء (٣) :

أولها : البناء (٤) على الفتح ، أو ما ينوب عن الفتح ، فنقول في المثال الأول :  
لا خير مرجو ولا نفع . على اعتبار « لا » المتكررة نافية للجنس . « نفع » اسمها ، مبني على الفتح في محل نصب — وخبرها محذوف (٥) تقديره — مثلاً — :

- (١) أما الأولى فقد سقت الكلام عليها في ص ٦٨٥ وما بعدها .  
(٢) عرفنا — في ص ٦٩٢ — أن المراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ؛ فيدخل في المفرد هذا المعنى ، المتنى والجمع . وإذا تكررت والاسم غير مفرد فالحكم بجيء في رقم ١ من هامش ص ٧٠١ .  
(٣) ولكل إعراب معنى خاص به .  
(٤) وفي حالة البناء لا يدخله التنوين ؛ كالشأن في كل مبني ؛ ولما سقت في ص ٦٩٢ ورقم ٤ من هامشها .  
(٥) وما هو جدير بالتنويه أن خبر المتكررة قد يكون محذوفاً كهذا المثال ، وأن العطف فيه من نوع عطف الجملة على الجملة ، خضوعاً لقاعدة المطابقة . وقد يكون الخبر مذكوراً والمطف عطف جملة على جملة كقولنا : لا خير مرجو من الشرير ولا نفع مرجو منه ، ومثله : لاكرامة لمنافق ، ولا شرف لكذاب ، وقولهم : اللهم لا شكايه من قضائك ، ولا استبطاء لجزائك ، ولا كفران لنعمتك ، ولا مناصبة لقدرتك . وقد يكون الخبر صالحاً للثنين مما كالمثال الثاني ( لا تقدم ولا رقي مع الجهالة ) . فالظرف من حيث المطابقة صالح للثنين ، فالمطف عطف مفردات إن جعلنا الظرف خبراً عن المعطوف عليه والمعطوف معاً . أما إن جعلناه خبراً لأحدهما فقط ، وخبر الثانية محذوفاً فالمطف عطف جملة . ومثل هذا يقال في المثال الثالث أيضاً فلا بد قبل الحكم على نوع العطف ( بأنه عطف جملة أو عطف مفردات ) من النظر أولاً إلى الخبر ، ومطابقته ، أو عدم مطابقتها للمعطوف والمعطوف عليه معاً ، وأنه صالح للإختبار به عنهما ، أو غير صالح . وهذه من الأمور التي تتطلب يقظة وإدراكاً تامين .

مرجؤ<sup>(١)</sup> . والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى ؛ فعندنا جملتان .

ونقول في المثال الثاني : لا تقدم ولا رقى مع الجهالة ؛ فتكون كلمة : « رقى » اسم ، « لا » الثانية على الاعتبار السابق ، ولكن خبرها وخبر الأولى هو الظرف : « مع » فإنه يصلح خبراً لهما<sup>(٢)</sup> .

ونقول في الثالث : لا نهر في الصحراء ولا بحر . فيجرى على هذا المثال ما جرى على الثاني<sup>(٣)</sup> .

ثانيهما : الإعراب<sup>(٤)</sup> مع نصبه بالفتحة أو ما ينوب عنها . فنقول في المثال الأول : لا خير مرجؤ من الشرير ، ولا نفعاً ، بإعرابه منصوباً . وهذا على اعتبار : « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفي ؛ فلا عمل لها . وكلمة . « نفعاً » معطوفة بحرف العطف على محل اسم « لا » الأولى ؛ لأن محله النصب . ( فهو مبنى في اللفظ ، لكنه منصوب المحل ، كما سبق<sup>(٥)</sup> ) .

ونقول في المثال الثاني : لا تقدم ولا رقى مع الجهالة . على الاعتبار السابق أيضاً ؛ فتكون « لا » المكررة زائدة لتوكيد النفي ، « رقى » معطوفة على محل اسم « لا » الأولى . وخبر « الأولى » هو الظرف : « مع » .

ونقول في المثال الثالث : لا نهر في الصحراء ولا بحراً ؛ كما قلنا في الأول تماماً .

ثالثها : الإعراب مع رفعه<sup>(٦)</sup> بالضمة ، أو بما ينوب عنها ؛ فنقول في المثال الأول : لا خير مرجؤ من الشرير ، ولا نفع . برفع كلمة : « نفع » على اعتبار « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفي ؛ فلا عمل لها . و « نفع » مبتدأ مرفوع ، خبره محذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

ويصح اعتبار « لا » الثانية عاملة بعمل « ليس » وكلمة : « نفع » اسمها

(١) في مثل هذا المثال وأشباهه لا يمكن اعتبار كلمة : « نفع » المبنية معطوفة على كلمة : « خير » المبنية ، واكتسبت منها البناء . لا يمكن ذلك ؛ لأن البناء لا ينتقل إلى التوابع ، ولا يراعى فيها إن كان سببه بناء المتبوع - كما في « ج » من هامش ص ٧٠١ وفي « ا » من ص ٧٠٢ .

(٢) انظر رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

(٣) الإعراب يقتضى تنوينه . إلا إن وجدنا ما يمنع التنوين ؛ كنح الصرف . .

(٤) في ص ٦٩٤ وهامشها .

(٥) ومع تنوينه أيضاً ، إلا إن وجد ما يمنع التنوين ؛ كنح الصرف .

مرفوع . والخبر محذوف . والجملة من « لا » الثانية ومعمولها معطوفة على الجملة الأولى .

ويصح اعتبار « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفي . وكلمة : « نفع » معطوفة على « لا » الأولى مع اسمها<sup>(١)</sup> . — لأنهما بمنزلة المبتدأ المرفوع : فالمعطوف عليهما معاً يكون مرفوعاً أيضاً<sup>(٢)</sup> . — ويجرى على المثالين الأخيرين ما جرى على المثال الأول ؛ حيث يصح في كلتي رقي ، و « بحر » الرفع على أحد الاعتبارات الثلاثة السابقة<sup>(٣)</sup> .

« ملاحظة » : إذا تكررت « لا » وكل واحدة مستوفية الشروط ، مفردة الاسم ؛ وكانت الأولى لنفي الوحدة ( أى : عامة عمل ليس ) جاز في اسم المكررة بعد عاطف ، أمران : أن يكون معرباً مرفوعاً بالضمه أو بما ينوب عنها ، وأن يكون مبنياً على الفتح أو ما ينوب عن الفتحه ؛ مثل : لا قوى ولا ضعيف أمام القانون . أو : لا قوى ولا ضعيف أمام القانون .

( ١ ) فالرفع — في هذا المثال — إما على اعتبار « لا المكررة » زائدة لتوكيد النفي . والاسم بعدها معطوف على اسم الأولى ؛ فالمعطوف مرفوع كالمعطوف عليه . والخبر عنهما معا هو الظرف : ( أمام ) . وإما على اعتبار « لا » المكررة زائدة للنفي أيضاً . والاسم بعدها مبتدأ<sup>(٤)</sup> ، وإما على اعتبار « لا » المكررة عاملة عمل « ليس » والمرفوع بعدها اسمها<sup>(٥)</sup> .

ولما جاز الرفع على هذين الاعتبارين ، ولم يجز النصب لأن النصب إنما يجزى على اعتبار أن « لا » المكررة زائدة ، والاسم الذى بعدها معطوف على محل اسم الأولى ، المبني لفظاً المنصوب محلاً . ولما كان اسم الأولى هنا مرفوعاً . وليس مبنياً على الفتح

( ١ ) أو على اسم « لا » وحده عند بعض النحاة — في هذه الصورة وأشباهاها فما يأتى — باعتباره مبتدأ في الأصل . ولا أثر للخلاف بين الرايين .

( ٢ ) وإنما يصح هذا الاعتبار على تقدير : « لا خير ولا نفع مرجو من الشرير » بشرط أن يكون المعطف هنا « عطف تفسير » لا مفارقة فيه بين معنى المعطوف والمعطوف عليه ، كالتفسير في مثل : أخذت المسجد والذهب فصعته وانفقت به . أما إن كان المعطف مقتضياً للمغامرة المعنوية — كأكثر حالات المعطف — فلا يصح الإعراب السالف ، إذ فيه تختل المطابقة حين نقول : لا خير ولا نفع مرجو من الشرير . والصواب : « مرجو » كما نقول : لا كبير ولا صغير مهملان ، لا مهمل .

( ٣ ) تنطبق الاعتبار السابقة على كلمة : « مال » في قول شاعرهم :

لا خيل عندك تهديها ولا مالٌ فلم يسمع النطق إن لم يسمع الحال

( ٤ ) وخبره هو الظرف : « أمام » وخبر الأولى محذوف . أو العكس ؛ فيكون الظرف خبر الأولى وخبر الثانية هو المحذوف . وعلى كلا الاعتبارين تكون الجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

( ٥ ) والخبر هنا ونوع المعطف كالحالة السابقة .

لفظاً . كان غير منصوب محلاً ؛ فلا يجوز العطف بالنصب على محل لا وجود له <sup>(١)</sup> .

( ب ) والبناء على الفتح على اعتبار « لا » المكررة نافية للجنس ،  
إلى هنا انتهى الكلام على أحكام اسم « لا » المكررة مع العطف ، حين يكون  
الاسم مفرداً بعد كل واحدة . وهي أحكام تسرى على اسم « لا » المكررة <sup>(٢)</sup> مرة أو

( ١ ) إلى كل الأحكام السابقة يشير ابن مالك إشارة موجزة بقوله :

عَمَلٌ « إِنَّ » اجْعَلْ لِلَّاءِ فِي نَكِرِهِ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ ، أَوْ : مُكْرَرَةً

يريد : اجعل عمل « إن » من اختصاص « لا » النافية للجنس المكررة وغير المكررة ؛ فتعمل  
النصب في الاسم ، والرفع في الخبر ، بشرط أن يكون ما تعمل فيه نكرة ، فلا يجوز أن يكون اسمها  
أو غيرها معرفة ، ومن باب أولى لا يجوز أن يكونا معرفتين ، ثم قال :

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَةً  
وَرَكَّبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحاً ؛ كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ . وَالثَّانِ اجْعَلَا :  
مَرْفُوعاً ، أَوْ : مَنْصُوباً ، أَوْ مُرَكَّباً وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبْهَا

عرض في هذه الأبيات لأحكام اسم « لا » فقال : انصبه ؛ ( لأنها العامل الذي يعمل فيه  
النصب ) وذلك حين يكون مضافاً ، أو مضارعاً له ، أى : مشابهاً للمضاف . وبعد ذلك الاسم  
المنصوب اذكر الخبر رافعاً إياه . ويؤخذ من هذا البيت أمران .

أولهما : أن اسم : « لا » يكون مرفوعاً منصوباً حين يقع مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف .

وثانيهما : أن الخبر يرفع بشرط أن يجيء بعد الاسم ، غير متقدم عليه ، فلا بد من الترتيب بينهما  
بحيث يتقدم الاسم ويتأخر الخبر . ولم يتعرض لبقية الشروط التي ذكرناها

وأوضح بعد ذلك حكم الاسم الذي ليس مضافاً ولا شبيهاً به ؛ وهو : الاسم المفرد ؛ فقال :  
« رَكَّبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحاً » أى : ركب مع « لا » ، فاتحاً إياه ، بأن تجعله مبنياً على الفتح ؛ بسبب  
التركيب . ( لأنهم يجعلون سبب البناء هو تركيبه مع « لا » تركيباً يجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ؛  
مثل : خمسة عشر ، وغيرها من الأعداد المبنية على الفتح ، من أجل تركيبها ) ومثال المفرد المبنى  
كلمة : « حول » ، وكلمة « قوة » في نحو : لاحول ولا قوة أمام قدرة الله . وهو مثال أيضاً لاسم  
« لا » المكررة . وبين أن حكم اسمها الرفع ، أو النصب ، أو التركيب مع « لا » فيكون مبنياً معها على  
الفتح . ( أى : أن اسم « لا » المكررة إذا كان مفرداً يجوز فيه ثلاثة أشياء : الرفع ، أو النصب ،  
أو البناء على الفتح ) . ثم أوضح أن هذه الثلاثة جائزة بشرط أن يكون اسم « لا » الأولى غير مرفوع . فإن كان  
مرفوعاً - لأنها عاملة عمل « ليس » ، أو مهملة ؛ لعدم استيفائها الشروط - لم يجوز في اسم « لا » المكررة  
إلا الرفع أو البناء على الفتح ، ولم يجز فيه النصب ، وقد شرحنا ذلك كله ، وعرضنا لأسبابه .

( ٢ ) في مثل : قصدتك يوم لاحر ولا برد . . . يجوز جملة إعرابات ، منها : رفع كلمتي :  
« حر » ، وبرد » على اعتبار « لا » ملغاة ، أو عاملة عمل « ليس » . ومنها : بناء الكلمتين على الفتح  
باعتبار « لا » عاملة عمل « إن » - والخبر في كل الصور السالفة محذوف . ومنها جر الكلمتين باعتبار « لا »  
اسم بمعنى « غير » وهو مضاف ، ونعت ، متوئمة كلمة : « يوم » مع تنوين يوم . والمضاف إليه هو  
الكلمتان المحذورتان - راجع الصبان ج ٢ باب الإضافة ، عند الكلام على « إذ » ففيه بعض البيان - .



أكثر ، بشرط استيفاء كل واحدة شروط العمل ، وإفراد اسمها ؛ كما عرفنا<sup>(١)</sup>.

...

حكم المعطوف على اسم « لا » بغير تكرارها<sup>(٢)</sup> :

إذا لم-تتكرر : « لا الجنسية » وعطف على اسمها جاز في المعطوف التكررة الرفع

(١) أما إذا تكررت « لا » المستوفية للشروط ولم يكن اسم كل واحدة مفرداً فإن الحكم يختلف باختلاف الصور الناشئة من ذلك ؛ وأهمها :

أ - أن تكون الأسماء كلها مضافة أو شبيهة بالمضاف ؛ نحو : لا زارع حقير ، ولا يستاف حديقه هنا ، فيجوز في الاسم بعد المكررة إما النصب على اعتبارها نافية للجنس ، وهو اسمها منصوب بها ، وغيرها محذوفة ، أو : هو المذكور ، وغير الأول محذوف ، والجملة الاسمية الثانية مطبوعة على الأول في الحالتين . وإما النصب أيضاً لكن على اعتبارها زائدة لتوكيد النفي ، وهو معطوف على اسم الأول المنصوب . والظرف ؛ « هنا » خبر عنهما ( والمطف عطف مفردات ؛ لأن المعطوف ليس جملة ، وكذلك المعطوف عليه ) . وإما الرفع على اعتبار « لا » مهمله : وبمدها مبتدأ . أو على اعتبارها عاملة عمل ؛ « ليس » وهو اسمها ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو المذكور . والجملة الاسمية الثانية مطبوعة على الجملة الاسمية الأولى ( وعند اعتبار المذكور خبراً يكون الخبر الآخر محذوفاً )

ب - أن يكون الاسم بعد الأول مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، وبعد المكررة مفرداً مثل : لا عمل خير ولا يرأول من إكرام الولدين ؛ فيجوز في الاسم المفرد بعد المكررة أن يكون اسمها مبنياً على الفتح ؛ لأنها نافية للجنس وغيرها محذوف أو هو المذكور وغير الأخرى هو المحذوف ، والجملة الاسمية الثانية مطبوعة على الجملة الاسمية الأولى .

ويجوز فيه النصب عطفاً على اسم الأول المنصوب ( عطف مفردات ) ويجوز فيه الرفع على اعتبار « لا » نافية للوحدة وهو اسمها . أو على اعتبارها مهمله وهو مبتدأ ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو المذكور وغير الأخرى هو المحذوف ، والجملة فيها مطبوعة على الجملة الاسمية الأولى .

ج - أن يكون الاسم بعد الأول مفرداً وبعد المكررة مضافاً أو شبيهاً به ، نحو لا يرأول عمل خير أول من إكرام الولدين . . . فالاسم بعد الأول مبنى وبعد المكررة يجوز فيه النصب عطفاً على محل اسم الأول ، وتكون « لا » المكررة زائدة لتوكيد النفي ، أو : أن الثانية نافية للجنس والاسم بعدها منصوب بها ، والخبر محذوف أو هو المذكور وهي مع جملتها مطبوعة على الأول مع جملتها . وهنا المطف عطف جمل . ويجوز رفعه على أنه اسم لا العاملة عمل « ليس » ، أو على أنه مبتدأ وهي مهمله ، وفي الحالتين يكون الخبر محذوفاً أو مذكوراً على حسب الجملة ، والمطف فيها عطف جمل .

وهذا ولا تراعى حالة البناء في اسم الأول لأن البناء لا يراعى في التوابع - كما سبق . في رقم ١ من هامش ص ٦٩٨ ويأتى في « أ » من ص ٧٠٢ .

ومن المفيد التنويه مرة أخرى بأن اعتبار المطف عطف جمل أو عطف مفردات ، إنما يتوقف على الخبر المذكور ، أوه خبر الأول وحدها فيكون خبر الثانية محذوفاً ويكون المطف من نوع عطف الجمل ، أم أنه خبر الثانية ؛ فيكون خبر الأول هو المحذوف ، والمطف عطف جمل أيضاً ؟ أو أنه صالح لهما معاً ( كما إذا كان شبه جملة ) فيصح أن يكون المطف عطف مفردات ، أو جمل ؛ نحو : لا سيارة ولا طائرة هنا . فإن جعلنا الظرف خبراً لأحدهما فقط وجعلنا خبر الأخرى هو المحذوف فالمطف عطف جمل . فن المهم التنبيه لهذا كله ، وإلى مطابقة الخبر وعدم مطابقتها .

(٢) وهذا الحكم خاص بالمعطوف على اسم « لا » دون أغواها من الحروف الناسخة ، فلن أحكام أخرى سبقت في ص ٦٦٥ .

أو النصب في جميع الحالات (أى : سواء أكان مفرداً أم غير مفرد ، وسواء أكان اسمها - وهو المعطوف عليه - ، مفرداً أم غير مفرد ، ومن أمثلة ذلك :  
( ١ ) لا كتابَ وقلمٌ في الحقيقة ، أو : لا كتابَ وقلمًا في الحقيقة .  
فيجوز في المعطوف أمران :

الرفع على اعتبار أن كلمة : « قلم » ، معطوفة على « لا » مع اسمها ، وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع ، فالمعطوف عليهما مرفوع أيضاً . أو : على الاسم وحده باعتباره مبتدأ في الأصل - وهذا أحسن -

والنصب على اعتبار أن كلمة : « قلم » معطوفة على محل اسم « لا » المبنى ، لأنه مبنى في اللفظ لكنه منصوب المحل ، فيجوز العطف عليه بمراعاة محله ، لا لفظه ( لأن البناء لا يراعى في التوابع ، كما سبق )<sup>(١)</sup>.

( ب ) لا كتابَ هندسةً وقلمٌ رصاص في الحقيقة ، يجوز في المعطوف الأمران : الرفع على الاعتبار السالف ، والنصب على العطف على لفظ اسم « لا » المنصوب .

( ج ) لا كتابَ حسابٍ وقلمٌ أو قلمًا في الحقيقة . يجوز في المعطوف الأمران الرفع والنصب على الاعتبارين السالفين في : « ب » .

( د ) لا كتابَ وقلمٌ رصاص ، في الحقيقة . يجوز في المعطوف الأمران : الرفع أو النصب على الاعتبارين السالفين في : « ا » .

فإن كان المعطوف معرفة لم يحز فيه إلا الرفع على اعتباره مبتدأ<sup>(٢)</sup> . . .

وعلى ضوء الصور والأساليب السالفة - أفراداً وتركيباً - تُضبط الصور الأخرى التي لم نعرضها هنا . ويجب مراعاة الخبر بدقة ، ليظهر المعنى ، ويمكن تمييز نوع العطف إن وجد<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

حكم المعطوف على اسم « لا » المكررة :

يتبع المعطوف عليه ، ( أى : يتبع اسمها ) في إعرابه رفعاً ونصباً دون أن يتبعه في البناء كما عرفنا .

( ١ ) في رقم ١ من هامش ص ٦٩٨ وفي آخر « ج » من هامش ص ٧٠١

( ٢ ) لأن اسم : « لا » بتوحيها لا يكون معرفة ، وعند عطفه على اسم الأولي يكون بمنزلة الاسم مع عدم صلاحيته لذلك ؛ بسبب تعريفه . هكذا يعالون . والعللة الصحيحة هي نطق العرب ، واستعمالهم .

## حكم نعت اسم « لا »

كيف نضبط الكلمات التي تحتها خط وهي :	{	لا تاجرَ خَدَاعٍ ناجحٌ
( خَدَاع - مسرعة - رديئة ) وأشباهاها من		لا سيارةَ <u>مسرعة</u> مأمونةٌ
كل كلمة وقعت (نعتاً : مفرداً) ، (لاسم :		لا كتابةٌ ، <u>رديئة</u> ممدوحة
« لا » النافية للجنس ، المفرد ) ، ( ولم يفصل بين		
النعت والمنعوت فاصل ) <sup>(١)</sup> .		

يجوز في ضبط هذا النعت أحد أمور ثلاثة :

( أ ) بناؤه على الفتح<sup>(٢)</sup> أو بما ينوب عن الفتح ؛ كالشأن في اسم : لا ، فنقول : لا تاجرَ خَدَاعٍ ناجحٌ - لا سيارةَ مسرعة مأمونةٌ - لا كتابةَ رديئةَ ممدوحةٌ .

( ب ) إعرابه منصوباً بالفتحة : أو بما ينوب عنها ؛ مراعاةً لمحل اسم « لا » . فنقول : لا تاجرَ خَدَاعاً ناجحاً - لا سيارةَ مسرعة مأمونةٌ - لا كتابةَ رديئةَ ممدوحةٌ .

( ج ) إعرابه مرفوعاً بالضمة أو بما ينوب عنها . على اعتباره نعتاً للكلمة : « لا » مع اسمها ؛ وهما معاً بمنزلة المبتدأ المرفوع ، فنعتها مرفوع كذلك ، أو على اعتباره نعتاً لاسمها وحده<sup>(٣)</sup> ؛ تقول :

( ١ ) فالشروط ثلاثة . أن تكون الكلمة : نعتاً مفرداً ( أى : ليست مضافة ، ولا شبيهة بالمضاف ) - وأن يكون اسم : « لا » مفرداً ، وألا يفصل بين النعت والمنعوت فاصل ؛ هذا ، والنق ينصب في الحقيقة على النعت . وسيجيء في الزيادة : - « أ » ص ٧٠٧ - أسلوب خاص يشتمل على نوع من النعت له حكم يختلف عما سيذكر هنا .

( ٢ ) على تخيل أنه ركب مع اسم « لا » قبل مجيئها تركيب خمسة عشر ، وغيرها من الأسماء المركبة من كلمتين صارتا بمنزلة كلمة واحدة ، وبنيت على فتح الجزأين بسبب التركيب . ولا يصح أن يكون بناء النعت هنا تبعاً لبناء اسم « لا » ؛ لما نقرر من أن بناء المتنوع لا ينتقل إلى التابع . كما أن وجود نعت لاسم « لا » المفرد لا يخرج الاسم عن حالة الإفراد - كما سبق في آخر رقم ٣ من هامش ص ٦٩١ - ؛ لأنه لا عمل له في النعت .

( ٣ ) باعتبار أن أصله مبتدأ .

لا تاجر خداع ناجح - لا سيارة مسرعة مأمونة - لا كتابة رديئة ممدوحة<sup>(١)</sup>.  
فإن اختل شرط من الشروط الثلاثة السابقة لم يصح بناء النعت على الفتح ، وصح  
أن يكون مرفوعاً أو منصوباً . فإذا كان النعت غير مفرد ، - مثل : لا تاجر  
خداع الناس ناجح - ، فإنه لا يجوز في هذا النعت ( وهو : خداع ) أن  
يكون مبنياً على الفتح<sup>(٢)</sup> . ويجوز أن يكون منصوباً أو مرفوعاً على الاعتبار  
الذي أوضحناه سالفاً ( في : « ب » و « ح » ) .

وإن كان المنعوت غير مفرد ، مثل : لا تاجر خشب خداع ناجح ، لم يجوز  
البناء على الفتح أيضاً<sup>(٣)</sup> ، وجاز النصب أو الرفع ؛ كسابقه .  
وكذلك الحكم إن وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ مثل لا تاجر وصانع  
خداعان ناجحان . فلا يجوز بناء كلمة « خداعان » بل يجب نصبها ، أو رفعها .  
وما يلاحظ أن المنعوت إذا كان غير مفرد ( بأن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف )  
فإنه سيجيء بعده ما يفصل بينه وبين النعت حتماً .

\*\*\*

(١) وفي هذه الأحكام يقول ابن مالك :

ومفرداً نعتاً لمبني يلى فافتح ، أو : انصب ، أو : ارفع ، تغل

يريد : أن النعت المفرد ، الذى يلى اسم « لا » المبني ، يجوز فيه الفتح ، أو النصب . وإن شئت ؛  
فأرفقه ؛ تكن عادلاً بين الرفع وغيره . أو تكن عادلاً بين الثلاثة ( والفاء في : « فافتح زائدة لتحسين اللفظ ،  
فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه . مثل كلمة : « مفرداً » هنا ) .

(٢) لأن بناءه على الفتح يقوم على تخيل أنه مركب مع اسم « لا » كتركيب الأسماء  
التي يقتضى التركيب بناءها على فتح الجزأين ؛ كسبعة عشر ، وغيرها من الأعداد والأسماء المركبة - كما  
أوضحناه في رقم ٢ من هامش الصفحة ٧٠٣ - وهذا التركيب لا يكون إلا بين كلمتين فقط . فإذا كان  
النعت غير مفرد ، أو كان المنعوت غير مفرد - ترتب على هذا أن يقع التركيب بين أكثر من كلمتين ،  
وهذا مرفوض . وكذلك الشأن لو وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ فإنه سيؤدى إلى قيام التركيب بين  
أكثر من كلمتين . (٣) وإلى النعت غير المستوفى للشروط يشير ابن مالك بقوله :

وغير ما يلى ، وغير المفرد لا تبني : وانصبه ، أو الرفع أقصد

يقول : إذا كان النعت لا يلى المنعوت ؛ لوجود فاصل بينهما ، أو كان أحدهما أو كلاهما غير  
مفرد - فلا تبني النعت ، بل انصبه ، أو أقصد إلى الرفع ؛ فأنت غير بين النصب والرفع - دون البناء .  
ثم أشار بعد ذلك إلى حكم العطف على اسم « لا » التي لم تتكرر ؛ فقال : إن حكم المطفوف هو حكم  
النعت المفصول . ذلك الحكم الذى يقضى باختيار النصب أو الرفع دون اختيار البناء . وقد شرحنا حكم  
ذلك العطف تفصيلاً ، ويقول فيه ابن مالك :

والعطف إن لم تتكرر : « لا » احكمأ له بما للنعت ذى الفصل انتمى

انتمى ، أى : انتسب . ولحكمأ ، أصلها : احكم ؛ بذون التوكيد الخفيفة ، وقلبت ألفا عند الوقف .

... ..  
... ..

### زيادة وتفصيل :

البدل النكرة (وهو الصالح للدخول : « لا ») كالنعت المفصول ، نحو ؛ لا أحد ، رجلا ، وامرأة فيها . بالنصب أو الرفع ، ولا يجوز بناؤه على توهم تركبه مع المبدل منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل : « لا » ، فيقع بين البدل والمبدل منه فاصل مقدر يمنع من ذلك التركيب الوهمي . وأجازه بعضهم لأن هذا الفاصل — وهو « لا » — يقتضى الفتح<sup>(١)</sup>.

فإن كان البدل معرفة وجب رفعه<sup>(٢)</sup> ، نحو لا أحد محمدٌ وعلىٌ فيها . وكذا يقال في عطف البيان .

أما التوكيد فالأفضل في اللفظي منه أن يكون جارياً على لفظ المؤكّد من ناحية خلوه من التنوين . ويجوز رفعه أو نصبه . وأما المعنوي فيمتنع هنا تبعاً للرأى الشائع القائل : إنه لا يتّبع نكرة ؛ لأن ألفاظه معارف . أما على الرأى القائل إنه يتبعها فيتعين رفعه ، لعدم دخول « لا » على المعرفة<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) ومن المستحسن هنا عدم الأخذ بهذا الرأى الذى يوقع فى لبس .

(٢) على اعتباره بدلا من « لا » مع اسمها وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع . . . ، أو من اسمها بحسب أصله المبتدأ .

(٣) حاشية الخضرى ج ١ باب « لا » عند الكلام على تكرارها ووقوع اسمها بعد عاطف .

## المسألة ٥٩ :

## بعض أحكام أخرى

( ١ ) دخول همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس <sup>(١)</sup> .  
إذا دخلت همزة الاستفهام على : « لا » النافية للجنس صار الأسلوب  
إنشائيًا ، ولم يتغير شيء من الأحكام السالفة كلها . - وهذا أوضح الآراء  
وأيسرها - يتساوى معه أن تكون « لا » مفردة ، ومكررة ، وأن يكون الاسم مفرداً  
وغير مفرد ، منعوتهً وغير منعوته ، معطوفاً وغير معطوف . . . إلى غير ذلك من  
سائر الأحكام التي أوضحناها .

ولا فرق فيما سبق بين أن تكون الهمزة للاستفهام الصريح عن النفي المحض  
( أى : دون قصد توبيخ أو غيره . . . ) ؛ نحو : ألا رجل حاضر <sup>(٢)</sup> ؟ أو  
للاستفهام المقصود به التوبيخ <sup>(٣)</sup> ؛ كقولك للبخیل : ألا إحسان منك وأنت غنى ؟ .  
أو للاستفهام المقصود به التمني <sup>(٤)</sup> ؛ نحو ألا مال <sup>(٥)</sup> فأساعد المحتاج <sup>(٦)</sup> ؟ .

\* \* \*

- 
- ( ١ ) وكذلك على « لا » التي لنفي « الوحدة » كما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٦٠٤ منقولاً عن  
الحضري . . .  
( ٢ ) إذا كان السؤال عن عدم حضور أحد من الرجال .  
( ٣ ) ولا يسمى الآن استفهاماً ؛ فقد تحول عنه إلى الغرض الجديد ؛ ( من التوبيخ ، أو التمني ،  
أو غيرهما ) وتسميته استفهاماً إنما هي بحسب أصله قبل أن يتحول .  
( ٤ ) انظر الزيادة والتفصيل ص ٧٠٧ .  
( ٥ ) الخبر محذوف ؛ تقديره ، موجود . ( راجع ما يأتي في الزيادة والتفصيل - ٧٠٧ - خاصاً  
بكلمة : « ألا » التي للتمنى ) .  
( ٦ ) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَأَعْطِ « لَا » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) من الأساليب الصحيحة في التمني : « ألا ماء ماء باردآ » . فكلمة : « ماء » الثانية نعت <sup>(١)</sup> للأولى : فهو مبنى على الفتح ، لأنه بمنزلة المركب المزجي مع اسم « لا » . ويجوز نصبه . ويمتنع رفعه عند سيبويه ومن معه ، على اعتبار مراعاة محل ( لا ) مع اسمها ، وأنها بمنزلة المبتدأ ، ولكن يجوز عند المازني ومن وافقه . وعلى هذا ، تكون « ألا » التي : للتمني مُحْتَفَظَةٌ عند بعض النحاة — بجميع الأحكام الخاصة التي كانت لكلمة : « لا » قبل دخول الهمزة . وقبل أن يصيرا كلمة واحدة للتمني .

ولإذا لم يكن خبرها مذكوراً فهو محذوف . ويخالف في هذا فريق آخر كسيبويه ؛ فيرى أنها حين تكون للتمني — لا تعمل إلا في الاسم ؛ فلا خبر لها ؛ لأنها صارت بمنزلة : أتمنى . فقولك : « ألا ماء » ، كلام تام عنده ؛ حملاً على معناه ، وهو : أتمنى ماء . فلا خبر لها لفظاً ولا تقديرًا ، واسمها هنا يكون بمنزلة المفعول به . ولا يجوز إلغاء عملها في الاسم ، كما لا يجوز الوصف ولا العطف بالرفع مراعاة للابتداء ؛ كما أشرنا . ولا يقع هذا الخلاف في النعوت الأخرى . التي سبق حكمها <sup>(٢)</sup> .

والرأى الأول — مع عيبه — أفضل ؛ لأنه مطرد يساير القواعد العامة ؛ فلا داعي للأخذ بالرأى الثاني المنسوب لسيبويه ومن معه .

ويتعين تنوين كلمة : « باردآ » ، لأن الغرب لم تركب أربعة أشياء <sup>(٣)</sup> تركيباً مزجياً ، ولا يصح إعراب كلمة : « ماء » الثانية « توكيداً » ، ولا « بدلاً » ؛ إذ يكون كل منهما تابعاً مقيداً بالنعت الآتي بعده ، مع أن الأول — وهو المتبوع — مطلق ؛ فليس التابع مرادفاً له حتى يؤكد ، ولا مساوياً له حتى يبدل منه بدل مطابقة .

لكن جوز بعضهم « التوكيد » في قوله تعالى : ( لَنَسْفَعَنَّا بِالْناصِيَةِ ناصية

( ١ ) لجواز النعت بالجامد الموصوف بالمشق ، مثل : مررت برجل رجل صالح وهو من النعت الذي يسمى نعتاً موثقاً ؛ أى : مهبطاً ( إذ يحصل به التمهيد للنعت بالمشق الذي بعده ) ، وسيجيء بيان هذا في موضعه الخاص — وهو باب النعت ج ٣ ص ٣٧٠ م ١١٤ . ( ٢ ) في ص ٧٠٣ .

( ٣ ) راجع ص ٣٠٠ و ٣١٣ حيث المركب المزجي ( تعريفه ، وأنواعه ، وحكمه ) .

كاذبة ( فكذا هنا . وجوز بعضهم أن يكون « عطف بيان » ؛ لأنه يجوز أن يكون أوضح من متبوعه <sup>(١)</sup> .

( ب ) قد ترد كلمة : « ألا » للاستفتاح والتنبية ( بقصد توجيه ذهن إلى كلام هام ، وثيق عند المتكلم ، يحىء بعدها <sup>(٢)</sup> ) . وهى كلمة واحدة . لا عمل لها ، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية ؛ فالاسمية نحو : ( ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) ، والفعلية كقوله تعالى : ( ألا يوم يأتيهم مصروفاً عنهم ) ، فقد دخلت على « ليس » .

كما تجىء وهى كلمة واحدة للعرض <sup>(٣)</sup> ، والتخصيض ؛ فتختص بالجملة الفعلية ؛ فتال العرض : ألا تشاركنى فى الرحلة الجميلة . ومثال التخصيض ألا تقاوم أعداء الوطن .

( ح ) يجرى على خبر « لا » ما يجرى على سائر الأخبار ، من جواز الحذف - وكثرته - إن دل دليل . وليس من اللازم لجواز الحذف أن يكون الخبر هنا شبه جملة ؛ فقد يكون شبه جملة كقول الشاعر :

إذا كان لإصلاحى لجسمى - واجباً فإصلاح نفسى - لا محالة .. أوجب  
أى : لا محالة فى ذلك . وقول الآخر :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة <sup>(٤)</sup> لهم ولا سراة إذا جهأهم سادوا  
أى : ولا سراة لهم إذا جهأهم سادوا .

وقد يكون المحذوف جملة ؛ كأن يقال : هل من جاهل يصلح للسيادة ؟

( ١ ) الخلاف شديد بين النحاة فى كل إعراب من هذه الإعرابات ( وتراه ملخصاً فى آخر باب « لا النافية للجنس » فى الجزء الأول من : التصريح ، والبيان ، ووجزاً فى حاشية الحضرى )  
والذى يمكن استصفاؤه من الجدل العنيف وما يتضمنه من اعتراضات هو : صحة الإعرابات السالفة كلها ، وأن أحسنها إعراب الكلمة الثانية « نعماً موطئاً » ( كما سيحىء فى باب النعت من الجزء الثالث ص ٣٧٠ م ١١٤ طبقاً لما أشرنا ) .

( ٢ ) كما فى رقم ١ من هامش ص ٦٤٩ .

( ٣ ) العرض : طلب الشيء برفق . والخض : طلبه بشدة وقوة . وتفصيل الكلام عليهما فى الجزء الرابع : باب : ألا ، ولولا ، ولوما ... م ١٦٢ ص ٤٧٧ .

( ٤ ) جمع سرى ، وهو : الشريف ، كريم الحساب .



... ..  
... ..

فيجاء : لا جاهل . أى : لا جاهل يصلح للسيادة . . . وقد يكون مفرداً  
كالأمثلة الآتية بعد :

والدليل على الحذف قد يكون مقالياً ؛ كأن يقال : من المسافر ؟ فيجاء :  
لا أحد . أى : لا أحد مسافر . وقد يكون الدليل مفهوماً من المقام والحالة  
الملايسة ؛ كأن يقال للمريض : لا بأس ، أى : لا بأس عليك . وللسارق :  
لا نجاة ، أى : لا نجاة لك . وبغير الدليل لا يصح الحذف . . . (١)

ومن الأساليب التي حذف فيها الخبر : « لا سيما » وقد سبق الكلام عليها (٢) .  
ومنها : لا إله إلا الله (٣) ؛ ومنها : لا ضير (٤) . ومنها : لا ضرر ولا ضرار (٥) .  
ومنها : لا فوت (٦) . . .

وقد يحذف الاسم للدليل ، نحو : لا عليك . أى : لا بأس عليك .  
( د ) بمناسبة الكلام على : « لا » يتعرض بعض النحاة لتفصيل الكلام على

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهراً

(٢) في الجزء الأول : ( آخر باب : « الموصول » ٢٨٣ ص ٤٠١ ) .

(٣) يصح في كلمة : « الله » في هذا المثال - كما سيجيء في الصفحة التالية - الرفع ، إما  
باعتبار أنها بدل من « لا » مع اسمها ؛ لأنها في حكم المبتدأ ، إذ هما في محل رفع بالابتداء عند  
سيبويه . . . وإما باعتبار أنها بدل من اسم « لا » قبل دخول الناسخ عليه ، فقد كان في  
أصله مبتدأ قبل مجيء « لا » وإما باعتبارها بدلا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف - وهذا هو الرأي  
الشائع - وتقدير الضمير « هو » فتكون كلمة : « الله » بدلا منه .

ويصح نصب كلمة : « الله » على الاستثناء ؛ لأن الكلام تام غير موجب ؛ فيجوز فيه البدلية  
والنصب - كما هو معروف في أحكام المشتق - ( راجع الصبيان - ٢ أول باب الاستثناء . حيث  
عرض الآراء السالفة ) وقالوا لا يجوز في لفظة : « الله » وأشباهها - أن تكون بدلا من لفظ « إله » لأنه  
مشتق منه منى ، والمشتق هنا موجب بسبب وقوعه بعد « إلا » ، والعامل المشترك الذي عمل فيهما معا  
هو « لا » . فيرتب على هذا الإعراب أن تكون « لا » قد عملت في الموجب - لأن العامل في البذل هو  
العامل في المبدل منه ، عند أكثرهم - ، وهي لا تعمل في الموجب . هذا سبب المنع عند أكثرهم . لكن  
آخرين يقولون بالجواز ؛ بحجة أنه يقتضي في الثواني ما لا يقتضي الأوائل - طبقاً للبيان الذي يجيء في  
باب : « الاستثناء » - .

(٤) لا ضرر . (٥) لا ضرار : لا ضرر ولا معارضة ولا مخالفة بغير حق .

(٦) لا فوت ، ولا ضياع وقت أو غيره .

الأسلوب الذى يشتمل على : « لا جَرَمَ » واعتبار « لا » زائدة . أو غير زائدة .  
وقد سبق<sup>(١)</sup> تفصيل هذا .

( هـ ) إن جاء بعد « لا » جملة اسمية صدرها معرفة ، أو صدرها نكرة لم تعمل فيها — بسبب وجود فاصل ، مثلاً — أو جاء بعدها فعل ماضٍ لفظاً ومعنى<sup>(٢)</sup> لغير الدعاء — وجب تكرار « لا » في أشهرها الاستعمالات . فمثال الاسمىة التى صدرها معرفة قوله تعالى : ( لا الشمسُ ينبغي لها أن تدرِكَ القمرَ ، ولا الليلُ سابقُ النهارِ<sup>(٣)</sup> ) .

والشطر الثانى من قول الشاعر :  
عليها سلام لا تواصلَ بعده فلا القلبُ محزون « ولا الدمعُ سافحٌ<sup>(٤)</sup> »  
ومثال النكرة التى لم تعمل فيها قوله تعالى : ( لا فيها غَوَلٌ<sup>(٥)</sup> ) ، ولا هم عنها يُنْزَفُونَ<sup>(٦)</sup> . . . ) ، ولم تعمل هنا لوجود فاصل .

ومثال الماضى لفظاً ومعنى قوله تعالى : ( فلا صدَق ولا صلَّى . . . ) وفى الحديث : إن المنبَتَ<sup>(٧)</sup> لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى . وقولهم : والله لا حاق الشر إلا بأهله ؛ ولا لصيق العار إلا بكاسبه .

( و ) إذا وقعت كلمة « إلا » بعد « لا » جاز فى الاسم المذكور بعد « إلا » الرفع والنصب . نحو : لا إلهَ إلا اللهُ ، — بالرفع أو النصب — ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار . أو ذَا الفقار فالنصب على الاستثناء ، والخبر محذوف قبل « إلا » . والرفع على البدل ، إما من محل « لا » مع اسمها ؛ وإما على البدل من

( ١ ) فى رقم ٤ من ص ٦٥٧

( ٢ ) الماضى لفظاً ومعنى هو — كما تقدم فى ص ٥٢ « د » — ما كانت صيغته كالماضى وكذلك معناه فإن كان زمنه الحال أو الاستقبال فهو ماضى اللفظ دون المعنى ، ومنه : لا غفر الله للقاتل : فإنه فعل ماضٍ الدعاء ، والدعاء يحمل معناه مستقبلاً . وفى هذه الحالة لا يجب تكرار « لا » .

( ٣ ) إن كانت الجملة الاسمية دعائية لم يجب معها تكرار « لا » ولو كانت هذه الجملة مستوفية للشرط ؛ كقولك للمحسن الذى تدعو له : لا فقر يصيبك .

( ٤ ) ومثله قول الآخر :

فلا هَجَرُهُ يبدو — وفى اليأس راحة — ولا ودَّه يُصفو لنا فنكاره

( ٥ ) صداع وضرر ، أو سكر .

( ٦ ) تسلب عقولهم .

( ٧ ) الذى انقطع عن رفاة فى السفر ، بسبب إرهاقه دابته فى الإسراع حتى عجزت ، فسبقه الرفاق .

الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وإما من محل اسم « لا » بحسب أصله الأول ؛ فقد كان مبتدأ ، وقد أوضحنا هذا قريباً<sup>(١)</sup> .

( ز ) إذا لم تعمل : « لا » بسبب فقد شرط العمل ، مثل : دخولها على معرفة ، أو لوجود فاصل بينها وبين اسمها . . أو . . - فالواجب عند الجمهور تكرارها - كما تقدم -

ويلزم تكرارها<sup>(٢)</sup> مع اقترانها بالواو العاطفة إذا وليها مفرد مني بها وقع خبراً أو نعتاً ، أو حالاً ، نحو : على لا قائم ولا قاعد ، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد ، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً .

وتتكرر أيضاً إذا دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، وكان لغير الدعاء - كما سلف - ، نحو : محمود لا قام ولا قعد . وقد يغني عن تكرارها حرف نفي آخر ، وهذا قليل ؛ مثل لا أنت أبديت رأيك ولم تظهر غرضك . ومنه قول الشاعر :  
(... فلا هو أبداها ولم يتجمجم)<sup>(٣)</sup> ، وبمناسبة صحة هذا على قلته ننقل هنا ما قاله الصبان ، في باب : الاشتغال - ج ١ - وحكم الاسم السابق ، وكيف يضبط عند شرح بيت ابن مالك :

« واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما إملأه الفعل غلب .. »

حيث قال الأشموني : إن النصب يختار في مواضع ، منها .. و.. ومنها النفي بما ، أو : لا ، أو : إن ، وضرب الأمثلة الآتية الحرفي هو : ( ما زيداً رأيته ، ولا عمراً كلمته ، وإن بكرأضربته .. ) وهنا قال الصبان ما نصه : ( قوله : ولا عمراً كلمته .. ) مقتطع من كلام ؛ أي : لا زيداً رأيته ، ولا عمراً كلمته ؛ لأن « لا » الداخلة على الماضي غير الدعائية ، يجب تكرارها . كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض . وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل « لا » الأولى بما « النافية » كما في المثال ، لأنها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة ؛ إذ كل منهما لفظ ثنائي آخره ألف لينة ) « ا هـ .

( ١ ) في رقم ٣ من هامش ص ٧٠٩ .

( ٢ ) راجع الصبان أيضاً ج ٢ آخر باب : « التمت » .

( ٣ ) من كلام زهير في معلقته التي أولها :

.....

.....

ولم تتكرر في نحو : لا نَوَلُّكَ أن تفعل كذا . . . لأنه بمعنى : لا ينبغي<sup>(١)</sup> .  
فلم يبق شيء لا تتكرر فيه وجوباً سوى المضارع ؛ نحو : حامد لا يقوم<sup>(٢)</sup> . . .

### أَمِنْ أَوْفَى دِمْنَةً لِمَ تَكَلَّمْ

(١) فكأنها دخلت على المضارع ؛ فلا يجب تكرارها . وقد سبق الكلام على هذا الأسلوب ومعناه في ص ٧ وسيجيء أيضاً في الرقم التالي :

(٢) قال الرضى : ( يجب تكرير « لا » المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا في موضعين ؛ أحدهما : أن تكون داخلة على الفعل تقديرًا . وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر ؛ نحو : لا مرحباً ، أى : لا لقيت مرحباً . أو لا رَحِبَ موضعك مرحباً . أو على جملة اسمية بمعنى الدعاء ؛ نحو : لا سلام على الخائن ؛ لأن الدعاء بالفعل أولى ، فكأنه قيل « لا » لا سَلَمَ سلاماً ، ولذا دخلت على : « فوك » كما مر - في « ز » وفي ص ٤٥٠ - قولهم : لا نَوَلُّكَ أن تفعل كذا ، بمعنى : لا ينبغي لك ، .... والنول العطية ، وهو مبتدأ ، وما بعده مصدر مؤول خبره . وقيل فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر على اعتبار أن ( النول ) بمنزلة الوصف الذى له مرفوع يسد مسد الخبر - وإنما لم تتكرر « لا » في هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكرارها إلا إذا كان الفعل ماضياً غير دعاء ؛ نحو قوله تعالى : ( فلا صدقَ ولا صلّى ) .

وثانيهما : أن تكون بمعنى : « غير » مع أحد ثلاثة شروط :

١ - أن تدخل على لفظة : « شيء » سواء انجدرَ بالإضافة ؛ نحو : هو ابن لا شيء ، أو بحرف الجر - أى حرف كان - نحو : كنت بلا شيء ، وضربت من لا شيء ، أو انتصب ، نحو : إنك ولا شيئاً ، أو ارتفع ، نحو أنت ولا شيء .

٢ - أن ينجر ما بعد « لا » بياء الجر قبلها ، نحو : كنت بلا مال ، ولا ينجر إذا لم يكن لفظ « شيء » إلا بها من بين حروف الجر .

٣ - أن يُمطَف ما بعد « لا » على المحرور بكلمة « غير » كقوله تعالى ( غير المنضوب عليهم ولا الضالين . . . ) ٥١ . راجع التصريح هنا .

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية

تحت رقم ١٩٧٥/٢٢٠٤

مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٥

١/٧٤/٤٠٣

النَّجْوَى الْوَاقِعَى



# الفهرست

- ( ١ ) المقدمة : وتتضمن الأسباب الداعية لتأليف هذا الكتاب ، وتوضح منهج تأليفه ، وتبين قيمة النحو ، ومزاياه .
- ( ب ) بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء .

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
١٣	الكلام وما يتألف منه .	٤٤١	الابتداء . المبتدأ والخبر .
٧٧	الإعراب والبناء ، والمعرب والمبني .	٥٤٣	نواسخ الابتداء : « كان » وأخواتها . و
٢٠٦ ×	النكرة والمعرفة .	٥٩٣	الحروف التي تشبه « ليس »
٢١٧ ×	الضمير .		وهي : ( ما - لا - لات - إن )
٢٨٦ ×	العلم .	٦١٤	أفعال المقاربة . أفعال الشروع .
٣٢١ ×	اسم الإشارة .		أفعال الرجاء .
٣٤٠ ×	الموصول .	٦٣٠	الحروف الناسخة :
٤٢١ ×	المعروف بأداة التعريف ( وهي : أل )		( « إن » وأخواتها . )
		٦٨٥	« لا » النافية للجنس .

\*\*\*

تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في : « الزيادة ، والتفصيل » ، والهوامش .

١ — مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه . بيان هام

باب الكلام وما يتألف منه .

المسألة الأولى :	أول حروف الهجاء :
١٣	« الألف » . حروف المبادئ ، حروف الربط ، ومنها حروف المعاني .
	عدد الأحرف في الكلمة العربية .
	الكلمة قبل إدخالها في التركيب
	لا توصف بإعراب ، لا بناء
	١٤

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٥	الكلام ( الجملة ) ، جمل زال عنها
	اسم الجملة ؛ كجملة التعت ،
	وجملة الشرط . . . اللفظ
١٦	الكلم - القول - إشارة لبعض أنواع المركب .
١٧	استعمال « الكلمة » بمعنى : « الكلام »
١٧	أقسام الكلمة .
	من أي أقسامها « اسم الفعل ؟ »
١٨	موازنة بين الأنواع السابقة .
٢١	إشارة إلى اسم الجنس ، وأنواعه .
٢٢	مايجوز في اسم الجنس الجمعي ، وفي ضميره ، وخبره ، والإشارة إليه .
٢٣	تكلمة في معناه ، والمراد منه .
٢٤	أنواعه .
٢٥	تعريف القاعدة .
	***
	المسألة الثانية
٢٦	أقسام الكلمة : ( اسم - فعل - حرف ) .
	الاسم وعلاماته .
	الجر - والتنوين .
٢٧	المناداة ( النداء ) .
٢٨	حكم حرف النداء إذا دخل على مالا ينادى .
	العلامة الرابعة والخامسة :
	« أل » و « الإسناد » .
٢٩	سبب تعدد علامات الاسم .
	علامات أخرى .
٣٠	طريقة الإسناد إلى اسم يراد لفظه .
٣١	فائدة حكاية اللفظ .
٣٢	أقسام الاسم .
	المسألة الثالثة
٣٣	أقسام التنوين وأحكامه .
	الأول : تنوين الأمكنية ، توضيحه .
	متى ينون المنوع من الصرف ؟
٣٤	مناقشة أسباب منع الصرف .
	رفضها .
٣٧	الثاني : تنوين التنكير .
٣٨	الثالث : تنوين التعويض .
٣٩	إعراب المنوع من الصرف المحذوف آخره .
	رفض آراء النحاة في بعض صيغ منتهى الجموع .
٤٠	تنوين : « كل » وبعض « وحكم إدخال « أل » عليها .
٤١	تنوين المقابلة .
	نشية المكم أو جبعه مما يزيل علميته :
٤٣	تحريك التنوين .
	مواضع حذف التنوين ، ومنها آخر الكلمات الموصوفة بكلمة : « ابن »
٤٤	متى تحذف همزة الوصل وألفها من كلمتي : ابن وابنة
	المسألة الرابعة
٤٦	الفعل وأقسامه ، علامة كل .
	الزمن ملغى في التعريفات العلمية ، وفي بعض الأفعال الأخرى ( مثل : كان الزائدة - نعم - بش . . ) .



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

٦٠ عودة إلى السنين وسوف ، معناها .  
الفرق بينهما .

٦٢ نوع الزمن عند عطف فعل على فعل .

٦٤ علامة الأمر .

علامتان مشتركتان بين المضارع والأمر .

٦٥ نوع الزمن في الأمر .

\*\*\*

### المسألة ٥

٦٦ الحرف ، معناه

معنى أدوات الربط .

حروف المياني ، وحروف المعاني ،

وحروف التوكيد .

معنى زيادة اللفظ .

٦٨ قد يراد بالحرف الكلمة مطلقاً .

٦٩ إذا وقع بعد المبتدأ أداة شرط ، فأين

الخبر ؟ وأين الجواب ؟

٧٠ وقوع معنى الحرف الأصلي على ما بعده .

الحروف الزائدة . الغرض منها .

أثرها . عدم تعلقها بعامل .

متى يكون اللفظ زائداً ؟

صححة زيادة الباء في مثل : كيف بك ،

وخرجت فإذا بالأصدقاء . . .

٧١ الحروف أنواعان : عامل ، ونهمل .

حروف الجر قد تسمى : «حروف الإضافة» .

الحروف الأحادية وغيرها .

رقم الصفحة : الموضوع :

٤٧ لا يصح اعتبار اللفظ زائداً إذا أمكن

اعتباره أصيلاً

الفعل والجملة الفعلية والاسمية في حكم  
النكرة .

أحرف المضارعة ، واستعمالها .

٤٨ علامات الماضي .

٤٩ كلمة عن اسم الفعل .

٥٠ كلمة عن تاء التانيث وهائه .

مكان تاء التانيث من الفعل حتى نستعملها

هي أو نون النسوة ؟ - تحريكها أحياناً .

حركة أول الساكنين .

التقاء الساكنين .

إشارة إلى جواز التقاء الساكنين في

مواضع

نوع الزمن في الماضي .

٥٢ أثر « قد » في تقريره من الحال

٥٣ وكذلك « ما » النافية

لا يصح تقديم شيء من مدخول « قد » عليها .

مدخول « قد » على الفعل الماضي المنق . حكم

مدخولها على المضارع المنق : « لا »

٥٦ علامات المضارع .

السين وسوف .

لا يصح أن يدخل عليهما نون .

بعض أحكام خاصة بهما ( وانظر

ص ٦٠ ) .

٥٧ نوع الزمن في المضارع .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

### باب الإعراب والبناء - المعرب والمبنى .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٨٤	جدول لأشهر المبنيات ، وعلامة بنائها	٦	المسألة
٨٧	علامة لاتوصف بأنها علامة إعراب ولا بناء . ( وانظر ص ١٠٦ )	٧٢	معنى كل ، وسببه .
٨٨	« ب » الرأى فى أسباب البناء والإعراب	٧٣	حقيقة العامل .
٩١	زيف كثير من التعليقات ولا سيما : (أنواع الشبه الوضعى والمعنى)	الرأى فيما يوجه للعامل من مطاعن	
٩٤	« ح » إعراب أمثلة معقدة يكون المضارع فيها مفصولا من نون التوكيد .	٧٤	فائدة الإعراب
٩٦	توالى الأمثال المنوع ، وغير المنوع . متى يجوز التقاء الساكنين ؟	٧٥	كلمات لاتوصف بإعراب ولا بناء .
٩٧	مواضع تقدر فيها نون الرفع	٧٦	المعرب والمبنى من الأسماء ، والأفعال ، والحروف .
٩٨	« د » متى تتحرك واو الجماعة ؟ مانوع حركتها ؟	المبنى لا تراعى ناحيته اللفظية فى توابعه .	
٩٩	« هـ » رأى فى السكون فى آخر الماضى	أولا - الحروف	
١٠٠	« و » - أنواع معدودة من المبنى بناء عارضا ، وأخرى لاتعد مبنية	ثانياً - الأسماء - المبنى منها وجوباً ، والمبنى جوازاً .	
	المسألة ٧	٧٩	إذا سى بالاسم المفرد أعرب ونون . - ما لم يمنع من الصرف -
	١٠٠	٨٠	ثالثاً - الأفعال .
	ألقابهما ( علامة كل منهما . علامات البناء الأصلية .		أحوال بناء الماضى .
	منها : السكون ، وقد يسمى : « الوقف » . الفتح . الضم . الكسر .		أحوال بناء الأمر .
	١٠١		الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم عليه معموله إلا فى الضرورة ، أو أن يكون المعمول شبه جملة .
	١٠٢	٨١	أحوال بناء المضارع .
	الأصلية والفرعية ، ومواضعها .	٨٢	اتصال نون النسوة بالفعل مباشرة دون نون التوكيد .
		٨٣	المضارع المبنى لفظاً المعرب محلاً .
		٨٤	« ا » الإعراب المحل والتقديرى ، وأثرهما .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع

### المسألة ٩

١١٧ « ب » المثني — تعريفه.

الحقيق منه والمجازي .

١١٨ التثني . معناه . تقسيه ، حكمه .

العرب قد تغلب المؤنث .

١١٩ المراد من المثني في اللغة والنحو .

المراد من الملحق بالمثني ، ومن الجمع

واسم الجمع . المثني في المعنى يجوز إفراده ،

وتثنيته ، وجمعه ، إذا أضيف إلى ما

يتضمنه . اسم المثني .

١٢٠ ملحقات المثني : كلا وكلتا

اثنان واثنان . إضاقتهما .

١٢٣ اللغات المختلفة في إعراب المثني .

١٢٤ عود إلى : « كلا وكلتا » .

الضمير العائد عليهما ، وعلى كلمات

أخرى تشبههما . ( مثل : كم — من —

ما — أي — بعض ... )

١٢٥ بعض حالات إعرابية تصلح للتوكيد

أو لا تصلح .

ماسى بالمثني ، الغرض من التسمية .

طريقة إعرابه .

١٢٦ حروف العلم لا يدخل عليها نقص ولا

زيادة

١٢٦ طريقة تثنية المسمى بالمثني .

١٢٨ شروط المثني .

١٢٩ من شروط تثنية القلم تنكيره قبل

التثنية ، ثم تعريفه بعدها ، السبب في

ذلك . الطريقة لإعادة التعريف إلى

العلم بعد تثنيته .

١٣٠ طريقة إعراب الاسم المركب .

١٣٣ متى تهمل التثنية استغناء بالعطف .

رقم الصفحة : الموضوع

١٠٣ أنواع الإعراب . علاماتها

الأصلية .

١٠٤ علاماتها الفرعية مفصلة

عودة إلى المؤكد بنون التوكيد

وأن معموله لا يتقدم عليه

١٠٦ السبب في أن لكل واحد من الإعراب

والبناء علامات خاصة به

نوع من نيابة الحرف عن الحركة .

علامة لاتوصف بأنها علامة إعراب ،

ولابناء ( انظر ص ٨٧ )

الكلام على : « الأتباع »

١٠٧ الإشارة إلى نوع آخر من حركة

الإنباع .

\*\*\*

### المسألة ٨

١٠٨ « أ » الأسماء الستة . طريقة

إعرابها . اللغات التي فيها .

١٠٩ « ذو » — وتفصيل الكلام على

استعمالها .

١١٠ فائدتها . متى تجتمع وجوباً جمع

مؤنث سالم (ذوات) ؟ وكذلك ابن آوى

وبنات آوى ... ؟

١١١ ما يحسن الإقتصار عليه من

لغات الأسماء الستة .

١١٢ متى يرجع الحرف الأصل المحذوف

من الثلاثي ؟

١١٤ مافائدة دراسة تلك اللغات ؟

إعراب ماسى بواحد من هذه الأسماء

١١٥ متى يحذف حرف إعرابها ؟

معنى : « لأبأ لفلان » وإعرابه .

\*\*\*

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :

١٤٦ كيف يجمع المثنى جمع مذكر سالم ؟

\*\*\*

### المسألة ١١

١٤٨ الملحق بجمع المذكر.

أنواع الستة السماعية

كلمة عن اسم الجمع .

١٤٩ العموم الشمولي والعموم البدلي .

١٥١ التسمية بجمع المذكر السالم

١٥٣ إعراب ماسى به .

١٥٥ طريقة جمع المسمى به ، وملحقاته .

١٥٦ عودة للكلام على « نون » المثنى وجمع

المذكر من جهة حركتها ، وفالذتها ؛

وحذفها ، وما يترتب على الحذف .

زيادة الفاء للتحسين

١٥٧ إعراب كلمة « عشر » بعد اثني... واثنتي...

١٥٨ قد يدل المثنى على معنى الجمع .

١٥٩ حالات تقدير الواو . زيادة موضع

لالتقاء الساكنين .

١٦٠ ما يتبع في ثنية أعضاء الجسم ، وجمعها .

الثنية جمع لنوى .

١٦١ هل يثنى جمع التكسير ويجمع ؟

\*\*\*

### المسألة ١٢

١٦٢ (د) جمع المؤنث السالم ،

تعريفه ، شروطه ، سبب

تسميته هو وجمع المذكر السالم

بجمعي التصحيح - كما سبق - ضبط

كلمة : « السالم » .

رقم الصفحة : الموضوع :

١٣٤ الرأي في : « أننا قائمان » وفي بعض

الملحقات :

( اثنان واثنان )

إعراب كلمة : « عشر » بعدها

١٣٥ متى تحذف نون المثنى ؟

ثنائية بعض كلمات محذوفة الآخر

( مثل : أب - يد ... )

١٣٦ إشارة إلى بعض أحكام هامة أخرى

تتعلق بالمثنى ونونه ودلالته على أكثر من

اثنين ...

\*\*\*

### المسألة ١٠

١٣٧ (ح) جمع المذكر السالم .

تعريفه .

سبب تسميته هو وجمع المؤنث

السالم بجمعي التصحيح .

العدد الذي يدل عليه كل

منهما . ضبط كلمة : « السالم »

فيهما .

إطلاق الجمع لغة على الاثنين

( المثنى ) .

١٣٨ حكم الاستغناء بالعطف عن الجميع

١٣٩ دلالة الجامد والمشتق ، فوح دلالة

الوصف (أى : المشتق) إذا صار علماً .

زوال العلمية عند الجمع . الطريقة

لإعادة التعريف للجمع . العلم جامد

ولو كان في الأصل مشتقاً .

عودة إلى : « التقلب »

١٤٠ شروطه

١٤١ المراد من خلو من تاء التأنيث .

كيفية جمع أنواع المركب جمع مذكر سالم

١٤٢ نوع تاء التأنيث في الصفة (أى : في المشتق)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

١٧٦ قد يعرب جمع المؤنث إعراب ما لا ينصرف .  
بعض المبنيات يعرب إعراب المنوع  
من الصرف .  
بعض القبائل يجعل « آم » مكان :  
« آل » .

\*\*\*

#### المسألة ١٤

١٧٧ « و » الأفعال الخمسة ،  
وأحكامها .

١٧٩ الفرق بين : ( النساء لن يَمْعُفُونَ -  
النساء يَعْفُونَ - الرجال يَعْفُونَ ) .  
حذف نون الرفع لغير فاعل أو  
جازم .  
حالات نون الرفع مع نون الوقاية  
١٨٠ ملخص حالات نون الرفع .

١٨١ الرأي في مثل : « هما يفعلان » ،  
وتفعلان « المؤنثين » ، وهن يفعلن  
وتفعلن .

\*\*\*

#### المسألة ١٥

١٨٢ « ز » المضارع المعتل الآخر :  
أقسامه الثلاثة ، وحكم كل  
قسم ، ومعنى تقدير الإعراب  
فيه .

١٨٥ بعض اللغات لا يحذف منه حرف  
العله مطلقاً .  
حكم المعتل إن كان حرف العلة  
مبدلاً من الهمزة .

رقم الصفحة : الموضوع :

١٦٢ الاستثناء عنه بالعطف أحياناً .  
هنا لأفضل تسميته بالجمع المزيد بالألف  
والهاء ؟ أنواع المؤنث -  
١٦٣ العدد الذي يدل عليه هذا الجمع .

١٦٤ حكمه :

١٦٥ ملحقاته :

حركة « الكاف » في « كُنْ » وأصل  
« كان »

١٦٦ إشارة إلى السبب في التسمية بالجمع .  
حكم التنوين في آخر ماسى به .  
١٦٧ حكم في ضبط حروف الهجاء عند  
قصرها .

١٦٨ الأشياء التي يتقاس فيها هذا الجمع .  
١٧٠ حركة عين الثلاثي .

١٧١ ثنائية المركب الإضافي وجمعه هذا  
الجمع .  
طريقة جمع أسماء الأجناس التي في  
صدرها كلمة « ذو » ، أو ابن ،  
أو أخ ..... .

١٧٢ طريقة ثنائية المسمى بهذا الجمع ،  
وجمعه .

المفرد الذي لا يجمع جمع مذكر سالم  
لا يجمع جمع مؤنث سالم ، الرأي في هذا

\*\*\*

#### المسألة ١٣

١٧٤ « هـ » إعراب ما لا ينصرف ،  
والأحكام المتصلة بهذا .  
١٧٥ قاعدة لفوية في ضبط الفعل : « جَرَّ »  
وأشباهه .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :

- ١٨٩ نوع من نيابة حرف عن حركة  
١٨٩ كيف تكتب ألف المقصور ؟  
١٩٠ تفصيل الكلام على المنقوص .  
١٩٣ نوع ثالث معتل الآخر بالواو

١٩٦ المنقوص الواقع صدر مركب .

١٩٧ حكم الظرف : « لدى » عند إضافته للفسير .

١٩٨ الإعراب التقديرى وأثره ، والحاجة إليه .

حصر مواضع الإعراب التقديرى .

١٩٩ الكلام على سكون التخفيف . ومنه

سكون التخفيف مع الوصل على نية الوقف .

٢٠٠ أنواع من حركة الإبتاع »

٢٠١ نوعاً بالإضافة لياء المتكلم ، حالات الياء .

٢٠٣ الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين الكسر

٢٠٤ أشهر المواضع التى تقدر فيها الحروف النابتة عن الحركات .

٢٠٥ إعراب : ( إنه من يتق ويصبر . . . )

١٨٦ المضارع المعتل الآخر بالياء قد تحذف ياءه جوازاً  
قد تحذف ياء المتكلم جوازاً من آخر الأفعال

• • •

### المسألة ١٦

١٨٧ الاسم المعتل الآخر ، أنواعه الثلاثة ، ومنها : المقصور والمنقوص .

أحكام كل نوع ، وحكم صحيح الآخر ، وما يشبه صحيح الآخر ( أو : المعتل الجارى مجرى الصحيح ) .

معنى المعتل عند النحاة وعند الصرفيين ، حرف العلة ، وحرف اللين ، وحرف المد . المعتل والمعل .

١٨٨ تفصيل الكلام على المقصور معنى قولهم : « ألف المقصور موجودة دائماً » .

معنى المقصور والممدود عند اللغويين والنحاة والقراء .

• • •

### باب النكرة والمعرفة وفروعهما

ذاتها للقطع . متى تتحول همزة الوصل إلى القطع .

إذا صار المشتق علماً دخل فى عداد الجامد .

٢١٠ حكم كلمة : « أحد » الملازمة للنق ، وغير الملازمة .

٢١١ أنواع المعارف .

معنى اللفظ المتوغل فى الإبهام .

### المسألة ١٧

٢٠٦ معناهما : معنى الشيوع والإبهام .

معنى الحقيقة الذاتية والتشابه فيها .

٢٠٩ الجمل والأفعال فى حكم النكرات .

علامة النكرة . همزة فى كلمة : « أل »

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل والهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢١٢ اختلاف درجة المعارف في التمين . بيان درجاتها وترتيبها .	رقم الصفحة : الموضوع :
٢١٣ حكم الجمل وأشباهاها بعد المحض وغير المحض من المعارف والتكرات معنى المحض ، درجاته .	٢١٥ حكم عام في شبه الجملة بعد المعرفة والتكرات . تكرر في اللفظ دون المعنى . والعكس . ما يصلح للأميرين .

• • •

### باب : الضمير

#### المسألة ١٨

- ٢١٧ تعريفه . — أمثلة منه .  
الكلام على أصل الضمير : ( أنا )  
وألفه ، وأثر ذلك في النطق وفي الكتابة .  
إذا رفع المشتق ضميراً مستتراً وجب  
أن يكون للغائب . الضمير جامد ،  
لا يكون نعتاً ولا مفعولاً . «الكاف»  
التي هي حرف محض للخطاب ، أمثلة منها  
ومن بعض أعوانها . . .
- ٢١٨ حكم الضمير .
- ٢١٩ يقال : كتبت الرسالة لسبع خلون ، أو : دخلت  
من الشهر .  
أقسام الضمير بحسب مدلوله  
( تكلم — خطاب — غيبة . : )  
تقسيمه بحسب ظهوره ، وعدم  
ظهوره إلى : ( بارز — مستتر —  
متصل — منفصل . . . وأقسام  
كل ) .
- الفرق بين المستتر والمخبر .
- ٢٢١ أقسام المتصل بحسب مواقفه  
من الإعراب .  
إشارة إلى موضع حكم الضمائر .
- حركة الهاء التي للغائب في مثل :  
عليه . . . متى تشيع حركتها ؟  
المنفصل .  
الضمائر مبنية لفظاً معربة محلاً .  
اتصال التاء ببعض الحروف ، ( مثل  
ما ، وميم الجمع ، ونون النسوة ) ،  
ونوع حركة التاء .
- ٢٢٢ حركة «ميم الجمع» إذا وليها ضمير متصل  
حذف واو الجماعة في بعض  
اللهجات ، مع الاكتفاء بالضممة  
قبلها . متى تكون الألف والنون من  
الضمائر ؟
- إعراب الضمير في نحو : لولاي -  
عساي - عاك - عساه .
- ٢٢٣ الفرق بين الياء في مثل : قوي ، ومثل  
أكرمني . يصح حذف ياء المتكلم من  
آخر الفعل
- الفرق بين كتابة الهاء للغائب والغائبة .  
ومنى يزداد بعدها : ما - ميم الميم -  
النون المشددة للنسوة .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش .

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٢٢٥ حكم دخول « ها » التي للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذي خبره اسم إشارة ؛ مثل : هاأنا :
- ٢٢٦ أقسام المنفصل بحسب مواقفه من الإعراب . يقال للغائبات : تسافرن ، أو : يسافرن ... ولثني الغائبتين ؛ : هما تسافران — هما يسافران .
- معنى الضمير الأصل والقرعى .
- حركة الهاء في : ( هو - هي ) متى تُسكن ؟
- ٢٢٧ تقسيم المستتر إلى واجب الاستتار ، وجائزه .
- هل تستعمل ضمائر الرفع المنفصلة في غيره ؟
- ٢٢٨ مواضع المستر وجوبا .
- ٢٣١ إعراب المرفوع المستر جوازا .
- متى يستغنى الفعل واسم الفعل عن الفاعل ؟
- ٢٣٢ تلخيص ما سبق من أقسام البارز والمستتر .
- \*\*\*
- المسألة ١٩
- ٢٣٥ الضمير المفرد « البسيط » والمركب .
- ٢٣٦ كيفية إعراب الضمير بنوعيه
- ٢٣٨ عودة إلى « الكاف » التي هي حرف خطاب فقط ، ومواضع لها .
- ٢٣٩ إعراب مثل قوله تعالى : ( أرايتك هذا الذي كَرَّمْتَ على ) .
- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٢٤١ عودة إلى إعراب الضمير بعد « لولا » و « صى » .
- ٢٤٢ ضمير الفصل وشروطه ، وإعرابه . تسميته « عمادا » أو « دعامة » .
- ٢٥٠ ضمير الشأن ، أو القصة ، أو الضمير المجهول ، أو ... .
- ٢٥٥ مرجع الضمير . الفرق الاصطلاحي بين الضمير والمبهم .
- عودة الضمير على متقدم .
- ٢٥٧ معنى التقدم في اللفظ وفي الرتبة . التقدم المعنوي .
- ٢٥٦ عودة الضمير على المضاف لا المضاف إليه عند عدم القرينة - والعكس .
- ٢٥٨ عودة الضمير على متأخر ( وهي مواضع التقدم الحكمي ) .
- ٢٥٩ إعراب مثل : « ربّه صديقاً » - الضمير المجهول .
- ٢٦١ تعدد مرجع الضمير ، الضمير المائد على المضاف ، ومتى يعود على المضاف إليه ؟
- ٢٦٢ التلحاق بين الضمير ومرجعه .
- ٢٦٣ عودة الضمير على أحد الأمرين السابقين ... ، أو عليهما معاً .
- ٢٦٦ حكم مطابقة الضمير المائد على : ( كم - كلا - كلتا - من - ما - كل - بعض - أي ... )
- ٢٦٨ تفاوت المرجع في القوة .
- ٢٧١ اختلاف نوع الضمير مع مرجعه .
- \*\*\*



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :

وقوعها في غير آخر فعل .

٢٨٢ الكلام على : « قد نى ، قطنى ،

حسني » .

ملخص مانقدم .

٢٨٤ الحكم عند اجتماعه مع نون الأفعال

الخسة ، أمثلة سدوعة وقعت فيها

آخر المشتق .

٢٨٥ حكمها مع نون النسوة .

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٢٠

٢٧٢ حكم اتصال الضمير بعامله .

٢٧٣ تقديم الضمير الأنخص .

جواز مجيء متصلا أو منفصلا .

٢٧٦ حالات واجبة الانفصال .

\*\*\*

المسألة ٢١

٢٨٠ نون الرفعية ، وأحكامها ،

وفائدتها .

\*\*\*

باب : العلم

٣٠٠ أقسام العلم باعتبار لفظه إلى :

مفرد ، ومركب - أقسام المركب

(إضافي - إسنادي - مزجي)

وتعريف كل وملحقاته .

الكنية مركب إضافي ولكن معناه إفرادي

٣٠٢ أقسامه باعتبار الأصالة إلى :

« مرتجل ، ومنقول » .

٣٠٣ حكم المرتجل إذا انتقل لنوع آخر .

وضع العلم المرتجل ليس مقصوداً على

العرب

٣٠٤ الفرق بين النقل من جملة فعلية والنقل

من فعل فقط .

٣٠٥ العلم اسم « جامد » ولو كان منقولاً .

من مشتق . صيغة العلم لاتزيد

ولا تنقص .

٣٠٦ قد تتحول همزة الوصل إلى القطع .

المسألة ٢٢

٢٨٦ علم الشخص ، وعلم الجنس ،

٢٨٧ العلم الذاتي .

٢٨٨ عودة إلى اسم الجنس ، والنكرة ،

وعلم الجنس ، وعلم الشخص ، وأحكامه

\*\*\*

المسألة ٢٣

٢٩٢ أقسام العلم

٢٩٣ علم الشخص وأحكامه .

٢٩٤ تنكير العلم ، وسببه .

إضافة العلم .

٢٩٥ معنى : « إيضاح المعرفة وتخصيصها »

عند إضافتها ، وكذا النكرة .

٢٩٦ علم الجنس وأحكامه ، واستعمالاته

٢٩٩ استعمالات أخرى لعلم الجنس .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

٣١٣ إعراب المركبات العددية ، ( ومنها اثنا عشر ، واثنتا عشرة ) والظرفية ، والحالية ، وهي من أنواع المركب المزجي .

٣١٤ إشارة إلى الإعراب المحل . ( انظر ص ٨٤ و ١٩٨ ) .

٣١٦ الترتيب بين قسمين أو أكثر - من أقسام العلم .

٣١٧ إعراب قسمين عند اجتماعهما

٣١٩ الترتيب والإعراب عند اجتماع الأقسام الثلاثة .

٣٢٠ بقية الأحكام المعنوية واللفظية

رقم الصفحة : الموضوع :

٣٠٧ انقسامه إلى : اسم ، وكنية ، ولقب ، الفوارق بينها في الدلالة والمعنى .

٣٠٨ عودة إلى أن الكنية مركب إضافي ولكن معناه إفرادي . أثر ذلك .

الأحكام الخاصة بالأقسام السالفة .  
أولها : الأحكام الخاصة بإعراب المفرد والمركب .

٣١٠ معنى حكاية الأعلام ، الملحق بالمركب الإنشائي .  
المركب الوصفي .

٣١٢ طريقة ثنية أنواع المركب وجمعها .

## باب : اسم الإشارة

### المسألة ٢٥

٣٣٣ كيفية استعمال أسماء الإشارة ، وإعرابها .

٣٣٦ إشارة إلى إعراب « كاف الخطاب » فيها .

٣٣٧ الفصل بين : « ها تنبيه » واسم الإشارة . مواضع « ها » .

٣٣٨ « هـ » قد تكون اسم إشارة للزمان . اسم الإشارة مبهم - وكذا اسم الموصول . معنى الإبهام هنا .

٣٣٩ إعراب الاسم الذي بعد اسم الإشارة .

### المسألة ٢٤

٣٢١ معنى اسم الإشارة . أقسامه بحسب الإفراد والقرب وفروعهما .

٣٢٢ الإفراد الحقيقي والحكمي . الإشباع .

٣٢٤ معنى المد والقصر عند النعاة ، وغيرهم

٣٢٤ الكلام على : « لام البعد » ،

« وكاف الخطاب » وبيان

حكمها ، و « ها ، التنبيه »

٣٢٦ ضبط لام البعد .

٣٢٧ سبب تسميتها .

٣٣١ جدول لكل ماسبق من أسماء الإشارة

(ف)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

باب : الموصول

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٣٦٠ إلغاء « ذا » وعدم إلغائها. أثر كل من الأمرين .
- ٣٦٣ أى . أحوال إعرابها وبنائها .
- ٣٦٥ باقى أنواعها .
- ٣٦٨ متى تكون بمعنى : « كل » أو « بعض » .
- ٣٦٩ جدول يشتمل على الموصولات الخاصة ثم العامة .
- ٣٧١ كيفية إعراب أسماء الموصول .

\*\*\*

المسألة ٢٧

- ٣٧٣ صلة الموصول والرباط. تعريفها شروطها .
- للصلة معان اصطلاحية .
- أنواعها
- ٣٧٤ الجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية .
- أنواعها .
- متى يبق للجملة اسمها ، ومتى يزول ؟
- ٣٧٧ الاستثناء باسم ظاهر عن الضمير العائد (الرباط)
- قد تخلو الصلة من الرباط .
- ٣٧٨ شروط أخرى للصلة .
- حكم تقديم بعض أجزاء الصلة
- ٣٧٩ الفصل بين الموصول وصلته .
- ٣٨٠ الرباط ، ومطابقته ، وعدم مطابقته ، وخاصة فى التكلم ، والخطاب ، والغيبة .
- ٣٨٣ جزم المضارع بعد جملة الصلة .
- الظرف من جهة حذف المتعلق وذكره
- ٣٨٤ النوع الثانى : شبه الجملة .

- رقم الصفحة : الموضوع :
- المسألة ٢٦

- ٣٤٠ تقسيم الموصول ، وتعريفه .
- الأسماء المبهمة ، ومعنى الإبهام فى الموصول ، وغيره .
- عودة إلى الفرق بين المضمحل والمبهم ، وإلى إعراب الاسم الذى بعد اسم الإشارة .
- ٣٤١ سبب التسمية بالموصول .
- ٣٤٢ ألفاظ الموصول الاسمى الخاصة والعامة .
- ٣٤٥ المراد من المقصور والمحدود عند النعارة ، وغيرهم .
- ٣٤٦ معنى الجمع اللغوى .
- ٣٤٧ « أل » الداخلة على أسماء الموصول زائدة لوصف المعارف بالجمال .
- ألفاظ القسم العام (المشترك)
- ٣٤٨ استعمالات : « من » الموصولة
- ٣٥١ استعمالات « ما » الموصولة .
- ٣٥٢ ما يصلحان له . ومنه النكرة التامة .
- ٣٥٣ ما تنفرد به « ما » - اللفظ الزائد (اسما كان ، أو فعلا ، أو حرفا)
- يسمى أيضاً : صلة
- ٣٥٦ استعمال « أل » . صلتها
- ٣٥٧ نوع جديد من شبه الجملة - إعراب « أل » الموصولة .
- ذو
- ٣٥٨ ذا

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

٤٠١ الكلام على : « ولا سيما »  
٤٠٤ النكرة التامة - أيضاً .

\*\*\*

### المسألة ٢٩

٤٠٧ « ب » الموصولات الحرفية  
بينها ، الفرق بينها وبين  
الاسمية .

٤٠٨ الكلام على كل واحد منها . أن :  
٤٠٩ - هل تكون صلتها طلبية ؟  
إشارة إلى « أن » المفسرة والزائدة  
٤١٠ أن - كي

٤١١ ما

٣١٣ لو

٤١٤ من حروف السبك همزة التسوية .  
كيف يصاغ المصدر المؤول ؟  
٤١٧ لماذا فلجأ له ؟ الفرق بينه وبين  
الصريح .  
٤١٩ نوع الزمن في المصدر المؤول .

٣٨٥ شبه الجملة المستقر والفتور . المشتق  
وأنواعه .

٣٨٧ وقوع الصفة الصريحة صلة .  
متى تكون في قوة الجملة ؟

٣٨٨ إدغام « أل » في تاء المضارع الداخلة  
عليه .

٣٩٠ تعدد الموصول دون الصلة ، أو مع  
تعددتها . حذف الصلة .

٣٩٢ حذف الموصول .

٣٩٣ خبر المبتدأ الموصول قد يقرن بالفاء ،  
وكذلك المبتدأ الذي له اتصال بالموصول .

\*\*\*

### المسألة ٢٨

٣٩٤ حكم حذف الرابط (العائد) .

حذف الرابط (العائد) المرفوع .  
معنى الإفراد في الصلة ، وفي الخبر ،  
وفي غيرها .

٣٩٦ حذف الرابط (العائد) المنصوب

٣٩٨ حذف العائد المجرور .

٤٠١ قد يستغنى الموصول عن العائد .

\*\*\*

### باب : المعرفة بأل

٤٢٣ « أل » المعرفة والتي للعهد ،  
وأنواع العهد

« أل » التي للتعريف غير  
الموصولة التي سبق الكلام  
عليها وعلى إعرابها (في ص ٣٥٦ و  
٣٥٧)

### المسألة ٣٠

٤٢١ أنواعها ، إشارة أخرى إلى تحول همزة  
الوصل للقطع .

٤٢٢ التكررات المتوغلة في الإبهام .

إعراب ومعنى كلمتي : « فقط »  
و « حسب »

\*\*\*

(ق)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع

تعريفه ،

٤٣٥ أحكامه .

درجته في التعريف تلغي الدرجة  
التي سبقتها .

٤٣٨ تعريف العدد « بأل » .

٤٤٠ الاسم النكرة المضاف إلى معرفة .

٤٤٠ المنادى النكرة المقصودة .

المسألة ٣١

٤٢٩ « أل » الزائدة بنوعها

إعراب كلمة : « الأول فالأول » والآن .

٤٣١ « أل » التي للمع الأصل .

\*\*\*

المسألة ٣٢

٤٣٣ العلم بالغلبة ،

باب : المبتدأ والخبر ، وما يتصل بهما

المسألة ٣٣

٤٤١ تعريفهما . معنى العامل ،  
أنواعه

إشارة عابرة إلى حكم مجيء  
الحال من المبتدأ .

٤٤٢ تقسيم المبتدأ . المراد « بالوصف »

٤٤٢ الفعل - كالجمله - كلاهما في حكم  
النكرة .

٤٤٣ تمييز المبتدأ من الخبر ، وطريقة  
ذلك .

الخبر يتم الفائدة بنفسه ، أو مع  
مساعدته .

٤٤٤ مبتدأ خبره الجمله الشرطية .

إشارة إلى أنواع من المبتدأ لا يكون  
خبرها إلا جملة .

المبتدأ الناسخ قد يستغنى عن الخبر .

٤٤٥ أوجه التشابك بين الفعل والوصف

٤٤٦ الجمله وتقسيمها .

٤٤٧ رافع المبتدأ والخبر

٤٤٨ دخول احوال الزائدة ( دون الأصلية )

على المبتدأ .

\*\*\*

المسألة ٣٤

٤٥٣ تطابق المبتدأ الوصف مع  
مرفوعه .

أنواع من المطابقة .

٤٥٤ صور للتطابق وعدهم .

٤٥٥ مناقشة التقسيم القديم .

٤٥٧ صور أخرى من التطابق ، وأحكامها .

ومنها مراعاة معطوف محذوف .

٤٦٠ متى يراعى البدل ؟

\*\*\*

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :

### المسألة ٣٦

(٤٨٥) المبتدأ المعرفة ، والمبتدأ النكرة

الفعل في حكم النكرة -

مسوغات الابتداء بالنكرة .

٤٨٧ معنى الخبر المختص

٤٨٩ تمة المسوغات .

مالا فائدة منه لاخير في ذكره .

٤٩٠ إشارة إلى لام الابتداء . وأرقام الصفحات

المشتملة على أحكامها ( أنظر م ٥٣

ص ٦٥٩ ) .

### المسألة ٣٧

(٤٩٢) تأخير الخبر جوازاً ووجوباً

( وهي أيضاً تقديم حالة المبتدأ ) . حالة

الوجوب - كلمة عن التساوي ، والتقارب

في درجة التعريف والتشكيك .

٤٩٣ عودة إلى المبتدأ ، وأنه محكوم عليه ،

والخبر محكوم به . معنى القرينة ،

تقسيمها

٤٩٥ معنى القصص ( الحصر ) أركانه الثلاثة

٤٩٧ مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر .

الرأى في مطابقة الخبر للمبتدأ المضاف

واللضاف إليه معاً .

٤٩٩ تقديم أحدهما عند تساويهما أو تقاربهما

في درجة التعريف والتشكيك ، والجدل

حول ذلك .

المعول عليه في تقديم المبتدأ والخبر

### المسألة ٣٨

٥٠١ تقديم الخبر وحبوباً ( وهي

الحالة - الثالثة )

رقم الصفحة : الموضوع :

### المسألة ٣٥

أقسام الخبر .

٤٦١ الكلام على الخبر المفرد .

٤٦٢ الخبر المفرد وتحمله الضمير .

نوع ذلك الضمير . مشتقات

تتحمل الضمير ، وأخرى لا

تتحمل . وجوب إبرازه أحياناً .

٤٦٣ جريان الخبر على من هو له

وعلى غيره أحياناً .

٤٦٥ مسائل أخرى يجب فيها إبراز الضمير

٤٦٦ الخبر الجملة ، شروطها -

متى تفقد الجملة اسمها

الحرف لا يخرج الكلمة عن الصدارة .

معنى : « الجملة في محل كذا » أو :

« نائبة عن المفرد » .

٤٦٧ أنواع الروابط

رأى في إعراب : « إن هذان لساحران »

٤٧١ وقوع الجملة الإنشائية خبراً .

٤٧١ إعراب الجملة الواقعة خبراً وحكايتها

٤٧٣ وكذا المبتدأ الجملة . مبتدأ لا يكون

خبره إلا جملة ، أو شبهها .

٤٧٤ إعراب : « طوبى » .

٤٧٥ الخبر شبه الجملة ، وغيره .

٤٧٨ شبه الجملة التام وغير التام .

٤٧٩ نوع الظرف الذى يقع خبراً .

معنى إفادة الظرف . الغرض من الكلام الإفادة

٤٨٠ وقوع المعنى خبراً عن الجملة

٤٨١ عودة للكلام على : « طوبى » ونوع

خبرها . تعلق الظرف بالإسناد . وقوع

ظرف الزمان خبراً عن الجملة .

٤٨٢ كيف يضبط ويمرّب الظرف .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :  
٥٠٤ مواضع أخرى يجب فيها تقديمه .  
الأمثال لاتغير .

\*\*\*

### المسألة ٣٩

٥٠٧ حذف المبتدأ والخبر .

قاعدة عامة في كل مايحذف . إشارة  
أخرى .

٥٠٨ الكلام على : « إذا » الفجائية

٥٠٩ الكلام على : « كيف » . معناها ،  
وإعرابها .

٥١٠ حذف المبتدأ وجوباً .

قديرادبالظرف الجارمع مجروره

الكلام على التعت المقطوع ، والفرض  
منه وإعرابه ، وسبب القطع .

٥١٥ مواضع أخرى يجب فيها حذف المبتدأ

تلخيص موجز لماسبق في معنى : « لاسيما » ،  
وإعرابها .

إعراب : « سقياً ورعياً » وأساليب  
أخرى .

\*\*\*

### نواسخ الابتداء

٥٤٧ حكم دخول : « قد » إذا كان جملة

٥٥٠ إشارة إلى زيادة « الواو » في خبر الناسخ .  
فعلية

٥٥١ معنى : « كائناً ما كان » ، أو :

« من كان » وإعرابها ، وقولهم : « كان

ما يفعل كذا » .

٥٥٤ ظل - أصبح -

٥٥٥ أضحى . أمسى - بات -

### المسألة ٤٢

٥٤٣ معنى الناسخ ، ونوعه . ومعنى  
اسمه وخبره

٥٤٤ أشياء لايدخل عليها .

٥٤٤ الكلام على « طوبى » أيضاً ، نوع الزمن  
في خبر الناسخ .

٥٤٦ شروط عمل « كان » وأخواتها .

نوع الزمن في خبر « كان » الماضية  
وأخواتها إذا كان الخبر جملة مضارعية

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٥٦	صار .	٥٧١	كل ماله الصدارة - كالاستفهام
٥٥٧	أفعال بمعنى « صار » .	٥٧٢	ملخص الأحوال السابقة .
٥٥٩	« ليس » . حكم دخولها على الماضي .	٥٧٣	بعض صور متنوعة .
٥٦١	حكم دخول الفعل على الفعل النفي من نوعه	٥٧٤	« ما » النافية لا يتقدم عليها شيء من مدخولها ، وكذلك « إن » النافية .
٥٦٢	عودة إلى زيادة الواو في خبر الناسخ .		الفرق بين « أن » و « ما » المصدريتين من جهة الفصل .
	إشارة إلى حكم المعطوف المشتق بعد خبرها .		كذلك « ما » المصدرية الظرفية .
	زال -	٥٧٦	حكم تقدم معمول الخبر وتوسطه .
	نفي النفي إثبات ، وكذلك نفي النفي والدعاء .		لا يقع بعد العامل معمول لغيره .
	إشارة إلى المبتدأ الناسخ الذي لا يحتاج إلى خبر .		المسألة ٤٤
٥٦٣	شروط إعمالها وأعمال المشتقات .	٥٧٩	زيادة « كان » وبعض أخواتها
	متى يحذف حرف النفي قبل	٥٨٠	قد يكون فعل التعجب مجرداً من الزمن
	الناسخ ؟	٥٨١	متى يصح الحكم بزيادة الكلمة ؟
٥٦٤	فتى - برح -		المسألة ٤٥
٥٦٥	أنفك - دام .	٥٨٢	حذف « كان » ، وحذف معموليها .
	« ما » المصدرية الظرفية ،		هل يقع ذلك في غيرها ؟
	وغير الظرفية .		المسألة ٤٦
٥٦٧	مجمعل تقسيم الأفعال الناسخة .	٥٨٨	حذف النون من مضارع : « كان »
٥٦٨	مدخول « قد » لا يتقدم عليها .	٥٨٩	متى تحذف الألف والواو من « كان » ويكون ؟ متى تقسم كاف الماضي ؟ مثل : كن
	عودة إلى المبتدأ الناسخ الذي يستغنى باسمه عن خبر المبتدأ .		المسألة ٤٧
	***	٥٩٠	نفي الأخبار في هذا الباب .
	المسألة ٤٣	٥٩١	زيادة باء الجر في أحد المعمولين ( الخبر ، أو : الاسم )
٥٦٩	الترتيب في هذا الباب بين الناسخ ومعموليها . حكم أخبار النواسخ هنا من ناحية التقديم والتأخير .		
٥٧٠	« أن » المصدرية لا يتقدم عليها شيء .		



(ث)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب الحروف التي تشبه « ليس » في المعنى والعمل :

ما - لا - لات - إن°

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٤٨	٥٩٣ « ما »
٥٩٤ شروط إعمالها .	
٥٩٧ حكم المعطوف على خبرها .	
٦٠١ « لا » العاملة عمل « ليس » .	
٦٠٢ الفرق بينها وبين « لا » النافية للجنس .	
٦٠٤ « إن° » العاملة عمل « ليس »	
« لات »	
رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٠٦ قد تهمل « لات »	
٦٠٦ حكم العطف على خبرها .	
وقوع « هتّا » بعدها .	
***	
المسألة ٤٩	
٦٠٧ زيادة « باء الجر » في خبر	
هذه الأحرف .	
٦٠٩ كلمة في : « العطف على التوهم » ،	
٦١٠ إشارة إلى الجزاء المجاورة .	
٦١١ عطف المشتق بعد خبر « ما » و « ليس »	

\*\*\*

باب أفعال المقاربة ، وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء .

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٥٠	
٦١٤ أفعال المقاربة ، معناها .	
نوع الزمن فيها وفي أخبارها .	
٦١٥ عملها .	
وقوع المعنى خبراً عن الجثة .	
٦١٨ « كاد » كثيرها في النفي	
٦٢٠ أفعال الشروع ، معناها ،	
عملها .	
٦٢١ أفعال الرجاء ، معناها ،	
٦٢٢ عملها .	
٦٢٣ حكمها .	
بعض أفعال هذا الباب يستعمل تاماً	
وناقصاً .	
٦٢٧ بعض شروط في أفعال الرجاء .	
ضبط « السين » في : « عسى » عند	
الإسناد لثناء التي هي ضمير .	
٦٢٨ إعراب : « عسى - عساك » .	
عدم الفصل بأجنبي بين ما دخلت عليه	
« أن » التي في خبر : « عسى » وغيره .	
٦٢٩ الكلام على : ( عسى أن يعملك ربك مقاماً	
محمداً )	
استعمال : « حرّى » بالتنوين	

\*\*\*

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

### باب الحروف الناسخة : ( إن وأخواتها )

رقم الصفحة : الموضوع :

٦٤٤ نوع العامل في « أن » المفتوحة الهزئة

مع معموليها :

مواضع « أن » المخففة ، والمصدرية

الناسبة للمضارع ، والصالحة للثنين

مواضع المصدر المؤول من « أن »

ومعموليها ، ومواضع المخففة .

٦٤٧ الكلام على : « أحقاً كذا ؟ »

٦٤٨ قد يسد المصدر المؤول سد المفعولين ،

وغيرهما .

٦٤٩ الحالة الثانية : كسر همزة

« إن » وجوبا .

٦٥٢ مواضع أخرى للكسر .

٦٥٣ الحالة الثالثة : جواز الفتح

والكسر .

إعراب « إذا » الفجائية .

٦٥٤ جواب القسم قد يكون شبه

جملة .

معنى فاء الجزاء - مواضعها .

جملة جواب القسم قد تنفي عن الخبر .

٦٥٧ مواضع أخرى لجواز الأمرين .

معنى : « لاجرم » وإعرابها .

\*\*\*

### المسألة ٥٣

٦٥٩ لام الابتداء ، سبب التسمية ،

فائدتها ، مواضعها ،

اللام المزحلقة . أنواع من اللام ...

٦٦١ نوع من الفرق بين لام الابتداء ولام القسم

٦٦٢ حكم الجمع بين « اللام » ، والسين ،

وسوف

رقم الصفحة : الموضوع :

### المسألة ٥١

٦٣٠ إشارة إلى أشياء لا يدخل عليها الناسخ .

٦٣١ أوجه الاختلاف بينها وبين « كان »

وأخواتها .

معاني هذه الأحرف .

متى نستخدمها ؟

دخول هذه الأحرف على « أن » .

٦٣٢ إعراب قوله تعالى : ( لكننا هو

الله رب )

٦٣٣ الكلام على بعض أساليب مسموعة :

« كأنك بالفرج أت » .

٦٣٥ ماتخص به : « ليت » .

٦٣٦ شروط إعمال هذه الأحرف

تصدير خبر : « لعل » « بأن »

المصدرية .

معنى « لعل » و « عسى » في كلام الله تعالى .

« ما » الكافة . فصل . « ما » ووصلها .

معنى قولهم : « كافة ومكفوفة »

٦٣٨ متى يتقدم الخبر ، ومتى يمتنع

تقدمه ؟

٦٤٠ متى يتقدم معموله ؟

٦٤١ حذف الحرف الناسخ والمعمولين .

تعدد أخبار هذه الأحرف .

نصب المعمولين عند بعض العرب .

\*\*\*

### المسألة ٥٢

٦٤٢ فتح همزة : « إن » ، وكسرها

الحالة الأولى : وجوب الفتح

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٥٤	رقم الصفحة :
٦٦٥ حكم المعطوف بعد خبر « إن » وحكمه إذا توسط بين معموليها ٦٦٦ مناقشة رأى الأقدمين في ذلك .	٦٧٦ بعض أمثال مسبوقة في « إن » المخففة من الثقيلة . إعراب بعض آيات قرآنية تشتمل على المخففة ، كقوله تعالى : ( وإن كلا لما ليؤتيهم ربك أعمالهم ) ٦٧٨ تخفيف « أن » مفتوحة الهمزة عودة إلى تعيين نوع « أن » ٦٨٠ متى تظهر نون « أن » كتابة .. ٦٨٣ تخفيف : « كأن » ٦٨٤ تخفيف : لكن ، ولعل .

\*\*\*

### المسألة ٥٥

٦٧٣ تخفيف « النون » في هذه الأحرف  
الناسخة .  
تخفيف « إن » .

\*\*\*

### باب : « لا » النافية للجنس

المسألة ٥٦	رقم الصفحة :
٦٨٥ معناها ، معنى التي لنفي الوحدة . اتفاق معناها في غير المفرد . صدارتها .	٦٩٣ أمثلة ساعية أخرى ، منها : لا غلام لك . ٦٩٥ حكم أمثلة مسبوقة ليست نكرة . يصح بناء اسم « لا » على الضمة العارضة .
٦٨٦ عمل النافية للجنس ، وتسمى :	المسألة ٥٧
« لا » التي للتبرئة - شروطه ٦٨٩ العامل قد يتخطى الكلمة ، ولا يعمل فيها مع أنها أصلية . عودة إلى « الواو » الداخلة في خبر الناسخ .	٦٩٧ اسم « لا » المتكررة مع العطف ٧٠١ حكم المعطوف على اسم « لا » بغير تكرارها .
٦٩٠ الحرف : « لا » - يتصدر جملة ، لأن الذي في حيز النفي لا يتقدم على النافي .	المسألة ٥٨
٦٩١ حكم اسمها إذا لم تتكرر . تعريف الشبيه بالمضاف .	٧٠٣ حكم نعت اسم « لا » . ٧٠٤ قد تكون « الفاء » زائدة لتحسين اللفظ ٧٠٥ حكم بقية التواضع بعد اسم « لا » .
٦٩٢ عودة إلى الكلام على : « لا أباله » .	***

(ض)

الموضوعات المكتوبة بمجروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٥٩	
٧٠٦ بعض أحكام أخرى .	
دخول همزة الاستفهام على : « لا » .	
٧٠٧ حكم « آلا » التي لفتى في مثل :	
« ألا ماء بارداً » .	
الفت المولى ، أو : التعت بالجماد أحياناً	
٧٠٨ « آلا » التي للاستفتاح والتنبيه .	
حذف خبر « لا » .	
٧٠٩ حذف اسمها إشارة إلى : « ولا سيما »	
٧١٠ عودة إلى الكلام على : « لا جرم »	
متى تتكرر : « لا » .	
حكم « لا » عند وقوع « إلا » بعدها .	